

# جامع الرموز

شرح مختصر الوفايه المسمى بالنقايه  
للمول شمس الدين محمد الخراساني القهستاني

—ooo—

قد اهتم بتصحيحه احقر عباد الصمد

كبير الدين احمد

باعانة العلماء العظام والفضلاء الصام

قاضي القضاة المولوي فضل الرحمن خان وغيرهم حفظهم الله عن كل ملام

وطبعه

بالات مطبعه المعروف بمطبع

مظهر العجايب

الواقع في محلة تاللا من محلات دار الامارة

كلكته

في سنة ١٢٧٤ هجرية تطابقها سنة ١٨٥٨ عيسويه





سلطان محمد القاري الهروي المتوفى سنة [١٠١٤] وسماه فتح باب العناية - لشرح كتاب النقاية \*  
 وعبد العلي البرجندي وغيرهم من العلماء الكبار \* رحمهم الله الغفار \* واما اعظم اشرار نفعها \*  
 و'رفعها اشارة \* ورمز \* فهو شرح القهستاني المسمى بجامع الرموز \* ولقد اصاب في تسميته  
 بجامع الرموز \* لانه جامع لرموز هذا المتن المتين \* كاشف عن غوامض علوم الدين \* فركنوا  
 العلماء اليه \* وهجموا عليه \* واستحسنوه قرنا بعد قرن \* واستكتبوه في قرطيس القرن \*  
 و فرغ عن تأليفه سنة [٩٤١] تسعمائة و احدى و اربعين \* من هجرة سيد المرسلين \*  
 وقد وقع الخلاف في وفاة المؤلف \* في اقوال السلف \* فقال جمع انها كانت في حدود سنة [٩٦٢]  
 تسعمائة و اثنين و ستين \* وقال بعضهم انها في شهر عام [٩٥٠] تسعمائة و خمسين \*  
 ثم لما اشتهر هذا الكتاب في الامصار والاقطار \* بين الفقهاء والاختيار \* وكانوا يحسبون بدل  
 جامع الرموز \* كنيل ركاز كنوز \* ويبذلون الاموال في حصوله \* ومع هذا قل من وصل الى  
 مأموله \* فامرني بطبعه - ( و ) وحيد العصر - ( ل ) لبیب النصر - ( ي ) ياروج النفال -  
 ( م ) منصور القتال - ( ن ) ناصر السيف والقلم - ( ا ) آثر اللواء والعلم - ( س ) سائر الخطايا -  
 ( و ) واهب العطايا - ( ل ) لبیس الحكماء - ( ي ) يعسوب العلماء - ( س ) سمو المكان -  
 ( ل ) لبيب الزمان - ( ل ) لطيف السجایا - ( د ) دعي البرایا - الذي امره نافذ \* وعده  
 نافذ - ولطفه نافذ \* ونواله نافذ - تجوده بحر يسقى البلاد بجوده - وجوده سيل ليس النقاد  
 لوجوده - الملقب بولهم ناسوليس الـ ١٠ الـ ٥ دي \* حفظه الله عن كل شرخفي وجلي \* فسموت  
 في امتثال امره المحيى \* واستعنت في تصحيحه بجماعة من العلماء البحر الصنديل \* منهم  
 افضل فضلاء الزمان \* قاضي القضاة المولوي فضل الرحمان \* و المولوي غلام عيسى و المولوي  
 محمد مظهر \* و المولوي محمد افضل و المولوي محمد انصر \* وغيرهم نيف احد عشر \* سلمهم الله  
 العزيز الاكبر \* وقام عن دهنمة الدهر الداهر \* وقد بذلنا جهدي في التصحيح غاية البرام \*  
 حتى حصل الفراغ من طبعه في [ ايام الصيام من خیار الاعوام ] و الحمد لله خير ختم \*

١٢٧٤

انا العبد الحقير الكليل

كبير الدين احمد

فهرس الكتاب

صفحة	صفحة
١٣٧ ... ..	كتاب الطهارة ... .. ١١
١٣٩ ... ..	فصل في التيمم ... .. ٣٥
١٤٤ ... ..	فصل في المسح على الخفين ... .. ٤٠
١٥١ ... ..	فصل في الخيض والنقاس ... .. ٤٤
١٥٥ ... ..	فصل في الإنجاس ... .. ٥٣
١٤٥ ... ..	كتاب الصلوة ... .. ٦٢
١٤٦ ... ..	فصل في الأذان ... .. ٦٨
١٦٦ ... ..	فصل في شروط الصلوة ... .. ٧٢
١٧٧ ... ..	فصل في صفة الصلوة ... .. ٧٧
١٨٦ ... ..	فصل في القراءة ... .. ٩٢
١٩٠ ... ..	فصل في الحديث في الصلوة ... .. ١٠٤
١٩٣ ... ..	فصل ما يفسد الصلوة وما يكره فيها ... .. ١٠٥
١٩٨ ... ..	فصل في صلوة الرتر والتموافل ... .. ١١٤
٢٠٧ ... ..	فصل في صلوة النسيوف ... .. ١٢٢
٢١٠ ... ..	فصل في ادراك الفرائض ... .. ١٢٤
٢٢٩ ... ..	فصل في قضاء الغرايت ... .. ١٢٦
٢٣١ ... ..	فصل في سجود السهو ... .. ١٢٨
٢٣٩ ... ..	فصل في سجود الغلظة ... .. ١٣٤
فصل في صلوة المريض ... .. ١٣٧	
فصل في صلوة المسافرين ... .. ١٣٩	
فصل في صلوة الجمعة ... .. ١٤٤	
فصل في العيدين ... .. ١٥١	
فصل في الجنائز ... .. ١٥٥	
فصل في صلوة الخوف ... .. ١٤٥	
فصل في الصلوة في الكعبة ... .. ١٤٦	
كتاب الزكاة ... .. ١٦٦	
فصل في العاشر ... .. ١٧٧	
فصل في مصارف الزكاة ... .. ١٨٦	
فصل في صدقة الفطر ... .. ١٩٠	
كتاب الصوم ... .. ١٩٣	
فصل في موجب الفساد ... .. ١٩٨	
فصل في الاعتكاف ... .. ٢٠٧	
كتاب الحج ... .. ٢١٠	
فصل في القران والتمتع ... .. ٢٢٩	
فصل في الجنائيات ... .. ٢٣١	
فصل في الاحصار ... .. ٢٣٩	

سلطان محمد القاري الهروي المتوفى سنة [١٠١٤] وسماه فتح باب العناية - لشرح كتاب النقاية \*  
وعبد العلي البرجندي وغيرهم من العلماء الكبار \* رحمهم الله الغفار \* وإما أعظم الشروح نفعها \*  
وارفعها إشارة ورمزا \* فهو شرح القهستاني المسمى بجامع الرموز \* ولقد اصاب في تسميته  
بجامع الرموز \* لانه جامع لرموز هذا المتن المتن \* كاشف عن غوامض علوم الدين \* فركبوا  
العلماء اليه \* وهجموا عليه \* واستحسنوه قرنا بعد قرن \* واستكتبوه في قرايطيس القرن \*  
و فرغ عن تأليفه سنة [٩٤١] تسعمائة و احدى و اربعين \* من حجة سيد المرسلين \*  
وقد وقع الخلاف في وفاة المؤلف \* في اقوال السلف \* فقال جمع انها كانت في حدود سنة [٩٦٢]  
تسعمائة و اثنى و ستمين \* وقال بعضهم انها في شهر عام [٩٥٠] تسعمائة و خمسين \*  
ثم لما اشتهر هذا الكتاب في الامصار والاقطار \* بين الفقهاء والاخبار \* وكانوا يحسبون نبيل  
جامع الرموز \* كنيل ركاز و كنوز \* ويبتذلون الاموال في حصوله \* ومع هذا قل من وصل الى  
مأموله \* فامرني بطبعه - ( و ) وحيد العصر - ( ل ) لبیب النصر - ( ي ) ياروج النضال -  
( م ) منصور القتال - ( ن ) ناصر السيف والقلم - ( ا ) آثر اللواء والعلم - ( س ) سائر الخطايا -  
( و ) واهب العطايا - ( ل ) لبیس الحكماء - ( ي ) يعسوب العلماء - ( س ) سمو المكان -  
( ل ) لبيق الزمان - ( ل ) لطيف السجایا - ( د ) دعيم البرایا - الذي امره نافذ \* وعدوه  
نافذ - ولطغه نافذ \* ونواله نافذ - رجوده بحر يسقى البلاد بجموده - وجوده سمل ليس النهاد  
لوجوده - الملقب بولم ناسر ليس إل \* إل \* دي \* حفظه الله عن كل شر خفي وجلي \* فسموت  
في امتثال امره المجيد \* واستعنت في تصحيحه بجماعة من العلماء البحرو المصليين \* منهم  
افضل فضلاء الزمان \* قاضي القضاة المولوي فضل الرحمان \* والمولوي علام عيسى \* والمولوي  
محمد مظهر \* والمولوي محمد افضل \* والمولوي محمد انصر \* وغيرهم نيف احدى عشر \* سلمهم الله  
العزیز الاكبر \* وقاهم عن دهمسة الدهر والناهر \* وقد بدلنا جهدي في التصحيح غاية التواضع \*  
حتى حصل الفراغ من طبعه في [ ايام الصيام من خيار الاعوام ] والحمد لله خير ختم \* \*

## فهرس الكتاب

### الجزء الاول

صفحة	صفحة
١٣٧ ... ..	كتاب الطهارة ... .. ١١
١٣٩ ... ..	فصل في التيميم ... .. ٣٥
١٤٤ ... ..	فصل في المسح على الخفين ... .. ٤٠
١٥١ ... ..	فصل في السجود والركوع ... .. ٤٤
١٥٥ ... ..	فصل في الانقياس ... .. ٥٣
١٦٥ ... ..	كتاب الصلوة ... .. ٦٢
١٦٦ ... ..	فصل في الاذان ... .. ٦٨
١٦٦ ... ..	فصل في شرط الصلوة ... .. ٧٢
١٧٧ ... ..	فصل في صفة الصلوة ... .. ٧٧
١٨٦ ... ..	فصل في القراءة ... .. ٩٢
١٩٠ ... ..	فصل في الحديث في الصلوة ... .. ١٠٢
١٩٣ ... ..	فصل في افساد الصلوة وما يكره فيها ... .. ١٠٥
١٩٨ ... ..	فصل في صلوة الرتر والنافل ... .. ١١٤
٢٠٧ ... ..	فصل في صلوة المسرف ... .. ١٢٢
٢١٠ ... ..	فصل في ادراك الفرائض ... .. ١٢٤
٢٢٩ ... ..	فصل في قضاء الفرائض ... .. ١٢٦
٢٣١ ... ..	فصل في سجود السهو ... .. ١٢٨
٢٣٩ ... ..	فصل في سجود التلاوة ... .. ١٣٤
فصل في صلوة المريض ... .. ١٣٧	
فصل في صلوة المسافرين ... .. ١٣٩	
فصل في صلوة الجمعة ... .. ١٤٤	
فصل في العيدين ... .. ١٥١	
فصل في الجنائز ... .. ١٥٥	
فصل في صلوة الخوف ... .. ١٦٥	
فصل في الصلوة في الكعبة ... .. ١٦٦	
كتاب الزكوة ... .. ١٦٦	
فصل في العاشر ... .. ١٧٧	
فصل في مصارف الزكوة ... .. ١٨٦	
فصل في صدقة الفطر ... .. ١٩٠	
كتاب الصوم ... .. ١٩٣	
فصل في موجب الفساد ... .. ١٩٨	
فصل في الاعتكاف ... .. ٢٠٧	
كتاب الحج ... .. ٢١٠	
فصل في القران والتمتع ... .. ٢٢٩	
فصل في الجنائيات ... .. ٢٣١	
فصل في الاحصار ... .. ٢٣٩	

## الجزء الثاني

٣٠٤ ... ..	فصل في المعان	٢٤٥ ... ..	كتاب النكاح
٣٠٦ ... ..	فصل في العنين	٢٥٣ ... ..	فصل في الولي والكفوء
٣٠٩ ... ..	فصل في العلة	٢٦١ ... ..	فصل في المهر
٣١٥ ... ..	فصل في الحضانة	٢٦٩ ... ..	فصل في نكاح القربى
٣١٧ ... ..	فصل في المسب	٢٧٢ ... ..	مسائل القسم بين الزوجات
٣١٨ ... ..	فصل في النفقة	٢٧٣ ... ..	كتاب الرضاع
٣٢٨ ... ..	كتاب العتاق	٢٧٥ ... ..	كتاب الطلاق
٣٣١ ... ..	فصل في عتق البعض	٢٨٣ ... ..	فصل في نفوذ الطلاق
٣٣٤ ... ..	فصل في الحلف بالعتق	٢٨٧ ... ..	فصل في شروط صحة التعليق
٣٣٦ ... ..	فصل في المنيبر والاستيلاء	٢٩١ ... ..	فصل في طلاق المريض
٣٣٨ ... ..	فصل في الولاء	٢٩٢ ... ..	فصل في الرجعة
٣٣٩ ... ..	كتاب المكاتب	٢٩٥ ... ..	فصل في الإيلاء
٣٤٣ ... ..	كتاب الإيمان	٢٩٧ ... ..	فصل في الخلع
٣٥٢ ... ..	فصل في الحلف بالعمل	٣٠٠ ... ..	فصل في المظهار

فصل في الحلف بالقول ... .. ٣٤٤

## الجزء الثالث

كتاب الرهن ... ٣٧٥	كتاب البيع ... ٣٧٥
فصل في عدم صحة رهن مشاع ... ٣٧٥	فصل في خيار الشرط ... ٣٧٩
فصل في التصرف والخيانة ... ٣٧٨	فصل في خيار الرتبة ... ٣٨٢
كتاب الكفالة ... ٣٧٣	فصل في خيار العيب ... ٣٨٥
كتاب الحوالة ... ٣٨١	فصل في البيع القامل ... ٣٩٠
كتاب الوكالة ... ٣٨٤	فصل في الافالة ... ٣٩٨
فصل في الوكالة بالبيع والشراء ... ٣٨٨	فصل في التولية والمراجعة ... ٣٩٩
فصل في الوكيل بالحصصة ... ٣٩٢	فصل في الربوا ... ٤٠١
كتاب الحركة ... ٣٩٥	فصل لا يحزر بيع مسترى منقول إلخ ... ٤٠٥
كتاب المضاربة ... ٤٠١	فصل في السلم ... ٤٠٩
كتاب المزارعة ... ٤٠٨	مسائل شتى ... ٤١٣
فصل في المساقاة ... ٤١٢	فصل في الصرف ... ٤١٤
كتاب احياء الموات ... ٤١٤	كتاب السفعة ... ٤١٥
فصل في السرْب ... ٤١٧	كتاب العسمة ... ٤٢٣
كتاب الوقف ... ٤٢٠	كتاب الهبة ... ٤٢٨
كتاب الكراهية ... ٤٢٦	كتاب الاجارة ... ٤٣٤
كتاب الاشرية ... ٤٣٣	فصل في الاجارة الفاسدة ... ٤٣٩
كتاب الذبائح ... ٤٣٨	فصل في الاجير المشترك ... ٤٤٤
كتاب الاصححة .. ٤٥٤	فصل في فسخ الاجارة ... ٤٤٥
كتاب الصيد ... ٤٦٢	كتاب العارية ... ٤٤٨
كتاب اللقيط واللغطة والايق ... ٤٦٧	كتاب الوديعة ... ٤٥٢
كتاب المقرء ... ٤٧٣	كتاب العصب ... ٤٥٥

## الجزء الرابع

٩٧١ ... ..	فصل في الاستيلاء	٥٧٧ ... ..	كتاب القضاء
٩٨٢ ... ..	كتاب الجنايات	٥٩٢ ... ..	كتاب الشهادة
٩٩٢ ... ..	كتاب الديات	٥٩٦ ... ..	فصل في قبول الشهادة وعدمه
٩٩٨ ... ..	فصل فيما يحدث في الطريق	٦٠٦ ... ..	فصل في الرجوع عن الشهادة
٧٥٢ ... ..	فصل في جنابة المبهمة	٦٠٧ ... ..	كتاب الاقرار
٧٠٤ ... ..	فصل في جنابة الرقيق والجناية عليه	٦١٤ ... ..	كتاب الدعوى
٧٠٧ ... ..	فصل في القسامة	٦٢٣ ... ..	فصل في التحالف
٧١١ ... ..	فصل في العاقلة	٦٣٥ ... ..	فصل في دعوى النصب
٧١٤ ... ..	كتاب الاكراه	٦٣١ ... ..	كتاب الصلح
٧١٨ ... ..	كتاب الحجر	٦٣٨ ... ..	كتاب الحدود
٧٢١ ... ..	فصل في الاذن	٦٤٥ ... ..	فصل في هل القذف والشرب
٧٢٨ ... ..	كتاب الوصايا	٦٤٧ ... ..	فصل فيمن اخذ بربح الخمر
٧٣٦ ... ..	فصل في الوصية للاقارب وغيرهم	٦٥٣ ... ..	كتاب المصروفة
٧٤٠ ... ..	فصل في الوصي وما يملكه	٦٦١ ... ..	كتاب الجهاد
٧٤٤ ... ..	كتاب الخنثى	٦٦٦ ... ..	فصل في المغنم والقنمة
٧٤٧ ... ..	مسائل شتى		

\* بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي فضلاً بتعليم اصول مبسوط الجامع الكبير من الاحكام \* وكرمنا بتفهيم فرعة الى ان نقل على ايضاح زيادات الجامع الصغير من الاعلام \* والصلاة على سيدنا محمد وآله الطاهرين \* العلوم وافضل الانبياء عليهم السلام \* وعلى آلهم واصحابهم خلاصة الاسلام وزيادة الاكرام \* تحفة حليلة الى يوم القيام \* اما بعد فلما كان نظم منشور الفتاوى من انفع الامهات \* وجمع منشور النوازل من اهم المهمات \* قام بذلك حلال المشكلات \* ذوالتنقيح والتوضيح للمهمات \* وتعديل الميزان لتقويم الدعاوي والبيئات \* صدر الشريعة والملة والدين والاسلام \* احله الله من فضله دار المقام \* مؤلفاً لمختصر حار لتفاريق الوقائع \* جامع بالتصريح والاشارات لجميع المضمرات \* قد شرحه غير واحد من العلماء والفاضلين \* وكشف عن حقائقه المنظومة جم غفير من الكاملين \* الا ان اكثره قد غاب عن نظر الاكثرين \* وفيه ما لا يحصى حوله احد من المتبحرين \* فان في كل كلمة منه كنزاً من جواهر الفرائد \* وفي كل كلام منه فصول من نفائس الفرائد \* فاردت تبئين مكنونه من كل محكم وغامض \* وتحقيق لبه من كل حل ودامض \* لكنه قد جرى على صفحات كثير من بلاد الاسلام سيما خراسان \* ما يطول عرضه من البليات الصورية والمعنوية الرافعة للامان \* الناهية عن الفرقة الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً \* فتهجس في صدري شي منهم وان اعتزلت كافي قلت لهم هذا \* ومع ذلك شرعت فيه متوكلاً عليه سائلاً بخبر منهم ومن معي من المومنين \* فاستجاب مسألتي وجعلنا محفوظين من القوم الظالمين \* ثم وفقت لسواد جامع الرموز في سنتين ونصف من الاموار \* مع التفرد من المعين والظهير من الخراسان \* والعوام \* لكن قد طرحته فيما لا يوصل اليه الا بالتقويض \* فان خوف هجومهم قد منعني عن ذلك فكيف يوجد التبيين \* وهكذا قد استمر على جميع هذه الازمان \* وقد نصبوا بخط واما من العلوان \* الى ان اظن علينا منصور رب العالمين \* ناصر الاسلام والمسلمين \* قانع اللاعين لافاضل



ولا يبعد ان يجعل رافع كرمون ثم يوصف بجاعل على انه يجوز وصف الوصف بالوصف على الصحيح كما في المغني وان جعل جاعلا بدلا من رافع هو صفة او بدل ويبدل البدل من البدل كما في مواضع الكشاف والكواشي وغيرهما فمنعه من الفاضل التفتازاني ليس كما ينبغي وما قيل ان جاعلا كرفع بدلا من الله اوصفة له ولم يعط هذه القرينة على الاولى لما بينهما من كمال الاتصال ففي كل منهما نظر اما الاول فلاذنه يحتمل ان يكونا صفتين او بدليين او الاول صفة والثاني بدل او بالعكس وذلك يجوز لوجوب تقديم الصفة عند اجتماعهما واما الثاني فلان كمال الاتصال المانع من العطف مخصوص لجعل التي لا محل لها من الاعراب كما تقرر ولا يخفى ما في اضافة الصفتين من الدلالة على تحقق الفعلين [ شجرة ] اي كشجرة واحدة الشجرة وهو كل نبات له ساق وانما اختار الواحدة اشارة الى قوتها وعظمتها فان الارض قد وهبت بكثرة الاشجار فضعت اشجارها وحذف اداة التشبيه للمبالغة [ اصلها ] اي صروق هذه الشجرة [ ثابت ] اي مستقر [ في ] اصاق [ الارض ] فلا يحركها الريح العاصفة [ وفرعها ] اي روس اغصانها ارافصانها فان الاضافة للاستغراق [ في السماء ] اي ثابت في هذه المظلة فثمرتها طيبة باقية للبعد عن العفونات وغصب الغاصبين فالعني جعل الشريعة بحيث لا يميل عاقل الى ما لا يمكن من الابطال وفيه اشارة الى ان للشريعة اصولا خافية وفرعا ظاهرة وهذا بالنسبة الى الاصول لا في نفس الامر كما لا يخفى والى ان ما ذهب اليه الفلاسفة من عدم الخرق والالتيام باطل كما تبين وجهه في الكلام ورمز الى النسب والحسب لامام الانام ابي حنيفة عليه الرحمة على الدوام فان اسم اصله وابيه ثابت كما ان اصله وفرعه ثابت ولذا قل ما رجع عن الاحكام بخلاف غيره من الانام و نلمح الى قوله تعالى ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء فلا يغزو عن تلويح الى ما هو سنة الخطبة من ايراد التشهد كما في الكشف دليلا ما قال عليه السلام كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجلساء ولما ورد في الحديث برواية ابي موسي المدني ان كل كلام لا يلدئه فيه بالصلوة علي فهو اقطع محروق من كل بركة قال [ والصلوة ] بالرفع بالابتداء على المشهور ويجوز الجر بالعطف على اللاحق اي بالصلوة [ على رسوله ] والابتداء غير مانع عن الجمع بينها وبين التسمية والحمد اذ الظاهر ان المراد من الاحاديث الواردة في هذا الباب ان كل امر مشروع لم يذكر قبله هذه الامور الثلاثة فليس فيه بركة وخير كثير والصلوة اسم من التصلة و كلاهما مستعملان بخلاف الصلوة بمعني اداء الاركان فان مصدرها لم يستعمل كما ذكره الجوهري وغيره والفهما مبدلة عن الواو ولم يكتب بها في غير القرآن كما قال ابن درستويه ومعناها الثناء الكامل الا ان ذلك لبس في وسعنا فامرنا ان نكل ذلك اليه تعالى كما في شرح التاويلات وافضل العبارات من ما قال المروزي اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وعلى كل من اتبع الهدى هو التعظيم فالعني اللهم عظمه في الدنيا باعلاء ذكره و انفاذ شريعته وفي الاخرة بتضعيف اجره وتشفيقه في امته كما قال

ابن الاثير رقى المعني انه العطف لكن بالنسبة اليه تعاطى الرخصة والى الملك الاستغفار والى المؤمنين الدعاء والجمهور على انه في الدعاء حقيقة وفي غيره مخبر وفي الاستغفار ايماء الى ان ترك الاسلام الذي هو اسم التسليم اى جعل الله اياه سالما عن كل مكروه ليس بمكروه وقوله يرد على النوري ما ظنه من الكراهة ولو أثر الحبيب على الرسول لكان اسلم من الاستدراك [محمد] اظهر اصنافه العريضة وهي الف عند بعضهم وقيل ثلثمائة وقيل مائة وقيل تسعة وتسعون وانما صمي به للالهام بذلك والمعنى ذات كثيرة خصاله الحمودة اوكثر الحمد له في الارض والسماء اوكثر حمدا تعاك [افضل الرسل والانبياء\*] صفة لانه مختص لم يوجد في غيره وليس بمضاف حقيقة فاضم كلمة من لاشتغال المضاف اليه على خلاف الجنس فان المعنى افضل من المجموع من حيث المجموع من البلاغة وافضل الناس اجمعين بقربنة المقام على ان مقتضى الاضافة التفضيل على كل فرد فانه يومه خلاف ما ذكره وكل نبي مفضل على كل فرد من الملائكة وانكروا من حيث المجموع افضل من كل نبي سوى نبينا صلعم كما قال علمائنا رحمهم الله تعالى والرسول من بعنه الله لتبليغ الاحكام ملكا كان او آدميا وكذا النبي الا انه مختص بالانس على الاظهر فتخصيصه لدفع تروم ان يراد بالرمل الملائكة ويجوز على بعد ان يختص الرسول منها بالادمي وحينئذ يكون الصفة مضافة معروفة كما هو مذاهب سيبويه وهما اما متناهتان كما هو الظاهر من كلامه فالرسول من جاء بشرع مبتدئ والنبي من لم يأت به وان امر بالابلاغ كما في شرح التاويلات وهو الظاهر من قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي فيكون كل منهما في غيره محازا او مترادفا على ما هو العادة في الخطبة فكل منهما من بعث للتبليغ كما في الشفاء او الرسول اخص قدم للسمع فيكون موافقا لما بعد واما بعد العام فالرسول من انزل عليه كتاب بخلاف النبي فانه اهم كما في الكشف وغیره وفيه ان كثيرا من المرسلين بلا كتاب كلوط واسماعيل ويونس وغيرهم فالاولى ان يقال النبي اخص فانه مأمور بالابلاغ بلا انزال كتاب والرسول بضميتين والسكون جمع رسول فعول مبالغة مرسل مفعول بالفتح بمعنى ذي رسالة اسم من الارسل فهي ما يذهب به المتكلم من الكلام والفعول هذا لم يأت الا نادرا والسبي من النبأ وهو جبر ذو فائدة عظيمة يحصل به علم او غلبة ظن وحقه ان يتعرض من التكلم فعيل بمعنى فاعل من المهور كما قال المحققون منهم سيبويه وهو الحق كما قال الرمخفري والرومي وغيرهما لا من النبوة اى الرفعة كما قيل وانما جمع على الانبياء وان كان صحب اللام يجمع على فعلاء كطرفاء لانه للزوم التخفيف صار مثل معتل اللام كاصفياء وليس بمعنى مفعول كما قال الراغب وغيره لان باب حرجي ولانه لا ينبغي ان يجمع على النبيين لاشتراط عدم استواء المذكور الموثق فيه ولما علم ان الصلوة عليه كانه لم يوجد بلا ذكر الال حيث بين صلعم كبقية الصلوة عليه بقوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما في شرح التاويلات قال [وعلى آله]

اي على امته من المؤمنين كما في هذا الشرح او الفقهاء العالمين فلا يقال الا على المقلدين كما في المفردات والاول مختار المحققين في الاصل اسم جمع للذي القريب الغه مبدلة من الهمزة المبدلة من الهاء عند البصريين وعن الواو عند الكوفيين والاول هو الحق كما في صرف المفتاح والاول ان يضاف الى الظاهر كما يشعر به ما مر من الحديث ولانه قلما يضاف الى المضمر كما قال ابن مالك وغيره ثم خص منهم بالذكر مشرفين بفضله ما لا يوازي لحظة عمل من صحبته افضل الخلاق فقال [وَأَمَّا] [اصحابه] اي الذين امنوا مع الصحبة ولو لحظة كما قال عامة المحدثين وانما اثره على ما ذهب اليه الاصوليون من اشتراط ملازمة ستة اشهر فصاعدا ليشمل كل صاحب والفاعل يجمع على افعال كما صرح به سيبويه ومثل صاحب واصحاب وارتضاء الرخصي والرضي فالقول بانه جمع صحب بالسكون او اسم جمع او بالعكس مخفف صاحب انما نشأ من عدم تصفح الكتاب [نجوم الاعتداء والاعتداء] اي كل واحد من الاصحاب مثل جميع النجوم في صلاحية الاعتداء والاعتداء يعني كما انه يصح ان يعلم النجوم ثم يعلم بها الطريق الحسي ويشعر فيه كذلك يصح ان يعلم باحكام يستنبطها كل احد منهم ثم يعمل بها فالتنمى الكوكب الطالع والاصافة الاستغراق المفضل لكمال المبالغة والاعتداء الانسان يمثل فعل الغير ككونه فعل الغير ويجوز ان يراد به الجري على طريقهم في اهل الحكم من اكتاب والسنة كما قال الامام السرخسي رح والاعتداء وحدا ما يوصل الى الطلوع وفيه تلميح الى ما رواه رزين عن عمر بن الخطاب رض عن النبي صلعم اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم ورد لما ذهب اليه الشافعي رح من ان قول الاصحاب ليس بحجة وكون الخطاب للقوم الذين في عصرهم على ما قالوا في غابة البعد وإيما الى ان الخبر مقدم على الاثر وفي نقله على القياس تردد والى اكل اشار الامام ما انا من رسول الله صلعم فعلى الراس والعين وما انا من الصحابة فساخذ نارة ويترك اخرى وما انا من التابعين فهم رجال ونحن رجال فانه من التابعين راي انس بن مالك كما قال الشيخ الجزري في اسماء الرجال القراء بل من اكبرهم كما في كشف الكساف في سورة النور ولا بضرة ما في جامع الاصول ان ذلك مما لا يثبت فانه قال آخر كلامه ان اصحابه اعلم بحاله من غيرهم فالرجوع الى ما نقلوه عنه اولي من غيرهم واعلم ان المذهب ان لا نقل الصحابة والتابعين الا ابر حنيفة فان عيسى عم حين نزل من السماء حكم مذهبهم كما في الفصول الستة \* ولما فرغ من الخطبة التي في العرف طابفة من الفاظ مستمدة على البسمله والحمد لله والصلوة شرع في الدباجة التي هي مشتتة على اسم المصنف و سبب التأليف وغيره على وجه يشعر بالاهتمام التام فقال [و بعد] بالضم او الرفع مع التنوين والفتح على خلف المضاف اليه اي واحضر بعد الخطبة ما سيأتي فالوارد للاستنباف او لعطف الانشاء على مثله او على الخبر نحو قوله تعالى وبشر الذين آمنوا والظرف متعلق بالامر المستفاد من المقام المعلن بقوله [فان العبد] الغاء للتعليل و ان للتحقيق كما في قولهم اقبل ربك فان العبادة حق اي لان عبد الله فاللام للعهد وهو في

الاصل صفة معني المملوك ثم استعمال الاسماء على ما قلل سميونه وانما آثره على غيره لانه لا اسم للمومن مشرف منه فانه مبني عن كمال التلذذ الذي هو السكينة ولما قلنا بالمدكور لان ما في المشهور من الضعف مما لا يخفي فان تقديره اما مشروط بان يكون ما بعد الغاء امر او نهية فاصلا لما قبلها او مفسرا له كما في الرضي واما توهم اما فلم يحتج به احد من النحويين [ المتوسل ] اي المتقرب [ الى الله ] لا غير بقربته المقام [ باقوى الدرجة \* ] الذي هو الايمان ولا يخفي ما في هذا التخصص من هضم النفس وذه نلمح الى قوله تعالى فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى والدرجة الوسيطة فان الفعيلة تجي معني الالة وهو ما يتقرب به الى شي من قرابة او ضبعة او غيرهما ثم استعبر لما يتوسل به الى الله من فعل الطاعات وترك المنكرات واللام للاستغراق لعدم العهد فلا حاجة الى جمعية المضاف اليه للاقوى اكرهه اسما مطلقا على ان اقوى يجوز ان يكون للزيادة المطلقة و من قال تحوز كونه معني القوي فقد عدل عن مذهب المحققين بلا ضرورة فانهم معره قاسا بلا تجرد عن كلمة من واللام والاضافة [ عبيد الله ] عطفا بيان للعبد فيكون منصوبا ويجوز رفعه حملا على المحل بلا مضي الخبر ولا يخفي ما في ذكر العبد الكبير ثم العبد المصغر من الترتي الى ما هو الكمال ولقبه [ صدر الشريعة بن مسعود بن تاج الشريعة \* ] عمر بن صدر الشريعة عبد الله بن محمود بن محمد العجوبي روح الله ارواحهم فالتاج معني المزين على ان يكون مجازا مرسلا ويجوز تشبيه الشريعة بسلطان ذي قدر فهو مكنتية واثبات التاج له تخييل [ سعد ] بفتح العين وكسر العين من السعادة خلاف الشقاوة او فسحها من السعد معني اليمس كما في الصحاح ويجوز ضم السين وكسر العين من السعد معني الاسعاد كما في الديوان وغيره وهولفة هذيل ومنه قوله مسعود وقيل اذا كان معني الاسعاد فمصدره السعادة وهذا غير سديد لانه لازم ح على انهم اختلفوا في هذه اللغة فسمويه وسائر المحققين انكروها وما قوله تعالى واما الذين سعدوا ففي اللجنة الالة بضم السين فقد قالوا انها خارجة عن القياس والمسعود يجوز ان يكون ملا جنه الله فهو مجنون كما قال البيهقي وغيره [ جده \* ] اما بكسر الجيم معني الاجتهاد او فتحها معني الحظ او السعادة او اب الاب والمعني انه كان اجتهدا في ناليف هذا الكتاب اوحظ منه اوسعاده او ابوا بيه مسعودا او ذا سعادة ويمن اي ادام ذلك وانما خص ابوالاب اذ ابو الام سبكه وانما اخر عن الباقيات لانها اولى بالمقام مع انه يشمل الابهام الا ان فيه اظهارا في مقام اضمار المرام ولا يخفي ما فيه من احتمال الاسناد الحقيقي والمجازي والمكني والتخييل [ وانج ] اما بفتح الهمزة معني صار ذا نجم وظفر بالبط او ضما من انجحت حاجته معني قضيت [ جده \* ] بالفتح او انكسر [ يقول ] ذلك العبد والجملة خبران [ فل الف ] من التاليف وهو جمع الاشياء المتناسبة الا ان التنظيم فوقه فان فيه يراعى مع المناسبة الجنسية فالاحسن نظم [ جدي ] ابو الام المسمى بالمحمود [ مولائي ] صفة لجدي كما بعده والمعنى سيدي او ناصري في الامور الدينية او مائكي بمبب تعليمه اياي

وفيه تلميح الى قول ملي رض انا عبد من علمني حرفا ان شاء باع وان شاء اعتق والى قول نافع احد القراء السبع انا عبد من قرأت عليه [العالم] من العلم الذي هو ادراك الشئ بحقيقته كما قال الراغب [الروائي\*] قيل مرياني الا انه قلما يوجد في كلامهم وقيل منسوب الى الروان كريان وقيل الى الرب الذي هو انشأ الشئ حالا فحالا الى حد التمام ولا يقال مطلقا الا عليه تعالى فالالف والنون فيه كما في الريان للمبالغة مثل المشددة في الاحمري وفي المعالم انه الفقيه وقبل الفقيه المعلم وقال ابن الاثير العالم الراسخ في العلم والدين وقيل العالم العامل للعلم فعلى هذا يكون ذكر العالم مع الرباني بملاحظة ما يتعارف انه قلما يفتقر عنه في الذكر [والعامل] بعلم مأخوذ من الانبياء والمرسلين على ما سيأتي فمع يحشر في صف جميعهم فان في الفتوحات ان كل عامل بأمر مشروع فأنك من نص عن نبينا وغيره من الانبياء عليهم السلام فهو محشور في صفهم خلف نبينا وخلف كل نبي هو شرعاه وان كانوا مائة الف وبرى نفسه في امكان على عدمهم مع العلم بأنه هو لا غيره وان كان من نص عن نبينا صلى الله عليه وسلم لا غير فهو خلفه لا غير وان كان من اجتهاد مجتهد فان اصاب ووافق الانبياء او نبيا واحدا فيحشر خلف ذلك المجتهد وخالف الموافق من النبي عليه الصلوة والسلام وان اخطأ وللخطئين صف فيحشر في ذلك الصف والعمل كل فعل يكون من الحيوان بقصد وهو اخص من الفعل لانه قد يسبب الى الجمادات [الصمداني\*] اي منسوب الى الصمد اي المدعو المستعمل الذي يصمد اليه اي بقصد لقضاء الحوائج وفيه اشارة الى انه لا يقصد في مطاله الا اله تعالى ويؤيده الزياتان [برهان الشريعة] اي اؤكد ادلتها وهو الذي يقتضي صدقها ابدانه من البرهنة وهي الحجة وقيل ببيان الحجة كافي المفردات وهذا مشير الى ان ثوبه رائدة يؤيده ما في الاساس يقال ابره فلان اى جاء بالبرهان وبرهن مؤيده اكن يخالفه الجوهري وابن العربي حيث قال قد برهن عليه اي اقام الحجة والبرهان عند اهل الميزان قياس مركب من مقدمات يقينية تركيبا صحيحا ضرورية كانت او نظرية ولا يخفى ما في وصفه بنفس البرهان من المبالغة [و] برهان [الحق] وهو في الاصل الموافقة ويقال على اعتقاد يطابق نفس الامر وعلى الموجد بحسب ما يقتضيه الحكمة وعلى الموجد كذلك وهو الواجب لذاته اى الذي لا يفتقر الى وجوده الى غيره كما في المفردات والاحاد اما احد من الثلاثة والفائدة ما في ذكر الخاص بعد العام او الشريعة والغرض التاكيد ويؤيده [والدين\*] اصله الطالعة ويقال بمعنى الشريعة ويضاف الى الفاعل والنبي وآحاد الامة [وارث الانبياء والمرسلين\*] اي الاخلاص منهم علم الدين هو ما هو الممنوع بقرينة المقام واللام للاستغراق ويدخل فيهم المجتهدون تبعا وفيه اشعار بان استلذه عالموه مخلصين لوجهه تعالى كما سألتهم كما هو شأن العلماء الماضين فانه ترك الاضافة اللهم فائدة الاضافة التحقيق [محمود] اسمه وفيه ايماء الى ان الناس حملوا له لكثرة فضائله الصورية والمعنوية فان الاصماء تنزل من السماء [بن صدر الفرعية] عبيد الله بن محمود بن محمد المجبوري في الاصل صدر :

اهل الشريعة من قولهم صدر القوم اجلهم و اكبرهم في الرتبة ويجوز ان يكون من صدر الانسان كانه لكثرة ممارسته العلوم الشرعية صار جزءاً شريفاً للشريعة ففيه مكتبة وتحتل وان يكون المعنى شريعة صادرة فان المصدر اسم من الصدر بالتحرير وهو رجوع المسافر من مقصده [جزاء الله] على تأليف هذا الكتاب [عني] اي عن قبلي [ومن سائر المسلمين] بالهمزة الاصليه معني الباقي او بالمبداء عن الباء معني الجميع والاول اشهر في الاستعمال واثبت من ائمة اللغة داهري في الاشتقاق كما ذكره الفاضل المتفازاني لكن ذكر ابو علي ان كونه من السور معني البقية يقتضي ان الباقي الاول و السائر الاكثر ولذا ذهب الامام المنصور الجواليقي وغيره من النحويين الى الثاني كما مال اليه الجمهوري فلا يرد انه متفرد فيه وهو ليس ممن يقبل منه ما تفرد به وانما اثر الاملاط على الايمان لانه انسب بالفقه لان الاسلام في اعمال الطاهرة اكثر استعمالاً من الايمان وانما احوال الجزاء اليه تعالى اشارة الى ان اداء حقوق فرائد نألفه مما لا يدخل تحت قدرة المسلمين [خير الجزاء] مصدر [لجل حفظي] ظرف الف بفتح الهمزة وكسرها ويكون الجيم مصدر اجل شرا اي جزاء ثم استعمال في تعليل الجنايات ثم في كل تعليل \* واعلم ان اول مراتب وصول النفس الى المعنى شعور فاذا حصل وقوف النفس على تمام ذلك المعنى فتصور فاذا بقي بحيث لو اراد استرجاعه بعد ذهابه يقال له حفظ [كتاب رواية الرواية] فيه تنازع الف و حفطي فالكتاب فعال سبني للمفعول او مصدر هو تصوير اللفظ بحرف هجائه وكما يسمى به الصيغة يسمى المكتوب اي الملفوظ وان كان الشيء يراد ثم يلفظ ثم يكتب والاضافة لامية ويحتمل ان يكون بيانية والرواية بالكسر والفتح لغة حفظ الشيء عما يضره والرواية النقل وعرفنا ما ينقل من المسئلة الشرعية عن الفقيه سواء كان من السلف او الخلف وقد يختص بالسلف اذا قوبل بالخلف والكل او رواية الرواية بعد ان يجعل معني المفعول او الفاعل على الاشهر علم جنس لانه كلي شامل لما تلفظ او ملك زيد او عمرو مثلاً والماست عليه من الضرورة ان لا يعهد في اللغة نقل المركب الى الجنس فاحفظه فانه نافع [في] بيان جميع [مسائل الهداية] \* حال من العلم والمسائل بالهمزة الاصليه جمع المسئلة بالتخفيف وقد خفف لغة بالسؤال او المستعمل او مكان السؤال وعرفا قضية نظرية في الغلب تتوقف على تصورات اطرافها وهي مبادئ التصورية وعلل مقدمات يتألف منها حجتها وهي مبادئ التصديقية وقد تكون ضرورية محتاجة الى تنبيه واماً ما لا يخفاء فيه فليس من المسئلة في شيء والمراد من القضية الكلية التي تهتمل بالقوة على احكام يتعلق بعملييات موضوعها والهداية اسم كتاب معروف في الاصل يتعدى الى الناني بنفسه وبالعرف ففي الكرمانى يقال هذه الطريق وله واليه اذا اذبه الى الحقل واصله الى راس الطريق واعلم ان الطريق في ناحية كذا فالاولان لا يسندان بالحقيقة الا اليه تعالى [ومر] اي الرواية او كتاب الرواية حال اخرى وانما لم يثبت لانه صار بعد النقل كما حدكرو كاصول الفقه [كتاب لم نلتحل عين الزمان بنائيه] \* اي لم ترعين جميع الدهر ثانياً لهذا الكتاب يقال

ما اكتسبت عيني بك اي ما رأته كما في الاساس فالباء للتعددية وقبل المعنى لم تترين اذ لم تقر عينه  
 و الاء للإصاغة او السببية وفيه انه عدل الى مجاز غير مشهور بلا ضرورة و الزمان يقع على جميع  
 الدهر و بعضه كافي النهاية و هو منها مجاز عن امله بلا حذنه فانه مبتدل و يجوز ان يشبه بمشخص  
 ذي بصر فهو مكينة و اثبات العين تخثيل و الاكتمال ترشيح و على هذا الاضافة مجاز و الاسناد في  
 صورتين حقيقة و الأولى ان يقال ( بالناني و المعاني ) فانه ليس مستعملا باعتبار الحال لاصافته في  
 الاقل و لا باعتبار التصدير لعدم سماع ثاني واحد بل ثالث اثنين الى العاشر كما ذهب اليه سيبويه  
 [ في راجزة الغلظة ] ظرف الناني و الراجزة بالفتح مصدر و جز الكلام بالضم اي سقط طوله و المراد منه  
 الحاصل بالمصدر ليمتدح المعنى عند اعماله في الطرف الا تي و انما أثر على الانجاز ليشير الى انه حال  
 عن التكلف لكمال قدرة المورف و اللفظ مصدر و لفظ القمة من فيه ثم استعمل في الصورت لمكيف  
 بكيفية مخصصة و انما صرح به لافادة الاستغراق فليس فيه مساواة ولا اطناط ولا تطويل ولا حشو ثم اشار  
 الى ثبوت المعاني بلا اخلال فقال [ مع ضبط معانيه \* ] اي في وقت مصاحبته فان مع بالفتح ظرف بلا  
 خلاف و سكونه لغة ظرف و راجزة و قيل حال من الالفاظ و فيه انه لا يلزم منه مصاحبة الضبط بعد حدوث  
 الراجزة و الضبط الحفظ مع الجزم و ينبغي ان يكون من المبني للمفعول الموافقة و الراجزة و المعني القصد  
 و عرفنا ما دل عليه اللفظ مما في الذهن عندنا و عند كثير من المحققين و اعلم ان المقصود من هذا الكلام  
 ان ذلك الكتاب موصوف بوصف يختص به و ليس له مشاركون فيه و لهذا اضاف الالفاظ و المعاني الى صميرة  
 ولم يطلق وجه الشبه كما هو حقه ثم يقول ذلك العبد [ اني لما وجدت ] اي اصبحت ولما ظرف زمان عند الأكثر  
 مركب من لم و ما النافية عند بعض مستعمل استعمال حرف الشرط مضاف الى الجملة الاولى معمول  
 الثانية [ قصروهم ] بكسر الهاء و فتح الميم جمع همة بكسر الهاء و فتحة الهاء في اللغة القصد الى و جرد الشيء اذ عمله  
 ولو خيسا و في الحرف و الاستعمال القصد الى حيازة المراتب العلية و القصور مصدر قصرت عن الشيء عجزت  
 عنه ولم يبلغه [ بعض المحصلين ] اي أكثر المريدين لان يجمعوا الفقه فاللام للعهد و التحصيل في اللغة الجمع  
 وفي العرف جمع العلم مطلقا و الابعد عن الاختلافات في تتابع الاضافات ان يقال قصور الهم لبعض المحصلين  
 [ عن حفظه ] اي كتاب الوفاة او الوفاة [ اتخذت منه ] جواب لما بلا فاء و فلما قرن بها كما في بعض النسخ و التاء  
 فيه اصلية او مبذلة عن الهمزة على ما توهمه الجوهري [ هذا ] اشار به الى المتخذ الذي سمي [ المختصر ]  
 او الى ما في الذهن حقيقة على ما في امالي ابن الجاهب او مجازا كما هو المشهور او وضعه بلا اشارة ثم بعد الفراغ  
 اشار اليه كما اشار السيراني في شرح اللباب و انما سمي به دون المتخذ لان الاختصار لغة حذف طول الكلام و عرفنا  
 تقليل المباني مع ابقاء المعاني او حذف عرض الكلام كافي الاشارات و هو المراد دون الادل بقرينة ما بعده مع رعاية  
 كل الادب مع الاستاذ لانه اشار به الى ان الافة انما لا يتصور التصرف في عبارته و انما يتصور ايراد  
 بعض مسائله الضرورية [ مشتقلا على ما لا بد منه ] حال من المختصر مقارنة او مقدرة اي حال كونه

لا يغلو عما يحتاج اليه الناس من مسائل مذكورة في الاصل فلا بأس بتخلوه عما يحتاج اليه من علم الفرائض  
وزلة القاري وغيره مما لم يكن فيه واجب انقراق ومنه خبر لا والضمير لما وفي بعض النسخ لا مندوحة اي  
لا سعة ولا غنى لا مرفى الدين عنه [ فمن احب ] اراد [ استحضر ] اي استحضار جميع [ محال الهداية  
فعليه يحفظ ] اي فليحفظ حفظ [ الوقاية \* ] فعلى اسم فعل وان كان في الاصل حرف جر فاعله ضمير الغائب و  
الاكثر كونه ضمير المخاطب ويكون مفعوله منصوباً ويكثر زيادة الباء فيه لتقوية العمل كما قال الرضي وفيه  
ان الباء صلة وليست بزيادة فان المعنى 'يستملك به' كما في شرح المغني فعلى له معنيان واللام للعهد  
لا بدل من المضاف اليه اي وقاية الرواية ويجوز حذف جزء العلم عند الامن من الالتباس كما يجوز دخول اللام  
عليه عند كونه مصدراً او صفة [ ومن اعجله الوقت ] اي حمله على العجلة وهي تحريشي قبل آوانه  
والوقت اخص من الزمان اذ هو الزمان المفروض لا مرفى كما في المفردات والاسناد اليه مجاز ويجوز تشبيهه  
بكل فاعل قبل آوانه فهو مكنتي رائبات الاعمال تجميل [ فليصرف الى حفظ هذا المختصر ] المذكور وانما  
آخر الاظهار لزيادة التقرير واسم الاشارة المتميزة اكمل تمييز لكمال العناية به [ عنان العناية \* ] هي القصد  
والعنان ما وصل بلجام الفرس وهي مكنية تشبيهه 'عناية' بها واثبات العنان تجميل والصرف  
ترشيع والحاصل ان من ضاق وقته ولا تفي زمانه يحفظ اوقاية فليحفظ المختصر [ انه ] اي لانه  
تعالى فان للتعليل والمعلل به جواب الامر المختلف وهو ليستحضر ويجوز ان يكون لجعل غير  
السائل كالسائل ولاظهار كمال العناية او فور نفاط المتكلم بالكلام كقوله تعالى انهم مغفرون وربما  
انا آمنا ونشهد انك لرسول الله ويجوز ان يكون الضمير للمختصر او للمصنف مع لطف  
الابهام [ ولي الهداية \* ] هو من يتولى امر احد والهداية اما معناها اللغوي اي انه تعالى متولى  
لان يجعل الموصل بمجرد حفظ المختصر عالماً بالفروع اذ هو حاو على خلاصة موط بزيادته فصار  
مغنياً عن الرواية بل عن الهداية وغيرها او معني ذلك الكتاب المشهور اي انه تعالى متولى لان يجعله  
يحفظه ضابطاً لمسايل الهداية رقس عليه ضمير المختصر والمصنف ربما احسن فعله حيث ختم الدبابة  
على الهداية ثم شرع في بيان طهارة هي شرط صلوة تقدم عند اغتيقه على غيرها من العبادات فقال

### [ \* كتاب الطهارة \* ]

في الاصل بالسكون لانه غير مركب حرك بالكسر لانتقاء او بالفتح لانه نقل حركة الهمزة اليه ويجوز الضم على  
الجذوف علم جنس لطائفة من الالفاظ دالة على مسائل مخصوصة من جنس واحد تحته في الغائب اما بالواب  
دالة على الانواع منها وفصول على الاصناف واما غيرها وقد يستعمل كل من الابواب والفصول مكان الآخر  
وقد يكتفي بالفصول كما في هذا الكتاب والنزل علم جنس والطهارة بالضم اسم لما يطهر به من الماء والفتح  
مصدر طهر بحركات الهاء والفتح انصح التنزه عن الادناس الحسية كالاجناس وفي الحكمة مجاز بجه  
وبين الحقيقة جمع السريعة واللام للعهد وما قيل انها للجنس او الاستغراق ففيه انه مقدم على



الاستغراق وهو على الجنس كما تقرر في الأصول والإضافة محاذو المعنى كتاب أحكام الطهارة فإن قلت الموضوع فعل المكلف فينبغي ان يعنون بكتاب التطهير قلت مما يحسب ان احترازاً عما هو الغالب على الفلاسفة على انه لا يبعد ان يتضمن الطهارة التطهير وكثيراً ما يتضمن اللزوم المتعدي والقائدة التنبيه على ان الطهارة لا يتوقف على النية ثم بدأ بوضوء لأنه أكثر احتياجاً فقال [قوله] الوضوء [أغرض] لغة التقدير وشرعاً ما ثبت بدليل قطعي بدم تاركه أو فاعله مطلقاً بلا عن إلا ان القطعي يقال على ما يقطع الاحتمال أصلاً كيحكم ثبت بحكم انكتاب: متوازن السنة وبسمي بالفرض القطعي ويقال له الواجب وعلى ما يقطع الاحتمال الناشئ عن دليل مثل تعدد الوضع كما ثبت بالظاهر والنص والمشهور ويسمى بالظني وهو ضربان ما هو لازم في زعم المجتهدين كمقدار المسح ويسمى بالفرض الظني وما هو دون الفرض وفرق السنة كالغائبة ويسمى بالواجب وقيل الفرض حكم ثبت بدليل لا شبهة فيه وفيه انه لا يشمل بعضاً من الظني ويدخل بعض من المندرج والمباح على رأي الأئمة التي قوله تعالى وافعلو الخير وكلوا واشربوا وإنما أضاف الفرض إضافة عهدية ليشمل القطعي والظني بخلاف الشيء الفرض فإنه الأول من القطعي لا غير فالمراد ما لا بد منه للوضوء وهو في اللغة اسم من التوضوء وبالفتح مأوّه وقد عده سببونه من المصادر وفي السبعة نظامه مخصوصة واللام للاستغراق فيشمل الوضوء الفرض والادب كما بعد النوم والغيبة وإنشاد الشعر والتهفئة وغرها كما في فاضلجان [غسل الوجه] أي إجراء الماء على بشرة وجه المتوضي وفيه رمزاً انه لو بل الوجه بلا إسالة الماء لم يجز كما لو بل سائر الأعضاء المغسولة وعن أبي يوسف انه جائز وهذا على ظاهره عند الجلال وقال الفقيه أبو جعفر انه جائز في الصيف لكن في الشتاء يشترط الإسالة كما في النظم وقال خلف بن أيوب ان سأل الماء قطرة أو قطرتين بلا تدارك فقد جاز والأفلا كما في النخيرة لا يقال فعلى هذا لو أصابه المطر مثلاً مع الجريان ينبغي ان لا يكون مجزياً وقد انفقروا انه أجزاء لا نقول الغسل والإجراء اسم من الحقيقي والحكمي على انه قد دفعه على ما يأتي من التعليل والى انه لو أدهن ثم امر عليه الماء جاز وان كان الدهن ممانعة عن قوله كما في الخزانة والى انه لو استنعان بغيره في أعمال الوضوء إجراء وان كان الادب ان لا يستعين كما في المحيط والى ان الوجه لو انجم بحيث لم يصبه الماء لم يجز كما في مية الفقهاء وهذا كله لان مفهوم المخالفة كمفهوم الموافقة معتبر في الرواية بلا خلاف كما ذكره المصنف في النكاح لكن في اجازة الراشدي انه غير معتبر والحق انه معتبر الا انه أكثرني لأكلي كما في حدود النهاية وغيرها وإنما حمل الغسل على الفرض وحقق العكس لانه يبحث في الفن عن أفعال المكلفين لما رواه احترازوا عما هو دأب الفلاسفة والغسل بالضم اسم للماء والفعل وقال بعضهم انه بالفتح مصدر غسل وبالضم اسم من اغتسل والسبب فيه ما كتبه ويجوز ضمها للوجه من المواجهة كالبرج من التبرج وهو ملغى وشرعاً [من الشعر] يفتحتين والسكون أي شعر نبت بين النرعتين مسمى بالاصمية فاللام للعهد فلا يرد انه صدق على جانب القفاء ولا يلزم ان يغسل موضع الصلعة وهو الأصح كما في الخلاصة

وفي البداية به اشعار بوجود اجراء الماء من فوق كما في الزاهدي وعلمه اراد الوجوب الاحتشائي لان الزاهدي نفسه ذكر في القنية انه منة وقد تقرر ان لا وجوب في الوضوء [أى الاذن] بضميتين وسكون الذال فتوكل غسل ما بينه وبين اللحية ام يجوز وعن ابي يوسف رح انه سقط بالاتحاد والفتوى على الاول كما في المرجعية [واسفل الذقن] بفتحيتين مجتمع اللحيين والمراد حدثه عند البعض واقصى ما يبذل للمواجهة عند الاكثرين فاسفله في الوجهين غير داخل في الوجه فلا يغسل كما في حاشية الهداية لشيوخ الاسلام عصام الدين وظاهرة ان داخل العين ليس من الوجه فلا يغسل وعن بعضهم انها لو غمضت شديدا لم يجوز قيل لورمضت ذات رمد وجب اتصال الماء تحته كما في الذخيرة وان الشفة داخل فيه منها مقدار ما ظهر عند الانضمام الطبيعي لا غير على الصحيح كما في الخلاصة واعلم ان تحديد الوجه على تحديد العنق فلا يجب ذكر الحد الرابع ولا يدخل الحد في المحدود كما هو مذاهب ابي حنيفة وعبد رح على انه جاز ان يقدر الى شحمتي الاذن فنقله من الشعر خبر مبتدأ محذوف هو ضمير الوجه لامتعلق بالغسل والا فغسل [و] غسل [يديه] أي يدي ذي الوجه فلو غسل الى الرسغ اولاً لم يلزمه الاعادة ثانياً والاصح عند الحلواني انها يلزم لانه كان سنة فلا ينوب عن الغرض وهذا مشكل لان التطهير الذي هو المقصود قد حصل فلا معنى للاعادة كما في الذخيرة [و] غسل [رجليه] أي يذي الوجه وفي الكلام اشعار بأنه لا يغسل اثنان من جانب من اليد والرجل نعم اذا بطش ومشي يوماً فيغسلان كالاصبع الرائدة والسبيل كما في الزاهدي ومما من رؤس الاصابع الى الابط واصل الفخذ كما في المغرب وقال القرشي في تشريحه ان اليد مشتركة بينه وبين رؤس الاصابع الى الرسغ اشتراكاً لقطباً وفي المحيط انها يقع على الزوايين مع المرفقين فالاولى ذراعيه وقدميه [مع موقفيه] بكسر الميم وفتح الفاء والعكس لغة موصل العضد بالساعد كما في المغرب [و] مع [كعبيه] أي المرتفعين من العظم عند ملتقي الساق والقدم فلكل رجل كعب واحد كما قال اهل التشريح الا انه لم يعتد به اذا العمدة في تفسير الالفاظ قول اهل العربية وهم قالوا ان لكل قدم كعبين كما في حاشية الهداية وذكر في مبسوط شيخ الاسلام ان الكعب عظم مرتفع في مقدم الرجل عندهما فلا يغسلان والعظمان النباتان عند ابي يوسف رحمه الله فيغسلان واعلم انه قال المطري قريح وارجلكم بالجر والنصب وظاهر الآية متروكة بالاجماع والسنة المتواترة ويؤيده ما في شرح البخاري لابن المحرر والبدائية لابن الجزوي انه قد تواتر الاخبار في غسل الرجل [ومسح رجليه] من موضع الاكليل والربع بضم الراء والباء وسكونها جزء من اربعة اجزاء من الناصية والقدال والفودين والمسح لغة امرار شي بهي كما في المقاييس وكذا في الفرعية الا ان الامرار شامل للحكمي كما ان الشي للمبتل وغير اليد فانه لو سقط خرفة مبتلة على الراس او الخف او اصابه المطر او ادخل في اناء لاجزاه من المسح كما لو جعل التراب في كفه فاصابه ذراعيه كما في المتداولات فيما قال المصنف ان المسح اصابة اليد المبتلة فلا يخلو عن شي

كما في التلوين انه المس بباطن الكف فان قلت ظاهر ما ذكره يقتضي ان يجزي عنه اصابة الرأس هي  
 غير مبتل قلت نعم الا ان الظاهر ان المعنى مسح بهي مبتل من ماء مأخوذ للمس بقرينة ما يأتي في  
 مسح الاذن فلا يصح ببطل باقي في الآلة بعد مسح عضو او غسله وفيه خلاف ولا بلل مأخوذ من عضو  
 كما في الزاهدي وكلامه مغير الى انه لو مسح على الوفاة لم يجوز ان وصل اليه الى الشعر كما قال بعضهم  
 وفي النظم انها ان وصلت فقد جاز عند العامة والى ان النية لم يشترط فيه والى ان اي موضع منه يمسح  
 فقد جاز الا ان من السنة البدائية من مقدم الرأس كما في الخلاصة وعن الاثمة الثلاثة انه يمسح ثلث  
 رأسه كما في النظم وذكر في التحفة ان مقدار اربع اصابع لو مسح جاز وهو ظاهر الرواية ولعل  
 المراد اصغر اصابع اليد كما في السراجية [و] مسح [كل ما يستر البشرة] اي بشرة الوجه من ظاهر الجلد فان  
 باطنه الادمة [من] جميع اجزاء [الليحية] فان المفرد المعروف اذا وقع مضافا اليه لكل فهو لاستغراق اجزائه  
 والليحية بالكسر شعر ثبت على الذقن او عليه وعلى الخدين معا على الخلاف كما في الاشارات فيمسح  
 على ما في الذقن لا غير على ما روي عن محمد رح او ما على الخدين لا غير على ما روي عن ابي حنيفة  
 رح وبه اخذ ابو اليسر كما في الصلوة المسعودي والاول اولي من حيث انها على الثاني ميانا وما عليه  
 وعلى الخدين على ما روي عن الاثمة الثلاثة وهو احسن الاقوال كما في المحيط وعليه الفتوى كما في الظهيرية  
 وفي حاشية الهداية انه لا يفرض غسلها ولا مسحها ويحتمل ان يكون المعنى مسح ربع الكل كما في الكافي  
 مع قرب المعطوف عليه وفي الزاهدي الصحيح امرار الماء على ظاهرها وعن ابي حنيفة رح ان مسحها  
 سنة وكلامه مغير الى ان البشرة تغتسل اذا كانت مرقية والى ان الاصل غسل البشرة ولذا لم يكتف بذكر  
 الليحية والى ان الغارب والحاجب يغسلان بلا اتصال الماء الى ما تحتها وفي اللالي يوصل الى ما  
 تحت الغارب كما في الخزانة والى ان يغسل العارضين على الاول وما على الذقن على الثاني والى انه  
 يغسل المسترسل منه وقد قالوا انه لم يغسل عنده [وسنته] هي لغة العادة وشرعية مشتركة بين  
 ما صدر عن النبي صلعم من قول او فعل او تقرير وبين ما واظب عليه النبي بلا امر وجوب وهي نوعان سنة هل  
 ويقال لها السنة المؤكدة كالاذان والاقامة والسنن للروية والمضفة والاستنساخ على رأى وحكمه  
 كالواجب المطالبة في الدنيا الا ان تاركه يعاقب وتاركها يعاتب ومن الزوائد كاذان المنفرد والمواكك  
 والافعال المعهودة في الصلوة ومن خارجها وتاركها غير معاتب والاضافة لادنى ملابس فان الكل غير  
 مختص [البدائية] الصواب الممزقة كما في المغرب [بالتسمية] اي تقليد بسم الله الرحمن الرحيم ومختار  
 المشايخ بسم الله العظيم والحمد لله على دين الامام الا ان الاول افضل وان جمع بينهما فيحسن لورود  
 الاثار فيهما كما في الكشف وعن الوبري يتعوذ ثم يبسم كما في الزاهدي وهو ادب في ظاهر الرواية لكن  
 الصحيح ما ذكرنا في الظهيرية واما الاستنجاء بالمسلة قبله او بعده فسيجي في آخر الكتاب [و] [البدائية] بغسل  
 يديه الى رغبته [بضمين] والمكون موصل الكف الى الماعد والغاية داخلة قياسا على المرافق وانما اعيد

الباء للاشعار بكمال المقاومة بينه وبين التسمية [ثلاثاً] بالف مكتوبة من الغهلات او امرات [للمتبعين] بفتح القاف و ان اشتبه كسرهما لموافقة الحديث ولان هذا التصريح بعد الكناية لا يتخلو من شيء وظاهره انه سنة في حق من انتبه من النرم لا غير ويحتمل ان يكون اتفاقاً كما في المستقصى او للانداء بمحمد في الاصل فياخذ الاء الصغير بشماله ويصب طوله يمينه ثلاثاً ثم يعكس ويدخل في الكبير اليسرى بلكاف والامستعمل الماء كما في الظهيرية لكن في الخزانة لم يستعمل بادخال الجنب يده للاعتراف ولو كانت اليد نجسة امر غيره بالصب فان لم يوجد اعترف بالنديل وغسل اليد وان لم يوجد رفع الماء بغيه وان لم يمكنه تيمم كما في شرح الفاضل عبد الرحمن البنياني [واسنته] [السواك] اي الاستياك كما في المعاييس وغيره فلا حذف والمراد امر السواك طولا على ظاهر عرض السن الايمن الاعلى ثم اسفل ثم اليسر كذلك ثم طوى وجه اللسان بعد ما يجعل ابهام اليمنى وخنصره تحت السواك والبواقي فوقه ولا يقبض القبضة عليه فانه يورث البواهير ولا يمسك بطرفي السواك ولا يمس لانه يورث العمي واذا استيك بغسل والا فالفيضان يستاك به ولا يوضع عرضا بل ينصب والافطر الجنون وموضع سواكه صلى الله عليه وسلم من اذنه موضع القلم من اذن الكاتب وسواكه اصحابه خلف اذانهم كما قال الحكيم الترمذي وكان بعضهم يضع في طي عمامته ولم يختص بالرموه كما قيل بل سنة علاحة على ما في ظاهر الرواية كما في صلوة المعهودي لكن في المشاوع انه يستحب وهو الاصح كما في الاختيار وفي حاشية الهداية انه يستحب في جميع الاوقات ويتأكد استحبابه عند قضا الترويض فيسن او يستحب عند كل صلوة كما عند غيره ويرى ما في الصحيحين انه قال صلى الله عليه وسلم لولا ان اشق على امتي لامرهم بالسواك عند كل صلوة وقد صح من غير طريق للحاكم ركعتان بسواك افضل من سبعين ركعة بلا سواك رواه الحميدي باسناد كل رجال ثقة فيسنتاك حالة المضمضة كما في النهاية واصله من الزيتون فان منه سواك الانبياء كما في البنيانيج او من خشب الخوخ او التوت او اصل الفرك كما في صلوة المعهودي وذكر في المحيط ينبغي ان يكون من شجر مر في غلط الخنصر وطول الشبر وفيه دلالة على انه يجوز ان يكن اقصر من الشبر كما صرح به في كتب الشافعي رح وقال الحكيم الترمذي لا يزداد على الشبر والا فالفيضان ركب عليه وفي الكلام اشارة الى استراء الرجل والمرأفة فيه الا انهم قالوا ان العلك في حقها قائم مقامه في حقه والى ان الابهام والمهيجة لا يقومان مقامه كما ذهب اليه الامام ابو منصور لكنهم قالوا بالقبام عند الفقدان [وغسل فيه] ثلث مرات [سجدة] اي بثلث غرفات جمع ماء بالهزة المبدلة عن الهاء وقد يقصر رقل يستعمل على الاصل [كانفه] اي مثل غمل انفه ثلثا سجدة ولعله بيان السنة والاجاز ان يعضض ببعض كفه ثم يستنشق بالباقي كما في الظهيرية وان يعضض بكف ثلثا ولو قيل بالاضافة الاستغرافية لا فاد البالغة المسنونة بان يغضرو قبل يكثر الماء حتى يهلا الغم ويحتشرو قبل يجذب حتى يصعد والاطلاق دال على ان الغسلين لم يقيى باليد اليمنى او اليسرى وقد قال شيخ الاسلام ان كليهما باليسرى وقبل الاول باليمنى والثاني باليسرى والاكتفاء مشعر بان

لا يدخل اصبعه في فمه وانفذه كما قال بعضهم والاولى ان يدخل كما قال الزند وسي الكل في المحيط واعلم ان الزاهدي ذكر انها سنتان موكدتان تاركهما آثم ولو كان الماء كافيا للوضوء مرة معهما وثلاثا بدوئهما لتوضاء مرة معهما [وتخليل اللحية] اي ادخال الاصابع في خلال ما على الذقن من اسفل يكون ظهر الكف الى عنقه بعد تثليث غسل الوجه كما في العمان وهو سنة عند ناكما في النظم لكن في المصنوعات انه سنة عند ابي يوسف رح واما عندهما فمستحب وفي الاختيار انه جائز عندهما [و] تخليل [الاصابع] اي ادخال الاصابع فيما بين الاصابع بان يشبك اصابع احده من اليدين في الاخرى ويدخل هنصر اليسرى متناه من هنصر رجله اليمنى الى اليسرى كما في حاشية الهداية ووقته عند غسلهما كما في شرح الجامع للقاضي ويستحب ان يخلل من اسفل ولذا قضي الامام الهمام صلوة عشرين سنة بالتخليل من فوق [وتثليث الغسل] اي تصغير غسل الوجه واليد والرجل مرة ثالثا بان يغسل مرتين اخرين غير الفرض والثانية والثالثة سنة كما في الاختيار وعن ابي بكر الاسكاف ان الثلث فرض كما في المنبة ويكره الزيادة على الثلث كما في الزبدة وفي النظم لوزاد على الثلث ونوى وضوء آخر جاز والافان غسل للوسوسة فهو آثم وفي المحيط لتوضاء مرة لغرة الماء او البرد او الحاجة لا يائهم والافائهم وقيل ان اعتاد بكرة والافلا [ومسح كل الرأس] اي اجزائه [مرة] اي في جزء واحد من اجزاء الزمان للاحتراز عما روي عنه انه اذا غسل ثلاثا ثلاثا فقد مسح ثلاثا واذا غسل مرة مرة فمسح مرة كما في النظم وعنه انه يمسح ثلاثا لكل ماء جديد وقال شيخ الاسلام انه بدعة وكبقيته ان يبيل اليد ثم يضع الاصابع سوى الابهام والمسبحة من كل يد على مقدم رأسه ويجافي كفيه ويمدحها الى قفاه ثم يضع كفيه فقط ويمسح على نوديه كما قال عامة المشايخ وعنه وعن محمد رح انه يبيل من اعلى رأسه فيمدح الى مقدم جبهته ثم الى قفاه وذكر الامام الصغار انه يبيل أمقدم الرأس ويجرحها الى مؤخرة ثم يعيد هما الى مقدمه ولا يكون الاعادة استعمال المستعمل لان اليد مادام على العضو لا يصير الماء مستعملا كذا في المحيط وفي الكافي انه يضع اصابع يديه على مقدم رأسه وكفيه على نوديه فيمدحها الى قفاه [و] مسح [الاذنين] اي باطنهما بباطن السبابتين وظاهرهما بباطن الابهامين والاكتفاء مشير الى ان ادخال الاصبع في الصماخ ليس بحنة والمشهدر انه ادب [جماعة] اي جماء مأخوذ لمسح الرأس فلا يوصل ماء جديد كما في المحيط لكن في الخلاصة ان اخذه فحسن فضعف ما في الاصل انه يمسح داخلها مع الوجه وخارجها مع الرأس [والسنة] بالتشديد وقد يخفف لغة العزم وشروحا القصد الى الفعل له تعالى وحده واريد ههنا قصد جواز الصلوة له تعالى واشهره الى جوازه عندنا بوضوء غير منوي لكن في الالمات انها لم تجز به وفي المحيط قال الكرخي انه اذا لم ينو فقد اخطأ واساء وقال أكثر المتقدمين انه لا يثاب بهذا الرضوء وحملها قبل سائر السنن كما في التحفة فلا يسن عندنا قبيل غسل الوجه كما يفرض عند الشافعي رح وانما اخرجت لرعاية التناسب فان في خزائنه الفقه ومختصر القنودوري والاختيار وغيرها انها كالسنن

بعد ما مستحبة [ والترتيب ] أي غسل كل من هذه الأعضاء في زمان يليق به فبدأ باليد إلى الرسغ ثم بالقدم ثم بالأنف ثم بالوجه ثم باليد إلى المرافق ثم بالرأس والاذن ثم بالرجل كما في المحيط [ والولاء ] بالكسر لغة المتابعة وهرما متابعة فعل لفعل بحيث لا يجب العضو الأول عند اعتدال الهواء فلوحف الوجه أو اليد بالماء قبل غسل الرجل لم يترك الولاء بخلاف ما في الحقيقة والاختيار والمصنف من أن لا يشتغل بين الأفعال بغيرها فإنه على هذا الوجه لو جفف لترك ولذا منع عنه المشايخ كما في الزهدي [ ومستحبه ] مصدر فيكون موافقا لما قبل ويحتمل أن يكون صفة والامتنع بالندب والتطوع والنقل ما فعل النبي ءم مرة وتركه أخرى فيكون دون السنن الزوائد لاشتراط المواظبة وأما سمي بها لاختيار الشارع إياه على المباح ودعائه إليه وكونه غير واجب وزادته على غيره الكل في مقدمة الزمخشري وقد يطلق على كون الفعل مطلوباً بالجزم أو بغير الجزم فيشمل الغرض والمنة والندب وعلى كونه غير الجزم فيشمل الآخرين فقط [ التيامن ] في الأصل أخذ جانب اليمين كما قال المطرزي والمراد ههنا غسل اليد اليمنى أولاً وكذا الرجل وأما الخدان والاذنان فدفعيان وإنما خص لانه عام في لبس الثوب والخف ودخول المسجد والصواك والاكتمال وتقليم الأظفار وقص الشارب ومسح الشعر وتنف الأبط وحلق الرأس والخروج من الخلاء والاكل والشرب وغيرها مما ذكر في كتب أصحابنا متفرقا [ ومسح الرقبة ] والعنق بظاهركفيه كما في النظم المبطل بالماء الجديدي كما في المنية وليس في أصله رواية عن المتقدمين فقال بعض المشايخ إنه أدب وهو الصحيح كما في الخلاصة وعند الأكثرين سنة كما في المحيط وليس بسنة ولا أدب كما في قاضيهان وفي الاكتفاء اشعار بان مسح العلقوم ليس بأدب وفي النهاية إنه بدعة ولما فرغ من كيفية الوضوء شرع فيما يتأفیه فقال [ وناقضه ] أي مخرج الوضوء عما هو المطلوب منه وإن كان أصله فك تأليف الجسم [ ماخرج ] أي الخارج بنفمه أو بالأخراج من حيث هو خارج فلا حاجة إلى حذف الخروج وهو الانتقال من الباطن إلى الظاهر [ من ] أحد [ السبيلين ] أي القبل والدبر سواء كان معتادا أو غير معتاد كالردة والريح الخارجتين منهما وفي غير المعتاد اختلاف المشايخ كذا قاله المص والتفصيل أن الخارج إما من الدبر أو القبل أما الأول فهو ناقض معتاد كان أو غير معتاد عينا أو ريحا حيويا أرحاما وأما الثاني فالمعتاد منه حدث بالاجماع وأما غير المعتاد فليس بحدث عند العامة وعن محمد رح أنه حدث وأليه ذهب بعض المشايخ كما في الزهدي وعليه الفتوى كما في العتابة فلا تساهل في التعميم كما قيل لكن فيه أنه لو أقر في أحليه دعنا ثم عاد لم ينقض وضوءه بخلاف ما لو احتقن كما في قاضيهان وفيه اشعار بأنه إذا ظهر شيء من البول أو الغائط على رأس السبيلين ينتقض بلا خلاف فانه خارج [ أو ] ماخرج بنفمه أو بالأخراج [ من غيرة ] أي غير ذلك السبيلين فاجرى الضمير مجرى اسم الإشارة [ أن كان ]

الخارج من الغير [نجساً] بالفتح عند الفقيه عين النجاسة وعند اللغوي مصدر نجس ثوبه فهو نجس بالكسر وبهما وأما قولهم شئ نجس بالفتح فهو وصف بالمصدر كما في الكشاف والاسام ومن محمد رح انه لو خرج الريح من الجائفة لم ينقض كما في التمرثاشي [سال] ذلك النجس بان لا ينفصل كما في العمان ويؤيده ما في المقاييس ان تركيبه يدل على جريان امتداد [الى ما يطهر] من التطهر او التطهري مريض ينظف في الوضوء او الغسل واحتراز بقوله نجسا عن نحو الدمع والبلبن والعرق وينبغي ان يستثنى منه مرق الخمار فانه نجس فيكون ناقضا لمن يأني وبقوله سال عما لم يتجاوز عن موضعه كما اذا نشف الدم ثم خرج ثم نشف ثانيا ثم وثم وهو بحال لو بركه لا يسيل في غالب الظن او عض شياً او خلل اسنانه او ادخل اصبعه في انفه فرأى اثر الدم على شئ منها او استنشر فخرج الدم العلق من انفه او غرز شوكة او ابرة فظهر الدم وصار اكبر من رأس الجرح بلا ميلان فان شياً منها غير نافض للوضوء كذا في المحيط وأما اذا تجاوز ولو بالأخراج لكان ناقضا كما في الخلاصة والكافي وهو الصحيح من الرواية واهبه بالصواب كما في بحر المحيط وما قبل في الكلام اشارة الى انه لو اخرج لم ينقض ففاسد لانه لزم منه ان لراخرج الريح او الغائط او غيرهما من السبلين لكان غير ناقض وبقوله الى ما يطهر عما اذا غرز شئ في جانب العين فسال منه الى جانب آخر او نزل الدم الى الانف فسد ما لان منه حتى لا ينزل منه او تورم رأس الجرح فظهر به قبح او نحوه ولم يتجاوز الورم فانه لا ينقض وعن الحسن ان ماء البقعة غير ناقض قال الحلواني فيه توسعة لمن به جرب او جدري او مجل كذا في الزاهدى ولو شد بالرباط فابتل فان نفذ البلل الى الخارج نقض كما في شرح الطحاري وكذا لو اخرج من منابت الاسنان دم رقيق احمر كما في المحيط واعلم ان ما ذكره ينتقض بما اذا نفاطر دم كبير مثلا من ورم او ماصلب من الانف او من العين فانه ناقض ولو لم يسيل الى ما يطهر لعدم تحقق الامتداد بالنسبة الى ما يطهر فلا يتعلق الجار بقوله سال كما ظن ولا بقوله خرج لتضمنه السبلان ولا مستدراك قواه سال فحق العبارة نافضة خروج النجس ثم لما كان بعض انواع النواقض الخارجة من غيره مما فيه تفصيل خص بالذكر فقال [و] ناقض [القي] كما لشيخ وزنا مصدر فاء ما اكل يقي اذا القاه [دما] مفعول به له وان كان معروفا باللام فان اعماله مجوز عند الخليل وسبويه كما ذكر الرضي وجعله حالا من القي بمعنى الاسم خلاف الاصل للاحتياج الى حذف الجروج على ما زعم والميل الى المجازز التكلف في عامل الحال بلا ضرورة [رفيقا] اي سائلا [ان احمر به البزاق] لعاب الفم بان غلب الدم عليه سواء كان نازلا من اللسان او صاعدا من المعدة ملاء الفم اولاهذا عنده وأما عند محمد رح فان كان صاعدا ملاء الفم ينقض والا فلا وقول ابي يوسف رح مضطرب كما في المحيط [لا] اي غير نافض هذا القي [ان اصفر] البزاق [به] بان غلب على الدم وانما ذكره مع الاستغناء عنه ما قبله اشعارا بانه لو تساوى انتقض كما قال الجمهور ولم ينقض في رواية الاصل كما في حاشية

الهداية والاول هو الاستحسان وقال الميداني اني آموه بأعادة الرضوء احتياطاً وهو باق على  
الوضوء الاول كما في المحيط [و] ناقضه [القي غيرة] اي غير الدم اللقيح سواء كان ماء او طعاماً  
او دماً متنجساً او صوداء مختلقة [ان ملا] غيرة [القم] بان يعجزه عن الإمساك وقبل  
عن الكلام وقبل من تغطية القم كما في الزاهدي وقبل ان يعلم الناظر ان في فيه شيئاً وقيل بفوخ الي  
رأى صاحبه والاول هو الصحيح هذا اذا فاء مرة فان فاء مراراً لم يدكر في ظاهر الرواية وفي  
النوادر انه يجمع عند روح ان اتحد الغثيان وابو يوسف روح المجلس وابو على دقاق مطلقاً كما في  
المحيط والاول اصح كما في المضمرة وعن الحسن ان تناول طعاماً او ماء ثم فاء من ساعة لم ينقض لانه  
طاهر كما في الزاهدي وفي المنبئة اذا فاء دودة كبيرة لم ينقض [لا] اي غير ناقض القي  
[بلغماً] وانما نفخ مع انه علم من قوله نجسا انه غير ناقض [اصلاً] سواء كان صاعداً او نازلاً  
ملاء القم او لا لانه ناقض عند ابي يوسف روح واليه ذهب الطحاوي حتى قال يكره ان يدخل  
البغلم بطرف الثوب فيصلى معه ومنهم من اسقط الخلاف فحمل قولهما على النازل وقوله على  
الصاعد ومنهم من اثبته في الصاعد وهو الصحيح كما في المحيط وهذا اذا فاء متجداً فان فاء  
مختلفين دماً وطعاماً او بلغماً ملاء القم فاعبرة للغالب ولواستويا اعتبر كل على حدة كما في الزاهدي  
ثم لما ذكرنا بعض الخارج من غيرة ناقض وبعضه لا وقد بين حكم الاول دون الثاني بينه  
فقال [وما ليس] من ذلك الخارج [بحدث] ناقض لقلته اشارة الى ان الحدث قد يطلق على  
الناقض وان كان في الاصل عدلهم النجاسة الحكيمة [ليس بنجس] بالفتح ولم يستحسن الكسر  
وان كان هو الرواية معني غير طاهر لانه يلزم منه انه ليس بنجس بالفتح لاستلزام نفى العام نفى  
الخاص وهذا عند الشيخين واما عند محمد روح فهو نجس والاول هو الصحيح كما في المضمرة  
والمراد ما ليس بحدث اصلاً بقرينة زيادة الباء فلا يرد الخارج من المحدث واصحاب الاعتذار لان  
انتفاء الانتقاض مختص بوقت خاص [و] ناقضه [نوم متكئ] متجانس المقعد عن الارض ام لا  
[الى مال الزيل لسقط] ذلك المتكئ وهذه الكلية عند الطحاوي وفي رواية عن ابي حنيفة  
روح وعنه انه في الصحيح انه لا ينقضه اذا استقر مقعده على الارض والنوم استرخاء  
اعصاب الدماغ برطوبة البخار الصاعد اليه والآنكأ اهم من الاستناد والاعتماد بالظهر  
على شيع ومتمتع بعلى دون الى فاجري مجراه ولم يضمن الليل والا لانقض بمجرد الميل الى  
ذلك والا لم ينتقض بنوم المتكئ على ذلك بلا ميل اليه ولا يخفى ما فيه من ان التضمين  
يتوقف على السماع وفي الكلام اشارة الى ان نعاس المتكئ غير ناقض فان نعاس المضطجع  
كذلك على ما قال الحلواني وقال ابو ملي الدقاق وابو علي الرازي ان كان لا يفهم عامة ما  
يقال حوله كان ناقضاً وان كان يسهر عن حرف او حرفين فلا كما في الزاهدي والى ان نوم الواضع



راسه على ركبتيه لم ينقض كما قال بعضهم وإلى انه لو نام قائدا فسقط الا انه انتبه قبل ان يصل  
 الى الارض او عند الاصابة بلا فصل لم ينقض كما روي عن البيهقي رحمه الله عليه الفتوى كما في الخلاصة  
 وإلى ان نوم القاعد الراضع اليتيم على مقببة وقد صار شبه المكب على الرجة واضعا بطنه على  
 فخذه غير ناقض عند محمد رحمه الله لانه يشترط الانكاء على الغير خلافا لابي يوسف رحمه الله في التعميم  
 وإلى ان نوم القاعد المتمائل الزائل المقعد غير ناقض كما في ظاهر المذهب وكذا نوم المتحرك  
 كما في الزاهدي وإلى ان نوم القائم والراكع والساجد مصليا غير ناقض كذا في المحيط ولانقضاء زمن  
 الانبياء عليهم السلام لا يحتاج في هذا الكتاب الى ان يقال ان نومهم غير ناقض [و] ناقضه [الانبياء]  
 ضعف القوي لغلبة الداء فدخل فيه الغشي بالضم والسكر تعطل القوي المحركة والحساسة  
 لضعف القلب من الجوع او الروع او غيره وكذا السكر فانه حالة حاجزة لنور العقل وحده عند  
 بعض المشايخ ان لا يعرف الرجل من المرأة وهو اختيار صدر الفهيد والصحيح ما نقل عن الامام  
 الحلواني ان يدخل في بعض مذهب تحرك كما في المضمرات [و] الجنون [صاحبه مسلوب العقل  
 بخلاف الانبياء فانه مغلوبه والاطلاق دال على ان القليل من كل منهما ناقض لانه فرق النوم  
 مضطجعا كما في الزاهدي فالاحتكاك به عنهما أولى [و] حقيقة بالغ [سواء كان ياقظا او نائما عامدا  
 او ناسيا مغتسلا او غيره وقال بعض المشايخ انها من النائم والناسي والمغتسل غير ناقضة كذا  
 في المحيط فلا يجب قبل اليقظان لاجراء النائم والحقيقة الضحك وهو ان يقول له قد ذكره  
 الجبري وظاهره مشعر بالتراخي الا ان اكثرهم انها ما يكون مسموعا له ولغيره وهو ما يكون  
 مسموعا له فقط فعلى هذا انه غير ناقض وقال بعضهم ان الصوت المسموع ناقض وان قل كذا  
 في المحيط وأشار الى ان التسميم وهو ان يبلو فيه اسنانه بلا صوت غير ناقض وإلى انها من  
 الصبي غير ناقضة كما قال الجمهور وكذا في حاشية الهداية ولم يذكر البالغة لانه من الاحكام  
 المشتركة [في صلوة] صفة اي قهقهة بالغ واقعة في صلوة مكتوبة او نافلة في المصنوع او غيره ولو  
 راكبا كما قالوا واما عنده ففي النافلة في المصنوع لم ينقض لانه ليس في الصلوة فاحترز بها عما  
 وقع في مثل ذلك وفي ركوع وهجود للتلاوة [مطلقة] اي حقيقة او غير مقدمة فخرج بها  
 صلوة الجنابة لاجدة للتلاوة كالغن [و] المباشرة الفاحشة [في الشريعة تماس احد الفرجين  
 منهما الآخر متجربين مع الانتشار بلا التقاء الختانين من المسوط والمقضي ومنهم من لم يشترط  
 مس الفرجين بل التجرد والانتشار كما في الحقائق وينقض طهارتها وان لم ينتشر آلتها ولا يكون  
 المباشرة بين الرجلين والمرأتين عند الاكثرين كما في المنية وهذا عند المشيخين واما عند محمد  
 رحمه الله فغير ناقضة وهو ممن كما في النظم وغيره وهو القياس والاول الاحتسان كما في المحيط  
 وهو الصحيح كما في التحفة وعن اصحابنا انها غير ناقضة بلا ظهور شيع وهو الصحيح كما في الحقائق

وفي الاكتفاء اشعار بان وطى البهجة والميتة غير ناقض للوضوء بلا انزال فانه لم يلزم الا غسل الذكر كما في صوم النظم والمباشرة في اللغة من باشر الرجل المرأة اذا قضى بشرته الى بشرتها فهو معنى الملامسة ولذا قال شرف الاثمة المكي الملامسة الفاحشة فهي ما قبض من الاقوال و الانفعال [ لا ] اي غير ناقض [ مس ] بشرة [ المرأة ] بشرة الرجل او بالعكس سواء كانت محرما او لا بشهوة او لا و سواء كان اللمس يدا او غيرها و المس ادراك بظاهر البشرة كاللمس و المرأة مونت المرء اي الرجل وهي اسم المبالغة كهو [ و الدكر ] اي لامس الرجل ذكره او ذكر غيره سواء كان صغيرا او كبيرا حيا او ميتا ولو بباطن الكف و الاول بالذكر الفرج فان مس الفرج ناقض عند الشافعي رح على انه يترجم ان ينقض مس غيره و في النظم ان مس المرأة و الذكر مكروه و المتبادر من اضافة النقض الى الملتكرات انه ليس سببا لوجوب الوضوء كما قيل بل هو ارادة الصلوة على ما قال الجمهور كذا في النهاية \* [ فرض الغسل ] بضمين و السكون اسم من الغسل بالفتح كما في الصحاح و المقاييس اذ من الاغتسال وهو غسل تمام الجسد كما في المغرب و كان الاغتسال مطاوع للغسل وان لم يستعمل الا في اغسال كل البدن كما في حاشية الهداية لكن ذكر البيهقي و الراغب و غيره ان الاغتسال غسل كل البدن على ان يكون الحكم بالمطوعة مقصور باسماع فان الانفعال لم يوضع للمطوعة كما ذكره الرضي [ غسل فيه وانقده ] بالتخصيص فانهما غير داخليين في البدن مع المبالغة في نطائفيهما فان المبالغة فيهما سنة و قيل واجبة على غير الصائم كما في المنية و فيه اشعار بأنه لو شرب الماء على وجه السنة لم يكن كافية و بأنه لا يفترط الصب كما قال بعضهم و ذكر الناطقي ١٤ شرط وهو الاحوط كما في الخلاصة و لو كان سنه مجزوا فبقي فيه طعام اذ كان في انفه ذرة رطب لم يمنع بخلاف اليابس كما في الزاهدي و كونه بصدور فرض مطلق الغسل لم يذكر تحليل اللحية الواجبة في الجنابة [ و ] غسل ظاهر [ كل البدن ] اي جميع اجزائه فلا يغسل العين و لو كانت تحت بالكل النجس كما في حاشية الهداية و ما تحت اظافر الصوام و الصباغ و العجان و الطيان يمنع و قيل لا يمنع و لا يحرك الخاتم الضيق على ما روي عن الاثمة الثالث رح كما في قاضيان و تحرك القرط و ان لم يكن في الاذن لا يكلف في الاصال و يدخل الاصبع في الصرة و الماء في القلفة و ان ترك جاز و في النوادر لا يجوز كما في الزاهدي و في الغسل اشعار بان التسبيل فرض كما قال ابن حنيفة و مع رح و من ابي يوسف رح ان اصابه بلا اسألة اجزاه كما في شرح الطحاوي و في الاكتفاء اشارة الى ان ذلك ليس بشرط الا في رواية عن ابي يوسف رح كما في الزاهدي و لعل الرأس و العنق و اليد و الرجل بالتبعية داخلة في الحكم و كانت خارجة لغة فان البدن من المنكب الى الالية كما في المغرب و المقاييس

وغيرهما واليه اشير عن عهد رح في عدة المحيط والذخيرة [ وسنته ان يغسل يديه ] الى الوضوء ثلثا [ وفرجه ] اي ثم فرجه بان يفيض الماء بيده اليمنى عليه فيغسله باليسرى حتى ينقيه والفرج قبل الرجل والمرأة وقد يطلق على الدبر ايضا كما قال المطرزي [ ويزيل ] عن كل موضع من بدنه [ النجاسة ] اي نجاسة حقيقية اكانت والجملة اما معطوفة على الفعلية فيسن الازالة بعد الفرغ كما هو ظاهر الهداية والكافي او معترضة فلا يسن بل يفرض كما في الجلابي والبه اشار القاضي في شرح الجامع حيث قال يسن فيه تقديم الوضوء فيغسل يديه ثم يغسل فرجه ثم يتوضأ على نحو ما قلنا وذكر الجلابي ان ازالة النجاسة فرض [ ثم ] ان [ يتوضأ ] اي يتم سائر اعمال الوضوء من المستحبات والسنة والفرائض كما مر فينبوي الغسل وبسمي ويسمى على الصحيح كما هو ظاهر الرواية وعنه انه لم يمسح كما في المحيط وفيه رمز الى ان نية الغسل سنة كما في الجلابي [ الا ] غسل [ رجله ] الواقعين في المستنقع لما سيأتي وفيه اشعار بانه لو لم يكن في المستنقع كما اذا كان على لوح او حجر يقدم الغسل وقيل يقدم مطلقا والاول اصح كما في الزاهدي ولعل وجهه ان الاحتراز عن الخلاف في الماء المستعمل وان كان اماه ليس بمستعمل فلا حاجة الى الغسل ثانيا [ ثم يفيض ] اي يصب [ الماء ] اي من الماء المعهود في الشرع الموضوء والغسل وهو ثمانية ارطال وقيل عشرة واطلان للوضوء والاول اصح والتقدير ليس بلامزم حتى جاز النقصان والريادة بلا اسراف كما في المضمرات وذكر في الجواهر ان الاسراف في الماء الجاري جائز لانه غير مضيع [ على بدنه ثلثا ] فيبدأ بيمينه الايمن ثلثا ثم باليسرى ثم الرأس وسائر الجسد كذلك وقيل بالايمن ثم الرأس ثم اليسر وقيل بالرأس والاول اصح كما في الزاهدي وعن ابي حنيفة رح انه يغسل الفرغ برطل والوجه والبدن برطل كالرجل والرأس وسائر الجسد بخمسة ارطال كما في شرح الطحاوي واعلم ان نقل البهل من عضو الى عضو عند ارسال الماء يجوز في الغسل لا في الوضوء ويجوز نقله من عضو اليه في كليهما كما في الجرائنة [ ثم يغسل رجله ] في مكان آخر طاهر [ لا في ] المكان [ المستنقع ] بانفتح اي المجتمع للماء المستعمل وفيما ذكر اشعار بانه لو انغمس في الماء الجاري جاز عن الغسل لكنه ترك السنة فلو مكث فيه ساعة فاسبغ الوضوء والغسل لاكمل السنة كما في الزاهدي [ ويكفي لدات ] اي لامرأة ذات الشعر [ الضفيرة ] اي المنسوج فهي في الاصل فصيل بمعنى مفعول والباء للمبالغة او النقل الى الزوايب [ ان يبتل اصلها ] اي بلغ الماء اصول شعرها وعنه انه لا يكفي كما في المحيط فيغسل ظاهرة المسترسل وهو الصحيح كما في الزاهدي والاول المختار كما في الخلاصة وفيه رمز الى انه لا يكفي للذي الضفيرة فنقصها وقيل يكفي وفي البقالي الصحيح انه يجب غسلها وكذا لا يكفي لداتها اذا نقصت كما في الزاهدي والى انه لا يكفي للذي اللحية لعدم الحرج كما في الذخيرة واعلم انه اذا اضرها غسل الرأس تركته وقيل تمسح ولا تمنع نفسها

عن زوجها كافي المنية [وموجبه] بالكسراي شرطه وقيل سببه وقال الجمهور ان سببه ارادة الصلوة  
 الا ان الغسل مستحب مقيد الجبابة والا فربما يعفن البدن فتأذى به الملائكة كما في الشفاء [انزال  
 مني] اي خرجه عن القبل كما في البيهقي وانما أثره على الخروج تبركا بعبادته صلى الله عليه وسلم  
 كسجد روح في البسوط والمني بكسر النون مشددا وقد يسكن مخففا هو ماء خلق منه حيوان كما في  
 المفردات والمجمّل وغيرهما وفي النظم ان الحمل لا يكون الا من المائتين فما في الصباح والنهاية  
 انه ماء الرجل فليس للتقييد كقولهم انه ماء ابيض ينكسر منه الذكر فليس مختصا بالرجال  
 واليه ذهب المحققون من الحكماء والانزال مشير الى ان امرأة لو احتلمت بلا خروج المني الى الفرج  
 الخارج لم يجب الغسل وهذا ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في الزهدي [ذي دق] اي سيلان  
 بسرعة كما في المفردات وليس مختصا بماء الرجل كما ظن قال الله تعالى خلق من ماء دافق يخرج من  
 بين الصلب والترائب [و] ذي [شهوة] اي لذّة وكانت في الاصل ميل النفس الى ما تريده  
 والتصنيف مجاز والوصفان متلازمان لزيادة التوضيح فاذا حمل شيئا او ضرب على ظهره فخرج  
 بلا شهوة لم يغسل عند العامة خلافا لعيسى بن ابان فان عنده يغتسل بخروجه على كل حال  
 كما في المحيط [عند الانفصال] عن الظهور او التبرية ظرف الشهوة فلو جامع فيما دون الفرج او  
 استمنى بكفه او نظر الى امرأة بشهوة واحتمل فانفصل عن مكانه في هذه الصور فاعن احبليله حتى  
 مكنت شهوته ثم خرج المني او اغتسل بعد الوطى بلا نوم وبول ثم امنى يجب الغسل وهذا  
 عندهما خلافا لابي يوسف رح كما في الزهدي وغيره والخلف (بن ايوب) وبه نأخذ كما في  
 التوازل وذكر في النظم انه لم يجب عند محمد وزفر رح خلافا للشيعين ولو بال او نام او مشى  
 ثم اغتسل ثم خرج بقية المني لم يجب اتفاقا [وغيبة] تمام [حشفة] من رأس الذكر الى المقطع  
 وهو غير داخل في مفهومها والغيبة بالفتح مصدر غاب عن العين اذ استتر [في قبل او دبر]  
 باربض ضمات وسكونين والقبل خلاف الدبر للذكر والانثى ولعل المراد مقدار الحشفة حتى  
 لو قطعت وغاب اقل من مقدارها لم يجب الغسل والكلام مشير الى انه لو غاب فيه اقل منها  
 لم يجب كما في التجنيس لكن في الخزانة ان نفس الايلاج في الدبر موجب وفي اللالي انه  
 غير موجب خلافا لهما والى انها من الخصي لو غابت وجب كما في قاضيجان والى انها لو لفت  
 بثوب او غيره لم يجب كما في الجلاي والى انها لو غابت في السرة مثلا لم يجب الا ترى انها لا  
 تصير نفعا بخروج الولد منها صرح به في الخلاصة [على الفاعل] الواطي طرف موجه فلا ضرورة  
 الى الخلف [والمفعول] الموطوء وفي الكلام اشعار باشتراط التكليف فلو كانا واحدا لم يكن مكلف  
 كالصغير والمجنزن لم يجب كما في الجلاي وكذا المراهق والمراهقة والكافر اذا اسلم كما في المحيط  
 ولا يرد راطي البهيمية لان حكمه يأتي واعلم ان الشرط الحقيقي هو الانزال وغبية الحشفة تقوم

مقامه لخفائه فموجب الغسل موجب الوضوء [ وروية المستيقظ ] ولو صبأ وفيه خلاف والاحتياط في الإرجوب وكذا حكم الصبية إذا بلغت بالحيض كما في المحيط [ المنى ] أي شيئاً يتيقن أنه مني سواء كان يتذكر الاحتلام أولاً وكان الفقيه ابن جعفر يقول هذا عند أبي حنيفة وعند روح تعالين وأما عند أبي يوسف روح تعالين فلا غسل عليه إذا لم يتذكر الاحتلام كذلك في شرح الطحطاوي [ أو الذي ] أي شيئاً يشك فيه أنه مني أو لم يتذكر الاحتلام أولاً وهذا عندهما وكذلك عند أبي يوسف روح إذا تذكر الاحتلام وأما إذا لم يتذكر فلا غسل وفي العيون وغيره أنه واجب عنده فلعن عنه روايتين كما في الحقايق وإنما قلنا بلام العهد والمضى المشكوك لأننا لانوجب الغسل بالمضي أصلاً بل بالمضي لأنه قد يرقى باطلالة الزمان فالمراد ما يكون صورته صورة المضي المشكوك لأحقيقته كما في الخلاصة وغيرها وفي الكلام إشعار بأنه لو نيقن بالمضي لم يجب تذكر الاحتلام أم لا وهذا عندهم على ما في المصنفين من المختلفات لكن في المحيط وغيره أنه واجب حينئذ وبأن لا يدخل لانتشار الآلة قبل الموم وفي النواذر عن محمد روح أنها لو انتشرت قبله فلا تذكر الاحتلام لم يجب الغسل إلا إذا تبين أنه مني وقال الحلواني أنه مما لابد من حفظه كما في المحيط والراهمي وغيرهما فعلى ما قررنا لا قصور فيه بل في القائل به والروية الايصار والعمي عن غير واجب التعرض وكونها بمعنى العلم مع حذف أحد المعقولين غير مجوز عند الجمهور ودخل في المستيقظ المستيقظة تبعاً لأنها كالرجل على ما ذكرنا وأحترز بقوله روية المستيقظ المضي عن روية المضي والصاحي المضي بعد الإغماء والسكر فإنه غير موجب لكن رويتهما المنى موجبة كما في الخلاصة وبقوله المنى والمضي عن الرودي فإنه غير موجب عندهم وإن تذكر الاحتلام كما في الحقايق والمنى والرودي بالتسكين وقبل بالتشديد فالأول ما يخرج عن الملاعبة والساني بعد السؤل كما في الصحاح وذكر في النظم وغيره أنه لو جامع ثم بال فالتسل ثم خرج منه شيئاً لزج فهو ردي [ وانقطاع الحيض ] على انقطاع العادة أو النلتة إلى التسعة وقد بقي من آخر الوقت مقدراً التمكن على الاغتسال والتحرية لأن بدون ذلك لم يعتبر الانقطاع وهذا في حق المسلمية وأما في الكتابة فالمعتبر نفس الانقطاع كما في انقطاع العشرة في حق الكل كما في مبسوط شيخ الإسلام وفيه إشارة إلى أنه لو انقطع دم المبتلة دون العشرة فوق النلتة وجب الغسل ولم يجب ثانياً عند العشرة كما قال بعض المشايخ وأجبه بعضهم وتوقف آخرون كما في المنية وإلى أن الشرط والمبب كما ذكرنا نفس الانقطاع وفي شهيد الكورماني أنه نفس الحيض إلا أن الغسل غير مفيد فتأخر إلى الانقطاع [ وانقطاع النفاس ] كالحيض فيما فصلنا وفيه إشعار بأن لو ولدت ولم ترد ما لم يجب الغسل كما قال أبو يوسف روح وبه أخذ بعض المشايخ لكن وجب عند أبي حنيفة روح وبه أخذ

أكبرهم ورجب الوضوء اتفاقاً كما في المحيط [ لا ] اي غير موجب له [ وطع بهيمة ] بالهزيمة  
اي جماعها وان كان في الاصل الدوس بالقدم والبهيمة ما لا ينطق لكما في المفردات [ بلا انزال ]  
اي بغير خروج المني فالباء عامل في الانزال على الاصح ولا للتبعية بمعنى غير كما ذكره السيرافي  
والمبتدأ كالبهيمة الا انه لم يذكر لظهورها [ ومن ] اي دروم عليه بلا عتاب فيكون من سنن  
الزوائد ويحتمل ان يكون من المستحبات لبوافق ما يأتي في الجمعة وقد صرح به في الجلابي لكنه  
يخالف المحيط [ للجمعة ] اي ليوم الجمعة كما هو الظاهر ويحتمل لصلوتها كما قال ابو يوسف رح  
لابها افضل الصلوة وهو الصحيح كما في الكافي وعنه انه لهما جميعاً كما في شرح الطحاوي والاول  
قول الحسن ورواية عن الصاحبين فانها افضل الايام وفيه اشعار بانه لو اغتسل بعد الصلوة  
لعمل بسنة وفيه اختلاف بين الحسن وابو يوسف رح كما في التحفة وغيرها لكن في جمعة المحيط  
واقصباخ انه لم يعتبر بالاجماع وفي الزاهدي والجلابي عن اصحابنا انه لو اغتسل يوم الخميس  
او ليلة الجمعة يعمل بها لانه حصل دفع الرائحة المقصود منه [ والعديد ] اي لهذين اليومين  
وفيهِ اختلاف الحسن وابو يوسف رح كما في التحفة وسأني تمامه في فصله [ والاحرام ] اي  
للأحرام عند ارادته [ و ] يرم [ عرفة ] هكذا اطلق في المحيط واكثر الكتب لكن في المشارع  
انه سنة بعرفات واليه اشار في المضمرات واعلم انه يستحب غسل الصبي والمجنون اذا بلغ بغير  
الاحتلام وفاق كما في التحفة وكذا غسل الحجامة وليلة البراءة والقدر وعرفة والكافر اذا اسلم واما  
الجنب فواجب كما في خزائن الفقه ثم شرع في الماء وهو من نوعين مطلق غير محتاج الى قيد كما  
البحار ومفيد محتاج الى قيد كما التمار والاول يزيل النجاستين والثنائي النجاسة الحقيقية كما قال  
الفقيه وغيره انه لا يزيل الحقيقية عن البدن والاول هو الصحيح واما ماء اختلط مائع به فان غلب  
فمطلق والا مقيد كما في شرح الطحاوي وهذا مجمل ما فصل بقوله [ ويتوضأ ] بالضمه اي  
يطهر اعضاء الوضوء [ بماء السماء ] اي بماء نزل من هذه المظلة والسحاب سواء كان في الهواء  
او ساكناً لمن وجه الارض او جارياً فلا يتوضأ بالنلج الا اذا تقاطر ومن الصاحبين انه يتوضأ  
به والاول هو الصحيح كما في الظهيرية [ و ] ماء [ الارض ] اي ماء يكون في اعماق الارض كما  
الابار او على وجهها جارياً كالانهار او ساكناً كالبحاوض فلم يصح ما قال بعض اصحابنا انه لا يتوضأ  
بالماء الراكد ولو كان اكبر من عشري عشر كما في المحيط وانما خص التوضي مع انه مزيل لمطلق  
الحدث وكذا الحديث اكثر الاحتياج وملاحظة المقام ولا يخفى ان الكل بازل من السماء فلو اكتفى  
به لكفى [ وان بغير ] اي حال كونه تغير ذلك الماءين لو نوا وصبوا وطعوا [ بالمكث ] بحركات  
الميم الالف كما ذكره ابن مالك وفيه اشارة الى انه لو طعن التغيير بالنجاسة لم يتوضأ به كما في  
المحيط وفيه اشعار بانه لا بأس بظن التغيير بالمكث الا انه خلاف اشعار المتن [ اراختلط به ]

بالطبع او غيره [ ظاهر ] سواء كان من جنس الارض او لا وسواء قصد به النطافه او لا كالزاج والتمر والصابون ودرق الشجر [ الا اذا اخرج ] اي يتوضأ بذلك الماء المخلوط بهذا الطاهر في جميع الاوقات الا وقت اخراج الطاهر الماء [ عن طبع ] جنس [ الماء ] اي من صفته الاصلية التي هي الوقه فلا يتوضأ بهاء السيل او غيره اذا كان ثخيناً وفيه اشعار بأنه اعتبر الغلبة من حيث الاجزاء كما قال ابو يوسف رح وفي رواية عن محمد رح وروي عن ابي يوسف رح واشهر قول محمد رح ان المعتبر هو اللون والاول هو الصحيح لتقدم الجزء على الوصف في الاعتبار كما في حاشية الهداية لكن في الزاهدي وغيره ان الطاهر ان خالف الماء لونا كاللبن والعصير والخل وماء الزعفران فالعبرة لغلبة الماء وان توافقا لونا وتفاوتا طعما كما هو البطح والاثار والانبذة فالعبرة لغلبة الطعم وان توافقا لونا وطعما كما هو الكرم فلغلبة الاجزاء فالاعتبار اولاً للون ثم الطعم ثم الاجزاء [ ار ] اذا [ غير طبعاً ] او غير طبع الطاهر الماء للاكل او الشراب او التداوي او غيره [ وهو ] اي والحال ان ذلك الطاهر [ مما لا يقصد به النطافه ] نحو المرق وماء الباقلي المطبوخ وفيه اشارة الى ان الغلبة مانعة فيما طبع من هذا الجنس سواء كانت بالاجزاء او اللون والى انه لو طبع الاس او السدر او الاشنان في الماء وتغير لونه توضع به اذا كان رقيقاً كما في المحيط ودلالة المفهوم ليست قطعية كما هو الكلام مشعر بأنه لو غير الاوصاف الثلاثة بلا اخراج وتغير المذكورين كان ظهور ومافي الهداية من ذكر احد الاوصاف ليس للتنقييد كما في الزاهدي واليه اشير في المصمرات فلا مخالفة بين كلامي المتن والهداية كما ظن [ وان اختلط به ] اي بذلك الماء [ النخس ] بالفتح [ فان كان ] الماء [ جارياً ] في عرف الناس وقيل هو ما يحمل شيئاً وان قل وقبل ما يذهب بتبينة وقيل ما لم ينقطع جريه بعرض يده كما ذكره الزاهدي وعن ابي يوسف بالاغتراق والاصح هو الاول كما في التحفة ويدخل في الجاري ماء السلق اذا جرى على طريق فيه نجاسات تفتت واختلطت بحيث لا يرى لونها ولا اثرها كما في الخلاصة وكذا ماء المطرحين يمتطر حتى لو اصاب الثوب بعد ما وقع على سطح فيه عذرات لم ينخس الا اذا غير وكذا ماء الحمام حتى لو ادخل فيه يده وعليها قدر لم ينخس قبل هذا على ظاهرة للضرورة وقال عامة المشايخ انه اذا دخل الماء من الانبوب والاغتراق متدارك لم ينخس وعليه الفتوى كذا في المحيط ونفسر الاغتراق المدرك ان لا يسكن وجه الماء فيما بين الغرتين كما في الزاهدي [ ار ] كان وجه الماء [ عشراً ] بالسكون والثاني لهدف التمييز الذراع كما في شرب الكرمانى او لغايته كما في المغرب [ في عشر ] اي مضروباً فيه فيكون دزرة اربعين ذراعاً وهذا اكثر الاقاييل وبه نأخذ كما في النوازل وعليه الفتوى وقبل خمسة عشر في خمسة عشر وقبل اثنى عشر في اثنى عشر وقبل ثمان في ثمان ومثله عن محمد رح كذا في شرح الطحاوي ومثله عن ابي يوسف رح وقبل

سبعاً في سبع كما في الزاهدي ومثله عن محمد بن كافي النظم وهذا في المربع وأما في المدد فيعترض  
 ان يكون دوره ثمانية واربعين ذراعاً وقيل اربعاً واربعين فالاول احوط كما في الكبرى وقيل ستة  
 وثلاثين وهو الصحيح المبرهن عند الحساب كما في الظهيرية وفي الاولين تحقق الحوض المربع  
 داخل المدد وفي الثالث ما يساويه واختلف في الذراع ففي المحيط الاصح ذراع كل مكان وزمان  
 وفي قاضيخان الصحيح ذراع المساحة وهي سبع قبضات واصبع فائمه في كل مرة كما في الرائجي  
 اوفى المرة السابعة كما في الكرمانى او اصبع موضوعة في كل مرة كما في سير المضمرات وفي النهاية  
 الصحيح ذراع الكرباس وهي سبع قبضات كل قبضة اربع اصابع وهو المختار كما في الكبرى فلو كان وجه  
 الماء ثمانية في ثمان بل ذراعاً ثمانية قبضات وثلث اصابع لكان عشراً في عشر على هذا القول والاطلاق  
 مشعر بأنه لو اتصل في الارض ذراع اوفى الحوض طعلب اركان فيه قطع خشب او جمل يتحرك بتحريك  
 الماء جاز فيه الوضوء كما في الزاهدي [لا يتحسر] اي لا ينكشف [ارضه] اي ارض الماء الذي يكون  
 عشراً في عشر والاضافة للعهد بالغرفة اي برفع الماء بالكفين والجملة صفة عشراً في عشر وهذا  
 قول بعض المشايخ في تقدير العمق وعليه الفتوى كما في الخلاصة وقيل اربع اصابع مفتوحة وقيل  
 ما يبلغ الكعب وقيل شبر وقيل ذراع وقيل ذراعان وقيل مغروس الى الناظر كما في حاشية الهداية  
 والعشر في العشر اهم من الحقيقي والحكمي فيدخل فيه ماله طول بلا عرض تحبث لوضعه اليه صار  
 عشراً في عرفانه في حكمه على الاصح كما في الاختيار وغيره وكذا بئر عميق مائها عشر في الاصح  
 وروي ان الماء في البئر اذا كان بقدر ماء الحوض الكبير لم ينحس كما في المنية وهو على ما اختاره  
 من المقدارين والعمق الذي هو خمس اصابع تقريباً ثلثة آلاف وثلث مائة واثنان عشر منا من الماء  
 الصافي ويسع ذلك في غدير كل صلع منه طولاً وعرضاً وعمقاً ذراعان وثلثة ارباع ذراع ونصف اصبع  
 تقريباً كل ذراع اربعة وعشرون اصبعاً [لا ينحس] ولا يتغير مما عليه من الطهوية ذلك الماء الذي  
 كان جارياً او عشراً في عشر وفيه اشارة الى جواز الوضوء بقرب عذرة في هذا الماء الجاري كما في قاضيخان  
 والى جواز من جميع جوانب الوقوع ومن موضع الوقوع ايضاً وعليه الفتوى والى جواز من  
 الحوض الصغير اذا دخل الماء من جانب وخرج من جانب سواء كان اربعاً في اربع او اكثر وعليه  
 الفتوى كما في الزاهدي وكذلك لو كان عيناً هي سبع في سبع او خمس في خمس ينبع منه الماء وعليه  
 الفتوى كما في البيهقي وغيره [الا اذا غير] اي يكون مطهراً في جميع الاوقات الا وقت تغيير ذلك  
 النجس [طعمه] اي طعم ذلك الماء الذي كان جارياً او عشراً في عشر والطعم بفتح الطاء ما يورده  
 ذوق الشيء من حرارة او برودة او غيرها [او لونه او ريحه] فانه ينحس الا اذا خرج منه شيء  
 يورود الماء عليه وقيل خروج مثله وقيل ثلثة امثاله وقيل دخل بلا خروج وقال الترجماني به يقتضى  
 كما في الزاهدي والاول اصح تبسيرا للمسلمين كما في الجواهر واعلم ان ما في المتن عام للحوض وللماء



الجاري كما في عامة المتداولات كالمحيط والذخيرة والعلامة وقاصبخان وغيرها فلو سد جيفة نهيرة وجرت الماء تحتها ونوقها لم ينجس الا اذا غير اثره وعليه الفتوى كما في المضمومات من اصحاب هذا لكن في الايضاح اختلف الروايات من اصحابنا في تحديد الكثير فالظاهر من عهد رح انه مشرفي عشر والصحيح من ابي حنيفة رح انه مركول الى غلبة الطن فانها كاليقين في وجوب العمل به وعهد رح رجح الى قوله وعن ابي يوسف رح ان الراكد كالجاري لا ينجس الا بالتغير [ وان لم يكن الماء المختلط بالنجس جاريا ولا في حكمه ] ينجس ولو لم يتغير الا اذا دخل فيه ماء طاهر فان فيه اختلافات مذكورة في عشر في عشر كما في الظهيرية ولا يخفى انه لو فرض هذا الحكم الى مفهوم كان احسن واعلم انه اذا رأى رجلا يتوضأ بماء نجس اختلفوا في وجوب اخباره عليه كما في المنية [ ولا بأس ] اي لا كمال شدة عليك وفيه دلالة على ان ما يتعلق به تركه اولى لانه انما يقتصر الى نفيها في مطاهاها والذا قيل في لباس باس اي باس قليل وهذا اكثرى لانه قد يستعمل فيما يكون الفعل اولى بل واجبا كما في صوم النهاية [ يموت مائي المولد ] اي ما يكون تولده ومثواه في الماء فالبري الذي لا يعيش في الماء له دم سائل ينجس اجماعا سواء مات في الماء اذغيره الا اذا عاش في الماء وتوالى في غيره فلم ينجس كالبط والاوز والجمجمة كما في شرح الطحاوي لكن في المحيط ان موت طير الماء في غير الماء ينجس وكذا في الماء كبيرا لا صغيرا لعدم الدم والاطلاق مشير الى انه لو مات ذلك المائي في الماء ارماع آخر غير منجس وان تقطع وهذا اصح كما في المبسوط لكن في المحيط ان موته في الماء غير منجس في ظاهر الرواية واما في غيره فالمسك كذلك اجماعا واما غيره كالضفدع والكلب المائي والسرطان ففيه خلاف [ ولا ] باس يموت [ ما ليس له دم سائل ] سواء مات في الماء او مات في آخر وسواء كان بحريا كطير الماء صغيرا كما في المحيط او بريا كالجراد والذباب والذئبور والعقرب والقمل والبرغوث والبقي مراء مص الدم او لا والاصح في العلق انه اذا مص الدم بنجسه كما في الزاهدي واما قيد بالسائل لان المعتبر عدم السيلان لا عدم اصله حتي لو وجد حيوان له دم جامد غير سائل لم يكن موته في الماء منجسا كما في حاشية الهداية رغبها لكن في المبسوط ان هذه الحيوانات ليس لها دم اصلا لان ما ظهر منها يبيض بالشمس والدم تسود ولا يخفى ان هذه الحائلة مغنية عن الاولى والقول بان ذكره له زيد التوضيح لا يليق بهذا الكتاب \* ولما فرغ من الماء المطلق وما يتعلق به زمن بعض اقسام الماء المقيّد شرع في الباقي وما في حكمه وقال [ ولا يتروء ] عطف على يتوضأ [ بماء مختصر ] اي استخراج الماء بالعصر او غيره بان دق دقا ناعما ثم استخراج منه الماء اودق وطبخ بالماء ثم استخراج والرواية بقصر ما ولعل وجهه انه انصب ببقية الترضي [ من شجر ] اي نبات فيشناول نحو الدياس وورق الهندباء [ او تمر ] اي فرع نبات

فيعمل نحو الرد وسائر الأضرار والاعتصار أهم من الحقيقي والحكمي فيدخل فيه ما في الربيع من ماء الكرم وعن أبي يوسف ر ج انه يتوضأ به وينبغي ان يكون على هذا الخلاف ماء الدابغة والبطيخ بلا احتجاج وفيه اشعار بان لا يتوضأ بنبيل التمر وان لم يجد الماء وعنه انه يتوضأ به ح وعنه انه يجمع بينه وبين التيمم وبه اخذ محمد ر ح وعنه الرجوع الى التيمم وبه اخذ ابو يوسف كما في التمر تأهي وهو الصحيح كما في حاشية لهداية [ولا] يتوضأ [بماء استعمال] في غسل شيع من الاعضاء وان كان ما يلافي البشرة اقل فغسلته العضد وتحوها لم يستعمل كما قال كثير من المشايخ الا اذا كان مغسلا كما في المحيط وهو الاصح كما في خزائن وكذا غمالة الجمادات كالقدور والقصاع والثمار وانما يصير مستعملا عند محمد ر ح [لقربة] فقط اي لطلب ثواب يحصل من نحو الصلوة وان كانت في الاصل مما يتقرب به الى الله تعالى وعندهما للقربة [او رفع الحدث] اي استعمال لغير القربة مما لم يرفع نجاسة حكمية بقرينة العطف فلا يلزم ان الاستعمال لرفع الحدث لا يكون الا لقربة فاذا توضأ محدث ثوبا لم يكن مستعملا اتفاقا كما اذا توضأ ثانيا او غسل اليد حائضا او غيرها قبل الطعام وبعد و اذا غسل الحدث الاعضاء للتبريد يكون مستعملا عندهما فقط الا انه قال ابو عبد الله الجرجاني ان ازالة الحدث يوجب استعمال الماء بلا خلاف فان ازال العجين او الطين لا يصير مستعملا اتفاقا كما في الرازي وانما قال لا يتوضأ ولم يذكر انه طاهر ام نجس تبعا لظاهر الرواية وروى ابو يوسف ومحمد عن ابي حنيفة ر ح انه طاهر غير طهور وبه اخذ محمد وابو يوسف عنه انه نجاسة خفيفة وبه اخذ الحسن عنه انه غليظ وبه اخذ والي هذا الخلاف مال مشايخ بلخ واما مشايخ الحوافر فقالوا انه طاهر غير طهور بلا خلاف بين اصحابنا وهو مختار الحققين من مشايخنا فانه الاشهر عن ابي حنيفة ر ح وهو الاقرب فلورفع في الماء يتوضأ به الا اذا غلب وقيل لا يتوضأ وان قل والاول هو الصحيح كما في التحفة والفتوى على قول محمد ر ح كما في المحيط وغيره وفي نفي التوضي اشارة الى انه يجوز ازالة الحدث به بركه شربه ولا يحرم ولا يعين به كما في الرازي وفي استعمال لفظ الماضي دلالة على انه ما دام على العضو ليس له حكم الاستعمال بلا خلاف كما في التمر تأهي وفي اطلاق الاستعمال رمز الى انه لو غسل اعضائه لقربة الف مرة فالله الاخير كالاول عندنا راما عند بشر فاما الثالث غير مستعمل كما في النظم والروضة والي انه لو توضأ الصبي صار مستعملا وقيل لا يستعمل والاول اشد اذا كان مائلا كما في المحيط والي ان غسالة الجنب كالتوضي وفيه خلاف كما في الزينة ويشير القيد الى انه لو غسل الفخذ والجنب وغيرهما مما ليس من اعضاء الوضوء ليس بمستعمل وهو الاصح وكذا لو غسل الجمادات كالثواب والقدور والقصاع والثمار كما يشير اليه في الخزائن وفي الاكتفاء اشعار بأنه اذا زال عن العضو صار مستعملا وهو الصحيح كما في الهداية والخزائن وهذا

مذهب اصحابنا وعليه اكثر المتأخرين وذهب ابراهيم النخعي الى اشتراط الاستقرار في مكان وهو اختيار الطحاوي وبعض مفاييع بلخ وظهر الدين المرغيناني كما في المحيط وهو المختار كما في الخلاصة وذكر الترمذي ان لوتائفرن العضواك ثوبه لم يأخذ حكم الاستعمال بالاجماع \* ثم ذكر ملين سبيل الامتنطاد ما هو مطهر في الجملة وان كان انصب بفصل تطهير الانجاس فقال [ ذكر اصاب ] بالكسري بجلد غير مدبوغ كما في عامة الكتب كالنهاية والمغرب والصباح وغيرها [ دبغ ] من الدباغة وهي اما حقيقية بازالة النتن والرطوبة بالادوية او حكمية بالتربيط والتشميس واللقاء في الربيع [ طهر ] ولا يعود نجسا بالابتلال في الحقيقي اتفاقا وفي الحكمي ملن الاصح كما في المضمرات واهذا لم يقصد لو وقع في الماء جلد الميتة اليابس وكذا لحم جلدته كما في الخزانة ولو دبغ مثانة الميتة وجعل فيها اللبن از السمن جاز وكذا الكرش وعن ابي يوسف رح انه لم يقلل الاصلاح مثل اللحم كما في الزبدية وفي تنكيرو الامايب اشعار بان كل فرد من افراد طهر بالدبغ الا انه يروى ان لا يطهر كل جزء منه فالاولى ما دبغ طهر [ الاجلد ] اي قشر بدن [ الخنزير ] فانه لم يطهر بالدبغ وقيل لم يقبل كما في المفاتيح وعن ابي يوسف رح انه يطهر وفي الاكتفاء رمز الى ان الكلب يطهر به خلافا للصابحين ففي كونه نجس العين خلاف كما في الزاهدي والاول الصحيح كما في التحفة والى ان جلد النجاسة والقردة يطهر به وفيه خلاف كما في الخزانة [ و ] جلد [ الادمي ] اي الشخص المنسوب الى آدم بان يكون من اولاده عم ولو كافرا فانه لا يطهر به لثلا يستعمل شرفا له وفي الخزانة انه طهر في الحقيقة الا انه لا يجوز الانتفاع به لاحترامه وفي الزاهدي انه لا يقبل الدباغة [ وما ] اي حيوان [ طهر جلدته ] بالدبغ طهر ذلك الحيوان جلدته ولحمه وشحمه وجميع اجزائه كما في شرح الطحاوي وقيل لا يطهر الاجلد والاول الصحيح كما في التحفة وذكر في النهاية ان جلدته لا يطهر عند بعضهم اذا كان سورة نجسا [ بالذكوة ] الشرعية الذبح من الامل مع التسمية فلو ذبح حمارا مجروحى لم يطهر الا ان الصحيح انه يطهر ولو ذبحه مسلم ولم يعم عمدا لم يطهر على الصحيح كما في النية وظاهره يدل ملن شموله الاختبارية بين اللبنة واللحيين والضرورية اي موضع اتفاق واليه اشار كلام القنية ولا يشغل طهارة الحيوان بما يبقئ نجسا من اجزاء الحيوان كالفضلات في الامعاء وما لا مدخل للذكوة في طهارته اصلا كالشعور والعظام كما في حاشية الهداية فان الفضلات ليست من اجزاء الحيوان والذكوة مطهرة للسرمة والشعور والعظام كما ياتي [ وكذا ] اي مثل جلدته في الطهارة بالذكوة [ لحمه ] اي لحم الحيوان فانه لو كان للجلد لزوم انتشار الضمير [ وان لم يؤكل ] لحمه وانما خص بعد التعميم فان في لحم السمح خلافا حتى انه في الخلاصة المختار انه نجس وهو الصحيح كما في الكافي [ وما لا ] يطهر جلدته بالدبغ [ فلا ] يطهر ذلك الحيوان بالذكوة قبل هذا

زائد لان مفهوم المخالفة وان لم يكن معتبرا في النص الا انه معتبر في الرواية وفيه ان المفهوم  
 معتبر في نص العقوبة كلاهم عن ربه يومثل المحبون كما في جليله النهاية واما في الرواية  
 فاكثري كما مر [وشعر الميتة] مثل الصوف والوبر والريش والميتة ما زال روحه بلا تركية [وعظمها]  
 مثل القرن والحف والظلف [وعصبها] مثل السن على رأي والعصب اطواب المفاصل [طاهر] ذلك  
 الثلثة فاجري الضمير مجرى اسم الاشارة والاطلاق مغير الى ان شعر الكلب وعظمه طاهر وعد  
 الحمن نجس وكذا عظم الفيل وعن محمد رحمه الله نجس كما في الزاهدي وفي الاضافة  
 اشعار بان هذه الاشياء للحي طاهرة بالطريق الاول ومع هذا لو ترك الميتة لكان اولئ والاشياء  
 مقيدة باليبوسة بلا دسومة والا فنجسة كما في قاضيخان وغيره ولما كان حكم الانسان مخالفا  
 للحيوانات في الاكثر افردة بالذكر فقال [وكذا] اشعر والعظم والعصب [للانسان] الميت طاهر  
 وعن محمد رح لم يجز الصلواة مع شعرة اذا كان اكثر من قدر الدرم والقنوق الى انه طاهر و  
 عظمه طاهر فخرج احتراماً حتى لو انطحن في الدقيق لم يوكل وعن ابن مقاتل انه يوكل وفي  
 تخصيص الانسان ايماء الى ان الثلثة للخنزير نجس وعن الائمة الثلثة ان شعرة طاهر كما في  
 الزاهدي \* [ببر] وقع [فيها نجس] بالفتح كالبول والحمز ولو قطرة والعذرة وخر الدجاجة وطبا  
 كان او يابساً قليلاً كان او كثيراً الا انه لو كان صلباً نحو بعر الابل والغنم في ظاهر الرواية لم ينجس  
 بالقليل استحساناً وطبا كان او يابساً صحيحاً كان او منكسراً على الصحيح وينجس بالكثير قبل  
 هو ثلث وعن محمد رح ما يأخذ ربع الماء وقيل كله كما في التقيفة والصحيح انه ما استكنه الناس  
 كما في الكافي واما الروث فنجس خلافاً لابي يوسف رح في ايباس وذكر صدر الشهيد ان الرطب  
 كاليابس للضرورة قيل هو الاصح واطلاق الببر يدل على ان ابار القرى والامصار والفلوات فيها سواء  
 وهو الاصح كما في الزاهدي واحترزهما اذا وقع فيها مخاط او براق فانه لم ينجس لكنه يكره كما  
 في الزبدة [او مات فيها] او في غيرها ثم وقع فيها [حيوان] غير مائي المول وله دم مائل لما  
 سبق وبه صرح في المصارع واطلاقه مشير الى ان صيغره وكبره سواء [انتفخ] اي تورم وتغير صفة  
 حيوان ويوصف النكرة بما يتصف به في المستقبل كما ذكره ابن مالك [او تفسخ] اي تقطع او سقط  
 شعرة وانما لم يكتف عنه ثلثاً يتوهم انها اذا تفسخ لم يظهر بالنزح وفيه اشارة الى انه لو وقع  
 فيها ذنب الفارة او قطعه لحم الميتة ينزح كل ماؤها كما في قاضيخان وغيره [او مات] مثل ادمي او اشارة  
 اي مات احد هما او مثله في الجنة نذر وقع فيها سقط ينزح كل الماء وعن ابي قاسم الصغار اذا  
 وقع الانسان الميت فيها لا ينجس ولو قبل الغسل كما في المحيط وعن ابي حنيفة رح ان الجدي  
 كالشاة وعنه انه والسخلة كالذجاج كما في الزاهدي [ينزح كل ماؤها] خبر بغير الاحسن الاكتفاء  
 بالنزح فانه استقاء ماء الببر سواء كان مسنداً الى نفسها او ماؤها كما في المغرب لمن انا ليس في

الاساس والصالح الا الاول ولان تعريف المضاف اليه يقتضي نزح كل جزء من اجزاء الماء وسماتي  
خلقه وفي الكلام دلالة على انه يخرج النجس أولا ثم ينزح وفي الرازمي لو وقع فيها عظم متلطح  
بالنجاسة وتعد اجزائه يطهر بالنزح وكان غسلا للعظم وفي الجواهر لو وقع مصفوري بير وعجزا  
من اجزائه فما دام فيها فتحة فتكرت مدة يعلم انه استحال وصار حماة وقيل مدة ستة اشهر  
وفي الاكتفاء اشعار بان النزح مطهر للبشر كلها والدلو والرشاء واليد تبعا قبل هذا في حق هذه  
البيرو اما في حق غيرها فلا تكلم الشهيد ذكره في المغني وقيل ينزح حماها وقيل يطهر بدونه  
وبه نأخذ كما في الزينة وذكر الموت دليل على انه لو خرج حيا لم ينزح كل ماؤها الا التخزير  
فان كان آدميا لم ينزح شيء كما اذا كان مصفورا او دجاجة او فارة او سنورا استحسانا كما في المحيط  
وهذا اذا لم يكن على المخرج ازغيره نجاسة ولم يصل فيه الى الماء فان تيقن بالنجاسة ينجس  
بوصول الفم اليه صار كسورة كما في التحفة ففي المكررة عن ابي حنيفة رحمه الله خمس دلاء  
وسط وقيل عشرون وفي المشكوك نزح النمل كما في الزاهدي وهذا كله اذا لم يكن ماء البير  
يقدر ماء الحوض الكبير والا فلا ينجس كما في الزينة والقنية وعند الشيخين انها لم ينجس  
كالجاري كما في الحزانة ومنله في الزاهدي وفيه عن محمد رحمه الله اجتمعت انا وابو يوسف  
على انه كالجاري ومنله في المحيط الا انه روى عنه انه قال كان هذا قياسا نتركه بالاثار [ان  
امكن] النزح بسد منبع الماء مثلا وغاية النزح ان يقل بحيث لا يمتلئ الدلو منه او كسرة فلو غار  
الماء قبل النزح بقدر عشرين طهر الباقي وان غار ثم عاد فعن محمد رح نزح عشرين وقال شداد  
انه طهر كما في الزاهدي وهو الصحيح كما في الحزانة ولو نزح عشرون ثم غار ثم عاد لم ينزح  
الباقي ولو زاد قبل النزح قبل نزح كله وقيل مقدار وقت الوقوع واختلفوا في التوالي والختار  
انه لم يشترط كما في الزينة فلو نزح بعضه ثم ازداد في الغد قبل نزح كله وقيل مقدار  
الباقي وهو الصحيح كما في الخلاصة [الا] يمكن نزح كل الماء بان ينمع منها [فقد ما فيها] نزح  
او فنزح قدره [بقول ذوي بصارة] بفنح الواد والباء اي بقول رجلين صاحبي معرفة بمقدار الماء وهو  
قول نصر بن محمد وهو الاصح كما في المبسوط وفي بعض النسخ ذي بصارة فيه فبكفي رجل واحد كما  
في الزاد وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى يفوض الى راي المبتلي به وعنه مائة دلو وعن ابي  
يوسف رح يتخذ حفيرة بقدرها فيملأ منها كما في الزاهدي وعن ابي حنيفة رح يسع عمق  
البير وعرضها بالاشبار ثم يضرب العمق في العرض ثم ينزح لكل شبر دلوان كما في الزينة  
وعنه مائتا دلو وعنه مائتان وخمسون وعنه مائتان او ثلثمائة كما في المحيط وعند محمد ثلثمائة  
وبه يفتي كما في النصاب وفي الكلام اشعار بان الماء قبل النزح نجس واختلف ان النجس ما  
نزع لا غير او الجميع الا انه يطهر ينزح البعض كما في التمر تاشي وهو غلبة ثم هفت بقدر

النزح كما في المحيط فلو صب الدلو الاول مما نزح عشرون في اخره نزح منها عشرون والثاني  
تمعة عشر كما في الخلاصة وقال الكرخي ان الدلو الاخير كالاول كما في المبسوط فلو انفصل  
عن وجه الماء ولم يخرج منها طهر كما قال محمد رح خلافا لابي يوسف رح كما في المحيط [ و في ]  
موت [ نحو دجاجة ] في الجنة كالسنور والفاخنة بلا تغيير ينزح [ اربعون ] دلو بطريق الایجاب  
وفي حواشي الفقه خمسون [ اثنى عشر ] بطريق الاحتياط منه قوله تعالى ليجمعنكم الى يوم  
القيمة وفي ظاهر الرواية الى خمسين كما في المحيط وعن ابي حنيفة رح اربعون في الميت الكبير  
وستون في الصغير كما في التمر تاشي وقيل بحسب البرد عن ابي يوسف رح في السنور ينزح  
كل الماء كما في الزاهدي والدجاجة بالفتح والكسر لغلة والثاء للوحدة فيطلق على الذكر ايضا  
[ و في ] نحو عصفور [ كصخرة ] سام ابرص والفارة [ نصف ذلك ] اي عشرون الى ثلثين وعن  
ابي يوسف رح هكذا الحكم الى الاربع وفي الخمس اربعون وفي العشرة كما في الزاهدي  
وهذه المراتب الثلث ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رح ان في نحو الحملة والفارة الصغير الجنة  
عشرون وفي نحو الحمامة الثلثين كما في المحيط فالمراتب خمس [ دلو وسطا ] تميز اربعون  
وستين ونصف والمراد الدلو المعتدل المستعمل للابار في البلاد وقيل دلو تلك البيرد عن  
ابي حنيفة رح دلويص صاعا كما في المحيط وقيل يصح خمسة املاء وقيل متون والدلو  
المنقوع كالصحيح الا اذا صب منه نصف الماء فصاعدا كما في الزاهدي وفيه اشعار بان ماؤها  
نجس قبل النزح واختلوا ان المتنجس ما نزح لا غير اذ الجميع الا انه لا يطهر بنزح البعض  
كما في التمر تاشي [ وغيره ] اي غير الوسط فان الدلو ما يذكر ويؤنث [ يحتسب به ] اي يعتد  
بذلك الوسط ويجعل في حسابه فما نقص صغير وما زاد كبير فان كان الميتة عصفورا مثلا وهما ك  
دلو عظيم يصح عشرين دلو وسطا ثم نزح مرة لكان كفاية قال القدريري هو احب الي وقال زفر  
والحسن رحمهما الله انه لم يحرك كما في المحيط [ ويتنجس ] البيرد [ من وقت الوقوع ] اي وقوع  
الميتة فيها كما في المسارع وشرح الطحاوي [ ان علم ] اذن ذلك الوقت بلا خلاف [ والا ] يعلم  
فقد قال ابو حنيفة رح ان لم ينتفع [ فمئذ ] اي مدة تنجسها [ يوم وليلة ] فهو بمعنى جميع  
المدة [ وان انتفع فمئذ ] اي مدة تنجسها [ ثلثة ايام ولياليتها ] الثلثة [ وقال ] اي ابو يوسف  
وعنه رح [ مئذ ] اي اول تلك المدة زمان [ وجد ] وتبين هذا الوقوع سواء كان الواقع منتفحا  
او لا والاطلاق مشير الى انه حكم ما عجن به وغسل وحكم الوضوء والغسل سواء في القولين  
ويقتضي ركن الاثمة بقوله فيما يتعلق بالصلوة ويقولها فيما سواء وانما قيد بالبيرد لان الثوب  
لم يتنجس عندهم الا عند الوجدان وعنه يعاد صلوة يوم وليلة وعنه في الطري يوم وليلة وفي  
اليابس ثلثة ايام والميتة لانه لو وقع فيها حي منذ ثلثة ايام فلا يدرك حتى مات فان انتفع

اعيد صلوة ثلثه ايام عند الشيخين والافصلوة يوم وليلة عند ابي حنيفة رح ولم يعد شي عند ابي يوسف رح الكل في الزاهدي [رسور الادمي] ولو صغيرا او حائضا او كافرا وكذا هوز شارب الخمر فانه اذا اتى عليه ساعات ولحس شفته بلسانه ولعابه فقد طهر كما في الكبريت لكن في المضمرات لو طال شارب لم يظهر وان شرب بعد ساعات فتفي الزاهدي يكره للمرأة سور الرجل وله سورها وهو بقية الماء التي تركها الغارب في الاناء او الحوض ثم استعير لبقية الطعام وغيره كما في المغرب [و] سور [الفرس طاهر] في رواية عنه وعنه ان التوضي بغيره احب وعنه ان سورها مكروه وعنه انه مشكوك والاول ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في المحيط [و] سور [كل مأكول] من الطيور والانعام وانما لم يستثن الجلالة التي لا تأكل الا الجيف مع ان سورها مكروه كما في الزاهدي وغيره لانها غير مأكولة بدون الحبس فكانها غير مأكولة [طاهر] ذلك الاسار وغير متغير عما كان عليه فلا حاجة الى الطهوية [و] سور [سباع البهائم] من الاسد والكلب والغيل وغيرها [نجس] لم يتوضأ به ومن ابي يوسف رح انه كبول مأكول اللحم وقال الفقيه لو انتهى مفت بطهارة سور الكلب والخنزير كما قال مالك رح لاجزاء ذكره الترمذني والسبع مأخوذ من السبع وهو القهرسمي به كل حيوان سالب قتال والبهيمة قد مرت [و] سور [الهرة مكروه] كرامة تنزيهه از تحريم كما في حاشية الهداية والاصح انه كرامة تنزيهه عندهما و لم يكره عند ابي يوسف رح ومثله عند محمد رح لكن اذا اكلت الفأرة فشربت فهو نجس بالاحماع واما لو شربت بعد ساعة لم ينجس عند ابي حنيفة رح كما في الزاهدي والمراد من الهرة الهرة الالهية كما هو المتبادر فان سور الوحشية نجس كما في الكشف وانما خصت بالذكر مع انها داخلية في مواكف البيوت لانه لا خلاف ان سورها مختلف فيه [و] سور [الدجاجة المخلاة] بالثفديد المرسله التي لا تعلق في البيت وقيل ما يصل منقارها الى ما تحت قدميها فلو كانت بخلاف ذلك لم يكره فانها لا تحول في عذرات نفسها وغيرها وقيل يكفي جسمها في بيت بحيث لا تجد عذرات غيرها لانها لا تحول في عذرات نفسها ولو ترك الدجاجة حتى يشمل المقر والابل لكن احسن [و] سور [سباع الطير] جمع الطائير من الصقور والنسر والحداة وغيرها مكروه كراهة تنزيهه او تحريم كما في الحاشية وقبل اذا تيقن عدم نجس منقارها لم يكره وهو رواية عن ابي يوسف رح وبه اثنى المتأخرون

---

(ن) لانها تفتش الانجاس رفيه اشارة الى انها لو كانت محبوسة لم يكره واختلف انها ان تجعل في قفص والعلف خارجة د'م تجد نجاسة اصلا او في بيت والعلف فيه فانها لم تجد نجاسة غيرها ولا تحول في نجاستها والاول الحق لانها وان لم تأكل لكنها تلتقط الحب من بينها والاحسن ترك الدجاجة فيشمل البقر والابل الخ

كما في المحيط وقيل لا يكره سور ما في ايدي الصبايين كما في الزاهدي ومهر [سواكن البهوت]  
 من الحشرات كالحية والغارة والعقرب والقنفذ مكرره بالاتفاق وقيل ينبغي ان يكون مختلفا فيه  
 كمور الهرة كما في المحيط والاصح انه مكرره كراهة تنزيه كما في الزبدة خلا يجوز التيميم عند  
 وجوده والسواكن جمع ساكنة كهرالك جمع هالكة اي طائفة هالكة او جمع ساكن فانه صفة  
 غير العاقل كاللواصي جمع الماعى [مكرره] ذلك الاسار وحكم المكره انه يجوز ويكره استعماله  
 مع وجود الماء المطلق كما في قاضيان وسور [الحمار] الاهلى بقربة المأكول [والبغل مشكوك  
 فيه] اي في حكمه فقبل الشك في طهوريته مع الجزم بطهارته ولذلك لم ينس الثوب بالغسل فيه  
 وقيل الشك في طهارته وطهوريته جميعا والاول هو الصحيح كما في قاضيان وعنهما سورها نجس  
 وعند عهد رح ان سور الحمار طاهر وعن ابي حنيفة رح انه نجس وقيل ان سورة اخف من  
 سور البغل وقيل ان سور الفحل منه نجس لشم البول والصحيح انه مشكوك كما في المحيط وفيه  
 دلالة على ان الحمار اعم من الذكر لكن في الصحاح والمهذب دال على انه خاص به فح نقول  
 بالتبعية وفي كلام المص دلالة على ان سور الانان مشكوك وعن ابي حنيفة وزفر والحسن رحمهم  
 الله تعالى انه نجس كما في الزاهدي ثم اشار الى حكم المشكوك بقوله [ويتروا به ويتيمم] اي  
 يفعلها جميعا فلم يكتف باحدهما وفيه اشعار بان الافضل تقلبهم الرضوء كما في الخلاصة وعند  
 زفر وجب تقلبهم والاحوط ان ينوي فيه [ان عدم غيره] فلا يتروا بسورهما ان وجد الماء  
 [والعرق] من كل [كالسور] طهارة ونجاسة وكراهة وشكا لكن قال الزاهدي ان عرق مدمن الخمر  
 نجس وفي الزبدة ان عرق البهيمة الجلالة والحمار والبغل وغيرهما نجس وفي قاضيان ان  
 عرقها طاهر في ظاهر الرواية وفي المحيط عن الامام الحلواني ان عرقها نجس لكنه عفر في البدن  
 والثوب وعن ابي حنيفة رح ان عرق الحمار نجاسة غليظة وعنه انه خفيفة \*

[فصل] مصدر بمعنى الفاعل او المفعول مستعار للافاظ او النقوش مع الجمل مبني على السكون  
 لانه غير مركب او مرفوع على انه خبر محذوف ويجوز ان يكون مبتدأ على انه علم جنس وان يكون  
 مضافا الى قوله [التيمم] لغة القصد وشرعا افعال مخصوصة وفي الكافي وغيره انه القصد الى الصعيد  
 لازالة الحدث ولا يخفى انه لا يخلو عن شيع [يتخلف] ذلك [الرضوء] اي رضوء الحدث فلو تيمم  
 التيميم لم يكن قربة. كما في المنية وفي كون المضارع خبرا للمعرف اشعار بقصر التخلفية على التيميم  
 على ما قال بعض النحاة فلو لم يجد ترابا نظيفا لم يصل وهذا عند ابي حنيفة رح وفي رواية من  
 'ابي يوسف رح وعنه انه يومي بغير طهارة للتغلب بالمصلين وعنه انه تيمم بالتراب النجس ويومي  
 وعنه انه يركع ويسجد ثم يعين وقول عهد رح مضطرب كما في الزاهدي [والغسل] اي غسل  
 الجنب والحائض وغيرهما سواء كان للصلاة الواجبة او العنة لكن في الظهيرية ان الحائض لا يتيمم



لصلوة الجأزة والعبد اذا طهرت لاول من عشرة [ عند العجز ] اي عجز المتيمم [ عن استعمال ] الماء [ اي ماء كاف لطهارته حتى ان الجنب اذا كان له ماء يكفي لبعض اعضائه او المحدث للوضوء يتيمم ولم يجب عليه صرفه اليه الا اذا يتيمم للجنبه ثم وقع منه حدث موجب للوضوء فانه يجب عليه الوضوء ح لانه قدر على ماء كاف له ولم يجب عليه التيمم لانه بالتيمم خرج عن الجنبه الى ان يجد ماء كافيا للغسل كذا في شرح الطحاوي وغيره وهذا صورة ما قال المصنوع اذا كان مع الجنبه حدث يوجب الوضوء يجب عليه الوضوء فالتيمم للجنبه بالانفاق فان مع فيه معني بعد كما قالوا في قوله تعالى ان مع العسر يسرا وبه ينحل ما في هذا المقام من الاشكال المشهور [ لبعده ] اي الماء عن المتيمم او المتيمم عن الماء [ ميلا ] اي بعد ميل وهو في الاصل مقدار مدى البصر من الارض ثم سمي به علم مبني في الطريق ثم كل ثلث فرسخ حيث قدر جدده صلى الله عليه وسلم طريق البادية وبني على كل ثلث فرسخ ميلا ولهذا قيل الميل الهاشمي واختلف في مقداره على اختلاف في مقدار الفرس ف قيل ثلثة آلاف ذراع الى اربعة آلاف كما في المغرب والكافي وغيرهما وقيل الفان وثلثمائة وثلث وثلثون خطوة كما في حج النهاية وقيل ثلثة آلاف خطوة كما في البنابيع والاول يسر بالنظر الى المبدأ فان الخطوة ذراع ونصف والذراع اربعة وعشرون اصبعاً بعدد حروف لاله الا الله محمد رسول الله كما قالوا الا ان المشهور اعتبار الخطوة وهذا كله عند ابي حنيفة رح وفي رواية عن محمد رح و قال لا يخلف الا على رأس ميلين وقال الحسن هذا اذا كان الماء بين يديه والا فالاعتبار بالميل وعن ابي يوسف رح ان الاعتبار غيبة الغائلة عن بصره وهذا احسن جدا كما في الذخيرة وعن محمد رح رتبة مهم كما في التمرناشي والميل هو المختار كما في الهداية والتقبيد بالعجز يدل على ان لا يجوز التيمم عند القدرة على الماء والظاهر انه يجوز لسجدة التلاوة كما في الجزاة وهو المختار كما في المختار للامام طاهر بن محمود رح واطلاقه مشير الى استواء المقيم والمساافر في ذلك والاصح كما في التحفة وقيل ان البعد في المقيم فرسخ وقيل ميلان وقيل ميل وقيل بلوفه موضعاً يقصر فيه المسافر وقيل موضعاً لا يسمع الاذان وقيل اصوات الناس كما في المحيط والتقبيد بالميل يدل على ان في الاقل لم يتيمم وان خاف خروج الوقت كما في الارشاد لكن في النوازل انه ينيمم ح [ او مرض ] اي خوف حدوث مرض او ضعف كان او يكون او زيادته او اشتداده او وجد ان وجع له او اذنته اذناه شديدا بسبب استعمال الماء والحركة كما في مواضع الزاهد في والاطلاق دال على ان المريض يتيمم ولو وجد المتوضي حوا كان او عبداً وفي الاول خلاف الصاحبين وفي الثاني خلاف المشايخ على قول الامام فهذا اللفظ محتمل لعشرين معثلة فصاعداً [ او ] خوف [ برد ] ممرض او متلف للنفس او العضو في السفر او الإقامة وقال لا يتيمم المقيم وعن الجولاني يتيمم المحدث المقيم اجماعاً قبل هذا الاختلاف في ديارنا فلا يباح له التيمم اجماعاً وبخصيص البرد من قبيل الاكتفاء فان البحر الفريد

مبيح للتيمم الكل في الزاهدي [ او عدو ] سواء كان آدميا او غيره فان منع الكفار الامير عن الوضوء والصلوة تيمم وادعى انه يعيد وكذا المقيد والمحبوس الا اذا كان خارج المصر فان عنده لا يعيد كذا في المحيط ولا يعيد في السبع بالانفاق كذا في المضمرات [ او عطش ] له او لغيره بالفعل او بالقوة فلا يتوضأ بما يحتاج اليه لطبخ التماجم كما في القنية ولا بماء موضوع في القنرات في الجب او غيره فانه للغرب الا اذا كان كثيرا يستدل به على انه له وللتوضي جميعا كما في النوازل وعن علي وعبد بن الفضل ان ما للوضوء يشرب واما للغرب لا يتوضأ به كما في المحيط [ او عدم الله ] كدلو وحبل ومنديل ونحوهما فلو وجد ثلج او جمد مع آلة اللوب او ما تحت آلة التقديد لا يتيمم وقبل يتيمم كما في المنية والتبادر ان يكون الالة متصرفا فيها فان كان مع رفيقه دلو ليس عليه ان يسأل وان سأل فقال انتظر حتى استقأ فالمستحب عنده ان ينتظر آخر الوقت خلافا لهما كما في الزاهدي [ او خوف قوت ما يغترب ] من الصلوة [ لا الى خلف ] بفتحيتين والسكون حال من الصلوة اي غير مستهة الى ما يقوم مقامها فانها ثلثة انواع ما يخشى على فواتها ويقضي اما اصلها كالجمعة فانها يغترب الى الغرض الاصلي عندنا وهو الظهور على المختار او بدلها كالكتوبات فانها يغترب الى خلف وهو القضاء واما لا يخشى على فواتها لعدم تواترها كالنوازل فاحترز بالقيدين عن هذين النوعين وما يخشى فواتها اصلا [ كصلوة العيد ] فانها تغترب بلا خلف فتخلف التيمم لاجلها [ ابتداء ] اي قبل الفروع او مفعول له كقوله [ او بناء ] اي بعده من قولهم بنى على صلوته اي وصل بها اياها وتفصيله انه ان سبقه الحدث في المصلح قبل الصلوة فان رجا ادراك شي من الصلوة بعد الوضوء يتوضأ والا تيمم وان شرع فان خاف زوال الشمس تيمم باجماع والا فان رجا ادراكه لا يتيمم والا فان شرع به فذلك اجماعا وان شرع بالوضوء فكذلك عنده خلافا لهم قيل الخلاف في ديارنا لا يجوز ابتداء ولا بناء لاحاطة الامم بمصلانا كما في الخلاصة وغيرها [ كصلوة الجنائز ] بالفعل اي الميت على السرير [ لغير الولي ] اي يخلف التيمم لاجل صلوة الجنائز لغير ولي صلواتها ومن كانت حقا له وهذا اذا كان لا يرجو ادراك شي من الكبريات والا فتوضأ كما في المنية وفيه اشعار بانه لم يتيمم ولي الصلوة سلطانا كان او قاضيا او امام الحي او غيره كما باني وهذا ظاهر الرواية لكن الصحيح انه يتيمم عند حضور الجنائز فلو حضرت اخرى بعد ما تمكن من الوضوء اعاد التيمم والا فلا وعند محمد رح يعيد بكل حال والفتره على الاول كما في المضمرات ولا ينبغي ان يجعل القيد صفة لصلوة الجنائز او حالا والعامل معني المشابهة على انه جاز ان يجعل قيد الصلوتين ففي الزاهدي وغيره ان ليس للامام ولا للولي ان يتيمم لاجل الصلواتين وقيل للولي التيمم فيهما [ وهو ضرورة ] ببطن كفيه او ببطنهما مع ظهرهما والاولى اولى فاذا ضرب اقبل بهما وادبر ثم نفضهما مرتين عند ابي يوسف رح و مرة عند محمد رح وقيل الاول محمول على كثرة الصاق التراب والثاني

على قلته كما في المحيط [لمس وجهه] اي لاجل يمسح به وجهه وفيه اشعار بان مسح العذراء شرط كما في الرازي ولواحد قبل المسح لم يعد الضرب على الاصح كما في المصنوعات [و ضربية] المحروقة [لبديه] اي لمس يديه [مع موقفيه] وانما لم يذكر الرضعة مكان الضربة و ان ذكر في الاصل لانه افضل والاطلاق مغير الى ان يديه لم يمسح عليهما نجاسة بلاماء يغسل يدهما بهما بلا وضوء فوقه عليها كما في المنية وينبغي ان يكون كذلك مريض يضرب الماء و في الاكسفاء اشعار بان الغبار لو لم يدخل بين الاصابع لم يحتج الى ضربة ثالثة للتخليل وعن محمد رح انها تحتاج اليها كما في المحيط لكن في ممانعة الكشف ان الاستيعاب بالتراب ليس بشرط بالاجماع و المتبادر ان يكون الضارب هو التيمم فلو تيمم غيره يضرب ثلثا للوجه واليمنى واليسرى كما في العمان و ان لا يتكرر للمس فانه مكروه بالاجماع كما في الكشف و ان الامتناع بالمسح شرط وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح حتى لو ترك شيئا فبالا لم يجوز كما في الجامع للفاضي فلو ترك مسح شعرة لا يجزيه كما في الجزالة وعن اصحابنا اذا لم يمسح الاقل من الربع يجوز وهو ظاهر الرواية كما قال ابو جعفر وعن ابن حنيفة رح اذا مسح الاكثر بجزيه و ينبغي ان يحفظ هذه الرواية جدا لكثرة البلوى كما قال الحلواني و كيفيته ان يمسح بباطنه اربع اصابع بدء اليسرى ظاهر يده اليمنى من الاصابع الى المرافق ثم يمسح بباطن كفه اليسرى باطن زراعه اليمنى الى الرسغ فيمسح بباطن ايها يده اليسرى على ظاهر ايها يده اليمنى ثم يفعل بدء اليسرى كذلك كفه في المحيط والكافي ان يضع بطن كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى و يمسح بتلك اصابع اصغرها ظاهر يده اليمنى الى المرافق ثم يمسح بباطنه بالايها والمسبحة الى رؤس الاصابع ثم يفعل باليمنى كذلك لكن في الجامع للقاضي ان الكف لا يمسح على الصحيح [على كل ظاهر] تعميم لا يخلو عن تسامح والعبارة على ظاهر كامل فانه لا يجوز التيمم بارض صارت نجسة ثم ذهب اثرها وهذا ظاهر الرواية وعن اصحابنا انه يجوز كما في المحيط والمتبادر ان يتعلق الحار بالضربة الاخيرة الا انه ام يجوز اطلاق الاولى والاولى ان يكون متنازعا فيه فتشير الى ان الحنبل لو ضرب على ظاهر للوجه ثم علمه للد لاجراء لان المسحول هو التراب المستعمل في الوحد واليد كما في الخلاصة [من جنس الارض] اي مما لا يحترق بالبار نصير رمادا او يطبخ كما في المصنوعات فتيمم بالياقوت والزبرجد والرجان لا بالزجاج والمراد منج واللاي والحجرين والحديد كما في الخزائن وغيره لكن في الزاهدي وغيره تيمم بالثلاثة الاخيرة والرماس والنحاس عند ابي حنيفة ومحمد رح وفي الخلاصة تيمم بالرماد بالاجماع وفي المصنوعات تيمم به عند ابي قاسم الصغار وفي الخزائن لا ييمم به الا اذا كان من حجر كما في بعض بلاد تركستان فانه حطيمهم و في الظهيرية التراب المخارط بما ليس من جنس الارض العبرة للغلبة ولو كان ذلك الطاهر [بلا نقع] اي بغير غبار فيجوز بالحجر المغسول وهذا عنده وخلافه لا ييوسف

رح لا يجوز وعن محمد رح روايتان الاول هو الصحيح كما في المحيط وهو ضرورة عليه اي على النقص  
 الطاهر فلا يتيمم بغير الشوب النجس كما في الخزانة ولو قام في هدم واصاب الغبار وجهه  
 وندبه ومسح جاز وكذا لو حرك راسه بنية فالشرط وجود الفعل منه كما في الزاهدي [مع القدرة  
 على الصعيد] اي مع وجود الصعيد الطاهر كما قال خلافا لابي يوسف رح ثم رجع الى ان لا يتيمم  
 على الغبار فالصحيح قولهما كما في المحيط والصعيد وجه الارض ترابا او غيره فلو اصغر لسلم من  
 الاستدراك ومع ظرف ضربته كقوله [بنية اداء الصلوة] او جزؤها ممن يحتاج الى التيمم سواء  
 كان صحيحا او مريضا يتيمم غيره كما في المنية وفيه دلالة على انه لو يتيمم لقراءة القرآن او مس  
 المصحف لا يصلي به عند عامة العلماء الا عند ابي بكر بن سعيد البلخي ولو تيمم لصلوة الجنائزة  
 او سجدة التلاوة صلى به وفيه دليل على جواز التيمم سجدة التلاوة وذكر القدوري في شرح انه  
 لا يجوز كما في المحيط وفي شرح الاصل انه يجوز في السفر لا الحضرة لعدم الضرورة ولهذا لو  
 تيمم للقراءة فان كان محدثا لا يصلي به وان كان جنبا يصلي لان القراءة يجوز في الاول بدون التيمم  
 بخلاف الثاني فيتحقق فيه الضرورة وفي المحيط عن ابي حنيفة رح انه ينوي الطهارة وفي الكلام  
 اشعار بان يشترط نية الحدث او الجنابة وقال ابو بكر الرازي لابد من التميز والصحيح هو الاول  
 كما في الكرماني واعلم ان ستة التيمم التسمية ثم الاقبال والادبار ثم النفث ثم مسح الوجه ثم  
 البيل اليمنى ثم اليسرى كما في الزاهدي [ويصح] التيمم [قبل] دخول [الوقت] وسبغ  
 الوقت المستحب [و] يصح [قبل الطلب] اي طلب الماء والالة [من الرفيق] اي رفيقه الذي معه  
 الماء والالة وان ظن الاعطاء كما قال ابو حنيفة رح خلافا لابي يوسف رح كما في التحريد وذكر في بحر  
 المحيط ان ظنه وجب الطلب والا فلا وقال الحسن لا يطلب في الحالين وعن ابي نصر الصغار انما وجب  
 اذا لم يكن الماء عزبوا ثم لو صلى بلا طلب اعاد بعد الاعطاء بخلاف ما لو ابي فصلى فانه لا يعيد كما في  
 الزاهدي [يصلى بواحد من التيمم ما شاء] من الواجبات والموائل اداء وقضاء [وينقضه] اي  
 التيمم [ناقض الوضوء] كما مر [و] ينقضه ايضا [قدرته على ماء كاف لطهارة] اي لغرض الوضوء  
 والغسل وقيل للغرض والسنة كما في الزاهدي وفيه اشارة الى انه لو رأى في الصلوة ماء في  
 يد رجل فاتمها ثم طلب فاعطى لم يعد ما كما في الزاهدي وذكر في المحيط انه لو اتها بعد التردد  
 في الاعطاء اعاد ان اعطى بلا اياه وعن محمد رح ان ظن الاعطاء بطلت والى انه لو تيمم على رأس  
 ميل ثم سار الى الماء وانتقص قليل من المسافة ينبغي ان ينتقض تيممه لانه قدر على الماء حكما  
 ويرويه ما قال الزاهدي قبيل باب قضاء الفوائت ان عدم الماء شرط الابتداء فكان شرط البقاء والى ان  
 زوال المرض المسح للتيمم ناقض كما في النظم لا ينقضه [ردته] اسم من الارتداد اي ارتداد المسلم  
 التيمم فله ان يصلي به اذا اسلم وفيه اشعار بأنه لو تيمم من يريد الاسلام لم يصل به لان نيته

غير صحيحة خلافاً لأبي يوسف رح كما في الترمذي [وَدَب] واستحب ومن الشيعين وجب [لراحيه] اي لظان الماء [صلوته] بالتييم [آخر الوقت] اي في آخر الوقت المستحب فلا يؤثر العصر الى وقت المكره اما المغرب فلا يؤثر من اوله ولا باس به عند أكثر المعانين الى الشفق وهذا اذا بدل الماء واما اذا كان دون ميل فلم يتييم وان خاف الفوت وفي القيد اشارة الى انه بدون الرجاء لا يؤثر وفي الاصل لم يقيد والاول هو الصحيح كما في المحيط وغيره وقد يستدل به على ان الصلوة اول الوقت افضل عندنا دهيائي [ويجب] ويفرض [طلبه] في الغلاة يمتة او بصرة او قدامة كما في الترمذي [قدر غلوة] بالفتح ثلثمائة ذراع الى اربعمائه وقيل ميلاً وقيل قدامه ميلين كما في الترمذي [ان ظله] بالاخبار او غيره [قريباً] واما قيد بالظن لانه واجب العمل في العمليات اجماعاً بخلاف الشك فانه لا يعين عليه حكم وفاقاً كما في حاشية الهداية [واذا ذكره] اي الماء في الوقت او بعده حال كونه [في الراحل] اي حملة [لا يعيد الصلوة] الموداة بالتييم ولو وضعه بنفسه وقال ابو يوسف رح يعيد وقيل لو وضعه غيره بلا علمه لا يعيد اتفاقاً وكذا اذا على الادارة من حق الدابة وقيل فيه الخلاف ولو علقت من مخر الاكاف وهو راكب او من مقدمه وهو سائق لا يعيد و في العكس يعيد كما في المحيط \*

[فصل] بلا تنوين ويجوز التنوين والاضافة فعلى هذا يكون الصفة مبتدأ والجار خبره [المسح] قد مر والمراد المسح بيده بقرينة اللام [على الخفين] وغيره كالجيرة ولم يذكره تبعاً واما يثني اشعاراً بان المسح لا يجوز على خف واحد بلا عذر وهو شرعاً ما يستتر الى الكعب او امكن به السفر كما في المحيط او مشى به فرسحاً او ما فوقه كما في حاشية الهداية [جائز] ثابت باثار قرينة من التواتر قالوا في قياس قول ابي يوسف رح بكفر جاحده لذلك كما في المحيط وفي فتاوي قاضيين من انكره من الصحابة رجع قبل موته وفي التحفة انه ثابت بالاجماع وقال ابن حجر انه ثبت بالتواتر رواية اكثر من الثمانين منهم العشرة واما قال جائز للتخيير بين المسح والغسل كما في الكرمانى وذكر في الذخيرة ان المسح ائلى لظاهر الاعتقاد ودفع تهمة البدعة والعمل بقرأة الجرح لكن في المضمرات وغيره ان الغسل افضل وهو الصحيح كذا في الزامدي فان قلت كيف يكون افضل والاصول ان المسح رخصة اسقاط اى رخصة مسقطه للعزيمة كقصر المسافر قلت انه رخصة اسقاط حالاً لتخفف ولهذا لو صب الماء في الخف بنية الغسل ينبغي ان يصير آثماً لكن اذا نزع الخف يصير العزيمة مشروعة بل متعينة ينال الاجر لزيادة المشقة وليس من رخصة الترفية في شيع اذا المعنى رخصة مخففة بجواز التأخير من وقته للعذر وان كان فضل ان لا يؤثر كقطر المسافر فلو كان منها لزم ان يكون غسل المتخفف افضل من مسحه ولا يخفى ما فيه هذا ما في المقام من الكلام الرافى (في التحقيق) لتحقيق ما في الهداية والكافي فمن قال ان

المسح رخصة تربية عندهما فقد دل كلامه على بعد من فهم كلام الفحول كما دل على قصر اطلاعه في علم الاصول [للمحدث] ظرف جائز وفيه اشعار بان المسح لا يجوز لمن يجدد الرضوخ الا ان يقال لما حصل له القربة بذلك صار كانه محدث حال كونه [دون من عليه الغسل] من الجنب والحائض والنفساء قيل انه صفة للمحدث وفيه انه يلزم منه حذف الموصول مع بعض الصلة وقيل هذا مقام نفى فلا حاجة له من ضرورة وفيه ان النفي الشرعي لا يدل من اثبات عقلي وصورته ان يغمس في الماء منكوسا الى كعبه ثم يمسح او يقعد فيه واضعاً رجليه مكاناً رفيعاً لا يصل اليه الماء ومن نجم الاثمة ان لا يمسح الخف بل يجري الماء على ظاهره بعد ان يشد فوق الكعبين و ههنا اشكال لان للبسوط علله بان الجنابة الزمته غسل جميع البدن ومع الخف لا يتأتى ذلك وفي كلمة على اشارة الى جواز مسح مغتسل الجمعة والعيد ونحوهما وينبغي ان لا يجوز على ما في البسوط ولا بعد ان يجعل في حكمه فالحسن دون المغتسل [وفرضه خطوط] حاصلة من بلة اغلغلة الاصابع وفيه دلالة على فرضية الخطوط كما في غير ظاهر الاصول قال الامام اسبغياي في شرحه ان اظهار الخطوط ليس بشرط في ظاهر الرواية وقال الطحاوي المسح على الخفين عطلوا بالاصابع وفي المستصفى انها سنة وفي حاشية الهداية مستحبة واهارة الى عدم تكرار المسح وقال عطاء يمسح ثلثا كالغسل كما في الكرمانى [قدر ثلث اصابع اليد] اصغرهما عند ابي بكر الرازي وفي رواية عن ابي حنيفة رح وقدر ثلث اصابع الرجل عند الكرخي كما في المحيط وعن الحسن اكثر ظاهر الخف ومثله عن ابي يوسف وعنه ربع ظاهرة كما في الزاهدي والاول ذكره محمد وهو الاصح كما في الاختيار [في اسفل من الساق] مشكل فانه مقدس بظهر القدم فلو مسح على ما فصل من رأس خفه مقدار ثلث اصابع لم يجز سواء كان مقطوع الاصابع او لا كما في التتمة وكذلك لو مسح على اسفل القدم او العقب او جوانبها كما في شرح الطحاوي وفيه زمران انه لو مسح على ما فوق الكعب لم يجز والى ان يجوز المسح بالظهر لكن المستحب بالطن والى انه لو بدى من عرض الخف او من الساق جاز لكن الحنة ان يضع اصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن واليسرى على اليسر او يضع الكف مع الاصابع عليه ويدهما الى الساق و قال محمد كلاهما حسن وقال الطحاوي الاحسن ان يمسح بجمع اليد ولو خاض الماء فاصاب ظاهر خفه جاز عن المسح وكذا لو مشى في الحشيش فابتل من الماء او من المطر وكذا من الطل على الصحيح الكل في المحيط [ويجوز المسح على الجرموقين] الكائنين من الادييم ونحوه سواء كان ملبوسين منفردين او فوق الخف لكن يشترط كونهما ملبوسين قبل الحدث فلو لبسهما بعده قبل المسح على الخفين او بعده لم يجز المسح عليهما وان مسح ثم نزعهما اعاد المسح على الخفين وان نزع احدهما مسح على الاخر وعلى الخف جميعا واما اذا كان من الكرباس ونحوه فلا بد بيمسح اذا لبس وحده

وكذا إذا لبس فوق الخفين إلا إذا كان رقيقاً بحيث يصل البلة إلى ما تحته اتكل في المحيط والجحروق بالضم ما يلبس فوق الخف لحفظه من الطين أو غيره على المشهور لكن في المجموع أنه الخف الصغير [و] يجوز [على ما يستتر اللعب] والقدم من شعر أو لبد أو جلد رقيق ونحوها [ويمكن به السفر] الشرعي كما هو المتبادر ويدل عليه كلام المحيط وبخلافه كلام حاشية الهداية كما مر ويدخل في عموم ما إذا كان من كرباس أو صوف لكن في المحيط أن لا يجوز المسح عليه كيف ما كان وفي المضمورات لا خلاف أن الجرب إذا لم يكن ثخيناً لم يجز المسح عليه [وشرط] في جواز المسح على الخفين أو غيرها [كونهما ملبوسين] من اللبس بالضم فإن الكسر اسم له [على ظاهره] تام ظرف ملبوسين أو الثبوت المستفاد منه واحترازه عما إذا لبسهما المتيمم أو المتروكي بنيئذ التصر فانه لا يمسح أصلاً أو صاحب العذر مع العذر فانه لا يمسح خارج الوقت [وقت الحدث] أي قبيل وقته لا وقت اللبس ولا وقت المسح ظرف التام أو الملبوسين أو الثبوت فلو لبس الحدث خفيه ثم خاض الماء فابتل قدماه مع الكعبين ثم أكمل الوضوء ثم أحدث مثل أن يستنحي على وجه السنة جاز له أن يمسح كما في الزاهدي وإنما شرط ذلك لأنه لو كان ناصلاً لحل الحدث ما يقدم بخلاف ما إذا كان كاملاً وهذه العبارة أحسن من قولهم إذا لبسهما على طهارة كاملة لأن الاسم يدل على الدوام والاستمرار والفعل يدل على الحدث فيلزم من قولهم اشتراط حدوث اللبس قبيل وقت الحدث لا بقاءه كما ذكره المص قبل فيه نظر لأن وقت الحدث ظرف كاملة فالمعنى على طهارة يكون كما لها قبيل هذا الوقت على أن إطلاق اللبس على بقاءه بصيغة الفعل واقع وفيه أنه لا يدفع ما ذكره من أن حدوث اللبس على الصفة المذكورة ليس بشرط ولم يستعمل بمعنى البقاء الأقربنة نعم لا يدل الاسم بالوضع إلا على الثبوت والدوام والاستمرار معنًى مجازي له على أنه غير محتاج إليه بل هو مضر كالحدث ويقتضي الثبوت لما يديعه وفي الأكفاء إشعار بأنه لا يشترط النية في مسح الخف كما في المحيط ويشترط في بعض الروايات كما في الزاهدي ولا يشترط الطهر المذكور [في] مسح [الجبيرة] سواء كان المسح واجباً أو جائزاً فانه لو ضرعها فان ضرمسحها جاز تركه اتفاقاً وإن لم يضر فإن لم يضر غسلها ينبغي أن يجب الغسل وإن ضر جاز ترك المسح عنده ووجب المسح عندهما ولو لم يضر الحل فإن لم يضر غسل ما تحتها وجب الغسل اتفاقاً وإن ضر فإن لم يضر مسحها ينبغي أن يكون على الخلاف وإن ضر فإن ضرمسحها جاز تركه اتفاقاً وإن لم يضر فينبغي أن يكون الخلاف كما في حاشية الهداية والصحيح أن مسح الجبيرة ليس بفرض عنده وإن أم يضره كما في المحيط وذكر في الراد أنها تسمى إذا خاف زيادة المرض ويجوز مسح ما زاد عما فوق الجراحة إذا ضر الحل والغسل ولا فيغسل ما حولها ومسحت وإن أم يضر المسح مسح ما عليها وغسل الباقي وفي المحيط أنه يمسح ما زاد على الجراحة وكذلك في حق المفتد وفي الذخيرة الأصح أنه يكفي مسح الفرجة التي بين العقليتين والجبيرة وما يربط من العود ونحوه على العض حال

الكسر ونحوه وفي الكلام اشارة الى ان الاستيعاب شرط والقنطرة على ان مسح الاكثر يكفي و الى ان النية لم يغتبر وذا بلا خلاف و الى انه يكفي مرة واحدة وقيل بالتثليث الا في جراحة الرأس و الاول هو الصحيح كما في المحيط [ ولا بأس ] عليك بمسقطها ولا ينتقض المسح يسقط الجبيرة من الشئ [ الا عن براء ] بالفتح عند اهل الحجاز والضم عند غيره اي بسبب صحة العضو فان السقوط بهذا السبب ناقض كما لو مسح ولم يسقط فان كان في الصلوة يمتأنف بهذا السبب لقدرته على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل [ ولا يصح سائر غير الرجل الا هي ] اي لا يجوز مسح عضو مستور بشئ غير الرجل الا المستور بالجبيرة كما مر فلا يصح الرأس الوجه واليد الصحيحات المستورات بالقنطرة والبرقع والقفا وهو ما يتخذ الصائد من الجلد وغيره ولو جعل الداء في شقاق الرجل اسر الماء عليه ولم يصح و يغسل اذا سقط عن براء كما في المحيط [ و مدته ] الاضافة للعهد اي مدة مسح الخف لا الجبيرة فان مسحها غير موقت بزمان فلا ينتقض الا بالحدث كما في الزاهدي وغيره [ للمقيم يوم وليلة ] من وقت الحدث حذف للقرينة فالمقيم قد لا يتمكن الا من اربع صلوات كما اذا لبس الخف على الطهارة قبل الفجر فلما طلع صلاها وقعد قدر التشهد فأحدث فاتم بالوضوء فانه لا يمكنه ان يصلي من الغد لاعتراض الحدث اخر صلوته وقد يصلي خمسا وستة كما اذا اخر الظهر الى آخر الوقت ثم أحدث و صلى بالمسح فيه ثم صلى الظهر من الغد في اوله [ ولنمافى ثلثة ] من الايام والليالي على قياس ما ذكرنا [ من وقت الحدث ] اي مبتدأ من وقته فان صفة للثلاثة ولذا قدم الحصر [ و ناقضه ] اي ناقض مسح الخف والجبيرة [ ناقض الوضوء ] من الحدث الاصغر والاكبر فاذا توضأ مسح و اذا نزع غسل [ و ] ناقضه اي ناقض مسح الخف [ مضي المدة ] المعهودة الا اذا مضت وهو في الصلوة بلا ماء فانه بمضي على صلوته بلا تيمم على الاصح اذا لو قطع تيمم ولا حظ عنه الرجلين وقيل تفسد صلوته كما في قاضيان وغيره و ناقضه خروج اكثر العقب الى الساق اي ساق الخف كما روي عنه و به قال ابو يوسف رح و يحتمل ان يراد اكثر القدم بعلاقة الحزنية فان في خلاصة المتداولات كليبسوطين و المحيط وغيرهما ان خروج القدم ناقص بلا خلاف و اما خروج اكثرهما او نصفها او كل العقب او بعضها او قدر ثلث اصابع من ظهر القدم او قدر ما مواه مما يمسح فقبه خلاف و الصحيح هو الاول كما في الكافي و اكثر المشايخ على الاخر و هذا كله اذا بدا له ان ينزع الخف فحركه بنيتة و اما اذا زال لسعة او غيرها فلا ينتقض بالاجماع كما في النهاية وغيرها فاطلاق المتن مشكل وفي الاكتفاء اشعار بانه لو وصل الماء الى رجل واحد منه لم ينتقض و ان بلغ الركبة كما ذهب اليه ابو بكر العياضي و على الانتقاض اكثر المشايخ و اليه مال اول الفصل وهو الاصح كما في الظهيرية و يحتمل ان يكون فيه روايتان فان اختلافهم في الغالب مبني على اختلاف الروايات كما في التتمة و من السواض الخرق كما سيأتي [ و بعد احد هذين ] اي



المضي والخروج كبعد الخرق و بلوغ الماء الى الرجل [يجب غسل رجله فقط] فلا يجب غسل الوجه واليد ومسح الرأس خلافاً للنجعي ومنه لا يجب غسلهما وهذا اذا لم يمنع مانع من النزوع والا فيجوز المسح وان طال المدة كما اذا خفف ذهاب الرجل من البرد كما في الخلاصة [ويمنعه] المسح الجلي والاسقبالي كما ينقض الماضي [خرق] في اسفل الساق من الخف سواء كان في باطنه او ظاهره او طرف منه وفي الخزانة عن بعضهم ان الخرق لا يمنع بدون زوال اسم الخف [يبدل منه] اي يظهر من ذلك الخرق في حالة المشي لا الرضخ حتى لو انفتح خرزه بحيث يدخل فيه ثلث اصابع لكن لا يرى لكونه صلبا لا يمنع كما في المحيط [قدر ثلث اصابع الرجل] بكمالها واليه مال الحلواني وهو الاصح وقيل ثلث انامل واليه مال السرخسي وعن ابي حنيفة رح ثلث اصابع اليد كما في المحيط وانما اطلق الاصابع لاس في اعتبارها مضمومة او منفردة خلافاً وقيل انما قدر بالاصابع اذا كان الخرق يحلها وما اذا كان يحل القدم او العقب فالعقب المعتبر اكثرهما وفي الكلام اشعار بان ظهور البطانة بلا ظهور القدم غير مانع وهو الاصح كما في الزاهدي [اصغرها] بدل من اصابع فلا يعتبر الابهام وجازاه وقيل يعتبر وهو الاصح كما في التتمة [ويجمع خروق] كل منها يسع مسلة او اكبر الا الاشقي من [خف] واحد على الاصح كما في الزاهدي وعن ابي يوسف لا يجمع خروقه كما في الخزانة ومثله عن ابي علي الرازي كما في المنية [لا] يجمع خروق [خفين] خلافاً للزفر [وفي سفر] الشخص [المقيم] قبل الحدث او بعده وقبل المسح او بعده قبل يوم وليلة يعتبر الاخير اي السفرة ان كان مقيماً ثم سافر فيجمع ثلاثة ايام ولياليها من وقت الحدث [و] في [عكسه] اي اقامة المسافر [قبل] مضي [يوم] وليلة يعتبر الاخير اي الاقامة فيجمع يوماً وليلة [و] في سفر المقيم عكسه [وبعدهما] اي بعد يوم وليلة [ينزع] الخف فيغسل الا ان يمنع مانع من البرد وغيره فانه يتيمم ح كما في التحفة •

### [فصل] في الحيض يكون للارنب والضبع والخفاش كما ذكره الجاحظ وفي اللغة

مصدر حاضت الانثى فهي حائض وحائضة اي خرج الدم من قبلها ثم اشار الى المعنى الشرعي تابعاً لاكثر السلف في تسامح منهم فقال [دم] اي خروج دم حقيقي او حكمي فيشمل الطهر المتخلل ولا يرد ان العلل الشرعية معان دون الاعيان وللتنبية على هذا المعنى قال [ينغصه] اي يسقطه الى الفرج الخارج وان كان النغص في الاصل تحريك الشئ ليسقط ما عليه من غبار او غيره فلو نزل الدم الى الفرج الداخل ليس بحيض في ظاهر الرواية وعن محمد انه حيض وكذا النفاس وبالأول يفتني ولا يثبت الاستحاضة الا بالنزول الى الخارج بلا خلاف وهو ما بمنزلة ما بين الشفة والسن والداخل ما بمنزلة السن وجوف الفم كما في المحيط [رحم] امرأة [بالغة] اي منبت الولد وعائه في البطن والبالغة ما بلغت سنا او اقربت ببلوغها فيه صدقت وهو تسع سنين على الاصح كما في الزاهدي وكذا لو رأت هذا والمراقة دماً تكون نصاباً كان حيضاً

بالاجماع كما ان بنت خمس ثنين لو رآته لم يكون حيضا بالاجماع وفي المني والسبع والثمان اختلاف المشايخ كما في شرح الطحاوي وغيره ثم قوله رحم مخرج لدم خارج من الانف والجراحات والحامل فانه ليس من الرحم لانسداد فمه اذا حبلت وكذا غيره من دم الاستحاضة سواء كان من الكبيرة او الصغيرة لانه دم عرق بالاتفاق كما في استحاضة الكافي وما فانه الحكيم انه من الرحم فلم يعتبره الشارع وكذا مخرج لدم الدبر فانه ليس بحيض ويستحب ان يغتمل عند انقطاعه وان يمسه الزوج عن الاتيان بها حينئذ كما في المحيط لكن لا تدع الصلوة والصوم وقراءة القرآن كما في السراجية والاضافة لافادة التخصيص بالانسان وانما قال بالغة لمخرج الخنثى خرج الدم من رحمها والمني من ذكره فانه في حكم الذكر كما في الطهريّة [ لا داء بها ] اي لا يكون بالبالغة علة هي سبب للدم والداء عينه واو ولاه همة واحتراز به عن النفاس لانه علة حتى لم يعتبر تصرفها بها الا من الثلث كما في الكشف والمتصفى وغيرهما فان قلت النفاس في الاكثر يكون امرا ممتدا فيلزم ان لا ينفذ تصرفها بعد الطلاق في اكثر من الثلث وذا خلاف ما في المشايخ كالمحيط والخلاصة والفصول وغيرها انه لا ينفذ في حالة الطلاق وينفذ بعده قلت انما ينفذ تصرفه من الثلث على المختار ما يكون الغالب منه الموت كما في هبة الخيرة والغالب عند انفصال الولد وبعده يكون وجعا شديدا ولا يخلو عن امتداد فعل المراد ان لا يعتبر التصرف في هذا الوقت فقط وان عدت مريضة في سائر الاوقات والرواية مختلفة [ ولا اياس لها ] اي لا يجعلها الشرع منقطعة الرجاء عن رؤية الدم وفي المغرب البياض انقطاع الرجاء واما الاياس في مصدر الايسة من الحيض وهو في الاصل ايباس على افعال حدثت منه الهمة التي هي عين الكلمة تخفيفا واختلاف في حد الايسة والمختار في زماننا على ما في الزاهدي خمسون سنة وفي الخلاصة خمس وخمسون وفي النهاية وعليه الاعتماد واليه مال اكثر المتأخرين وفي المحيط هو اعدل الاقوال فلورأت بعد ذلك دما اختلف المشايخ قيل لا يكون حيضا وقيل هذا اذا اخضر او اصفر واما اذا احمر او اسود فحيض والاول مختار المص ولذا صرح بنفيه مع ان الرحم مخرج له وهو الصحيح كما في المصبرات وفي الاكتفاء اشعار بان القضاء ليس بشرط في كونها آيسة كما في النية [ اقله ] اي اقل الحيض او مدة اقله او اقل المدة من الحيض على طريق الاستخدام [ ثلثة ايام ] بالنصب على الظرفية على الاول والرفع على الخبرية على غيره [ وليايتها ] المقدرة باثنتين وسبعين ساعة على ما قال اهل التنجيم فان الساعة عند التشريع جزء من الزمان وان اقل فلورأت المبتدأة الدم حين طلع نصف قرص الشمس وانقطع في اليوم الرابع حين طلع ربعه كان استحاضة حتى طلع نصفه فم يكون حيضا والمعتادة بخمسة مثلا حين طلع نصفه وانقطع في حادي عشر حين طلع ثلثاه فالزائد على الخمسة استحاضة لانه زاد على العشرة بقدر السدس وكان ابواسحاق الحافظ يقول هذا في اقل الحيض واقل الطهر واما فيما سواهما فاذا اخبرت

المفتي انها طهرت في الحادي عشر اخذ لها بعشرون في العاشر بنسعة وما كان يتعرض للساعات و عليه  
الفتوى كما في حاشية الهداية لكن قد اطلق المحيط انا قد استقصينا في الساعات فيها سواءها لتعمر  
الامر عليها وهذا كله ظاهر الرداية وعن ابي حنيفة رح ان اقله ثلثة ايام مع المنخل من الليالي وعن  
ابي يوسف رح يومان واكثر الثالث [واكثره عشرة] من الايام والليالي المقدرة بالساعات كما  
قررنا فلو شكك انه العاشر والحادي عشر فان رأت الدم فهي حائض وان لم تترك ذلك ان كان لها ظن  
به كما في النية [واقل الطهر] الفاصل بين دمى الحيض [خمسة عشر يوما] مع لياليها [ولا حد  
لاكثره] اي الطهر فما رآته تصلي وتصوم وان استغرق عمرها وفيه رمز الى انها لو استمر بها الدم  
لم يكن له غاية فلو رأت المبتدأة الدم عشرة ايام والطهر ستة ثم استمر الدم ثم طلقت انقضى عدتها  
بتلت سنين وثلثين يوما كما قال ابو عصمة لكن العامة قالوا بالتقدير فالحاكم الشهيد ان الاكثر  
شهران و عليه الفتوى لانه يسر كما في النهاية والزعفراني سبعة وعشرون يوما والدقاق سبعة  
وخمسون وقال الزاهدني هو الاظهر [والطهر] الذي هو الدم الحكي [المنخل بين الدمين] اي  
الحاط بهما حال كونهما واقعين [في مدته] الاقل از الاكثر او التي بينهما فاطهر الذي احاط الدم  
به ام يفصل وكان حيضا اذا وقع في مدته سواء كان نصابا او لا وسواء كان الطهر يوما او اكثر الى  
ثمان وتفصيل هذا المجمل مع زيادة ان الطهر اذا كان اقل من ثلثة لا يفصل مطلقا وان كان اكثر  
من اربعة عشر يفصل مطلقا واختلفوا فيما اذا بلغ ثلثة ولم يبلغ اكثر من اربعة عشر طين ستة  
اقوال احدها ان الطهر لا يفصل اذا كان الدمان المحيطان به في المدة كمن رأت يوما دما وثمانية  
طهرا ويوما دما وبه اخذ القدوري ورواه محمد عن ابي حنيفة رح وثانيها انه لا يفصل اذا بلغ  
نصابا في مدته مجتمعا ومتفرقا كمن رأت يوما وثلثة ويوما واربعة ويوما وبه اخذ زفر دروي ابن  
المبارك عنه كما في المبسوط وثالثها انه لا يفصل اذا كان الدم نصابا سواء كان في مدته او لا كمن  
رأت يوما وتسعة ويومين وبه اخذ ابن المبارك كما روي عنه كما في المزارع ورابعها انه لا يفصل  
اذا كان الطهر اقل من الدمين او مساريا لهما كمن رأت ثلثة واربعة وثلثة او يوما وثلثة ويومين  
وهذا في الطهر المعتبر اي ثلثة ايام فصاعدا فلو اجتمع طهران معتبران محبط بكل منهما دمان  
لا يعتبر الطهران معا بل يجعل احد الطهرين المتساوي للدمين دما ثم يتعدى حكمه الى الآخر  
عند ابي زيد الكبير البخاري وابي علي الدقاق ولا يتعدى عند ابي سهل كمن رأت يومين وثلثة  
ويوما وثلثة ويوما فالعشرة حيض عندهما والستة المتقدمة عنده والارل اصح عند مشايخنا وبه اخذ  
محمد كما روي عنه و عليه الفتوى كما في المبسوط و خامسها انه لا يفصل مطلقا فيحوز ختم الحيض  
وبدايته كلاهما او احدهما بالطهر يطهر كلاهما في المعتادة والجنم في المبتدأة كمن رأت قبل  
العادة بيوم يوما وعشرة ويوما ولا يتصور ان يكون كلاهما بالدم الا اذا كان الطهر مع الدمين عشرة

ار اقل وبه اخذ ابو يوسف كما روي عنه وهذا آخر مروياته وبه انتهى صدر الاسلام وصدر الشهد  
كما في المحيط سادسها انه يفصل مطلقا وبه اخذ الحسن كما روي عنه كمن رأت يوما وثلاثة او  
اكثر ثلاثة ويوما ثم اذا كان فاصلا فالدمان ان لم يبلغ شبيع منها نصابا كان الكل استحاضة وان  
بلغ احدهما فهو حيض والاخر استحاضة وان بلغ كل منهما فالاول واعلم ان ما ذكرناه من الروايات  
من جملة مناقب امام الانام فانه تكلم بأقوال صارت مأخوذة عند العلماء الاعلام قدس الله تعالى  
ارواحهم الى يوم القيامة وانما لم تذكر هذه المسئلة في النفاس فانها متحويان في الحكم فالظهر  
المختلل في الاربعين لا يفصل مطلقا وهذا عنده واما عندهما فيفصل اذا كان خمسة عشر فصاعدا  
فلو رأت بعد الولادة يوما وثمانية وثلثين ويوما كان الكل نفاسا عنده واليوم الاول لا غير  
عندهما كما في المحيط [وما رأت من لون] من الألوان للدم [فيها] اي في مدته ومن بيان  
للموصل وعائدة مفعول محذوف [سرى البياض] الخالص او الغالب فانه ليس بجيض اتفاقا وهذا  
اذا كان طريا فلو صار اصفر بالبيس ففي حكم الابيض وانما صح الاستثناء من لون وهو ككرة في  
الاثبات يخص لانه يعم بالصفة على ما في الاصول [حيض] خبر الموصول واما خبر الطهر فمحذوف  
وفي عموم الموصول اشارة الى انها صارت حائضا بكل لون من الستة الحمراء والسواد والصفرة اى صفرة  
القر او الغين او السن على الاختلاف بلا خلاف والكثرة اى ما هو ككلاء المكورة وهو حيض مطلقا  
عندهما وكذا عند ابي يوسف ان تأخرت عن الحيض والخضرة قيل فيه الاختلاف المذكور وقيل  
ان كانت من ذوات الاقراء فحيض والتربية بفتح التاء وكسر الراء وتشديد الباء او تخفيفها هي بين  
الصفرة والكثرة وقبل على لون البرية مشتقة منها وقيل لفظ التربية منصوبة الى التراب فانها على  
لونه حيض على قول العامة الكل في المحيط ومن حكم الحيض [انه يمنع الصلوة] اي اداء كل صلوة  
وقضائها فتناول الواجب والسنة وفيه اشارة الى انها يجب عليها الا انها سقطت عنها للخرج كما قال  
بعض المشايخ منهم القاضي ابو زيد الا ان الجمهور قالوا ان في اثبات نفس الوجوب بلا وجوب الاداء  
ضربا من اللغو وان ان المبتدأة تترك الصلوة كما رأته وهو قول اصحابنا وبه نأخذ وعن ابي حنيفة رح  
لا تترك الصلوة ما لم يستمر به الدم ثلثة ايام وعن ابي يوسف رح تغتسل بعد ثلثة ايام ثم تصوم  
وتصلي سبعة ايام بالكل لا يقر بها الزوج ثم تغتسل بعد تمام العشرة وتقضي صيام الايام السبعة  
احتياط وكذا المعتادة تترك الصلوة فاذا كان عادت في الحيض خمسة فرائد الدم اليوم السادس  
توسر بالاعتسال والصلوة عند مشايخ بلخ وقال صدر الشهد لا توسر الا بالاعتسال وقال محمد الميداني  
لا توسر بهما كذا في المحيط وانى انه لا يمنع السبيح والتهليل بل يستحب ان يتروضا في وقت الصلوة  
وتجلس في مسجد بيتها وتغتسل بهما فانه روي انه يكتب لها ثواب احسن الصلوة تصلي على انه  
لا تزول ح عنها عادة العبادة كما في النية [والصوم] اي اداء كل صوم فيجب عليها والاداء وجب نية

القضاء بلا خلاف والمبتدأة والمعتادة فيه كالصلوة على ما اشرنا [ويقضى] الصوم وان حاضت بعد الزوال [مر] ناكيد للضمير فلا يقم العطف [لا] تقضي [هي] اي الصلوة ولو طهرت بعيد اول الوقت فلو شرعت في صلوة التطوع او صومه ثم حاضت رجب قضاها اذ وجوبها بالشروع بخلاف الغريضة فانها لا تجب بالشروع ولو اوجبتها عليها في غير ايام الحيض فحاضت فيهما وجب القضاء بخلاف ما اذا اوجبتها في ايام الحيض فانه لا يلزمها شيع ولو انقطع الدم على ما دون العفورة او الاربعين في وقت عشاء يسع فيه الغسل والتحرمة وجب قضاء ما اداء صوم الغد ولو لم يسع لم يجب الا اذا انقطع على العشرة او الاربعين فانه يجب كما في شرح الطحاوي وفي الزاهدي ان طهرت قبل العشرة يعتبر قدر الغسل والتحرمة والصحيح انه يعتبر معهما لبس الثياب الاصح ان التحريم لم يعتبر في حق الصوم [ودخل المسجد] اي موضع العبادة المعهودة فيشمل الكعبة دون مسجد البيت فلا يرد انه لا يمنع مسجد وفيه اشارة الى انها لا تدخل طلة بابه ولا سطحه كما في الزاهدي ولذا لا يجوز التغلي والتغوط عليه كما في ايمان النهاية والى ان لا يدخله من على بدنه نجاسة والى ان الجنابة لا يمنع من الدخول كما ذكره ابو اليسر الا ان الجمهور قالوا انها مانعة والى ان المحدث يدخله كما في التحفة والخلاصة وغيرهما لكن في النصاب لا يفتي به وفي التهذيب يكره وفي الخزانة اذا فسا في المسجد لم ير بعضهم به بأسا وقال بعضهم اذا احتاج اليه يخرج منه وهو الاصح [والطواف] من خارج المسجد او داخله للحج والعمرة لانه صلوة فلا يجوز معه كما في الزاهدي [واستمتاع ما تحت الازار] اي انتفاع الزوج منها بما يشمل الازار للسرة الى الركبة من جميع الجوانب سواء كان بالجماع او التفتيل او اللبس وهذا عندهما وقال محمد انه لا يمنع الا الاستمتاع من الفرج وبه نقول كما في شرح التاويلات وبالاول يفتي كما في المصنرات فلو قالت حضت وكذبها الزوج حرم وطبها واختلف في كفر المستحل وان وطئها فلا شبهة عليه الا التوبة وقيل ان كان في اول الحيض يستحب ان يتصدق بدينار وفي آخره بنصفه كما في الزاهدي [و] الحائض [لا] تقراء هثا من القرآن عند الكرخي وآية تأمة عند الطحاوي والاول هو الصحيح كما في المصنرات ولذا حذف المفعول لكن في الخلاصة الصحيح ان ما دونها لا تمنع وهذا اذا قصدت القراءة والا لا يمنع في اصح الروايات وينبغي للمعلمة ان يقول كلمة كلمة ان نصف آية على القولين كما في المحيط [كجنب] فانه لا يقرأ وعن ابي حنيفة رح انه لو تضمنض فلا بأس به وبه افتي نجم الاثمة البخاري كما في الزاهدي لان الجنابة تقبل التجزي فيما وراء الصلوة وفيه اختلاف المشائخ كما في الجواهر وفي رواية يجوز ان يقرأ كما في الخزانة وفيه اشعار بانه يقرأ سائر الكتب السمائية لانهم حرفوها كما في المحيط لكن مكروه كما في المصنرات [و] مثل [نفسا] فانها لا تقرأ والاولى ان يقول ولا يقرأ كنفساء ولا الجنب اذ الاحكام الثمانية مشتركة بين الحيض والنفساء كما في النهاية وغيرها [بخلاف المحدث] غيرهما فانه يجوز قرأه عن طاهر

القلب وان كان المستحب ان يقرأ على الطهارة [ولا يمسه] يفتح الميم ومهما والغصيح هو الاول كما ذكره الجوهري اي يكره ان يلمس [هولاء] اي الحائض والجنب والنفساء والمحدث [مصحفا] مثلث الميم والاصل الضم والمعنى ما جمع فيه القرآن كما في الخلاصة ولا يبعد كل البعد ان يكون المعنى ما جمع فيه المصحف كما في الصحاح فيتناول سائر الكتب السماوية وكتب العلم الشرعية كما في الذخيرة ولو فصل يده فعن ابي حنيفة رح انه لا بأس بمس المصحف كما في المحيط وفي رواية يجوز للجنب اخذ المصحف ويكره الكتب الشرعية كما ذكره ابو اليسر وذكر الباقي انه لا يكره كما في الخزانة وذكر في الجوامع ان كان في كتب الفقه آيات لا يجوز للمحدث حملها واخذها بالثياب والمختار عند البعض انه ان كان ذاكرة في حال الاخذ ما فيه من الايات فلا يجوز لان الفقه وان كان معنى القرآن لكنه ليس بقرآن وفي الكلام إشارة الى انه يجوز له مس الكتب العربية والاشعار والى انه يكره مس البياض كمس السواد وقيل لا يكره مس البياض وهذا اقيس والاول اقرب من التعظيم كما في التحفة والى انه كما لا يمسه باعضاء الطهارة لا يمسه بغيرها وبما غسل من الاعضاء قبل اكماله وقبل يجوز المس بهما والاول اصح كما في الزامدي [الا بغلاف] اي مع غلاف [متجاف] اي منفصل كالخریطة والجلد الغير المشرز فلا يمسه الجلد المتصل به وهو الصحيح كما في التحفة وذكر في المحيط الاصح انه لا بأس بمسه [وكره] لهولاء الاربعة مس المصحف [بالكم] والدليل على الصحيح كما في الهداية ولا يكره ذلك عند العامة كما في المحيط وفيه اشعار بانه لا يكره لهم مس كتب الشرعية غيره بالكه وبعض الثياب كما في الذخيرة [ولا] يمسه هولاء [درهما] او لوحا كتب [فيه سورة] او آية تامة كما في المحيط وفيه اشعار بانه لو كتب ما دون الآية لم يكره مسه [الا بصرة] بضم الصاد والتشديد اي مع كبسة وبه إشارة الى انه لا يكره النظر في القرآن من الحائض والجنب والى انه لا يكره مس ما كتب فيه ذكر الله تعالى غير القرآن كما قال عامة المشائخ والى انه يكره ان يعطى الصبي المحدث مصحفا او لوحا فيه آية لانه وان لم يكلف الا ان وليه مخاطب كما قالوا في لبس الحرير وهذا قول بعض المشائخ لكن المختار ان لا بأس بذلك لان حكم المس اخف من اللبس على ان فيه حفظ الدين كما في النهاية [ودخل] لكن لم يستحب لانها كالجنب ما لم تغتسل كما في المحيط [وطي من] كانت زوجة للوطاي او مملوكة له حائضا او نفساء مقبضة او مسافرة [قطع دمه] حقيقة او حكما كمن جاوز دمه [لاكثر] مدة [الحيض] اي بعد انقضاء اكثره كما في الصحاح او عنده كما في سورة ق ادوقته كما في سورة الحجرات او مستقبلا له كما في سورة الطلاق او قطعاً مختصاً بأكثره كما في سورة الاعراف من الكشاف [او] اكثر [النفساء قبل الغسل] حقيقة او حكما بان يمضي الوقت الاتي [دورن] وطى [من قطع] دمه اي حل و طيها قبل الغسل متجاوزا عن وطى من قطع [لاقل منه] اي من اكثر الحيض او النفساء فانه لم يحل قبل الغسل [الا اذا مضى وقت] هو آخر

جزء وقت الصلوة [يسح] ذلك الوقت [الغسل] أي فسلأ ولجيا عليها وهذا قرينة مخصصة للوقت كما ذكرنا فالألم للعهد كما في قوله [والتحريم] وهي (الله) عند أبي حنيفة رح و(الله أكبر) عند أبي يوسف رح والفتوى على الأول كما في المضمرات فإنه حل وطيبها سواء كانت مبتدأة مضي عليها ثلاثة أيام أو معتادة قطع دمها على العادة أو فرقها أو دونها بعد ثلثة أيام لكن في الصورة الأخيرة يكره وطيبها وعلم أن في هذه الصورة ناخير الاغتسال إلى آخر الوقت المستحب وقال أبو جعفر باستجابات التأخير فيما دون العشرة وبالجواب فيما دون العادة كما في المحيط [والنفاس] مصدر نقصت المرأة بضم النون وفتحها أي ولدت فهي نفساء وهن نفاس من النفس الدم كما في المعرب والولد منفوس كما في الصحاح وشرعية [دم] على قياس الحيض أي خروج دم حقيقي أو حكمي فيدخل فيه الطهر المتخلل في مدته ونفاس من ولدت ولم تردما وهذا قول أبي حنيفة رح وبه أخذ أكثر المشائخ وقال أبو يوسف رح أنها لم تصر نفساء وبه أخذ بعض المشائخ كما في المحيط وذكر الرامذي أنها صارت نفساء عندهما وفي السراجية هذا عنده وأما عندهما فظاهرة وفي المضمرات قال الدقاق إن عليها الغسل وبه أخذ [يعقب] بالضم أي يتبع [الولد] أي ولدا خارجا من القبل سواء كان صحيحا أو منقطعا فلو خرج أقله لم تصر نفساء بخلاف ما إذا خرج أكثره وهذا عند أبي حنيفة رح وعن الشيخين بعض الولد وعن محمد الرأس ونصف البدن أو الرجلان وأكثر من النصف وعنه جميع البدن كما في المحيط ولو خرج من السرة لم تصر نفساء وإن سأل منها الدم [ولا حد لأقله] أي أقل النفاس كما في المحيط وغيره لكن في الهراجية إن أقله ما وجد ولو ساعة وعلبه الفتوى وفي المزارع قيل أنه ساعة عند محمد رح وفي الكرماني أن الذي ذكره المشائخ إن أقله عند أبي حنيفة رح خمسة وعشرون يوما وعند أبي يوسف رح أحد عشر فأما هو فتقدير أقل ما صدق فيه النساء إذا كانت معتدة فإذا اقترنت بانقضاء عدتها صدقت في خمسة وثلاثين يوما عنده فجعل نفاسها خمسة وعشرين وأطهارها خمسة وأربعين وحيضها خمسة عشر [وأكثره] أي أكثر النفاس [أربعون يوما وهو] أي ابتداء النفاس يعتبر [لأم التوأمين] بفتح التاء وسكون الواو وفتح الهمزة تشبيه الواحد توأم اسم ولد إذا كان معه آخر في بطن واحد أي يكون بينهما أقل من ستة أشهر كما في الزامدي وغيره لكن في المحيط لو ولدت أولادا بين كل ولدتين أقل من ستة أشهر وبين الأول والثالث أكثر جعل بعضهم من بطن واحد منهم أبو طي الدقاق [من] التوأم [الأول] فتركت الصلوة والصوم مثلا فلو كان بينهما أقل من أربعين فقد تم النفاس بالولد الأخير حتى إن ما رأيت من الدم بعد الأخير قبل نصاب الطهر كان استحاضة ولو كان أكثر من أربعين تم النفاس به ثم لا بد من الطهر فلو طهرت على عادتها أو طهرت مبتدأة عشرين يوما ثم رأيت نصاب الدم قبل ولادة الأخير جعل بعضهم استحاضة لانه لا يتجدد النفاس ولا تحيض الحامل وبعضهم حيضا لأن الحامل إنما لا تحيض لانسداد الرحم

وقد وجد منها ما يدل على الانفتاح فعلى هذا يجتمع الحيض والنفاس مع الحمل ولو تم طهرها عند ولادة الاخير ثم رأت الدم جعله بعضهم نفاسا آخر لان النفاس كالحيض فلا بأس بتكرره عند تخلل الطهر وبعضهم حيضا لتقدم طهر صحيح ولا يكون لبطن واحد أكثر من نفاس واحد كذا في شرح المبسوط وعن ابي يوسف رح عن ابي حنيفة رح انه لا يكون بينهما اربعون وان كان فلا نفاس كما في الحقايق وهذا كله عندهما وعليه الفتوى كما في المصنوعات [خلافا لمحمد] وزفر رح فانه عندهما من الاخير فتصلي وتصوم حتى تلك الاخير [وانقضاء العدة من] الولد [الاخير اجماعا] فلو طلقها زوجها او مات عنها فولدت الاول لا تنقضي مدتها ما لم تلد الاخير [وسقط] بحركات السنين والكسر أكثر وهو ما سقط من الولد قبل تمامه كما في النهاية وغيرها من كتب اللغة فلا حاجة الى قوله [يرى بعض خلقه] اي امضائه كالشعر والظفر والاصبع ولو واحدة [ولد] تام في الحكم لا في نفس الامر فان الولد بعد ما مضى اربعة اشهر ينفتح فيه الروح وبعده يتم خلقه في شهرين [فتصير] المرأة [نفساء] ويحكم بكونها حاملا منذ ستة اشهر وقال الدقاق منذ اربعة اشهر وهو الاصح لانه التيقن كالمتمتع في الولد التام كما في القنية [و] تصير [الامة] خلاف الحرية اصلها امر قلبت الواو الفا ثم حذف لتقاء الساكنين ثم عوضت التاء [ام ولد] ان ادماه المولى كما في شرح الطحاوي [ويقع المعلق] اي كل ما علق من الطلاق والعناق وغيرهما [بالولد] اي بولادته بان قال ان ولدت فانت طاق او حرة [وتنقضي العدة] اي علة الحمل حرة كانت ازمة مطلقة او متوفى عنها زوجها [به] اي وجد هذه الافعال بسبب هذه السقط فهو من قبيل المتنازع فيه [وما نقص] من الدم [من اقل الحيض] او دم ما نقص من الزمان عن اقل مدته [او] ما [زاد على] أكثر [حيض المبتدأة] يفتح الدال هي المراهقة التي لم تبلغ قبل [وهو] اي حيض المبتدأة [عشرة] اي دم عشرة ايام ولياليتها من كل شهر اذا استمر دمها كما قال الطرفان واما عنده فهو لاداء الصلوة والصوم ثلثة ايام ولقضائه والقربان عشرة كما في النظم [او] زاد [على نفاسها] اي نفاس المبتدأة وهي البالغة التي لم تلد قبل [وهو] اي نفاس المبتدأة [اربعون] نوما و ليلة [او] زاد [على العادة] سواء كانت اقل او أكثر او ما بينهما [فيهما] اي في الحيض والنفاس [وجاوز] عطف على زاد اي جاوز ما زاد عليهما [اكثرهما] اي اكثر الحيض والنفاس وفي الاكتفاء اشارة الى انه لو بلغ الاقل او زاد عليه ولم يبلغ الاكثر او زاد على العادة ولم يبلغ الاكثر ابلغه ولم يتجاوز كان الكل حيضا او نفاسا كما في شرح الطحاوي وغيرها وبعض مسها لا يحل من تكرار كما لا يخفى واعلم ان المدة تصبر عادة عند الطرفين مبرتين لانها مشتقة من العود وعنده مبرة وعليه الفتوى كما هو المشهور اذا المراهقة اذا رأت مدة واحدة منها صارت عادة لها بالاجماع فلرأت مرتين او أكثر ثم استمر بها الدم ردت الى العادة المتكررة عندهما والى آخر ما رأت عنده ولا نثبت لها عادتان عند أكثر المشائخ وقيل تثبت كمن اعتادت خمسة ايام في شهر وستة في شهر



كأى المنية [وَمَا رَأَتْ] من دم قليل أو كثير عطف على الموصول [حَامِلٌ] أى ذات حمل لفظ مذكر يوصف به الأنثى وقد يقال حاملة [استحاضة] خبر هذا الموصول وللؤل محذوف وهي لغة مصدر استحيضت المرأة على المحصول أى استمر بها الدم و شريعة دم الإخراج دم من موضع مخصوص غير حيض ونفاس و انصافها على ما ذكره مهناصباً ثمانية ومنها دم الأيسة والريضة والصغيرة كما مر إشارة و من حكمها أنها [لا تمنع صلوة وصوماً] فرضاً ونفلًا وإشار بالاكْتِفَاء إلى أنها لا تمنع القراءة و مس بالمصحف ودخول المسجد والطواف إذا امتنعت من اللوث كما فى الحُرَانَةِ والأحمن الترك لان ما بعده مستغن عن ذكرها وبه يعلم الصوم لانه لا قائل بالفصل [ورطاً] فلا يمنع التغييح وغيره من الدواعي [و من لم يمض عليه] مبتدأ خبره يترواه الأتي [وقت] صلوة [فرض] احتراز عن نحو العيد والصحي فانه يجوز له ان يصلي الظهر بوضوئه على الصحيح كما فى المحيط [الا به حدثه] حال من مقدر أى لم يمض ذلك في حال من الأحوال الا في حال دوام حدثه حقيقة أو حكيمه كما اذا ابتلى به عند الصلوة وذلك بالاتفاق او عند الوضوء وذا بالاختلاف فلا اعتبار للابتداء في غير هذين حتى انها اذا استحيضت فدخل وقت العصر ودها سائل فانقطع ثم توضأت على الانقطاع فلما صلت ركعتين من العصر غربت الشمس فانها تمضي على صلواتها وفيه اشارة الى انه لو منعت الدم من السيلان خرجت من ان تكون صاحب العذر ذكره فى الصغرى و فى موضع منه انها لا تخرج وينبغي ان يعصب الجرح ويربط قليلا للنجاسة ولو ترك التعصيب فلا بأس به كما فى المحيط لكن فى الزاهدي انه يجب منع السيلان برباط او حشو او جلوس فى الصلوة او ايماء فلو لم يعالج مع القدرة عليه وصلى مع السيلان لم يجز وإضافته الحدث للعهد أى الحدث الذى ابتلى به فلو اعترض حدث آخر يتوضأ له لا للوقت حتى اذا سأل من احد منخريه دم فتوضأ ثم احتبس دمه وسأل من المنخر الاخر انتقض وضوءه بلا خروج الوقت وكذا لو كان به دمايل او جدي منها سائل ومنها غير سائل فتوضأ ثم سأل غير السائل انتقض وضوءه والجدي قروح كما فى المحيط وأعلم ان ما ذكره لبقاء صاحب العذر على ما ذكرنا مشير الى انه يغتفر لتبوت دوام الحدث دواماً حقيقياً لا حكيمياً لان حكم البقاء اسهل من الابتداء فيشتترط ان لا يجد فى وقت صلوة كامل ساعة خالية يتمكن من الوضوء والصلوة فيها فلو سأل الدم وقت صلوة فتوضأ وصلى ثم خرج الوقت ودخل وقت صلوة اخرى على الدم من اوله الى آخره فانه جاز تلك الصلوة لوجود ان الاستيعاب وقت صلوة كاملاً بخلاف ما اذا دخله على الانقطاع فانه توضأ و اعاد تلك الصلوة لعدم الاستيعاب هذا ما قال الجمهور خلافاً لابي القاسم الصغار فانه يشترط ان يجد مرتين او اكثر دون الدوام كذا فى المشاهير كالمحيط وغيره [من استحاضة] بيان حدثه فهو حال على المشهور او خبر مبتدأ محذوف [او راف] بالضم أى دم خارج من الأنف [او نحوهما] من دم جرح او اغتلات ربح او استطلاق بطن او سلس بول او دمع عين فيها رمد كما فى الزاهدي واختلف فى المني كان مريض الفصد مته

مفتوحاً انه في حكم المستحاضة اذ لا كما في القنية [ يتوضأ ] وان اعترضه الدم مثلاً [ لوقت كل فرض ]  
 فلما احتضنت فدخل وقت العصر والدم منقطع فترضأت وصلى العصر ثم سأل الدم في هذا الوقت  
 لم ينتقض وضوءها وينبغي ان ينتظر آخر الوقت ثم يتوضأ كما في المحيط [ ويصلي به ] اي بذلك الوضوء  
 [ فيه ] اي في ذلك الوقت [ ما شاء فرضاً ] اداء وقضاء [ ونغلاً ] وسنة ونهياً [ وينقضه ] اي وضوء  
 صاحب العذر [ خروج الوقت ] اي وقت الصلوة [ كطلوع الشمس ] اي اذا تروأ قبله [ وفي الاكتفاء اشعار  
 بان دمه ليس بناقض للوضوء فلم يكن نجساً حكماً فليس عليه غسل دم اصاب ثوبه لان امره ليس  
 اكل من امر البدن كما قال ابن سلمة وذهب ابن مقابل الى انه غسل الثوب عند كل صلوة كما  
 في المضمرات [ لا ] ينقضه [ دخوله ] اي الوقت [ كالزوال ] اي زوال الشمس اذا تروأ قبله وهذا  
 عندهما خلافاً لابي يوسف رح فان عنده كلهما ناقض وفي المحيط ولو تروأ للظهر في وقتها ثم تروأ  
 وضوء آخر للعصر في وقت الظهر ثم دخل وقت العصر اختلف المشائخ في انتقاض طهارته \*

[ فصل \* يطهر الشيعي ] الم عهد وهو جسم يمكن له صفة الطهارة غير المائع فخرج  
 النجس العين والمائع كماء والديس وغيرهما فان طهارته اما بأجزائه مع جنسه طاهراً مختلطاً به كما  
 روي عن محمد رح في التمرثاقي واما بالطبخ مع الماء كما اذا جعل الدهن في الحانية ثم صب فيه ماء مثله  
 وحرك ثم ترك حتى تعلو فأخذ الدهن او ثقب اسفلها حتى يخرج الماء هكذا فعل ثلثاً فانه يطهر  
 كما في الزاهدی از الديس او العسل في قدر فصب فيه الماء و طبخ حتى يعود الى مقداره الاول هكذا  
 فعل ثلث مرات فيطهر كما في اكثر المندارات الا انهم لم ينكروا مقدار الماء لكنني قد وجدت بخط  
 بعض الثقات من اهل الافتاء ان المنوين كافيان بعشرة اماء لان في بعض الروايات قدرا من الماء وهذا  
 كله عند الشيعين واما عنده فلا يطهر ابداً [ عن نجس ] بالفتح [ مرئي ] اي ذي جرم سواء كان له  
 لون او لا كما في الضعوى وغيره [ بزوال عينه ] اي ذاته وبه يزول الطعم لا محالة [ وان بقي اثر ]  
 اي ريح ولو كثيراً [ يشق رواه ] بان يحتاج الى شيع آخر غير الماء كالصابون في مبسوط شيخ الاسلام ان  
 النجاسة انما كانت بالنتن والعين لا اللون وفي الخزانة كل نجس يزول طعمه وريحه طهور وفي الكلام اشعار  
 بان زوالهما كاف ولو بالغسل مرة وهذا ظاهر الرواية وقيل يغسل بعده مرة وقيل مرتين وقيل  
 ثلاثاً كما في الكافي فاذا غسل اليد او الثوب المصبوغ بصبغ نجس بحيث يسيل منه ماء ابيض فقد طهر  
 وقيل يغسل بعده مرة وقيل مرتين وقيل ثلاثاً كما في النهاية وعلق هذا الخلاف اذا ادهن جلد  
 به نجس [ بالماء ] الطاهر ظرف لزوال [ وبكل مائع ] اي سائل كذلك وهذا شامل للماء المستعمل  
 ايضاً ولذا عد الماء المستعمل من المائعات وهذا عند محمد رح ورواية عن ابي حنيفة رح وعليه  
 الفتوى وقال ابي يوسف رح ان النجاسة الغليظة زالت به لكن نجاسة الماء باقية فيه وقيل اذا غسل النجاسة  
 ببول ما يוכל لحمه فذلك لك والاصح انه لا يطهر بالنجس كذا في الزاهدی [ مزيل ] اي قانع منعصر بالعصر

مثل الماء المقيّد كما مر واختار به عما لا ينصرف بالعصر كالدهن واللبن وغيرهما فإنه لا ينزل به النجاسة بالاجتماع كما في الحقائق لكن في الزاهدي عن ابي يوسف رح اذا ذهب اثر الدم من الثوب بالدهن او الزيت جاز لكن لم يجز في البدن [ و ] يطهر الشيع [ عما لم ير ] اي من نفس مما لا جرم له سواء كان له لون او لا كما في الصغرى [ بغسله ] بالماء وبكل مائع مزيل [ وعصره ] اي فتلّه بمقدار قوة العصر لو كان المعصور ثوباً والا فمقدار قوته ولو بقي فيه ماء بعد العصر فقد طهر باليبس كما في صلوة المسعودية فلزمه ببالغ لصيانة الثوب لم يجز كما في قاضيان [ ثلثا ] مصدر الغسل والعصر جميعاً وهذا في ظاهر الرواية واما في غيره فيكفي العصر مرة والاول احوط والثاني ارفق وعن ابي يوسف رح انه يطهر بالغسل مرة سابعة وعنه انه بالصب والغسل والعصر مرة يطهر وقيل لا يشترط العصر على قوله الا اذا كانت النجاسة يابسة وعن محمد رح ان العصر في المرة الثالثة يكفي ويبالغ في الثالثة بحيث لو عصر لا يسيل منه الماء فإنه لو لم يبالغ حتى سال منه الماء بالعصر فاليك والثوب والماء كلها نجس ولو غسل في ثلث اجانات وعصر في كل مرة فقد طهر الثوب وفي الاجانة الثالثة خلاف واليه نجسة وكذا اذا غسل العنصر فيها عندهما واما عند ابي يوسف رح فلا يطهر الا بصب الماء عليه واختلف المشائخ على قوله في اشتراط الصب في فصل الثوب الكل في المحيط واعلم انه يفترض غسل الثوب النجس ثلاث مرات كما في النظم [ ان اسكر ] العصر وهو اعم من الحقيقي والكلمي فان التوالى يقام مقام العصر في البدن فطهارتها ان يغسل ثلاث مرات متواليات كما في الدخيرة [ والا ] اي ان لا يمكن العصر [ يغسل ويرك ] من زمان القطران [ الى ] زمان [ عدم القطران ] بالفتح وذهب الندوة لا اليبس كما في المحيط وغيره فالاولى الى التجفيف بيفيد القيلدين جميعاً [ ثم ] يغسل [ و ] يترك اليه [ ثم ] يغسل و يترك والاخصر ثلثاً وقيل لا يشترط الترك الا في المرة الاخيرة كما في الزاهدي وذكر في المحيط ان لم يعصره اجري الماء عليه حتى قال ابو اسحاق الحافظ ان غسل من البدن ثلاث مرات متواليات فقد طهر وقال ابو الليث ان دخل ماء نجس في خف فغسل بطن الخف وذلك بايد والماء ثم ملا ثلثاً فقد طهر وفي الكلام اشارة الى ان تشرب النجاسة وعلمه سواء كما قال ابو يوسف رح وعليه الفتوى كما في شرح مجمع البحرين واما عند محمد رح فلا يطهر ابداً مثل كوز تشرب نجاسة او اجر او خشب جد بدات او حصر او جلد دبح بها كما في المحيط والى انه لا يشترط زوال الريح في المنية اذا غسل الثوب عن الخمر ثلثاً بلا زوال الريح فقد طهر وقيل لا يطهر اذا تنجس النطع واضر الغسل نفسه بخمرة مبلولة ثلثاً طهر [ و ] يطهر الشيع [ عن النبي ] الخالص كما هو المتبادر [ بغسله ] اي بزوال عينه وان بقي اثر يشق زواله وانما ذكره مع انه علم مما قبل لانه في مقام التفصيل [ او ترك يابسه ] اي غمزة بيده وحكه حتى تفتت وفيه ايماء الى انه لو اخلط ببول على رأس الذكر او جدي لم يطهر به كما قال عامة المشائخ وقال الفقيه ابو جعفر ان مشايخاً لم يعتبروه

لانه صار تبعاً للمني والى ان مني المرأة يطهر به كما في الزاهدي والى ان غير المنى لا يطهر به وهو الصحيح كما في القنية لكن اطلاق الزاهدي والتمتراشى ان الثوب يطهر عن الدم العيبط بالفرك وقال ابو يوسف رح انه يطهر عن العذرة الغليظة قياساً على المنى كما في النوازل والمصارع يدل على ان النجاسة المصاب لا يعود بالابتلال وهو المختار كما في الخلاصة لكن في المحيط انه يعود في ظاهر الرواية على ما قال القدوري وهو الصحيح كما في قاضيتان وقال في شرح الجامع انها لا يعود عندهما وعن ابي حنيفة رح روايتان الاظهر انها يعود وينبغي ان يؤخذ بالاول لانه ايسر والمشي شامل لمنى كل حيوان فينبغي ان يطهر به والاطلاق متناول للثوب والعضو كما قال الكرخي وعن ابي حنيفة رح ان العضو لا يطهر الا بالغسل كما في المحيط وللطابق الاعلى والسفل وهو الصحيح كما في الزاهدي [و] يطهر [الحف] ونحوه كالفرق [من] نجس [ذي جرم] كعذرة [جف] اي يمس ولو بغير الشمس بالغسل او [بالدلك بالارض] عند الشيخين وهو الصحيح وقال محمد رح بالغسل لا غير وروى رجوعه عنه كما في المحيط وينبغي ان يذكر ذهاب الاثر كما في مختصر القدوري ولعل الترك للاعتناء على السابق [ومن غيره] اي غير ذي جرم جف بان لا يكون له جرم رطباً كان او يابساً كالخمر والبول او يكون لكن رطباً [بالغسل] اي يصب الماء والترك الى عدم القطران ثلثاً فان اللام للعهد وقيل يغسل ثلثاً بدفعة والاول هو المختار فاذا غسل الحف الخراساني الذي حرمه مرشي بالفرز حتى صار الصرم كله غزلاً يجوز الصلوة فيه كما في المحيط [فقط] اي انته ولا تجاز من الغسل الى الدلك وفي الزاهدي ان اصاب نعله بول او خمر فمشى على التراب ولحق به جف فمسحه بالارض طهر عند ابي حنيفة رح وعن ابي يوسف اذا مسحه بالتراب او الرمل بمبالغة طهر وعليه الفتوى للبلوي [و] يطهر [السيف] عن نجس كالعذرة والبول والدم رطب او يابس [دفحة] مما لم يكن خشناً كالسكين والمرأة والزجاج والحجارة الخضراء والخشب الخراطي [بالمسح] بالتراب والخرقة الطاهرة كما يطهر بالغسل كذا ذكره الكرخي لكن في التمرناشي ان في طهارته بالمسح روايتين وفي الاصل انه لا يطهر عن نحو البول الا بالغسل وكذا عن نحو العذرة الرطبة عند محمد رح وان تشرب ماء نجس فيه مرة جاء طاهر ثلثاً عند ابي يوسف رح وفيما ذكر اشعار بانه يطهر بالنار فلو جعل الطين النجس قدراً فطبخ طهر كما في الخلاصة [و] يطهر [البساط] بالكسري ما يسطر للجولوس وما في حكمه كالبلد والثوب الكبير ونحوه [يجري] اي بمجرد ذهاب [الماء عليه] اي على ذلك البساط [ليله] كما في الخلاصة والخزافة وغيرهما يحتمل ان يراد الليلة مع يومها كما في المحيط والكافي وهكذا في بعض النسخ وعين الاثمة ملياً وأشار الى ان التجفيف ليس بشرط فلو جري الماء على حصير من بردي ملياً طهر بلا جفاف كما في المنية والى ان الدلك لا يشترط وهذا اذا كانت النجاسة رطبة والا فيشترط والتخصيص ليس للاعتزاز بل للاعتناء على السابق فيغسل الحصير الذي من البردي ثلثاً ويوضع عليه شئ ثقيل

حتى يخرج الماء منه وقبل يجفف في كل مرة وقيل عند أبي يوسف رح ولرجل الحصى من القصب يغسل بلا خلاف كما في المحيط وذكر في العدة لو أصابت نجاسة اللبد ولا يمكن عصرة يفعل ثلثا ويجفف كل مرة [و] يطهر [الأرض] أي التراب وما في حكمه كالشجر والحصى والاجر واللين ونحوها مما هي مرسوعة فيها بخلاف ما عليها فانها لا يطهر الا بالغسل [وما اتصل] من غيرها [بها] أي الأرض من النبات سواء كان في بناء اول [الخص] بالضم متوة السطح من القصب والخشب وان كان في الأصل يبت يعمل منهما كما في النهاية [واكله] ما برءه الدواب رطباً كان او يابس ذكره في المغرب وظاهره انه لا يقع علي الشجر اذ كل دابة لا ياكل كل شجر فبهما مثالان للشجرة وغيره [باليس] بالشمس او غيرها والاحسن بالجفاف أي ذهاب الندوة فانه المشروط دون اليبس كما دل عليه عبارات الفقهاء [وذهب الاثر] أي الريح كما مر والتخصيص به كالمابق فلو صب على الأرض من الماء مقدار ما يغسل به ثوب نجس ثلاث مرات فقد طهرت كما روي عن محمد رح وكذا لو صب عليها الماء ثم يذلل وينشف ذلك بصوف او خرقة وفي المضارع دلالة على ان نجاسة الأرض لا يعود بالابتلال وهو الاصح كما في الكبرى والزاهدي لكن في الخلاصة المختار انها تعود [للملوة] ظرف يطهر [لا] يطهر [للتيمم] في الاصح كما في الزاهدي وهو ظاهر الرواية كما في التحفة وقد ذكرنا رواية ابن كاس وأعلم ان ما يطهر به النجس عشرة ذكر كلها صريحاً الا الاحراق فانه قد اشار به سيصرح في طهارة الرماد والا التغيير كخمر صارت خلا فانه سيذكره في الأشربة [ريعي] عطف على يطهر وهذا شروع في تميم النجس إلى الخفيف الثابت بطني والغليظ بقطعي وان كان الأولى تقديمه على بيان الطهارة [ما دون ربع الثوب] كما قال الطرمان واختلف المخالف فيه انه ربع طرف الثوب كالذبل والكم او ربع او في الثياب كالسراويل او ربع جميع الثوب المصاب كما في المحيط او ربع جميع الثوب والبدن والاصح هو الاول كما في الزاهدي وعليه فتوى اكثر المشائخ كما في الكرماني وعن الشيخين ان يعفي شبر في شبر وعن أبي يوسف ذراع في ذراع وعن محمد قدر القدمين كما في التمرتاشي ولا يبعد ان يقال ان الثوب لمجرد التمثيل فانه قد عفي ما دون ربع العضو والخف وغيرها على ما اشير اليه في الخلاصة وغيرها [من نجس] بالفتح بيان [ما خف] صفة نجس ولا يطهر اثره في الماء فانه منه لا يعفي فيه قطرة كما في الكافي الا انه مخالف لما مر في ماء البير [كبول فرس] لم يكتف عنه بما قبله رد لما قيل انه غليظة كما في المنية [و] بول [ما يوكل لحمه] عند الشيخين واما عند محمد رح فظاهران : الفنون على الاول كما في المصنوعات لكن في المفتاح ان بول ما اكل غليظة عنده خفيف عند أبي يوسف ظاهر عند محمد والفنون في الماء على الاول وفي الثوب على الثاني وفي الكدس على الثالث [وخرق طير] أي غاطها بالضم كما في الصحاح والكمركب في الحقايق والفتح والهمزة دون الواو كما في المغرب والطير جمع طائر [لا يوكل] كالصقر والباري والجداء

وغيرها عند الشيعيين واما عند غليظ كما في الكافي لكن في المحيط انه طاهر عندهما ونجس عنده هو الاصح كما في النهاية [واما خرطير يوكل] لجمها [فظاهر] عندهم [الا الدجاج] اي خرطير الا ما له رائحة كريهة كالبط والوز فانه نجس عند ابي يوسف كما في الجلابي لكن في شرح الطحطاوي ان خرطير الدجاج والبط ونحو ذلك من الطيور الكبائر التي لخرطير رائحة خبيثة نجس بالانفاق [فانه] اي خرطير الدجاج [غليظ] بلا خلاف [كسائر ما خرج من المخرجين] اي كالبقي من النجاسات الاربعة الخارج من القبل والبر فانه غليظ كالنبي والمذي والردى وخرطير ما اكل وما لم يوكل وبوله من غير الطير كالفأرة والهرّة والضفدع البري وردد القز وغيرها وفي المحيط بول الفأرة خفيف وقيل طاهر وبول لهرّة على القولين كما في قاضيهان وقيل بول الضفدع البري خفيف وبول البرغوث لم يمنع الصلوة كما في القنية وخرطير الفأرة لا يفسد الدهن والحنطة المطحونة ما لم يتغير طعمها وقال ابو الليث به نأخذ كما في المحيط والبرث والخنثي وبخر الابل والغنم غليظة عنده خفيفة عندهما وفي الخزانة ابي محمد رح جمع عما قال في الاصل واسقط نجاسة السرقين اصلا لكن لا نأخذ به واعلم ان مرادة كل شيء كبوله كما في الاختيار وخرطير البعير كسرقينه كما في التنجيس [والدم] اي دم سائل وقيح خارج من جميع ابدان الحيوانات فان ذلك غليظ قدم السمك ليس بنجس كدم البق والقمل والبرغوث والذباب كما في قاضيهان [واخر] فانها غليظة اجماعا واما سواها من الاشربة المحرمة فغليظة في ظاهر الرواية خفيفة على قياس قولهما كما ياتي في الاشربة انشاء الله تعالى فالاولى ترك الخمر واذا عرفت النجس الغليظ اشار الى حكمه فقال [فيعفى منه] اي الغليظ [قدر الدرهم] المعترف في هذا المقام و اضافته كخاتم فضة وفيه اشعار بانه يجمع النجاسة المتفرقة فيجعل الخفيفة غليظة اذا كانت نصفا او اقل من الغليظة كما في المنية والمعتبر وقت الاصابة على المختار فلو زاد على درهم نجس بعد الاصابة لم يمنع كما في النظم وبه يقتضى ويضم ما تحت القدمين وكذا ما على البدن مع الثوب على الاحوط ولا يضم ما على البدن مع ما على المكان كما في القنية ولا ما تحت البدن ولا الركبتين ولا ما اصاب جانب ثوب من اقل من الدرهم مع ما نفذ الى جانب آخر فصار اكثر منه بخلاف ما اذا كان ذا طائفي كما في شرح الطحطاوي فلو اصاب قدر ما يرى من النجاسة اثوابا عمامة وقميصا وسراويل مثلا منع الصلوة اذا جمع صار اكثر من قدر الدرهم ولما فسر محمد رح قدر الدرهم في النوادر بما يكون قدر عرض الكف وفي كتاب الصلوة بالمغفلة فوافق الفقيه ابو جعفر بيان المراد بالعرض تقدير ما لا جرم له وبالنقل ما له جرم واختاره عامة المشائخ وهو الصحيح كما في المحيط وغيره تبعهم المصنف وقال [وهو] اي الدرهم ههنا غير الدرهم في الزكوة فان المراد منه [منقال في] التنجيس [الكثيف] اي ما له جرم [وقدر عرض] مقعر [الكف] كما فيه المصنف لكن اطلق في المحيط والتحقه وغيرهما من عامه الكتب [في] النجس [الريق] اي ما لا جرم له لكن في بيع الفاسد من النهاية لوصلي ومع شعير الخنزير وهو زائد على قدر الدرهم

وزنا عند بعضهم و بسطا عند آخرين لم يجز عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح وفي فتاوى  
الدينوري قال الامام خواهر زاده الحمر يمنع الصلوة وان قلت بخلاف سائر النجاسات هذا وفي الكرماني  
الدروهم المقدر به اكبر ما يكون من النقل الموجود في ايدي الناس في كل زمان لان هذا اوسع و ايسر  
فيختلف درهم النجاسة باختلاف اعتبار اهل الزمان [ و بول انتصح ] بالحاء المهملة او المعجمة كما في  
الصحيح اي ترهش [ مثل رؤس الابر ] بالكسر و فتح الباء جمع ابرة [ ليس بشيء ] يجب عمله الا انه  
ان وقع في الماء نجسه على الاصح وهذا اذا لم ير على الثوب و الا وجب غسله اذا صار بالجمع اكثر  
من قدر الدرهم كذا في الكرماني وفيه اشارة الى ان النجاسة اذا كانت بحيث يرى يجمع و ان قلت كما  
مرروى التمر تاشي ان استبان اثره على الثوب بان يدركه العين اولى الماء بان يتفرج او يتحرك فلا  
عبرة له و عن الشيخين انه معتبر رؤس الابر تمثيل للتقليل كما في الطلبة و لهذا قال المشائخ غير  
الفقيه ابي جعفر ان غير الرأس كالرأس في انه ليس بشيء كما في النهاية و ذكر في الخلاصة انه ليس  
بشيء في الخف ان كان يابسا [ و ماء ] قليل [ ورد على نجس ] بالفتح و يجوز الكسر مثل [ نجس ]  
غلبت حكما و لهذا لراصاب ثوبا لا يطهر الا بالغسل ثلثا كما قال الامام السرخسي وفيه رد لما قال  
الشافعي رح ان الماء طاهر لغلبته و اشارة الى ان المياه متحدة كما قال ابو يوسف رح لكنها مختلفة كما  
قال محمد رح ففي المرة الاولى يطهر بثلث وفي الثانية باثنين وفي الثالثة بمرة و قيل في الاولى باثنين  
و في الثانية بمرة و الثالثة بعصر و الاول اصح من المحيط و الزاهدي [ كعكسه ] اي نجس ورد  
على ماء قليل فانه نجس اتفاقا فيكون كالدليل على السابق [ و رماد القدر ] بكسر القاف و ضمها  
اي النجس و لو عذرة [ طاهر ] عند الطرفين خلافا لابي يوسف رح و على هذا الخلاف موضع الدم من  
رأس الشاة اذا احرق و التنور اذا رش به ماء نجس او مسح بخرقعة نجسة رطبة كما في الجلابي و عليه  
الدمن النجس اذا اتخذ منه الصابون [ كحمام ] اذا مات في الملاحه و [ صار ملحا ] كما في المحيط  
و في حكمه الخنزير و الفتوى على الطهارة كما في الخلاصة و ينبغي ان يكون المسك على هذا الخلاف  
في فاصيخان انه حلال فانه تغير و صار كرماد القدر [ و يصلي على ] طهارة [ ثوب ] طاهر لا يغلو عن  
رمز الى كيفية الصلوة على القباء و نحوه و هي ان يصلي على طهارته قائما على قفاه ماجدا على ذيله كما  
في الخلاصة وغيرها [ بطائنه نجسة ] و لو رطبة أكثر من قدر الدرهم و هذا عند محمد رح قال ابو يوسف  
رح لا يصلي عليه قيل جزائه في محيط غير مضرب و جواب ابي يوسف رح في مضرب و قال الحلواني  
ان انضم بالخياطة غير معتبر عنده فهو كثنوبين و معتبر عند ابي يوسف رح فهو كثر ثوب كما في المحيط  
و على هذا الخلاف ما يكون شقها كالخشب و الاجر اذا كان فوقه طاهر او اسفله نجسا بلا الصاق بالارض  
فان الصلوة جاز في قولهم كما في الجلابي و غيره بلا ذكر الكرامة و ينبغي ان يكره الصلوة لكرامتها  
على سطح الاصطبل و غيره كما في الخزانة [ و ] يصلي [ على طرف بساط ] طاهر [ طرف آخر منه ]

للتاكيد والافالذكورة المعادة غير الاولى [نجس] وانما أثر الطرف على الموضع إشارة إلى ان هذا حكم البساط الصغير فيصلي على طرف الكبير بالطريق الاولى كما قال بعض المشائخ وبه اخذ الفقيه ابو جعفر وقال بعضهم ان كان البساط كبيرا يجوز الا فلا كما في المحيط والفرق بينهما ان طرفا منه ان تحرك برفع القائم اياه مقدار رأسه فغير والا فكبير كما في الترفيب وفي ذكر البساط اشعار بأنه لا يصلي على طرف ثوب تحرك تحركته وفي رواية يصلي كما في الزاهدي وذكر الجلابي انه ان كان حصيرا جاز ذلك اذا لم يكن في موضع قيامه او سجوده [و] يصلي على الاصم في [ثوب] يابس [ظهر فيه من نجس] ارضا كان او ترابا ثوبا كان او غيره [ندوة] بضم تنين وتشديد الواو اي رطوبة بان لف النجس فيه او وضع عليه [بحيث لا يقطر منه] اي الثوب [شيء] من الماء [ان عصر] الثوب وعن ابراهيم بن يونس لو ان حمارا يبول في الماء فيصيب من الرش ثوبا لا يضره وهو ماء حتى يتيقن انه بول قال الفقيه به داخل امكن عن محمد ابن الفضل لو ان فرسا في رجله مرقين ومشي على الماء فصاب ثوبا نجسه سواء كان الماء جاريا او راكدا وانما فرض في الثوب لانه اذا وضع الرجل اليابس على اللبد او الارض النجسة الرطبة وظهر فيها الندوة نجس الرجل بخلاف ما اذا كان الرجل رطبة واللبد او الارض يابسة وهو لم يقف عليه فانها لم ينجس الكل في المحيط وفي الكلام اشعار بان الرمي لو مرت على ثوب نجس فصاب ثوبا مبلولا لم ينجس على ما قال العامة كما لو فسا المستنجي بالماء بلا مسح المندبل كما في الخلاصة [او] ثوب [وضع] حال كونه [رطبا على ما طين] من جدار او غيره [بطين فيه سريق] شامل لكل ما القى كل بهيمة وهو يكسر المين لا بالفتح لانه ليس في الكلام فعليل كما قال الجوهري وقيل بالفتح ويقال له السرجين نجس كائن بين القاف والجيم كما قال ابن حجر [ويس] ذلك الطين فانه طهارة لفلو استعمل التين النجس في الطين فان يرق مكانه فهو نجس ولو يمس حكم بطهارته فلو اصابه الماء فعلى الروايتين كما في المحيط وفيه إشارة إلى ان الطين لا ينجس بنجاسة الماء او التراب او غيره وقبل العبرة للماء وقيل للتراب وقيل للغلبة وعن محمد رح انه طاهر ولو نجس كما في الخزائفة فعلى هذا يكون طين الشارع ومراطي الكلاب طاهرا الا اذا رئي مین النجاسة هو الصحيح كما في المنية [او] ثوب [نسي محل النجاسة] اي نجاسته [فغسل طرف منه] فانه طهر على المختار كما في الخلاصة وفي الاكتفاء إشارة إلى ان التحري ليس بشرط كما في الخزائفة المقيمين وغيرها لكن قال الاشعباي انه شرط فلو ظهر بعد الصلوة انها في طرف آخر يعيد [كتحطة] ظرف يطهر [بال] او رات [عليها حم] بضم تنين والسكون جمع حمار [تدرس] اي توطي ذلك الحم بقوائمه منبل تلك الحنطة فتختلط بغيرها [فغسل بعضها] بلا تحري فانه صار النجاسة مشكوكا فيها [او ذهب] بعضها لما مر وفيه إيماء إلى انه لو تصدق او قسم صارت طاهرة كما قالوا وقال ابو حفص لا يطهر الا بغسل الكل وقال ابو جعفر انها طاهرة للبلوى ومثله عن ابي الميث الحافظ وعن الحكم الترمذي



من اصحابنا انه لا يعبا به الا اذا كان في مستنقع ياخذ العين ويحيط به العلم كما في المضمرة \*  
 [الاستنقاء] مبتدأ خبره سنة وهو مفعول مرفوع النجوى ما خرج من البطن وهو في الاصل اعم منه  
 ومن غسله كما في المغرب [من كل حدث] اي ناقض الرضوء خارج من السبيلين ملوث بهما  
 بمقارنة المقام وفيه اشعار بأنه ليس على المستنقاء استنقاء لكل صلوة بلا بول وغائط كما في النوازل  
 [غير النوم والريح] ونحوهما مما هو غير الخارج المذكور كالاغماء والمكر والفصد والتخارج  
 من قرح السبيلين وغيرهما وانما استثنى ذلك وهو غير محتاج اليه للمبالغة في المنع من ذلك  
 فان الاستنقاء منه بدعة [بنحو حجر] من المدر والتراب والحشب والرماد والقطن والحرق واللبد  
 وغيرها طامرة كما في الكرمانى لكن في النظم ينبغي ان يستنقى بثلاثة امدار فان لم يجد  
 فبالحجار فان لم يجد فيكف التراب ولا يستنقى بها سوى الثلثة لانه يورث الفقر كما قال صلى الله عليه  
 وسلم [حتى يقيه] اي يظهر بنحو حجر موضع النجوى فهو من قبيل (اعدلوا هو اقرب) وفيه اشارة  
 الى ان عدد الثلث ليس بلازم والمقصود هو التنقية فلو حصل بالواحد كفاه ولو لم يحصل بالثلاثة  
 زاد والى ان النجاسة بعد الابتلال لا تعود الا ان الاصح العود الى انه يفعل على وجه يحصل المقصود  
 فليس له كبتة خاصة وهذا عند بعضهم وقيل بكيفيته في المقعد في الصيف للرجل ادبار الحجر الاول  
 والثالث و اقبال الثاني وفي الشتاء بالعكس وهكذا فعلت المرأة في الزمانين كما في المحيط واه  
 كيفيات أخرى في النظم والظهيرية وغيرهما وفي الذكر ان ياخذ به شماله ويمره على حجر او جدار او  
 مدر كما في الزاهدى [سنة] مركبة كما في النهاية و [الا] يستنقى ويكره [بعظم] اي بنحو  
 عظم و [ورث] اي سرقين فانه هو عند الفقهاء واما لغة فهو ما لكل ذي حافر كالفرس والحمار فلا  
 يستنقى بالعلرة وحجر استنقى غيره الا اذا له احرف وحذف وفحم وشيء له قيمة او حرمة كالحنطة و  
 الشعير والحرير والكغذ ولو بيضاء كما في المضمرة وغيره وذكر في المبهمة للانسوي لا يستنقى بها  
 كتب عليه علم محترم كالنحو واحتراز بالمحترم عن غيره كالحكميات مثل المسطق [د يمين] للشرف  
 الا اذا تعذر فامسك الحجر بيمينه ولم يحرك كما في الزاهدى فلو شلتا سقط الاستنقاء كما في المحيط  
 [ثم غسله] بصب الماء حتى اطمأن القلب او ثلثا او سبعا او تسعا او عشرا او ثلثا في الاحليل وخمسا  
 في المقعد كما في الكرمانى وفي ثم اشارة الى انه ليستبرج وهو واجب وكيفيته ان يضرب الرجل  
 على الارض مع التنحنج ولف الرجل اليمين على اليسر والنزول من الصعود الى الهموط او ينام على  
 شقه الايسر او يمشي اربعمئة خطوات او ثلثمئة او اربعين او عشرا على الخلاف والصحيح انه اذا اطمأن  
 قلبه استنقى كما في المضمرة والاطلاق مشعر بجواز غسل القوم عند شط النهر كما قال مشائخ  
 بخارا خلافا للعراقيين كما في الظهيرية [ادب] لانه صلى الله عليه وسلم كاصحابه رضي الله عنهم  
 فعله مرة وتركه اخرى كما في الكرمانى وقبل سنة كما في الكافي وغيره وفيه ان السنة لا يتحقق

بدون مواظبته صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم فكيف يكون سنة وفي الكلام اشارة الى ان الغسل بالماء اولا ليس بسنة وفي المحيط انه كل مسح سنة بل هو افضل ان امكن بلا كشف العورة وفي فاضيلان من كشفها صار فاسقا كما قالوا وفيه اشعار بأنه لا يصير فاسقا عند بعضهم كما من [ولو جاز] الحدث [المخرج] اي مخرج البول او الغائط حال كونه [أكثر من قدر درهم فوجب] وفرض غسله كما قال محمد وفي رواية عن ابي يوسف رح واما عندهما فيجوز ان ينقى بالاحجار كما في المحيط وفيه اشعار بأنه واجب في الدرهم وسنة فيما دونه ومستحب فيما اذا لم يتجاوز الاحليل وادب في البعر كما في الزاهدى وفيه اشكال وهو ان الاستحباب والادب بمعنى عرفا [فيغسله] اي الحدث الذي على الدبر ثم القبل عنده وبالعكس عندهما والفتوى على الاول كما في الترغيب والاطلاق مشعر بجواز الاستنجاء في حياض على طريق المسلمين وفي المفيد انه لا يستنجى فيها لانها تبنى للشرب لكن يتوضأ ويغسل فيها [ببطون الاصابع] من يده اليمنى كما من فلا يغسل بظهرها ولا برؤسها لانه يورث الباسور كما في الظهيرية وفيه اشارة الى انه لا يدخل الاصابع الفرج احترازا عن النكاح باليد وعن محمد انه يدخلها وقال محمد بن مقاتل انها تدخلها وهذا ليس بشيء كما في شرح الطحاوي وذكر في الكرماني انها يستنجى بوسطها وقيل برؤسها فانه لا يمكن التطهير في الحيض والجنابة الا بها والى انه يجوز ان يغسل بالاصابع جملة لكن في النظم وغيره ان الرجل يصعد الوسطى قليلا ويغسل موضعها ثم ينصرف ثم خنصره ثم سبابته ويغسل حتى يطمئن وهو الاصح وقبل حتى يخشع المرأة تصعد بنصرها ووسطها ازلّا ثم تفعل كما فعل وقيل يكفيها ان تغسل ما وقع من فرجها ملأ راحنها كما في الزاهدى ويبالغ في الشتاء اكثر وهذا اذا كان الماء باردا والا يستنجى فيه كما في الصيف لكن ثوابه دون ثواب من استنجى بالبارد كما في المصنوعات [بعد غسل اليدين] الى الرسغ حال كون الغاسل [مرحبا مخرجه بمبالغة] اي برخي كل الارغاء حتى يطهر ما تدخل فيه من النجاسة الا اذا صام فانه مفسد له في رواية ولهذا نهى عن التنفس والقيام بلا نشغه بخرقه كما في المحيط وغيره [ثم يغسل اليد] اي اليدين واثار يثم الى انه يستنقى وهو ان يمسح موضع الاستنجاء بعد الفراغ من الغسل بخرقه طاهرة وقبل ان يدفع الرائحة الكريهة عن راحته كما في مقدمة الفقيه فظاهر الكلام دال على ان غسل اليد قبل الاستنجاء وبعده واجب كما في النظم ويحتمل ان يكون سنة قبله او بعده على الخلاف والاصح ان يغسل مرتين والاكتفاء مشير الى انه لا يسن التسمية وقيل انها سنة قبله وقيل بعده والاصح ان يسمى مرتين كما في فاضيلان [وكرة استقبال القبلة] بالفرج في البنين والصغار كما كره استقبال القمرين [وكذا استدبارها في الحلاء] باليد اي موضع البول والتغوط وفي رواية لا يكرهان وفيه اشارة الى انه يجلس على وجهه يكون يده نحو القبلة وفي صلوة المسعودي

وصف اليد بالبرص وقال هذا عند ابي حنيفة رح و الى انه لا يدعو في الخلاء ولا يقرأ القرآن خلافا  
لابي الفضل الكرماني و الى ان الافضل ان لا يدخل فيه وفي كفه مصحف الا اذا اضطر ونرجو  
ان لا يائس بلا اضطرار كما في المنية و اعلم ان من محسنات الكلام رعاية ما يليق بالاحتتام و قد  
راعى المص في كل كتاب كما ترى ههنا من ايراد لفظ الاستدبار المأخوذ من الدبر وهو آخر الشيء \*

## \* [كتاب الصلوة] \*

اورد بعد الطهارة لرعاية الشروطية وهي اسم لمصدر غير مستعمل وهو التصلبه في الاصل من  
الصلاء وهو العظم الذي عليه الاليتان او الدعاء فعلى الاول من الاسماء المغيرة المندرسه المعنى بالكلية  
وعلى الثاني من المنقولة الزائدة المعنى كما في الكرماني وغيره الا انه ينبغي ان يكون من المقولة بلا  
خلاف على ما في الاصول انه ما غلب في غير الموضوع له بعلاقة [وقت الفجر] اي وقت صلوة الصبح  
فالفجر مجاز مرسل فانه ضوء الصبح ثم سمي به الوقت كما قال الطريزي وفي ضرام السقط ادى اليوم  
الفجر ثم الصباح ثم الغداة ثم البكرة ثم الضحى ثم الضحوة ثم الهجيرة ثم الظهر ثم الرواح ثم المساء ثم  
العصر ثم الاصيل ثم العشاء الاوّل ثم العشاء الاخير عند مغيب الشفق و إنما ابتدأ بالوقت لكونه  
سببا عند أكثر المشائخ وقيل هو الخطاب والتحقيق ان لوجوب كل ما موره سببا حقيقيا وظاهريا  
وكذا لوجوب ادائه وجود ادائه فلذلك يجاب القديم والوقت وللثاني تعلق الطلب بالفعل واللفظ  
الدال عليه وللثالث خلق الله واستطاعة العبد اي قدرته المؤثرة المستجمعة لجميع شرائط التاخر والفرق  
بين الاولين ان الاول لزوم ايقاع الفعل في زمان ما بعد وجود السبب والثاني لزومه في زمان خاص  
هذا تلويح الى تنقيح ما في الاصول مبتدأ [من] اول [الصبح] عند بعض المشائخ او انشأه عند  
غزوة كما في المحط وهذا اوسع والبد ما ل أكثر العلماء الا ان الاول احوط كما في الخزانة والصبح  
بباض بخلق الله تعالى في الوقت المخصوص ابتداء و لبس من تأثير الشمس ولا من جنس نورها كما  
في التفسير الكبير في قوله تعالى (فالق الاصباح) و اليه اشير في شرح التاويلات [المعرض] اي المنتشر  
في الافق بمئة ويسرة وهو المسمى بالصبح الصادق لانه اصدق ظهورا من المستطيل المحترز به عنه  
وهو المسمى بالصبح الاول لانه اول نور يظهر وبذنب السرحان لدفته واستطالته ولان الضوء في  
اعلاه دون اسفله وبالصبح الكاذب لانه يعقبه ظلمة كما في نهاية الادراك لكن نقش في التحفة  
ان الاول لا ينتقي بل يخفى لغلبة الضوء الشديد [الى الطلوع] اي المنتهي الى وقت طلوع شمس  
جرم الشمس و في النظم الى ان يروى الزامي موضع ببله ففي آخره خلاف كما في اوله فمن قال بعدم  
الخلافا فمن عدم التنبع و غائته لا يدخل تحت المغيا كغايه البراقبي و كلامه مشعر ان في كل جزء  
سبب على طريق الانتقال الا اذا اتصل به الاداء وانقضى الوقت فانه ينقرر السببية عليه اذ على الكل ح والى

ان السبب ليس الجزء الاول فقط فيكون في آخر الوقت قضاء كما قيل ولا الجزء الاخير فقط ففي الاول نفل مسقط للفرض كما قيل والسبب هو الجزء المقارن للشروع عند الاكثرين وتمام الكسوف في الاصول [و] وقت [الظهر] مبتدأ [من الزوال] عرفنا بعيد انتصاف اليوم العرفي و يعرف ذلك تخميناً بحدوث الظل او بازدياده في بعض البلاد او يميل الظل عن خط نصف النهار في كلها ان استخرج وللحكام المسلمين طرق فيه اشتهرها ما ذكره المص من الدائرة الهندية الا انها لاتخلو عن عسر من حيث الالة والعمل ويريد الله اليسر وينسخ التنجيم كما سيأتي فاعرضنا الى ما قال الفقهاء من ان ينصب لمن سطح مستو مقياس ثقيل القاعدة على قوائم ثم يطلب الظل فاذا تناقص فالشمس لم تبلغ المنتصف واذا وقفت فقد بلغت فيجعل علامة على رأس الظل المسمى بقدر الزوال وفيه والظل الاصلي وهذا الوقت بالزوال وقته واذا اخذ بالزيادة فقد دخل الظهر واذا ازداد الى ان يبلغ من العلامة مثلي المقياس او مثله فقد دخل العصر واليه اشار بقوله [الى بلوغ ظل كل شيء] اي وصوله والظل ما يحصل من الهواء المضي بالذات كالشمس از بالغير كالقمر وعلى قياس الصبح ينبغي ان يكون بياضاً خاصاً بخلفه تعالى ابتداءً وانما عدل الى المقياس ليشمل مثل القامة وهي سبعة اقدام او ستة ونصف بقدمه وبالأول قال العامة و اشار البقال الى الجمع بان يعتبر الاول من طرف سميت الساق والناهي من طرف الابهام كما في الزاهدي [مثليه] اي مثليين لذلك الشئ [سوي في الزوال] ان لم يكن الشمس مسامة للرأس في الهجرة بان مالت الى الجنوب او الشمال فيكون في هذا الوقت للاشياء ظل في جانب الشمال او الجنوب واما اذا كانت مسامة فلا ظل لها كما في مكة والمدينة في اطول ايام السنة وانما اطلق لانه بصدد بيان الظهر في بلاد ماوراء النهر وخراسان وكرمان والفج كالشئ وهو ما نسخ الشمس من الظل وذلك بالعشي و اضافته الى الزوال لادنى ملاسة فان المراد ظل الاشياء في هذا الوقت فقيه مجازان [وفي رواية] عنه وعندهما [مثله] سوى الفيه وفيه اشارة الى ان الاول ظاهر الرواية وعنه انه اذا بلغ مثله خرج الظهر بلا دخول العصر الى ان يصير مثليه وعنه اذا صار اقل من قمتين خرج الظهر بلا دخوله وهو الاصح كما قال ابو الحسن كذا في المحيط الا انه رواية شاذة لا يعمل بها كما في الجلابي وفي تقديم مثليه اشعار الى انها المفتي بها لكن في الخزائنة ان الوقت المكروه في الظهر ان يدخل في حد الاختلاف [و] وقت [العصر منه] اي من بلوغ الظل مثليه او مثله هو الذي فالحلاف الواقع في آخر الظهر جار بعينه في اول العصر كما في الزاهدي وذكر في المحيط ان اول العصر عندهما اذا صار الظل قامة مع زيادة وعن ابي يوسف رح انه لم يعتبر الزيادة وفي النهاية الاحتياط ان لا يصلح العصر حتى يصير ظل كل شئ مثليه سوى الفيه [الى] وقت [الغروب] اي وقت غيبة جرم الشمس كله اذا ظهر الغروب والا فالى وقت اقبال الظلمة من المشرق كما في التحفة ويؤيده الحديث الصحيح (اذا اقبل الليل من هنا فقد افطر الصائم) وما في الخلاصة

انه لا يقطر من طين رأس منار الاسكندرية وقد راي الشمس و يقطر من بالاسكندرية وقد غابت عنه وفي الكلام ايماء الى ان ما قبل المغرب وقت اصفرار الشمس من وقت العصر خلافا للحسن وبشر كما في النظم [و] وقت [المغرب منه] اي من الغروب [الى غيبة الشفق] بالفتح اي غيبته [وهو] اي الشفق عندهما [الحمرة] و عنده البياض المغربيان والى الال ذهب الخليل وغيره والى الثاني البرد وغيره فيكون من المشترك والاضداد وفي الزاهدى عن ابي حنيفة رح انه الحمرة فيصبح عشاء العامة الواقعة قبل غيبة البياض في الصحيح من اصحابا وفيه اشعار بأنه رجع الى قولهما كما في المتنق الى ان الال احوط كما في النهاية والثاني ايمر واليه اشار بقوله [و به يفتي] اي بان الشفق هو الحمرة يحتاج المستفتي لا بغيرة يقال استفتيه فافتاني بكذا والفتوى هو الجواب عما اشكل من الاحكام كما في المفردات وينبغي ان يكون هذا حكم ديارنا ففي التجنيب عن بعض المشايخ في حق دباره انه ينبغي ان يوصل في الصيف بقولهما لقصر اللبالي وبقاء البياض الى ثلث الليل او نصفه وفي الشتاء بقوله لطول الليل وعدم بقاء البياض الى الثلث وفي المحيط والزاهدى وغيرهما ان العشاء ساقطه عن في بعض البلاد الشمالية كالبلغار مما يطلع الفجر قبل غيبة الشفق وهما ذكرنا سقط استبعاد بقاء البياض الى ثلث الليل او نصفه [و] وقت [العشاء] بالكسر [منه] اي من غيبة الشفق والتكبير باعتبار المغيب او لكونه موثقا غير حقيقي [و] وقت [الوتر بعده] اي بعد العشاء اي بعد ان يصلى الصلوة المخصوصة في اى جزء من الليل [الى] وقت [الفجر لهما] اي للعشاء والوتر فاخر وقت العشاء والوتر واحد لكن اول وقت الوتر بعد العشاء لانها سنتها وهذا عندهما واما عنده فروقه العشاء الا انه مامور بتقدبهما ونمرة الخلاف فيما اذا صليا ثم علم انه صلى العشاء فأسددة من جهة الضوء او غيره وفيما اذا صلى الوتر على ظن انه صلى العشاء ثم ظهر انه لم يصل فعندهما يعيد الوتر لا عنده كما في الحقايق وانما اختار هنا قولهما مع ان المختار قوله كما سيأتي اشارة الى بيان وقت بعض السنن الموقفة فان وقت بعضها بعد الغرض الى آخر الوقت و وقت بعض آخر قبله وهذا اذا ادعى في الوقت واما اذا ادعى خارجه فتطوع وجميع الاوقات وفته كما في التحفة وغيرها واما وقت صلوة الصبح فالصلوة اي من الماعة التي يباح فيها الصلوة الى نصف النهار كما في ايمان الايضاح [و يستحب] ويختار [للفجر] اي لاجله في وفته ويحوز ان يتعلق بقوله [البداهة] اي بداية صلوته [مسفرا] اي مضيا يقال اسفر الصبح اذا اضاء كما قال المطرزي و كونه من اسفر بالفجر اي صلاها بالاسفار والباء للتعديتك تكلف على ان خذف الصلة من صيغة الفاعل لم يوجد قياسا و اعلم ان ما ذكره ظاهر الرواية وقال الطحاوي يبداء بالتغليس ويختتم بالاسفار [بحيث يكفه ترتيب اربعين آية] في ركعتين في كل عشرون آية سوي الفاسحة كما في المحيط و الافضل ان يبداء في وسط الوقت و يقرأ في الاولى ستين آية او خمسين وفي الثانية نصف ذلك كما

في النظم والترتيل تبين الحروف واستيفاء الوقوف من غير اشباع [ثم الاعادة] للصلاة مع الرضوخ  
او الغسل ان صلى جنباً والمتبادر من القراءة في الصلوة ما هو المسمون منها كما في الزاهدني  
والاعادة كما في الاصول ان يفعل ثانياً في وقت الاداء لخلل في الاول وح لا حاجة الى قوله [ان ظهر فساد  
وضوئه] او صلوته بعد الفراغ من الصلوة وفي الظهيرية قال بعض المشائخ حد الاصغار ان يؤخر  
بحيث لو وقع حدث لم يمكن البناء لان الحدث امر موهوم والصحيح المتن كما في الكرمانني وسيأتي  
في الحج ان التغليس مزيل للحمى افضل [و] يستحب [تاخير ظهر الصيف] اي ادائها في آخر الوقت  
كما في النظم والتحفة وذكر في تحفة المسترشدين ان الاختيار تأخيرها الى ان يسكن الحر المراد  
بالصيف زمان اشتداد الحر على الدوام كما في فاضلخان ويؤيده ما في الحديث ( ابردوا بالظهر فان  
شدة الحر من فح جهنم ) وفي الكلام اشعاراً باحتياج تعجيل ظهر الربيع والخريف كما هو إشارة  
اليه في التيسير وقد صرح في تيسير المستصحب ان الصلوة في اول الوقت افضل عندنا الا اذا نصم  
التأخير فضيلة واما ظاهر الشتاء فسيأتي [و] يستحب تأخير [العصر] في جميع الاوقات [ما لم يتغير]  
عصر الشمس كما قال الحاكم الشهيد وابراهيم النخعي او قرصها كازوي عن ائمة الثلاثة وتكلموا في  
تغيره انه بحيث يمكن احاطة النظر اليه او يقوم للغروب اقل من رمح او بيدو للنظر الى ماء في طس  
كما في المحيط او يراه الجالس في ارض مستوية بلا رفع الرأس كما في النظم والصحيح الاول كما في  
الحزلة وغيرهما فيستحب اداؤها اذا كانت الشمس بيضاء نقية فعند التغير والاصفرار يكره التأخير  
كرامة التحريم كما في النخبة واما حكم الاداء فسيأتي [و] يستحب تأخير [العشاء] في جميع الاوقات  
[الى ثلث الميل] الشرعي كما هو الظاهر المتبادر لكن في الهداية ومختصر القدوري الى ما قبل  
الثلث وحمل المتن عليه ممكن لكنه مذكور في المحيط وغيره وعن القدوري الى نصف الليل وفي النظم  
الى النصف مكررة بلا اثم وبعده مكررة مع الاثم واليه اشار في القنية حيث قال انها مكررة كرامة  
التحريم وفي التحفة ان هذا كله في الشتاء واما في الصيف فالتعجيل افضل [و] يستحب تأخير [الوتر]  
في جميع الاوقات [الى] وقت يسعها من [آخرة] اي الليل الشرعي [لمن يثق بالانتباه] اي لمن اعتد  
على استبقائه واما اذا لم يثق فالتعجيل افضل كما في فاضلخان وفي الكلام اشعار بأنه يستحب  
التأخير لمن لا ينام اصلاً [و] يستحب [تعجيل ظهر الشتاء] اي ادائها في اول الوقت كما في النظم  
والتحفة والشتاء زمان اشتداد البرد على الدوام كما في فاضلخان وهذا الكلام غير مستدرك بما قيل  
من قوله وتأخير الظهر لان مفهوم المخالفة ليس بكلي ولو سلم لم لا يجوز ان يستوي فيه التعجيل  
والتأخير [و] يستحب تعجيل [المغرب] في كل الاوقات وفيه اشعار بأنه لا يكره التأخير من اول  
الوقت وعليه اكثر العلماء كما في الجرائد لكن في القنية انه رواية الحسن عنه والاصح انه يكره  
الا من عد كالسفر او يكون التأخير ميلاً الى اشتباك النجوم يكره كرامة التحريم وفي التأخير بتطويل

القراءة خلاف وعلم ان كلامه كغيره دال على ان المرأة كالرجل في هذه الاحكام لكن في المنية عن النبوي سمعت مشائخنا يقولون الافضل للمرأة ان تصلي الفجر بغلس لانه اقرب الى العترة في سائر الصلوات تنتظر حتى يفرغ الرجال من الجماعة وعن شرف الائمة الملكي الافضل في الصلوات كلها ان تنتظر حتى يفرغوا عنها [و] يستحب [يوم غيم] اي غيم [يعجل] فاعل يستحب لتزيله منزلة المصدر او الناصب المحذوف اي ان يحل [العصر والعشاء] اي تعجيلهما بان يصليا في اهل الوقت لكن في المحيط اراد به ان يؤدي قبل الوقت المكروه من تغير الشمس وبعد الثلث او النصف [و] يستحب يوم غيم [ان يؤخر غيرهما] من الفجر والظهر والمغرب مخافة الاداء قبل الوقت ولذا روي عنه ناخير الكل ويحسن الجمع فعلا لنكثير الجماعة بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء كما في الزامدي فعلى هذا يحسن (ن) الجمع بين العشاء والفجر لعدم الاحتراز عن الكراهة [ولا يجوز صلوة] اي التلبس بشيء من كثير من الصلوة كالغرائض والواجبات الفائتة والمنذورات في هذه الادوات الثلاثة فيجوز فيها النوافل مع الكراهة كما في البسوط وشرح الطحاوي والمحيط والكافي والتحفة والحقايق والخزانة وغيرها ولا ينافي ما في الخلاصة وقاصيخان انها لا يجوز لما سباني انه يعبر عن الكراهة بعدم الجواز على ان في موضع من الخلاصة انها يجوز والبه اشهر في نواقض الوضوء من قاصيخان وفي النظم انها يكره كراهة التحريم واختلاف العبارات يجوز ان يكون لاختلاف الروايات وكلمه لا وان كانت لنفي المستقل الا انها قد يكون لنفي الحال كما نحن فيه صرح به في الموصول والجواز خلاف الحرام [و] لا يجوز [سجدة تلاوة] اي التلبس بشيء من كثير من سجدها فلا يؤثر في هذه الادوات بوجوب منها في غيرها واما الواجبة فيها فحاشية فيها الا ان في غيرها افضل كما في المحيط لكن في الخلاصة فيه اختلاف الرواية والظاهر انها لا يجوز وفيه اشارة الى حواشي سجدة التلاوة وفي القبية لا يكره سجدة الشكر بعد صلوة لا يكره فيه النقل لكن في المحيط لا يجوز سجدة السهو فلن اطلق السجدة لكن احسن [وصلوة جنازة] اي لا يجوز التلبس بشيء من كثير من الجنائز وهو ما حضر في غيرها واما ما حضرت فيها فمكرهة كما في الكرماني والتحفة ولم يوجد فيها انها غير مكروهة كما ظن وفيه اشعار بجوازها في غير هذه الادوات الا انها لو حضرت بعد صلوة المغرب او الجمعة قدمت على منتها وقيل اخرت وقدمت على خطبة العيد والقياس يقتضي التقديم على الصلوة كما في المنية وغيرها [عند طلوعها] اي ظهور شع من جرم الشمس من الافق الى ان يرتفع اقل من رمية او ان ينظر الى قرصها او ان يحمر او يصفر على الاختلاف كما في المحيط [و] عند [فيها] اي لا يجوز التلبس بشيء من تلك الثلاثة عند انصاف النهار العربي كما ذهب اليه ائمة ما وراء النهر ويجوز ان يكون عطا على طلوعها والمعنى من انتصاف النهار الغربي وهو الضحوة الكبرى الى الزوال كما ذهب اليه ائمة حوازم كما في العماني [و] عند [غروبها] اي من وقت تغربها الى ان يغرب جرمها [الا عصر يومها]

اي يوم المصلي فانها جائزة بلا كراهة كما قال اصحابنا كما في الايضاح وذكر في التحفة ان الاداء مكروه وفيه اشعار بان الوقت لو خرج في خلال الوقتية لم تفسد وهو الاصح وهو اداء لا قضاء وهو الاصح كما في قضاء الزاهدي ويستثنى من ذلك خروج وقت الفجر فانه مقسد كما مر [ويكره] تحريماً [اذا خرج] الامام من محله [للخطبة] الى الفراغ من الصلوة [القول] اي الشروع في صلوة النفل وسياتي في محله نكح ما اذا شرع قبله والخطبة شامله للجمعة والعبد بين والاستسقاء والكسوف كما في النظم وفاضل الخالصة لكن سبأتي ان خطبة الكسوف ليست مشروعة عدنا ولعله مشير الى رواية عنا والآتي ان يقول (ويكره عند الخطبة النفل) ليشمل خطبة الكاح والخطبة الثلث في الموسم فان الاستماع واجب فيها كما في الزاهدي والكلام مشير الى ان مجرد الخروج بوجوب الكراهة وهذا عنده كما سيأتي واني ان الكراهة لا يزول بعدم سماع الخطبة وفي المنية اذا لم يسمع يجوز ان يصلي المنة وقت الخطبة في داره القريبة من المسجد ثم حضره واني انه لا يكره عند الاذان والاقامة من يوم الجمعة لكن في النظم انه مكروه [فقط] فلا يكره الفرائض و صلوة الجنائز و سجدة التلاوة وهذا لا ينافي ما في الجمعة انه يكره الصلوة كما ظن لان المراد النفل بهذه القرينة [و] يكره النفل فقط [بعد الصبح] الى الطلوع [الا سنته] اي سنة الصبح فلا يكره شيء من الفرائض واحواتها كالندوة لكن في المحيط انها غير جائزة وفي التحفة ان ما وجب بانجاب العبد من الندوة وقضاء تطوع افسد ونحو ذلك مكروه فيه في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه غير مكروه والصحيح ظاهر الرواية وفي القنية عن ابي حنيفة رح انه يصلي تحية المسجد بعد الصبح وهذا حكم النفل المبتدأ واما حكم ما اذا شرع فيه قبل فمباني [و] يكره النقل فقط [بعد اداء العصر الى اداء المغرب] اي بعد الاداء الى المغرب وبعد الغروب الى الاداء فلا يشمل وقت التغير كما ظن لان السابق قرينة له فيكره النفل في الوقتين دون الفرائض وما وجب بانجاب الله تعالى كسجدة المهور وغيرها واما الواجب بانجاب العبد كالمندورة فلا يجوز كما في المحيط لكن في التحفة ان ما وجب بانجاب العبد يكره في الاول في ظاهر الرواية والنفل وغيره يكره في الثاني لان فيه تأخير المغرب من وقتها وفي الكلام اشعار بانه لو ادعى العصر في وقت الظهر كما في الحج كره النفل بعده كما في حج القنية وسمي ان النفل مكروه بعد الظهر اذا جمع بينه وبين العصر في عرفة ومن هو اهل فرض [اي يستحق ادائها كالصبي اذا بلغ او المجنون او المعصى عليه اذا افاق او المسافر اذا اقام او بالعكس او الكافر اذا اسلم او الحائض والنفساء اذا طهرت] في آخر وقت [اي زمان يسع التحريمة فقط كما قال المحققون من علمائنا الا اذا طهرت من الحيض او النفاس فانه يشترط فيه زمان الغسل ايضا بخلاف الكافر الجنب على الصحيح واحتريزه عما قال زفر رح زابعه كاقدروري انه شرط للوجوب زمان يسع الراجب كما في المحيط والظهرية والظرف متعلق باهل [يقضيه]



اي ذلك القرص [فقط] لا القرص المقدم واحتز به عما قال القاضي رح فان عنده اذا وجب العصر وجب الظهر ايضا كالعشائين [لا] يقضيه بالاجماع [من حاصت] او لغست اوجمن مثلاً [فيه] اي في آخر وقتها كما لو حاصت في اول وقتها لان الاعتبار في الحسبية آخر الوقت ولما كانت من عطف جملة على جملة لم يرد ان السوق يقتضي قيد فقط \*

[فصل \* الاذان] كالكلام اسم من التأذين و يطلق على هذه الكلمات الخمس عشرة المشهورة واسقط عند ابي يوسف رح وفي رواية عن محمد رح ورواية الحسن تكبيران من اوله فيكون ح ثلث عشرة كلمة كما في الزاهدي فلا يزداد عليها ولا ينقص عنها كما في الكشف والترتيب بين الكلمات مسنون فلوقد بعض كان الاعادة افضل كما في التحفة واعلم انه لم يذكر الفاظ الاذان لغيرها فيما بين المسلمين وكان في الاصل ما ذكرناه الا انه صلى الله عليه وسلم جعل من اذان الفجر ما تكلم مرة به بلال (من الصلوة خير من النوم) كما هو المشهور [سنة] مؤكدة ثالثة بالسنة والاجماع ولد يقال الامام محلة تركوه وسببه انه صلى الله عليه وسلم حين اسري به الى المسجد الاقصى وجمع له الانبيون عليهم السلام صلى بهم بتأذين ملك و اقامته و الاشهر ان السبب رؤيا جمع من الصحابة في ليلة واحدة واحتز بالسنة عما قال بعض المأخوذين من وجوبه وعاء روي عن محمد رح من فرض الكفاية ولا يجزى الصلوة بدونه عند من قال بالوجوب كما قال في الجلابي والاول هو الصحيح وعليه العامة كما في المحيط [للفرائض] اي فرائض الرجال وهي الخمس المشهورة والجمعة فلا يس لصلوة الجنازة والتطوع وللنساء وحدهن فان اذن اسأن كما في المحيط [فقط] للتأكيد [في وقتها] اي وقت اداء الفرائض فلا يجتنب من السنة لو اذن قبله وكذا في الوقت بعد الانيان فوقه للعجز بعد طلوعه ولظهور في الشتاء بعد زوال الشمس وفي الصيف بعد ان يبرد وللعصر ما لم يخف تغير الشمس وللمغرب بعد غيبة الشمس وللعشاء بعد ذهاب البياض قبل اكد قال ابو حنيفة رح كما في الزاهدي ولعل المراد ببيان الاستحباب و الا فوقت الجواز جمع الرقت [و يعاد] الاذان في الرقت [لو اذن قبله] اي قبل الرقت وانما ذكره مع الاشعار به قبل نقبا لما في غير ظاهر الرواية مما روي عن ابي يوسف رح انه يحوز بعد نصف الليل كما في التحفة وذكر في الفقيه انه تعاد عند ابي حنيفة رح خلافا لهما وبالأول يفتي في الكلام اشعار بوجوب عليه باوقات لصلوة ولو لم يكن عالما بها لم يستحق ثواب اللذين كما في المحيط [يترسل به] مستأنفة والباء للطرقة كما دل عليه كلام الاساس وغيره والمعني يمهل في الاذان ويفصل بين الكلمتين ولا يجمع بينهما فانه سنة كما في شرح أطعاري وينبغي ان يفصل قليلا والا فاعادة كما في القنية وذكر في التحفة ان التواتر بين كلماتها سنة فان تركها فالسنة ان يعاد وفي الاطلاق اشعار بأنه يضم الراء في الله اكبر على الخبرية ويسكن جماعة منهم المبرد ثم يفتحون للسالكين او ينقلون فتحة الهمزة اليه والاول

الصواب كما في مغني اللبيب واختار الانباري النقل كما في المضمرات. [مستقبلاً] في غير الجعيلتين  
فلو ترك الاستقبال كره لمخالفة السنة كما في الهداية لكن في المحيط ان الاستقبال مستحب وهذا بلا ضرورة  
فيؤذن المسافر راكباً حيث كان وجهه [واصباعه] اي انامله بعلاقة الجزئية [في اذنيه] خبر المبتدأ  
والجملة من الاحوال المترادفة وفي بعض النسخ بلا وار وقد جوزة الاندلسي وقال ابن مالك ان  
لافراد الضمير مزية لمن افراد الواو والتجوين في مواضع من الكثاف فالمخطي مخطي (اصطبر بعضكم  
لبعض عدو) واعلم ان الاذان بهذا الوصف احسن ولو ترك فهو حسن لانه ليس من السنن الاصلية كما  
في النهاية وان جعل يديه على اذنيه فحسن وكذا احدى يديه على ما روي عنه كما في التحفة وفي  
الاكتفاء اشعار بأنه لا يكره فأعدا وهذا اذا اذن لنفسه والا فمكره كما في السراجية وذكر في المحيط  
ان القيام مستحب ولا راكباً ولو مقيماً لكن في المحيط انه مكره في حقه في ظاهر الرواية وعن ابي  
يوسف رح لا بأس به ولا ما شياً كما روي عن محمد رح كما في الظهيرية [ولا يلحق] من التلحين  
او الالحان او اللحن اي لا يغير الكلمة عن وضعها بزيادة حرف او حركة او ممد او غيرها في الاوائل  
والاواخر فانه مكره وعن الحلواني ان هذا في غير الجعيلتين كما في الزملي وغيره [ولا يرجع] اي  
يكره الترجيع وهو ان يخفف صوته بالشهادتين بالاولى مرتين. وبالثانية مرتين ثم يرفع صوته بهما  
كذلك [ويحول] في الاذان [وجهه] لاصدره ولو في اذان المولود وهو الصحيح لانه سنة الاذان وقال  
الحلواني اذا اذن لنفسه لا يحول كما في المحيط [في] وقت [الجعيلتين] تثنية الجعيلة وهي ان يقول  
(حي على الصلوة) ذكره البيهقي وغيره وفي المقدمة جعيل اي قال (حي على الفلاح) فالظاهر انها يكون  
مشتركة وفي جعل المشترك مثنى باعتبار معنيين مختلفين مقال والمعنى للادل اسرعوا الى الصلوة  
وللثاني اي ما فيه السجدة [يمنة] في الاول [ويضرة] في الثاني وقال مشائخ مرويمنة ويسرة في كل  
والاول اصح كما في المنية [وان لم يتم الاعلام] بالتحويل يمنة ويسرة مع ثبات قدميه لاتساع  
الميلنة [يستدير] المؤذن [في] صومعة [الميلنة] ناكسراي الماربان يخرج راسه من الكوة اليمنى  
ويقول الاول مرتين ومن اليسرى ويقول الثاني مرتين وفيه ايدان بوجوب الجهر بالاذان لاعلام  
الناس فلو اذن انفسه خافت لانه الاصل في الشرع كما في كشف المار وبانه يؤذن في موضع عال  
وهو سنة كما في القنية وبان لا يؤذن في المسجد فانه مكره كما في النظم لكن في الجلابي انه  
يؤذن في المسجد او ما في حكمه لا في البعيد منه [والاقامة] في الاصل مصدر ثم سمي بها هذه  
الكلمات التي يقبم الصلوة بها او الجماعة او الاصطغاف لها [مثله] اي مثل الاذان فيما ذكرنا  
من الاحكام العشرة فلا يرد ان المسافر ينزل للاقامة في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه  
لم ينزل كما في المحيط ويجعل اصبعاه في اذنيه عند ابي حنيفة رح لانه احد الاذنين وقيل  
لا يجعلان لانه لا يومر بزيادة رفع الصوت كما في التمرناشي ولا يحول الا لافاس ينظرونها كما

في المنتقط ويتم في مكان بدأ فيه الا اذا كان المؤذن اماما فيه خلاف فقيل له ان يتمها ذاهبا وقيل ياخذ في المهي عند قوله ( قد قامت الصلوة ) حافظا صوته ويتم في مكان الصلوة كما في المحيط وذكر في المفيد يكره المهي فيها [ لكن يحذر ] اي يجمع بين كلماتها من الحذر وهو السرعة فلو ترسل جاز الا انه خالف السنة كما في شرح الطحاوي لكن في الهداية ان الحذر مستحب [ ويزاد فيها ] على كلمات الاذان بعد الحيلة [ قد قامت الصلوة ] اي قرب اقامة الصلوة على ما روي عن ابي يوسف رح كما في المحيط وذكر في الازهار ان معناه لزمت وقيل قامت الجماعة الى الصلوة والظاهر ان الزيادة سنة وفي الجلابي لو تركت لاعتدت الاقامة كلها [ ولا يتكلم ] بفتح الباء [ فيهما ] اي في اثناء الاذان والاقامة فلا يجب عليه جواب السلام والعطسة لا في نفسه ولا بعد الفراغ على الصحيح كما في المحيط والكلمتين لا يستقبل ويكره التسبح فيهما كما في الراهدي وفي وحدة الفعل ايماء الى انه ينبغي ان يكون المؤذن والمقيم واحدا كما في الطهريّة ويكره ان يقيم غير المؤذن الا برضاه او بغيبته كما في المنية ويجوز ضم الباء فيشمل المنع للسامع عن الكلام فيهما اما في الاقامة فلمشابهة الاذان واما في الاذان ففي غريب المسائل ان الكلام فيه يوجب خشية سلب الايمان وفي القنية انه لا يتكلم في الفقه والاصول في حال الاذان لكن في التمرناشي الكلام من غير المؤذن غير مكرره ولا يبعد ان يكون كناية عن منع الاشتغال بشيء سوى اجابتهما فانها واجبة الا على من في المسجد للصلوة وقبل سنة وقيل مستحبة وقبل بالقدم وقيل باللسان ولو جنبا كما في التمرناشي فيقال مثل ما قال في الجميع كما في الطهريّة الا في الحيعلتين فيقال الحقوله وفي ( الصلوة خبر من النوم ) ( صدقت وبررت ) بالكسر كما في الزاهدي وهذا كله اذا لم يكن مصلبا او مستمعا للخطبة او معلما از جنبا او حائضا او نفساء او مجامعا او قاضيا للحاجة كما في النظم وعلم انه يستحب ان يقال عند سماع الاولى من الشهادة الثانية ( صلى الله عليك يا رسول الله ) وعند سماع الثانية ( منهاقرة عيني بك يا رسول الله ) ثم يقل ( اللهم متعني بالسمع والبصر ) بعد وضع ظفر الابهامين على العينين فانه صلى الله عليه وسلم يكون قائدا له الى الجنة كذا في كسر العباد [ والتنويع ] في اللغة تكرير الدعاء وفي الشريعة ما تعارفه كل بلدة بين الاذنين وفي المحيط انه في زمانه صلى الله عليه وسلم ( الصلوة خبر من النوم ) مرتين في اذان الفجر او بعده ثم احدث التابعون واهل الكوفة بدلله الحيعلتين مرتين وعنه انه حسن وعنه انه يمكن بعد الاذان قدر ما يقرأ عشرون آية ثم يثوب ثم يصلي ركعتي العجر ثم يمكث قليلا ثم يقم وعن ابي يوسف رح انه يقعد ساعة وفي الجامع الصغير انه يكره في سائر الصلوة وقال ابو يوسف رح لياس بان ينيه كل من اشتغل بمصالح المسلمين كلفتي والقاضي بنوع اعلام ثم مشائخنا اليوم يقولون انه [ حسن في كل صلوة ] من نحو ( الصلوة الصلوة ) او ( قامت قامت ) كما في سمرقندي وهو اختيار المرخسي وصادر القضاة كما في الزاهدي

[ و يجلس ] استحسانا في كل صلاة [ بينهما ] اي بين الاذان والاقامة فيكره الوصل كما في الكافي والاولى ان يفصل بما هو سنته او مستحب من الصلاة (من احسن قولاً ممن دعا الى الله وعمل صالحاً) كما في المحيط وذكر في الزاهدي ان مقداره ركعتان او اربع قرأ في كل عشر آيات وينتظر للناس ويقبم للضعيف المستعجل لا لرئيس المحلة [ الا في ] صلاة [ المغرب ] فلا يثوب في المغرب ولا يجلس لكن يفصل عنده بسكتة هي مقدار آية طويلة وعنده ما يخطو ثلث خطوات كما في المحيط وعنده مقدار سورة الاخلاص كما في الزاهدي وعنده انه يجلس مقدار ثلث آيات كما في النظم وعندهما بمقدار جلسة الخطيب والعمل بما عنده غير مكروه عندهما بخلاف العكس كما في الخلاصة [ ويؤذن للقاتلة ] الراحة [ ويقبم ] ايضا وان اكتفى بها جاز كما في الجلابي [ وكل ] يؤذن ويقبم [ لإولى الفرائت ] الكثيرة [ وكل من ] الفرائت [ البراقي يأتي بهما ] اي الاذان والاقامة [ او بهما ] اي بالاقامة كما قال محمد رح واما عندهما فانه يأتي بهما لكل كما في الجلابي وهذا احسن كما قال الامام السرخسي وقال ابر جعفر الاحسن ان يأتي بهما للاولى وبها للبراقي كما في المحيط ويجوز ان يكون هذا اي ما قال محمد رح قول الكل على ما قلنا كما في الكافي وقال الحلواني يؤذن للقضاء في البيوت دون المساجد اذ فيه تشويش كما في الزاهدي [ وكرة اقامة المحدث ] باتفاق الروايات [ لا اذنه ] في ظاهر الرواية ويكره في رواية الحسن كما في التحفة ومن الشيخين جوازهما بلا كراهة كما في المحيط ولم يعاد اي الاذان والاقامة ولو قلنا بالكراهة [ وكرها من الجنب ] باتفاق الروايات [ ولا يعاد الاقامة ] هي [ لان تكرارها غير مشروع ] بل [ يعاد الاذان ] هو [ وهو الاشبه عند بعض المشائخ ] واعادتهما مستحبة في رواية كما في المحيط وهو آثم فيهما كما في النظم [ كاذن المرأة ] فانه يكره ويعاد وفي رواية الاصل يجزئهم كما في الجلابي [ والمجنون ] ولو في خلاله [ والسكران ] والمغمى عليه وفيه اشارة الى انهما يكرهان وهو غير معاد من صبي غير عاقل والى ان الفاسق كذلك ولو باشتراط الاجرة كما في المحيط والى انه لو كان مزاحماً عاقلاً اجرامهم والى انهما من الكافر غير معتد بهما لكن حكم باسلامه للشهادتين كما في الجلابي واعلم ان اعادة اذان الجنب والمرأة والمجنون والسكران والصبي والفاجر والراكب والقاعد والمأسي والمخرف عن القبلة واجبة لانه غير معتد به وفيل مستحبة فانه معتد به الا انه ناقص وهو الاصح كما في التمرناشي [ وكرة تركهما ] معا [ في السفر ] ولو منفردا وفيه اشعار بانه لا يكره ترك احدهما وهو اذان المنفرد واما اذان الجماعة ففيه خلاف كما في النظم [ وكرة تركهما معا ] في جماعة [ الرجال المقيمين المصلين في المسجد ] اي مسجد المحلة او قاعة الطريق كما في النظم ولا تعتبر المفهوم ههنا كما ظن لانه ليس بكلي كما مر [ ولا ] يكره ويجوز بلا اثم تركهما معا [ في بيته في مصر ] اي فيما يتعلق ببذل من الدار والكرم وغيرهما لان ما في المصر يكفي كما في الخزانة وغيرها لكن علل في الروضة والزاهدي وغيرهما بان

الاذان لاجتماع الناس و الإقامة للاعلام بالشروع وهما موجودان ههنا فينبغي ان لا يكره تركهما في السقر و جماعة المسجد عند الاجتماع و الاعلام و الاحسن ان ياتي بهما فانه يقتضي به ما يحد الافق من الملائكة ولو اقام فمن معه من ملكين كما في المحيط [ و يقرم الامام والقوم عند حي على الصلوة ] اي قبيله لكن في الاختيار اذا قال ( حي على الصلوة ) وفي الاصل وغيره الاحب ان يقوموا في الصف اذا قاله المؤذن وهذا قول العلماء الثلاثة وهو الصحيح وقال الحسن وزفر اذا قال ( قد قامت الصلوة ) مرة كما في المحيط وذكر في المنبة انه اذا اقام و الامام لم يصل ركعتي الفجر لا يجب الاعادة بعد ادائه وفي الكلام ايماء خفي الى انه لو دخل المسجد احد عند الإقامة يقعد لكرامة القيام و الانتظار كما في المضمرات و الى انه لو كان الامام مؤذنا لم يقيم القوم الا عند الفراغ وهذا اذا اقام في المسجد و الا فقد قاموا اذا دخله كما في المحيط [ ويشرح ] في الصلوة ذلك الامام والقوم و يحتمل ان يكون الوحدة للاشعار بوقت شروع الامام دون المقتدي فانه له وقت وسيع الى ادراكه الركعة [ عند قد قامت الصلوة ] اي قبيله و في الاصل بعده و الاول قول الطرفين و الثاني قول ابي يوسف رح و الخلاف في الانضلية و الصحيح الاول كما في المحيط و الاصح الثاني كما في الخلاصة \*

[ فصل • شرط الصلوة ] واحدا شرط بالسكون وهو عارضا خارج يتوقف عليه الشيء بلا تأثير و به اشارة الى انها اكثر من عشرة منها التحريم و الوقت و القعدة الاخيرة فانه شرط التمام في رأيي و القراءة فانها و لو ركبا في نفسها لكنها شرط صحة غيرها الاثره انها توجد في جميع الصلوة تقديرا ولهذا لا يستخلف القاري امبا في الاخيرين كما في الكرمانبي و منها تقديم القراءة على الركوع و الركوع على السجود و مراعات مقام الامام و المقتدي و عدم تذكر الفائتة في حق صاحب الترتيب و عدم محاذاة المرأة في صلوة مشتركة كما في النهاية و منها جعل المريض رأسه خارج الخاف كما في الزهدي الى انه استعملت محازا في سنة كما في السظم اذ خمسة على ان الطهارة عن الحدث و الخبث واحدة كما في شرح الطحاوي وغيره [ طهر ] ظاهر [ بدن المصلي من حدث و خبث ] اي نجاسة حكمية و حقيقة زاد على المعفو من الغليظة و الخفيفة [ و ] طهر [ ثوبه ] من خبث فلو وقع على رأسه طرف نجس لتوب معلق فسد صلوته يخفف مجرد المس و رخص بعض المشائخ الصلوة في الثوب النجس بلا عذر كما في الخزانة [ و ] كذلك طهر [ مكانه ] اي موضع قدميه فلو كان موضع قدميه نجسا لم يجز الصلوة الا اذا قام على رجل موضوعة على طاهر و لو نقل الى موضع نجس ثم الى طاهر يجوز الا اذا طال و لو فرش نعليه على نجس و اقام عليه جاز و لو لبسهما لم يجز و لو فرش الارض النجسة بالبول بالتراب و لم يطين جاز استحسانا و في الكلام ايماء الى انه لو وضع يده او ركبتيه على نجس جاز عندهم كما لو سجد عليه جاز عنده اليل في التنية و المكان شامل للسج فلو كان عليه مثل الدم فمدت صلوته كما في الوقعات لكن في الخزانة انها لم تقس كما لو وقع ثوبه على نجس يابس

حين مجدد و ستر مودته و لو بالماء او ورق الشجر او الطين كما في المنية وليس لستر الظلمة اعتبار كما في الزاهدي و الاطلاق يدل على اشتراط الستر عن نفسه وعن غيرها الا ان عامة اصحابنا لم يجعلوا سترها عن نفسه شرطاً كما في الكرمانى و اعلم ان المستون للرجل ثوبان ازار و قميص و يكفي ما يشمل عامة جسده فلو صلى في سراويل كره و للمرأة ثلث خمار و قميص و سراويل و يكفي درع صفيق و مقنعة و الامة كالرجل كما في الجلابى [ و استقبال القبلة ] لغة الجهة و عرفاً ما يصلي الى نحوها من الارض السابعة الى السماء المابعة مما يحاذي الكعبة و هي قبلة لاهل المسجد و المسجد لاهل مكة و مكة لاهل الحرم و الحرم للانفاقي على ما قال بعض المشائخ توسعة على الناس كما في المغائبي و قال الزند رسي ان المغرب قبلة لاهل المشرق و بالعكس و الجنوب لاهل الشمال و بالعكس فالجهة قبلة كالعين و الصحة يعرف بالدليل كالخاريب القديمة المنصوبة باجماع الصحابة و التابعين رضي الله عنهم فانهم جعلوا قبلة العراق ما بين المشرق و المغرب و قبلة خراسان ما بين المغربين و كالسؤال عن اهل ذلك الموضع و لو واحداً فاسقاً اذا ظن صدقه و عند فقد هذين النجوم على ما حكى عن ابن المبارك انا نجعل الجدي خلف الاذن البمنى في استقبال القبلة كما في الكرمانى و غيره و عنه و عن ابى مطيع و ابى معاذ و غيرهم ان قبلتنا حيث تغرب كواكب العقرب كما في قاضينخان و لا بأس بالانحراف انحرافاً لا يزل المائلة بالكيفية بان يبقى شيء من سطح الوجه مسامتاً للكعبة و عند فقد هذه الامور التحري كما يأتي و منهم من بناء على بعض العلوم الكمية الا ان العلامة البخاري قال في بحث القياس من الكشف ان اصحابنا لم يعتبروه و به يشعر كلام قاضينخان [ و النية ] اي نية الصلوة لا الكعبة فانها لا يشترط على الصحيح كما في الخلاصة ثم اشار الى تفصيل ما يحتاج اليه منها فقال [ و عورة الرجل ] من دائرة قاطعة للبدن مرضاً مارة بعضها على بعض [ من تحت سرتة ] المعهودة مما يقطعها القابلة [ الى ] دائرتين مارة بعضها على بعض من [ تحت ركبته ] اي تحت ركبتيه فالركبة عورة بخلاف السرة [ و عورة ] الامة [ اي القنن و المدبرة و ام الولد و المكابة ] هذا اي من تحت سرتها الى تحت ركبتيها [ مع ظهورها و بطنها ] و عن محمد بن مقاتل انها كالرجل [ و عورة ] العرة بدنهما [ جميعا ] الا الوجه [ و عن عايشة رضي الله عنها احدى عينيهما فحسب لادنفاع الضرورة به كما في الزاهدي ] و الكف [ من الرسغ الى الاصابع و الاطلاق مشعر بان بطن الكف كظهرة ليس بعورة كما في النظم لكن في الكرمانى و غيره ان فيه اشارة الى ان ظهر الكف عورة لان الكف عند الاطلاق البطن لا الظهر [ و القدم ] من تحت الكعب الى الاصابع و الاطلاق مدخل للبطن و الظهر كما في النظم لكن في الخلاصة اختلف الروايات في بطن القدم و في الاكتفاء اشعار بان الساعد عورة لكن في الظهريّة الاصح انه ليس بعورة و في الزاهدي عن الشيخين ان الذراع لا يمنع جواز الصلوة لكن يكره كشفه ككشف القدم و اعلم ان ما ذكره ههنا مذكور في كتاب الكرامة فينبغي ان

يحيل اليه حديثاً عن التكرار [وكشف ريع العضو] الذي هو عورة من الرجل والمرأة [يمنع] صحة الصلوة عندهما وهو الصحيح وعند أبي يوسف رح ما فرق النصف وعنه في النصف ورايتان والغليظة والخفيفة سواء كما في المحيط وفي اختيار الكشف إشارة إلى أنه لو انكشف بفعله فمذت صلوته في الحال بلا خلاف كما في المسبة فلو انكشف فستره من غير مكث جاز بالأجماع بخلاف ما إذا ادعى ركناً ثم ستره فإنه مقسّد بالانفاق ولو لم يؤد شيئاً لكنه مكث قدر ما يمكنه أداء ركن ثم ستره فمذت عند أبي يوسف رح خلافاً لمحمد رح ولا رابة فيه عن أبي حنيفة رح كما في الحقائق واطلاقه مشير إلى أن الانكشاف للفرق بجمع كالنجاسة كما في الخزانة ولعل في التشبيه إشعاراً بأن قدر الانكشاف كقدر النجاسة كما مروى في الراعي لويلغ المتفرق من الشعر والغنخ والساق ريعاً من واحد منها فمذت ولو أصغر ثم أشار لتحقيق الريح إلى بيان العضو فقال [و الساق] من أسفل الركبة إلى أعلى الكعب [عضو] تام فريعه يمنح [كالمعبد] فإنه عضو تام بنفسه عند بعض المشائخ أومع الركبة عند بعض وهو الصحيح كما في الكرماني [والذكر] أي كالذكر [منفرداً] عند بعض المشائخ ومع الانبيئين عند بعض والصحيح هو الأول كما في الكرماني ولذا قال منفرداً [و] مثل [الانبيين] أي الخصيتين فأنهما معاً عضو واحد على الصحيح فإن المشائخ اختلفوا أن الدبر الاليتين ثلثة أعضاء أو عضو واحد وتُدعي المرافقة تبع للصدر [بخلاف البالغه] وكل أذن عضو كما في الظهيرية والأوجه أن ما يلي الظهر أو البطن من جنب تبع له كما في المنية [و] مثل [شعر نزل] من رأس المرأة فإنه عضو تام على الصحيح لأن في حوازل النظر إلى طرف صدغ الأجنبية أطراف ذائبها من القنية ما لا يخفى وقال الحلواني أنه ليس بعورة وإنما قيد بالنزول لأن ما يوازي المنبت عورة بالأجماع وعضو ما تغلبها أو لأنه جزء من آلام لا يجوز بيعه [و] مما فر [عادم مزيل النجس] الحقيقي عن ثوبه حقيقة أو حكماً بأن يجد المزيل لكسبه لم يقدر على استعماله لمانع كالعطش والعدو [صلى] فرضاً ونقلاً [معه] أي النجس وأثنان أكثر من قدر الدرهم [ولم يعد] الصلوة إذا وجد للزبل وإن بقي الوقت والتقييد بالمسافر لأن للمقيم اشتراط طهارة ما يستربه العورة وإن لم يملكه كما في النظم وغيره وبالحقيقي لإخراج الحكمي فإن صاحبه لم يصل كما مر في أول التيمم [ولم يجوز] صلوته حال كونه عارياً [بالأجماع] وربع ثوبه [إذا أكثر منه] طاهر حال متداخلة أو مترادفة لكن في النظم لو كان نصفه ليجام يصل عارياً [دنى] طهارة [أهل] من الربع بأن يكون شيء [منه] طاهراً [الأفضل] أن يصلي معه أي الثوب ويجوز أن يصلي عارياً قائماً بأيامه وهذا عندهما وقال عبد وزفر رح لزم أن يصلي معه كما في الكافي [وعادم النوب] حقيقة أو حكماً بأن لم يجد ثوباً شيء منه طاهر أو ورق شجر كما مر [يجوز صلوته] أي عادم الثوب عارياً قائماً بركوع وسجود [وتندب] صلوة العادم [قاعداً مؤمناً] ويجوز أن يصلي مع النجس قائماً بركوع وسجود كما في النظم لكن

في المحيط انه مخير منهلما في ذلك ولزم ان يصلي معه عند عهد رح وفي الزامدي يصلي العروة  
 وحداها متباعدين فان صلوا بجماعة يتوسطهم الامام يرسل كل واحد رجله نحو القبلة و يضع يديه  
 بين فخذيه يؤمى ايما و ان صلى قائما بالايما او قاعدا بركوع وسجود جاز [وقبله خائف الاستقبال]  
 من عذر او مرض او غيره [جهة قدرته] فيصلي اليها [وان عدم من يعلم] القبلة من العلم او الاعلام  
 او التعليم بان يكون في مفارقة رحه [ان في حكمها] تحري [فيصلي الى جهة التحري ما شاء من الفرائض  
 والنوافل وعن ابي يوسف رح ان الضيف تحري لئلا للتطوع كما في المحيط والتحري الطلب لغة وشرما  
 طلب شئ من العبادات . غالب الرأي عند تعذر الوقوف على حقيقته و بما قيد بالعبادات لانهم كما قالوا  
 التحري فيها قالوا التروقي في العائلات كما هو في المبسوط وفي الاكفاء اشارة الى انه لو تحري ولم يتيقن  
 بشئ فصل الى جهة كانت حائزة ولو اخطأ فيه وقبل ان لم يقع تحريه على شئ اخر الصلوة وقيل يصلي  
 الى الجهات الاربع كما في الظهيرية [و لم يعد] صلوته [مخطئ] في التحري سواء علم بذلك او ظن  
 او لم يتبين حاله بعد الصلوة وفيه اشعار بان ما ادعى اليه تحريه من الجهة ليس قبلة حقيقة في حقه  
 كما قال بعض اصحابنا لان فيه قولا بان كل محتجذ مصيب ولا نقول به بل مصيب في اجتهاده ابتداء ثم  
 قد يصيب المطلوب وقد يخطئ وهذا نادر ما نقل عن ابي حنيفة رح ان كل محتجذ مصيب فان الحق  
 في موضع الخلاف واحد كما في المبسوط [بل] يعيد [مصيب لم يحسّر] كما اذا افتتح مع الشك بلا تحري  
 ثم علم او ظن في الصلوة انه اصاب فانه يعيد وكذلك لو افتتح بلا شك ولا تحري يعيد عند عهد بن  
 الفضل ولا يعيد عند عهد بن الحامد وهو الاصح بخلاف ما اذا علم او ظن او لم يتبين بعد الصلوة انه  
 اصاب فانه لا يعيد بلا خلاف كما في المبسوط فلو علم او ظن انه اخطأ يعيد بلا خلاف كما في التمرناشي  
 ولا يعيد ان يكون معنى قوله لم يتحر لم يعمل بتحريه كما اذا شك وتحري واعرض عن جهته فانه  
 لا يجزي في ظاهر رواية اصحابنا وعن ابي يوسف رح انها يجزي كما في المحيط [وان تقول] وتغير  
 [رأيه] الاول فصاعدا من الجهة التي هو فيها الى اخرى حال كونه [مصيبا] اي في الصلوة [استدار]  
 اي انتقل اليها منها ولا يستأنفها اذا اجتهد لا ينتقض جهته فيجوز ان يصلي اربع ركعات الى اربع  
 جهات كما روي عن عهد رح ولا منع من الزيادة على ذلك كما في النقل وفيه اشارة الى انه لو تحري رأيه  
 الى جهة ثم تحول الى اخرى فاستدار ثم تحول الى الاولى استدار وقيل استأنف على خلاف بين المتأخرين  
 كما في المحيط [ولا يضرب] المقتدي التحري [جهله جهة] توجه [امامه] للتحري ولا تفسد صلوته به  
 حتى يعيد [اذا علم] المقتدي [ا.هـ] اي الامام [ليس خلفه] فيضرة اذا علم انه خلفه ولو يعد سلامه  
 كما في شرح الطحاري [بل] يضره [تقدمه] عد هما خلفا لابي يوسف رح كما في الحلاني [اذا علم]  
 مخالفته اي المقتدي الامام في الجهة بان يتوجه الى جهة و الامام الى اخرى وهذا اذا علم في  
 الصلوة و اما بعدها فلا يضره كما في شرح الطحاري فالحاصل انه يضره علم تقدمه على امامه ومخالفة



له في الجهة فالاحسن ان يقتصر عليه ولا يخفى ان مجرد التقدم بلا علم به لا يضره كما ظن وانما لم يتعرض للظن في الموضوعين لانه كالعلم في حق العمل فيستغنى به عنه ثم شرع في كيفية النية فقال [ويقصد] المقتضي او الامام [صلوته] وادناه ان يجيب عنها في الحال وفيه اشارة الى انه لو قصد الظاهر وتلفظ بالعصر سهوا اجراه كما في التقنية وتحقيق البتة قد مر في الوضوء [و] يقصد [اقتداء] اي متابعة امامه [ان اقتدى] الا في الجمعة فانه غير محتاج اليه عند بعضهم لان الجمعة لم تكن الا مع الامام وفيه اشعار بانه لو نوى صلاة الامام لا تجزي لكن لو نوى الشروع في صلاة الامام تجزي على الصحيح كما في المضمرة [متصلا] مصدرا [بالتحريم] فلا يصح بالنية المتقدمة والتأخره عن تحريمه كل منهما اما الاول ففي النظم لا يجوز التقديم في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح اذا نوى عند الوضوء جاز اذا لم يتكلم بعد وفي المحيط ان الشروع في الصلاة وسائر العبادات صحيح بالنية المتقدمة عند محمد رح اذا لم يشتغل بعدها بعمل لا يليق به وعند ابي يوسف رح لا يصح الا في الصور وفي الجلاي قال محمد بن مقاتل لا اعلم خلافا من علمائنا في صحة العبادة بالنية المتقدمة واما الثاني ففي الزاهدي لا يجوز التأخير في ظاهر الرواية وعند الكرخي يجوز قيل الى النناء وقيل الى ما بعده وقيل الى الفاتحة وقيل الى الركوع وقيل الى ما بعد الركوع وقيل الى القعود ولا يبعدان يقال ان ما ذكر من التفصيل معنى ما حذف من قوله متصلا بالتحريمه لمكان العطف واما ما ذكره فالتنتيجة ان لا يصح تقديم نية اقتدائه على تحريمه الامام ويفرض ان يكون بعيدا كما قال بعض ائمة بخارا وقيل ينوي بعد قول الامام الله قبل قوله اكبر وقال عامة العلماء انه ينوي حين وقف الامام موقف الامامة وهذا اجود كما في النظم والاول هو الصحيح كما في الكرماني والاكتفاء مشير الى انه لا يشترط نية الامامة حتى انه لو نوى ان لا يؤم فلانا كان له ان يقتدي به وقال الكرخي و ابو حفص باشتراطها وعن ابي حفص ان غير الامام لو ام بالنية الامامة تفسد صلوته مأمومه كما في الزاهدي والى ان حضور القلب في التكبير مع الاشتغال بمسئلة او غيرها في مائت الاذكان كاف في اتمام صلوته حتى لا يستحب الاعادة وقال ظهير الدين المرويتاني لا يعبد وقال البقائي لم ينقص اجرة اذا لم يكن لتقصيره وفي صلاة قاضي القضاة المتكلم لا يلزمه نية العبادة في كل جزء وانما يلزمه في كل ركن ولا يواخذ بالسهول لانه معفو عنه لكن لم يستحق بها ثوابا كما في التقنية ويؤيد الاول ما في المنتقط والخزانة والسراجية ان قول بعض الزهاد ( من لم يكن قلبه في الصلوة مع الصلوة لا قيمة لصلوته ) ليس بشيء [ومع القبط] الدال على القصد [اقص] فاللفظ وحده لا يعتبر لكن في المجموع ان نية القلب ليس بشروط كما في الخزانة والمختار استحباب التكلم كما في المنية [و] يكفي ( لغير الفرض والواجب ) من السنن عند العامة والنوافل عند الكل [نية مطلق الصلوة] اي قصد الصلوة بلا قيد سمة او نفل او عدد فتكفيه نية الصلوة في النفل عند الكل وفي السنن

عند الجمهور الا ان الاحتياط ان ينوي فيها متابعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم كما في الذخيرة وغيرهما ولو نوى عددا كثيرا لم يلزمه اكثر من ركعتين على الجمهور من قول اصحابنا كما في الجلابي وفيه اشارة الى انه لو نوى الغرض في كليهما كان أتيا بهما كما في الطهريّة واني انه لو نوى سنة الظهر و صلوة التسبيح اجزئ من سنة الظهر ولا شك انه ينال ثواب التسبيحات كما في الصحايف فلا يشترط فيه الاجنس الصلوة و [لهما] اي الغرض و الواجب كصلوة الجبازة و البوتر [شرط] للصحة [التعيين] بالرفع اي قصد جزئي حقيقي لنوع الصلوة مثل الظهر كما في الكافي و قيل لا يجوز نية الظهر و الاول هو الصحيح فلا يجوز نية الصلوة و لا الغرض و يجوز فرض الوقت الا للجمعة للخلاف الا اني كما في الخزانة و الطهريّة و غيرها و ظهر يومه امس بكلي فيتحصر انحصار الكلي في فرد كما ظن و لو شك في خروج الوقت نوى صلوة عليه و ينبغي ان ينوي ظهر يومه كما في العتايي و انما اكتفى به اشارة الى ان الاداء بنية القضاء و بالعكس جائز و هو الصحيح كما في الخزانة و اني انه لا يشترط في القضاء نية اول صلوة عليه او آخر صلوة عليه و هو الاصح كما في المنية و غيرها [لا] يشترط لهما [العدد] اي نية عدد الركعات فلو نوى الظهر خمسا و صلى اربعاً جاز كما في التتمة و ينبغي ان يكون النية بلفظ الماضي و لو فارسيا لانه الاغلب في الانشاءات و يصح بلفظ الحال في المزارع و الزامدي و غيرها ان كيفية النية للغيبين ( اللهم اني اريد الصلوة متابعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيسرها لي و تقبلها مني ) و لغربها ( اللهم اني اريد الظهر او الصلوة للميت او البوتر ) و زاد المقتدي ( متابعا للامام ) \*

[فصل \* فرضها] اي فرض الصلوة ام من القطعي و الظني و الركن و الشرط فالاحسن ركنها و لعله نية على الخلاف المشير اليه و هذه النسخة احسن مما صدر بقوله صفة الصلوة اي تفصيلها كقولهم صفة الايمان كلها و هي في الاصل كالوصف مصدر و فرق المتكلمين من اصحابنا بانها صفة الموصوف و انه كلام الواصف لبس ههنا لا يبراه وجه [التحريم] من التحريم و هو جعل الشيء محرما ثم جعل بمعنى الفاعل فنقل الى التكبيرة الاولى فان بها يحرم الاشياء المباحة و التاء للمبالغة و هي شرط عند اكثرين كما في المستصفى و لذا ليس الطهارة شرطا لها حتى لو كبر المحدث فغمس في الماء ثم رفع رأسه و صلى جاز كما جاز بناء الغرض على تحريم الغرض و عكسه و القضاء على الاداء كما في الكفاية [القيام] اي قيام و احد في كل ركعة من الغرض دون النقل فاللام للعهد و هو لغة الانتصاب و شروعا استواء الشق السفلي و الاعلى فالركن اصل القيام لا امتداده الا ترى ان الامام لو لم يطول القيام في الشق الثاني اجزأه لانه لا قراءة فيه كما في جمعة الميسر و ذكر في الاسرار ان الامتداد انما يجب لتبصيل القراءة التي هي ممتدة و بالاعتداء يقسط القراءة فلا يجب الامتداد كما ادرك في الركوع لكن في التمرناشي اختلفوا ان القيام في حق اللاحق هل مقدر بقدر القراءة و في الامي لا بد فيها من مقدار ثلث آيات و الاطلاق دليل على انه لو صلى قائما على اصابع رجله او عقبه بلا عذر يجوز

وقيل لا يجوز كافي القنية وعنده [قراءة آية] من القرآن المنزل عليه صلى الله عليه وسلم بغلا متواترا كما في كتب الاصول والكلام والقراءة حتى قال في فتح الرصيد القراءة السبع متواترة وما عداها غير ثابت تواترا فلا يكفر جاحده ولو جاء من طريق موثوق به ألتحق بسائر الأحاديث المروية عنه صلى الله عليه وسلم فلا يقرأ الشواذ فيها كما في تمهيد السلمي لأنها نفس عند : الأصح انه اذا قرأ بها في مصحف ابن مسعود وأبي لا نفس لكن لا يعتد من القراءة بخلاف التوراة والانجيل فإنه يعتد به ان كان معناه في القرآن ولا يجوز بالحديث القدسي كما في الجزالة والآية العلامة وشرها ما تبين أوله وأخره توفيقا من طائفة من كلامه تعالى بلا اسم وح في الكلام دلالة على انه لو قرأ ما كانت كلمات او كلمتين نحو قتل كيف قدر ثم نظر جاز وهذا بخلاف وعلى انه لو قرأ ما كانت كلمة او حرفا نحو (مدهامتان) (وق) لم يجوز وهو الصحيح كما في الظهيرية الا اذا حكم به حاكم فيجوز كما في قضاء الجزالة وعلى انه قرأ نصف آية مرتين اوكرر كلمة حتى تبلغ آية لم يجوز وعلى انه لو قرأ نحو آية الكرسي في ركعتين لم يجوز وهو الصحيح عند بعض كما في الظهيرية وجاز على الصحيح كما في المصبرات ويستثنى منه الاخرس فانها ساقطة عنه وكذا أُمي اجتهد أثناء الليل والنهار بلا قدرة على التعلم وكذا من لا يمكنه ادراك الحروف بالاجتهاد التام ك بعض اهل الهد والترك كما في الجلابي [في كل] اي كل ركعة [من ركعتي الغرض] النثائي والثلثي والرابعي وبه اشارة الى انها في الاوليين والاخرين والمتوسطين والاولى والاخرى والاولى والثالثة والسابعة والرابعة جميعا سواء كما في الخلاصة والمصبرات والظهيرية وغيرها من المتداولات وهو قول بعض المشائخ والصحيح من مذهب اصحابنا انها فرض في الاوليين حتى لو تركها فيهما وقرأ في الاخرين كان قضاء كما في التحفة [و] [قراءة آية في كل] ركعة من [النور والنفل] اي من الراجب والسبه والتطوع والبتادر من الكلام ان يقرأ فرضا في كل ركعة آية غير آية قرأ في الاخرى وفي القنية قال نجم الاثمه لا يجوز ان يقرأ في السابعة من الغرض ما في الاولى وعن ابي يوسف رح يجوز ويجب السهو و في النوافل يجوز بلا سهو ويكره [و المكتفي بها] اي بآية واحدة في ركعة [مسج] اي مستحق لعقوبة لا بالبار ولعل فيه خلافا فان السها به قائل بالكراهة والاساءة دون الكراهه كما في الكنف وغيره [وعندهما] عطف على عده المقدرة قراءة [آية طويلة] اي عبر قصيرة عن ثلث فصار كما في الكرمانى [او ثلث] [آيات قصار] في كل ركعة معها او المكتفي بها مسج للعطف والقصار بالكر جمع القصير بلا الحاق ماء لتجمل على فعليل بمعنى مفعول [والركوع] الانحناء وشرعا انحاء الظهور لو قليلا فان خروا كالحمل فقد احزله كما في قاضيخان الخلاصة وهذا ظاهر الرواية وعنه انه ان كان الى الركوع اقرب يجوز وان كان الى القيام اقرب لا يجوز فالطمانيه لم يفرض خلافا لابي يوسف رح وعن محمد رح ما يدل على ان قوله مثل قول ابي يوسف رح لكن ذكره المشائخ مع ابي حنيفة رح كما في المحيط [والسجود]

اي المسجدتان فان اسم الجنس يدل على العدد عند ائمة العربية الا انه خلاف ما عليه علماء في الأصول وهو لغة الخضوع وشرماً وضع الجبهة والانف على الارض وغيرها واراد به الخضوع [بالجبهة] بان يضع عليها كل الجبهة او اكثوها كما في الشهادة لكن في الزاهدي انه يكفي وضع شيء منها [والانف] هو اسم لما سلب فلا يكتفي بوضع ما لان من الارنية كما في المحيط لكن في المصنف كما في الخلاصة ان الفرض يتم بذلك وحاصله ان السجود بتأدي عند مجرد وضع كل من الجبهة والانف وليس معناه ان وضع الانف عند وضع الجبهة فرض كما ظن [وبه] اي بان السجود يتأدى بكل منهما [بفتي] كما فهم من الوقاية لكن ذكر المصنف ان الفتوى على قولهما وهو انه وضع الجبهة فقط وانه مسلم وفي الخلاصة كره الاختصار لمن احدهما بلا عذر ومقدار الركن منه ادنى ما يطلق عليه اسم السجدة وفي الاكتفاء اشعار بانه لو سجد على الدق او الخلد لم يحز اجماعاً كما في الخلاصة وبان وضع اليد ليس بفرض وكذا وضع الركبة وهذا اختيار اكثر المشائخ كما في الخزانة وعليه الفتوى كما في المحيط وكذا وضع رؤس اصابع القدم وفيه اختلاف المشائخ قبل انه سنة ونقل الزاهدي فيه روايتين والصحيح ان رفع القدمين مفسد كما في القنية [والقعدة الأخيرة] على المشهور وفي السظم انها لا تفرض عند بعضهم بل واجبة كما في التحفة واولي الكشف وهو الكعابة وكذا ذكره المصنف [قدار التشهد] اي قدر ما يتمكن منه وقيل مقدار الشهادتين وقيل ادنى ما يطلق عليه الاسم كالركوع كما في الخلاصة والاول هو الاصح كما في الكافي وغيره [والخروج] عن الصلوة او التحريمة [بصعته] اي بفعله الاختباري المسافي لصلوته كالتحفة كما في بحر الفوائد وهذا عنده كما ذكره ابو سعيد البرودي واما عندهما فليس بفرض وثمرة الاختلاف في المسائل الانثى مشرقة الاتبية لكن قال الكرخي انه ليس بفرض عندهم وعليه المحققون من اصحابنا كما في الزاهدي ولا يلزم عليه ذكر الترتيب بين التحريمة والقعدة وان ذكره في الشرح كما ظن فان المختصر ليس محيطاً بجميع الروايات الا ترى انه يفرض الانتقال من ركن الى ركن عند ابي حنيفة رح على الصحيح ورفع الرأس من الركوع والسجود عند محمد رح وفي رواية عنه والمؤمن الشهادة غايه على ان قوله فرضها والقعدة الأخيرة لا تخل عن اشارة الى ذلك عند المصنف (المصنف) اي واجب الصلوة المطلقة وهو ما ثبت بدليل ظني فسد لصلوة بتركه ولم تبطل [قراءة] خصوص [الفاتحة] فانها فرض من حيث كونها قرآناً وفي بيع السظم ونثر المحيط وغيرهما انه اذا قرأ كل اقرآن صار المحجوع فرضاً وفيه اشعار بوجوب كل الفاتحة وهذا عنه واما عندهما فأكثرهما ولذا لا يجب السهو بسميان الباقي كما في الزاهدي [وهم] مقدار [سورة] من آية طوئة او ثلث قصار وفي الكلام اشارة الى انه يجب تأخير السجدة عن الفاتحة وان انه يجب ان يقرأ مرة كما في المحيط وانها واجبة وذا كان تاركها يومر بالاعادة كما في القنية وان ان نفس السجدة واجبة ايضاً كدال القاضي في الجامع رحمه انها مستحبة كما في التمرنشي والاكتفاء مغيب.

الى ان تسمية الفاتحة كالمرورة غير راجعة والاولى غير راجعة الى الصحيح والثانية عند من الائمة  
والى ان اخفاء التسمية لا يجب وفي اجماع الكشاف انهم اجمعوا على وجوبه [درعاية الترتيب] بين  
الركن لكل ركعة فوجب ان يكون كل سورة متاخرة عن اخرى والركوع بعد القيام والقراءة والسجود بعد  
الركوع والسجدة الثانية بعد الاولى والاخير متفق عليه واما البرقي فالظاهر انها مختلف فيها في  
سهر المحيط والذخيرة والكافي ان تقديم القراءة على الركوع والركوع على السجود واجب عند اصحابنا  
الثلاثة وفي التمرقاشي اختلفوا في وجوب الترتيب في السور والصحيح ان تركه مكروه وفي سجديات  
شرح الطحاوي ان تقديم القراءة على الركوع فرض وفي سجديات شرح المبوط والمحيط والظهيرية  
وحدث النهاية والكافي وغيرهما ان تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود فرض وهذا  
الخلاف مبني على اختلاف الرواية في التنوير شرح تخيص الجامع ان الترتيب بين السجدين ليس  
بشرط واما بين غيرهما فشرط كما قالوا وفيه دلالة على الخلاف كما لا يخفى فاندفع ما ظن من التناهي بين  
الكلامين [والقعدة الاولى] قدر التشهد في الفرائض والراجحات والسنن في ظاهر الرواية كما في الكافي  
والقياس ان يكون سنة والترك مكروه كما في الظهيرية وذكر في النظم انها لو تركت في النقل نفس  
قياسا لا استحسانا وفي المتفرقات لا تفسد عند الشيخين خلافا لمحمد وزور رج [دالتشهدان]  
ابي التشهد في القعدتين عند عامة المشايخ كما في التحفة وعليه المحققون من اصحابنا وهو الاصح كما في  
المحيط وهو الصحيح كما في الزاهدي وقال بعضهم انه في القعدة الاولى سنة كما في الكافي وذكر في النظم  
انه في القعدة الثانية فرض عند بعض وفي الاكتفاء اشعار بان صلوته صلى الله عليه وسلم ليست  
بواجبة وفي خزانة المفتيين انها واجبة في الاخبار [ولفظ السلام] اي لفظ هو السلام الاول يعني  
السلام عليكم ورحمة الله بلا زيادة ولا نقصان فخرج بافظ آخر لزوم السهو وقيل لم يلزم لانه  
سنة كما في المحيط وغيره ولا بعد ان يراد لفظ السلام ففي النوازل وغيره انه لو اقتدى بعد ان يقول  
الامام السلام قبل ان يقول عليكم لا يصير داخلا في صلوته وفي التحفة يخرج من الصلوة بتسليمة  
عند عامة العلماء وقيل بتسليمتين ولا يرد سلام الجنازة الذي هو سنة كما في الزاهري فان الكلام  
في مطق الصلوة [وقوت الوتر] اي دعاء في الوتر من الادعية الماثورة فلا توقيت فيه كما في الخلاصة  
وقوت المحيط زمانه بمقدار سورة الانشقاق وفي التحفة به او بمقدار سورة البروج وفي رواية بكليهما  
والاول هو الصحيح ولعله مخصوص بمن عرفه والا ففي كثير من الكتب المعتبرة ان من لم يعرفه يقول  
يا رب ثلثا [وكبريات] صلوة [العبد] [النوازل] على ما في نفسها وفيه اشعار بانه لا يجب لفظ  
التكبير في تكبير الافتتاح ولا تكبير الركوع وفيهما وفي المستصفى وغيره انها واجبان وفي الاضافة  
اشعار بان لا يجب تكبير القنوت وهو واجب كما في سهر الزاهدي [وتعين] الركعتين [الاوليين]  
من الفرض الثلاثي والرابعي [لقراءة] اي قراءة القرآن والاحسن القراءة في الاوليين وقد مر الخلاف

[وتعديل الأركان] لغة التسمية وشرعا تسمي الجوارح في الركوع والسجود والقومة والجلوس قدر تسمية ويطلق على كل فانه صار كاسم الجنس والمراد الاطمينان في الاوليين فانه واجب على ما هو تخريج الكرخي دون تخريج الجرجاني فانه على ذلك سنة مكروهة الترك وأما الاطمينان في الاخيرين فسنه على تخريجهما جميعا وعن ابي يوسف ر.ح انه في الكل فرض والاول ظاهر الرواية اكل في الحقائق من مبسوط شيخ الاسلام لكن في المحيط والكافي وغيرهما انه في الاوليين واجب عند الطرفين وفي غيرهما سنه والكل فرض عنده ورواية شاذة ما في القنية انه قال صدر الاسلام انه في الكل واجب عند الطرفين فبالترك ههنا مسجد وعمدا يكره اشد الكراهة ويلزم الامادة ولم يدل كلام المصنفات وشرح المصنف على انه في الكل واجب كما ظن فاحفظه فانه وسابقه من مواضع يزل فيها كثير من الخواص العظام فيفضل ويضل كثيرا من العوام [والجهر والاختفاء] اي جهر الامام واخفائه بقرينة الفصل الاتي وحكم المنفرد بجميع [فيما يجهر] من الصلوة الاتية [و] فيما [يخفي] من غيرهما والاطلاق مشعر بانهما لا يقيدان بما يجرز به الصلوة على الخلاف وهذا ظاهر الرواية وروي انه لا يسجد الا اذا اخفي فيما يجهر المقدار المذكور كما في الجامع الجاني وعنه انه اذا جهر او اخفي آية سجد وعن الشيخين اكثر الفاتحة كما في الزاهدي والاكفاء مشير الى ان الانصات غير واجب وهو واجب عند قرأته وكذا متابعة الامام واجبة وان وجده فيما لا يحتجب من الصلوة كما في المحيط وذكر في الكافي انه فرض وفي التمرناشي انها شرط وفي المنية انها شرط في الافعال دونه الاذكار [ومن] على المهور احترازا عما ذكرنا من الفرائض والواجبات فلا ينتقض بشي منهما كما ظن [غيرهما] الغرض والواجب [او ندب] غيرهما لاكمال السنة وهي للواجب وهو للغرض ثم شرع في كيفية كل من افعال الصلوة على التفصيل فقال [فاذا اراد المصلي الشروع] في الصلوة المطلقة ولا يخفى ما في اختيار [اذا] على غيره من اللطافة [كبر] اي قال (الله اكبر) وانما يصير شارعا بالتكبير في حال القيام او فيما هو اقرب اليه من الركوع كما في الزاهدي وما ياتي من قوله كل قيام لا يخلو عن اشارة ما اليه [بلا مد الهمة] اي همة الجلالة اكبر فانه فيها مفسد وفيها كفر كما في المصنفات وانما أثر الهمة على الالف وهي اسم مستحدث لان الالف مشترك بين هذين [و] بلا مد [الباء] اي باء اكبر فانه مفسد كما في عامة الكتب وعن زين المشائخ انه غير مفسد كما في النية وفي التخصيص اشعار بجواز مد اللام والهاء والراء بلا جزم الا ان الثاني خطأ والثالث مفسد كما في المحيط فالاولى ترك المضاف اليه بل المضاف ايضا للاستغناء بقوله كبر كما لا يخفى والاطلاق دال على انه ترتفع الجلالة ولا يجزم وكذا اكبر ويجوز فيه الجزم كما في المصنفات [ماسا] مدركا باللمس حال مترادفة على وجه [بابها ميه] اي بطريقهما [شجعتي اذنيه] اي ما لان من اسفلها لكن في النظم عن ابي حنيفة ر.ح ان محاذاة الابهام الشجمة مسنونة وفي ظاهر الاصول محاذاة اليد الاذن وبكوه

التجاوز منها كالرفع الى المنكبين كما في خزائن الفقه والمس لم يذكر في المنداولات الا في فاضل  
والطهرية والقول بانه لتحقيق المحاذاة ليس بشيء وفيه اشارة الى ان اليد يرفع اولاً ثم يكبر كما روي  
عنه وقبل يرفع مع (الله) ويرسل مع (أكبر) وعليه الفتوى كما في النظم والى انه يخرج اليد من العزم  
عند التكبير فانه ادب كما في المحيط وذكر في المفيد ان ترك الاخراج بدعة في حق الرجال سنة في  
حق النساء والى انه لا يسر ترك تفريج الاصابع كما قال ابن بكير البلخي بل يفرج وينشر ويجعل  
الكف الى القبلة كما قال العامة كذا في النظم وعليه الاعتماد وعن بعض المشائخ الصواب ان يضم  
اصابعه في الابتداء ثم يبسط وقت التكبير كما في المحيط وهذه احكام مشتركة بين المصليين فالمختص  
بالمقتدي ان يحاذي تكبيرة تكبير امامه فانه افضل عنده وهو قول زفر وح وعندهما يوصل بتكبيره  
مثل ان يوصل الف (الله) براء (أكبر) وقال الامام الصرخي ان الانفعال على هذا الخلاف و اشار  
شيخ الاسلام الى ان المحاذاة فيها افضل بالاجماع وقال ان قوله ادق اوجود وقولهما ارفع واحوط وفي  
عون المروزي المختار للفتوى في صحة الشروع قوله وفي الافضلية قولهما واعلم انه لا يدرك فضيلة  
التحرية عنده الا بالمحاذاة وعندهما الى وقت البناء الكل في الحقائق وقيل يدرك الى نصف الفاتحة  
وقيل الى آخرها كما في النظم وقيل الى الفاتحة وهو المختار كما في الخلاصة وقيل بالركعة الاولى هو  
الصحيح كما في المصنوعات وقيل بالتأسف على فوت التكبير ولم يدرك بدونه وان كبر معه كما في الروضة  
[والمرأة ترفع] يديها [حذاء منكبيها] اي مقابلها على رواية ابن مقاتل عن اصحابنا وعن ابي حنيفة وح  
انها كالرجل وبه اخذ بعض المشائخ وقيل حذاء صدرها والاول اصح كما في المحيط وقيل الامة  
كالرجل كما في الزمدي [ويجوز] المزدح فيها والماضي احسن فانه عطف على كبر [بكل ما دل على  
التعظيم] اي الترفع من الانقياد بمخلوق من الاسماء الحمينة وغيرها وفيه اشارة الى ان الاول ان  
يشرع بقوله الله اكبر وبعض المشائخ قالوا على قوله بالكرامة بما سواه وهو الاصح ولم تجز عند ابي  
يوسف وح الا بالله اكبر او الاكبر او الكبير او كبير الا اذا لم يحسنه وعند محمد وح بكل ذكر تام نحو  
الرحمن اكبر او الحمد لله او سبحان الله او لا اله الا الله والى ان لا يشرع باللهم وفيه خلاف المشائخ  
ولا بالله وعن الحسن انه يشرع به والاول ظاهر الرواية فانه يعتبر فيه الذات مع الوصف كما في المحيط  
وغیره [ولا يشوب] حال من الشوب وهو الخلط [بالدعاء] اي طلب الشيء على نحو شاب العمل بالماء  
كما في الاساس وليس مما يتعدى بالباء كما توهم فان مفعوله محذوف والمعنى لا يجوز شروعه به  
حال كونه خالطاً الدال على التعظيم بالدال على السؤال نحو اللهم اغفر لي وارزقني واسئغفره [ولـ]  
كان الدال عليه [بالفارسية] اي يجوز ذلك على تقدير كون ذلك الدال بالعربية والفارسية نحو  
(خدا بزرگ است و بنام خداي بزرگ) فيكون الواو عاطفة على مقدر وليست للحال عن فاعل  
يجوز ادل والالزم ان لا يجوز بلفظ عربي كما تقرر من تقييد الحال وفيه اشارة الى انه لا يجوز باللغة التركية

والزنجية والحبشية والنبطية مثلا و ان لا يجوز مائثر اذكار الصلوة وغيرها بالفارسية وقد جاز الكل  
عنده ويمكن الجواب كما يأتي ولا يشترط العجز عن العربية خلافا لهما كما في الظهيرية وغيرها ولا خلاف  
ان تسمية الذبيحة وتلبية الاحرام يجوز بالفارسية كما في النهاية وهي منسوبة الى الفارس بكسر الراء  
كما في انساب السمعاني وهي بلاد الفرس كاصفهان والري و همدان و نهاوند و آذربيجان وغيرها  
لكن في الازاهير ان الفارسية لغة جور من بلاد فارس والمراد العجمية فهي اولى بالذكر [لا] يجوز  
[القراءة بها] اي بالفارسية [لا بعدد] وهو ان لا يقدر على العربية وهذا عندهما وفي رواية عنه  
كما في الكشاف في قوله تعالى (طعام الاثيم) واما عنده فيجوز مطلقا لكنه مكرره بلا عدد سواء  
كان على نظم القرآن كما في (معيشة ضنكا) اي تنكا و (جزاء جهنم) اي سزاي وي ووزج اذ لا وسواء كان  
قناء ارقصا وقيل اذا لم يكن على نظم القرآن لا يجوز وقيل اذا كان من القصص تغسل صلواته و  
الصحيح الاول وذكر شيخ الاسلام وغيره انه رجع الى قولهما كما في المحيط وهو الصحيح وعليه المعول  
وانما خص الفارسية بالنفي لينفي غيرها بالطريق الاول لقربها بالعربية و في الحديث ( لسان اهل  
الجنة العربية او الفارسية الدرية) بتشديد الراء كما في الكرمانى وغيره [وبه] اي بعدم الجواز [يفتي]  
في الحقائق وعليه الاعتماد و في الكشاف ان في كلام العرب خصوصا في القرآن من لطائف المعاني  
ما لا يستقل بأدائه لسان [و] اذا كبر [يضع يمينه على شماله] كما في الاصل ثم اختلف المشائخ فيه  
فقيل انه يضع باطن كف اليمنى على ظاهر الشمال وقيل على الذراع وقال الاكثرون على المفصل وعن  
الصاحبين يقبض الرسغ باليد اليمنى كما في المحيط لكن في الجلابي قال يضع وسط الكف على  
الرسغ فابضا وقال باطن الاصابع طولا والاول اولى وقال ابو حفص يقبض بالابهام والخنصر و  
البنصر و في الكرمانى استحسنت كثير منهم ان يقبض بالاولين [تحت رسته] لانه من سنن  
الرسول و في الاكتفاء اشعار بان المرأة في ذلك كالرجل لكن في المصبرات وغيره انها تضع على صدرها  
ولا يبعد ان يشار بتدبير الضمير الى مخالفة الحكم [في كل قيام فيه ذكر] شامل للقرآن [مسنون]  
مفروق فلا يرسل بعد التكبير بل يضع في الشاء والقنوت و صلوة الجنائز وقيل عنه يرسل في  
القنوت وهو قول ابي يوسف و ح و اختلف مشائخ ما وراء النهر في صلوة الجنائز وقال محمد و ح ان  
الوضع سنة قيام فيه قراءة كما في المحيط و عن ابي حنيفة و ح انه يرسل الى الفراغ من التعوذ و عنه اذ  
كبر ارسل ثم يضع كما في النظم والصحيح المتن كما في المصبرات واعلم ان الاول ان يكون بين قلبه  
قد اربع اصابع في القيام كما في عزائفة المفتين [و يرسل] عند الجمهور و يضع عند اصحاب الفضلي  
للمخالفة الكلية للشيعة [في قومة الركوع و بين تكبيرات العيدين] وفيه مع النظر الى السابق دلالة  
على ان ليس فيهما ذكر مسنون كما في نوك التفرع على نقيضه وكل رواية كما سباني [ثم يثنى] اي يقول  
(سبحانك اللهم وبحمدك) الخ اي سمحتك بجميع الآثك يا لله تسبعا وبحمدك او اشغلت بحمدك



فالواو لعطف المفرد أو الجملة ويجوز ان يكون للحال اي وقد اشتغلت بحمدك فانه روي سبحانه بحمدك ولا ينبغي ان يقال بزيادة الواو لانها ليست بقياس (وتبارك اسمك) اي دام خبره (وتعالى جلتك) اي تجاوز عظمتك عن درك افهامنا ولم ينقل في المشاهير (وجل ثناؤك) (ولا اله غيرك) بفتحهما ورفعهما وفتح الاول ورفع الثاني وبالعكس كما في المحيط ووجه الكل ظاهر على واقف الفن وإنما أثر (ثم) لتخلل الوسائط المعهودة [ولا يوجه] عطف على (كبر) او (ثم يثني) فلا يوجه قبل التكبير ولا بعده ولا بعد الثناء لا في الفرائض ولا في غيرها لكن في النظم لا يوجه في الفرائض في الاصول وعن ابي يوسف رح انه يوجه بعد الثناء ويوجه في النوافل بعد الثناء بالاتفاق ويستحب الترجيع قبل التكبير عند المتأخرين كما في الحقائق وهو ان يقول (اني وجهت وجهي) الى قوله (مسلمين) واختلف في ان يقول مسلماً وقوله انا من المسلمين اصح عن قوله انا اول المسلمين لانه كذب مفسد للصلاة عند بعض كما في المحيط [ويتعذر] اي يقول سنة (اعوذ بالله من الشيطان الرجيم) وهو المختار من الالفاظ والمتبادر منه ان يثني ثم يتعذر وهو الاصح كما في المصبرات [للقراءة] في الركعة الاولى لا غير بقراءة قوله [لا] تبعاً [لِلثَنَاءِ] وهذا عند محمد رح خلافاً لابن يوسف رح فانه عنده للثناء ثم اشار الى ثمره الخلاف بقوله [فَيَقُولُ] اي التعذر [لِلْمَسْبُوقِ] في اول ما فات عنه عند محمد رح [ولا] يقول عند ابي يوسف رح وفي رواية عن محمد رح وقال صدر الاسلام انه اصح كما في المحيط وغيره والمسبوق هو الذي لم يدرك بالجماعة اول الصلوة فقط [الموتم] اي المقتدي سواء كان مدركاً ادرك الكل بالجماعة او لاحقاً ادرك بالجماعة اول الصلوة مع ثورات بعض [ويؤخراً] الامام [عن تكبيرات العبدلين] عنده وبقدمه عليها عند ابي يوسف رح وإنما لم يذكر الامام مع محمد رح كما ذكره الكافي وغيره لان في المحيط لم يوجد ذكره معه في شيء من الكتب وفي المنظومة وشرحها ان ليس عنه فيه رواية [ويسمي] اي يقول سنة (بسم الله الرحمن الرحيم) قبل الفاتحة وهي سنة قبلها في كل ركعة في قول اصحابنا على قول الدقاق او في قول ابي يوسف رح ومنه في الركعة الاولى والاول احوط كما في المحيط وعليه الفتوى كما في المصبرات [لا] يسمي عند الكل [بين الفاتحة والسورة] لكراهتها كما في الكشف (ن) وعنه انه يسمي وعند محمد رح انه يسمي الا في الجهرية كما في المحيط والاول قول ابي يوسف رح كما في النظم وهو قول محمد رح وهو المختار كما في المصبرات وفيه اشارة الى انها ليست من الفاتحة واكثر الشائغ على انها آية منها كما في المحيط والخيرة والخلاصة والزاهدي وغيرها وإنما لا يشير الى انها من القرآن ام لا لان كونها منه ليس بنص عن المتقدمين كما في الايضاح والمحيط والكشف وغيرها قال الكرخي لا اعرف بها التصريح عن مقدمي اصحابنا والامر بالاخفاء دليل على انها من القرآن وفي الزاهدي انها آية على الصحيح وذكر ابو بكر ان الاصح انها آية في حرمه المس لا في جواز الصلوة ولم يوجد ما في حواشي الكشاف والبلويج انها ليست من القرآن في المشهور من مذهب ابي حنيفة رح [ويعمرن] من الاسرار اي

يُخفي الشَّاءَ والتَّعَوُّدَ والتَّسْمِيَةَ فَانه سَنَةٌ كَمَفْرُودَةٍ فَالْجَهْرُ مَكْرُودٌ كَأَيِّ الْحَيْطِ وَغَيْرِهِ وَالْخِلَافُ قَدْ مَرَّ  
وَأَعْلَمُ أَنَّ التَّرْمِذِيَّ قَالَ الْجَهْرُ بِالتَّسْمِيَةِ غَيْرُ مَسْنُونٍ عِنْدَ أَكْثَرِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَحَدِيثُ الْإِخْفَاءِ  
صَحِيحٌ بَلَا خِلَافٍ وَقَدْ بَلَّغْنَا أَنَّ الدَّرَقُطَنِيَّ قَالَ لَمْ يَصِحَّ فِي الْجَهْرِ حَدِيثٌ كَذَا فِي شَرْحِ الْمَغْنِيِّ  
فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ [ ثُمَّ يَقْرَأُ ] عَلَى مَا مَرَّ مِنَ التَّفْصِيلِ [ وَيُؤْمِنُ ] الْمَقْرُودُ أَوِ الْإِمَامُ كَمَا  
فِي الْجِلَابِيِّ وَعَنْهُ أَنَّ الْإِمَامَ لَا يُؤْمِنُ وَالمَعْنَى يَقُولُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ آمِينَ بِالْقَصْرِ أَوِ الْمَدِّ مَعَ تَخْفِيفِ الْمِيمِ  
أَوْ تَعْدِلُ يَدَاهُ وَأَنَّكَ مَقْعِدًا لِلصَّلَاةِ عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ لَكِنْ لَمْ يَفْسُدْ عِنْدَهُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَهُوَ تَعْرِيبُ (هَمِيمٍ)  
يَعْنِي (هَمِيمٍ مِمِّي خَوَاهِمٍ) أَوْ (هَمِيمٍ بَلَا) كَأَيِّ الْمَضْمَرَاتِ وَذَكَرَ الرُّضِيَّ أَنَّهُ سَرِيانِي كَقَائِلِ مَبْنِي عَلَى الْفَتْحِ  
وَخَفِيفٍ بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ وَلَا مَنَعَ أَنْ يُقَالَ أَوَّلُهُ الْقَصْرُ ثُمَّ مَدٌّ وَمَعْنَاهُ أَفْعَلَ [ سَرَا ] أَيْ قَوْلًا أَسْرَارًا وَأَنَّكَ  
فِي الْأَصْلِ الْكَتْمُ فِي النَّفْسِ وَفِيهِ أَشْعَارُ بَانَ آمِينَ لِبَسِّ مِنَ الْفَاتِحَةِ وَلَا خِلَافَ فِيهِ كَأَيِّ الْكَافِي لَكِنْ فِي  
التَّيْسِيرِ عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ مِنَ الْفَاتِحَةِ وَبَانَ النَّامِينَ وَاخْفَاؤُهُ سَنَةٌ فَكِرَةُ الْجَهْرِ كَأَيِّ الْحَيْطِ [ كَلَامُومٌ ] فَانَّهُ  
يُؤْمِنُ سَرًا إِذَا سَمِعَ (وَلَا الضَّالِّينَ) وَلَوْ فِي الظُّهْرِ أَوِ الْعَصْرِ وَبَعْضُ الْمَشَائِخِ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ فِيهِمَا وَعَنْهُ أَنَّ  
الْمَامُومَ لَا يُؤْمِنُ كَأَيِّ الْحَيْطِ وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ كَأَيِّ الزَّاهِدِيَّ [ ثُمَّ يَكْبِرُ ] الْمَلْبِيُّ [ لِلرُّكُوعِ ] وَفِيهِ دَلَالَةٌ  
عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِلُ التَّكْبِيرُ بِالْقِرَاءَةِ وَهَذَا رِخْصَةٌ وَالْأَفْضَلُ الرِّوَالُ فَإِنَّ فِي الْفَصْلِ خُلُوصَ مِنَ الصَّلَاةِ عَنْ  
الذِّكْرِ وَقِيلَ أَنَّ بَقِيَّ فِي حَالِ الْخُرُوجِ حَرْفٌ أَوْ كَلِمَةٌ فَلَا بَأْسَ كَأَيِّ الزَّاهِدِيَّ [ خَافِضًا ] حَالُ فَيُقْبَدُ  
سَنَةٌ هِيَ كَوْنُ ابْتِدَاءِ التَّكْبِيرِ عِنْدَ أَوَّلِ الْخُرُوجِ وَانْتِهَائِهِ عِنْدَ اسْتِوَاءِ الظُّهْرِ وَقَالَ بَعْضُ الْمَشَائِخِ أَنَّهُ يَكْبِرُ  
قَائِمًا وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّحِيحُ كَأَيِّ الْمَضْمَرَاتِ لَخُلُوفِ الثَّانِي عَنْ الذِّكْرِ وَلَوْ فِي الظُّهْرِ أَنَّهُ الصَّحِيحُ [ وَيَعْتَمِدُ ]  
أَيْ يَتَكَبَّرُ [ بِيَدِهِ ] أَيْ يَدَيْهِ [ عَلَى رُكْبَتَيْهِ ] بَانَ يَضَعُ رَأْسَهُمَا عَلَيْهِمَا حَالُ كَوْنِهِمَا غَيْرِ مُنْخَضَاتٍ  
كَالْقَوْسِ وَيَأْخُذُهُمَا بِالْأَصَابِعِ حَالُ كَوْنِهِ [ مَفْرُجًا ] أَيْ مَفْتَحًا [ أَصَابِعُهُ ] أَيْ أَصَابِعُ يَدَيْهِ فَإِنَّ الْإِخْلَافَ  
وَالْفَرِيقَ وَالرُّوَضَ سَنَةٌ كَأَيِّ الْجِلَابِيِّ وَكَذَا اسْتِقَامَةٌ وَلِذَا كَرِهَتْ فَيَنْبَغِي أَنْ يَزَادَ مِجَابًا  
عَضْلُهُ مَلْصَقًا كَعَبِهِ مَسْتَقِيلًا أَصَابِعُهُ فَانْهَا سَنَةٌ كَأَيِّ الزَّاهِدِيَّ [ بِأَسْطًا ظَهَرَتْ ] يَحْتَمِلُ يَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ قَدْ حُ  
مَاءَ [ غَيْرِ رَافِعٍ ] رَأْسُهُ [ وَلَا مَنَكْسَ رَأْسِهِ ] مِنَ التَّنْكِيسِ تَقْلِيلُ الشَّيْءِ عَلَى رَأْسِهِ كَأَيِّ الصَّحَابِ وَغَيْرِهِ  
وَخَافِضَ أَوَّلِي لَفْظًا وَمَعْنَى لِأَنَّهُ لَوْ خَفَضَ رَأْسَهُ قَلِيلًا كَانَ خِلَافًا لِلْسَّنَةِ وَهِيَ اسْتِوَاءُ الرَّأْسِ مَعَ الْعِجْزِ  
كَأَيِّ الْمَبْسُوطِ قَبْلَ لَوْ قَالَ غَيْرُ رَافِعٍ رَأْسُهُ وَلَا نَاكْسَ لَكَانَ أَوَّلِي لِأَنَّ الرَّأْسَ دَاخِلًا فِي مَفْهُومِهِ وَفِيهِ أَنَّهُ  
مَحْرُومٌ فِيهِ وَالْمَحْرُومُونَ نَاكِسُونَ رُؤُسَهُمْ عِنْدَ رِيحِهِمْ وَالْإِكْتِفَاءُ مُشِيرٌ إِلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ كَالرَّجُلِ فِي هَذِهِ  
الْأَحْكَامِ لَكِنْ فِي الزَّاهِدِيَّ وَغَيْرِهِ أَنَّهَا لَا تَعْتَمِدُ عَلَيْهِمَا وَلَا تَفْرُجُ الْأَصَابِعَ وَلَا تَجَانِي الْعَضْدَ بَلْ تَضَعُ  
عَلَيْهِمَا وَتَضَمُّ وَتَحْنِي رُكْبَتَيْهَا [ وَيَسِمُ ] أَيْ يَقُولُ التَّسْبِيحَ الْمَعْهُودَ (سَبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ) فَانَّهُ  
لَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ يَتَضَمَّنُ لَامَ الْعَهْدِ كَمَا يَتَضَمَّنُ لَامَ الْجِنْسِ وَفِي الْكَافِي أَنَّ تَسْبِيحَاتِ الرُّكُوعِ  
وَالسُّجُودِ سَنَةٌ وَقَبْلَ وَاجِبَةٌ وَقَالَ أَبُو مُطِيعٍ نَلْمِيزُ أَبِي حَنِيفَةَ رَجَحَ أَنَّهَا فَرْضٌ فِي الصَّلَاةِ الْمَسْعُودَةِ

منه ان اقل من الثلث مفسد وقال خلف ان اصله فرض [ ثلثا ] من المرات وعن محمد رح اذا ترك اذ  
 اتى مرة يكره كما في النهاية [ وهو ادناه ] اي ادنى التسميع المسنون من الخمس والسبع والتسع ولا يرد  
 اشكال على اصل الفعل بالنسبة الى التسع لانه على التغليب ولا على افراد المضاعف اليه المعروف لاسم  
 التفضيل لكونه كناية عن اسم الجنس والاطلاق مشير الى ان الامام كغيره في ذلك وفي المحيط  
 انه يقلل اربعا ليمتكن القوم من الثالث و الى انه لا يطول لادراك الجائي فانه مكرره وقبل مفسد  
 وكفر وقبل جائز ان كان فقيرا وقبل ما جاور ان اراد القرية كما في الزماني [ ثم يسمع ] من التسميع  
 اي يقول ( سمع الله لمن حمده ) اي استمع اليه كما في الرضي وقال الزمخشري انه مجاز عن قبل واللام  
 بمعنى من وفي المضمرة ان الضمير وقف بلا اشباع واعلم ان اخفاؤه سنة كما في المحيط ولعل تركه  
 لانه من الاذكار ومن اخفاؤها كما في الكشف [ رافعا رأسه ] فكما ان نفس التسميع سنة كان هو في  
 هذه الحالة سنة كما في الجلابي ولذا لو ترك حتى استوى قائما لا يأتي به كما لو لم يكبر حال الانعطاف  
 حتى لو ركع او سجد كما في القنية لكن في المبسوط والمحيط انه يرفع رأسه من الركوع ثم يسمع  
 واعلم ان المتن كعامة المتداولات مشير الى ان ليس في هذا الرفع تكبير والعمان مصرح به لكن  
 في متن المحيط يكبر اذا رفع رأسه من الركوع وعليه يدل حديث البخاري وفي شرح الاثر ان  
 الاوقات المروية للتكبير في كل خفض ورفع قد تواتر العمل بذلك من بعده صلى الله عليه وسلم  
 الى يومنا هذا لا ينكره منكر ولا يدفعه دافع [ ويكتفي به ] اي التسميع [ الامام ] فلا يجمع بينهما  
 وبين التحميد وهذا عنده خلافا لهما وعليه الطحاوي وجماعة من المتأخرين [ و ] يكتفي [ بالتحميد ]  
 ( اللهم ربنا لك الحمد ) او ( ربنا لك الحمد ) او ( ربنا ولك الحمد ) او ( اللهم ربنا ولك الحمد ) والاول  
 افضل كما في المحيط والنأني المشهور في كتب الحديث كما في الكرماني وهو الصحيح كما في القنية ويقول ذلك  
 عند تسميع الامام [ الموت ] فلا يجمع بينهما بلا خلاف [ ويجمع المنفرد بينهما ] اي بين التسميع  
 والتحميد عندهما وعن ابي يوسف رح يكتفي بالتحميد وهو الصحيح من مذهبه على ما ذكره  
 شيخ الاسلام واختاف مشائخنا في قول ابي حنيفة رح والاصح الجمع كما في المحيط و اشار في الاصل  
 والجامع الصغير انه لا يجمع قبل هو الصحيح وعليه المشائخ لانه لو جمع لوقع التحميد بعد تمام الانتصاب  
 ومحل الذكر حالة الانتقال كما في الكرماني لكن في شرح الكلواني انه حمل حالة الاستواء في الجواب  
 الظاهر وهو الصحيح وقيل حالة الارتفاع وقيل حالة الانعطاف كما في المنية واعلم ان ما مر غير الغرض  
 والواجب سنة وما يأتي غيرها من ادب الانحراف عند السلام فانه سنة كما في خزائن المفتين  
 [ ويقوم مستويا ] هو للتكبير فان مطلق القيام اما يكون باستواء الشقين كما مر و اما اكل لغلة  
 الاكثرين عنه فليس بمستدرك كما ظن [ ثم يكبر ] خافضا كما في المحيط والتخفة وغيرهما وفي الايضاح  
 اذا اطمان قائما كبر وحر ساجدا ولعل ثم للاشعار بالاطمينان [ ويسجد فيضع ] على الارض

[رُكْبَتَيْهِ] اي رُكْبَتَهُ اليميني ثم اليسرى كما في وقار الروضة والغناء لعطف المفصل على المجمل كقوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني الاية [ثم] يضع [يديهِ] اي يده اليميني ثم اليسرى بحيث يكون ابهاماه حذاء اذنيه كما في الكرمانى وذكر في التنف ان وضع الايدي حذاء المنكبين ادب وفي المنية يكره وضع اليد ثم الركبة الا اذا كان ذا خف كما في الحقائق وفيه دلالة على ان هذا الترتيب سنة كما في الجلابي [ضاماً اصابعه] اي ملصقاً جانب بعضها بجانب بعض فان الاصابع تترك على العادة فيما عدا الركوع والسجود كما في الكافي وغيره ولو قيل بالتغليب لكان احسن فان ضم الركبتين سنة ايضا كما في الجلابي [ثم] يضع [وجهه] بان يضع انفه ثم جبهته فان الاصل ان يضع الا ما كان اقرب الى الارض كما في المضمرات وغيره لكن في التحفة يضع الجبهة ثم الانف وقيل يضعهما معا [مبدئاً] بالبلاء اي مظهراً [ضبعيه] بفتح المعجمة وسكون الباء او رفعهما كاذكرة شيخ الاسلام وهو العضد وقيل وسطه وباطنه كما في المغرب وفيه تغليب فان المعنى مبعداً عضده عن جنبه وذراعه عن الارض لان كليهما سنة كما في الجلابي الا اذا كان المصلي في الصف فانه لا يدي عضده كيلاً يؤدي احداً [مجايفاً] مباعداً [بطنه عن فخذيه مرجها اصابع رجليه] اي رؤس اصابعهما بان يضع صدر القدم مع بطون الاصابع على الارض وفي بعض النسخ ويديه اي رؤس اصابعهما بان يضع الراحة على الارض [نحو القبلة] فان انحراف اصابعهما عن القبلة مكروه كما في خزانة المفتتين فتوجيههما نحوها سنة كما في الجلابي [ويسبح] اي يقول التسبيح (سبحان ربي الاملئ) [ثلاثاً] وهو ادناه كما مر [ويجوز] السجود [على كل شيء يجد] الساجد [حججه] اي شدة ذلك الشيء كما في الطلبة [ويستقر جبهته] تفسير لما يليه من الجملة اي يكون بحيث لو بالغ لا يتسفل رأسه ابغ منه فلو سجد على الجاروس والقطن ونحوهما لم يجز بخلاف ما لو سجد على نحو الحنطة كما في الخزانة [و] يجوز [على ظهر من يصلي صلواته] اي صلوة الساجد وهذا اذا كان ركبتاه على الارض والا فلا يجزيه وقيل لا يجزيه الا اذا سجد الثاني على الارض وقال صدر القصة يجزيه وان كان سجد الثاني على ظهر الثالث كما في جمعة الكفاية [في] وقت [الزحام] اي مدافعة بعض بعضاً في المضيق بسبب كثرة المصلين بالجماعة وفي الكلام اشارة الى ان المستحب هو التأخير حتى يزول الزحام كما في الجلابي والى ان لا يجوز على غير الظهر لكن في الزاهدي يجوز على الفخذين والكتفين بعدد على المختار وعلى اليدين والكتفين مطلقاً والى ان لا يجوز على ظهر غير المصلي كما قال الحسن لكن في الاصل انه يجوز في الزحام كما في المحيط وفي تبسم الزاهدي يجوز على ظهر كل مأكول والى انه لو وجد فرجة وسجد على ظهر رجل لم يجز كما في فاضلجان والى انه يجوز ان يكون مريض السجدة ارفع من موضع القدم باكثر من نصف ذراع في الزحام ولا يجوز في غيره ففي عامة المندولات ان لا يجوز ان يكون موضعها ارفع منه باكثر من لبنتين منصوبتين واريذ لبنة بخارا

وهي قدر ربع ذراع كما في المنية [والمراة] حرة اذامة [تنخفض] اي توقع الجفص المعهود فلا تنصب اصابع القدمين ولا تبدي الضبعين وتفتش الذراعين [وتلوق] بالزء والصاد لغة [بطها بتخذيها] لانها اقرب الى المتر [ويرفع راسه] من السجدة فانه يفرض ان ترفع مقدار ما يسمى رفعا كما روي عن ابي يوسف رح وعنه مقدار ما يجري فيه الريح وعنه ان ان يصير اقرب الى الجلوس والاول اصح كما في الجلابي والآخر اصح كما في الهايه [مكبر ويجلس] اي يقع الجلوس المعهود من الرجل والمرأة كما يأتي [مطمئنا] ذلك الشخص ساجدا وجوبا والاكتفاء مشيرا ان ليس فيه ذكر مسنون وعن حسن بن مطيع انه يقول ( سبحان الله وبحمده استغفر الله ) كما في الظهيرية [ريكر] خانضا [ويسجد] اي يوقع السجود المعهود فيضع ركبته ان ان يسبح ثلثا وهذه السجدة فرض بالاجماع [مطمئنا ويكبر] هو [يرفع راسه] اولى من ذهب من جوز الراود [ثم] يرفع [يده ثم ركبتيه] فيرفع اولها ما كان اقرب الى السماء على عكس الجفص ويقوم على صدر قدميه [بلا اعتماد] وانكأ اليد [على الارض] فانه مكروه الا اذا كان شيئا كبيرا كما قال طي رضي الله عنه وقال عامة العلماء لا بأس به مطلقا كما في الزاهدي [ولا قعود] لانه عليه الصلوة والسلام قام على الرضف اي الحجارة المحمأة وقال الامام الحلواني لو تعد جلسة خفيفة فلا بأس به كما في النهاية [والركعة الثانية كالاول] فيما ذكر من الاعمال [لكن لاتناء] فيها [ولا يعوذ] فيسمي قبل الفاتحة [ولا رافع يديه] للتكبير [فيها] اي في الركعة الثانية او في الصلوة ويحتمل ان يكون جملة مستقلة والضمير للصلوة فيكون نفيا لقول الشافعي رح انه يرفع اليد عند الركوع وبعد التسميع وان ذلك مكروه عندنا وعنه انه مفسد كما في المحيط وغيره وهو الاصح كما في الجواهر [و اذا اتها] اي الثانية [اقترب] اي بسط على الارض [رجله اليسرى] اي الكعب وما تحته منها [وجلس عليها] اي على ذلك الرجل [ناصبا يمينه] من الرجل [مرجها اصابعه] اي اصابع الرجل اليمنى فان العهد مقدم على الاستغراق كما في المبسوط و شرح الطحاوي والخلاصة وذكر في الكافي والتخفة اصابع رجليه فيوجه رجله اليسرى الى اليمنى واصابعها [نحو القبلة] بقدر الاستطاعة فان توجيهه الخنصر لا يخلو عن تعسر وهذا في الفرض واما في النفل فيقع كيف شاء كالريض كما في الزاهدي [واضع يديه] اي كفه [على فخذيه] اليمنى على اليمنى واليسرى على اليسرى كاري عن محمد رح في غير رواية الاصول وعنه ايضا ينبغي ان يكون اطراف الاصابع عند الركبة وفي الطحاوي يضع يديه على ركبتيه كما في الركوع الكل في الزاهدي ولا يخلد الركبة على الاصح كما في خزانة المفتين وفي الكلام اشعار بان المرأة تضع اليد على فخذيهما اذا بلا خلاف كما في السعدية [مرجها اصابعه] اي اصابع يديه [نحو القبلة مبسوطة] غير مقصورة كما في لم الفتاوى مفردة كما في شرح الطحاوي [والمراة] تجلس [على ايتها] بالفتح لا بالكسر كما في الصحاح [اليسرى] مخرجه رجليها من الجانب الايمن [كما في الكافي] لكن في التخفة انه

رواية النوادر على ما ذكره ابن شجاع وذكر محمد رح انها تجمع رجلها من جانب وفي الاكتفاء اشعار بانها لا يشير ولا تعتقد وهذا ظاهر اصول اصحابنا كما في الزاهدي وعليه الفتح كما في المصبرات والوالي والخلصة وغيرها ومن اصحابنا جميعا انه منه فيخلق ابهام اليمين وسطاها ملسقا رأسها برأسها ويشير بالسبابة عند (اشهد ان لا اله الا الله) وعن الحلواني يرفع عند (لا اله الا الله) ليكون كالنفي والاثبات ويعقل البنصر والخنصر كما قال الفقيه ابو جعفر روح وقال غيره من اصحابنا انه يعقل عقد ثلثة وخمسين كما في الزاهدي فيقرب على مقتضى علم عقد الانامل الوسطى والبنصر والخنصر من اصولها الثلثة ويقسم السبابة ويضم الابهام مع الكف محاذيا للسبابة للخمسين [ويتشهد] اي يقرأ التحيات لاشتمالها على الشهادتين [كأين مسعود] اي مثل تشهد قراءة عبد الله بن مسعود او رواه كما في البخاري وهو (التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله) فالتحيات جمع تحية وهي القول والفعل الذي يحيي به العبد سيده وهذا شامل لاجناسه كالسجود وانحاء القامة ووضع اليد على الصدر والاملام والدعاء ونحوها فان الجمع لله والصلوات جمع صلوة وهي من الله رحمة ومن الملائكة والانس والجن القيام والركوع والسجود والدعاء ونحوها ومن الطير والبهائم التسميع ولطيبات جمع طيبة اي كلمة حسنة وفضل الكل في الزاهدي وخبرها مذكور او محذوف هو لله او عليك بقرينة ما سبق او لحق اي الصلوات والطيبات عليك يا رسول الله فهذا من عطف مفرد او جملة فالواو توذن ان كلا منهما ثناء على حدة ولذلك فضل على تشهد ابي موسى الاشعري وهو (التحيات لله الطيبات والصلوات الملام عليك الى آخره واليه اشار الامام في جواب سوال الاعرابي عنه حيث قال ابو ازام بوازين فقال بوازين فقال بارك الله فيك كما بارك في لا ولا مشيرا الى قوله تعالى (شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية) كما في المبسوط وفيه دلالة على كما انه في مقام الولاية [ولا ينزل عليه] اي على هذا التشهد حرفا ولا ينقص منه وهذا في الغرض وامام التطوع فيجوز الزيادة كما نقل شاذا في اوله (بسم الله وبالله) او (بسم الله خير الاسماء) وفي آخره (ارسله بالهدى ودين الحق) الى قوله (ولو كره المشركون) كما في المبسوط والكلام دال على ان لا يزداد الصلوة ولا الدعاء والا فان كان عمدا كره وسهوا فعن ابي حنيفة رح انه يسجد خلفا لهما كما في الزاهدي وذكر في القنية انه يصلي في النوافل والاصح ان لا يصلي فيها كما في السنن فاذا فرغ من التشهد قام على صدره قلميه وقال الطحاوي لا بأس بالاعتماد وأشار في مختصره الى انه اولي [ويقرأ فيما بعد] الركعتين [الاوليين] من الركعتين او الركعة [الفاتحة] او غيرها من القرآن كما في التذوق وذكر في النظم انها سنة [فقط] فلا يضم معها السورة ولو ضم فلا سهو عليه على المختار كما في المحيط ولم يذكر التسمية والتأمين اعتمادا على تبعية الفاتحة وظاهر

الكلام مشير الى انها مقرّوة على وجه القراءة وقد حال علمائنا انها يقرأ بنية الشاء لا القراءة ومن ما يشته  
 رضي الله عنها ( اقروها ولكن على وجه الشاء ) وفي غريب الرواية لوقراً بنية القراءة يضم اليها السورة  
 كما في الزاهدي [ وان سمع ] اي قال سبحانه الله بقدرها كما في التنف او ثلث تسبيحات كما في التحفة  
 [ ارسكت ] بقدرها كما في القنية او بقدر تسبيحة كما في النهاية [ جاز ] لكنه مسجع اذا سكّت عامدا  
 كما في الخلاصة والفاصلة افضل على الصحيح كما في المحيط ولعل المذكور بيان السنة او الادب والا  
 فالفرض على رواية الاصل مطلق القيام كما مر [ ثم يقعد كالاول ] من الجلوس فالرجل على الرجل  
 والراية على الالية [ وبعد التشهد يصلي على النبي ] صلى الله عليه وسلم ان لم يصل في القعدة  
 الاولى وقنوت التوكة كما في وتر الزاهدي وينبغي ان يضم الى الصلوة عليه ( الصلوة على آله ) لان كلامهما  
 سنة كما في الجلابي ولا يبعد ان يقال بالاندراج تحت الصلوة عليه السلام كما مر في اول الكتاب وصفها  
 على ما ذكرها عيسى بن ابان عن محمد بن روح كما في عامة الكتب ( اللهم صل على محمد وعلى آل محمد  
 كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم ائتكم حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت  
 على ابراهيم وعلى آل ابراهيم ائتكم حميد مجيد ) ولم يذكره في الظهيرية والجلابي وبيان  
 الاحكام الا الى المجيد الاول والمعنى اللهم صل على محمد صلوة كاملة كما دل عليه الاطلاق وقوله على  
 آل محمد من عطف الجملة اي وصل على آله مثل الصلوة على ابراهيم وآله فلا يشكل بوجوب كون المشبه به  
 اقوى كاهو المشهور ولا ينبغي ان يقال بالتشابه لان الاحسن فيه ترك التشبيه واعلم ان الصلوة  
 خارج الصلوة لم يكن فوضا عند الجرجاني وكان فرضا مرة في العمر عند الكرخي وهو المختار لان مطلق  
 الامر لا يقتضي التكرار وكلما ذكر عند الطحاوي الا انه خلاف الاجماع كذا في المبسوط لكن في التحفة انه  
 الصحيح وفي المحيط انه يستحب كلما ذكر عند عامة العلماء وفي الزاهدي انه يسن [ ويدعو ] لنفسه  
 ولوالديه وللمؤمنين والمؤمنات [ بما لا يسأل من الناس ] اي بما يستحيل السؤال منهم مما في القرآن  
 والادعية الماثورة نحو ربنا اغفر لنا ولاخواننا الالية وربنا ظلمنا انفسنا وان لم نغفر لنا الالية وربنا اذك  
 من تدخل النار الالية كما في الزاهدي ونحو ( اللهم اني اسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم اعلم  
 واعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم اعلم ) كما في المبسوط وجه الدعاء بما ذكره محمد بن روح ( اللهم اصرف  
 عني شركك ذي شر اللهم اغسلني في طائفة وطاعة رسولك ) وفي الكلام اشعار بان لا يدعو بما يسأل منهم  
 والا فسد صلوته نحو اللهم ارزقني مالا والهم زوجني فلانة والهم اقض ديني كما في المحيط ثم يحول المصلي  
 وجهه اولاً كما في الحقائق حتى يرى بياض خده كما في المبسوط [ ثم يسلم ] الامام ومن الظن  
 ارجاع الضمير الى الامام او المأموم بشهادة ما بعده فيقول ( السلام عليكم ورحمة الله ) بالالف واللام  
 ولا يقول في آخره ( وبركاته ) عند ناك في المحيط وينبغي ان يسكن الميم ففي حديث النخعي التسليم  
 جزم كذكره ابن الاثير وغيره [ عن يمينه ] فان سلم اولاً عن يساره يسلم عن يمينه ولا يعيد عن

يساره و ان سلم عن تلقاه وجهه يعبد عن يساره كما روي عنه كذا في المحيط [بنية من] كان [ثم] بالفتح بلاهاء اي في جانب اليمين [من البشر] المشارك له في هذه الصلوة وهذا قول اكثر المشائخ وقيل بنية جميع الرجال والنساء كما في المبهور وقيل لا ينوي النساء في زماننا كما في الكافي والبهر الخلق واحد وجميعه سواء كما في الديوان [و] من [الملك] معه اصله ملاك على مفعول مصدر بمعني المفعول اي المرسل فتحذف لكثرة الاستعمال كما في الرضي فهو اسم جنس شامل للانثيين الكاتبين للحسنات والسيئات والمثلثة واحد عن امامه يلقنه الخيرات و واحد و راء يدفع عنه المكروهات و واحد على ناصيته يكتب و يبلغ الصلوة وللمستين او المائة و الستين الحافظين للمؤمنين و المؤمنين كما وقع في الاخبار عن سيد الكائنات عليه افضل الصلوات و التعليمات كما في المحيط وغيره من المتداولات [ثم] يحول الامام وجهه كما ذكرنا و يعلم [عن يساره كذا] اي بنية من ثم من البشر ومن الملك و قيل ينوي بالاولى الحضور وبالثانية جميع الانس و الجن و قيل ينوي بالتسليم الواحد و قيل لا ينوي الفساق و قيل لا ينوي لان الاشارة بالسلام فوق النية و الاول هو الصحيح كما في الكرمانى و الزاهدى و في المحيط السنة ان يكون الثاني اخفض من الاول و في النوادر ان الاول للخروج و تحية الحاضرين و الثاني للتحية فقط فكانه غاب عنهم ثم يرجع اليهم فيعلم عليهم و انما لم يستحق الجواب عليهم لانه انما يستحق اذا لم يوجد ما يقوم مقامه و قد وجد ههنا وهو التعليم من صاحبه كما في الكافي وفيه اشكال فانه يلزم منه ان يستحق الجواب عليهم ان صلوا قبله اولم يعلموا اصلا و لان المنفرد ينوي جميع الناس عند بعض فيلزم الجواب على العاميين منهم عندهم و انما قدم البشر لان خواص البشر و اوساطه افضل من خواص الملك و اوساطه عند اكثر المشائخ [و الموت] يحول الوجه [ينوي الامام] حال كون الموت واقعا [في جانبه] اي حانب من جانبيه فينوي في السلام الاول ان كان في الجانب الايسر و في الثاني في الايمن [و] ينوي الامام [فهو] اي في الجانبين عند محمد ر ح و في رواية عنه و في يمينه فقط عند ابي يوسف ر ح [ان حاذاه] اي الامام [و] كذلك [المنفرد] ينوي فيهما في الجانبين عند بعض المشائخ [الملك فقط] فلا ينوي البشر و في الجامع الصغير ينوي رجال العالم و نساءه و قال ابو القاسم ينبغي للمصلي ان ينوي في التسليمتين جميع اهل الترحيد و في تخصيص المنفرد بالقيد اشعار بان الموت يوي البشر و الملك ايضا في الجوانب و اعلم ان جميع ما ذكره سوى الفرض و الواجب هنن للصلوة يكره تركها كما في الجلابي و اما آدابها فكثيرة كقيام الامام و القوم بعد الجعلتين و اخراج الكفين من الكعبين عند التكبير و النظر في القيام الى المسجد و في الركوع الى اصابع الرجل و في السجود الى الارنية و في القعود الى الحكر و كضم الفم عند التناوب و دفع الهعال من نفسه و مسح وجهه بعد السلام كما في خزانه المفتين و ترك اللعب و ترك النظر بمنة و يسرة و قيل تسوية الصفوف و قيل تسوية الرجايل بلا ميل الى جانب كما في النظم \*



[فصل \* يجهر الامام] اي يرفع صوته بالقرآن اقتداء بحبيب الرحمن فانه يجهر في الصلوة ابتداء ثم اتمتع في الظهر والعصر صيانة للقرآن عن لغو الكفرة والامام من يقتدي به واحد او اكثر صبياً او بالغاً وفيه دلالة على انه يجهر ولو كان المقتدي واحداً او اثنين في القاعدي لو جهر فيما يخفى وهو يوم واحد لا يسجد سجدة السهو لانه ليس بامام مطلق لانه لا جماعة معه الا ترى انه لا يتقدم على مأمومه ولو كان يؤم اثنين ففيه خلاف ابي يوسف رح وظاهرة مشعر بغرضية الجهر لان الاخبار من المجتهد كالاخبار من الفارغ كما في قراءة الكافي وشرح الهداية واخباره اكد من امره كما في التوضيح والكرمانى وغيرهما الا انه يجوز اعتمادا على ما مر [في الجمعة والعيدين] لانه اقامهما بالمدينة عند ضعف المشركين وفي القاعدي لو خافت الامام في العيد لم يجز السهو لانه يخبر فيما وراء الغرائض الا ان الجهر افضل [و] في [الفجر اولي العشاين] بفتح الياء الاولى وكسر الاخرى والتثنية في حكم المعطوف والمعطوف عليه فالعنى في الركعتين الاوليين من العشاء الاولى والاخيرة لانهم مشغولون بالاكل في المغرب والنوم في الفجر والعشاء ففي هذه الصيغة اشعار بان الامام لو خافت ببعض الفاتحة او كلها او المنفرد ثم اقتدى به رجل اعاذها جهر كما في الخلاصة وقيل لم يعد وجهر فيما بقي من بعض الفاتحة او السورة كلها او بعضها كما في المنية ولا خلاف انه لو جهر باكثر الفاتحة ينمها مخافة كما في الزملي وفي انكلام اشارة الى انه لو ترك القراءة في الاوليين خافت بها في الاخرين لكن في الجلابي انه يجهر بها كما لو ترك الفاتحة جهر بها واما لو ترك السورة جهر بها وبالفاتحة معا وهو الاصح كما في الكافي [اداء قضاء] موقيد للثالث الاخيرة بدليل اعادة الجار ولما مر ان الثالث الاولى لم يقض [لا غير] وان كثر وقوعه في كلام المصنفين الا انه لحن كما في الغني على ان المفهوم مغن والمغنى لا قراءة غير الجهر او لا يقرأ غير الجهر ويجوز نفي الجهر عن غير هذه الصلوة فيفيد ان تخافت في الظهر والعصر وكذا في التراويح والوتر والكسوف والاستعقاء عنده على ما مر في القاعدي من ان لا يجهر في غير الغرض الا ان الاصح ان يجهر فيها كما في كثير من المتداولات واما نوافل النهار فيكسر الجهر فيها ولا بأس به في نوافل الليل كما في المحيط واعلم ان ما وضع للاعلام جهر به الامام وما لا فلا كما في الجلابي [والمنفرد خير] بين الجهر والمخافة [ان ادعى] هذه الصلوة وفيه اشارة الى ان له اسماع نفسه وغيره كما في النهاية لكن في سهو المبسوط والكرمانى وغيرهما ان جهر المنفرد اسماع نفسه وفي المحيط انه لا يسمع غيره كما في عامة الروايات ولى انه لا يجهر في غير هذه الصلوة والا فاما كان عن عمد فقد اساء وعن سهو ففي السيدة روايتان كما في التمرناشي [و] المنفرد [خانت حتماً] اي يجابا عند بعض المشائخ [ان قضى] هذه الصلوة وقال بعضهم انه يخبر والجهر افضل وهو الاصح كما في المحيط وهو الصحيح كما في الهداية وفي الاطلم اشعار بان للامام والمنفرد ان يرفعا الصوت زائدا على الحاجة

وهذا افضل الا اذا جهل نفسه اراذله غيره كما روي عن ابي جعفر رح كما في الزاهدي وذكرني كسف الاصول ان الامام اذا جهل فوق حاجة المقتدين فقد اساء كما اذا جهل المقتدي والمنفرد بالاذكار [ وادنى الجهر ] اي اخفض الاصوات بالقرآن جوازا في حق الامام فان في حق المنفرد اسماع النفس جهرا كما مر [ اسماع غيره ] اي اسماع احد سواء فان الغير بمعنى المفاخر ولذا قال الميرزاى انه لا يعرف بالاضافة فلو سمع اثنين كان من اعلى الجهر كما في الخزانة انه لو سمع بعض القوم لكفى لكن في صلوة المسعودي ان جهرا امام اسماع الصف الاول وفي الخلاصة والزاهدي وغيرهما انه اسماع انكل فلو سمع رجلان في السرية لم يكن جهرا الا ان كلتا الرأيتين لا يخلو عن شيء لانه يلزم منه ان لو كان القوم كثيرا بحيث لم يسمع انكل كان مخافة [ وادنى المخافة ] اي المخافة فانها لا ينقسم على الصحيح الى الادنى والاطل كالجهر وانما اقم لفظ الادنى لما سلك من الاشارة [ اسماع نفسه ] فقط وهذا الحدان قول الفضلي والهندواني والسرخسي وبه اخذ عامة الفائق وفيه اشعار بان اعلى المخافة تحصيل الحروف فقط اذا القراءة فعل اللسان وذلك باقامة الحرف لا بالسماع اذ السماع فعل السامع وهذا قول الكرخي وابي بكر الاعمش كما في المحيط ومروى عن محمد رح والقلوري كما في الزاهدي وعن ابي الحسن الثوري كما في صلوة المسعودي وعن ابي نصر بن سلام كما في العمادي فمن الظن ان الاول ترك الادنى لانه زاد اشارة الى ان قول هؤلاء الائمة غير ساقط عن حيز الاعتبار اصلا ثم صرح بما عليه الفتوى فقال [ هو ] اي كون المخافة اسماع النفس [ الصحيح ] وقال الامام الحلواني الاصح انه لا يجزيه ما لم يسمع اذنه او اذن من يقربه كما في المحيط [ و كذا ] اي مثل الجهر والمخافة في القراءة والجهر والمخافة [ في كل ما يتعلق بالنطق ] وهو في التعارف اصوات مقطعة يظهرها اللسان وتعيها الاذان ولا يكاد يقال الا للانمان [ كالطلاق والعناق ] فانه لو طلق امرأته او اعتق عبده بلا اسماع نفسه لم يقع على الاصح [ والاستنساء ] في الطلاق والعناق والميمين وغيرها فلو طلق امرأته او خالها فاستثنى في نفسه لم يصدق في القضاء كما في العمادي وغيره كتسمية الذبيحة والايلاء والبيع وغيرها وفي المحيط قال القاضي علاء الدين الصحيح عندي ان اسماع النفس كاف في بعض التصرفات دون بعض الا ترى ان البائع لو سمع نفسه بلا اسماع للمشتري لم يكن كافيا [ وسنة القراءة ] اي مقدار القراءة المسنونة اي الثابتة بالمنة في جميع الصلوات للامام او المنفرد [ في ] وقت [ السفر عجلة ] بغضتين مجاز مرسل بعلاقة الملازمة ومصدر حيني اي وقت السرعة والاضطرار من الخوف وغيره فيكون مصدرا حينيا وقيل حال وفيه ان المصدر لا يقع حالا بلا سماع وانما بدأ من الاحوال الاربعة بذلك اقتداء بحمد رح في الاصل [ الفاتحة ] اي سورة الفاتحة فان السورة جزء العلم في الكل وجوز سبويه ان يكون المضاف اليه علما [ مع اي سورة ] من القصار كانت كالكوثر والاعلاص [ و ] في السفر [ امنا ] اي وقت القرار

والاطمينان [نحو] سورة [البروج] على التفصيل الاتي فهي مع الفاتحة يقرأ في الفجر والظهر ودونها في العصر والعشاء والقصار جدا في المغرب كما في المحيط و ذكر في سفر المبسوط انه يقرأ في الفجر والظهر الطارق والشمس وفيما عداهما نحو الاخلاص [وفي الحضر] الاقامة في الاختبار [استحسنوا] اي عد المشائخ حسنا [طوال المفضل] ظاهرة الاستغراق والمراد قراءة اثنين تامتين من السور الطويلة من هذا القسم من القرآن مع الفاتحة ولم يذكر اعتمادا على الظهور والاطم دال على ان هذه القراءة مستحبة وفي المحيط والخلاصة وغيرهما انها مسنونة وهذا على ما ظن ان معنى الاستحسان ما ذكرنا [والفعلية معطوفة على الاسمية] وهو غير مستحسن ومع ذلك يلزم ان يكون القراءة في الضرورة مقيدة بالاستحسان والاحسن ان يعطف [في الحضر] على [في السفر] والطوال خبر للسنة فيفيد سنية القراءة والفعلية معترضة او حالية للتأكيد فان في هذا المقام اختلاف الروايات كما سنذكرها والمعنى عمل مشائخنا بالاستحسان وهو اربعة منها الاستحسان بالاثار وهو المراد والاثار حديث عمر رضي الله تعالى عنه فانه كتب الى ابي موسى الاشعري على ما ذكره المصنف كما صرح به في المبسوط وغيره فمن فهم منه خلاف السنة فلعله لغفلة عما في الاصول والطوال بالكسر جمع الطويلة كالصباح والصبيحة والفصل السبع الاخيرة من القرآن سمي به لكثرة الفصل بين سورة بالمسئلة [في الفجر والظهر] روايات مختلفة الاولى ما ذكره والبواقي مع التوفيق ان القوم ان كانوا ممن يرغبون في العبادة يقرأ مائة آية كما في رواية الحسن في كل ركعة خمسين وان كانوا كما يقرأ اربعين كما في الاصل وان كانوا ما بين ذلك يقرأ خمسين كما في الجامع الصغير وقيل ايها مبنية على كثرة اشتغال القوم وقلة وقيل على طول الليالي وقصرها وقيل على خفة النفس وثقلها وقيل على حسن الصوت وقبحه والحاصل انه يحترز عما ينفر القوم كيلا يؤدي الى تقليل الجماعة كما في المحيط والخلاصة والكافي وغيرها [واساطه] اي قراءة سورة تامة بين الطوال والقصار من المفضل او عشرون آية [في العصر] وقبل فيه خمسة عشر غير الفاتحة [و] في [العشاء وقصارة] بالكسر جمع قصيرة كالعودتين اوست آيات [في المغرب] ثم اشار الى بيان الفصل مع اقسامه بقوله [ومن الحجرات] بضمين اي مبتداء منها كما في الكرماني وغيره لكن في المنبة قال الاكثرين انه من سورة محمد عليه السلام وقيل من ق وقيل من النجم وقيل من الفتح مورد [طوال الى] سورة [السروج تم] من البروج [واساط الى] سورة [لم يكن] وقيل الى البلد كما في الكرماني [ثم] من لم يكن [قصار الى الاخر] اي آخر القرآن وفي النهاية من الحجرات الى عيسى ثم التكويد الى والصحي ثم لم نشرح الى الاخر ولا شك ان الغاية الاخير داخلية في الغيا ويصغي ان يكون الاوليان كذلك لهما خارجتان كما في الكافي وغيره وما ذكره من المبدأ والمستهي في الكل يوافق المحيط والظهيرية والحزانة وغيرها فلا على المصنف بظن القاصر في التبع

انه خلاف ما رأى [و] في الحضر [في الضرورة] و الاضطراب كخروج الوقت يقرأ [بقدر الحال] والوقت ولذا اكتفى ابو يوسف رح حين اقتضى به ابو حنيفة رح في ضيق العجر بأيتين مع الفاتحة ثم قال ابو حنيفة رح (يعقوبنا صار فقيها) [و كره تعيين سورة] اي الملازمة على قراءة سورة معينة سوى الفاتحة [لصلوة] فرضا او غيره فلا بأس به في بعض الاوقات وقيل هذا اذا لم يجوز غيرها فلو قرأ للمنة او اليمر فلا بأس به وفيه اشارة الى انه لا يكره الجمع بين السورتين ولو بينهما سورة وقيل لا يكره ان طالت وهذا في الركعتين واما في ركعة فمكرهه و الى انه يكره تقديم سورة لانه انقض من التعيين وهكذا حكم الآية في الجميع وهذا كله في الفرائض واما في السنن فلا يكره وهذا في حالة الاختيار واما في حالة العذر والنسيان فلا بأس به الكل في المحيط و الى انه لا يكره تكرارها في ركعتين كما في الزاهدي وفي سهره انه يكره في الفرائض [وينصت] من الانصات اي سكت [الموت] سواء كان مدركا او لاحقا او مسبوقا وفيه اشارة الى انه يكره القراءة خلف الامام وعن الطرفين لا بأس به في السرية والليل اصح فانه يفسد الصلوة عند عدة من الصحابة كما في الزاهدي والظهيرية ومن ابن مسعود (ملع فوه ترابا) وعن الشعبي (ادركت هبعين بدريا) كلهم ملن انه لا يقرأ خلف الامام كما في الكرمانى [وكذا] ينصت الجاضر للخطبة [في] اثناء [الخطبة] وهي ذكر الله تعالى ورسوله والخلفاء والانبياء والمراطف واما ما عداه من ذكر الظلمة فخارج عن الخطبة اليه اشارة في الكشاف ولذا قال في المصمرات لا بأس بالكلام اذا اخذ الامام في مدح الظلمة وفي المحيط ان التباذل من الامام اولى عند كثير من العلماء كيلا يسمع مدح الظلمة والصحيح ان الدنو افضل والخطبة شاملة لخطبة الكاح والموسم وغيرها كما مر وفي الكلام اشارة الى انه يستمع من اول الخطبة الى آخرها كما قال عامة المشائخ وقال طوفان انه يستمع عند ذكر الله ورسوله و الى انه لا يكره الكلام وقت الجلسة كما قال بعض المشائخ ومنهم من قال انه مكروه و الى انه لا بأس بالاشارة بالراس واليد واليمين عند روية المنكر وهو الصحيح كما في المحيط [الا اذا قرأ] قوله تعالى [صلوا عليه] وسلموا تسليما [يفصلي السامع] حيث شئت وجوبا [سرا] اي في نغمه بان يسمع نفسه او يصح الحروف فانهم نسروه به وعن ابى يوسف رح انه يصلي قلبا ايتمارا لامر الانصات والصلوة عليه السلام كما في الكرمانى وفي اساد القعل الى السامع اشعار بانه لا ينصت اذا يعد من الامام ولا رواية فيه كما في المحيط وقد اختلف فيه والاحوط هو السكوت كما في الكافي واما ترك حكم السلام لان الاكثرين يفهمونه بالانقياد لكن في مبسوط شيخ الاسلام عن ابى يوسف رح والطحاوي انه يستحب الانصات الى قوله [صلوا عليه وسلموا] فيجب ان يصلي ويسلم لكن في المصمرات ان الاصح الانصات اذا قرأ صلوا عليه لانه حالة الصلوة \* [و الجماعة] فرقة يجتمعون والمراد صلوة الامام مع غيره و او صبيا يعقل فهي مجازا وحقيقة عرفية [سنة] للفرض وما في حكمه كالوتر والتراويح

دون النفل فانها لا يكون سنة فيها لكنها جائزة مع الكراهة ان صلوا على سبيل التداوي و بدونها اذا صلوا في ناحية وقال الحلواني ان اقتضى به ثلثة لا يكره بالاتفاق و ان اقتضى به اربعة فالاصح انه يكره كما في الخلاصة [مؤكدة] بالفتح اي قربة من الواجب فلوان اهل مصر تركوها لقوتلوا عليها و اذا ترك واحد ضرب و حبس كما في الجلابي و لا يكون واجبة لقوله عليه السلام (الجماعة من السنن الهللي) فيكون سنة مؤكدة كما في الكرمانى فكان صحته لم تبلغ الزاهدي و الا لم يقل ان الظاهر انهم ارادوا بالتاكيد الوجوب لاستدلالهم باخبار الواردة بالوعيد الشديد بترك الجماعة و في الخلاصة و في الجلابي ان سنة الجماعة اكمل من سنة الفجر و في المنية قيل واجبة يائم بتركها مرة بلا عذر و قيل انما يائم اذا اعتاد تركها و قيل فرض كفاية و به اخذ الطحاوي و الكرخي و من غير اصحابنا انها فرض عين و الاكتفاء مشير الى انها لم يتقيد في المسجد و لذا قالوا ان اقامتها في البيت كالقامتها في المسجد الا في الفضيلة على الاصح كما في القنية [والاولى] اي الاحق [بالامامة] اي بهذا الفعل المخصوص [الاعلم بالسنة] اي بالشريعة كما في الكرمانى وغيره و ظاهرة مشعر باشتراط العلم بجميع ابواب الفقه بل غيره من العلوم لكن في الخلاصة لا يشترط الا علم الصلوة و انما قدم العلم اذا قدر على ما يجوز به الصلوة من القراءة و اجتناب عن الفواحش الظاهرة كما في المحيط وغيره ولم يخطر بالبال الا الشرط الاول فينبغي ان يذكر الثاني [ثم] بعد الاستواء في العلم [الافرى] اي العلم بالقراءة و كيفية اداء الحروف و الوقوف و ما يتعلق بها كما في الكرمانى و عن ابي حفص ان من يقرأ قليلا من الامي احب الي من الفاسق القاري [ثم الاورع] اي الاشد احترازا عن الشبهة بخلاف الاتقي فانه من الحرام كما في الكرمانى و ذكر في الزاهدي الاورع ثم الاقراء و في الخلاصة لو استويا في الفقه و الصلاح و احدهما اقرأ فقل موا غيره لساء و اولم يائما [ثم الاسن] الذي لم يتغير عقله في البرومة يكره امامة المغنل الذي ينسب الى الخرفي و في مختصر الكرخي الاسن ثم الاورع و في الرحابة الاهن ثم الارضي عند القوم و في الخلاصة الاسن ثم الاصح رجحا و الا نسب فان اجتمع هذه الخصال في رجلين يقرع او يختار القوم فلو اختلفوا فالعبرة للاكثر و في الاجناس البانزي اولى بالامامة و الاذان ثم ولده و عشيرته و في المنية لو دخل في المسجد من هو اولى بالامامة فامام المحلة اولى [فان ام عبد] سواء كان معتقاً او غيره كما في الخلاصة [او اعرابي] منسوب الى الاعراب لا واحد له من لفظه و ليس جمعا لعرب كما في الصحاح لكن في الرضي الظاهر انه جمع له و قال الراغب انه في الاصل اولاد اسمعيل عليه السلام ثم جمع و صار اسما لسكان البادية و في نهاية الحديث العرب من اقام بالبادية او المدن و المسموع اعرابي از عربي لكن في المغرب العربي واحد العرب اسم جمع و هم الذين استوطنوا المدن و القرى العربية و الاعراب اهل البد و اختلف في نسبتهم و الاصح انهم نسوا الى عربية بفتحيتين و هي من تهامة لان اباهم اسمعيل نسا بها و المراد البدوي الجاهل بالسنة

فلا يكره إمامة العالم منه كما في الحلابي وفيه اشعار بأنه لا يكره إمامة البدوي وفي الكرماني انه يكره [أو فاسق] من الفسوق وهولعة الخروج من الاستقامة وشريعة الخروج عن طاعة الله بأركان كبيرة وينبغي ان يزداد بلا تاويل والا فيشكل بالمباغي فيكره إمامة النمام كما في الرضة وإمامة المراني والمتصنع ومن ام باجرة كما في الحلابي [أو اعشى] ان كان البصراء افضل منه والا فهو اولى كما في الكروماني [أو مبتدع] من ابتدع الامرا اذا حدثه وشريعة من خالف اهل السنة اعتقادا كالشيعة وحكمه في الدنيا الاهانة باللعن وغيره وفي الاخرة على ما في الكلام حكم الفاسق وطن ما في الفقه حكم بعضهم حكم الكافر كمكره الروية والمسح على الخفين وغيرهما كما في الخلاصة فالمراد مبتدع لا يعتقد هيا يوجب الكفر فلا يجوز إمامة المكفر منهم ويكره إمامة من فضل عليا على العمرين رضي الله تعالى عنهم [أو ولد زنا] اي راد يحصل من وطئ حرام لعينه [كراهة] ذلك كراهة تنزيه لمعقود المرتبة عند الناس والجهل وعدم توقي النجاسة والاستخفاف عادة فلو علم ذلك لا يكره إمامته وفي الاختيار لو كانوا افضل من ضلهم فالحكم بالصد والاكفاء مشير الى انه لا يكره إمامة الشائعي لكن في الراهدي انها مكروهة وفي وتر النهاية انها غير جائزة قال صدر الاسلام فالاحوط ان لا يصلي خلفه كما في الجواهر وهذا اذا علم بالاختراز عن مواضع الخلاف فلو شك في الاختراز لم يحز الاقتداء مطلقا كما في النظم فلا بأس به اذا لم يشك في ايمانه ولم يتعصب اي لم يغض للحنفي ولم يكن صبيبا ولم يتروضا بماء مستعمل او نجس عندنا ومنع ريع الراس وتوقفا مما خرج من غير السبيلين وطهر من المنى وغسل النجس الغير الموثق ثلثا وكذا اليد والفم يعد اكل الضب ونحوه وحفظ الترتيب بين الصلوة ولم يصل هذه الصلوة مرة ولم يكشف الركبة ولم يجاوز المغرب في القبلة ولم يتأخر امرأة ولم يلحن في القرآن ولم يتكلم فيها الكل في بحر الفتاوى [كجماعة النساء] جمع نسوة اسم جمع [رحمن] حال او مصدر كما هو رأي المصرية او ظرف كرأي الكوفية والمعنى كافتاء هن باسرة فانه مكروه وفيه اشعار بأنه لا يكره جماعتهم في صلوة الجنازة وكذا اقتداء هن بالرجل وهذا اذا لم يكن في الخلوة والا فيكره وان كان محرما للكل كذا في النهاية [فان فعلن] اي اقتدين باسرة [تقف الامام] منهن [وسطهن] لانه شرعت جماعتهم كذلك كما في النهاية والظاهر منه وجوب هذا الوقوف لكن في خزانة المفتيين انه جاز تقديم امامهن والوسط بالتحريك اسم لمثل مركز الدائرة ظرف متصرف والسكون اسم لدخلها غير متصرف وكلاما محتمل ههنا الا ان الاول اولى لانه يكره ما اذا لم يعتدل طرفاه كما في الزاهدي وغره [وكخصوص الشابة] اي كره حضورها تحريما [كل جماعة] اي كل فرد منها نهائية او لبيلية والفاية بالتشديد لغة من تسع عشرة الى ثلث وثلثين وشرا من خمسة عشرا تسع وعشرين [و] كحضور [العجوز] اسم لمؤنث غير لازم التأء كما في الرضي وذكر في القاموس انه لا يقال عجوزة او لغة ردية لغة من احدث وخمسين الى آخر العمر

وشرعا من خمسين [الظهر والعصر] فلا يكره حضور الفجر والمغرب والعشاء وكذا الجمعة والعيدين للصلاة في رواية عنه ولكتثير السواد فيقيمون في ناحية في رواية واما عندهما فالحضور وخصه في الكل كما في الكسوف والاستسقاء كما في المحيط وهذا في زمانهم واما في زماننا فيكره حضورها كل جماعة وهو المختار كما في الاختيار وغيره وفيه إشارة الى ان حضور الراسطة اعني الكهنة مكرره في زماننا ونبغي ان يكون كذلك في زمانهم في المحيط قالت عائشة رضي الله عنها للنساء حين شكون اليها عن عمر رضي الله عنه لهنهين عن الخروج الى المساجد لو علم النبي صلى الله عليه وسلم ما علم عمر ما اذن لكن الى الخروج [و يفتدي المتوفي] اي يصح اقتداء من وقع وضوءه صحيحا عنده [بالتيمم] اي بمن وقع تبسمه صحيحا فلا يقتدي من تروأ الى ان الماء طاهر بمن تبسم على ظن انه نجس لان امامه محدث على زعمه كما في النظم ولا يقتدي بالتيمم متروض معه ماء وهذا عند الشيعين وقال محمد رح انه يقتدي به مطلقا وقال زفرح انه لا يقتدي مطلقا كما في الزاهدي ويدخل فيه مصلى الجبارة ولا خلاف فيه كما في الخلاصة [و] يقتدي [والفاسل] للرجل او غيرها [بالماسح] على الخف او الجبيرة [والقائم بالقاء] عندهما خلافا ل محمد رح ويستثنى منه الترايع فانها صحيحة بلا خلاف على الصحيح وقبل باستجاب القيام عندهما وبالعود عنده والكلام مشير الى انه يقتدي بالتيمم والماسح والقائم بمثله والقاعد بالركع كما في المحيط والاكفاء مشير الى جواز امامة الاحدب وان لم يتميز قيامه عن ركوعه وبه اخذ عامة العلماء كما في النظم [والمومي بالمومي] يشمل ما اذا كانا قائمين او قاعدين او مستلقين او مضطجعين او مختلفين واختلف في المومي قاعدا بالمومي مضطجعا والاصح الجواز كما في النهاية وقبه اشعار بأنه لو اقتدى ما ليس بموم عن قائم او قاعد بموم لم يحز كما في المحيط [والتسفل بالفترض] فيسقط عن التفتل القراءة وفرضية القعدة الاولى وفيه إشارة الى انه لا يكره جماعة التسفل اذا ادعى الامام الفرض والمفتدي التسفل وانما المكره ما اذا ادعى الكل فلا والى انه لا يقتدي المفترض بالتفتل كما نجح [لا] يقتدي [رجل بامرأة] بالغيث فلا يقتدي خشي مشكل بخشي ولا بامرأة لاحتمال كونه رجلا كما في الزاهدي [او صبي] اي لا يقتدي رجل او امرأة بصبي غير بالغ في الفرض والسة والتفتل عند أبي يوسف رح واما عند محمد رح فصح في التسفل والاول المختار كما في الهداية فلا يقتدي به في الترايع على الصحيح وان قال بالجواز اكتر الجراسمية كما في المحيط والكلام مشير الى انه لا يقتدى به في صلوة الجنابة كما في جامع الصغير (ن) والى انه يقتدي الصبي بالصبي كما في الخلاصة والى انه يقتدي ببالغ غير ملتح كما اشار اليه الكافي ولا يخفى انه مستدرك بما يأتي من انه لا يقتدي مفترض جتفل [و] لا يقتدي [طاهر] صحيح [معدور] صاحب جرح سائل كالطون والمستحاضة وغيرهما فيقتدي صحيح بصحيح وتجرح ومعدور معدور كما في المحيط وذكرني الزاهدي انه لا تقتدي مستحاضة بمستحاضة وضاة بضالة وفي النية يقتدي صحيح

محمد بن يوسف راجح واختلف المشائخ فيه [ وقاريج ] ذكر لما يصلح به من القرآن [ بالاممي ]  
 بما لم يدكره فلن صلواتهما فاسدة إما من الابتداء كما قال الطحاوي او من آذان القراءة كما ذهب اليه  
 الكرخي وفيه اشعار بأنه يقتدي احرص ارامي بامي كما في المحيط ولا يقتدي ناطق ارامي بأحرص كما في  
 الروضة والامي في الاصل من لا يكتب ولا يقرأ كما في المغرب ومن لا يحسن الخط كما في الكوراني منسوبة  
 الى الامة فحذف التاء كما تقرر فهو كالعامي اي على عادة العامة وعادة الامة [ ولايس بعار ] فيقتدي  
 عار بعار كما في المحيط [ وغير مؤم ] اي فائمه او قاعد بركوع وسجود [ بمؤم ] اي بقائم او قاعد  
 بلا سجود ويقتدي لابس بعار وغير مؤم بمؤم عند زفر راجح والاصل في جنس هذه المسائل ان حال  
 الامام ان كان مثل حال المقتدي او فرقه جاز صلوة الكل وان كان دونه جاز صلوة الامام فقط كما في  
 المحيط [ ولا مفترض ] ولو كان ذلك الفرض من قبل نفسه كما اذا نذر [ بمنفعل ] في جميع الافعال  
 كما هو المبتادر فيقتدي بمن ينفل في بعض الافعال كما اذا استخلف الامام بعد الركوع من جاء  
 ساعته فسد سجدتين فانهما نفل في حق الخليفة فرض في حق المقتدي وكما اذا اقتدى المتفعل  
 في الشفع الاخير من الفرض فان القراءة فرض في حق المقتدي نفل في حق الامام كما قال بعضهم لكن  
 العامة قالوا بان السجدة صارت فريضة بسبب الخلافة والقراءة نفلا بسبب الاقتداء فان هذا النفل  
 اخل حكم الفرض ولذا عليه اربع ركعات فلا يقتدي مفترض بمنفعل لا في جميع الافعال ولا في  
 بعضها وفيه اشعار بأنه يقتدي المتفعل بالمتفعل كمصلي ركعتي العشاء بالتراويج وركعتي الظهر  
 بأربع قبل الكل في المحيط واعلم ان في نفي الاقتداء في هذه المواضع ايماء بأنه يصبر شارعا في  
 صلوة نفسه فينتقض الرضوخ بالحققة ويجب القضاء لانها نفس بعد ذلك وقال بعضهم لا يصبر  
 شارعا والاصح ان في المسئلة رأيتين والصحيح الاول كما في المضمرة [ ر ] لا يقتدي مفترض كمصلي  
 العصر او ظهر اليوم [ بمفترض ] كالظهر او ظهر الامس ويدخل فيه مقتدي في تطوع بمفترض ثم  
 اقدم واقتدى بمفترض كما في النظم وكمسافر اقتدى بعد غروب الشمس في العصر بمقيم شرع  
 فيه في الوقت كما في الزاهدي وفيه اشارة الى انه يقتدي في العصر بهذا المقيم مقيم بعد الغروب وان  
 كان صلواته قضاء لان الصلوة واحدة كما في الظهيرية والى انه يقتدي لاحق بلاحق لكه لا يقتدي  
 بالاجماع والى انه يقتدي مسبوق بمسروق لكه لا يقتدي على المشهور وفي الكبرى انه المختار لان  
 الاقتداء في موضع الانفراد مفسد ولعله غير مفسد صدهما فان كلام القاهدي لا يخلو من اشارة  
 اليه [ فرضا آخر ] لزيادة الايضاح فان الحكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الاولى واعلم ان في نفي  
 الاقتداء في هذه المواضع رمز الى انه يصبر شارعا في صلوة نفسه فينتقض رضوخه بالحققة ويجب  
 القضاء لانها يفسد بعد ذلك وقال بعضهم لا يصبر شارعا والاصح ان في المسئلة رأيتين والصحيح  
 الثاني كما في المضمرة [ والامام لا يطيلها ] اي لا ينبغي له ويكره ان يطيل الصلوة بالقراءة والتسبيحات



والد عوات ويحتمل ان يكون الضمير للقراءة ويدل عليه قوله [ولا] يطيل الامام [قراءة] الركعة [الاولى] على الثانية [الا في الفجر] فان الاطالة فيها للقراءة سنة بقدر نصف الثانية وقيل بقدر ثلثها وقيل بقدر ثلثيها فان كانت مقارنة من حيث الاي ذبها والا فيعتبر الكلمات والعروف ولا بأس بان يقرأ في الاولى اربعين آية وفي الثانية ثلثا كما في المحيط وقال محمد رح انه يطيل في جميع الصلوة وعليه الفتوى كما في الزاهدي وغيره والكلام مشير الى ان المنفرد يطيلها وذكر الترمذاني انه افضل والى ان الثانية لا يطيل على الاولى بشئ لكن في عامة المنداولات ان اطالة اية او آيتين لا يكره بخلاف ما فوقها فانه مكروه بالاجماع لكن قال شرف الائمة المكي وغيره لو قرأ في الاولى سررة العصر وهي ثلث آيات وفي الثانية الهمة وهي تمنع لم يكره وقال ركن الائمة الصباغي انه يكره لكثرة الزيادة فان الست في القصار ضعف الاصل بخلاف ما اذا قرأ في الاولى الاطى وهي تمنع عشرة وفي الثانية الغاشية وهي ست وعشرون فان في الطول لا يكثر السبع فانها اقل من النصف كما في النية والى ان المنفرد يطيل الاولى فان له ان يقرأ ما شاء والى ان ما ذكره مخصص بالفرائض فان الاطالة في السنن والتطوع لم يكره وعن ابي يوسف رح انه يكره لانها سرء كما في النهاية [ويقرء الموتم] رجلا او صبيا [الواحد] مجازيا له [من يمه] بلا فرجة كما في الجلابي وفيه دلالة على عدم جواز التقديم عليه والتأخير عنه والقيام خلفه لكن فيه تفصيل فانه قبل لو تقدم قدمه على الامام لم يجز صلواته ترك الفرض والعبرة للقدم وقيل انها جائزة ما بقي المجازاة في شيء من القدم والاصح ان العبرة باكثرها كما في النية ولو اختلف قدمهما في الصغر والكبر فالعبرة بالكعب على الاصح وقالوا لو تأخر كان مسيا على الاصح لمخالفة السنة وعن محمد رح ينبغي ان يكون اصابعه عند كعب الامام وقيل انامله عند عقبه ولو قام خلفه ففي كراهته او اساءته خلاف والظاهر منه انه حكم غير المومي والعبرة في المومي للراس حتى لو كان راسه خلف امامه ورجلاه قدام رجله صح وعلى العكس لا يصح كما في الزاهدي وغيره واعلم ان ما ذكره من الحكم يشمل ما اذا اقتدت امرأة بامرأة فانه مشترك [ويقرء الموتم] [الواحد] اثنين كان اكثر [خلفه] اي خلف الامام في المسجد في اي موضع شاء وفي الصحراء فيما اذا لم يكن بينهما فاصلة كثيرة وقدرها بعضهم بسبعة اذرع وبعضهم بمقدار صف كما في التحفة المسترشدين فان قام الامام على يمينه اصف او مسيرته او وسطه فمسيح كما في المبسوط وعن ابي يوسف رح بتوسط الامام بين اثنين كما في الكافي وفيه اشارة الى ان الواحد يتأخر من اليمين الى الخلف اذا جاء آخر كما في الجلابي والاحسن ان يقال ويتأخر الزائد فان كقيفته ان يقف احدهما بحذاء والاخر يمينه اذا كان الزائد اثنين ولو جاء ثالث وقف على يسار الاول والرابع عن يمين الثاني والخامس عن يسار الثالث هكذا او كان احد الصغين ناقصا التحق باقلهما ولو استويا قام من يمينه والقريب من الامام افضل كالقائم

في الصف الأول من الثاني ولو بعداء الامام كما في التمرناشي [ و يصف الرجال ] اي يتحلون على خط معتوب بحيث يكون مناكهم متقابلة [ ثم ] يصف [ الصبيان ] بالكسر على المشهور والضم لغة [ ثم الغنائى ] بالضم والكسر جمع الغنثى بالضم وهو ماله آلة الرجال والنساء والمؤذ المشكل منه [ ثم النساء ] ثم الصبيات كما في الزاهدي ولم يذكره اكفاء يذكر الصبيان بعد الرجال لما مر انفا وفيه اشارة الى ان المرأة الواحدة قامت خلف الامام وان كان معها مقتل قام على يمينه فان كان اثنين يقومان خلفه والمرأة خلفهما كما في الجلابي والى ان هذا الترتيب واجب فان قدم الصبي على الرجل في الصف يغسل صلوته الا ان الجمهور على انه غير مفسد بخلاف ما اذا قامت المومة امام الموتم وبينهما فرجة قدر اسطوانة فانه مفسد عند الجمهور وقيل غير مفسد كما ذكره الزاهدي والى تعليل تأخير النساء اشار بقوله [ فان حادثه ] اي استوت قدم المرأة شيئاً من اعضاء الرجل فان القدم مأخوذة في مفهومها على ما نقل عن المطرزي فاستواء غير قدمها بعضوه غير مفسد ويدخل في الرجل والمرأة الصبي والصبية المشتبهان فلا يغسل محاذاة غير مشتبهين ولا محاذاة الامرد المراهق للرجل وعن محمد رح انه مفسد كما في النهاية واشتراط في الخزانة صباحة الوجه والاطلاق مشير الى ان قليل المحاذاة مفسد كما قال ابو يوسف رح واما عند محمد رح فيشترط مقدار ركن والى ان المحرم كلام كالأجنبية والمبادر ان يكونا في مكان مستو بلا حائل فلا يغسل ان كانت على الارض والرجل على الدكان قدر قائمة وكذا اذا كان بينهما حائط او سترة او قصبة قدر ذراع او فرجة يسعها رجل كما في الزاهدي وغيره [ في صلوة ] فريضة او واجبة او منه ارتطوع او فريضة في حق الامام تطوع في حق المقتديين وفيه اشارة الى ان محاذاة المرأة لم تفسد في صلوة الجنابة وكذا محاذاة المجنونة لان صلوتها ليست بصلوة حقيقة ولذلك لم تقدم بالمحاذاة صلوة من لا تقتدي في الصحيح كما في النهاية لكنه خلاف ما مر من الاشارة [ مشتركة تحريمه ] بالنصب اي مشتركة تحريمها بان اقتدت المرأة وحدها او مع الذكر ولو في غير صلوة الامام واحترازه عما تحاذى للمفردة المفرد فيه فانه وان لم يكن مفسداً الا انه يورث الكراهة او الاساءة كما في التمرناشي فدخل فيه المدرك واللاحق والمسبق فأخرجه بقوله [ و ] مشتركة [ اداء ] بان التزم كل الصلوة مع الامام سواء اقتدت وحدها او معه شخص ولا يخفى انه مخرج لصورة الانفراد فلا حاجة الى قيد التحريمه ولقائل ان يقول باستدراك الاداء ايضاً فان المشتركة على ما في النبايع والدرة الزاهرة ان تقتدي المرأة وحدها او مع الرجل من اول صلوة الامام [ سدت صلوته ] لا صلوتها لانه المأمور بتأخيرها ولم يأتهم فقد ترك القرض فلو اشار الى تأخيرها ولم تناخر فسدت صلوته لانها المأمورة بالتأخير كما في المحيط عن مشائخ العراق وفيه اشارة الى انها لو كبرت مع الامام محاذية له انعقد تحريمته لان المفسد المحاذاة في صلوة مشتركة وما لم ينعقد التحريمه لم يتحقق هذه المحاذاة وهو الصحيح كما ذكره الحلواني كذا في

الجانبية [ ان نوى ] الامام [ امامتها ] سواء كانت حاضرة وقت النية او لا وسواء كانت النية قبل الفروع او بعده لكن قال عين الاثمة يشترط حضرتها وقال شرف الاثمة ان وقت النية وقت الفروع لا بعده كما في المنية ولعل التخصيص مشير الى ما في المتن من صحة النية في غيبتها وبعد الفروع عند بعضهم وفيه رمز الى اشتراط النية في جميع الصلوات والاصح انها لم تشترط في الجمعة والعبدان كما في الخلاصة [ والا ] اي ان لم ينو الامام امامتها اي في ضرورة اقتدائها محاذية الامام او المقتدي [ فصلتها ] فسدت لا صلوته وفيه اشارة الى انها صارت شارعة في الصلوة كما مر والى انها لو اقتدت غير محاذية صح الاقتداء بغير النية الا مع نفي امامة النساء كما في التمراشي وعن الحسن عن ابي حنيفة ر ح اذا قامت خلفه ولم تكن بجانب رجل صح بدون النية كما في الزاهدي وغيره فالقول بان الاشتراك في الاداء مغن عن النية ليس بشي فندبر \*

[ فصل مصل سبقه ] اي اعترضه لا بفعل آدمي والسبق في الاصل التقدم في السير ثم استعمل في مطلق التقدم [ حدث ] غير مانع كالجنبية وغيرها اذا احدث في ركوعه او سجوده فانه لا يرتفع مستتباً فتفسد صلوته بل يتأخر محدوباً ثم ينصرف كما في الزاهدي [ يتوضاً ] بلا مكث فان قليل المكث مانع وفيه اشعار بان الاستنجاء غير مانع وهذا اذا استنجى من تحت ثيابه والا فكشف العورة مانع كما في المحيط وكذا خرز الدلو المنحرق ونزح الماء وفي الفتاوى انه غير مانع فلو كان الماء بعيداً وبقرية بمنزلة النزع ان كان مؤنة النزع اقل والا يذهب الى الماء كما في الزاهدي والصحيح ان النزع مانع كما في المضمرات وكذا ترك النهر الاقرب الى الابدل لانه اشتغال بما لا يعنيه كما في التحقيق لكن في المنية لو مر على حوض الى آخراته ولو اخذ نعله للتوضي لم يتم [ واتم ] ما بقي من الصلوة مع ركن رفع يديه الحدث كما في النهاية وفيه اشعار بان المرأة كالرجل في الانمام وعن ابي يوسف ر ح في غير رواية الاصول انها لو امكنها التوضي بلا كشف اعضاء الوضوء بان كان ثوبها واقعاً فكشفها لم تتم وفيه جواب عما قيل ان المرأة من فرجها الى قدمها مورة على ان الوجه ليس بعورة وكذا البدن والرجل في رواية عن ابي حنيفة ر ح واما الرأس فتمسح بحيث يصل البلية الى شعرها كذا في المحيط [ ولو ] كان سبق الحدث [ بعد ] مقدار [ التشهد ] من القعدة الاخيرة فيتوضاً ثم يسلم ولا رواية في اعادتها وقال ابو جعفر انها تعاد كما في الجلابي وهذا عنده فان الخروج لم يرجح وقال انه لا يتوضاً لانه قد خرج بالحدث بعد التشهد [ و الاستيناف ] اي تجديد التحريمة بعد ابطال الاول بما شاء من الاعمال فانه لو لم يبطل فبناء كمن شرع في الظهور ثم نوى الظهور كما في الزاهدي [ افضل ] من الاتمام للمنفرد والمقتدي والامام وقيل الاتمام افضل لهما كما في الاختيار وغيره [ والامام ] بعد الحدث يستحلف و [ يجز ] بالحن الشرب او الاشارة [ آخر ] ممن يصلح للإمامة والمدرک والى من اللاحق والمسبق فان قدم المسبق يتم صلوته بعد اتمام صلوة الامام ثم يقدم المدرک للمسلم

[ إلى مكانه ] أي الامام يضع اليد على الركبة للركوع وعلى الجبهة لل سجود وعلى الفم للقراءة كما في الزاهدي والأصبغ على الجبهة واللسان لسجدة التلاوة وعلى القلب للسهر ويغير بأصبع إلى ركعة وبأصبعين إلى ركعتين كما في المضمرات وعنه إذا تروأ في جانب المسجد والقوم ينتظرونه فرجع إلى مكانه وأتم جاز كما في الجلايى والتبادر من كلامه أن الخليفة ينوي الامامة وهذا لأنه لا يصير اماماً بغير النية بالاتفاق وعن الطرفين أن نوى في الحال صار اماماً حتى لو أتم في مكانه فسد صلوة من امامه وإن نوى أن يصير اماماً إذا تقدم فهو على ما نوى فظاهره مفيد إلى أنه لا يستخلف في صلوة الجنازة كما قال بعضهم وإلى أنه بعد الحدث على امامته إلا إذا خرج من المسجد أو يقوم الخليفة بجرة أو بنفسه مقامه أو يستخلف القوم غيره فلو خرج بلا خليفة تفسد صلوة المرتين على الأصح لخلو مكان الامام كما في الزاهدي لكن في الخلاصة الأصح أنه تفقد صلوته أيضاً لكن في النهاية أنه لا يفسد على الأصح أو الصحيح والأحسن أن يقال ويقوم آخر مكان الامام فيشمل ما ذكرنا [ ثم يتروأ ] الامام وفيه اشعار بأنه لا يمضي إلى التوضي إلا إذا قام الخليفة مقامه [ ويتم ثم ] أي مكان التوضي [ أو يعود ] إلى مكان الحدث أو بيته أو مسجد آخر [ كلنفرد ] فانه مخير بين الاتمام ثم وهو اختيار البعض وبين العود وهو اختيار شيخ الاسلام والامام السرخسي كما في المحيط وهو افضل كما في الكافي [ أن فرغ امامه ] أي امام الامام شرط جزاؤه ما دل عليه قوله يتم أو يعود [ والآن ] يفرغ امامه [ عاد ] الامام إلى امامه لا محالة لكنه يشغل أولاً بقضاء ما فات لأنه لاحق فيقوم ويركع ويسجد مقدار الامام ولو زاد أو نقص لم يضره كما في الخلاصة وقالوا هذا إذا كان بينه وبين امامه ما يمنع الاقتداء كجدار أو نهر أو لا فيجوز ترك العود وإن لم يفرغ امامه كما في المحيط [ وكذا ] أي مثل الامام [ المقتدي ] في أنه مخير بين الانمام والعود إن فرغ امامه أو لا عاد لا محالة إلا أن لا يكون بينهما ما يمنع الاقتداء فيجوز أن لا يعود وما ذكرنا من الخلاف في الخيار للمنفرد جاري للمقتدي وفي النوادر لو عاد المقتدي بعد ما فرغ امامه تفسد صلوته والصحيح الأول كما في المحيط [ ولو جن ] وهو من أفعال لم يستعمل إلا مجهولاً وهذا شرع فيما لا يتم الصلوة من الأمور الثمانية فلو صار المصلي مجتونا [ أو غمي عليه ] متناول لما حدث السكر في الصلوة لشرب قبلها [ أو احتلم ] أي رأى المصلي في النوم ما يوجب الانزال فأزول والتركيب يدل على روية شيع في النوم كما في المقائس والأدلى [ أو وجب عليه غسل ] فيشمل ما إذا حاضت أو انزل بالفكر أو النظر أو غيره كما في الجلايى [ أو هقه ] ناسياً أو عامداً لأنه لا كلام وفيه اشعار بأن الضحك غير مانع للبناء كما في المحيط [ أو أحدث ] أي فعل المصلي حدثاً موجباً للوضوء عمداً ولو بعد سبق الحدث فلو عطس فسبقه حدث بنى كما في المنية لكن الصحيح أنه لا يبني كما في الطهيري [ عمداً ] بمستدرك بالفعل [ أو أصابه ] أو ثوبه [ يول ] أي نجاسة من الغبر [ كثير ] جاوز قدر اللزوم فانه إذا غسله لا يبني وعن أبي يوسف ر ح أنه يبني وإذا لم يغسل فإن وجد آخر

و نزع من ساحة اجزاه و ان لم يوجد فان ادعى ركناً لا يبني بالاجماع و ان لم يؤده يبني و ان طال  
مكثته و ان وجد بلا نزع و اداء ركن لا يبني عند الشيخين خلافاً للمحمد رح فيغسل و يبني كما لو  
اصاب جسده كما في المحيط و اما قيد البول كما هو المتبادر لان المانع من البناء على ما في الطهريّة نجاسة  
الغير لا نجاسته [ اوشح ] بالضم اي صدع عضوه و شق ففي المقائس التركيب يدل على صدع الشئ  
يتناول ما اذا شق دمل او جراحة او رماه انسان ببندقة او سقط حجر من سقف او دخل الشوك في رجله  
او جبهته في السجود فادماه [ فسال ] منه دم فانه لا يبني في هذه الصور عندهما خلافاً لابني يوسف  
رح و قيل لا يبني في صورة الشوك عند الكل كذا في الخلاصة و في الكلام رمز الى ان بالاسالة  
لا يبني عند الكل الا ترى انه لو خرج الدم بالعصر لا يبني لانه بمنزلة الحدث العمد كما في كثير  
من المسدولات [ لوطن ] على المجهول اي ظن الامام او المقتدي [ انه احدث ] فاستخلف  
[ فخرج من المسجد ] ظن انه احدث فاستخلف [ و جازز الصفوف ] اي مقدار ما يصطف من  
الجوانب الاربع و ان كان بين يديه مترة اربناء او غيره و هذا بناء على ما روى هشام عن محمد رح فانهم  
قالوا ان كان بين يديه حائل لم تفسد الا اذا جاززه كما في المحيط [ خارجه ] اي من خارج المسجد لا في  
خارجه فانه لا ينصب على الطرفية كما نص عليه سيبويه و فيه اشعار بان البيت كالصحراء لكن الاصح  
انه كالسجد و لذا يجوز الاقتداء فيه بلا اتصال الصفوف كما في المنية و في الكلام ايماء الى ان المنفرد يفسد  
صلوته في المسجد او الصحراء بالخروج عن موضع سجوده من الجوانب الاربع كما في المحيط [ فظهر طهره ]  
اي علم في الصورتين انه لم يحدث [ بطلت ] الصلوة فيفرض الاستيناف في هذه الصور الثمانية  
[ و لو لم يخرج ] الامام او المقتدي من المسجد [ او لم يجاوز ] الصفوف خارجه [ يبني ] اي اوصل  
ما بقي من الصلوة بما صلي و اعلم ان هذه المسئلة تستفاد من المفهوم فلو اكفي به لكان احسن [ و بعد ]  
مقدار [ التشهد ] قبل السلام [ ان عمل ] على المعلوم اي عمل الصلي [ ما ينافيها ] من نحو  
الفهقة و الحدث العمد و العمل اعم من الحقيقي فيشمل ما اذا جن او اغمي عليه [ تمت ]  
الصلوة للخروج بالصنع في الكل [ و ] ان عمله الامام [ نفس صلوة المسبوق ] اي مسبوق لم يقيد ركعته  
بالسجدة لانه لم يتأكد انفراده ح و عندهما لم تفسد كما اذا قعد بها و لم تفسد صلوة المدرك بلا  
خلاف و في صلوة اللاحق روايتان كما في الحقائق [ و ان وجد هنا ] اي بعد مقدار التشهد قبل  
السلام سواء كان في سجود السهو او بعده قبل التشهد او بعده فان هنا بالضم و التشديد قد يراد  
به الزمان [ روية المتيمم الماء ] اي وجدانه [ و نحوها ] من المسائل الاثني عشرية وغيرها كخروج  
الرجل من خف الماسح و مضي المدة و سقوط الجبيرة عن برة و زوال العذر و نيل العاري ثوباً و قدرة  
المومي على الاركان و تعلم الامي سورة و استخلافه القاري و نذكر الفائتة و خروج وقت الفجر و  
الجمعة و دخول وقت الظهر عند قضاء الفجر و تغيير الشمس عند قضاء الظهر و وجدان ما يغسل

النجاسة الكثيرة [فسدت] اي بطلت اصل الصلوة [عند ابي حنيفة ر.ح] اي في رواية ويجوز في مينة الحركات الا ان الكسرافصح [لفرضية الخروج بصنعه] اي بفعل صدر من المصلي قصدا لان الصلوة صادة لها تحريم وتحليل ولا يخرج عنها الا بذلك الفعل كالسج ولم يوجد تنفس كما قال بعض اصحابنا الا ان الصحيح الذي عليه المحققون منا ان اصل الصلوة لم يفسد عنده لما ان الخروج بالصنع ليس بفرض عنده والا فقل ادعى الغرض بنحو الحدث العمل وانما وجب الامادة عنده لان هذه الامور مغيرة للفرض الى النفل في خلال الصلوة فكذا في الاخر كنية الاقامة وليست بقاطعة كالكلام بخلاف ما اذا رجعت بعد تسليمه فانها تمت لانها لم تقع في الخلال لانقطاع التحريم كما اشار اليه المبسوط وغيره [لا] تفسد [عندهما] لعدم فرضيته \*

[فصل \* يفسدها] اي يبطل الصلوة متى ما ياتي في البيع انشاء الله تعالى [الكلام] في الاصل شامل لحرف من حروف المباني او المعاني ولاكثر منها واشتهر في عرف اهل اللغة في المركب من الحرفين فصاعدا وهو المراد في الجلايي ان ادنى ما يقع اسم الكلام عليه المركب من الحرفين وفيه اشعار بما هو المشهور ان الحرف هو الصوت المكيف لكن في المحيط ان الصوت والحرف كل منهما شرط للكلام لا اذ يحصل الافهام الا بهما كما قال الجهمي وذهب الكرخي ومن تابعه مثل شيخ الاسلام الى ان الصوت ليس بشرط في حصول الكلام فلو صح الحرف بلا اسماء لم يفسدها الا عند الكرخي وتابعه [مطلقا] اي ما هيأ ارضا سببا قليلا او كثيرا خاطبا او فاصدا ولو للاصلاح كما اذا اعد صد قيام الامام كما في المحيط [و السلام] سواء خاطب به انما اولا وقبل بالفساد اذا خاطبه به كما في الزاهدني وانما لم يكتف عنه بالكلام لانه في حكم الذكور [عمدا] حقيقيا او حكما فيشمل قسما من السهو وهو ما اذا وقع في اصل الصلوة كما اذا سلم على الركعتين ظانا انها الفجر فانه مقصد بخلاف قسم آخر منه وهو ما اذا وقع في وصف الصلوة كما اذا سلم عليها ظانا انه في رابعة الظهر فانه غير مقصد كما في وهو المحيط فلو سلم المسبوق مع الامام ذاكرا لما عليه تفسد ولو سلم المصلي قائما ظانا انه اتم صلاته ثم علم انه لم يتم لم يفسد لكن في النية انها نفسد والظاهر ان المفسد مجرد السلام بلا عليكم في المحيط لو قال السلام سهوا ثم علم فسدت صلاته [ورده] اي رد السلام سواء كان باللفظ او اشارة الرأس او اليد كما في مجموع الموازل لكن في المحيط انها غير مقصدتين [والاثنين] كالنأوه والتأيف فالأثنين ان يقول آه بالبد وكسر الهاء والتأوه ان يقول اوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء وفيه لغات متحاورة من العشرة ويقال كلاهما عند الشكاية والتوجع والتأيفين ان يقول اف بضم الهمزة وكسر الهاء المشددة بالتثنية وبدونه ولغائه اكثر من العشرة اذل في الرضي [مما له صوت] سواء كان معه حرف او لم يكن فالتنخ المسموع اي ماله حرف تهجي كآف وبف ونف مفسد كما هو رأي الطرفين وكذا غير المسموع متى ما قال شيخ الاسلام كما في المحيط

وذكر في الزاهد في لوساق حمارا او اذقه او امتعطف كلها او مرة بما يعتاد الرستاقيون من مجرد صوت بلا حروف محتاجة لم تفقد لكنه مكروه كما في الجلابي [ والبكاء ] وهو سيلان الدمع عن الحزن يمد اذا كان الصوت اغلب ويقتصر اذا كان الحزن اغلب كما في المفردات لكن في الصحاح انه بالقصر خروج الدمع وبالد هو مع الصوت وقال البيهقي كلاهما خروج الدمع فكانه المختار عنده ولذا قال [ بصوت ] والاحسن بحرف فان المقصد ما رفع به صوته وحصل به الحرف كما في الخلاصة وفيه اشعار بان له لو خرج الدمع بلا صوت لم تفقد وهذا بلا خلاف والكلام مشير الى ان الضحك غير مفسد وهذا اذا كان يسموا كالتبسم وان كان اسمع فمفسد لانه كلام كما في الجلابي [ الا لامر الاخرة ] اي خشية الله تعالى فان كل ذلك غير مفسد بل محسن وفي الكرمانى انه ان تأوه بحرفين كاه على زنة دع وهو ترجع العجم فغير مفسد وبثلثة كاره فمفسد ولولا امر الاخرة وفي الجلابي ان الاثنين من المرض غير مفسد عند ابي يوسف رح مطلقا وكذا عند محمد رح ان لم يملك نفسه والبكاء عندهما غير مفسد مطلقا [ والتنجس ] ان يقول اح اح [ الا بعدل ] وهو ان لا يستطيع الامتناع عنه بان يجتمع البزاق في حلقه وانما يفسد لانه حصل منه الحروف وقيل انه غير مفسد لانه ليس بكلام وقيل انه مكروه بغير سبب وغير مكروه بسبب كخشونة في حلقه او الاعلام بانه في الصلوة كما في التمرتاشي والاصح انه لم تفقد اتفاقا فلا بأس به للامام مالم يكثر وان كثر فغيره افضل الا اذا كان متبركا وفيه اشعار بان السعال غير مفسد وهذا بلا خلاف كما في الزاهد في لكن في الخزانة ان ظهر الحرف به بلا ضرورة فمفسد [ وتسميت العاطس ] ان يقول المصلي له يرحمك الله بالمهمل عند ابي العباس وبالمحمة عند ابي عبيد وقال ابو يوسف رح انه غير مفسد وفيه اشارة الى انه لو قال التسميت او العاطس الحمد لله لم تفقد كما قال بعضهم وعن الشيخين ان العاطس يحمد في نفسه كما في المحيط وعن ابي يوسف رح انه لا يسمت بعدلما وعن محمد رح انه يسمت كما في الطهيريبة [ وجواب الكلام ] اي خبر يسمه او يعجبه او يسموه او غيره [ ولان ] كان [ بالذكر ] بان يقال الحمد لله ولا اله الا الله او انا لله واذا اياه راجعون ويدخل فيه ما اذا سمع اسم النبي صلي الله عليه وسلم فصلي عليه او سقط من سطح فيمسل او دعا لاحد او عليه فقال آمين ولا يفسد الال عند ابي يوسف رح والصحيح قولهما لان الكلام مبني على قصد المتكلم ويشمل ما اذا امتثل امر غيره فلو قال للمصلي تقدم فتقدم او دخل فرجة الصف احد فتجانب المصلي توسعة له فسدت صلوته فينبغي ان يمكث ساعة ثم يتقدم برأيه الكل في الزاهد في [ والفتح الا لامامه ] اي النصر بالفتح الا لامامه في المقدمة فتح على الامام (كله داو امام را در نماز) ومثله في الاعاس والمعنى فتح المصلي القراءة على غير امامه من مصل يصلي صلوته او غيرها او غير مصل ان اضطر في القراءة سواء كان قبل ان يقرأ ما يجوز به الصلوة او بعده وقيل التحول الى آية اخرى او بعده وفيه اشارة الى انه لو نوى التلاوة دون التعليم لم تفقد

والى ان صلوة المفتوح عليه لم تفسد بالأخذ والى ان الفتح على الامام غير مفسد لالصلوته والصلوة الفاتح وقيل تفسد صلواتهما والصحيح انها لا تفسد بكل حال كما في الكافي والى انه لا يشترط تكرار الفتح للفساد وفى الاصل انه يشترط الاول الصحيح كما في النهاية ولروايد الامام من غير المقتدي از من المقتدي بتلقيهن الغير تفسد صلواتهما كما في الزاهدي وعن ابي يوسف رح لو لعن الامام فى الارباب ففتح لاساء ولا ينبغي له ان يلجى القوم الى الفتح فيركع ان قرأ المجزى والا انتقل الى آية اخرى وفي كراهة الفتح عن ابي حنيفة رح روايتان كما في التمرتاشي [ والقراءة من مصحف ] قليلا او كثير او هذا ظاهر الرواية وقيل مقدار المجزى وقيل مقدار الفاتحة كما في الكرمانبي وقال انه غير مفسد لكنه مكروه والاطلاق مشهور الى ان الحافظ وغيره ساء وقيل الخلاف فبين لم يحفظ ذو حفظ فسدت عندهم وقيل بالعكس كما في الزاهدي والى انه لو نظر الى المصحف ونهه لا تفسد ولا خلاف فيه وكذا لو نظر الى غيره وفهم فانه غير مفسد على الصحيح والى انه لا يفصل الحكم بين الامام وغيره كما في النهاية [ والسجود ] اي وضع الوجه والقدمين [ على النجس ] لانه مأمور بدوام التطهير في جميع الاركان وهذا عندهما واما عند ابي يوسف رح فتتقصد السجدة لا الصلوة لجواز ان يسجد بعد على الطاهر كما في التلويح لكن في المحيط لو سجد على الدم لا يعيد عند ابي حنيفة رح خلافا لهما فلو وضع يديه او ركبتيه لا يعيد اتفاقا لكن في النظم لو وضع ركبتيه لا يجوز في ظاهر الاصول [ والدعاء ] في كل ركن [ بما يسأل ] اي لا يستحيل سؤاله [ عن الناس ] مما لم يجز في القرآن او المأثور كما في الطهيريّة فلو قال اللهم اغفر لابي ادلاخي لم تفسد ولو قال لامي تفسد لانه ليس في القرآن وكذا لو قال اللهم ارزقني بقلها وفومها وعدسها تفسد ولو قال من بقلها وفومها لا تفسد ولو قال اعطني دراهم تفسد ولو قال ما لا كثير لم تفسد لانه لم يجز في عاداتهم كما في التمرتاشي والكلام مشهور الى ان الدعاء بما لا يسأل عنهم مشروع في كل ركن وفي الجلابي جاز الدعاء في موضع السبب والثناء كما في الركوع والقعود لكن في موضع من المحيط انه لم يشرع الدعاء في وسطه بل في آخرها واما اخره وحقه التقديم ليكون القول عند القول والفعل عند الفعل لان تقدم السجود عليه ذاتي بالنظر الى ما في المحيط [ والاكل ] ان يوصل الى جوفه ما يتأني فيه المضغ مضغه ادلا [ والشرب ] ان يوصل اليه ما لا يتأني فيه ذلك كما في الايضاح وفيه اشعار بان عمده وسهوه سواء وكذا قليله وكثيره الا اذا ابتلع ما بين اسنانه فان قليله غير مفسد وكذا في شرح الطحاوي فالقليل ما دون الحمصة وقيل ما دون ملاء الفم وفي الكتاب انه غير مفسد بلا فصل كما في فاضل وان ابتلع ما بين اسنانه لا يفسد ما لم يكن ملاء السم كما في المحيط وكذا ان ابتلع ما بقي في فمه بعد الشروع فلو ابتلع عينا من السكر قبل الشروع ثم ابتلع حلاته بعده لم يفسد كما في الخلاصة [ والعمل الكثير ] في تفسيره خلاف اشار الى ثلثة منه [ اي ما يحتاج ] في الواقع



[ إلى اليمين ] و ان عمل بيد واحدة فلو شد الازار او تعمد تقصد صلوته و لو حل او نقض باليمين لم تقصد الا اذا تكرر و قيل الاعتبار بالعمل فانعكس الحكم في الصورتين و بعضهم اهتموا بالعمل بالرجلين بالعمل باليدين فلو حرك رجله تقصد بخلاف ما لو حرك رجلا على الدوام و قيل ان حرك رجله قليلا لا تقصد كذا في الذخيرة وغيرها و انما ابتدأ بهذا التفسير لانه قول ابي يوسف رح ملئ ما قيل في الخزانة وهو مختار الفضلي كما في الخلاصة لكنه غير شامل لكثير من الاعمال كالشي والحك والمص مع خروج اللس والتقبيل والنظر بشهوة وغيرها فاشار الى تفسيرين فابتدأ بما هو شامل للكل واقرب الى قول ابي حنيفة رح فانه لم يقدر في مثله بل فوض الى رأي المبتلي به فقال [ او ] ما [ يستكره المصلي ] من الفعل ثم ذكر ما رواه البلخي عن اصحابنا كما في المحيط وهو اختيار عامة المشائخ كما في الخلاصة وهو المختار كما في الصغرى وهو الصواب كما في المضمورات فقال [ او يظن ] وقيل يتيقن كما في الزاهدي و ذكر في التتمة يقضي [ الناظر ] بلا فكر [ ان عامله غير مص ] فان شك انه غير مص فقبيل غير مفسد الا انه يشمل مثل ما اذا قبل المصلي فانه غير مفسد وقال ابو جعفر ان كان بشهوة نفس كما في الزاهدي وقيل الكثير ما اشتمل على عدد الثلث فلو حرك في ركن واحد مرتين لم تقصد كالوحد مرارا بين كل مرتين فرجه بخلاف ما اذا حرك مرارا متواليات كما في المحيط وهذا اذا رفع يديه في كل مرة والا فلا تقصد لانه حرك واحد كما في الخلاصة وقيل الكثير ما يكون مقصودا للفاعل بان يفرد له مجلس على حدة كما اذا مس زوجته بشهوة فانه مفسد ويدخل في الاخيرين ما اذا مشى فانه مقصد ومنهم من قال انه غير مفسد حالة العذر ما لم يستدبر القبلة استحسانا وقيل انه حالة الغزو والحج وغيرهما من سفر يكون عبادة كما في المحيط [ وكراهة ] في الصلوة كراهة تحریم او تنزيه فان كلامهم يدل على ان الفعل اذا كان واجبا او ما في حكمه من سنة الهدي ونحوها فالترك كراهة تحریم وان كان منه زائدة او ما في حكمها من الادب ونحوه فتنزيه ومنه [ كل هيئته ] يكون [ فيها ترك الخشوع ] اي التواضع كالتغيمض والتثاؤب والتنبيك والسدل وقلب الحصى والتغطى والتطيط والعبت والالتفات وتغطية الغم والفرقة والاختصار فان التوقي عن كلها ادب ومن الخشوع استعمال الادب كما في الكشف وذكر في الجلابي ان الخشوع المأمور به يتعلق بالقلب والراس والعين واليد والرجل فهو حضور القلب والتسكين الجوارح والمحافظة على الاركان ففعل ما ذكره المص تفصيل المجمع فالاول ذكر الغاء مكان الواو واعلم ان الالتفات المكرره ان يلوي عنقه حتى لم يبق وجهه مستقبل القبلة كما في الكرمانى وفي قاضيان انه لا يغطي فاه ولا انفه الا اذا غلب التثاؤب فحين يضع يده على فمه وفي الزاهدي يضع يده اليمنى في القيام والبسوى في غيره والفرقة غمز الاصابع او مدّها حتى تصورت ويكره خارج الصلوة عند الاكثريين والاختصار وضع اليد على الحاصرة والاكاء على عصا

و يدخل فيه الاعزاء اي القعود على عقبيه ارجع الركبة الى الصدر او هو مع اعتماد اليد على الارض وفي اسناد الفعل الي كلِّ و ما عطف عليه اشعار بان المكره نفس هذه الافعال لا الصلوة لكن في الجلابي انها تكره بسبب هذه الافعال [و] كره [قلب الحصى] اي تسوية الحجارة الصغار [ليسجد] اي لم يمكنه السجود لا لغيره فانه مكره مطلقا [الامرة] او مرتين كما في المحيط [و مع جبهته من التراب] والحشيش لا من العرق والاطلاق مشعر بكراهة المسح مع ايداء التراب وفي الخلاصة انه غير مكره فان لم يؤده فتركه غير [فيها] اي في خلالها فلا بأس به بعد ما قعد قدر التشهد وعن الحصن انه لا بأس به مطلقا والصحيح ظاهر الرأية كما في التحفة وغيرهما و بما ذكرنا ظهر فائدة الطرف و الاكتفاء مشير الى انه لو ظهر من انقه مأوه فمسحه لم يكره وفي المنية ان المسح اولى من ان يقطر [والسجود على كور عمامته] بالكسر اي دورها وفيه اشارة الى ان السجدة متحققة مع الكور بان رجع حجم الارض فان منع الكور عنه لم يجز كما في الحصر و الى انه ينبغي ان يصلي مع العمامة في الحديث (الصلوة مع العمامة خير من سبعين صلوة بغير عمامة) كما في المنية [و اقتراش ذراعيه] اي القاءهما على الارض و الذراع من المرفق الى اطراف الاصابع [و عصى شعرة] اي لف ذوائبه حول رأسه او جمعه على وسط رأسه و شده بالصمغ او غيره او على القفأ مع الغل تخيط او غيره و العصى في الاصل الشد كما في المحيط [و غسل الثوب] اي ارساله حتى يصيب الارض او وضعه على رأسه او كتفيه و ارسال اطرافه من جوانبه فلا احتراز عن السدل يدخل اليد في الكم و يشد الوسط بالمنطقة وعن ابي جعفر لو لم يشد لساء كما في الزاهدي و ذكر في لعنابي لو لم يشد كره لانه صنيع اهل الكتاب وفي الخلاصة اذا لم يدخل اليد في كم الفرجي المختار انه لا يكره وفي المنية كان نعيم الائمة الحكمي يرسل الكم لان في الادخال كف الثوب وكان غيره من المشائخ يمسكونه وهو الاحوط [و كفاه] اي ضم الثوب و رفعه من بين يديه او من خلفه عند السجود كما في الكرمانى و قيل لا بأس به لصونه عن التتريب كما في الزاهدي [و تخصيص الامام] اي انفراد [مكان] اما بان يكون مكانه اعلى او اسفل من مكان القوم محذور ما يقع به الامتياز و قيل بمقدار الذراع و عليه الاعتماد كما في الخانية و اما بان يكون في صفه و هم في وسط الدار مثلا كما في الجواهر و اما بان يقوموا في المسجد و الامام في طاق يتخذ في المحراب في الكرمانى انهم يتخذون طاقات في المحارب و انها يكره التخصيص لانه تشبيه باهل الكتاب كما قال بعضهم و اشتباه حال الامام على القوم كما قال آخرون فعلى الاول يكره في جميع الصور مطلقا و اما على الثاني فلا يكره عند عدم الاشتباه و الاول اوجه كما في النهاية و الكلام مشعر بان في هذه الصور اذا كان بعض القوم مع الامام لم يكره على ما قال بعضهم كما في المحيط [لا] يكره [ان قام] الامام [في المسجد] بالفتح اي في موضع صلوته يعني غير المحراب [و يسجد في الطاق] اي طاق يتخذ في المحراب كما اشير اليه في الكرمانى لكن في النهاية انه اريد بالمسجد المعهود

و بالطاق المحراب كما ذكره المص لكن في المحيط مشير الى ما في الكرمانى حيث قال ( ان كان المحراب مقبكا وقام الامام في الطاق لم يكره ) لعدم الاشتباه وكذا موضع آخر منه حيث قال ( لو قال اقتديت بالامام القائم في المحراب الذي هو عبد الله فاذا هو جعفر جاز ) وكذا في باب صلوة الكعبة من الاختيار حيث قال ( ان قام الامام في الكعبة وحلق المقتدون حولها جاز اذا كان الباب مفتوحا ) لانه كقيامه في المحراب في غيره من المساجد وفيه دلالة على ان المحراب كالطاق من المسجد وانما فصل بينهما لانه لم تتعد الصلوة في الطاق لانه ليس من المسجد كما زعم بعضهم وعاب ابا حنيفة رج في ذلك الامر الصواب ففعل تحت هذا المعاب كما في الكرمانى والضرورة مستثناة لمواضع المسجد على القوم لم يكره قيامه في الطاق كما في الكفاية [ والقيام ] اي قيام الموتى الواحد او الزايد عليه [ خلف صف وجد فيه فرجة ] بان لم يكن فيه فرجة لم يكره كما في التحفة لكن في الخزانة انه يكره فلو جر احدا من الصف لكان اولى كما في المحيط والاصح انه ينتظر الى الركوع فان جاء رجل والا جذب رجلا او دخل في الصف قلت القيام وحده اولى في زماننا لغلبة الجهل فان جره يفسد صلوته وفي توصيف الصف اشعار بانه لو وجد في الصف الاول فرجة دون الثاني يخرق الثاني لانه لاحرمه لهم لتقصيرهم حيث لم يسد الاول الكل في المنية والفرجة بضم الفاء وفتحها خلل بين الصليين في الصف كما قال ابن الاثير [ وصوره ] اي كره وحرّم جعل شئ [ حيوان ] فلا يكره صورة الجمل كالشجر وفيه اشعار بانه لم يكره صورة الرأس وفيه خلاف كما في اتخاذها كذا في المحيط والصورة اعم من ذي الروح بخلاف التمثال فانه مختص به كما في المغرب فالأخصر ان يقال وتمثال [ في ثوبه ] اي الصلي فلو كانت في يده او خاتمه فلا بأس به كما لو كانت على وسادة او بساط واستعمله وان كره اتخاذها كما في الخلاصة [ و ] في [ مسجده ] سواء كان ثوبا او غيره فهو بالفتح موقع الجبهة من الارض مسجدا كان او غيره فيكون مبنيا على المضارع لعدم الاختصاص بمكان بخلاف ما اذا كان بالكسر فانه اسم لما يقع فيه السجود بشرط ان يكون بيتا على هيئة مخصصة [ و ] في جدار او ثوب [ في جهة ] من الجهات الست [ غير خلف وتحت ] اي تحت قدمه فيكره امامه وفوق راسه ويمينه ويساره ولا يكره خلفه وتحت كما في النهاية لكن في الكافي وغيره ان اشد ما كراهة ان يكون امام الصلي ثم فوقه ثم يمينه ثم يساره ثم خلفه وفي النهاية ثم تحته ويكره اتخاذ الصور في البيوت كما يكره الدخول فيها والزياره والجلوس لان في ذلك ترويجا للحرام ولا يكره بيع ثوبه ولا يقبل شهادة بائعه و ناسجه ولا اجر للمصور والاطلاق مشير بانه يكره ذلك في اي موضع كان من البيت او المسجد وقيل لا يكره صورة الخنزير والشيطان القبيح كما في الترمذي وانما خص الصورة لانه لا يكره في جهة القبر الا اذا كان بين يديه بحيث لو صلى صلوة الخاشعين وقع بصره عليه كما في جنائز المصمرات و [ لا ] يكره الصلوة اليها وكذا اتخاذها [ ان صغرت ] الصورة في المواضع المذكورة [ جدا ] بحيث لا يبدى

لِلنَظَرِ لَا يَتَبَصَّرُ بِلَيْحِ كَأَيِّ الْكِرْمَانِيِّ وَلَا يَبْدُو لَهُ مِنْ بَعِيدٍ كَأَيِّ الْمَحِيطِ لَكِنْ فِي الْحِزَانَةِ انْكَانَتْ الصُّورَةُ مَقْدَارَ طَيْرٍ يَكْرَهُ وَانْكَانَتْ أَصْغَرُ فَلَا رَقُولَهُ جَدًّا بِالْكَسْرِ مَصْدَرُ أَيِّ صَغَرِ ابْلِيغًا [إِذَا] انْ [مَحِي رَاسَهَا] نَحِيثٌ لَا يَبْقَى لَهُ أَثَرٌ إِلَّا مَا بِالْقَطْعِ أَوْ بِطَلَاءِ شَيْءٍ عَلَيْهِ أَوْ بِخِيَاطَةِ خِيْطَةٍ عَلَيْهِ فَلَوْ خِيْطَ مَا بَيْنَ الرَّاسِ وَالْجِسْمِ لَمْ يَرْتَفَعْ الْكَرَاهَةُ كَأَيِّ الْمَحِيطِ وَفِي الْخِلَاصَةِ انْ مَحْوُ الرَّجُلِ كَالرَّاسِ [وَلَا] يَكْرَهُ الصَّلَاةُ [فِي ثِيَابِ الْبِدَلَةِ] بِالْكَسْرِ مَا يَلْبَسُ فِي الْبَيْتِ وَلَا يَلْهَبُ بِهَا إِلَى الْكِبَرَاءِ مِنَ الثِّيَابِ فَالْإِضَافَةُ مِثْلُ كُلِّ الدَّرَامِ [وَحُسْرَاةٍ] أَيِّ كَشْفِهِ وَهُوَ يَجِدُ مَا يَسْتَرُهُ بِهِ [الْأَتَدْلَالُ] وَخُصُومًا فَانْهُ لَا بَاسَ بِهِ بَلْ هُوَ حَسَنٌ وَيَكْرَهُ تَكَاسُلًا وَتَعَسُّبًا كَأَيِّ الْمَحِيطِ وَذَكَرَ فِي الْحِزَانَةِ أَنَّهُ يَكْرَهُ مُطْلَقًا [وَعَدُّ مَا يَقْرَأُ] مِنَ الْآيِ وَالتَّسْبِيحِ بِالْأَصَابِعِ وَهَذَا عِنْدَهُ خِلَافٌ لِهَؤُلَاءِ وَقِيلَ الْخِلَافُ فِي الْمَكْتُوبَةِ وَقِيلَ فِي التَّطَوُّعِ وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يَكْرَهُ فِيهَا كَأَيِّ الْمَحِيطِ وَأَمَّا الْعِدُّ فِي صَلَاةِ التَّسْبِيحِ وَهِيَ صَلَاةُ مَبَارَكَةٍ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ فَلَمْ يَكْرَهُ زُرُورَةً وَخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي عَدَمِهَا خَارِجَ الصَّلَاةِ فَضَمُّهُمْ مِنْ قَالِ يَكْرَهُ ذَلِكَ كَأَيِّ النَّهَابَةِ وَقِيلَ بِدَعَاةٍ كَأَيِّ الْكَافِي وَقِيلَ الْعَادُّ كَالْمَنْ طَلَعَ رِجْلَهُ كَأَيِّ الزَّاهِدِيِّ وَالْإِكْتِفَاءُ مُشِيرٌ إِلَى أَنَّهُ إِذَا أُدِيتَ مَعَ الْكَرَاهَةِ لَمْ يَجِبْ إِعَادَتُهَا لَكِنْ فِي التَّمَتُّتِ لَوْ صَلَّى فِي ثِيَابِهِ صُرَّةً وَجِبَ إِعَادَتُهَا وَقَالَ أَبُو الْبَسْمِ هَذَا هُوَ الْحُكْمُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ أُدِيتَ مَعَ الْكَرَاهَةِ انْتَهَى وَفِيهِ اشْتِعَارُ بَانَ كَرَاهَةِ التَّنْزِيهِ لَا تَوْجِبُ وَجُوبَ الْإِعَادَةِ وَكَذَا كَرَاهَةُ التَّحْرِيمِ عِنْدَ غَيْرِ أَبِي الْبَسْمِ بَلِ الْأَوَّلَى أَنْ يُعَادَ عِنْدَهُمْ فِي الْمَضْمَرَاتِ إِذَا دَخَلَ فِيهَا نَقْصَانٌ أَوْ كَرَاهَةٌ فَالْأَوَّلَى الْإِعَادَةُ وَمِثْلُهُ فِي الْمَحِيطِ وَالْمَنِيَّةِ وَنَوَادِرِ الْفَتَاوَى وَالتَّغْرِيْبِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي الْكَشْفِ أَنَّهُ إِذَا أَتَى بِالْأُمُورِ بِهِ مَلَى وَجَدَ الْكَرَاهَةَ أَوْ الْحَرَمَةَ يُخْرِجُ عَنْ الْعَهْدَةِ عَلَى الْقَوْلِ الْأَصَحِّ وَكَذَا مَا فِي الْمَنِيَّةِ أَنَّهُ قَالَ الْوَبْرِيُّ إِذَا لَمْ يَتِمَّ رُكُوعُهُ وَحَرَدَهُ يَوْمًا بِالْإِعَادَةِ فِي الرُّقْعَةِ لَا بَعْدَهُ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ التَّرْجَمَانِيُّ أَنَّ الْإِعَادَةَ إِذَا كَانَ فِي الْحَالِ يَنْ رَأَيْتَ بِخَطِّ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ أَنَّ الْكَرَاهَةَ إِذَا كَانَتْ فِي رُكْنٍ فَالْإِعَادَةُ مُسْتَحْبَةٌ وَفِي جَمِيعِ الْأَرْكَانِ وَاجِبَةٌ وَهَذَا أَحْسَنُ جَدًّا فَإِنَّ لِكَلِمَةٍ مَعَ دَلَالَةٍ عَلَى ذَلِكَ كَأَيِّ لَا يَخْفَى [وَعَلَقَ بِأَبِ الْمَسْجِدِ] أَيِّ إِغْلَاقِهِ لِأَنَّهُ شَبَّهَ الْمَنْعَ مِنَ الصَّلَاةِ وَهُوَ حَرَامٌ وَلَدَّا كَانَ السَّلَفُ الصَّالِحُ يَكْرَهُونَ شِدَّ الْعَقْدِ عَلَى الْمَصَاحِفِ وَعَلَى صَادِقِهَا وَخَرِائِطِهَا احْتِرَازًا عَنْ صُرَّةِ الْمَنْعِ عَنْ الْقِرَاءَةِ وَقَالَ مَشَائِخُنَا هَذَا عَلَى رَفْقِ زَمَانِهِمُ الْغَالِبُ عَلَى أَهْلِ الصَّلَاحِ وَأَمَّا فِي زَمَانِنَا الْفَاسِدِ أَهْلُهُ فَلَا بَاسَ بِذَلِكَ بَلْ يَجِبُ صِيَانَتُهُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْحُكْمِ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الزَّمَانِ كَمَا فِي الْكِرْمَانِيِّ وَالتَّنْبِيْرِ فِي ذَلِكَ إِلَى أَهْلِ الْحِلَّةِ فَانْهُ صَارَ الْمَرْءُ مُتَوَلِّيًا بِأَجْمَاعِهِمْ وَقِيلَ هَذَا إِذَا تَقَارَبَ الزَّمَانُ كَالْعَصْرِ وَالْمَغْرَبِ وَالْعِشَاءِ وَأَمَّا إِذَا تَبَاعَدَ كَأَيِّ بَعْدِ الْعِشَاءِ وَالطَّلُوعِ فَيَغْلِقُ كَأَيِّ فِي النَّهَابَةِ وَالْعَلَقُ بِالْكَسْرِ اسْمٌ مِنَ الْإِغْلَاقِ كَأَيِّ الصَّحَاحِ وَبَضْمَتَيْنِ مَعْنَى الْمَغْلَقِ أَمَّا بَضْمَتَيْنِ مَعْنَى مَا يَغْلِقُ بِهِ الْبَابُ وَيَفْتَحُ بِالْمِفْتَاحِ فَجَازَ كَأَيِّ الْإِسَاسِ وَالرُّطْبِيِّ وَالْجَدَّتِ [كَالْبَوْلِ] وَغَيْرِهِ مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ [فَوْقَهُ] أَيِّ الْمَسْجِدِ وَأَمَّا تَعَرُّضُ لَهُ وَالْعَرَصَةُ وَالْبِنَاءُ وَالْعِشَاءُ فِي حُكْمِهِ لَا تَرَى

انه يصح اقتداء من كان ملقاً كان على باب المسجد من فيه كما في المحيط وغيره لان دفع الغرم عنه البقي من غيره في العادة وفي الاضافة رمز الى ان المسجد لصلوة الجنائز والعيد ليس له حكم المسجد وهو المختار الا في جواز الاقتداء بلا اتصال الصفوف كما في النهاية وغيرها واختلف في مسجد الدار والخان والرباط انه مسجد جماعة كما في التمرتاشي وينبغي ان يكون مسجد القوارع كذلك ذكر في الكرمانى ان مصلى العيد في حكم المسجد على الاصح ولذلك خرج من ملك بانيه ويدخل فيه الدابة خشية الضياع والكلام مشعر بأنه لا يكره الصعود على سطح المسجد لكن في المفيد انه مكروه الا اذا ضاق وبأنه يجوز ادخال الدابة فيه بعذر فانه عليه السلام طاف بالبيت على ناقته لالم اصاب رجله كما في الكرمانى واعلم ان اعظم المساجد حرمة المسجد الحرام ثم مسجد مدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد المجال ثم الشوارع كما في المنية وهي التي بنيت في الصحاري ما ليس لها مؤذن وامام واتبان كما في الجلابي [ لا ] يكره [ فوق بيت فيه مسجد ] اي لا بأس بالطوي والحدث فوق مسجد البيت اي موضع اعد للنعن والنوافل بان يتخذ له محراب وينظف ويطيب كما امر به صلى الله عليه وسلم فهذا مذروب لكل معلم كما في الكرمانى وغيره ولا يخفى ان الفرق ههنا مثل ثم فلا يكره في العرصة والغناء والبناء له وقيل يكره فيه ما يكره في المسجد والال الصحيح كما في التمرتاشي فيدخل فيه الجنب ويحضر المبيع ولا يكره الحمامة والبول فيه [ ولا نزيهه ] بالجسم والساج وماء الذهب وغير ذلك وفيه اشارة الى انه لا يثاب ويكفيه ان يتجرأ رأساً برأس كما قال السرخسي رح وهو الاصح كما في المحيط وقيل يثاب لما فيه من تكثير الجماعة الا انه لو لم يكن من طيب ماله يلوث بينه تعالى كما في الكرمانى وقد نصب سليمان عليه السلام على رأس قبة مسجد بيت المقدس كبريتاً احمر تغزل الغرالات بضرئه من مسافة اثني عشر ميلاً والى ان القليل والكثير في المحراب او غيره متساويان وقيل النقش القليل لم يكره وقيل انه على المحراب يكره كما في التمرتاشي والى انه يصرف اليه من مال الوقف وهذا كان فاضلاً عن العمارة والانيض منه الصارف كما في النهاية [ ولا صلواته ] اي ان يصلي متوجهاً [ الى ظهر من لا يصلي ] و لو قاعداً او قائماً او متكلياً لكن قال بعضهم انه يكره اذا صلى وبقربه احدهما لما روي من النهي وتاويله ان يرفع صوته بحيث يخاف غلط المصلي ويدخل فيه ما اذا صلى الى وجه من بينهما ثالث ظهره اليه ويخرج ما اذا كان مواجهاً لانه صار كالعلم له الكل في التمرتاشي [ ولا قتل الجنية ] جنية بيضاء نمشي مستوية او غير جنية سوداء تمشي ملتوية لقوله عليه السلام ( اقتلوا الاسودين ) اي العقرب والحية ولا يخفى انه يدل على اباحة قتل الجنية وغيرها كما في الكافي وغيرها وليس فيه مناقشة كما ظن وقيل لا يحل قتل الجنية والاول هو الصحيح وقال ابو جعفر رح لا يباح قتل الجنية فيها كما في غيرها الا اذا قيل ( خلي طريق المسلمين ) وذكر صدر الاسلام الصحيح انه محتاط في قتلها فانهم يؤذون كثيراً

وَأَنَّ لِي إِخًا كَبِيرًا مَنِي قَتَلَ حَبِيبَ كَبِيرَةٍ بِمِيفَ فَضَرِبَهُ الْجَنُّ حَتَّى جَعَلُوهُ بَحِيتَ لَا يَتَحَرَّكُ رَجُلًا قَرِيبًا مِنْ شَهْرَتِهِمْ عَالِجَنَاهُ بِارِضَاءِ الْجَنِّ فَتَرَكُوهُ وَزَالَ مَا بِهِ كَذَا فِي النِّهَايَةِ وَذَكَرَ فِي شَرْحِ التَّائِيدَاتِ أَنَّهُمْ أَضْعَفُ مِنَ الْإِنْسِ حَتَّى لَا يَقْدِرُوا عَلَى اتِّلَافِ أَحَدٍ مِنَ الْإِنْسِ وَلَا عَلَى سَلْبِ أَمْوَالِهِمْ وَأَعْصَادِ طَعَامِهِمْ وَشَرَابِهِمْ وَالْإِطْلَاقُ دَالٌ عَلَى أَنَّ الْقَتْلَ غَيْرَ مُقْسَدٍ وَأَنَّ احْتِجَاجَ إِلَى ضَرْبَاتِ مُتَوَالِيَاتِ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ الصَّرْحِيُّ وَغَيْرُهُ وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ مُقْسَدٌ إِذَا احْتِجَاجُ إِلَيْهَا كَمَا فِي الْكُرْمَانِيِّ وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ وَهَذَا إِذَا خَشِيَ أَنْ تَوَدِّيَهُ وَالْأَوَّلُ لَا يَتَعَرَّضُ لَهَا بِإِلْإِذَاءِ مِنْهَا كَمَا فِي الْجَوَاهِرِ [وَيَأْتِي] الْمَكْلَفُ [بِالْمُرُورِ] فَأَنَّهُ حَرَامٌ [إِمَامُ الْمُصْلِيِّ] أَيُّ مَصْلٍ فِي مَوْضِعٍ يَنْبَغِي أَنْ يَصْلِيَ فِيهِ حَتَّى لَوْ قَامَ مَصْلَبًا وَقَدَامَهُ مِنْ الصَّفِّ مَوْضِعٌ خَالَ لَهُ يَأْتِي الدَّخْلَ بِالْمُرُورِ بَيْنَ يَدَيْهِ لِأَنَّهُ اسْقَطَ حُرْمَةَ نَفْسِهِ كَمَا فِي الْقَنِيَةِ [فِي] أَيُّ مَوْضِعٍ مِنْ [مَسْجِدِ] ظَرْفِ الْمُصْلِيِّ وَبِالْمُرُورِ وَيَنْبَغِي أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ الدَّارَ وَبِالْبَيْتِ [صَغِيرٍ] هُوَ أَقْبَلُ مِنْ سِتِينَ ذِرَاعًا وَقِيلَ مِنْ أَرْبَعِينَ وَهُوَ الْمُخْتَارُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الْجَوَاهِرِ [وَأَمَّا فِي غَيْرِهِ] أَيُّ غَيْرِ الْمَسْجِدِ الصَّغِيرِ مِنَ الْكَبِيرِ أَوْ الصَّحْرَاءِ أَوْ الدَّكَانِ [فَقِيمًا يَنْتَهِي إِلَيْهِ بِصَرَةٍ] أَيُّ فَيَأْتِي بِالْمُرُورِ إِمَامُ الْمُصْلِيِّ فِي مَوْضِعٍ أَوْ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَنْتَهِي إِلَى ذَلِكَ الْمَوْضِعِ رُؤْيَا الْمُصْلِيِّ [نَظَرًا فِي مَسْجِدِهِ] بِالْفَتْحِ أَنْ يَصْلِيَ فِي الْمَسْجِدِ الْكَبِيرِ أَوْ الصَّحْرَاءِ بِقَرِينَةٍ الْآتِي وَهَذَا قَوْلُ أَبِي جَعْفَرٍ وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا فِي الْمُبْسُوطِ وَالصَّحِيحِ كَمَا فِي الْخِلَاصَةِ وَقِيلَ الْمَسْجِدُ الْكَبِيرُ كَالصَّغِيرِ كَمَا فِي الْكَافِي وَقِيلَ فِي الصَّحْرَاءِ أَنَّهُ يَأْتِي فِي مَقْدَارِ صَفِيْنِ أَوْ ثَلَاثَةِ وَقِيلَ ثَلَاثَةُ أَذْرَعٍ وَقِيلَ خَمْسَةٌ وَقِيلَ أَرْبَعِينَ كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَقِيلَ خَمْسِينَ كَمَا فِي الْحَيْطِ وَقِيلَ فِي مَوْضِعٍ هَجْرَةٍ وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي التَّتَمُّعَةِ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَهُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْمُشَائِخِ كَمَا فِي الْكُرْمَانِيِّ [وَأَقِيمًا] حَاضِي الْأَعْضَاءِ [أَيُّ يَسْتَوِي فِيهِ جَمِيعُ أَعْضَاءِ الْمَارِ] الْأَعْضَاءِ [أَيُّ أَعْضَاءِ الْمُصْلِيِّ] كُلُّهَا كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ أَوْ أَكْثَرُهَا كَمَا قَالَ آخَرُونَ كَمَا فِي الْكُرْمَانِيِّ وَفِيهِ أَشْعَارُ بَانَهُ لَوْ حَازَتْ أَقْلَهَا أَوْ نَصْفَهَا لَمْ يَكْرَهُ وَفِي الزَّادِ أَنَّهُ يَكْرَهُ إِذَا حَازَتْ نَصْفَهُ الْأَسْفَلَ النِّصْفَ الْأَعْلَى مِنَ الْمُصْلِيِّ كَمَا إِذَا كَانَ الْمَارُ عَلَى فَرْسٍ [أَنْ يَصْلِيَ عَلَى دُكَّانٍ] أَيُّ عَلَى مَوْضِعٍ مَرْتَفِعٍ أَقْلَ مِنْ قَامَةِ رَجُلٍ كَالسَّطْحِ وَالسَّرِيرِ وَغَيْرِهِمَا فَإِنْ لَمْ يَحَازْ بِأَنْكَانٍ عَلَى دُكَّانٍ كَالْقَامَةِ لَمْ يَأْتِ وَالدُّكَّانُ بِالضَّمِّ وَالتَّشْدِيدِ فِي الْأَصْلِ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ كَمَا فِي الصَّحَاحِ أَوْ عَرَبِيٌّ مِنْ دَكَنْتُ الْمَاعَ إِذَا نَضَدْتُ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ كَمَا فِي الْمَقَاسِّ [أَنْ لَمْ يَكُنْ] فِي الصُّورِ الثَّلَاثُ شَرْطُ جُزْأَيْهِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ يَأْتِي [سَرَّةً] بِالضَّمِّ هُوَ فِي الْأَصْلِ مَا اسْتَتَرَهُ كَأَنَّ مَا كَانَ ثُمَّ غَلَبَتْ عَلَى مَا يَنْصَبُ قَدَامَ الْمُصْلِيِّ إِلَيْهِ أَشَارَ قَوْلُهُ [أَيُّ خَشَبٍ] مَثَلًا فَيَدْخُلُ فِيهِ مَا انْتَصَبَ كَأَنَّ سَانَ قَائِمًا أَوْ قَائِمًا أَوْ دُكَّانٍ مَثَلًا قَامَةً أَوْ أُسْطُوَانَةً وَقَالُوا أَنَّ حَبْلَةَ الرَّكَّابِ أَنْ يَنْزِلَ فَيَمُرُّ ذَرَاءَ الدَّابَّةِ فَلَوْ مَرَّ رَجُلَانِ مُتَحَاذِيَانِ فَلَا تَأْتِي لَمْ يَلِي الْمُصْلِي كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَفِيهِ أَشْعَارُ بَانَ الْبَشْرِ وَالْحَوْضِ وَالنَّهْرِ الصَّغِيرِينَ

لم يكن سترة هو الاصح كما في التمرناشي وكذا الكبيران منهما كالطريق كما في المنية [ بمقدار ذراع ] طولاً وفي الاعتداد بالافل اختلاف المشائخ ولا خلاف في الأكثر كما في المحيط [ وغلط اصبح ] متوسط لان ما دونه لا يبدل ولا ينظر من بعيد كما في المبسوط ( ن ) [ يغرن ] معلوم او مجهول صفة اي ادخل في الارض واثبت والمجهول اولي لان نصها يجوز من غير ما مر وفيه اشارة الى انه ان تعدل الغرن لم يوضع الا ان عامة المشائخ قالوا بالوضع لتقريب العمل من السنة كما في الكرمانني والى انه لا يخط كارهي عن محمد رح وعنه ان يخط وعن ابي يوسف رح يوضع طولاً وقيل عرضاً وعنه يطرح الحوط بين يديه كما في التمرناشي [ حذاء احد حاجبيه ] اي الایسر او الایمن وهو افضل [ بقره ] اي المصلي ولذا كره ان يصلي في صحن المسجد ولا يقرب الى السترة كما في المغبل [ ويكفي سترة الامام ] للموتم وان كان مسبوفاً [ وجاز تركها ] فالسترة مستحبة كما في المحيط [ عند عدم ] ظن [ المرور ] كما ترك محمد رح غير مرة في طريق مكة [ و ] عدم [ الطريق و يدرو ] اي يدفع النار [ بالتسميع ] كما قيل [ او بالاشارة ] بالراس الى العين واليد كما قال آخرون ليرود النص وقيل لو تركها كان اولي كما في المحيط وفيه اشارة الى انه لا يجمع بينهما فانه مكرره والى انه لا يدرو بأخذ الثوب ولا بالضرب الوجيع كما قيل به وكذا في التمرناشي وذكر في المحيط ان عندنا لا يزداد على الاشارة [ ان عدم السترة ] اي في الصور الثلث وقيل ان عدم خط طولاً وقيل عرضاً وقيل مدبراً كالحجاب كما في التمرناشي [ او ] ان [ مر بينه ] اي المصلي [ وبينها ] اي السترة او في غير هذه الصور فلا يرد انه غير محتاج اليه لكن قال بعضهم انما يائتم بالمرور بينهما اذا كان بين المصلي والمراجل من مقدار الصفيين والا فلا يكره كما في المحيط \*

[ فصل \* الرتر ] بكسر الراء وفتحها وكون التاء وكسرها والاول من كل منهما هو المشهور خلاف الشفع سميت به لانها [ ثلث ركعات ] بفتحتي جمع ركعة بالسكون وحكي الحسن ان التلث مجمع عليه وكانه اراد اجماعاً ثبت بخبر الواحد دون المشهور والمتواتر والا لم يكن للاجتهاد فيه معارضة وقد قيل بركعة الى ثلث عشرة [ وجب ] عنده مستأنفه او خير آخر وعنه انه فرض اي عملاً لا علماً وعنه انه سنة اي ثابت وجوبها بالسنة وبظاهرها اخذ صاحبان وقال انه أكد الممنون الا انهم قالوا بعدم جوازها على الدابة وبرجوب قضائه ولو تذكر بعد مائة سنة كما في النظم وغيره وعنه ان القضاء غير واجب كما هو قضية القياس فان القضاء اسقاط الهاجب والسنة لم تصر واجبة الا انهم تركوها بالخبر [ بسلام واحد ] متعلق بوجوب او خير آخر [ وقبل ركوع ] الركعة [ الثالثة ] اي ثالثة الثلث اشارة الى انه لا يقنت في غير الثالثة مما عدا القيام وانما لم يصغر قبل اشارة الى ان القانت سهوا في الاولى او الثانية لا يعيد في الثالثة لانه لم يشرع مكرراً والى ان تارك القراءة او الفاتحة لا يعيد القنوت بعد العود من الركوع للقرأة بل الركوع فقط كما في المحيط وغيره

وفيه رد على الشافعي رحمه حيث يقنت بعد الركوع ابتدا [ يكبر رافعا يديه ] فابتداء التكبير مقارن لابتداء الرفع وهو كالتكبير واجب وقدر [ ثم يقنت ] اي يقول دعاء القنوت بعد استقبال باطن الكفين الى القبلة ومحاذاة الابهامين شحمة الاذنين ونشر الاصابع وخفض اليد والوضع واتبان الغاء موضع ثم لم يستحسن كما ظن والقنوت الدعاء فالاضافة للبيان ثم جعل علما جنسيا لهذا الدعاء ( اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثني عليك الخير نشكرك ولا نكفرك نخلع ونترك من يفجرك اللهم اياك نعبد ولك نصلي وسجد واليك نسعى ونحفل ونرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك بالكفار ملحق ) فالخبر مصدر ولا تكفرك اي لا تكفر نعمتك وتخلع اي تطرح وبتوجه الفعلان الى الموصول ويهجر بك اي يخالفك ونحفل بالكسر اي نعمل لك بطاعتك وملحق بالكسر بمعنى لاحق كما في الكرمانى وذكر في المغرب ان وار نشكرك وان اجري على السنة العامة ليس بمثبت في الرواية اصلا لكنه مذكور في المصبرات وخزانة المفتيين وغيرهما وروايتها اثنتا عشرة مرة الا انه جاز تركها سرور ونستغفر ولا نكفر ونترك واليك ونخشى كما في كنز العباد وغيره وليس فيه دعاء موقت غيره وانفقت الصحابة على قرأته والادنى ان يزداد عليه ( اللهم اهدنا فئس هديت وعافنا فئس عافيت وتولنا فئس توليت وبارك لنا فيما اعطيت انك تقضي ولا يقضى عليك انه لا يذل من دلت من دلت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت عما يقول الظالمون علوا كبيرا ) والكلام مشير الى انه يقنت الامام والمقتدي والى انهما لا يجهران وقيل باستحسان الجهر من الامام في ديار العجم وح لا يقنت المقتدي عند مح رح كذا في الكرمانى ونتمه الكلام في الواجبات [ فيه ] اي في الوتر [ ابتدا ] اي في جميع السنة والا بد المدة ولذا لم يشن ولم يجمع والاباد قيل مراد كما في المفردات [ دون غيره ] اي غير الوتر وانما ذكر هذه الظروف مبالغة في الرد على الشافعي رحمه فانه مستحب عنده في الصف الاخبار من رمضان وفي الفجر ابتدا [ و يقرأ في كل ركعة ] منه الفاتحة وسورة بلا تعيين وفي الكرمانى انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ الاطمن والكافرون والاخلاص [ ويتبع ] المقتدي الحنفي في القنوت الامام الشافعي [ القانت بعد ركوع الوتر ] وكذا يتبع الساجد قبل السلام والرائد في تكبيرات العيد من ما لم يخرج عن اقوال الصحابة كما في الكرمانى وفي الاكتفاء بالقنوت اشعار بان لا يتابعه في السلام اذا سلم على الركعتين بل يتم صلوته كما في القنية [ لا ] يتبع المقتدي الشافعي [ القانت ] بعد الركوع [ في الفجر ] بل الاولى ان لا يقتدي به كما في الملتقط [ بل يسكت ] فائما على الصحيح كما في النهاية وقيل يقعد منتظرا لسجود الامام اذا ساكت شريك الداعي وقال الحلواني الاصم انه يقطعها لمن وجه الانساد وهو قول اكثر المشائخ لان القنوت في الفجر بدعة فكيف ينتظر للبدعة كما في الكرمانى وهذا كله عدوها واما عند ابي يوسف رحمه فينبأه في القنوت في الفجر وعلى هذا الخلاف اذا كبر خامسا في



صلوة الجنادة والاصح ان يسكت ويسلم مع الامام كما في النهاية وأصل المتن على ما في النظم ( ان الاختلاف اذا وقع في موضع اتيان الركن يتابع المقتدي امامه واذا وقع في اتيانه لم يتابعه ) [ ومن قبل ] فرض [ الفجر ] سنة مركدة اقوى من غيرها حتى لم يجز تركها لمن صار مرجعا للناس من المفتي كما في النهاية وقبل انها واجبة ويصلي بقرب الفريضة وقبل يستحب في اول الوقت كما في المنية ويقرأ الكافرون والاخلاص والانفراخ والفيل لدفع ضرر العدو مجرب [ و ] من [ بعد ] فرض [ الظهر ] والمغرب [ فالأفضل ما للظهر ثم المغرب كما في الجلابي ] ذهب الحلواني الى العكس فانه صلى الله عليه وسلم لم يدع المغرب في سفر ولا حضر ويحتمل ان يشير الواو الى استوائهما وهو الاصح كما في التمرتاشي وغيره [ و ] بعد [ العشاء ركعتان ] وذكر الكرخي انها بعدها اربع بتسليمية وجرت العادة على الاول كما في شرح الطحاوي وتاخيرها يدل على انحطاطها منهما الا ان الحلواني قال انها بعد الظهر والجلابي بعد التي قبل الظهر ويمكن ان يشير الواو الى مساواتها للتيين قبلها كما قبل والاصح انها دونها كما في التمرتاشي [ و ] من [ قبل ] فرض [ الظهر ] لا يعد ان يعير الى انها دون العشاء كما قال الحلواني لكن في التمرتاشي الاصح انها اقوى من غير الفجر فالتأخير للاختصار ولذا قيل ان الاشتغال بها افضل من التعليم كما في الجواهر وقيل انها سنة في حق من يصلي الظهر بجماعة كما في الرازي [ و ] قيل [ الجمعة ] لا غير بلا خلاف [ وبعدها ] اي الجمعة [ اربع بتسليمية ] فلو صلي بتسليميتين لم يعتد من العنة وذهب ابو يوسف رح الى ان التي بعدها ست كما في المشاهير وذكر في النظم انها اربع عنده وست منذ الصاحبين ولم يذكر في الاصل انه يبدأ بالاربع او الركعتين وفي المحيط يقدم الاربع عند كثير من المشائخ وقال الحلواني انه افضل وعن الفضلي الافضل ان يصلي مرة اربعاً ومرة ستاً جمعاً بينهما والكلام يحتمل ان يكون ترقياً من الاطلى الى الادنى فالتي قبل اقوى مما بعد كما قيل وان يكون مغيراً الى استوائهما كما قيل وذكر بعضهم ان التي بعدها اقوى كما في التمرتاشي فكون ترقياً من الادنى الى الاطلى [ وحب ] واستحب [ الاربع ] او الاثنتان [ قبل العصر ] لاختلاف الآثار لا الاخبار كما في النهاية وفيه اشعار بان التعليم افضل منها لكنهما افضل من كتابة العلم كما في الجواهر [ و ] الاربع لا غير قيل [ العشاء ] وفي التأخير اشعار بأنها احوط رتبة مما قبل العصر كما في الجلابي [ و ] حب الاربع [ بعده ] اي العشاء فبصلي بعد الغرض اربعاً وهو افضل كما في الكافي وقيل اربعاً عنده ركعتين عندهما كما في النهاية الاحسن ان يصلي ستاً اربعاً ثم ركعتين كما في المضمرات وذكر في قوت القلوب يصلي اربعاً ثم ركعتين ثم اربعاً وانما اخرها وهي اقوى منهما عند بعضهم ترقياً من الادنى الى الاطلى والضايلة فيه ان التي بعد الغرض مطلقاً اقوى من التي قبلها كما في التمرتاشي والاحسن اتمام السنن الموقته بذكر صلاة الفصحى اربع ركعات قبل الضحوة الكبرى والمستحبات بذكر اربع من الصلوات احدها اربع بعد

الظهر والثانية صت بعد المغرب ويشمى بصلوة الاوابين قال صلى الله عليه وسلم (من صلى بعد المغرب صت ركعات لم يتكلم ببهنه يهجر عدلن له بعبادة ننتي عشرة سنة) كما في الاختيار والثالثة قمان ركعات بتسليمه او تسليمتين للتجهد وقيل له ركعتان سنة وقيل فرض كما في المحيط والرابعة ركعتان او اربع وهى افضل لتحية المسجد الا اذا دخل فيه بعد الفجر او العصر فانه يسمع ويهلل ويصلي عليه صلى الله عليه وسلم فانه ح يؤدى حق المسجد كما اذا دخل للمكتوبة فانه غير مأمور بها كما في التمرناشي [وكره] مع الجواز [مزيد النفل] اي ازدياده ويحتمل مصدر اللزوم واسم المفعول مجعنى النفل المزيدي [على اربع] من الركعات [بتسليمه] واحدة [نهارا] ظرف مزيد وعن ابي حنيفة ر ح لا يكره ان يزيد عليها ما شاء كما في النظم [وكره المزيدي] [على ثمان] بتسليمه [ليلا] لان السنة به وردت فيصل ركعتين او اربعا او متا او ثانيا والاصح انه لا يكره الزيادة عليه لان فيه وصلا للعبادة وذلك افضل كما في التمرناشي وغيره وعن ابي حنيفة ر ح لا يكره الزيادة اذا قعد على كل ركعتين كما في الجلابي وسياتي تفصيل في قاعدة النفل والثمان يحذف الياء فيجعل الاعراب على النون كما في الحديث (صلى ثمان ركعات) بفتح النون كما في الرضي لكن في المشكوة وغيره ثمان ركعات بالياء وقال الطريزي عن الاصمعي ان الحذف خطأ ولا يعمل حالة الاختيار والياء والالف فيه كاليماني [والاربعة] بتسليمه [افضل في الملوبين] عنده وكذا في النهار وعندهما واما في الليل فالثاني افضل وعليه الفتوى كما في الحقايق والمزبان بفتحيتين الليل والنهار تشبيه الملبى بالقصر في الاصل امتدادهما كذا في المفردات [ولزم] وفرض [النفل] اي انما ركعتين منه وان نوى أكثر فان الاصل ركعتان زيد في الحضر واقر في السفر [بالشروع] اي بشرعه على اي وجه وفي اي وقت وفيه اشعار بأنه لو شرع في سنة من السنن كالترابيع لا يلزمه الاتمام كالا يلزم القضاء عند الفساد على ما قال نجم الاثمة وغيره كما في المنية او يلزمه اتمام تلك السنة كالاربعة قبل الظهر او العشاء وذا بلا خلاف على ما ذكره ابي جعفر كما في المحيط وفيه دلالة على ان المستحبات الموقته لم تدخل في النفل المطلق [الا] شرعا [بظن انه] اي الشروع واجب [عنه] كما اذا شرع في الظهر مثلا بظن انه لم يصل فتذكر انه صلاه فانه لا يلزمه الاتمام ولا القضاء عند الفساد كما اذا شرع في الوتر بظن انه تراويح لكن لو اراد الانمام ضم اليه رابعة وفي الزامه ان الانمام اثنى في مثل ذلك بلا خلاف فلم يختار الانمام ثم انفس لزوم القضاء وقضي ركعتان [اي لزم قضاء ركعتين ولو شرع في اكثر منها فالفعل الصوري عطف على الاسم اعني النفل [لو نقص] ذلك النفل بامر ينفيه] في الشفع الاول او الثاني [اي في خلال الركعتين الاوليين او الثانيتين] وذلك لان حبيب الوجوب هو الشروع لا النية على ما قال اصحابنا وعن ابي يوسف ر ح لزم قضاء مائتي من اربع او أكثر ولو اطلق النية قصى الركعتان بالانفاق والشفع ضم شئ الى مثله وقد يطلق على المركب منهما ولتناسبة المسائل الثمانية بالمقام قال



[ وان لم يقعد في الوسط ] بالحركة اذا السكون نادر التصرف والمعنى فيما بين كل اربع ركعات من النفل [ ار ] ان [ ثوب اربعاً و اتم اثنين فلا ] يلزم [ شق عليه ] من وجوب القضاء في الصورتين اما في الاولى فلان فعدة الاولى في النفل لا يكون فرضاً عندهم ولذا لو صلى الف ركعات من النفل غير فاضل الا في الاخر لم تفسد كما في صفة الصلوة من الكافي وكذا لو قام الى الثالثة بلا قعدة وقيد بالسجدة تأمياً لم تفسد على ما قال الشيخان ومحمد رح في المشهور والقياس ان تفسد كما قال زفر رح وروي عن محمد رح كذا في الجلابي واما في الثانية فلان المعتبر هو المردع لا النية والاحسن ان يكتفي عنه بقوله ولزم النفل بالمردع وقضى ركعتين واعلم ان اداء النفل بعد النذر افضل منه بدونه ولذا قيل لو اراد ان يتنفل نذرهما اولاً ثم صلها كما في النية [ ويتنفل راكباً ] اي له ان يصلي النفل على الدابة بلا ضرورة ولم يقيد به لان مواضع الضرورة يستثنى من قواعد الشرع وفيه اشعار بأنه لا يجوز المكتوبة عليها كصلوة الجنائز والواجبة كالوتر عنده خلافاً لهما والمنذورة وسجدة التلاوة الا اذا صارنا واجبتين عليها كما في الجلابي وعن ابي حنيفة رح انه ينزل لسنة الفجر قال ابن شجاع يجوز ان يريد به ان الاولى هو النزول وانما قلنا بلا ضرورة لان كلها يجوز معها منها الخوف على النفس او المال من اللص او السبع وكون الدابة جمرها والمصلي شغى ولم يوجد المعين وغيبه القافلة كما في المحيط ومنها المرض وطين المكان بحيث يغيب وجهه فيه فالتكاثف الارض مبتلة صلى هناك وهذا اذا سارت بنفسها فان سيرها الراكب لا يجوز الفرض والنفل كما في الخلاصة وانما لم يقيد به لانه داخل في العمل الكثير السابق ذكره واذ لم تسر الا بتميميرة يوخر الصلوة الى الوقت الثاني كما في النية وفي الكلام اشارة الى انه يصلي فرداً واستحسن محمد رح الجماعة اذا قرب دابته من دابة امامه فلو كانا في محمل واحد في شق واحد يجوز وكذا في شقين عند بعضهم اذا ربط احدهما بالآخر وقيل يجوز كيف ما كان اذا كانا على دابة واحدة والاطلاق مشير الى ان نجاسة الركاب وموضع الجلوس غير مانعة وقيل مائعة اذا كانت اكثر من قدر الدرهم الكل في المحيط [ مؤمياً ] يجعل السجود اخفض من الركوع ولا يجوز ذلك اذا قدر على إيقافه [ خارج المصر ] اي من خارجه وفيه اشارة الى انه يتنفل بمجرد المحاربة عن العمران وهو الصحيح وقيل اذا جاز ميلاً وقيل فرسخين او ثلثة و ان انه ينمها خارجه فلم يدخل فيه قبل الفراغ منها نازلاً عند كثير من اصحابنا وقيل انها راكباً ما لم يبلغ منزله واهله والى انه لا يختص بالمسافر وهو الصحيح ومن الشيخين انه مخصوص به والى انه لا ينقل في العمران منده ويكوه عند محمد رح ويجوز عند ابي يوسف رح النكلى في المحيط وذكر في الظن انه يجوز التطوع ماشياً في العمران عند ابي يوسف رح انما توجه [ الى غير القبلة ] فلا يشترط الاستقبال في الابتداء والبقاء ومن الناس من اشترط في الابتداء والبقاء واصحابنا لم يأخذوا به كما في المحيط وفي سفيمة ان الراكب اذا صار دابته نحو القبلة فاعرض عنها

لم يجوز والكلام دال على جوازها اذا صار الدابة هواء قدر على ايقانها اولا كما في الخلاصة لكن في عامة الروايات انها لم يجوز اذا قدر على ايقانها كما في النهاية [ ر ] ينتقل [ قاعدا ] لكن يستحب ان يقرم حين اراد ان يركع فيقرأ ايات فركع كما في الزاهد وفيه اشارة الى انه لا يجوز المكتوبة والواجبة والمنذورة وستة الفجر بلا عدل وكذا التراويح والصحيح انه يجوز كما في المحيط واختلفوا في كيفية القعود ففي التتمة انه يقعد حالة العذر وغيرها كما في التمشيد بالاجماع وعن ابي حنيفة رح انه احتبى او تبرع اذ يقعد كالتمشهد واحل ابو يوسف رح بالاول ومحمد رح بالثاني وزفر رح بالثالث وعليه الفتوى والمتبادر ان النفل فائما افضل ولهذا كان اجر المتطوع القاعد على نصف القائم وهذا اذا كان بلا عذر فان اجر صلوة القاعد بعذر يساري صلوة القائم بالاجماع الكل في النهاية لكن في الزاهدي ان صلوة المومي افضل من غيره على ما قالوا لكن في الكشف انه قال الشيخ ابو المعين النعماني جميع عبادات اصحاب الاعذار كالمومي وغيره يقرم مقام العبادات الكاملة في حق ازالة المائم لافي حق احراز الغضيلة [ مع قدرة قيامه ] تركه اولى كتركه في الركب مع قدرة نزوله اذ اطلاقه مستغن عن ذلك كاطلاقه عنه [ وكرة ] القعود [ بقاء ] بان افتتح النفل قائما واتيها قاعدا بلا عدل لكنه ( سواء كان ذلك في الركعة الاولى او الثانية ) جائز عنده استحسانا ولا يجوز عندهما قياسا وفيه اشعار بان الخلاف كما يكون في القعود في الركعة الثانية يكون في القعود في الاولى ويدل عليه قولهم ( البقاء اسهل من الابتداء ) واعلم انه لو اعطي المنطوع قائما فلا بأس بان يتركه على عصا ادحاظ وكذا بغير عدل عنده كما في الزاهدي [ وان افتتح راكبا ونزل بنى ] اي اوصل ما بقي الى ما صلى بركوع وسجود وهذا في رواية الاصل واما في روايه الحسن عن الشيخين رح فيستقبل كما في الجلابي وروي عن ابي يوسف رح كما في النهاية وكذا عن محمد رح اذا نزل بعد ما صلى ركعة والاول هو الاصح [ وبعكسه ] بان افتتح على الارض وركب [ فسد ] لان الركوب عمل كثير بخلاف النزول ولم يقدم صلوة القاعد على الراكب لانه اراد ان يذكر الجائزة ثم المكروهة ثم الفاسدة [ و من التراويح ] على الصحيح للرجال والنساء جميعا سنة مركبة باجماع الصحابة ومن بعدهم من الامة منكرها مبدع ضال مردود الشهادة كما في المضمرات وقال صلى الله عليه وسلم ( ان الله سن لكم قيامه ) فيكون سنة الله ومرصيه وصلي مع الصحابة اربع ليال كما في البخاري وانما ترك المواظبة عليها خشية الاتراض علينا وصلوا بعده فرائد الى ايام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ثم تقاعدوا عنها فجمعهم على ابي بن كعب بلا نكير من احد وهي جمع ترويجة ايصال الراحة مرة واحدة ثم سمي بها كل اربع من عشرين ركعة للاستراحة بعده او لانه يعقب راحة على ما قالوا او لان نفسها يوصل الراحة حيث ارتحل بها السوارس الشيطانية والخواطر النفسانية وانما لم يذكر عددها العشرين لاشتهارها بين المسلمين وذكر في المحيط انه يستحب ان يصلي ستة عشر ركعة بعد التراويح

بلا جماعة [ قبل الترتب ] تصلي فيكون جملة مستقلة مغيرة الى ان وقتها بعد العشاء حتى اذا صلى المصلي  
الاماميين العشاء والاخر التراويح ثم ظهر ان الاول كان محدثا اعادوا العشاء والتراويح واذا دخل  
واحد في المسجد والامام في التراويح يصلي العشاء اولاً ثم يتابعه و يتوك هنية على الاصح كما في  
الزاهدي [ او بعده ] اي الترتب الى طلوع الفجر والكلام مغيرة الى ان بعد الغروب ليس بوقت له كما  
قال جماعة من ائمة البخاري والى انه ليس مختص بين العشاء والترتيب قال اكثرهم وهو الصحيح  
كما في الخلاصة لكن في المصنوعات ان الاول هو الصحيح والمختار فلو صلى قبل العشاء لا يكون من  
التراويح على الصحيح كما في قاضيخان والافضل استيعاب اكثر الليل بالصلاة ولو اختار قوم التخفيف  
واخروها الى اخر الليل لم يكره على الصحيح كما في الخلاصة وغيرها و [ من ] رأس [ كل ترتب ]  
اي كل فرد من افراد الترتب ويتخالف في الصدر منه ان يستحب الجلوس قبل الترتب الاولى وتركه  
بعد الاخيرة فالاولى بعد كل ترتب [ اي اربع ركعات ] بتسليميتين ولا يجوز بسلام واحد على الصحيح  
وقال بعض المتقدمين انه لا يجوز الا من تسليمة فلو صلى كلها بسلام واحد جاز من عشرة تسليمات  
على الصحيح وهذا اذا قعد في وسط كل اربع فانه لو صلى اربعاً بلا قعدة لا يجوز الا عن تسليمة اخذنا  
بالحقاس وعليه الفتوى كما في المحيط لكن في الخزانة انه لو تعد ذلك يكره على الصحيح [ جلسة ]  
استحباً بفتح الجيم والارل الكمر فان لكل ان يسمح اريهل كما له ان يسكت كما في المحيط [ بقدرها ] اي  
الترتيب فقال ثلث مرات ( سبحانه ذي الملك والمكوت سبحانه ذي العزة والعظمة والقُدرة والكبرياء  
والجبروت سبحانه الملك الحي الذي لا يموت مبوب قدوس رب الملائكة والروح لا اله الا الله نستغفر الله  
نسألك الجنة ونعوذ بك من النار ) كما في مناهج العباد لا بأس عند كثير منهم بالصلاة عليه من  
الصلاة اتمها وحسن ذلك عند بعضهم وكرهت عند بعض و اهل الحرمين يطرفون اصبعوا ويصلون  
اربع ركعات كما في المحيط فيجوز ان يصلي فرادى ويستوي فيه الامام وغيره كما في قاضيخان  
[ ومن الختم ] في التراويح [ مرة ] فيقرأ في كل ركعة عشر آيات لان الركعات ستماية وآيات  
هتة آلاف كما في الكرماني ولهذا جعلوا المصاحف معلمة بعشر من الآيات وفيه اشعار بان الافضل  
تعديل القراءة في كل ركعة ولا يطيل اولى الشفع الا عند محد رح وهو المختار كما في قاضيخان  
وقيل يقرأ عشرين آية الى ثلثين فيختم مرتين وهو فضيلة وثلث مرات وهو افضل ويستحب ان  
يختم في الليل السابع والعشرين عند مشائخ بخارا لكثرة الاحبار انها ليلة القدر كما في المحيط ولهذا  
جعل القرآن على خمس مائة واربعين ركوعاً كما في قاضيخان ولختم في التراويح في ليلة ثم لم يصل  
التراويح جاز بلا كراهة لانه ما شرع التراويح الا للقراءة كما في المحيط وكونه هتة يدل على جواز تركه  
بلا عذر وح يقرأ فيها كما في المغرب كما قال بعضهم وقبل آيتين متوسطتين وقبل آية طويلة او ثلث قصار  
وهذا احسن وبهذا افتى المتأخرون كما في الزاهدي وقيل مرة الاخلاص وقبل من سورة الفيل الى

الآخر مرتين وهذا حسن كما في المصبرات والأفضل في زماننا ان يقرأ ما لا يؤدي الى تغيير القوم من الجماعة كما في الاختيار [ولا يترك] الختم [لكسل القوم] فترك لغير الكسل وهو التثاقل مما لا ينبغي ان يتثاقل عنه ولذا كان مدموماً كما في المغردات وإنما اسند الفعل الى الختم اشارة الى انه يترك الدعوات مع الصلوة للتثاقل والقوم اهم من ان يكونوا امام واحد از اكثر حتى جاز ان يكون لكل ترويقة امامان لكنه مكروه عند عامة المشائخ وينبغي ان يكون لكل ترويقة امام كما في المحيط وفي الكلام دلالة على انه ينبغي ان يصلي بالجماعة فانها سنة وقيل واجبة كما في الخزانة واكثرهم على انها سنة الكفاية وعن ابي يوسف ر ح ان من قدر ان يصلي في بيته بغير الجماعة كما يصلي مع الامام احب الى ان يصلي في بيته والصحيح ان للجماعة فضيلة اخرى كما في المحيط واعلم ان كونها سنة يقتضي ان لا يقضى بالفوت وقيل يقضى ما لم يدخل تراويح اخرى وقيل ما لم يدخل رمضان والاول اصح لانها دون سنة العشاء وهي لا تقضى كما في قاضيخان [ولا يوتر] اي ولا يصلي الوتر [بجماعة خارج] شهر [رمضان] وقبه اشارة الى انه يجوز الجماعة فيه في غير رمضان الا انها مكروهة والى انه يجوز في رمضان والمختار انه في بيته كما في الزاهدي والصحيح ان الجماعة افضل كما في قاضيخان والى انه يجوز ان يصلي الوتر بجماعة وان لم يصل شيئاً من التراويح مع الامام اذ يصلي مع غيره وهو الصحيح لكنه اذا لم يصل الفرض معه لا يتبعه في الوتر كما في النية \*

[فصل] \* عند الكسوف اي عند كسوف الشمس فان للقمر الخسوف وقال الجوهري

هو اوجود الكلام وقال ابن الاثير ان هذا هو كثير المعروف في اللغة وان ما رفع في الحديث من كسوفهما وخسوفهما فالتغليب وقيل بالكاف في الابتداء وبالهاء في الانتهاء وقيل بالكاف للهاب جمع الضو وبالهاء لنقصه وقيل بالحاء للهاب كل اللون وبالكاف لتغيره والكل من اثر الارادة القديمة وفعل الفاعل المختار فيخلق النور والظلمة في هذين الجرمين متى شاء بلا سبب وما قال الفلاسفة انه امر عادي لا يتقدم ولا يتأخر سببه حلولة القمر اذ الارض فخالفة لظاهر الشرع وكون العالم كروي الشكل ممنوع كما قال ابن حجر في شرح البخاري الا انهم قالوا لومات زيد وقت الطلوع من اول رمضان مثلاً بالصين كان تركته لاخيه عمور وقد مات فيه بسموئيل مع انهما لومانا معاً لم يوث احدهما عن الآخر كما تقرر [يصني] في الجامع اذ صلى العيد اذ مسجد آخر والاول افضل كما في التتفه [امام الجمعة] اي امام له دخل في اقامة صلوة الجمعة مثل السلطان اذ القاضي او مأمور السلطان او غيره مما له اقامة نحو الجمعة كما في شرح الطحاري وهذا ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة ر ح ان لكل امام مسجد ان يصلي في مسجده فلا يشترط السلطان والمصر كما في المبموط وذكر في المصبرات ان الجماعة فيه مستحبة كما ان كون الامام امام الجمعة كما في المشارع [ركعتين بالناس نفلاً] اي سنة كما روي عن ابي حنيفة ر ح وقال بعض المشائخ انها واجبة وهو مختار صاحب الاسرار

كما في النهاية وفيه اشعار بأنه لا يشترط فيها الاذان والاقامة ويؤدي في الوقت المستحبة لا المكروه ولا يخطب عندنا فيها بلا خلاف كما في التحفة والمحيط والكافي والهداية وشروحها لكن في النظم يخطب بعد الصلوة بالاتفاق ونحوه في الخلاصة وفاضلجان [محققا] قرائنه عنده جاهرا عندهما وفي التحفة من محدّثيه روايتان والاول الصحيح كما في المصبرات [مطولا قرائنه فيهما] اي الركعتين فيقرأ مثل البقرة وآل عمران كما في التحفة والاطلاق دال على انه يقرأ ما احب في سائر الصلوة كما في المحيط [ثم يدعوا] الامام جالسا اوقائما مستقبل القبلة والاحسن ان يؤمن الناس مستقبلين ولو قام معتمدا على عصا او قوس لكان حسنا كما في المحيط وذكر في الجلابي عن ابي حنيفة رح انه يصلي بسلام ركعتين اراكز فتطول او خفف فلا يزال يصلي [حتى ينجلي] اي تنكشف [الشمس وان لم يحضر] الامام [صلوا] في مساجدهم ركعتين اذ اربعا ووافضل كما في المبسوط [قراة] منونا او غير منون جمع فرد على خلاف القياس كما في الصحاح والفرد هو الذي لا يختلط به غيره فهو اعم من الوتر واخص من الواحد كما في المفردات وفي المحيط قال الامام الجواني جاز لامام حيثهم ان يصلي في مسجدهم بامر الامام [كالخسوف] اي صلوة مثل صلوة الخسوف في كونهما ركعتين بلا جماعة الا ان عند الخسوف يصلون في منازلهم كما في التحفة والجلابي وقيل الجماعة جائزة فيه عندنا لكنها ليست بسنة كما في الزاهدني ولا خطبة فيه بالاجماع كما في النهاية ويستحب الصلوة وحدنا في جميع الافراز كالريح الشديدة والظلمة والمطر الدائم والخوف من البرد والزلزلة وغير ذلك كما في التحفة [والاستسقاء] لغة طلب السقي واعطاء ما يشربه والاسم السقي بالضم وشرعا طلب انزال المطر بكيفية مخصوصة عند شدة الحاجة بان يحبس المطر عنهم ولم يكن لهم اودية وانهار وآبار يشربون منها ويسقون مواشيهم وزروعهم اذ كان ذلك الا انه لا يكفي فاذا كان كاذبا لهم لا يستمقى كما في المحيط ثم اشار الى كيفيته اجمالا وقال [دعاء] اي استنزال للمطر من الله تعالى [واستغفار مستقبلا] بان يخرج الامام مع الناس اهرم بامرهم استحبابا الى الصحراء ثلثة ايام ولاء ما شين خاشعين في ثياب خلق يعد ما يقلصون الصدقة في كل يوم ثم يتنصرون الله ورسوله مستقبلين ثم يستغفرون فيقولون (استغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم واتوب اليه) ثم يدعوا الامام اذ غبوه لله تعالى بطلب المطر ويقول كما قال صلى الله عليه وسلم (اللهم اسق عبادك وبهائمك وانشر رحمك) الى غير ذلك من الدعوات وهم بآمنون كما في التحفة وغيرها وانما اخر الاستغفار نظرا الى ما هو المقصود [فان صلوا فرائد جاز ولا يقلب] بالتخفيف والتشديد [الرداء] ثوب لا ذيل له ولا كم كالقوطة فالتقليب ليس بسنة وهو الصحيح فلو قلب جعل الجانب الايمن منه طين الاسر وبالعكس وهذا في الدرر واما في المربع فيجعل الاسفل الاطى لتغير الحال وهذا كله عنده واما عندهما فيخرج الامام ويصلي بهم جماعة ركعتين بلا اذان واقامة جاهرا بالقراءة والافضل سورة الاطى والغاشية ثم يستقبل الناس



قعوداً خاطباً على الأرض خطبة أو خطبتين قائماً متكبياً على قوس وصد صدر الخطبة قلبه لا القوم و بعد الخطبة يلمس قائماً وهم قعود مستقبلين كما في النجفة [ ولا يحضر ذمي ] أي لا ينبغي حضور معاهد من الكفار مع المسلمين (فما دعاء الكافرين إلا في ضلال) وإنما لم يذكر النوافل بطريق الحصر إشارة إلى كثرتها منها صلوة القتل إذا ابتلي مسلم به يستحب أن يصلي ركعتين يستغفر بعدهما من ذنوبه ليكون الصلوة والاستغفار آخر أعماله ومنها الصلوة إذا نزل منزلاً فيستحب أن لا يقعد حتى يصلي ركعتين كما في السير الكبير وكذا إذا أراد سفراً أو رجع عنه يصلي ركعتين ومنها صلوة الاستغفار لمصيبة وقعت عنه على عن أبي بكر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( ما من عبد يذنب ذنباً فيتوضأ ويحسن الرضوء ثم يصلي ركعتين فيستغفر الله الا غفر له ) كما في الجلابي \*

[ فصل \* من شرع ] في موضع يصلي بالجماعة [ في ] صلوة [ فرض ] من الله تعالى كما هو المتبادر وفيه إشارة إلى أنه لو انتخ في منزله ثم سمع الإقامة في المسجد لا يقطع والى أن الشارع في المنذورة وقضاء الفوائت لا يقطع وكذا الشارع في النقل إلى المختار مسجد أولاً كما في الخلاصة وذكر في المحيط أنها لا تقطع بالأجماع إلا إذا أتم شفعاً فلا يزداد عليه لأنه كابتداء النقل بعد الإقامة فيكره كما في الجلابي وكذا الشارع في السنة وقيل أنها تقطع على الشفع والاول الصحيح كما في الظهيرية لكن في الروضة الأفضل أن يقطعها ما لم يسجد فإدا سجد قطع على الشفع [ فاقبمت ] تلك الصلوة الفرض كما في النجفة وغيرها أو الإقامة كما في المصنوعات وغيرها ويدل عليه قوله بعد ( وان اقبمت ) وليس في إقامة ضميراً لإقامة مقام الفاعل بدون الصرف اشكال لأنها مفعول به إذ هي اسم للكلمات المعروفة لمن أن سبويه أجاز إقامة إسناد الفعل إلى المصدر المدلول عليه بلا صرف ضمير المصدر للمؤكد مقامه كما في الباب [ أن لم يسجد ] الشارع [ للركعة الأولى ] من الثنائي أو الثلاثي أو الرباعي [ أو يسجد لها ] لا للثانية سواء قام لها أو ركع [ وهو في غير الرباعي ] من ثنائي أو ثلاثي كلها خلاف القياس فإنها منسوبة إلى الأربع والثنيتين والثالث [ قطع ] بالسلام أو غيره سواء كان قائماً أو راكعاً أو ساجداً وقيل لو كان قائماً يسلم تسليمته وقيل تعليميتين وقيل يقعد ويتشهد وقيل لا يتشهد ثم يسلم في الصورتين وقال الميداني أنه لو كان في قيام الأولى أو ركوعها يمضي على صلوته وقيل يصلي أخرى ويخفف والأصح القطع كما في التمرتاشي وذلك لأنه إذا لم يقبل الركعة الثانية بالسجدة فهو في الأولى فيقدر على إحراز فضيلة الجماعة كما في المصنوعات [ واقتدى ] بالامام وقيل قطعه أن يكبر نازلاً للاقتداء والكلام مشير إلى أنه لو قيد الثانية بالسجدة أمها ولم يقتل متغفلاً سيأتي من الإشارة [ وكذا ] إذا قطع فيما لم يسجد للأولى أو سجد وهو [ فيه ] أي في الرباعي [ بعد ضم ] ما يتم شفعاً من نحو ركعة [ أخرى ] إلى ما أدى وفيه دلالة على أنه يقطع بعد ما قعد

قدر التفتد [ وان صلى ثلثاً ] بان يقيد بالسجدة الثالثة [ منه ] اي من الرباعي [ يتمه ] اي الرباعي  
 وفيه اشارة الى انه لو قام الى الثالثة بلا تقيد بها بالسجدة قطع على التفصيل المذكور وقيل لو سلم  
 قائماً ولم يقعد فسدت صلوته و الى انه لادراك الجمعة لا يشتغل بحيلة مثل ان لا يقعد على الرابعة  
 ويصيرها ستاً كما في المحيط ومثل ان يصلي الرابعة قاعداً لينقلب نفلاً لان الاتمام فرض كما في المنية  
 [ ثم يقتدي متنفل ] اي بعد الاتمام الافضل ان يدخل في صلاة الامام متطوعاً لانه به امر صلى  
 الله عليه وسلم [ الا في العصر ] فان النفل بعده مكروه وهذا منه مجرد تنبيه فانه مشير الى انه  
 يتنفل بالجماعة بعد كل رباعي سوى العصر كما اشار اليه في اول الكتاب والكلام مشير الى انه  
 لا يتنفل مع الامام بعد الفجر كما اشار اليه فيه وفيما بعد ولا بعد المغرب بثلاث ركعات وهذا ظاهر  
 الرواية وعن ابي يوسف رح انه يقتدي في المغرب ويعلم معه ومنه الاحسن ان يضم رابعة بعد  
 فراغ الامام وعندنا لو اقتضى فيه لفعل كما روي عن ابي يوسف رح كما في المحيط وهذا لا يخلو  
 عن الاشعار بان كرامة التنفل بالثلاث كرامة تنزيه وذكر في المصبرات انه لو اقتضى فيه لساء  
 وجاء ذكرنا اندفع ما قيل عليه انه ترك حكم الفجر والمغرب بعد الاتمام [ ولا كره ] خروج من لم يصل  
 وهو متوض [ من مسجد اذن فيه ] سواء اتهم فيه او لا وسواء كان مسجداً حياً او لا وسواء صلى فيه  
 اهله او لا وهذا ظاهر في مسجد حيه و اما في غيره ففيه تفصيل في المحيط لو صلى اهل مسجد  
 لم يخرج و لو لم يصل قيل يجوز ان يخرج ليصلي فيه والافضل ان يصلي في ذلك المسجد وقيل  
 [ لا ] يكره الخروج و لو عند الإقامة [ لمقيم جماعة اخرى ] مثل الامام والمؤذن والذي يتفرق اريقل  
 الجماعة بغيبته كما في الكرواني [ ولا ] يكره الخروج [ لمن صلى الظهر والعشاء ] لان الاذان دعاء  
 لمن لم يصل [ الا عند الإقامة ] فانه يكره الخروج حينئذ اذ النفل بعدهما مشروع [ وفي غيرهما ]  
 من الفجر والعصر والمغرب [ يخرج ] من صلاه [ وان اقيمت ] الإقامة اذ النفل بعد الاوليين  
 كالتنفل بالثلاث مكروه [ و يترك سنة الفجر ] جوازا اذا اقيمت صلوته [ و يقتدي ] من لم يذكره  
 اي من ظن عدم ادراك الفجر [ يجمع ان اداها ] اي السنة لان تركها اهلون من تركه وعن الزر تحزي  
 لو خاف فوت الفجر صلى السنة بلا ثناء وتعوذ مقتصراً على آية واحدة وكذا في سنة الظهر  
 ولو شرع في سنة الفجر ثم اقيمت اتم الفاتحة كما في المنية وهذا لا يخلو عن رمز الى انه لادراك الجماعة  
 لا يشتغل بالحيلة وهي ان يفتتح السنة ثم يقطعها حتى يلزمها القضاء اما قبل الطلوع او بعده على  
 الخلاف الاتي ثم يدخل في صلاة الامام وذلك لانه لم يستحسن الافتتاح على قصد عدم الاتمام كما في  
 التمرتاشي والاحسن ان يشرع فيها ثم يكبر للفجر بلا سلام فبصيرته منتقلاً من النفل الى الفرض كما  
 في المحيط وانما يقضي قبل الطلوع لانها يلزم بالشرع الا ان الواجب بالشرع ليس اقوى من  
 الواجب بالنذر وقد نص محمد رح ان المنذر لا يؤدي هنا على ما قال الامام السرخسي كما في النهاية

[ ومن أدرك ركعة ] أي ظن إدراكها [ منه ] أي الفجر [ صلاماً ] خارج المسجد أو خلف أسطوانة وكرة خلف الصف بلا حائل و أشدها كراهة أن يصلي في الصف والكلام مشير إلى أنه إذا انتهى إلى الإمام وهو مرید للدخول في الإمامة لا يترك السنة ومنهم من قال أن يترك ويقتدي لأحراز فضيلة تكبيرة الافتتاح وفضيلة الجماعة كذا في المحيط وإلى أنه لو أدرك الإمام في الركوع ولم يدرك أنه الأول أو الثاني يترك السنة وكذا لو ظن أنه أدرك التشهد وهذا ظاهر المذهب كما في الخلاصة وقيل هذا قياس قول محمد بن حمر و أما على قياس قول الشيخين فيجب أن يصلي السنة ثم يقتدي وإلى أنه أقل ما يكون به مدركاً لفضيلة الجماعة ركعة كما في الجلابي لكن في الحديث من أدرك الإمام جالساً قبل أن يسلم فقد أدرك فضيلة الجماعة ولأنه حثت أجمعاً بأدراك القعدة من خلف أن يصلي بالجماعة كما في التمرناشي [ ولا يقضيها ] أي سنة الفجر [ إلا ] حال كونها [ تبعاً لفرضه ] أي لقضاء فرض الفجر أو المصلي منهم قبل الزوال أو بعده على اختلاف المآخذ كما في التمرناشي وقيل يقضي بعده أجمعاً والكلام دال على أنها إذا فاتت وحدها لا تقضى وهذا عندهما وأما عند محمد بن حمر فيقبضها إلى الزوال استحساناً وقيل لا خلاف فيه فإن عنده لو لم يقض فلا شيء عليه وأما عندهما فلم يقضى لكان حسناً وقيل الخلاف في أنه لو قضى كان نفلاً عندهما سنة عنده كما في الكافي [ ويترك سنة الظهر ] ولو حكم ما يدخل فيه سنة الجمعة فيقبض على الخلاف في سنة الظهر [ في الحالين ] أي حال إدراك الظهر وعنده إذا ادأها [ ويقتدي ثم يقضيها ] أي بعد الفراغ من صلوة الإمام يقضي تلك السنة [ قبل شفعه ] أي ركعتي الظهر كما قال أبو يوسف وح وبعده كما قال محمد بن حمر ما في الحقايق وقيل الخلاف على العكس كما في الكافي وقيل الأول قول محمد بن حمر والثاني قول الشيخين كما في التمرناشي والأظهر أن الأولى سنة وقيل نفلاً كما في المحيط وفي الكلام إشارة إلى أنه ينوي القضاء كما قيل والأولى أن ينوي السنة كما في الحقايق وإلى أنه لا يقضي بعد الوقت وقبل يقضي تبعاً للفرض كما في الهداية [ وغيرهما ] أي غير هاتين السنتين [ لا يقضي ] في ظاهر الرواية [ أصلاً ] أي لا أصالة ولا تبعاً لا في الوقت ولا بعده وكان أبو جعفر يقول أنه يقضي سنة المغرب كما في المحيط وذكر الجلابي أن ما سوى الفجر من السنن إذا فاتت بدون الفرض لا تقضى عندنا وأما إذا فاتت مع الفرض فلا رواية فيه واختلف المتأخرون من أصحابنا فعند أهل العراق يقضى وعند أهل الخراسان لا يقضى وفي التمرناشي قيل أن غيرهما لا يقضى وقبل يقضى ويأثم تارك السنن على الصحيح \*

[ فصل \* فرض الترتيب ] عند أئمة الثلاثة ولو جاهلاً به وعن الحسن عنه لو لم يعلم به لم يجب عليه وبه أخذ الأكثرون كما في التمرناشي [ بين الفروض الخمسة ] يدخل فيه الجمعة لأنها ينوب عن الظهر على ما هو المختار عند المصنف وح ولهذا لرتكز فيها أن عليه الفجر مثلاً

و في الوقت سعة فسدت الجمعة على قولهم كما في قاضيخان [ والوتر ] فانه لو تذكر فيه انه لم يصل  
العشاء فسد الوتر كما لو تذكر في الفجر انه لم يوتر فسد الفجر وهذا عنده لانه واجب خلافا لهما لانه  
سنة [ فائتا ] حال من الغرض والوتر وانما أثره على تاركه لانه ينبغي عن الفصل في إضاعة الصلوة وذا  
لا يليق بحال معلم [ كلها ] أي الصلوات الست فيقضي الفائتة الأولى إلى ان ينتهي ثم يؤدي الوقتية  
[ أو ] فائتا [ بعضها ] باقيا بعضها فيقضي ما فات ثم يؤدي الباقية و الاطلاق مشير إلى انه يراعي  
الترتيب في صلوة العمر وقيل في صلوة سنة وقيل في صلوة شهر كما في التمرتاشي [ إلا ] للمثبت  
المقيد من المفرد أي فرض الترتيب في جميع الاوقات إلا [ إذا ضاق ] في ظن الشارع [ الوقت ] من  
قضاء الغايته و اداء الوقتية جميعا فانه لا يفرض الترتيب ح لا بين نفس الفوائت ولا بينها وبين  
الوقتية كما في الكافي فلو رجع الوقت الوقتية مع بعض الفوائت جاز الوقتية على الصحيح وفيه إشارة  
إلى انه لو شرع في الوقتية وفي الوقت سعة و اطال القراءة حتى ضاق الوقت لم يجز المودع إلا ان يقطعه  
و يشرع فيه ثانيا في غيب الوقت كما في الكرماني وإلى انه لو ظن سعة الوقت ثم تبين خلافه لم يجز  
الوقتية وقيل جاز وإلى انه لو ظن ضيق وقت الفجر من عليه العشاء فصلى الفجر وفي الوقت سعة  
جاز الفجر إلا انها مرفوعة فإذا شرع في العشاء فان طلعت قبل الغرغ صبح و إلا لم يجز فجره وإلى  
انه يراعي الترتيب وان لم يرد الوقتية على الوجه الافضل فان لم يمكن اداء الوقتية إلا مع التخفيف  
في قصر القراءة والافعال يرتب و يقتصر على اقل ما يجوز به الصلوة وإلى انه لو شرع في الوقتية  
عند الضيق ثم خرج الوقت في خلالها لم يقصد وهو الاصح والأشبه بمذهبهم انه مؤدي لا قاض  
اذ الحكم على المبني عليه كما في التمرتاشي وإلى ان العبرة لاصل الوقت وقيل للوقت المستحب الذي  
لا كراهة فيه والاول قياس قولهما والثاني قياس قول محمد ر ح فلو شرع في عصره هو ناس للظهر  
ثم تذكره في وقت مكروه يقطع العصر على الاول وصلي الظهر ثم العصر ولم يقطع على الثاني  
ثم صلي الظهر يعد المغرب كما في الذخيرة [ أو نسي ] الفائتة بحيث لا يتذكر إلا بعد أداء الوقتية فح  
لم يفرض الترتيب فنصح قضاء الفائتة بلا إعادة الوقتية لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نسي ذات يوم  
صلوة العصر وصلى المغرب بجماعة ثم قال لاصحابه هل رأيتوني صليت العصر فقالوا لا فصلى العصر  
ولم يعد المغرب كما في الكرماني فلو تذكر في الصلوة وفي الوقت سعة الإتمام والفائتة والوقتية  
جميعا انتهى وان لم يسع إلا الفائتة او الوقتية قطعها فشرع في الفائتة ثم في الوقتية كما في بيان الاحكام  
و الاطلاق مشير إلى انه لو كان التحلل من الايام كثيرا جاز الوقتية مع تذكر الفائتة كما قال محمد ر ح  
وفي رواية من أبي يوسف ر ح وقال فخر الاسلام عن مشائخه انها لم تجز الفتوى على الاول كما  
في المحيط [ أو فائت ] من القرائن [ ست ] بدخول المابعة ومن محمد ر ح خمس بدخول السادسة  
ومن بعضهم سبع والاول اصح كما في المصنوعات وظاهر الرواية كما في الكافي ر ح لا يفرض الترتيب

سبح الوقتية مع تذكرها والأعلام مشير إلى ان الفرائض البدنية والقديمة سواء في اسقاط الترتيب  
 أما الأول فأمرا اجمع عليه المتقدمون والمتأخرون من اصحابنا ومشائخنا وأما الثاني ففيه خلاف فانه  
 لوفات صلوة شهر ثم اقبل على الوقتية قبل قضائها ففادت صلوة منها ثم صلى اخرى ذاكرا للفائضة  
 اتفاقا قال بعض المتأخرين انه لا يجوز هذه الصلوة زجرا له على التهاون وقيل يجوز والافتاء به في  
 زماننا اولى لان التهاون فاش في العبادات كما في الكرمانى وعليه الفتوى فلو قضى ثلثين نفرا ثم  
 ظهرا ثم رثم يصح الكل والى انه اذا قلت الفرائض بعد الكثرة لا يعود الترتيب كما اذا قضى صلوة  
 شهر الا صلوة يوم ثم ادنى الوقتية ذاكرا لها فانه يجوز وعلبه الفتوى والى انه لو قضى اكل لا يعود  
 الترتيب لكن ذكره المصنف وغيره انه عاد الترتيب عند الكل والفرائض الست اعم من ان يكون حقيقة  
 او حكما لان الترتيب كما يمحط بكثرة الفرائض يسقط بكثرة المودى ولهذا لو فأت صلوة واحدة ثم  
 صلى بعدها خمس صلوة ذاكرا للفائضة كان الخمس فاسدة فسادا موقوفا حتى انه اذا صلى السادسة  
 قبل الفائضة انقلب الخمس جائزة واذا قضى الفائضة قبل السادسة وجب اعادتها فواحدة تصح خمسا  
 وواحدة تفسد خمسا على ما قال ابو حنيفة رح كما في المبسوط وغيره واختار فخر الاسلام في شرح  
 المبسوط ان الفساد في كل من الست عنده ليس بمقتدر فيما ادنى بل هو شى يفتى به في الوقت  
 فاذا خرج الوقت ينقلب المؤداة صحيحه واما عندهما ففساد الخمس باق لم ينقلب جائزة بكل حال  
 والفتوى على قوله والاطلاق دال على ان قضاء الصلوات على التراخي كما قال محمد رح عن ابي يوسف رح  
 على الفور وعن الامام روايتان وقيل ان الاول اتفاقي وقيل عكسه وهو الاصح ثم على الثاني  
 ميل الاشتغال بالواجب مباح وانما لا يباح عند الفراغ والصحيح خلافه كما في التمرتاشي وهذا كله  
 اذا كان صحيحا فاذا مرض قضى الفائضة كالوقتية وقيل يؤخرها اذا كان يجرى الصحة كما في مرض  
 الزاهدي واذا قضى صار كما اذا ادنى في حق ازاله الماء ثم لا في حق احراز الفضيلة كما في الكشف \*

[ فصل \* يجب ] في ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في التحفة لكن في المحيط انه  
 عند الكرخي ويسن عند غيره [ يعد سلام ] يسمي بالصلوة [ واحد ] وهو الصواب وعليه  
 الجمهور كما في الكافي من يمينه وهو الاصح كما في الكرمانى وقال فخر الاسلام يعلم تلقاء وجهه  
 وقال صدر الاسلام السلام الواحد بلدة كما في النهاية وذكر السرخسي وغيره تسليميتين وهو الصحيح  
 كما في الهداية وذكر شيخ الاسلام انه لا ياتي بالسجدة ح قبل السلام كما في الكرمانى وظاهره مشير الى  
 انه لو سجد قبل السلام لم يعد به كما في رواية النوادر واما في روايه الاصول فعجزية والى انه يشترط  
 ان لا يوجد بعده تطاول المدة ولا الفعل المسافي للصلوة كالقيام والاكل والكلام والخرج من  
 المسجد كما في الجلابي وانما لم يات به عند العامة اذا استدبر القبلة كما في المحيط وانما يقيد بما رواه  
 الاوقات الثلاثة لانه اشار في اوقات الصلوة الى انه لا يفعل [ سجدتان ] بلا تكبير فانه يجوز بلا تكبير

عند الحاكم الجليل ابي الفضل وذهب الكرخي الى انه لا يجوز كما في مهر العقيلي فيكون بعد سلام ويخر ساجدا ويسبح في سجوده ثم يفعل ثانيا كذلك [وتشهد] خلافا للحسن فانه لا تشهد فيه عنده كما في الجلابي [وسلام] يسمى بالمهوي فانه واجب كما في الكافي لكن في الكرماني انه سنة عندنا والاكتفاء مشير الى ان القعدة فريضة لكن في الكرماني انه لو لم يقعد لم تقصد صلوته وينبغي ان تكون واجبة لان الاقوال دون الانعال كما في النهاية وغيره والى ان هذه السجدة لم يرفع التشهد والسلام قبلها كما لم يرفع القعدة في رواية كما في الكفاية والى ان لا يصلي فيها ولا يلمس فيفعلهما في القعدة قبل السلام خلافا لـ محمد بن وهب الصحيح كما في الكافي وذكر الطحاوي انه يفعل في القعدتين وهذا احوط كما في فاضيلان [اذا قدم] المصلي [ركنا] لمن ركن او غيرهما فركن الشي جزء ماهيته فركن الصلوة القيام والقراءة والركوع والسجود واما القعدة فشرط لصحة الخروج [او آخر] اي ركنا من ركن او غيره وانما لم يكتف بالتقديم ليشير الى ان كلاما من التقديم والتأخير يوجب السهو على ما ظن مع ان تقديم ركن يتحقق بلا تأخير ركن كما اذا سهى عن القنوت او تكبيرات العيد فتذكر في الركوع او بعد الركوع فانه يأتي به في الركوع او بعد الركوع ويمضي على صلوته كما في المشارع والجلابي وتأخير ركن بلا تقديم ركن كما اذا تكرر السجود الاول فانه يوجب تأخير القيام والنكس يوجب السهو كما في المحيط لكن في عامة الكتب انه لو سهى عن السجدة ثم تذكر بعد ما قعد للتشهد اعاد القعدة والا فقد بطل صلوته وفيه إشارة الى ان التأخير مقداره زمان حرم موجب للسهو وفي الزاهدي انه قدر ركن وفي النسفي انه مقدار كلام تام مثل (اللهم صل على محمد) وقال ابو الحسن الماتريدي قدر كلام تام كثير الكلمات مثل (اللهم صل على محمد وعلى آل محمد) او كرره [اي الركن وفيه اشعار بأنه لو كرر واجبا لم يجب المهر ولكن في الحزونة وغيره ان تكرار الفاتحة في الاربعة يوجب السهو ويمكن ان يقال ان التكرار لم يوجب بل ترك السجدة فانها يجب ان يلي الفاتحة وينبغي ان يقيد ذلك بالفرائض لان تكرار الفاتحة في النوافل لم يكره كما في قراءة الحزونة [او غير واجبا] كما اذا زيد او نقص تكبيرتان من تكبيرات العيد ولا يحتاج الزيادة والنقصان الى قبة في ذاته وصفته كما لا يحتاج الى تقديم الركن وتأخير ولا قبل ان الواجب اهم من الفرض والواجب كان معناه حينئذ غير باعتراف الزيادة او النقصان او المحل ر ح يكون مستغنيا عما سبق ويدخل فيه ما اذا قرأ آية في الركوع او السجود او القعود وهي مرجبة للسهو فان محل القراءة القيام [او تركه] اي الواجب [سأهبا] حال من فاعل الافعال الخمسة على التنازع واحتراز به عما اذا فعل عامدا فانه موجب للتوبة والاستغفار لانه ذنب عظيم لا يرفع السجدة ان بخلاف السهو فانه ذنب حقير ويستثنى من ذلك مسئلتان ترك القعدة الاولى والفكر في بعض الانعال بعد الشك حتى شغله عن ركن فانهما مع العمل يوجبان سجدة العذر الكل في الزاهدي

وكلمة اخرى هذه المواضع لمنع الخلو فلو سهى عن الكل كفاه السجدة انما على التداخل او لانه لم يجب الا بالسهر الاول على اختلاف المفاتيح فلو سهى في السهر لم يلزم السهو كما في سهو العقيلي واعلم ان ما ذكره قول الاكثرين في الهداية ان الموجب لتخير الفرض او الواجب او تركه وقيل انه اكثر من الاربعة فلا يرد انه يجب بغير ما ذكره ثم شرع في امثلة الافعال الخمسة على الترتيب وقال [ركوع قبل القراءة] اي قراءة الفاتحة او المورة قيل فيه تسامح فان المثال للركن المقدم لا للتقديم وفيه ان الركوع بالمعنى المصدري اي ايقاع هذا الركن والكلام مشير الى ان بالقراءة لم يرتفع الركوع وقد ارتفع بلا خلاف ولذلك ان لم يعد فقد فعل صلوته كما في المحيط [و] مثل [تخير] الركعة [الثالثة بزيادة على التشهد] ولو حرقنا من الصلوة وقال انه غير موجب للسهر ولو زاد الصلوة كلها كما في الخزانة وبه انتهى بعض اهل زماننا كما في الروضة واستقيم بعد رج السهر لاجل الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم كما في المحيط ونعم ما قال روح الله تعالى روحه لكن في الضمرات ان الفتوى على قوله [و] مثل [ركوعين] متواليين او ثلث سجدة او تكبيرتين للتحريم بان شك فيها فاعادها ثم تذكر انه اتى بها فانها ترجح السهو كما في المحيط واختلف ان الاعتبار هو الركوع الاول او الثاني كما في المشارع وينبغي ان يكون البواني على هذا الخلاف [و] مثل [الجهر] اي جهر الامام القراءة [فيما تخافت] من الصلوة فانه يرجح السهر لانه غير الواجب فهو مثال تغييره على ما هو الظاهر لكنه ليس من التغيير في شيء فان الواجب نفس المخافة وهي لم يتغير بل ترك الجهر فهو مثال لترك الواجب والتبادر ان يكون هذا في صورة ينسى ان عليه المخافة فيجهر قصداً واما اذا علم ان عليه المخافة فيجهر لتبيين الكلمة فليس عليه شيء والاطلاق دال على ان قليل الجهر وكثيره سواء بخلاف المخافة فان الواجب للسهر قراءة ما يجوز به الصلوة وقال ابو علي النسفي ان المخافة كالجهر في الاصح فيجب السهر بمخافة كلمة لكن فيه شدة والصحيح التفصيل المذكور على ما قال الصدر الشهيد وانفتحت الروايات عن ابي حنيفة رح انه اذا جهر او خافت باية فعليه السهر واختلفت الروايات في الحرف والكلمة واللام مشير الى ان المعدر في صورتين لم يسجد وهذا ظاهر الرواية وقيل هذا اذا قرأ بين الجهر والمخافة واما اذا قرأ كما يقرأ الامام ويسمع منه الناس فيسجد وهذا اذا صلى في الوقت واما في خارجه فعليه المخافة في جميع الصلوات فيسجد لو جهر الكل في سهر العقيلي وقد مر بعض ما يتعلق بالمقام [و] مثل [ترك القعود الاول] دون الثاني فانه مقصد [و] قال صدر الاسلام انه [يؤمل] اي يرجع [العل] اي جميع الموجبات الخمس [ان ترك الواجب] فان تقديم القراءة على الركوع والركوع على السجود والثالثة على الصلوة على النبي عليه السلام والسجدة على الركوع الثاني واجب كالمخافة والقعود الاول وقيل هذا اجماع ما قيل فيه وما ذكرنا من الاجمال والتفصيل اندفع

كثير من الاعتراضات [ ولا يجب ] المجدة على الموت و امامه [ بسهولة الموت ] الحقيقي او الحكمي كاللاحق [ بل ] يجب عليهما [ بسهولة امامه ان سجد ] الامام و الا فلا مهر على الموت و الاطلاق دال على ان الجمعة والعيد كالتطوع والمكتوبة في السهو لكن قال مشايخنا انه لا يسجد فيهما لثلا يقع الناس في الفتنة كما في المضمرات [ و المسبوق يسجد مع امامه ] بان يرسل في التشهد حتى فرغ عنه عند سلام امامه وهو الصحيح كما في الخلاصة و احتراز به عما قيل انه يمكن ان يكرر الشهادة او يصلي عليه عليه الصلوة والسلام كما في الروضة وغيره وفيه اشارة الى انه لو قام بعد فراغ امامه عن التشهد فقد اساء فلو قام قبله فهو اولى بالاماءة ورفض القيام فان لم يرفض فان قعد ركعته بالسجدة قبل فراغه بطل صلوته كما في الجلابي و يستثنى منه ما اذا قام لضيق الوقت او خوف المرور بين يديه فانه غير مكروه كما في الظهيرية وكذا ما اذا قام خوف ان يخرج وقت المسح اوقدت الفجر او الجمعة او العيد كما في الخلاصة و الى ان اللاحق لا يسجد معه فلو سجد لا يجزيه و عليه الاعادة في آخر صلوته كما في المحيط [ ثم يقضي ] اي بعد فراغ امامه عن الصلوة و التوجه الى القوم او القيام الى النفل يقوم المسبوق الى قضاء ما سبق بتكبيره و يسملة عنده و تعوذ ايضا عند مسح راسه و به اخذ الفقهاء كما في الروضة فهو قاض لاول صلوته في حق القراءة كما قال الشيبان و لاخرها في حق التشهد اتفاقا فاذا ادرك ركعة من المغرب مثلاً قضى ركعة مع القراءة وقعد ثم ركعة كذلك كما في الجلابي والكلام مشير الى ان يبدأ بصلوة الامام و يكره ان يبدأ بها فات لانه خلاف السنة وقيل تفسد صلوته وهو الاصح لانه عمل بالنسوخ كما في الظهيرية و الى انه لا يسلم مع امامه ولا بعده فان سلم بعده فعليه السهو على المختار لانه منفرد كما في المضمرات و اعلم ان القضاء هو تسليم مثل الواجب و قد يطلق على تسليم عينه مجازاً كما فيما نحن فيه [ و اذا لم يقعد ] في ذوات الاربعة او الثلث مقدار الشهادتين او التشهد وهو الاظهر كما في المحيط [ الا ] مصدر و ظرف [ وهو ] اي المصلي [ اليه ] اي الى القعود [ اقرب ] او المعنى ( وهو احسن ) القعود الى المصلي اقرب من القيام اليه بان لم يكن مستوراً بالنصف الاسفل سواء كان رافع الالية والركبة او احدهما على ما دل عليه الكافي فالاقرب بمعنى القريب لكونه عارياً من اللام والاضافة ومن [ قعد ولا سهو عليه ] اي لا يجب عليه سجدة سهو وقيل يجب لان القيام وان قل يؤخر القعدة الواجبة والاول الصحيح كما في الكرماني لكن في المضمرات لو قام على ركبته كان عليه السهو و عليه الاعتماد [ والا ] اي ان لم يكن اقرب بان كان محتوي النصف الاسفل دون الاعلى [ قام ] و اتم الباقي [ ويسجد ] للسهو على ما في الامالي من رواية ابي يوسف رح امّا على ظاهر الرواية فهو ان استوى قائماً لا يعود والا عاد في الجالسين ويسجد لانه بالتحرك للقيام غير نظم الصلوة فيلزمه السهو و انما عدل المص عنه لان مشايخنا استحسنوا روايته على ما قال شمس الائمة كما في المحيط والكلام مشير الى انه اذا قام لا يعود فلو عاد مضطراً قيل



يتشهد لنقضه القيام والصحيح انه لا يتشهد ويقوم ولا ينتقض قيامه بقعود لم يمس به كما في الزاهد [ وان لم يقعد ] من القيام [ اخيراً ] الاحسن آخر [ قد ما لم يسجد ] الخامسة مثلاً [ وسجد للسهر ] وفيه اشعار بأنه قام ساهياً فلا حاجة الى التصريح به كما ظن [ وان سجد ] الخامسة [ تحول فرضه نفل ] اي فسد الفرضية لترك ما هو الفرض من القعدة الاخيرة وبقي اصل الصلوة فان للفرض جهتين وقال محمد رح ان له جهة واحدة فاذا افسد فسد التحريم فلم يتحول نفل ثم انعاده عنده برفع الجبهة وعليه الفتوى وعند ابي يوسف رح بوضعه فاذا احدث فيه لا يبني عنده ويبني عند محمد رح لان الرفع لما كان بلا وضوء لم يعبأ بها فلم يفسد الفرض وهذه المثلثة تسمى بمسئلة زه بالزاء المكسورة الخالصة وهي كلمة يقول الاعجام عند استحسان شئ وقد يستعمل في التهكم كما يقال لمن اساء احسنت ومنه قول ابي يوسف رح عند بلوغ قول محمد رح زه صلوة فسدت يصلحها الحدث والاكتفاء مشير الى ان لا سهر عليه وهو الاصح كما في النهاية [ وضيم ] ركعة [ سادسة ] مثلاً فيشمل الفجر والغرب وصلوة الحافر في المحيط ضم رابعة في الفجر عند بعض المشائخ فان الشرع بلا قصد وينبغي ان يكون غير الفجر على هذا الخلاف وانما صور في الرباعي لانه بلا خلاف [ ان شاء ] فله القطع بلا شئ لانه ظان فيها والضم لكونه مندوباً كما في الكافي والاحسن بدل له ندبا والاكتفاء مشير الى انه لا سهر عليه وذلك لانه تحول الى النفل [ وان قعد الاخيرة ثم قام ساهياً عاد ] الى القعدة [ ما لم يسجد ] الخامسة مثلاً فيعيد التشهد عند الناطقي وقيل لا يعيد كما في الزاهدي [ وسلم ] بلا سجدة للسهر كما هو الظاهر لكن في الزاهدي وتحفة المسترشدين انه يسجد ويمكن ان يقال انه مفيد بما يأتي من قوله وسجد للسهر [ وان سجد ] لها [ تم فرضه ] اذ ليس عليه الا السلام والكلام لا يخلو عن اشعار بأنه اذا قام الامام يتبعونه فان عاد اعدا معه وان مضى في النافلة يتبعونه والصحيح انه لا يتبعونه فان عاد قبل السجود يتبعونه في السلام وان سجد يسلمون في الحال كما في النهاية [ وضيم سادسة ] مثلاً فيشمل الثلاثي والثنائي فانه على الخلاف المذكور [ وسجد للسهر ] اما لنقص في النفل بترك تحريمة فيهما او لنقص في الفرض بترك السلام والاول قول ابي يوسف رح او قولهما والثاني قول محمد رح وسياتي فروعهما والكلام مشير الى ان الضم واجب كما في المحيط لكن في بعض النسخ قده بالشيء ويؤيده ما في المصبرات عن المصنوع ان ابن يشق الخامسة والى انه لو لم يضم لم يسجد كما في قاضيخان [ والركعتان ] المعهودتان [ نفل ] خبر اول [ لا تنوبان عن سنة الظهر ] مثلاً فيتناول المغرب وصلوة المسافر والعشاء وقيل تنوبان والاول الصحيح وهو قوله على ما قال السرخسي وغيره والثاني قولهما على ما قال الحلواني وغيره كما في الكرماني [ ومن احدث به ] اي بالامام [ فيهما ] اي في احدتي هاتين الركعتين [ صلاهما ] اي وجب عليه الركعتان كما قال ابو يوسف رح وروى السمعت وهو قول محمد رح على ما ذكرنا من دليل السجدة الثاني ايس

وعليه الفتوى كما في الكافي وذكر في الهداية ان الاول قول الشيخين [ وان اسند ] المقتدي اياهما [ قضاهما ] رجوا عند ابي يوسف رح ولم يقضهما عند محمد رح كما في المحيط والكافي والهداية وفيه دلالة على ان لاص عن الامام كما في المنظومة وشرحها فلا ينبغي ما في النهاية ان حقه ان يقول عند الشيخين كما في الخاتمة وانما خص الاداء والقضاء اذا تعدى في الرابعة لانه اذا لم يقعد فعند الاقتداء يصلي ستا كما اذا اسندهما كما في المحيط [ واذا سجد للسهر في النفل لا يبنى ] اي اذا تنفل باربعة ركعات او بركعتين ثم زاد ركعتين وقد سهى في الشفع الاول لا ينبغي ان يسجد للسهر الا بعد الشفع الثاني اذ السجدة في خلال الصلوة لم يشرع فلو سلم على الركعتين وسجد للسهر لا ينبغي له ان يبنى عليه الثاني [ وان بنى صح ] البناء اذ التحريمة باقية على ما قال ابو جعفر وذكر البزدي والسرخسي ان لا يصح البناء والاكتفاء دال على انه لا يسجد الاخرى والمختار ان يسجد كما في الكرماني [ وان سلم ] بنية القطع او السهر [ من ] رجب [ عليه السهر فهو ] يكون [ في الصلوة ان سجد ] للسهر [ والا ] اي ان لم يسجد [ لا ] يكون فيها اي فالسلام يخرجها عن الصلوة وله صلاحية العرد بالمسجدة وقال محمد رح لا يخرجها اصلا هذا اصل المذكور في عامة الكتب يقتضي فرضا كثيرة لكن لم يرجح الا نزع هو انه لو اقتضى به احد بعد سلامة صح الاقتداء عنده ويقف على السجدة عندهما واما ما سواه من انه لو فقهه او نوى بالانامة انتقض وضوءه وتحول فرضه اربعاً عنده خلافا للشيخين فان الفقهه قاطعة للتحريمة وفي اعتبار النية ابطال السجدة لانها في وسط الصلوة فليس من فرضه في شعب الا اذا اسقط الشرطين وفي الوفاة ههنا سهر مشهور ولا عيب للانسان في السهول في الخطاء فلا عيب لمن قال ان ما في الوفاة مخالف لما في شرحه للهداية فان الشارح اخوه عمر بن صدر الشريعة [ شك ] شك [ اول مرة ] اي ليس بعادة له وقيل لا يقع منه من وقت البلوغ الا مرة وقيل لا يقع في هذه الصلوة الامرة والاول اشبه كما في المحيط واكثر المشائخ على الثاني كما في الزاهدي ولا يراد بالملك ما هو المعروف عن تساوي النقيضين بل الغري من خلاف اليقين كما في الصحاح بقرينة الاتي [ انه ] من قبيل الحذف والايصال اي في انه وقيل ظرف اجري مجري المفعول به وفيه انه مخصص بالظرف المتصرف كما ذكره الرضي ولا شك انه ليس منه [ حكم ] ركعة [ صلى ] من الثنائية ركعة او ركعتين او من الرباعية كذلك او ثلثا او اربعاً [ استأنف ] الصلوة بالسلام وهو اولي من الكلام ومجرد النية بلا عمل لم يكف في القطع كما مر والجملة مشيرة الى ان الامتناف واجب كما في النهاية وعن ابي حنيفة رح انه يبنى في هذه الصلوة على الاقل كما في الزاهدي والى ان هذا شك وقع في خلال الصلوة فلو وقع الشك بعد التشهد او السلام لم يعتبر وحمل على اتمام الصلوة كما لو شك بعد الوقت اصلي ام لا واما لو شك في الوقت لزمه ان يصلي كما في المحيط [ وان كثر ] اي صار الشك المذكور عادة او زاد على مرة في صلوة واحدة او في عدة اوفي سنة كما في الزاهدي [ اخل ] بعد

التحري و غلبة الظن [ بغالب الظن ] فأنتمها و مسجد للسهر و الظن الاعتقاد الراجح و كثيرا ما يعبر عن الظن بغالب الظن تنبيهاً على ان الغلبة اي الرجحان مأخوذة في ما هيته و فيه اشعار بوجوب الاخذ بالظن على انه لوطن انها رابعة مثلاً فأنتمها و قد ضم اليها اخرى و قد احتياطاً كان محبياً كافي المنية [ وان لم يغلب ] فله على شيء [ فبالاقل ] اي فقد اخذ بما هو الاقل من الركعات المتردد فيها فلو شك انها ركعة او ركعتان اخذ بركعة [ لكن ] في المحيط عن محمد رح ان لم يكن له في ذلك رأي اعاد صلوته و [ يقعد ] حتماً [ حيث توجهه ] اي ظن ذلك المحل [ آخر صلوته ] لان القعدة الأخيرة فرض كما مر ثم يقوم و يضيف اليها ما يتم له ثم يتشهد و يسجد للسهر و فيه دلالة على انه لا يقعد على الثانية والثالثة و ذكر في المضمورات انه الصحيح لانه مضطرب بين ترك الواجب و اتيان البدعة و الاول اولى من الثاني والله اعلم \*

[ فصل \* يجب سجدة ] اي وضعة للجهة على الارض عند ابي يوسف رح او مع رفع الرأس عند محمد رح فلو احدث فيها اعادها عنده خلافاً لابي يوسف رح [ بين تكبيرتين ] احدتهما عند الانحطاط و الاخرى عند الارتفاع على المشهور عن اصحابنا و عنه انه لا يكبر اصلاً و عنه انه يكبر عند الانحطاط كما في الجلابي و المختار هو الاول كما في المضمورات و الاكتفاء مشير الى ان التكبير ليس بفرض ولا واجب فاما سنة كما في النهاية او ندب كما في الكافي و عنه ان الثاني ركن كما في الزاهد و لم يوجد ان كليهما ركن و ليس بظاهر من كلامه كما ظن [ بشرط الصلوة ] من النية عند التكبير و القبلة و ستر العورة و الطهارة و الرقة كما في الجلابي و المسعودي و فيه اشعار بأنه اذا احر عن وقت القراءة يكون قضاء فهو على الفور كما قال ابو يوسف رح لكنه ليس على الفور عندنا فجميع العمر وقته سوى المكروه كما في كتب الاصول و الفروع و التأخير ليس بمكروه و ذكر الطحاوي انه مكروه و هو الصحيح كما في التنجيس و يستحب القيام قلها و بعدها و ليس فيها تقدم الامام كما في المضمورات و تصلح المرأة له فيستحب تقدم التالي ولا يعرفوا رؤسهم قبله كما في المنية [ بلا رفع يدي ] في التكبيرتين [ و ] لا [ تشهد و ] لا [ سلام و فيها ] اي في السيدة [ سمية السجدة ] اي ( سبحان ربي الاعلى ) ثلثا و هو ادناه و استحسنا ان يقول ( سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا ) و ان لم يذكر شيئاً تجزيه كما في المحيط و قالوا يدعوا فيها ما يثيق بايتها فلو قرأ آية مريم قال ( اللهم اجعلني من عبادك النعم عليهم المهديين الساجدين لك الساكنين عند تلاوة آياتك ) كما في الكشاف و المختار الاول كما في الخزانة و الواو للعطف او الاعتراض او الابتداء و السبعة بالضم و السكون التتميم كما في المفردات [ على من تلا ] لا تهجى او كتب [ آية ] نامة او اكثرها او نصفها مع كلمة السجدة على الخلاف و قيل كلمة السجدة كما في التمرثاشي [ من اربع عشرة ] آية مشخصة مبين موضعها بقوله [ التي في آخر الاعراف ] فالتى مع الصلوات عطف ببيان الاربعة عشرة او بدل الكل منه و يذكر العاطف و يراد التابع

والمعتبر وإنما قيد بالآخر لأن ما في أوله غير موجب للسجدة اتفاقاً والآخر بمعنى النصف الآخر كما قالوا في الإيمان فلا يكون الضم ظرفاً لينغمه والأعراف علم للسورة ظاهراً وقد جوزوه سيبويه كما جوزوه مؤرّخون وغيره أن العلم سورة الأعراف وحذف الجزء جائز بلا التباس وعلى هذا قياس يوافق السور [ وفي الرد والنحل ] وبني إسرائيل ومريم [ وفي الأيات [ أولي الحج ] أي النصف الأول منه والأفراد على نحو ازدواج مطهرة فهذا ليس بعطف على التي حتى يلزم الفصل بالأجنبي بين المعطوفات كما ظن وإنما قيده بالأول لأن ما في الأخرى للصلوة عندنا [ والفقران والنمل والم سجدة ] وص [ وحقه أن يكتب هكذا ] (صاد) إذ الأصل في كل لفظ أن يكتب بحروف هجائية ولعل وجه سرعة انتقال الذهن إلى معناه أي السورة المخصوصة [ وح ] عند قوله لا يسمون لا قوله يعبدون وإنما أطلق لأنه يجوز أن يكون الأول موضع السجدة إلا أن التأخير أولى إذ به يخرج من العبادة يقينا كما في المظهر [ السجدة ] عطف بيان لحج لأن كلا منها علم في قول كالم السجدة فالأخصر السجدة [ والنجم وانغقت واقرأ ] علمان لهاتين السورتين فالهزعة فيها مقطوعة كما تقرر والأولى الانشاق والعلق [ أو ] من [ سمعها ] ولومن كافراً مجنون أو صبي أو حائض أو نكس أو طير أو أصم لا يجب بالسماع من قائم وقيل لا يجب بالسماع من طير كالسماع من صماء وفي كلمة التكليف دلالة على أنه لا يجب على الخمسة الأول فلا يجب الأعلى من عليه الصلوة فيجب على الجنب والحدث والتباعد بها لا يجب إلا إذا علم أنها آية السجدة ولو بالأخبار وإن كلا من التلاوة والسماع سبب والصحيح أنه التلاوة والسماع شرط في حق غير الثاني فلو لم يسمح بسبب النوم أو التثاقل بأمر لم يجب على الأصم الكل في المحيط [ وإذا تلا الإمام ] آية في ركعة [ فمن ] سمعها ولم يسجد ثم [ اقتدى به في ركعة أخرى ] غير ما تلافيه [ يسجد ] المقتدي [ بعد الصلوة ] كما في الكافي وغيره لكن في شرح الطحاوي وغيره أن اقتدى السامع قبل سجدة الإمام سجد معه وإن اقتدى بعدها يسقط عنه إذ بالاعتناء صارت صلوة فلا يؤدي بعدها والأطلاق مشعر بأنه يأتي بالسجدة في العيد والجمعة وقال الحلواني قال مشائخنا أنه لا يأتي فيها للتفرقة ويكره أن يقرأ ما فيه آية السجدة فبهما كما في صلوة تخافت فيها كما في المحيط [ كمصل ] أما ما كان أو مقتدياً [ سمع ممن ليس معه ] مصلياً كان أو لا فإنه يسجد بعد الصلوة لا فيها ولا تقصد الأصح أنه غير مقصد بخلاف زيادة القيام والركوع والقعود فإنه غير مقصد بالاجتماع كما في الزمهدلي [ ومن ] سمع من الإمام المذكور ولم يسجد ثم [ اقتدى ] به [ في ] آخر [ تلك الركعة ] التي تلا فيها [ بعد سجود الإمام ] التلاوة [ لا يسجد ] لها في الصلوة ولا بعدها وفي الخلاصة من سمع قبل الاعتناء سجد بعد الصلوة مطلقاً [ ومن ] من اقتدى به في تلك الركعة بعد التلاوة [ قبله ] أي قبل سجود الإمام [ يسجد معه وإن لم يسمع ] منه قبل الاعتناء لأسرار أو بعد أو صم [ وإن تلا الوتر ] خلف الإمام وسمع هو والقوم خارجي [ لا يسجد ] واحد منهم [ الأسامع ]

خارجي [ ليس بأمام ولا مقتد فإنه يسجد على الصحيح كما في المصنوعات واما غيره فلا يسجد في غير الصلوة عند الشيخين وفي الصلوة اتفاقا كما في المحيط [ و ] السجدة [ الصلواتية ] لحن والصواب الصلوية التي وجب على الامام او غيره اداؤها في الصلوة ولم يؤد بالركوع والسجود بان قرأ ثلث آيات بعده [ لا تقضي خارجها ] اي من خارج الصلوة وان اساء بتركها ربما ذكرنا ينحل الاشكال وهو ان السجدة تتأدى بالركوع والسجود فلا يمكن ان تقضي وظاهرة مشير الى ان هذا الحكم مقيد بما اذا كان الصلوة صحيحة غير فاسدة والا صارت السجدة خارجية كما في الجواهر والى ان وجوبها في الصلوة على الفور كما في الزاهدي [ والركوع ] اي ركوع الصلوة او ركوع على حدة كما روي عنه فإنه ورد الاثر بل الا ان الاول اولى لتقدم العهد [ بلا توقف ] اي بلا فاصلة بينه وبين قراءة آيتها وهي آيتان كما في المظهر او ثلث الا اذا كانت في آخر سورة وقبل اكثر من ثلث كما في الزاهدي [ ينوب ] الركوع [ منه ] اي عن سجود التلاوة وذكر الجلابي ان الركوع وسجدة الصلوة معا ينوبان عنه عنده والكلام مشير الى ان السجدة تنوب مع التوقف والى ان النية لم يشترط وهذا صحيح في سجدة التلاوة وكذا في سجدة الصلوة عند الاكثرين واما الركوع فلا ينوب بدلها بلا خلاف كما في المحيط وعن محمد رح انه ينوب بدلها كما في الجلابي واختلفوا ان نية الامام كافية كما في الكامل فلولم ينو المقتدي لا ينوب على رأي فيسجد بعد سلام الامام ويعيد القعدة الاخيرة كما في المنية [ وان كرر ] سماع آية او تلاوتها من واحد او متعدد [ في مجلس ] واحد عرفا او شرعا حقيقيا او حكما ولهذا التعميم ترك في اكثر النسخ قوله او في صلوة [ تكفي سجدة ] واحدة ففي الواحد الحقيقي كالبيت والدار والكرم والحوض المتداني الاطراف والمسجد تكفي واحدة وان تحول من زاوية الى زاوية الا ان يكون كبيرا كالسجد الحرام وقيل خلافه وكذا لو تلا في المسجد الداخل ثم اعاد في الخارج فواحدة كما قيل في الجامع ودار السلطان عند ابي يوسف رح خلافا لحمد رح وكذا في الزاهدي واما في الصحراء فيكفي سجدة اذا قرب المكان كما اذا مشى ثلث خطوات وقال محمد رح انك انحر من عرض المسجد وطوله فقريب واما الواحد الحكمي فهو ما فعل فيه فعل غير قاطع له عرفا كما اذا اكل لقمة او شرب شربة او عمل يميرا او نام قاعدا فاذا تلا فاكل او شرب او عمل كشرا او نام مضطجعا او اخذ في عقد كعبع ثم تلا لزمه سجدة اخرى ولو كرر في ركعة كفي واحدة وكذا لو اعادها في اخرى عند ابي يوسف رح خلافا لحمد رح ولو كرر على الدابة في ركعة او غيرها كفي واحدة وقيل انه في الركعتين على الخلاف بينهما كما في المحيط [ وأشار ] بلفظ التكرار الى انه لو اختلف الا في مجلس لا يكفي واحدة وباطلاق الكفاية الى انه لو سجد للارضى ثم تلا كفي واحدة وقيل لا يكفي واعلم ان تكرار اسم نبي من الانبياء عليهم الصلوة والسلام في حكم الصلوة مثل تكرار الآية في السجدة في هذا الخلاف لكن لا رواية في الصلوة ولا خلاف في

وجوب التعظيم للذكر تعالى في كل مرة كما في الزاهدي لكن في النظم يكفي مرة في كل مجلس  
 [ويعتبر] في التكرار [للسامع مجلسه] دون مجلس التالي فلو تبدل مجلس السامع لا التالي لم يكف  
 واحدة لكن في المحيط لوكرر المصلي على الدابة فعلى السابق واحدة ولو تبدل مجلس التالي  
 لا السامع يكفي واحدة وعليه الفتوى كما في المضمرات لكن في الكافي انه لا يكفي واحدة وهو الصحيح  
 [واسماء الثوب] اي تسوية سداة و ما مد منه بان يغرز في الارض خشبات ثم يجيء ويلهب مع  
 الغزل ليسوي السدى [والانتقال من غصن] بالضم ما تمعّب عن ساق الشجر دقاقها وغلظها  
 والصغيرة بها كما في القاموس [الى] غصن [آخر] سواء كان قريباً او بعيداً [تبديل] فلا يكفي  
 سجدة وقيل على المسدي سجدة الا اذا انخرق غزله نزع الى الوصل فعليه سجدتان ح كما في الروضة  
 وقيل على المنتقل من غصن سجدة اذا عبر منه الى آخر لقرئها والصحيح الاولان وعلى هذا الخلاف دوائر  
 الكدس ورحا الطحن والسباحة في الماء كما في الزاهدي [ويكره] في الصلوة وغيرها [ترك آية السجدة  
 وحدها] لانه يشبه التحريف وفيه اشعار بأنه يكره ترك كلمة السجدة بالطريق الاولى وفي المحيط  
 من الناس من كره ذلك خارج الصلوة لا فيها وهذا خلاف الرواية [لا] يكره [عكسه] اي قراءة  
 آية السجدة وحدها في غير الصلوة حتى قبل من قرأ آية السجدة كلها في مجلس وسجد لكل هكفا  
 الله تعالى ما اهمه كما في الكافي والكرمانى [ونذّب ضم غيرها] اليها من آية اراك ثمرها قبلها او بعدها  
 لانه ابلغ في اظهار الاعجاز كما في المحيط وهذا شامل لحالة الصلوة وغيرها كما لا يخفى [واستحسن]  
 في الصلوة وغيرها [لخفائها عن السامع] اي سامع محدث ظن التالي انه لا يسجد اوشق عليه الآية  
 للتحريز عن تأنيبهم السلام فلو كان السامع بخلاف ذلك ينبغي ان يجهر حثاً على الطاعة وفيه اشعار بأنه  
 لو كان التالي منفرداً قرأ كيف شاء واستحسن ترك استحسن لان الاخفاء مندوب كالضم الكل في المحيط \*  
 [فصل] \* ان تعذر القيام بان لا يقوم اصلاً بقوة نفسه ولا بالاعتماد على شيء والا فلا يجزيه  
 الا ذلك وفيه اشعار بأنه لو قدر على بعض القيام يؤمر به فاذا عجز قعد كما في التمرتاشي وقال  
 ظهير الدين للرفياني لو قدر على قدر تكبيرة الافتتاح قائماً صلى قاعداً كما في المنية [لمرض] اي  
 لخوف زيادته او امتداده كما في الكرمانى او دوران الرأس كما في النهاية او وجع الشقيقة كما في المنية  
 او وجع الضرس والرمل وهو مثال ففي حكمه الخوف من السبع وغيره وكونه في الخياء او الكلة اذا  
 كان من خارجه طين اوبق او مطرا وغير ذلك كما في الزاهدي والاحسن ان يقال لضرر فانه حار لكل  
 كما في التمرتاشي [حدث] ذلك المرض [قبل الصلوة او فيها صلى قاعداً] كما في حال التشهد كما مر  
 وفيه اشعار بأنه لا يباح له التأخير كما في الروضة لكن ينبغي ان يكون بحال لا يرجي زواله في الوقت  
 ففي الزاهدي وغيره المريض الناذر بالصلوة قائماً يؤخر حتماً اذا كان يرجو البرء [يركع ويسجد]  
 ان قدر [وان تعذّر] اي الركوع والسجود [مع] [تعذر] القيام [لمرض قبلها او فيها] [ارمى برأسه]

اي يشير به الى الركوع والسجود وهو مهموز لا غير كما في الكرمانى وغيره لكن في التهذيب  
 قد يقول العرب اومى برأسه [قاعد] بقوة نفسه او غيرها كما مر [ان قدر] على القعود [و] ان  
 تعدلوا [لا معد] اى مع تعدل القيام اى اعجز عنهما مع القدرة على القيام [فهو] اى الائمة بالرأس  
 اليهما قاعدا [احب] منه قائما لانه اشبه بالسجود وذكر التمرناشي اومى قاعدا وفيه اشارة الى ان كليهما  
 يقع في حال القعود وذكر ابر بكر انه يؤمى للركوع قائما وللسجود قاعدا وان عكس لم يحز  
 على الاصح كما في الزاهدي والى انه لو قدر على الركوع فقط لا يؤمى قاعدا وذكر الكرمانى ان ذكر  
 الركوع اتفاقي فان تعدل السجود كان لسقوط القيام كما ذكر الحلواني والمرحمي وفي النية ان  
 عجز عن السجود لا يلزمه الركوع [و] حل الائمة ان المومى [جعل سجدة] المخصوص به [اخفض  
 من ركوعه] وفيه دلالة على ان لا يلزمه تقريب الجبهة الى الارض بقدر الامكان كما في الزاهدي لكن  
 قال صاحب النية ان ذلك يلزمه [ولا يرفع اليه شيء] اى لا يدني صاحب المرض من جبهته حجرا او مدا  
 او غيرها [ليسجد] عليه اى ليخفض راسه ويضع جبهته على ذلك الشيء فانه مكرره وفيه اشارة الى  
 انه لو لم يخفض رأسه ولكن وضع شيء على جبهته لا يجوز فانه ايماء وقيل يجوز فانه سجود والاول اصح  
 كما في المحيط والى انه لو سجد على شيء مرفوع موضوع على الارض لم يكره ولو سجد على دكان دون  
 صدره يجوز كالصحيح لكن (لو) زاد يومى ولا يسجد عليه كما في الزاهدي [والا] يقدر على الائمة  
 قاعدا لمرض قبلها او فيها [فعلق جنبه] الايمن او اليسر يضطجع [متوجها] الى القبلة ورجلاه نحو  
 يسارها او يمينها [اولى ظهرة] يستلقي [كداء] متوجها ووضع وسادة تحت رأسه حتى يكون شبه  
 القاعد ليتمكن من الائمة وجعل رجله الى القبلة كما في النهاية وقبل ينبغي للمستلقي ان ينصب  
 ركبتيه ان قدر حتى لا يمد رجله الى القبلة كما في الزاهدي [وذا] اى الاستلقاء [اولى] من الاضطجاع  
 كما هو المشهور من اصحابنا وفيه اشارة بان الاضطجاع جائز وفي النية الاظهر انه لا يجوز وفي  
 التمرناشي لو عجز عن الاستلقاء فعلى جنبه متوجها ومن محمد رح يجعل وجهه اليها ورجلاه نحو  
 يسارها او يمينها [والائمة] للمعتبر من المريض ما يكون [بالراس] ويجوز ان يكون مشبرا الى  
 انه او عجز المريض عن ذلك وحرك صحيح راسه جاز على ما روي عنه كما في الظهيرية [وان تعدل]  
 ذلك [اخرت] الصلوة فسقطت الى القضاء وان كان المتعدل اكثر من يوم وليلة وهو الصحيح وقبل  
 لا الى قضاء نكاح اكثر منهما والى قضاء ان قل وهو الصحيح كما في الضمرات والكثرة بالساعات عند  
 الشيخين واما عند محمد رح فبدخل الوقت حتى لو عجز قبل الزوال الى ما بعد الزوال لم يقض خلافا له  
 الا اذا امتل الى العصر كما في التمرناشي فان مات بلا قضاء قضى عنه وارثه كما في المحيط لكن في الاختيار  
 لا شيء عليه ولو برأ لم يقض اكثر من يوم وليلة وهو الصحيح والكلام مشبرا الى انه لو عجز عن الائمة  
 بالرأس لم يعتبر باليمين وعن ابى يوسف رح انه معتبر وشك فيه محمد رح واعتبره الحسن كما





من ممرات الوطن على قصد سير تلك المسافة حير الابل والراجل وفيه ان مجرد سيرهما لا يكفي على المختار كما ياني ثم اشار الى المعنى الشرعي فقال [ من فارق ] على نحو ما قال الراجز في سافر وفيه تنبيه على ان مجرد القصد بلا فعل ليس بشيء كما في المحيط وغيره [ بيوت بلده ] اي بيوت متعلقة بالبلد لا يسمى باسم فيدخل فيها حيطانها ومحال يتعلق به لالقرى كما ياني وهي جمع بيت ماوى الانسان من نحو خجراوصرف ولكونها اخص بالمسكن آثرها على الابيات كما في المفردات والبلد اسم للعمران ما يحيطه الرىض من الابنية والدور ولم يذكر القرية لانها تابعة على انها سيأتي وليس بتغليب كما ظن لان المجاز مغل في التعريف والبيوت اسم من ان يكون خربة الان فلا يقصر الا بالخروج عنها على الاشبه وفي ذكرها اشعار بأنه اذا اتصل القرى بالرىض يقصر بالخروج منه وقيل لا يقصر الا بمجاوزة القرى ولو بفراسخ الا ان يكون بينهما انفصال وحده سبعة اذرع او مائة ذراع او قدر غلوة وقيل لا يقصر الا بالنأي وحده حد الانفصال او فناء المصر قدر ميل وقيل حد الثلاثة غلوة وهو الاصح اكل في الزاهدي والصحيح انه يتخصص بمفارقة العمران الا اذا اتصل بالرىض قرية فانه على ما ذكرنا من الخلاف والاضافة للعهد اي بيوت جانب للمفارقة فلم يعتبر جانب آخر وان حاذاه كما في المحيط وكذا اضافة البلد على ما تقرر الا انه يشكّل بوطن الامة [ قاصدا ] اي مريدا ارادة معتبرة في الشرع على سبيل الجزم [ مسافة ثلثة ايام و ليلتيها ] الثلثة المعتدلة في الطول والقصر كزمان كون الشمس في الحمل ازالميزان في شرح الطحاوي ان بعض مشائخنا قدروه بأقصر ثلثة ايام من السنة ونحوه في التمرناشي لا في المحيط كما ظن وهذا ظاهر الرواية ومنهم مسافة يومين واكثر الثالث وفي القصد اشارة الى انه لا يقصر الصبي والنصراني اذا قطعاً مسافة يومين مع القصد ثم صاراً مكلفين وقال الاكثرون ان النصراني يقصر لصحة القصد والى انه لا يصح قصد الجيش والقائد والزوجة والاجير والتلميذ والعبد مع متبوعه ولو لم يعلم التابع قصده كان مسافراً على الاصح كما في الجلابي وغيره والى انه لو سار جميع البلاد بلا قصده لم يترخص كما لو طاف السلطان في ولايته او ذهب صاحب جيش بطلب عدو بلا علم بزمان ادراكه او مكث في موضع والى انه لو كان لبلدة طريقان احدهما مسافة يوم والاخر ثلثة ايام يترخص فيه لا في الاول كما في المحيط والمسافة البعد ويكثر استعمالها في البعيد وكلاهما صحيح ههنا من السوف بالفتح الشم فان الدليل في الغلاة يشم التراب ليعلم انه على طريق اولاً كما في القاموس والاولى ترك اللبالي وان ذكرت في كثير من المتداولات فالحق للاستراحة والدا لو سار احد كل يوم منها الى الزوال فبلغ المقصد قصر الاظهر هذا اليوم على الصحيح اذا السير في بعض النهار كما في المحيط وغيره [ بسير وسطاً ] دون السريع والبطي الخارجين من العادة [ وهو ] في العهد [ ما سار الابل ] اي سير البعير فما مصدرية واللام يرد اسم الجمع الى الجنس وحينئذ يوافق قوله [ والراجل ] اي المشي سيرا

معتد لا ولم يذكره اعتمادا على ما يليه من اعتدال الربيع فلو صار مسافر في السهل تلك المسافة في يوم يرحض وبعضها في ثلث لم يرحض كما في الجلابي وغيره وإنما حض سيرهما بالذكر ليكون كناية عن الغر وهو مذكور في شرح الطحاري وغيره إلا أنه ترك الغير اقتداء بما في الجامع الصغير [و] في البحر ما سار [الفلك إذا اعتدلت الربيع] بين المصرة والبطوة فلو صار يوما يرحض وثلثا لم يرحض كما ذكرنا [و] في الجبل [ما يليق] من سيرهما سيراً معتدلاً بقريضة الحابق [بالجبل] لا بالسهل فظن اغناء حكم السهل عنه سهل وهذا ظاهر الرواية وعنه مسافة ثلاثة مراحل كل مرحلة خمسة فراسخ أو خمسة وثلث أو ستة أو سبعة على الخلاف وعنه أن يمكنه أن يسير كل يوم فرسخاً لومره فالمدّة ثلاثة فراسخ كما في التمرتاشي وكلامه مشعر بأن لا عبارة بالفراخ وهو الصحيح كما في الهداية لكن في الزاهدي قد اعتبر الأكثرين بأحد عشر وعشرين فرسخاً كأنهم قدروا على يوم بمرحلة سبعة فراسخ وقيل خمسة عشر لانه قدر بخمسة وبه يفتي أكثر أئمة خوارجهم وقيل ثمانية عشر لانه المتوسط بين الأكثر والأقل وهو المختار وقيل اثنا عشر فرسخاً [فيقصر] المسافر فرض [الرابع] المفروض على المقيم فإن صلوته في الأصل ركعتان روي عن ابن عمر أن صلوة المسافر ركعتان تمام غير فصل على لسان نبيكم وعن ابن عباس أنه قال ( لا تقولوا قصراً فإن الذي فرضها في الحضر أربعاً فرضها في السفر ركعتين ) كما في شرح الطحاري وعن ابن عمر ( صلوة المسافر ركعتان من خالف السنة كفر ) وعنه ( من صلى في السفر أربعاً كان كمن صلى في الحضر ركعتين ) وعن أبي هريرة ( قال صلى الله عليه وسلم متمم الصلوة في السفر كالمقصر في الحضر ) كما في الكشف وعنه صلى الله عليه وسلم ( إنها صدقة تصلق الله بها عليكم فأقبلوا صدقته ) كما في الكرماني فالإتمام لا يجوز وسباني والكلام مشير إلى أن لا قصر في الثلاثي والثنائي وكذا في السنن إلا أن الأفضل فيها الفعل تقرباً وقيل الترك ترخساً وقيل الفعل نزولاً والترك سيراً كما في المحيط والمختار الفعل أمناً والترك خوفاً كما في الخزانة ويستثنى منه سنة الفجر عند البعض وقيل سنة المغرب أيضاً كما في الراهلي [ إلى أن يدخل بلده ] لأصلي أي بيوته بقريضة السابق ويحتمل أن يختار أن انتهاء القصر في الرض بالقادم يقصر إلا عند البلوغ إلى الرض فإن الانتهاء كالأبتداء في الخلاف المذكور كما في التمرتاشي وغيره والإطلاق دال على أن الدخول أهم من أن يكون للإقامة أو لقضاء الحاجة وأن يكون حقيقياً أو حكماً كما إذا بدا له أن يعود إلى بلده بلا سير للمسافة فإنه أتم بخلاف ما إذا صار المسافة ثم بدا له العود فإنه لم يتم كما في الجلابي [ أو ينوي ] أي يريد على سبيل الجزم أو الظن كما قيل كذا في الخزانة فالصبر للمسافر المستقل الراي فلا يعتبر إلا نيّة المتبرع كما ذكرنا [ إقامة نصف شهر ] وهو خمسة عشر يوماً إذ الشهر ثلثون يوماً عند العرب والعجم كما في المقائس فلا يشكل بأن الشهر يكون تسعة وعشرون بل يشكل ما في المحيط أنه إذا عزم من أن يقيم في اللبالي بأحد الموضعين ويخرج في النهار إلى آخر منهما

لم يصرمقياً إذا دخل أولا الموضع الذي عزم الإقامة فيه بالنهر لأن موضع الإقامة ما يبيت فيه [ ببلدة ] دخل فيها فان مجرد النية غير مؤثر بلا ترك السير فالإقامة كالغفر كما في الكرمانى وغيره وفي زيادة التاء اشعار بأنه لو نوى الإقامة نصف شهر في موضعين نحو مكة ومناليم يصرمقياً كما في المحيط [ أوقرية ] اسم للكرمانى كالبلك [ واحدة ] صفة لقريه والغائلة ما مرفى البلدة [ و ] يقصر الي ان ينوي [ بصحراء دارنا وهو خبائي ] اي والحال ان الناري ممن سكن في مغازنها كالعراب والاتراك والاكراد والتراكمة والرعاة الطوافة على المراعي فإنه لا يقصر ويتم كما قال بعض المتأخرين لأنه ينتقل من مرعى إلى مرعى وقبل يقصر منها ايضاً لأنه ليس موضع الإقامة والاول اصح كما في الكرمانى وعليه الفتوى كما في المصبرات والخزانة وفيه اشعار بان يقصر الناري بالصحراء غير الخبائي سواء كان من محاصر الخبائي او لا كما اذا قصد عساكرنا موضعاً واخبتهم معهم وكذا الناري بصحراء دار الحرب كما في المحيط والاحسن ان يقال ان صحراء وهو فضاء واسع لا نبات فيه والدار المنزل باعتبار دوران الحائط ثم ممي به البلدة لاحاطتها بأهلها والخبائي بالكمز منسوب الى الخباء بالهمزة المنقلة عن الباء من ويراد صوف لا شعر على عمودين او ثلثة وما على اكثر منها فبيت كما ذكره الجوهري والكلام مشير الى ان نية الإقامة لم تصح الا في هذه المواضع الثلاثة لا غير وهو ظاهر الرداية وفيه دلالة على رواية تحالفه وكذا في الكافي لا تصح النية في المغازة الا اذا سار قبل من ثلثة ايام على ما قالوا وحاصل الكلام ان الامام يتوقف على ستة شروط النية واستقلال الرأي والمدة وترك السير واتحاد الموضع وصلاحيته كما في الجلابي [ لا ] يقصر الرباعي الا ان ينويها [ بدار الحرب محاصراً ] اي ببلد اهل القتال الكفار والحال ان الناري من محاصريهم المسلمين فإنه يقصر حينئذ لجواز ان يزعموا ساعة بعد ساعة خلافاً لابي يوسف ر ح اذا غلوا عليهم ونزلوا بساكنيهم وفيه اشعار بأنه اذا دخلها بأمان لم يقصر كما في المحيط [ أر ] دار اهل [ البغي ] الذين يخرجون عن طاعة الامام الحق بظن انهم على الحق لا هم متمسكين بتأويل فاسد والا فحكمهم حكم اللصوص [ محاصراً ] اي الناري من المسلمين الذين يجعلونهم في حصن فان دارهم كدار الحرب فبقصر [ كمز ] طال [ اي ] قصر كقصر من طال [ مكة ] في موضع الإقامة [ بلا نية ] لها وفيه اشعار بأنه لو ظن بالمكان مقدار مدة الإقامة قصر ولم يتم وفيه خلاف كما مر [ ولو انهم ] الرباعي بان يأتي جميع افعاله واقواله كالقراءة كما هو المتبادر [ وقعد ] القعدة [ الاولى ] مقدار التشهد [ ثم فرضه ] الركعتان وما يدل عليه كلامه كما ذكرنا اندفع ما قيل ان عليه ان يقول لو اتم وقرأ في الاربعين فإنه لو ترك القراءة فيهما او في احديهما فسد صلواته الا اذا نوى الإقامة قبل التسليم او بعد قيامه الى الناشئة بلا تغييرها فان فرضه ح يصير اربعاً فيتم وقال محمد ر ح فسدت مطلقاً لترك القراءة كما في الخلاصة وقال ابو بكر الرازي لو نوى المسافر اربعاً اعاد حتى يفتتها بنية ركعتين كما في الجلابي والشرط مشعر بأنه ليس بماء بل

حامد فصيح قوله [ واساءه ] اي اثم واستحق النار لانه خلط النفل بالفرض قصد وهذا لا يحل كما في  
 وخصة الكشفيين وغيرهما وترك ما هو الواجب من القصر كما في الخلاصة واخر السلام الواجب  
 وترك تكبيرة الافتتاح الواجبة في النفل كما في الزاهدي فقد اشل ما في التلويح انه يجوز ان يكون  
 الانمام اكثر ثوابا باعتبار كثرة القراءة والاذكار وان كان هو والقصر مستويين في الثواب الحاصل  
 باداء الفرض على انه قد تقرر ان المنهي عنه آكل من المأمور به [ وما زاد ] من الركعتين [ نفل ]  
 هل ينوب عن سنة الظهر [ وان لم يقعد ] الاول [ بطل فرضه ] بالانفاق الا اذا اقتدى بمقيم كما يأتي  
 ارنوى الإقامة كما مر وهذا منه تصريح بما اشار اليه كما لا يخفى وشارة الى انه ينقلب نفلا بترك  
 القعدة وقال محمد رح بطل الصلوة به كما مر [ مسافرا ] في الرباعي ولو قبل السلام [ مقيم في الوقت ]  
 لو قدر التحريمة على الاصح [ يتم ] اربعا وجوبا بحكم المتابعة حتى لو افسدها هو او امامه قضى  
 ركعتين فقط لزال ما يوجب من المتابعة وقيل لا يتم كما في الزاهدي وفيه اشعار بانه لو اراد نية  
 العدد نوى ركعتين وبانه لو اقتدى بالمقيم في الشفع الثاني يتم اربعا كما في جمعة الطهريّة  
 والجصفي باب الفافعي رحمه الله والاطلاق مشير الى انه لو لم يقعد الاول لم يطل فرضه كما في  
 السراجية [ وبعده ] اي بعد الوقت [ لا يؤمّه ] اي لا يصح امامته لانه لا يتغير فرضه فيؤدي الى  
 اقتداء المفترض بالمتنفل في حق القعدة [ وفي عكسه ] اي في صورة ان يكون مقيم امامه مسافر في  
 الوقت او بعده [ ام المقيم ] صلواته بقراءة وهو الاحتياط كما قال الحلواني وعن محمد رح انه لا يقرأ  
 وبه اخذ بعض المشائخ وهو الاصح لانه لاحق كما في المحيط [ وقصر ] الامام كالمقتدي [ المسافر ] وسلم  
 [ قائلًا ] للمقيم [ ندبًا ] مصدر [ اموا صلواتكم ] بصيغة الجمع للتبوك كما قاله صلى الله عليه وسلم في  
 عامة حجة الوداع لاهل مكة [ فاني مسافر ] بالغاء للتعليل وان لدفع تردد امر غير السفر وفيه تنبيه  
 على انه ينبغي له ان يعلم بكونه مسافرا ولو غير القول فانه نقس صلوة من اقتدى من كان ظاهر  
 حاله الإقامة وهو لم يتم كما اذا ام رجل في المصلا في خارجه اذا الظاهر انه مقيم سلم على الركعتين  
 سهوا كما في النية وغيرها [ ويطل الوطن الا صلي ] بالنصب [ منه ] بالرفع حتى اذا سفر عنه الى  
 الاول ودخل فيه لا يصير مقيما الا بالنية والاطلاق مشير الى انه لا يشترط ان يكون بينهما مسافة  
 السفر ولا خلاف في ذلك كما في المحيط والوطن الا صلى المسمى بالاهلي ووطن الفطرة اي خلقي  
 والقرار ان يكون مولده ومأمله ومشأه كما في المضمرات وهذا احسن ما في المحيط وغيره من الاختصار  
 على الاوليين لكونه ابعد من الخلاف ففي آخر الطهريّة رية قبل لرجل من اين انت قل من البصرة  
 عند ابي حنيفة رح ومن الكوفة عند ابي يوسف رح فانه تولد بالبصرة ونشأ بالكوفة فهو يعتبر  
 التولد وابي يوسف رح النفوذ وسئل الاصل وهو ما انتقل اليه باهله ومتاعه وتو بقى عقار في الاول  
 قيل بقي اصليا واليه اشار محمد رح في الكتاب وهو المختار عند الزاهدي وذكر صاحب المشارع

انه لم يبق اصلياً ويؤيده ما روي هشام عن محمد ر ح انه قال اني ارى القصر فيه ان نوى تركه الا ان ابا يوسف ر ح كان يتم بها لكنه يحمل الى انه لم ينتركه كما في الزاهدي لا في المحيط كما ظن وفيه انه لو تأمل موضعين كانا اصليين وفي القنبة انهم اختلفوا في صيرورة المسافر مقيماً بنفس التزوج ولا خلاف في صيرورة المسافر مقيماً بذلك [ لا ] يبطل الاصلي [ السفر ] اي وطن سفر المسمى بوطن الإقامة و الوطن المستعار الحادث ايضاً فلخرج عنه الى الاول صار مقيماً بمجرد الدخول فيه وانما لم يذكر السفر مع انه لا يبطل الاصلي ايضاً لانه معلوم مما سبق من قوله اني ان يدخل يلد له و وطن سفر ما خرج اليه بنية إقامة نصف شهر سواء كان بينه وبين الاصلي مسيرة سفراً ولا وهذا رواية ابن السماعة عن محمد ر ح وعنه ان المسافة شرط كما في الجلابي وغيره والاول هو المختار عند الاكثرين منهم المص ر ح كما اشار اليه اطلاقه [ و ] يبطل [ وطن الإقامة ] مثله [ سواء كان بينهما مسيرة سفراً ولا ] كما اذا خرج الخراساني المتوطن ببغداد وطن إقامة الى القصر بينهما مسيرة ليلتين ونوى فيه الإقامة فح يبطل به وطنه ببغداد فلخرج منه الى الكوفة بينهما مسيرة ليلتين ايضاً بلا إقامة ثم خرج منها الى بغداد اتم الصلوة في هذه المدة لان القصر صار وطن إقامة ولم يرجع ما ينقضه من الوطن الاصلي و وطن الإقامة وانشاء السفر كما في المحيط [ و ] يبطله [ السفر ] اي انشاء سفر ثلاثة ايام كما في الجلابي وغيره [ و ] كذا يبطله الوطن [ الاصلي ] كما اذا تاهل بمن المتوطن بمكة وطن إقامة وفي الاكتفاء اشارة الى انه لم يعتبر وطن المكنى وهو ما ينوي الإقامة قل من نصف شهر واعتبره بعض المشايخ وقالوا انه ينتقض بمثله وبالوطنين والسفر والاول هو الصحيح عند المحققين منهم لان حكم السفر فيه باق فلم يعتبر وطناً فلا يترتب عليه حكم الانتقاض كما في المحيط وما ذكر في هذا المقام من كلام هؤلاء الفقهاء الكرام اندفع ما ظن بعض تحقيقاً للمرام وهو ان لا فائدة الا في ذكر الاوسط من الاقسام اذ لا يترتب عليه حكم من الاحكام [ والسفر وضده ] الحضر وهو احسن [ لا يغيران الفائدة ] فهي للسفر ركعتان في الحضر وله اربع في السفر فالاعتبار لوقت الغوت لا القضاء [ و سفر للعصبة ] كاتاق العبد والخروج على الامام ورح المرأة من غير محرم [ كغيرة ] اي كسفر الطاعة مثل طلب العلم وزيارة الادوين والحج [ في الرخص ] كما متكمال مدة المسح وسقوط العيد والجمعة والرخص بضم الراء وفتح الخاء جمع رخصة في اللغة اليسر في الشريعة ما يبنى على اعدار العباد و هو من ضربين رخصة ترفيه اي تخفيف وتبشير كالإطارة ورخصة اسقاط اي اسقاط ما هو العزيمة اصلاً كالقصر وتامه في الاصل \*

[ فصل \* شرط لوجوب الجمعة ] اي لنفس وجوب صلواتها فهي ملية حذف المضاف يسكون اليهم اسم من الاحتتماع عند اهل اللسان كما في الكرمانى وقال الزمخشري انها بمعنى المفعول اي الفرج المجموع وبفتحها معنى الفاعل اي الوقت الجامع وبضمها تثقيل للسكون وقال ابن حجر

ان الكسر قد يحكي و الوجوب مشعر باشتراط الاسلام اذ لا شيء على الكافر الا الايمان [ الاقامة ] اي اقامة نصف شهر او اكثر [ بمصر ] في محلها فلا يجب على المسافر وان عزم ان يمكث فيه يوم الجمعة بخلاف القرقي العازم فيه فانه كاهل المصروف فيه اشارة الى انها واجبة على المقيمين بالقرقي وهذا اذا اتصلت بالريض على ظاهر الرواية وهو الاصح كما في الزامدي وغيره لكن فيه روايات واختار انها على من كان على قدر فرسخ منه وقال الصدر الشهيد انها على من صبح نداء المنار بأهل صوت على الصحيح وقال بعض المشايخ انها فريضة على اهل مصر واجبة على اهل اطرافه سنة على اهل القرى الكبيرة المستجمعة بمسراتها كما في المضمرة [ و الصحة ] فلا على المريض ونحوه كالشيخ العاجز عن السعي والمبتلى بالحبس والمطر الشديد كما في الخلاصة وفيه اشارة الى ان لا يجب على الاصح على متعهد المريض اذا ضاع بخروجهم الى ان لا يجب على الصحيح على من وجد مركبا لانه كالمشي كما في المنية والى ان لا يجب على المجنون فان العقل شرط داخل في الصحة مخرج للمجنون واصعب امراض النفوس جنونها كما في الكرماني [ والحرية ] فلا على القن والمأذون والمكاتب ومعق البعض والذي مع مولاه باب المسجد لحفظ دابته وفيه اشعار بانها على المستاجر لكن للمرجع ولاية المنع منها كما في خزنة المفتين [ والذكورة ] فلا على المرأة للنهي عن الخروج سيما الى مجمع الرجال كما في الكرماني والتعليل بانها مشغولة بخدمة الزوج مدخل فانه مؤذن بان عليها شهود الجمعة اذا لم يكن لها زوج [ والبلوغ ] فلا على الصبي فهو كالعقل والاسلام شرط الوجوب بلا خلاف كما في المحيط والتحفة وغيرهما ولا يخفى ان الوجوب في الصدر مغن عنه كما اغنى عن ذكر الاسلام [ وسلامة العين ] فلا على الاعمى وان وجد الف قائل وعشرة الاف دراهم كما في النظم وقالوا انها واجبة عليه اذا وجد قائل وفيه اشعار بان اللام للجنس فهي واجبة على من سلم احد عينيه [ وسلامة الرجل ] اي كل رجل فلا يجب على المقعد اجماعا لانه لا يقدر عليه اصلا بخلاف الاعمى فانه قادر عليه لكن لا يهتدي به كما في المحيط فلا ينبغي ان يكون في المقعد خلاف الاعمى كما ظن وانما صرح بسلامة العين وقد اشار الى اشتراطها باشتراط الصحة رد المذهب الصاحبين ثم ذكر سلامة الرجل اشارة الى اشتراط اماكن المشي من غير مشقة كما في الجلابي فالشروط الخاصة اربعة مصرحة والعامية ثلاثة واحد منها مصرحة اشارة الى اعتبار الباقيين ايضا [ ونقع ] الجمعة [ فرضا ] للوقت [ ان صلحتها فاقدها ] اي اعدام هذه الشروط الاربعة او بعضها للاضافة العهدية فيدخل القرقي والمسافر والملوك والمريض دون الكافر والمجنون والصبي والكلام مشير الى ان فرض الوقت هو الظاهر في حق المعذور وغيره لكنه مأسور بأسقاطه باداء الجمعة حتما والمعذور رخصة والفرق ان الاول يائمه بترك الجمعة لانها فرض عليه بخلاف الثاني فانها رخصة في حقه كما في التحفة وغيرها فليس بشيء فضلا عن التحقيق ما ابدع من قال التحقيق ان شروط وجوبها ما ذكر او حضور الجمعة فانه اذا حضر المعذور وجب عليه والى انها

تقع فرضاً في القصبات و القرى الكبيرة التي فيها اسواق قال ابو القاسم هذا بلا خلاف اذا اذن الوالي  
 ازال القاضي ببناء المسجد الجامع و اداء الجمعة لان هذا مجتهد فيه فاذا اتصل به الحكم صار مجعلاً عليه  
 و اما اذا لم يأذن ففيه خلاف قيل يصلي الجمعة بلا شك و قيل يصلي الغرض ثم الجمعة احتياطاً و قيل  
 يصلي الجمعة اولاً ثم السنة اربعاً و ركعتين ثم الظهر و قيل يصلي الغرض في بيته او في المسجد ثم الجمعة  
 فلو جاز الجمعة صار الغرض نغلاً و ينبغي ان يقرأ الفاتحة و السورة في ركعات الظهر احتياطاً و الصحيح المختار  
 عند الحجة ان يصلي بعد الجمعة السنة اربعاً ثم الظهر ثم ركعتين سنة الوقت الكل في المضمرات و المختار  
 عند الامام فخر الدين ان يصلي الظهر قبل الجمعة و هو اختيار النخعي و الفقه فيه انه ابن وعتت الجمعة  
 جائزة يرتفع الظهر و ان لم يقع لغرض هو الظهر فلا يؤدي الى تكرار الغرض على التقديرين و هو  
 منهي بالحديث كما في الجواهر و علل الامام الفضلي بانه لو صلى بعدها لساء الظن بالمسلمين بان  
 ما صلوا من الجمعة فهو فاسد و في القنية ايها ما قدم جاز في الرستاق الذي لا يجب الجمعة فيه بالاتفاق  
 و فيما ذكرنا اشارة الى ان لا يجوز في الصغيرة التي ليس فيها فاض و منبر و خطيب كما في المضمرات  
 و الظاهر انه اراد به الكراهة لكراهة النقل بالجماعة الا ترى ان في الجواهر لو صلى في القرى لزمهم  
 اداء الظهر و هذا اذا لم يتصل به حكم فانه في الديناري اذا بني مسجد في الرستاق بامر الامام فهو  
 امر بالجمعة اتفاقاً على ما قال السرخسي [ ر ] شرط [ لا ادائها ] اي لوجوب اداء الجمعة في موضع  
 واحد او اكثر على الخلاف و في التمرناشي لا يستحب في الموضعين [ مصر ] اي البلد المحصور اي  
 المحدود فان مصر الحد كما في المفردات [ او فناء ] بالكسر معة امام البيت و قيل ما امتد من جوانبه  
 كما في المغرب و في المحيط قيل لا يجوز خارج مصر ثم اشار الى ما عليه اكثر الفقهاء من معنى مصر  
 الشرعي كما في الزاهدي و قال [ وما لا يسع ] من موضع [ اكبر مساجده ] المبنية لصلوة الخمس  
 [ اهله ] اي اهل ذلك الموضع مما وجب عليه الجمعة [ مصر ] و احتراز به عن اصحاب الاعلار مثل  
 النساء و الصبيان و المسافرين الا انهم قالوا ان هذا الحد غير صحيح عند المحققين و الحد الصحيح  
 المعروف عليه انه كل مدينة تنفذ فيها الاحكام و يقام الحدود كما في الجواهر فظاهر المذهب انه ما فيه  
 جماعات الناس و جامع و اسواق و مفت و سلطان او فاض يقيم الحدود و ينقل الاحكام و قريب منه  
 ما في المضمرات و فيه انه الاصح و قيل انه ما تجتمع فيه مرافق الدين و الدنيا اي يتنميش فيه كل  
 صانع سنة بلا تحول الى الاخرى او يكون سكانه عشرة الاف او سمي مصر عند التعدد كبحار او لا يظهر  
 فيه نقصان همة و زيادة بولادة او يمكنهم دفع عدو بلا استعانة او بمصر الامام و ان صغر و قل اهله كما في  
 التمرناشي او يولد انسان و يموت كل يوم او لا يعد اهله الا مشقة او يكون فيه الف رجل او عشرة الاف  
 مقاتل على الخلاف كما في المضمرات ثم اشار الى ما هو المختار عند المحيط و الخلاصة و غيرها من  
 تعريف الفناء شرعاً فقال [ و ما اتصل ] من المواضع [ به ] اي مصر [ معداً ] مهياً [ لمصالحه ] جمع

مصلحة بفتح الميم فيهما أي ما يحتاج اليه المصر من ركض الخيل وجميع العساكر والخروج للرمي وعلوة الجنازة [ فناءة ] غلوة ( يكس ) تيمر تائب ( أو ميل أو ميلان أو فرسخ أو فرسخان أو منتهى حد الصوت في المصر والاصح الاول [ والسلطان ] أي الخليفة أي الوالي الذي ليس قوة وال عادلا كان أو جابرا وقيل يشترط العدل كما في قاضيخان والاطلاق مشعر بان الاسلام ليس بشرط وهذا إذا أمكن امتيلانه والا فالسلطان ليس بشرط فلو اجتمعوا على رجل وصلوا جاز كما في الجلابي وغيره والسلطان مما يلكرو ويؤنث في الاصل الوالي مشتق من السلطنة أي التمكّن من القهر وقيل من الملبط أي الدهن الذي يستفأ به وقيل هو كقفزان وقفيز جمع سلبط أي فصيح اللسان وقيل هو الحجة ثم سمي به لانه حجة من حجج الله تعالى ونزله زائدة على كل حال كما في الازاهير [ أو نائبه ] الاحسن ( ثم نائبه ) لان اقامة الجمعة حق الخليفة الا انه لم يقدر على ذلك في كل الامصار فيقيم غيره نيابة والسابق في هذه النيابة في كل بلدة الامير الذي ولي على تلك البلدة ثم الشرطي أي الذي يسمى بالفارسي ( بداروغه ) ثم قاضي القضاة ثم الذي ولاه ذلك القاضي وقال الحلواني هذا في عرفهم واما في عرفنا فالقاضي لا يولي كما في المحيط والاضافة تشير الى ان كل مصر فيه وال من جهة كافر جاز فيه اقامة الجمعة والعبد كما في الخزائنة [ وقت الظهر ] فلو خرج في خلال الصلوة فقد فرضها عند الشيخين واصلها عند محمد رح فلو خرج بعد القعدة تفعل عند أبي حنيفة رح خلافا لهما وفيه اشارة الى ان الواجب هو الظهر الا انه مأمور باسقاطه من ذمته بالجمعة وفي رواية الجمعة الا ان له اسقاطها بالظهر وفي رواية احد منهما والجمعة آكد وفي رواية ما تقرر عليه فعلة كما في الصغرى ومن اصحابنا ان الواجب كلاهما كما في الظهيرية [ والخطبة ] فعلة بمعنى المفعول من الخطب بالفتح وهو في الاصل كلام بين الاثنين كما في الازاهير والاطلاق دال على انه لو خطب وحده جاز كما روي عنه وعلى ان السماع غير مشروط كما روي عن أبي يوسف رح وعن محمد رح انه لم يجز الا بحضرة الرجال كما في الخزائنة لكن في التمرثاشي ان شهود الغير والسماع شرط عندهما [ نحو تسبحة ] كتعبدة وتهليلة وتكبيرة وغيرها من الأذكار الا ان المكتفي به بلا عذر مسموع مخطئ للسنة كما في الاختيار فالمستحب ما قال انه ما مهمي بالخطبة عادة من التحميد والصلوة والدعاء والمبتادر القصد حتى لو حيد عاطسا لم يجز عنه انه يجوز كما في التمرثاشي [ في الوقت ] أي وقت الظهر فلو خطب قبل الزوال صلى بعده لم يجز به استدلال بعض مشائخنا ان الخطبة يقوم مقام الركعتين الا ان الصحيح خلافه لانه لا يشترط فيه الطهارة والاستقبال ونحوهما [ والجماعة ] في ركعة تأمة عنده وقت الشروع عندهما وفي جميع الصلوة عند زفر رح كما في المحيط [ أي ثلثة رجال ] ولو معدن ورن كالعبيد وفيه اشعار بان نصاب الجماعة لا يتم بالنساء والصبيان ولا يعقد بهم ولا برجلين وعن أبي يوسف رح انه يتم بأثنين كما في المحيط لكن في النظم انه ثلثة عنده



واثنان عندهما [سوي الامام] وفيه اشعار بان الامام شرط من شروط الاداء كالجماعة كما صرح به في الكافي [فان] شرع القوم ثم [نقروا] اي خرجوا من المسجد من التغير وهو الخروج [بعد سجدة] ولو اولا [اتمها] اي الجمعة عند الثالثة اذ الركعة في حكم الصلوة فصح التفريع على الجماعة [و] ان نقروا [قبله] اي السجود [بده بالظهر] ولو بعد الشروع لان ما دون الركعة غير معتبر وهذا عنده وعند زفرح واما عندهما فاتها لكن في التمرتاشي لو اتمت وهم حضرو فكبر قبل قراءة آية عنده وقراءة ثلث عند ابي يوسف رح وتام الركوع عند محمد رح صح الجمعة ولو كبر بعده لم يصح [والاذن العام] بالصلوة بان يفتح باب الجامع او دار السلطان بلا مانع لاحد من الدخول فيه حتى لو اجتمع جماعة في الجامع او السلطان وحشمه في دارة واغلقوا الباب لا يجوز الصلوة لان صحة صلوة السلطان وغيره مشروطة بالاذن العام كما في المحيط [ذكره] يوم الجمعة كراهة تحريم [في المصر] لا في القرى اذ هذا اليوم في حقهم كسائر الايام كما في المحيط [ظهر المذدور] الذي لا يجب عليه السعي كالمرضى والمسافر والعبد [وغیره] الذي عليه السعي [جماعة] وعن محمد رح انها حسنة من المريض كما في الكافي والاطلاق مشير الى ان المذدور يصلي الظهر منفردا باذان واقامة لكن في القدوري انه يصلي بغيرهما كما في المحيط والى انه يكره الجماعة اذا ترك الجمعة لمانع لكن في المضمرات انهم يصلون وحدانا استحبابا [و] كرهه وجاز عند الشيخين ولم يجز عند محمد رح على اختلاف الاصلين [ظهر غير المذدور قبل] اداء [الجمعة] فلا يكره ظهر المذدور قبلها الا انه يستحب له التأخير الى ان يفرغ الامام من الجمعة كما في المحيط وقيل الى ان يعلم انها لا يدرك وقيل التعجيل والتأخير سواء والاول اشبه كما في التمرتاشي [وسعيه] اي سعي من صلى الظهر من بيته الى الصلوة [والامام فيها] اي الجمعة [يبطله] اي يبطل وصف فوضة الظهر لاصله وفي الكلام اشارة الى انه لا يبطل الذهاب بلا سرعة والظاهر انه يبطل واليه اشير في شرح التاويلات والى انه لو صلى الظهر في المسجد وقت الخطبة وام بتابع الامام في الجمعة لا يبطل ظهره وعن الامام الحلواني انه لا يبطل اذا كان بيته واسعا مالم يتجاوز العتبة كما في النهاية وقبل مالم يخط خطوتين وقيل انه يبطل اذا مشى كما في التمرتاشي والى انه لو خرج وهو لا يريد الجمعة لم يبطل بالاجماع كما لو فرغ الامام حين خرج من بيته كما في المحيط لكن في التمرتاشي لو سعى في دارة ففرغ الامام قبل خروجه منها لم يبطل بالاتفاق [وان لم يدركها] بان فرغ الامام قبل وصول الساعي اليه او بعده بلا احرام حتى سلم الامام وقال سعيه في الصورتين لا يبطله كما في المحيط وعنهم انه غير مبطل بدون اتمامها وعن اسد وان اتمها [ومدركها] اي مدرک الجمعة في [التشهد] الاول [او سجود السهو] يتمها [اي الجمعة وهذا عند الشيخين واما عند محمد رح فلا يتمها الا اذا ادرك ركعة كاملة كما في المحيط او اكثر الركعة الثانية بان ادركه في الركوع فان ادرك اقلها بان ادرك بعد ما رفع راسه من

للكركوع يصليها اربعاً وفيه إشارة بأنه جمعة من وجه وظهر من وجه كافي النهاية لكن في الميسوط انه جمعة ولذا لزمه القراءة وعليه القعدة الاولى كما على الامام على ما روى الطحاوي بخلاف ما روى المعلي لكن قال ابو حفص قلت لحمد روح يتأذى الظهر بتحريمه الجمعة قال ما تضع وقد جاءت به الآثار وقوله في مجود السهو مشير الى ان الجمعة كسائر الصلوات في وجوب اداء السجدة وقد مر خلاف المشائخ والى انه لو ادركها بعد السجدة قبل التشهد اوفي حال التشهد او بعد التشهد قبل السلام يتم الجمعة عندهما خلافاً لحمد روح كما في عيد المحيط والظهيرية وفيهما ان الحاكم ارسل في المنتقى وقال اذا ادرك المسافر امام الجمعة في التشهد صلى اربعاً بالنكبير الذي دخل معه [ واذا اذن الاول ] اي اول اذان بعد الزوال سواء كان على النار او عند الخطبة وقال الحسن روح المعتمر ما على المنار وفي النوازل ما عند الخطبة والصحيح الاول كما ذكر الحلواني والسرخسي كما في المحيط وذكر ابو اليسر الصحيح ان كلا الاذنين معتبر كما في التمرتاشي وفيه اشعار بتجريد تكرير الاذان قبل الزوال من يوم الجمعة وذلك للتنبيه على غلبة اهل الاسلام و اظهار كرامة الاحكام كما في المصبرات [ تركوا ] كراهة [ البيع ] جالسين او قائمين واقفين وكذا كل ما يغفله عن حضور الصلوة من اعمال الدنيا الى الفراغ منها وانما خص البيع لانه اكثر مما يشغل به الانسان وفيه اشعار بان ما لم يجب عليه الجمعة من نحو النساء ممتثلة من الحكم [ وسعوا ] اي مشوا مشياً سريعاً دون العدو وفيه إشارة الى وجوب الفعل بوصف الاسراع على ما قال بعضهم كما اشار اليه كلام النهاية في شرح التارييلات ان هذا محتمل الا ان الفقهاء اجمعوا على انه يمضي الى الجمعة على السكينة والى انه لا يركب في الذهاب فان المضي مستحب واختلف في الرجوع كما في النية [ واذا خرج الامام ] من مكانه للخطبة [ حرم الصلوة ] اي الشروع في النفل بقريئة الاذان فلو شرع فيه قبل الخطبة اثم وفيه اشعار بأنه يصلي السنة وقت الخطبة كما قال السيد ابو شجاع وقيل يصلي ان كان بعيداً والا ينتظر الى الفراغ من الصلوة كما في المصبرات لكن في الخلاصة ( ويكره الصلوة في هذا الوقت بالاجماع ) وانما أثر الامام على الخطيب إشارة الى انه لا ينبغي ان يكون الامام غير الخطيب لان الصلوة والخطبة كشي واحد معني كما في الكافي [ والكلام ] اي كلام الدنيا مباحاً والاخرة كالقرآن والتسبيح والصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام وهذا اذا سمع الخطبة والا فقهه اختلاف والمكوت افضل كما في المصبرات وظاهرة مشعر بان مجود الخروج للخطبة توجب حرمتها كما في الكافي والمحيط وخبرهما لكن في المصبرات يريد به اذا صعد المنبر وهذا عنده واما عندهما فلا بأس بالكلام قبل الخطبة واطلاقه مشير الى انه لا يجب المسلم والعاطس وعن ابي يوسف روح انه يجب والى انه لا يدرس الفقه وقيل لا بأس به اذا بعد وقيل انما لزم السكوت في زمانه صلى الله عليه وسلم واما في زماننا فغير لازم كما في المحيط وكما منع الكلام منع الاكل والشرب والعبث والاتفات والتخطي

وغيرها مما منع في الصلوة كما في الجلابي وإنما خص الكلام لانه أكثر ابتلاء والكلام ليس بمستندرك  
 بما من الكراهة والانصات لانه مفسر له كما لا يخفى [حتى يتم الخطبة] وفيه إشارة الى انهما محرومان  
 عند الجملة الخفيفة وقد مر الخلاف ولا يحرم ان يعد الخطبة وهذا عندهما واما عنده فيحرم  
 كما في المضمرات لكن في الخلاصة يكره الصلوة في هذا الوقت اجماعاً وانه اختار قوله قبل الخطبة  
 وقولهما بعدهما تعظيماً للذكر الله تعالى ورسوله وتحقيراً للذكر الوالي والدعاء له بالنسبة اليه  
 [واذا جلس] الامام [على المنبر] يكسر اليهم ما يرفع مما يشتمل على الدرجات من النبرالرفع ويسن  
 ان يضع يasar القبلة [اذن] اذناً [ثانياً] الا ان اصحابنا لم يقولوا الا بهذا الاذن فانه في زمانه صلى  
 الله عليه وسلم و زمان الشيخين رضي الله تعالى عنهما لانهم يتكبرون للجمعة و زيد الاول في زمن  
 عثمان رضي الله تعالى عنه لكثرة الناس كما في الجلابي واما البرم فقالوا بالاول للاعلام و بما قبل السنة  
 والخطبة لحياء الاحكام كما في المضمرات وقيل ما للسنة احداثه الحاج كما في الكفاية وقال الحسن  
 ما يكون عند خروج الامام و قبله محدث وفي وحدة الفعل إشارة الى ان المؤذن ان كان اكثر من  
 واحد اذنوا واحداً بعد واحد ولا يجمعوا كما في الجلابي والتمرناسي و اليه اشار ما في الهداية  
 وغيره انهم يؤذنون دل عليه كلام شارحيه [بين يديه] اي بين الجهتين المستامين ليمين المنبر  
 او الامام ويساره قريباً منه ووسطهما بالسكون فيشتمل ما اذا اذن في زاوية قائمة او حادة او منفرجة  
 حادثة من خطين خارجين من هاتين الجهتين ولا بأس بشموله بحسب المفهوم ما اذا كان ظهر المؤذن  
 الى وجهه ما يضاف اليه اليدين فان قرينة الاذن يدل ان وجهه يكون اليه لكن يشكل بما اذا كان ظهوره  
 الى ظهر المضاف اليه الا اذا قيل بأخراجه بقرينة قوله [واستقبلوه] سنة عند الخطبة بوجههم سواء كانوا  
 في امامه او يمينه او يساره على ما قال الحلواني لكن الرسم الان انهم يستقبلون القبلة ولا يؤمرون  
 بتركه لما يلحقهم من الحرج بتسوية الصفوف بعد الخطبة على ما قال الفرغسي وهذا احسن  
 من الاول كما في المحيط واطلاقه مشير الى انه يجوز ان يجلس ح محتبياً او مترعياً او غيره مما تيسر  
 له لانه ليس بصلوة حقيقة كما في المضمرات فيحوز ان يقعد في المسجد كيف يشاء كما في الزاهد  
 [مستعين] اذا الاستماع فرض كما في المحيط او واجب كما في الصلوة الموسوعية او سنة وفيه اشعار بان  
 النوم عند الخطبة مكروه الا اذا غلب عليه كما في الزاهد [ويخطب] منتقلاً بالمعنى في كل بلد  
 فتح منوة كمكة وغير متقل به في غير كلدية كما في المضمرات [خطبتين] خفيفتين بقدر ضرورة  
 من طول الفصل وزيادة التطويل مكروهة مستقبلاً لقوم فيهما بوجهه ويجهز بالخطبة الثانية كالاولى فيبدأ  
 بالنعوذ سراً ثم يحمد الله ثم ياتي بالشهادتين ثم يصلي عليه عليه السلام ثم يعط الناس ثم يقرأ قدر ثلث  
 آيات (سورة العصر) او (لا يستوي اصحاب النار) او (ونادوا يا مالک) فان لم يقرأ فمستحب كما في الجلابي  
 [بيهما جلسة] خفيفة مقدار ما يحسن موضع جلوسه المنبر عند الطحاري او مقدار قراءة ثلث آيات

في الظاهر كما في الحزائنة و تاركها ممي على الاصح كما في المنية لانها سنة ثم يهرع في الخطبة الثانية فياتي بالحمد ثم الشهادة ثم الصلوة ثم الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وكل ما في الخطبتين سنة كما في الجلابي لكنها صارت فريضة كالقراءة فالمفروض ما مر من نحو الحمد لله كما في المبوط ثم يستحسن الثناء على الخلفاء الراشدين كما في الزاهدي ثم على مائتة الصحابة اجمعين ثم يدعوا لسلطان الزمان بالعدل والاحسان مجتنباً في مدحه عما قالوا انه كفر وخسران كما في الترغيب وغيره [فاثماً] غير متكمي على عصا ارقوس فانه مكره كما في المحيط وغيره لكن في عبده ان اخذ العصا سنة كالقيام كما في الجلابي [طاهراً] من الحدث والافكارة لانه سنة اولم يجز على ما قال ابو يوسف رح كما في الجلابي [واذا تمت] الخطبة [اقيمت] اي اوقعت الائمة بحيث يتصل اول الائمة باخر الخطبة وينتهي الائمة بقيام الخطيب مقام الصلوة [وصلى الامام] باعادة المعرف ناكيداً لما مر من ابتغاء اتحاد الخطيب والامام [ركعتين] يقرأ فيهما بعد الفاتحة سورة الجمعة والمنافقون ولرقرأ غيرهما لم يكره كما في شرح الطحطاوي وذكر الزاهدي انه يقرأ فيهما سورة الاطمن والغاشية وفي حديث سلمان انه قال صلى الله عليه وسلم ( لا يغتسل رجل يوم الجمعة ولا يتطهر ما استطاع من طهر ويدهن من دهنه ويمس من طيب بيته ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت اذا تكلم الامام اغفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى ) \*

[فصل \* نذوب] عند بعضهم الا انه عد في السابق الغسل من السنة فهو من التغليب فالباقي مستحب على ما قال بعضهم الا ان الصحيح ان الكل سنة كما ذكره الزاهدي فيجتمل انه نية على هذا حيث قدم لفظاً يودي العنة على النذوب والاطلاق دال على اشتراك المرأة مع الرجل في الاكثر الا ان الزاهدي وغيره خصوا به [يوم الفطر] اي بعد صبح هذا اليوم والفطر بالكسر اسم من الافطار ترك الصوم و يوم الفطر كعيد الفطر اسم للاول من شوال كما لا يخفى على المتتبع ولبس من حلف العيد في شعب كما ظن وفيه اشارة الى ان التكبير اي سرعة الانتباه مستحب كما في المنية [ان ياكل] شيئاً كما في المشاهير لكن في الزاهدي ياكل حلوا وفي حديث انس رضى الله عنه (ياكل تمرات) فلا يأثم بترك الاكل قبل الصلوة لكن بالترك في اليوم يعاتب [ويصتاك] لانه مندوب اليه في مائتة الصلوة كما في الاختيار [ويغتسل] للصلوة على مقتضى كلامه وسياقي الخلاف [ويطبخ] اي يمس طيباً [ويلبس احسن ثيابه] الجليدة او الغميصة او الحلالات كما في السعدونية [ويؤدي فطرته] التي رجبت عليه ولم يذكره مما نذوب من نحو صلوة الغداة في مسجد حبه لاشتهاره واما التختيم فلانه مخصص يذني سلطان كما سيأتي [ثم] ان [يخرج] من مكانه [الى المصلى] محرو في الغناء ومنه اليه من طريق آخر على الوفاء مع غرض البصر عما لا ينبغي وفيه اشارة الى انه يندب المشي و هذا للشبان واما للمشاغف فالركوب والى ان الخروج اليه يندب وان كان الجامع يسعهم فالخروج ليس

بواجب ولا تعسف فيه كما ظن فان في كلمة ثم دلالة على ان هذه الامور مندوبة قبل الصلوة ومن آدابها لا من آداب اليوم كما في الجلابي لكن في التحفة ان في غسلة اختلاف الجمعة والآتفاء مشعر بان تهنية العيد (قبل الله منا ومنكم) لا اصل له وهي مكروهة ومن فعل الاعاجم كإروي عنه صلى الله عليه وسلم وعن الحسن والأوزاعي ان تلاقيهم بالعماء بدعة بخلاف السلام وفي الدرر يجوز تهنية العيد كما في الزاهدي [ولا يتنقل] اي يكره التنقل عند العامة [قبل الصلوة] اي صلوة يوم الفطر في المصلي وغيره وهو المختار وقال ابن مقاتل انها لا يكره في بيته او ناحية المسجد كما في المصبرات ولا يكره مطلقاً عند بعضهم ولا بأس للمرأة ان تصلي الضحى قبل صلوته عند ابن مقاتل وتصلّي بعدها عند العامة كما في المحيط والكلام يدل على انه يتنقل بعدها الا ان مشائخنا قالوا يستحب ان يصلي اربعاً في بيته كيلا يظن طأن انه سنة كما في المصبرات واعلم ان صلوة العيد قائمة مقام الضحى فاذا فاتت بعذر يستحب ان يصلي ركعتين او اربعاً وهو افضل ويقرأ فيها سورة الاطن والشمس والليل والضحى كما في المحيط وفي رواية سورة الاخلاص ثلث مرات اعطي له ثواب بعد كل ما نبت في هذه السنة كما في السعدونية [شرط لها] اي لصلوته [شرط الجمعة وجوباً واداء] تميز الجمعة اي شرط وجوب الجملة وجوب ادائها من نحو الإقامة والمصرف فلا يصلي اهل القرى والبوادي كما في الجلابي وقال شرف الائمة والقاضي انها في الروايتي مكروهة كراهة تحریم واليه مال كلام شيخ الاسلام وعن عيين الائمة انها تجتنب كما في الزاهدي وظاهرة مشعر بان هذه الشروط شروط وجوب صلوته وعليه عامة المشائخ كما في المحيط وهو الاصح كما في النخيرة وهو المختار كما في الخلاصة وقيل انها فرض كفاية كما في الجلابي ويحتمل ان تكون شرط سنيتها وفي الزاهدي انها نعمة مؤكدة على الصحيح وهو الاظهر كما في المجموع [الا الخطبة] فانها غير مشروطة فيه وان كان التارك مسياً لان تعليم الفطر والاضحية واجب على الامام كما في الجلابي والاطلاق دال على جوار تقديم الخطبة على الصلوة الا انه مكروه فان التأخير سنة كما في الخزانة وعلى ان الكلام لا يكره فيه كما يكره في الجمعة كذا في المنية [ووقتها] اي وقت صلوته [من ارتفاع الشمس] قدر رمح او رمحين كما في الخلاصة او من وقت يحل الصلوة فيه كما في المصبرات ولعل فيه اشعاراً بما مر من الاختلاف في اول الكتاب [الى زوالها] اي الى ما قبل زوال الشمس والغاية غير داخلية في الغيا بقرينة ما مر ان الصلوة الواجبة لم يجز عند قيامها ولا يشك قضاءها على ما يأتي لانه كالتورود فيه الحديث وفيه اشعار بانه لو صلى في اليوم الثاني كان قضاء [ويكفي] في الصلوة [تسلاً] من تكبيرات الزواثر او اربعاً او خمساً والاول المختار الا ان القوم تابعوه لانه روي عن الصحابة رضي الله عنهم والاكتفاء دال على ان ليس بين التكبيرات ذكر مسنون ولا مستحب لكن يستحب المكث بين كل تكبيرتين مقدار ثلث سبجات وقيل باختلاف المكث بكثرة الزحام وقلته كما في الزاهدي وعن عيين الائمة ان النسبح بينهما اولى كما في المنية [وافعال يديه] كل مرة

ولا يرفع عند أبي يوسف راح وقد مر الخلاف في الوضع والارسل وهو مختار شيخ الاسلام كما في  
الطهيرية [بعد الثناء] طوف يكبر وعن أبي حنيفة وزفر رحمهما الله قبل الثناء وعند أبي يوسف  
راح بعده قبل التعوذ كما في المحيط [و] يكبر ثلثاً رافعاً يديه [في الركعة النائية بعد القراءة] أي  
القاتحة ومرة الاطلى والغاشية استحباً [ويصلي] أي يقضي صلوته كما أشار إليه الكرمانى والجلابى  
والهداية وغيرهما اريد في كافي التحفة ولعله مبني على اختلاف الروايتين ويؤيده ما في زكاة النظم  
ان لصلوته يوماً واحداً في الاصل ويومين في مختصر الكرخي وذكر الزاهدي انه يقضي عند أبي يوسف  
راح ولا يقضي اصلاً عند أبي حنيفة راح وهو المختار عند ابن شجاع كما في الخزانة [غداً] من ارتفاع  
الشمس الى زوالها [تعدى] حدث في الوقت كما اذا غم الهلال وشهدوا برويته بعد الزوال وفيه إشارة الى  
انها لو تركت في الاول بغير عل سقطت كما في الخزانة والى انها لو تركت من الغد لم تصل بعده كما في  
المحيط [واذا صلى الامام] صلوته مع بعض القوم [لا يقضي من فات] تلك الصلوة عنه لا في اليوم  
الاول ولا من الغد فاذا فات من الامام ايضاً بعد يقضي غداً كما في الكرمانى وقد مر [والاضحى]  
معنى التضحية على ما اشير اليه في اول اصبحة لهداية فيرافق يوم النحر والفطر اجمعين شاة يضحي  
فيه وبه ممي يوم الاضحى كما في الصباح وغيره فحذف اليوم لامن الالباس والمعنى صلوة يوم  
الاضحى [كالفطر] أي كصلوة يوم الفطر في الاداب والشروط المذكورة فلا يشك بصدقة الفطر ولاها في  
الزاهدي انه يستحب ان يختار قرب الامام ويكون خروجه بعد ارتفاع الشمس قدر رمح حتى لا يحتاج  
الى انتظار القوم ولاها في الخلاصة انه يستحب تعجيل صلوته أي صلوة الفطر وتأخير الاضحى وفي المنية  
يجب تعجيل صلوة العيدين [لكل ندب] وقيل من مطلقاً وقيل لمن يضحي دون غيره فيه [الامساك]  
عما ينافى الصوم من صبحه [ان ان يصلي] فانه قد تواتر الاخبار عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم في منع  
الصبيان عن الاكل والاطفال عن الرضاع غداً الاضحى كما في الزاهدي وفيه رمز الى ان ترك الامساك  
لم يكبره وهو المختار كما في المضمرات والى ان هذه الامساك ليس بصوم ولذا لم يشترط النية والى انه  
مندوب في حق المصروفين خاصة كما في تقسيم المأمور به من الكشف [ويكبر] سنة فيه [جهرًا في  
الطريق] أي طريق المصلى بلا خلاف وفيه إشارة الى انه يقطعه اذا انتهى اليه وفي رواية يكبر الى  
ان يفتتح الامام صلوته والى انه لا يكبر في الفطر جهرًا في الطريق وفي رواية عنه انه يكبر وهو قولهما  
كما في المحيط وقال الطحاوي ان الجهر به في الطريق سنة عند اصحابنا جميعاً وهو الصحيح لمن ما قال  
الرازي كما في الجلابى ومنه انه يكبر خفية كما في الزاهدي والمختار عند اكثر المفتاين ان يكبر فيهما  
خفية وبه تأخذ كما في المضمرات تحرراً عن بدعة الجهر بالذكر ومدار الامر ان الفعل متى حام  
حول السنة والبدعة معاً كان تركه اولى من اتيانه كما في الكرمانى واعلم انه ذكر ابو بكر الرازي قال  
مفاتيحنا ان التكبير جهرًا في غير هذه الايام لا يسر إلا بأزاء العدو والمصروف تهييباً لهم وقيل وكذا

في التحريق والمحارف كلها وَحَدَّثَ كُلَّمَا لَقِيَ جَمْعًا أو علا شرفاً أو مبط وأدياً كما في الزاهدي [ريصلي] أي يؤدِّي صلواته كما في التحفة لكن في الفصل الثالث من أصحبه المحيط أنها في اليوم الأول أداه وفي الباقي قضاء ولعل فيه اختلاف الرواية ولذا أطلق [ثلاثة أيام] لا غير [بعدن وغيره] إلا أنه أساء في التأخير من اليوم الأول بغير عدد كما في شرح الطحطاوي ومنهم أنه يصلي في اليوم الثاني لا الثالث كالفطر وهذه الرواية غير صحيحة كما في الجلابي [ويعلم في خطبته] أي الأصح [تكبير التشريق] أي تكبير أيام التشريق وإنما أصيب إليه لأن أكثر هذه التكبيرات في هذه الأيام عندهما وكلها قريبة منها عنده [و] يعلم [الأصحبه] بضم الهمزة وكمها ما يضحى به [و] يعلم [ثم] أي في خطبة الفطر أنه بلا ماء للبعيد [أحكام الفطر] حتى يعمل به من لم يعمل به للجهل وفيه إشعار بوجوب السكوت والامتناع بخطبة العيدين كما في النصاب فيكون فيها الكلام لكن في المصنوعات إذا كبر الإمام في الخطبة يكبروا معه وفي القنية لا يكبر فيها الكلام كما يكبر في خطبة الجمعة ويفعل في خطبتهما ما في خطبة الجمعة من الأفعال والأقوال للمسنونة إلا أنه يكبر فيهما أيضاً لكنه في الأصح أكثر ولا ينبغي أن يكون التكبيرات أكثر الخطبة وليس له عدد في ظاهر الرواية كما في فاصحان وفيه إشعار برواية النوادر ويشبهه فيها ما في الزاهدي أنه يستحب وقيل يسن افتتاح الخطبة الأولى بتسع تكبيرات تتروك والثانية بسبع وفي لنتف يكبر قبل أن ينزل من المنبر أربع عشرة مرات [ولا اجتماع] أي لا يعتبر شرعاً أن يجتمع الناس بعد الزوال في مساجدهم ذاكرون [يوم عرفة] أي تاسع ذي الحجة [تسميها بالواقفين] بعرفات لأنهم لم يرو عنه وعن الخلفاء الراشدين صلى الله عليه وسلم وعليهم كان محدثاً الحديث من حر الأمور وقيل أنه نفي كونه واجباً أو سنة وأما نفي استحبابه فلا لأنه دعه وتسميه وذكره من الحسن أن أول من فعله ذلك ابن عباس رضي الله تعالى عنه بالبصرة كما في الكرماني والتعليل مشير إلى أنهم لو اجتمعوا لشرف ذلك اليوم لا للتشبيه جاز كما في التمرناشي [ووجب] وقيل يسن والأول أصح كما في الزاهدي وقال الحلواني يسن بالأجماع وفي التحفة أنه من إطلاق السنة على الواجب وقد جاز لأنها طريقه مرضية [قوله لله أكبر الله أكبر لا اله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد] ست عشرة كلمة عندنا فهل مرة بين أربع تكبيرات ثم يحمد مرة وهكذا قال الشافعي إلا أنه زاد تكبيرة في الأول كما في الحقايق وغيره ومن علمائنا لم يوجد التثليث كما ظن ونما زيد القول إشارة إلى أن الجهر واجب وقيل سنة كما في الكافي وهو محل الخلاف بينه وبينهما كما في الحقايق وغيره [من فجر عرفة] في ظاهر الرواية وهو قول عمر وعلي رضي الله تعالى عنهما وعن أبي يوسف رح من ظهر النحر وهو قول ابن عمر وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم كما في المحيط [عقب كل فرض] أي بعد كل فرد من أفراد الصلوة المفروضة ولو جمعة والعقب ظرف يجب فإن الباء للاشباع أصله عقب بكسر القاف ومتبادر منه أن يكون محله بعد السلام قبل أن

يفعل ما ينافي الصلوة كاستئثار القبلة والكلام والحدث العمد وان لا يكبر بعد الواجبة والمستزنة  
 والمندوبة ومن بعضهم يكبر بعد ما كان في الكرمانى والبليخون يكبرون بعد العبد لانه كالجمعة  
 كافي التمرناشي [ادي] كل في هذه الاوقات فلو قضى صلواتها في غيرها لم يكبر كالوقضى صلواتها فيها  
 من قابل ومن ابي يوسف رح انه يكبر منه واما لو قضى فيها من تلك السنة يكبر فلو قضى صلوة  
 غيرها فيها لم يكبر ومن ابي يوسف رح انه يكبر كما في المحيط [بجماعة مستحبة] اي غير مسكورة  
 هي ما يكون لكل البعض رجالا فلا يكبر النساء المصليات وحدهن بجماعة [على المقيم بمصر] طرف  
 آخر وفيه رمز ان انه لا يجب على المرأة ولا على المعانز على الاصح كما في المصبرات وان انه لا يشترط  
 الحرية وهو الاصح كما في التمرناشي والمتبادر ان يكون ذلك المقيم صحيحا فاذا صلى للرضى بجماعة  
 لم يكبروا كما في الجلابي [و] على امرأة بلا رفع الصوت [مقتدية] مقيمة كانت ومساورة [برجل]  
 موصوف بالصفات المذكورة ولم يذكره لظهوره ولم يصح لكان اظهر [ومسافر مقتد مقيم] موصوف بها  
 وقروي ومريض مقتديين بذلك المقيم [الى عصر العبد] فيكبر بعد ثمانى صلوات على ما قال ابن  
 مسعود رضي الله تعالى عنه كما ذهب اليه ابو حنيفة رح والعبد من اعود المرور والعائذ كما في الكشاف  
 وذكر في المفردات انه ما يعاد مرة بعد اخرى وحس في الشريعة بمرم الفطر والنحر ويستعمل في  
 كل يوم فيه مسرة ولذا قيل \*

\* عيل وعيل وعيل من مجتمعه \* وجه الحبيب ويوم العبد والجمعه \*

فلو اجتمع لم يلزم الا صلوة احدهما وقيل الاولى صلوة الجمعة وقيل صلوة العبد كما في التمرناشي  
 [وقال] انه يجب بعد الغرض [الى عصر آخر ايام التشريق] اذكروا الله في ايام معدودات  
 حادي عشر وثاني عشر وثالث عشر فيكبر بعد ثلث وعشرين صلوة وانما سمي بذلك لان  
 التشريق تقديس اللحم وفيه يقدد لحم الاضاحي بالشمس وفيه اشعار بانها لم يشترط له الاكره  
 بعد الغرض في هذه الايام فلم يشترط الاقامة والذكورة والصحة والمصر والجماعة كما شرط كما في  
 المحيط وغيره فيكون الجملة معطوفة على قوله يجب [وبه] اي بقول الصاحبين [يفتى ولا يدعه  
 اي لا يترك التكبير] الموت ولو ترك امامه [التكبير عمدا او سهوا فلا يجب المتابعة بل يستحب فينتظر  
 امامه ان يقوم او يتكلم كما في التمرناشي والله اعلم \*

[فصل \* من للمختصر] بفتح الضاد المحجمة اي للداني من الموت [ان يوجه الى القبلة]  
 مضطجعا [على يمينه] وهذا اذ لم يهق عليه ولا ترك على حاله وجعل رجلاه الى القبلة ويستثنى  
 منه المرجوم فانه لم يوجه كما في الجلابي [واختير] في بلادنا [الاستلقاء] على قفاه لانه ايسر لخروج  
 الروح الا ان الاول هو الهنة [ويلقن] اي يفهم [الشهادة] فيجب على اخواته واصدقائه ان يقولوا  
 عنده كلمة الشهادة ولا يقولوا له قل كيلا ياتي عنه كما في شرح الطحاوي والكرمانى فلو قال تلك



الكلمة فيها من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة فاذا قالها مرة كفاه ولا يكثر عليه ما لم يتكلم بعده اذ الغرض من التلقين ان يكون آخر كلامه تلك لكلمة كما في الزمدي و اشار في الكافي والمصنوع الى ان المراد من الشهادة ( اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ) وفي التنف انه يقرأ عنده ( يس ) ويحضر من الطيب ويخرج من عنده الحائض والنفساء والجنب وانما حص التلقين بالمختصر لان تلقين الميت لم يجز عند الاثمة الثلاثة وغيرهم من اصحابنا رضي الله تعالى عنهم وعليه فتوى ائمة بلخ و بخارا كما في الجواهر لكن قال الامام الصغار في التلخيص انه مشروع لانه يعاد روحه وعقله ويفهم ما يلقي وقال صاحب الغياث اني سمعت استاذي قاضيخان يحكي عن الامام ظهير الدين انه لقن بعض الاثمة و اوصاني بتلقينه فلقنته فيجوز وفي الجواهر انه لما سئل القاضي محمد الكرماني منه قال ما راه المسلمون حسنا فهو عند الله حسنا و روي في ذلك حديثين وصفته على ما في الحقايق ان يقول ( يا فلان بن فلان اذكر دينك الذي كنت عليه رضيته بالله ربنا وبالا سلام ديننا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا ) [ فاذا مات ] المختصر [ يغسل بجياه ] بالفتح تشبیه لحي اي عظم عليه الاسنان [ ويغسل عيناه ] من التغميض اي يطبق اجفائها ثم يمد اعضاؤه ويوضع سيف على بطنه لثلاثا ينتفخ ويقرأ عنده القرآن ان كان يرفع الى الغتسل كما في التنف وفي الجير انه واقرباؤه ويسرع في جهازه كما في شرح الطحاوي [ ويحجر ] من الاجمار او التجمير وهو اكثر اي يطيب [ تختنه ] اي الذي يغسل عليه بان يدار حوله المحجر وهو ما يؤخذ فيه العود [ ويحجر ] كفنه قبل ان يدرج فيه كما في الهداية [ وترا ] اي تجمير التخت والكفن ثلاثا او خمسا او سعا ولا يزيد عليه كما في شرح الطحاوي وقال اسمعيل المتكلم اراد بالتخت الجنائز وقال الزاهد في ان التجمير في زماننا مقصور على الكفن [ ويغسل ] اي يفرض غسله كفاية وقبل يحب وقبل يس سنة مؤكدة للحدث وقبل لنجاسة حادثة بالموت كما في التمر تاشي وذلك بان يجرد عن الثياب سوى العورة الغليظة في ظاهر الرواية وفي السواد سوى العورة من السرة الى الركبة وهو الصحيح والاطلاق دال على ان يوضع على التخت كما تيسر وقبل يوضع طولا وقبل عرضا والاول اصح كما في المحيط والبتادر ان يكون المغسول مسلما تام البدن او اكثره وفي حكمه الصف مع الرأس فلا يغسل الكافر والنصف بلا رأس وان يكون الغاسل يحل له النظر الى المغسول فلومات امرأة في السفر يتيمة ذرهم محرم منها وان لم يوجد لف اجنبي على يده خرفة ثم يتيمة وان ماتت امه يتيمة اجنبي بغير ثوب وكذا لومات رجل بين النساء يتيمة ذات رحم محرم منه او امته بغير ثوب وغيرها بثوب ولومات غير مشتهى او مشتهاة غسله الرجل او المرأة وعن ابي يوسف رح ان الرضيعة يغسلها ذرهم وكرة غيرها ولا يغسل زوجته وتغسل زوجها الا اذا ارتفع الزوجية بوجه ويستحب ان يكون الغاسل اقرب الى الميت فان لم يعلم الغسل فاهل الورع والامانة

في الاكتفاء اشعار بأنه لا يشترط غسل الغافل ولا وضوءه ولو جنباً او حائضاً او كافراً ولا نية الغسل والاطلاق دال على انه لو وجد في الماء غسل و عن محمد رح يغسل مرتين فان التثليث سنة ادى الى الزاهدي [بلا] غسل يد الا ولا [مضمضة و'استنشاق] وقيل يجعل الغافل على اصبعيه خوقة ويمسح بها اسنانه ولهائه وشفتيه ومنخريه ومرتة وعليه الناس اليسم كما قال الحلواني ولا يمسح رأسه ولا يؤخر غسل رجله ويستحيي فان يغسل السوء بخوقة على يده خلافاً لابي يوسف رح والسنة ان يضجعه على شقه الايسر ورجلاه الى القبلة فيغسل بالماء الحار الخالص ثم على شقه الايمن بالماء و ورق السدر ثم يمسح بطنه مسحاً رقيقاً فان اخرج منه شئ غسله ولم يعده ثم على شقه الايسر بالماء والكافور كما في المحيط وغيره و يصب الماء عند كل اضطجاع ثلث مرات كما في الزاهدي [و] لا [قلم ظفر] اي قطعه ولو اخذ منكسرة فلا بأس به كما في المحيط [وتسريح شعر] اي تخليص بعضه عن بعض وقيل تخليطه بالمشط و قيل مشطه كما في الكرمانى فلو قطع ظفراً او شعرة ادرج معه في الكفن كما في العتابي [ويجعل الحنوط] بالفتح وهو عطر مركب من اشياء طيبة لتطيب الموتى خاصة كما في الكرمانى ولا بأس بمسائر الطيب فيه غير الزعفران والورس للرجل ولا بأس بذلك للمرأة كما في الجليلي [على راسه و لحيته] يدل ان يوضع على الازار كما في المبسوط [و الكافور] صمغ شجر عظيم بالهند والصين [على مساجده] اي مواضع سجدة من جبهته و انفه و يديه وركبتيه و قدميه كما في الكرمانى [و سنة الكفن] اي كفته المسنون فان التكفين فرض كفاية كما في المحيط وما في التحفة انه سنة فالمراد ما ثبت بها فانه قال بعده كفته من ماله والا فعلى من عليه نفقته والا فعلى بيت المال [له ازار] من الرأس الى القدم على المشهور و في الاختيار من المكبين [و قميص] من اصل العنق الى القدم لكن بلا جيب ولا كمين ولا دخريص ولا كف اطراف كما في المحيط فيكره المضرب لكن قال الحوانى الصحيح ان يضرب كما في التمرناشي [ولغافة] بالكسر ويسمى بالرداء ايضاً من الرأس الى القدم [واستحسن] على الصحيح [العمامة] بالكسر فيعم يمينا و يذنب و يلف ذنبه على كوره من قبل يمينه و قيل يذنب على وجهه كما في التمرناشي قيل هذا اذا كان من الاشراف وقيل اذا لم يكن في الورثة صغار وقيل لا يعمم بكل حال كما في المحيط والاصح ان يكره العمامة كما في الزاهدي والظاهر من الضمير استواء جنس المذكور في الحكم وفي الجليلي لو كفن الصغير في ازار و لغافة اجزأه وقال محمد رح لا يعجبني ان ينقص من خرتين و ظاهر كلامه ان يبرزوا فانه نائب عن السراويل فيعطف من اليسار ثم اليمين ثم يقمص وهذا ظاهر الرواية وعن محمد رح العكس والاصح ببسط الازار طولا لا عرضاً كما في الزاهدي [و يزداد لها] على ازار و قميص و لغافة [الخمار] من ثوب يستر به رأسها وفي الهداية بدل القميص الدرع و فرق بينهما ان شقه الى الصدر و القميص الى الكتف وقالوا بالترادف فيقمص ويجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوق القميص ثم الخمار فوقه

ثم الازاركا في التمرناشي [ وعرفة تربط بها ثدياها ] لثلاثا يستمر الاكفان ومن زفر رح يربط فخذيها لثلاثا يقطر وبه الاول ان تكون بحيث تصل الى الموضعين لانه استمر لها كما في المحيط والظاهر من الضمير استواء المرنث وهو احسن فجاز للصغيرة ثوبان كما في التمرناشي [ وكفاية ] اي الكفن [ له ازار ولفافه ويزاد لها الخمار ] كما في الهداية لكن في التمرناشي يدل الازار القميص لها فيكره الاقتصاد له لمن ثوب ولها على ثوبين الا عند الضرورة كما في الكافي فالكفن ثلثة كفن السنة والكفاية والضرورة وهو ما يوجد فان حمزة رضي الله تعالى عنه حين استشهد غطي رأسه بكساء وقدمه بالاذخر كما في الكوراني والاول كفن السنة عند كثرة المال وقلة البرثة والكفاية عند غيرهما كما في التمرناشي ويستحب البياض ويستوي الجديد والخلق المغسول وعن الصديق رضي الله تعالى عنه ان الحي اولى بالجدد ويكفن بالكفن والقطن والبرود والقصب وعن محمد رح لها الا يريهم والحرير والمعصر والمزعفر كما في الجلابي وقالوا له ما يلبس في العبد ولها ما في زيارة الابهوين كما في الزاهدي وقيل لها كفن للمل ما تلبس غالبا كما في التمرناشي [ ويعقد ان خبث انتشاره ] صرنا من الكشف واعلم انه لم يذكر في بعض النسخ والذكر اولي لما ياتي من قوله ( وتحل العقدة ) [ وصلوته فرض كفاية ] عند العامة وقيل سنة كما في النظم وسبب الوحوب الميت المسلم كما في الخلاصة وشرطها استقبال المصلي ومدير الميت كما في التمرناشي وستر عورتها وطهارت ثوبها وبدنها ومكانها ونية كما في الزاهدي وكونه على الارض او الايدي قريبا منها كما في المحيط ووقتها وقت حضوره ولذا قدمت على سنة المغرب كما في الخزانة واعلم ان الصلوة على الكبير افضل من الصلوة على الصغير كما في المصنوعات [ وهي ان يكبر ويتني ] اي يقول الامام او الوتم او المنفرد ( هبمانك اللهم بحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك وجل ثناءك ) وفي ظاهر الرواية انه يحمد كما في المحيط والاول رواية الحسن عنه كما في الاختيار [ ثم يكبر ] وفيه اشعار بأنه لا يقرأ ولا يكره كما في قاضيان [ ويصلي ] على النبي صلى الله عليه وسلم بما تحضره كما في الجلابي او بما مر في الصلوة كما في المستصفى [ ثم يكبر ويدعو له ] اي للميت او لكل مسلم ولوحيا ومن الدعاء المعروف ( اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرونا واثنا اللهم من احببته منا فاحبه على الاسلام ومن توفيته منا توفقه على الايمان ) والغرض الاستعجاب فالمعنى اغفر للمسلمين كلهم فلا يشغل باستغفار الصغير نظرا الى مجرد المفردات وللصبي يدعو ( اللهم اجعله لنا فرطا و ذخرا شافعا ومشقعا ) ومن لم يحسن دعاء ما في آخر الصلوة ( اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات ) اذ لا توقيت فيه ولا يجهر بها لانها اذكار وقال البلخية من ان يسبح صف بعد ذكر صف قبل وعن ابي يوسف رح انه بين الجهر والاعفاء كما في المحيط [ ثم يكبر ويسلم ] من يمينه وشماله بنية من ثمة الا الميت غير رافع صوته مثل سائر الصلوات ومن خفض النائية ولا يقوم داعيا له وفيه اشارة الى ان ليس بعد الرابعة ذكر وقبل هو ما في القعدة

وقيل ( ربنا لا تزغ قلوبنا ) وقيل ( سبحان ربك رب العزة عما يصفون ) كما في المحيط وفي الكلام رمز خفي  
 الى ان الركن هو التكبيرات الاربعة فالاربعة الباقية منه كما في الجلابي والتي ان الجماعة لم يشترطوا لهذا  
 لو كان الامام امرأة يسقط الفرض كما في المنية [ ولا يرفع اليد الا في ] التكبير [ الاول ] وقال البلخية  
 في الكل وقد مر الرضع والارصال [ ويقوم الامام بجذاء الصدر ] لانه محل العلم ونور الايمان كما  
 في الكرمانى وغيره وهذا ظاهر الرواية وعنه يقرم بجذاء وسطهما وعن ابي يوسف رح بجذاء وسطهما  
 ورأيه لانه معدن العقل كما في المحيط والاول المختار كما في الخزانة وفيه اشعار بان القيام ركن كما  
 يأتي وكذا محاذاته الى جزء من الميت كما في التحفة والاكتفاء دال على ان البعد عن الامام غير  
 مفسد وفيه خلاف كما في البعد بالنهر كما في المنية [ والحق ] اي الاولى [ بالامامة السلطان ] اي الخليفة  
 ثم الولي [ ثم القاضي ] او امام الجامع [ ثم امام الحي ] وقال كثير من مشافئنا ان بعد الخليفة امام المصر  
 ثم القاضي ثم صاحب الشرط ثم خليفة الولي ثم خليفة القاضي ثم امام الحي كما في المحيط وفي ظاهر الرواية  
 السلطان ثم امام الحي والاول المختار كما في الخلاصة [ ثم الولي ] كما قال الطوفان وعند ابي يوسف رح  
 الاولى الولي بكل حال والكلام مشير الى وجوب تقديم السلطان ثم و ثم وقال ابن شجاع ان تقديم امام  
 الحي سنة كما اشير في الزاهدي وغيره [ كما ] وقع [ في العصبات ] من الترتيب فالنبوة ثم الابوة ثم  
 الاخوة ثم العمومة كما في الكافي وذكر محمد رح ان الاب اولى ف قيل انه قوله وذلك قول ابي حنيفة رح  
 واما قول ابي يوسف رح فالولاية لهما الا انه قدم الاب احتراماً وقيل انه مقدم عند الكل في الجنازة  
 وفي الكلام رمز الى ان الا بعد احق من الاقرب الغائب ولذا لو كتب ان انسانا كذا يصلي عليه  
 فلا بد منعه وحل الغيبة ههنا ان يكون مكان يغوث الصلوة اذا حضروا الى ان ابن العبد واباه احق  
 من الولي وهو احق [ الى ان المستويين كاهرين لاب وام كلاهما ولي وليس الولي الا الاكبر منا  
 منهما كما في المحيط والى ان الصغير منهم ولي وليس كذلك والى ان لا ولاية للنساء ولا للزوج  
 الا انه احق من الاجنبي كان الجار احق من غيره كما في الزاهدي [ ويصح الاذن ] اي اذن ولي الصلوة  
 لغيره بالصلوة ويحتمل اذنه بالانصراف لمن صلى قبل الدفن فانه لا ينبغي ان ينصرفوا الا باذنه  
 [ فان صلى غيرهم ] ممن لم يمت حقه [ يعيد الولي ] اي من هي حقه اي الاحق بالصلوة مع من  
 صلى او لم يصل كما في النظم فالسلطان اذا صلى بلا اذن الخليفة يعيد كما في النهاية وغيره فالاحسن  
 فان صلى غير الاحق يعيد [ ان شاء ] الاعادة كما في الهداية وفيه اشعار بان صلوة غير الاحق  
 جائزة لكن في النافع والزاد ما يدل على انها غير جائزة فيعيدها الولي وجوباً [ ولا يصلي ] اي  
 لا يجوز ان يصلي [ غيره ] اي غير الولي والحق سواء كان من اهل الولاية او لا [ بعده ] اي بعد صلوة  
 الولي والحق قال الله تعالى الله ولي الذين امنوا اي احقهم كما في كشف البیان وفيه اشعار بانه  
 لا يصلي لمن ميت الا مرة واعلم ان الافضل ان يكون الصفوف ثلثة حتى لو كانوا سعة اصطف ثلثة ثم

اثنان ثم واحد قال عليه السلام (من اصطف عليه ثلاثة صفوف من المسلمين غفر له) كما في المصبرات  
و افضلها الصف الاخير بخلاف سائر الصلوات كما في الكفاية الشعبي [ ومن لم يصل عليه غفر من صلي  
على قبره مالم يظن تفسخه ] اي تفرق اجزائه وقيل ما لم يمض ثلثة ايام وقيل عشرة ايام وقيل شهر  
كما في الزاهد والاول الصحيح وفيه اشارة الى ان التراب اهبل عليه وحينئذ يصلي عليه وان لم يغسل  
والا اخرج من القبر فيغسل ان لم يغسل ثم يصلي عليه كما في المصبرات و المحيط والى انه لو شك في  
التفسخ لم يصل كما في التمرناشي [ ولم تجز ركبا ] او قلعا الا بعذر [ وكرهت ] كراهة التحريم  
وقيل كراهة التنزيه [ في مسجد جماعة ] اي مسجد الجامع او الحلة فيجوز فيما بني لها في الدور  
و الكورم كما في المنية وهذا اعني الكراهة اذا كان الميت والامام والقوم في المسجد بقرينة قوله  
[ ولو وضع الميت ] وحده او مع الامام والقوم كلا او بعضا [ خارجة ] اي من خارج المسجد والباقي  
داخله [ اختلف المشايخ ] في كراهة الصلوة بناء على اختلاف العللة تلويث المسجد او بناؤه لله كترتبة  
وعن ابي يوسف رح روايتان لا يكره اذا وضع الميت وحده خارجه ولا يكره مطلقا كما في المحيط  
وغیره لكن في الحرة لو كان الميت مع الامام وبعض القوم خارجه لم يكره اجماعا كما لو كان  
بعذر من مطر ونحوه داخله لم يكره اتفاقا كما في فاصيحان و الكلام مشيرين انه لو كان الميت  
وحده في المسجد والباقي خارجه لم يختلفوا فيه وفي المحيط فيه اختلافهم وفي العدول من الخلاف  
تنبيه على ان لكل من طائفتين دليلا فانه قول بلا دليل بخلاف الاختلاف فصلح للعمل ما ذهب اليه  
كل منهما و المشايخ بالياء فانها جمع المشيخة بفتح الميم والشين اما مكسورة مع سكون الياء او ماكنة مع  
فتحها وهي اسم جمع فان الاشياخ واليشوخ جمع للشيخ من خمسين او احدى وخمسين او احدى وستين  
وقد يعبر به عما يكثر علمه كثرته تجاربه ومعارفه والمراد المتأخرون من علمائنا غير المتقدمين من الامام  
و تلامذته [ ومن في حمل الجنائزة اربعة ] من الرجال بقرينة ذلك كبر العدد فيكره ان يكون الحامل  
اقل من ذلك او الحامل دابة كما في المحيط و اللام للعهد اي جنازة الكبير فلو كان صغيرا جاز حمل  
الواحد كما في المشارع و الجنائزة سنة كما في الجلابي واما الحمل والدفن ففرض كفاية ولذا لا يجوز  
الاستيجار للحمل اذا تعينوا له كما في المصبرات و الجنائزة بالفتح و الكسر الميت بصريره كما قال ابن  
الاثير وفي المغرب انها بالفتح الميت و بالكسر السرير وفي الصالح ان العامة قالوا بالفتح وهي الميت  
على السرير فان لم يكن عليه فهو سرير نعش [ و ] سن [ ان نضع ] انت يا ابا يوسف خاطبه به  
ابو حنيفة رح تعليما فراه محم رح على سنه ثم غيره هكذا تبركا بعبادته [ مقدما ] على يمينك وهو  
يسارها ويمين الميت [ ثم ] تضع [ موخرها على يمينك ثم كذا ] تضع مقدمها ثم موخرها [ على يسارها ]  
حاملها في كل وضع من الارضاع الاربعة عشر خطوات او اكثر ففي الحديث ( من حمل جنازة اربعين  
خطوة كفرت له اربعين كبرة ) [ ويهرون ] من الاسراع [ بها ] اي في سير الجنائزة او اليه كما في

الاساس وغيره [ لا خبياً ] بفتح تين وهو اول عدد الفرس وكلمة لا اما لنفي المضارع او للتبعية بمعنى غير روح يكون حالاً ازمصدراً [ والمشي خلقها احب ] وانضل فلا بأس بالمشي امامها ويمينها ويسارها وكرة ابو يوسف روح ان يتقدمها منقطعاً عن القوم وعنه رأيت ابا حنيفة روح راكباً يتقدم امامها ثم يقف حتى ياتيها وهذا دليل على انه لا بأس بالركوب كما في المحيط وهذا دليل على ان فعل المجتهد كقولهم والاكتفاء مشعر بأنه لا بأس لمشيح الجنائز بالجهر بالقرآن والذكر وقيل انه مكروه كراهة التحريم كما في النبية وكذا لا بأس بمراثية الميت شعراً او غيره كما في الجلابي وذكر قاضيان انه مكروه قول الماشي ( استغفروا له غفر الله لكم ) [ وكرة الجلوس ] اي جلوس متبعي الجنائز [ قيل وضعها ] فلا بأس بالجلوس بعد وضعها كما في الكافي وفيه اشعار بان القيام اولي قال الجلابي ان القيام يستحب حتى يدفن ولا يقوم للجنائز اذا مرت به الا اذا اريد ان يشهد قال محمد روح هذا شيء محدث لا اصل له كما قال ابو حنيفة روح وفي المحيط اذا كان القوم في المصلى فيجوز بالجنائز يقومون لها اذا رأوها قبل وضعها عند بعض الناس والصحيح انهم لا يقومون فعلى ما في قاضيان وغيره انه كره القيام محمول على احد هذين [ ويحسد القبر ] من لحده او الحدة اي حفر في جانب القبلة من القبر صغيرة تسمى بالحلح اسم مفعول كما في المفردات وباللح يفتح اللام وضربها مسكون الحاء كما ذكره الجوهري وغيره ويفتح الحاء عن صاحب المهلب والقبر مقر الميت طوله على قدر طول الميت وعرضه على قدر نصف طوله وعمقه الى السرة وقيل الى النحر كذا في المصنوعات وان زاد عليه فهو افضل فلو كان على قدر قامة فهو احسن واللح سنة ويكره الشق وهو ان يحفر وسط القبر ويعمق وهذا اذا صلب الارض واما اذا ضعفت فالفق واوصى كثير من الصحابة رضي الله تعالى عنهم ان يرموا في التراب من غير لح ولا شق ويوقى الرجه من التراب بلنتين او ثلث كما في المحيط واما التابوت فعن البقالي انه يكره وعن ابي بكر محمد بن الفضل لا بأس به في ديارنا ولو من الحديد لرخواة ارضنا الا ان السنة ان يفتروش فيه التراب ويجعل اللبن الخفيف عن يمين الميت ويساره يطين الطبقة الاعلى مما يلي الميت ليصير كاللح كما في الزاهدي والمتبادر من عطف الواو ان الاحب ان يدفن الميت او القتل في مقابر قوم كان في بلدهم وان نقل ميلاً او ميلين او غيره فلا بأس به كما في الجلابي وهذا قيل الدفن واما بعده فان غلب عليه الماء ففي نقله خلاف والا لا ينقل بالاتفاق الا اذا دفن في ارض غصبت كما في المصنوعات او شفعت كما في قاضيان واعلم انه اذا مات في السفينة يغسل ويكفن ويومي في البحر لتعلن الدفن كما في المحيط [ ويدخل ] الميت [ فيه ] اي في القبر [ مما يلي القبلة ] بان يضع الجنائز في جانب القبلة من القبر ويحمل منه الميت الى اللحد وفي افراد الفاعل اشارة الى انه لا يدفن الميتان او الاكثر في قبر ولا بأس به عند الضرورة فح يقدم الافضل والرجل ويجعل بينهما حاجزاً من الصعيد وفي الاكتفاء اشعار بأنه لا يلحق الحصير في القبر تحت الميت فانه مكروه

كما في المحيط وقال الحلواني لا يجوز القاء المصربة كما في الخزانة وذكر في الزاهدي انه مكروه خلافا  
 لاهل الحجاز والجلابي لا رواية في ذلك والظاهر انه لا يفعل وفي المصبرات لا بأس به وهذا اذا  
 لم يكن محشوا كما قال قاضيخان [ويقول واضعه] استحبابا [بسم الله وعلى ملته رسول الله] اي به  
 وضعناك وعليه سلمناك وفي رواية [بسم الله وبالله وفي الله وعلى ملته رسول الله] اي ابتدأنا امرنا هذا  
 وهو وضع الميت في القبر متبركين بسم الله وبه آمنا وفي رضاء وما عنده من الثواب والكرامة وغيبنا و  
 نحن في ذلك كله على ملته ودينه كذا في الكرماني وفي لفظ الرضاع اشعار بان الشفع غير لازم  
 وذكر الرحم المحرم اولى بالمرأة ويكره ادخال الاجنبي والزوج كما في الجلابي وعند فقد المحرم الصغير  
 ثم الشبان الصالحاء كما في الخلاصة [ويجوز الى القبلة] على شقه الايمن [ويحل العقد] التي على الكفن  
 فيقول ( اللهم لا تحرمنا اجره ولا تغتربا بعده ) كما في الجلابي [ويسوى] على اللحد [اللين] بالفتح  
 والكسر بالفارسي ( خشت ) [والقصب] غير المعمول فان المعمول الذي بالفارسي ( بوريا يافته ) مكروه  
 عند بعضهم وكلمة الوارد تشير الى اباحة الجمع كما في الجامع الصغير لكن في الاصل كلمة او كما في المحيط  
 [ويسحق قبرها] اي يستر قبر المرأة بثوب حتى يسوى اللبن كما في الكافي لكن في المحيط اذا وضعت  
 النساء في اللحد استغني عن التسمية ولا يسحق قبر الرجل عندنا الا لدفع الحر او الثلج او المطر عن  
 واضعه وفي الجلابي عبارة اصحابنا في تسمية قبور مختلفة منها تدل على الجواز ومنها على الكراهة  
 [وكره الاجر والخشب] اي كره ستر اللحد بهما وبالحجارة والجص كما في الجلابي وقيل ان الاجر  
 لم يكره الا للزينة وفيه اشعار بكرامة التابوت من الخشب كما في المحيط [ريال التراب] اي يرسل  
 تراب اخرج من القبر اليه فلا يزداد عليه من تراب غيره وعنه لا بأس برش الماء عليه ومن ابي يوسف  
 رح انه مكروه كما في الزاهدي [ويسمن] اي يرفع القبر استحبابا غير مسطح قدر شبر في ظاهر الرواية كما  
 في الكرماني وفيه اشعار باباحة الزيادة على قدر شبر في رواية وفي التمراشي لا بأس بالاجر بعد  
 الامالة وفي الخزانة لا بأس بان يوضع حجارة على رأس القبر ويكتب عليه شيء وفي التنف كره ان  
 يكتب عليه اسم صاحبه وان يبنى عليه بناء وينقش وبصغ ويرفع ويحصى وفي المصبرات من النبي  
 عليه الصلوة والسلام انه قال ( صفق الرياح وقطر الامطار على قبر المؤمن كفارة لذنوبه ) ونهي عن  
 الاكليل والتجصيص واختار ان التطيبين غير مكروه وكان عصام بن يوسف يطوف حول المدينة  
 ويعمل القبور الحرية واعلم انه اذا فرغ من دفنه ورجع الناس فليتفرقوا ويستغلوا بامورهم وهو باصره  
 ويكره اجتماعهم عنده للتعزية وزيارة القبور مستحبة للرجال وكذا للنساء على الاصح فيقرب من  
 القبور ويبعد مثل ما في الحيوة وقيل الدعاء قائما اولى فيقوم بخداء وجهه وقيل لا بأس بان يقرأ  
 القبور وهو يقرأ القرآن او يسبح او يدعولهم وعنه لا يطاق الا ضرورة كما في الخزانة والله اعلم \*  
 [فصل \* الشهيد] من الشهود اي الحضور او من الشهادة اي الحضور مع الشاهدة بالبصر

او بالبصيرة ثم سمي به من قتل في مبيد الله اما لحضور الملائكة اياه ( تنزل عليه الملائكة ) و اما الحضور روحه عند تعالى (والشهداء عند ربهم) كما في المفردات فهو على الاول بمعنى المفعول والثاني بمعنى الفاعل ولما اطلق الشهيد بطريق الاتساع على الغريق والحريق والمبطون والمطعون والغريب والعاشق وذات الطلق وذوي ذات الجنب وغيرهم مما كان لهم ثواب للقتولين كما اشير اليه في المبسوط وغيره فهم شهداء في احكام الآخرة بين الشهيد الحقيقي شرعا وهو الشهيد في احكام الدنيا فقال [مسلم] جنس فلا يحتز به عن شيء وقيل به احتراز عن الكافر فيغسل وفيه انه لا يجب غسل كافر اصلا وانما يجب غسل كافر غير حربي له ولي مسلم كما في الجلابي [ظاهر] اي ليس به جنابة ولا حيض ولا نفاس ولا انقطاع احدهما كما هو المتبادر فاذا استشهد الجنب يغسل وهذا عنده خلافا لهما واذا انقطع الحيض والنفاس فاستشهدت فعلى هذا الخلاف واذا استشهدت قبل الانقطاع تغسل على اصح الرايتين عنه كما في المصنوعات وفيه اشعار بان الحيض والنفاس موجبان للغسل كما في الكرمانبي وهذا خلاف ما مر منه [بالغ] فاذا قتل صبي يغسل عنده اذا الشهادة صفة مدح يستحق الانسان بعقله ولا عقل له يعتد به واذا قتل المجنون يغسل عنده ايضا خلافا لهما فيهما كما في الحصر فعلى هذا خرج المجنون ايضا بقوله بالغ فلا حاجة الى قيد عاقل كما ظن الا انه لا يخلو عن اشعار بان غير الطاهر والبالغ غير شهيد عنده في احكام الآخرة وفي المحيط ان العمل ساقط عن البالغ لانه يخاصم من قتله فيبقى عليه اثره ليكون شاهدا له بخلاف الصبي فانه لا يخاصم بنفسه بل الله يخاصم عنه فلا حاجة الى ابقاء الاثر [قتل] قتلا [ظلمًا] بان يقتله اهل الحرب او البغي او قطاع الطريق قاتلا ذابًا عن نفسه او ماله او اهله او مسلم او ذمي او ان يقتله المكابرون عليه في المصر ليلا بسلاح او غيره او نهارا بسلاح او خارجه بسلاح او غيره كما في هرح الطحاري فاذا قتل في قتال هؤلاء لم يغسل وان لم يصف القتل اليهم وهذا عنده واما عند الطرفين فيشترط ان يضاف القتل اليهم ولو بالتسميم فلو قتل مسلم بالوقوع في حفرتهم منزهما او بابطاء دابة منقلبة منهم بلا راكب او سائق او قائد لم يغسل عنده خلافا لهما ولو ارططته وعليها راكب لم يغسل بلا خلاف كما في المحيط وانما قال قتل لانه اذا مات ولو في المعركة غسل فلو خرج الدم من موضع غير معتاد كالاذن او العين لم يغسل وانما قال ظلمًا لانه لو قتل برجم او قصاص او تعزير او افتراس سبغ او سقوط بناء او غرق او طلق او انحرما غسل بلا خلاف كما لو قتل لبغي او قطع طريق او عصبية [ولم يجب] على القاتل او عاقلته [به] اي بنفس ذلك القتل [مال] اي دية فلا يضره الدية الواجبة بالصلح او بصيانة الدم عن الهدر كما اذا قتل احد الابوين ابنه اذ يجب فيهما القصاص الا انه سقط بالصلح وحرمة الابوة مثلا على ان في شهادته راييتين كما في الكافي وفيه ايماء الى انه متى رجب القصاص فهو شهيد والدية فلا فاذا قتل عمدا كما اذا اتلف بالسلاح قصدا يجب القصاص بالاجماع واذا قتل بشبهة العمد او الخطأ او الجاري مجرا كما اذا ضربه بالعصا او رمى



غرضاً فاصابه او مقبلاً نائم عليه فهلك لنفسه بالاجماع [ ولم يرتث ] اي لم يخلف قتله من ربه  
اي خلق كما في الكلبي [ فينزعه عنه ] اي عن هذا المقتول [ غير ثوبه ] اي الثوب المختص به مما  
هو من جنس الكفن فينزعه عنه السلاح والفرد والخف والحشو ونحوه لانه كرهه التكفين بها ابتداء  
فكره بقاء الاشبه ان لا ينزع السراويل [ ويزاد ] عليه ما شاء من جنسه [ وينقص ] عنه ذلك في  
المحيط قيل معناه يزداد ثوب جديد تكريماً له وينقص ما شاء وان كان ما عليه يبلغ السنة وقيل يؤلف  
وينقص اذا قل وكثر حتى يبلغ السنة وهذا انسب بقوله [ ليتم كفنه ] اي ليصير على وفق السنة  
ويحيطونه ان شاءوا [ ولا يغسل ] القليل الا لجأسته [ ويصلى عليه ] كغيره [ ويدفن بدمه ] الذي  
على يده وثوبه ويكره ازالته وفيه اشعار بطهارة دمه وهذا اذا كان عليه واما اذا بان منه لم يطهر  
كما في الظهيرية [ وغسل ] اتفاقاً لوجوب المال [ من وجد ] مجهول مفعوله الثاني [ قتيلاً ] بما يؤثر في  
ازهاق الروح وان كان حليداً [ في مصر ] او قوية سواء كان في مواضع القسامة كالخلة والدار او لا  
كالشارع والجامع وما ذكره المصنف انه لا يغسل القليل فيهما فهو بدل بل ذكره في محله ولا ميب  
فيه بل في الخطأ وانما قال في مصر لانه لو وجد خارجه غير الغناء لا يغسل ان لم يكن سملوكاً  
[ لم يعلم ] قائله فان علم لم يفعل سواء كان القتل بحديدة او حجر او عصا كبير او صغير لكن في  
البحيرة ان قتل بعضاً صغير غسل اتفاقاً لوجوب المال وبالبحير والعصا الكبيرين غسل عنده خلافاً  
لهما للخلاف في المال والقصاص وهذا لم يخالف الهداية ( من قتل بحديدة ظلماً لم يغسل ) فان  
قوله ظلماً معناه وان علم قائله اذ لو لم يعلم جاز ان يكون معتدياً فلا يكون القتل ظلماً كما في الكوماني  
وغيره [ ومن جرح وارث ] اي صار خلفاً [ بان نام ] ذلك المجرع [ از اكل او شرب او عولج او آواه  
خيمة ] اي انزلته بها من الايواء او الواي وهو متعل بالي وبنفسه وانكر بعضهم كونه متعلياً بنفسه و  
قال الازهري انها لغة فصيحة كما ذكره ابن الاثير [ او نقل ] للتداعي [ من المعركة ] بفتح الراء حياً  
تنازع فيه آواه ونقل والمعركة ذكرت على العادة والا فالانصب نقل من مكانه بل تحرك منه وكذا  
قام منه كما في شرح الطحاوي وذكر في المحيط انه اذا نقل لثلاً يطأه الجبول فلس بارتثاث وقال  
الحاكم اذا نقل والقتال بحاله لم يرتث [ از بقي ] في المعركة [ عامل وقت صلوة ] كامل كما روي عن  
ابي يوسف رح وظاهر الرأية يوم اوليلة كما في التمرثاشي وقال الزامدي اراد ابو يوسف رح وقت  
ما صار الصلوة ديناً عليه وفي المحيط ان بقي حياً يوماً او اكثر وهم في القتال لم يرتث وان كلمهم  
وفي التحفة ان بقي حياً اقل من يوم وليلة لم يرتث عند محمد رح [ او اوصى بشيء ] عند ابي يوسف  
رح خلافاً لمحمد رح وقيل جوابه في الديني وجواب ابي يوسف رح في الديني وقيل لا خلاف  
فما قال قال في الديني وما قال محمد قال في الديني كما في التمرثاشي وعن ابي جعفر انما ارتث  
اذا زاد الرخصة على كلمتين كما في الحقايق وقيل هذا اذا تكلم كثيراً من امر الدنيا كالبيع

فإن قل فلم يرتك كما في الذخيرة والحاصل انه اذا جرت عليه شيء من الاحكام او انتفع بشيء من الدنيا فقد ارتك كما في التحفة واعلم ان الميراث له ثواب الشهيد وان غسل كالغريق كما في الكافي [وصلي عليهم] مطف لمن غسل وليس محتمل ذلك لمنع للالزمة بين العمل والصلاة [وان قتل لبغي او قطع طريق غسل] في رواية [ولا يصلي عليه] في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة روح لا يصلي عليه وقت الحرب ويصلي بعده في رواية وعن ابي حنيفة روح في الصلاة على المصلوب روايتان كما في الظهيرية وفيه اشعار بأنه اذا قتل نفسه خطاء يصلي عليه وهذا بلا خلاف واما اذا تعمد فيه فقد صلي عند الطرفين والاصح عند السفندي ان لا يصلي عليه لانه لا توبة له وعند الحلواني يعكس كما في النهاية \*

[فصل \* اذا اشتد خوف العدو] بحيث يمكن الضرر منه ولو سبعا والاشتداد مشروط عند بعضهم ولذا ذكر في القدوري والكافي الا ان العامة لم يشترطوا ولذا لم يذكر في المبسوط والمحيط والتحفة وغيرها وقبل حضرة العدو كافية كما في النهاية والعدو يقع على الواحد والجمع [جعل الامام] اي الخليفة او السلطان او نائبه [امة] بالضم اي جماعة من المرية [نحو العدو] اظهار في موضع الاصمار [وصلي] الامام [بأمر] من الامة [ركعة] فيقع ينتظر [في الثنائي] اي صلاة الفجر والمسافر والجمعة والعيد [وصلي] ركعتين [فقد ينتظر] في غيره [من الظهريين و العشاويين وفيه اشعار بأنه لو صلي بأمة ركعة وبأخرى ما بقي ظناً ان المعتبر قسمة القراءة فعد صلاة غير الامام للانحراف في غير آياته كما في المحيط ومضت هذه الامة بعد السيدة الثانية في الثنائي وبعد التشهد في غيره [اليه] اي الى العدو وقفت بأزائه ولو مستدبرة القبلة [وجاءت تلك] الامة التي جعلهم نحوهم [وصلي] الامام [بهم] تفنن بعد الافراد [ما بقي] من ركعة الثنائي وركعتي غيره [وسلم] الامام وحده [ومضت] هذه الامة المسبوق من غير سلام [اليه] بعد سلامه وقفت بأزائه [وجاءت] الامة [الآخرى] اللاحقة [واتمت] صلواتها [بلا قراءة ثم] مضت اليه وجاءت الامة [الآخرى] المسبوق [واسنت] الصلاة [بها] اي بقراءة ولا يخفى ان هذا اذا كان الكل مسافرين او مقيمين او الامام مقيماً واما اذا كان الامام مسافراً والقوم او بعضهم مقيمين او مسافرين ففي غير الثنائي يصلي الامام ركعة بكل امة كما مر فاذا سلم الامام جاءت الاولى فصلى المسافر ركعة بلا قراءة والمقيم ثلث ركعات بغيرها في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن يقرأ في الاخرين الفاتحة واما الامة الثانية فتصلي بقراءة المسافر ركعة والمقيم ثلثاً لانهم مسبوقون والكلام مشير الى ان الاصل والافضل اذا لم يتنازعا في الصلاة مع الامام ان يجعل الامام امة منهم نحو العدو فيصلي بأمرهم فيجعلهم نحوه فيبيح الاول فيأمر واحداً منهم ان يصلي بهم الكل في المحيط والى ان صلاة الجوف مشروعة في زماننا خلافاً لابي يوسف روح لما فيه المشي واستدبار القبلة كما في الهداية والكافي وغيرهما من المتداولات

فكان الفاضل التفتازاني لم يتصفح كتبنا المتداولة حتى التصفح والام يقل في شرح الكشاف ( ان خلافه لم اجل في كتب الفقه في الخلافات ) ( وان زاد الخوف اعتدادا بحيث لم يتيسر لهم النزول عن الدراب [ صلوا ركباناً ] جمع راكب و هو ان اختص في التعارف بمن ملأ ظهر البعير لكن في الاصل اهم [ فرائد ] اذا كانت واقفة او سائرة بنفسها ولا يجوز الجماعة الا اذا كان المقتدي على دابة الامام كما في المحيط وهذا ظاهر الرواية وعن محمد رح ان الجماعة جائزة كما في شرح الطحاوي [ بايماء ] للركوع والسجود [ الى اي جهة قدروا ] فسقط الترجمة ضرورة [ ويفسدها القتال ] كغيرها وفيه اشعار بانهم يأخذون السلاح في الصلوة وذلك لانه مستحب كما في الكافي [ والمشي ] فيها هاربا من العدو فيأخر الصلوة الى مكان الوقوف [ و ] يفسدها [ الركوب ] فيها اذا ابتدأ على الارض وهذا كله اذا قربوا من العدو واما اذا بعدوا فلا يجوز وان ظنوا عدوا بان رؤا شعبا او غبارا فصلوها فان كان كما ظنوا فيها و الا فقد اعدوا كما في التحفة والله علم \*

[ فصل \* صح في الكعبة ] اي البيت الحرام سمي بها اما لارتفاعها او تربيعها او لكونها بناء منفردا او لان طولها كعقب التلاثة وهو مبيعة وعشرون كما في الازاهير ولعل ذلك من الاعلام الغالبة ولذلك يعرف باللام [ الفرض والنفل ولو ] كان [ ظهره الى ظهر امامه ] وفيه اشعار بصحة الجماعة في صلوة النفل وفيه تفصيل ذكرناه [ لا ] يصحان [ لمن ظهره الى وجهه ] اي الامام فيجوز اذا كان وجهه وجه امامه لكنه مكروه لما فيه من استقبال الصورة كما في الزاهدي وينبغي ان يجعل بينه وبين الامام سترة بان يعلق نطعا او ثوبا كما في الجلابي [ ركوة ] الصلوة [ فونها ] لتترك التعطيم و جاز لمن جدارها اذا كان وجهه الى مطبخها والا فلا كما في المحيط [ وان اقتدوا ] في الفرض او النفل [ حولها ] اي حول الكعبة من المسجد الحرام [ وبعضهم اقرب اليها من امامه صح ] الاقتداء فيهما فصح الصلوة [ ان لم يكن ] ذلك البعض [ في جنبه ] اي الجانب الذي يكون امامه فيه بل في جانب آخر كما اذا كان الامام في الجانب الشمالي والمقتدي الاقرب الى الكعبة في الجانب الغربي وفيه اشعار بان الامام خارج البيت فاذا كان داخله صح الاقتداء اذا فتح الباب \* وفق الله تعالى لانتمام العمر في جانبه من البيت الحرام كما وفقه لاتمام الكتاب موردا للفظ الجانب في آخره لحسن الاختتام \*

## \* [ كتاب الزكوة ] \*

ذكر بعد الصلوة لانها افضل العبادات بعدها كما نقرر وهي اسم من التزكية وكلاهما مستعملان وفي المفردات انها في اللغة البمو الحاصل من بركة الله تعالى وفي الشريعة القدر الذي يخرج من القبر وفي الكرمانى انها في القدر مجاز شرعا فانها ايتاء ذلك القدر و عليه المحققون كما في المصنرات وهو القابل للعنوان وبلاشتراك قال الزمخشري وابن الاثير واما ترك في العنوان العشر

وغيره مما ذكر فيه لانه داخل فيه تغليبا وتبعاً واعلم ان سببها المال وله شروط كما للمكلف فصرح ببيان شروطه اولا فقال [ وهي لا تجب ] اي لا يفرض فرضاً قطعياً [ الا على حر ] حقيقي كالمسلم او حكمي كالذمي فان المأخوذ منه الزكوة كما في التحفة وغيره واحتراز به عن الحرابي فان الكفار كلهم اوقاه كما في عتق المستصفي وسير الزاهدي وما اخذ منه عرض مما اخذ منا او حائماً ما في يده كما في المحيط ولا يخفى ان ما ذكرنا مغن عن قيد مسلم ولذا لم يذكر في بعض النسخ وظاهره ان الحرية والاسلام كما هو شرط الوجوب فهو شرط البقاء ايضاً حتى لو ارتد ( عياداً بالله ) سقط الزكوة الواجبة كما في الزاهدي [ مكلف ] اي عامل بالغ فيجب على المعترة والمغنى عليه ولو استوعب حوله كما في فاضيلان ولا يجب على المجنون والصبي وظاهره ان العقل شرط في جميع الحلول كالبلوغ حتى انه اذا افاق في بعضه يستأنف الحلول من وقت الافاقة كما روي عنه وقيل هذا في الذي بلغ مجنوناً ثم افاق واما اذا كان مقيماً في اهل الحلول ثم جن فعنه ان استغرق جنونه الحلول سقطت منه الزكوة والاوجب من اوله وعنه انها تجب بالافاقة في الحلول قل اوكثر كذا في الزاهدي وهذا قول ابي حنيفة رحمة الله عليه كما في الكافي وبه اخذ محمد رح وهو رواية عن ابي يوسف رح وعنه الافاقة في اكثر الحلول كما في المحيط ثم اشار الى شرط المال بقوله [ مالك ] اي قادر على التصرف من وجه لا يتعلق بذلك تبعة في الدنيا ولا غرامة في العقبى كما في الكرماني [ ملكاً ] مثلث مصدر كما في القاموس لكن في اللقائس انه بالكسرام [ ناماً ] اي كاملاً بان يكون في يده او يد امينه كالمضارب او يد غيرهما كالمستقرض المقر ونحوه كما في الرظم ولو فسر التام بيد ورقية لخرج عنه بعض ما ذكرنا ولا يغني هذا القيد عن قيد الحرية كما ظن لانه مخرج للحرابي وقيد مسلم لم يذكره الطائفة [ لصاب ] في اللغة الاصل وفي الشريعة ما لا تجب فيه دونه زكوة من المال كما في الكرماني وفيه اشكال لان اللام للتقوية فانه مقعول مالك ولا يخلو عن اختصاص حينئذ لا يحتاج الى قوله ملكاً ناماً وفيه اشعار بأنه لو كان نصاب بين اثنين او اكثر فلا زكوة فيه كما اذا كان لرجلين اربعون شاة كما في المحيط والمبتادر ان يكون النصاب مالا حللاً فان كان حراماً فان كان له خصم حاضر فوجب الرد والا فوجب التصديق الى الفقير ولا يحل له منه شيء كما في التفت ومثله في المسية فلا زكوة في المغصوب والمملوك شراء فاعداً كما في الحظم [ نام ] اي زائد يقال غايمني غماء ونموا وغميا اذا زاد وينموا لغة كما في التاج [ وهو اما بالتمنية ] اي بكونه ثمناً وهو في اللغة ما هو عوض عن شيء وفي الشريعة ما لزم بالبيع وان لم يدخل تحت تقويم مقوم والبراد ما خلق في الاصل لان يقابل المبيع به كالذهب والفضة لكن في الذخيرة ان طلب النماء في الاثمان غير مشروط لوجوب الزكوة [ او السوم ] اي الرعي يقال سامت الماشية سوماً اذا رعت [ اوية التجارة ] اي القصد الجزم او الغالب منه للتجارة كما في المحيط وهي التصرف في راس المال طلباً للربح قبل لبس في كلامهم تاء بعدها جيم غيرها كما في المفردات [ مع الحلول ] اي مصاحب كل من الثمنية و

أخوياً لدوران الشمس في إبطاع والمغرب من موضع إلى العرد إليه إذا صله الدور كما ذكره الرباع وفيه إشعار بأن العبرة في الزكاة للسنة الشمسية كما أثار إليه الكافي والكرماني وإلى الخلاف أشار ما في المنية أن الموهباني اعتبر القمرية والتحقيق أن الشروع يزيد اليسر فيعتبر النماء إلا أنه أمر خفي فيقيم الثمنية في السجور والسوم في السوائم والنية في مال التجارة حولاً مقام النماء ويدير الحكم على ذلك ولذلك لو أمسك رجل حولاً مائتي درهم لا مال له غيرها كان عليه الزكاة كما في المحيط والذخيرة وإلى هـ في التحفة فعلى هذا ينبغي أن تجب الزكاة على من ليس له غير السائمة أو مال التجارة شيء وإمام أو نوح التجارة حولاً والظاهر أن كون النصاب والسوم شرطاً في كل الحول والنصاب لم يشترط إلا في طريقه والموم في أكثره كما يأتي [فاضل] صفة لنصاب [من حاجته الأصلية] أي عما يدفع منه الهلاك تحقيقاً أو تقديراً كطعامه وطعام أهله وكسرتهم والمكسب والحادوم والمركب وآلة المحترف فان هذه الأموال ليست بنائمة فلم يحجب فيه شيء كما في الهداية وغيره فقوله فام حامل لمؤنة هذا القيد على أنه مخرج لما ذكرنا من المحيط وغيره ثم لا يخفى أن الدين داخل تحت الحاجة الأصلية إلا أنه لما كان فيه تفصيل خصه بالذكر فقال [و] فاضل [عن دين] حادث في الحول أو بعده فان كلا منهما مانع لوجوب الزكاة والثاني لا يسقط زكاة الحول عند الأئمة الثلاثة خلافاً لفرح كما في المصارح والدين شامل للدين الله تعالى كدين العشر والخراج وقيل إن كان يحق يمنع والأفلا وكدين الزكاة فإنه يمنع في السائمة وكذا في غيرها عند الطرفين سواء كان ذلك في العين بمان كان قائماً أو في الذمة بأن كان مستهلكاً وعند أبي يوسف روح في العين يمنع لا في غيره وعند زفر روح لا يمنع أصلاً وشامل للدين العباد كالثمن والجرة والمهر فإنه مانع وقيل إن كان نية الزوج إداة متى طالبت به يمنع والأفلا كما في المحيط وقيل يمنع العجل دون الموجل كما في الاختيار وذكر في المغني أن دين العباد يمنع ولو موجلاً وعن الصدر الشهيد لا رواية فيه وللمنع وعدمه وجه كما في الكافي والصحيح أنه غير مانع كما في الجواهر [مطالب] ولو بالجبر والحبس طلباً واقعاً [من مبد] هو أماً الإمام في الأموال الظاهرة أي السوائم أو الملاك في الأموال الباطنة أي العروض والسجور أو الدائن في دين العبد واحتراز به عن دين الندور والكفارة وصدقة الفطر والحج وغيرها مما لا يجبر على أدائه ولا يجبس لأجله كما في شرح الطحاوي والأطلاق دال على أن وجوب الزكاة على التراخي فكان جميع العمر وقته كإروى عن أصحابنا وفي المنتقى أنه على الفور عندهما وعن محمد روح لا يقبل شهادة من آخر كما في المحيط وذكر الترمذاني في سيدة التلاوة أنها عند أبي يوسف روح على الفور وعند محمد روح على التراخي وعن أبي حنيفة روح ورويتان وفي الخلاصة من الشيخين إن التأخير مكروه [فلا تجب] الزكاة [على مكاتب] لكونه عبداً غير مالك ما بقي عليه درهم [ولا] تجب على مالك [بعد الوصل] أي وصول المال إليه [لا يأم كان] ذلك المال فيها مالا [ضماراً]

بالكسر مخفي صفة من الاضمار الاخفاء وشرعا مال زائل اليد غير مرجح الوصول غالبا وانما لا يجب الزكوة فيه عندهم لان كلا من الملك والنماء فيه مفقود [كمفقود] اي كعبد مفقود وابق وضال او مال مدفون في بئر نسي مكانه بخلاف ما اذا نسي في دارة او حانوته او بيته فانه يزكي لما مضى لا مكان الوصول بالحفر الممكن واما المدفون في ارضه او كرمه ففيه اختلاف المأخوذ كما في المحيط [و] كمال [مجبور] علانية لا سرا [بلا حجة] اي بيته او علم القاضي وقيل ان نسي ان له حجة ثم علم فلا زكوة عليه لما مضى بخلاف ما اذا علم ابتداء فانه يزكي ويحتمل ان يكون المعنى بلا اقامة حجة فلو جحد دينه سنين وله حجة الا انه لم تقم ثم اقام لا يزكي لما مضى كما قال البعض ومن عهد رح ان لا زكوة فيه وان كان له بيته عادة كما في المحيط ويدخل فيه ما على وال مقر لا يعطيه ولذا لا يزكي والتكلم مشير الى انه يزكي لما مضى في دين المقر ولو معسرا وهذا اذا قبض والملك بدل عما للتجارة واما اذا لم يكن بدلا من مال كالوصية واليراث والمهر والدية وبدل الكتابة فلا يزكي لما مضى واما ما يدل على ليس مجال التجارة كعبيد الخدمة ففيه خلاف وقال انه يزكي في كل ما قبض الا الدية والبدل كما في الزاهدي [و] كمال [ما حوز] ائله السلطان او غيره [مصادرة] اي تكليفا قال البيهقي المصادرة كسرا **داشكنبر كردن** والتبادر ان يشترط دوام الضمانية الى زمان الوصول فلو حدثت بعد مضي الحول لزم زكوة ذلك الحول كما في التنوير [و شرط النية] في الزكوة [وقت الاداء] الى المصرف عند ابي يوسف رح [او] وقت [العزل] اي انقراض الزكوة عند عهد رح كما في الكرماني ومال الطحاوي الى الاول ومثالثنا الى كليهما كما في التحفة وعن عهد رح لوقال ما تصلقت الى آخر السنة فمن الزكوة ثم تصدق بلا نية ارجوان يجزيه كما في المحيط لكن في العميون عنه خلافه وفي الروضة لودفع الى فقير بلا نية ثم نوى ان كان في يده وظاهر كلامه انه لو سمى هبة ونوى الزكوة اجزاء كما لودفع الى محترم وسماه قرضا ونوى الزكوة اذ العبرة للقلب كما في المية لكن في الزاهدي من اصحابنا انه اذا لم يعلم انه من الزكوة لم يجزي [الا اذا نصدق] على الفقير بان لا يحطرباله الغرض والنقل [بالكل] اي بجميع النصاب فح لم يشترط النية وفيه اشعار بانه لو نوى النقل لم يسقط الزكوة كما في الكرماني وهذا رواية عن عهد رح لكنها تسقط كما في شرح الطحاوي وجمع التفاريق وفي التقيد بالكل روي ان انه لو تصدق ببعض لم يسقط زكوته كما قال ابو يوسف رح خلافا ل محمد رح وهو رواية عنه وهذا اشبه كما في الزاهدي ومثله من ابي يوسف رح كما في الخزانة والهبة كالتصدق فلو وهب انزل من مدونه سقط زكوته وان لم ينمو او لو نوى زكوة عين عنده او دين له على آخر فلا يسقط ولو وهب منه بعضه سقط زكوته عند عهد رح خلافا لابي يوسف رح كما في المحيط ولما ابتداء عهد رح في الاصل بزكوة الادل اقتداء به صلى الله عليه وسلم على انها هي المال عند العرب تبعه المصنف رح فقال [وتجب في كل خمس]

بافتح اي ملى فرد من افرادها الى عشرين [ من الابل ] السائمة [ شاة ] متوسطة نلو كانت للتجارة ففيها زكوة التجارة كما في الخلاصة والاطلاق دال على ان العفاء والمريضة سواء في الزكوة فيدخل فيه العباء كما في الظاهر وكذا العرجاء لا مقطوع القوائم وكذا الذكور والاناث ولا ينافي تجرد الخمس عن التاء كما ظن فان ما فوق الاثنين لم يستعمل بالتاء اصلا اذا كان تميزه اسم جمع يقع على الذكر والانثى كلاليل كما في شرح التمهيل وهي شاملة للعربي والبختي اي لمتولد بين العربي والقالي وهو ذو السنمين يحمل على السند للفعل في الاصل متسوب الى بخت نصر كما في النهاية وانما ابتداء بالخمس اشارة الى ان لا زكوة فيما دونه كما في النتف واعلم ان المدار في زكوتها على الخمس والعشر والخمسة عشر والعشرين والثلاثين كالا يخفى [ ثم ] يجب [ في خمس وعشرين ] الى خمس وثلثين ابلا [ بنت مخاض ] متوسطة لغة ما اتى عليه حولان وشرعية حول واحد كما في شرح الطحاوي لكن في جامع الاصول انها ناقة تم لها سنة الى تمام سنتين لان امها ذات مخاض اي حمل وفي المغرب المخاض وجع الولادة والنوق الحوامل واحدا مخضة ككلمة وفي الاساس كلها مجاز حقيقة اضطراب شيء مائع في رمايه وفي قوله خمس اشعار بان ما زاد على عشرين عفو وفي البظم قال ابو مطيع البلخي ان في خمس وعشرين خمس شيئا فاذا صارت مئاة وعشرين ففيها بنت مخاض كما جاء عن علي رضي الله تعالى عنه [ وفي ست وثلثين ] الى خمس واربعين [ بنت لبون ] لغة ما اتى عليه ثلث سنين وشرعية سنتان [ وفي ست واربعين ] الى حقتين [ حقة ] بالكسر ما اتى عليه اربع سنين وشرعية ثلث [ وفي احدى وستين ] الى خمس وسبعين [ جلدة ] يفتحتين ما اتى عليه خمس سنين وشرعية اربع الكل في شرح الطحاوي لكن في عامة كتب الفقه واللغة ان بنت لبون ما تم له سنتان الى تمام ثلث لان امها ذات لبن بولد آخر والحقة ثلث الى تمام اربع لانها استحققت الركوب والحمل والجلدة اربع الى تمام خمس لانها شابة واصل الجذع الشاب كما قال ابن الاثير وفي تانيث هذه الاسامي اشعار بان من صفات الواجب الانوثة ولا يجوز للذكر ان يبطريق القيمة كما في النهاية وعن ابي يوسف رح ان لم يوجد بنت مخاض فابن لبون كما في شرح الطحاوي [ وفي ست وسبعين ] الى تسعين [ بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين ] الاحسن تقديمه فان عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا [ ثم ] يجب [ في كل خمس ] يزداد على مائة وعشرين [ شاة ] مع الواجب السابق ففي مائة وخمس وعشرين حقتان و شاة [ وفي خمس وعشرين ] يزداد عليه الى مائة وتسعة واربعين [ بنت مخاض ] مع السابق عليه فالواجب هي مع حقتين [ وفي مائة وخمسين ثلث حقات ] بمسقاط بنت اللبون من البيس وهو الفارق بين ما قبله وما بعده [ ثم ] اي يعد مائة وخمسين [ يسداع ] النصاب او الواجب [ كالاول ] من النصاب او الواجب [ فيزداد في كل ست واربعين الى خمسين حقة ] اي في كل خمس يزداد على مائة وخمسين شاة وفي خمس وعشرين

بنت مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون مع ثلث حقائق في كل فاذا بلغ النصاب الى مائتين بلان  
يزاد ست واربعون الى خمسين فالواجب اربع حقائق ويجوز فيه خمس من بنات البون من كل  
اربعين واحدة ثم في كل خمس يزداد على المائتين ثمانية الحقائق الاربعة وفي خمس وعشرون  
بنت مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي ست واربعين الى خمسين حقة فيصير النصاب  
خمسين ومائتين والواجب خمس حقائق وهكذا ابدا [ و ] يجب [ في ثلثين ] ونيف [ بقرا ]  
مائتا صبيحا او مريضا مرتقعا او غيره وهو كالبقرة اسم جنس يقع على الذكور والانثى فالتاء للانفراد  
لا للتانيث وفي المنتقى انها للتانيث والجاموس نوع منه الا ترى ان النصاب يكمل به لكن  
لا يزداد منه حرفا والمطلق ينصرف اليه كما في العمادية والتبادر منه البقر الاهلي فالرحمي  
والتولد بينه وبين الاهلي لا يعتبر في النصاب كما في الزاهدي لكن في المحيط الاعتبار فيه للام  
فلان كانت اهلية تزكى والا فلا وفي الافتتاح بالثلثين اشعار بأنه لا زكوة فيما دونه كما في النتف [ تبيح ]  
اي ذكر من اولاد البقر اثنى عليه سنة [ او تبعة ] اي اثنى منه فيجوز كون الواجب مذكرا او مؤنثا  
[ وفي اربعين ] بقرا [ مسن او مسنة ] يضم الميم وكسر السين وهو ما دخل في السنة الثالثة مأخوذ  
من الانسان وهو موطوع السن في هذه السنة لا الكبير كما قال ابن الاثير لكن قال للطبري انه المشتق  
من السن وهو الانسان وهو في الدواب ان ينبت السن التي بها يصير صاحبها مسنا اي كبيرا  
[ وفيما زاد ] على الاربعين [ يحسب ] اي ان يحسب اي حساب ما تقدم فيكون فاعل يحسب  
فلم تظن انه لا يصفوا عن شوب والا قيل فيه ( تسمح بالمعدي خير من ان تراه ) [ الى ستين ] ففيه  
تبيعان وفي كل واحدة زادت جزء من ثنتين جزء من قيمة تبيع او من اربعين من قيمة مسنة كما في  
المشارع وغيره وهذا رواية عند وعنه لا شيء الى ما زاد خمسة ففيه مسنة وثمانها وعنه لا شيء الى  
خمسين ففيه مسنة وربع مسنة ثم لا شيء الى ستين وهو قولهما ففيه تبيعان كما مر كذا في المحيط  
[ ثم ] اي بعد الستين [ في كل ثلثين ] من البقر والارلك ( الى ما زاد على ستين ) [ تبيح ] او تبعة  
[ وفي ] كل [ اربعين ] منه [ مسنة ] او مسن فيتغير الواجب بكل عشرة عشرة ففي سبعين تبيع  
ومسنة للثلثين والاربعين وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلثة تبعة وفي مائة تبيعان ومسنة  
فعلى ما ذكره مدار الحساب على الثلثينات والاربعينات وانما لم يذكر الحنة والتدعة والسن في  
هذه المواضع انكالا على السابق [ و ] يجب [ في اربعين ] لا فيما دونه الى عشرين ومائة [ ضانا او معزا ]  
يسكون الهرقة والعين ونحوها جمع ضائن وماعز كما في القاموس والكشاف وغيرهما لكني  
ارى انه على مذهب الاخفش فان عنده كل ما افاد معنى الجمع وكان على وزن فعل واحدة فاعلا  
فهو جمع فاعل كصحب وصاحب والاصح ما ذهب اليه ميموبه من ان كلا منهما اسم جنس يقع على  
القليل والكثير والذكر والانثى كما تقرر في موضعه فالضأن ما كان من ذوات الصوف والمعز من



الشعر والإحسن عندما فانه اخصر وحص بالكبار كالابل والبقر كما في المصبرات [شاة] اسم جنس تأمها للأفراد يقع على الضأن والمزلا ان العرف يخصها بالضأن كما في التودير وغيرها وفي القاموس الغاة واحدة من الغنم للذكر والانثى او تكون من الضأن والمزول والطلب والبقر والعام وحمير الوحش والمرأة وفي المحيط يتناول الصغير فالاحسن واحدة من الغنم فان المراد ما تم له سنة لانه لا يجوز في الزكوة الا ذلك وعنه انه لا يجوز من الضأن ما اتى عليه اكثر السنة وهو قولهما والاول ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في الاختيار [وفي مائة] تأخيرها احسن [واحدى وعشرين] الى مائتين [شأتان] وفي مائتين [واحدة] الى تسعة وتسعين وثلاثمائة [ثلث شياه] بالكسر جمع شاة فان اصلها شوهة قلب الراوي الفا وحذف الهاء شلوا [وفي اربعمائة] الى ما زاد من تسعة وتسعين [اربع] من الشياه [ثم في كل مائة شاة] ففي خمسمائة خمس وهكذا ابدا [و] يجب [في كل فرس] سائمة [من الاناث] المجردة في رواية [او] الاناث والذكور [المختلطة] تلك في رواية ففي رواية لا شيء في الفرس اصلا الا للتجارة وهو المأخوذ عندهما وعليه الفتوى وفيه اشارة الى انه لا نصاب للفرس وهو الصحيح كما في المصبرات وقيل ثلث وقيل خمس كما في الكافي والى انه لا شيء اصلا في الذكور وهو الاصح كما في الاختيار والى ان الفرس اسم جنس يقع على الذكر والانثى ويعم العربي وغيره وعن محمد رح انها يخص العربي كما في المغرب لكن في الذخيرة وشرط الطهيرية وغيرهما انها يخص الفخيل الاعم اولى بالذكور كما في اكثر المتداولات ويمكن ان يقال انه مشير به الى ما قالوا ان التخيير الا ترى في العربي لقله التفاوت وقيمة كل اربعمائة درهم غالبا وما في افراسنا فالتفاوت فاحش فيقوم [ديار] او عشرة دراهم كما في الانتف وغيره والدينار من دتر وجهه اي اشرق اصله دينار بالتشديد فابدل من النون الاولى ياء وقيل انه محروب من آراءى جاءت به الشريعة في الاصل اسم مضروب مدور من الذهب وفي الشريعة اسم لمثقال من ذلك المضروب [او ربع عشر] بضم الاول منهما وسكن الثاني اذ صه اي خمسة دراهم [قيمتها] اي الفرس فانها مما يذكر ويؤث وقيمة الشيء عبارة عن قدر مالية بالدراهم والدنانير بتقويم المقوم وهي مساوية له بخلاف الثمن فانه يكون ناقصا وزائدا كما في الازمير [نصبا] [ال] حال من قيمتها المضاف اليه كقوله تعالى واتمع ملة ابراهيم حنيفا [ولا يجب] في الحيوانات [الا] في السائيه [عادة من الابل والبقر والغنم والفخيل فلا يجب في الحمير والبغل لانهما غير سائيتين عادة ثم فسر السائيه شرعا فقال [اي المكتفية بالرمي] بالكسر اسم ما يميل من العلف ويجوز الفتح على المصدرية في [اكثر الحول] فلوازيد الاعلاف او الاستعمال بلا فعله ففيه الزكوة كما لو اعلف ازاسعمال نصف الحول ثم اسام الى تمامه لم يجب شيء كما في الخلاصة وقال عين الاثمة لو عمل بالابل اربعة اشهر ثم اعامها في الباقي فلا شيء فيه كما في النية وفيه إيماء الى انه لو استبدلت قبل الحول بنسبها استونف حول آخر وكذا لو استبدلت بخلاف جنسها الا انه مكروه صد محمد رح اذا هو من الوجوب خلافا

لابي يوسف رح كافي المارح وهو الاصح فلو باع قبل التحول للنفقة لم يكره اجماعا كما لو احتال لاسقاط الواجب يكره اجمعا كما في الزامدي [ ولا ] تجب [ في الصغار ] بالكسراي صغار السوائم التي لم يتم عليها التحول جمع الصغير من الفصيل والعجل والحمل فان الزكوة لم تجب الا على الكبار التي يتم التحول عليها من الابل والبقر والغنم والخيل وهكذا عند الطرفين خلافا لابي يوسف رح فلو ملك بالفراء او الهبة او غيرها خمسة وعشرين فصلا او ثلثين عجلا او اربعين حملا ثم حال التحول عليه لم يجب شي عندهما ووجب واحد منه عنده وعنه روايات اخر في التمرناهي فالاختلاف في انعقاد النصاب على الصغار وقيل في بقائه كما اذا ولدت السوائم قبل التحول فهلكت فتم التحول على الصغار فلا شيء عندهما خلافا له والصحيح قولهما كما في التحفة وينبغي ان لا زكوة عندهم في المهر [ الاتبع للكبار ] اي الكبير من المائة التامة الحول فيجعلون الصغار نابعة للكبير في انعقاد النصاب دون تأدية الزكوة ولذا لو كان له مسنة وتمعة وثلثون حملا فعليه المسنة عندهم الا اذا هلكت فان الزكوة سقطت من الباقي عندهما اذ الوجوب باعتبارهما ووجب جزء من اربعين جزء من مسنة عنده لانه جعل الكل مسنة بعد هلاكها كما اذا هلك الحملان وبقي المسنة عندهم كافي المحيط وغيره وينبغي ان يجب الزكوة عنده في المهر بتبعية الفرس ثم صرح بما اشار اليه بقوله ولا يجب الا في المسائمة فقال [ ولا ] تجب [ فيما يعمل ] اي يعد من الابل والبقر والخيل لحمل الاثقال واثارة الارض والركوب وغيرها [ والواجب ] في السائمة [ الوسط ] اي ما يتوسط بين الاملى والادنى لكن في الكافي لو كان له خمس من الابل العجاف نظر الى بنت مخاض متوسطة لانها المعتبرة في انعقاد السبب وما فضل عنه في السن عقود الى قيمة افضلها ونقص من الشاة الوسط بتلك النسبة فان كانت قيمة بنت مخاض وسط مائة وقيمة الافضل خمسون فالتفاوت بينهما بالنصف فعرفنا ان لواجب في العجاف ثمانية تساري نصف قيمة شاة وسط وكذا لو كان له ثلثون بقرا من العجاف نظر الى قيمة تبع ومسنة وسط [ وان لم يوجد ] الوسط [ يأخذ العامل ] اي أخذ الصدقات [ الادنى ] من السوائم [ مع الفضل ] على الادنى حتى يصير المأخوذ وسطا وفيه اشارة الى ان الوجوب لم يتعلق بأعيانها وان يجوز اخذ الصغيرة والمريضة والعجفاء والعمياء وهذا لا يجوز كما في المارح وان الاختيار للعامل لا للمالك كما في لنافع وغيره والصحيح ان الخيار له للعامل كما في الاختيار وغيره [ او يأخذ الاملى ] منها [ ويرد ] الى المالك [ الفضل ] على الوسط وفيه اشعار بأنه يجوز ان يأخذ التي في بطنها ولد والتي يضمن للاكل والفحل وفي المارح لا يأخذ واحدة منها ولا يخفى ان الانصب تقديم هذا البحث على مسئلة زكوة الفرس الا انه اخر اختصارا ولما نزع من حكم المطلق الفاضل شرع في الصامت المفضل [ ونصاب الذهب ] اي الحجر الاصفر الرزين مضروبا كان اوزنه وانما سمي به لكونه ذا مهابلا بقاء [ عشرون ] اي مقدور بعشرون [ متقالا ] هو لغة ما يوزن

به قليلا كان او كثيرا وعرفا ما يكون موزونه قطعة ذهب مقدار بعشرين قيراطا وظاهر كلام الجوهري انه معناه لغة والقيراط خمس شعيرات متوسطة غير مقشورة مقطوعة ما امتد من طرفيها فالمشقال مائة شعيرة وهذا على رأي المتأخرين ومنية اهل الحجاز واكثر البلاد اما على رأي المتقدمين ومنية اهل سمرقند فالمشقال ستة دراني والداني اربع طموجات والطموج حبتان والحنة شعيرتان فالمشقال شعيرة وتسعة عشر قيراطا فالنقاروت بين القولين اربع شعيرات على ما في التكميل فلا يصح ان المشقال لم يختلف في الجاهلية والاحلام [ و ] نصاب [ الفضة ] اي الحجر الابيض الرزين ولو غير مضروب وانما سمي بها لازالة الكبرية عن مالها من الفضة وهو التفريق [ مائة درهم ] بفتح الهاء وكسرهما وربما قالوا دراهم لغة اسم لمضروب مدور من الفضة والمهزور ان تدبره في خلافة الفاروق رضي الله تعالى عنه وكان قبله على شبه النواة بلا نقش ثم نقش في زمان ابن الزبير رضي الله تعالى عنه على طرف بكلمة ( من الله ) وعلى آخر ( بالبركة ) ثم غيره الحجاج فنقش بصورة الاخلاص وقيل بأحده وقيل غير ذلك واختلف في وزنه على عهده صلى الله عليه وسلم انه وزن عشرة او تسعة او ستة ارخسة اي كل عشرة خمسة مثاقيل وهو الاصح ثم انتقل على عهد عمرو بن عبد الله رضي الله تعالى عنه الى وزن سبعة [ كل عشرة ] منها [ سبعة مثاقيل ] فكل درهم سبعة اشعار مثقال هي اربعة عشر قيراطا وسبعون شعيرة فمأنتا درهم مائة واربعون مثقالا كل درهم نصف مثقال وخمس مثقال وفيه اشعار بان المعتبر في الزكاة وزن مكة في الدنانير والدراهم كما قال الترجماني وفي مشكل الآثار انه في الدنانير فلو ملك ثمانية عشر دينارا وثلاثي دينار بوزن بلدنا ففيه الزكاة لانه وزن عشرين دينارا بوزن مكة كما في التمرناشي وفي اقرار الزاهدي ان الوزن الشرعي في جميع الاحكام وزن سبعة وفي النوازل وجمع نجم الاثمة ان المعتبر في الزكاة والعقود والقرارات وزن كل بلد فلو ملك مأني درهم في زماننا ففيه الزكاة وان لم يبلغ وزن مائة مثقال ولا قيمتها اثني عشر دينارا كما في النية وفي اعتبار المنقل رمز الى انه لا يعتبر القيمة حتى اذا كان له اربيق ذهب او فضة وزنه عشرة مثاقيل او مائة درهم وقيمه لصيافته عشرون او مائتان لم يجب فيه شيء بالاجماع كما في الحقائق [ فيجب ربح العشر ] وهو نصف مثقال في نصاب الذهب وخمسة دراهم في الفضة [ محولا ] كان ذلك النصاب كالدينار والدرهم وحلية المصحف والخواتيم والاسورة والسميف والسرور والاراني [ او نيرا ] بالكسر هو الحجران قبل الضرب فاذا ضربا يسمى بالعين وقد يطلق على غيرهما من المعدنية كالنحاس والحديد الا انه بالذهب اكثر اختصاصا وقبل فيه حقيقة وفي غيره مجاز كما قال ابن الاثير [ و ] يجب خمس نصف دينار او درهم [ في كل خمس ] بالضم هو اربعة دنانير او اربعون درهما [ زاد على النصاب ] اي نصابهما [ بحسابه ] اي الخمس وفيه اشعار بان لا شيء فيما زاد من اقل من الخمس وهذا عهده وهو الصحيح كما في التحفة واما عهدهما فقد وجب بحسابه فلو زاد دينار رجب جزء واحد

من عشرين جزء من نصف دينار ولو زاد درهم وجب جزء من اربعين جزء من درهم وهكذا [ ويعتبر  
الغالب ] اي الزائد على النصف من الحجرين والغش فان غلب الذهب او الفضة فالمنعش دينار  
او درهم ففيه الزكوة وفيه اشعار بعدم الوجوب اذا تساوى الفضة والغش كما قال بعض المتأخرين  
وقيل فيه خمسة دراهم وقيل درهمان ونصف كما في المضمرات واما الذهب فمضطرب لمن ما في  
الزاهدي [ وان غلب ] عليهما [ الغش ] بالكهري النحاس والصفور غيرهما اهم من الغش بالفتح  
في الاصل اغمار على خلاف الاظهار [ يقوم ] ان نوى التجارة لانه بمنزلة العرض حينئذ فان بلغ نصابا  
ففيه الزكوة والا فلا وان لم يمن فلا شيء فيه وهذا اذا لم يخلص منه فضة تبلغ نصابا والا ففيه الزكوة  
كما لا غش فيه كما في الهداية وفي الجواهر اذا كان مقداره ثلثة دراهم من كل عشرة فضة والباقي نحاس  
واللون لون الفضة بحيث لا يتغير بمرور الايام فلا شيء فيه [ لا ] يجب [ في غير ما مر ] من نصاب  
السوائم والحجرين كالحبوانات والدرعيات والعدديات والمكيلات والموزونات كالماء في الاجباب  
والقرب [ الابنية التجارية ] كما مر فلو اشترى جارية للخدمة ونوى انه ان اصاب ربحا باعها فلا شيء فيه  
وكذا لو اشترى جوالق بعشرة آلاف درهم ليأجرها من الناس وان نوى ان يبيعها آخره لانه اشترى  
للغلة لا للتجارة وكذا ابل الحمالين وحمر المكارين وظاهرة شامل للعقار فلو اشترى ارضا مشربة او  
خراجية قيمتها مأتا درهم وجب فيها الزكوة الا انها لا يجتمع مع العشر والخراج فلا يجب الزكوة  
فيها وعن محمد رح انها يجب مع العشرية الكل في المحيط [ عند تملكه ] اي تملك المالك ذلك الغير  
فلو ملك عرضا ثم نوى التجارة ليس فيه شيء حتى يتصرف فيه [ بغير الارث ] اي بسبب اختياري فلو ملك  
مال التجارة بالارث ونوى التجارة وقت موت المورث لا يصير للتجارة بلا تصرف والكلام مشعر بأنه اذا  
ملك بالتبرع كالهبة والصدقة والوصية والخلع ونوى التجارة عنده يصير للتجارة كما قال ابو يوسف  
رح خلافا للطرفين على ما قيل ولا يعمل النية في العروض على الاصح كما في المحيط [ اذا بلغ ] ظرف  
يجب الاستفادة من الاستثناء [ قيمته ] اي ذلك الغير [ نصابا ] حاصله [ من احدهما ] فلا يلزم ان يبلغ من  
كل نصابا ويقوم بما يبلغ نصابا [ انفع للفقير ] مثلا صفة للنصاب جارية مجرى التعليل اي لكونه  
انفع له فلو بلغ بالتقويم كل منهما نصابا قوم بما هو انفع راجا وان تساوى فالمالك مخير وعن ابي  
يوسف رح يقوم بما اشترى به وعن محمد رح يقوم بالنقد الغالب في ذلك البلد ولا ينظر إلى موضع  
الغراء ولا موضع المالك وقت حلول الحول وفي الاصل يقوم المالك بالدرهم او الدينار وانما خص  
القيمة اشعارا بأنه لو اشترى عبدا للتجارة بفضة وزها مأتا درهم وحال الحول عليه وهو لا يساوي مأني  
درهم مضروبة فلا زكوة فيه الكل في المحيط [ ويجوز دفع القيمة في الزكوة ] اي بحسب جود من النصاب  
هو ان كان سائمة او غيرها لكن للمالك ولاية نقل قيمة يوم الاداء عندهما ويوم الوجوب عنده على ما قال  
بعضهم وقال آخرون في السائمة العين ويجوز قيمة يوم الاداء وفي غيرها العين اوقية يوم الوجوب

وبالفعل يتعين ففي ما أنتي قفيز من الحنطة قيمتها مأنتا درهم يوم الوجوب خمسة افقرة بلا خلاف  
 ويجوز عنده خمسة دراهم وان تغير المعر بعد الحول واما عندهما فان زاد بعده القيمة الى اربعمائة  
 فعقرة دراهم وان نقص الى مائة فدرهمان ونصف وفي خمس وعشرين من الابل بنت مخاض  
 بلا خلاف ويجوز عنده خمسة دراهم في قول اذا كان قيمتها يوم الوجوب مائتين وان تغير السعر واما  
 عندهما وفي قول عنده عشرة دراهم او درهمان ونصف لتغير القيمة يوم الاداء كما يستفاد من المحيط  
 ثم قال للاختصار [و] يجوز دفع القبة اي قيمة المنصوص عليه من نحو قيمة نصف صاع [في الفطرة]  
 اي صدة الفطر [والكفارة] اي كفارة رمضان والظهار والصيد واليمين [والعشر] والخراج [والنذر]  
 كما اذا نذر بالتصدق بصاع فتصدق بقيمته لكن في النظام اذا نذر بدينارين شاتين يوم النحر فنحصر بفاة  
 سمينة تبلغ قيمتها قيمة شاتين ومطلي لا يجوز كما لو نذر باهداء شاتين وعتاق عبيدين وفي وصية  
 فاضليخان ان اوصى بالدرهم فاعطي حنطة ففي جوازها خلاف واما ان القيمة فيما ذكر لمبت بدل  
 من الواجب كما ظن والا يجوز مع وجود المنصوص عليه كما في المبسوط وغيره [و] الهلاك [اي هلاك  
 النصاب او بعضه] بعد الحول [وان تمكن من الاداء] يسقط [الزكاة] حصته [اي الهلاك وان كان  
 بعد طلب العامل وقيل لم تسقط بعده والاول اصح كما في الكورماني فلو هلك من ثلثين ومائة من  
 الغنم ما هو الا ربعين لكن الواجب شاة واكلهم مشير الى انه لو هلك قبل الحول ثم وجد مثله  
 استوفى منه الحول والى انه لو استهلك بعده لم تسقط وقيل سقطت ثم استبدال غير الحجريين  
 استهلك كما في الظهيرية واما استبدالهما قبل الحول فغير مبطل للحول كما في المحيط [والزكاة]  
 واجبة [في] جنس [النصاب] بلا خلاف [لا العفو] لغة الزائد على النفقة وشوا ما زاد على النصاب  
 فلا شيع فيه استحقاقا كما قال الشيخان الا ان الهلاك يصرف الى الزائد على النصاب الاول ولو ناصبا  
 والى العفو او النصاب فصاعدا عند ابي يوسف ورح وفي الكل قياسا كما قال محمد وزفر ورح واما سمي  
 عفوا لانه يجب بدونه كما في المحيط وغيره ثم اشار الى توضيح الكليتين لسابقتين فقال [فيجب بنت  
 مخاض اذا هلك بعد الحول خمسة عشر من اربعين] بعيرا فيصرف الهلاك الى ما سوى خمس و  
 عشرين بعير لان الزوائد اربعة عفوا واحدا عشر من نصاب يليه ست وثلثين فبقي الخمس والعشرون  
 فيجب بنت مخاض وهذا عنده واما عند غيره فيجب خمسة وعشرون جزءا من ست وثلثين كما  
 قال ابو يوسف ورح او من اربعين كما قال محمد وزفر ورح فان الهلاك يصرف اوله الى اربعة عفوا ثم الى  
 ما يليه من النصاب او اليهما معا فان دفع ما ظن ان الاول عشرة من خمس وثلثين والبعير ارم جنس  
 يقع على الذكر والانيث و يطلق على البختي والتجيب وهوان يكون ابوه عربيا و امه غيره كما في  
 العمادي [ويضم المستفاد] اي الزائد على النصاب بشراء او توليد او هبة او وصية او ميراث او غيرها  
 [وسط الحول] بالسكون فيضم الاحداث ولو قبيل اخر الحول لانه قبل وقت الوجوب [الى نصاب]

من جنم [ فيضم اربعون درهما زاد على مائتين منه ثم يزكى عن الكل وفيه اشارة الى ان المستفاد بعد الحول لا يضم بل يستأنف له حول آخر اجمعا و الى انه لا يضم اذا لم يكن له نصاب و اذا بلا خلاف ثم اشار الى بيان ما هو من جنس النصاب من الحجريين و العروض لا السوائم و قال [ و ] يضم [ الذهب الى الفضة ] و بالعكس [ بالقيمة ] لاتمام النصاب عنده و بالاجزاء و الوزن مثلها و في رواية عنه و عن ابي يوسف رح انه رجع الى قوله و ثمرة الخلاف في صورة ذهب عشرة مثاقيل قيمتها مائة و خمسون درهما و فضة خمسين فان فيه الزكوة عنده لا عندها و لا خلاف في وجوبها عند تكامل الاجزاء مائة درهم فضة و عشرة مثاقيل ذهبا و ان كان قيمتها اقل من تلك المائة و قيل لا شيء فيه عنده و الصحيح الاول فيؤدي من كل ربع عشرة و هو الصحيح كما في الحقايق و غيره [ و ] يضم [ العروض ] اي مردود يكون للتجارة فلا يضم السوائم [ اليهما ] اي الى الذهب و الفضة [ بالقيمة ] قيل المشكلتين مثل [ لاتمام النصاب ] فيزكي عن قبض حنطة للتجارة و خمسة مثاقيل من ذهب قيمة كل مائة درهم و قال لا شيء فيه و لا خلاف فيما اذا كان الذهب عشرة مثاقيل و فيه اشعار بان الحجريين لا يقومان فيضم قيمتهما الى قيمة العروض بل يعكس كما قال و اما عنده فيجوز تقويم كل ثم يضم احد الى آخر كما في التحفة و العروض بالمجموع العرض بالفتح و السكون و هو كل صنف من الاموال غير الحجريين كما في اللقائس و غيره فعلى هذا كان عليه استثناء السوائم الا ان يقال ان اللام للعهد [ و نقصانه ] اي نقصان النصاب [ في ] اثناء [ الحول هدر ] بفختين و السكون اي باطل غير مسقط للزكوة و فيه اشارة الى ان الدين في الحول لا يقطع حكم الحول وان استغرق خلافا لغيره و الى انه لو كان له اربعون شاة مانت في الحول ففيه الزكوة اذا كان صرفها مائتي درهم و الى انه لو كان له عصير فتخمر ثم تغلل انقطع لان الخمر ليست بمال كما في الزاهدي [ و جاز له تقديمها لحول ] اي على حول [ ازاكثر منه ] الذي نصاب اي جاز لملك نصاب او اكثر ان يؤدي زكوة سنين كثيرة قبل ان تبيع تلك السنون فلو ملك المال لم يرجع على الفقير كما في الزاهدي و ذكر في المحيط انه لو ادعى زكوة الفضة مالك الحجريين ثم هلكت كان المؤدى عن الذهب اذ التعيين غير صحيح و عن ابي يوسف رح عليه زكوته و اختلف فيما اذا عين بعد الحول ثم هلكت [ و ] جاز تقديمها [ لنصب ] اي على نصب [ لذي نصاب ] اي جاز لملك نصاب و احد ان يؤدي زكوة نصب كثيرة و الكلام مشير الى انه لا يجوز التقديم لكل منهما بلا نصاب اجمعا فلو سجل فان كان في يد الفقير لم يأخذه و في يد الامام اخذه كما في الزاهدي \*

[ فصل \* و ينصب العاشر ] مستأنفة شاملة اعاشراهل العدل و الجور و هو

أخذ العشر من عشرت القوم اعشرهم عسرا بالضم فیهما اي اخذت منهم العشر و شريعة من نصبه الامام على الطريق لأخذ صدقة التجار و امنهم عن اللصوص كما في الكرمانی و غیره من المتداولات

وانما سمي به للملاحظة الحربي في ذلك دون المعلم والدمي ولى ما ذكرنا من للمعنى العربي لا حاجة الى ينصب مثل قوله [ على الطريق لاخذ زكوة التجار ] للمسلمين او غيرهم وانما سمي بالزكوة لتغليب غير العربي عليه والتجار بضم التاء وتشديد الجيم او كسرهما وتخفيفها جمع تاجر وفيه رمز ان العاشر ماجور فانه امر جميل قد فعله الصحابة ينصب الرسول والخلفاء صلوات الله عليهم اجمعين وحديث ( ان لقيتم عاهرا فاقتلوه ) معناه تاركا للفرض في هذا الامر كما قال ابن الاثير لكن فيه اشكال و لعله تغليب [ فياخذ ] العاشر [ من المسلم ربع العشر ] اي عشر امواله الظاهرة والباطنة [ ومن الدمى ضعفة ] بالكسر الميل الى ما زاد وعرفا المتلان فالمراد نصف العشر وفيه اشعار بان جميع النصاب معها فلو كان بعض النصاب في بيتهما لم ياخذ منهما شيئا لكن يجب فيه الزكوة ديانة لكمال النصاب كما في التثقة [ وصدقا ] اي المسلم والدمي [ مع تخليفهما ] في ظاهر الرواية ومن ابي يوسف رح ان التخليف لا يمتدح كما في سائر العبادات [ ان انكروا الحول ] اي ان انكر المسلم والدمي تمام الحول ولو حكما كما في الاستفادة ومط الحول [ ان الفراغ ] اي انكر فراغ الدمة [ من الدين ] المطالب به من عيب [ ارادعي اداؤه ] اي ربع العشر او ضعفه [ الى عاشر آخر يعلم ] في هذا الحول [ وجوده ] لان الامين يصدق بما اخبر الا بما هو كذاب يبين فالحسن ان يقال ( الى عاشر ان كان ) كما في التداولات فيشتمل الكائن بلا علم في الكافي ان لم يكن في هذه السنة عاشر آخر لا يصدق لما ذكرنا وفيه اشعار بان خط البراءة لم يشترط وهو الاصح لانه قد يضيع كما في النمرناهي فلو جاء به بلا حلف لم يصدق في قوله وصدق في قولهما على قياس الشهادة بالخط [ ارادعي اداؤه في مصرهما ] الى فقير مثلا [ في غير المرواث ] اي الاموال الباطنة فلو ادعى الاداء في الاموال الظاهرة لم يصدقا لان حق الصرف للامام فيضمنان الزكوة هو الثاني على الصحيح وقيل الزكوة الاول والثاني سياسة ما به كما في الكافي وغيره [ و ] ياخذ [ من الحربي العشر ] من امواله الظاهرة او الباطنة اذا كانت نصابا [ ان لم يعلم ما ياخذون منا ] اي مقدار ما ياخذ اهل الحرب من المسلمين في ديارهم لكن عام نفس الاخذ منهم [ وان علم ] ذلك [ اخذ مثله ] ولولا اوكثيرا تحقيقا للمجازاة وفي رواية لا ياخذ من القليل لانه عفو [ ان كان ] ما ياخذون منا [ بعضا ] فان كان كلا لا ياخذ اصلا لانه عذر كما في الاختيار وقيل ياخذ كلا جزا لهم وقيل ياخذ كله الا قدر ما يوصله الى مأمنه لان الاتصال علينا \* ثم ابغله ما منه \* كما في المحيط [ ولم ياخذ منه ان لم ياخذوا منا ] لانه اقرب الى مقصود الامان وفي الاكتفاء اشعار بان الحربي اذا انكر الحول او الفراغ من الدين ياخذ منه العشر كما قال بعضهم وقيل هذا اذا علم انهم لا يصدقوننا في ذلك اولم يعلم واما اذا علم انهم يصدقوننا فلا ياخذ منه شيئا كما في المحيط [ وعشر غير الدمى ] لا يخلو عن تسامح فان المعنى اخذ العاشر نصف عشر قيمة خمره ويعرف القيمة من اهل الدمة وانما ياخذها المسلم لانها من المسلمي فلم يكن في حكم العين

والإضافة للعهد فيه غير أنها تعفر إذا كانت للتجارة وفي حكم الخمر جلود الميتة [ لا ] يعفر [ خنزيرة ]  
لأنه من القيمي في حكم العين وقال زفر ربح يعشرو قال أبو يوسف ربح يعفرهما ان من بهما جملة  
و[ لا ] يعشر [ أمانة ] لمسلم أو ذمي من بهاعة أو رديعة أو مضاربة أو غيرها إذا التاجر ليس بمالك فلو بلغ  
نصيب المضارب من الربح نصيباً عشر [ وعشر الحربي ] عشر [ ثانياً قبل الحول جاثياً من دارة ] وهذا  
إذا علم أنهم يخلونه ما فلو علم بخلونه فلم يعشر كما قال شيخ الإسلام وإنما قيد بالحربي إذ لا يعفر  
للمسلم والذمي في سنة الأمرة ويعشر كل عشرين في الحول الثاني إذا لم يعشرو في الأول وقوله ثانياً  
أي غير مرة فيعشرو في سنة كلما جاء من دارة ولو في سنة عشر مرات وقوله قبل الحول من قبيل  
التجارب فإنه متعلق بعشر وجائياً فإذا لم يعشرو في هذا الحول لم يعشر بعده في الحول الثاني وقوله  
جاثياً من دارة مشعر بأنه لو تردد في داراً ثم مر على العاشر لم يعشر ثانياً وهذا إذا علم أنهم  
لم يخلوا منا أولم يعلم أما إذا علم أنهم يخلون فيعشر كما قال شيخ الإسلام وأعلم أنه لو مر تاجر على  
عاشر جماع وأخبر أنه مروي وظن العاشر أنه مروي وأراد فتحه فإن كان في الفتح ضرر على التاجر صدق  
مع البيمين والألفيته الكلى في المحيط [ وخمس معدن ذهب ] أي اخذ الخمس من معدنه  
وجوباً وإن قل وفيه إشعار بأن في الخمس لا يشترط النصاب ولا الحول ولا سائر شروط الزكاة لأنه  
في حكم الغنمية كما أخبر إليه في التحفة وأضافته ككل درهم لأنه جوهر أودعه الله تعالى في الأرض  
يوم خلقها وهو منقح على ثلثة منطبع كالذهب والفضة والرصاص والنحاس والحديد ومائع كالحاء  
والمح والقيصر والنفط والماليس شيئاً منهما كاللؤلؤ ولغروزج والحل والزاج وغيرها في المسبوط  
والتحفة وغيرهما لكن المطرزي خصه بالحجرين والظاهر أنه في الأصل اسم لمركز كل شيء [ أو ] معدن  
[ نحوه ] في الانطباع كالفضة [ وجد في أرض خراج أو عشر ] الأخصر في أرضنا سواء كانت جبلاً أو  
سهلاً أمواتاً أو ملكاً واحتسبه من دارة وأرضه وأرض الحرب [ وبقية ] من أربعة أخماس  
[ للواجد ] أن لم يملك الأرض [ كما إذا وجد في أموات ] [ ولا ] تكن غير مملوكة [ فلما لملكها ] أي  
فالباني مالك الأرض سواء كانت داراً أو غيرها وهذا عندهما كما في شرح الطحاوي وأما عنده  
تفصيل أشار إليه فقال [ ولا شيء ] من الخمس وغيره لغير الواجد [ فيه ] أي المعدن [ أو ] وجد  
في دارة [ وما في حكمها كاللؤلؤ والحانوت ] [ وفي أرضه ] كرماء وغيره [ روايتان ] ففى الأصل  
لا شيء فيه وفي الجامع خمس [ ولا شيء في لؤلؤ ] هو جوهر مضى يخلق الله تعالى من مطر الربيع  
الواقع في الصدف الذي قيل أنه حيوان من جنس السمك يخلق الله تعالى اللؤلؤ فيه كما في الكرماني  
[ و ] لا في [ عتبر ] من معدن أنه في البحر بمنزلة الحشيش في البر وقبل صمغ شجر وقيل زيد البحر  
وقيل حتى البقر البحري وقيل روث غيره كما في الكرماني وقيل في دابة وقال ابن سينا أن اللؤلؤ  
بعيد والحق أنه ما يخرج من عين في البحر يطفو ويرمي بالساحل كما في حل الموجز وإنما خصهما



بالذكر ولا شيء في شيء مما استخرج من البحر ولو ذهب أو فضة كما في المحيط لأنها خمس عند أبي يوسف روح كما في النفت لكن في الكافي أن هذا الخلاف جار في كل حلية يستخرج من البحر فالأول أن يقال وما في البحر كلؤلؤ وغيره [ويردج] وياقوت وزاج وغيرها [مما وجد في جبل] فلا يخمس شيء يستخرج من أرض بلا علاج نادر قليل كان أو كثيرا ووجه مسلم أو كافر كما في النفت وإنما قيدنا بالبحر كما قيد بالجبل لأنه يخمس ما وجد منهما في خزائن الكفار كما في النهاية وغيرها وذكر في الظلم أن الزبيق يخمس عنده خلافا لأبي يوسف روح ولا شيء في المائع بلا خلاف كالنقط [وكنز] في أرضنا هو في الأصل مال دفنه إنسان في أرض [فيه سمة الإسلام] أي علامة مثل آية من القرآن أو كلمة الشهادة أو اسم ملك من ملوك الإسلام والسمة مصدر رسمه أي أثر فيه بكي فإلهاء عوض عن الواز ذكره ابن الأثير [كالنقطة] أي في يعرف على أبواب المساجد والأسواق زمانا يظن أن صاحبه يطلب فيه فإن لم يرجد صاحبه فله أن يصدقه على نفسه فقيرا وعلى غيره غنيا بشرط الضمان والنقطة بضم اللام وفتح القاف ما وجد من مال غير حصوان مطروح على الأرض وتام الكلام يأتي و[ما فيه سمة الكفر] من الكنز كالصنم [خمس وياقيه للواجد] ولو صبغوا أو عبدا أو ذميا ويسترد من الحسبي المستامن إلا إذا عمل بأذن الإمام [و] شرطه [أن لم تملك الأرض] أي إن كان الأرض غير مملوكة كالجبل والمغارة ونحوهما وهذا قيد مما فيه سمة الإسلام والكفر جميعا كما صرح به في المحيط وغيره فمن بعض الظن أنه قيد ما يليه [والا] يكن الأرض أي أرض خمس ما فيه غير مملوكة [فلمختط له] أي الباقي من الخمس لصاحب الخط والخط بالسكر أرض يختطها إنسان بأن يخط عليها خطا ليعلم أنه قد اختارها لنفسه للبناء فيها كما في الصحاح ثم أشار إلى المراد بقوله [أي المالك] لهذه الأرض من قبل الإمام [أول الفتح] أي في أول زمان فتح الإسلام تلك البلدة إن كان المالك حيا ولا فلورثته ثم وثم وبيع المختط له لا يبطل ملكية الكنز وإن تداولته الأيدي كما في المحيط وإن لم يعرف المختط له ولا ورثته فقد وضع في بيت المال كما ذكره أبو اليسر ويصرف إلى أقصى مالك يعرف له في الإسلام وهذا كله عندهما وأما عند أبي يوسف روح فالباقى للأواجد وهذا إذا تصادقا أنه كنز فلو قال صاحبه أنا وضعته فأقول له لأنه في يده كما في الزاهدية ولم يكن مألوس له سمة أصلا فقلل أنه في حكم سمة الإسلام وقيل سمة الكفر كما في الاختيار [وكان صحراء دار الحرب] أي معدن ذهب ونحوه في أرض غير مملوكة لأحد في دار الحرب كالغارة فإن الركاز اسم للمعدن حقيقة والكنز مجازا كما في المحيط والكافي وغيرها فلا ينبغي أن يراد به الكنز على أنه قال شيخ الإسلام إذا وجد المستامن كنزا في صحرائهم يلزمه الرد عليهم لأن في هذه غدرا كما في المحيط لكن فيه عن القدوري أن الكنز والمعدن في هذا المقام متساويان في الحكم وفي المسبوت أن الركاز يتناولهما وكلام المغرب يحتمل المربوط والمحيط جميعا فلا يبعد

ان يزداد بالركاز ما في الصحراء من المال بوضع الله تعالى وضع انسان [كَلِمَةً لِمُسْتَأْمَنَ] اي لمسلم دخل دارهم بأمان [وَجَدَهُ] اي وجد ذلك المستامن الركاز الشامل للمعدن والكنز وفي ذكر المستامن اشعار بأنه لو دخل متلصص دارهم ووجد في محرابهم ركازاً فهو له بالطريق الاول كما اشار اليه في التحفة [و ان وجدَهُ] المستامن من الركاز [في دار منها] اي ارض مملوكة لاحد من اهل الحرب [رَدَهُ] اي الركاز [على مالكها] اي الدار ولو لم يردّه واخرجته الى دارا كان ملكاً له ملكاً خبيثاً كما في التحفة وهذا قول الطرفين واما عنده فيخمس كما في الننف واما اسند الوجدان الى المستامن لانه لو وجدّه متلصص فهو له كما في الزاهدي [و ان وجدَ] في دار الاسلام بقرينة السابق [و كان] بالرفع ومن الظن ان فاعله ضمير المستامن لان ما وجدّه من الكنز في صحراء دارهم لا يخمس بلا خلاف [متاعهم] بالجر على الاضافة بياناً للمعنى المجازي كاضافة المتاع بياناً لسمّة الكفر والمتاع لغة كل ما ينتفع به من عروض الدنيا قليلها وكثيرها ذكره ابن الاثير فيكون ما سواها الحريص متاعاً وعرفا كل ما يلبسه الناس و يمسكه كما في العمادي واختلف المشائخ في تفسيره هنا والصحيح ان المراد هو المعنى اللغوي كما اشير اليه في الكرواني [في ارض لم تملك] كالغزاة [خمس و باقيه له] اي للراجل واما في ارض تملك فللمختط له وهذه المسئلة وان فهمت مما سبق الا انه ذكرها تبعاً للهداية ليصرح ان في وجوب الخمس لا يتفاوت المتاع وغيره بخلاف الزكوة فانها لا تجب في المتاع بغير التجارة ولما اشترك الزكوة والعشر في تطهير المالك عن الاثام واطلق عليه الزكوة في لسان ائمة الانام شرع فيه بعد الفراغ منها وقال [وفي عسل ارض] ولو مفازة والعسل لعاب النحل وفي حكمه المن الواقع على الشوك الاخضر في قول كافي الظهيرية والظرف خبر لمبتدأ متأخر هو عشر [عشرية] لا خراجية اذ لا يجتمع العشر والخراج في ارض واحدة [او] عسل [جبل] عشري احتراز عما في الخزانة ان لا شيء في الجبل في رواية والا لاكتفي بالارض فانها جرم مقابل للسماء [او ثمره] اي ثمر الشجر في ارض او جبل عشري ويدخل فيه القطن لان الثمر اسم لشئ متفرع من اصل يصلح للاكل واللباس كما في الكرواني وذكر في القاموس انه اسم لحمل الشجر وقال ابن الاثير انه ما ينتج من الشجر لكن المشهور ما في المفردات انه اسم ليل ما يستطعم من احوال الشجر وفيه اشارة الى ان لا شيء في ثمر شجر في دار رجل فانها ليست عشرية وان كان البلدة عشوية كما في المحيط وكذلك ثمر بستان الدار لانه تابع لها كما في قاضيخان والكلام دال على وجوب العشر ولو كان الشجر غير مملوك ولم يعالج احد كما قال اسد بن عمر ولكن قال الحسن لا عشريه وهو احب عند ابي الثبت كما في المحيط لكن قال الترمذاشي ان كان الامام يحكمه فيه العشر والا فلا ومن ابي يوسف والحسن رح لا عشر فيه لانه باق على الاباحة وانما لم يكتف عنهما بما بعد تنبيهه على ان فرع الجارح مثله في الحكم [وما خرج من الارض] العشوية مما يمنهته لباس عادة من اصناف الحبوب والبقول والرياحين

والفواكه والاوراد وقصب السكر والادوية والبنود وقبه رمز الى انه لا يرفع مؤن الزرع كما صرح به الى انه عشرين اكل كما قال ابر حنيقة رح و ذهب ابر يوسف رح الى انه عشرين اكل سوى كفاية الرجل وعياله وقال محمد رح ان ما اكل حسب عليه من تسعة اعشاره كما في المحيط وذكر التمرناشي ان لا يسعه اكل شيء منه حتى يؤدي عشرين اكل هذا اذا عزم ان لا يؤدي فان عزم فلا باس باكل تسعة اعشاره والكف احوط ومن ابي حنيقة رح ان اكل قليلا قليلا بالمعروف فلا شيء عليه قال الفقيه به نأخذ كما في المضمرات والى انه لا يشترط كون الارض ملكا والخارج معالجا فلو نبت في ارض غير مملوكة مشرور مرتقصيله والى انه يجب في ارض الوقف والصبي والمجنون والمكاتب والمذون والمديون كما في الخزائن فالدين لا يمنع الوجوب كما في ظاهر الرواية على ما في المبسوط والمتبادر ان يكون العشر على المالك سواء كان مزارعا او دافعا الى مزارع او موجرا وهذا صده وقال انه على الدافع والمزارع جميعا وعلى المستاجر ولا خلاف انه على المستعير كما في التنتف [وان قل] ذلك العمل والنصر والخارج فلا يشترط له نصاب كما قال ابر حنيقة و زفر رح وهو اولى كما في الكرمانى وهو الصحيح كما في التحفة واما عندهما فان كان الخارج مما لا يبقى سنة فلا شيء فيه مثل الخوخ والكمثرى والتفاح والشمش والثوم والبصل وان كان مما يبقى سنة فلا شيء فيه مثل الخوخ والكمثرى والعنب والتين والحنطة والشعير والذرة فلا شيء فيه الا اذا بلغ الفأ ما نتي ما وان كان مما لا يوسق كالقطن والزعفران والسكر فنصابه عند ابي يوسف رح قيمة ما ذكر من ادنى ما يوسق من نحو اللخن وعند محمد رح خمسة امثال من اقل ما يقدر به نوعه فنصاب القطن خمسة اجمال كل حمل ثلثمائة من والزعفران ونحوه خمسة امساء فانه قدر بالاوقية والربل والحمل والدرهم والاستار والماء [عشر] واجب ذكره وقته في الحبوب ظهورها عنده ووقت الحصاد عند ابي يوسف رح وقت التصفية في الخطائر عند محمد رح فيضمن على الخلاف لو استهلك الحب بعد هذه الاوقات كما في الخنيس وظاهرة مشير الى انه لا يجعل به قبل الزرع واذ بلا خلاف وكذا قبل النبت وذا عند الطرفين خلافا لابي يوسف رح ويجوز التعجيل بعده اتفاقا كما في المبسوط والى انه لو اجتمع انواع من جنس يؤذي من كل بخصته وهذا عنده واما عند محمد رح فمن الوسط كما في المحيط والاطلاق دال على ان وقت الاداء جميع العمر فهو على التراخي كما قال محمد رح وذهب ابو يوسف رح الى انه على الفور ومن ابي حنيقة رح روايتان كما في سجدة ثلاثة التمرناشى [ان سقاه] ابي ذلك العمل والنمو بالخارج [سح] اي ماء جار كالانهار والادوية في اكثر السنة فان سقاه في النصف او الاقل ففي الخارج نصف العشر كما في الاختيار [او مطر] او تلح او برد فالسحاب اشمل [الا في بحر حطب] في عدم استغلال البساطين والاراضي به عادة فدخل فيه القصب الفارسي والحشيش والمعف والبن ونحوها فلو اتخذها شجرة او مقصبة او مبيتا للحشيش ففيه العشر [رغم] خرج وان قل

[ نصف عشر ] عنده كما قال في نصايه [ ان سقي ] الخارج اكثر الخول [ يغرب ] اي دلو عظيم  
يدبره البقر [ او دالية ] اي ما يدبره البقر وهي جد ح طويل يركبه تركيب مذاق الارز و قي راسه  
مغرفة كبيرة كما ذكره المطرزي [ بلارفع مؤن الزرع ] يضم الميم و فتح الهوذة جمع المؤنثة عكسه ملو  
فعولة ملو الاصم وهي الثقل والمعنى بلا اخراج ما صرف له من نفقة العمال والبقر وكرو الانهار  
وغيرها وفيه تصريح بما علم ضمنا كما في قوله [ و ماء السماء ] اي ماء الانهار والبحار والامطار [ و ]  
ماء [ العيون ] الواقعة في ارض عسرية [ و ] ماء [ البثر ] الحفورة فيها [ عسري ] اي منسوب الى العسرة فانه  
حصل منه فما كان منها في ارض خراجية فخرابي فلو انقطع عن الارض الخراجية ماء الخراج ثم سقيت  
بماء العسرة صارت عسرية ولو انعكس صارت خراجية لان الماء مؤثر في تهيب الوظيفة كما في المحيط ولو  
سقيت مرة بالعتري ومرة بالخراحي ففيه العسرة لان فيه معنى العباداة كما في التبرناشي [ و ماء انهار ]  
جمع نهر بالسكون والفتح مجرى الماء [ حفرها ] من مال الخراج [ العجم ] اسم جمع واللام للعهد  
اي بعض ملوكهم كمشكديان وكيا بلان واشكانيان وسامانيان وآخرهم يزيد جرد المقتول في خلافة عثمان  
بن عفان رضي الله تعالى عنه [ خراجي ] وان كان اصل بعضها من ماء فيه خلاف كنهه الملك فلن كمرى  
حفرة من الفرات ملو طريق الكوفة من بغداد ومنها مرو رود ونهر يزجود والخراحي منسوب الى  
الخراج وهو في الاصل ما حصل من ريع ارض او كرائها او اجرة غلام او نحوها ثم سمي به ما يأخذه  
السلطان فيقع على الضريبة والجزية ومال الفع كما في الازاهير وفي الغالب يختص بضريبة الارض  
كما في المفردات والاصل ان كل نهر يحتاج الى العمارة فعسري والا فخرابي [ وكدا ] اي مثل ماء انهار  
العجم في الخراجية [ الانهار ] اي ماء الانهار [ الاربعة ] جيمون نهر بلخ او ترمذ و هيمون نهر خجند  
او الترك والهند وذلة نهر بغداد والفرات نهر الكوفة او العراق [ عند ابي يوسف رح ] وفي رواية  
عنه [ لا عند محمد رح ] وذكر شيخ الاسلام عن محمد رح فيها روايتين كما في المحيط والاولى الانهار  
الخمسة فان السبل ملو هذا الخلاف كنهه ينشق عن هذه الانهار [ و ارض العرب ] بلادها نحو تهامة  
وحجاز ومكة واليمن وطائف وعمان والبحرين تثنية البحارسم اقلهم مشهور مشتمل على مدن كثيرة كما  
في قاضينان لكن في التقويم ان مكة من تهامة وقيل من الحجاز واما مدينة فمه وقيل من نجد  
و ذكره لزيادة الايضاح والافتقار لاكتفاء عنه بقوله [ و ما اسلم اهله ] من بلد طوما بلا قتال  
ولا دعوة الى الاسلام او كرها ثم اقر اهله عليه في لصورتين مثل مكة كما في التفت [ او ما فتح عسرة ] اي  
فهر بالسف ساء اهله او لا والعسرة بالفتح اسم من العنوا بالضم وهو الذل والخضوع كما ذكره  
المطرزي [ وقل قسم بين جساما ] المسلمين احتز به عما اذا قسم بين قوم كافرين غير اهله فانه خراجي كما في  
التفت ولو قال بيننا لكان شاملا ما اذا قسم بين قوم مسلمين غير جيشا فانه عسري لان الخراج لا يوظف  
على السلم ابتداء و شاملا لاهل الجيش واكثره فانه اربعماية عند ابي حنيفة رح وعن الحسن اربعة

الاف كما في قاضيها [والبصرة عفرية] اتفاقا والقياس ان يكون خراجية عند ابي يوسف رح لانها بمقرب ارض الخراج الا انه ترك القياس يا جماع الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين [والسواد] اي سواد العراق طولا من حدينة الموصل قرية الى عبادان بالفتح والتشديد حصن على شط البحر وعرضا من العذيب ماء قريب من كوفة الى حلوان بالقسم بلد و سواد البلد قراها كما في القاموس و انما سمي به لخضرة اشجاره وكثرة زرعوه والعراق بالكسر اسم للبصرة والكوفة وبغداد ونواحيها وذكره كذا كثر ارض العرب لاندراجها تحت قوله [ و ما فتح عنوة و اقراهله عليه ] بلا اسلامهم فان السواد فتح عنوة و لما لم يسلّموا وضع عمر رضي الله تعالى عنه الخراج عليهم ولم يسقط عنهم حين اسلموا [ او صالحهم ] اي ما صالح الامام اهلته على شيء معين قبل الغلبة [ خراجية ] منه ما صالح صلى الله عليه وسلم على ان يأخذ من اراضي بني نجران الفي حلة و في رواية الفار ماأتي حلة و صالح عمر رضي الله عنه على ان يأخذ من اراضي بني تغلب العشر مضاعفة و جعل هذا بمنزلة الخراج لا يتغير كما في شرح الطحاوي و منه بلغ و سعد سميرقند و اما بخارا فقلد فتح عنوة باقرار اهلته عليه فهي خراجية الا مرسان فانه عسري وكذا سميرقند الا انها لحفظ الثغور جعلت عشيرة كما في السرجية و ينبغي ان يكون مرد صلحة خراجية كهراة فان اميرها صالح ابن عامر على الف الف درهم ثم صالحه امير مرد على الفي الف درهم و ماأتي درهم كما ذكره ابن الاثير في الكامل لكن في التنف ان الصلحة عشيرة فان الامام ان صالح المسلمين على مال معلوم فظاهر انها عشيرة و كذا ان صالح الكافرين ثم اسلموا فان كان بدل الصلح في الصورتين اقل من العشر فالفاضل صرفوا الى الفقراء [ و موات احبي ] اي ارض غير صالحة للزراعة بالفعل جعلت صالحة لذلك [ يعتبر ] للعشيرة و الخراجية [ بفرضه ] اي قرب الموات فان قرب الموات من الارض العفرية فعشيرة و من الخراجية فخراجية كما قال ابو يوسف رح و ذهب محمد رح الى ان العبرة للماء فان عشرين فعشيرة و خراجيا فخراجية كما في المحيط و ذكر في شرح الطحاوي ان كل ارض تسقى من عين او قناة او نهر يستنبط من بيت المال فخراجية [ و الخراج ] اي خراج الاراضي المذكورة [ اما خراج مقاممة ] بالاضافة و هو جزء معين من الخراج بوضع الامام عليه كما ثبت بأسره صلى الله عليه وسلم كما اشير اليه بقوله [ كما يوضع ربع ] من الخراج [ او نحوه ] كالثلث و فيه اشارة الى ان هذا الخراج يتعلق بالخارج فلوعطل الارض و قد تمكن من الزراعة لم يحجب عليه شيء كما في الظهيرية لكن لو عجل و ادعى خراج ارضه لسنة او سنتين جاز لان حبيبه ارض نامية و الى انه يتكرر بتكرار الخراج كما في المحيط و الى ان الخراج يحل اكله قبل اداء الخراج و قيل لا يحل و الى انه يسقط بهلاك الخراج و لو بعد الحصاد كما في التمرناشي و يرفع مؤن الزرع ثم يؤدى الخراج كما في المحيط و الى ان الدين غير مانع لوجوبه كما في المبة و الى ان وجبه على النراخي و فيه خلاف العشر و قد مر و الخراج بقدر طاعة الارض كما اشار اليه بقوله [ و نصف الخراج غاية الطاعة ] فلا يزداد عليه لان النصيف عين

الانصاف وعن محمد ر ح اخذ منه الابدن الارض وما يقرت نفسه وعياله الى قابل كما في المحيط [ اما ]  
 خراج [ موظف ] بالامانة ويجوز ان يكون وصفاً ويسمى خراج الوظيفة والمقاطعة ايضاً وهو شيء معين  
 من النقد اذ الطعام بوضع الامام عليه كما ثبت بامر عمر رضي الله تعالى عنه كما اشار اليه بقوله [ كما وضع  
 عمر رضي الله تعالى عنه ] او عماله بامر [ علي اهل السواد ] فانه بعث اليه عثمان بن حنيف وجعل  
 الخديفة مشرفاً فمسحه وبلغ منها وستين الف جريب ثم وضع بامر [ لئيل جريب ] بالفتم وهو ستون  
 ذراعاً في ستين بذارع الملك سبع قبضات كما قال محمد ر ح وانما لم يفسره لانه قال شيخ الاسلام انه  
 تقدير جريب اراضيهم بذارع ملك زمانهم واما جريب سائر الاراضي فمتعارف اهلها كما في المحيط لكن  
 في المضمرات اراد بالملك النوشيروان وبسبع قبضات تلك السبع مع زيادة ابهام موضوعة في كل قبضة  
 وفي المنية قيل ان القبضات غير منصوبة الابهام وفي المغرب ان ذراع الجريب ستة قبضات كل قبضة  
 اربع اصابع وفي الزاهدي قيل الجريب ما يسع فيه ستون منا من الحنطة وقيل خمسون و اريد  
 بالجريب بقرينة ما ياتي ما يزرع فيه مثل الحنطة ويدخل فيه ما اذا كان مشقة اشجارها غير مشرة  
 كما يدخل ما كان اطراف الجريب اشجاراً ولو مشرة كما في قاضيخان وغيره [ يبلغه الماء ] اي جنس الماء  
 وان كان العهد اصلاً فلولا لم يبلغه ماء الخراج اما او عامين والسماء يحقيه لم يسقط الخراج لانه بمنزلة ماء  
 النهر وفي ذكر الماء اشعار باصلته حتى لو بلغ الارض السبعة وجب الخراج لانها تزول بالماء كذا في المحيط  
 [ صاع ] كائن في عهده صلى الله عليه وسلم مقدراً ما فيه باربعة المداد و تمامه في الفطرة [ من براو  
 شعير ] يحتمل ان يكون مشيراً الى ان خواجه منهما والى انه مما يزرع فيه فيشتمل الذرة والدخن  
 وغيرهما وهو الصحيح وفي رواية من بركا في الزاهدي وغيره [ ودرهم ] بوزن سبعة فيشير الى ان المراد  
 وزن مكة [ ولجريب الرطبة ] بالفتح الاسفست الرطبة [ خمسة دراهم ] وفيه اشعار بان لا شيء في اليابس  
 وينبغي ان يجب فيه الخراج ايضاً لانه عطل الارض الخراجية [ و ] لجريب [ الدرهم ] اي ارض يحيط بها  
 حائطها اشجار العنب [ و ] لجريب [ النخل ] وغيره من الاشجار المثمرة [ متصفاً ] تلك الاشجار التي  
 للعنب والتمر وغيرهما بحيث لا يمكن ان يزرع ما بينهما [ ضعفة ] اي ذلك وهو عشرة دراهم لما فيها  
 من الاثمار فلو كانت لم تثمر يعد فيها خراج الزرع كما في قاضيخان [ ولما سواه ] ذلك من اصناف الاجرية  
 كجريب الزعفران والقطن والبستان وغيرها فاستدرك قوله [ والبستان ] اي ارض يحوط بها حائط فيها  
 اشجار متفرقة ممكنة الزراعة كما في الكافي وغيره ولعله دفع توهم انه داخل في الكرم بلليل اطلاق الناس  
 ويشكل بما ذكرنا من شجرة غير مثمرة [ ما يطبق ] من الثلث والربع وغيرهما وقالوا غاية الطاقة  
 نصف الخارج كما في المضمرات فلو كان الارض لا يطبق ما وطفه عمر رضي الله تعالى عنه لقلة الربح جاز  
 البقاص عنه بالاجماع واما الزيادة عليه لكثرة الربح فلا يجوز بالاجماع كما لا يجوز ان يحول وظيفة  
 الموظف الى المقاسمة وبالعكس ولوزاد الامام عليه ابتداء جاز عند محمد ر ح وعن ابي يوسف ر ح

روايتان ولا يجوز عند بي حنيفة رح على الصحيح والكلام مشير الى انه لم يتكرر بتكرر الخراج والى ان الدين لم يمنعه والى انه وجب على الصغير والكاتب والمأذون والمرأة والكافر ولو تصدق قبل طلب السلطان جاز لا بعده وجاز ان يجعله للمالك خلافاً لمحمد رح الكل في المحيط وأكل الخراج في المحيط في الحل والحرمه كما في المقاسمة على ما في التمر تاشي والى انه لا يجوز ان يوظفوا في الارض كلها شيئاً من الدراهم وفي الكافي انهم وظفوا هكذا في ديارنا لان التقدير يجب ان يكون بقدر الطاقة فلا يبالي بكونه من اي جنس [ ولا خراج لو انقطع ] في اثناء الزراعة [ الماء عن ارضه ] اي ارض الخراج وما تقرر ان المفهوم ليس بكلي لا يصح دعوى الاستدراك مفهوم قوله لا يبلغه الماء اصلاً [ او غلب ] الماء عليه بحيث لا يتمكن منه الزراعة كما اذا صار ذناً [ او اصاب الزرع آفة ] مساوية لا يمكن التحرز عنه كالحره والبرده والحرق والغرق ارضية ممكنة التحرز كاكل الدواب والاصح انه اذا اصابته آفة ارضية لا يسقط الخراج وفيه رمز الى انه اذا غلب الماء ثم نصب او اصاب الزرع آفة في بعض الحول وقد تمكن من الزرع فعليه الخراج واختلفوا ان يعتبر زرع الحنطة او الشعير او اي زرع كان كما في المحيط والى انه لم يسقط بالموت لانه دين وقبل يسقط كما في التمر تاشي [ ويجب ] الخراج [ ان عطلها ] اي عطل الارض الصالحة للزراعة [ مالهها ] بعد القدرة فان لم يقدر يدفعها الامام الى غيره اجارة ثم ياخذ الخراج من الاجارة ويدفع الباقي الى رب الارض وان لم يجد يدفع مزارعة على هذا الوجه وان لم يجد يدفع الى من يقوم عليها ويؤدي الخراج وان لم يجد يبيعها وياخذ الخراج من ثمنها ويدفع الباقي الى رب الارض كما في المحيط [ ويبقى ] الخراج على الارض [ ان اسلم المالك ] فان اهل العواد اسلموا ولم يوضع الخراج عنهم فلا يخلو من شيء ما ذكرنا من حكم الارض الصالحة من النبت [ او شربها ] اي ارض الخراج [ مسلم ] من ذمي او مسلم فيؤديه المشتري اذا قبضها فان لم يقبضها او قبض لكن يمنعه انسان من الزراعة فعلى البائع كما في المحيط وفيه اشعار بأنه متى المشتري اذا بقي من السنة ما يزرع فيه وهو ثلثة اشهر على المختار وكذا على المشتري اذا باعها وفيها زرع لم ينعقد حبه والا فهي كالبيضاء كما في المضمرات [ وان شرب الكافر ] الذمي ارضاً [ عشوية ] من مسلم وضع الخراج عليه بعد القبض وبطل العشر وعند ابي يوسف رح ضوعف عشرها وصرف الى مصرف الخراج وعند محمد رح عليه عشر واحد مصرفه في رواية مصرف الخراج وفي أخرى مصرف الزكاة والله اعلم \*

[ فصل \* مصرف الزكاة ] اي مسلم يصح في الشريعة صرف الصدقة اليه فالمصرف اسم مكان والزكاة شاملة للعشر وصدقة الفطر والكفارة والنذر وغير ذلك من الصدقات الواجبة وأشار الى ذلك ما بعد من قوله جاز غيرها اليه وصرح به في الاختيار وغيره ويستثنى منه ما ياخذ العاشر من الذمي وغيره من الكفار بدليل ما ياتي في الجهاد من مصرف الخراج والخمس

وأما اعتبار هذا الاسم للاشعار بأنه لا يجوز له أخذ الزكاة بغير علم المالك ولا المطالبة ولو أخذ ضمن قضاء وأما ديانة فبرحي ان يحل له ذلك اذا لم يكن من قرابته من هو اخرج منه كما في النية [الفقير] من فقر مقدرا فإنه لم يقل الا افتقر فهو فقير ذكره ابن الاثير وغيره فهو صاحب الفقر والحاجة وشرعية على الصحيح ما اشير اليه بقوله [اي من له مال دون النصاب] اي غير ما يبلغ نصابا قدر ما أتى درهم او قيمتهما فاضلا عن حاجته الاصلية سواء كان نلميا او لا فاللام للعهد والاطلاق دال على ان الصحة والاكسباب غير مانعين للدفع اليه كما في الاختيار [والمسكين] من المسكون فكانه ساكن من الجهد غير متحرك فهو مفعل يستوي فيه المذكور والمؤنث وقد يقال مسكينة ثم فسر معناه الغرمي والعرفي فقال [اي من لا شيء له] من المال وعنه ان الفقير من يسأل والمسكين من لا يسأل وقيل هو الزمن المحتاج وهو الصحيح المحتاج كما في الزاهد وقيل هو من له ادنى شيء وهو من لا شيء له وقيل هو من كان له ولعياله قوت يوم او قدر على الكسب لهما وهو من ليس له شيء ولم يقدر على الكسب كما في المضمرات وقيل كلاهما بمعنى كما في النظم وقائدة الاختلافات في الوقف والوصية [وعمل الصدقة] من العاشر وعبرة والعمل فعل من الانسان بقصد فهو اخص من الفعل ولذلك لم يحتعمل في الحيوانات كما في المفردات والصدقة من الصديق وسمي بها عطية يراد بها المثوبة لا التكرمة لان بها يظهر صدقه في العبودية كما في الكرمانى وذكر في الزاهدين تركيبه يدل على قوة في الشيء قولنا وفعلنا وسمي بها ما يتصلق به لانه بقوته يرد البلاء وقيل لان اول عامل بعثه صلى الله عليه وسلم لجمع الزكاة رجل من بني صديق بكر الدال وهم قوم من كندة والنبذة اليهم صدقي بالفتح فاشتق الصدقة من اسمهم وقيل لانهم كانوا يؤدون الزكاة في الجاهلية [فيعطى] مما في يده من مال الصدقة [يقدر عمله] فلو ضاع ذلك المال لم يعط له شيء ولو أدى الى الامام لم يستحق شيئا كما في المضمرات والاطلاق مشعر بان غناه غير مانع وكذا كونه هاشميا وقيل لا يحل له كما في الكافي وذكر في المنتقى انه لو عمل فيها واعطي من غيرها فلا بأس به وقوله بقدر عمله مراد مختصر القدروري وفيه اشعار بأنه يعطى اجر عمله بالغ ما بلغ لا بقدر احتياجه لكن في المحيط وغيره انه يعطى ما يكفيه وعياله واعوانه في ذهابهم ومجيهم ولو تلمة ارباع العشر [والمكاتب] اي مكاتب غيره ولو غنيا فلو عجز حل ما أخذ كما في المضمرات وقال ابو الليث (ولا الى مكاتب غنى) والاولى هو الصحيح وقالوا لا يجوز دفعها الى مكاتب هاشمي كما في الاختيار [فيعان في فك رقبته] اي تخليصها من الرق وفيه اشعار بأنه ينبغي ان يعطى ما عجز عنه فيؤدي الى عتقه والرقبة يعبر بها من الجملة ويجعل املا للمملوك فاضافته كما في كل الدراهم [ومديون] تقديمه على الفقير اولى من حيث انه اولى منه بالدفع والبراد من عليه الدين من اي جهة كان وقيل من حصل له دين من غرامة في اصلاح ذات البين كما في الزاهدي وقيل المصرف الدائن الذي لا يصل يده الى مديونه



فانه الغارم كما في الصدقة [ لا يملك نصاباً فاضلاً من دينه ] اي عما يحتاج اليه فيدخل فيه من هو مصرف بلا خلاف من مديون ملك قوت شهر يساري قيمته نصاباً فاضلاً من دينه كما سيأتي في الفطرة [ و ] الذين [ في سبيل الله اي منقطع الغزاة ] اي الذين عجزوا عن الحقوق بجيش الاسلام لغرقهم فيعمل لهم الصدقة وان كانوا كاسبين اذ الكسب يقعدهم عن الجهاد فالغزاة جمع الغازي وهو اولى موافقاً للباقي والمقطع بفتح الطاء من قولهم انقطع بالمسافر بضم القاف وباء التعدية بمعنى عجز عن السفر لهلاك النفقة او الدابة وغيرهما فاصله منقطع بالغزاة فيخلف الحار واستعمل استعمال المحصول وغيره [ عند ] ابي يوسف رح [ وفي رواية عن محمد رح وهو الصحيح ] لان سبيل الله تعالى وان عم كل طاعة الا انه خص بالغزاة اذا طلق كما في المصبرات [ منقطع الحاج ] اي بالحاج الذين يحجون فانه ربما يطلق على الجمع وان كان في الاصل مقروداً كما قال ابن لاثير على انه يوافق ما قبل في الاداء وان كان الاصل الافراد [ عند محمد رح ] وقيل هم فقراء حملة القرآن وقيل طلبة العلم كما في المصبرات وغيره [ وابن السبيل ] المسافر الكثير السير سمي به للازمته الطريق اي [ من له مال لا معه ] متناول للمعاش الغني رتبة الفقير يدا فعليه الزكاة لا الاداء وله اخذ الصدقة كما في الزاهدي وللمقيم الذي له مال في غير وطنه فينبغي ان يكون بمنزلة ابن السبيل وللدائن الذي مدبرونه مقرابته معسر فهو كابن السبيل كما في المحيط وفيه ان القرض له خير من قبول الصدقة وفي المنية اذا كان له ما يكفي الى وطنه لا يجوز ان يدفع اليه وكذا اذا كان كسوباً ما ورث عن اصابنا كما في الكرماني هذا هو المصروف المذكورة في النص واما المؤلفات فربهم اي طائفة مخصصة من العرب لهم قوة واتباع كثيرة منهم مسام ومنهم كافر قد اعطوا من الصدقة تقريراً وتحريضاً وخروناً فمنسوخة باجماع اصحابه او باجتهادهم كما في شرح التوابلات ولا يشترط للنسخ زمانه صلى الله عليه وسلم على ما قال بعض المتأخرين كما في النهاية [ فيصرف ] الزكاة [ الى الـ ] اي كل من المصارف السبعة [ او البعض ] منهم كالمديون [ نمليكا ] اي صرف تمليك فلا يصرف الى بناء مسجد وقنطرة وكفن ميت وقضاء دينه وان اراد الصرف الى هذه الوجوه صرف الى الفقير ثم يامر بالصرف اليها فيشأب المزكي والفقير وفيه اشارة الى انه لا يصرف الى مجنون و صبي غير مراقب الا اذا قبض لهما من يجوز له قبضه كالاب والوصي وغيرهما ويصرف الى مراقب يعقل الاخذ كما في المحيط وقد جازى الصرف الى طفل الفقير كما يشير اليه وفي المصبرات يصرف الصدقة الواجبة الى صبيان اقرابه للعبيد و الى انه لا يجوز صرف الاباحة كما قال محمد رح خلافاً لابن يوسف رح فلو اكل مع من في عياله ناولاً للزكاة والفطرة جازعده خلافاً لمحمد رح كما في النظم وعليه الفتوى كما في الجزالة وينبغي ان يكون العشر والنذر على هذا الخلاف ويستثنى منه اباحة الكفارة على ما ياتي [ لا لمن من بيتهما ولد ] بالكسر مصدر يلد اي لا يصرف الى الوالد وان علا و الى الولد وان هفل مواء كان بالناح او السفاح [ و زوجية ] فلا يصرف الزوج الى الزوجة ولو معتدة من بائن

او ثلث وكذا العكس عنده خلافا لهما [ ومملوكة ] قنا او غيره [ وعبد اعتق بعضه ] خلافا لهما [ وغني ] غير عامل ومكاتب وابن مبيع وهذا تصريح بما علم فمتسا فان المتبادر من الغني خلاف الفقير كما في العكس فهو من له نصاب فلا يرد ما في الاختيار ان الغني ثلثة صحيح كاسب قادر على قوت يوم ومالك نصاب موجب للفقرة والاضحية لا الزكوة ومالك لنصاب موجب للملك ولد جار الصرف الى الاول بلا خلاف وفيه اشعار بأنه لو صرف ناريا الى سلطان زماننا لم تمقط عنه ولذا اتفق كثير من ائمة بلخ رح بالاعادة ديانة لكن الاصح انه يسقط كما في المبسوط لكن في المصبرات لو علم انه لم يصرف الى مصرفه اعاد على المختار وقيل لو نوى عند صرف الحبايات جاز عن الزكوة لانه فقير حقيقة والمختار الاعادة وسوق الكلام مشير الى جواز صرف صدقة التطوع الى الغني كما في المصبرات [ ولا ] الى [ مملوكة ] اي مملوك الغني غير للمكاتب وعن ابي يوسف رح انه لو كان مولا غنيا غائبا جاز الصرف اليه وكذا لو كان عبدا زمننا ليس في عياله كما في المحيط [ وطفله ] اي الغني فبصرف الى البالغ ولو ذكرا صحيحا وقال بعضهم انه قولهما وما في قوله فيصرف الى ولد الغني ولو صغيرا وقيل لا يصرف الى بالغه الغني وامراته وقيل يصرف اليهما كما في المحيط ولا يخفى ان في الاضافة اشارة الى جواز الصرف الى طفل الفقير وقد مر [ وبني هاشم ] من الهشم وهو كسر الشج الرخو وهي به ممرورين عبد مساف جده صلى الله عليه وسلم لانه اول من هشم الثريد لاهل الحرم واطلاق بنيه ليس كما ينبغي لان له اربعة بنين انقطع نسل الكل الا نسل عبد المطلب وله اثنا عشر ابنا يصرف الزكوة الى اولاد كل مسلمين فقراء الا اولاد عباس و هارث و اولاد ابي طالب من علي وجعفر وعقيل رضي الله تعالى عنهم فانه لا يصرف اليهم وسوقه مشير الى جواز صرف التطوع اليهم وكذا صرف بعضهم الى بعض عنده خلافا لابي يوسف رح كما في المصبرات وفي شرح الاثار لا يصرف التطوع اليهم عندهما وعن ابي حنيفة رح روايتان بالجواز ناخذ لان الحرمة مخصوص بزمانه صلى الله عليه وسلم [ ومواليهم ] اي معنقي بني هاشم وعن ابي يوسف رح لا يصرف غير بني هاشم اليهم كما في المحيط [ ولا ] الى [ ذمي ] للامر بالصرف الى فقرا فلا يصرف الى الحربي والمرد ولا ينبغي ان لا يصرف الى من يكفر من المبتدعة [ وجاز غيره ] من قبيل الاستخدام اي غير الزكوة من الفطرة والكفارة والنذر والتطوع [ اليه ] اي الذمي عندهما خلافا لابي يوسف رح [ وان دفع ] الزكوة [ الى ] من ظنه مصرفا فظهر انه مملوكه [ اي قنه او مكاتبه او غيره ] يعيدها [ وفي الزاهدي في العبد الغني اجزاء عندهما خلافا لابي يوسف رح ] وان ظهر موانع آخر من كونه هاشميا او غنيا او ولدا او ولدا او كافرا او غيرهما [ لا ] يعيد عندهما خلافا لابي يوسف رح وعن ابي حنيفة رح في الكافر وقراية الولاد والزوجة لا يجزي وهذا اذا تحرر اما اذا شك فلم يتحرر وتحرر فظن انه ليس بمصرف فلم يجزيه ولو علم انه فقير اجزاه على الصحيح ولو لم يخطر بباله انه غني او فقير جاز ولا يسترد

عنده ولو ظهر انه عبد ازهربي وفي الهاشمي روايتان ولا يسترد في الولد والغني و هل يطيب له فيه خلاف واما اذا لم يطب قيل يتصدق وقيل يرد على المعطي الكل في الزاهدي [ و ندب دفع ] مقدار [ ما يغنيه ] اي المدفوع اليه [ من السؤال يوما ] لان المقصود هو الاغناء عن السؤال ولذا قال مشائخنا من اراد ان يتصدق بدينهم يبتغي فقيرا واحدا ويعطيه ولا يشترى به فلوما ويفرقها على المساكين كما في المحيط وفيه اشعار بجواز السؤال اذا لم يكن له قوت يوم وقيل لا يجوز وقيل يجوز للكاظم ولما لك خمسين درهما كما في قاضيتان [ وكرة ] عند العلماء الثلاثة [ دفع النصاب ] فصاعدا [ الى فقير غير مملون ] وغير معيّل وقال زفر رح لا يجوز ومن ابي يوسف رح يجوز دفع نصاب واحد فقط كما في المحيط وذكر في الزاهدي انه لا يجوز فوق النصاب بدفعات الا ان يخرج الفقير من ملكه وفي المنتقى يجوز اكثر من النصاب بدفعات اذا كان المجلس واحدا ولا ينبغي ان يعطيه وقد علم انه ينفقه في سرف او معصية وقال ابو حفص انه لا يصرف الى من لا يصلي الا احيانا وان اجزأه اذا صرف والتصدق على الفقير العالم افضل من الجاهل [ و ] كره [ نقلها من بلد الى بلد آخر ] وان كان المزكي فيه فالمعتبر مكان الملك لا المال والتمتد من الضمير انه لا يكره النقل قبل الجول كازوي عنه كما في المحيط [ الا الى قريته او ] شخص [ اخرج من اهل بلده ] فانه لا يكره النقل حينئذ وهذا اذا لم يكن فقير غير بلده اذ لو اذفع بتعليم الشرائع وتعلمها والا فلا يكره كما في النهاية ومن ابي حنيفة رح انه لا يخرج لقريبه ولا لغيره والا فقد اساء كما في المحيط ويدل في الصدقات من الاقارب ثم للوالي ثم الجيران وقال ابو حفص الكبير لا تقبل صدقة و قرايته محاربه حتى يبدأ بهم كما في المضمرات والافضل اخوته و اخواته ثم اولادهما ثم اعمامه و عماته ثم احواله و خالاته ثم ذرو ارحامه ثم جيرانه ثم اهل مكنته ثم اهل بلده كما في النظم والله اعلم \*

[ فصل \* الفطرة ] يحذف المضاف ومثل الخلقة وزنا ومعنى المبراد صدقة انسان مخلوق فيؤل الى قولهم زكاة الراس فانه السبب عند الجمهور [ من ] عين [ بر ] اي حنطة [ و ] عين [ ما يتخذ منه ] اي البر من نحو السويق والدقيق والخبز لانه قريب من المقصود وفي النخيرة ان الدقيق قيل باعتبار القيمة وكذا الخبز على الاصح وفي التمر تاهي قيل باعتبار العين وقيل باعتبار القيمة فليس في تعميمه تسامح كما ظن وانما قدم البر لما قيل انه افضل لانه ابعد من الخلاف وقيل هذا في الشدة واما في السعة فالقيمة ومن ابي يوسف رح الدين ثم الدقيق ثم البر كما في التمر تاهي [ و ] عين [ زبيب ] عند بعضهم وقال العامة قيمته وهو الاحوط كما في النخيرة [ نصف صاع ] اي مقدار نصف ما يكال بالصاع ومنه صاع وهو قولهما وهذا اختلاف عصر كما في النظم والصاع ما يبع فيه اربعة امداد كل مد رطلان وقيل خمسة اطلال وثلاث رطل وقيل رطل وثلاث واليه ذهب ابو يوسف رح لانه حجازي الا انه صاع النقفات دون صاع الصدقات ولذا مال الطرفان بالاول على انه احوط لانه صاع مصر رضي الله

تعالى عنه عراقي حجاجي يجمع فيه ثمانية ابطال مما يمتري كيله ويزنه من نحو الماش كافي اكبر  
الكتب الا انه اقل من البرنصكي له اكبر منه فالاحوط ان يقلد بالبر من انه متوسط بين الماشي  
والشعير كما اشار المص رح اليه في الشرح [ ومن ] تمر وشعير ولما يتخذ منه من السوق  
والدقيق والخبز وفيه خلاف ما مر [ صاع ] من كور وجاز ربع صاع من بر ونصف صاع من شعير  
او تمر وكذا نصف منه ونصف من شعير كما في النظم ولا يجوز نصف من تمر ومن من بوكافي  
التمرناشي وهذا كله اذا صرف بطريق الكيل وهو الاصل واما غيره من الوزن فاشار اليه وقال  
[ وجاز ] عنده [ متوان برا ] وزيبا واربعة اماء من تمر وشعير وعند ابي يوسف رح منا وثلاثة عشر  
استار ومثقال ونصف مثقال برا ومتوان ونصف منا وستة اساتير وثلاثة مثاقيل شعيرا والمتوان تنبيه  
لما كالعصا وجمعه اماء واما المن فلغة ضعيفة تجمع من امان فلما شرعا وعرفا بهرة اربعون استارا  
لكن كل استار شرعا اربعة مثاقيل ونصف مثقال وعرفا سبعة مثاقيل للمتوان شرعا عندنا منا واحد  
عشر استارا وثلاثة مثاقيل عرفا ونصف مثقال وقيل منا واثنا عشر استارا ومثقال واربعة دنانير  
لزيادة دائق في كل استار عرفي وعند ابي يوسف رح ثلثون استارا واربعة اساتير واربعة مثاقيل  
ولا يجوز عند محمد رح الا كيلا وفي ذكر الصاع ولما اشعار بأنه لا يجوز الاباحة في الفطرة كما  
في صوم قاضيان وذكر في الزاهدي انه يجوز عند الشيخين واطلاقه مشير الى انه يجوز صدقة  
جملة الى واحد وكذا صدقة واحد الى اثنين عند الكرخي رح خلافا لغيره كما في المحيط وقيل  
لا ينبغي ان يوزع وقيل لا بأس به وقيل يكره والافضل ان يؤدي صدقة نفسه وعياله الى واحد كما  
فعل ابن مسعود رضي الله تعالى عنه كما في التمرناشي [ ونجب ] الفطرة كالتمر واما في المجرد عنه  
انه سنة معناه وجوبه ثبت بالسنة [ على حر مسلم ] فتجب على المسافر والمجنون والصبي وسباني  
ولا تجب على العبد والكافر وفيه رمز الى انه يؤدي حيث هو وان كان من ادنى عنه في بلد آخر  
لان الوجوب عليه وعن ابي حنيفة رح حيث هو لان الوجوب يسببه كما في التمرناشي وذكر في  
المضدرات اذا وقع التعارض في الفطرة يعتبر مكانه لنفسه وكذا للولد والرقيق عند ابي يوسف رح  
وعليه الفتوى ويعتبر مكانها عند محمد رح [ له نصاب الزكاة ] اي مأثنا درهم او قيمتهما مثلا فاضلا  
عن حاجته الاصلية كما في الكرمانى والاختيار وغيرهما فيعتبر في الغناء ما زاد على دار واحدة وعلى  
الدسوت الثلاثة من الثياب للشتاء والصيف وعلى فرسين للغاوي وعلى الواحد من فرس او حمار لغيره  
وعلى نسخة واحدة من مصنف من كتب الفقه لاهلها وعلى اثنين من التفسير والحديث وعلى  
الواحد من المصاحف وقيل كله سعتبر مثل كتب الطب والنجوم والادب كما في الزاهدي وقال اكثر  
المثاقين ان الكتب لا يعتبر لوقيمتها مائة الف دينار اذا احتاج اليها للحفظ والدراسة وان اشترى  
ما قيمته نصاب من فرت شهرا لا يعتبر بلا خلاف واختلفوا في اكثر من فرت شهرا وانه كما في المضمرات

وان اشترى عقارا قيمته نصاب لمعتبر عند الزعفراني وغير معتبر عند الفضلي الا اذا كان دخله يكفي له ولعيله سنة وفضل عنه نصاب كما في النظم لكن في اصحيتها ان ملك مأني درهم بلا شيء آخر فهو غني وظاهر كلامه ان الدين مانع لوجوب الصدقة كما في شرح الطحاوي والمصنوعات وغيرها وفي حسن الكشف ان الدين الحاصل وقت الوجوب مانع دون اللاحق بعده [وان لم ينم] ذلك النصاب وملك قبل طلوع فجر الفطر [وبه] اي النصاب [بحرم] ملئ مالكة [الصدقة] اي الزكاة والعشر والفطرة وغيرها [و] به [تجب الاصحية] في ظاهر الرواية وعنه ان غناء الزكاة والاصحية سواء كما في اصحية الصغيرة [ونفقة القريب] اي ذى الرحم المحرم من الاءاء والامهات وان علوا والاولاد وان سفلوا والاخوة والاخوات والادهم والاعمام والعمات والاحوال والحالات من اي جهة كانوا وفيه اشعار بأنه لا تجب نفقة ذى الرحم غير محرم كالأولاد الاعمام ولا نفقة المحرم غير ذى الرحم كالأزواج الاءاء ولا الاجنبي اذا عجزوا كما في النظم فتجب عليه [لنفسه] وان لم يصم لمرض او سفر او كبر كما في الخزانة وفيه رمز الى ان السبب هو الرأس [وطغله فقيرا] في عياله كما هو المتبادر فلو زوج ابنته الصغيرة من رجل وسلمها اليه لم تجب عليه كما في المحيط وفيه اشارة الى انه لا يجب لنا فلتة و كذا لماليكه ويؤدي من ماله كما في التمرناشي والى انه لم يجب لولده الكبير والغني كما صرح به [وخادمه] غلاما كان او جارية فانه صيغة النسبة [ملكاً] لزيادة التوضيح فان الاضافة يغني عنه ويمكن ان يكون احترازا عن المصوب المحمود فانه لا يؤدي عنه كما في الزاهدي [ولو] كان [مدبرا] ارام ولد او كافرا [وجانبا عمدا او خطاء او ماذونا وكذا اذا كان في يد غيره بأجارة او اعادة او ودعية او رهن كما في المحيط [لا] تجب [لزوجته ولده الكبير] ولو في عياله في ظاهر الرواية لكن لو ادعى لهما بغير امرهما جاز ولا يؤدي لغير عياله الا بامره كما في المحيط ومن عهد رح ان الكبير المحنون اذا بلغ مجنونوا ففطرته ملئ ابيه لاستمرار الولاية عليه وان كان مقيما ثم جن لا كما في الزاهدي [و] لا [طفله الغني بل] تجب عليه [من ماله] اي الطفل وهذا عندهما خلافا للمحمد وزفر رحمهما الله تعالى وعلل هذا الخلاف بماليكه كما في المحيط وانما اطلق اشارة الى جواز اداء وصي الاب او الجد عند علمهما او وصي القاضي كما في المصنوعات [ومكاتبه] ولو عجز [وعنده للتجارة] عبد له ابقى الاب بعد عوده [فانه يؤدي له فطرة المسنين الماضية [وعبد] للخدمة [مشتركا] و جارية مشتركة فلو جاءت بولد فادعاه فعلى كل منهما له صدقة نامة عند ابي يوسف رح وعلبهما صدقة واحدة عند محمد رح واذا كان احدهما ميتا او معسرا فعلى الآخر صدقة نامة عندهما كما في المحيط [وكذا العبيد المشتركة] اي لا يجب لهما اذا كانوا للخدمة ملئ كل من الموالي عنده [خلفا لهما] فانه يجب ملئ كل فطرة بالحصصة من الرؤس لا الاشقاق حتى انه اذا كان العبد تسعة تجب عندهما في الثمانية فقط وقيل لا تجب لهما بالاجماع كما في الكرماني [وتجب] الفطرة [بطلوع] اي

بعد طلوع [فجر] يوم [الفطر] حتى انه اذا مات بعض اولاده او عبيده او افتقر او باع ماله او وصيه وسلم او اعتقه او غير ذلك قبل الطلوع لا تجب الفطرة عليه وان وقع هذه الامور بعد الطلوع تجب وقد مر ان الوقت المستحب قبل الصلوة ونسبه اشارة الى ان وجوبها على الترخي كما قال محمد رح ذهب ابو يوسف رح الى انه على الفرض ان ابي حنيفة رحمه الله رايتان والاولى ان يقال اول وقتها صبح الفطر [وجاز] لعشر سنين او اكثر او اقل [نقد يمهأ] على الصحيح وقيل لسنة او سنتين وهو الصحيح كما قال الامام السرخسي كذا في المضمرات وقيل جاز ان يؤدي في رمضان وقيل في نصفه وقيل في العشر الاخير وقيل قبله بيوم او يومين ولا يقدم عند الحسن رح كما في الكرمانى [ولا نسقط] الفطرة ولو صار فقيرا [ان احرأ] من الطلوع ولا يكره التأخير وان طال كما في الحراثة لكن فيه اساءة كما في التمرناشي وعند الحسن رح تسقط بصلوة العيد كما في الزاهدى وبيوم الفطر كما في الكافي ولا يخفى ان في قوله احرشياً من حسن اداء الكلام كما في الباقي لاداء زكاة العلم بالتام والله اعلم \*

### \* [كتاب الصوم] \*

اتمه الزكاة اشارة الى ما تقرر في اصول القوم من ان افضل الاعمال بعد الزكاة الصوم [وهو] في البلغة الامساك عن الفعل مطعمه كان او كلاما او مشيا كما في المفردات او ترك الانسان الاكل كما في المغرب وفي الشريعة [ترك الاكل والشرب] بالحركات [والوطئ] اي كف النفس عن هذه الافعال قصدا فلا يشكل بها فعل نسيانا كما ظن والمراد الوطئ الكامل فلا يشمل وطئ ميتة او بهيمة بلا انزال كما في النظم على ان التعريف بالامم جائز ولو قال ترك المظترات لزم الدور اذ هي مقسمات الصوم [من] اول زمان [الصبح] الصادق او انتشاره على الخلاف وهو اوسع والاول احوط لما قال الجولاني كما في المحبط [الى المغرب] اي زمان غيبوبة تمام جرم الشمس بحيث يظهر الظلمة في جهة الشرق كما اشار اليه في تحفة المسترشدين والتحفة الشامية وغيرهما في البخاري والاختيان وغيرهما انه قال صلى الله عليه وسلم اذا قبل اللبل من هنا فقد افطر الصائم اي اذا وجد الظلمة حما في جهة الشرق فقد دخل في وقت الفطر او صار مقطرا في الحكم لان الليل ليس ظرفا للصوم وانما ادى الامر بصورة الخير ترغيبا في تعجيل الافطار كما في فتح الباري [مع النية] اي قصد طاعة الله تعالى في جزء من اجزاء الوقت المعتبر شرعا فمن نوى اكل اللبل ثم لم يخطرب الله الصوم الى المغرب يكون صائما بالاجماع كمن لم ينو صوما ولا فطرا وهو يعلم انه من رمضان لم يكن صائما على الاظهر كما في المحيط والكلام مغير الى انه لو نوى بعد الغروب ثم رفض قبل الصبح لم يكن صائما والى انه لو نوى النفل ثم الفرض قبله صار نافضا للسفل الى الفرض لكن لو نوى النفل من الليل ثم النفل بعد الصبح لا يصير نافضا كما في التمرناشي

والى انه لرنوى الامساك في بعض اليوم ليس بصائم وعليه الاجماع كما في الكشف لكن فيه لولحظ ان لا يصوم فاصبح صائما ثم اخطر حنت لانه اذا شرع فيه يوجد ذلك وما زاد عليه تكرار المحلوف عليه لان ما يتركب من اجزاء متجانسة كان للبعض اسم الكل كالماء وفي إيمان المحيطان صوم ساعة مما يتقرب الى الله تعالى والى ان النية لابد ان يتحدد في كل يوم لجميع الصيامات وذا بلا خلاف سوى رمضان فانه يصح بنية واحدة عند زفر روح [ ويصح اداء صوم شهر رمضان ] فان المجموع علم حذف جزؤه للفهرة كما في الكرماني [ بنية ] واقعة [ قبل نصف النهار ] وهولغة ضوء واضح ممتد من الطلوع الى الغروب وعرفا زمان هذا الضوء فمنتصفه وقت الزوال والنهار [ الشرعي ] من الصبح الى المغرب فمنتصفه الضحوة الكبرى فجعل الشرع ساعة من الليل مع كسري اكثر الاوقات داخل في النهار فلو نوى عند الضحوة او بعد ما لم يصح على الصحيح كما في المحيط واما قبلها الى المغرب المتقدم فيصح بلا خلاف والافضل ان ينوي مقارنا للصبح كما في التحفة [ و ] يصح صومه بلا خلاف [ بنية نفل و ] يصح [ بنية مطلقة ] باعادة النية الموصوفة بالاطلاق فاضافتها لمن ما في بعض النسخ مما لا ينبغي مثل نويت الصوم [ و ] بنية [ واجب آخر ] كالقضاء والكفارة والنذر فهو عطف على النفل والفصل ليس بأجنبي ولوسلم لم يقلح كما ظن وفيه اشارة الى ان صوم رمضان والقضاء فرض وكذا صوم الكفارات والنذور كما في التحفة لكن في المباح ان النذور واجبة وفي الاختيار ان كليهما واجب الا [ في سفر ] شرعي [ او مرض ] مبني للفطر خيف زيادته مثلا فانه لا يصح بها من رمضان بل عما نواه من واجب آخر وفيه اشعار بان المسافر او المريض اذا تنفل فمفترض بومضان وعن كثير من المشائخ انه متنفل والاول ظاهر الرواية وكذا اذا اطلق وقيل انه مشغل والاول الصحيح وهذا كله عنده واما عندهما فعن رمضان وان نوى واجبا آخر كما في الكشف [ وكذا ] اي مثل رمضان [ النفل والنذر المعين ] وقته في صحة الاداء بكل من النيات الثلث الاول فلو قال نذرت صوم يوم الخميس ونواه قبل نصف النهار بنية الفرض او النفل او المطلق وصام فقد ادى النذور وعنه ان النذور بنية النفل نفل كما في الزملي [ الا في الاخير ] اي في الاداء بنية واجب آخر فانها لا يؤدى بها بل هو يؤدى بها وهذا اذا نوى بالليل كما في النهاية واما اذا نوى بالنهار فيؤدى بها اما النفل فمشهور واما النذر فقد اشار اليه الكفاية اشارة خفية كما قال به المصنف اما اذا نذر صوم يوم معين فنوى في ذلك اليوم واجبا آخر يقع عن ذلك الواجب فان قوله واجبا حال عامله في قوله في ذلك اليوم وحينئذ لم يرد على المصنف شيء كما في الهداية ( هذا الصرب يتأدى بنية واجب آخر ) فانه اراد بالمعنى اليه رمضان كما في الكرماني وغيره [ وشرط للقضاء ] اي قضاء رمضان والنذر والنفل الفاسد [ والكفارة ] اي كفارة رمضان والطهار واليمين والقتل والاحصار والصيد والحق ومتعة الحج [ والنذر المطلق ] غير المعين كالنذر بصوم يوم او شهر او سنة والاختصاص ( وشرط للدين ) [ ان يبيت ] اي ينوي من الليل

ولو عند الطلوع فان كل صوم يجب في اللمة بلا وقت معلوم لم يجوز نية إلا من الليل فلو نوى من اليوم كان تطوعاً واتمامه مستحب ولا قضاء بأفطاره كما في الزاهدي وغيره والتبنييت في الاصل كل فعل دبر فيه بالليل كما في المقررات [ وان يعين ] كلا من هذه الثلاثة فان غير رمضان من الاوقات متعين للنفل وقال بعضهم ان غيره لجميع الصيامات على الايهام وبالوصف يتعين كما في التحفة وفيه اشارة الى ان في الصوم المعين من رمضان والنفل والذرا المعين لم يشترط التبنييت والتعيين كما مر والى انه لو نوى الكفارة والقضاء جميعاً لم يكن صائماً عن شيء منهما بل هو متنفل كما قال محمد بن ابراهيم وقال ابو يوسف رح انه قاض كما في الكافي [ والصوم بنية ] مطلقاً او بنية النفل [ يوم الشك ] اي يوماً لم يعلم انه الثلاثون من شعبان او الحادي والثلاثون منه بان غم هلاله او الثلاثون من شعبان او الاول من رمضان بان غم هلاله ولم ير او رآه احد او فاسقان بلا قبول فلو كان السماء مضحية بلا رؤيته فليس من يوم الشك في شيء [ افضل ] بالاتفاق كما في المحيط [ لمن وافق ] من الخواص والعوام [ صوماً ] يعتاده [ كصوم الخميس او الاثنين او ثلثة من آخر شهر ] و [ افضل عند العامة ] للخواص اي العلماء كما في التمرتاشي او الذين يعلمون نيته وهي ان يقصد التطوع بلا قصد رمضان كما في النهاية [ ويقطر غيرهم ] الذين لم يوافقوا صومهم ولم يكونوا من الخواص [ بعد نصف النهار ] العربي وهو وقت الزوال كما في الهداية والكافي والخلاصة والرقاية وغيرها فالتقييد بالشرعي ليس بشرعي كما ظن وفي المشارع الاصح انه ان صام قبله يومين او ثلثة فالصوم افضل فان افردته ووافق ما يعتاده فكل ذلك والا فالصوم افضل للعالم و يقتضي العامة بالتلوم وفي التمرتاشي قيل ان الافضل الفطر لحديث ( من صام يوم الشك فقد عصي ابا القاسم ) وقيل الصوم لحديث ( من فاته صوم يوم من رمضان لم يقضه . صيام الدهر كله ) وقيل يكره الصوم ويائم وقيل لا يائم واجمعوا انه لا يائم بالفطر [ وكرة ] الصوم [ ان نوى ] يوم الشك [ واجباً ] من رمضان او غيره لكن الثاني في الكرامة دون الاول وفي التنف لو صام عن الكفارة او نذر لم يكره بلا خلاف وفيه اشعار بأنه لو اطلق النية لم يكره وفي المحيط انه في حكم الواجب فحق الكلام ان بقول بعد قوله ( وغيره ) وان اطلق ان نوى واجباً فانه موافق لما بعده في الحكم الاتي كما سيأتي [ ولا صوم ] لانه لم ينو [ لو نوى ان كان الغد ] الذي هو يوم الشك واقعاً [ من رمضان ] فاناً صائماً [ منه ] و [ والا ] يمكن ذلك اليوم منه بل من شعبان [ فلا ] اكن صائماً اصلاً وعن محمد بن ابراهيم بن يعقوب ان يعزم ايلة الشك انه ان كان الغد من رمضان فهو صائماً والا فلا وهو مذهب اصحابنا رحمهم الله اجمع ولو قال نويت ان اصوم غدا انشاء الله تعالى فلا رواية قبل انه صائم استحسننا وقيل ان اراد التعليق فقير صائماً والا فصائماً كما في الزاهدي [ وكرة ] ان ردد بين صوم رمضان و [ صوم ] غيره [ واجباً ] او نفلاً او مطلقاً بان نوى ان يصوم غداً من رمضان ان كان منه وان كان من شعبان فهو صائماً قضاء او نفلاً او غير مقيد به [ فان كان ] يوم الشك الذي نوى واجباً او ردد



بين رمضان واخره [من رمضان يقع منه] لوجود اصل النية [والا] يكن من رمضان بانكل من شعبان او لم يظهر واحد منهما [فتقل] لو افطر فلا قضاء عليه لكن عامة المشايخ قالوا اذا نوى واجبا آخر فظهر انه من شعبان فهو ما نوى من ذلك الواجب كما في المحيط [ومن رأى] ولو اماما [هلال صوم] اي غرة الصرم وهذا احسن في القاموس الهلال غرة القمر او الليلتين او الى ثلث او الى سبع والليلتين ست وعشرين وسبع وعشرين وغير ذلك قمر [ان] هلال [فطر وحده يصوم] وقال محمد بن مسلمة اذا رأى هلال الفطر ولم يقبل قوله فانه يمسك بلا نية الصوم وفي قول ائمة انما ما يأكل جهرا وغيره سرا كما في المحيط وفيه اشعار بانه لو رآه رجل ثم دخل مصرا وامه صائمون فعليه ان يصوم معهم فان افطر اماء ولا شيء عليه كما في الزماني [وان رد قوله] والحال انه مردود القول لتهمة الفسق اذا كانت السماء متغيمة ولنفردة اذا كانت مضحية وفيه اشارة الى انه يسهل عند حاكم و الشهادة لازمة لئلا يثقل الناس اذا كان عدلا ولو مخدرة وكذا الفاسق ان علم قبول قوله وفي المستور شبهة البرائتين وان لم يوجد حاكم يسهل في المسجد وصاموا بقوله اذا كان عدلا والى انه لو قبل قوله وامر الناس بالصوم فافطر لزمه الكفارة لمن قال العامة وقال الامام لا يلزم كما في الزماني والى انه لو قبل قوله صام يوم الفطر بالطريق الاول فان ما قبله من رمضان قطعاً ولذا شرط فيه نصاب الشهادة فلا يرد ان المشهور ان ان الوصيلة لا تستعمل الا في موضع يكون الجزاء اولى بنقيض الشرط فيلزم ان يكون صوم يوم الفطر بالطريق الاول عند قبول القول [وان افطر] بعد الرد [قضى ولا كفارة] عليه وفيه اشعار بانه اذا افطر قبل الشهادة او الرد يلزمه الكفارة وفيه خلاف كما في المحيط والصحيح انه لم يلزم كما في الكافي [وقبل خبر عدل] واحد وفيه رمز الى انه يقبل خبر واحد والى انه لا يشترط الدعوى والشهادة كما قالوا واما عنده فقد اشترط الدعوى والى انه يشترط الاسلام والعقل والبلوغ والى انه لا يقبل قول المستور والصحيح انه يقبل ولا الفاسق خلافاً للطحاوي كما في المصمورات [ولو] كان ذلك العدل [قنا] بالكسر عرفاً خلاف المدبر والكتائب فقبل خبرهما بالطريق الاول ولغة عبد ملك هو وابوه او خالص العبودية ويقال للواحد والجمع كما في القاموس [او امرأة] او امه او محترداً في قذف نائباً وعنه لا يقبل شهادته [لصوم] ظرف قبل [مع] نحو [غيم] اي سحب كالغبار والدخان وقال القاضي انها يقبل اذا قال رأيت في الصحراء او بين خلال الغيم وعن الحسن يشترط النصاب له كما في المحيط [وشرط مع] نحو [الغيم للفطر] في ظاهر الرواية [نصاب الشهادة] اي شهادة غير الزنا وهو رجلان او رجل وامرأتان وفي المتنقي انه يقبل فيه شهادة واحد [و] شرط ايضاً [لفظها] اي الشهادة [والعدل] اي الاسلام التام والعقل والبلوغ للشاهد وفي الاكتفاء اشارة الى انه يقبل فيه شهادة العبد والامة والمحدود في القذف وفي المحيط انها غير مقبولة منهم [الا] يشترط [الدعوى] فيه

وفي العدة انه يشترط والاكتفاء مغير الى ان في الصوم والفطر لا يشترط حكم الحاكم بل يكفي ان يأمر الناس بالصوم والحج والعمادة [وبلاغهم جمع عظيم] غير مقدري ظاهر الرواية [فيهما] اي في الصوم والفطر اي يشترط جمع يقع الظن بتغيرهم كما في الكرماني فلا يشترط علم اليقين الناهي من التواتر كما يشير اليه في المصنوعات لكن كلام الشرح مغير اليه وفي الزاد الصحيح انه يكونوا من اطراف شتى حتى لا يتوهم تواطؤهم على الكذب وفي الكرماني عن ابي حفص اربعة آلاف قليل بخارا وعن خلف خمسمائة قليل ببلخ وفي المحيط عن ابي يوسف رح انه خمسون وقال الطحاوي انه يقبل فيهما شهادة واحد جاء من خارج المصر او اعلن اماكنه ومن ابي حنيفة رح نصاب الشهادة ومنه في الصوم شهادة واحد والاكتفاء مشعر بانه لا يشترط فيهما الدعوى والشهادة والعدالة والحرية وفي المحيط انه يشترط الاخيران والظاهر من العمادية ان الصوم والفطر مع الغيب وبلاغهم مستريان في تلك الشروط وفي اعتبار الرواية اشارة الى ان ما قال اهل التنجيم غير معتبر فمن قال انه يرجع في ذلك الى قولهم فقد خالف الشرح قال صلى الله عليه وسلم ( من اتى كلنا او منجا فصلقه بما قال فهو كافرا فما أنزل على محمد ) وعن ابي حنيفة رح ان رأى القمر قدام الشمس فليلية الماضية وان رآه خلفها فليستقبله وتغير القدمان ان يكون الى المشرق والخلف الى المغرب لان سير السيارة الى المشرق فالقمر اذا جاوز الشمس يردى الهلال في جهة المشرق والى ان لا عبوة لروية الهلال قبل الزوال ولا بعده وهي الليلة المستقبلة كما قال محمد رح وذهب ابو يوسف رح الى انه اذا رأى قبل الزوال فليماضية وعن ابي حنيفة رح ان غاب قبل الشفق فمن هذه الليلة كما في الزاهدي والى ان حكم احدث البلدين بالرؤية لا يلزم الاخرى وعن محمد رح انه يلزم والصحيح من ملهيب اصحابنا انه يلزم اذا استفاض الخبر في البلدة الاخرى وان لا عبوة لا اتحاد المطالع واختلافها وهذا ظاهر الرواية وقبل يعتبر كما في المصنوعات وحده على ما في الجواهر مصيرة شهر فصاعدا اعتبارا بقصة سليمان عليه السلام فانه قد انتقل كل غدو ورواح من اقليم الى اقليم وبين كل منهما مسيرة شهر [بعد صوم ثلثين] يوما من رمضان [بقول عدلين] ظرف صوم احوال او صفة [حل الفطر] من يوم الحادي والثلثين سواء تغييم السماء في الزمانين او لا فالاطلاق دال على ان هذا الحكم جار فيما اذا تغييم السماء في الصوم والفطر جميعا وهذا بلا خلاف او في الصوم فقط وفيه خلاف والصحيح الفطر او في الفطر فقط او اضحييت فيهما وفيه خلاف ايضا قال الحصن يحتاج الصوم والفطر الى شهادة رجلين وان كانت السماء مضحية الكل في المحيط ولا يلزم منه كذبهما لانه لا تعال القضاء به صار حجة فكانهم راوه [و] بعد صوم ثلثين [بقول عدل] واحد [لا] يحل الفطر الا اذا صار يوما آخر سواء تغييم السماء في الزمانين او لا وقال محمد رح لو تغييم السماء فيهما حل الفطر قال الجلالاني لا خلاف فيه وانما الخلاف فيما اذا اضحييت في الفطر كما في الذخيرة [والاضحية] اي هلال يومه

من ذي الحجة [كالفطر] أي كهلل يومه من شوال في ظاهر الرواية فشرط مع الغيم العذلان مع الفهادة وبلاغيم جمع عظيم وعنه كالصوم فقبل مع الغيم خبر عدل وقد مر تمام الكلام \*

[فصل \* من جامع] من الجماع وهو ادخال الفرج في الفرج لكن في الخزانة ان

التقاء الختانين موجب للكفارة [او جوع في احد السبيلين] أي القبل والدبر من انعان هي فالجماع في الدبر موجب للكفارة كالفلا وهو الصحيح من مذهبه كما في المحيط لكن في الجواهر ان الرجل اذا لاط مع رجل لم يكفر وقضى كما لو سحق المرأة بهراً وانزل ماؤها وفيه اشارة الى انه لو طلع العجرو هو مراءع مامسك لم يكفر كما او جامع ناسياً وعن ابي يوسف رح ان بقي بعد الطلوع كغرو ان بقي بعد الذكر لا وعليه القضاء ولو كتبت من الزوج الطلوع فعليها الكفارة ولو جامعها ثم مرض في يومه سقط الكفارة كما في المحيط وائى انه لو لف ذكره بصرفه مانعة للجماع لم يكفر كما في النية والى ان الرجل بجماع المشتهاة كفر كل امرأة بالصبي والمجنون وفي الصورتين اختلاف المشائخ كما في التمرناشي [او اكل ادرشرب] مواء نوى من الليل او النهار وفي النوازل اذا نوى من النهار ثم اكل لم يكفر والاول الصحيح كما في الكشف ولو اصبغ غير نازل للصوم ثم اكل لم يكفر عنده وكفر عندهما ولو اكل بعد الزوال فلا كفارة عند الكل كما في النظم [غداء] هو اصطلاحاً ما يقوم بدل ما يتحلل عن شئ وهو بالحقيقه الدم وبأفي الاخلط كالبازير وعرفاً وهو المراد ما من شأنه ان يصير البذل كالسطة والخبز واللحم وانما عد الماء منه وهو لا يغزل وبساطته لانه معين الغذاء اذ هو جوهر ارضية لابد له من مرفق الى الاعضاء سيما المجاري الضيقة لكن في النظم لم يكفر بأكل الحبوب سوى الجنطة وقبل لم يكفر عندهما وفي المحيط اذا اكل ما يوبل عادة يكفر ومالا فلا فاذا ابتلع اللوزة الرطبة يكفر واليابسة لا وان مضغهما يكفر وفي المسبة لو ابتلع بزاق حبيبه يكفر على الخلاف وفي الزاهدي لو شرب الخمر كغرم القضاء والتعزير والحد كالأرئى لاختلاف الاسباب [او دراء] وهو ما يؤثر في البدن بالكيفية فقط كالكانور وغره لكن في المحيط لو اكل ما يتدأى به قصداً وتبعاً لغيره بكفر وما لا فلا وفي الهليلج روايتان [عمداً] أي جالباً او اكلاً او شرباً قصد بها احترازاً عن الاكراه والخطاء والسبب كما يائى [مضى] ما افسده مما فعل فيه فعلاً منها [وكفر] عنه وانما ترك بال وقت وجوب القضاء والكفارة اشعاراً بأنه على التراخي كما قال محمد رح وقال ابو يوسف رح انه على الفور وعن ابي حنيفة رح روايتان كما في التمرناشي وقبل بين رمضانيين وبه اخذ الكرخي والاول الصحيح ولذا لا يكره نفله كما في الزاهدي وانما قدم القضاء اشعاراً بأنه ينبغي ان يقدمه على الكفارة كما في الحيرة ويستحب التتابع كما في الهداية [كالظاهر] أي تكفراً كتكفيره بان يعتق رقبة فان لم يمتطع فبصوم شهرين ولاء اذ بافطار يوم استقبل فان لم يستطع فاطعام ستين ممكناً كالفطرة وفيه اشارة الى جواز الاباحة بالتغذية والتعشية او الصوم والعشاء ليوم كما في السراجية والى

ابن السلطان وغيره في ذلك سواء لكن في الحقائق من محمد بن سلام وفي الحزاة عن نصيرين يحيى  
 انهما اتيا بالصوم في الجبائرة وقالوا لا نأمرهم بالاعتناق فانهم ربما يفطرون ثم يعتقون و بمجرد التعقيب  
 لم يرد انه اذا جامع اجرائته ليلا عامدا او نهارا ساهيا في اثناء كفارة الصوم لا يستأنف وفي الطهارة  
 يستأنف ولا بد ان يحفظ الصوم فان الكفارة عند ابراهيم النخعي رح صوم ثلاثة آلاف يوم وعند  
 بعضهم لا يخرج من العهدة وان صام الدهر كله كما في النظم [وهي] اي كفارة الصوم [بافساد اداء  
 صوم] شهر [رمضان] بعضا وكلا او على التقديرين كفارة واحدة فان الثانية لا تجب او يسقط على  
 الخلاف وهذا اذا لم يكفر فاذا كفر للارث فلا تدخل وعنه يكتفيه الارث وفيه اشعار بأنه بانفساد رمضان  
 لزوم كفارتان كما روي عن محمد رح وقال كسر المشائخ كفارة واحدة وهو الصحيح للتدخل وقبل بغير  
 الجماع يكفي واحدة الكل في الزاهدي وقال المرغيناني من اكل شهرة يؤمر بقتله كما في المبة والتبادر  
 من الافساد انه متعمد في ذلك كما دل عليه ما قبله فمن احتجم فاستغنى ومن يورث منه الفقه فاقبى  
 بفساد صومه فاكل لم يكفر لان على العامي العمل بفتوى المفتي فهو معذور في ذلك وان اخطأ  
 المفتي فيه كما في المحيط رحمه لو بلغه حديث فاكل لم يكفر لانه اعتمد على ما هو حجة في الاصل وعن  
 ابي بومسف رح كقر لان عليه استغناء فقط لان الحديث قد يترك ظاهرة وينسخ في التحفة [لا غير]  
 اي لا يكفر بانفساد صوم غير رمضان وهو قضاؤه والكفارة والنذر وشيها [وقسي فقط] فلا يكفر  
 [ان افطر خطأ] اي ذاكرا للصوم غير قاصد للافطار كما في الكرمانى فلو تمضمض او استنشق فسبق  
 للماء جوفه وهو ذاكرا للصوم فسد بلا كفارة وقيل لم يفسد الا في الرابعة وقيل في التطوع وقيل في  
 المبالغة لملاء الفم لا الغرغرة كما في الزاهدي وعن نصر اذا اغتسل فدخل الماء حلقه لا يفسد الا اذا  
 صب فيه متعمدا كما في المحيط [او] افطر [مكرها] من سلطان او غيره فلم اكراه رحلا او امرأة  
 على الجماع مثلا ففسي بلا كفارة عندهم كما لو طارحته لا في الابتداء كما في الظلم وذكر في المضمرات  
 لو اكهرت زوجها يكفران لكن في الذخيرة لا كفارة عليه وعليه الفتوى [او] فعل مثل اكل بعد  
 الصبح او قبل الغروب [بطن انه] اي وقت هذا الفعل [ليل] اي قبل الصبح او بعد الغروب لكن  
 قل القدوري ان في القضاء بالاكل بعد الصبح روايتين والصحيح استحباب القضاء وفي لفظ الطن  
 اشارة الى تحريم النحر والافطار بالتحريم وقيل لا يتحريم في الافطار والى انه لو شك في الفجر فاكل  
 لم يفسد لكن تركه مستحب اما لو شك في الغروب ففي الكفارة خلاف كما في المحيط والى انه لو تيقن انه  
 ليل وكان خلافه لم يقض وفيه القضاء كما في فاضيلان والى انه يتسحر يقول عدل وكذا يضرب الطبول  
 واختلف في الديك واما الافطار فلا يحسب بيقول واحد بل المتن و ظاهر الجواب انه لا بأس به اذا كان  
 مدلا صدقه كما في الزاهدي والى انه لو افطر اهل الرستاق بصوت الطبل يوم الاثنين ظاهرين انه يوم  
 العيد وهو لغوه لم يكفر كما في المسية [او] ان [وصل دواء] ونحوه مما فيه صلاح البدن [الى جوفه]

و هو ذا كر لصومه [ او دماغه ] بالكفر فلو اقطرني اذنه دهن فسد صومه وعهد رح لم يذكر الوصول الى الدماغ فاعتقلوا انه شرط ام لا حتى اذا غاب الدهن في اذنه وجب القضاء ولو دخل الماء في اذنه لم يفسد بلا خلاف وفسد على الخلاف لو بلغ موضع الحقنة في الامتناء و اذا اقطر في الشحليل لا يفسد وعده اذا بلغ الجوف يفسد كما يفسد اذا وصل الى قبل المرأة على الصحيح وفيه اشارة الى انه لو وضعت الكرسف في الفرج الداخل وعلقت بها خيطا ضعيفا ليس له قوة الاخراج وهو في حكم الخارج لم يفسد كما في القنينة وظاهرة ان الرطب واليابس منه سواء كما هو رأى اكثر المشائخ ولو لم يصل الرطب الى الجوف لم يفسد وانما شرط كونه مما فيه صلاح البدن احترازا عما اذا طعن برمحه فانه غير مفسد وان بقي الزج في جوفه لكن اذا نفذ السهم الى جانب آخر ودخل حجر الى جوفه من جائفة او ابتلع حصاة او غيب خشبة في دبره فمفسد وكذا لو دخل اصبعه فيه على المختار وانما شرط ذكر الصوم لانه لم يفسد في جميع هذه الصور بلا ذكره كما اذا فسا او شرط في الماء اليل في الزاهدي وجوف الانسان بطنه [ من غير المسام ] فلو وصل شيء منها الى الجوف لم يفسد بلا خلاف لكن ينبغي ان يكون مكروها على الخلاف قياسا على صب الماء على البدن كما يأتي وما وصل من الحلق مستثنى منه والمسام بغض الاول وتشديد الاخر منافذ الجسم كما في المغرب والصباح والقاموس وغيرهما فمن خفف اليهم جعل اسم مكان من السرم بمعنى المرور فقد صحف فهي جمع الواحد المقدر او المحقق من السم بالضم وهو الثقب مثل محاسن وحسن [ او ابتلع حصاة ] ونحوها مما لبس فيه صلاح البدن ولم يرغب الناس في اكله وهو ذا كر لصومه سواء كان اقل من الحمصة او اكثر لكن في النظم لو اعتاد اكل الحمصة والزجاج وجب الكفارة وفي المنية لو ابتلع الحمصة مثلا مرارا لاجل العصية كفر زجرا وعليه الفتوى وفي الزاهدي لو اكل الطين الذي يؤكل تفكها فعن عهد رح لا كفارة فيه الا ان مشائخنا قالوا بوجوبها استحسانا وعنه انه كفر في الطين مطلقا وعن ابي يوسف رح لا كفارة في الطين الارمني ايضا ولو ابتلع حبة عنب كفر ومع ما يلتزم به يختلف المشائخ ولو ابتلع فستقا مشقوق الراس كفر وقبل انما يكفر بالملح والقستق الرطب [ او نقياً ] اي اخرج ما في جوفه متعمدا بالتكلف حال كونه [ ملاء فيه ] اي بحيث لا يمكن ضبطه الا بحرج كما مر في الطهارة وهذا عند الشيعين واما عند عهد و زفر رحمهما الله تعالى فقد فسد صومه وان لم يملأ الفم كما في الاختيار وذكرني المحيط لو تقياً قليلا اقل من ملاء الفم مرارا جمع اذا فعله لعله ولا يجمع اذا فعل باختباره وفي شرح الجامع يجمع عند ابي يوسف رح اذا كان بغتيان واحد وظاهر كلامه ان البلغم الكثير مفسد كما قال ابو يوسف رح لكنه غير مفسد عندهما وهذا خلاف ما مر من الاختيار في الطهارة [ ولا ] يتهنى [ ان غلبه ] القى اي خرج ما في جوفه بلا تكلف وملاء فيه [ او افطر ] بالجمع او الاكل او عيروهما [ ناسبا ] اي واصدا للانطار غير ذا كر المصوم نفلا كان او فرضا وما ملك انه مفسد للقرض لا النفل كما في

النية وقال ابو يوسف رح انه يفسد الصوم مطلقا فيقضي كما في النظم وقيل جماع الناسي مفسد والصحيح خلافه كما في التحفة والاصح ان النسيان قبل النية وبعد ما سواه فلو اكل اول النهار ثم نوى في وقته جاز وقيل انما جاز اذا لم يوجد منافيه ومن رأى صائما يأكل ناسيا يخبره اذا كان غايبا والا فلا كما في الزاهد والاولى ان يقضي اذا افطر ناسيا كما في الخزائنة [ از احتلم ] اي رأى نوما مخصوصا في نهاره [ او بصر ] مرة او اكثر الى امرأة او صبي بشهوة او تفكر [ فانزل ] في الصور [ او دخل غبارا ] من الطاحونة او غيرها كما في الخزانة [ او دخان او ذباب في حقه ] فلو ابتلع الذباب قصدا فسد كما لو وقع ثلحة او مطرة في فيه وابتلع كما في الزاهد وفيما ذكر اشعار بان طعم الادوية وريح العطر اذا وجد في حلقه لم يفسد كما في المحيط [ ولو وطئ بهيمة ] اي ذات اربع من الحيوانات [ ارميته او ] وطئ [ في غير فرج ] كما اذا نخل [ او قبل او لمس ] اي مس البشرة بلا حائل [ ان انزل قضى ] بلا كفارة وقيل لا قضاء بطوي البهيمة وفي كلامه اشارة الى انها لو قبلته او مستمع مع انزال منه لم يفسد صومه والى انه لو قبل بهيمة او مس فرجها فانزل لم يفسد بلا خلاف والى ان الرجل والمرأة في التقبيل والمس سواء والى انه لو خرج بالمس مذى لم يفسد وقيل لو خرج ذا دقق فسد ولو مسها من وراء الثوب فانزل فسد اذا وجد حرارة اعضائها والا فلا كما في المحيط والى انه لو استمنى بالكف فسد وهذا قول العامة وهل يباح ذلك قالوا لقضاء الشهوة لا لقوله صلى الله عليه وسلم ( ناصح اليد ملعون ) ولتسكينها يرحى لا ياثم كما في الكرمانى [ ولا يفسد ] الصوم عند بعض المشائخ [ باكل ] اي بايتلاع [ ما استقر بين استانه ] من الغذاء او الدواء حال كونه [ اقل من ] قدر [ الحمصة ] بكمز الحاء المهملة وفتح الميم المشددة وكسرهما فلو اكل قدرها او اكثر فسد وقدر ابو نصر الدبوسي المفسد بما قدر على ابتلاعه من غير ريق وعبرة محمد رح ( اذا كان بين استانه شيء فدخل جوفه وهو كاره له لم يفسد ) كما في الدخيرة [ الا اذا اخرج ] اي الاقل باللسان او اليدين او الخلل [ من فيه ] ثم اكل فانه مفسد بلا خلاف وقال ابو يوسف رح لم يلزمه الكفارة وفي الكلام رمز الى انه لو ابتلع لقمة كانت في فيه قبل الطلوع لم يكفر وهذا اذا كانت لقمة عيرة والا فان اخرجت فكفر ان لم تبرد والا لقضاء وقيل الكل في الكل وقيل لم يجب الا القضاء في الكل عند الكل كما في النظم والى انه لو قتل خيطا قبله ببزاقه ثم ادخله في فيه ثم اخرج له لم يفسد صومه وان فعل عشر مرات كما في النية والى انه لو اكل ما اخرج من بين استانه بالخلل جاز وما باللسان فالاحسن ان يأكله كما في البستان [ ولا ] يفسد [ باكل سمسم ] واحدة اخذها من الخارج [ مضغا ] الا اذا وجد طعمه فمفسد وعن ابي القاسم ان مضغه مفسد مطلقا وفيه اشارة الى انه لو ابتلعها كذلك فسد ووصب الكفارة على المختار كما في الخلاصة والى انه فسد باكل الماش والعدس والجاوس والارز لكن في الزهد انه غير مفسد [ وعود الغن ] يفسد [ الصوم مع تذكرة عند ابي يوسف رح ] ان كسر [ اي ملاء فاه ] ولا يفسد عند محمد رح

وهو الصحيح كما في النهاية [و] يفسد [عند عهد روح ان اميد] سواء كان قليلا او كثيرا و  
يفسد عند ابي يوسف روح ان قل وهو الصحيح كما في الخلاصة فلا يفسد عهد القليل اتفاقا كما  
يفسد إعادة الكثير وهذا اذا ذكر الصوم والا فلا يفسد كما في التحفة [وكره الذوق] اي ذوق  
مغطر من غذاء او دراء في صوم وقيل في القرض كما في المحيط [و] كره [مضغ شع] منه [الاطعام  
صبي] او زوج او نحوه [ضرورة] بان لا يجد من يمضغ او نحو ذلك والا فيكره وقيل لا يكره مطلقا  
وبان يكون الزوج مع الخلق او يكون خوف غبن في المشتري فانه لا يكره الذوق والكلام مشير  
الى ان المضمضة والاستنشاق بغير الوضوء يكره لا الاستنقاء والغتسال وصب الماء على الرأس والتلفف  
بالثوب المبلول وعنه انه يكره اليل في الزاهدي والى انه يكره ادخال الماء في القم ثم اخراجه كما في قاضيخان  
[و] كره [القبلة ان خاف] الوقوع في الرفاع او الانزال وفيه رمز الى انه يكره ان يمضغ الشقة على  
ماروي عنه كما في الظهيرية والى انه يكره المأثرة الفاحشة وكذا المعانقة والمصافحة على ما روي عنه  
كما في اللخيرة [ولا] يكره [السواك] اي استعمال الخشب المخصوص في الوضوء للقرض او النقل  
وغيرهما سواء كان مبلولا او لا صلبا او رواحا وهذا عندنا وقيل يكره في وضوء النقل كما في الزاهدي  
وغيره [و] الكحل [اي استعمال الكحل ويجوز ضم الكاف وفيه اشعار بأنه لا بأس للنساء غير الصائمات  
بالاكتحال وكذا للرجال بالكحل الاسود للتداوي دون الزينة كما في الكافي و ذكر في المصنوعات انه  
لا بأس به للجمع يوم عاشورا على المختار لقوله عليه السلام (من اكتحل يوم عاشورا لم ترمد عيناه ابدا)  
وقيل لا يجوز لان يزيد اكتحل بدم الحسين رضي الله تعالى عنه او به ليقرب عينيه بالنظر اليه رضي الله  
تعالى عنه وعن ابيه و السلام على جده ولعله من مفترقات الرافض فان الغالي من الفساق  
لم يقع عنه مثل هذه الافعال [وشيع] جاوز عمره خمسين [فان] سمي به لفناء قواه او للقراب منه  
[محجز عن الصوم] لزيادة الاضاح فان الشيخ الفاني الذي يعجز عنه في الحال بسبب الهرم ويزداد  
كل يوم الى ان يموت كما في المحيط والكرماني وفيه في حكمه كل من يعجز عن الصوم في الحال  
ويحس منه في الاستقبال [افطر و اطعم] تمليك او اباحة فان ما ورد بلفظ الاطعام جاز فيه الاباحة  
و التمليك بخلاف ما بلفظ الاداء والاتيان فانه للتمليك كما في الصمرات وغيره فيشكل ما في التلويح  
( انهم قالوا ان مفعوله الثاني اذا ذكر فتمليك و الا فلا باحة ) و يؤيد الاشكال ما في الزاهدي عن  
ابي يوسف روح انه اذا غداهم او عشاهم لم يجز لان الاباحة لا يبنى عن التمليك والفدية مبنية عنه  
[لكل يوم] افطريه [مسكينا] اي مصروفا من المصارف كما اشروا اليه [كالقنطرة] نصف صاع من  
بر او زبيب او صاع من تمر او شعير فلو اطعم مساكين نصف صاع من بر من يوم جاز عندنا و  
لو اطعم مسكينا صاعا منه من يومين لم يجز عنده وعن ابي يوسف روح روايتان والاطلاق مشير الى  
ان له ان يقدي اول رمضان حجة كما في النية وذكر في الزاهدي انه يطعم في كل يوم ولا ينتظر مضي

الشهر والى ان وقت وجوبه كقضاء رمضان كما في التمرناشي [ويقضي] ما افطر اطعم [ان قدر]  
 على الصوم لانه يشترط لجواز الخلف درام العجز [وحامل] اي ذات حمل بالفتح اي ولد في البطن  
 [او مريض] اي ذات ارضاع اي التي لها ولد رضيع [خافت] كل واحدة الضرر بالاجتهاد او بقول  
 طبيب حاذق مسلم [ملئ نفسها او دها] المخصوص بالمرض التي هي ام له كما هو الظاهر لكن الارضاع  
 لم يجب عليها بل على الاب بل للراى بها الظن فانه واجب عليها بعقد الاجارة كما في الكرماني وعن  
 اسمعيل المتكلم ان الظن المستاجر كالام في اباحة الافطار فعلى هذا لو تعينت الام للارضاع بان  
 لم يوجد غيرها مثلاً اباح لها الافطار وفيه اشارة الى انها تشرب الدواء اذا خافت عليه وهو لم يشرب والى  
 ان المحترف المحتاج لم يفطر قبل مرض مبيح له فلو خاف الخبز ضعفا خبز نصف النهار فقط و ان  
 لم يكف اجرتة فلو تعب نفسه حتى اجتهد العطش فافطر كفر وقيل بخلافه كما في المنية وذكر في الخزنة  
 ان الحر الخادم او العبد او الذاهب بسد النهي او كرهه اذا اشتد الحر خاف الهلاك فله الافطار كحره  
 او امة ضعفت للطبع او غسل الثوب [ومريض خاف] بالاجتهاد او بقول الطبيب [زيادة مرضه] الكائن او  
 امتداد اوجع العين او جراحة او صداع او غيره ويدخل فيه خوف عود المرض ونقصان العقل فمن  
 له نوبة حمى فافطر مخافة الضعف عند اصابه الحمى فلا بأس به لان الغالب كالكائن وقال نجم الائمة  
 من اشتد مرضه كره صومه وفيه رمز الى انه لو زال المرض وبقي ضعفه لم يفطر لزوال المبيح الكل في  
 الزاهدي والى انه لو خاف حدوث المرض افطر كما في الاختصار [والمسافر] الذي له قصر الصلوة  
 [افطروا] اي اباح افطار هؤلاء الاربعة لكنهم اسروا فيه الا اذا ظهر عندهم وقال الزاجري يفترض  
 على الحامل الافطار في آخر النهار ويصح في اوله واطلاق المسافر مشير الى انه لو سافر من مكانه  
 او حضر من سفره افطر لكنه مكروه وقال المرغيناني لو انشأ السفر بعد الصبح لم يفطر بخلاف ما  
 لو مرض بعده صائماً كان في المنية وعن ابي حنيفة رح لو اصبح المريض صائماً ثم صح ثم افطر لم يكفر  
 كما في الظهيرية [دفعوا] ما افطروا قبل رمضان آخر او بعده [بلا فدية] اسم من الفداء بمعنى البدل  
 الذي يخلص به عن مكروه يتوجه اليه كما في الكشف [وصوم سفر لا يضره احب] اذا لم يخطر عامة  
 وفقائه والا فالافطار افضل اذا كانت النفقة مشتركة بينهم وفيه اشعار بان الصوم مكروه للمسافر اذا  
 اجهد كما في فاضيلان [وان صح] المريض الحقيقي او الحكي كالعامل والمرضع والحائض والنفساء  
 وغيرهم [اوقام] المسافر [ثم مات] الصحيح او المقيم [فلى وارثه مافات] اي وصح عليه ان يؤدي فدية  
 ما فاتت عنه من ايام الصيام كالقطرة مينا ارقيمة [ان عاش بعده] اي ائكان حياً بعد الصحة والاقامة  
 [بقدره] اي بقدر ما ذات فلو ذات بالمرض او اسفر صوم خمسة ايام مثلاً وعاش بعده خمسة ايام  
 بلا قضاء ادنى وارثه فدية صوم خمسة ايام [ولا] يعيش بعد بقدره بل اقل [في قدره ما] اي فيقدر  
 بقدر الصحة والاقامة لا القوت فلو ذات خمسة وعاش ثلثة فدى ثلثة فقط والطياري رحمه وقال انه



قول محمد رح واما قولهما فالوصية بخمسة والاستجابي حرر الخلاف هكذا ( لو عاش اقل مما فات فان صام فيما عاش فلا شيء عليه عندهم و ان فرط ولم يصم اصلا فكذا عند محمد رح وقال عليه الوصية بكل ما فات ) والمتن ظاهر الرواية وهو الصحيح والكلام مشعر بأنه لو كان المريض لم يصح فلا شيء عليه وهذا اذا لم يتحقق البأس عنه والا فلعليه الفدية لكل يوم من المرض كما مر من الكرمانى وقال صاحب المحيط انه شيء يجب حفظه جدا وينبغي ان يستثنى ايام المنية مما عاش لما هيأتى ان اداء الواجب لم يجز فيها [ و شرط ] لوجوب الفداء على الوارث [ الايصاء به ] بشرطه [ ونفل ] وجوز الايصاء من التنعيل [ من الثلث ] اي ثلث ماله ان كان له وارث والا فمن الكل والمتبادر من هذا الكلام ان الايصاء واجب عليه ان كان له مال كما في المنية وغيرها [ وفدية كل صلوة ] مكتونة او واجبة كالوتر دزن السنة فانها في سعة من الترتك [ كصوم يوم ] اي كفديته وقيل فدية صلوة يوم كصومه ان كان معسرا والظاهر خلافه كما في الخزانة وقال محمد بن مقاتل به بلا قيد الاعسار وعامة المشايخ مالوا الى الاول وعليه الفتوى كما في الكرمانى والقياس ان لا يجوز الفداء عن الصلوة واليه ذهب البلخي كما في فاضيلان والاستحسان ان يجوز الفداء عنهما اما في الصوم فلورود النص واما في الصلوة فلعموم الفصل ولذا قال محمد رح انه يجوزها انشاء الله تعالى وفي الكلام رمز الى انه لو فرط في ادائها باطاعة النفس وخداع الشيطان ثم ندم في آخر عمره و اوصى بالفداء لم يجز لكن في ديباجة المستصفي دلالة على الاجزاء والى انه لو لم يوص بالفداء ثم تبرع وارثه جاز وقال محمد رح انه اجزى انشاء الله تعالى وفي الزاهدى قيل انه لم يجوز الصوم وفي التحقيق قيل لم يجوز الصلوة ولا خلاف انه امر مستحسن يصل ثوابه اليه وينبغي ان يفدي قبل الدفن وان جاز بعده وكيفيته ان يسقط من عمره اثنا عشرة سنة ومن عمرها تسعة ثم يدفع الباقي من العمر الى مسكين من ملكه دفعة واحدة ان كان الثلث وافيًا بالفدية والا فيدفع اليه ما يملكه فيقبضه ثم يهبه من الدافع فيقبضه ثم يدفعه الى المسكين ثم ثم الى ان ينتهي عمره وان لم يملك شيئا استقرض وارثه وينبغي ان يقول الدافع للمسكين في كل مرة اني ادفعك مال كذا لفدية صوم كذا لفلان بن فلان بن فلان التوفى وبقول المسكين قبلته واطلاق كلامه يدل على انه لو دفع الى فقير جملة جاز ولم يشترط العدد ولا المقدار لكن لو دفع اليه من اقل من نصف صاع لم يعتد به و به يقتضى كما في ايمان الصغرى [ وعبادة غيره لا يجزى ] اي صوم الوارث وغيره للصيت و صلواتها له لا يكفي فالإضافة للعهد فلا بد ان الزكوة والسج والكفارة مجزئة بلا خلاف وعن عصام و محمد بن مسلمة رض ان غيره صام او اطعم منه احتياطا لان السنة وردت بهما ولو لم نأخذ بهما لضرب من الاحتياط كما في المحيط وذكرى الزاهدى عن عصام و ابراهيم بن يوسف يقضي غيره صلوته [ ويلزم النقل ] اي اتمام صوم النفل [ بالشرع ] اي بمشروع غير مظنون انه عليه والا لا يلزمه كما في الصلوة

وفيه اشعار بان انظاره لا يجوز كما يأتي [ الا في الايام المنهية ] اي في المنهي الصوم فيها فيجعل الايام منهيبة لعلاقة الحلول [ اي يوم الفطر ] يوم [ الاصحى مع ثلثة ] من الايام [ بعده ] اي الاصحى تسمى تلك الثلثة بالتشريق والاحسن اي العيدين والتشريق فان صومه لا يلزم بالهروغ فيه فبالافساد لا يلزم القضاء وعن ابي يوسف رح انه يلزم به كما في الكشف وذكر في الزاهدي وغيره انه لا يلزم بالهروغ عنده خلافا لهما وانما احتاج الى التفسير لان الايام المنهية كثيرة وان لم يكن بمثل تلك الايام منها ستة شوال فان الصوم فيها يكره مطلقا عنده ومتابعا عند ابي يوسف رح وعن الحسن لا يكره مطلقا كما قال المتأخرون الا انهم اختلفوا ان النتابع افضل ام التفرق وقال الحلواني يستحب صومها اذا اكل بعد العيد اياها كما في المضمرات وذكر في النظم انه يستحب التفرق في كل اسبوع يومان لطعن اهل الكتاب ومنها يوم التروية وعرفة وقيل النهي في حق الحاج ومنها الجمعة منفردا وهذا عنده خلافا للطرفين ومنها يوم المهرجان والنيروز اذا لم يوافق ما اعتاده واختار ان صومه غير مكروه ومنها صوم الدهر وان افطر الايام الخمسة وهذا عند ابي يوسف رح كما في المحيط ومنها صوم الرصال اي صوم يومين او ثلثة بلا افطار كما في المضمرات ومنها صوم ايام البيض فانه مكروه عند بعض كما في الخلاصة وهي الثالث عشر الرابع عشر الخامس عشر وقيل من الرابع عشر كما في الزاهدي وعن ابي يوسف رح انه مستحب كصوم الاثنين والجميس كما في المحيط [ وصح النذر فيها ] اي في هذه الايام المنهية بالاصالة مثل نذرت ان اصوم لله يوم النحر او غدا وكان الغد يوم النحر بالتبعية مثل ان ينذر صوم هذه السنة او سنة متتابعة او ابدا عنه انه لا يصح النذر فيها [ لكن افطر ] لكرامة الصوم [ وقضى ] في ايام آخر الا صوم الابد فانه اطعم لكل يوم مسكينا كما في الفطرة وعن محمد رح اوصى بالاطعام [ وان صام صح ] وخرج من عهده وفيه اشعار بانه لو نذر صوم الاصحى وافطر قضى يوم الفطر صح كما في الزاهدي وبانه لو صام فيها من واجب آخر كلقضاء والكفارة لم يصح لان ما في الذمة كامل اذاه ناقصا كما في المضمرات [ ويفطر ] النفل اباحة [ بعذر ] ضيافة ثم يقضي [ المفطر سواء كان ضيفا او مضيفا ] ذكره المصنف لكن لم يوجد رواية المضيف والضيافة مضطر بان غيرها ليس بعذر مبيح واما هي فعنه انها ليست بعذر وعنهما انها عذر كما في الكافي وينبغي ان يقول اني صائم ويسأله ان لا يفطر كما في فتاوى الحجة والافضل ان يفطر ولا يقول اني صائم حتى لا يعلم الناس سره وقال ابو الليث ان كان الافطار لسرو مسلم فباح والا فلا كما في النظم والصحيح انه ان تأذن الداعي بترك الافطار يفطر والا فلا وقال الحلواني الاحسن انه ان يثق من نفسه القضاء يفطر والا فلا وقال خلف انه لا يفطر وان حلف بالطلاق وينبغي ان يكون فيه تفصيل على قياس ما قال الحلواني كما في المحيط وفي كلامه اشارة الى ان لا يفطر بلا عذر كما روى ابو بكر الرازي عن اصحابنا رضي الله عنهم وعن الشيعين انه يباح واختلف فيه المتأخرون

و الاول الناخذ كما في نكاح الكافي و الى ان غير النفل لا يفطر كما في المحيط وعن ابي يوسف رح  
 ان صوم القضاء و الكفارة و النذر يقطر وهذا قبل الزوال و اما بعده فلا يباح الا اذا كان في تركه  
 عقوب احد الوالدين كما في الزاهدي [ و يمسك بقية يومه ] و جوابا او استحبابا و الاول الصحيح لحق  
 الوقت كما في النهاية و ضمير يومه لقامل يمسك مما يأتي من قوله [ مسافر قدم ] اي جاء من السفر  
 و نوى الإقامة في محلها بعد الطلوع [ و حائض ] او نفساء [ طهرت ] بعد الطلوع او معه او قبله  
 على الأقل منهما و لم يبق من الليل مقدار الغسل و التحريمه و في النهاية قبل يأكل الحائض صرا  
 و قيل هي و المافر و المريض جهرا [ و صبي ] او صبية [ بلغ ] في بعض اليوم [ و كافر ] مرتد او غيره  
 [ اسلم ] فيه و الاصل فيه ان من صار اهلا للاداء في اليوم يوم بالامساك من هذا الوقت و فيه اشعار  
 بانه يمسك بالطريق الاولى من افطر متعمدا او خطأ او مكرها او دخل يوم الشك و ظهر رمضانته كما  
 في فاضيخان [ و لا يقضي ] ذلك اليوم [ هذان ] اي الصبي الذي بلغ و الكافر الذي اسلم و لو عند  
 الضحوة و عن ابي يوسف رح انهما قضيا اذا صارا اهليين عندهما و في الامساك اشعار بانهم مفطرون  
 في بعض النهار فلو لم يفطروا فيه و نوا الصوم في وقتها لم يجزئهم عن رمضان لانعدام الاهلية في  
 اوله الا المسافر فانه يجزئ عنه اهليته كما في الاختيار فلوا فطروا بعدها فلا كفارة عليهم بالاتفاق و في  
 القضاء على المسافر و الكافر خلاف ولا خلاف في قضاء الحائض و لا قضاء على الصبي كما في النظم و يوم الصبي  
 بالصوم اذا اطاقه كما قال ابوبكر الرازي و عن محمد رح انه يؤدب حينئذ و قال ابو حفص انه يضرب ابن  
 عشر سنين على الصوم كما على الصلوة و هو الصحيح فلو لم يصم ليس عليه القضاء كما في الزاهدي [ و يتم ]  
 و ينبغي ان لا يفطر [ مقيم ] صائم [ مسافر ] بعيد الصبح [ و لو افطر ] و ان كره [ لا كفارة ] عليه  
الاحسن لم يكفر فان جواب لو ما و خالف الزمخشري السلف في تجزير الاسمية و يجوز ان يقال  
 ان لو جمعي ان رح يصح ان يكون الجواب اسمية بلا فاء كما في المغني [ و جنون كل الشهر ] مما يمكن  
 ابتداء الصوم منه و الاحسن جميع الشهر [ مسقط ] للصوم حتى لو افاق بعد الزوال من اليوم الاخر  
 من رمضان لا يلزم القضاء على الصحيح لان الصوم غير صحيح فيه كما في النهاية [ لا ] يسقطه جنون  
 [ البعض ] فيما ذكرنا فلو افاق قبل الزوال و لو من آخر رمضان لزم قضاء الكل و لو افاق في ليلة منه  
 لم يلزمه قضاؤه على الصحيح كما في عامة المتداولات كما في المحيط وغيره و من الطعن ان في التحقيق افاقته  
 في جزء من ليلة مرجحة للقضاء في ظاهر الرواية و الاطلاق مشعر بانه لم يفرق بين الجنون الاصلي  
 و الطاري فلو بلغ مجنونا ثم افاق في بعض منه لزم قضاء الماضي و عن محمد رح انه لم يلزم كما في المحيط  
 و ذكر في الزاهدي المعتبر في الافاقة زوال جميع ما به من الجنون [ و ان اغمي عليه ايما ] اي ثلثين  
 يوما او بعضها لكن في دلالة الايام عليه خفاء [ قضاها ] اي قضى تلك الايام [ الا يوما نواه ] في وقتها  
 كما اذا افاق قبل الزوال او اغمي عليه بعد غروب الشمس فانه لا يقضي ذلك اليوم لوجود النية فيه

على ما هو الظاهر من حال كل مؤمن و البناء عليه أحب ما لم يعلم خلافه فلو امتاد الفطر أو سافر لزِم القضاء كما في المحيط و أعلم أنه قال ابن عبد البر أن أحاديث تعجيل الإفطار و تأخير السجود صحاح متواترة كما في فتح الباري و ذكر في الزاهدِي أنه قال من سنن الصوم التمسح و تأخير و تعجيل الإفطار و يستحب الإفطار قبل الصلوة و من السنة أن يقول عنده ( اللهم لك صمت و بك أمنت و عليك توكلت و على رزقك افطرت و صوم الغد من شهر رمضان نويت فأعقر لي ما قدمت و ما أخرت ) \*

[ فصل \* الاعتكاف ] لغة اللبث من العكف أي الحبس أو من العكوف أي الإقامة كما في الكرمانِي و شرعية على ضربين سنة و واجب و باللام إشارة إلى الأول و هو مكث في مسجد بنية عبادة غير واجبة بقريئة قوله [ سنة مؤكدة ] مطلقا و قيل في العشر الأخير من رمضان و أما في غيره فمستحب كما في بيان الأحكام و قيل سنة على الكفاية حتى لو ترك في بلدة لا ساعدا و قيل سنة لا يأثم تأركه و قيل مستحب كما في الزاهدِي و الصحيح الثاني لمواظبته صلى الله عليه و سلم على ذلك و قضائه في شوال حين تركه كما في المضمرة و الكلام مشير إلى أن أقل مدة هذا الاعتكاف ساعة و هذا ظاهر الرواية و عنه أنه يوم نعلي الأول لا يقضي إذا انقضاه و على الثاني يقضي لأن اعتكاف النقل لازم الاتمام و إلى أن الصوم ليس بشرط و هو ظاهر الرواية كما في النهاية و إلى أنه يجوز أن يعتكف ليلا كما في النظم و إلى أنه يجوز في كل مسجد و عن أبي يوسف ر ح يجوز في غير مسجد جماعة كما في الكافي و فيه إيماء إلى أنه لا يجوز في ظاهر الرواية إلا في مسجد جماعة كالواجب ثم أشار إلى القسم الثاني من الواجب بقريئة الصوم و القضاء و غيرهما من الأحكام الآتية فقال [ و هو ] أي الاعتكاف الواجب بالنذر على طريق الاستخدام [ لبث صائم ] أي قراره و فيه رمز إلى أنه تعريف اعتكاف الذكر و أما تعريف اعتكاف الأنثى فمبنياتي و إلى أن الصوم شرط أو ركن كما في التحفة و الصوم شامل لغير الفرض ففي المباح من الصوم الواجب ما يجب على ناذر الاعتكاف و في الخزنة أنه لو قال بغير صوم لزمه مع الصوم و إلى أنه لا يصح النذر باعتكاف الليل و عن أبي يوسف ر ح أنه يجوز أن عمر رضى الله تعالى عنه نذر في الجاهلية اعتكاف ليلة و قد أمره صلى الله عليه و سلم بإيفائه كما في النظم [ في مسجد جماعة ] أي يقوم فيه جماعة و لو مرة في يوم كما أشار إليه الكرمانِي و عن أبي حنيفة ر ح أنه لا يصح إلا بمائة تقوم خمس مرات و قيل يصح في الجامع بلا جماعة كما في المحيط و الصحيح أنه يصح فيما أذن و أقيم فلا يصح عند الحياض و مسجد قوارع الطريق كما في الخلاصة و ينبغي أن لا يصح في مصلى العبد و الجنائز و في المضمرة الأفضل في المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم المساجد التي كثُر أهلها [ بنيتها ] أي بنية اللبث و الأولى أن يكون الضمير للرجوع ليسمع بان اللبث للعبادة له تعالى و فيه إشعار بأنه لا يجب بمجرد الفروع فيه و عن أبي حنيفة ر ح أنه يجب به كما في الظهيرية و بأنه يجب بمجرد قصد القاب و النذر لا يجب على النفس ما

ليس عليها بالقرول ولو اكتفى بالقلب لم يلزمه كما في كتب الفروع والاصول كالخزانة والتحقيق وغيرهما [واقله] اي اقل مدة الاعتكاف الواجب او مدة اقله [يوم] كما في عامة المتداولات لكن في بحر المحيط عن كنز الروس وخزانة الاكمل ان اقله يوم عنده واكثر من نصف يوم عند ابي يوسف رح وساعة عند محمد رح فلو نذر الاعتكاف قبل الزوال في يوم صام لم يصح عنده خلافا لهما كما في الزاهدي [فيقضي] ذلك الاعتكاف الواجب [من قطعه فيه] اي في ذلك اليوم فان لم يقضه فعليه الايصاء [ولا يخرج] من يعتكف للواجب ليلا او نهارا [منه] اي من المسجد ومطبخه كداخله [الا لحاجة الانسان] اي لما فيه ضرورة كداء الشهادة وقضاء الدين وحمل الطعام والشراب اذا لم يكن له خادم كما في النظم والنجوف على النفس والمال واخراج ظالم له كما في المضمرات وكجاجة السلطان والبول والغائط والغسل والوضوء ولا يتوضأ في المسجد او مرصته خلافا لمحمد رح كما في الزاهدي ولا بأس بان يدخل بيته للوضوء ولا يحكث بعد الفراغ كما في المحيط واعلم ان الجمعة من اهم الحوائج كما في الكرمانى وغيره الا انه لما كان فيه تفصيل قال، [او] الا [للجمعة] من قرب من الجامع منزله [بعد الزوال ومن بعد منه منزله] اي معتكفه [فرقتا] يخرج [يذكرها] اي الجمعة [ويصلى السنن] حال كونها [للجمعة] قبلها وبعدها كما في الاصل او قبلها اربعا او ستا سنة وتحية كما في المحيط وعنه انه يخرج بقلد ما يصلي ركعتين ثم يرجع من غير تراخ والعديدان كالجمعة كما في النظم والكلام مشير الى انه لا يخرج لعبادة المريض ومجلس العلم وصلوة الجنازة الا اذا استثنى عن نذره وقبل يخرج اليها اذا لم يكن للبيت من يقوم بأمره كما في الزاهدي [ولا يفعل] الاعتكاف [مكثه] اي المعتكف في الجامع [اكثر منه] اي من وقت يصلي فيه الفرض والسنة ولو يوما و ليلة [فان خرج عنه] الناذر ولو بالنسيان [ساعة] عنده واكثر من نصف يوم عندهما وهو ايسر للمسلمين كما في الخلاصة [بلا عذر] اي حاجة الانسان [فسد] اعتكافه [وياكل ويشرب وينام] ويطيب ويدهن ويزوج ويخلع [ويبيع ويشترى] لحاجته الاصلية لا للتجارة فانه مكروه [فيه] اي في المسجد [بلا احضار مبيع] فيه فانه مكروه لمن ما قالوا كما في الهلاية وفيه اشارة الى انه لا بأس به عند بعض واذا كان لا بأس باحضار الثمن [لا] يفعل هذه الافعال فيه [غيره] اي غير المعتكف فانه مكروه وفي الزاهدي لغيره النوم فيه ولو مقبها مضطجعا رجلا الى القبلة [ولا يصمت] اي يكره له ترك التحدث واطالة السكوت لان الصمت ليس بقربة في شريعتنا كما في الكرمانى او يكره له ان ينوي الصوم مع زيادة ان لا يتكلم وقيل ان ينذر ان لا يتكلم اصلا كما في النهاية ويستحب الذكر كما في السراجية [ولا يتكلم الا بخير] اي بما لا اثم فيه فان حرمة التكلم بالشرفي وقت الاعتكاف اشد منه في غيره [و يبطله] اي الاعتكاف [الوطي]

في القيل أو الدبر [ولو] وطى [ليلا أو ناسيا] وفيه اشعار بان الاكل ناسيا لم يبطله [و] يبطله [وطئه في غير فرج] من الانسان كالنخيل [أو قبلة أو لمس] كلباهرة [ان انزل] وفيه رمز الى انه لو نظر فانزل لم يبطل كما في المحيط [و الا] بنزل [فلا] يبطله [وان حرم] هذا الفعل عليه [والمرأة تعتكف] باذن زوجها لا غير [في بيتها] فان كان فيه مسجد والا فيجعل موضعها مسجدا كما في الزاهدي وفيه اشارة الى انها لا تعتكف في مسجد جماعة وعنه ان مسجد بيتها افضل ثم مسجد حبيها و الى انها لا تعتكف في بيتها في غير مسجده ولا يأنسها زوجها ولا تخرج منه كالرجل كما في شرح الطحاوي و لو حاضت خرجت ولا يلزمها الاستقبال بنذر الغهر الا اذا لم تقض ايام الحيض متصلة بالشهر [و لو] نذرت اعتكاف عشر اعتكفت لاماكن التتابع كما في الزاهدي [نذر] بلا نية الليالي [اعتكاف ايام] مفعول نذرو الجملة صلة لموصول محذوف فان الكوفة جزوا حذفه ولا وجه لمنع البصرية عنه كما في الرضي والمعنى من نذره [لزمه] فمن لم يشترط لصحة النذر الا كون المنذر عبادة فظاهر وكذا عند من اشترو ان يكون من جنسه فرض لانه لبث في المسجد كما اذا صلى كذا في المحيط والمراد من الفرض ما هو فرض قصد فلا يلزم النذر بصلوة الجنازة و عبادة المرض لانها واجبة ولا بالضرورة وقراءة القرآن لانها للصلوة لا لعينه كما في الكفاية ولا بدعاء كذا دبر كل صلاة عشر مرات وكذا بالصلوة عليه (عليه السلام) كل يوم كذا وقيل يلزم النذر بها كما في المنية [بلياليها] المتقدمة عليها وفيه اشعار بان من نذر اعتكاف ليال لزمه بايامها المتأخرة لان كلا من الايام والليالي يستتبع ما بازائه من الليالي والا يام بانفاق الروايات [ولاء] اي متتابعاً [وان] لم يفترط [الولاء] وفي [نذر اعتكاف] يومين [بلا نية ليلتهما لزمه] بليتهما [ولاء] وكذا العكس في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح في الليلتين لا يلزمه شيء وفي اليومين لزمه الليلة المتوسطة ايضاً كما في المحيط وعنه يدخل فيه هذه الليلة استحباباً لا وجوباً كما في شرح الطحاوي وعنه لا يدخل الا البومان كما في قاضيجان [وصح] في نذر ايام او يومين [نية النهار خاصة] لانه نوى حقيقة اللفظ وفيه رمز الى انه صح في نذر ليال او ليلتين نية الليل خاصة لانه نوى الحقيقة الا انه لا يلزمه شيء و الى انه لا يصح نية النهار في نذر الشهر لانه اسم ليلتين يوماً وليلة و الى انه صح نذر يوم فبدخل المسجد في اعتكافه قبل طلوع الفجر وفي اعتكاف ما فوقه قبل غروب الشمس من الليلة الاولى وتخرج بعد الغروب من اليوم الاخر كما في شرح الطحاوي وقوله خاصة اي خصت نية النهار وانفردت من نية الليل خاصة وانفردا منها والجملة حال من النية ومحتمل ان يكون صفة فيكون حالاً من النية لا من النهار كما ظن اذ التأنيت يابى عنه ولا يخفى انه يشعر بانفردا و فراغ باله فيشير الى ما التزمه من رعاية حسن الاختتام كما الى الحديث القدسي لمن صاحبه الصلوة والسلام والله اعلم \*

## \* [ كتاب الحج ] \*

قدمه على النكاح لانه ليس من العبادات المحضة وليس من آخر العبادات كما ظن بل الجهاد كما تقرّر في الاصول فالاولى تقدّمه على النكاح [ والحج ] لغة القصد الى شئ وشرعية القصد الى بيت الحرام. بأعمال مخصوصة في وقت مخصوص كما قالوا والفتح والكسر لغة وقيل الكسر لغة نجد والفتح لغبيرهم وقيل الفتح الاسم والكسر المصدر وقيل بالعكس كما في فتح الباري وهو نوعان الحج الأكبر حج الاسلام والحج الأصغر العمرة كما في التفت فلم يكن العنوان من التخصيص في شئ [ فرض ] الحج الأكبر [ لمن حر مسلم مكلف ] فلا يفرض على العبد والكافر والصبي والمجنون ولا يبعد ان يترك قيد مسلم لان المكلف يغني عنه [ صحيح ] من الامراض فلا يفرض على الزمن والمقطوع الرجل وغيرهما عنده وفي رواية عنهما واما عندهما وفي رواية عنه يفرض على هؤلاء فبلىم الاحياج عندهما خلافا له فلمكان صحيحا ثم صار لزومه الاحياج بلا خلاف [ بصير ] فلا يفرض عنده على الاصم وان وجد قائدا ويفرض عندهما وفي رواية عنه وعن محمد رح انه لا يفرض عليه وذكر القدروري ان من له آفة يعمل معها بالعين وقد وجد ففي الوجوب عليه روايتان الكل في المحيط وظاهر كلامه ان الصحة شرط الوجوب عنده وللمشائخ فيه خلاف والصحيح انه شرط الاداء فعلى هذا يلزم على المريض الايصاء لا على الاول كما في النهاية [ له زاد ] اي نفقة ومط وهو في الاصل الذخير الزائد على ما يحتاج اليه في الوقت كما في المفردات [ وراحلة ] اي ما يحمله وما يحتاج اليه من الطعام وغيره ذهابا ومجيئا وهي في الاصل لبعير القري على الاسفار والاحمال ويستوي الذكر والانثى والثناء للمبالغة كما قال ابن الاثير وفيه اشارة الى انه لو وجد ما يكتري مرحلة ويمشي مرحلة لعجز عن الراحلة كما في فاضيلان وكذا لواستاجر اثنان بعيرا ثم ركب كل منهما فرسها كما في الزاهدي والى انه يشترط الملك او الاستيجار فيهما فلا يفرض باناحتهما ولو كان المبيع قريبا له كما في المضمرات والى انه لا يجب بالمال الحرام لكن لوحي به جاز لان المعاصي لا تمنع الطاعات فاذا اتى بها لا يقال انها غير مقبولة كما في مكروهات صلوة الجزاة ولا يخفى ان هذين في حق الاقاي واما في غيره فالهرط فيه الزاد والقدرة على المشي والمتبادر ان هذه الامور شرط عند خروج قافلة بلده فان ملكهما قبله فلا ياتم بصره الى حيث شاء كما في شرح الطحاوي والمضمرات وغيرهما [ فضلا ] اي فضل الزاد والراحلة ويحتمل ان يكون مصدر يقضلان [ عما لا بد منه ] اي من حاجته الاصلية كما مرفى الفطرة [ وعن نفقة ] ومط [ عياله ] اي الذين عليه اصحاب معيشتهم كالزوجات والاولاد الصغار والخدم والعمال بالكسر جمع العيل كالنير ولا يخفى ان النفقة مستلزمة بما لا بد منه ولعل الذكر لزيادة الاهتمام [ الى حين عودته ] الى وطنه من ابتداء سفره فلا يشترط بقاء نفقة يوم يعد العود خلافا لابن عبد الله

الجرماني وعن أبي يوسف رج نفقة شهر كما في المحيط وقيل في التاجر راس مال التجارة وفي  
 المحترف الات حرته وفيه صاحب الضيعة ما يعيش بغلتها وفي الجراث والاكازن الاتهما من البقر ونحوه  
 كما في قاضيخان والكلام مشير الى انه لو كان له كروم وعقارات واواض وجواميت يستغلها بيقفه وماله  
 الى العرد غلتها وقیمتها لزم الحج كما في المنية وكذا اذا كان له جواهر اثمانها لقيمة كما في الجواهر  
 [مع امن الطريق] اي مع ظن مريد الحج ان طريقه آمن من العصيان والقتل وغيرهما فان علم  
 انه لم يامن غالباً يجوز تأخيرها كما في الجواهر الا يروى ان ابا بكر البرق حرج حاجاً فلما ذهب مرحلة قال  
 لاصحابه ردوني فقد ارتكبت سبعاية كبيرة في مرحلة فردوه وفي واقعات الناطقي ان قتل بعض  
 الحاج عند في ترك الحج وعن أبي القاسم الصغار يبلغ قال لا شك في سقوط الحج عن النساء واما  
 اشك في الرجال افنى ابو بكر الجصاص ببغداد انه سقط عن الرجال ايضا لكثرة الاخطار و به  
 افنى الهروي والترجماني الصغير بخوارزم وابو الفضل الكرواني بخراسان كما في الزاهدي وقال مبد الله  
 البلخي (ن) ليس الحج على اهل خراسان منذ كذا سنة وقال ابو القاسم الصغار لا يروى الحج فرضاً منذ  
 مشرين سنة والبادية عندي دار من دار الحرب ومثله قال ابو بكر الاسكاف في سنة ست وعشرين  
 وثلثمائة فكيف في زماننا قيل انما قالوا ذلك لانه لا يتوصل الى الحج الا بالرهضة فيكون سبباً للمعصية  
 ومتى يؤل الامر الى هذا يرتفع الطاعة كما في المضمرات وقاضيخان وغيرهما لكن في المنية لا يمنع  
 الحج بالملكس فانه لا يخلو فأفلة من ذلك فلو سقط الحج بمثل ذلك ارتفع العمل بقوله تعالى والله  
 على الناس حج البيت الاية فالاعتماد على ما قال الفقيه ابو الليث انه ان غلب سلامة الطريق ففرض  
 والا فساقط وظاهرة ان امن الطريق شرط الوجوب كما روي عنه وعن بعض اصحابنا انه شرط الاداء وهو  
 الصحيح فيلزمه الايصاء كما في النهاية ولما فرغ من الشروط المشتركة شرع فيما يختص بالمرأة فقال  
 [والزوج] بالجر اي مع الزوج ويجوز الرفع على الابتداء [او المحرم] اي الذي حرم عليه نكاحها  
 ابداً بقرابة او رضاع او صهرية كما في المغامير وهذا وان كان مخرجاً لاخت زوجته وعمتها وحالتها فان  
 حرمتها مقيدة بالنكاح لكنه مخرج للزوج ايضا ولم عرف بما حل الوطع وحرم النكاح ابداً لدخل فيه  
 الزوج وان لم يكن محتاجاً اليه في هذا المقام واطلاقه يدل على وجوب الحج عليها وان كان المحرم  
 لم يرافقتها الا بنفقتها وفيه اختلاف الروايتين كما في المحيط وفي معركه كلامه ومؤلفي الى اشتراط كون  
 الزوج والمحرم عاقلين بالغين صافقين لها في ذلك بلا اجبار فلا عبرة للمصبي والمجنون ولا يجبر الزوج  
 والمحرم على ذلك كما في شرح الطحاوي والى اشتراط كون المحرم غير فاسق والا فلا يجب عليها كما في  
 الخزانة [للمرأة] الشابة او العجوز والاكتفاء مشير الى ان اذن الزوج لا يشترط لان حقه لا يظهر  
 في الفرائض والى ان التزوج غير واجب عليها اذا لم يكن لها زوج وبنيغي ان يقيد المرأة بالخالية  
 عن العدة لان من شرط الرجوع المخلو من العدة اي عدة كانت كما في الزاهدي وغيره وظاهر كلامه

المرأة  
(٢)  
(٣)  
(٤)  
(٥)  
(٦)  
(٧)  
(٨)  
(٩)  
(١٠)  
(١١)  
(١٢)  
(١٣)  
(١٤)  
(١٥)  
(١٦)  
(١٧)  
(١٨)  
(١٩)  
(٢٠)  
(٢١)  
(٢٢)  
(٢٣)  
(٢٤)  
(٢٥)  
(٢٦)  
(٢٧)  
(٢٨)  
(٢٩)  
(٣٠)  
(٣١)  
(٣٢)  
(٣٣)  
(٣٤)  
(٣٥)  
(٣٦)  
(٣٧)  
(٣٨)  
(٣٩)  
(٤٠)  
(٤١)  
(٤٢)  
(٤٣)  
(٤٤)  
(٤٥)  
(٤٦)  
(٤٧)  
(٤٨)  
(٤٩)  
(٥٠)  
(٥١)  
(٥٢)  
(٥٣)  
(٥٤)  
(٥٥)  
(٥٦)  
(٥٧)  
(٥٨)  
(٥٩)  
(٦٠)  
(٦١)  
(٦٢)  
(٦٣)  
(٦٤)  
(٦٥)  
(٦٦)  
(٦٧)  
(٦٨)  
(٦٩)  
(٧٠)  
(٧١)  
(٧٢)  
(٧٣)  
(٧٤)  
(٧٥)  
(٧٦)  
(٧٧)  
(٧٨)  
(٧٩)  
(٨٠)  
(٨١)  
(٨٢)  
(٨٣)  
(٨٤)  
(٨٥)  
(٨٦)  
(٨٧)  
(٨٨)  
(٨٩)  
(٩٠)  
(٩١)  
(٩٢)  
(٩٣)  
(٩٤)  
(٩٥)  
(٩٦)  
(٩٧)  
(٩٨)  
(٩٩)  
(١٠٠)



ان المحرم شرط الوجوب وله شائع فيه خلاف كل من الطريق وفي تخصيص المرأة اشعار بوجوبه على الامر بالصحيح الوجه بلا شرط كون قريب معه لكن للاب ان يمنع عنه حتى يلتقي و يكره له ذلك ان احتاج اليه الاب او الام كما في الخلاصة [ ان كان بينهما ] اي بين مكان المرأة [ وبين مكة ] مأخوذة من تمسكت العظم اي خرجت مخه و لكون البلدة الحرام وسط الارض تسمى بها كما في المفردات و انما ذكر الحرام لاضمحلال معنى الوصفية بالاسمية [ مسيرة سفر ] اي مسافة ثلاثة ايام ولياليها وفيه اشارة الى انها لا ينافر بلا محرم الا الى ما دون السفر كما في الكافي [ في العمر ] بسكون الميم و ضمها اسم لمدة عمارة البدن بالحيرة [ مرة ] واحدة اسم لجزء من الزمان كلاهما ظرف فرض [ على الفور ] في اصح الرايتين عن ابي حنيفة رح وهو قول ابي يوسف رح و قال محمد رح على التراخي كما في المحيط و الاول المختار كما في السراجية و لذا سقط عدلته بتأخيرها كما في التمرناهي و الفور لغة الغليان ثم استعير للسعة ثم صمي به الساعة التي لا لبث فيها كما في المغرب و قال ابن الاثير فور كل شيء اوله و شريعة تعجيل الفعل في اول اوقات امكانه و التراخي لغة التباعد و شرعا جواز تأخير الفعل عن الاول الى ظن الفور فيشتمل العمر و المراد من الفور ان يتعين اشهر الحج من العام الاول للاداء فيأثم عند الشئخين بالتأخير الى غيره بلا عذر الا اذا ادعى و لو في آخر عمره فانه رافع للآثم بلا خلاف و من التراخي ان لا يتعين هذه الاشهر له فيجوز التأخير عند محمد رح لكن يشترط سلامة العاقبة كما نقل منه في المبسوط وغيره و فيه اشكال لان العاقبة محتمرة غير قابلة لبناء شيء الا ترى انه لو سأل سائل هل يحل التأخير عن هذه العام عند محمد رح لم يجز للمفتي ان يجزم بالتحليل و التجريم و الصحيح ما قال ابو الفضل في اشارات الاسرار انه لا يأثم عند محمد رح بالتأخير اذا مات فجأة و اما اذا ظن الموت بالامرات فيأثم بالفوت لان العمل بدليل القلب واجب عند فقدان غيره و كذا في الكشف لكن في الزهدي لو وجب عليه الحج و حبل بينه و بينه حتى مات سقط لان وجوبه موسع كما سقط عن الجائض قبل خروج الوقت و قيل لم يسقط لانه على الفور و كذا اذا افتقر بعد اليسار و ان فرط حتى اتلف ماله يسمعه ان يستقرض فيحسب و ان مات قبل قضاء القرض برحى ان لا يواخذ به اذا عزم على القضاء و في النمرناهي عن ابي يوسف رح لزمه الاستقراض و لو حج الفقير ثم اغتنى لم يحسب ثانيا لان شرط الوجوب التمكن من الوصول الى موضع الاداء الا ترى ان: لئلا لا يشترط في حق المكى لكن في النواذر انه يحسب ثانيا [ ولو احرم ] من مبقات [ صبي فبلغ او عبد فعتق فمضى ] كل منهما على احرامه و اتى اعمال الحج [ لم يؤد فرضه ] اي لصبي او العبد لانه متنفل في الاحرام فلا ينقلب فرضا [ لو وجد الصبي البالغ ] قبل الطواف والوقوف [ احرامه ] بان يرجع الى مبقات من المواقيت و بحداد الملكية بالحج [ لفرضه ] ذلك التجديد لانه لعدم الاهلية لم يكن احرامه لازما فلو

رجع الى تجديد الاحرام ادى فرضه [ لا العبد ] اي لا يصح تجديد احرام العبد المعتق لانه  
لاهمية الاحرام كان احرامه لازما فلا يخرج عنه الا بالانتماء وفيه اشعار بان المجنون اذا افاق  
والكافر اذا اسلم بعد الاحرام ومضي كل منهما عليه لم يؤد فرضه و لوجود الاحرام اذ كان  
المضمرات [ وفرضه ] اي فرض الحج الامم من الشروط والركن [ الاحرام ] لغة المنع كما قال ابن الاثير  
وعرما تحريم اشياء والتجانب اشياء كما في تمتع الهداية وهو شرط كما في النهاية وغيره ولا يبعد ان  
يكون فيه اختلاف في الركنية فانه كالتكبير في الصلوة كما في تمتع الكافي وغيره [ والوقوف ] اي الحضور  
ولو ساعة من زوال عرفة الى طلوع فجر النحر [ بعرفة ] هي كعرفات اسم لموضع شرقي من مكة  
على اثني عشر ميلا منها تقريبا وينبغي ان لا ينون وفي الصحاح انها شبيهة بمولد لكن قد تكرر  
ذكرها في الاحاديث الصحيحة كالبخاري ومسلم وانما سمي بها لان ابراهيم عليه السلام وضع  
اسماعيل وهاجر بمكة ورجع الى الشام ولم يتلاقيا سنين ثم التقيا يوم عرفة [ وطواف الزيارة ]  
ويسمى طواف يوم النحر وطواف الركن وطواف الافاضة فالطواف الدوران حول الشئ والزياره  
مصدر زرت فلانا اي لقيته يزوري بالفتح اي قصدت زوره وهو الى الصدر كما في المفردات والاضافة  
بادنى ملايسة والمعنى الدوران حول البيت في يوم من ايام النحر سبع مرات فالكل ركن لكنه قول  
الشافعي رحمه الله فان الركن عندنا اربعة والباقي واجب كما في جنائز المضمرات وفي تلخيص الطواف  
اشعار بان الوقوف فوقه ولذا لم يغسل الحج بالوقاف قبله [ و راجعه ] اي الحج وهو ما بتركه الدم  
[ وقوف جمع ] اي الوقوف بجمع ولو ساعة من بعد صلوة فجر النحر ان ان يسفر جدا وهو كالزلفة اسم  
لبتعة على سعة اميال من مكة شرقيا وانما سمي به لانه اجتمع فيه آدم وحوا عليهما السلام [ والسعي ]  
اي سعي سبع مرات [ بين ] اعلى [ الصفا ] بالقصر [ و ] اعلى [ المروة ] فيقيد ان صعودهما واجب كما في  
شرح النواويل والنتف لكن في الكلام اشكل من وجهين احدهما ان لا يجب الا المشي لاغير في  
بطن الوادي والباقي ان يسن السعي في بطن الوادي كما ينبغي وهما جبلان شرقان الاول مائل الى  
جنوب البيت والثاني الى شماله ما بينهما ستة وستون وسبع مائة ذراع والسعي مائة ذراع واثنى عشر  
ذراعا [ ورمي الجمار ] اي رمي سبعين جمرة في ايام النحر والتشريق بالجمار بالكسروهي ثلثة مواضع  
من منا يرمي بها جمارا اي صغارا من الاحجار كما ينبغي وانما سمي بالجمار كما بالجمرات اخلافة الجبل  
[ وطواف الصدر ] ويسمى طواف الوداع وطواف آخر العهد بالبيت وفي النتف انه سنة فالصدر  
بفتحيتين رجوع المسافر من مقصده والشارية من مودة والمعنى طواف البيت عند الرجوع الى مكانه  
[ للافاق ] اي الخارج من المواقيت فلم يجب على الحلي والحرمي والمكي وقال ابو يوسف ر ح  
اني احبه للمكي كما في شرح الطحاوي والافاقى بالمعنى منسوب الى الافاق جمع افاق فالصواب  
افقي كما في المغرب والتهذيب وغيرهما وناصر الفقهاء ان يقول لا نسلم ان الافاق جمع حتى وجب

ودة في النسبة الى الواحد فعن هيبويه ان الافعال للواحد وقال بعض العرب هو انعام كما في الفائق وغيره ولو سلم انه جمع فلم لا يجوز ان يكون الياء للوحدة كما قالوا في رومي ولو سلم انها للنسبة فالورد غير واجب فانهم ارادوا بالاذق الخارجين وبالأفاقي الخارجين وهذا معنى آخر له لورد الى الافقي لم يفهم منه ذلك فصار كالانصاري على ما نقل صاحب الكشف عن الزمخشري [والتحلق] اي قطع شعر الرأس بالرمي وغيره عند الخروج من الاحرام والاذن ان يقال والاخذ ليشمل التقصير ايضا والواجب السادس الاحرام من الميقات كما في الضمرات وذكر في النظم للمعتمد ثثة عشر فعلا وللقرآن ستة عشر وللمتمتع سبعة عشر ثم قال ان الترتيب بين هذه الافعال واجب وقد ذكرنا ان بعضا من اشواط الزيارة واجب [وغيرهما] من الفرائض الثلث والواجبات [سنن] نازكها مسجع وهي التيامن في الطواف وتقبيل الحجر كما في النصف والرمي في الثلثة الاول من اشواط الطواف والسعي في بطن الوادي وطواف القدوم والبيتوتة منها وجمع والاضطباع والجمع بين الظهر والعصر معرفة بأذان وقامتين وبين المغرب والعشاء بمزدلفة بأذان واقامة كما في النظم والبواقي من الاغتسال قبل الوقوف والاجتهاد في الدعاء [و] غير ذلك [آداب] نازكها غير مسجع كما في شرح الطحاوي [واشهره] اي الحج [شمال وذر القعدة] بالكسر والسكون [وعشر ذى الحجة] بالكسرة قال الجوهري انها بالكسر المرة الواحدة من الشواذ وقال ابن الاثير انها بالفتح مرة الواحدة على القياس الا ان المطري قال الفتح لم يسمع وظاهرة يدل على انه عشر ليال وتسعة ايام كما قال ابو يوسف رح في الجامع وقال ابو عبد الله اخرجاني ابو بكر الرازي ان يوم النحر من اشهر الحج وثمرته انه ان احرم يوم النحر لحج القابل لم يكره عندنا كما في الذخيرة ويمكن ان يحمل الكلام عليه لانه اذا حذف التمييز جاز التذكير وفيه اشعار بان في قوله اشتهر تسامحا او مجازا حيث جعل بعض الشهر شهرا وما في الكشف وغيره ان اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد فخرج للعشر لانه خارج عن الشهرين على انه قول مرجوح لا يليق بفصله القرآن وانما اضيف الى الحج اشارة الى انه لو ملك الزاد والراحلة قبل هذه الاشهر فاستهلك لم يحجب عليه الحج كما في المحيط والى انه لا يحل شيء من اعمال الحج في غير هذه الاشهر ولا ينافيه اجزاء الاحرام قبلها ولا اجزاء الرمي والخلق وطواف الزيارة وغيرها بعدما لان كل ذلك محرم فيه وانما سميت بهذه الاسامي لانهم لما نقلوا اسماء الشهور عن اللغة القديمة سموها بما يوافق تلك الازمنة فهم يحجبون ويتعبدون عن الحرب وينتقلون عن مواضع يقال شال زيد اذا زال عن مكانه واعلم ان ايام الحج وما لا بد منه خمسة يوم عرفه وايام النحر والتشريق [وكره] كراهة تحريم [احرامه] اي المحرم [له] اي للحج [قبها] اي الاشتهار كما اشير اليه في شرح الطحاوي وذكر في التحفة انه مكروه بالاجماع وفي المحيط ان امن من الوقوع في محظور الاحرام لا يكره وفي النظم عنه يكره الا عند ابي يوسف رح وفي كلامه اشعار

بأنه لا يكره الاحرام في اوقاف الا وهو ولا في غيرها الا اذا اخر بحيث يفوت الموقوف بحرقه كما اذا احرم يوم النحر فإنه لا ينعقد الحج لغوات اركانه [و العمرة] احرم من الامتناع لغة القصد الى مكان عامر كما في المغوب او الزيارة التي فيها عمارة الود كما في الغودات و شريعة افعال مخصوصة [منة] موكدة وقيل واجبة كما في التحفة و عن بعض اصحابنا انها فرض كفاية كما في الكافي [وهي طواف] للبيت [وسعي] بين الصفاء والدرة فليس هو. جازكن فلاحرام والحلق شرط كما في التحفة لكسي في شرح الطحاوي ان الاحرام ركن والسعي والحلق او التقصير واجبان وما سوى ذلك ممن وآداب تاركها مسيئ [وحازت] العمرة [في كل السنة] مرة او اكثر واجتنب فيها ما في الحج و اذا استلم الحجر يقطع التلبية في اصح الروايات و اذا حلق يخرج عن احرامها كما في فاضيلان [وكرهت] العمرة وصحت في يوم عرفه و اربعة بعدها [من ايام النحر والتشريق و عن ابي يوسف و ح لا يكره في يوم عرفه قبل الزوال و عنه الذين التاخير عن هذه الايام اذا احرم بها في غيرها و اما اذا احرم فيها فبعضها كما في المحيط [و ميقات المدني] اي مبدأ احرام اهل المدينة و من سلك هذا الطريق من غيرهم سواء كان مكيا او غيره للحج او العمرة و هكذا في سائر المواقيت لانه مما عينه صلى الله عليه وسلم كما اشار اليه في الاختيار وغيره وقال ابن حجر انه صلى الله عليه وسلم وقتها لاهل الافاق قبل الفتح لما علم انه ستفتح والميقات في الاصل الوقت المحدود ثم استعير للمكان اي موضع الاحرام كما في الكرماني والمدني كالمديني منسوب الى مدينته صلى الله عليه وسلم كما في شرح مسلم [ذر الحليفة] على المصغر مكان على اربعة اميال من المدينة و على مائة ميل من مكة فهو ابعد المواقيت اما لعظم اجور اهل المدينة و اما لنزق باهل سائر الافاق فان المدينة اقرب الى مكة من غيرها [و] ميقات [العراقي] و الخراساني و اهل ما وراء النهر و العراق بالكسر بلاد يذكرو و يؤثت معرب ايران شهر بشهر و هو موضع الملوك كما في الارامير [ذات عرق] بالكسر ارض سبخة على ستة و اربعين ميلا من مكة واما سمي بها لان فيها جملا صغيرا يسمى بالعرق [و] ميقات [السامي] و المصري وغيرهما من ارض المغرب بالقصر والباقين و النخبة او بالمد والياثين ازاياه لواحدة وحذف الاخرى كما في الرضي [جمعة] بضم الجيم و سكون الحاء قرية خربة على خمس مراحل او ستة سمي بها لان قوما نزلوا بها فاجفجهم السبل اي استأصلهم و اهل مصر تركها الان الى رافع بالراء و الهمة و الغين المعجمة لانه لا ينزلها احد الا سم كما في فتح الباري [و النجدي] و من سلك هذا الطريق و النجدي سم لعشرة مراضع مرتفعة بين اليمن و التهامية و مما اعلاها و العراق و الشام اسفلها و اولها من ناحية الحجاز ذات عرق كما في تقويم البلدان [قون] بالتجويد كما في الصحاح وفيه انه بالسكون و موحد منصرف على عرفات كما في المغرب لكن نقل القاضي عياض ان المتحرك الطريق والسكن لحدبل و هو على مرهتين من مكة كما في فتح الباري [و اليمنى] و التهامي وغيرهما [يدبل] بفتح الباء

واللّامين و سكّون الميم و يقال ان اصله الملم بالهمزة و البناء تسهيل و حكي يرمز و هو مكان على مرحلتين من مكة و هذه المواقيت كالتي يد فيلملم جنوبي و يقابله ذوالحليقة و قرن شرقي و يقابله الجحفة و اما ذات عرق فيخاذي قرن و لا يخلو بقعة من البقاع الا ان يخاذي ميقاتنا منها كما في فتح الباري و هذا اذا قصد مكة من طريق مملوك و اما اذا قصد من غيرها فميقاتها ما يخاذي ميقاتنا من هذه المواقيت كما في الاختيار [ و حرم بأخير الاحرام عنها ] اي عن هذه المواقيت [ لمن قصد ] من الانافي و الحلي و الحرمي و الملكي الخارجين للتجارة او غيرها [ دخول مكة ] للحج او العمرة او التجارة او التوطن او غيرها فان دخل بلا احرام فعليه حجة او عمرة و كذا في كل مرة و فيه اشعار بانه لو قصد دخول بستان بني عامر او عميرة من الحل فدخل فيه ثم دخل مكة فلا شيء عليه و عن ابي يوسف رح انه شرط نية الإقامة فيه خمسة عشر يوما كما في الزاهدي وغيره [ لا ] يحرم [ التقديم ] اي تقديم الاحرام على هذه المواقيت بعد دخول الاشهر و الافضل من ديرة امله لان التأخير الى الميقات بطريق الترخص و عن ابي حنيفة رح هذا اذا امن ان لا يقع في محظور الاحرام و عن محمد رح هذا اذا كان اول ما يجي و حسن التأخير الى الميقات كما في المحبب [ و حل لاهل داخلها ] اي داخل هذه المواقيت و يدخل فيه اهلها [ دخول مكة ] حاجة لا للنسك [ غير محرم و ميقاته ] اي ميقات اهل داخلها للحج و العمرة [ الحل ] بالكسر هو ما بين المواقيت و الحرم لا الحل الذي هو خارج المواقيت [ و ] الميقات [ لمن ] اعتقر [ بمكة ] و الحرم [ للحج الحرم ] فجاز ان يحرموا من درهم و قال ابو جعفر الحرم من جانب المشرق ستة اميال و من الشمال اثنا عشر و من المغرب ثمان مائة و من الجنوب اربعة و عشرون كذا في الكبير و لكن الأصح انه من الشمال ثلثة اميال تقريبا كما في المضمرات و اربعة فانه التعميم و قيل انه ليس بطرف الحل بل بينهما نحو ميل كما في فتح الباري [ و ] لمن بمكة [ للعمرة الحل ] من اي مكان شاء منه و اقره التنعيم كما في المحيط [ و من شاء ] من الحاج او المعتمر [ احرامه ] قص شاربه و اطافاره و عانته [ ثم تومأ و غسل ] للتنظيف حتى يومه الحائض [ احب ] و فيه اشعار باستحباب الكل كما في الاختيار [ و لبس ازارا ] بلا عقد جبل عليه فانه مكروه و هو من وسط الانسان [ و رداء ] من الكتف فيستر به الكتف و في النهاية انه يدخل تحت يده اليمنى و يلقي على كتفه الا يحر و يبقى اليمنى مكشوفة الا ان الاول اولى كما في عدة اللباس لصاحب الهداية و هذا اذا وجد و الا فيشق سراويله و بنائز به ازميصه و يرتدي به كما في الظهيرية و فيه اشارة الى انه لا يلبس السراويل و الثنبيان و القميص كما باتي و لا بأس بلبس القداء اذا لم يدخل يديه في كميه كما في النظم و الى ان المنة للحاج ان يلبس ثوبين كما في الكرواني فلو اكتفى بما يستمر عرته جاز كما في الاختيار [ طاهرين ] بالغسل او الجدة و في الاختيار ان للسرج الجدود الابيض افضل [ و يطيب ] اي استعمل عينا لها رائحة طيبة ان وجدها استحبابا و عن محمد رح انه لا يطيب بما يبقى اثره بعد الاحرام و الاول الصحيح

كما في المحيط [ وصلح ] في موضع الاحرام [ شقعا ] قرأ فيهما ما شاء والافضل ضرورة الكافرون والاعلاص  
 كما في الكرماني [ وقال المفرد ] اي الحرم بالحج [ اللهم ] اصله يا الله حذف حرف النداء لانه انما يليق  
 بالغافل تعالى الله تعالى عنه و آخر ما عرض عنه من الميم المشددة تبركا بالابتداء باسمه تعالى وقد  
 زيد ما قال الفراء ان اصله ( يا الله آمنا بالخير ) حذف الحرف مع المفعولين و ادغم [ اني اريد الحج ]  
 مشير الى ان الغرض يتأدى بمطابق النية وهذا استحسان وعن الحسن انه لا يتأدى به كالا يتأدى بنية  
 النفل كما في الزاهدي والى ان النية يصح بلفظ الحال وان كان الماضي في الانشاء اغلب والى ان النية  
 مع اللفظ افضل لكن يجوز بالقلب والاول افضل كما في الاختيار [ فيسره لي ] لاني لا اقدر على هذه  
 الافعال الا بتيسيرك [ وتقبله مني ] كما تقبلت من حبيبك وخليلك عليهما الصلوة والاعلام ربنا تقبل  
 منا [ ثم ليلى ينوي بها ] اي قال لبيك الخ حال كونه ناديا بالتلبية [ الحج ] وفيه اشارة الى انه يشترط  
 اقتران النية بالتلبية وقد صح بالنية السابقة كما في سائر العبادات على ما روي عن محمد بن يحيى عن محمد بن  
 والى انه ليلى بعد الصلوة وان استوى على بعيره والاقتران بها افضل كما في الاختيار [ وهي ] اي  
 التلبية [ لبيك اللهم لبيك ] اي اليك الباين اي اجبتك اجابة بعد اجابة فحذف الفعل مع الحار  
 ورد المزيدي الى الثلاثي ثم اضيف الى ضمير الخطاب الداعي هو الله تعالى او الرسول عليه الصلوة والسلام  
 لانه دعاهم الله او رسوله الى الحج والظاهر انه ابراهيم عليه السلام لانه بعد فراغه من بناء البيت امر  
 ان يدعوه اليه فدعاهم على ابي قبيس فامسح الله صوته لاولاد آدم عليه السلام فمن وافق بالتلبية  
 مرة فقد حج مرة ومن زاد فزاد ومن لم يوافق بها اصلا لم يحج اصلا كما في المبسوط والمضمرات وغيرها  
 فان قلت ان الخطاب بكلمة اللهم هو الله تعالى فيلزمه ان يخاطب اثنان في كلام واحد وهو غير جائز  
 كما تقرر في موضعه قلت قد صرحوا بجوازه اذا عطف احدهما على الآخر وقال النسوي يحذف العاطف  
 في الكلام القديم كما نقله الرضي وغيره فيجوز ان يكون تقديره لبيك والى الله لبيك فصح الخطاب  
 بالكاف الاول لابراهيم عليه السلام وبالباقى له تعالى على طريق الجواب عن سلام الغائب فانه يرد  
 الجواب على المبلغ اولاً ثم على ذلك الغائب لانه محسن اليه بالتسليم والمبلغ بالتبنيخ ولا يخفى ما في  
 وحدة الجواب عن دعاء ابراهيم عليه السلام وكثرته عن دعائه تعالى مع صيغة الخطاب لا الغيبة من اللطافة  
 [ لبيك لا شريك لك ] استئناف [ لبيك ان الحمد ] بكسر الهمزة على الاستئناف بفتحها على التعليل  
 والاول اصح كما في المحيط وهو اختيار محمد بن يحيى في الكرماني [ والنعمة ] بالكسر اسم او مصدر  
 بمعنى الانعام منصوبة وهذا اشهر او مرفوعة على الابتدائية [ لك ] خبر ان او خبر المبتدأ او خبرهما  
 محذوف تقديره ان الحمد والنعمة يثبتان لك والحمد لك [ والملك ] كالنعمة [ لا شريك لك ]  
 استئناف [ ولا ينقص منها ] اي من هذه الكلمات حتى يكون احرامه على وجه السنة [ وان زاد ]  
 من المرويات عليها [ حاز ] مثل لبيك اله الخلق لبيك ويستحب رفع الصوت بها [ فصار محرما ]

بهذه الافعال لكن الركن هو التلبية مع النية فكل منهما لا يجزئ عن الآخر كما في التفت و ذكر  
 في الاختيار ان التلبية مرة شرط والباقي سنة تاركها مسموع وفي المحيط عن الصالحين ان النية كافية وقيل  
 الطرفان ان التلبية لم يشترط بل لفظ دال على التعظيم كالتمسيع والتهيل و لو بالفارسية لكن في  
 الهداية انه قول الثلاثة و اذا عرفت ذلك [فيتقني] اي يجتنب [الردث] اي ما يستقيم من ذكر الجماع  
 ودواعيه وهو الاصمح كما في المفردات وقيل هو بالفرج الجماع و باللسان المواعدة به و بالعين الغمز  
 له كما في المغرب [والفسوق] لغة الخروج و شريعة الخروج عن حدود الشريعة وقيل التساق والتنازع  
 بالالفاظ كما في الكرمانى [والجدال] اي شدة الخصام ومراجعة الكلام مع الرفقاء و المكارين  
 والخدام و ما قيل انه مجادلة المشركين في تقديم الحج و تأخيرها فليس بهرنا كما في الكرمانى  
 [وقتل صيد البر] و هو ما يكون تولده في غير الماء فما في الماء حل قتله و يستثنى منه القواسق  
 الاتية [والاهارة] في الحضرة [اليه] اي الى القتل [والدلالة] في الغيبة [عليه] فينتقي عن  
 اخذ الصيد والاعانة عليه [والتلطيف] اي استعمال الطيب بحيث يلزق شئ منه بشئ من بدنه او  
 ثوبه كاستعمال ماء الورد والمك وغيرهما والدمن في معنى الطيب و يكره شم الطيب والريحان  
 والشار الطيبة كما في المحيط [وقلم] اي قطع [الظفر] ولو واحدا سواء فله بنفسه او غيره بأمره او قلم  
 ظفر غيره الا اذا انكسر بحيث لا ينمو فلا بأس به ح كما في المحيط [و] يتقى الرجل والمرأة [ستر الوجه]  
 لانه محرم عليهما [و] يتقى الرجل ستر [الراس] فلا يجوز للمرأة كشفه كما ميانى فالاولى راسه  
 وفيه اشعار بانه لو حيل على راسه شيئا مما لا يغطي به الرأس كالتست فلا شئ عليه والا فعليه الجزاء كما  
 في المحيط [وغسل رأسه] بالخطمي والخل والزيت [ولحيته بالخطمي] اي بما امتزج به وقيل اريد  
 به الخطمي العراقي اذ فيه رائحة مستلذة و عن ابي يوسف رح لا بأس به كما في المضمرات وفيه  
 اشعار بانه لو غسل بالصابون او الحرض او الماء القراح ليس عليه شئ وذا بالاجماع كما في شرح  
 الطحاوي [وقصها] اي قطع اللحية كلا او بعضا وفيه رمز الى انه قد يقص في النهاية ان الاكسرة  
 يحلقونها للشجاعة وكذا بعض العصاة [وحلق راسه] كلا او بعضا وكذا حلق رأس معمر او حلال  
 فالاولى حلق الرأس [وشعر بدنه] ولو من الابط و الاولى اخذ الشعر فيشمل التقصير والتفت و اخذ  
 الغارب وغيرها بلا استئذانك و يتقي احتراق شعر اليد للخبز كما في المحيط [ولبس مخيط] لبسا  
 معتادا كما اذا دخل اليد في كم القباء او القميص او الحبة مثلا فلو ارتدى بها او اذرت بالسر او بل لبس  
 عليه شئ كما في الكافي [و] لبس [عمامة] فليس ببعض الرأس ممنوع كستر الكل [و] لبس [خفين]  
 الا بعد قطع الساق منهما و هو لم يجد النعلين وانما نفي مع لبس الخف ممنوع لانه يشعر بأباحة  
 المشي به و هو منهى و الاولى لبسه مخيطا او خفين فان المرأة تلبس المخيط والخفين كما في فاضلجان  
 ولا يخفى ان ذكرهما تخصيص بعد تعميم [والصبوغ بطيب] اي بشئ له رائحة مستلذة كالزعفران

والحناء بخلاف الرسة فان فيها خلاف [الا بعد زواله] اي زوال الطيب بلا وائحة بالغسل او الخلق او مرور الايام وعن محمد بن روح لو لم يتعد صبغه الى غيره جاز لبسه كما في المغرب وعنه لو لم يتأثر الصبغ جاز كما في الكرمانى واهار فى المصمرات الى مدم صحة القولين الاخيرين واعلم انه لو قال ويتقي الرفث وغيره مما هو محظور الاحرام لكان احسن لان ما اخمل هنا قد نص في الجنائيات [لا] يتقي [الاستحمام] اي الاغتسال باي ماء كان لكن بحيث لا يزيل الوسخ في المحيط ازالة الفتق حرام وهو في الاصل الاغتسال بالماء الحار كما قال ابن الاثير ودخل الحمام كما قال المطرزي [ولا] الاستطلال ببیت [مما يتخذ من حجر او مدر او صوف او وبر] [او] الاستطلال [بمحمل] بفتح الميم الاول وكسر الثاني او بالعكس اليهودج الكبير [رشد مهيان] بالكسر مانجعل فيه الدرهم او الدنانير من همي المطراي انصب كما في الكرمانى [في خصرة] بالفتح اي على وسطه والمنطقة كذلك [واكثر التلبية] اي قال لبیک الخ ما استطاع فانها سنة [متى صلى] اي كلما فرغ من صلوة ولو نافلة وهذا ظاهر الرواية وقال ابو جعفر من صلوة وقتية دون فائنة او نافلة كما في شرح الطحاوي [او] متى [علا شرفا] يفتحتين اي مكانا مرتفعا [او هبط] اي نزل [راديا] اي حضضا وهو في الاصل محيل فيه الماء [او لقي ركبا] اي لقي بعض الحجاج بعضا آخر مروا كانوا ماشين او راكبين كما اشار اليه النهاية والركب في الاصل اسم جمع او جمع الركاب الابل [او اسمر] اي دخل في السحر سدس آخر الليل او مال واس دابته بالزمام كما في النهاية وكلما استيقظ من منامه كما في المحيط والاصل في ذلك ان التلبية كالتكبير في الصلوة فيوتى بها عند الانتقال من حال الى حال كما في الهداية [واذا دخل مكة] ليلا ويستحب نهارا [بدأ] منها [بالمسجد] الحرام من جانب الشرق من باب بني شيبه فانه من هذا الباب مستحب كما في الاختيار والمسجد في وسط مكة ذواحه مأنة الف وعشرون وطافاته سبعة واربعون ومأنة اسطواناته اربع وعشرون واربعمائة كلها من مرمز او رخام وابوابه خمسة عشر [وحين رأي البيت] الحرام الواقع في وسط المسجد هو علم انفاقي لهذا المكان الشريف زاده الله تعالى شرفا وتعظيما له مقفان وعرض السطح ثمانية عشر في خمسة عشر ذراعا وحيطانه الى السماء سبعة وعشرون ذراعا وعرضها ذراعان من ركنه الشامي الى العراقى اثنتان وعشرون ذراعا ومنه الى اليماني اربعة وعشرون ومنه الى الحجر احد وعشرون وشبر [كبر] اي قال الله اكبر اي من البيت وغيرها [وهلل] اي قال لا اله الا الله تحرزا عن الوقوع في نوع شرك لعظيانه [ودعا] لانه يستجاب اذا رآه في العدة وصي بعضهم ان يقال اللهم اجعل لي مستجاب الدعوة [بما شاء] فان التعيين يذهب رقة القلب ولذا لم يذكر محمد بن روح في الاصل للحج شيئا من الدعوات انني في العدة والظهيرية وغيرهما [ثم استقبل] استجابا [الحجر] الذي كان ابيض مضيا ما بين المشرق والمغرب ثم صار اسود ليحجب اهل الدنيا عن زينة العقبى والمرئي منه قدر شبر واردة



اصابع [ وكبر وملل ] حال كونه [ يرفع يديه كالصلوة ] اي كما يرفع اليدين لها ثم يوصلهما كففيه  
التحفة وذكر في شرح الطحاوي انه يجعل بطن كففيه نحو الحجر رافعا لها حد منكبيه [ راستله ]  
اي مس الحجر باليد والقبلة [ ان قدرا ] على الامتلاص [ غير مود ] لحد [ والا ] يقدر عليه غير  
مود [ يمس ] بالحجر هيا [ من عصا او غيره ] في يده وقبله [ اي الشيء ] [ وان عجز ] عن الامساك  
[ امتقبله ] اي قام بجذاء الحجر و اشار اليه بباطن كففيه [ وكبر وملل وحمد الله تعالى و صلى على  
النبي عليه الصلوة والسلام ] ثم قبل كففيه [ وظاف ] ما شيا بلا عذر فلو طاف راكبا او محمولا بغير عذر  
اعاد ان اقام حكمة والا فعليه دم كما في المحيط [ طواف القدوم ] ويقال له طواف التحية وطواف اللقاء  
وطواف ازل عهد بالبيت والاطلاق دال على انه جاز فيما يكره فيه الصلوة كما في قاضيان [ و ] قد  
[ من ] هذا الطواف [ للافاقي ] اي الخارجي كما في المتداولات لكن في خزانة المفتين انه واجب على الاصح  
فلا يسن للمكي لذا قدوم له ويسن لاهل المواقيت و داخلها وخارجها حال كونه [ أخذ ] عن يمينه [ اي  
يمين الطائف ولا ينبغي ان يجعل الضمير للحج كما في التحفة وغيره فانه لو بدأ منه الى الركن  
البماني لم يحجز وقال العامة بالجواز كما في المحيط لكنه مكروه وذكر في الرقيات انه لا يعتد به  
كما في الكشف [ مما يلي الباب ] اي مدخل البيت والاولى مما يلي المنتزم فان الولي لغة وعرفا  
يقتضي عدم الفصل كما في المفردات والباب من الحاج مضرب بالفضة عرضه اربعة اذرع طوله ستة  
اذرع وعشرة اصابع والكلام مشير الى انه لو لم يأخذه عن يمينه مما يلي الحجر لكن لو اخل عنه جاز  
الا ان فيه نقصانا فاحشا واجب الاعادة وذكر في الرقيات لا يعتد به كما في الكشف [ وراء الحطيم ]  
موضع من الركن العراقي الى الشامي فيه ميزاب له على ستة اذرع وشبر من البيت قريب من ربعه لانه  
قد كان ثنتين ذراعا في ثمانية عشر من الحطيم الكسر اما بمعنى مقعول لانه ترك حين رفع البيت بالبناء  
او بمعنى فاعل فان العرب طرح عليه ثيابا طافوا بها فانحطم بالمرور والكلام مشعر بانه لو طاف فيه  
لم يحجز كما في الاختيار وذلك لانه من البيت الا ان قريبا اخرجته منه وقت عمارته لعدم قدرتهم على  
البلغه الطيبة كما في فتح الباري [ سبعة اشواط ] جمع شوط اي طوفة في الاصل جري مرة الى الغاية  
[ يرمل ] بضم الهم اي يسرع في المشي ويحرك منكبيه [ في الثلثة ] من الطواف ( بكسر الطاء  
جمع طوفة ) [ الاول ] جمع الاولى وفيه رمز ان الرمل في كل منها من الحجر الى الحجر فلو زحمه  
الناس في رملة فام حتى يجعل مملكا فيرمل لانه سنة بلا بدل كما في الكافي لكن في شرح الطحاوي  
انه ان زحمه يمشي حتى يجد الرمل والى انه لا يرمل في الاربعة الباقية لكن لو رمل فيها فلا شيء  
عليه كما لو مشي سهرا فيما يرمل ثم ذكر لم يرمل بلا شيء كما في الزاهد والاطلاق دال على انه  
يسن الرمل وان لم يسع بعده وفي العدة انه لا يسن الا اذا سعى بعده [ مضطعبا ] اي جاعلا وسط  
الرداء تحت ابطه اليمنى مليقا طرفيه على كتفه اليسرى من جهتي الظهر والصدر كما قال ابن

الاثير والاكْتفاء مؤمّن الى ان النية لم يفترط في الطواف وانما الشرط ان لا ينوي شيئاً آخر كما قال بعضهم واما عند الباين فيفترط فلو طاف بلا نية او بنية التطوع وقت الحج وقع عن الفرض عند الاولين خلافاً للاخريين ولوطاف طالبا لغريم او هارباً من عدو لم يقع منه بلا خلاف لانه نوى شيئاً آخر والى انه لا يقرأ القرآن في الطواف ولا بأس بذكره تعالى كما في المحيط والى انه لا يدع فيه لانه صلوة كما في النظم [وكلمة من بالحجر] للطواف [فعل ما ذكر] من نحو الاستقبال والاستلام والذكر [واستلام الركن اليماني حسن] فلا يسن في ظاهر الرواية كما في الكافي لكن في المحيط لم يذكر في الاصل استلامه وعن ابي حنيفة رح انه حسن وعن محمد رح انه كاستلام الحجر والاكْتفاء مشير الى انه لا يستلم الركن العراقي ولا الشامي كما في الكرماني لان للركن الاول فضيلتين كون الحجر فيه وكونه على قواعد ابراهيم عليه السلام وللثاني النائية فقط وليس للاخريين شيء منهما اما الاولى فظاهرة واما الثانية فلانها من بناء الحجاج اذ لم يتصرف الا في مرمة الجدار والسقف والفرش والباب والعتبة والميزاب كما في فتح الباري والاولى ان يقال مس الركن اليماني باليد فانه لا يقبل كما في الاختيار واليماني بالتخفيف والتفديد والالف للعرض او الاشباع والاصلي يمتني [وختم الطواف] اي جنسه فيشمل طواف الزيارة والصدور واللقاء وغيرها [باستلام الحجر] كما مر من التفصيل [ثم صلى] في وقت يباح فيه التطوع [شفعا] كالا حرام الا انه لا يجزئه المكثوبة ويدعو بعداً للمؤمنين والمؤمنات كما في الزاهدي [حجب] تلك الشفعة عندنا كما في المحيط وغيره لكن في النظم والنتف انها سنة والجملة مستاتفة او صفة شفعا كقوله [بعد كل طواف] بالفتح ويجوز الكسر على انه جمع طوفة والمعنى كل اسبوع والبعدية عاملة فلو طاف اسبوعين فصاعداً ثم صلى لكل شفيع صح بلا كراهة عند الطرفين مراده انصرف عن شفيع او وتر واما عند ابي يوسف رح فكذاك اذا انصرف عن شفيع كاربعة اسابيع او سنة واما اذا انصرف عن وتر كثلثة اسابيع او خمسة او سبعة فيكرة عنده كما في النظم [عند المقام] بالفتح اي موضع قيام الخليل عليه الصلوة والسلام وقت النزول والركوب وهو حجر فيه آثار قدمه الشريف على سبعة وعشرين ذراعاً من الحجر طوله عشرة اشبار وعرضه سبعة [او] عند [غيره] اي المقام [من المسجد] حيث شاء كما في الكافي لكن في المحيط ان زوجه الاس من الصلوة في المقام يصلي في المسجد حيث يتيسر وهذا بيان الافضية والا فان صلى في غير المسجد جاز كما في قاضيخان [ثم] اي بعد الصلوة [عاد] الى الحجر الاسود [واستلم الحجر] كما مر من التفصيل لانه يسمي بعده والمعني كالطواف ولذا لا يعود الى الاستلام بعد طواف ليس بعده سعي كما في المحيط [وكبر] وهن كما مر [وخرج] على السكينة بعد ما شرب من ماء زمزم من اي باب شاء والاولى من باب بني مخزوم كما فعل صلى الله عليه وسلم كما في العدة [فصعد الصفا] حتى يرى

بالمبني كما في الصلوة في الصف والركن في الأساس بعد السطح وفي العلم [والمستقبل  
 البيت] أي تحول اليد ومكث فيه قدر ما يقرأ سورة من الفصل كما في العدة وإن لم يهكث  
 بمحيطه كما في المحيط [وكبر وهلل] وسمي كثيرا كما في الاختيار [ورفع يديه] كالنداء [ودعا]  
 والسلام [والأولى وحمد الله وصلى عليه وكبر وهلل] كما في المحيط [ورفع يديه] كالنداء [ودعا]  
 وطلب [جاءه] من الحوائج الدينية والدنيوية بشرطه ولبي [ثم] نزل من الصفا وقد [مضى  
 نحو المروة] وفيه اشعار بأنه لا يركب في هذا الطريق ولا يحمل كالطواف كما في المحيط ولا يبعد  
 أن يكون في نيته اختلاف كما في الطواف [ساعيا] بقدر ما يقرأ خمس وعشرون آية من البقرة كما في  
 الزملي ولا يخلو عن اشعارها بأن المرأة لا تسعى كما ينبغي [بين الميئين] الواقعين في طريقه الوادي  
 الذي كبسه السيل اليوم وهما ملامتان للسعي منحوتتان عن جدار المسجد متصلان به [الأخضرين]  
 على التغليب فإن أحدهما إمام كما في النهاية أو صغر كما في المصبرات وفي كلامه رمز إلى أنه مضى  
 على السكينة في جانب الميئين كما مز [فصعد فيها] أي في المروة [وفعل] عليها [ما فعل] على  
 الصفا [من الاستقبال والذكر وغيرهما] ثم سعى [من المروة إلى الصفا] كما فعل [فصار] سعي  
 الصفا مع سعي المروة [أثنين] فمجموع السعيين ليس بواحد من السبعة كما قال بعضهم فإن الصحيح  
 هو الأدل كما في شرح الطحاوي [يفعل هكذا] أي مثل السعيين في الابتداء بالصفا والاختتام على  
 المروة [سيعا] من المرات أربع منها سعي الصفا وثلث سعي المروة وفيه إشارة إلى أنه لو صعد في  
 الصفا ثلث مرات بأن بدأ بالمروة فعليه إعادة سعيه إذ لا يمكن ذلك إلا به ومن أصحابنا من يعتد  
 بالاول إلا أنه مكررة والصحيح الاول كما في الخبر [ثم] أي بعد السعي دخل المسجد وصلى شفعاً  
 كما في قاضيخان [وسكن مكة] أن قدم قبل أيام الحج [محرماً] فبقي محظور الاحرام واحترز به  
 عما نصح من قول ابن عباس رضي الله عنهما أنه خلق وحل كما في النهاية [وطاف] سبعة أشواط يعدها  
 شفعاً [نفلًا شاء] وذلك لأنه أفضل من الصلوة إلا في حق المكّي وفي الاكتفاء اشعار بأنه  
 لا يسعى بعد هذه الطواف لأنه لم يشرع إلا مرة ولا يرمل لأنه لا يكون إلا مع السعي كما في  
 شرح الطحاوي [وخطب الإمام] أي الخليفة أو نائبه ثلث خطب بين كل خطبتين فاصل بيوم فخطب خطبة  
 واحدة بلا جلسة بعد الظهر [سابع ذي الحجة] مكة [وعلم] فيها [المناسك] التي يؤدي من  
 غداة التروية إلى زوال عرفة وهي كبنية الخروج إلى منى والمكث والصلوة فيها والخروج إلى  
 عرفات وغير ذلك والمناسك أمور الحج جمع المنعك بفتح السين وكسرهما في الأصل المتعبد ويقع على  
 المصدر والزمان والمكان قال ابن الأثير لكن في الأساس والمغرب أنه بمعنى اللبس ثم استعمل  
 في كل عبادة [ثم] خطب خطبتين بينهما جلسة معلما للمناسك التي من زوال عرفة إلى زوال يوم  
 التشريق وهي الوقوف بعرفة والمزدلفة ورمي الجمار والنحر وغير ذلك [التاسع] من ذي الحجة

[بَعْرَات] بالكسر والتنوين فانها منصرفة بالاجماع وتجوز منع صرفه فيه الاجمل جمع صار احدا لموضع واحد يقال له عرفة كما قال الزجاج في تفسيره وقيل انها من الاسماء المرتجلة فلن صرفه لا يعرف في احوال الاجناس كما في الكرماني [ثم] خطب خطبة واحدة بعد الظهر معلما لباقي الناس الذي هو رمي الجمار والنزول بالحصب وغيرها [الحادي عشر] من ذي الحجة [بمنى] بكسر الميم والياء وقد يكتب بالالف والغالب عليه الصرف والتذكير كما في الكرماني وهي قرية لها ثلث مكك فيها يلجأ إليها والضحيا على اربعة اميال من مكة شرقا يميل الى الجنوب [ويخرج] من مكة الامام مع الناس [غداة] اي بعد صلوة الفجر كما ذكره القدرى او بعد طلوع الشمس كما في المبسوط من يوم [التبوية] اي الثامن من ذي الحجة ويحصى بها لان الخليل عليه السلام رآه ليلة كان فائلا يقول له ان الله تعالى يأمر بك بذي ابنك هذا فلما اصبح رآه اي تفكر في ذلك الامر انه من الله تعالى ام لا ثم عرف في اليوم التاسع انه منه تعالى فسمي عرفة ثم رآه في الليلة العاشرة فهم بشجرة يومها فسمي يوم النحر كما في الكرماني [الى منى] يقرب مسجد الخيف [ومكث] و بات بها فصلى بهم الظهر والعصر والغروب والعشاء فيها لاوقاتها الى ان يصلي صلوة [فجر] يوم [عرفة] بغلس كما في المحيط او في وقتها المعروف كما في شرح الطحاوي وهذا سنة فلربأت مكة ثم خرج منها بعد فجر عرفة مارا منى الى عرفات جاز الا انه سمى كما في الاختيار وغيرها [ثم] اي بعد طلوع الشمس ومنه قبله خرج [منها] اي من منى [الى عرفات] هي على دنة اميال من منى تقريبا [وكلها موقف] اي جميع مواضع عرفات يصلح لاداء فرض الوقوف [الا] للاعتناء بالمنقطع لان [بطن عرفة] بضم العين المهملة وفتح الراء واحد عرفات كما في الكرماني وغيرها وينبغي ان لا ينزل الطريق لتضر المارة كما في المحيط [فاذا زالت الشمس خطب الامام خطبتين بينهما جاسة (ن) كالجمعة وجمع] الامام بالسلب بين [العصر والظهر] في آخر وقت الظهر كما في النظم واطلاقه مشير الى استواء كونهم مسافرين او مقامين وكون الامام مسافرا والقوم مقامين وبالعكس والاكتفاء مشعر بان لا يقصر الامام ولا القوم للموافقة كما في المحيط [باذان] واحد بعد جلوس الامام على المنبر وعن ابي يوسف رح قبله وعنه بعد مضي صدر الخطبة كما في شرح الطحاوي وفيه رمز الى انه لا يتطوع بينهما والا فيؤذن ثانيا قبل العصر خلافا لمحمد رح ويكره التطوع كما في قاضيخان وهي شاملة لسنة الظهر وغيرها كما في الكرماني لكن في المحيط لو تنفل صوم سنة الظهر يؤذن ثانيا الا في رواية شاذة عن محمد رح [رافعتين] قبل كل صلوة اقامة [در شرط] لجواز الجمع [الجماعة] مع

(ن) [كالجمعة] وعلم فيها الوقوف بعرفة ومزدلفة ورمي الجمار والحلق وطواف الزيارة [وجمع] الخ \*

الامام او نائبه كالمقاضي والشرطي كما في شرح الطحاوي [والاحرام] بالجمع قبل الزوال في رواية ذهب  
 والمنزلة في اخرى كما في الزاهد [فيهما] اي في الظهر والعصر والطرف متعلق بالكل [فلا يجوز العصر]  
 في آخر وقت الظهر بل في وقتها [لما قد احدهما] اي الجماعة والاحرام كمصلي الظهر منفردا وجماعة  
 صلوا احد لهما مع غير الامام وكحلل ومحرر بالعمرة اذا احرم بالجمع بعد ان يصلب الظهر بالجماعة  
 فبشتر للجمع عند ابي حنيفة رح يوم عرفة والاحرام والجماعة والامام وعندهما الاولان فقط  
 والصلوات بمنزلة صلاة واحدة ولذا لو ظهر فساد في الظهر مثلا بان ادعى قبل الوقت او بلا طهارة  
 اعيد العصر وان ادعى في وقته مع الطهارة كما في النهاية ثم اي بعد اداء العصر [ذهب] الامام مع  
 الناس [الى الموقف] وهو موضع من عرفات يقرب جبل يقال له جبل الرحمة على اربعة فراسخ من  
 مكة يسمى بالموقف الاعظم وموقف الامام وفيه اشعار بأنه جاء ماشيا لكن الافضل ان يكون راكبا  
 قريبا من الامام داعيا بعد الحمد والصلوة والتهليل والتكبير كما في المحيط [بغسل] اي جمع  
 بين الصلوتين وذهب اليه حال كونه مغتملا في وقت الجمع او اللطام فيكون حالا من فاعل جمع  
 او ذهب الاول في خزنة المغنيين والساني في الكافي [سن] فلاغتسال افضل من الرضوء كما في الهداية  
 [ويكفي] لاداء فرض الوقوف [حضور ساعة] اي ادنى زمان [من زوال] يوم [عرفة] الى طلوع  
 [فجر يوم النحر] لانه وقت الوقوف لا غير فلو وقف قبل الزوال او بعد الطلوع لم يدرك فرض الوقوف  
 والاطلاق مشير الى انه يصح الوقوف مع الجبابة والحض كما في الخلاصة [ولو] كان المحرم الحاضر  
 في الموقف [ناثما او مغنى عليه] لانه وجد منه الحضور في عرفات ولا يشترط النية في كل ركن  
 وكان الحاضر النائم او المغنى عليه [اهل] اي احرم بالجمع [عنه] اي من ذلك الحاضر [رقيقه]  
 وان لم يأمره بالاملال قبل الفجر وقال ان لم يأمره به لا يصير للمغنى عليه محررا وفيه اشارة الى انه  
 لو اهل عنه غير رقيقه لم يصير محررا كما قالوا اما عنده فقه اختلاف المذاهب كما في الذخيرة والى ان الرفيق  
 ليس بمائب عنه في سائر المناامك الا ان يطيف به والاصح انه نائب عنه الا ان الاول ان يطيف به  
 ليكون اقرب الى ادائه لو كان مغنيا كما في النهاية [او] كان المحرم الحاضر [جهل انها] اي عرفات  
 [عرفه] اي عرفات والاكتفاء مشعر بان احرام الرفيق ههنا غير كاف كما قيل و [اذا عربت الشمس]  
 من يوم عرفة [ان] الامام بالناس على السكينة [مزدلفة] بضم الميم وكون الزاء وفتح المهملة  
 وكسر اللام على ثلثة افعال من مسجد عرفات وهي اسم آخر لجمع لان آدم عليه السلام اردلف  
 فيها اي دنى الى حواظهم كلامه ان الناس يتابعون الامام فلا يتقدمون عليه الا بعد الزحام فانه  
 جائز اذا لم يحاذروا حدود عرفة ولا يتأخرون عنه لكنه يجوز التأخير القليل للزحام كما في الهداية  
 [وكلها موقف] اي جميع مواضع مزدلفة صالح لاداء الوقوف الواجب الا ان المستحب هو الوقوف وراء  
 الامام بقرب جبل يقال له قرح بالهم كافي العدة [الا] للاعتناء بالاعتناء فان [وادي محسر] بضم

الميم وكسر الميم المعددة موضع على يحار للزلفة سمي بذلك لانه لا يقف فيه بل يمضي منه مريعا فكانه اتعب نفعه والتخسيس الاتعاب وسيجي وقت هذه الوقوف [وصلني العثماني] اي المغرب والعشاء فانها تجزى بمعنى المغرب كما في المفردات فلا حاجة الى التعليل [في] اول [وقت العشاء] على ما في النظم والمتبادر منه ان يقدم المغرب على العشاء فلما تراءى لعشاء ما لم يطلع الفجر كما في الظهيرة وان لا يقطع بينهما فانه مكروه كما اشير اليه في قاصصنا والاكتفاء مغير الى انه لا يشترط الاحرام والمجملة والامام كما في النهاية لكن في الروضة انه يشترط الامام لا الجماعة عنده ويشترط الجماعة لا الامام عندهما [بأذن] واحد [واقامة] واحدة كلاهما قبل المغرب ولا يقيم للعشاء الا اذا تطوع بينهما او اشتغل بغير آخر لا يقطع حكم الاقامة الاولى كما في الاختيار [وان ادعى المغرب] في عرفات او في طريق مزدلفة اعاد اي وجب اعادتها ما لم يطلع الفجر الثاني فاذا طلع لا يجب الاعادة كما قالوا اما عند ابي يوسف رح فلا يجب الاعادة اصلا لكنه سمع [ثم] اي بعد الطلوع [صلى الفجر بغلس] بفتحين وهو ظلمة الليل المختلط بضوء الصبح كما قال ابن الاثير وفيه ايماء الى انه يصلي بعد الصبح [ثم وقف] بمزدلفة وحده وصلى وهلل وكبر وكلمة ثم لمجرد الترتيب الذكري فان وقت هذا الوقوف بعد الصلوة الى ان يسفر جدا كما في الضمومات لكن في الخلاصة ان وقته ما بعد طلوع الفجر لان ما قبله وقت الوقوف بعرفة وفي الفعلة اشعار بانه يكفي حضور ساعة فيها كما في الوقوف بعرفة كما في التحفة [ودعا] وطلب حاجته رافعا يديه نحو السماء فانه صلى الله عليه وسلم قال في ذلك حتى استجيب دعاؤه في مطالع الامة اي في تجاوزها عنهم ان شاء الله تعالى كما في العدة وبزيادة القيد ينحل الاشكال المهور في الحديث [و اذا امقر] اي اضاء بحيث كادت الشمس تطلع من عهد رح اذا اضاء بحيث لا يبقى الى طلوعها الا مقدار ما يصلي ركعتين كما في المحيط [اتى منا] هو على ثلاثة ايام من مزدلفة والظاهر انه ياتي قبل طلوع الشمس وفي السراجية انه ياتي عند طلوعها او بعدها وقريب منه ما في مختصر القدوري لكن في الهداية انه غلط لانه صلى الله عليه وسلم اتاه قبل طلوعها [وروى] الامام بالناس وفي لفظ الرمي اشعار بان المسافة بين الرامي والرمي ينبغي ان يكون خمسة اذرع فصلا لان ما دون ذلك وضع فلا يجوز او طرح فيجوز لكه مسموع لمخالفة السنة واطلاقه يدل على جواز رميه راكبا او غير راكب [جمرة العقبة] بفتحين ثلثة الجمرات على حد منى من جهة مكة وليس من منى ويقال لها الجمرة الكبرى والجمرة الاخيرة وفيه رمز الى انه لا يرمي الجمرة الاولى والوسطى في هذا اليوم والى ان ابتداء وقته المستحب في هذا اليوم من حين طلوع الشمس واما آخره فقبيل الزوال ويجوز بعد طلوع الفجر وكذا بعد الزوال الى ما قبل فجر ثاني النحر الا انه مكروه وفي الظرفية اشعار بانه يقف حين يرى موضع الحصى وبانه لو بعدت الحصاة عنها لم يجوز كما لو وقع على ظهر رجل او حمل و ثبت عليه اما لو سقط و وقع فيها فقد جاز كما لو وقع قريبا

منها لا يذبح حكمها [ من بطن الوادي ] اي من اسفله الى اعلاه فوق حاجبيه الايمن متوجها اليه  
الحجارة جالسا الكعبة عن يساره ومنى عن يمينه ورافعا يديه خذاه منكبيه [ سبعا ] من المراتب  
فلو رمى سبع حصيات جملة لم يجز الا من واحدة [ خذاه ] بفتح الخاء و سكوت الدال المعجمتين مصدر  
نوعي وهو ان يرمي مثل الحصاة وفيه رمز انك انه لا يرمي الا ما كان من جنس الارض كالطين  
والدر والياقوت ومقدارة مقدار النواة او اقل او اكثر لكنه غير مستحب و ينبغي ان يكون مغسولا  
ماخوذا من غير الحجرة الرممية اذ في الاثر انه لا يبقى الحصى من لا يقبل حجه ولذا لا يجتمع  
فيها الا قدر خمسة احوال وقد خلف منذ سبعة آلاف سنة كما في الجواهر والى انه يرمي كيف شاء  
وهو المختار عند مشائخ بخارا وقيل كيفيته ان يضع الحصاة على الابهام ويحتعين بالسجدة وقبل  
ياخذ بطرف ابهامه وسبابته وقبل يحلق سداينه ويضعها على مفصل ابهامه وقيل يرمي الرممية  
المعروفة الكل في المحيط [ وكبر ] اي قال الله اكبر ونحوه فانه لو صبح مكانه جاز اذ المقصود ذكر الله  
وذا يحصل به كافي الكافي [ بكل ] اي مع كل منها [ وقطع التلبية بارها ] اي يرمي الفرد السابق من  
الحصيات السبع على الصحيح كما في قاضيخان وعند الطرفين انه لا يقطع التلبية الا بعد الزوال كما  
في المحيط [ ثم ذبح ان شاء ] الاولى استحبابا فانه مفرد بالحج فليس عليه دم والاكتفاء دال على انه  
بعد الرمي لا يقف للنداء عند الحجرة بل ياتي منزله وذبح [ ثم حلق ] راسه [ او قصر ] اي اخذ من  
رؤس شعرة قدر اثغلة [ وحلقه افضل ] من التقصير كما ان حلق الكل افضل من حلق الربع لانه مسموع  
به لمخالفة السنة واختلفوا ان اجراء التوسعي واجب او مستحب كما في النهاية وهذا اذا قدر عليه بان  
لم يكن على راسه قرحة ولا فقد حل بمنزلة من حلق ولم يعذر من لم يجد الحلق او الموسي فاذا  
مضى ايام النحر فعليه دم كما في المحيط وانما ذكر الضمير اشعارا بأنه من احكام الرجال واما حكم النساء  
فسيجيء [ وحل له ] كل شيء من محظورات الاحرام بعد احد هذين [ الا النساء ] اي جماعهن  
ودراعيه كالقنبلة والمس بغهوة فانه لم يحل اذ الاخذ وان كان بمنزلة السلام الا ان عمله يتلخر في  
حقهن الى الطواف [ ثم طاف للزيارة يوما من ايام النحر ] الثلاثة وفيه رمز انك انه ياتي مكة من  
مسا بعد الحلق من يومه كما باتي من الغد وبعد الغد ولا يؤخر عنه كما في المحيط والى ان اول وقت  
الطواف بعد فجر النحر و آخره وقت غروب الشمس من آخر النحر كما في عامة كتب لكن في المستصفى ان  
آخره آخر ايام التشريق والى ان الطواف لم يجز في الليلتين بينهما لانه فعل ممتد متعلق لليوم فيراد  
به النهار لا غير لكن في الظهيرية وغيره انه يجز فيهما فلا بد ان يحمل على مطلق الوقت ومياتي  
في محله [ سبعة ] من الاشواط [ بلارمل ] بالتحريك [ ومعني ] بين الصفا والمروة [ ان كان سعي قبل ]  
اي قبل هذا الطواف بعد طواف القدوم وفيه اشعار بأنه لو لم يسع رمل وسعي وان رمل وقد مر  
ان الرمل لم يشرع الا مرة والاكتفاء مفعر بانه يصلي في المغام او غيره بعد هذا الطواف

كما في طواف القدوم كما في الحقيقة [كذلك وقت] اي وقت طواف الزيارة [بعد] طلوع [فجر يوم  
 النحر] وهو اليوم الاول لان اليوم الثاني والثالث يكونان للنحر والتشريق معا واما اليوم الرابع  
 فهو يوم التشريق ويقال الثاني يوم الفرة والثالث يوم النحر الاول [بالسكون] والرابع النحر الثاني  
 والكلام مشير الى انه يجوز هذا الطواف بعد الفجر قبل رمي الجمار كما سيأتي وفيه استدراك لا يخفى  
 [وهو] اي طواف الزيارة [فيه] اي في يوم النحر [افضل] منه في اليومين الآخرين [وحل]  
 له [النساء] بد ولو في الحقيقة بالخلق السابق وفيه اشعار بانه وان حل كان له السعي الفائت  
 وتأخيرها ليس عليه شيء الا اذا رجع الى امله فعليه دم كما في شرح الطحاوي [فلان اخر] هذا  
 الطواف [عنها] اي من ايام النحر [كرو] عنده كراهة تحرير وللإهتمام ببيانه لم يكتف بما في  
 الجنائيات وقال [ويجب] عليه [دم] وقالا لا يكره ذلك فلا يجب عليه شيء [وبعد زوال]  
 الشمس من [ثاني النحر] الى الغروب استحبابا وان آخر الليل جوازا [رمي] الاحسن يرمي  
 [الجمار الثلث] المعهود وفيه اشعار ما بانه بعد الطواف رجع من مكة الى منى ولا يبيت بمكة  
 ولا بالطريق فان البيوتة مكروهة في غير منى في ايامه كما في التحفة [يبدأ] في الرمي بيان  
 لما قبله ولذا لم يعطف عليه [مما يلي المسجد] اي من جمرة قريبة من مسجد بنته عائشة رضي  
 الله تعالى عنها على ذيل جبل يسمى بمسجد الخيف بفتح الحاء المعجمة وسكون الياء وهو المكان  
 المرتفع كما في الكرواني [ثم] يرمي [ما يليه] اي يلي ما يلي المسجد مما يقال له الجمرة الوسطى  
 وبينها وبين الاولى ثلثمائة وخمسة اذرع [ثم العقبة] اي يرمي جمرة العقبة وبينها وبين  
 الوسطى اربعمائة وسبعة وثمانون ذراعا [سبع سبعا] اي يرمي كلا من الثلث سبع مرات فلو قال  
 صباح لحلا عن التكرار على مذهب الكوفية فلو رمي من كل جمرة ثلثا اتم الاول باربع واستأنف  
 الباقي ولو رمي اربعاً اتم كلاهما بقي اذ لاكثر حكم الكل ولو عكس ترتيب الجمار جاز الا انه  
 مفقود للسنة كما في المحيط [وكبر بكل] اي مع كل حصاة ارمية [ورف] استحبابا في اهل الوادي  
 مع الناس مستقبل القبلة رافعا يديه نحو السماء حذاء مكبيه كما في الاختيار وقد هذا الوقوف  
 بمقدار قرأة عشرين آية كما في الضمومات [بعد كل من الاوليين] اي ما يلي المسجد وما يليه  
 فلا يقف بعد العقبة [ودعا] اي طلب حوائجه عنه تعالى بفرطه كالحمد والصلوة قبله كما في المحيط  
 [ثم هذا] اي في ثالث النحر [كذلك] اي بعد زواله الى آخر الليل رمي الجمارات على الترتيب  
 [ثم بعده] اي بعد الغد وهو يوم التشريق [كذلك] اي بعد زواله الى الغروب لا غبر ومأما  
 على الترتيب والكلام مشير الى ان في هذه الايام قبل زوال الثاني والثالث منها لا يرمي اي لا يجوز  
 رميه كما روي عن ابي حنيفة رجع في المشهور وعنه انه جاز الا ان بعد الزوال افضل كما في الكافي  
 وعن ابي يوسف رجع اذا نحر في اليوم الثالث جاز الرمي قبله وان اقام لا يجوز ولو رمي قبله في



يوم الخميس جاز منه خلافا لهما كما في شرح الطحاوي [ ان مكة ] في اليوم الرابع منى  
والم يرجع الى مكة بعد رمي الجمار [ وهو ] اي المكث [ احب ] من النفر [ ويمتط ] منه وسي بهذا  
اليوم [ بنفرة ] بالتجريك الى السكن اي بخروجه من منى [ قبل طلوع فجر ] اليوم [ الرابع ] وهو  
يوم التشريق وهذا اظهار في مقام الاصبار اهتماما بعدم النفر في هذا اليوم وفيه اشعار بان بعد  
الطلوع لا يجوز له ان ينفر عنه بلا رمي [ و اذا نفر ] في اليوم الثاني والثالث بعد الرمي مع احواله  
فانه يكره تقديمها الى مكة وهو منى لاشتغال القلب بها كما في قاضيهان [ الى مكة ] للتوديع [ نزل  
بالحصب ] ولو ساعة وهذا سنة على الاصح كما في المبسوط وذكر في المضمرات انه وقف فيه على  
راجلته ويدعو والحصب بضم الميم وفتح الحاء والصاد المشددة للمهلتين زاد وبيع بين مكة  
ومنى يقال له الايطع والبطحاء وحدها من الجبلين الى المقبرة كما في فتح الباري [ ثم ] اتى مكة  
[ وطاف للصدر سبعة بلا رمل وسعي ] ثم صلى ركعتين وهذا اذا اراد الخروج من مكة بلا  
فصل فلو طاف ثم اقام الى العشاء قال ابو حنيفة رح احب ان يطوف طوافا آخر كما في المحيط فلو اتخذها  
دارا قبل الزوال من اليوم الثاني عشر سقط عنه طواف الصدر ولو اتخذ بعده وجب عليه عندهما و  
اما عند ابي يوسف رح فان اقام قبل الشروع في الطواف سقط كما في الكافي والاقامة فيها افضل  
بالاجماع اذا قدر على نفسه الخير كالطواف والصلاة والصدقة وان يجتنب الشر كالنكاح والشعر وحديث  
الفحش وما لا يعنيه في الحديث ان السحنة فيها يضاعف كالسيئة الى مائة الف فلو لم يقدر كره الاقامة  
عنده كما في الاختيار [ ثم شرب ] استحبابا [ من ] ماء [ زمزم ] دسب على وجهه و رأسه و سائر  
جسده فانه شفاء من كل داء ودواء لكل داء على ما قال ابو حنيفة رح كما في الظهيرية وغيره وذلك لقوله  
عليه السلام ماء زمزم لما شرب له وهذا حديث رجاله موثق بهم الا انه اختلف في وصله وارساله  
وهو الاصح كما في فتح الباري ويستحب ان يتنفس في الشرب ثلث مرات وينظر الى البيت في كل مرة  
كما في الاختبار و زمزم يقرأ في المسجد على بعد ثلث و ثلثين ذراعا من البيت عرض رأسها اربعة  
اذرع في اربعة ودمقها تسعة وتسعون ذراعا سمي به لكثرة ماؤها يقال ماء زمزم اي كثير وقيل  
مشتقة من الزمة وهي الغمز بالعقب في الارض [ وقبل ] اي ثم قبل [ العتبة ] المرتفعة عن الارض  
[ و وضع ] اي ثم وضع [ وجهه و صدره ] ساعة [ على الملتزم ] فكبر وهلل وحمد وصلى ودعا  
كما في قاضيهان و الملتزم بضم الميم وفتح الزاء ما بين الباب والبحر مسافة اربعة اذرع [ و تشبث  
بالامتار ] اي تعلق بما يكتبه به البيت من الشوب كما يتعلق عبد ذليل بطرف ثوب لمولى جليل  
للاستعانة في امر ليس له اليه سبيل [ ودعا مجتهدا ] مغتنما لموضع الاجابة [ يكي ] اي يتباكى فانه  
للقبول علامة [ ويتحسر ] على فراق البيت المكرم المعظم والحرمان من فوائد الحرم المحترم  
( رزقنا الله تعالى قبل حلول الاجل المحترم ) واعلم ان تأخير هذه الاحكام عن هرب زمزم مذكور

في قاضيخان والظهرية وغيرها فلا يظن ان التقديم اولى من ما في الجفائية [وخرج] من المسجد [تقريباً] اي رجوعاً الى حلف ناظر الى البيت [حتى يخرج من المسجد] ثم من مكة و ينزل بقرب منها الى ان يجتمع القافلة ثم يرحلون الى المدينة من قصد زيارة روضة النبوية من صاحبها افضل التحية وكهفيتها مع الدعوات في العدة [والمرأة كالرجل] في جميع الاحكام [الا انها لا تكشف رأسها بل] تكشف [وجهاً] ولو مدلت شيئاً عليه [اي ارملة من وجهها وفي بعض النسخ استمدلت كما في بعض نسخ الهداية وهو لغة كمدلت كما في القاموس فهذا ليس بخطها كما قال الطرزي [مجانياً] ذلك المرأة فاجري الضمير محذوف اسم الإشارة [عنه] اي عن وجهها [جان] ذلك السدل وفيه اشعار بان الاولى كشف وجهها كما في شرح الطحاري لكن في النهاية ان السدل واجب [ولا نلبي جهراً] لان صرتها عورة [ولا تسعى] بين الميادين ولا تصعد في الصفا والمروة الا ان تجد خلوة كما في النشف [ولا تحلق] لان حلق رأسها كحلق لحيته [بل تقصر] الكل وهو افضل من تقصير الربع [و نلبس المخيط] كالقميص والخف حتى تستركلها [ولا تقرب الحجر في الزحام] اي الكثرة لانها ممنوعة من مماسة الرجال فلو وجدت خلوة قربت منه [وحيفها لا يمنع شيئاً] من اعمال الحج كنفاسها [الا الطواف] فلو حاضت قبل الاحرام اغتسلت وحرمت وشهدت جميع المناسك الا الطواف والمعنى ولو حاضت يوم النحر قبل الطواف لم تنفر حتى تطهر وتطوف ولو حاضت بعد سقوط عنها طواف الصدر كما في قاضيخان [وفائت الحج] بغوت الوقوف بعرفة لا غير كما في المراجلة [طاف ومعنى وتحلل] اي خرج عن احرام الحج بالآخذ حاصله ان من فائت الحج خرجاً عن احرامه بأعمال العمرة وفيه اشعار ببقاء احرامه بعد فوات الحج وهذا قول الطرفين واما عند ابي يوسف رح فاحرامه انقلب بأحرام العمرة وفائدة الخلاف انه لو احرم بحجة أخرى بعد الفوت وجب رفضها عند ابي حنيفة رح لان الجمع بين الاحرامين بدعة ولا يصح الثانية عند محمد رح لانه لا يتصور اداء حجتين معاً ومضى فيها عند ابي يوسف رح لانه محرم بعدة اضاف الى احرامه حجة والصحيح قول ابي حنيفة رح كما في المخيط [وقضى الحج] الفائت بأحرام جديد من مبقاته وان احرم اولاً قبل ميقاته [من قابل] اي في عام مقبل وفيه اشعار بأنه لا يقضي لعمرة لانه قد اداها في عامه ذلك كما في الظهرية \*

[فصل] في المركب من الحج والعمرة [القرآن] لغة مصدر قرن بين الحج والعمرة اي جمع بينهما كما في الاماس وغيره فلا يظن انه بيان الحكم قبل التعريف [افضل] من الافراد والتمتع فحذف بقية قوله [مطلقاً] اي فضلاً عن مقيد بواحد وهو غير مفسر بما استعمل الفعل به من كلمة من والا لزم التكرار والحلوه عنه وفي النظام ان القرآن افضل من التمتع عند لطرفين وانهما مراه عند ابي يوسف رح ومباين ان الافراد افضل في غير الافاقي [وهو] اي افضل اقدم

القرآن على طريق الاستخدام [ أن يهل ] أي يحرم [ الحج وعمرة ] وإنما أحرمها مختاراً بأنها تابعة للحج في حق القارن ولذلك لا يتحلل من إحرامها بمجرد الحلق بعد سعيها [ من ميقاتها ] أو قبله في أشهر الحج أو قبلها [ معاً ] أي في زمان واحد أو مجتمعين والكلام مشير إلى أنه لو أحرم بأحدهما ثم أضاف إليه الآخر جاز لكنه لو أضاف العمرة كان مسيئاً لأنه تعالى جعل الحج نهاية [ وإن يقول ] القارن بعد الصلوة [ اللهم ] أنني أريد العمرة والحج إلى آخره [ أي فيسره لي ونقبلهما مني ثم يلي ناولاً يأمراً ولا يخفى أنه تصريح بما علم ضمناً وإنما قدم العمرة وإن جاز تأخيرها لموافقة القول الفعل [ وطاف ] إلا حسن ثم يطوف بعد دخول مكة [ للعمرة سبعة أشواط ] حال كونه [ يرمل للثلاثة الأول ويسعى ] لها والأطلاق مشير إلى أنه لا يكره عمرة القارن في الأيام الخمسة المذكورة كعمرة المتمتع كما في التحفة والاكتفاء مشعر بأنه لا يتحلل بعد السعي بل يوم النحر كالفرد والأقرب أن جانباً على إحرامين كما في المحيط [ ثم يحج كأم ] يطوف للقدم سبعة ثم يسعى ثم يأتي بباقي ما يفعل المفرد كما في الهداية والكافي أو يقف بعرفات ثم يطوف للزيارة سبعة ثم يسعى كما في قاضيخان والظاهرية وفي كلمة ثم إشارة إلى أنه لو طاف للعمرة ثلثة أو أقل ثم وقف بعرفة انتقض القران وانقض العمرة وعليه دم للرفض واختلف في الرفض إذا أخذ في السير إلى عرفات لكن في المختلفات لو طاف القارن للقدم وسعى له ثم وقف بعرفات كان ما أتى به للعمرة لا مستحقاًها وعن محمد رح أنه لو طاف للعمرة ثم للحج ثم سعى له كان للعمرة كما في المحيط [ وذبح ] أي وجب عليه ذبح الهدي شكرًا [ للقران ] أي لتوفيق الجمع بين العبادتين وللتبادر أن يقيد الذبح بما أضاف للعمرة في أشهر الحج فلو طاف لها في رمضان مثلاً لم يذبح وإن كان قارناً كما في المحيط [ بعد رمي يوم النحر ] أي يوم من أيام النحر [ وإن عجز ] عن ذبح الهدي بأن لم يوجد هو ولا ثمنه [ صام ] القارن عشرة أيام بدلاً للودي [ ثلثة ] من الـ [ أيام آخرها ] يوم [ عرفة ] وهذا بيان الاختلاف فيجوز أن يصوم الثلثة قبلها بعد ما صار قارناً وفيه إشارة إلى أنه لا يجوز الصوم بعد عرفة كما سيأتي وإلى أنه لو وجد الهدي بعد صيامها قبل الحلق ذبح وبعد الحلق لا ولو في أيام الذبح كما في المحيط [ و ] صام أياماً أخرى [ سبعة بعد ] ما فرغ من أعمال [ حجه ] لأن الصوم منه في أيام التفريق وفيه إشعار بأنه لا يصوم قبل أفعال الحج [ أين شاء ] مكة أو غيرها والأطلاق مشير إلى أنه لا يشترط التتابع في صوم الثلثة والسبعة كما في التنف [ فأنفت الثلثة ] أي صومها بأن يدخل يوم النحر أو مات وقد أوصى بالفدية [ تعين الدم ] أي دم واجب للقران وفيه إشعار بأنه لا يصوم السبعة أيضاً لأن العشرة وجبت بدلاً من التلخيص وقد فانت بفوت البعض فوجب دم فإن لم يقدر عليه تحلل وعليه دمان للقران ودم للتخليص قبل الهدي كما في الاختيار [ والتمتع ] لغة الجمع بين العمرة والحج بأحرامين وهو غير ما نهى عنه عمر رضي الله تعالى عنه كما في المبسوط

فان المنهي ان يحرم بالحج قبل اتمه ثم اتى بأفعال العمرة وجلل ثم احرم بالحج في اشهره  
 كما في شرح الطحاوي [لفصل من الافراد] اي افراد كل من الحج والعمرة كما في ظاهر  
 الرواية وعن ابي حنيفة رح انه افضل من التمتع [وهو] اي افضل اقسام التمتع [ان يحرم  
 بعمرة من الميقات] او قبله [في اشهر الحج] او قبلها [ويطوف] اربعة او اكثر الى السبعة في  
 اشهر الحج ويسعى ويحلق او يقصر كلفرد بالعمرة [ويقطع التلبية في اول طوافه] اي اذا  
 احتمل الحجر اول مرة للعمرة [ثم يحرم بالحج] من الحرم ان كان بمكة او من الحل ان كان  
 بالمواقيت او من المواقيت وقبله ان كان خارج المواقيت [يوم التروية] كالكي [وقبله] اي قبل  
 يوم التروية من اشهر الحج [افضل] لزيادة التعب [وحج كالفرد] اي وقف بعرفات  
 يوم عرفة ثم طاف واملا وسعى الا اذا طاف للتجيمة واذا كان هذا افضل لانه لا يجوز ان  
 يحرم بالعمرة يوم النحر واتى بأعمالها ثم احرم بالحج في يومه ذلك وبقي محرما الى قابل فأتى  
 بأعمال الحج في هذه السنة كما في النخبة وفي كلمة ثم اشارة الى انه لو اتخذ البصرة دارا بعد العمرة  
 ثم حج من عامه ذلك كان متمتعا قيل هذا بالاتفاق وهو الظاهر لانه اطلق الجصاص وروى الحاكم  
 انه عند ابي حنيفة رح واما عندهما فلا يكون متمتعا كما في الكرماني والى انه لو رجع الى اهله  
 حللا وحج بعده كان متمتعا ولم يكن متمتعا بلا خلاف واذا الخلاف فيما اذا رجع محرما فانه لو  
 اتى بأعمال العمرة ولم يتحلل اطواف اربعة اشواط فنزل بامهله ثم رجع الى مكة وحج لكان متمتعا  
 عند الشيخين خلافا لمحمد رح كما في الكافي [وذبح] بعد الرمي في بعض ايام النحر شكرا لعمته  
 التمتع [وان عجز] عن الذبح [صام كالقران] اي صام ثلاثة آخرها عرفة وسبعة بعد حجه اين شاء  
 فان فأتت الثلاثة تعين الدم [وان احرم] التمتع [يسوق الهدي] اي مع ان يحدث على السير  
 ما يهدي الى مكة من غنم او بقرة او ابل واحدته هدية ويقال بالتشديد على فعل واحدته هدية كمطية  
 كما في المغرب ولم يذكر تجليل البقر والابل ولا تقبلهما ولا تقليد الغنم بان يربط على عنقه  
 قطعة نعل او غيرها لانه ليس بشرط بل هو سنة [وهو] اي سوق الهدي او الاحرام مع السوق [افضل]  
 من القرد الا ان لا يتقاد او من احرام لا معه كما في الكافي [لا يتحلل] اي لا يخرج من احرام العمرة  
 بالحق للعمرة بل بالحق للحج في يوم النحر فلونزل المحرم بالسوق بامهله ثم حج كان متمتعا عند  
 الشيخين خلافا لمحمد رح [ثم] اي بعد افعال العمرة [يحرم] يوم التروية وقبله افضل [بالحج]  
 كما من [فيطوف ويسعى كالفرد] والمكي [اي غير اهل الافاق] يفرد [بالحج] او العمرة [فقط] فيكوه  
 له القران والتمتع الا اذا خرج من الكوفة وقرن فانه كان فارنا \*

[فصل \* ان طيب] اي استعمل طيبا ولو بالسهر [محرّم] بالغ فالصبي

لا يواخذ به [عضوا] كاملا حقيقيا كالرأس واللحية والساق والغفل او حكمه باكا اذا طيب اجزاء متفرقة

تبلغ عضواً ولو طبيب كل البدن في مجلس كفله دم وفي مجالس رجب كل دم عند الشيخين واما عند محمد رح فان اراق للؤل يجب آخر والا فواحدة كما في شرح الطحاوي وقال بعضهم اذ لم يطيب ريع عضو يلزمه دم وقال شيخ الاسلام هذا كله اذا كان الطبيب قليلاً والا فلا يعتبر العضو في رجب الدم وقال الفقيه ابو جعفر ان كان الطب بحيث يستكثره الناس ككفين من ماء الورد وكفين من المسك او الغالبه فهو جنائيه والا فلا كما في المحيط [ ارادهم ] اي استعمل الدمن في عضو كامل سواء كان مطيباً كدمن البقسج والزيت او غير مطيب وهذا عنده واما عندهما فان كان غير مطيب وغير مطبوع فعليه صدقة ولو ادهن بسمن او شحم او لية لم يجب عليه شيء بالاتفاق ولا بأس بان يداوي جرحه او يحرق رجله بشحم او زيت في ظاهر الرواية كما في شرح الطحاوي [ او لبس ] بلا ضرورة [ مخبطاً ] كالقميص والسراويل والقباء والخفين يوماً كاملاً على وجه المعتاد كما مر [ او ستر ] بما كان من جنس ما يغطي به [ رأسه ] او وجهه ريعاً فصاعداً وعن محمد رح اكثره ويستري في ذلك ان يستربغسه او يلقى عليه غيره وهو نائم [ يوماً ] كاملاً او ليلية وعن ابي يوسف رح اكثر من نصف يوم او ليلية كما في المحيط [ او حلق ] او قصر او تنور [ ريع رأسه ] او اكثر وفي الاصل ثلثه وكذلك اللحية وعن محمد رح اذا سقط من احد هما عند التوضي عشر شعرات لزمه دم كما في المحيط [ او ] حلق او تنور [ عضواً ] كاملاً كالرقبة والابط والساعد والصدر والعانة وفي المنتقى اذا نتف ثلث شعرات ابطه وهو كثير الشعر فعليه دم كما اذا نتف اكثره وهو قليل الشعر وعن ابي حنيفة رح لو حلق شارب لزمه دم وبه اخذ بعض اصحابنا والاصح انه لا يلزمه كما قال الامام السرخسي رح كما في المحيط وذكر في النهاية انه لو ازال شعر الصدر والساق بالنورة فعليه الصدقة [ او قص ] اي قطع [ اظفار بد ] واحدة [ او رجل ] واحدة او خمسة من يديه او رجله او يد ورجل [ او اكل ] اي يده ورجليه [ في مجلس ] واحد فلو قص الكل في اربعة مجالس لزمه اربعة دماء وهذا عند الشيخين واما عندهما اي محمد وزفر رح فقد لزمه دم واحد الا اذا تخلل بينهما كفارة فانه لزم كفارة اخرى فلو قص اظفار بد وذبح ثم قص اظفار بد اخرى لزمه ذبح آخر كما في المحيط [ او طاف ] كله او اربعة [ للفرس ] اي طواف الزيارة [ محدثاً ] والاعادة مستحبة فان عاد فقد سقط الدم وعنه لواعاد بعد ايام التخرج رجب عليه صدقة وفي كلامه اشعار بأنه يجب الطهارة للطواف ولا يشترط كما في المحيط وغبرة وهو الصحيح وقال ابن شجاع انها سنة كما في المبسوط لكن في شرح الطحاوي ان كل عبادة تؤدي في المسجد فالتطهارة شرطها [ ارغره ] اي لغير الفرس وهو طواف القدوم والصدر والعمرة والغسل [ جنباً ] اي شخصاً جنباً يجب عليه الغسل فيشتمل الجايض وغيرها وهذا اذا لم يعد وان كانت واجبة ما دام ممكناً فلو اعاد سقط الدم ولا يلزم التسوية بين الواجب والسنة والغسل لانهما صاروا واجبين بالشروع كما في الهداية لكن في شرح الطحاوي لو طاف للقدوم جنباً

ولم يعد لم يجب عليه شيء لانه لو تركه أصلاً فالحكم كذلك وفيه إغارة إلى انه لا شيء على المعتزل  
وان لم يعد لفعل ذلك من اختلاف الرواية [ اذاض ] اودفع و رجع من مرفاه بحيث خرج  
من حدودها [ قبل ] غروب الشمس وإفاضة [ العام ] فان عاد إلى عرفات قبلهما سقط الدم وان  
عاد بعد الغروب اقبله او بعد إفاضة الامام لا يمسقط كافي الاختيار [ اترك واجباً ] مما ذكر كترك رمي  
جميع الايام والوقوف بمزدلفة وغيرها [ ار ] ترك [ اكثره ] اي اكثر الواجب كترك رمي يوم  
واحد او جمرتين منه وترك اكثر طواف الصدر والسعي ويؤمر بالاعادة في الوقت فاذا عاد يسقط  
الدم [ او قدم نسكاً ] بالضم والسكون اي عبادة من عباداته في الاصل مصدر بمعنى الذبح لله  
تعالى ثم استعير للذبيحة ثم لكل عبادة كما اشير اليه في المغرب [ على ] نسل [ آخر ] كما اذا طاف  
في آخر ايام النحر ثم حلق او حلق القارن او المتمتع ثم ذبح وهذا عنده واما عندهما فلا دم عليه  
في التقديم الا انه مسح واطلاقه يشمل بما اذا حلق المفرد ثم ذبح فانه غير موجب لفتح بالجمع كما  
في شرح الطحاوي [ او اخر طواف الفرض ] كله او اكثر [ عن ايام النحر ] عنده خلافا لهما كما مر  
في التقديم وفيه اشارة إلى انه لو اخر اقل طوافه لم يجب عليه دم بل صدقة عنده والى انه لو اخر  
طواف الصدر والعمرة لم يجب عليه شيء وينبغي ان يتعرض لما اذا ترك رمي يوم إلى يوم آخر و  
حلق للرجل والعمرة من الحلق إلى الحرم فان الاول موجب للدم عنده خلافا لهما والثاني عند ابي  
حنيفة ومحمد ورحمهما الله خلافا لابي يوسف رح الكل في شرح الطحاوي [ او ترك اقله ] اي اقل  
طواف الفرض وهو الثلاثة وما دونها وفيه اشعار بانه لو ترك اقل طواف العمرة لم يجب عليه دم و  
هذا اذا لم يرجع إلى اهله والا فعليه دم كما في الظهيرية [ فعليه ] اي المحرم [ دم ] اي اراقه دم  
هدبي والشاة كافية وهذه الجملة جزء لكل شرط قبلها [ وبترك ] كل طواف الفرض او [ اكثره بقي  
محرمًا ] وان رجع إلى اهله [ حتى يطوف ] اي يقع كل طواف او اكثره بذلك الاحرام لانه ركن  
فلا يجوز عنه بدل وفيه اشعار بانه لو ترك كل طواف العمرة او اكثره بقي محرمًا كذلك لانه ركن كما  
في الظهيرية [ وان طافه ] اي طاف كل طواف الفرض او اكثره [ جنباً ] بلا اعادة [ فبدنة ] واحدة  
عليه فان اعاد في ايام النحر تسقط عنه بلا خلاف والخلاف في ان المعتبر هو الاول ام الثاني والاخر  
جائز كما في المحيط وان اعاد بعدها ففي وجوب الدم خلاف كما مر وكذا في تجديد الاحرام ان  
رجع من اهله وهو افضل كما في الكافي والبدنة في اللغة الابل ولو ذكرا وفي الشريعة الابل و  
البقرة عند ابي حنيفة رح واصحابه كما في الكشاف [ وان فعل ] من التطيب او الادهان او اللبس  
او الستر او الحلق او القص [ اقل مما ذكر ] من عضو او يوم او ربع راس او يد او رجل [ او طاف  
غير الفرض ] كطواف القدوم وغيره مما ذكرنا [ محدثاً ] وهو مكة بلا اعادة وعليه الاعادة  
وان رجع إلى اهله فعليه دم في رواية ابي حفص وصدقة في رواية ابي سليمان رضي الله عنهما

كما في المحيط وذكر في شرح الطحاوي انه اذا طاف للقدوم محدثا فلا شيء عليه و ينبغي ان يكون طواف النفل كذلك و اعلم انه لو طاف اقله محدثا و اكثره طاهرا اعاد ما طاف محدثا او تصدق لكل شوط نصف صاع من بر الا اذا بلغ دما و لو طاف اقله جنبا لوجب عليه الاعادة او الدم كما في الظهيرية [ او ترك ] العدد [ القليل من ] العدد [ الواجب ] اي واجب مذكور بقريئة اللام كترك ثلثة من طواف الصدر و واحد من الحجار الثلث في يوم او حصاة الى الثلث من جمرة العقبة و بما ذكرنا لا يشكل ما في الهداية من وجوب الدم بترك ما هو قريب من الربع بان يدخل في الطواف الواجب بين الحطيم و يرجع الى امله بلا اعادة [ او حلق راس غيره ] محرما كان او حللا لكن في المحيط لو حلق راس غيره او اخذ شاربه او قلم اظفاره اطعم ما شاء [ تصدق ] لمن مسكين جزاء الشرط [ بنصف صاع من بر ] او صاع من تمر او شعير و الاصل ان كل صدقة في الاحرام غير مقدرة فهو نصف صاع من بر الا صدقة قتل القمل و الجراد فان له في ذلك ما شاء كما في المحيط [ و ان تطيب ] بعد كالعلة [ او حلق بعذر ] كالقمل و منه الجهل و النسيان كما في التتف [ ذبح ] في الحرم لا غير فلو ذبح في غيره لا يجزئه الا اذا تصدق بحممه لمن سته مساكين لكل قدر نصف صاع كما في شرح الطحاوي [ او تصدق ] بمكة او غيرها و فيه اشارة الى انه لا يجوز الا التملك كما قال محمد رح و اما عندهما فيجوز الاباحة كما في شرح الطحاوي [ بثلثة اصوع طعام ] اي بر بطريق الغلبة و الاصوع بفتح الهمزة و هكون الصاد و ضم الواو جمع صاع [ على ستة مساكين ] مثلا من مصارف الزكاة سواء كانوا من مكة او غيرها و الافضل ان يتصدق لمن فقراء مكة كما في المحيط [ او صام ] بمكة او غيرها [ ثلثة ايام ] و لو غير متتابع و التطيب و الحلق بطريق النال فان جمع محظورات الاحرام اذا كان بعدر ففيه الخيارات الثلثة كما في المحيط [ و وطبه ] اي وطى المفرد بالحج في قبل الادمي الحبي و كذا في دبره في رواية و لو نالها او مجنونا [ قبل وقوف عرفة افسد حجه ] اي نقصه نقصانا فاحشا ولم يبطله كما في المضمرات و في ذكر الرطي اشعار بان ما سواه من التعجيل و المس و التقبيل و النظر بشهوة لم يفسده لكنه اوجب دما و ان لم ينزل كما في التتف [ و مضى ] اي وجب عليه اتمام الحج الفاسد كالصحيح فيما يفعل و يحتنب [ و ذبح ] هديا و الشاة الواحدة كانيه الا اذا وطى ثانيا قبل الوقوف فانه ذبح اخرى عند السبخين و اما عند محمد رح فقد كفاه كفارة واحدة الا اذا كفر عن الاول و لا خلاف انه يكفيه واحدة اذا وطى مرتين في مجلس واحد كما في المحيط [ و قضى ] اي لزم قضاء ذلك الحج [ من قابل ] كما في المتداولات و الاولى ان يقال اعاد لان جميع العمر وقته [ و لم يفترقا ] اي لم يجب افتراق الرجل و المرأة وقت القضاء بل هو مستحب اذا خاف العود كما في الاختيار [ و ] وطيه [ بعده ] اي بعد الوقوف لم يفسد و [ يجب بدنه ] لغط الجساية [ و ] وطيه [ بعد الحلق ] لم يفسد لكن عليه [ شاة ] و وطى المفرد بالعمرة قبل الطواف افسده و مضى و ذبح و قضى و بعده

لم يفسد وعليه شاة وفي وطئ الغارن والتمتع تفصيل في المحيط [ وإن قتل مغرم ] ولو مخطئاً [ صيداً ]  
ولو من غير الحرم وغير مملوك مأكول والمراد صيد البر فإن صيد البحر مباح له كما مر فلا بد أن  
يقول الصيد [ أو دل ] الحرم [ عليه ] أي الصيد [ قاتله ] أي الصيد [ يجب جزاءه ] أي جزاء الصيد  
بسبب الاحرام ولهذا لو قتله في الحرم لم يختلف الجزاء وفيه اشعار بوجوده على القاتل المحرم بخلاف  
الحلال لكنه إذا دل عليه محرماً ففي الهاروني عليه نصف قيمته وفي الجامع لا شيء عليه عندهما  
وكلامه لا يخلو عن إشارة ما إلى أنه يشترط لوجوب الجزاء كون الدال محرماً عند اخذ الدلول  
الصيد وكون الدلول غير عالم بمكانه وتصديقه الدال في هذه الدلالة واتباع أثره واتصال القتل  
بالدلالة فإذا فقد واحد من هذه الشروط لم يجب عليه الجزاء كما في المحيط [ أي ما قومه ] يتخلف الضمير  
المجرور والجار متعين أي قيمة قومه بها الصيد [ عدلان ] لهما بصارة في قيمة الصيد اتباعاً للنص  
وإن كان عدل يكفي قياساً وفي كلامه إشارة إلى أن نفس الصيد يقوم فلا يعتبر كون البازي معلماً  
وإنها واجبة بالغة ما بلغت وهذا في المأكول وأما في غيره فلا يجاز دما إلى أنه يقوم بالمأكول  
وغيره وما كان له مثل وغيره وهذا عند الشيخين وكذا عند محمد رح فيما لا مثل له كالحمامة وأما  
ما له مثل فمثلته ففي النعمامة ابل وفي حمار الوحش بقر وفي الطيبي والضبع شاة وفي الأرنب عناق  
كذا في المحيط [ في مقتله ] إن كان مما يباع فيه كبلك [ أو أقرب مكان منه ] أي من المقتل إن كان مما  
لا يباع فيه كالصحراء والمقتل يحتمل الزمان والمكان وهذا أدنى بالنظر إلى ما بعده لكن في المحيط  
الأصح أن كلا من الزمان والمكان يعتبر في القيمة لأنها مختلفة بامتياز [ فيشتري ] أي القاتل [ به ]  
أي بما قومه [ مدياً ] أي شاة أو بقرا أو إبلا وفيه اشعار بأنه لا يشتري الصغار منها إذ لا يجوز من  
الضأن آل الحذع العظيم ومن غيره الثني نعم لو تصدق بلحم الصغار لمن وجه الاطعام جاز وهذا  
عند السرخسيين وأما عند محمد رح فيجوز الصغار كما في الكافي ومعه أبو يوسف رح في شرح التاويلات  
[ يدبح مكة ] وإن تصدق على غير أهل الحرم لا غيرها وإن تصدق على أهله إلا على وجه الاطعام  
كما في هذا المرح وفي كلامه إشارة إلى أن مجرد الذبح مكة كاف فلو هلك بعده بوجه من الوجوه  
سقط الجزاء وإلى أنه إذا كان قيمة الهدي حياً مساوية لقيمة الصيد حياً يجوز وإن انتقص عنها  
فقيمة لحم الهدي كما دال الناطقي وعن أبي حنيفة رح عليه قيمة ما نقص بالذبح كما في المحيط  
والإكثفاء مشعر بأنه يجوز أن يتصدق بكلمة على مسكين واحد كما في التحفة [ أو ] يشتري به  
[ طعاماً ] ويتصدق به [ أي بذلك الطعام ولو على غير أهل مكة ] كالفطرة [ لكل مسكين نصف صاع  
من بر أو صاع من شعير أو نمر كما في المشاهير لكن التشبيه يقتضي جواز نصف صاع من زبيب كما  
يقتضي جواز أقل من نصف صاع لمسكين وعدم جواز الإباحة كما يقتضيه قوله يتصدق إلا أن في  
شرح التاويلات لا يجوز أقل من نصف لمسكين وفي التحفة يجوز الإباحة أيضاً [ أو صام ] عطف



ملهى يشتري وان لم يجز عند بعض النحاة [من طعام كل ممكن] اي بدل كل نصف ضاع او ضاع  
 مأخوذ من القيمة [يوماً] وفيه اشعار بان للقاتل خيار احد الثلاثة وهذا عند الشيخين واما عند  
 محمد رح فالخيار للعدلين و الاول اصح والاطلاق مشير الى جواز الصوم متتابعاً ومتفرقاً كما في شرح  
 الطحاوي [وما فضل عنه] اي ما كان اقل من قيمة هدي او طعام مسكين ولم يبلغه فالصوم للاحدهما  
 لا للطعام كما ظن [تصدق به] اي بما فضل [ارصام] عنه [يوماً] لان الصوم ليس اقل منه ثم  
 بعد الفراغ عن القتل شرع في النقصان فقال [وان نقصه] يقطع عضو او جراحة او تنف شعر  
 او غيرها [يجب] عليه قيمة [ما نقص] من الصيد فيقوم صحيحاً ثم ناقصاً فيشتري بما بين القيمتين  
 هدياً او يصوم وفي المحيط ان جرحه و برأ مع بقاء اثرها ضمن نقصانه وبلا بقاءه ليس عليه شيء  
 عند الطرفين وعنده عليه صدقة لا يصال الالم [وان اخرجه] بقطع القوائم او كسر الجناح او تنف  
 الريش او نحرهما [عن حيز الامتناع] اي عن ان يكون مستمتعاً مما اراد فالحيز مقتحم وعن ابي  
 يوسف رح اذا تنف ريشه او ضرب ملهى عينه فأبيضت فعليه صدقة كما في المحيط وفيه اشعار بانه  
 لو صار سالماً عن النقصان او اعاد الى حيز الامتناع لم يجب عليه شيء من القيمة عندهم [او كسر  
 البيض] اي بيضا غير فاسد و الا فلا شيء عليه كما اذا علم ان فيه فرخاً ميتاً بكسر واما اذا علم كونه  
 حياً او لم يعلم فعليه قيمة الفرخ كما في المحيط والبيض بالفتح واحلته بيضة [قيمه] اي قيمة الصيد  
 الموصوف او البيض واجبة عليه كقيمة ما قتل فلو انحط في سلكه كان مناسباً [وكذا] اي  
 عليه قيمته [ان ذبح الحلال] اي غير المحرم بلا دلالة محرم [صيد الحرم] اي ما يكون  
 فيه بعض بدنه نائماً او بعض قوائمه غير نائم [او حلبه] اي الصيد فيجب قيمة لبنه [او قطع  
 محرم او حلال بتحرر الحديد] حشيشه [اي نبات الحرم مما لا مأك له وطبا كان او يابساً  
 بقرينة ما بعده والا فهو في اللغة اليابس منه كما في عامة الكتب واختر به عن مثل الكمأة فانها  
 ليست بنبات بل هي شيء مردع في الارض ولهذا بباح اخراجها من الحرم كحجرة وقدر بسير من  
 تراه للتبرك كما في المحيط [او شجرة] وهو ما كان له ساق من النبات وطبا كان او يابساً ملهى ما  
 يظاهر عبارة كتب اللغة و ما نقل عن النهاية انه اسم للرطب منه فمعنى شجر المضاف الى الحرم  
 الموجب للجزاء وشجر الحرم ما كان شيء من اصله في الحرم وراء كان اغصانه فيه او في الحل فيقطع  
 هذه الاغصان عليه القيمة كما في المحيط وينبغي ان يكون حشيش الحرم كذلك واما فصل هذه  
 الاشياء عما قبله بقوله (كذا) لانه لا يجوز الصوم عن قيمة صيد ذبحه الحلال ويجوز الهدي  
 على الصحيح ولا خلاف في جواز الاطعام كما في المحيط وكذا لا يجوز الصوم عن قيمة الحشيش  
 والشجر وجوز الطعام والهدي كما في شرح الطحاوي وذكر في المحيط انه لا يجوز الهدي عن قيمة  
 الشجر وعن ابي يوسف رح انه يجوز [الا] للاستثناء المتصل عن حشيشه وشجرة معا كما في

شرح الطحاوي [مملوكا] وطبا منبتا وهو مما لم ينبت به الناس يقرينة الختي فلو قطع النابت بنفسه  
 منه فعليه القيمة كما في شرح الطحاوي الا انه لو كان مملوكا فعليه قيمة الملك كما عليه قيمة الشرح  
 كما في المحيط [او منبتا] اي من شأنه ان ينبت به الناس وطبا مملوكا او غير مملوك [او جافا] ولو نابتا  
 مملوكا فانه لم يجب شي بقطع الشجر والحشيش في هذه الصور الثلث [ولا يرعى الحشيش] اي  
 يحرم ارسال البهيمة على حشيش الحرم للرعي عند الطرفين لانه كالقطع وعنده لا بأس به لفردية  
 الزايرين [ولا يقطع] حشيشه [الا الاذخر] بكسر الهمزة والخاء وسكون الذال للمعجمتين  
 وهو ما ينبت في السهل والجبل وله اصل دقيق وقضبان دفاق يطيب ريحه والذي همكة اجوده  
 يسقون به البوت بين الحشبات ويسدون به في القبور الخلل بين اللبئات كما في فتح الباري [و]  
 يجب [يقتل قملة] واحدة على بدنه او ثوبه لا على الارض والقتل اهم من الحقيقي والحكمي  
 فيشتمل الالقاء في الشمس وفي ترك الغامل اشعار بان الامر بالقتل والاشارة اليه كقتله وفي  
 ذكر القتل اشعار بأنه لو فعل ثيابه فمات القمل لم يجب عليه شي وانما قال قملة لان يقتل اثنين  
 او ثلثة قبضة طعام ويقتل اكثر نصف صاع كما في المحيط [او جرادة] واحدة [صدقة وان قلت]  
 تلك الصدقة ككمرة خبز او ثمرة فان اهل حمص جعلوا يتصدقون بكل جرادة درهما فقال عمر رضي  
 الله تعالى عنه (ارى دراهمكم كثيرة ثمرة خير من جرادة) كما في الكافي [ولا شي بقتل غراب]  
 شرح في الفواسق الموعودة وما في حكمها وتنكير الغراب مشير الى انه لا شي بقتل جميع انواعها  
 وكلام فاضيلان مشعر بأنه قول بعضهم وفي المحيط لو قتل الزاغ والعقق وجب عليه الكفارة وانواعها  
 على ما في فتح الباري خمسة العقق والابقع وهو الذي في ظهوه او بطنه بياض والغراب وهو  
 المعروف عند اهل اللغة بالابقع ويقال له غراب البين لانه بان عن نوح واشتغل بحقيقة حين ارسله  
 للخبر عن الارض والاعصم وهو الذي في رجله او جناحه او بطنه بياض ازحمرة والزاغ ويقال له  
 غراب الزرع وهو الغراب الصغير الذي يأكل الحب [وحدة] بكسر الحاء وفتح الدال والهمزة و  
 حكمي الحداة بالمدح التاء وبدونها وليست للتأنيث بل للوحدة كما في فتح الباري وهي طائر  
 يأكل القارة [وعقرب] للذكور والاشئ ويقال عقرب وعقربة ونقل ان عينها في ظهرها و  
 لا يضر ميتا ولا نائما حتى يتحرك كما في فتح الباري [وحية] ومثلها السرطان بخلاف الضب كما في  
 فاضيلان [وفارة] بسكون الهمزة ويجوز فيها التسهيل كما في فتح الباري وظاهر كلامه ان الاهلية  
 والبرية سواء وعن ابي حنيفة رح انه يجب القيمة بقتل البربوع كما في الكافي [وكلب عقور]  
 بالفتح من العقور وهو الجرح والكلب ما يفرط شدة وايدائة كما في الكرماني والمواد منه الذئب  
 وقيل الذئب ملحق به وعن ابي حنيفة رح ان العقور وغيره والمستأنس وغيره سواء وفي  
 حكمه السنور كما في الكافي و [بعوض] اي بق وقيل صفارة واحدة بعوضة كما قال ابن الاثير

[ و برهوش ] و زنبور و ذباب و كذا النمل المذوي وهو الحوداء والصغراء كما في الهداية [ و قراد ] بالهم  
يقال له بالفارسية كنه [ و سلحفاة ] و قنفذ و غيره من هوام الارض [ و سبغ ] كالقهد والنمر [ صائيل ]  
اي قاهر و حامل على المحرم من الصولة او الصائلة بالهمزة و احتز به عما اذا لم يصله السبع فقتله  
فانه واجب القيمة و عن ابي يوسف رح ان الاسد كالكلب كما في فاضيلان [ وله ] اي المحرم [ ذبح ]  
الحبوان الاهلي كالغنم و الدجاجة و البط الذي في المنازل لا الذي يطير فانه صيد كالحمام الذي على  
قوائمه الريش كما في المحيط و المتبادر من الاهلي ما يكون باصل الحلقة حتى انه اذا ند بعير بذبحه و  
اذا استانس طلي لا يذبحه كما اشير اليه في الهداية [ و ] له [ اكل ما ] في الحل [ صاده ] مما يوكل  
[ حلال ] احتراز عما صاده محرم و سيأتي [ و ذبحه ] حال كونه [ بلا دلالة محرم ] و هذا في رواية  
و هو المختار و في رواية ان الصيد لا يحرم بالدلالة كما في الكافي و في الكلام اظهار في مقام الاضمار  
و اشارة الى انه لا يصل للمحرم اكل ما دل عليه محرم آخر كما في المحيط [ و امره ] و اشارته فلو وجد  
واحد منهما لم يحل اكله و لو حل من احرامه كما في المنتقى [ من دخل الحرم ] حلالا او محرما  
[ بصيد ] اي مع صيد سواء كان في يده او قصصه او رحله كما اشار اليه اطلاق المسبوط و التحفة لكن  
في الكرمانى و غيره انه لو كان في قصصه او رحله لم يرسله [ ارسله ] اي رجب ارساله و اطارته ولا  
يزول به عن يده حتى انه اذا حل ثم وجده في يد احد فهو احق به كما في الكرمانى و غيره و يحتمل  
ان يكون المعنى ارسله الى الحل و وضعه في يد رجل و دعيه كما في التحفة [ و رد بيعه ] اي بيع  
صيد واقع من محرم او حلال بعد دخول الحرم بذلك الصيد [ ان بقي ] ذلك الصيد في يد المغتري  
لانه بيع فاسد او باطل كما يأتي [ والا ] يبق في يده [ جزئ ] البائع عنه [ كبيع المحرم ] من المحرم  
او الحلال [ صيدا ] اخذه بعد الاحرام او قبله فانه رده ان بقي و الاجزاء و في كلامه اشعار بان لو كان  
المتبائعان حلالين و هما في الحرم و الصيد في الحل جاز البيع عند ابي حنيفة رح خلافا لمحمد رح  
كما في المحيط و لا يخفى انه اجري بكتاب البيع [ لا ] يرسل [ صيدا ] ولا يجب اطارته [ معه ] اي  
في قصصه او رحله او يده [ اذا احرم ] و لم يدخل في الحرم بعد و الا فقد وجب ارساله كما مر  
[ و من ارسل صيدا ] كأنه [ في يد محرم ان اخذه ] اي اخذ المحرم ذلك الصيد حال كونه [ حلالا ]  
ضمن [ ذلك المرسل قيمته عنده ] خلافا لهما و فيه اشارة الى انه لو اخذه محرما لم يضمن اجمالا لانه  
لم يملكه بالاخت و لهذا لو ارسله بنفسه ثم حل فوجده في يد رجل لم يسترده منه كما في شرح  
الطحاوي [ و ان قتل محرم ] او حلال [ صيد محرم ] كان في يده وقت الاحرام او اخذه بعده [ قتل ]  
منهما [ يجزي ] جزاء تاما هو جميع القيمة لتعرض كل [ و رجع ] اي ثم رجع بها ضمن [ اخذه ] و  
من في يده [ على قتله ] لتأكيد الضمان عليه فلو قتل حلال في الحل صيد محرم لم يجزئ لكن  
المحرم رجع عليه بها ضمن كما اذا قتله غير مخاطب كالصبي و المجنون و الكافر كذا في شرح

الطحاري ولو قتل حلال صيد حلال اخذه من الحرم جزئ كل و رجع بآخذه حتى قاتله كما في المحيط  
 ولو قتل محرم صيد حلال كان عليه قيمة للمالك و قيمة للفرع كما في الطهارة و [ ما ] يلزم [ به ]  
 اي بمببه من محظورات الاحرام كالطبيب و قتل الصيد و غيرهما [ على المفرد ] بالجمع او العمرة دم  
 [ فعلى القارن دمان ] للحج و العمرة لهتك حرمة لمسلمين و هذا اذا كان قبل الوقوف بمعرفة و اما  
 بعده ففي غير الجماع دم على ما ذكره شيخ الاسلام كما في النهاية [ الا تجاوز الوقت ] اي للبقا  
 كما من [ غير محرم ] بالعمرة او الحج فيمنع عليه دم لترك حق الوقت الا اذا عاد الى الوقت و احرم فانه  
 سقط عنه كما اذا احرم من مكانه و عاد اليه محرماً و جدد التلبية و ان لم يجدها لا يسقط  
 و لا سقط جدها و لا و تمامه في المحيط [ و يثنى جزاء صيد ] مملوك و غير مملوك [ فقتله  
 محرمان ] فعلى كل جزاء تام لكن بغريمان معا قيمة واحدة للمالك و ينبغي ان يثقل اذا قتل ثلثة  
 [ و احد ] الجزاء [ لو قتل صيد الحرم حلالان ] فعلى كل نصف قيمة و ينبغي ان يقم  
 على عدد الرؤس اذا قتله جماعة و لو قتل قتله حلال و محرم فعلى الحرم جميع القيمة و على الحلال  
 نصفها و لو قتله حلال و مفرد و قارن فعلى الحلال ثلث الجزاء و على المفرد جزاء و على القارن جزاء [ ان  
 باع المحرم ] من محرم او حلال [ صيدا ] اخذه بعد الاحرام او قبله [ ارشاه ] عنه [ بطل ]  
 البيع و الغراه كما في الهداية لكن في مبسوط شيخ الاسلام انه فسد و لا يخفى انه مشير اليه فيما تقدم  
 [ و لو ذبحه ] اي ذبح المحرم صيدا [ حرم ] لحمه على كل محرم و حلال لانه ميتة فلا يجوز اكله الا  
 اذا اضطر و تفصيله في المحيط [ ولو اكل ] الذابح [ منه ] استغفر [ و غرم ] اي ضمن [ قيمة ما اكل ]  
 سوى الجزاء عنده و اما عندهما فليس عليه الا الاستغفار كما في الهداية و هذا اذا اكل بعد اداء  
 الجزاء و اما قبله فلا يجب الا الجزاء اجماعا كذا في الحقائق [ لا ] يغرمها بالاكل اجماعا بل يستغفر  
 [ محرم ] او حلال [ لم يذبح ] و ما [ ولدت ] من خارج الحرم [ طيبة ] اظهار في مقام الاضرار  
 على تقدير حذف الموصول [ اخرجت من الحرم و مانا ] اي الطيبة و ولدها [ غرمهما ] اي ضمن  
 المخرج محرم او حلالا قيمتهما لانهما صيد الحرم حكما [ و ان ادنى ] المخرج [ جزاها ] اي جزاء  
 الطيبة [ ثم ولدت لم يجز ] اي ليس عليه جزاء ولدها لان اداء جزائها صيرها صيد الحل \*

[ فصل \* ان احصر ] اي منع و منه المحصر بفتح الصاد و هو لغة المنوع من كل  
 شيء كما في الكشاف و غيره و شرعا المنوع من الحج او العمرة بعد الاحرام و حكمه انه لا يتحلل الا  
 بالذبح او بافعال العمرة كما في البناء [ المحرم ] او المحرمة بحج او عمرة او بهما [ بعد مسلم ]  
 او كافر و لو غير سلطان [ او مرض ] زاد بالذهب او الركوب او غيرهما مثل فقدان الحرم و هلاك  
 النفقة و غيرهما و هو غير قادر على المشي و لو في بعض الطريق كما في المحيط [ بعث المفرد ] بالحج  
 او العمرة الى الحرم [ دما ] او ثمنه ليشترى به هكة فلو بعث دمين يحلل به لهما فان الثاني تطوع

كافي المنيابح [ والقارن دمين ] وفيه إشارة الى انه لا يتحلل الا مذبح آخرهما والى انه لا يشترط تعيين احدهما للحج والاخر للعمرة والى انه لو بعث دما لاحدهما لم يتحلل بذبحه عن احد من الاحرامين كافي الهداية [ وعن ] المحصر بالحج والعمرة عنده [ يوما يذبح ] المبعوث [ فيه ] اي في ذلك اليوم لان دمه غير موقت برقت فأحتج الى التعيين ليعلم وقت الاحلال [ ولو كان ] ذلك اليوم [ قبل يوم النحر ] اي وقت شاء واما عندهما فالمحصر بالعمرة يعين دمه لانه غير موقت بخلاف المحصر بالحج فان دمه مختص بيوم من ايام النحر فلا يحتاج الى التعيين كافي المحيط [ وفي حل لا ] يذبح لان ذبح الهدايا مختص بالحرم ولهذا لو ذبح عن المحصر في غير الحرم بقي محرما حتى يبعث بأخر ويذبح بالحرم كافي المبسوط [ وبذبحه يحل ] المحصر عن الاحرام وفيه إشارة الى انه لا يحل بغير الذبح فيبقى محرما الى ان يجد الهدي فيذبح إذ يزول احصاره فيصح في وقته او يعتمر في غير وقته وعن ابي يوسف رح انه يقوم الهدي فيطعم المساكين وان لم يجد الطعام يصوم لكل نصف صاع يوما والى انه لا يحتاج الي الحلوق وعن ابي يوسف رح انه واجب كافي التحفة والى انه لو عين يوما ثم حل من احرامه في ذلك اليوم والمبعوث لم يذبح فيه اذ ذبح في غير الحرم لم يحل من احرامه وعليه دم لهذا المحذور وقال بعضهم اذا شرط في وقت الاحرام الاحلال عند الاحصار حل به قبل الذبح كذا في شرح الطحاوي وفي الاكتفاء اشعار بأنه اذا بعث بالهدي فله ان يرجع الى امله لانه اذا لم يتمكن من الشئ الى الحج فلا فائدة في المقام كافي التحفة [ و ] يجب [ عليه ] اي المحصر [ ان حل من حج ] فرضا او نفلا [ حج ] من قابل [ و عمرة ] كذلك لان على فائت الحج التحلل بانفعال العمرة ولم يوجد [ و من عمرة عمرة و من قران حج ] قضاء [ و عمرتان ] الاولى للقران والثانية لكونها كالفائت [ و اذا زال احصاره ] بعد بعث الهدي [ وامكنه ادراك الهدي ] بوجوده غير مذبح [ و ] ادراك [ الحج ] بالوقوف بعرفات [ توجه ] لادائه ولا يتحلل [ والا ] يمكن ادراكهما جميعا بان لم يدرك احدا منهما او ادرك احدهما يجوز [ له ان يحل ] بعد ذبح الهدي وان يتوجه ليتحلل بانفعال العمرة في الصورة الاولى وفيما اذا ادرك الهدي فقط واما اذا ادرك الحج فقط فعنده جاز له ان يحل وان يودي بالحج بأحرام جديد ولا عمرة عليه واما عندهما فلا يتصور لانه لا يذبح عندهما قبل يوم النحر وفيه اشعار بأنه لو زال قبل بعث الهدي لم يحل فذهب الى مكة فان ادرك الحج فيها وان لم يدرك يكون فائت الحج فيتحلل بالعمرة كافي في شرح الطحاوي [ و معه ] اي منع عدو او مرض للحج [ عن ] ركعتي الحج [ اي الوقوف بعرفات و طواف الزيارة بمكة ] ظرف منعه وكذا المنع عنهما بالحرم [ احصار ] سواء كان مفردا او قارنا فتحلل بالهدي وعنه ان للنكح بمكة ليس بأحصار بعد ما صارت دار اسلام كافي المحيط [ و ] منعه [ عن احدهما ] اي ركعتي الحج [ لا ] يكون احصارا فانه لو منع من الوقوف لتحل بانفعال العمرة وقضى الحج بدلها من قبل مفردا او قارنا وان منع عن الطواف قضاء في عامه و

وعليه دم لتأخيره عنده وخيه إشارة الى انه لو اُفرد بالعمرة ثم منع بها من الطواف والسعي كان محصراً [ومن عجز] عن اداء الحج القرض بنفسه عجزاً يرجي زواله غالباً كالمرض والجبس وغيرهما [فأحج] اي بعث غيره ليحجّ عنه كما في الصحاح [صح] ذلك الاحياج وإنما قيد بالقرض على ما هو المتبادر إشارة الى ان النفل يصح بلا شرط ويكون ثواب النفل بالافتقار واما ثواب النفل فالأمر به يجمع له للامور وقد صح ذلك عند اهل الحنكة كالصلوة والصوم والصدقة كما في الهداية وإنما وصف العجز بمرءاة الزوال لانه اذا كان لا يرجي يجب عليه الاحياج كما في المحيط و الاطلاق مشير الى انه لو أحج امرأة او عبداً او امه باذن العبد جاز لكنه اماء والافضل ان يكون المأمور رجلاً قد حج عن نفسه ليكون ابعد من الخلاف كما في شرح الطحاوي [ويقع] ذلك الحج [عنه] اي عن الامر على الصحيح كما في الكافي وهو ظاهر المذهب كما في الهداية لكن في المحيط قل شيخ الاسلام انه يقع من المأمور في قول اصحابنا وللأمر ثواب البقرة لان النيابة لا تجري في العبادات البدنية ولا شروط اهلية المأمور الا ان الحج يحق من الامر لاقامة الاتفاق مقام الانعزال [ان دام عجزه الى موته] فلو زال عجزه صار ما ادعى تطوعاً للامور وعليه الحج كما في الكافي وعن ابي يوسف رح ان زال العجز بعد فراغ المأمور عن الحج يقع عن القرض وان زال قبله فعن النفل كما في المحيط [و] ان [نوى] المأمور [عنه] اي من الامر فان نوى عن نفسه او عن رجلين أمرين وقع عنه وضمن النفقة ولو نوى عن احدهما مبهماً ثم عينه جاز وعن ابي يوسف رح انه وقع عنه وضمن كما اذا امر احد بالحج وآخر بالعمرة ففقرت بينهما الا اذا اذنا بالجمع كما في التمرناهي [ودم الاحصار] ان وقع فهو [على الامر] عند الطرفين وعلى المأمور عنده ولا يبعد ان يكون هاملاً لما اذا اوصى ومات فان دم الاحصار في ثلث مال الميت وقيل في كله عندهما وفي مال المأمور عنده كما في الكافي [و] دم [القران] في صورة الامر بهما كدم التمتع [و] دم [الجنابة] كقلم الطهر ونحوه [على الحاج] اي المأمور فانه المختص بنعمة الجمع بين التمسكين وانه الجنائي [وضمن] الحاج [النفقة] اي كل نفقة [ان جامع قبل وقوفه] بعرفات فلا يضمن شيئاً ان جامع بعده كما اذا فاته الحج لمرض او حبس او موت دابة او فرار مكاري فانه لم يضمن ان كان ينفق من مال الميت حتى يعود الى اهله وعن محمد رح له نفقة ذهابه لا غير كما في الاختيار [وان مات] الحاج المأمور [في الطريق] اي طريق الحج [يحج] غيره وجوباً [من منزل أمّره] الوصي او الوصي او الإرث قياً اذا اتحد مكانهما والمال راف به فان لم يكن وانفاً به يحج من حيث يمكن وفيه إشارة الى ان الوصي يدفع النفقة الى المأمور مكرراً فيقضي المال ان يحج عنه والى انه لا يحج من منزل الحاج ولا من منزل الوصي ولا من حيث مات اذا اختلف مكانهما والمبادر وحدة الوطن والا فان كان احدهما اقرب من مكة يحج عنه [بنلت ما بقي] من المال في ايدي الورثة والامور فانه قد بقي في يده شيء مما دفع اليه لا محالة وهذا عنده واما عند ابي يوسف رح فنحج بما بقي

من الثلث الاول سواء كان في يد الورثة او المأمور وعند محمد رح يحج بها بقي في يد المأمور فان لم يبق في يده شيء بطل الوصية عنده واما عند ابي يوسف رح فيحج ان بقي شيء من الثلث و الا بطلت وقال ابو حنيفة رح يحج من ثلث ما في ايديهم فان كانت التركة ثلاثة آلاف درهم فذبح الف فسرقت يحج عنده بثلث الالفين ستمائة و ستمائة و ثلثين و بطلت عند ابي يوسف رح و ان كانت اربعة يحج عنده بثلثمائة و ثلثة و ثلثين و ثلث و عند ابي حنيفة رح بالف [ لا من حيث مات ] المأمور و هذا تأكيد لود مذهب الصاحبين فان عندهما يحج من حيث مات استحسانا و على هذا الخلاف اذا مات الامر في الطريق و اوصى به و الاصل فيه ان السفر هل يبطل بالموت او لا و هذا اذا لم يبين مكانا يحج منه و الا يحج منه بالاجماع انك من المحبط [ ولا يجوز للهدي ] سواء كان لدم النسل او الجبر او الاحصار او غيرها [ الاجائر التضيعة ] مقدار السن سالم العيوب كما يجزي ان شاء الله تعالى و هذا عند الشيعين و اما عند محمد رح فيجوز الصغار كما مر و الشاة كالمية في الكل الا اذا طاف طواف الزيارة جنباً او وطئ قبل الوقوف فانه لا يكفي فيهما الا البدنة كما مر [ و اكل ] استحسانا كالاخصية [ من هدي تطوع ] اذا بلغ محله [ و ] من [ متعة ] اسم من التمتع [ و قران فقط ] فلا يؤكل من دم الجزاء و الاحصار و النذر و التطوع اذا لم يبلغ محله بل يجب ان يتصدق بلحمه الا اذا استهلك فانه يتصدق بقيمته كما في شرح الطحاوي [ و خصا ] اي خص ذبح هدي التمتع و القران كالاخصية [ بيوم النحر ] لا يخص به [ غيرهما ] من دم الجزاء و النذر و التطوع و الاحصار و فيه خلاف الصاحبين كما مر [ و ] خص [ اكل ] اي جميع ما ذكره من الهدايا [ بالحرم ] فلا يرد بدنة مندورة لم ينو نحرها بمكة فانه يجوز في اي موضع شاء عنده لان المصنف رح لم يتعرض للمندورة على انها لم تنحر عنده الا بمكة كما في المحيط [ و يتصدق بجله ] بالضم وهو ما يطرح على ظهر الهدي من كساء و نحوه [ و خطامه ] بالكسر وهو حبل يجعل في عنق البعير و يثنى في انفه [ ولا يعطي اجر الجزاء ] اي الذابح [ منه ] اي من لحم الهدي و شحمه و جلده و غيرها و فيه اشارة الى جواز ذبح غيرة و ان كان الحسن ان يذبح بنفسه ان احسن و ينبغي ان يشهدا ان لم يدبعا بنفسه كما في الاختيار [ ولا يركب ] الابل و الثور من الهدي [ الا ضرورة ] بان لا يقدر على المشي فان تعظيمه واجب و لوركه فانقص منه ضمن ما نقص و تصدق به و فيه اشعار بانه لا يحمل عليه فلو نقص من الحمل شرم كما في الاختيار [ ولا يحلب ] الهدي اذا كان له لبن لانه جزء منه مل ينضغ سرعها بالماء البارد لينقطع لبنه فالوا هذا اذا قرب من وقت الذبح و اما اذا بعد عنه فيحلب دفعا للضرر و يتصدق بمثله او قيمته الا اذا استهلك فانه بالقيمة و لو ولد الهدي ذبح مع الولد و ان شاء تصدق به كما في الاختيار [ و ما عطب ] بالكسر اي الهدي الذي هلك في الطريق [ او نعيب بفاحش ] مما سلم منه كالعرج و العمي [ ففي الواجب ابدله ] بغيره [ و المعيب له ] يفعل به ما يشاء و فيه اشارة

الى انه لا يجب ابدال التطوع فينبغ ولا يأكل منه غير الفقهاء كما في شرح الطحاوي وفي السنن لا شيء عليه [وان شهدوا] اي شهد جمع من العلول حجاجا او غيرهم عند الامام قبل وقت الوقوف بعرفات [بالوقوف] اي بان الحجاج وقفوا بعرفات [قبل وقته] اي وقت الوقوف كما اذا شهدوا في اول يوم عرفة انهم وقفوا يوم التروية وذلك بان يتغميم السماء ليلة الثلاثاء فيظن الحجاج انها من اول ذي الحجة وهي في نفس الامر من آخر ذي القعدة [قبلت] هذه الشهادة عند الاكثرين لامكان التدارك وقال الامام الحلواني ينبغي للقاضي ان لا يقبل هذه الشهادة لان فيه تهيجا للغتنة كما في الكافي وانما قال شهدوا بلفظ الجمع اشارة الى انه لا يقبل فيه الا شهادة جمع عظيم فلا يقبل شهادة عدلين وقال بعضهم يقبل شهادتهما كما في المحيط وقوله قبل وقته طرف الفعلين كما اشرونا اليه وفيه اشعار بانه لا يقبل شهادتهم بعد وقته كما اذا شهدوا يوم النحر انهم وقفوا يوم التروية او شهدوا ثاني النحر انهم وقفوا يوم النحر لان التدارك غير ممكن والمصنف اكد ذلك بقوله [لا] يقبل شهادتهم بعد وقت الوقوف بالوقوف [بعده] اي بعد وقته والحاصل ان كلما لو قبلت الشهادة فيه لفات الحج على الكل لم تقبل الشهادة فيه وان كثرت الجهود بخلاف ما اذا فات على البعض فانها تقبل كما في المحيط [من نذر] حجا يمشي فيه [مشيا] وكونه حالا منطوّر فيه [مشي] اي وجب عليه المشي من وقت خروجه عن بيته وقبل من وقت الاحرام والاول اصح وقال ابو جعفر انما يركب اذا بعد المسافة وشق عليه فاذا قربت ولم يشق ينبغي ان لا يركب [حتى يطوف الفرض] اي طواف الزيارة وانما وجب المشي لان من جنسه واجبا وهو مشى الفقير الى عرفات وفيه اشارة الى ان الحج ماشيا افضل وانما كرهه ابو حنيفة رح اذا جمع بينه وبين الصوم لانه مسموع بالخلق كما في الكوماني والى انه لو نذر عمرة مشي مشيا حتى يسعى ولو ركب فيهما اجزاء لكن يجب عليه دم كما في المحيط وفي الختم على الفرض الدال على القطع في الجملة اشعار بما يراعى في الاختتام كما في هذه المسئلة الدالة على ان مجرد النذر مع القدرة على المشي يكفي للتقصّد الى زيارة البيت الحرام رزقنا الله تعالى ايها مع شرف زيارة تربة قبر نبي عليه اتم الصلوة والسلام والتحية \*

قد تم الجزء الاول من كتاب جامع الرموز جامع رموز الفقه بالتفسير  
و يتلوه الجزء الثاني ان شاء الله العزيز الكبير \*





\* بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ \*

## \* [كتاب النكاح] \*



اخره عما تقدم لانه بالنسبة اليه كالبعيطة الى المركب فانه معاملته من وجه وعبادة من وجه قال الجمهور انه مستحب وقيل واجب عين وقيل واجب كفاية وقيل فرض عين وقيل فرض كفاية فها اولي من التحلي لعبادة النفل كافي التحفة وقيل مباح حال العجز عن موجب النكاح ومستحب حال الاعتدال وواجب حال غلبة الشهوة والقدرة على موجبه ومكروه حال خوف الجور [وهو لغة الرطو وقيل الضم وفيه انه مجاز فيه على الصحيح كافي الزاهد في شرعا ما اشبر اليه بقوله [ينعقد باليجاب] اي يتحقق ويحصل شرعا بسبب الإيجاب هو شرعا لفظ صدر عن احد المتعاقدين او لا همي به لانه يثبت الجواب على الاخر بنعم او لا [وقبول] هو لفظ صدر عن الاخر ثانيا وفيه مع الكلام الاتي اشارة الى ان النكاح عقد خاص موضوع لحل الوطئ وفيه احتراز عن نحر البهيم والهمة فانه وان افاد حله لكنه لم يوضح له والى ان العقد وان كان في الاصل الجمع بين اطراف الجسم لكنه شرعا عبارة عن الايجاب والقبول لكن مع الارتباط الذي اعتبره الشرع ولكونه امرا اعتباريا لا يشير اليه والى ان الايجاب والقبول اشياء فالنكاح ثابت اما بالكلام اللفظي لكنه خلاف ما دل عليه كلامه في التوضيح ( ان النكاح ثابت بالكلام النفسي ) فان اللفظي اخبار عما في الذهن واما بطريق الاقتضاء فان الانشاءات الشرعية لا تعدل بالكلية عن المعاني الاخبارية وتماهه في الاصل ويحتمل ان يكون الباء للالة فيفيد ان العقد ارتباط الايجاب بالقبول فهما شرط العقد حينئذ كما قال الاكثرون على ما دل عليه الكرمانى وغيره والاول المختار عند المصنف رح كما ذكره في الشرح فان قلت أكثر اجزاء العقد كلمات لا يتصور بقاؤه فكيف يبقى وينسخ العقد قلت نعم الا انه غير قاذح لان حكمه باق والغمغ يرد على الحكم على ما قال اكثر الفقهاء والبقاء اسهل من الابتداء وذهب بعضهم الى ان بقاؤه ضروري لغمغ العقد

[لفظهما ماض] صفة للايجاب والقبول ومهيئ الى ان الفارسي كالعربي في الماضوية الاتري ان (يزد يرفتم و عهد كردم ) يعين مثل نذرت وعهدت على ما في ايمان الذخيرة و الى ان النكاح لا ينعقد بالتعاطي فلا ينعقد ان دفع المهر اليها وقبلت وقيل لو تزوجت منه ودفع المهر اليها انعقد كما في النية و الى ان اللفظ الواحد يجوز ان يكون قائما مقام الايجاب والقبول كما سيأتي [كزوجت] نفمي بك [وتزوجت] نفمك او المعنى كقول الرجل او المرأة تزوجتك ايما وقال الاخر زوجتك بي وكذا في تزوجت فان كلامهما صالح للايجاب والقبول من الجانبين كما في الزامدي وبه يشعر ما قال البيهقي ان التزوج ( مرد را زن و زن را شوى دادن ) والتزوج ( زن كردن و شوى كردن ) وكل منهما يتعلق بنفسه وبالباء كما في الاساس والديوان وغيرهما ولا يتعلق بهن وان كثر ذلك في كلامهم ولعل ذلك من اقامة حرف مقام حرف كما قال الكوفي و ذا غير عزيز عند البصرية كالا يخفى على المتتبع وانما ترك المفعولين دفعا لتوهم الاختصاص على انه قد صح التعلق بكل ما يعبر به عن جميع المدن كالراس والرقبة وغيرهما كما في المحيط [وامر] مختص عندهم بالامر بغير اللام فالاولى مضارع فيشمل الحال كما في بيع المستصفي والمستقبل كما في الزامدي والامر بقرينة المثال وفي النية انه يصح بلسان الخوارزمية بصيغة الحال بلا نية واما المستقبل فينبغي ان لا ينعقد به الامع النية [وماض كزوجني] بنتك مثلا [فقال] الاب مثلا [زوجت] ايها بك وفيه رمز الى ما هو المستحب من تولى الولي العقد بنفسه كما في الننف و الى ان الامر ركن العقد كما في المحيط والشفقة وغيرهما وقيل انه غير صحيح لان الماضي هو الايجاب والقبول والامر تركيل الا انه مبني على استعارة المعدوم للموجود كما في الكرمانى [وان لم يعلم] اي المتعاقدان [معناه] اي معنى لفظهما سواء كان عربيا او عجميا وسواء علما انه ما انعقد به النكاح اولا وهذا في الحكم واما فيما بينه وبينه تعالى فلا ينعقد ان لم يعلم انه مما ينعقد به كما في قاضيان لكنه مما اختلف فيه المأثني كما في الخزانة وذكر في العمادي انه لا يصح عقد من العقد اذا لم يعلم معناه وقبل يصح الجميع وقيل ان كان مما يستوي جده وهزله يصح كالنكاح والا فلا كالبيع [و] ينعقد بحكم العرف بسبب [قولها] اي قول المرأة والرجل (( واد ويزد يرفتم )) بلا ميم متصلة بهما والميم احوط [بعد] قوله لها (نفس خویش بمن [دادی]) [د بعد قولها له (توقف مرا [يزد يرفتم]) وفيه اشارة الى انه لا ينعقد بمجرد قولها ( واد ) بدون قوله (يزد يرفتم ) الا اذا اريد بقوله ( وادى ) التحقيق و الى انه ينعقد بدون قولها ( بزنى ) قال بعض المأثني انه لا بد منه واختلف في ان ( وادى ) استقام ازامر وهو الراجح كما في المحيط [كبيع وشراء] فانه ينعقد بقولهما ( فروخت وغريد ) بلا ميم بعد ( فرضتى وغريد ) ( لا ) ينعقد على المختار [بقولهما عند الشهود] جمع الشاهد مع كفاية الشاهد من كاي ياتي جريا على العادة في النكاح ولا يخفى ان الترك اولى فان الشهادة شرط

اكل (ما زن و شو نیم) [ ونحن فزوجان وفيهما اختلاف المصايح لكن ابن قتيبة في القاضي فهو نافذ وهذا  
 دليل على ان القضاء صحيح في المختلف عند المصايح كما في المحيط ولفظ (نحن) عند الاطلاق الزوجية كما في  
 الذخيرة كما ان (شوي) مختص بالزوج [ ويصح ] النكاح بعد تحقق سائر الشروط [ بلفظ نكاح ]  
 والنكاح [ وتزوج ] قد ذكره مرة [ وما وضع ] اي يصح بلفظ موضوع [ لتملك العين ] من نحو  
 تملك وصلة ومن نحو بيع وشراء على الصحيح فلا يصح بالخلع والاباحة والافالة والاجازة والقرض  
 والرهن والاعارة والصلح والمركة لكن في الستة الاخيرة اختلاف المصايح كما في المحيط الا انه لو ترك  
 قوله يصح قدم هذا القول على قوله لا بقولهما لعلم من التطويل [ حالا ] ظرف تملك فلو قال  
 اوصيت لك ببضع امتي بالف وقبل الاخر اواضاف الى ما بعد الموت وقبل الاخر لم ينعقد ولو اوصى  
 به في الحال انعقد وقال السرخسي لا ينعقد به مطلقا ولو قالت جعلت نفسي لك بكذا فقال قبلت  
 صح وعن ابي حنيفة رح انه ينعقد بها وضع لتمليك الشيء الكل في المحيط واعلم ان ما لا ينعقد به  
 النكاح ينعقد به شبهته حتى يسقط به الحد كما في الخزانة [ وشروط ] لصحة النكاح [ سمع كل منهما ]  
 اي المتعاقدين [ لفظ الاخر ] فلو لم يسمع الا احدهما لم يصح كما في مائت العقود الا انه يشك  
 الاطلاق بكاح الفضولي وبما اذا ذكر الزوج اسم امرأة غائبة كما سيجي [ و ] شرط ايضا [ حضور ]  
 شاهدين [ حرين ] عند العقد فلا يصح عند قنين ومكاتبين ومدينين ولا حضور حرين عند الاجازة  
 في الموقوف ولا عند التركيل كما في المشارع وذكر في النظم انه ينعقد بلا شهيد عند عهد رح  
 الا انه لا يطيب [ احر و حرين ] مما في حكم حر ولذا قال [ مكلفين ] على لفظ المثنى المذكور  
 فيصح عند سكرانين يعرفان الكاح وان لم يدكرا عند الصحو ولا يصح عند صبيين ومجنونين كما  
 في المحيط ولا عند مراهقين كما في الينابيع [ مسلمين ] في نكاح مسلمين او مسلم وكتابية بلا خلاف  
 فلو تزوجها عند كتابيين جاز عند الشيخين خلافا ل احمد وزفر رحمهما الله تعالى كما في النظم [ سامعين ]  
 معا لفظهما [ اي لفظ العاقدين حتى انهما لو سمعا متفرقين بان يسمع احدهما في عقد والآخر في  
 آخر والجلس متحد لم يجز عند عامة العلماء وجاز عند بعضهم وعن ابي يوسف رح فيد رايان  
 ولو كان العاقدان في مجلسين لم يجز بالاتفاق كما في النظم وفيه اشارة الى انه لا يشترط فهم المعنى  
 كما ذكره البقالي والظاهر خلافه وعن عهد رح لو امكنهما ان يجبرا ما سمعا جاز والا فلا راي  
 انه لا يشترط معرفتهما للمرأة ولا رؤية وجهها فلو سمح صوتها من بيت لم يكن فيه غيرها جاز  
 النكاح والا فلا فلو كانت منتقبة جاز وهو المختار والاحتياط حينئذ ان يكشف وجهه او يذكر اسمها  
 وجدها والى انه يشترط حضورهما لكن لو غابت جاز بذكر الاسم بلا معرفتهما وهذا مختار الخصاف هو  
 رجل كثير العلم ممن يقتدى به على ما قال الحلواني وذكر في الواقعات انه يشترط ذكر اسمها  
 واسم ابها وجدها عند عدم معرفتهما الكل في المحيط وفي اشتراط الحضور الاثم السماع اشارة ما الى

انه مختلف فيه ولذا قيل صح حضور اصمين الا ان اشتراطه اصح كما في الذخيرة [وصح] النكاح [عند  
 فامقين] ولو محدودين بالقذف بلا توبة [ولا يظهر] النكاح على الحكم بشهادتهما حتى يحكم  
 بالهر وغيره [عند الذموي] وانكار احد المتعاقدين [و] صح بعد الطلاق والعناق [عند ابنهما]  
 اي بحضورهما وهذا ظاهر الرواية وفي المنتقى انه لا يصح كما في فاضيلان [او] عند ابني  
 [احدهما] يحذف المضاف فالتشنيع الشنيع انه قل عطف في تصانيفه على الضمير المجزور بلا اعادة  
 الجار وهو مذهب كوفي مردود على ان المذهب ان اكثر البصرية اشتراطوا اثبات الجار لفظا او تقديرا  
 ويونس والافخش وجل الكوفية لم يشترطوا كما في الجعبري [ولا تقبل] شهادة الابنين [للقريب]  
 اي لنفع القريب فان كان الابن منهما لا تقبل لهما وان كانا من احدهما لا تقبل له وتقبل عليهما كما  
 يأتي في القضاء فكلهم لا يخلو عن نوع تكرار [كنكاح مسلم ذمية] كتابية اي كما صح نكاحها [عند  
 ذميين] عند الشيعين خلافا لمحمد رح [ولا تقبل] شهادتهما [على المسلم] وتقبل على الذمية  
 كما يأتي في الشهادة [والوكيل] اي الذي وكل بتزويج كبيرة او صغيرة برجل [شاهد] واحد فصح  
 عنده مع آخر [عند حضور الموكل] اي الزوج والاب وكل المرأة يتزويجها برجل شاهد عند  
 حضورها كما في المحيط والمتن حامل لها بالتغليب [كالولي] اي كما ان الاب او السيد شاهد للنكاح  
 [عند حضور المولية] اي البنت والامة حال كونها عاقلة [بالغة] بخلاف الصغيرة فانه ليس بشاهد  
 عند حضورها لكونه مباشرا وشهادة المباشر مردودة بالاجماع سواء بأشده لنفسه او لغيره وكذا المولى اذا  
 تزوج عبده بامة شاهد عند حضوره بخلاف ما اذا كان غائبا او غب عاقل لانه لبس بشاهد حينئذ لما مر  
 ولو اذن له بالتزويج وهو حاضر قيل ليس بشاهد لانه وكيل من جهة فانه المزوج والصواب انه  
 شاهد اذا اذن ليس بوكالة بل تلك حجة كما في الذخيرة والولي من الولاية بالكسر كالمولية على  
 المرمية في المقدمة ولي الامر [خامس] كروكا را) ويجوز ان يكون اسم فاعل من التولية اي جعل  
 الشخص واليا وما لا امر [وحرّم على المرأة] اي الرجل كما في القاموس [اصله] القريب من الام او  
 البعيد من ام الام ازالاب وان علت والحرمة يجوز ان يقصر بالبطلان والفساد لانه لا فرق بينهما في  
 باب النكاح كما في فاضيلان والنهاية والكرمانى والمستصفى وغيرها ولذا لا يصح التسوكل  
 بالنكاح الفاسد ولا طلاق زوجة به ولا ظاهرها كما في المحيط فبان العمادي انهم اختلفوا في نكاح  
 المحارم انه باطل او فاسد لا يخلو عن اشكال والاسناد يجوز ان يكون حقيقة او مجازا على اختلاف  
 ان الحرمة هل تتعلق بالايمان ام لا وعلى هذا يكون من اطلاق اسم المحل على الحال او من قبيل  
 حذف المضاف اي نكاح اصله [وفرعه] من البنت وبنت الولد وان سفلت ولو دسر المرأ بالانسان  
 كما في القاموس لا يبعد ان يقال ان ذكره لتوهم ان حرمة نكاح البالغة على البالغ لا يستلزم  
 حرمة نكاح الصغيرة عليه مع توطية قوله [وفرعه] اصله القريب [من الاخوات لآب وام او لاحدهما]

و بناتهن و بنات الخوة و ابن بعلت و لما كان اطلاقه موهماً لحلية فرع اصله البعيد مطلقاً ازال ذلك فقال [ و صلبية اصله البعيد ] من عماته و خالاته لآب و ام او لآلدهما و عماتهما او عبات احدهما و ان علت و خالاتهما او خالات احدهما و ان علت و اطلاقه مغفل ثلثه ذكر في المشارع و قاضيان و غيرهما ان عمة العمة لآب غير محرمة عليه كبنات العم و العمة و الخال و الخالة و اليه اغار بالصلبية بضم الصاد و سكون اللام ثم الباء الموحدة ثم الباء للنسبة ثم التاء للتأنيث و يحتمل ان يكون بفتح الصاد و كسر اللام ثم الباء للثناة الساكنة ثم الباء الموحدة ثم التاء فانها كالصلبية من كانت من صلب الرجل و ظهرت كما في المغرب و فيه اشعار باصالة الاب في انتساب الولد و لما فرغ من المحرمات النسبية شرع في السببية فقال [ و ] حرم [ ام زوجته ] بنفس العقد الصحيح كما هو المتبادر فلا يحرم بمجرد العقد الفاسد كما في النظم و النفث و غيرهما [ و بنتها ] اي بنت زوجته حال كون الزوجة [ موطوءة ] فهي حال من المضاف اليه على مذهب بعض النحويين كما في ايضاح المقامات فلا يرد عليه شيء كما ظن و الكلام مغير ان ان مجرد العقد غير محرم و ان ان الخلوة الصحيحة ليست كالوطي و فيه اختلاف الروايات كما في الخلاصة و ان انه لعمة البنت يشترط العقد الصحيح بينه و بين امها و قد ذكر في النظم انه لو وطئها بنكاح فاسد حرمت بنتها و ام الزوجة شاملة للجد و ان علت كما كان بنتها لبنت الولد و ان سفلت كما في المحيط [ و زوجة اصله ] من امرأة الاب و الجد و ان علا [ و ] زوجة [ فرع ] من امرأة الابن و ابن الولد و ان سفل و في اطلاقه رمز الى ان كليهما محرمتان بنفس العقد و ذا بلا خلاف كما في النظم و هذه اربعة اصناف من المحرمات للصهرية و منها ما حرم بالزنا و المس و النظر كما حيائي و حكم الكل حرمة كل منهما على اصل الاخر و فرعه [ و كل هذه ] المذكورات من الاصناف الثمانية [ رضاعاً ] اي للرضاع فيكون مقعولاً له و ههنا اشكال لفظاً و معنى اما لفظاً فلان كلا اذا اضيف الى المعرفة يعيد استغراق الاجزاء و اما معنى فلانه تجل اخت ولده و ام اخيه و اخته و جدته و لده رضاعاً و يحرم نمبا كما في قاضيان و غيره [ و فرع مزيته ] من بنت امرأة زني بها و بنت ابن مزية و فيه رمز الى انه لو اتاهما في دبرها لم يحرم عليه فرعها كما قال بعض المشايخ و يحرم عند بعضهم و به افنى شمس الاسلام الارزجندي رح و الاشمل ان يقول موطوءته بلا نكاح فانه يحرم فرع الموطوءة ملك اليمين و شبهة النكاح و الملك كما في النفث و غيره [ و ] فرع [ ممسومة ] عضوها بلا حائل كما هو المتبادر فان كان بينهما ثوب لا يجد به حرارة الممسوس لا يثبت الحرمة و الا فيثبت [ و ماسة ] اذا صدقها الرجل انه بشهوة فانه لو كذبها و اكبر و ايه انه بغير شهوة لم يحرم كما في النهاية و اطلاقه مشبه الى ان مس شعر الراس يثبت به الحرمة و ان انكره الامام السعدي و المس شامل للتغيب و التقييل كما في المحيط [ و ] فرع [ منظور الى فرجها الداخل ] و هو الذر و قيل الى الخارج و هو الطويل كما في الروضة و قيل الى العانة و قيل الى الشق و عليه الفتوى

كما في النظم والغصوة على الاول كما في الحزنة وفيه اشارة الى انه لو نظر الى غير الفرج كالدبر لم يثبت الحزنة والى انها لو نظرت الى فرجه لم يثبت خلافا للطرفين والى ان النظر الى ما وراء الزيجاع معتبر بخلاف النظر الى عكسه في المرأة او الماء كما في الخلاصة وهذا كله اذا كانت متكئة فالكنت فأكدة مستوية او قائمة لم يثبت الحزنة على الصحيح وانما ذكر مجرد المس والنظر اشارة الى انه لو امنى بعد ما لم يثبت الحزنة لزوال سببها وهو المس او النظر الذي هو سبب الرطبي الذي هو سبب الجزئية كما في المحيط وقيل يثبت كما في الحزنة والاول هو الصحيح كما في الكافي [بشهوة] حدها في الشاب انتشار الالة او زيادته وفي الشبيح والعين ميل القلب او زيادته على ما حكى عن اصحابنا كما في المحيط وقال عامة العلماء ان يميل اليها بالقلب ويشتهي ان يعانقها وقيل ان يقصد مرافقتها ولا يبالي من الحرام كما في النظم وهذا في حق الرجال واماي في حق النساء فالاشتهاه بالقلب لا غير كما قال المنصف ر ح وفيه اشارة الى ان شهوة احدهما كافية اذا كان الآخر محل الشهوة كما في المضمرات والى انه طرف النظر لا المس ويحتمل ان يكون طرفا لهما ولكل رواية في النظم ولو مس الاعضاء او عانق او قبل بلا شهوة تثبت الحزنة وفي المحيط قال الصدر الفهيد ان في المس والنظر لا يقتضي بالحزنة الا اذا تبين انه بشهوة وفي القبله يقتضي بها ما لم يتبين انه بلا شهوة ويسنوي ان يقبل الفم او اللذن او الخد او الرأس وقيل ان قبل القم يقتضي بها وان ادعى انه بلا شهوة وان قل غيرة لا يقتضي بها الا اذا ثبت الشهوة [و] حرم [اصلها] من ام المزنبة والممصرة والماسة والمنظور الى الفرج وجدهن من اي جهة كانت والكلام مشير الى انه لو رطبي غير المشتهاة يحرم عليه امها وبنتها لكنهما غير محرمين عند الطرفين كما في حدود المنظومة والى ان فرع المزنبة واصلا رضاعا لا تحرم كما في رضاع شرح الطحاوي وهيأتي منه في الرضاع اشارة الى لكن في النظم وغيره انه يحرم كل من الزاني والمزنبة على اصل الاخر وفرعه رضاعا [وما] كان عمرها من الصغيرة [دور تسع سنين ليست بمشتهاة] اي مرغوب فيها للرجال فبالوطي والدواعي لم يثبت الحزنة وفيه رمز الى ان بنت تسع سنين مشتهاة وعليه الفتوى والى ان بنت خمس سنين وما دونها ليست بمشتهاة وكذا ما فوقها من الست والسبع والثمان الا اذا كانت ضحكة كما في الحزنة وعن الشيخين ان بنت خمس سنين مشتهاة اذا اشتهدت مثلها وعن محمد ر ح ان بنت ثمان او تسع مشتهاة اذا كانت ضحكة كما في المحيط والى انه يكفي اشتهاه احدهما فلا يشترط ان يكون بالغيث كما في المضمرات وعن صاحب المحيط لو مس ابن خمس سنين بشهوة لم يثبت الحزنة وان مس ابن ست او سبع تثبت وعن شرف الائمة لو نظر الى فرج صبية تتامح مثلها ارعى العكس تثبت الحزنة كما في القنية واعلم ان حرمة المصاهرة تثبت بالاقرار وان كان بطريق الهزل ولا يصدق في تكذيب نفسه كما في الخلاصة ولا يرفع النكاح ولذا لو وطئها زوجها لم يكن

زنا وحرمت من زوج آخر وان محسى عليها منون كما في العمادي وغيره [ ونحرم ] بكسر الواو من التحريم [ نكاح امرأة وعدتها ] كل فرقة من قبل الرجل والمرأة في طلاق وجعي او بائن واحد او اكثر في نكاح صحيح او غيره في وطئ صحيح او غيره في عدة وفاة او غيرها كما في الننف لكن في مبسوط صدر الاسلام والخلاصة اذا ماتت الزوجة يجوز لزوجها ان يتزوج بأختها بعد يوم [ نكاح امرأة ] مفعول يحرم [ ابنتها ] اي كل واحدة منهما [ فرضت ذكرا لم يحل ] بالنسب او العصب كالرضاع [ له ] اي للذكر للغرض [ الاخرى ] كما اذا نكح امرأة او كان في عدتها ثم نكح عمته او خالتها او عمة امها او خالة امها او عمة ابها او بنت اخها او اختها او بنتها او غير ذلك بخلاف ما اذا نكح امرأة ثم نكح بنت زوجها فانه لو فرضت البنت ذكرا كان ابن زوجها لكن لو فرضت المرأة ذكرا كان اجنبيا فلم يحرم كما اذا جمع بين ابنتي العمين او الخالين او الخاليتين كما في النظم وهذه الكلية كالكلبات قبلها في بيان المحرمات المؤبدة كما في القنية فلا يراد ما قبل ان هذه الكلية تقتضي ان لا يجوز نكاح امه ثم نكاح سيدتها وقد جاز ذلك كافي الجامع والزيادات فانها موقته بزوال ملك الميمن على انه لا يجوز عند نجم الاثمة البخاري كما في النية [ و ] يحرم نكاح امرأة وعدتها [ وطئها ] اي وطأ امرأة ايتها فرضت ذكرا لم تحل له الاخرى [ ملكا ] بشراء او هبة او صدقة او ميراث او وصيه كما اذا نكح امرأة حرة او امه فاشترى اختها فانه لا يجوز وطؤها المملوكة [ وكذا ] يحرم [ وطؤها ملكا وطئها ] اي وطأ تلك المرأة [ نكاحا وملكا ] كما اذا نكح او اشترى اخت ام واهه فان وطئها يحرم وطؤها باحد هذين [ لا ] يحرم وطؤها ملكا [ نكاحها ] اي نكاح تلك المرأة الاخرى [ فان نكحها ] اي نكح تلك المرأة [ لا يطأ واحدة ] من المرأة المملوكة والمنكوحة [ حتى يحرم ] المرأة [ الاخرى ] فالتنكوح بالطلاق والخلع والردة مع انقضاء العدة والمملوكة بأحدهما مما ذكرنا كالشراء او بالاعتاق او التزويج او الكتابة مع الاستبراء وهذا فيما سوى البنات والامهات فان وطئ احداهما يحرم وطئ الاخرى ابدى كما في الننف والكلام مشعر بان الوطئ لا غير محرم للوطئ لا غير وليس كذلك فانه لو كان له امتان اختان فقبلهما بشهوة حرم وطؤ كل منهما مع الدواعي حتى يحرم الاخرى كما في كراهية الخلاصة [ وصح ] للمسلم [ نكاح ] المرأة [ الكتابية ] اي اليهودية والنصرانية ذمية كانت او حربية الا انه لو نكح حربية في دار الحرب كره فقبل انما كره اذا قصد التطوي به وقبل اذا قصد الوطئ وقيل اذا قصد استيلادها كما في المحيط والتكلام مشير الى انه ليس للمسلم ان يتنكح كافرة غيرها ولا للمسلمة الكتابي وسببى والى انه لا يحل وطؤ الكافرة ملك الميمن لانه كالوطئ بالنكاح كما في التحفة [ ولو ] كانت تلك الكتابية [ امة ] صح نكاح الامه للمحراف لم يكن تحت حرة [ مع طول الحرة ] اي مع القدرة على مهرها ونفقها الا انه مكروه كما في خزائن الفقه ولعل الكراهة للتنزيه في المبسوط الاولى ان لا يفعله والطول بالفتح في الاصل الفضل وبعدي بعلي والى فطول الحرة متمتع فيه بخلاف الصلة ثم الاضافة في المفعول على



ما اشار اليه المطرزي [و] صح نكاح [الحرم والحرمه] بالبحر او العمرة [و] صح لغير الزاني نكاح [حبلئ من زنا] عند الطرفين وعليه الفتوى كما في المحيط وفيه اشعار بأنه لو نكح الزاني صح وذا بالاجماع كما في الهداية وسبحي [ولا توطأ] اي يحرم وطؤ غير الزاني الحبلئ من الزنا وكذا دواصيه ولا يجب النفقة [حتى تضع] الحمل وفي الفوائد من النوازل انه يسئل الوطؤ عند الكل وتستحق النفقة عند الكل اذا نكحها الزاني كما في النهاية [و] صح نكاح [من ضمت] اي جمعت في عقد واحد من امرأة محلة [الى] امرأة [محرمه] على النكاح ينسب او سبب فوجب المهر للمحلة عندة وقسم على مهر مثلها عندهما كما في الهداية [لا] يصح للمولى [نكاح امه] اي لا يتزوي عليه ما يتزوي على النكاح من وجوب المهر وبقاء النكاح بعد الاعتاق ورفق الطلاق وغيرها فيصح تزوجها مثنيها عن وطئها حراما لاحتمال كونها حرة او معتقة الغير او محلوفا عليها بعقدها وقد حثت الجالف وهذا ليس بغريب سيما اذا تدانيتها الايدي ولهذا كان الامام الشداد رح يفعل ذلك كما في المضمرات والينابيع [و] لا للعبد نكاح [مالكنه] اي سيدته [و] لا للمسلم نكاح امرأة [كافرة غير كتابية] كالوثنية والعجوسية والمرتدة كما اشار اليه فلا يجزئ به الوطؤ كما يملك البمين وفيه اشارة الى انه يصح نكاح صابية قوم من النصاري يعظمون الكواكب كتعظيم المسلمين الكعبة والى انه لا يصح نكاح صابية قوم يعبدونها كعبادة الكافرين الاوثان والازل قوله والثاني قولهما فالخلاف بينهما لفظي كما ترى والى انه لا يصح نكاح المعتزلة لانها كافرة عندنا والى انه لا يصح نكاح الشافعية لانها صارت كافرة بالاستثناء على ما روي عن الفضلي ومهم من قال تنزوج بناتهم الكل في المحيط ولعل ترك التعرض بمثله اولي فانهم متأولون في ذلك كما بين في محله [و] لا يصح للحرنكاح امرأة [أخرى] خامسة [في عدة رابعة] وفيه اشعار بأنه لا يجوز ان تزوج اكثر من اربعة والاحسن للرجال ان يتزوج امرأتين فانه تعالى بدأ بالاشنى كما في المضمرات [و] لا [للعبد] نكاح ثالثة [في عدة ثالثة] لا نكاح [امه] مسلمة او كتابية او مدبرة او مكنية او ام ولد او صغيرة او كبيرة عاقلة او مجنونة [على حرة] ولو كانت صغيرة او مجنونة فلو تزوجهما في عقد لم يجز الا نكاح الحرة [او] امه [في عدتها] اي عدة حرة من طلاق يائس في قوله ويصح في قولهما اما من الرجعي فلا يصح في قولهم [و] لا [حامل ثبت سبب حملها] اجماعا كالمسيية وعن ابي حنيفة رح انه يصح النكاح ولا توطأ حتى تضع حملها كما في النهاية [و] لا [نكاح المتعة] وصرته ان يقول لامرأة متعيني بكذا من الدارهم مدة عشرة ايام او اياما او بلا ذكر المدة وهذا قد كان مباه مرتين ايام خيبر وايام فتح مكة كما في النشف الا انها صارت منسوخة باجماع الصحابة كما في النهاية وغيره وسنده حديث علي رضي الله تعالى عنه [فلو قضى بجوازه لم يجز] كما في العمادي ولو اباحه صار كافرا كما في شهادات المضمرات وغيره لكنه لبس فيه تعزير ولاحد ولا رجم كما في النشف ولا طلاق ولا ابلاء ولا ارث وعن ابي حنيفة رح لو قال اتزوجك متعة انعقد

النكاح ولغى قوله متعة كما في فاحصيل وذكر في الهداية وشرح المقاصد انه مباح عند مالك رح لكن في ثبوته كلام [و] لا نكاح [الوقت] وصورته صورة المتعة الا انه لا يكون الا بلفظ التزوج او النكاح مع التوقيت كما في الظهيرية والمضمرات والعادي وغيرهما وعن ابي حنيفة رح اذا وقتنا وقتا لا يعيشان اليه كانت سنة او اكثر يكون صحيحا كما في الهداية واعلم انه لا يجوز المناكحة بين بني آدم وانسان الماء والجن كما في السراجية لكن في القنية عن حسن البصري يجوز تزوج الأجنبية بهود رجلين \*

[فصل \* نفذ نكاح حرة] اي صح ذلك مع ترتب الاحكام من الطلاق والظهار والتوارث وغيرها الا انه يمكن رفعه فالنافذ اعم من اللازم وهو ما يكون بحيث لا يمكن رفعه واخص من المنعقد والصحيح فان نكاح الفصولي منعقد صحيح لكنه غير نافذ وتامه في الاصول والحررة اعم من البكر والنب واما قيديها لان نكاح الامة موقوف على اذن مولاهما كنكاح الصغيرة والمجنونة على اذن الولي ولذا قال [مكلفه ولو] زوجت نفسها [من غير كفؤ] بضمين و بضم الكاف وكسرهما مع سكن الفاء كما في الكشف بسكون الفاء وضمها مع الهمزة وبكونها مع الواو لغة النطير والمادي كما في الطلبة فهو صفة كالكفي وشرعا رجل يساوي امرأة في امور ستاتي وفيه اشعار بان الاعتبار للكفاءة وهذا عنده خلافا لهما كما في الظهيرية [بلا ولي] سيأتي وفيه اشعار بان الولاية شرط للزوم في الكبيرة وهذا ظاهر الرواية عند ابي حنيفة رح والرواية عنهما مضطربة في المبسوط والمحط وغيرهما انهما قالوا بالتوقف على اجازة الولي فالوطؤ بلا اذن حرام ولا فيه طلاق وظهار ومبوات ثم رجعا الى قوله وفي البطم روى ابو حفص عن محمد رح انه يجوز اذا لم يكن ولي والا فموقوف ان اجاز جاز والا بطل وروى ابو سليمان انه باطل وبه قال الشافعي رح فلا ينعقد بعبارتها اصلا عنده ويؤيده ما في موضع آخر منه انه لو زوجت نفسها من كفؤ بمهر المثل جاز عندهما ولو بكر اولم يجز عند العامة منهم محمد رح وفي خزانة الرافعات لوقضى القاضي باطلال الطلقات الثلث لعدم الولي صح على الصحيح ولم يتعد الى حرمة الوطؤ والولد لانهما حنفان يعتقدان صحته وفي الخلاصة والمضمرات وعبرهما ان الشافعية لو زوجت نفسها من حنفى ووليها كاره لذلك صح وكذا العكس [وله] اي لكل من الاولياء اذا لم يوش واحد منهم [الاعتراض] اي ولاية للاربعة الى القاضي ليقسم [هنا] اي في تزويجها لنفسها من غير كفؤ بلا ولي فان رضى واحد منهم لبس لمن في درجته اراسل اعتراض واما الاقرب فله ذلك وقال ابو يوسف رح للناقي الاعتراض مطلقا كما في الاختبار وقال شرف الائمة لاحد الاولياء المستويين في الدرجة ان يتفرد بالاعتراض اذا سكك الباقون كما في المنية واطلاقه مفسر الى ان له الاعتراض وان ولدت اولادا كما قبل وقال بعضهم لا اعتراض ان ولدت ولدا والى انه ثابت لكل ولي عصبة از غيرها محرما او غيره كما

في العمادي وذكر قاضيان انه للعصبة وقال بعض المشايخ انه للحارم والاول الصحيح كما في المحيط [رروي] من ابي حنيفة ر ح [بطلانه بلا كفو] وبه اخذ كثير من مشايخنا كما في المحيط وعليه الفتوى كما في قاضيان [ولا يجبر] ولي حرة [بالغة] اي ليس له ولاية تزويجها بكفو وهي مأخوطة غير راضية [ولو] كانت [بكر] لغة امرأة لم تملك ثم هيبت التي لم تفتض اعتبارا بالثيب لتقدمها عليها كما في المفردات وشرها امه لامرأة لم توطأ بالنكاح كما في المبسوط وقيل لم تجامع بكاح ولا غيره وهذا قولهما والاول قوله والصحيح ان الاول قول الكل كما في الطهيريّة وذكر في المغرب انه يقع على الذكر الذي لم يدخل بامرأة والكلام مشير الى انه لا يجبر الحر البالغ بالطريق الاول لكنه غير محصور فانه لا يجبر المكاتب والمكاتبه ولو صغيرتان كما في النظم [صمته] اي سكوت البكر البالغة [وصمها] غير ممتهزئة فلو صمكت مستهزئة لم يكن اذنا ملأ ما قال السرخسي كما في المحيط وعن الطرفين ان صمها ليس باذن وعن محمد ر ح انه اذن كما في المشارع وفيه اشعار بان التمس ليس باذن والصحيح انه اذن كما في النهاية [وبكاهما بلا صوت] لزيادة الايضاح فان البكاء بالمد لم يكن بلا صوت [اذن] لنكاح الولي وهو خبر للبكاء وخبر الاوليين محدوف فيكون من عطف الجملة ويجوز ان يكون خبرا للكل فانه مصدر [و] بكاهما [معها] اي الصوت [رد] جملة معترضة وهذا التفصيل هو المختار كما في الاختيار وعنه ان البكاء ليس باذن وعن ابي يوسف ر ح انه اذن كما في المشارع وفيه رمز الى ان الاعتبار للحرارة والبرودة والعذوبة والملوحة للدمع وقيل انه انكان باردا اذن وحار رد وقيل عذبا اذن وملحا رد كما في النظم [حين استبذانه] لبكر البالغة سواء كان قبل النكاح او بعده والسنة ان بمأذنها قبله ويقول ان فلائا يذكر كذا قال صلى الله عليه وسلم لعاطمة رضي الله تعالى عنها والكلام مشير الى ان صمته اذن اذا كانت حاضرة في مجلس العقد وفيه اختلاف المشايخ والاول اصح كما في المية والطرف متعلق باذن والجملة المعترضة غير مانعة عنه وخميرة طاهرا لمطلق الولي الا ان ما بعده يدل على انه لا لب فان سكوتها عند استبذان غيره من الاولياء ليس باذن كما اشير اليه في العمادي افراد الضمير يدل على افراد الولي فلو زوجها وليان من رجلين فصكت عند الاستبذان توقف النكاح في رواية وبطل في اخرى كما في المحيط [او] حين [بلوغ الخبر] اي خبر النكاح سواء كان المخير عدلا او غير عدل واحدا او متعددا فضوليا او غيره وهذا عندهما واما عنده فان اخبرها فضولي فلا بد من العدد او العدالة كما في الاختيار وغيره وظاهرة مشير الى ان الاستبذان والبلوغ امر حتم حتى لا يجوز نكاح البالغة ولو ثوبا الا باذنها كما في النظم [بشرط تسمية الزوج] اي ذكره حال من الاستبذان والبلوغ وما ذكرنا من اعتراض الجملة سقط ما ظن ان كلمه حين ظرف اذن ورد والباء متعلق بالنسبة الاولى من الاسميّتين وان جعله من باب التنازع وهم [لا] يشترط تسمية [المهر] عند المتقدمين ويشترط عند المتأخرين كما في المحيط والاصح هو الاول كما في الخزانة

والصحيح انه انكان المزوج أبا او جدًا فلا يمتط ولا يشترط كما في الكفاية [ولو استأذن] البكر  
 البالغة [غيرولي اقرب] من الولي البعيد كالجد او الاجنبي [فرضاها] تفنن [بالقول] اذا غاب  
 الاقرب غيبة منقطعة والافسكوته رضا كما في قاضيان وقال الكرخي ان رضاها بالمكوث [كالثيب]  
 فانه لو زوجها الولي كان رضاها بالقول وما يقوم مقامه كالتمكن من الجماع وطلب النفقة والمهر  
 وغيرها كما في المحيط والغلام كالثيب في ان الرضى بالقول او الفعل كما في قاضيان والثيب امرأة  
 تزوجت فبانت بوجه ولا يقال للرجل وعن الكسائي رجل ثيب اذا دخل بامرأة وامرأة ثيب اذا دخل بها  
 من ثاب اذا رجع لمعاودتها الخطاب كذا في المغرب واعلم ان كلمة لو قد يكون معني ان كان  
 جوابها قد يكون جملة اسمية مقرونة بالفاء وان كان الاصل ان يكون ماضوية مقرونة باللام كما اهر  
 اليه في المغني وغيره فارتفع اشكال قوي عن موارد استعمالها ميمًا كلام الفقهاء [و] المرأة [الزائل  
 بكارتها زنا] بلا اقامة حد عليها كما هو المتبادر [او غير جماع] كالوثبة والطفرة والجراحة ودرور الدم  
 ومبالغة الاستنجاء او التعنيس [كالبكر] فيما ذكر من الاحكام فصمتها مثلا اذن والكلام مشير  
 الى انها لو زنت ثم اقيم عليها الحد اوصار الزنا عادة لها ارجعت بشبهة او نكاح فامد فرضها بالقول  
 لانها ثيب كما في المبسوط ولا يخفى ان ما ذكره نصريح بما علم ضمنا فان زائل البكارة هذه بكر شرعا  
 وان لم تكن عذراء كما نص عليه السرخي رح وقال ابو يوسف رح ان الزائل البكارة بالزنا لم تكن بكر  
 [وقولها] اي قول البكر البالغة عند اللامي [رددت] اي الكاح عند الاستيذان او البلوغ [اولى]  
 بالقبول [من قوله] اي زوج البكر [سكت] بكسر التاء لان القول للمنكر ومن محيد رح ان قوله  
 اولى [ونفيل بينته] اي الزوج [على سكوتها] وهو في الاصل ضم الشفتين فيكون مثبتا فلا يرد  
 انها شهادة على الشفي ملن انها مقبولة فيما اذا احاط به علم الشاهد ولو قال ملن اجازتها ارضائها  
 او اذنها لم يرد سبب الكل في النهاية [ولا تخلف] من التحليف [هي] تأكيد لدفع الالتباس  
 [ان لم يقيم] الزوج بينة على سكوتها وهذا مما لا يخلف فيه عنده خلافا لهما وهو المختار كما في المضمرات  
 فان سكت يقتضى عليها بالنكول [ولولي] خاصة [انكاح الصغير] اي تزويجه [والصغيرة ولو]  
 كانت [تيما] فلا ينكحهما عائلهما ولا الوصي وان اوصى اليه الاب رعه لو اوصى اليه جاز ولو وكل  
 الاب رجلا بتزويج صغيرته فزوجها بغير كفؤ قبل يجوز عنده وقبل لا يجوز كما في الجامع الصغير  
 [ثم] اي بعد كون ولاية الانكاح للولي [ان زوجهما الاب او الجد] بعده من غير كفؤ ولو بغين فاحش  
 [لزم] الكاح فلا يمكن رفعه ولو بعد البلوغ وهذا عنده واما عندهما فلا يجوز الكاح وعن  
 محيد رح انه يجوز وعن ابي يوسف رح ان التسمية لا يجوز والاو هو الصحيح كما في الجامع [ولي]  
 تزويج [غيرهما] للصغيرين كالوصي والام [فسخ الصغيران] بالزنا القاضي عند الطرفين خلافا  
 لابي يوسف رح وفيه اشارة الى ان السلطان والقاضي اذا زوجهما لم يفسخ على ما روي عن الطرفين

في القاضيين  
 (ج)

كما في التحفة والى انه يصح انكاح الصغيرة نفسها اذا لم يوجد ولي ولا قاض الا انه موقوف على اجازتها بعد البلوغ كما في القنية والى انه يصح تزويج غيرهما بغين فاحش كما قال بعضهم على ما في الجواهر وبغير كفو كما قال بعضهم على ما في الجامع فلا يصح قول الشارحين انه لا يصح اصلا وكذا تأييدهم بما في التلويح ( انه لم يوجد رواية اصلا لصحة النكاح في هاتين الصورتين ) فانه غير صحيح نعم لا يجوز النكاح على الصحيح كما في الجواهر والجامع وغيرهما وهذا يدل على وجود الرواية لا على عدمه كما لا يخفى [ حين بلغا ] سواء علميا بالنكاح قبل البلوغ او عنده [ او ] حين [ علما ] بالنكاح [ بعده ] اي بعد البلوغ [ رسكوت الكبرى ] ايضا [ هنا ] اي حين بلغت او علمت بالنكاح بعده [ ولا يمتد خيارها ] اي البكر [ الى آخر المجلس ] اي مجلس البلوغ او العلم فاللام للعهد لخيارها على الفور حتى لو حلت على الشهود او سألت عن اسم الزوج او عن المهر بطل خيارها كذا في المحيط فلو بلغت في الليل بلا شهود قالت نقضت النكاح ثم استشهدت بعد الصبح وقالت بلغت ساعة كذا واخترت نفسي وهذا رواية عن محمد راجح عنه لو قالت عد الشهود او القاضي نقضت النكاح عند البلوغ قبل قولها مع الحلف وفي الاكتفاء اشارة الى ان الاشهاد ليس بشرط لاختيارها وانما شرط ذلك لاعتقاط اليمين كما في العمادي [ وان جهلت به ] اي بان الخيار ثابت لها وهذا عند الشيعين وقال محمد راجح ان خيارها يمتد الى ان تعلم ان لها خيارا كما في النتف [ بخلاف ] القنة والمديرة والكتابة وام الولد المنكوح [ المعتقة ] قبل الدخول او بعده فانه يلزمها الرضاء بالقول او الفعل ويمتد خيارها وتعذر بالجهل سواء كان زوجها حرا او عبدا وفيه اشعار بان خيار العتق لم يثبت للغلام كما في قاضيخان [ وخيار ] بلوغ [ الغلام ] اي الصغير [ والتيب ] الحرة او الامة [ لا يبطل بلارضا ] اسم او مصدر [ صريح ] كرضيت [ او دلالة ] اي الرضاء كاعطاء المهر وقبوله والتمكين وطلب النفقة دون اكل طعامه وخدمتها له والخلو بلا مس [ ولا ] يبطل [ بقبامها عن المجلس ] فجميع العمر وقته [ وشرط القضاء لفسخ من بلغ ] من الغلام والتيب والبكر الجارية وفيه اشارة الى ان هذا فرقة بغير طلاق فان دخل بها لزم المهر والا فلا والى انه لا يصح الفسخ بغيبوبة الزوج والا لزم القضاء على الغائب وكذا في كل فرقة يحتاج الى القضاء والى ان فرقة الخيرة لا يحتاج اليه فانه طلاق كما في العمادي [ لا ] يشترط القضاء لفسخ [ من متقت ] فوقع الفرقة بينهما بمجرد قولهما اخترت نفسي وفيه رمز الى انه لا يشترط علم الزوج باختيارها نفسها ولا حضوره وقيل لا يصح بلا حضوره كما في العمادي ولما اجمل الولي فصله فقال [ والولي ] لغة المالك وشرعا وارث مكلف كما في المحيط والتممة وغيرهما [ لعصبة ] جمعها عصبات ومفردها عاصب قياسا كخيرة وظلمة من العصبية اي الاطاعة حول شيء لغة ذكر متصلون باب كما في الطلبة وغيرها وقال المطرزي انها يقال للغلبة على الواحد والجمع والمذكور المؤنث وشرعا اربعة اصناف منها التي فرضها النصف والثلاث المنى وبنت الابن

والأخت لأب وأم والأخت لأب ومنها التي تصير عصبه مع اخوة كالأخت مع البنات ومنها الذكور  
اللاتية ومنها مولى العتاقة وعصبته و المراد الصنفان الأخيران بشهادة تكثير الضمير في قوله  
[ لم ترتبهم ] فالولاية أولى بالبنوة ثم الأبوة ثم الأخوة ثم العمومة ثم بالعتق كما في المحيط وغيره  
وهذا عند الطرفين وقال أبو يوسف رحم بتقدريم الأبوة على البنوة وعند أنها متساويان كما في الظلم  
[ بشرط حرية وتكليف ] أي عقل وبلوغ [ وإسلام ] فلا ولاية للعبد والصبي والمجنون والكافر  
[ في ولد معلم ] صفة ولد فلو زوج كافر ولده للمسلم لم يجز [ دون ] ولد [ كافر ] وفي الاكتفاء  
أشعار بان الديانة لم يشترط في الكرمانى قال مشايخنا لوعرف موه اختيار الأب فسقا أو مجانته  
لم يجز عند أبي حنيفة رحم وهو الصحيح فالديانة واجبة للكرمانى أما البراقى فمستدركة بما ذكرنا  
في تعريف الولي اللهم إلا أن يقال أراد بالولي مالك النكاح بقرينة القاضي وغيره [ ثم الأم ] وقال  
شيخ الإسلام أن الأخت لأب وأم أو لأب أولى من الأم كما في المحيط وقال القاضي بدعي الدين  
أم أن الأب أولى من الأم كما في المنية ثم [ ذو الرحم ] الذي سمي ما ذكر قبل والرحم القرابة وفي  
الأصل وعاء الولد [ الأقرب فالأقرب ] أي يقدم ذو الرحم الذي لا يكون أقرب منه إلى الصغير  
على من دونه ثم الذي لا يكون أقرب منه فذو الرحم فاعل لفعل محذوف بقرينة المقام والأقرب  
اسم تفصيل مستعمل من المقدرة صفة واللام للعهد والغاء معني ثم كما في المغني وتفصيل  
الأجمال أن بعد الأم البنات ثم بنات البنات ثم بنات البنات ثم بنات البنات ثم بنات البنات  
ثم الأخت لأب وأم ثم لأب ثم لأم ثم لأولادهم ثم العمات والأخوال والأخوات ثم أولادهم على  
هذا الترتيب هذا هو المشهور عن أبي حنيفة رحم وعندهما وفي رواية عنه أن لا ولاية لغير  
العصبات وعليه الفتوى كما في المصمورات لكن في التمرثسي أن للولائي من قبل الأب كالأخت  
والعمة وبنات الأخ وبنات العم وغيرها ولاية التزويج حال حضور الأم بإجماع أصحابنا [ ثم مولى  
الموالة ] أي من عامد إنسانا على أنه أن جنى فارشه عليه وإن مات فارشه له ولو امرأتين  
وهذا عنده وقال أنه ليس بولي كما في التمرثسي [ ثم السلطان ثم قاض ] كتب السلطان [ في  
منشوره ذلك ] أي تزويج الصغار وفيه رمز إلى أنه لو لم يكن في منشوره لم يزوجه ثم أن زوجها  
ثم كتب فيه ثم أذن القاضي جاز على الصحيح كما في المصمورات وإلى أنه ولاية السلطان بعد مولى الموالة  
قبل القاضي كما في المحيط لكن في الظلم أن القاضي مقدم على الأم وفي غياث المفتين أن  
الأقرب لو لم يزوج زوج القاضي عند فوت الكفو والمنشور ما كتب فيه السلطان أني جعلت فلانا  
قاضيا لبلدة كذا وإنما سمي به لأن القاضي نشره وقت قراءته على الناس [ و ] الولي [ الأبعد يزوج  
الصغير مثلا ] بغية [ الولي ] [ الأقرب ] غيبة حقبقة أو حكمية كما إذا كان مابعا له عن التزويج  
فانه جاز حينئذ للأبعد أن يزوجه بالاتفاق كما في الظلم والغبة شاملة للاختفاء في البلد فلو يزوجه

الابعد ثم ظهر الاقرب جازتم انه مشير الى انه لو زوج الابعد وقد حضر الاقرب توقف على اجازته ولهذا لو تحول الولاية بعد النكاح الى الابعد لم يجوز الا باجازته بعد التحول كما في العمادي وذكر في المحيط انه لو زوج الاقرب حيث هو مختلف فيه المشايخ وعن محمد رح ان لم يكن للمرأة ولي حاضر استحسن ان تولى رجلا فزوجها ثم أشار الى ان المراء من الغيبة الغيبة المنقطعة وان العلماء اختلفوا في مقدارها فقال الفضلي والسرخسي وغيرهما ان مدتها [هي ما لم ينتظر الكفو الخاطب حضرة او] خبره المجوز للنكاح او غير المجوز فلم ينتظره الخاطب لم ينكح الابعد وهذا اشبه بالفقه كما في الكرمانى وهو الاصح وعليه اكثر المشايخ وفيه اشعار بان له لو كان في السواد لم يجوز الابعد كما في المحيط وعند البعض [ابي عصمة المروزي ومحمد بن مقاتل الرازي وغيرهما] مدة السفر [اي ثلثة ايام ولباليها وهو الصحيح] وبه يقتضى وعند اكثر المشايخ مسيرة شهر كما في الكبرى وهو للرزي عن ابي يوسف رح وعن محمد رح في رواية خمسة وعشرون مرحلة وفي رواية عشرون مرحلة كما في شرح الطحاوي وقيل مدتها ان لا يصل اليه القافلة في سنة الا مرة يعني ذهابا وصباحاً وهو اختيار القندوري وقيل ان لا يعرف له اثر بان كان جوالاً في البلاد او مفقوداً وهو اختيار السعدي كما في الكرمانى [ويعتبر الكفاءة في] وقت [النكاح] للزومه او لصحته على الاختلاف والكفاءة بالفتح والمد مصدر الكفو فهي لغة المساواة وشراً مساواة الرجل للمرأة في الامور الاتية وفيه اشعار بان نكاح الشريف الوضعية لازم فلا اعتراض للولي بخلاف العكس فانه وان كان نافذا لكنه غير لازم كما في شرح الطحاوي وانما اعتبر من جانب الرجل لان المرأة تعبر باستقراش من دونها بخلاف الرجل وانما قلنا بخلاف المضاف لانه اذا لم يبق كفواً بعد النكاح بان صار فاسقاً مثلاً لا يفسخ كما في النهاية ثم يعتبر في العرب [نسباً] اي من جهة النسب وهو الاشتراك من جهة احد الابوين طولاً او عرضاً وقد يطلق على ذوي النسب كالحسب [مقرش] هو من ولد بضر بن كنانة ومن دونه على الاشهر ومن ولد فهر بن مالك بن نضر على الاكثر كما قاله ابن الجوزي يحوز فيه الصرف وعدمه على ارادة النبي والقبيلة وهو مصغر القرش تعظيماً وهو الكسب والجمع كما في الصحاح وانما ممي به لانهم يتجرون ويجمعون بمكة بعد التفريق في البلاد كما قال ابن الاثير [بعضهم كفواً لبعض] مشير الى انه لا تفاضل فيما بينهم من الهاشمي والنوفلي والتميمي والعدوي وغيرهم ولهذا زوج علي وهو هاشمي بنت فاطمة ام كلثوم بعمره هو عدوي والى انه ليس العرب ولا العجم كفواً القرش فلا يكون العالم ولا البجيه كالسلطان كفواً للعوبة وهو الاصح كما في المضمرات لكن في المحيط وغيره ان العالم كفواً للعوبة اذ شرف العلم فوق شرف النسب ولذا قل ان عايشة افضل من فاطمة رضي الله تعالى عنهما [والعرب] اي من يجمعهم اب فرق البصر او الفهر [بعضهم كفواً لبعض] منهم لا العجم الا ان يكون

عالمًا ورجيها فانه يكون كفؤًا لهم كما في المضمرة وينبغي ان يستثنى بنو باملة فانهم ليسوا  
بأكفأ لغيرهم من العرب لحسانتهم كما في الكرمانى [و في العجم] مطف طن قولنا في العرب  
وكلاهما من اسماء الجموع كما في ذيل المغرب [اسلاما] اي من جهة اسلام الاب والجد  
وفيه اشارة الى انه لا تعتبر الكفاءة فيهم نسبا فبعضهم كفؤ لبعض لانهم سبوا من اسيابهم وما  
استثنى محمد رح من رجل مشهور لذلك لتعظيم الخلافة او تسكين الفتنة والى انه لا يعتبر  
الكفاءة في القریش و العرب من اي جهة الا من جهة النسب فلا تعتبر اسلاما كما في المحيط  
والنهاية وغيرهما ولا ديانة كما في السظم ولا حرفة وفي المضمرة ان العرب لا يتخذون هذه الصنائع  
حرًا واما الباقي فلم يوجد و الظاهر من عباراتهم انه معتبر [فدوابون] اي رجل له اب و جد  
[في الاسلام كفؤ لذي] المرأة التي لها [آباء فيه] اي اب و اجداد في الاسلام فله اسم اشارة وآباء  
مبتدأ محذوف الخبر وعن ابي يوسف رح انه لبس بكفؤ له والصحيح هو الاول كما في المضمرة  
[لا] يكون [ذواب] واحد كفؤًا [لها] اي لذات ابون فيه ومن ابي يوسف رح فيه خلاف  
[ولا] يكون [مسلم بنفسه] دون الاب كفؤًا [له] اي لذات اب فيه وعن ابي يوسف رح  
ان العالم المسلم بنفسه كفؤ له كما في النهاية [وحرية وهي كالاسلام فيما ذكرنا] فدوابون في الحرية  
كفؤ لذات آباء فيها لا ذواب لهما ولا عبد للحرّة ولا معتق للحرّة الاصلية ولا معتق ابوه اوجه  
لهما عندهما خلافا لابي يوسف رح في الجد كما في المحيط وعنه ان العالم المعتق كفؤ للنسب كما في  
النهاية [و ديانة] اي صلاحا وحسبا وتقوى كما في الكفاية اوعداة كما في الكرمانى وفيه اشعار بأنه  
لو كان مبتدعا والمرأة منبئة لم يكن كفؤا لها كما في التنف [فليس فاسق] ولغير معلن [كفؤ بنت]  
رجل [صالح] وهي صالحة وانما لم يذكر لان الغالب ان يكون البنت صالحة بصلاحه ولا يعد ان  
ينوي البنت ويحمل الصالح على البنت اي ذات صلاح وهذا من ذهب مشايخ بلخ وعند ابي يوسف رح  
انه اذا لم يعلن كفؤ والا فلا ومن محمد رح انه ان كان محترما عند الناس كاعوان السلطان فكفؤ والا فلا  
ولم يرد عن ابي حنيفة رح شيء في ظاهر الرواية والصحيح عنه ان الفسق لا يمنع الكفاءة كما في  
قاضيخان [و مالا فالعجز] يوم التزوج [عن] اداء المهر [المعجل] وقبل من المؤجل ايضا  
وقيل عن نصف المهر كما في قاضيخان والاول هو الصحيح كما في المحيط وذكر في الزاهدي انه اذا  
تعارف كونه مؤجلا لا يعتبر القدرة عليه [و] عن [النفقة] هكذا اطلق في مختصر القدروري وذكر  
في المحيط انها نفقة سنة وقيل شهر وذكر الواو مشير الى انه يشترط القدرة عليهما وهذا عندهما  
اما عند ابي يوسف رح فالعجز لا يبطل الكفاءة كذا في الحقائق والى انه لو قدر عليهما بالكسب  
ولا يقدر على المهر لم يكن كفؤا وهذا عند عامة المشايخ وعن ابي يوسف رح انه كفؤ كما في المضمرة  
[غير كفؤ للفقيرة] في ظاهر الرواية هذا اذا كانت صالحة للوطى والا فلا يعتبر القدرة على النفقة



كافي المحيط وقبه اشارة الى ان ذلك العاجز غير كفو لغنية و الى ان العاجز من احدهما غير كفو  
 لها وفي التجنيس العاجز عن المهر دون النفقة كفو لصغيرة فقيرة وفي المضمرات ان علويا او علما  
 غير قادر على مهر المثل كفو للصغيرة الغنية [والقادر عليهما] اي المهر المعجل والنفقة [كفو لغنية]  
 اي امرأة لها مال زائد عليهما وهذا عند ابي يوسف رح لا عندهما والصحيح قوله كما في الحقائق  
 [وحرقة] هي اسم من الاعتراف اي الاكتساب وهذا اظهر روايتي الصحابين واما اظهر روايته  
 فهو انه لا يعتبر الكفاءة حرفه والاول هو المعتبر في زماننا كما في الحقائق فهو من اختلاف الزمان  
 كما في التحفة [فجائك او حجام او كناس او دباغ] او حلاق او بيطار او حداد او صغار [ليس بكفو  
 لبطار ونحوه] من الميزان والصراف وعليه الفتوى كما في المضمرات والخفاف ليس بكفو للبراز  
 والعطار كما في الكافي واخس كلهم خادم الظلمة وان كان ذا مال كثير لانه من آكلي دماء الناس واموالهم  
 كما في المحيط وقبه اشارة الى ان الحرف جنسان ليس احدهما كفو الاخر لكن افراد كل منهما كفو  
 لجنسها وبه يفتى كما في الزاهدي والى ان الكفاءة في الجمال والقوة غير معتبرة وكذا التجارة  
 في الاصر ب كما في النظم والى ان المرض لم يسلب الكفاءة فالمرضى كفو للصحيحة والمنون للعاقلة  
 وكذا القرويه فالقروي كفو للبلدية كما في المحيط [وان لمحت] الحرة المكلفة كفو ما بلا ولي  
 [بأهل من مهرها] اي مهر مثلها [فلولي الاعتراض] اي المرافعة كما مر [حتى يتم] الباكح مهرها  
 [او يفرق] القاضي اي يقع الفرقه بينهما فيفرق معلوم او مجهول من الثلاثي ويجوز ان يكون  
 من التعجيل الى التفضيل يفرقون به بين المرأ و زوجها فقبل الدخول لا شيء عليه و بعده عليه المسمى  
 وقبه اشارة الى ان المسمى اذا كان مساويا لمهر المثل ليس لولي اعتراض كما في شرح الطحاوي  
 وهذا عنده واما عندهما ففيه تفصيل قل مر ولا يخفى انه انسب بما قبله [ووقف نكاح الفضولي]  
 اي نكاح صدر طرفاه بكلام واحد او كلامين من واحد فضولي سواء كان فضليا من الجانبين او من  
 جانب واحد او ولبا او وكلا من آخر فزوج الفضولي غائبة بغائب او بنفسه او ابنه او موكله مثل  
 زوجت فلانة من فلان او زاد عليه فقال وقبلت منه وقس عليه الباقي وهذا عنده واما عند الطرفين  
 فلا ينعقد اذا كان فضولبا من الجانبين او من احدهما ولبا او اصيلا او وكلا من الاخر قبل  
 الخلاف فيما اذا تكلم بكلام واحد اما باثنين فينعقد موقفا بلا خلاف كما اذا كان الباكح من الفضولين  
 كذا في الاخيار والنهاية والكرمانى وغيرها هذا الا ان هذا التعميم ينافي ما ياتي من غير  
 فضولي فيوفق بينهما بان يحمل ما ياتي على مذهبهما وما نحن فيه على مذهبه او يخص ما اذا  
 عقد الفضولبا وهو بضم الفاء شرعا من ليس بموكل كما قال المطري وفيه انه يصدق على الولي  
 والاصيل و... سنسرب الى فضول بالضم في الاصل جمع فضل وهو الزيادة جلب على ما لا خبر فيه  
 وبشتغل بما بعده ولذا لم يرد الى الواحد عند انسبه ولا يجعل ان يفتح الفاء فيكون مبالغة

فأصل من الفصل [على لاجازة] أي اجازة من له العقد بالقرول او الفعل كطلب المهر و النفقة والتكفين وبعث شيء من المهر إلى البالغة او الولي ( و اختلف في اشتراط وصوله كما في الولاية ) والخلوة بها ولو قبلها او لمساها بشهوة كان اجازة لكنه مكروه كما في العمادي [ و يتولى ] أي يملك [ طرفي النكاح ] أي الايجاب والقبول بكلام او كلامين [ واحد غير فضولي ] سواء كان وكيلاً من الجانبين او ولياً منهما بالقربة او الملك كمن يزوج ابنته من ابن اخيه او بنت اخيه من ابنه وهما صغيران او امة من عبده او وكيلاً من جانب او ولياً من جانب كمن يزوج بنت عمه الصغيرة من موكلة او وكيلاً واصيلاً كمن يزوج موكلة بنفسه او ولياً واصيلاً كمن يزوج بنفسه بنت عمه الصغيرة \*

[فصل \* اقل المهر] أي اقل ما يصلح ان يكون قيمة للبضع مما يباح الانتفاع به شرعاً من المال او المنفعة معجلاً كان او مؤجلاً بالفارسي ( دست بيمان و كابين ) [ عشرة دراهم ] عينا او قيمة يوم العقد او القبض فلو سمي تبراً وزنه عشرة و قيمته اقل لزوم فضل ما بينهما و من صدر ح لم يلزمه وظاهره ان المنافع لم يصلح ان يكون مهراً وقد اختلف اصحابنا في ذلك كما في المحيط ومياني ان الخدمة تصلح مهراً [ فجب ] العشرة [ ان سمي دونها ] أي العشرة كالتسعة وكذا الحال في القيمة حتى لو سمي ثوب قيمته ثمانية وجب ذلك الثوب ودرهمان وان صار قيمته عشرة ولا حاجة الى استثناء الامة فان لها مهراً الا انه حقط وقيل انه لم يجب اصلاً كما في المحيط [ وان سمي غيره ] أي غير ذلك من العشرة او اكثر [ فالسمي ] واجب ولا يخفى هذا عن اشعار بوحدة المسمى فلو سمي في العلانية اكثر مما في السر فالعلانية عنده و السر عندهما الا اذا شهدا فالسر عندهم على ما ذكره السرخسي [ عند موت احدهما ] أي الزوج والزوجة فان الموت كالوطي في حكم المهر والعدة لا غير كما في الزاهدي [ او ] عند [ خلوة صحت ] فانها كالوطي في التزويج فتزوج البكر كالنبيب كما في الزاهدي وفي نكاح المسمى ومهر الممل بلا تسمية وثبوت النسب وجوب النفقة والسكنى والعدة وحرمة نكاح اختها واربع سراها في عدتها وحرمة الامة عليها ولا يكون كالوطي في الاخلال للزوج الاول وثبوت الاحصان والرجعة والميراث منه كما في المحيط وانما لم يذكر الوطى لان الخلوة مغنفة عنه فسقط تكلف عموم المجاز والاستخدام كما ظن [ وهي ] أي الخلوة الصحيحة [ ان لا يوجد ] فيها [ مانع وطى حساً ] أي منعاً حساً [ او شرعاً او طبعاً ] فالاول الحسي [ كبرص ] لاحدهما [ يصعبه ] من الوطى ويدخل فيه ما اذا لحقه ضرر من الوطى وكذا ما اذا كان احد الزوجين صغيراً كما في السنف وكذا اذا كان معهما امة من احدهما او امرأة كذلك الا اذا كان الثالث صغيراً لا يعقل او مغمي عليه او مجنوناً او اعمى او نائماً وكذا اذا كان للكان غير مأمون الاطلاع كالطريق الاعظم والمسجد والحمام وقال شداد يصح فيها في الظلمة ولو لم يعرفها اختلف في كونها

حلوة ولو موفت يصح الخلوة الثل في المحيط [و] الثاني مثل [صوم رمضان] فصوم القضاء والنفل والنذر والكفارة لم يمنع الصحة على الاصح [وصلوة فرض] شرع فيها احدهما فصلوة النفل لم يمنع وينبغي ان يكون صلوة القضاء والنذر كذلك [واحرام] من احدهما للحي فرضا او نفلا او عمرة [و] الثالث مع الثاني مثل [حيض ونفاس] من دم حقيقي ارحم فيشتمل الطهر المتخلل والحاصل ان المذكورات مانعة لصحة الخلوة [بخلاف السب] بفتح الجيم اي قطع الذكر والانثيين فانه غير مانع عندها خلافا لها [والعنة] بضم العين اي عدم القدرة على اتيان النساء وهي اسم من التعنين كما في الصحاح لكنه مرذول كما في المغرب وغيره فالاولى التعنين [والخصاء] بكسر الخاء والمد نزح الخصيتين فانه والعنة لا يمنعان لصحتها اتفاقا [ويجب نصفه] اي نصف ما سمي من العفورة في العشرة وما دونها او اكثر في غيره كما في المحيط وغيره لكن في الخلاصة ان في اقل من العشرة عينا او قيمة وجب نصفه [بطلاق] واقع [قبلها] اي قبل الخلوة الصحيحة ولو قال بكل فرقة من قبله لكان شاملا لمل رده وزناه وتقبله ومعاقبته لام امراته او ابنتها قبل الخلوة كما في النظم وذكر في الخلاصة لو كان المهر في يده عاد نصفه الى ملكه بمجرد الطلاق والا فلا يعود الا بقضاء القاضي [فان لم يسم] لها مهر [فالتنع] واجبة بطلاق وكل فرقة من قبله [قبلها] اي الخلوة والمتعة درع وخمار وملحفة بالفارسي (باد) ولا ينقص المتعة من خمسة دراهم ولا تزيد على نصف المهر ويعتبر حالها في البيسار والعسار فان كانت من السفلة فمن الكرياس ومن الوسطي فمن القز ومن مرتفعة الحال فمن الابرسم وقيل يعتبر حاله والاول اصح كما في المصنوعات وفضل المتعة خادم كما في التنتف [و] ان لم يسم يجب [مهر المثل] بطلاق [بعدها] اي الخلوة وكذا بموت احدهما قبلها كما في النظم ويستحب المتعة بكل فرقة من قبله بعدها سمي المهر اولا وبطلاق قبلها مع التسمية كما في المحيط وذكر في لكرمانى وغيره انها لا تستحب في هذه الصورة [وصح النكاح بلا ذكر مهر] اي بغير ان يسمى لها مهر وهذا التصريح بعد بيان حكم ما لم يسم لدفع توهم انه نكاح فاسد ولتوطية قوله [وصح مع نفيه] اي يشترط ان لا مهر لها [وبشع غير مال متقوم] اي صح النكاح بصنعة وعين سواء كان ذلك العين مالا اذ غير كخدمة نفسه والتراب وحنة حنطه وسمسم وشربة ماء والدم والهيئة والخمر ومياني في الببح [وسيجوز جنسه] كدابة اوثوب لم يبين جنسه من الخيل والحمير والقطن والكتان مثلا وفيه اشعار بجواز اطلاق الجنس عند الفقهاء على الامر العام سواء كان جنسا عند الفلاسفة اذ هو ما قد يطلق على الخاص كالرجل والمرأة نظرا الى فحش التفاروت في المقاصد والاحكام كما يطلق النوع عليهما نظرا الى اشتراكهما في الانسانية واختلافهما في الذكورة والانوثة وفيه دلالة على ان المتشرعين ينبغي ان لا يلتفتوا الى ما اصطليح الفلاسفة عليه كما في الكشف [ويجب]

في الصور الأربع [مهر المثل] بالمرث والطلاق بعد الخلوة والمتعة قبلها وقيل يجب نصفه ولم يوجد \*  
 [كامر] آفا [او] بجهول [مفتة] لاجنسه كابل افرس اوامة او ثوب من القطن كافي المبسوط  
 وغيره وفيه اشارة الى ان الغنم ليس بجهول الجنس كاطن [فالوسط] اي له خيار الوسط من هذا  
 الجنس وفيه اشعار بان له خيار للمرأة كافي المحيط [ادقيمتة] اي قيمة الوسط يوم العقد او التعليم  
 كما مر وعن ابي حنيفة رح لو زوجها من كرحنطة غير موصوفة اجبر على انكر والكلام مشعر بانه لو وصفه  
 ليس له ان يعطيها القيمة كما اذا زوجها من عبد يضاف الى نفسه ايشار اليه وكذا اذا زوجها من كرح  
 حنطة مشردة بغروط السلم وكذا اذا زوج من ثوب طوله وعرضه كذا وهذا رواية عنه وله الخيار  
 في ظاهر الرواية كافي المحيط [وتخدمه الزوج العبد] اي بان تزوج عبد امرأة على خدمة سنة مثلا  
 باذن مولاه [تجب] الخدمة [هي] لرفع اللبس وفيه اشارة الى ان بخدمة حر غير الزوج لا يجب  
 الخدمة والصحيح ان قيمتها واجبة كافي الكافي والى ان بخدمة الزوج الحر لا يجب الخدمة بل  
 مهر المثل عند الشئخين وقيمة الخدمة عند عبد رح والى ان بخدمة العبد يجب الخدمة وذا  
 بلا خلاف كافي المحيط [و] صح [بهذا] العبد مثلا [او هذا] العبد على الابهايم واحدهما اكثر  
 قيمة [فمهر مثل] يجب [ان كان] مهر المثل [بينهما] بان زاد على الاقل وينقص من الاكثر [و] العبد  
 [الاخس] اي الاقل قيمة يجب [لوا كان] المهر [دونه] اي الاخس الا ان يرضى الزوج بالاعز  
 [و] العبد [الاعز] اي الاكثر قيمة يجب [لو كان] كان [قوله] اي الاعز الا ان ترضى المرأة بالاخس  
 وفيه اشعار بان مهر المثل ان كان مساويا لاحد العبدين قيمة يجب العبد لانه المسمى كافي الكافي  
 وغيره فلا على المصنف بتركه تصرفا كاطن وهذا كله عنده واما عندهما فلها الاخس في كله كافي  
 الهداية لكن في الظن ان الخلاف فيما اذا كان بينهما لا غير [وان طلق] امرأة ومهرها احد  
 هذين العبدين مثلا [قبل الخلوة] الصحيحة [نصف الاخس] يجب بلا خلاف [وان نكح]  
 امرأة [بالف] من الدراهم مثلا [على ان لا يخرجها] من وطنها اي بشرط عدم الاخراج فان على  
 عند الفقهاء للفرط يعي يستعملونه في معنى يفهم منه كون ما بعدها شرطا لما قبلها فلا فرق  
 في الحاصل بينه وبين ان الشرطية عندهم في الدخول على الفرط وللتنبية على هذا قال [او] ان  
 نكح [بالف ان اقام] به [و بالفين ان اخرج] منه [فان وفي] في الاولى بان لا يخرجها  
 [واقام] في الثانية [مالف] اي فالواجب الف في المسئلتين [والا] يف بان اخرجها ولم يقر [فمهر  
 المثل] في المسئلتين لكن في الثانية [لا يزداد على الفين] بان زاد عليهما لانها رخصت به [ولا  
 ينقص عن الف] ان نقص منه لانه رضي به وهذا عنده واما عندهما فيعتبر الفرط فلها الالف  
 ان اقام والالفان ان اخرج كما اذا نكح على الفين ان جمعت وعلى الف ان تبحت بالاتفاق والاصل  
 عنده ان الموجب الاصلي في النكاح مهر المثل وانما يصار الى المسمى عند صحة التسمية من كل وجه

وعندهما للمسمى وإنما يصار إلى مهر المثل عند فساد التسمية من كلوجه كما في المحيط [ وإن نكح بهذين العبدتين واحدهما حر فلها العبد فقط إن سار ] العبد أي قيمته [ عشرة ] من الدراهم وإن لم يسأو فيكمل العشرة وهذا في ظاهر الرواية كما في قاضينان وعنه العبد إلى تمام مهر المثل وعنه العبد لا غير كما قال محمد كما في المحيط وذكر في شرح الطحاوي من محمد رح أن لها العبد إلى تمام مهر المثل إن كان أكثر من العبد والألفها العبد وقال أبو يوسف رح لها العبد وقيمة الحر فرضاً وولى هذا الخلاف إذا جمع بين حلال وحرام [ وإن شرط ] في النكاح [ البكارة ] بلا زيادة شيء لها [ ووجدت ثيباً لزم الكل ] أي جميع مهر المثل بلا تسمية أو المسمى بلانقصان فلو قبل البكارة بشيء زائد على مهر المثل لزم فلو أعطاه الزوج إياها لم يرجع عليها وفي كل منهما اختلاف المشائخ على ما أشير إليه في الفصولين [ وفي النكاح الفاسد ] أي الباطل كالنكاح للمحارم الموهدة أو المؤقتة أو بأكراه من جهتها أو بغير شهود أو للامة على الحرّة أو في العدة أو في غيرها [ ن لم يطأ ] لم يجز شيء من المسمى ومهر المثل والمتعة والعدة والنفقة وإن خلا بها ولهذا قيل الصحيحة في الفاسد كالفاصلة في الصحيح والمتبادر من الوطء أن يكون في القبل فلو وطأ في الدبر لم يجب المهر وفي التعجب اشعاً وبأنه لو مسم أمها بشهوة كان له أن يزوجها بعد المتاركة كما في الخزانة [ وإن وطأ ] معترفاً به [ ثبت النسب منه ] لو جاءت بولد لسته أشهر [ من وقت الوطء ] عند محمد رح وعليه الفتوى ومن النكاح عندهما ولهذا اختلف المشائخ أن الفرواش في النكاح الفاسد ينعقد بالدخول وبالعدن وإنما قلنا معترفاً به لأنه إذا خلا بها ثم جاءت بولد لسته أشهر فانكر الوطء لم يثبت النصب منه ولم يجب المهر والعدة عند زفر رح وفي رواية عنه ويثبت ويجب في رواية عن الشيخين كما في المحيط [ وإن ] يثبت أيضاً [ مهر المثل ] لأنه قيمة البضع [ لا يزداد على المسمى ] فيجب مهر المثل إن لم يسم أو سمى وهو مساو للمهر أو أكثر فلو كان المهر أكثر فالمسمى وهذا كله عندهم وأما عند زفر رح مهر المثل بالغاً ما بلغ وفيه اشعار ما بانه لو اختلف لسقط المهر وهو لم يسقط كما في العمادي ثم فسر مهر المثل الشرعي وقال [ أي مهر ] امرأة [ مثلها ] أي قيمة بضع امرأة مماثلة لها [ من قوم أبيها ] صفة أخرى لامرأة إلا أن القوم مختص بالرجال عند المحققين فالأولى من قرائب أبيها أي أخواتها لأب وأم أو لأب وعماتها وبناتها وبنات الأعمام وعمه أجبها وأمه كما في النظم وغيره ثم بين وجه الشبه فقال [ سمأ ] أي في السن ثبوته بشهادة رجلين أو رجل أو امرأتين فإن لم يوجد فالقول له مع اليمين وهكذا في البواقي كما في الخلاصة وإنما اعتبر ذلك التساوي في السن لأن باختلافه اختلف الهرقة وكثرة وهكذا في البواقي وفي النفقة حدائة السن وما يشير إليه من اعتبار مهر الأم بدل على أن السن لم يعتبر مطلقاً كما لا يخفى [ وجمالاً ] وحسباً كما في النفقة وتيل لا يعتبر الجمال إذا كانت ذات حسب وقال أبو القاسم إنما يعتبر حال المرأتين في السن

والجمال حالة الزوج كما في المحيط [ وما لا وعقلا ] وهو قوة مميزة بين الامور الحمينة والقبحة اوقرة يحصل الادراك للقلب بأشراقها كما للبصر بالشمس او هيئة مجمدة للانسان في مثل حركاته ومكانته كما في كتب الاصول وهو بهذا المعنى شامل لما شرط في التنف من العلم والادب والتقوى والعفة وكمال الخلق فعلى هذا لا حاجة الى قوله [ دينا ] اي ديانة وملاحا [ ولدا وعصرا ] لم يذكره المحيط [ وبكارة وثبابة ] بالفتح مصدر ثوب ليس من كلامهم [ فان لم يوجد ] مثلها في شيء منها [ منهم ] اي من قوم ابوها [ فمن الاجانب ] مثلها في هذه الامور والنسب والكفاءة كما في النخبة والاجانب جمع الاجنب اي البعيل فهو الاجنبي بمعنى كافى الصلاح وانما قلنا في شيء منها لانها لم يوجد كله فآلدي يوجد منه لانه يتعدى اجتماع هذه الاوصاف في امرأتين فيعتبر بالوجود منها لانهما مثلها كما في الاختيار [ لا الام وقومها ] كالحالات وبناتهن وغيرهما وهما معطوفتان معا لمن قوم ابوها لان الام لم يصلح ان يكون مدخولة لكلمة من التبعية وهذا التصريح لقوله [ ان لم تكن الام ] وقومها [ من قوم ابوها ] فان كانت منهم بان يزوج ابنة عمه مثلا فتولد بنت فتزوجها من رجل بلا مهر ثم يطلقها بعد الخلوة وامها مثلها في هذه الصفات فانه يحكم لها بهرها وهذا كله اذا لم يفرض القاضي في مهر المثل شيئا ولم يتراض الزوجان على شيء منه والا فهو المهر كما في المزارع وهذا كله بيان مهر مثل الحر واما مهر مثل الامه فهو قدر الرغبة فيها وعن الاوزاعي ثلث قيمتها كما في الخزانة [ وصح ضمان وابها ] بنفسه او رسوله [ مهورا ] فلها اخذه منه ومن الزوج ثم للولي ان يرجع عليه ان ضمن بامره الحقيقي او الحكمي [ ولو ] كانت [ صغيرة ] والولي مطالب بهرها حنثا ولو ثيبا واطلاقه مشعر بان ولاية المطالبة ثابتة لكل ولي مع انها ليست الا للاب اواب الادب والقاضي كما في القاضي بخان وغيره وللاب مطالبة مهر البالغة بكر ما لم تنه لا ثيبا كما في الحواهر وغيره [ و ] المهر [ المعجل والمؤجل ان بينا ] اي ان بين في العقد ان كله او بعضه يكون معجلا او مؤجلا [ فذلك ] المبين واجب دأوه على ما بين وفيه اشارة الى ان ناجيل الكل الى غاية مجهولة صحيح لان الغاية معلومة في نفسها وهو الطلاق او الموت وقال بعض المشايخ انه غير صحيح والصحيح هو الاول والى انه لو قال نصفه معجل ونصفه مؤجل لصح وقوع الاجل على الطلاق او الموت وقال بعضهم لم يصح وجب حالا كما لو كان الاجل مبهما كجهوب الديج كما في المضدرات والى انه لو اجل المهر ثم طلقها قبل الاجل فالاجل على حاله كما في الحواهر [ والا ] يبين بان يمكث عنهما او يقال مطلقا [ فالتعارف ] اي ما حكم به العرف وهو ما امتنع في النفوس من جهة شهادات العقول وتنقته لطباع السليمة والقبول يعني ينظر الى المسمى والمرأة فان حكم بتعجيل بعض لها منه وناجيل بعض فذلك وهو صحيح كما في المحيط وكذا ان حكم بتعجيل الكل او بتأجيله فحينئذ ان طلقها وجعيا لا يصبر معجلا عند العامة فلا تأخذ منه الا بعد العدة كما في

المنية و [ قبل اخذ ] المهر [ المعجل ] كلا اربعاً [ لها منعه ] اي الزوج [ من الوطى ] ولكن بعد اخذه له ان يطلب الجهاز بقدره عند بعضهم كما في الفصولين والكلام مشعر الى انها اذا احالت عليه غريباً لها به فلها المنع منه قيل اخذ الغريم بمنزلة وكيلها و الى أنه اذا كان المهر حالاً فاجلته مدة فلها المنع قبل مضي المدة لان الاجل المقارن للعقد والطاري عليه سواء وهذا على قول ابي يوسف ر ح استحساناً كما في المحيط والى ان بعد الاخذ ليس لها المنع والى ان قبل اخذ الكل مؤجلاً لا يمنع خلافاً لابي يوسف ر ح استحساناً وبه افتى الصدر الشهيد كما في الحقائق [ و ] من [ السفر بها ] اي اخراجها من بلد الى بلد بينهما مسيرة سفر ذله الاخراج بعد الاخذ كان له الاخراج من بلد الى قرية بلا مسافة وذا بلا خلاف من الثالثة وهو الصواب عند نجم الاثمة كما في المنية [ ولو ] كان المنع من الوطى والسفر [ بعد وطى ] حقيقة ارحكماً كالخلوة الصحيحة [ برهماها ] المعتبر شرعياً فلا حاجة الى زيادة قيد المكلفة وهذا عنده وقال لا ليس لها المنع منها بعد الوطى و ابو القاسم الصغار افتى به في عدم المنع من الوطى وبقوله في المنع من السفر وبه يفتى كما في الحقائق وفيما ذكرنا رمزاً الى ان الاختلاف في القولين ليس اتفاقاً على نفي قول ثالث ويعبر عن هذا بعدم التاقل بالفصل كما قال بعض المشائخ وقال بعضهم انه مخصوص بالصحابة رضي الله تعالى عنهم اذ لا يجوز ظن الجهل بهم كما ذكره المصنف ر ح في التوضيح وكلامه مشير الى انه ان لم يطهها او وطها كرامة او صغيرة او مجنونة فلها المنع منها وذا بالاجماع كما في الهداية [ بلا سقوط النفقة ] اي الطعام اذ هو مع الكسوة ادهما مع السكنى على ما يأتي من الخلاف في مفهوم النفقة وينبغي ان يكون الكل واجبا وهذا عنده واما عندهما فمقاطعة بعد الوطى وبه افتى ابو القاسم الصغار [ و ] قبل الاخذ لها [ السفر ] بشرطه [ والخروج ] من منزله [ للحاجة ] والضرورة [ بلا اذنه ] كزيارة احد الابوين وعبادته وتعزيتهم وزيارة المحارم وكونها قابلة لغسالة واخذ الحق واعطائه والسج وتعلم المسائل الضرورية و لا يعلم بهازوجها وفيه رمز الى انها لا يخرج بلا اذنه بما عداه من زيارة الاجانب وعبادتهم والوليمة ونحوها فلو اذن وخرجت كانا عاصيين والى انها بعد الاخذ لا يخرج الاباذه كما اذا قضى حاجتها كذا في الخزانة [ ر بعد اخذه ] المعجل [ ينقلها ] الزوج من بلد الى بلد في ظاهر الرواية كما في الكرمانى وعليه الفتوى كما في العبادي وغيره وانما صرح به بعد ما اشار اليه للتفصيل فيه ولذا لم يذكر الوطى [ وقيل ] اي قال الصغار [ لا يسافر بها ] بعد الاخذ واليه مال كثير من المشائخ كما في الخزانة [ وبه يفتى ] لفساد الزمان واضرار الغريب كما في الاختيار وقوله تعالى ( امكننهم من حيث سكتنم ) مقيّد بعدم الاضرار كما دل عليه السياق فلا ينبغي ما قال للمرغنياني ان الاخذ بقوله تعالى والى من الاخذ بقول الفقيه [ ان يبعث ] الزوج [ اليها شيئاً ] من المال ثم اختلفا فقالت الزوجة [ هو هدية ] اي شيء يعطى للمودة وقال الزوج هو مهر [ فالقول له ] اي القول للمعتبر في

هذا المقام ينفع له القول المعتبر شرعاً بقوله مع يمينه لأنه الملك وإنما لم يذكر اليمين لأنه مراد ترك عرفاً لا في قلائل من المسائل [ ألا فيما يبيع للكل ] مما يفسد ولا يبقى كاللحم والثريد فإن القول لها في ذلك استحساناً وفيه إشارة إلى أن فيما يبقى كالطعام والدقيق واللوز والعمل القول له كما في النهاية لكن في المحيط المختار عند الفقيه أنه إن كان ما يجب على الزوج كالخمار والدروع ومتاع البيت فهدية وإلا فالقول له كالخف والملاءة والله أعلم \*

[ فصل \* نكاح القن ] بالكسر لغة خالص القنونة أي العبودية وهما قنات وهم اقنات على ما قال ابن الأعرابي وقال غيره أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما في الأساس وشريعة على ما في المغرب عبد غير مكاتب ولا مدبر وفيه إشارة إلى أن القن لا يشتمل الأمة عند الفقهاء ولهذا كثري كلامهم قن وقنة [ والمكاتب والمدبر ] هما غير شاملين للأمة بالنكاح كما ظن لأنه محاذ لا يراد بلاقنة على أنه حينئذ يستدرك ما بعده [ والأمة ] من هذه الثلاثة امرأة ذات عيوبية أصلها امرأة كما أشير إليه في المقائس [ وأم الولد ] ذكر بعد الأمة لدفع توهم تخصيصها بما ذكرنا من الثالثة فإنها المذكورة صريحاً [ بلا إذن السيد ] أي المتفرد في العيادة فلا ينتقص بالشريك شركة عنان فإنه لا يزوج العبد والأمة عندهما خلافاً لأبي يوسف وح كالمضارب والعبد المأذون ولا بالمأفوض فإنه وإن كان يزوج أمة بالمفاوضة لكنه لا يزوج العبد كالأب فإنه يزوج أمة ولده الصغير لأبيه وكالمكاتب فإنه يزوج أمة ابنه لأبيه وكالوصي فإنه يزوج أمة اليتيم لأبيه كما في النظم [ موقوف ] نكاح مؤلدة ولذا لو طلق أحد من تلك المرأة كان متاركة ولم ينقص من عدد الطلاق لكن لو أذن بعده كره له وطؤها بلا نكاح الغير كما في المحيط [ أن أجاز ] السيد النكاح صريحاً أو دلالة كما إذا اعتقه أو امرأة بالطلاق الرجعي [ بطل ] الكاح وفيه رمز إلى أن سكوته بعد العلم ليس بأجازة كما في القنية وإلى أنه لو أذن بالنكاح ثم زوج العبد امرأة أجاز العقد إلا أنه غير نافذ إلا إذا أجاز والسيد شامل للوارث والعتري حتى أن المولى إذا أجاز فمات أو باعه فأجاز سيده الوارث أو العتري يجوز وإلا فلا كما أشير إليه في العمادي [ وإن رد ] السيد [ بطل ] الكاح لأنه ميب [ وإذا أذن ] السيد أحداً منهم أو أجنبياً بنكاحه مهر معين [ يبيع القن للمهر ] والنفقة والسكنى أن لم يوفها السيد إذ كل ذلك واجب عليه كما في التنف وفيه إشارة إلى أن قيمته إذا كانت ناقصة عن تلك الحقوق يطلب السقن من السيد وإن كانت مؤلدة فالزائد له وإلى أنه لو تزوج بأكثر مما أذن له من المهر توقف الحمل على إجازة المولى كما في المنية وإطلاقه مشير إلى أنه لو أذن له أن يتزوج على رقبته فتزوج حره أو مكاتبه أو مدبرة أرام ولد على رقبته جاز النكاح بقيمة لكن في المحيط أن الكاح في الأوليين غير جائز إلى أنه لو أخرجه من ملكه بهبة أو صدقة أو وصية ليس لمن صار إليه أن يفسخ الكاح وكان المهر في رقبته العبد ولو اعتقه كان عليه الأقل من المهر أو القيمة كما في التنف ولو باعه كان المهر في رقبته وقيل في ثمنه



والاول الصحيح كافي المنية [ ويسعي الاخران ] اي المكاتب والمدبر للمهر والنفقة والسكنى لانه تعذر الاستيفاء من عين الرقبة فيمتونى عن الكسب فان اخرج المدبر من ملكه كان ضامنا للجميع كما اذا عجز المكاتب فرد الى الرق فانه يكون انزل على المولى فان اوثق فيها والا بيع لها كما في النفقة [ والاذن ] له [ في النكاح ] مطلقا [ يعم جائزة ] اي النكاح [ وفساده ] في حق السيد عنده ويصرف الى الحائز عندهما فيلزم المهر بالفاسد في الحال عنده وبعد العتق عندهما وينتهي الاذن بهذا النكاح عنده لا عندهما فلا يملك التزويج ولو صححها عنده ويملك عندهما كما في المحيط [ ومن زوج ] حرا او قنبا او مكاتبا او مدبرا [ امته ] من قنة او مكاتبة او مدبرة او ام ولد [ لا يجب ] عليه [ التبوية ] وهي ان يخلي بينها وبين زوجها بلا استخدام يقال بوله منزلا وبراه منزلا اذا هيا له كما في المغرب وفيه اشعار بانه لو بوا المولى لها بيتا وترك استخدامها كان له ان يردوا الى بيته ويستخدمها وكذا لو شرط ذلك للزوج لان الاستخدام بحكم الملك وهو باق كما في المحيط [ ولا نفقة ] عليه اولا يجب عليه نفقة لها [ الا بها ] اي بالتبوية فان ردها السيد الى خدمته سقط عن الزوج نفقتها ووجب على السيد فلو خدمت السيد اليوم والزوج الليل كان نفقة اليوم على السيد والليل على الزوج كما في نفقات القنية ويستثنى من ذلك المكاتبة فانها كالحره فلا يحتاج الى التبوية لاستحقاق النفقة ولا يبقى للسيد ولاية الاستخدام كما في نفقات المحيط وغيره [ ويأ الزوج ] امته [ ان ظفر بها ] فلبس للسيد ولاية المنع الا قبل اخذ المعجل [ وله ] اي للسيد [ انكاح عبده وامته كرها ] بالنص اي كرامة وبلراضهما وهو المراد من الاجبار الواقع في عباراتهم كما في باب الشافعي من المحقق لا اكراما على الايجاب والقبول كما قيل وعن ابي حنيفة رح انه لا يجوز انكاحهما بلا رضاهما والاضافة للعهد فلا يجوز للسيد انكاح المكاتب والمكاتبة بلا رضاهما ومن اعجب المسائل ان المشايخ صححوا اجازة السيد نكاح المكاتب الصغيرة بعد العتق باعتبار اثر الملك وهو الولاء ولم يصححوا قبله مع حقيقة الملك وكذا صححوا اجازة المكاتب الصغيرة نكاحها قبل العتق وهي حرة يدا ولم يصححوا بعده وهي حرة يدا وربة لانها في صورتين لم يصح تصرفها بعد العتق لصغرهما اما قبله فيصح الخاف بالبالغة كما في المحيط [ د خيرت ] بين اختيار نفسها وزوجها الى آخر المجلس [ امه ومكاتبة ] كبيرة فانه لا خيار للصغيرة كما مر [ عتقت ] تلك الامه والمكاتبة حال كونها [ تحت حرا وعبدا ] ولو حكما كما في عدة من طلاق رجعي وهذه المثلة مستدركة بما سبق من قوله بخلاف المعتقة كالمكاتبة فان الامه شاملة لها كلام الولد والمدبرة الهم الا ان يقال انه للتنبيه على التعميم وفيه اشعار بان علم الزوج باختيار نفسها ليس بشرط وقيل يشترط حضوره فلو اختارت نفسها قبل الدخول فلا مهر وبعد الدخول فالمهر كما في العسادي ولو اختارت زوجها كان المهر للسيد كما في الكرمانى [ وان نكحت ] تلك الامه والمكاتبة [ بلا اذن ] من سيدهما [ فعتقت ] اي قبل وطئ مولاهما فان بالوطئ انفخ النكاح عند

ابي يوسف ر ح خلافا لمحمد ر ح كا في المحيط [نفذ] نكاحها وان وطئها الزوج قبل العتق  
 كما في التمرناشي الا ان فيه اشكالا من وجهين احدهما ان ام الولد اذا عتقت قبل وطئ الزوج  
 بطل نكاحها لوجوب العدة عن المولى والثاني ان المكاتب والمذنب والفقير كالأمة فيما ذكر كما في  
 النظم وغيره [بلا خيارها] للعتق لانها وضعت وقد مر ان لا خيار للغلام [وما سمي] من المهر وان  
 زاد طين مهر الممل كالمهر المثل بلا تسمية [للسيد] اذ لا قائل بالفصل [لو وطئت] المنكحة بلاذن  
 [فعتقت] اي بعد الوطئ [وان عتقت اولا] ثم وطئت [فلها] ما سمي لانه بدل بضعها حرة  
 والكلام مشعر بانه يجب مهر واحد استحسانا [و زوج الأمة يعزل] اي يجوز له ان ينزع ذكره  
 من فرجها فيقع الماء خارج الفرج في المقائس يقال عزل من امرأته اذا لم يرد ولدها [بأذن  
 سيدها] و رضا عنده وبأذنها عندهما على اختلاف السلف الصالح وفيه اشعار بان للسيد العزل  
 وذا بلا خلاف [و زوج الحرة] يعزل بلا خلاف [بأذنها] وهذا اذا لم يخف عن الولد الموت  
 لفساد الزمان والاف فيجوز بلا أذنها وفيه رمز الى جواز اخراج ما في الرحم قبل مضي مائة وعشرون  
 يوما وقال بعض المشايخ انه لا يجوز كما في استحسان المحيط [وان وطئ] الاب المسلم [أمة] اي  
 قنة [ابنه] ولو كانا [فولدت] هذه الأمة ولدا [فأدعاه] اي ادعى الاب الولد [ثبت نسبه]  
 وان كذبه الابن وانما قيد الاب بالمسلم لان دعوة الكافر لا تصح ولو كان مرتدا رقت عنده  
 ونفذت عندهما وانما قصر الأمة بالقنة لان دعوة ولد مكانبته وام ولده ومذبذبة لم تصح وعن  
 ابي يوسف ر ح ان دعوة ولد المذبذبة تصح وعليه قيمته مع العقر في الاضافة اشعار بانه لو ادعى  
 ولد أمة ابيه او امه لم تصح وبأنها لو كانت مشتركة بين الاب والابن ثبت النسب وعليه العقر  
 والاطلاق مشعر بان الابن لو وطئها فولدت ولم يدعه بل ابوه ثبت النسب لان موطنه الابن وان  
 لم تحل للاب لكن يحتمل النقل اليه بعوض وفي الغائبين رمزا الى اشتراط كون الأمة في ملك الابن  
 من وقت العلوق الى وقت الدعوة حتى اذا كانت في ملكه وقت العلوق فبها لم يرد بخيار او فساد ثم  
 ادعاه لم يثبت الا اذا صدقه الابن الكل في الظهيرية واصل الدعوة ان يحيل الشئ اليك بصوت وكلام  
 يكون منك وهي في النسب بكسر الدال وقد يفتح كما في المقائس [وهي] أي الأمة حينئذ [أم ولده]  
 أي الاب [زوج] عليه [قيمتها] أي الأمة [لا مهرها] لانها مشتركة بينهما حينئذ [ولا قيمة ولدها]  
 لانه العلق حرا [و الجدل] الصحيح الذي لا يدخل في طريق النسبة اليه ام كاب الاب [كألاب بعد  
 موته] أي موت اذنب ولو حكما كما اذا كان كفرا او رقيقا [وان نكحها] أي الاب أمة ابنه [صح] النكاح  
 لانها ملك الغير حقيقة وفروعه صلى الله عليه وسلم (انت وما لك لا يملك) مجاز حقيقة وهي ثبوت الملك  
 للأب متروكة بالإجماع كما في حدود المستصفى [ولم نصر] الأمة [أم ولده] ونسب [أمة] مهرها  
 للنكاح لا قيمتها لعدم الملك [واسود] الحاصل منهما [حريقا] اي لابن ذن لأمة ملك

الابن والولد تابع لها فيعتق على اخيه [ واطفل ] الذي لا يعقل الاسلام ولا يصغه فاللام للعهد  
 [ يتبع خير الابوين ديناً ] اي من جهة الدين فلوزوج نصراني صغيرته من مسلم ثم تعجس  
 احد ابويها لم تبين عن زوجها وفي الكلام اشعار بان الطفل لو عقل الاسلام ووصفه صار مسلماً  
 بالاصالة كما في المحيط وغيره والتمييز لا يخلو عن شبه لانه فاعل خير في المعنى وفي  
 الخلاصة لو قال اليهودية خير من النصرانية كفر ولما ذكر حكم طفل معها في احد الدارين ذكر  
 حكمه بدونهما في احدهما وقال [ وعند علمهما ] اي فقد الابوين [ يتبع ] الطفل [ الدار ]  
 فلوزوج مسلم صغيرته من مسلم في دارنا ثم انتقل الزوجان الى دار الحرب بانته عنه وجاز سببها  
 كما لو ارتد ابوها ولحقا بدار الحرب لم تبين عنه [ والمجوسي شر من الكتابي ] كايينهاذا تصرع بما  
 علم ضمننا المجوسي واحد المجوس معرب ( يركوش ) في الاصل رجل صغير الاذنين وضع ديناً ودعا  
 اليه كما في القاموس لكن في الملل والنحل انهم طائفة كان لهم كتاب فبدلوه فاصبحوا وقد اسري  
 به فليسا من اهل الكتاب [ وان اسلم ] الزمان [ المتزوجان ] تزوجا [ بلا شهود ] اذ تزوجا في  
 وقت كانت [ في عدة كافر معتقدين ] حال من صمبر المتزوجان [ ذلك ] التزوج بلا شهود او في عدة  
 كافر [ اقرا ] اي تزكا [ عليه ] اي ذلك النكاح ولم يجدد وقال رفورح فرق بينهما في الوجهين  
 وقال لا يقران في الاخير والصحيح قول ابي حنيفة رح كما في المضمرات وانفق المشايخ على جواز نكاح  
 المعتدة عن كافر الا ان بعضهم قالوا ان العدة واجبة وبعدهم قالوا انها غير واجبة وهو الاصح كما في الكرمانى  
 وفيه اشارة الى انها لو كانت في عدة مسلم فسد النكاح وذا بالاجماع [ ودفق ] بالاجماع كزواج متزوجان  
 [ محرمان ] كوثني واخته [ اسلم ] معا او واحد منهما كافر متزوجان وقع بينهما ثلث طلاقات  
 كما في التنف وفيه رمز الى انها لا تبين بلا تفريق القاضى وفي المنية انها تبين والى انهما لو  
 لم يسلما بلا ترافع اليها لم يفرق بينهما معتقدين ذلك ويجري الارث بينهما وبقضى بالنفقة و  
 لا يسقط احصائه حتى يحد فاذه وهما عنده خلاناً لهما في كل من الاربعة كما في المحيط والى ان نكاح  
 الكفار نكاح جائز فيما بينهم مثبت للنسب وذلك لان النكاح سنة آدم عليه الصلوة والسلام فهم  
 من شريعته في ذلك وقال صلى الله عليه وسلم ( ولدت من النكاح لا من السفاح ) كما في التحفة  
 [ وفي ] دارنا في قضية [ اسلام زوج ] المرأة [ المجوسية ] الاولى غير الكتابية حتى يشمل النامية  
 والوثنية وغيرهما [ او ] اسلام [ امرأة ] الزوج [ الكافر ] ولو كتابياً [ عرض ] من قبل القاضي  
 [ الاسلام ] الى الشخص [ الاخر ] من المجوسية او الكافر فان اسلم [ الاخر ] من احدهما [ فهي ]  
 الزوجة المسماة بعد العرض وقبله [ له ] اي للزوج المسلم كذلك [ والا ] يسلم الاخر [ فرق ]  
 بينهما وفيه اشارة الى ان الغرة لا يقع بلا قضاء ولو مضى ثلث حيض كما في التنف [ وهو ] اي  
 التفريق [ طلاق ] ولو كان الزوج صبياً عاقلاً عندهما وفسخ عند ابي يوسف رح [ ان ابني ] الزوج

من الاسلام [ولامع] المجوسية [ان ابنت] عنه وفرق بينهما فانه فسخ اتفاقا [الا للموطوعة] منها فان لها كل المهر [وفي دارهم] في اسلام احد الزوجين المذكورين [تبين] الزوجة عن زوجها [مضي ثلث حيض] في ذات حيض وثلثة اشهر في غيرها كما في شرح الطحاوي فالاول ما في بعض النسخ (مضي العدة) اي مضي مقد رعدة الطلاق وهذا شامل لوضع الحمل [قبل اسلام] الزوج [الاخر] من المجوسية او الكفر فلو اسلم قبل مضي الحيض لم تبين منه وفيه اشارة الى ان لا فرق في هذه المسئلة بين الموطوعة وغيرها والى ان هذه الفقرة طلاق وهذا عندهما خلافا لابي يوسف ورح وفي رواية عنهما كما في الاختيار وغيره [وتبين] الزوجة عنه [بتبين اذارين] اي باختلاف داري الاسلام والحرب لهما حقيقة بان يخرج احد الزوجين الكافرين من دار الحرب الى دار الاسلام مسلما او ذميا او مسلما فلم يختلفا حكما بان يخرج احدهما الى احدهما مستاما لم تبين كما في شرح الطحاوي [لا السبي] بالفتح اي تبين بسببهما واسببهما معا فاللام للعهد [وارد ادخل منهما] اي تبدل اعتقاد الاسلام بالكفر لاحدهما حقيقة كما اذا تمسح او تنصر او حكما كما اذا قال بلاختيار ما هو كفر بالاتفاق [فسخ] اي رفع لعقد النكاح بلا خلاف سواء كانت موطوعة او غيرها [عاجل] اي في الحال بدون القضاء وفي الكلام اشارة الى انها لو ارتدا معا لا يفسخ النكاح وهذا عندنا خلافا لثوريح كما في التحفة وغيرها والى انه لا ردة لطفل اذا اعتقده بخلاف آباءه وقال بعض المشايخ ان ردة صحبة كابائه ومنهم من لم يصح احدا منهما وهذا كله على قول ابي يوسف رح وماعلى قوله ما فرده صحبة كابائه كما في المحيط والى ان ردة المرأة فسخ ومنهم من قل انها لا تكون فسحا حسما لباب المعصية وهي الوصول الى غير الزوج والازل ظاهر الرزية وهو الصحيح لان حسم بابها يحصل بالجبور على الاسلام والنكاح فلا ضرورة الى ابتداء النكاح مع الردة كما في المفردات وقل الغثية انها تجبر على النكاح بنزوحها الازل وقال عين الائمة وغيره نص فان ان سجد السكاح بينهما فهو صحيح ولو دونارا وضمت او ابنت مح في النية والى ان ردة فسخ ولا تجبر لرة على النكاح بعد اسلامه وليعت بطلاق خلافا ل احمد رح كما في الخلاصة ولما كان في المهر لارتداد احد مما تفصيل لم يعلم من السابق قل [ثم للموطوعة] الحقيقة او السكينة كما اذا خلى بها خلوة صحبة [كل موطوعة] من المحمي ومهر المثل سواء ارتد او ارتدت [ولغيرها] اي الموطوعة المذكورة [نصفه] اي المهر [لوارتد] الزوج وهذا اذا كان مسحيا والا فلعلمه المتعة [و] لغيرها [لا شيء] من المهر والنفقة سوى السكنى (المسائل في الخلاصة) [لوارتد] الزوجة [وبقي السكاح] بينهما [ان ارتدا معا فاسلما معا] سواء كانا في دارنا او دارهم وفي السراجية ان لم يعرف سبق احدهما في الارتداد يجعل في الحكم كأنهما واحد معا وكلامه مشعر الى انها لو ارتدت ثم اسلمت متفرقا او ارتدا متفرقا لم يبق النكاح بينهما وليس كذلك كما في الظهيرية والشف وغيرهما والى ما هو مصرح بقوله [فسخ] النكاح

[ ان ارتدا معا ثم اسلم احدهما ] اي المرتدين [ قبل الاخر ] لان القرار على الردة كانشائها \*  
 [ وكل الزوجات ] من العاقلة والمجذبة والبكر والمراقة وضدها المسلمة والكتابية وغيرهن  
 [ في القسم ] بفتح القاف وسكون السين وهو لغة قسمة المال بين الشركاء وتعيين انصابتهم وشرها تسوية  
 الزوج بين الزوجات في الماكول والمشروب والملبوس والبيتوتة لا في المحبة والوطئ وهو واجب على  
 الزوج ولو لم يضا او صجربا او خصيا او عنيانا او ذميا او غيرهم وهو ظرف لقوله [ سواء ] اي معتوية في القسم  
 فلو قضى بالتسوية فجاء فراغتة اليه او جعه عقوبة لارتكابه المحذور ولو اقام عند احدهما شهرا قبل  
 الخصومة او بعد ما ثم خاصمته أخرى أمر بالتسوية في المستقبل وما مضى كان هدرا والاختيار في مقدار  
 الدور للزوج وكذا في بدائته فله ان يقيم عند امرأة ثلثة اوسبعة وعند أخرى كذلك كما في قاضيخان  
 والسراجية وغيرهما وذكر في الخلاصة والزنا ان التسوية في الوطئ ليست بلامزة في ظاهر الرواية  
 وفيه اشعار بانها لازمة في غيره وظاهر كلامه ان الزوج لو خاف ان لا يعدل في القسم لم يجز له  
 ان يتزوج أخرى كما في الخلاصة وغيرهما لكن في شرح التاويلات جاز له ذلك فان الامر في قوله  
 تعالى ( فان خفتن ان لا تعدلوا فواحدة ) اي الزموا محمول على الندب لا التحتم وفي لفظ الزوجات  
 اشعار بانه لو كان للزوج امرأة واحدة لبس لبيتوته عندها تقدير وفي الخلاصة لوصام بالنهار وقام  
 بالليل فاستعدت عليه امرأته امر ان يبیت عندها ويراعى حقها احيانا ولم يقدروا عن ابي حنيفة  
 وح لها ليلة من اربع ليال وفي المصنوعات انه رجع عن ذلك [ الا ] الزوجة [ المملوكة ] لاحد من  
 القنة والمديرة وام الولد والمكاتبه فانها لا تستوي الحرة في البيتوتة لكنها تستوي في الماكول والمشروب  
 والملبوس كما في المصنوعات [ ولها نصف الحرة ] فلها يومان وللمملوكة يوم وفي قاضيخان لو كان له  
 امرأة وسراي اقام يوما وليلة من كل اربع عندها وفي البراهي عند من يشاء منهن وعلى هذا لو كان  
 له ثلث نسوة اقام يوما وليلة عند كل منهن ويوما وليلة عند من شاء من السراي ولا قسم لهن  
 في السفر فله ان يسافر من شاء منهن [ والقرعة ] بالضم طينة ارجينية مدورة مثلا يدرج فيها رقعة  
 يكتب فيها اسم المغرور والحضر ثم يملأ الى صبي يعطي كل امرأة واحدة منها [ اولى ] واصل تطبا  
 لقلوبهن [ ويصح ] منهن [ ترك القسم ] لصاحبهن بالمال ويدونه [ و ] يصح [ الرجوع ] عن الترك  
 وكلامه مشير الى انها لو جعلت لزوجها مالا او حنطة من مهرها ليزيد في قسمها كان لها الرجوع بما  
 اعطته وكذا لو زاد الزوج في مهرها ليجعل يومها لغيرها ولو اراد ان يستبدل شابة بالقديمة فطلت  
 ان يمسكها بشرط ان يقيم عند الشابة اياما وعندها يوما جاز كما في قاضيخان وفي لفظ الرجوع اشارة  
 الى الشروع والاذنام ولا يخفى ان هذا من ضمن الاختتام \*

## \* [كتاب الرضاع] \*

أخره من النكاح لانه كالغسل من بعضه وهو كالرضاعة بفتح الراء وكسرهما كما في الديوان والطلبة لغة شرب اللبن من الفرج او الثدي كما في المقائس و شريعة شرب الطفل حقيقة او حكما اللبن جالس او مختلط غالبا من آدمية في وقت مخصوص [ثبت بمصحة] اي بشرب اللبن الخارج من ثديي الادمية بسبب المص وهو فعل الرضيع او بالاملاج وهو فعل المرضعة او بغيرهما كما ينبغي وانما اكتفى بالمص لانه اكثر واشهر وفي ذكر النماء اشعار بشيوت الحرمة بوصول اللبن الى الجوف ولو قطرة وهذا اذا علم ان اللبن وصل اليه والام يثبت الحرمة كما في الخلاصة [في حولين] من وقت الولادة عندهما وعليه الفتوى كما في الحقائق والطرف لمصه او صفة لها وحولين [ونصف] عنده وثلاثة عند زفر روح وقيل خمسة عشر سنة وقيل اربعين سنة وقيل جميع العمر كما في شرح الطحاري ولفظ الحول ملئ ما في الزكوة مشعر بالشمسية لكن يابى عنه قوله تعالى ( وحمله وفضاله ثلثون شهرا ) فانه مشعر بالقمرية مثل كلام المحيط [فقط] فلا يثبت الحرمة بعد هذه المدة وظاهره مشير الى ان الارضاع الى هذه المدة واجب لكن في اجارة القاعدي انه واجب الى الاستغناء ومستحب الى حولين وجائز الى حولين ونصف والى انه لو فطم في هذه المدة ثم شرب فيها يثبت الحرمة وان استغنى عن اللبن بالطعام وهذا رواية عن الشيخين والى انه يجبر الاب ملئ اجارة الارضاع فيها عنده وفي حولين عندهما ولا يجبر بعده وقال كثير من المشايخ انه لا يجبر بعد حولين عند الكل فالملقة لا تستحق الاجرة بعدهما اجماعا والى انه لو استغنى في حولين حل الارضاع بعدهما الى نصف ولا يأثم عند العامة خلافا لخلف بن ايوب كما في المحيط والى انه لا يباح شربه بعد هذه المدة وفيه خلاف كما في الاختيار وذكر في النية عن ابي يوسف روح لا بأس بشربه للبالغ [امرمة المرضعة] حتى لو ارضعت صبيا بكر لم تنزج قط حرم عليها كما ينبغي والامومة مصدر هو كون الشخص اما والمرضعة من لها ولد ترضعه وفيه اشعار بان النماء قد نلتق بما لم يقصد منه الجدوث كالملة كما ذكره الرضي لكن في الصحاح انها هي الموصوفة بالارضاع [دابة زوج] اي كونه ابا وفيه اشعار بان رجلا لو زنى باسراة فولدت وارضعت صبية جازله ان يتزوجها كما في شرح الطحاوي ولكن في الخلاصة انه لم يحرم وقد مر فاعل فيه روايتين [لبنها منه] كما اذا طلق ذات لبن فتزوجت بأخرى بعد العدة ولم تحبل فان لبنها منه بالاجماع وكذا ان حبلت بلا ولادة عندها واما عند ابي يوسف روح فان علم انه من الاول او الثاني فهو منه والا فمن الاول وعنه من الاول مطلقا وعنه من الثاني مطلقا وعند محمد روح منهما واما ان ولدت فمن الثاني بالاجماع وفي كلامه اشعار بانه اذا لم تكن زوجة قط او يمس لبنها ثم نزل لا يحرم رضيعها على ولده من غيرها فلتنحريم كذا يكون من جهة المرأة يكون من جهة الزوج

[ ان ارتدا معا ثم اسلم احدهما ] اي المرتدين [ قبل الآخر ] لان القرار على الردة كان ناشئاً \*  
 [ وكل الزوجات ] من العاقلة والجدلة والبكر والمراهقة وضدها والمملوكة والكتيبة وغيرهن  
 [ في القسم ] بفتح القاف وسكون السين وهو لغة قسمة المال بين الشركاء وتعيين انصباهم شرعاً تسوية  
 الزوج بين الزوجات في الماكول والمشروب والملبوس والبيتوتة لا في المحبة والوطع وهو واجب على  
 الزوج ولو مريضاً او مجبوراً او خصياً او عنيماً او ذمياً او غيرهم وهو طرف لقوله [ سواء ] اي متمتية في القسم  
 فلو قضى بالتسوية فجاء نفاذته اليه او جعه عقوبة لارتكابه المخطوئ ولو اقام عند احدهما شهراً قبل  
 الخصومة او بعدها ثم خاصمته أخرى أمر بالتسوية في المستقبل وما مضى كان هدراً والاختيار في مقدار  
 الدور للزوج وكذا في بدائته فله ان يقيم عند امرأة ثلثة او سبعة وعند أخرى كل ذلك كما في قاضيتان  
 والسراجية وغيرهما وذكر في الخلاصة والخزانة ان التسوية في الوطع ليست بلامزة في ظاهر الرواية  
 وفيه اشعار بانها لازمة في غيره وظاهر كلامه ان الزوج لو خاف ان لا يعدل في القسم لم يجزله  
 ان يتزوج أخرى كما في الخلاصة وغيرها لكن في شرح التاويلات جاز له ذلك فان الامر في قوله  
 تعالى ( فان خفتن ان لا تعدلوا فواحدة ) اي الزموا محمول على الندي لا الحتم وفي لفظ الزوجات  
 اشعار بأنه لو كان للزوج امرأة واحدة ليس لبيتوته عندها تقدير وفي الخلاصة لو صام بالنيهار وقام  
 بالليل فاستعدت عليه امرأته امر ان يبيت عندها ويراعي حقها احياناً ولم يقدر عن ابي حنيفة  
 رح لها ليلة من اربع ليلال وفي المصنوعات انه رجع عن ذلك [ الا ] الزوجة [ المملوكة ] لاحد من  
 القنة والمندوبة وام الولد والمكاتبه فانها لا تستوي الحرة في البيتوتة لكنها تستوي في الماكول والمشروب  
 والملبوس كما في المصنوعات [ واما نصف الحرة ] فلها يومان وللمملوكة يوم وفي قاضيتان لو كان له  
 امرأة وسواي اقام يوماً وليلة من كل اربع عندها وفي التواقيع عند من يشاء منهن وطل هذا لو كان  
 له ثلث نسوة اقام يوماً وليلة عند كل منهن ويوماً وليلة عند من شاء من السواي ولا قسم لهن  
 في السفر فله ان يسافر من شاء منهن [ والقرعة ] بالضمة طينة او عجينة مدورة مثلاً يدرج فيها رقعة  
 يكتب فيها اسم المصدوق والخضر ثم يسلم الى صبي يعطي كل امرأة واحدة منها [ اولى ] وافضل تعظيماً  
 لقلوبهن [ ويصح ] منهن [ ترك القسم ] لصاحبهن بالمال وبدونه [ و ] يصح [ الرجوع ] عن الترك  
 وكلامه مشير الى انها لو جعلت لزوجها مالا او حنطة من مهرها ليزيد في قسمها كان لها الرجوع بما  
 اعطته وكذا لو زاد الزوج في مهرها ليجعل يومها لغيرها ولو اراد ان يستبدل شابة بالقديمة فطلبت  
 ان يمسكها بشرط ان يقيم عند الشابة اياماً وعندها يوماً جاز كما في قاضيتان وفي لفظ الرجوع اشارة  
 الى الشرع والانعام ولا يخفى ان هذا من ضمن الاختتام \*

## \* [كتاب الرضاع] \*

اخره من النكاح لانه كلفصل من بعضه وهو كالرضاعة يفتح الرء وكهوها كما في الديوان والطلبة لغة شرب اللبن من الفرع او الثدي كما في القائس و شريعة شرب الطفل حقيقة او حكما للبن خالص او مختلط غالبا من آدمية في وقت مخصوص [ثبت بمصة] اي بشرب اللبن الخارج من ثديي الادمية بسبب المص وهو فعل الرضيع او بالاملاص وهو فعل المرضعة او بغيرهما كما يجيى وانما اكتفى بالمص لانه اكثر واشهر وفي ذكر التاء اشعار بثبوت الحرمة بوصول اللبن الى الجوف ولو قطرة وهذا اذا علم ان اللبن وصل اليه و الا لم يثبت الحرمة كما في الخلاصة [في حولين] من رقت الولادة عندهما وعليه الفتوى كما في الحقائق والطرف لصلة او صفة لها وحولين [ونصف] عنده وثلاثة عند زفر رح وقيل خمسة عشر سنة وقيل اربعين سنة وقيل جميع العمر كما في شرح الطحاوي ولفظ الحول على ما في الزكوة مشعر بالشسمية لكن يابى عنه قوله تعالى (وحمله وفصاله ثلاثون شهرا) فانه مشعر بالقمرية مثل كلام المحيط [فقط] فلا يثبت الحرمة بعد هذه المدة وظاهره مشير الى ان الارضاع الى هذه المدة واجب لكن في اجارة القاعدي انه واجب الى الاستغناء ومستحب الى حولين وجائز الى حولين ونصف والى انه لو فطم في هذه المدة ثم شرب فيها يثبت الحرمة و ان استغنى عن اللبن بالطعام وهذا رواية عن الشيخين و الى انه يجبر الاب على اجارة الارضاع فيها عنده وفي حولين عندهما ولا يجبر بعده و قل كثير من المشايخ انه لا يجبر بعد حولين عند الكل فالطرفة لا تستحق الاجرة بعدهما اجماعا والى انه لو استغنى في حولين حل الارضاع بعدهما الى نصف ولا يأثم عند العامة خلافا لخلف بن ايوب كما في المحيط والى انه لا يباح شربه بعد هذه المدة وفيه خلاف كما في الاختيار وذكر في المنية عن ابي يوسف رح لا بأس بشربه للبالغ [امومة للرضعة] حتى لو ارضعت صبيا بكر لم تنزوج قط حرم عليها كما يجيى والامومة مصدر هو كون الشخص اما والمرضعة من لها ولي ترضعه وفيه اشعار بان التناء قد نلتقى بما لم يقصد منه الحدوث كالمثالة كما ذكره الرضي لكن في الصحاح انها هي الموصوفة بالارضاع [وابوة زوج] اي كونه ابا وفيه اشعار بان رجلا لو زني باسرة فولدت و ارضعت صبية جاز انه ان يتزوجها كما في شرح الطحاوي ولكن في الخلاصة انه لم يجر وقد مر فاعل فيه روايتين [لبنها منه] كما اذا طلق ذات لبن فنزوت باخرى بعد العدة ولم تحبل فان لبنها منه بالاجماع وكذا ان حبلت بلا ولادة عنده واما عبد ابي يوسف رح فان علم انه من الاول ان الثاني فهو منه والا فمن الاول وعنه من الاول مطلقا وعنه من الثاني مطلقا وعند محمد رح منهما واما ان ولدت فمن الثاني بالاجماع وفي كلامه اشعار بانه اذا لم نك زوجة قط او يمس لبنها ثم نزل لا يحرم رضيعها على ولده من غيرها فتلحريم كما يكون من جهة المرأة يكون من جهة الزوج



ويسميه الفقهاء لبن الفحل وهو ما كان نزوله من جهته كافي المحيط ويدخل النازل بالزنا على رأي [للمرضع] ظرف المصدرين أو الفعل ولم يذكر الرضعة لأن هذين الحكمين من الأحكام المشتركة وأما إن الرضاع لا يثبت بشهادة رجل ولا نساء وحدهن بل بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين عدول فإذا شهدا فرق بينهما فقبل الدخول لا مهر وبعده الأقل من المسمى ومهر المثل بلا نفقة كما في المصبرات [فيكرمان] أي المرضعة والزج [مع قومهما] فيه تغليب [عليه] أي على الرضيع [كالنسب] أي حرمة كحرمة فيحرم على الرضيع أولادهما وأولادهما والمتقدمة والمتأخرة لأنهم أخوة وأخوات له من قبل الأم والأب أو أحدهما وكذا أباهما وأمهاتهما لأنهم أجداد وجدات من قبل الأم والأب وكذا أخواتها وأخواتها لأخوال وأخوات وكذا أخوته وأخواته لأنهم أعمام وعمات وفي كلامه أشعار بأنه يحل من الرضاع من يحل من النسب كأولاد الأعمام والعمات والأخوال والأخالات وأخت الأخ كإسائي [و] يحرم [فروعه] أي أولاد الرضيع ذكورا وإناثا وكذا فروج الرضعية [والزوجان] للرضيعين أي زوجة الرضيع وزوج الرضعية [عليهما] أي على المرضعة وزوجها فيحرم ابن المرضعة لأنها جدته وكذا بنته على زوجها لأنه جدما وكذا زوجته على زوجها لأنها زوجة فروعها وكذا زوج الرضعية على المرضعة لأنها أم زوجته وأما إن التفرغ المذكور وإن علم من النكاح إلا أنه ذكره ههنا اهتماما لزيادة ضبطه ولذا نظمته فقال \* شعير \*

[ \* از جانب شیر ده همه خویش شوند \* \* و از جانب شیر خوار ندان و فرد \* ]

يشير دهنده و شوهرش با فرزندان و پدران و مادران و خواهران ایشان خویش شیر خواره شوند و شیر خواره و زنش با شوهرش با فرزندان خویش شیر دهنده و شوهرش شوند [و يحل] أن يتزوج [أخت أخيه] رضاعا أي الأخت رضاعا للأخ نسباً أو بالعكس أو كلاهما رضاعاً [كافي النسب] بأن كان له أخ لأب وأخت لأب فإخيه لأب أن يتزوج أخته لأنه ليس بينهما نسب يوجب الحرمة والاكتفاء مشعر بأنه يحرم غير الأخت وقد ذكرنا في الكاح أن حلت نحر أم أخته وإخيه و غيرهما رضاعاً وكلاهما أثبت صور كما ذكرنا [والاحتقان] في ظاهر الرواية وعن محمد رح أنه محرم وفيه إشارة إلى أن الاقطارى الأذن والاحليل والجاثفة والأمة لا يحرم كافي الاختيار والاحتقان حققه كرون ومنه أحقق الرجل بالضم كما ذكره البهقي فهو متعد وعليه استعمال الفقهاء فاندفع ما ذكره المطرزي أن الضم غير جائز فإنه لازم والصواب حقن [ولبن الرجل] فإنه ليس بلبن حقيقة [وما خلط بطعام] من اللبن ولو غالباً غير مطبوخ [لا يحرم] لأنه يسلب قوة اللبن وقالوا إن كان غير مطبوخ واللبن غالب يحرم وأما المطبوخ فغير محرم بالإجماع كافي الاختيار وفيه إشارة إلى أنه لو تغلط اللبن عنه أرحساً لم يحرم وفيه خلاف كافي المحيط [و] ما خلط [بغيره] أي غير الطعام من الجنس وخلافه كالأدواء [يعتبر] في التحريم وضده [الغلبة] عند الشيخين وكذا عند محمد وزفر رحمهما الله تعالى في غير الجنس وأما في الجنس فقد ثبت

الحرمه منهما كافي الاختيار والغلبة في الجنس بالأجزاء كافي الزاهدي وفي غيره يعتبر اللون أو الطعم على ما روي ابن سميعة عن أبي يوسف روح كافي المحيط وفي الغلبة اشعار بالتعظيم اذا تساوى كافي الاختيار هذا لكن في التنف انه لا يحرم غير اللبن الخالص عنده [ ويحرم الاستعاط ] اي صب اللبن في الانف كما قال البيهقي وفيه اشعار بأنه متعد وعليه استعمال الفقهاء وفي الصحاح والمغرب انه لازم فكاكه يتعدى ولا يتعدى [ د ] يحرم [ لبن البكر ] ولم يتجاوز الى الزوج ولهذا لو طلقها قبل الدخول كان له ان يتزوج رضيعها لان اللبن ليست منه [ و ] لبن [ المت ] حتى انه لو حلب يعد الموت وشرب صبي او ارتضع من ثديها حرم وانما قال ميتا لانه مما يستوي فيه المنكر والمؤنث كافي الصحاح لكن ( وآية لهم الارض الميتة ) [ وان ارضعت ] امرأة [ ضرتها ] اي امرأة زوجها حال كونها [ رضيعة ] مستدركة بما في السابق [ حرمنا ] على الزوج لكونهما بنتا واما وفيه اشعار بأنه لو تزوج صبيتين ثم ارضعتها امرأة معا او واحدة بعد اخرى حرمنا عليه ولو تزوج صغيرة ثم طلقها وتزوج كبيرة ثم ارضعها بلبنه او لبن غيره حرمت عليه لانها صارت ام امرأته كافي المحيط ولا مهر للكبيرة ان لم توطأ [ اذا افرقة من جهتها بلا تاكل المهر ] له ان يتزوج الصغيرة حينئذ لانها ربيته بلا دخول بالام كافي المحيط وفيه اشعار بل بعد الوطء لها كمال المهر ولا يتزوج الصغيرة حينئذ [ و للرضيعة نصفه ] اي المهر [ ورجع ] الزوج [ على المرضعة به ] اي بذلك النصف [ ان قصدت الفساد ] وان لم تقصد بان لم تعلم بالنكاح ارا الفساد او قصدت اكرامها او دفع الجوع عنها فلا شيء عليها والقول لها في عدم قصد الفساد كافي الحقايق وعن محمد رح انه يرجع عليها بكل حال وفي كلامه اشعار بان الكبيرة لو كانت ثائمة او معتمومة او مجنونة لم يرجع عليها وكذا لو اخذ رجل بشيء من لبنها وصب في فم الصغيرة لم يرجع عليها بل عليه ان قصد الفساد كافي المحيط ولا يخفى ما في لفظ الفساد من الصلاح التام وهو الرعاية لما عليه من حصن الاختتام والله اعلم \*

### \* [ كتاب الطلاق ] \*

اخرون عن الرضاع لانه من نكاح يتوقف عليه الطلاق وهو اسم من التطليق الارسال ويجوز ان يكون مصدرا طلق بالضم از الفتح فهي طالقة فانه شرعا ازالة النكاح او نقصان حله بلفظ مخصوص واحتراز به عن القسح بخيار العتق وانما قلنا بالتعديدين على خلاف المشهور ليدخل فيه الطلاق الرجعي لانه ليس مزيلا للنكاح كما صرح به في المبسوط وغيره وإلى السيد الثاني اشير في التنف والمستصفى [ يقع ] الطلاق [ من كل مكلف ] كالكره والمجور الذي بلغ غير رشيد والمختل والخصي والمجبور والخنثى والهزل والخطا [ فقط ] فلا يقع طلاق الصبي مرافقا كان اولاد والجسور الذي لا يفريق اصلا او يفريق في بعض الازمنة والمعنى عليه في النظم وفيه اشارة الى ان عقله لو زال بالبنج لم يقع

طلاقة وهو الصحيح كما في الكبرى والى ان الطلاق مباح لكن عند عدم موافقة الاخلاق لانه في الاصل  
ابغض المباحات اي اقربها الى البغض كما في قولهم اتم الامور [ولو] كان المكثف [سكران] اي مغيرا  
عقله لكن يحيز ما يقوم به الخطاب فانه لو لم يحيز كان تصرفه باطلا كما في الزاهدي و يدخل فيه  
البنجي فيقع طلاقه وعليه الفتوى كما في النهاية وكذا من سكر من الخمر او المثلث او النبيذ وغيره  
كما في الكبرى ولا يقع طلاق السكران عند الكرخي وكذا السكران مما يتخذ من العمل والحبوب  
خلافا لمحمد رح [او عبدا] خص بالذكر لعدم نفاذ اكثر تصرفاته [لا] يقع [من سيدة] الا  
اذا شرط في العقد فقال زوجها منك متى ان امرها بيدي اطلقها كلما شئت فقال العبد قبلت [ولا]  
من [نائم] ولو اجاز بعده [واحسنه] اي احسن الطلاق ومستحبه [طلقة] واحدة [فقط] اي  
لا يطلق اثنتين اثنتين في الطهرين الاخرين في السنة واحدة اخرى في طهر اخرى لامة وفيه  
روايات انها للمدخولة [في طهر] من الحيض او النفاس لانه منقر [لا وطهر فيه] لقلّة الرغبة بعد  
الوطء فالاحسن باربعة شرائط وحدة الطلاق وكونها طاهرة ومدخولة وغير حامل بقرينة ما ياتي  
والاطلاق مشير الى ان البائن يكون سنيا وهذا عنده خلافا لهما كما في التنف [واحسنه] بالاضافة  
وهو اي الطلاق باعتبار الاحسنية والحسنية ويجوز ان يجري الضمير مجرى اسم الاشارة [السنى]  
اي منسوب الى السنة تحذف التاء للنسبة كما تقرّر وفيه دلالة على ان العنة نوعان سنة عبادة وسنة  
اتباعا كالطلاق الى الوجه المذكور متابعه للنبي صلى الله عليه وسلم فالواجب على كل مسلم ان يجتهد  
في اتباع سنته صلى الله عليه وسلم كما في الضمرات [طلقة] واحدة [لغير المدخولة] اي غير المدخولة  
ولو حكما فيدخل ما اذا لم يكن بينهما خلوة [ولو] كان الطلاق [في حيض] رد لما قال زفر رح  
ان الطلاق في الحيض مكروه [وللموطوعة تفريق] الطلقات [الثلاث] الرجعية [في] اوائل  
[اطهار] ثلثة وقيل في اخرها وهو رواية من ابني حنيفة رح والاول اظهر كما في الهداية وذكر  
في التنف لو طلق على اثر كل حيضة واحدة فسنى مكروه [لا وطهر] من الزوج فلوزنت ثم طلقها  
فسنى على ما قال بعضهم كما في المحيط [فيها] اي الاطهار [فيمن حيض] وللموطوعة تفريق الثلاث  
[في] ثلثة [اشهر في الصغيرة والايسة] وينبغي ان يطلقها في غرة الشهر حتى يفصل بين كل  
تطليقين بشهر بالاتفاق ولو طلقها في وسط الشهر يفصل بينهما بثلاثين يوما عنده وعندهما يكمل  
الاول من الرابع والثاني والثالث بالاهلة كما في النظم [و] في ثلثة اشهر [في الحامل] عند الشبهين  
وعند محمد وزفر رح لا يطلق للسنة الواحدة كما في النظم [ولو] طلق هؤلاء النسوة الثلاث  
[بعد الوطء] فيجوز لطلاقهن للسنة مقيب الوطء [وبلعه] اي بدمي الطلاق وحرامه نوعان الاول  
لمعنى في الوقت والثاني في العدد فالاول طلقة واحدة وقعت [في طهر وطئت] المرأة [فيه]  
[ار] في [حيض] امرأة [موطوعة] او نفاسها فانها اولم تربطاً فهو احسن ارحسن كما مر [و] الثاني

[ ما فرقه ] اي فرق واحدة من الطلقتين او الطلقات [ بلا رجعة ] صفة لما فرقه [ بينه ] اي بين ما فرقه من الاعداد [ في طهر ] صفة اخرى حاصله ان الطلقتين او الثلث جمرة او اكثر بلا رجعة في طهر بدعة كالطلقتين والطلقات في حيض الموطوءة و اعلم ان في الصدر الاول اذا ارسل الثلث جملة لم يحكم الا بوقوع واحدة الى زمن عمر رضي الله تعالى عنه ثم حكم بوقوع الثلث سياسة لكثرة بين الناس وتماه في التمرناشي [ ويرجع ] اي يجب رجوعه الى الاصح وقيل يستحب كافي الهداية [ ان طلق ] المدخولة [ في الحيض فاذا طهرت ] عن هذا الحيض [ طلقها ان شاء ] لانه بالرجعة يعود الطهر الذي عقب هذا الحيض محلا للطلاق السني كما قال ابو حنيفة وزفر رحمهما الله وعند ابي يوسف رج لا يعود وقول محمد رج مضطرب كما في شرح الطحاوي وفيه اشارة الى ان الطلاق في الحيض بدون المراجعة يخرج الطهر المذكور عن ان يكون محلا للطلاق المني كالجماع في حالة الحيض بدون المراجعة كما في المحيط [ وطلاق الحرة ثلثة و ] طلاق [ الامة ] اي القبة او المكاتبه او المدبرة او ام الولد [ اثنتان ولو زوجهما خلافا ] وصريحه [ اي صريح الطلاق ولفظ ظاهر المعنى فيه ظهورا بينا ] ما استعمل لغة او عرفا من لفظ [ فيه ] اي الطلاق [ دون غيره ] وهذا اهم مما في التحفة وغيره انه ما اشتهق من الطلاق وهو نوعان احدهما [ مثل انت طالق ] اي ذات طلاق فهو من النسبة بالصيغة او شئ دو طلاق على ما ذهب اليه صيبويه فهو اسم فاعل ولذا ذكره وطالقة لغة [ و مطلقة ] وكلها مطلقة بفتح الطاء واللام المشددة واما سكوب الطاء ففي حكم الكناية [ و طلقته ] بتشديد اللام وفي المثل يدخل نحو را طلاق او تناخ او طلاك او تلاك بلا فرق بين الجاهل والعالم على ما قال الفضلي وان قال تعدلته تخريفا لا يصدق قضاء الا بالاشهاد عليه وكل اذ انت طلاق او طاق باش او طاق ش كما في الخلاصة [ وتقع به ] اي يمثل ما ذكر لا بالصريح والي يدخل فيه النوع لتاني ظاهر املكة [ رجعية ] لا يحتاج الى تجديد النكاح ولا رضاء المرأة وولي الصغيرة وينقلب عدته الى عدة الرقة لومات فيها ولا تترك الزينة فيها ويتركان في بيت واحد وتعدت الامة عدة الحرائر اذا اعتقت فيها ويرث الحي منهما لومات الاخر فيها ويكون مظاهرا او مؤليا اذا ظاهر منها او آلى فيها ويجب اللعان لا الحد بالغذف بخلاف البائنة فانها تقبض لها في بطن ولذا قيل الرجعي كالقطع والبائن كالقتل كما في التنف و اعلم ان الجزء اذا كان صريحا فالشرطية يوجب طلاقا رجعيا كما اذا كان بائنا فبائنا كما اذا قارنه في منتصف طلاق القلعي ( كفت اكره ان كان كذا من بر وى طلاق و طال بر وى حرام گردد فلاق باين شود ) لان الصريح اذا طرق على البائن يكون بائنا فكذا اذا قارنه والرجعية منسوبة الى الرجعة بالفتح او انكسرعود المطلق الى مطلقته كما في القاموس [ ابدا ] اي فيما اذا نوى واحدة او اكثر رجعية او بائنة او لم ينو شيئا وعنه انه اذا قال انت طالق ونوى الثلث فنلت كما في شرح الطحاوي ولو نوى الطلاق عن وثاق لم يصدق قضاء وعن العمل لم يصدق اصلا

و عنه صدق ديانة كما في التحفة ولو نرى الاخبار كذباً لم يصدق قضاء كما في المفارح والكلام مشعر بان علم الزوج بمعناه لم يشترط فلو لقنته الطلاق بالعربية فطلقها بلا علم به وقع قضاء كما في الظهيرية والمنية والتاني ما اشير اليه بقوله [ وان ذكر المصدر ] المعهود بان قال بالعربية معروفاً او منكراً انت طلاق او طالق طلاقاً او مطلقه او تطليقة او طلقتهك طلاقاً او طالقاً للسنة او تطليقاً للسنة كما في الكافي او بالفارسية تو طلق او ترا طلق طلاقى او تو طلاق داده او دامت طلاق [ فقلت ] من الطلاق وقعت في الحرة واثنان في الامة [ ان نواها ] اي نوى الزوج بالمصدر الثالث لانها واحدة حكمية [ والا ] اي ان لم ينو بالمصدر الثالث بان لم ينو به شيئاً او نوى واحدة او اكثر رجعية او بائنة [ فرجعية ] اي فواحدة رجعية وقعت لانها مدلوله الحقيقي ولا يرد النقص بمثل طلقي نفكسك حيث جاز فيه نية الثالث لان مصدره جعل كالمذكور بخلاف مصدر طالق وطلقتك وتام تحقيقه في التنقيح والكلام مشير الى انه لو قال انت طالق الطلاق كله وقع الثالث بلا نية لان مصدره يركك كما في المحيط واني انه لو قال انت طالق الطلاق واريد بالصفة والمصدر ملقتان وقع رجعتان كما في الكافي واني ان اسم الجنس لا يطلق عندنا على الاثنين وهذا ظاهر الرواية كما مر [ وصح اضافة الطلاق ] ونسبته [ الى كلها ] نحو كلك او جميعك او جعلتك طالق وبطل دعوى الاستغناء عنه بقوله انت طالق [ و ] الى [ ما يعبر به ] اي يعبر العرب به من الاجزاء [ عن الكل ] اي كل البدن [ كرأسك ] فلو قال طلقت رأسك واراد الرأس فقط لم يبعد ان لا يقع كما في الخلاصة وكذا اذا قال الرأس منك واما لو قال هذا الرأس وقع على الاصح كما في قاضيخان [ ازرقتك ] او عنقك [ او روحك ] او نفسك او شخصك او جسدك او جسمك او بدنك او صورتك كما في النشف [ او وجهك او فركك ] بخلاف الدهر وفي الامت والدم خلاف [ واني جزء شائع كنفسك ] او ثلثك الى عقرك ارجو من الف جزء منك [ لا ] يصح اضافة الطلاق [ الى ] جزء معين لا يعبر به عن الكل كالعين والانف والصلر [ واليد والرجل ] الا ان يرد بهما جميع البدن [ و ] مثل [ البطن والظفر ] على الاصح [ وبعض الطلقة ] كصف الطلقة وثلثها الى عقرها [ طقة ] كاملة لكن في المحيط لو قال نصف تطليقة وثالث تطليقة وربع تطليقة فتنتان على المختار وقيل واحدة ولو كان مكان الربع سدسها فنلت وقيل واحدة [ واثنان ] مصروبان [ في اثنين ] في قوله انت طالق اثنين في اثنين [ فنتان ] من الطلاق وان لم ينو الضرب فانه لغة الجعل وفي للطرية والطلاق لا يصح ان يكون ظرفاً لنفسه فيلعب الثاني فوقع اثنان على ما اختاره العلماء التلمة وذهب زورح اثنان انه بالمعنى المصطنع اعني تصعيف احد العددين بقدر ما في العدد الاخر فيقع ثنته عنده على ما في الاختيار وغيره لكن في الكصغف انه مذهب الحسن بن زياد ونسب الى زورح ما نسب المصنف الى الكل بقوله [ ويصح نية مع ] او الواو فيقع ثالث كما يقع واحدة في واحدة في اثنتين او ثلث [ و ] يصح نية مع [ ابتداء الغاية ] اي المسامحة المستغاد من كلمة من في قوله انت طالق من واحدة الى اثنين او ثلث

مثلا [يدخل] في الحكم [لا انتهاؤها] للاستفاد من كلمة الى عنده لقولهم عمرى من متين الى مبيعين ويدخلان عندهما لقولهم خذ من مالي من درهم الى صخرة ولا يدخلان عند زفرح لقولهم بعث من هذا الحائط الى هذا الحائط فيقع واحدة في الاول واثنان في الثاني عنده واثنان وثلاث وقيل واحدة عندهما ولا يقع شيء عنده كما في المحيط والاصح انه يقع واحدة عنده للغو الثاني كما في النهاية [و] لفظ [ما بين كمين] في الحكم ففي انت طالق ما بين واحدة الى اثنين او ثلث يقع واحدة واثنان عنده واثنان وثلاث عندهما ولا يقع شيء اذ وقع واحدة عند زفرح وعلى هذا الخلاف لو قال ما بين واحد الى اخرى وقد حاج ابو حنيفة اذ الاصمعي رحمهما الله زفرح وقال كم منك فقال ما بين ستين الى سبعين فقال انت اذن ابن تسع سنين فتعبر زفرح [و] قوله لها رهما في غير مكة [انت طالق في مكة] او بها مثلا [ننجيز] اي ايقاع الطلاق في جميع البلاد في الحال والتنجيز في الاصل التعجيل من قولهم ناجز يناجز اي نقد ينقد كما في الطلبة [و] في انت طالق [في دخولك مكة] اي في وقت الدخول اذ مع الدخول تطلق مع الدخول ويجوز ان يكون في مستعازا لان الشروطة فهو [تعلق] فلا تطلق الا بعد الدخول والاول اصح وعلى هذا لو قال لاجنبية انت طالق في نكاحك اذ مع نكاحك فنكاحها لم تطلق بخلاف ما لو قال انت طالق ان نكحتك كما في الكشف [ويقع] الطلاق [عند الفجر] اي في ازل جزء من الغد [في] قوله [انت طالق غدا اوفي غدا] ولا نية له [ويصح فيه العصر] اي صدق قضاء في بنة آخر الغد كما صدق في غيره من الاجزاء [في الثاني] اي في الغد عنده ولا يصدق عندهما [مقط] فلا يصح قضاء في الاول اتفاقا كما صدق ديانة في كليهما والفرق لا يمتنع به ر ح ان في المفروضة تقضي الوقوع في جزء والمقدرة الاستيعاب لانه شابه المفعول به كما في الكشف [ويقع الآن] تصحيحا لكلامه [في انت طالق امس] ان نكح قبل امس [وان نكح بعده فلو] لانه اضراف الطلاق الى غير المحل [ويقع] في الاصح [آخر العمر] اي قبيل موته او موتها وفي النوازل لا يقع جهوتها [في] قوله [انت طالق ان لم اطلقك] فان مات اذ ماتت قبل الدخول فلا ميراث وان دخل فلها الميراث بحكم القرار ولا ميراث له منها كما في النهاية [و] يقع [حالا] لانه اسم للوقت [في] قوله انت طالق [متى] اي متى ما او ما [لم اطلقك و] قل [حكمت] بعده زمانا يسع التطليق فلو قال متصلا انت طالق لم يقع الا به [وفي] لفظ [اذا] المشترك بين الفوط والوقت عند الكوفية المستعمل مكان متى [يسوى] من التنوية اي يفرض الى نية فان نوى الاول يقع آخر العمر وان نوى الثاني يقع حالا بخلاف [وان لم ينو] لا الشرط ولا البرقة [فكان] الشروطة معنى و حكما فكان حرفا ووقع آخر العمر [عند ابي حنيفة ر ح] لانه لا يشتركه عنده وضع شك في وقعه فلم تطلق و اما عندهما فموضوع للوقت ويستعمل للشرط مع الوقت كما ذهب اليه البصرية فتطلق حالا وهذا اقرب الى المصوب

كما في مبسوط ابي اليعرب [واليوم] موضوع للوقت ليلا او غرة قليلا او غيره وعرفا من طلوع الشمس  
 الى غروبها وشروعا من طلوع الفجر الى الغروب كما في الكواشي وغيره لكن في المحيط انه للمعنى  
 العربي وفي الوقت مجاز وما نقل عنه في التلويح وغيره انه مشترك بينهما فلم يوجد فيه يستعمل  
 يتقدم في [للنهار] لغة ضوء ممتد من طلوع الشمس الى الغروب وعرفا وشروعا كالיום والعرف  
 مراد [مع فعل] اي اذا كان اليوم تابعا للفعل ومتعلقا به لا ان يكون مضافا اليه كما دل عليه كلمة  
 مع على ما اشير اليه في كناية المطول [ممتد] يصح تقديره مدة مثل ان يقال ليست الثوب يومين  
 بخلاف غير الممتد فانه لا يقال دخلت يوما كما في الكشف والكافي وغيرهما ولا يرد ما في التلويح  
 انه يشكل بالتكلم فانه مما يقبل التقدير بالمدة وهو غير ممتد لان المراد بالممتد ما يستوعب مثل  
 السهار كما ذكره المصنف ولا نسلم انه يقدر مدة النهار عرفا على انه ممتد عند بعض المشائخ وهو  
 الظاهر كما في الكشف والاروض في تفسير الممتد ما يتجدد من المرات الماثلة من كل وجه حما  
 [كامرئ بيدك يوم يقدم زيد] اي يحكي من السفر فان كون الامر باليد يقدر بالمدة المستوعبة  
 للنهار فيكون فعلا ممتدا فاليوم فيه للنهار العربي فلو قدم ايلا لم يكن لها خيار كالوقد فنهارة  
 بلا علمها حتى مضى كما في الكافي فيمشتروطا [و] اليوم يستعمل [للوقت المطلق] اي في جزء  
 من الزمان ولو ليلا [مع فعل لا يمتد] فنحن وهو بخلاف الممتد [كانت طالق يوم يقدم زيد]  
 فان الطلاق لا يقدر بالمدة المستوعبة فتطلق بقدر يوم زيد ولو ليلا فالقاعدتان كلتا الين يدلان على  
 انهم اعتبروا في الامتداد وعدمه جانب العامل لا المضاف اليه سواء كان متفقين او مختلفين وذا  
 بلا خلاف على ما هو تحقيق الكشف الا ان بعضهم اعتبر جانب العامل في مثل المثال الاول وجانب  
 المضاف اليه في نحو يوم انزولك فانت طالق وان كان المختار جانب العامل وفي هذه الغاء اشعار بابهم  
 جعلوا مثلا هذا الطرف بمنزلة الشرط كما ان العامل بمنزلة الجزء في الحكم كما اشير اليه في الكافي وهذا  
 كله عند عدم القرينة والا فانعكس الحكم نحو انت طالق يوم يصوم زيد وانت حر يوم ينكف  
 الشمس كما في الاصول وان نوى النهار في غير الممتد صدق قضاء وعن ابي يوسف رح انه لا يصدق  
 كما في النظم واعلم ان ما ذكره المصنف في الشرح قد خالف بعض ما ذكرناه من التحقيق فلا تغفل  
 عنه [وفي انت طالق لنا] من الطلقات [لغير الموطوءة يقعن] تلك الثلث كما يقع اثنتان في اثنتين  
 [وبالعطف] اي بان قال لها انت طالق وطالق او فطالق او ثم طالق [تبين] تلك الغير الموطوءة  
 [بالاول] من طالق لا غير لعدم توقف اول الكلام على آخره وهي غير قابلة لغيره وفيه اشعار بانها تبين  
 بالاول بالطريق الاول لو قال انت طالق طالق طالق كما في المحيط وغيره [كما لو علق] طلاق تلك [وقدم  
 الشرط] بان قال ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق او فطالق فان الاول معلق والثاني لغو  
 عنده كما ان الكل معلق عندهما كما اذا كانت موطوءة عندهم ولو عطف بهم فالاول معلق عندهم والباقي

لغوا لانها تبين بالثاني بوحدة في الحال عنده كان الموطوءة تبين في الحال بالثاني والثالث والاول  
معلق عنده كما ان الكل عندهما وبلا عطف كالعطف بتم عنده بالاتفاق وفي الموطوءة الاول معلق  
والباقى واقع [ ويقع ] بالعطف بالواو والفاء [ الكل ] اي كلما ذكرنا من الثنتين او الثلث بلا خلاف  
بعد الشرط ولو غير موطوءة [ ان اخر ] الشرط لتوقف الاول على الاخر فلو عطف بتم لكان حكمه  
ما كان بلا عطف والشرط مقدم ولو كان بلا عطف فالاول واقع والباقي لغو وفي الموطوءة الثالث معلق  
والباقى واقع [ الكل ] في شرح الطحاوي [ وفي ] غير الموطوءة بقوله [ انت طالق واحدة ] كائنة [ قبل  
واحدة ] او بعدها واحدة [ تقع طلاقه ] واحدة [ لانه انشاء طلاق سابق بأخر فبأنه بالاول فلا يبقى  
محلا لغيره ] وفي الموطوءة [ يقع في هاتين ] اثنتين [ لانها قابلة لهما ] وفي [ الموطوءة ] وغيرها  
بقوله انت طالق واحدة كائنة [ قبلها ] واحدة [ و ] واحدة [ بعدها ] اي بعد واحدة [ و ] واحدة  
[ معها واحدة ] و [ واحدة ] [ مع ] واحدة يقع في تلك الصور الاربع [ اثنان ] لانه انشاء طلاق  
سبق عليه طلاق آخر فانه انشاء طلقين بعبارة واحدة فيقع اثنتان ولو غير موطوءة [ وان ] ذكر العدد  
المبهم بان قال انت طالق هكذا [ اشارة ] الى عدد الطلاق [ بالاصبع ] اي ببطونها بان يجعل  
باطن الكف اليها [ يعتبر عدد ] الاصبع [ المنشورة ] فبالاصبع الواحدة واحدة و بالاثنتين اثنتان  
وبالثلث ثلث و انما قدر الشرط لان الاشارة تقتضي ذلك لانه كما لا يتحقق نفس الطلاق بدون اللفظ  
لا يتحقق عدده بدونها ولذا ذكر في المحيط وغيره انه لو اشير بلا ذكر العدد المبهم لم تقع الا واحدة  
[ وان اشار بظهورها ] بان يجعل باطن الكف الى نفسه [ فالضمومة ] تعتبر عددا هكذا في المضمورات  
والاختيار وغيرهما لكن في الكافي وقاضيهان اعتبر المنشورة مطلقا وفي المشارع ان اشار باصبع  
فواحدة وباصبعين فاثنتان وبثلث فثلث ولو نوى الاشارة بالكف وهي واحدة صدق قضاء بخلاف  
ما اذا نوى بالمعقودتين [ وان وصف الطلاق بالحدة ] مثل انت طالق تطليقة شديدة او قوية او  
انحس الطلاق او اكبره او اعظمه او اشدّه [ او الطول ] نحو تطليقة طويلة [ او العرض ] نحو تطليقة  
عريضة [ او ] ان [ قبهم ] اي الطلاق [ بما يدل من هذا ] اي الى الوصف بالحدة مثل انت طالق مثل  
الجبل او الالف او ملاء الدار او الجب او بالطول كظل الرمح او بالعرض كسطح الارض [ فثلث ] من  
الطلاقات وقعن [ ان نولها ] اي الثلث [ والا ] ينوما بان نوى باثثة او رجعية او ثنتين او لم ينو  
شيئا [ فبائنة ] لان في هذه الالفاظ وصفا للطلاق بالحدة والبائن الشديد الذي لا يقدر على الرجعة  
فلو اكتفى بالحدة لم يكن طويلا ولعله رد لما في الاختيار وغيره ان بالمشبه به لم تبين عند ابي  
يوسف رح الا اذا ذكر العظم ولا عند زفر رح الا اذا وصف بالعظم عند الناس ففي مثل انت طالق  
مثل رأس الابرة او مثل عظمه او مثل الجبل او مثل عظمه تبين بالكل عند الطرفين ولم تبين الا  
بالثاني والرابع عند ابي يوسف رح وبالاخيرين عند زفر رح [ وكمايته ] عطف على صريحه والكتابة



لغة مصدر كني او كنا به عن كذا يعني او يكنوا اذا تكلم بشيء يستدل به على غيره او يراد به غيره و شريعة ما استتر في نفسه معناه الحقيقي او المجازي فان الحقيقة للهجرة كناية كالمجاز غير الغالب الاستعمال وكناية الطلاق [ ما يحتمله وغيره ] اي لفظ يحتمل الطلاق وغير الطلاق فيستتر المراد منه في نفسه فان البائن مثلاً يراد منه المنفصل عن وصلة النكاح وفي الدلالة عليه خفاء زال بقرينة ويجوز ان يراد بالكناية ههنا ما ذهب اليه البائية مما اعتعمل في معناه لينتقل الى ملزومه فان البائن يستعمل في معناه لينتقل بقرينة الى ملزومه الذي هو الطلاق فتطلق بصفة البينة كما ذكره المصنف في التوضيح رد بان معناه الحقيقي لا يلزم ان يكون ثابتاً في الواقع فمن ابن يلزم الطلاق بصفة البينة كما في التلويح واجيب بانه وان لم يلزم لكن ملاحظته لازمة فيصح ان يكون المكني منه طول الغامة اذا لوحظ اتصافه بطول النجاء ولو فرضا على ان البائن انما يكون كناية عن الطلاق المزمع للبينة لا عن مطلق الطلاق فيستلزم البينة لاستنباعه لها فثبت الطلاق بصفة البينة ثم الكناية على ثلثة اقسام اما الاول فمحو [ اخرجي واذهبي ] وانتقلي وانطلق [ وقومي ] من عندي لاني اطلقك ارضرك منلا واتركي سوال الطلاق فيحتمل جواباً عن سوال الطلاق [ ويحتمل رداله ] نحو تقنعي وتخبري ويسمى هذا القسم من الكنايات بمهلولات الطلاق [ ر ] الثاني [ نحو خلية ] اي خالية عن الكاح والحسن فهي صفة على فعيلة [ برية ] عن البهتان فعيلة فهي صفة يجب همزها كما في الكافي والكرماني وفي الرضي ان تخفيفه لازم عند سيبويه والهمزدي قليل وقيل ان التخفيف غير لازم [ بته ] من المروة بالتشديد مصدر بمعنى القطع او صفة كما في المقدمة اي مقطوعة [ بائن ] من الخيري ذات بين او بينونة الفقرة [ حرام ] ذات منع او ممنوعة من غير المحرم صفة كما في المقدمة وغيره او مصدر يراد به الصفة كما في الطلبة وانما ترك الصلة مني زعلي اشارة الى انه صح اسناد البينة والحرمة اليها كما سيأتي ونحوها انت بري وانت علي كالحمر والخنزير او غيره مما هو محرم العين فيصلح جواباً [ اي يصلح ميا ] اي شتما وكلاماً في عرضها بما يعيب وفيه تفنن [ و ] الثالث [ نحو اعتدي ] اي عدي ما عليك من الاقراء ارنعم الله تعالى [ واستبرئي ] بكسر الهمزة قبل الياء [ رحمك ] اي اطلبني براءة رحمك من الولد ازوج آخر والعلم بعدم الولد [ انت ] طالق طلقه [ واحدة ] او انت منفردة من بين قومك فوحدة مصدر او خبر ويجوز سكونها ويقع بالكل مع النية وقبل انما يقع بالسكون وانما اذا امرت فان رفعت لم يقع وان نوت وان نصبت وقع وان لم ينو والصحيح الاول كما في الكرماني [ انت حرة ] عن رق النكاح او غيره [ اختاري ] لك زوجاً او ثوباً [ امرك ] اي عملك فيتناول الطلاق وكذا طلاقك وامري [ ببكك ] او في يدك [ او بمينك ] او شمالك او فمك او لسانك كما في الخلاصة واليد القدرة [ سرحتك ] اي ارسلتك عن قيد الكاح او عن عمل كذا [ فارقتك ] عنه فيحتمل جواباً و

[ لا يَحْتَمِلُهُما ] اي الرد والسب كما تورق وفي إعادة النحر اشعار بان الفاظ الكناية كثيرة حتى ترتقي الى اكثر من خمسة وخمسين لفظا طين ما في النظم ولتقف وذكر في الجواهر لو قال ( تراينه كرم او راكرم او دست باز داستم او ترا شتم ) لم تعمل بلا نية [ فني ] حالة [ الرضاء ] اي غير الغضب والمداكرة [ يتوقف الكل ] اي الاقسام الثلاثة تأثيرا [ على النية ] فلا يقع شيء من البائن والرجعي بلا نية لاحتماله غير الطلاق والقول له في ترك النية [ وفي ] حالة [ الغضب ] يتوقف القسمان [ الاولان ] اي ما يحتمل الرد والسب على النية لاحتماله الرد والسب [ وفي ] حالة [ مداكرة الطلاق ] اي سوالها او سوال غيرها الطلاق يتوقف القسم [ الاول ] على النية [ فقط ] اي لا الاخير والاخير ان فلم يصدق الزوج في ترك النية قضاء لا ديانة في الغضب في الاخير وفي مداكرة الطلاق في الاخيرين وطلقت بهذه الالفاظ قضاء اذا اقر بالغضب والمداكرة وكذا اذا اقامت البينة عليهما او على اقراره بنية الطلاق اذا انكروا ولا تقيم على نفس النية كما في المحيط وغيره وذكر في الزاهدي انه يحلف في ترك النية سواء ادعته اولاً وقال ابن سلمة ان حلفته في منزله فقد كفى والكلام مشير الى ان الكنايات غير موثقة بدون النية ودلالة الحال وانما اعتبر ذلك ليزول ما فيها من استتار المراد [ فان نوى ] بهذه الالفاظ ونحوها سوى الثلاثة المستثناة وحوى اختاري كما يأتي [ الثالث ] من الطلقات [ يقع ] الثالث لانها من نوعي البينونة الدالة عليها [ والا ] ينو بان نوى بالنية ارجعية او اثنتين اولم ينوشياً [ فبأنه ] واحدة وقعت لانها ادنى ما تدل عليه وفيه اشعار بانه اذا لم ينوشياً لم يكن يميناً اي ايلاء وقيل يمين والاول المختار كما اشير اليه في المحيط وسابق كلامه دال على ان ما يتوقف على النية من هذه الالفاظ يستثنى مما لم ينو كما لا يخفى [ وفي اعتدي واستبرئي رحمك وانت واحدة ] من الفاظ الكناية يقع بالنية واحدة [ رجعية ] وان نوى الثالث او البائن لانه عليه الصلوة والسلام طلق سرودة رضي الله تعالى عنها باعتدي وراجع والاستبراء كالاعتداد فان فيه امراً بالعدة واحدة لم يقع صفة لبائن بل طالق كما قالوا [ ويقع ] الطلاق [ باسناد البينونة والحرمة اليه ] اي الزوج كما يقع باسنادهما اليها بان قال انا منك بائن وعليك حوام لكن بدون الصلة يقع بالاسناد اليها لا اليه حتى لو لم يقل عليك ومنك لم يقع وان نوى كما في المحيط وغيره [ لا ] يقع باسناد [ الطلاق اليه ] وان نوى بان قال انا عليك طالق لان ازالة العقد لم يتصور في حقه \*

[ فصل \* تفويض طلاقها اليها ] اي تفويض الزوج تطبيق زوجته الى زوجته في الكرهاني التفويض ( لا بأس به بازگذاشتن ) مثل ان يقول لزوجته طلقي نفسك او اختاري او امرتك بيدك او غيره [ يتقيد ] ذلك التفويض [ بمجلس علمها ] اي بمجلس ظنت التفويض فيه بسماع او خبر وان امتد اكثر من يوم فلها ان تقول في ذلك المجلس لا غير طلقت نفسي وفيه اشعار بان التفويض

تمليك يقتضي الجواب في المجلس كما قال بعضهم لا توكيل يقتضي بان يكون جميع العمر وقته  
 كما قال آخرون وكلام الفصولين مائل الى الاول والخزانة الى الاخر [الان يقول] الزوج متصلا  
 بصيغة التفويض [كلما شئت] فانه لا يتقيد بالمجلس ولها تفريق الثلث قبل التحليل كما سيأتي  
 [ار] يقول [متى شئت او اذا شئت] فان لها ان تطلق نفسها واحدة في مجلس آخر لانها  
 لتعمم الاوقات [تختلف ان شئت] فانه يتقيد به لانه ليس للتعميم [لا يرجع] المفوض [عنه]  
 اي التفويض وان قيل بالشيء ولهذه الفائدة اخر عن الاستثناء وهذا مشعر ايضا بان التفويض  
 تمليك لا توكيل يقتضي ان يرجع عنه [و] تفويض طلاقها [ان غيرها] اي غير زوجته من رجل  
 او صبي او مجنون او زوجته الاخرى [لا يتقيد] بالمجلس [ويرجع] عنه ان شاء فيكون التفويض  
 الى غيرها توكيلا الا اذا علق بالشيء فانه تمليك فيتقيد بالمجلس ولا يرجع عنه كما في المحبط و  
 غيره لكن في العمادي لو قال لاجنبي امرأتي بيدك كان تمليكا حتى يتقيد بالمجلس ولا  
 يرجع عنه [والمجلس] اي مجلس العام [انما يختلف] بالاعراض عنه [بالقيام] اي قيامها عنه  
 ولو كرها فان القيام يقرق الرأي وفيه ايماء الى انها لو قامت لدعوة الشهود اختلف المجلس وفيه  
 خلاف كما في العمادي و الى انها لو قعدت عن القيام او الانكاء او الاضطجاع او تكأت عن القعود  
 او تربعت عن الاحتماء لم يختلف كما في الاختيار [او الذهاب] الى مجلس آخر يغاثره عرفا فلو مشت  
 من جانب بيت الى جانب آخر منه لم يختلف [او الشرع في قول] لا يتعلق بما مضى كما اذا امرت  
 ركيلها او اجنبيا ببيع او شراء [از عمل لا يتعلق بما مضى] اي يعرف انه قاطع لما كان فيه  
 لا مطلق العمل حتى لو لبست ثيابها من غير قيام او اكلت او شربت او قرأت او اتمت للكتابة  
 او تكلمت قليلا لم يختلف كما في النهاية وفيه اشعار بانها لو اشتغلت بنوم او اغتسال او امتشاط  
 او احتضاب او تمكن من الزوج اختلف كما في الكفاية [وفلكنها كبتها] فلا يختلف المجلس بسير  
 الفلك والاولى ان يبين حكم البيت الا انه يشبه به ويمكن ان يقال ان الذهاب بيان له متى ما  
 ذكرنا [وميرداتها كميروها] فيختلف المجلس ما اذا وقفت ثم صارت بعد التفويض او بالعكس  
 والذابة شاملة للرجل حتى لو كانت على عاتقه فاختارت نفسها في خطواته بانته منه بخلاف ما اذا  
 سبق خطواته اختيارها كما في العمادي وغيره [وفي] قوله لها [اختاري بنية التفويض] بنية حقيقة  
 او حكمية كما اذا قال في الغضب او المداكرة فلا يرد انه ليس على اطلاقه اذ قد مر ان في الصورتين  
 لاجابة الى النية [فقال] بتاويل مصدر معطوف على قوله المقدار اي فقولها و مثله غير عزيز  
 في كلام العرب فليس في كلامه خرازة كما ظن وانما اختار الفاء اشعارا بالاختيار في المجلس كما فيما يأتي  
 [اخترت] الاولى زيادة نفمي عملا بما يأتي الا ان يقال ان الفاء رافعة لمؤنثه [لا تقع الا] طلقة  
 [بائنة] فلا يقع ثلث لانه لا عموم للمقتضى ولا رجعة وان نوى لان اختيار النفس على الكمال

في البائن [ وشرطاً ] لوقوع الطلاق و تصديقها في اختيار نفسها [ ذكر ] مثل [ النخس ] في كونه للذات كالام والاب والامل [ من احدهما ] اي في كلام احد الزوجين [ او ] مثل [ قوله ] اختيارة في كونه للصفة كطلقة في قوله [ اختاري اختيارة فتقول ] بالنصب اي مقرها بالحر [ اخترت ] فيكون قوله معطوفاً على النفس ومن احدهما مراد منها لان الاصل اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في القيد وانما ذكر احد النوعين الدالين على البيئونة هكذا تنبيهاً على كيفية استعمال المعين للاختيار فالمعنى لابد في كلام احدهما مما يدل على انها اختارت نفسها دون زوجها من الالفاظ المذكورة مثل ان يقول اختاري اختيارة او طلقة او امها فتقول المرأة اخترت او اختاري فاخترت اختيارة مثلاً كما في المحبط وغيره فلم يختص اختيارة بكلام الزوج كما ظن [ لو كرهها ثلثا ] اي لو قال الزوج كلمة اختاري ثلث مرات بلا حرف عطف [ فاخترت احدهما ] اي قالت في المجلس اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة [ ثلثت ] من الطلقات وقعت عنده و بائنة عندها و قد شعرت بانها لو قالت اخترت اختيارة وقع الثلث عندهم كما في الهداية [ ولو قالت ] بعد قوله اختاري ثلثا [ طلقت نفسي ] بتطبيقه [ او اخترت نفسي بتطبيقه فبائنة ] وقعت لان الاختيار لجانب التقويض وما في الهداية والاختيار انه رجعي فليس بصواب كما في الكافي و لو عطف بكلمة ثم فقالت اخترت نفسي وقع بالاولى لا غير الا اذا ذكرته ثانياً و ثانياً فيقع الثلث حينئذ كما في المحيط [ ولو قال امرك بيدك ] او لسانك او غيره مما ذكرنا [ بنية التقويض فطلقت ] اي قالت طلقت نفسي [ فبائنة ] وقعت لان الامر حقيقة للبائن [ وان نوع ] بقوله امرك بالطلقات [ الثلث ] فقالت طلقت او اخترت نفسي [ يقعن ] اي الطلقات الثلث لان الامر يحتمل العموم [ وفي قوله ] اي في وقت قوله [ امرك بيدك في تطبقه او ] في قوله [ اختاري بتطبيقه فاخترت ] اي قالت اخترت نفسي في قولها اخترت نفسي فأنفاه عطفه كما مر بلا تعسف كما ظن [ ترجعية ] وقعت لانعدام الكناية بالصريح وانفاه فيه جزئيته فان قوله في قوله ظرف لانه مصدر حينئذ كما اشارنا فيكون شرطاً في المعنى ويؤيد لفقهاء ما ذكرناه من بحث امتداد الفعل فنبس المنعسف لا المناسب الى التعميم لتقصير باعده في العربية اذ لم يمتد له به فسيقولون [ وفي امرك بيدك اليوم وعدا يدخل ] في الحكم [ انجيل ] الواقع بينهما فلها الخيار في الاول حينئذ اذ الجمع بالعطف كالثنائية وفي ليومين استتبع الليل [ وان ردت ] بمرادها في اليوم المذكور [ لا يبقى ] الامر [ بعده ] اي بعد اليوم او الرد وفي الخبر لانه امر واحد وعنه انه بمعنى في الغد لانها لا تملك الرد والاول ظاهر الرواية كما في الكافي [ وان ] قال امرك بيدك [ اليوم ] و بعد غدا يختلف الحكم [ اي دخول الليل قبل الرد وعدم بقاء الامر بعده فلا يدخل الليل قبل الرد و قد يقع الامر بعد غد [ وفي طمى نفسك ان يكون ] زوج [ ثلثا ] وطلقت نفسه [ بقعن ] اي ثلثت لانه مختص من فعني فعل الخلاق مد

على الواحد الحقيقي والحكمي [والا] ينوها بان نوى واحدة او اثنتين او بائنة ارم ينوشياً  
 [رجعية] لانه صريحة [وفي] قوله [طلقي ثلثا فطلقت واحدة تقع] تلك الواحدة لانها في ضمن  
 ثلثيك الثلث [لا] يقع اصلاً [في عكسه] اي في طلقي واحدة فطلقت ثلثا لان بينهما مغايرة  
 صدية وهذا عنده واما عندهما فواحدة للغو الزيادة [ولو امر] لها [بالبائن او الرجعي] كما  
 قال طلقي نفسك بائناً او رجعيًا [فعكست] اي قالت طلقت نفسي واحدة رجعية او بائنة [يقع ما  
 امر به] من البائن والرجعي لا ما عكست لان صفتي الواحدة يلغو بقريئة التفويض [والشرط]  
 اي شرط وقوع الطلاق [في] مثل قوله [انك طالق ان شئت] او هويت او اردت او اعجبك او  
 وانفلك [مشية] منها [منجزة] اي موقعة في الحال كما قالت في جوابه بلا مهلة شئت وقوع رجعية  
 [او] مشية [معلقة] اي بامر [قد علم] وتحقق [وجوده] في الماضي او الحال كما قالت شئت ان  
 فسد الزمان وهذا لان فساد الزمان معلوم لا محالة فكان كالمشقة المنجزة [لا ما يعلم] اي لا مشقة  
 معلقة بشرط سيحصل [بعد] اي بعد هذا التعليق ومن سهو النامع ان مكان ما [كالت] ان  
 شئت ان شئت فقال شئت [فانه لا يقع به شيء لان ما فرض اليها مشقة منجزة فيخرج الامر من يدها  
 بالاشتغال] بالمر يفرض اليها من الشرط [وفي] قوله انت طالق او طلقي نفسك [كلما شئت تطلق]  
 اي يصح لها تطليقها قبل التحليل ولو بعد تجديد النكاح او زوج آخر [ثلاثا] من الطلقات  
 [متفرقة] اي في ثلثة مجالس فلا تطلق نفسها في كل مجلس اكثر من واحدة لان كلما لعموم  
 الانفراد فلا تطلق ثلثا مجتمعاً وهذا عنده واما عندهما فتطلق واحدة [لا] تطلق شيئاً [بعد]  
 الثلث و[التحليل] والعود الى الزوج الاول لان التفويض قد انتهت بالثلاث ولا يخفى انه  
 مستفاد من اول الفصل [وفي] قوله انت طالق [كيف] اي اتي حال [شئت] من الصفة  
 والعدد فان بيان كل منهما اليه كما في النهاية وكيف في الاصل سوال عن الحال ثم سلب عنه  
 معنى الاستفهام [تقع بائنة او ثلثا ان نوت] الزوجة بالمشية احدهما بان قالت شئت بائنة او ثلثا  
 [ارم يخالفها] اي نيتها [نيته] اي حال كون الزوج نوى بائنة او ثلثة ارم ينوشياً [والا] تنو  
 الزوجة على هذه الحال بان ارم تنوشياً ونوى الزوج بائنة او ثلثا او رجعية او نوت بائنة والزوج  
 ثلثا او رجعية او نوت ثلثا والزوج بائنة او رجعية او نوت رجعية والزوج ثلثا او بائنة او انعكس  
 الثلث الاخيرة او كان غيرها من الاسماء [فرحمته] فعند اتفاقهما في النية وقع ما اتفقا عليه مما  
 ذكرنا وعند اختلافهما ما يقتضي صيغة طالق من واحدة رجعية فقط فلا تطلق اثنتين ولا ثلثا  
 [وفي قوله] انك طالق او طلقي نفسك [ما شئت من ثلث] تطلق [ما دونها] اي دون الثلث من  
 الواحدة والاثنتين الدالة عليهما كلمة من التبعية وعندهما تطق ثلثا لان من البيبان الا ان  
 التبعية في مثله اشيع \*

[ **فصل** \* شرط صحة التعليق ] اي شرط ترتب الجزء على الشرط في باب الطلاق كالتعلق

[ **الملك** ] اي القدرة على التصرف في الزوجية بوصف الاختصاص وذلك عند وجود النكاح او العدة مع حل العقد فانه لو وجد احدهما المرأة مدخولة محقرة بالمصاهرة لم يصح التعليق فيه فمن بعض الظن تأويل الملك بوجود النكاح والمبادران الملك لم يشترط لصحة التنجيز وليس كذلك كما لا يخفى وبقاء الملك في عدة الرجعي مما لا خلاف فيه واما في عدة البائن ففيه خلاف سيأتي [ **او الاضافة** ] اي التعليق [ **اليه** ] اي الملك او سببه على حذف المضاف او الاستحدا م فان لم يوجد واحد منهما كما اذا قال لاجنبية ان دخلت الدار فانت طالق فالتعليق غير صحيح وفي الزاهدي وقد ظفرت برواية عن محمد رح انه لو اضاف الى سبب الملك لم يصح التعليق ايضا فالاول مثل ان تزوجت عليك يا زوجة فانت طالق والثاني ان ملكتك فانت طالق والثالث ان تزوجت امرأة او كل امرأة تدخل في نكاحي او تصبح حلالا لي او كل امرأة اتزوجها او يزوجه غيري لاجلي فاجيزه فهي طالق ثلثا ففي مثل هذه الصور لو وجد الشرط وقع الطلاق الا اذا زوجها فضولي فانها لم تطلق كما في المحيط وكذا لو قال كلما تزوجت فلانة او زوجت مني بعقد فضولي واجزت بقول او فعل او كلما تصبح زوجة لي او كل امرأة تدخل في نكاحي باي مذهب كان فهي طالق ثلثا فعقد الفضولي لاجله او فسخه القاضي الشافعي لم تطلق كما في النية ولا يحتاج الى تكرار الفسخ لو حلف إيماناً على امرأة او يمينا على جميع النساء الا في كلها وكيفية ان تزوج الحالف امرأة فبرافعان الامر الى القاضي فيلزم ان تزوجها وقد تمردت عليه وزعمت انها بالحلف صارت مطلقة فيلتمس من القاضي فسخ اليمين فيقول فسخت هذه اليمين وابطلتها وجوزت النكاح كما في المضمرات ومع الفضولي في زماننا اولى من الفسخ كما في الكبريت لكن في الجواهر ان الفسخ اولى لكونه متفقاً عليه الا في رواية عن ابي يوسف رح ثم ان كان الحالف شاباً فأقدمه عليه افضل من العزوبة وان كان شيخاً فالعزوبة اولى [ **والفاظه** ] اي الفاظ الشرط بقرينة التعليق [ **ان** ] ولو لم يذكره لانه معنى ان في استعمال الفقهاء ولذا جاز دخول الغاء في جوابها عندهم كما في الكشف [ **واذا زاد ما** ] بما يسمى بالسلطة لانه جعلها جائزة [ **ومتى** ] متى [ **ومتى** ] متى [ **وكل** ] هر [ **وكما** ] هر ار على المختار وقبل هر ار و هر دت و هر زمان و يقول الكل ما في الرضي والمغني وغيرهما ان كلما ظرف معرب وما موصولة بمعنى الوقت او توقيته او مبني على الفتح وما كافة عن مضاف اليه مفرد ولا بد حينئذ من مضاف اسم زمان ولا يخلو عن رائحة الشرطية ولذا لم يكن بعده الا الفعلية الاستقبالية ولو معنى وهي مقطوعة الوقوع غالباً وعامله ما في محل الجزء وذكر في التحقيق والكشف وغيرهما من كتب الاصول انه منصرب على الظرفية ومن ظن انه مفعول مطلق عند الفقهاء اذ قلنا مرة بمعنى بار ففيه ان مرة ظرف كما في المداومة والكشف وفي كريمة نزلة اخرى وقال الراهب انه اسم لجزء

من الزمان وأعلم ان الأولى ذكر من وما ذكره المشايخ فان ما يتعلق بهما من المسائل كثير كما لا يخفى على واقف الأصول وان الأحسن ذكر ( ك ) بأنه للشرط على الأصح نحو امرأته طالق ثلثا ( ك ل ن لا نكره ام ) كما في الخزانة [ وزوال الملك ] بانقضاء العدة من رجعية او رجعتين اومن بائن كذلك على الاظهر عند بعض وقيل ان الزوال بمجرد البينونة كما في متفرقات إيمان المنية وغيره [ لا يبطله ] اي لا يعدم التعليق بالرجعي او البائن بل يعدمه وجود الشرط فان قال لزوجته ان دخلت الدار فانت بائن او طالق ثم ابانها او طلقها واحدة قبل ان تدخل الدار ثم تزوجها في العدة از بعدها ثم دخلت الدار تطلق لان التعليق لم يبطل بالزوال بلا وجود الشرط وفيه اشعار بان كلا من البائن والرجعي يلحق نفسه وغيره الا البائن فانه لا يلحق نفسه الا اذا كان السابق خلعا او شرطية او مثل انت مني بائن كل يوم كما في النتف وغيره [ ففي غير كلام ] من ان واذا اخواتهما [ ان وجد الشرط مرة ] في الملك [ ينحل الى جزء ] اي ينتهي التعليق الى وقوع الطلاق فيجري مجرى التطير فان قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا فدخلت الدار ثم تزوجها ثم دخلت ثانيا لم تطلق ثانيا لان التعليق قد انحل بوجود شرط الدخول مرة في الملك [ و ] في غير كلاما ان وجد الشرط مرة [ في غير الملك ] ينحل التعليق و يبطل لكنه [ لا ] ينتهي [ الى جزء ] و لم تطلق المرأة ففي هذه الصورة لو طالقت ثم دخلت بعد العدة بلا تزوج لم تطلق لانحلال اليمين في غير الملك وفيه اشارة الى حيلة مشهورة لمن علق بالثالث ثم قدم واراد لا يقعن وقد اشرنا الى ما هو اسهل من انه لو وجد الشرط في عدة البائن انحل بلا جزاء به صرح في قاضيان وغيره . وفي كلاما ينحل [ التعليق ] [ بعد الثالث ] لانه يقتضي التكرار ففي كلاما تكلمت فهي طالق يتكرر الحنث بتكرار الكلام الى الثالث فبطل اليمين وعن ابي يوسف رح انه لو دخل على المنكر فهي بمنزله كل اطلاقه مشير الى ان دوام الفعل بمنزله انشاءه فلو قال كلاما عدلت عندك فانت طالق فعدت عندها ساعة طالقت ثلثا و الى ان التكرار لم يلزم ان يكون في زمانين فلو قال كلاما ضريرتك فانت طالق فضريرتها بيده طالقت ثنتين لان الضرب بكل يد كالضرب بضغث كما في قاضيان [ فلا يقح ] شيء [ ان نكحها ] اي المطلقة المثلث [ بعد ] العدة من طلاق [ زوج آخر ] لانه لا يملك في هذا النكاح الا المثلث وقد استوفاه [ الا اذا دخلت ] كلمة كلاما [ في ] ماض او مضارع مشتق من [ التزوج ] نحو كلاما تزوجتك فانت طالق فانه وقع طلاقه كلاما تزوجها ولو سبعين مرة وينبغي ان يكون في حكم الزوج نحو دخلت في نكاحي از صارت حلالا لي او ( براء ك ترا نكاح او باني كنم ) نكن لو قال كلاما نكحتك فمحمول على الوطى كما في خزانة المفتين [ وان اختلفا ] اي الزوجان [ في وجود الشرط ] فقالت وجد الشرط في الملك فوقع الطلاق وقال بخلافه [ فالقول له ] مع يمينه لانه المنكر لكن في العمادي وغيره لو جعل امرها بيدها ان لم يصل النفقة في وقت كذا ثم

اختلفا في وصلها فالقول لها على الاصح [الامع] اقامة [حجتها] الثلاثة بكل مقام نلو اختلفا في الولادة ثبت بقول امرأة [و] ان اختلفا [في شرط لا يعلم] من احد [الامنها] اي من جهة الزوجية وياقراها [نحو ان حضت فانت طالق وفلانة] من مطف المفرد بلا حلف الحصر ار الجمله مع حذمه اي فلانة طالق معك فقالت حضت [صدت] اي قبل قولها [في حقها فقط] فلم يصدق في حق فلانة فلم نطلق اصلا وهذا اذا كدبها الزوج فان صدقها تطبق فلانة ايضا وفيه اشعار بأنه لو قال ان حضت وفلانة طالق وعبدني حر فقالت حضت لم تطلق ولم يعتق الا اذا صدقها الزوج كما في شرح الطحاوي والى انه لو قال ان كان لك رجوع البطن فانت طالق فقالت لي وجعه فقد طلقت وفي النية لو انكره الزوج ففي طلاقها خلاف فاذا صدقت في حقها [فيحكم] بعد مضي [ثلاثة ايام] رأت الدم ولو حكما [بالتلاق] اي بوقوع طلاقها دون فلانة [في ازلها] اي اول ثلثة ايام ولذا لو كانت غير مدخولة فتزوجت باخري في ثلثة ايام صح النكاح هذا لكن عبارة الهداية كالرقاية والكافي وغيرهما موهمة انه فرع لمسئنة اخرى حيث قال لو قال ان حضت فانت طالق وفلانة فقالت حضت طلقت هي ولم تطلق فلانة ولو قال ان حضت فانت طالق فزوت الدم لم يقع الطلاق حتى يستمر ثلثة ايام وفي خزانة المفتين لو قال لغير المدخولة ان حضت فانت طالق فقالت حضت تنزوجت باخري في ثلثة ايام ثم ماتت كان الزوج الاول وارثا دون الثاني [وفي] قوله [ان حضت حيضة] فانت طالق [يقع] الطلاق [اذا ظهرت] من الحيض لان الحيضة في العرف لم يكن الا كاملة [وفي] قوله [ان صمت يوما] فانت طالق فصابت يقع [اذا غدرت] الشمس لان اليوم للنهار [بخلاف] قوله [ان صمت] فانت طالق فانه يقع بالصوم ساعة لوجود ان مطلق الاسماء من الامل مع النية [وان علق طلقه] واحدة [بولادة ذكر وطلقتين] ثنتين [بانثي] من الولد [قولتهما] اي النكر والانثى [لم يدر] الولد [الاول طقت] الزوجة [واحدة قضاء] طلقت [ثنتين تنزها] اي ديانة يعنى فيما بينه وبين الله تعالى كما ذكره المصنف رح وغيره وفيه اشارة الى ان الثلثة عندهم بمعنى كالقضاء والحكم والشرع والى انه كالقضاء منصوب على الظرفية اي في قضاء ونظر القاضي وتصديقه وفي تنزه ونظر المفتي وتصديقه كما في علاقة المجاز من الكشف وغيرها [و] انقضت العدة [باخروها وعن عهد رح بخروج نصف بدنه] [وان علق] الطلاق [بشيئين] اي بفعل متعلق باسمين غير طرفين ففيه تسامح [يقع] الطلاق [ان وجد] الشئ [الباني] اي الفعل المتعلق بالثاني منها ولو ذكرنا اولاً [في الملك] سواء وجد الاول فيه او لا يقع ان لم يوجد في الملك الاول لا غير مثل ان كلمت زيدا وعمر فانت طالق فان كلمت احدهما ثم ابانها بواحدة وانقضت العدة ثم تزوجها ثم كلمت لآخر يقع الطلاق وان ابانها وانقضت العدة ثم كلمتها او كلمت احدهما ثم ابانها وانقضت العدة ثم كلمت لآخر لم يقع وهذا عند المتقدمين وقال المتأخرون



ايها لو كلمت احدهما وقع الطلاق كما في المنية وذكر في الملتقط انه لم يقع اذا لم يوجد الشيان وانما  
 استثنى التعليق بالطرفين لانه لو قال انت طالق اذ جاء صديق وذهب عد وطلعت عند جيمته الصديق  
 وكلامه مشير الى انه لو علق بلحدهما لم يقع بوجود كل منهما في الملك والى انه لو قال ان اكلت كذا  
 وشربت كذا ذلت طالق لم يقع الا اذا وجد الكل فالمجموع شرط واحد وقال الغضلي ان كل واحد  
 شرط على حدة كما اذا كان الكل منفيا ولو قال (اكر) قانه نحو اكرم نحو اسن ونحو اكرم او اسن طلاق  
 فتزوجها لم تطلق كما في الخزانة ولو كرر الحرف نحو ان شربت ان اكلت فعبدني حر بالطريق ان  
 يجعل الآخر او لا المانع والباقي للانحلال فان شرب ثم اكل لم يعتق كما اذا اكل ولم يشرب لان  
 في الصرة الاولى يذم انحلال اليمين قبل الانعقاد وفي الثانية انعقد وتعلق بوجود الشرط وان اكل  
 ثم شرب عتق لو حود الانعقاد والانحلال وقد يترك هذا الاصل كما اذا قال اكرمك ما روى اكرمك انهم  
 وسر طلاق فذهبت الى دارها ولم يضر بها في الفور فانه حنث وقيل انما يحنث اذا اراد الفور  
 وذلك لانه قد يعد ان يجعل عدم الضرب شرطا للانعقاد والذهاب للانحلال كما في المنية [واتنجيز]  
 اي تنجز البت لا غير بقية الاصح وهو في اللغة التعجيل وفي الشريعة ايقاع الطلاق في الحال  
 كما مر من الظن انه من النجيز بالسكون القضاء او التحريك الغناء [يبطل التعليق] بواحدة  
 فصاعدا ولو بكلمة كلما الا اذا دخلت على الزوج كما مر [فعلق] الطلاق فقال ان كلمت  
 فلانة فانت طالق [ثم نجيز] اي اربع في الحال الطلقات [الثلاث] بان قال انت طالق ثلثا  
 [ثم عادت] المطلقة الثلث [اليه يعد التحليل] والعتقين [ثم وجد الشرط] بان تكلمت فلانا  
 [لا يقع] الطلاق وفيه اشعار بانه لو نجز ما دون الثلث في هذه الصورة وقع الطلاق كما سيجي في الرجعة  
 [وان وصل] وصلا متعارفا فلا يضر لو سكنت قد ما يتنفس او عطس او تحسأ او كان بلسانه ثقل فطال تردده  
 [ان شاء الله تعالى] ان لم يشاء او لم يشاء او لم يشاء او لا ان يشاء او ان شاء الملك او الجن او الشجر  
 او السائط او غيره مما لم يعلم مشيئة وانما سميت بالاستثناء لانها تؤدي مؤداة [بكلامه] الدال على حكم  
 كضمم والطلاق والعتاق والاقراء وغيرها خبري نحو انت دائن ان شاء الله او انشائي نحو طلق امرأتي  
 ان شاء الشيطان لكنه لا تعمل في الامر عند بعضهم [بطل] الكلام بالاستثناء بطل واعدام لحكمه  
 قال ابو يوسف رح وعليه الفتوى لا تعليق كما ذهب اليه محمد رح فوال ان شاء الله انت طالق وقع  
 صده لانه لم يذكر فاء التعليق ولم يقع عند ابي يوسف رح لانه ابطله ولو مقدم كما في النهاية والكلام  
 يمين عند خلافا للمحمد رح فلو قال ان حدثت بطلاقك فعبدني حر ثم قال لها انت طالق ان شاء الله  
 نعانى لم يحنث عند خلافا لابي يوسف رح ولم يقع الطلاق عندهما والكلام موم الى انه لو قال  
 ذلك الكلام وكتب لاستثناء موصولا او عكس وزال الاستثناء بعد الكتابة بطل كما لو تلفظ بهما  
 كذا في العمادي والى ان لقد لم يشترط فلوجري على لسانه لكان رافعا للحكم كما في المحيط والى

ان الاستثناء نوعان تعطيل كما ذكره وتحصيل بان يقول انت طالق اربعا الاثلثا اوثلثا الا واحدة او  
ثلثا فانها تطلق واحدة او اثنتين او ثلثا كما في مجمع العلوم وقد مر ما يتعلق به في الصلوة والله اعلم \*

[ **قصة** \* من ] مبتدأ خبره مريض [ **عالم حاله** ] اي حاله الغالبة او غالب الظن  
في حاله يخفف الظن لكثرة الاستعمال او اكثر احواله فانهم اعتبروا الغالب والكثير بالصحيح والمريض  
[ **الهلاك** ] اي خوفه وهذا حل للمريض مرض الموت شرعا شامل للرجل والمرأة ثم ذكر لتوضيحه  
ما يختص بالرجل من حد آخر ملن ما قال النخارية فقال [ **كمريض مجز عن اقامة مصالحه** ]  
اي عن الذهاب الى حوائجه [ **خارج البيت** ] وهو الصحيح كما في المحيط وقيل حل المرأة مجزت  
في البيت وقيل لا يصلي قائما وقيل لا يمشي وقيل يزداد مرضه كما في الكفاية المرأة اذا اخذها  
الرجوع الذي يكون آخره انفصال الولد كالريضة اما اذا اخذها ثم سكن فغير معتبر كما في  
الخزانة وقيل يعتبر الاول اوجه كما في الزاهدي والسلول والمقعد والمفلوج والمدقوق مادام  
يزداد به فهو مريض كما في المحيط [ **و** ] مثل [ **من بارز** ] اي خرج من صف القنال لاجله وعنه البارز  
كالصحيح [ **او قدم ليقتل لقصاص** ] عند بعضهم وقيل هو للصحيح [ **او رجم** ] على المختار ويدخل  
فيه من قدمه ظلم ليقتهل كمن اخذه السبع بغيه او انكسر السفينة وبقي ملن لوح [ **مريض** ]  
شروعيا لا يعتبر تصرفاته كاملة [ **مرض الموت** ] مصدر مريض لزيادة الايضاح [ **فلو بان** ] اي فرق  
المريض في حالة المرض [ **زوجته** ] بان طلقها رجعا او بائنا واحدة او اكثر او قال قد كنت طلقتك في  
صحتي ثلثا ارجاعا مع ام امرأتي او بنتها او زوجتها بغير شهود او في العدة او كان بيننا رضاع [ **بغير**  
**رضاها** ] احتراز عن نحو الخلع وكل فرقة وقعت من قبلها كالختيار امرأة العنين نفسها [ **ومات** ] في  
ذلك المرض حتى لو صح ثم مات لم تترث ولو في العدة [ **ولو** ] كان موته [ **بغير ذلك السبب** ] من  
نحو قتل او مرض آخر [ **وهي في العدة تترث** ] تلك الزوجة عن الزوج لانه قصد ابطال اثرها فرد  
عليه ولد اسمي بالفار والزوجة بأمرأة الفار وضافة زوجته للعهد فلا تترث من الزوجات أمة تحت  
حرطتها بائنا ثم اعنقها المولى ثم مات ونصرانية او يهودية تحت مسلم طلقها رجعا او بائنا ثم اسلمت  
ثم مات كما في النظم والتنف وغيرهما [ **ومن هو** ] واقف [ **في صف القتال ارحم** ] بالضم اي  
صار محموما وهو الذي اصابته الحمى لكن لم يصرعاجزا عن الحوائج [ **او حبس لقتل** ] قصاصا  
**او رجا** [ **صحيح** ] شعاعا حتى لو طلقها في هذه الاحوال ومات او قتل لم تترث منه [ **ولو تصادقا**  
**في مرضه ملن طلاقها** ] في صحتها [ **و** ] ملن [ **مضي عدها** ] بان قال المريض لها طلقك ثلثا  
في صحتي وانقضت عدتك وصدقته الزوجة فالاحسن لو صدقته في مرضه ملن طلاقها  
وعدها [ **او بائنا** ] اي بان المريض زوجته [ **بائنا** ] بان قالت له طلقني بائنا او ثلثا  
فطلقها كذلك [ **ثم** ] اي بعد التصديق او الابانة [ **اخر** ] المريض [ **لها** ] عليه بدلين مهر كان او

غيره [ او اوصى لها ] هـ [ فلها ] اي فقد كان لها عنده [ الاقل منه ] اي من الدين او المال [ و ] من الارث [ او فلها الاقل ] اي اقلهما حال كونهما منه ومن الارث فعلى الاول الاقل معمول الطرف كمن على ما قال الاخفش وعلى الثاني المبتدأ ومن بيان لما دل عليه اللام من المفضل عليه ولا ينبغي ان يقال ان من لبيان الاقل والواو بمعنى او فانه شاذ كما في امالي ابن الحاجب ومن الظن عطف الارث على الصمير المجزوع إعادة الجار على نحو بيني وبينك فانه يوم ان يؤدي حقها بكل بعض من افراد المجزوعين من ذاتها قلنا عنده لان عندهما جاز الاقرار والوصية لها في صورة التصديق اذ النكاح قد زال [ و ان علق ] في الصحة او المرض [ بيننيتها بشرط ووجد ] ذلك الشرط [ في مرضه ثرت ] لانه فار [ ان علق ] البيئونة [ بفعله ] سواء كان له يدمنه كل حول الدار او لا كالتنفيس والصلوة و الاكل وكلام احد الابوين وطلب الحق من الخصم وغيرها [ او ] علقها [ بفعلها ] اي بفعل زوجته [ ولا بد لها منه ] كالتنفيس وغيره فاذا كان فعلا لها يدمنه فلا ثرت على كل حال وهذا عندهما وكذا عند محمد ر ح اذا كان كل من التعليق والشرط في المرض و اما اذا لم يكن فيه الا الشرط فلا ثرت [ او ] علقها [ بغيرهما ] اي بفعل غير الزوج والزوجة [ وقد علق في المرض ] ووجد الشرط فيه ايضا كما اذا علق بفعل اجنبي او فعل مملوك لمجي رأس الشهر فان علق في الصحة لم ثرت فيه ولعل فيه روايتين في النظم قال صحيح لها ان دخل فلان الدار او مضى رمضان فانت طالق ثم مرض ووجد الشرط فيه لم ثرت على بعض الروايات و ثرت على آخر واللاق بالكتاب ان يقال و ثرت ان علق بيننيتها بفعله او بفعلها ولا يدمنه او غيرها في مرضه ووجد فيه والله اعلم \*

### [ فصل في تصح الرجعة بالكسر والفتح انصح لغة الاعادة و شرعا اعادة الزوج ]

الرجعة الى الحالة التي كانت عليها وذلك لانها كانت بحيث لا تدين بايام الحيض والاشهر وبالرجعة عادت الى ما كانت ولها شروط منها ان تكون [ في العدة ] كما في الكافي وغيره فمن اخلها في تعريف الرجعة فمواخل فاذا انقضت العدة بطل حق المراجعة ففي ذات الحيض انقضت بمجرد الانقطاع اذا كان عشر او ما اذا كان اقل فحين تغتسل او يمضي الوقت الذي يسمع الغسل والتحرية كما مر او تفرغ عن الصلوة بالتيمم عند معصا والنسيم عند محمد ر ح [ وان ابت ] المرأة عن رجوعه لانها مستامة النكاح لا يبدل ولذا لا حاجة الى العقد والولي والمهر [ اذا لم تبين ] ظرف تصح الرجعة وكذا اثناء بعده [ خفيفة ] اي طهه بانته او ثنتين او فرقة بالفسخ [ او غليظة ] اي ثلث طلقات سواء كان تنجيذا او تعليقا بشرط للرجعة صريح الطلاق او بعض الكناية وان لا يكون بمقابلة مال وان لا يستوفي الثلث جملة او تميمها وان يكون مدخولة كما في النهاية وكذا ذكر في المحيط وغيره انها لم تصح من منكر الدخول [ بنحو راجعتك ] في الحضرة وراحت امرأتي في الحضرة او الغيبة بشرط الاعلام ورددتك وامسكتك وانت عندي كما كتبت وانت امرأتي ان ثوى بها الرجعة

او ( باز آوردم ١ ) كا في النهاية والاطلاق مشير الى انها تصح عن وكيله كما في الخزانة وانما قدم على الفعلية لانيها مكرومة كما في لظهورية [ و بوطئها ] لا بعد التزوج في العدة كما يتبادر لان تزوجها لغو والوطؤ بناء عليه كما في المنية وفيه احتراز عن الخلوة لانه ليس برجعة [ وسمها بشهوة ] تقييلا او عيرة والضمير مفعول الفعلين ويجوز ان يكون ذاعلا فانها منها رجعة وان كان كارها كما في الزامدي [ و نظره الى فرجها ] الداخل [ بشهوة ] لا الى دبرها وان كان يفتي بأنه رجعة كما في المنية وذكر في خزانة المفتين انها تصح بما ثبت به حرمة المصاهرة فالاحسن ( وما يوجب حرمة المصاهرة ) [ و ندب ] واستحب [ اشهاد ] نصاب الشهادة [ على الرجعة ] السنية وهي ان يكون بالقول كما في الخلاصة فلا يشهد على الوطؤ والمس والنظر بشهوة لانه لا علم للغامد بها كما اشير اليه في الظهيرية [ و ] ندب [ اعلامها ] اي اعلام الزوج الزوجة [ بها ] اي بالرجعة قولاً او فعلاً فان لم يشهد او لم يعلم فرجعة بدعية كما في المضمرات [ و ] ندب [ ان لا يدخل ] الزوج [ عليها حتى يوذنها ] اي يعلمها بدخوله بخفي النعل او التخنخ او الذداء او غيرها [ ان لم يقصص رجعتها ] اذ ربما تكون مجردة تكره ان يراها كذلك الا اذا قص الرجعة وحينئذ لا حاجة الى الاعلام [ ومعتدة ] الطلاق [ الرجعي ] لا المبتوتة والمتوفى عنها الزوج [ تنزى ] بجلاء الرجم ولبس الثياب الجميلة اذا ظنت الرجعة [ و ] يحل [ له وطؤهما ] كمسها ونظرهما اذا الرجعي لا يحرم وليس بتكرار لان صحة الرجعة لا تقتضي الحلية الا ترى انهم قالوا ان الرطأ في دبر الاجنبية لم يوجب حرمة المصاهرة مع انه حرام [ ولا يسافر بها ] اي لا يجوز للزوج اخراج الزوجة من بيتها فان المسافرة محمولة على اللغة بقرينة ما يأتي في العدة [ حتى يشهد على رجعتها ] اي حتى يرجع لان اخراجها حرام بدون المراجعة كما في الكافي فزيادة الاشهاد ببيان طريق الاستحباب بقرينة ما سبق فمن الظن ان منع المسافرة بها استحبابي [ و صدقت ] الزوجة [ في مضي عدتها ] اي في ادائها انقضاء العدة عند انشائه الرجعة فلو قال راجعتك فقلت قد مضت عدتي لم تصح الرجعة على الصحيح وقالوا انها تصح فلو سكنت ساعة ثم اجابت فقد صحت بالاجماع [ ان امكن ] تصديقها بان كان ما بين الحيض الاول والاخير ما يحتمل مضي العدة من المدة وهي لغبر الحائض حرة ثلاثة اشهر وامة نصفها وللحائض حرة شهران وامة اربعون يوماً عنده وتسعة وثلثون و احد وعشرون عندها لانه يعتبر الحيض خمسة او عشرة و الطلاق آخر الطهر او اوله على اختلاف اهل التخريج والحيض عندهما ثلثة و الطهر عندهم خمسة عشر و زاد شيخ الاسلام ثلث ساعات للاغتسال كما في الحقائق ومبسوطه في جامع المضمرات [ و ] صدقت [ في بقائها ] اي في بقاء العدة عند اخبار الزوج بالرجعة في العدة فتصح رجعتها [ و ] صدقت [ في تكليفها اخباره بالرجعة في العدة ] بلا يمين عليها عنده خلافا لهما فلم يصح الرجعة ولما فرغ عن بيان ما يتدرك به طلبة او طلقان من الرجعة شرع فيما يتدرك به الثالث فقال

[ولا تحل] زوجه [حرة] على زوجها [بعد ثلث] من الطلقت [ولا] زوجه [امة] على زوجها [بعد اثنتين] منها فلو اشترى الزوج هذه الامة لم يحل له وطؤها [حتى يطأها] اي الحرة او الامة فان كلمة (لا) ككلمة (ار) زوج [بالغ او] صبي ولو غير حر او مجنوننا [مراهق] اي مقارب للحلم وفي شروط الظهيرية اذا تجاوز عشر سنين فهو نأسي واذا قارب الحلم فهو مراهق وقيل هو الذي يتحرك آلتة ويشتهي كما في المستصفى وقدر غير البالغ للتحليل بعشر سنين وان كان الاول ان يكون حراً بالغاً فان الانزال شرط عند مالك كما في الخلاصة فالاولى الجمع بين المذهبين لانه كالتلميز لا ينجف روح ولنا مال اصحابنا الى بعض اقواله ضرورة كما في دبلجة المصنف والكلام منير الى ان الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الجماع لو ادلى بمساعدة اليد تحل كما في الزاهدي والى انه يكفي غيبة الحشفة في القبل والى انها لا تحل بدونها ومن اظن القامد ان الامام السرخسي ذكر في مبسوطه عن الشافعي انه لا يشترط الا النكاح و من الصدر الشهيد في الفتاوى وغيره ان القاضي لو قضى بالحل الاول بمجرد النكاح صح بالاجماع وذلك لان السرخسي رح اقدم منه مدة مديدة وانه اجل واطل رتبة ان يروي عن مجتهدات الصدر الشهيد كما دل عليه كلام الفتاوى والكبرى والصغرى وغيرها فيما نقل عنه وليس في المبسوط سوى ما قال ان الدخول شرط عند الجمهور وما قال سعيد بن المسيب انه لا يشترط الدخول فغير معتبر ولو قضى به القاضي لا ينفذ فانه شرط ثابت بالاثار المشهورة ومثله في الهداية والكافي وغيرها وفي الكشف وغيره من كتب الاصول ان العلماء غير سعيد انفقوا على انتزاع الدخول وفي الزاهدي ان ذلك ثابت باجماع الامة وفي اللنية ان سعيدا رجع عنه الى قول الجمهور فمن صل به بسرد وجهه ويبعد ومن افتى به يعزّر وما نسب الى صدر الشهيد فليس له اثر في مصنفاته بل نقيضه وذكر في الخلاصة عنه ان من افتى به فعليه لعنة الله الملائكة والناس اجمعين فانه يخالف الاجماع فلا ينفذ قضاء القاضي به وفيه دلالة على ان ما نقل عنه في بعض الحواشي انه تأخذ فائزاه عليه كما في النهاية فعلل الطال (عفى الله عنه) اعتمد على مثل هذه حواشي نعم قد ذكر فيما آلف فاضل من افاضل امصر من شرح هذا الكتاب عن المشكلات ان غير الدخولة نحل بمجرد النكاح واما قوله تعالى ( فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ) ففي حق الدخولة انتهى كنهه لم يوجد في التفسير والخلافات [بنكاح] فلا تحل بوطى المولى [صحيح] فان بالغلس لم يحل وقيل تحل في الخزانة وكيفيته على وجه لا يقدر على امساكها ان تقول المرأة له زوجت نفسي منك على ان امري بيدي و قبل الزوج او يقول المحلل ان تزوجتك وامسكتك فوق ثلثة ايام مثلا فانت طالق فانها يطلق بمضي المدة كافي خزانة المفتين [و] حتى [تمضي عدة طلاقه] اي البائع الزمارق او المحلل [او] عدة [موه] لانها موطوءة والنكاح

مشير الى ان الزوج الباني لوتزوجها فانها في العدة ثم طلقها بلا وطئ حلت للزول بلا مضي العدة كما قال زفر ر ح فلو قصي به حاكم نفذ كما في العمادي والى ان علم الزوج ليس بشرط في التحليل في المحيط اذا انكسر الطلقات وليس لها بينة وام تقدر على منعه كان لها ان تحلل اذا سافر وتجدد النكاح لشق دخل في القلب وقيل نقتل بدواء وقيل لا تقتل والاثم عليه [و] جاز [النكاح] الباني [بشرط التحليل] بان تقول للمرأة او الزوج الثاني اتزوجك على ان احلل فالشرط والنكاح كلاهما جائز حتى لو لم يطلقها بعد الوطئ أجبر عليه كما في النظم و [يكراه] للاول والثاني [وحل] للزوج الاول وهذا عنده و اما عند زفر ر ح فقد جاز النكاح لكن لم تحل له وقال ابو يوسف ر ح لم يجز النكاح فلا تحل والاول هو الصحيح والكلام مشير الى انه لو نوى التحليل بالقبض حل له في قولهم جميعا كما في المصبرات والى ان الحلل ليس عليه شيعي والنعن الرابع في الحديث لاشتراط الاجر عليه كما في الخلاصة والاشبه ان حقيقة النعن ليست بمقصودة بل المقصود اظهار حساسة المحلل بالمباشرة والحلل له بالعدو اليه بعد مضاجعة غيره كما في الكشف وفيه كلام فامل [وان قالت] المطلقة [حللت] اي انقضت عدتي وتزوجت بزوج آخر ودخل بي وطلقني وانقضت عدتي [والدة] التي ادعت المرأة التحليل فيها [تحتمل] ذلك كما مر [و] قد [غيب على ظنه] اي الزوج الاول [صدقا] وذلك لان غلبة الظن بمنزلة اليقين فيما يختلط فيه من العبادات والمحرمات [حل] للاول [نكاحها] سواء كانت ثقة او غيرها [والزوج الثاني يهدم] اي يبطل [ما دون الثلث] من الطلقات فلو طلقت الامة واحدة او الحرة ثنتين فعادت اليه بعد زوج آخر عادت بثلك والامة بثنتين عندهما [خلافا لمحمد ر ح] فانهما تعودان اليه عنده ما بقي من طئقة الامة او الحرة وطلقتين لها وفيه اشارة الى انه يهدم الثلث بالاتفاق فلو طلق حرة لثنا او امة اثنتين ثم تزوجها بعد التحليل عادت اليه الحرة بثلك والامة باثنتين \*

[فصل — ب — في الایلاء] لغة مصدر آليت على كذا اذا حلفت عليه فأبدلت الهمزة

بياء والياء ألفا ثم همزة والاسم منه الية وتعديته ممن في القسم على قربان المرأة لتضمين معنى البعد منه قوله تعالى (والذين يولون من نسائهم) وشرعا [حلف] بكسر اللام مصدر او اسم [يمنع] ذلك الحلف في الجملة فلا يرد انه ربما لم يمنع [وطئ الزوجة] لا غير الوطئ كما هو المتبادر فلو قال (والله لا يمس جلدي جلدك) لم يكن موليا لانه يحسن بالمس دون الوطئ كما في قاضيان فلا حاجة الى زيادة ولا بحث الا بالوطئ على انه لو نوى الوطئ كان موليا كما قال الباقي واطلاق الزوجة دال على انها اعم من ان يكون في الابتداء والبقاء معا او في الابتداء فقط فلو آلى من زوجة الحرة ثم ابانها بتطليقة ثم مضت مدة الایلاء وهي معتدة وقع عليها طئقة كما في الذخيرة لكن في قاضيان لولا ان من زوجته الامة ثم اشتراها فانقضت مدته لم يقع [اربعه شهر]

متوالية لملالية اريومية وتمامه في اجارة الحقائق [حرة] حال من الزوجة [وشهران من امة] عطف على اربعة اشهر حرة وفيه اشارة الى انه لو عقد على اقل من اللتين لم يكن ايلاء بل يمينا والى ان الوطي في تلك المدة لازم ديانة ومطالب شرعا فلو لم يطل فيها لأثم واجبره القاضي عليه بخلاف ما دون تلك المدة كما في خزانة المفتين والى ان مطلقة البائنة وامته لم يصح الايلاء منهما والى ان الايلاء نفس اليمين كما في المحيط والكافي والشفعة وغيرها لكن في قاضيان والنهاية ان الايلاء منع النفس عن فريان المنكوحه منعاً مؤكدا باليمين بالله تعالى او غيره من طلاق ونحوه مطلقاً او مؤقتاً بالامدة المذكورة وفي شرح الطحاوي ان جميع الالفاظ يكون يمينا ايلاء ههنا وفي الاختيار ان مثل لا اقربك ولا اجامعك ولا اطأك ولا اعتسل منك من جنابة صريح غير محتاج الى النية ومثل لا امسك ولا ادخل بك ولا آتبعك ولا ابنت معك على فراش كناية محتاج الى النية وفي النظم لو فصل بالصرح غير الوطي صدق ديانة وفي النتنف ان الايلاء مكروه وما كان حكم الايلاء مخالف لسائر الايمان في السريين حكمه فقال [فان قربها] بالكسر من القربان وهو الدنو ثم استعير للمجامعة كما في الطلبة [في المدة المذكورة حنت] في يمينه بالكسر اي نقضها كما في الطلبة [وتحب الكفارة] المعروفة [في الحلف بالله] اي يذانه تعالى وصفاته [وفي غيره] اي حلف غير الحلف بالله من الشرط والجزاء [الجزء] فلو قال ان قربتك فانت طالق او والله لا اقربك تبين بوحدة في الصورة الاولى ويجب اطعام عشرة اوكسوتهم او اعتاق عبد في الثانية ولم يصرح بما اذا جمع بينهما وفي النظم لو قال ان تزوجتك فوالله لا اقربك وانت طالق ثم تزوجها لزم كفارة بالقربان وقع باذن بتركه بخلاف [و يسقط الايلاء] وبطل اليمين كسائر الايمان [والا] يقربها في المدة [بانت] الزوجة [بوحدة] ثم استأنف كلاماً بلا عطف على بانته كما ظن وقال [وسقط الصف الوقت] اي المصريح بمدة او مدتين من التوقيت وهو تعيين الوقت فلو قال والله لا اقربك اربعة اشهر او ثمانية اشهر ففي الاول اذا مضت اربعة اشهر ولم يقربها بانت منه بوحدة وسقط الايلاء وفي الثانية اذا بانت ثم تزوجها ثانياً ثم مضت اربعة اشهر أخرى بانت بوحدة أخرى وسقط الايلاء [لا] تسقط الحلف [المؤبد] اي غير الوقت فيثنى القسم وهذا احسن مما في النتنف انه مؤبد ومجهول نحو والله لا اقربك وحكمه حكم المؤبد فلو قال والله لا اقربك او والله لا اقربك ابداً ولم يقربها في المدة بانت بوحدة ولم يسقط الايلاء وقس عليه غيره لان تقدير المؤبد كلاماً مضت اربعة اشهر فكذلك [فتبين] المانة [باخرين] اي بطاقتين اخريين غير الاولى فتعصف من فسر بطليقة اخرى مع طليقة اخرى وقال بالتغليب [ان مضت مدة] اي اربعة اشهر [اخرى بعد نكاح ثان] طرف مضت كلتین بعده [بلاني] في اللغة الرجوع وفي الشريعة جعل نفسه حائناً في المدة بالوطي عند القدرة وبقول عند العجز [ثم] مضت مدة [اخرى]

كذلك [ اي بلائيه ] بعد [ نكاح ] ثالث ] وفيه اشارة الى ان الايلاء لا ينعقد بعد البيئته  
بلا نكاح فلو كانت البائنة محتدة الطهر ومضى اربعة اشهر اخرى لم تنس بشئ وهو الاصح كما في المبسوط  
والى ان ابتداء المدة الثانية من وقت النكاح سواء كان النكاح قبل مضي العدة او بعده وفي  
النهاية ان ابتداءها من وقت الطلاق ان كان قبله [ وبقي الحلف ] بالله و يرتب عليه حكمه  
[ بعد ] وقوع [ ثلث ] من الطلقات سواء كانت بالايلاء كما مر وبالتجزيز مثل والله لا اقربك ثم  
طلقها ثلثا [ لا ايلاء ] ثابت حكما بعد ما لانه استكمل ما يملك في هذا العقد من الثلث فاذا  
تزوجها بعد زوج آخر [ فان قربها ] فيها [ كفر ] عن الحلف لبقائه [ ولا بين بالايلاء ] لانه لا ايلاء  
[ ولو عجن المولي [ عن الفقه ] الشرعي المذكور [ بالوطي ] ظرف الفج [ لمرض احدهما ] اى الزوجين  
مرضا لا يقدر معه على الوطى في كل المدة [ او غيره ] اى المرض ككونها ريقا او صغيرة او  
غائبة او ناشزة [ فبيته ان يقول فيثت البيها ] او راجعتها او ابطلت الايلاء [ فان قدر ] على الوطى  
من فاء بلسانه [ قبل ] مضي [ للمدة ] المذكورة [ فبيته بالوطي ] وبطل بيته باللسان [ و ] اذا  
قال لامرأته في غير مذاكرة الطلاق [ انت علي حرام ان نوى الطهار ] فهو ظاهر عندهما خلافا  
لحمد روح والاول هو الصحيح كما في المصمات [ او ] الطلقات [ التلث ] فثلث كما مر في الطلاق  
[ او الكذب فما نوى ] اى فهو كذب و ذا ديانة و اما قضاء فايلاء كما في المصمات [ وان نوى  
التحريم ] او اليمين [ فايلاء وان نوى الطلاق ] باثنا او رجعي واحد او اثنين [ او لم ينو شيئا ] من الطهار  
و الطلاق والايلاء والكذب [ فيه ] اى في قوله [ انت حرام ] فباينة كما مر في الطلاق ولذا لم يذكره  
لكن في المصمات ان لم ينو شيئا فايلاء وفي المحيط ان المرأة اذا فاته كان يمينها فلو مكنت زوجها  
كفرت [ ركدا ] ان نوى الطلاق او لم ينو شيئا [ في ] قوله [ كل حل ] او حل او حلال او حلال الله او ( طال  
هـ اى ) او ( طال ايد ) او ( طال المسين ) [ علي حرام فبائنة ] بالفاء الزائدة في خبر للبتدا كذا  
على مذهب الاخفش وقيل انه يصرف الى المأكول والملبوس والفتوى على الاول كما في المصمات  
وعن محمد روح لونه الطلاق في نسائه واليمين في نعم الله فطلاق ويمين كما في المحيط و  
لو حلف بالحل والحرية من لا زوجة له فتعلق عند ابي جعفر ويمين عند ابي بكر فلو تزوج  
امراة طلقت على الاول وكفر على الثاني وبه نأخذ كما في المحيط \*

[ فصل \* بالاسم بالخلع ] بالضم في المرأة وبالفتح في غيرها كما في الاختيار لكن في

الغريب انه بالضم اسم لغة النزاع والخلع وشراعا عقد لازالة الزوجية بما تعطيه من المال كما في  
الاختيار والايضاح والخزانة والنهاية والمصمات وغيرها فاستعمله في الطلاق البائن مجازا كما  
في التيفه وذكر في التيفه انه حقيقة في كليهما وفي الفصولين ان الخلع بعوض وغير عوض  
متعارف والاستعمال فيها اكثر مما ان يحصى كما لا يخفى فبينغي ان يقال الخلع لفظ زال به ملكه



النكاح والفاظه الخلع والمباراة والتطليق والمباينة والبيع والشراء كما في الننف وصورة بالعربية ان تقول الزوجة (خالعت نفسي منك بكذا) فقال (خلعت) وبالفارسية (فروشم) وازنوايكن مرا است برود نقد مدت خریدم يك طلاق) فقال (فروشم بر باين شمرطها) وفي الصدر دلاله على انه جاز وكره وذلك لتعارض النصين [عند الحاجة] اي ضرورة عدم قبول الصلح في شرح الطحاوي اذا وقع بينهما اختلاف فالسنة ان يجتمع اهل الرجل والمرأة ليصليا بينهما فان لم يصليا جازله الطلاق والخلع [بما صلح مهرا] من المال سواء كان معيناً فياخذه لا غير او غير معين معلوم فياخذه وسطا او مجهول فيرجع عليها بمهرها كما في الننف والباء متعلق بالخلع والمجهول ليس بقطعي فلا يلزم بأس بالخلع بها دون العشرة وبها في بطون غنمها اوجاريتهما من الولد او ضرور غنمها من المين او غنمها من الثمار كما في المحيط وغيره و[هو] اي الخلع [طلاق بائن] لانه من جملة الكنايات فيحتمل النية الا ان المشائخ قالوا انها لم يهتبط منها لانه يحكم عليه الاستعمال صار كالصرح كما في متعارفات طلاق المحيط وفيه اشارة الى اشتراط النية في ظاهر الرواية [ويجب عليها] اي المرأة [بذله] اي الخلع وفيه اشارة الى ان ذلك البذل واجب في الحال لكن التأجيل جائز الى معلوم ومجهول وكذا الكفالة والرهن به كما في الخلاصة والى ان قبول البذل شرط لوقوع الخلع كما في النظم [وكره] تحريماً وقيل تنزيهاً كما في الاختيار [اخذه] اي اخذ شيء من المهر لقوله تعالى (فلا تأخذوا منه شيئاً) لكن لو اخذه طالب عند العامة كما في النظم [ان نفرت] المرأة اي كرهها [و] كره اخذ [الفضل] على ما قبضته من المهر على رواية الاصل ولم يكره في رواية الجامع كما في الكافي ولم يفصل الحاكم وقال اذا اختلعت من اكثر من مهر المثل يكره ان ياخذ اكثر مما اعطاها وفي الجامع لا يكره كما في النظم [ان نفرت] الرجل فلا يكره اخذ ما قبضته منه [وان طلق بمال] اي قال لها انت طالق بعوض مال يجب لي عليك [او طلق مال] اي على شرط مال يكون لي عليك [وقع بائن] لانه في معنى الخلع [ان قبلت] المرأة المال في المجلس وفيه اشعار بان الطلاق لم يتوقف على اداء المال وان لزم عليها ادائه كما في الفصولين [و] ان خالع مسلم او طالق [تخمر] او طلق خمر كما في الكافي والاختيار والفصولين ولم يذكره اعتماداً على ما سبق فلم يختص الحكم بالباء كما ظن [او خنزير] اودم ادميته او غيرها مما لا قيمة له اصلاً [لا يجب] على المرأة للرجل [شيء] من المال وان قبلت ثم عطف عليه وقال [وقع] طلاق [بائن في] صرة [الخنخ] وطلاق [رجعي] في صرة [الطلاق] فانه ان لم يجب البذل فان خرج مخرج الكناية فبائن ومخرج الانصاح فرجعي [وان طلبت] الزوجة من الزوج [ثلثا] من الطلقات بالف و قالت طلقني ثلثا [بالف فطلقها] طلقة [واحدة فبائنة] بقع [بثلث الالف] بلا خلاف لاقتسام اجزاء العوض على اجزاء المعروض [وي] ان طلبت ثلثا [على الالف] فطلقها واحدة طلقت واحدة

[ رَجْعِيَّةٌ بِلا شَيْءٍ ] من الالف للزوج على الزوجة [ عند أبي حنيفة ر ] واثنته بثلث الالف عندهما كالاول وان طلبت ثلثا بالف او على الف فان طلقها ثلثا طلقت ثلثا بلا شيء عنده واما عندهما فيقع الثلث واحدة بالف وثلثان بلا شيء وان طلقها ثلثا بالف طلقت الثلث بالف ان قبلت والا لا يقع شيء عنده واما عندهما فان لم تقبل يقع واحدة بالف والايقع الثلث واحدة بالف والاخران بلا شيء كما في الحقائق [ والخلع ] كالطلاق بمال [ معارضة في حقها ] اي المرأة فلا يتقدم به فكان من جانبها شرط العقد ومن فروعه انه [ يصح رجوعها ] عن ايجابها قبل قبول الزوج فاذا قالت اختلعت نفسي منك بكذا او اشتريت طلاقي منك بكذا اراخلعني على كذا فرجعت عنه قبل قبوله بطل الايجاب ومنها انه يصح [ شرط الخيار لها ] اي شرط الزوج الخيار للمرأة ولو قال خالعتك او طلقتك على كذا على انك بالخيار ثلثة ايام فقبلت جاز فبطل الخيار ان ردت في الثلث وطلقت ان لم ترد فيه ولزم البطل وهذا عنده واما عندهما فلم يجز الخيار فوقع الطلاق ولزم البطل [ ر ] منها انه [ يقتصر على المجلس ] اي مجلس الايجاب فالاجاب في الامتلاء يبطل قبل القبول بالامراض عنه كما اذا قامت عن المجلس او اقام ومنها انه لا يصح التعليق بالشرط ولا الاضافة الى وقت ومنها انه يتوقف على حضور الزوج حتى لو غاب وبلغه وازام لم يجز كما في المحيط [ ر ] الخلع كالطلاق [ يحسن ] اي تعليق الطلاق بقبولها [ في حقها ] اي الزوج [ حتى انعكس الاحكام ] المذكورة فلا يصح رجوعه قبل قبولها ولا يصح خياره لنفسمه اجمالا ولا يقتصر على المجلس فلا يبطل بقيامه عن المجلس قبل القبول لكن يبطل بقيامها ولا يتوقف على حضورها بل يجوز اذا كانت عاتية فاذا خلعهما فلها خيار القبول في المجلس ويصح منه التعليق بالشرط نحو ان جئتنني بالف فانت طالق ويصح الاضافة الى الوقت نحو اذا جاء الغد فقد خالعتك على كذا [ والعبد ] والامة في العتق [ بمنزلتها ] اي المرأة في الخلع فالمرء بمنزلته حتى انه اذا قال العبد للمولى اشترت نفسي منك بكذا كان له الرجوع قبل قبول المولى واذا قال المولى له بعت نفسك بكذا ليس له الرجوع وقس عليه شرط الخيار والاختصار على المجلس وبسقط من الاسقاط [ الخلع ] بلا ذكر المال على ما هو المتبادر [ ر ] وكذا [ المباراة ] هي ان يبرئ كل منهما الاخر وقال المطرري انها من البراءة وترك الهمة فيها خطأ [ حقوق النكاح عنهما ] اي عن الزوجين منها النفقة المخروضة بالقضاء واما نفقة العدة والمولد فلا يسقط الا بالذکر والسكنى لا يسقط مطلقا ومنها المهر الغير المقبوض واما المقبوض فيرد على المختار وان نوى بالخلع الطلاق يقع ولا يسقط المهر بالانفاق والتمتداد من النكاح هو الصحيح فان الخلع في النكاح الفاسد لا يمسقط لمهر واذا وطأ للنكحة بهذا النكاح اختلف في مقوطه وكذا اذا بانث امرأته ثم خالعه في العدة وفيه اشارة الى انها لا يسقطان ماسوى ما ذكرنا من الذين وعنه انه مسقط كما في الفصولين وقال محمد بن حنبل لا يسقطان الا ما هما وابي يوسف ر ح مع محمد ر ح

في الخلع ومع أبي حنيفة رح في المأزات [وان خلع] الاب [صبيته جاهلها] اي لم يؤثر في شيء [الا في قرع الطلاق] فلا شيء عليه من ماله وماله وقيل لا يقع الطلاق والاول اصح كما في الهداية وفيه اشعار بان الطلاق لا يتوقف على اجازتها وقيل يتوقف والاول الصحيح والمراد بالطلاق البائن اذ الفرقه اذا كانت بلفظ الخلع فبائن وبالطلاق رجعي كما في العمادي واعلم انه قد اجري لفظ لغا مجرى الفعل المنفي ليصح الاستثناء وهذا الاجراء في الفاظ محصورة ليس هو منها كما بين في موضعه [وكذا] لغا الا في وقوع الطلاق [ان قبلت] الصبية المال سواء كان احد العاقدين اباه او اياها وفي رواية لم يقع الطلاق الا بقبول الاب ولا يجب عليه البذل لان عبارته في صغرها كعبارتها في كبرها وفي رواية لم يجب عليه شيء لعدم الضمان ولا عليها لان مالها لا يعتبر بد كما في الكرماني وفيه اشارة الى اشتراط كونها من اهل القبول بان كانت تعرف كون الخلع مائبا والنكاح جالبا والى ان لا شيء عليها والى ان العاقد لو كان اجنبيا لم يقع بلا قبول الصبية والاب وذا بلا خلاف كما في الذخيرة [و] ان خلع الاب صبيته [على انه ضامن] اي ملتزم للمال وان كان في الاصل التحمل لما على الاصل [فعليه] اي الاب [المال] اي البذل كما على الزوج المهر فيقع الطلاق ولم يسقط المهر كما في الهداية وذكر في القصولين ان الاب اذا رأى ان الخلع خبر لها بان علم انها لا تحسن العشرة معه وخلعها يسقط المهر عند مالك رح ولو قضى به القاضي ينفذ قضاؤه لانه مجتهد فيه والله اعلم \*

[فصل \* الظهار] لغة مصدر ظاهر الرجل اي قال لزوجته انت علي كظهر أمي اي انت علي حرام كبطن امي فكنتي عن البطن بالظهر الذي هو عمود البطن لثلا يذكر ما يقارب الفرج ثم قيل ظاهر من امرأته فعلت من لتضمين معنى التجنب لاجتناب اهل الجاهلية عن المرأة المظاهر منها اذا اظهر طلاق عندهم كما في الكشاف وشروا [تجنبه] مسلم عاقل بالغ ولم يصرح به لغهرته فلا يصح ظهار النسي والمجنون والصبي [ما يضاف] وينصب [اليه الطلاق من الزوجة] للتيين والمعنى مجموع الزوجة حقيقة او حكما مثل جزء من الاجزاء الثأثة او للعبر بها عن الكل [بما يحرم اليه النظر من عضو محرمة] اي المحرم نكاحه موبدا سواء كان ينسب او رضاع او صهرية فالتنبيه مخرج لنحو انت أمي او اختي او بنتي فانه ليس بظهار كما في مبسوط صدر الاسلام والعتالي فلو قال ان فعلت كذا فانت أمي ونعلته فهو باطل وان نوى التحريم و اضافته مخرجة لما قالت لزوجها انت علي كظهر امي فانه ليس بشيء وعن أبي يوسف رح انه ظهار وقال الحسن رح انه يمين كما في المحيط والبيان مخرج لاجنبية او امة ان تزوجتك فانت علي كظهر امي فانه لم يكن ظهارا الا اذا تزوج الاجنبية او امة بعد اعتاقها فانه ينقلب الى الظهار كما في فاضلحان وغيره والمحرم مخرج لما اذا شبه بمنزلة الاب او الابن فان حرمتها لا يكون مؤبدة ولذا لو حكم بجواز نكاحها نقل وهذا عند محمد خلافا لابي يوسف رحمه الله ومدخل لما اذا شبه بظهر ام امرأة قبل هذه المرأة او نظر الى فرجها

بشهوة فإنه ظاهر عند أبي يوسف خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله ولما إذا قال أنت كامي فإن التعبيه بالآثم تشبيه بظهورها وزيادة كاحرج بذلك في المحيط متى ان ذكر الموصول وارد متى طريق المثال فبطل ما ظن ان التعريف باطل بخرجها وان من الأولى للتعويض والابتداء ومن الثانية ليس لهما ولا للبيان وما بينا من المراد بالموصول دخل فيه ما في النظم من انه اذا شبهها بالخمر او الخنزير او الدم او الميتة او قتل المسلم او الغيبة او النميمه او الزنا او الربوا او الرشوة فانها ظاهر اذا نوى نحرانت علي كامي وفي التنف ان الظهار مكروه ثم شرع في حكمه فقال [وهو] اي الظهار [بحرم] [وطئها ودراعيه] اي دواعي الوطئ كالتقبيل واللس بشهوة فلو فعل استغفر وعن محمد رح لم يحرم التقبيل اذا قدم السر كما في المحيط وذكر في الطهوية ان النظر الى ظهرها وبطنها لم يحرم [حتى يكفر] سواء كان موبداً او مطلقاً اما اذا كان موقفاً بان قال انت علي كظهر امي ان سنة فقد حرم الوطئ في السنة قبل التكفير اما بعدها فلا يحرم قبله لانه سقط الكفارة بمضي الوقت والمتبادر منه ان ليس لها مطالبة التكفير وليس كذلك فان لا ذلك والحكم اجبر عليه بالجنس ثم بالضرب وان النكاح باق وان هذه الحرمة لانزول الا بالتكفير ولهذا بوطئها ثم تزوجها بعد العدة او زوج آخر حرم وطئها قبل التكفير كما في النهاية [وفي انت علي كامي] او مثل امي [صح نية الكرامة] اي استحقاق البر فلا يقع طلاق ولا ظهار [و] صح نية [الظهار] بان يقصد التشبيه بالام في الحرمة فيترتب عليه احكام الظهار لا غير [و] نية [الطلاق] بان يقصد ايجاب الحرمة [فان لم ينوشيثاً لفا] اي لم يلزم شيء عنده واما عند محمد رح فظهار وكذا في رواية عن أبي يوسف رح في الغضب وعنه انه ايلاء فيه كما في المحيط والصحيح الاول كما في المضمرات وانما قيد بعلي لانه لو لم يقيد به ولم ينزل عند الكل كما في قاضيهان وانما قيد بالكاف لانه لغوي وانه كما مر ومن بعض الظن جعله من باب زيد اسد [وانت على حرام كامي] صح فيه [مانوى من ظهار او طلاق او ايلاء وان لم يسو] شأ [فالهاء عند أبي حنيفة وأبي يوسف] رحمه الله وفي رواية عنه [وظهار عند محمد] رح وهو الصحيح من مذهبه كما في قاضيهان ولو قال انت على حرام كظهر امي ونبي اطلاق فظهار عنده و طلاق عندهما واذا نوى الظهار ولم ينزلهما اجماعاً كما في الحائض [وفي انت على] ازمني او عندي ازمني [كظهر امي] اذا قاله [لنساءه] النلت اوالاوبع فهو مظاهر مبهين [تجب لكل] سها [كفارة] كما لو ظاهر من امرأه الواحدة امرأتي مئاس او في مجنس الا اذا عني بغير الأولى فلزم كفارة واحدة كما في المحيط [وهي] اي الكفارة [تجب] غير مستقرة [بالعرد] وحده عند المحققين من اصحابنا وقبل بالظهار وحده وقال العامة يوماً كما في المحيط وغيره [اي العزم من وطئها] كما قال العامة وعليه الفتوى كما في السلم فان عزم على الحرمة بالظهار لم يجب الكفارة وانما قلنا غير مستقرة لان العزم قد يرد عليه لنقض كما بدله بعد العزم ان لا يطأها وتسقط

الكفارة حينئذ كما اذا مات احدهما كما في المحيط فتفسير قوله يجب بان يستقر وجوبها صرف من ظاهرة مع انه غير صحيح كما ذكرنا [ردي] اي الكفارة [مقت رتبة] اي اعتاقها كما في المغرب والرتبة ذات مرقوق مملوك سواء كان مومناً او كافراً ذكرنا وانثى كبيراً او صغيراً والمتبادر ان يكون الاعتاق مقروناً بالنية فلنؤكد بعد العتق اولم ينزل يجوز كما في شرح الطحاوي والنية في الاثبات قد تم طي انه في معنى نكرة موصوفة للمعنى اعتاق كل مملوك [الا فانت جنس المنفعة] اي المصرو والسع وانطبق والبطش والسعي والعقل ونحوهما [كلاصين] والاصم الاصلي والاخرس والمجنون فانه لا يجوز وفيه اشعار بجواز اعتاق الامور كما في الاختيار [و] كذلك [مقطوع يداها] او رجلاه [او ايها ماها] او ثلثة اصابع من كل يد سواءها [او يذو رجل] كلاهما [من جانب] بخلاف ما اذا قطعاً من جانبيين [و] الا [المدبر] وام الولد [ومكتبا ادنى] بعض بدله [في ظاهر الرواية ويجوز في رواية الحسن ر ح عنه كما اذا لم يؤخذ شيئاً من بدل الكتابة] ونصف عبد مفترق [بينه وبين غيره] ثم باقيه [اي النصف الباقي منه [بعد] اداءه] ضمانه [اي ما التزمه بالعتق الى شريكه وفيه اشارة الى ان للعتق موسراً فلا يجوز كاذب اليه ابو حنيفة ر ح لانه صار كالمدبر بتأخر عتق الباقي واما عندهما فيجوز لانه عتق كله والى انه لو كان معسراً لم يجوز واذا بلا خلاف وتسامه في العتاق واعلم ان المختص هو مجموع التابع والمتبوع وقد شاع ذلك فلا تسام فيه كما ظن [و نصف عبده] قبل وطئها [ثم باقيه بعد وطئها] لانه لم يعتق الكل قبل المحيس وهذا عنده واما عندهما فيجوز لانه عتق الكل والكلام مشير الى انه لو لم يجامع بين الاعتاقين يجوز واذا بالاجماع كما في الاختيار [و] ان عجز [المظاهر] عن العتق [بان كان فقيراً وقت التكفير وهو من حين العزم الى ان تقرب الشمس من الغروب من اليوم الاخير مما صام فيه من الشهرين فلا يتحقق العجز الحقيقي الا به كما في شرح الطحاوي ولا اعتبار بالمسكن والعتاق التي لا بدله منها فان المعتبر في ذلك الفضل وعن ابي يوسف ر ح انما يعتبر الفضل اذا بلغ نصاباً وعن محمد ر ح انه يحبس المحترف قوت يومه وغيره قوت شهرة كما في المحيط [صام] المظاهر [شهرين] بالاهله وان كان كل واحد منهما تسعة وعشرين يوماً وان صام بالايام وافطر لتمام تسعة وخمسين فعليه الاستقبال لانه لم يكمل الستين كما في المحيط ولو صام تسعة وعشرين يوماً بالاهلال وثلثين بالايام جاز كما في النظام [ولاء] اي صوم متتابعة [ليس فيهما] شهر [رمضان ولا الايام] الخمسة [اسمها] سبأ وحصى اي المنهي الصوم فيها وليس من قبيل الحذف والايصال في شيء كما ظن لانه جماعي [و ان اطلق] فيهما يوماً ازاكثر بعد او غيره [استأنف] اي ابتدأ بصوم الكفارة ولم يحجب ما صام الا اذا حاضت فانه لا يلزمها الامتناف ولكنها تصل صومها بايام حاضتها [وكذا] استأنف الصوم [ان وطئها] اي المظاهر منها [ليلا عمداً] كما في المبسوط والنظم والهداية والكاظمي والقنوري والمضمرات والزاهدي والنفث وغيرها فبمعجود قول الامام الاسيبغابي في شرح

الطخاري بالليل عمداً او نسياناً لا يُلحق ان يحمل الحمد في كلام الهداية والمصنف على انه قيد اتفاقي كما فعله صاحب الصكافية ومن تابعه ومن تأييده عدم النفقات صاحب النهاية بذلك [ او يوماً مطلقاً ] اي عمداً او نسياناً وقال ابو يوسف رح لا يستأنف في الوطئ ليلاً عمداً او نهاراً ناسياً وفيه اشعار بانّه لو وطئ غير المظاهر منها ليلاً عمداً لم يستأنف وذا بلا خلاف كالوطئها يوماً مطلقاً بلا خلاف كما في التنف [ وان عجز ] عن الصوم لمرض او غيره [ اطعم ستين مسكيناً ] ولو حكماً فيتناول ما اذا اعطى واحداً ستين يوماً وفيه رمز ان جواز التملك والاباحة في الكفارة لان الاطعام جعل الغير طامعاً وقيد المسكين اتفاقي لجواز صرفه الى غيره من مصادف الزكوة [ كلا ] منهم [ قدر الفطرة ] من برّ وزبيب نصف صاع ومن تمر وشعير صاع وجاز متوان برّ والكلام مشير الى انه لو اطعم عن ظاهرين ستين مسكيناً كل مسكين مائة لم يجز الا عن احدهما كما قالوا وذهب محمد رح الى انه جائز عنهما ولا خلاف في انها لو كانت عن ظاهر او انظار يجوز عنهما كما في الحقائق والى انه اذا اعطى كل مسكين مائة من الخنطة ولم يجدهم حتى اعطى مائة آخر فاعطى آخرين لا يجوز [ او ] اطعم [ قيمته ] اي اعطى كلاً قيمة قدر الفطرة مطعماً فيكون من قبيل التضمين الذي هو اكثر من ان يحصى كما قال ابن جني فهذا اول ما ظن انه من قبيل حذف اعطى اذا اطعم بمعنى اعطى مجازاً ولما فرغ من طعام التملك شرع في الاباحة فقال [ وان غداهم وعشاءهم ] اي اعطى المتين الغداء والعشاء بالفتح فيهما اي طعام الغداة والعشي فالغداة من طلوع الفجر الى الظهر ومنه الى نصف الليل هو العشي وفي كلمة المواشاة الى انه لا يجوز الغداء بدون العشاء ولاء العكس فالمعتبران كلتان اما بعدائين او عشائين او غداً وعشاء او غداً وعشاء وسحور والمستحب ان يغذيهم وبعشيهم بخبز معه ادام وفي خبز الشعير اختلاف المشايخ ومن جوز فقد شوط الا دام واداء غداهم واعطاهم قيمة العشاء او عشاءهم واعطاهم قيمة الغداء يجوز وفي البقائي فيه روايتان [ واسبعهم ] ولو بقليل من الطعام ولهذا الراي سبع عشرة مثلية ارغفة جاز وفي جمعية الصمير اشعار بان واحداً منهم لو كان شعباناً لم يجز اليه مال السلواني وقيل يجوز لانه وجن طعامهم ولو كان احدهم طفلاً او اكثر منه سناً لم يجز [ او اعطى ] كل واحد منهم [ من بر ] الانصح منا بر [ ومنوى تمر او شعير ] اي كمل احد الجنسين بالآخر وفي السقلي فيه روايتان وفي الاصل انه لا يجوز [ او ] اعطى مسكيناً [ واحداً ] في كل يوم [ من شهرين ] قدر الفطرة اذ قيمته اربعة وعشاءه جزء الشريط وعند ابي يوسف رح لو غدا مسكيناً واحداً وعشاءه في ستين يوماً لم يجز وان اعطاه [ في يوم ] واحد [ قدر شهرين ] قدر الفطرة او قيمته ولم يدفعات [ لا ] يجوز الا من يومه على الصحيح وقبل بدفعات يجوز وفيه اشعار بان طعام الاباحة فيه لا يجوز وفي الاكشاف اشارة الى ان الوطئ في خلال الاطعام لا يوجب الامتناف كذا 'حاط المحيط' مسؤل الطعام وفي

اسناد هذه الافعال دلالة على ان المظالم كان حراً فلو كان عبداً كفر بالصوم وان اعطاه لمولاه المال وليس له منعه من الصوم فان اعتق وايسر قبل التكفير كفر بالمال كذا في المغارح \*

[ فصل \* من قذف ] اي اقر بقذفه او ثبت بالبينة قذفه فانه لو انكروا ولم يكن لها بينة

سقط اللعان والقذف الرمي البعيد ثم استعير للشتيم والعيب كما في المفردات لكن ما في الصحاح والاساس والمقدمة ناظر الى انه حقيقة في السب لكن في الاختيار انه لغة الرمي مطلقاً وشرعية رمي مخصوص

وهو الرمي بالزنا والنسبة اليه فقد استدرج قوله [ بالزنا ] الصريح لا بكناية مثل ان يقول يا زانية

يا اواني قد زنيته قبل ان تنزولك ارجسك او نفسك زان [ وزجته ] بنكاح صحيح سواء دخل بها

اولاً وفيه رمز الى انه لو قذف اجنبية او مبانة فلا لعان لكن يحل والى انه لو طلقها رجعية

لم يسقط اللعان كما في شرح الطحاوي [ العقيقة ] نفس ذات لها صفة بها تغلب على الشهوة وشرعية

امرأة بريئة عن الوطء الحرام والحمة به فلا لعان بقذف الموطوءة بالزنا وشهنته وبالنكاح الفاسد

كما في الظم ولا يقذف من لها ولد غير معروف الاب كما في النهاية [ وكل ] من القاذف

والزوجة [ صلح ] في وقت اللعن ولو بسكم القاضي [ شامدا ] بان يكون مسلماً حراً مكلفاً ناطقاً

غير محدود في قذف فسري اللعان بين الاميين والفاسقين لانه جاز قبول شهادتهما بالحكم وانما

قلنا في وقت اللعان فان في الهداية الاصل ان اللعان شهادات مؤكدة بالايمان فلا بد ان يكونا

من اهل الشهادة لان الركن فيها الشهادة فمن الظن ان كلام المستفت ككلام الهداية يدل على

اشتراط صلاحية الشهادة حالة القذف وهي شروط حالة اللعان [ او ] من [ نفى ] اي ابعد منه عند

الولادة او بعدها يوم ازيمين بان يقول ليس مني [ ولدها ] اي زوجة العقيقة وكل صلح شامدا

كما في التتف ولم ينكره لان الاصل اشتراك المعطوفين في القيود [ و ] قد [ طالبت ] الزوجة [ به ]

اي مرجع القذف على الاستخدام وفيه اشارة الى انها لو لم تطلب حقها لم يطل وان طالبت المدة

كما في القصاص وعيرة من حقوق العباد كما في شرح الطحاوي والى انه سقط اللعان ولو طلبت المرأة

بعد لعدة من الرجعي وبعد الطلاق البائن وكذا اذا تزوجها بعد هذا الطلاق كما في المحيط وغيره

ومما حيلة دفع اللعن كما لا يخفى [ ذم ] خبر لموصول اي شارك القاذف الزوجة في اللعن وهو في

الاصل الطرد وشرعاً في حق الكفار الاعداء من رحمة الله تعالى وفي حق المؤمنين الاسقاط عن

دوجة الابراء واللعن في الشروع شهادات مؤكدة بالايمان من الجاهلين موثقة باللعن من جانبه

والغضب من جانبها من الله تعالى ومنه سمي به مع ذم ليس اللعن الا في آثر كلامه تعليمياً اولاً لان

الغضب قائم مقام اللعن وهو في جانبه يقوم مقام حد القذف وفي جانبه مقام حد الزنا ثم شرع

في تفسيره [ فيقول الزوج بأمر القاضي بعد ما صمهما بين يديه قائماً ] اربعاً [ من المرات ] تشهد [ لي مقبلاً ] اقس [ بالله ] الذي لا اله الا هو كما في لظم [ اسي ] اي باني [ صادق فيما رويتها ] اي

شتمت زوجتي او زميتك [ به من الزنا ] ان قذف به [ او ] من [ نفي الولد ] ان نفاه و من الزنا و نفي الولد ان قذف بهما وفي النظم ثم يقول القاضي اتق الله تعالى فانها موجبة يعني لعنة و فرقة و عقوبة فان لم ينق الله يتم الامر [ و ] يقول [ في ] المرة [ الخامسة لعنة الله ] بقاء الوحدة [ عليه ] و اما أثر الغيبة على التكلم لانه لا يخبى كما لا يخفى [ ان كان كاذبا فيما زميتها ] او كنت من الكاذبين فيما زميتك به من الزنا و نفي الولد [ ثم ] يقعد الرجل و [ تقول ] المرأة قائمة [ اربعا اشهد بالله انه كاذب فيما زماني ] او انك كاذب فيما زميتني [ به ] من الزنا ثم يقول القاضي كافر [ و ] تقول [ في الخامسة غضب الله عليها ان كان صادقا فيما زماني ] او ان كنت من الصادقين فيما زميتني [ به ] من الزنا و اما خص الغضب في جانبها لانها يتجاسر باللعن على نفسها كاذبة فاختبر الغضب لتتقي ولا تقدم عليه و اما أثر الغيبة على الخطاب لانه ظاهر الرواية و لان الاشارة ابلغ اسباب التعريف و عن الشيخين انا نحتاج الى لفظ المخاطبة كما في المضمرات [ ثم ] اي بعد اللعان [ يفرق القاضي بينهما ] فلا فرقة بمجرد اللعان حتى يجوز الطهار والايلاء و تجري التوارث بينهما وفيه اشارة الى ان التفريق قبل اكثر اللعان غير موجب للفرقة و الى ان بعده لو سئلا ان لا يفرق بينهما لم يلتفت اليه كما في شرح الطحاوي و الى انه لو فرق بينهما بعد لعانه لم يصح لكن في الطهيرية انه صح لانه مجتهد فيه [ فتبين بطلقه ] على الصحيح فيجب العدة مع النفقة والسكنى وهذا عند الطرفين و اما عنده فتجزم حرمة مؤبدة كالرضاع كذا في المضمرات و ثمرة الخلاف تأتي في مسائل [ و ينفي ] القاضي [ نسب الولد عنه ] اي يفرق بينهما ويلحق الولد عن القاذف بأمد في صورة القذف بنفيه و عن ابي يوسف رح انه يفرق و يقول قد الزمته امه و اخرجته من نسبه كما في الهداية ولا يخفى انه ليس بدال على انه اقوى مما في المتن و ليس في النهاية انه هو الصحيح كاظم و الكلام دال على انه لو اكدب نفسه يثبت نسبه منه ولو ادعاه غيره لم يثبت نسبه منه لانه الموقوف فلم يعتبر الا فيما يحتاج كاستناع قبول الشهادة و وضع الزكوة و حرمة المناكحة كما في الصغرى [ و ان ابنى ] القاذف [ عن اللعان حبس ] اي جعل في موضع حصين سواء كان سجيناً او غيره [ حتى يلامن او يكذب نفسه ] اي يقرّ بكذب نفسه و ح ارتفع اللعان فيحد بعد الاكذاب حد القذف لاقاراره بما يوجب و ان ابت [ الزوجة عن اللعان ] حبست حتى تلامن او تصدقه [ اي تصدق الزوجة الزوج فيما رماها به فلا تحد بعد التصديق لكن ينفي نسب الولد عنه ان نفاه ] فان [ صلحت الزوجة شاهدة و الزوج لا لانه ] كان عبداً [ قنأ او غيره ] او كافراً [ بأن اسلمت نقلتها قبل عرض الاسلام عليه كما في النهاية ] او محدداً في قذف [ فلم يلامن ] [ حد ] ذلك حد القذف فاربعون موطاً للعبد وثمانون لغيره و الصبي و المجنون مما لم يصلح شاهداً الا انهما ليسا من اهل وجوب الحد فلم يتعرض لهما [ و ان صلح ] الزوج [ شاهداً ] وهي [ لا لانها ] امة [ قنأ او غيرها ] [ او



كافرة [ يهودية او نصرانية او مرتدة او مجوسية والزواج اسلم فنقلها قبل عرض الاسلام عليها ] او محدودة في قذف او صبية او مجنونة [ او خروءاء والزواج ناطق ] او زانية [ حقيقة او حكما كالمرطونة بشبهة او نكاح فاسد ] فلا حل على [ الزوج ] ولا لعان [ بفقد الشرط ] و التلاعنان [ اي المتشاوركان في اللعن تغليباً ] لا يجتمعان على النكاح [ ابداً ] عند ابي يوسف رح وكذا عندهما قبل زوال العفة و صلاحية الشهادة و اما بعده فيجتمعان كما اشار اليه بقوله [ وان اكدب نفسه ] بعد اللعان [ حل ] حل القذف [ وحل ] لذلك الزوج المحدود [ نكاحها ] اي الزوجة الملائنة [ وكذا ] حل له نكاحها [ ان قذف غيرها ] رجلا كان او امرأة في حد [ قذف ] حل واحد لان الحد يتداخل فبعد قذف غيرها سقط حد قذفها وكذا لو قذفت غيره فحدث [ و ] كذا حل النكاح [ ان رنت ] اي وطئت حراماً قبل التفريق الملائنة الغير المدخولة او المدخولة وصورتها ان ترتد وتلحق بدار الحرب ثم تمسي وتقع في ملك رجل فيزني رجل بها لان بالزنا لم يبق اهل الشهادة فارقت اللعان مع حكم التحريم اليه اشير في المصنوعات ولعل النهاية والكفاية ومن تابعهما لم يوفقوا في التأمل فيه حيث صرقوا الكلام العام عن ظاهره وحكموا بأنه لم يتصور في المدخولة لان حدما الرجم [ فحدث ] ليس له فائدة تأمة فان نكاحها يحل بمجرد الزنا كما ذكرنا [ ولا لعان ] ولا حد [ يقذف الاخرس ] اي الابكم زوجته [ و ] لا نفي [ الحمل ] عنده بان قال ليس هذا الحمل مني او هو من الزنا وعندهما اذا جاءت به لاول من ستة اشهر لامن وعن ابي يوسف رح انه لامن قبل الولادة والاول الصحيح كما في المصنوعات [ و برئت ] انت [ وهذا الحمل منه ] اي من الزنا [ تلاعن ] للقذف [ ولم ينتف الحمل ] عنه وثبت نسبه منه اذا لم ينه بخلاف نفي الحمل [ و من نفى الولد زمان التهنية ] والاستيفار بالولد [ و ] زمان [ شراء آلة الولادة ] بلا توقيت وقت معين وفي رواية ثلثة ايام وفي اخرى سبعة اعتبارا بالعقيقة [ صح ] نفيه [ و ] من نفاه [ بعده ] اي هذا الزمان [ لا ] يصح نفيه [ ولا عن فيهما ] اي في الصورتين وهذا عنده وهو الصحيح واما عندهما فقد صح نفيه الى اربعين يوماً اذا كان حاضرا و اذا غاب فقد صح عنه بعد العلم في مدة التهنية كما ذكرنا وعندهما في اربعين يوماً كما في المصنوعات [ وان نفى اول توأمين ] اي ولدين من بطن واحد [ و اقر بالآخر ] الثاني [ يحل ] لانه قذف ثم كذب نفسه وفي [ عكسه ] بان اقر بالاول ونفى الآخر [ لامن ] لانه قذف بالتناهي [ و ثبت نسبهما ] اي التوأمين [ فيهما ] اي في الصورتين كما لو لامن امرأته بالولد وقطع النسب ثم حدث بولد آخر من الغل ثبت نسبهما \*

[ فصل ] ان اقر زوج بالغ ذو ذكر طويل بقرنية المقام فيشتمل العنين والخصي و لنكس و المسحور و الخنثى المشكل و المعتوه و الشيخ الكبير دون الصبي اذ ليس لامرأته طلب التفريق قبل بلوغه دون القصير الذكر بحيث لم يصل الى فرجها فانه لا يكون لها طلب التفريق كما

في النية [ انه لم يصل اليها ] اي لم يتمكن من دطي زوجة بالغة ولو ثيبا في هذا النكاح سواء كان يصل اليها قبله ام لا كما في الخزانة [ اجله الحاكم ] اي لا يمهله الا سلطان يجوز قضاؤه كما في الذخيرة وغيره ارقاضي مصر او مدينة كما في قاضيخان فلا يوجله الزوجة ولا غير الحاكم [ سنة ] من وقت الخصومة بلا مانع مرض او غيره كما سيأتي [ قمرية ] بالاطلة فان المطلقة تنصرف اليها ودا ثلثمائة واربعة وخمسون يوما اذا كان نصفها كل شهر ثلثون يوما ونصفها تسعة وعشرين وزاد يوم اذا كان سبعة منها ثلثين ونقص يوما اذا كان خمسة منها ثلثين والباقي تسعة وعشرين وفيه اشارة الى انه لم يعتبر القمرية بالحساب ودا ثلثمائة واربعة وخمسون يوما وثمان ساعات وثمان اربعون دقيقة وهي مدة من اجتماع القمر والشمس اثنتى عشرة مرة والى انه لم يعتبر الشمسية وهي مدة مفارقة الشمس من نقطة من الفلك الثامن الى العود اليها وذا في ثلثمائة وخمسة وستين يوما وخمس ساعات وخمس وخمسين دقيقة واثنى عشر ثانية برصد بطليموس او تسع واربعين دقيقة بالرصد الايلخاني وهي اكثر من الاول بعشرة ايام وربع يوم تقريبا او احد عشر واثنى عشر يوما وربعاً وتقريبا ومن الثانية باحد عشر يوما والى انه لم تعتبر السنة العادية وهي ثلثمائة وستون يوما والاول ظاهر الرواية كما في الخزانة وغيره وهو الصحيح كما في الهداية وغيره وعليه اكثر اصحابنا كما في الكرواني لكن في المحيط ان الاعتبار للشمسية عند اكثر المشايخ وفي رواية ابن جماعة عن محمد رح وعليه الفتوى كما في الخلاصة وعن محمد رح ان الاعتبار للعادية كما في المضمرات ولا يخفى ان الشمسية اولى بحال الزوج ثم العادية [ ر ] شهر [ رمضان وايام حيضها ] يحتسب عليه [ منها ] اي من السنة لكونهما منها [ لا ] يحتسب عند محمد رح [ ايام مرض احدهما ] اي الزوجين مرضا لا يمتطع معه على الوطع وعليه الفتوى كما في الخزانة وعن صاحبين انها احتسب ان كانت اقل من نصف شهر وعن ابي يوسف رح ان مادون الشهر احتسب ولو يوما ولا يحتسب مدة غيبة احدهما وحسب واحرامها كما في المحيط [ فان ] اقرانه [ لم يصل ] اليها [ فيها ] اي في السنة [ فرق بينهما ] اي قال الحاكم فرقت بينكما ان ابي الزوج عن تطليقها فيشترط للفرقة حضور الزوجين والقضاء وعن محمد رح انه لم يشترط كما في المحيط لكن في المضمرات وغيرها ان الفرقة لم تقع الا بتفريق القاضي في رواية عن ابي حنيفة رح وعندهما يقع باختيارهما وهو ظاهر الرواية [ ان طلبته ] اي الزوجة التفريق وفيه اشعار بان حقه لم يبطل بتأخير الطلب بل بقولها رضيت القام معه [ وتبين ] بعد التفريق [ بطلقة ] لان دفع الطائم بترك الوطى كاملا لم يكن الا به [ ولها كل المهران خلا ] المتصور منه الوطى [ بها وتجب العدة ] احتياطاً وان [ اختلفا ] في الوصول اليها قبل التاجيل فادعاه وانكرته [ وكانت ثيباً ] زایل البكارة بوجه [ او بكرة فنظرت ] اليها [ النساء ] بان تمتحن بصب بياض البيض في موضع البكارة او بيضة الحمامة المطبوخة المقشرة فان دخلت بلا عنف فتيب ولا فبكر

وقيل بالبول على جدار فان سال على الفخذ فثيب وفيه تردد فان موضح البكارة غير المبال و  
 الاحسن المرأة العدل فانها كانيه وان كانت ثنتان فاحوط لان الدابت بالضرورة يتقدر بقدرها كما في  
 الكرماني وغيره ومن الظن ان اللام يرد في الجنس اذا الجمع غير مراد والجنس لم يدل على  
 العدد عندنا كما تقرر [فقلن] بعد النظر انها [ثيب] ثبت ثباتها لكن لم يثبت وصوله ففي  
 صورة الثمابة [حلف] الزوج بالله لقد اصبته [فان حلف] عليه [بطل حقه] في الفرة  
 بشهادتهن مع حلفه [وان نكل] اي امتنع الزوج عن الحلف بالمسكوت اذ غيره [او] نظرن اليها  
 فهن [فلن] انها [بكر اجل] سنة فاذا مضت فان كانت ثيبا فالقول له مع اليمين وان كانت بكرا  
 نظرن اليها فان قلن ثيب حلف فان نكل خيرت كما في الهداية والكافي وغيرهما فلا بد من نظرهن  
 مرتين مرة قبل الاجل للتأجيل ومرة بعده للتخير كما في الكفاية وغيرهما فكلام المتن غير واف  
 ككلام الفارحين [ولو] اقارنه لم يصل اليها [واجل ثم اختلفا فالتقسيم هنا] اي فيما اذا اجل ثم  
 اختلفا [كما مر] من التقسيم فيما اذا اختلفا ثم اجل [وبطل] هنا [حقها بحلفه] من قبيل  
 التجاذب فانه متعلق ببطل الاول لفظا وبه وببطل الثاني معنا [حيث بطل] اي فيما اذا كانت ثيبا  
 او بكرا فقلن ثيب [ثم] اي فيما اذا اختلفا ثم اجل [كأن] بطل حقه [لو اختارته] اي الزوج  
 قبل تمام السنة اربعها ورضيت بالاقامة معه [وخبرت] بتخير القاضي [منا] اي فيما اذا اجل ثم  
 اختلفا فان اختارت زوجها او قامت عن محلها او افادها اعوان القاضي او قام القاضي قبل اختيارها بطل  
 خيارها وان اختارت الفرقة فقد مر [حيث اجل] اي فيما نكل او قلن بكر [ثم والخصى الذي نزح  
 خصياه كالعينين فيه] اي فيما مر من التأجيل ونحوه لبقاء الالة فيمكن الوصول اليها وان لم يحبل  
 والعينين كالمكبين من التعنين والاسم العنانة هو الذي لا يصل الى النماء كلها او البكر فقط او  
 بعض الثيب او البكر لرض اضعف اذكبر من اوسر كما في الكافي وهذا شامل للخصى والمسحور  
 وغيرهما مما ذكرنا كما لا يخفى [وفي] الصبي [المحبوب] الذي قطع ذكره [فرق] بينهما  
 فيشترط حضورهما والقضاء فيه اشارة الى انه فرقة بغير طلاق لانه لبس باهل له وقبل بطلاق اذا  
 الحاكم يقرعه رآى انه فرق بين الزوجة والزوج دالغا بالطريق الاولى وانه طلاق بلا خلاف كما في المحيط  
 وغيره [حالا] لانه لا يغيث التأجيل [بطلبها] والمتبادر من كلامه انها لو تزوجت وهي عالة  
 بحاله فلا خيار لها وقيل هذا في المحبوب واما في الخصى والعينين فالخيار كما في المحيط ولا يتخير  
 احدهما [اي احد الزوجين في طلب التفريق] بسبب الاخر [مما كان فاحشا او غيره كالجنون والبرص  
 والجلد والغنق والرتق والحدري والحرب والزمانة وسوء الخلق وامرض وغير ذلك سوى العنانة  
 والجب والخصاء لما مر فالبرص بياض في ظاهر الجلد يتشام به والجدام داء يتشقق به الجلد وينتن  
 ويقطع اللحم كما في الطلبة والغنق بالتحريك ضيق الفرج حقة بحيث لا يدخل الذكر فيه والرتق

بالسكون ما يمنع من دخوله فيه من غدة غليظة او لجمة غليظة او عظم كما في المغرب وبتخير عند عهد روح الزوجة بالثلاثة الاول وبكل عيب لا يمكنها المقام معه الا بضرة \*

[ قصص \* العدة ] بالكسر لغة مصدر يستعمل بمعنى المحدث وشرعا قيل تربص يلزم المرأة بوزال النكاح المتأكد بالدخول وفيه انه يشكل بأمر الولد والصغيرة والمطوعة بالشبهة و بالنكاح الفاسد والمخلوبها خلوة صحيحة و بالعندين فانهم اكثر من اربعة عشر رجلا كما في النظم وغيره مع التسامح في الحمل والاحسن ايام يصير التزوج حلال بانقضائها [ الحرة ] مسلمة او كتابية ظرف لثبوت الخبر للمبتدأ [ تحريض للطلاق ] اي طلاق الفحل والخصي والمحجوب وغيرها بعد الدخول والخلوة الصحيحة فانه لو طلقها قبل الدخول او بعد الخلوة الفاسدة والفساد لعجزه عن الوطي حقيقة لم يجب العدة ولا مرشعي كصوم الفرض يجب كما في فاضيلان وذكر في المحيط انه لا عدة بخلوة الرقاة وان الطلاق اعم من الرجعي والبائن بالكتابة او الالاء او اللعان او العنانة اربائه عن الاسلام بعد اسلامها او ارتدادها عند عهد روح او غير ذلك [ والفسخ ] بعد الخلوة كالفرقة بخيار البلوغ والعق وعدم الكفاءة وتقبيل ابن الزوج وربائهما عن الاسلام بعد اسلامه و ارتدادها وارتدادها عند الشيخين و ملك احد الزوجين صاحبه وغير ذلك [ ثلاث حيض كوامل ] من وقت الطلاق او الفسخ لا من وقت الخبر فلو طلقت في حيضة لم تعد من العدة [ كأن ولد ] اي كالعدة لام ولد تحيض ثلاث حيض كوامل فلا عدة على قنة ومدبرة [ مات مولاه ] الراطي [ او اعتقها ] ذلك المولى فلو مات او اعتق وهي تحت زوج او عدته فلا عدة عليها من المولى لزوال فراشه بالتزوج [ او ] كامرأة [ مطوعة ] تحيض ثلاث حيض [ بشبهة ] كملك النكاح كمن استاجر فانه يجب العدة عنده خلافا لهما وكن زفت الى احد من غير امرأته او كملك اليمين كجارية ابنه وابيه وامه او امرأته وقال اظن انها تحل لي فان الكل موجب للعدة كما في النظم [ او ] بسبب [ نكاح فاسد ] كالنكاح المرتق وبلا شهود وغيرها مما ذكرنا وفيه اشارة الى انه لا عدة على المطوعة بالزنا ولا على المخلوبها بالشبهة كما في شرح الطحاوي [ في الموت ] اي للموت على نحو ( فذلكم الذي لتتني فيه ) [ والفرقة ] بقضاء او غيره كما في فاضيلان وهما متعلقان بالمطوعة بهما [ و ] العدة [ لن ] اي حرة او ام ولد او حرة مطوعة بهما [ لا تحيض ] للطلاق او الفسخ او موت مولاه او اعتاقها او الموت او الفرقة [ لنصر ] فيه اشارة الى وجوب العدة على الصغيرة واكثر مشائخنا لا يطلقون لفظ الوجوب لانها غير مخاطبة وينبغي ان يقال ( صد ما يد اشن ) كما في المحيط وغيره [ او كبر ] اي بلوغ الى الالباس [ او ] لن [ بلغت ] من حرة ونحوها [ بالسن ] سبع عشرة او خمس عشرة للطلاق ونحوه [ ولم تحض ] فانه لو حاضت فارتفع حيضها فان عدتها بالحض الا اذا آتت فح بالاشهر بعدة كما ياتي [ ثمة ] اشهر [ بالامل ] اذا انفق ذلك في غرة اشهر او بالايام اذا اتفق في غيرها عند ابي حنيفة روح

وفي رواية عن ابي يوسف رح وعنه وعند محمد رح اتمام الشهر الاول من الرابع بالايام والباقى بالاملة كما في المحيط وقاضيان والنظم والتمتة الحقايق وكذا في المبسوط فقد اشكل ما في النهاية عن المبسوط ان الخلاف في الاجارة واما العدة فبالايام بالاتفاق لكن في اجارة الصغرى ان العدة بالايام لا بالاملة اجماعاً [و] العدة لحرة مؤمنة او كافرة صغيرة او كبيرة ولو غير مخلو بها [للموت] من وقته لا وقت الخبر [اربعة اشهر] هلالية اريومية كما مر وعشر من الليالي كما قال محمد بن الفضل او من الايام كما في ظاهرا الاصول والاول احوط لزيادة ليلة كما في النظم وغيره لكن زيادتها محل تأمل ومائل الى ما في الكرمانى عن بعض الصحابة رض ان الايام تسعة والاحوط ما في الكافي ان الايام تابعة لليالي ومن الظن ترجيح الاول بتذكير عشر في قوله تعالى ( يترصن بأنفسهن اربعة اشهر وعشراً ) فان المميز اذا حذف جار تذكر العدد [ولامة] اي قنة او مدبرة او مكاتبة او ام ولد [تحيض] ويخلو بها للطلاق والفسخ او توطئ يشبهه او نكاح فاسد للموت والفرقة [حيضتان] كاملتان [ولن] اي لامة [لم تحض] لصغرها وكبر يخلو بها للطلاق وغيره [ارمات عنها زوجها] اي انفردت عن الزوجة زوجها بموته تحيض او لا ويخلو بها الا [نصف ما للحرة] اي التي لم تحض او ماتت عنها زوجها وهو شهر ونصف وشهران وخمس [و] العدة [للكامل] قبل رجوب العدة اربعه [الحرة او الامة] الموطوئين و لو بنكاح فاسد للطلاق والفسخ والموت والفرقة والعنق [وان مات عنها] زوج [صبي] لم يبلغ اثنتي عشرة سنة ولدت بعد موته لاقل من ستة اشهر عند ابي يوسف رح اربعة اشهر وعشر وعندهما [وضع حملها] كله ولو سقطا فانه اسم ما في البطن فلو خرج اقله والطلاق رجعي حل للزوج وطئه وان خرج اكثره بانته فلا يحل وقيل يحل والاول احوط وعن محمد رح ان العدة تنقضي بخروج البدن وهو من المكب الى الالية كما في المحيط [ولن] اي لحرة او امة [حبلت] اي حدث حملها [بعد موت الصبي] المذكور في العدة او بعدها بان ولدت بعد موته لسته اشهر فصاعداً عند العامة [عدة الموت] اي اربعة اشهر وعشر او نصف ذلك لانها لم تتغير بعد موت الحمل وفيه اشعار بان العدة لامرأة البالغ التي حبلت بعد موته وضع الحمل اذا ولدت لاقل من سنتين كما في التمرناشي لكن في الخلاصة وغيره لمن حبلت بعد موت الزوج عدة الموت [ولا نسب] يثبت من الصبي الميت [في وجهه] اي ثبوت الحمل وحدوثه لان ادنى مدة مثبت للنسب اثنتا عشرة سنة وهو لم يبلغه كما في جامع الصغار وفيه اشعار بانه يثبت من غير الصبي في وجهه الا اذا ولدت لاكثر من سنتين فيحكم بانقضائها قبل الوضع بمدة اشهر كما في التمرناشي [و] العدة [لامرأة الغار] اي الذي طلقها في مرض الموت [للبنان] او النلت [بعد الاجلين] اي العدين ثلث حيض و اربعة اشهر وعشراً احتياطاً وقال ابو يوسف رح ثلث حيض لانها مبانة وفيه اشعار ما بان امرأة النير الغار لم يتغير عليها بموته

كافي قاضيان [و] لامرأة الغار [للرجعي] واحدا لو نثتين [ما للموت] من اربعة اشهر وعشرا  
اجمعا [و] العدة [لن اعتقت في عدة] طلاق [رجعي] صارت [كعدة حرة] وانقلبت اليها  
كانقلاب العدة بالشهر للصغيرة الى الحيض اذا رأت دما كما في الايضاح فاذا طلق امة صغيرة رجعي  
فعدتها شهر ونصف فان رأت دما صار عدتها حيضتين فان اعتقت صارت ثلث حيض فان مات  
زوجها قبل انقضاءها صارت اربعة اشهر وعشرا فعلى امرأة واحدة حظ من اربع عدد [و] لن اعتقت  
[في عدة] طلاق [بائن] واحدا او اكثر [او] في عدة [موت كامة] اي كعدة امة حيضتين او  
شهر ونصف او شهرين وخمس بلا انقلاب الى عدة الحرة [و] امرأة [آمنة] اي بالغة الى خمس و  
خمسين سنة وعليه الفتوى كما مر او خمسين سنة و به يقضى اليوم كما في المغائبي اربعين سنة او ثلث  
وسنتين كما في النظم او ثلثين وعنه انه مفوض الى مجتهد الزمان وقد ربح بعض بعدم رؤيته الدم مرة  
وقيل مرتين وقيل بثلاث وقبل بستة اشهر فبنقض العدة بعد ذلك بثلاثة اشهر واليه ذهب مالك رح  
فلو قضى به قاض نفذ وكذا في ممتدة الطهر وهذا مما يجب حفظه كما في الخزانة وذكرني الزاهد  
انه لو ارتفع حيضها تنتظر تسعة اشهر بان بها حبل والا اعتدت بثلاثة اشهر بعدها به اخل مالك  
رح ويختار به بعض اصحابنا واستاذينا رح للضرورة [رات الدم بعد عدة الاشهر] اضافة بياينة اي  
بعد مضي العدة والفراغ من اشهرها لازمية اي ايام معدودة من الاشهر الثلاثة [تعتانف] اي  
تبتدأ العدة [بالحيض] ولا تعد من العدة ما مضى منها ولورات الدم بعد الاشهر وفيه اشارة الى  
انها لو فرغت وتزوجت باخر ثم رأت انه كان نكاحا فاسدا وعليه العدة بالحيض كما في النظم لكن لو قضى  
القاضي بجواز النكاح ثم رأت الدم لم يكن فاسدا والاصح ان الفضاء ليس بشرط لجوازها كما في المصنفات  
فما رأت من الدم استحالة وهو الصحيح كما في الخلاصة واليه اشار المصنف رح في الحيض فما ذكر  
ههنا مجرد تنبيه على الخلاف [كما تستأنف] العدة [بالشهر ومن حاضت حيضة] او حيضتين [ثم آتت]  
اي لا يعد من العدة ما مضى من الحيض والطهر فكان الطلاق قد وقع قبل الاياس هكذا لاح على  
المصنف رح من الوقاية وذلك منطوق عبارته وعبارة مائر الكتب اجمع واكبر وهو منصوح عليه في  
متن المبسوط في آخر باب الرجعة فمن الظن السوء نسبة للمصنف ان التوهم والقول بان معناه كما يبدأ  
اعتبار العدة بالفهور ويعد من العدة ما مضى من الحيض والطهر [و] يجب [لن معتدة] الطلاق  
والفسخ والموت وغيرها [وطئت بشبهة] من قبل الزوج او الاجنبي [عدة اخرى] للوطء وفيه  
اشعار بانه لو وطئها مبتوتة مقرا بالطلاق لم تستأنف العدة وان لم تقربه تمتانف كما في المحيط  
[وتدخلنا] اي تشارك العدان في دخول بعض من كل منهما في الآخر وكان السبب الاول  
والثاني وقعا معا في الوقت الثاني فيعتل منه سراء كانتا من رجلين او من رجل من جنسين كالتوفي  
عنها زوجها اذا وطئت بشبهة او من جنس [فاذا تم] العدة [الاولى انقضت بعض] لعدة [للبابة]

وعليها ان يتم ما بقي منها فللمطلقة البائن اذا وطئها الزوج الاول او رجل آخر بشبهة بعد انقضاء  
 الحيضة ثم انقضت حيضتان كانتا للاولى والثانية معا فاذا مضى حيضة كانت للثانية خاصة ولا نفقة  
 فيها لانها عدة الوطى لامدة النكاح وكذا اذا انقضت حيضتان ثم وطئها كما في المحيط ويمكن  
 ان ينقضى العدتان معا كما اذا وطئت معدة عن وفات بعد ما انقضت شهر منها فخاصة ثلثا  
 آخرها آخر ثلثة اشهر وعشر [عدة] اي ابتداء عدة [النكاح الفاسد عقيب تفريقه] اي زمان  
 يصلح لابتدائها بعيد التفريق بالموت او القضاء او غيره فلا يشك بما اذا فرق في الحيض او بعيد  
 بقربته ما مر من الحيض الكرمال [او] عقيب [عزمه ترك الوطى] بان يقول صريحا عزمتم على  
 ترك وطئها او وطئكم كما في الكرماني قيل هذا في المدخولة واماني غيرها فان يتركها على قصد  
 ان لا يعود اليها اصلا كما في المستصفى وليس في الكلام ان يشترط لكون العزم تركا للوطى ان يقول  
 تركتكم ونحوه كاظن وفي مجموع النوازل ان ما في المتن قول ابي يوسف رح وفي الفصولين ان  
 ابتدائها من حين التفريق عند الثالثة وفيه اشعار بان ابتداء عدة الصحيح عقيب الطلاق او الموت  
 لانه السبب كما في الهداية لكن في الاسرار ان السبب نكاح متأكد بالدخول وما يقوم مقامه [و  
 تنقضى العدة] اي عدة النكاح او الوطى [وان جهلت] الزوجة سببها من الطلاق او الموت او غيرها  
 فاذا بلغها طلاقه او موته فقد انقضت العدة من وقته وفيه اشعار بانه لراقربا لطلاق فقد انقضت  
 من وقته وهذا اذا صدقته والافس وقت الاقرار وهذا في حق النفقة والسكنى واما في حق النزوج  
 باختها او اربع سرها فمن وقت الطلاق كما في الكافي [وان نكح معدة] نكاحا صحيحا او فاسدا  
 [من] طلاق [بائن] عن نكاح صحيح كما هو المتبادر فلو كان عن فاسد لم يلزمه المهر ولا العدة  
 بالاجماع كما في الصغرى [وطلق قبل الوطى] ولو حكما [يجب] عليه [مهر تام] عندهما  
 ونصف مهر عند محمد وزفر رح [و] يجب [عدة مستقبله] بفتح الباء اي مبتدأة كما في المغرب  
 فلا يعدل ما مضى منها عندهما يعدل عند محمد رح فعليلها اتمام العدة الاولى كما في الكافي [ولا عدة  
 على ذمية] اي كتابية [طلقها] او مات عنها [ذمي] عنده اذا كان ذلك منهم تدبيرا واما عندهما  
 فعليلها العدة وانما تعرض لهما لانه لا عدة على حريية طلقها حربي بالاتفاق وانما قال ذمي لانه لو  
 ضحكها مسلم فعليلها العدة [ولا] على [حريية خرجت لينا مسلمة] او ذمية او مستأمنة فلا سلام  
 ليس بشعر او غم الشرط الخروج على نية ان لا تعود اليها كما في النهاية لكن في نكاح الهداية  
 والمضمر وغيرهما ان الخروج ليس بشرط لانهم قالوا انها لو اسلمت في دار الحرب ومضى ثلث  
 حيض نانت منه ولا عدة عليها عنده خلافا لهما [ادخلها] فان عليها العدة سواء كانت ذمية او  
 حريية عدة وعنه جوز نكاح الحريية ولا يطء حتى تضع الحمل وهو اختيار الكرخي كما في المحيط  
 وسعد [اي تادف وجوبا على فوت نعمة النكاح من] احدث الزوجة احدا فهي محددة او (من تحل

بالضم أو الكسر حاداً فهي حادة أي امتنعت من الزينة بعد وفات زوجها كما في الصحاح [معتدة  
 البائن] بالطلاق أو الأيلاء أو اللعان أو فرقة أخرى كما في المشارع [والموت] حال كونها [كبيرة  
 مسلمة] حرة أو أمة فلا يجب الحداد على المطلقة قبل الدخول أو المطلقة الرجعية والصغيرة والكتابية  
 ويجب على قنة وأم ولد ومكاتبه بانت أو مات أزواجهن كما في النظم وينبغي أن يقول  
 مكلفة بدل كبيرة لأنه لا حداد على المجنونة كما في الاختيار وغيره وذكر في السراجية أن المطلقة  
 الرجعية يستحب لها التزيين والطيب ولبس أحسن الثياب لترغيب الزوج [بترك الزينة]  
 ظرف تحد والزينة ما تزينت به المرأة من حلي أو كحل كما في الكشاف فقد استبرك ما بعده  
 ويؤيده ما في فاضلحسان أن المعتدة تجتنب عن كل زينة نحو الخضاب ولبس اللطيف وكذا ما يأتي من  
 المحيط [ولبس] الثوب [المزفر والعصفر] أي المصبوغ بالزعفران والعصفر بالضم بالفارسية (بكر)  
 وكذا لبس القصب والخز ومن أبي يوسف ربح لا بأس بالقصب والخز الأحمر كما في الاختيار  
 والمراد من الثوب ما كان جديداً يقع به الزينة والأفلا بأس بلبسه لأنه لا يقصد به الاستعارة  
 والأحكام تبني عن المقاصد كما في المحيط [والدهن] بزيت أو غيره ولو غير مطيب والدهن  
 بالفتح والضم [والحناء] أي الاختضاب به [والطيب] أي استعماله في البدن أو الثوب [والكحل]  
 بالفتح والضم أي الاكتحال به [الأبعدار] بأن كانت فقيرة لا تجد إلا هذه الأثواب أو اشتكت  
 رأسها أو عينيها أو اعتادت الدهن أو اكتحل للمعالجة أو امتشطت بالأسنان المنفرجة لدفع الأذى  
 فحينئذ لا بأس به لأنه واجب الدفع شراً فكيف تتأسف عليه وأما الامتناع بالطرف الآخر فللزينة فلم  
 يحل كما في المحيط [لا] تحد بترك الزينة أم ولد [معتدة عتق] هوت 'لؤلؤ أو عتاقه والعتق المضاف  
 إليه [و] امرأة معتدة [كأج فاسد ولا تخطب] بالضم وهو المراجعة في الكلام ومنه الخطبة  
 بالضم والكسر لكن الضم يختص بالموعظة والكسر بطلب المرأة [معتدة] إلا تعريضاً هو كلام له  
 وجهان من صدق وكذب أو ظاهر وباطن كما في المغرب والتحقيق أن التعريض هو أن يقصد من  
 اللفظ معناه حقيقة أو مجازاً أو كناية ومن السياق معناه معرضاً به فأنشأ له والمعرض به كلامه  
 مقصود أن لكن لم يستعمل اللفظ في المعرض به كقول المحتاج إليه جئتكم لاسلم عليكم فيقصد  
 من اللفظ السلام ومن السياق طلب غنى وحسبك بالتسليم مني التقاضا وفيه إشارة إلى أنه لا يصرح  
 بتزويجها بعد انقضاء العدة مثل أن يقول أنكحك أنتزوجك بل يقول مثل أريد أن تزوج امرأة  
 أنك لجميلة أني حسن الخلق كثير الاتفاق محسن إلى النساء ولئى جواز التعريض لكل معدة مع  
 أنه لا يجوز للمعتدة الرجعية أصلاً وكذا معتدة البائن كما في النهاية وغيره عن شرح اتاويلات  
 لكن في المختار أنه يجوز كالمتوفى عنها زوجها اتفاقاً ولم يوجد نص في معتدة عتق ومعتدة وطى  
 بالنسبة وفرقة وكأج فاسد وينبغي أن تعرض للاليتين بخلاف الآخرين وفي 'ظهورية لا يجوز



حرجهما من البيت بخلاف الاوليين وفي المصنوعات ان بناء التعريض على الخروج [لا تخرج معتدة الرجعي والبائن] اذا كانت حرة مكلفة فاما الامة فعن محمد رح انها تخرج بلا امر المولى وكذا الصبية الا اذا كان الطلاق رجعيا فلا تخرج حينئذ الا باذن الزوج كما في المحيط والكتانية بمنزلة الصبية كما في فاضيلان وكذا المجنونة والمعتوه والذمية كما في المختار وقد مرت معتدة غير الرجعي ويشتمل البائن المختلعة وفي المختار لو انها اختلعت على ان لا نفقة لها قيل تخرج نهارا لمعاشها والاصح ان لا تخرج كمختلعة على ان لا سكنى لها فانها لا تخرج [من بيتها] الذي كانت تسكنه وقت الفقرة بقوله تعالى (لا تخرجوهن من بيوتهن) الآية وفيه اشارة الى انها لا تخرج الى صحن الدار وهذا اذا كانت في الدار منازل لغيرهم لان صحنها بمنزلة السكنى والا فتخرج والى ان المعتدة من النكاح الصحيح والفاسد سواء في حرمة الخروج وعن شمس الاسلام ان معتدة الفاسد لا تخرج اصلا لا ليلا ولا نهارا ولو اذن الزوج لان الاعتداد في موضع الطلاق واجب والخروج حرام الا للضرورة كما في المحيط [وتخرج معتدة الموت] للمعاش لانها بلا نفقة [في المولين] اي الليل والنهار [وتبيت] اي تكون في جميع الليل اذ اكثره [في منزلها] وتعتد [المعتدة] في منزلها [اي منزل زوجها] وقت الفقرة [اي فرقة كانت] [و] وقت [الموت] ظرف المنزل لاصفته والا لزم حذف الموصول مع بعض الصلة ولا دلالة لظرف على المرفوع وفيه اشعار بانها لو طلقت غائبة عادت الى منزلها والتدبير في اختيار المنزل في الوفاة والبائن والزوج غائب اليها وفي الرجعي اليه كما في المحيط [الا ان تخرج] المعتدة بان كان المنزل عارية او موجرا مشاهرا واما ان اوجر مدة طويلة فلا تخرج كما في المحيط [او] ان [خافت تلف مالها] في ذلك المنزل بالسرقه او الحرق او الغرق [او] خافت [الانهدام] اي انهدام المنزل وفيه اشعار بانها ان خافت بالقلب من ام الميت خوفا شديدا فلها ان تخرج كما في فاضيلان [اولم تجد] المعتدة [كراء البيت] الذي آخره الزوج ومات فلوجر عليها في مالها فلو لم تجد الكراء تخرج فاذا خرجت انتقلت حيث شئت الا ان يكون مبنية فتنتقل حيث شاء كما في المختار [ولا بد من سترة] اي متر وحجاب [بينهما في البائن] واحدا او اكثر [وان ضاق المنزل عليهما فالاولى خرجه] فجاز خروجها ولا يجوز ان يجتمعا بدون المثرة [وكذا] [الاولى خرجه] مع فسقه [في الكافي] اركان فاسقا تخاف منه فليخرج الى منزل اخر [وحسن ان يجعل] اي يجعل القاضي [بينهما] امرأة ثقة [قادرة على الحيلولة] والمنع من الوطي [ولو ابانها] الزوج واحدة او اكثر [او مات عنها في سفرهما] في مصر او مقارة بقربية قوله وان كان في مصر فالتفسير بغير موضع الافامة ظن ولو من المصنف وانما قيل بالابانة لانها لو طلقتها رجعيا في مقارة وبعدها عن مصر والمقصود مسيرة سفر تبعته في الذهاب ولو كان البعد عن مصر مسيرة خيرة ولو كان بعكس رجعت [فان كان بعدما عن مصرهما] الذي انشأ منه وبعدهما [عن مقصدهما] الذي

يتوجهان اليه والمقصود بكسر الصاد اسم مكان من يقصد بالكسر [مسيرة سفر] اي ثلاثة ايام و  
 لياليها [وعن الآخر] اي المصرا والمقصود [اقل] من مسيرة سفر [فتوجه] المرأة [اليه] اي الى  
 الآخر الاقل مصرا كان او مقصدا [وفي النهاية] ان كان بينهما وبين مصراها اقل من ثلاثة ايام رجعت  
 الى مصراها وان كان البعد من المقصد اقل من المسيرة [والا] يكن بعدها كذلك بان كان البعد عن  
 كل منهما مسيرة سفر او اقل منهما [خيرت] بين الرجوع الى مصراها وبين التوجه الى مقصدها  
 [معها ولي] اي محرم سواء كان عصبة [اولا والعود] الى الرجوع الى مصراها في الصورتين  
 [احمد] واولى من المقصد لتعتد في منزله ولو اكتفى بالاسمية لكان كافيا [وان كانت] قد  
 ابانها اومات عنها في سفرهما [في مصر] اي موضع اقامة ولوقية وبعدها عن كل من المصرا  
 والمقصود مسيرة سفر بقرينة قوله ثم يخرج بمحرم لان الخروج الى ما دون السفر يجوز بلا محرم  
 [تعتد] للمرأة [ثم] اي في المصرا ولو معها محرم وهذا عنده واما عندهما فتخرج مع المحرم وفي  
 المصارح وفاضيها انها ان كانت في مفازة وكل منهما معيرة سفر سارت الى ادنى موضع فيه امن و  
 اكانت في مامن تربصت فيه عنده واولا اذا وجدت محرما خرجت معه الى ايها شاءت والا تعتد ثم  
 [ثم] اي بعد الاعتداد في المصرا [تخرج] المعتدة منه [بمحرم] اي بسببه او معه وذكر في  
 التنف اذا لم يكن لها محرم اقامت في المصرا حتى تنقضى عدتها وتجد محرما واذا وجدت قوما  
 فيهم نساء فامنت لمن نفسها تتوجه وترجع معهم \*

### [فصل] \* الحضنة بالكسر لغة مصدر حضن الصبي اي رتبه كافي المقائس

وشرا تربية الام او غيرها الصغير او الصغيرة قبل الفقرة او بعدها [للأم] اي لام الصغير مالم  
 يستغن ونفقتها على الاب حيا وعلى ذي رحم الصغير على قدر الارث ميتا [بلا جبر] اي بلا اكراه  
 للام على اخذه اذا ابت مطلقا كما ذكره البقالي وفي الكرمانى انها لا تجبر الا اذا لم يكن له ذو رحم  
 محرم فاجبرت حينئذ وفيه اشارة الى انها اولى من المحرم وان طلبت اجرا والمحرّم لم يطلبه  
 والاصح ان يقال لها امسكبه او ادفعه الى المحرم كما في النظم والى انه يدفع اليها بلا طلبها  
 لكن في الاختيار خلافه وكذا مائير المستحقين للحضنة [قد طلقت] اي ادعت بينهما فرقة  
 سواء كانت بالطلاق او الموت او غيره [اولا] تطلق [ثم] اي بعد الام بان ماتت او لم تقبل  
 او تزوجت بغير محرم [امها] اي لام الام وان علت وعن ابي يوسف رح ان ام الاب  
 اولى من ام الام [ثم ام ابية] اي الصغير وان علت وهذا اولى مما في بعض النسخ  
 (من امه) اي الاب لانه يلزم الحلف او الانتشار [ثم اخته] اي الصغير [لاب وام تم] اخته  
 [لام ثم] اخته [لاب] وفي اختيار عن ابي حنيفة رح تاخيرها عن الخالة ثم بنت اخته لاد  
 وام ثم لام ثم لاب وام يذكره استغناء بالاصل عن الغرض كقولهم العادة نكاحه ليس بقاصر حتى

[ ثم خاتمة كذلك ] اي خاتمة لاب وام ثم لام ثم لاب ثم بنت خاتمة كذلك [ ثم عمته كذلك ]  
ثم بنت عمه فالولاية من قبل الام لانها اشقق وفي المحيط لا حضانة لبنت الخالة والعمه كبنت الخال  
والعم [ بشرط حريتهن ] ظرف الطرف اي للام وغيره [ فلا حق ] في الحضانة [ لامة ] اي قنة ومدبرة  
و مكتبة [ وام ولد ] لكن اذا اعتقن صرن كالحرائر وفي المزارع ان الامة اذا فارها زوجها  
فالحق للمولى وان كان الاب حراً ولا يفرق بينه وبين امه ولا يخفى استغناء الامة عن ام ولد  
[ والنسبة ] لا المرتدة [ كالسلمه ] في حضانة ولد المسلم [ حتى يعقل ] اي يدرك [ دينا ] فحينئذ  
يرحل عنها جارية كانت او غلاما لعدم الامن من تعليم الكفر [ وينكح غير محرم ] من الصغير  
مجرور بالاضافة ويجوز نصبه بالمفعولية والفعل مسقاة بالحضانة [ يسقط ] منها [ حقها ] اي حق  
الحضانة فاذا اجتمع النساء الساقطات الحق يضع القاضي الصغير حيث شاء منهن كما في المحيط [ و  
محرم ] اي بنكاح محرم منه [ لا ] يسقط حقها [ كام ] الصغير [ تنكح عمه ] اي الصغير [ و ]  
مثل [ جدة ] ام الام والاب [ تنكح جداه ] ابا ابي الصغير او ابا امه [ ويعود الحق ] اي حق الحضانة  
اليها [ بزوال نكاح سقط ] ذلك الحق [ به ] اي بذلك النكاح والاحسن بزواله فلولم تقر بالنكاح او  
اقرت بالبينونة صدقت كما في المحيط [ ثم ] اي بعد نقل النساء المذكورات الحضانة [ للنسبات ملن  
نرتبهم ] في الارث فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ لاب وام ثم لاب ثم بنوه كذلك ثم العم ثم بنوه  
واذا اجتمع مستحقوا الحضانة في درجة فالأدورع ثم الاسن كما في الاختيار [ لكن لا يدفع صبية ] اي  
لا يدفع القاضي صبية لا صبيبا [ الى عصبة غير محرم ] الا اذا لم يوجد محرم فدفع الى افضل موضع  
[ كمولى العتاقة وابن العم ولا يدفع صبيبي وصبية ] الى [ عصبة ] فاسق [ ولو محرما كما في الكافي  
ماجن ] اي شخص لا يبالي بما صنع وما قيل له كما في المغرب [ ولا يخير ] في المقام مع ايها  
شاء طفل مميز ولا ينظر الى سبع سنين كما قيل في الحقائق وفيه اشعار بأنه يخير اذا بلغ كما في الهداية  
واطلق كالصبي من التول الى الاحتلام الا انه مما يستوي فيه الذكر والمؤنث كما في المغرب [ والام  
والجدة ] ام الام ارام الاب [ احق به ] اي الابن الصغير [ حتى ياكل ] وحده [ ويشرب ] وحده  
[ ويؤنس ] وحده [ وبسبي ] اي يمكن ان يفتح سراديله عند الاستنشاء ويشد بعده كما في  
الكوماني [ وحده ] حل او ظرف وفلزم ابو بكر الرازي تسع سنين والخصاف بسبع وعليه الفتوى  
كما في الخزانة وغيره [ وهما ] احق [ بلست ] الصغرة [ حتى نحيض ] او تبلغ بالسن وفي الظم تصوير  
دنت اربع عشرة سنة [ و ] روي هنام [ عن محمد ] رح انهما احق بها [ حتى تشتهي ] اي تبلغ حد الشهوة  
كما مر في النكاح [ وهو المعتمد علامة ] لما بغنى به [ لفساد الزمان ] اي اهل الزمان [ وغيرهما ] الام  
والجدة ممن يستحق الحضارة احق بالنسب [ حتى سنه ] وقبل حتى تستغني عن الخدمة واذا  
استغني الولد عند واحدة من فالاولى اقربهم تعصيا فالأب ثم الجد الاقرب فالأقرب كما في الاختيار

[ولا تسافر] امرأة [مطلقة] انقضت عدتها [بولدها] اي لا تخرجه من بلد الى آخر [الا ان] وطنها الذي نكحها فيه [فلا تخرجه الى بلد ليس وطنها لها وان وقع النكاح فيه في رواية الاصل و تخرجه في رواية الجامع الصغير والادل اصح ولا الى وطنها الذي لا يعقد فيه فيلزم ان لا تخرجه الى بلد ليس وطنها لها ولا يقع النكاح فيه الا ان يكون قريبا بحيث لو خرج الزوج الى الولد امكه ان يبيت في اهله وحكم القريتين كالبلدين ولها ان تخرجه من القرية الى البلد القريب للتأديب دون العكس الا اذا وقع العقد فيه لان (اهل النكاح اهل القبور) ولا يخرجه الى دار الحرب اصلا انك في الكافي [وهذا] اي السفر بالولد الى الوطن [للام فقط] فلا يخرجه الاب الا ان يستغنى ولا عبرة ممن يستحق الحفاة نظرا للمعسر \*

[فصل في اقل مدة] استقرار [الحمل] بالفتح اي حمل المرأة مما في البطن من الولد [سنة اشهر] يومية فان عشرين ومائة لنفخ الروح وستين لصلب الاعضاء كما في الحديث فلو جاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الكاح لم يثبت نسبه لتيقن العاقل قبل الكاح كما في الكافي [واكثرها] كثيرا [سنتين] وغالبها تسعة اشهر [فيثبت] من زوجها [نسب ولد] الزوجة [معتدة] الطلاق [الرجعي] وفيه اشعار باشتراط النكاح الصحيح له مع ان الفاسد كالحكم في ذلك الا انه اعتمد على ما مر في النكاح والنسب اشتراك من جهة احد الابوين كما مر في النكاح [وان جاءت به] اي بالولد [لاكثر] اي بعد الاكثر [من سنتين] من وقت الفقرة لاحتمال العرق في العدة بامتداد الطهر [ما لم تقر] المعتدة طرف يثبت [بالقضاء العدة] فلو اقرت به في مدة محتملة الانقضاء ثم جاءت به لستة اشهر فصاعدا لم يثبت نسبه [فيثبت الرجعة] بوطئه فان الظاهر انتفاء الزنا بالحكم بابقاء النكاح اسهل من الحكم بانشائه فلا تساهل في التفريق كما ظن [و] ان جاءت به [لاقل منهما] اي السنتين [لا] يثبت الرجعة لاحتمال العلق قبل الفقرة [و] يثبت نسب ولد امرأة [مبتوتة] اي مختصة او مطقة بأئينة او ثلث والاصل مبتوتة اي مقطوعة عن الكاح او مبتوت طهرا [ولدت لاقل منهما] اي السنتين من وقت البينونة ما لم تقر بانقضاء العدة فانه قبل في المخطوف عليه فلو اقرت به ثم ولدت لاقل من ستة اشهر ثبت نسبه لانها اخطأت في الاقرار وان ولدت لاكثر فلا كما في الكافي والله دران تكان مدخوله ولا فان ولدت لستة اشهر فصاعدا لم يثبت اذ العلق متوهم وان ولدت لاقل يثبت لعدم بلعلق كما في مبسوط صدر الاعلام [لا] يثبت نسب ولد مبتوتة ولدت [لثماهما] لتبعن حدوث الحمل بعد الفقرة كما في الدرر والادبي سكن في المحيط وشرح الطحاوي والايضاح وشرح الرضا وغيرهما انه يثبت نسبه بلا دعوة وبه يشعر قوله وسبها سنات في الا بدعوة . بانكسر اي بان هدى للزوج له ولده فثبت نسبه كما في الهداية والكافي لكن في شرح المحققين مدعوة مشروعة في الولادة لاكثر منهما وعمل يحتاج الى تصديقها فيه زياتن وكلام مشير الى ان مرة تكونت له

لم يثبت نسبه بلا دعوة قلو عزل عنها وولدت فان ظن انه منه ام ينه كما في المحيط [ويعمل]  
ثبوت النسب بالدعوة [على رطبتها بشبهة] وظن انه جائز [في العدة] ظرف الوطء وفيه دلالة على  
انه ليس بزنا وقيل انه زنا سقط حده بادماؤه الشبهة وقيل انه محمول على انشاء نكاح آخر كما في مبسوط  
صدر الاسلام [اراد احمد] الزوج وانكر [ولادة زوجته] معلومة كانت او كذائية حرة او امه [تثبت]  
الولادة [بشهادة امرأة] واحدة حرة عدل كما هو المتبادر فلو نفاه لاهن [والزوجة تشير الى انها غير  
مطلقة ولو طلقها ولو رجعا لم يثبت نسبه بشهادتها الا اذا كان الجبل ظاهرا او اقر بالجبل وهذا عنده  
و اما عندهما فيثبت بشهادتها مطلقا كما في قاضيان والتهادة دالة على انه لم يثبت بدونها  
والصحيح انها لم يشترط كما في الكافي \*

[فصل] \* يجب [اي تفرض] النفقة [لغة اسم من الانفاق والتركيب دال  
على المضي بالبيع نحو نفق البيع نفا بالفتح اي راج او بالوت نحو نفقت الدابة نفوقا اي ماتت او  
بالفناء نحو نفقت الدراهم نفقا اي فنيته كما في المفردات وشريعة ما يتوقف عليه بقاء شيء من نحو  
ماكل وملبوس وسكنى فيتناول نحو العبيد فان مالكة مجبور على الانفاق عليه بالانفاق وكذا  
البهائم عند ابي يوسف رح واما عند غيره فيفتى به ديانة واما العقار فلا يفتى به الا ان تضييعه مكروه  
كما في المحيط وغيره وقال مشام سالت محمدا عن النفقة فقال انها الطعام والكسوة والسكنى كما في  
الخلاصة وذكر في قاضيان ان النفقة الواجبة هذه الثلثة الا ان اكثرهم (منهم المصنف رح) ذهبوا  
الى انها الطعام والخبز مع اللحم اقل ومع الدهن اوسط ومع اللبن ادنى وذا غير لازم لاختلاف  
الاحوال كما يجي [والكسوة] بالضم والكسر اللباس كما في المغرب وغيره او الالباس كما في التاج  
وغيره وفيه تردد وقد روي عن حماد بن عمارين وملحقة وسراويل وجبة كلاهها في الشتاء لكنه لا يلزم  
لتغيير الاوقات [والسكنى] اسم من الاسكان لا من السكن كما في الصحاح فتسكن في بيت يجب  
الزوج لكن بين جيران الصالحين كما يأتي وهذه الاسماء ان حملت على المعاني المصدرية والا  
يحتاج الى تقدير نحو الاداء [على الزوج] اي رجل حر او عبد بنكاح صحيح كما هو المتبادر فلا نفقة  
في الغسل [ولو] كان الزوج [صغيرا لا يغتسل على الوطء] لان سبب المحجب الاحتباس بحيث  
يتعذر له الاستمتاع بها طليا او دواعي فانه يعجزها عن الاكتساب ثم الاتفاق [للعرس] بالكسراي لاجل  
امرأة الرجل كما في الصحاح والمغرب وغيره. فلا يتناول الصغيرة [مسلمة او كافرة] موطوءة او  
غيرها حرة او امة او رعية [كبيرة او صغيرة قوطاء] اي تصلح للوطء في الجملة بلا منع نفسها به  
فتسب نفقة الرشاء والقرباء وغيرهما مما لا تمنع الوطء ولا اعتبار لكونها مشتهة على الصحيح  
[بقر حاليما] اي الزوجين وعليه الفتوى كما في الهداية وذكر في الخزانة انه بقدر حالها فينفق بقدر  
ما يقتدره الباقي دين عليه لكن في ظاهر الزاوية انه بقدر حاله وهو الصحيح فوجب بقدر طاقتة

وكانت مغرطة اليسار كما في اللصمورات [ في المورمين ] من الزوجين [ نفقة ] اهل [ اليسار ] ككسوتهم واليسار اسم من اليسار الاستغناء [ وفي المعمرين نفقة العسار ] اسم من الاعسار الافتقار يستعمله بعض اهل العلم انه غير مسموع كما في الطلبة وقال المطرزي انه خطأ محض وكانه ارتكبا لمزوجة اليسار لكنه ليس في اختيار غير الواضع [ وفي ] الزوج [ المورسو ] الزوجة [ المعسرة ] بين الحالين اي بين اليسار والعسار [ وفي عكسه ] اي عكس ذلك بان كانت موصرة والزوج معمر [ بين الحالين ] اي نفقة الوسط دون نفقة المورمين وفوق المعمرين لما تقرري الشرع والاطلاق مشير الى ان القدر المعين من النفقة غير لازم لاختلاف الطباع والرخص والغلاء فيقدر ما يكفيها بقول عدل . بنا او قيمة وفي الاصل نفقة اليسار كل شهر ثمانية دراهم او تسعة والعسار اربعة دراهم او خمسة ولو كان احدهما معسرا فخير البر واجه ارباجتان فيفرض كل شهر وقال السرخسي انه غير لازم وقيل في المحترف كل يوم وفي التجار كل شهر وفي الدمقان كل سنة كما في الزاهدي والى ان الزوج يلي الاتفاق فلا ضرورة الى القاضي اذا قدر ما يكفي فان للقاضي ان يزيد على ما فرض وينقص منه للغلاء والرخص والمستحب ان يطعمها ما ياكله لانه مأمور بحسن المعشرة والاكتفاء مشعر بان الكسوة كالنفقة فيما ذكرنا ولذا لو ملكا قبل مضي الوقت لم يقض عليه ببدلهما حتى يمضي كما في المحيط وذكر في الخلاصة ان مدة الكسوة في النساء ستة اشهر وفي الصبيان اربعة اشهر [ ولو ] كانت العرس [ هي في بيت ابيها ] بلا طلب الزفاف وقال بعض الثمة بلغ انها لا تستحق اذا لم تزف اليه والفتوى على الاول فلو امتنعت عن الانتقال اليه لاستيفاء مهرها المعجل كان لها النفقة كما في المحيط [ او مرضت ] اي حدث لزوجة صحيحة في بيت ابيها مرض [ في بيت الزوج ] فبنفق عليها في بيته الا ان يتناول فتعقطح لانها صارت كصغيرة فان قلت لا فائدة للظرف لانها لو مرضت في بيت الاب ثم زمت الى بيت الزوج مريضة قالوا لها النفقة كما في فاضيلان قلت الاحالة على الغير مشعر بالضعف والخلاف مع انه وري عن ابي يوسف رح لان نفقة لها ان كانت لا تطبق الجمع وفي الفصوليين انهم قالوا انها تجب النفقة للمريضة في بيته اذا تمكن من الانتفاع بها برجة والا فلا نفقة لها والاكتفاء بالنفقة دليل على انها لا تستحق ثمن الادوية كما في المحيط [ لا ] تجب النفقة [ لناشئة ] ما دامت على تلك الحالة ثم وصفنا على وجه الكشف فقال [ خرجت ] الناشئة [ من بيته ] خروجها حقيقيا او حكما [ بغير حق ] واذا من الشرع فمن النوازش ما اذا منعت نفسها لاستيفاء المهر بعد ما سلمتها كما قالوا وليست بناشئة عنده واما اذا كان الزوج ساكنا معها في منزلها فممنعته عن الدخول عليها فانها ناشئة الا اذا منعت ليتحولها الى منزله او يكتري لها منزلا فم لا تكون ناشئة كما في فاضيلان واما اذا سلمت نفسها بالنهار او الليل فقط فلا نفقة لمحترفات لم تكن مع الزوج الا بالليل كأول الزاهدي واما اذا ابعث ان يتحول معه الى منزله او بلد يريد و قد اذن مهرها فلو اسكنها في ارض الغصب فامتنعت منه ليست بناشئة كما في المحيط

وَمَا ذَكَرْنَا فِي اثْنَاءِ الْمَسَائِلِ ظَهَرَ فَائِدَةُ الْقَيْدِ [وَأَلَّا لَزُوجَةَ] مَحْبُوسَةً بِدِينٍ [وَأَن لَّمْ تَقْدِرْ عَلَى إِدَائِهِ أَوْ زَفَّتْ أَوْ قُرِضَتْ لَهَا] لِأَنَّ الْاِحْتِبَاسَ لَا يَقُوتُ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجِ وَهَذَا عِنْدَهُمَا خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ رَح وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَوْ حَبَسَ بَدِينٌ قَدْرَ عَلَى إِدَائِهِ أَوْ بَغَيْرِ حَقِّ فَلَهَا النِّفَقَةُ وَإِلَى أَنِهَا لَوْ حَبَسَتْ ظُلْمًا وَجِبَ النِّفَقَةُ وَهَذَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَح خِلَافًا لَهَا وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْمَحِيطِ فَاحْسَنِ الْإِدَاءَ تَرَكَ الدِّينَ [وَمَرُوضَةً] فِي بَيْتِ أَحَدِ الْآبَوَيْنِ [لَمْ تَزَفْ] إِلَى بَيْتِ الزَّوْجِ إِي لَمْ تَزَفْ إِلَيْهِ أَوْ زَفَّتْ وَقَدْ خَرَجْتَ إِلَى بَيْتِ أَحَدِهِمَا زِيَارَةً وَهِيَ بِحَالَةٍ يُمْكِنُ أَنْ تَحْمِلَ فِي مَحْفَةٍ أَوْ غَيْرِهَا إِلَى بَيْتِهِ وَالْأَوَّلُ فَلَهَا النِّفَقَةُ كَمَا فِي الْمَضْمُونِ وَذَكَرَ فِي الْمَحِيطِ إِذَا مَرِضَتْ فِي بَيْتِ الْآبِ مَرَضًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْوُطِيِّ وَلَمْ تَزَفْ إِلَى بَيْتِ الزَّوْجِ إِلَّا أَنِهَا لَمْ تَمْنَعْ نَفْسَهَا عَنْهُ بَغَيْرِ حَقِّ وَجِبَ النِّفَقَةُ [وَأَلَّا لَزُوجَةَ] مَغْضُوبَةً كَرَهَا [وَعَنِ أَبِي يُوسُفَ رَح لَهَا النِّفَقَةُ وَالْأَحْسَنُ تَرَكَ الْقَيْدَ فَإِنَّمَا لِبَسْتِ وَاجِبَةٌ إِذَا رَضِيتَ بِهِ [وَحَاجَةً] إِي حَالِ كَوْنِهَا] [لَا] يَكُونُ [مَعَهُ] إِي الزَّوْجُ حِينَ الْإِسْلَامِ قَبْلَ تَسْلِيمِ النَّفْسِ أَوْ بَعْدَهُ كَمَا ذَكَرَهُ الْخَصَافُ وَقَالَ الْقُدُورِيُّ لَوْ بَنَى بِهَا ثُمَّ حَجَّتْ مَعَ مَحْرَمٍ فَلَهَا النِّفَقَةُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَح خِلَافًا لِلْحَمْدِ رَح وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا نَفَقَةَ لِمُدَّةِ الدَّهَابِ وَالْحَقُّ لَكِنْ يُعْطِيهَا نَفَقَةُ شَهْرٍ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ نَفَقَةُ الْحَضَرِ وَهِيَ تَقْرُضُ لَهَا شَهْرًا فَشَهْرًا وَعَنِ أَبِي يُوسُفَ رَح إِذَا ارْتَدَّتْ حِينَ الْإِسْلَامِ يَوْمَ مَرِّ الزَّوْجِ بِالْخُرُوجِ مَعَهَا وَبِالْتَّفَاقِ عَلَيْهَا الْكُلُّ فِي الْمَحِيطِ وَيَنْبَغِي أَنَّ لَهَا نَفَقَةَ فِي حَجِّ النِّفْلِ بِالنَّطَرِ الْأَوَّلِ [وَلَوْ كَانَتْ] حَاجَةً [مَعَهُ] إِي الزَّوْجِ [لَهَا] نَفَقَةُ الْحَضَرِ لَا السَّقَرِ [فِيمَا زَادَ عَلَى نَفَقَةِ الْحَضَرِ] يَكُونُ فِي مَالِهَا لِأَنَّهُ يَأْرَاهُ مُنْفَعَةً لَهَا [وَلَا الْكِرَاءَ] إِي أَجْرَةَ الْأَبْلِ وَنَحْوَهَا وَإِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرُكَارِيٍّ وَلَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ لِنَفْيِ الْجِنْسِ مُلْغَاةٌ أَوْ لِلْعَطْفِ وَمَا بَعْدَهَا فِيهِمَا مَرْفُوعٌ مَحْذُوفٌ مُضَافٌ عَنِ الْأَوَّلِ لَا الثَّانِي إِنْ فِي الْأَوَّلِ لِلْعَطْفِ وَمَا بَعْدَهَا مَجْرُورٌ فِي الثَّانِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ مُلْغَاةٌ وَمَا بَعْدَهَا مَرْفُوعٌ هُنَا مِنْهُمْ مَنْ جَرَّاهُ ذَلِكَ فِي الْمَعْرِفَةِ مَعَ عِلْمِ التَّكْرِيرِ وَمَنْ الظَّنُّ تَقْدِيرًا مَا هُوَ قِيَمَةٌ فِي السَّعْرِ وَلَا إِي لَيْسَ لَهَا الْكِرَاءُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ يَنْزِعُ عَمَلًا لَا عَمَلًا لَيْسَ وَحَذَفَ اسْمُهَا وَحَذَفَ الْمَرْصُولَ مَعَ بَعْضِ الصَّلَةِ وَحَذَفَ حَرْفَ جَرِّ لَيْسَ بِقِيَّاسٍ مَعَ كَثْرَةِ الْحَذْفِ بِلَا ضَرُورَةٍ [وَأَيُّبُ] عَلَيْهِ [مَرُورًا] نَفَقَةُ خَادِمٍ [وَلَوْ صَغِيرَةً قَادِرَةً عَلَى الْخِدْمَةِ وَنَفَقَتُهَا] نَقَصَ مِنْ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ وَالْمُعْتَبَرَةِ الْكُنْأَيَّةِ وَيَدْخُلُ فِيهِ الْكُسُوةُ قَمِيصٌ وَآزَارٌ مِنْ كِرَاسِيٍّ وَكِسَاءٌ رَخِيصٌ وَخِفَ لَا خَمَارٍ [وَأَحَدٌ] لَا اثْنَيْنِ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ رَح إِلَّا إِذَا كَانَتْ مِنْ بَنَاتِ الْأَشْرَافِ فَإِنَّهُ يُجِيرُ عَلَى نَفَقَتِهِمَا [لَهَا] فَقَطْ [فَلَا يُجِيرُ عَلَيْهَا] إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلزَّوْجَةِ خَادِمٌ وَفِيهِ إِشْعَارُ بَأَنَّهُ يَشْتَرُ لِلْجَبَّارِ عَلَى النِّفَقَةِ كَوْنُ الْخَادِمِ مُكْلًا لَهَا كَمَا قُلْتُ بَعْضُ الْمُشَافِعِ وَقِيلَ عَلَيْهِ نَفَقَةُ الْخَادِمِ وَلَوْ حُرًّا وَهَذَا إِذَا كَانَتْ لَزُوجَةٍ حُرَّةً فَإِذَا كَانَتْ مَتَّةً فَبَغِيرِ مَجْبُورٍ لَهَا وَاعْلَمْ أَنَّ نَفَقَتَهَا لَمْ تَجِبْ إِلَّا إِذَا قَامَتْ عَلَى أَعْمَالِ الْبَيْتِ الْكُلِّ فِي الْمَحِيطِ [لَا] تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَةُ خَادِمٍ وَاحِدٍ نَحْوًا [مَعْمُورًا] فِي الْأَصَحِّ مِنَ الرَّوَابِيتَيْنِ وَغَيْرُ رَوَابِئِ حَسَنٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَح لِأَنَّ الْخَادِمَ لِيُزِيدَ الزَّيْنَةَ وَذَلِكَ فِي حَالِ الْيَسَارِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَح

عليه نفقة خادم كافي المحيط [ولا يفرق بينهما] أي الزوجين [بعجزه] أي بعيب عجز الزوج [منها] أي النفقة هي مأكول وملبوس ومسكن فلو اختصمت معه لها لا يباع مسكنه وخادمه لانه من اصول حواليجه وهي مقدمة على ديونه وقيل بيع ما سوى الاضرار الا في البرد وقيل ما سوى دست من الثياب واليد مال الحلواني وقيل دستين واليه مال المرخسي ولا يباع عامته كما في المحيط [وتومر] أي يامر القاضي اياها بعجزه عنها بقرينة العطف [بالاستدانة] أي بامتنقراض ما فرض القاضي لاجلها عليه من النفقة [عليه] أي على الزوج ليمودي عند اليسار كما ذكره المصنف رح واليد يشعر كلام المغرب لكن التوكيل بالامتنقراض لم يصح على الاصح كما يأتي فالاصح ما قال الخصاص انه اشترى بالنسيئة لتقضي من مال الزوج قرب المال يرجع عليه كما يرجع على الزوجة بخلاف ما اذا فرضها ولم يامر بالاستدانة فانه لا يرجع الا على الزوجة ثم هي على الزوج وفيه اشارة الى انها لو استدانته بغير الفرض لم يرجع عليه كما في التحفة والى انها لا ترجع عليه الا بالتصريح بالاستدانة عليه وقال ركن الاثمة ان نيتها كالتصريح بها فلو لم تنو لم ترجع بها كما في الزاملي والاكفاء مشير الى انها اذا امرت بالاستدانة ولم يدنها احد وطلبت من القاضي التفريق لم يفرق بينهما وقال الشافعي رح يفسخ بينهما كما اذا عجز عن ايفاء المهر المعجل قبل الدخول فطلبت التفريق لكن لو فرق القاضي الشافعي نخل قضاؤه عند الكل وان فرق القاضي الحنفي بلا اجتهاده ففي نفاذه روايتان وهذا اذا كان الزوج حاضرا دائما اذا كان غائبا فلا ينفذ على الصحيح كما في الحقايق وغيره وذكر المصنف رح ان مشائخنا استحسنوا ان ينصب القاضي نائبا شافعيًا فيفرق للضرورة [ومن فرضت] مجاز اي نفقة زوجته نفقة العسار [لعساره] اي لاجل عساره اي وقت عساره [فايسر] اي صار موسرا [ثم] القاضي بالفرض عليه [نفقة يساره ان طلبت] الزوجة نفقة اليسار فيعتبر حاله في كل وقت كما في الكافي وغيره وفيه رمز ان من فرضت ليساره ثم عسرتم نفقة عساره ان طلبت لانه اذا تبدل حاله فلها المطالبة بقدرها كما في الاختيار لكنه اختار ما ضعفه في السابق فانه اعتبر حالهما ثمه وحاله ههنا كما لا يخفى [وتسقط] نفقة الزوجة مأكولة او ملبوسة [في مدت مضت] ولم تصل اليها ما بعجزه او تعنته او غيبته بالحبس او غيره [الا اذا سبق فرض قاضي] بالنفقة مع الاستدانة اولا [اورضيا] يشرع معلوم منها كل شهر او ستة اثنى عشر او سنة او ثلثيها او ثلثها او نصفها عليه اقرن من ولاية القاضي عليه [فتجب] النفقة المفروضة او المرصية [ما مضى] من زمان الفرض او الرضاء [ما اذا ما جين فان مات احدهما] بعد احد هذين [او طلقها قبل قبض] من الزوج شيئا منها طرف الفعليين [سقط] بالبروت او الطلاق [المفروض] بالقضاء او الرضاء من النفقة لانها صلة ماقطة باحدهما قبل القبض كالصلة وفي حوزة المقتنين ان المفروضة لا تسقط بالطلاق على الاصح وفيه اشعار بانها لو لم تتعين باحدهما تسقط بالطريق الاثرى كما في المحيط [الا اذا استدانته بامر القاضي] فانها لا تسقط بالبروت والطلاق



وفي الخلاصة ان في سقوط المستدانة بالموت ورايتان والصحيح انها لا تسقط كما في المحيط [ ولا يسرد ] عند الفيتين [ معجلة مدة ] اي نفقة عجلت في ادائها المدة [ مات احدهما قبلها ] اي قبل مضي تلك المدة فلم يرجع الزوج عليها ولا طلق تركتها بنفقة ايام خالية عن الزوجة وقال عهد يسترد نفقة تلك الايام عنها ان بقيت وقيمتها ان اهلكت فان هلكت لا تسترد بلا خلاف وعنه تسترد نفقة شهر لا أكثر كما في المحيط [ ونفقة عرس القن ] المأذون بالترزج [ عليه ] اي القن والعرس اعم من الحرة والمكاتبه وام الولد والغنة الا ان فيما سوى الاوليين يغرط البيوتة بوجوب النفقة كما يأتي ويدخل في القن المدبر والمكاتب تغليباً الا انهما يوديان النفقة من كسبهما كما في المحيط [ وبيع القن ] لا غير [ فيهما ] اي في النفقة المقرضة او المرضية الا ان يغديه المولى او يموت او يقتل [ مرة بعد ] مرة [ اخرى ] فاذا اجتمع عليه نفقة خمسمائة مثلاً يبيع فيها ثم اذا اجتمع مرة اخرى يبيع اخرى ثم وثم لان النفقة يتجدد وحبوبها مضي الزمان فهوي حكم دين حادث كما في شرح ادب القاضي والمحيط وغيرهما وقد بعن ما صرّوه المصنف من انه اذا فرض القاضي عليه الف درهم مثلاً فيبيع بخمسمائة وهي قيمته والمشتري يعلم ان عليه دين النفقة يباع مرة اخرى فانه لم يوجد اصل يستنبط منه على انه ينبغي ان يسقط ما بقي من البيع الاول الى العتق او بالكلية كما في الموت ولا يزيد علم المشتري على علم البائع ولا يورث شيء منه فكيف يورث الباقي من المشتري [ و ] يباع [ في دين غيرها ] اي غير النفقة مرة واحدة لانه لا يتجدد مضي الزمان فاذا يبع في المهر [ مرة ] و بقي شيء منه اخر الى العتق [ ويجب ] عليه [ سكنائها ] اي اسكان زوجته [ في بيت ] اي في مكان يصلح ماوى للانسان حيث احب لكن بين جيران صالحين سيما اذا كان ممن يتهم بالايقاء [ ليس فيه احد من اهله ] من الضرة وذوي رحم محرم منه كوالدته واخته وفيه اشعار بان لها ان لا تسكن مع ضررتها [ وام ولده ] كما في المحيط وقال عهد بن سلام له ان يجمع بينهما كما في الزاهدي وفيه ايضا ان امكنه ان يجعل لكل واحد بيتاً فلها طلب ذلك والا فلا وفي الملتقط كونه وطيبها وفي البسيط نأثم او مغمي عليه او صبي عاقل [ و ] لو كان ذلك الاحد [ ولده ] اي ولد الزوج [ من غيرها ] اي الزوجة لمعاداة بينهما غالباً [ الا برضاها ] اي بان ترضي ان يكون معها من اهله لانه حقها [ وفي بيت ] مفردة معين [ من دار ] للزوج مشتملة على بيوت [ له ] اي لذلك البتت [ غلق ] بالتحرريك ما يغلق ويفتح بالفتاح [ كغفاه ] لحصول المقصود وفيه رمز الى انه اذا جمع بينهما وبين ضررتها او احد من اهله في دار فيها بيوت وعطي لكل واحد بيتاً على حدة ليس لها ان يطلبه مكاناً آخر الى انه لو لم يكن له الا بيت واحد كان لها ذلك كما في الاختيار [ وله ] اي الزوج [ منع والديها وولدها ] وغيرهما من الاقارب حال كون ذلك الولد من غيره في غير ذلك الزوج وليس بصفة والا يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة [ من الدخول عليها ] لان المكان ملكه كما في الكافي وفيه اشعار بان ليس له لمع من ملك الغير [ لا من انظر اليها ] عطف على

من او لنفي الجنس اي لا منع منه اولنفي اي لا يمنعون من النظر ومن الطن ان السقد يرأس له منعهم من النظر كما ذكرناه سابقا [و] من [كلامهما متى] اي في اي وقت [شأؤا] اذا ضرر فيه والمع قطيعة الرحم وقيل لا يمنعون من ذلك والكلام وانما يمنع من القوار لان الفتنة كما في الهداية [وقيل لا يمنع من الفروج الى الوالدين ولا من دخولهما عليها كل جمعة] اي مبعة ايام كما في الهداية لكن في قاضيان ان اهلها لا يمنع من الزيارة في كل جمعة وانما يمنع عن البيتوتة وبه اخذ مشائخنا وعليه الفتوى [و] كذا لا يمنع [في] الدخول والخروج ان محرم [غيرهما] كالحالة والعمه [كل سنة] لا كل شهر ملن ما قال ابن مقاتل وبالاول يقتني كما في قاضيان [وهو] اي ما قال صاحب القيل [الصحيح] كما دل عليه كلام قاضيان [ويقرض] القاضي [نفقة عرس الغائب] من البلد سواء كان بينهما مدة السفر ام لا كما في النية وينبغي ان يفرض نفقة عرس المتواري في البلد ويدخل فيه المفقود [و] نفقة [طفله] الذكر والانثى [وايوه] لا دينهم وغيرهما ولا نفقة غيرهم من الاقارب كالخوة والعلمات لان نفقة هؤلاء انما يجب بالقضاء ولا يقضي على الغائب [في مال له] اي الغائب ثم بين المال فقال [من جس حقه] النفقة كالللكول والمبوس او قيمتهما كالنقدين والتبر فلا يفرض نفقتهم في مال له من غير جنس حقه كالعرض والمعار كما يأتي ثم اكمل ما قلنا فقال [قط] فيغيث ان لا يفرض في ماله دين سوى النفقة ولا نفقة غيرهم ولا النفقة من غير الجنس كما ذكرنا [عند مودع] عارف له او حال [از مضارب او مديون] والوديعة اولن من الدين في البدأة بالانفاق كما في قاضيان وفيه اشعار بان لو كان المال حاضرا في منزله يفرضها لقاضي اذا علم بالكاح وحلها وكفلها كما في المحيط وكذا اذا لم يعلم به بعد اقامة البيعة عند اي يوسف زح خلافا لابي حنيفه كما في الخلاصة [ان اقر] لمودع او مضارب او المديون [به] اي مال الوديعة او المضاربة او الدين [وبالنكاح] في نفقة العرس وبالنسب في البوائى كما في مفقود الكافي ويذكر لانه يعلم منه بطريق المقائسة [او علم القاضي] عطف على اقر [بلنك] اي بالوديعة والمضاربة والدين والنكاح والسب فان علم بعض من الثلثة بشرط اقرارهم بما لم يعلم به والصحيح كما في مفقود الهداية ومن الطن الاشارة الى المال الزوجية [ويحلها] اي العرس [انه] اي الغائب [لم يعطها انفقة] بان قالت (بالله ما استوفيت النفقة) كما في قاضيان [ويكفلها] اي يأخذ لقاضي من العرس قليلا بالنفقة في قولهم لعنوا اخذتها واذا رجع اقام البيعة انه خلقها مالا او حلها فنكلت رجع على الكفيل او العرس واذا اقرت باخذها برجع عنها فقط كما في شرح الطحاوي [لا] يفرض نفقة عرسه في المال الذي عندهم [بأمانة بيعة] منها [فى النكاح] اذا لم يعلم واقرت بكون المال عندهم واذا علم وانكروا المال وذكر في الاصل انها لا يفرض عندهما لم يملك عنه شيء وعنه انها يفرض كما في النظر وذكر في العمادي انه اذا قامت البيعة على الكاح والمال فرض النفقة واعلم ان ما ذكره من حكم اعرس جاريه

في الطفل واخوته كما في النظم وقل اشرنا اليه [ولا] يفرض بطليماء [ان لم يخلف] الغائب [مالا] في منزله ولم يعلم الكاح [فانامت] العرس [بينة] على الكاح [ليفرض] القاضي النفقة [عليه] اي الغائب [وبامرهما] اي يامر القاضي العرس بالاستدانة [عليه] [ولا يقضى] مطلق على ما يفرض اي كما لا يفرض القاضي النفقة على الغائب بالبينة لا يقضى [به] اي بالكاح على ما قال العلماء الثلاثة لان في هذا قضاء على الغائب [وقال زفر يقضي بالنفقة] اي بوجوب ادائها ويامرها بالاستدانة عليه فان حضروا اقر بالكاح قضى الدين فان انكر كلّفها القاضي اعادة البينة فان اعادت نبها والا مرها برد ما اخذت كما في المحيط [لا] يقضي [بالكاح] بالبينة عنده في هذه الصورة [وعمل القضاة] بالتخفيف اصلها قضية جمع فاض [اليوم] في زماننا [على هذا] اي قول زفر رح [للحاجة] اي لضرورة الناس اليه [ولمطلقة الرجعي] اي لمن حدث لها الطلاق الرجعي مفقيد انها معتدة وانما لم يجب عليه بعد العدة ولا على المولى اذا اعتق ام ولده الا ان في الاحتراز عنه لا يحتاج الى ذكر لما لم يلقه كاطن [و] مطلقة [البائن] واحدا او اكثر بلا عوض فلا نفقة لمختلعه وان لم يشترط في العقد وثلا لها النفقة الا اذا شرط فيه كما في السظم [و] العدة بلا معصية صادرة عنها [كخسار العتق والبلوغ] وطوى ابن الزوج ايها مكرمة كما في النهاية [والتفريق لعدم الكفاءة النفقة] اي للأكول والملبوس كما في السظم وان ذهب المصنف ان النفقة للأكول والام مشير الى انها غير مقدرة فنها ما يكفيها من الوسط كما في المحيط [والمسكن] اي المنزل الذي يسكن فيه قبل الطلاق ويلزم ان تلزمه كاشير اليه فلو تسكن زمانا وتخرج زمانا كانت نائمة فلا تستحق النفقة كما في قضيمان والطلقة شاملة للامة فلها النفقة اذا برّأها بيتا في العدة سواء كانت البتونة عند قيام الكاح ام لا وذكر الصدر الشهيد انه اذا برّأها في العدة والطلاق بائن ليس لها النفقة كما في المحيط ونقد الممسند للتخصيص واليه اشار بقوله [لا] نفقة [لمعتدة الموت] اصلا سواء كانت حاملا ام لا وقيل للحامل النفقة في جميع الحال كما في المضمرات [ولا] المحرقة [معصية] صادرة منها [كردة] اي ردّها وان رجعت عنها [ونقيل ابن الزوج] اي نقيلها ابنته او اباه بشهوة او لثنا به طوعا وندم مشير الى ان رده وتقبيله ابنتها بشهوة وغيرهما ما هو معصية منه لم يسقط النفقة والى لا يسكن في هذه الغرفة وهذا اذا اخرجت من بيته والا فواجب كاشير اليه في الكفاية [وردة معتدة الثلث اراجئن] مبتداء خبره [نسقط] النفقة وهذا اذا خرجت من بيت الزوج والا فلها النفقة كما في اكروماني [لا] يسقط [بمكبتها] اي معتدة الثلث وكذا البائن [ابنه] اي اباه لانه لا اثر للتمكين [ونفقه اطفال الصر فقيروا من ابنيه] البحر الى حد الكسب وحيث لا لب ان يسلمه الى عمل و يفتق عليه من كسبه فقبل ان يحسن العمل يفتق عليه من ماله وفيه شعار بانه يفتق على الغني من ماله فان انفق من ماله رجع على ماله

بشرط الاشهاد والاب اعم من المومر والمعر الا انها تفرض عليه بقدر الكفاية وعلى المومر بقدر ما يراه الحاكم كما في المحيط واما قبل بالحرلان حكم للملوك ياتي [ لا يفاركه ] اي الاب في نفقة طافله [ احد ] من الام و غيرها فان كان الاب معسرا والام مومرة امرت بالانفاق ثم رجعت عليه بعد اليسار ومنهم من قال بعدم الرجوع وهي احدى من يجد المومر عن ابي حنيفة ان ثلثها عليها وثلثيها على الاب كما في المحيط [ كنفقة ابويه ] فانه لا يشاركه الولد احد في نفقتها [ وعمره ] لانه لا يشارك الزوج احد في نفقتها [ وليس على امه ارضاعه ] اي الطفل لان ما عليها تسليم النفس الى الزوج و ما سواه من اعمال ككنس البت و غسل الثوب و الطبخ و الخبز و الارضاع لم تومر به الا قدينا كما في الكافي [ الا اذا تعينت ] بان لم يكن له مال و اللاب مومرا ولم يوجد مرضعة او لم يأخذ ثدي الغيرة و غيرها فم تجبر على الارضاع و هو الصحيح كما في الاختار وهذا مروي عن الشيخين و ظاهر الرواية انها لا تجبر كما في المحيط [ ويستاجر الاب من نرضعه ] من مال الطفل بان ماتت امه فوردت مالا مثلا فان لم يكن له مال فمن مال نفسه كما في المحيط [ عندها ] اي الام ظرف ترضعه و فيه اشارة الى ان للظفر ان يخرج الى منزلها في غير حالة الارضاع فان مكنتها دائما عند الام لم يجب الا اذا شرط ذلك عند العقد و الى انه يجب الارضاع عند الام و ذا غير واجب الا اذا شرط كما في المحيط [ ولو استاجرهما ] حال كون الام [ منكوحة ] له غير مطلقة [ او ] مطلقة [ معتدة ] من طلاق رجعي [ لترضعه لم يجز ] الاستيجار و لم يستحق اجرة [ وني ] جواز استيجار المعتدة [ المبتوتة ] اي المطلقة الثلث او البائن [ روايتان ] ففي ظاهر الرواية انه يجوز وني رواية الحسن لا يجز [ و ] لو استاجرهما [ لارضاعه ] اي الطفل منه [ بعد ] مضى [ العدة ] من رجعي او بائن [ او ] استاجرهما لارضاعها [ لابنه ] اي الزوج حال كونه [ من غيرها صح ] هذا الاستيجار و ان كان حال قيام النكاح لانها اجنبية من كلوجه [ وهي ] اي المعتدة عن طلاق بائن على احدي الروايتين و الام بعد العدة [ احق ] و انك [ من الاجنبية ] لان ارضاعها انفع للصغير [ الا اذا طلبت ] المعتدة و الام [ زيادة اجر ] على اجرة الاجنبية فم له ان يدفع اليها [ و نفقة البنت ] التي لا تكون لها زوج [ بالغة ] او صغيرة و لم يذكرها لانها الطفل فمن الطن ان الاولى ترك القيد [ و الابن ] الكبير [ زمانا ] بفتح الزاء و كسر الهم اي الذي طال مرضه زمانا كما في المغرب او الذي لا يمضي على رجله كما في المهذب و اليه اشار في الطلبة و فيه رمز الى ان نفقة العاجز عن الكسب على ابيه و يدخل فيه المعترة و المنسج الاعضاء و الرجل الصحيح الذي لا يقدر على الكسب و طالب العلم الذي لا يهتدي اليه و هذا اذا كان يد رشد كما في الخلاصة و لذا قال صاحب النية انا اقضي بعدم جوبها فان قلنا منهم حسن لسيرة مشتغلا بالعلم الديني و اكثرهم فساق شرهم اكثر من خسرهم بضرورة لدرس سعة بخلافات و ركة

سرهما في الدين اكثر من نفعها ثم يشتغلون طول النهار بالسخرية والغيبة والوقوع في الناس و  
 غيرها مما يستحقون به لعنة الله والملائكة والناس اجمعين فالحق الله تعالى المغض في قلوب  
 آباؤهم وينزع عنهم الشفقة فلا يعطون منهم في الملابس والمطاعم وهم يطلبونها ويؤذونهم  
 مع حومة التانيق ولولعلم السلف حالهم لحرما الانفاق عليهم فلم يفرضوا نفقاتهم [على الاب] خص  
 من بين الاقارب [خاصة] كما في ظاهر الرواية [و به يفتي] وقد مر عنه ان ثلثها على الام [وعلى  
 الموسر] اي موسر ذي رحم محرم دون غيره من نحو العبد والديور والمكاتب وام الولد [يسار  
 الفطرة] بان يملك ما فضل من حاجته مما يبلغ مائتي درهم فصاعدا ومن ابي يوسف يسار الزكوة  
 وعن محمد يسار الفضل على نفقة شهر لنفسه وماله فان لم يكن له شيء واكتسب كليوم درهما و  
 كفاه اربعة دراهم ينفق الفضل عليهم واليه ذهب الخفاف فان لم يفضل من كسبه فلا شيء عليه  
 لكن يومر ديانة ان لا يضع والده والاول هو الصحيح كما في المحيط [نفقة اصوله] من الاب والام  
 والجد والجدّة [الفقراء] سواء كانوا قادرين على الكسب او لا وهذا ظاهر الرواية وقال الحلواني  
 ان الابن الكاسب لا يجبر على نفقة الاب الكاسب خلافا للسرخسي وح وفيه اشعار بأنه لا يجبر الابن  
 على نفقة امرأة ابيه وام ولده وامته الا اذا كان بالادب علة يحتاج الى خادم فيجبر على نفقته وعن  
 ابي يوسف انه يجبر على نفقة امرأة ابيه اذا كانت عنده مطلقا [بالسوية على الابن والبنات]  
 ولو احدهما فأيق اليسار وعنه انه يفرض عليهما اثلاثا والاول اظهر وفيه اشعار بأنه لو كان له ابنان  
 واحد منهما اكثر مالا فبالسوية وقال مشائخنا انهما لو تفاوتوا في اليمار تفاوتوا فاحشا فنقض بقدره  
 كما في المحيط ثم شرع في اصل لذلك فقال [و يعتبر فيها] اي في نفقة الاصول [القرب والجزية]  
 اي النفقة على القريب ان استويا في الجزية وعلى السوء ان استويا في القرب فمن الظن ان ذكر الجزية  
 مستلزم اذا الكلام في نفقة الاصول [لا] يعتبر [الارث] كما هو رواية عنه [نفي من] اي في قضية اصل  
 [له بنت وابن] كان كل النفقة [على البنات] مع الاستواء في الجزية والارث لانها القريب [وفي  
 ولد بنت واخ] فقير كان كل النفقة [على ولدها] اي البنات مع استواء بهما في القرب وكون  
 الاخ وارثا لان الولد الجوز [و] على الموسر يسار الفطرة [نفقة كل ذي رحم] اي قرابة منه [محرم]  
 لا يجوز اتناكح بينهما مثل الاخوة والاحوات واولادهما والاعمام والعمات والاحوال و  
 الخالات فلا نفقة لذي رحم غير محرم مثل اولادهم ولا نفقة لمحرم غير ذي رحم كزوجات الابهاء و  
 ابنين والاصهار والاباء والامهات والاعرة والاحوات من الرضاة واولادهم والمتبادر ان يكون  
 المحرمية من جهة الرحم لا من جهة اخرى فلا نفقة عليه لابن عم وهو ابن اخيه من الرضاة  
 والاصول والفروع مستثناة عن ذلك كما لا يخفى [صغيرا] او صغير [ابو بالغ فقيرة] او ذكر  
 زين واعني [هو مستلزم لان الزمانة تكون في سته اعني وذاهب اليدين والرجلين وذاهب

اليَدِ وَ الرَّجُلِ مِنْ جَانِبِ الرَّأْسِ وَ الْفَرْجِ كَمَا فِي أَحْكَامِ الصَّغَارِ وَ حَقِّ الْإِدَاءِ مُحَرَّمٌ فَقِيرٌ غَيْرُ كَرِيمٍ  
سَوَاءٌ كَانَ زَمَنًا أَوْ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا فَإِنَّ فِي الصَّغَارِ مَطْلَقًا بِغُوطِ الْفَقْرِ وَ كَذَا فِي الْكِبَارِ  
الْإِنَاثِ وَ أَمَّا فِي الْكِبَارِ الذَّكَرَانِ فَهُوَ شَرْطٌ مَعَ الزَّوَانَةِ وَ فِي الْكُلِّ كَوْنُهُمْ غَيْرُ كَرِيمَيْنِ كَمَا فِي الْحَيْطِ  
وَ أَعْلَمُ أَنَّ الْمَوْرَثَ الْمَذْكُورَ قَسَمَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ الْوَارِثُ حَقِيقَةً وَ الثَّانِي أَنَّهُ أَهْلٌ لِلْوَرَاثَةِ فَأَشَارَ إِلَى الْأَوَّلِ  
بِقَوْلِهِ [ عَلَى قَدَرٍ ] أَخَذَ [ الْوَارِثَ ] مِنْهُ كُلُّهُ أَوْ بَعْضًا مِنْهُ لَمْ يَخَالَ وَ عَمَّا فِي عَلَيْهِمَا بِقَدَرِهِ إِذَا كَانَ  
مَعْسُورِينَ فَعَلَى الْخَالِ وَ يَجْعَلَانِ كَالْيَتَامَى وَ إِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْ لَهُ مِثَالًا لظَهَرَتْ ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الثَّانِي فَقَالَ  
[ وَ يُعْتَبَرُ أَهْلِيَّةُ الْوَارِثِ ] أَيُّ قَابِلَاتِهِ كَوْنُهُ وَارِثًا [ لِأَحَقِّقَتَهُ ] إِذَا لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ فِي حَالِ الْحَيَاةِ فَيُفَرِّضُ عَلَيْهِ  
لَا عَلَى الْوَارِثِ حَقِيقَةً [ فَنَفَقَهُ مِنْهُ خَالٌ وَ ابْنٌ عَمٌ ] مَوْسِرَانِ [ عَلَى الْخَالِ ] لِأَنَّهُ ذُو رَحِمٍ مُحَرَّمٌ أَهْلٌ  
لِلْوَرِثَةِ دُونَ ابْنِ الْعَمِّ وَ ابْنِ الْوَارِثِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُحَرَّمٍ فَسَيُطْلَقُ أَنَّ الْأَوَّلَ فِي السَّمِثِيلِ خَالٌ وَ عَمٌّ  
لَا بَلَّ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ وَ أَعْلَمُ أَنَّ مَا ذُكِرْنَا لَا يَخْلُوعُ مِنْ نَوْعِ مَخَالَفَةِ الْكَلَامِ الْقَوْمِ إِلَّا أَنَّهُ سَبَبٌ  
ظَاهِرٌ [ أَوْ لَا نَفَقَةً لِأَحَدٍ ] مَعَ الْاِخْتِلَافِ [ بَيْنَهُمَا ] دَيْنًا [ كَلِكْفَرٍ وَ الْإِسْلَامِ وَ فِيهِ أَشْعَارُ بَانَ نَفَقَةُ السَّنِيِّ عَلَى  
الْمَوْسِرِ الشَّيْبَعِيِّ مِثْلًا كَأَشِيرِ أَبِيهِ فِي التَّكْمِيلِ [ أَلَا لِلزَّوْجَةِ وَ الْوَالِدَيْنِ ] أَيُّ الْفُرُوعِ [ أَيُّ الْمَوْلُودِينَ  
فَانْهَمَ مَعَهُ يَسْتَحِقُّونَ النَّفَقَةَ فَالزَّوْجَةُ بِحُكْمِ الْعَقْدِ وَ الْبَاقِي بِحُكْمِ الْوِلَادَةِ بِخِلَافِ سَائِرِ الْأَقْرَابِ فَانَّهُ بِالْوَرِثَةِ  
وَلَا وَرَاثَةٍ مَعَ هَذَا الْاِخْتِلَافِ [ وَلَا ] نَفَقَةً لِأَحَدٍ [ عَلَى الْفَقِيرِ إِلَّا لَهَا ] أَيُّ الزَّوْجَةِ عَلَى الزَّوْجِ وَلَوْ كَانَا مَعْسُورَيْنِ  
لَهَا [ أَمَّا يَوْمَ الْوَرِثَةِ ] يَوْمَ الْإِنْبَاءِ بِالْإِقْرَاضِ عَلَى الزَّوْجِ وَ لَوْ كَانَا حَتَّى إِذَا أَمْسَرَ رَحِمَ عَلَيْهِ وَ كَذَا أَخُوهُمَا الْمَوْسِرُ  
كَأَنَّ فِي الْحَيْطِ [ وَلَا ] إِلَّا [ لِلْفُرُوعِ ] الْمَوْلُودِينَ الْفُقَرَاءَ عَلَى الْآبِ إِلَّا إِذَا كَانَ مَعْسُورًا وَ لَا مَرْسَقَةً فَعَلَى  
الْأُمِّ وَ لَوْ كَانَا لَكُنْهَا تَرْجِعُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْبَسَارِ وَلَا يَضُرُّ رُجُوعَ نَفَقَةِ الْخَادِمِ وَ الْمُسَوِّكِ عَلَى الْفَقْرِ لِأَنَّهُ  
فِي بَيَانِ نَفَقَةِ الْأَحْرَارِ [ وَلَا ] نَفَقَةً [ لَغَنِيِّ ] أُمِّهِ مَمْسُوبَةٍ إِلَى ذَاتِ غَنِيٍّ [ إِلَّا لَهَا ] أَيُّ الزَّوْجَةِ [ وَ بَاعَ  
الْآبُ عَرْضَ ابْنِهِ ] بِالْمَسْكُونِ وَ الْحَرَكَةِ أَيُّ مَالِهِ النَّقْدِيِّ وَ الْمَكُولِ وَ الْمَبْنِيِّ مِنَ النُّقُولَاتِ وَ هُوَ  
فِي الْأَصْلِ غَيْرُ النَّقْدِيِّ مِنَ الْمَالِ كَمَا فِي الْمَغْرِبِ وَ الْقَائِسُ وَ غَرَمُهُ [ لَا ] بَيْعَ [ عَقَارَةٍ ] بِأَعْنَحَ  
فِي اللُّغَةِ الْأَرْضَ وَ الشَّجَرَ وَ الْبَاعَ كَمَا فِي الصَّحَاحِ وَ غَيْرِهِ فَهُوَ شَامِلٌ لِلْمَنْقُولِ وَ فِي الشَّرِيعَةِ الْعَرَصَةُ مَبْنِيَّةٌ  
كَانَتْ أَوْ لَا وَ مَا فِي الْعِمَادِيِّ أَنَّهُ الْعَرَصَةُ الْمَبْنِيَّةُ لَا يَخْلُوعُ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ الْبَيْعَ لَيْسَ مِنَ الْعَقَارِ فِي شَيْءٍ كَمَا لَا  
يُخْفَى عَلَى الْمُتَتَبِعِ [ لِنَفَقَتِهِ ] أَيُّ نَفَقَةِ نَفْسِهِ اسْتِحْسَانًا وَ لَا يَبِيعُ وَ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَبِيعُ الزِّيَادَةَ  
عَلَى قَدَرِ الْحَاجَةِ وَ أَنَّ إِنْ الْآبِ لَا يَبِيعُ عَرْضَ ابْنِهِ وَ عَقَارَهُ لِنَفَقَتِهِ كَمَا فِي شَرْحِ الطَّائِبِيِّ [ وَلَا ] يَبِيعُ  
الْآبُ عَرْضَ ابْنِهِ مَطْلَقًا [ لِدَيْنٍ لَهُ ] أَيُّ الْآبِ [ عَلَيْهِ ] أَيُّ الْآبِ [ سَوَاهٍ ] أَيُّ النَّفَقَةِ وَ هَذَا إِذَا كَانَ  
الْآبُ كَبِيرًا غَائِبًا فَإِذَا كَانَ حَاضِرًا فَلَا يَبِيعُهَا أَجْمَاعًا كَمَا يَبِيعُهَا فِي نَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ صَغِيرًا كَمَا فِي الْعِمَادِيِّ وَ  
غَيْرِهِ [ وَلَا ] الْآبُ يَبِيعُ مَالَهُ [ مِنَ الْعَرْضِ وَ الْعَقَارِ ] فَهَلَهُ كَلِمَتَانِ أَوْ ثَلَاثٌ وَ فِي لُزْمَتِي أَيُّ مَا وَجَعَ فِي  
الْمُخْتَصَرِ مِنْ قَوْلِهِ بِإِجَابَةِ الْوَالِدِ فِيهِ مِنَ الْكُتُبَةِ لَكِنْ فِي الْخُلَاصَةِ أَنَّ فِي لَافِظَةِ حَوَازِجَ دَيْنَيْنِ

أما في ظاهر الرواية فالأم لا تتبع [بنفقة] لأن بيع الأب على خلاف القياس [وضمن مودع الابن لو انفقها] أي الرديعة [على أبيه] أو ولده أو زوجته [بلا امرأته] وقيل لا يضمن والأول هو الصحيح فإن إعطاهم بأمر القاضي لا يضمن هو الصحيح كما في المحيط [لا] يضمن [الأبوان] وكل الولد والزوجة كما أشبهوا به [لو انفقا ماله] من جنس حقهما [عندهما] برديعة [وإذا قضى] القاضي [بنفقة غير العرس] كالولد وذو الرحم المحرم [ومضت مدة] بدون الإغاث [سقطت] نفقة تلك المدة فلا يصير نفقة الأقارب دينا بقضاء القاضي وفي الخلاصة فيه روايتان وقيل هذا إذا كانت المدة أكثر من شهر وفي المحيط هي شهر وقيل لا خلاف أنه لا يصير دينا وإنما الخلاف في الموضوع في الفتاوى أن نفقة الصبي تصير دينا بخلاف ما يراعى الأقارب وفي النظام أن يعد القضاء أو الصلح بربط نفقة ما مضى [الآن ياذن القاضي] بعد الغرض لمستحق النفقة [والاستدانة] عليه فله أن تسقط بمضي المدة [ونفقة المملوك] عبدا أوامة ولم يشمل المكاتب والمملوك المشترك [على سيده] سواء كان فقيرا أو غنيا [فإن أبى] السيد عن الإنفاق [كسب] المملوك [وانفق] على نفسه [وإن عجز] المملوك [عنه] أي الكسب بغير صغره أو غيره ففي العبد والقة [أمر] السيد [ببيعه] وفي المديون المملوك يجبر المولى على الإنفاق لا غير كما في المحيط وذكر في الزاهدي لو تفرق السيد على المملوك في نفقته ليس له أن يأكل من مال سيده لكنه يكسب فيأكل إذا كان صغيرا أو جارية أو عاجزا عن الكسب فله أن يأكل وإن لم ياذن له في الكسب فله أن يأكل من ماله قدر كفايته ثم أفراد هذه الرواية مع لفظ العجز في آخر الكتاب ينبي عن رعاية هذه الاختتام بعانة معتق الرقاب \*

## \* [كتاب الغتاق] \*

لما شارك الطلاق في زوال الملك وهو أقل وقعا عقبه به وهو العتاق والعتق كلها بالفتح الخروج عن الرق والعتق بالكسرام منه وشرعية قوة حكمية يصير بها اهلا للقضاء والشهادة وغيرهما والمراد الاعتناق فإنه الموافق بالفقه وقد جاء لغة كما ذكره الطبري وهو تصرف مندوب مولى لملك المملوك والمملوك حتى يزول ما يوجب الضيق من النار بآلة الله دل عليه المشاهير من الأخبار والصحيحة من الآثار وفي الزملي يستحب أن يعتق الرجل عبدا أو المرأة مائة وفي الاختيار يستحب أن يكتب كتابا به ويهون عليه خوفا من التجارح [يصح من حر] من الحر بالفتح وهو لغة الخلوص وشرعية خلوص حكمي يظهر في الأدمي لا تقطاع حق الغير منه [مكف] فلا يصح من العبد والمجون والنصي ويصح من المسلم والكافر والمكران والمكورة وينبغي أن يشترط استقرار الملك فإنه لو اشترى الوكيل بالشراء قريبه لم يعتق عليه لأنه انتقل منه إلى المولى كما في وكالة الكرمانى وغيره [بصرح لفظه] أي بما استعمل فيه وضعا وشرعا من نحو العتق والحر وغيرهما سواء كان في جملة

اسمية او فعلية نداءية او غيرها عن قصد او خطأ فعتق لو جرى على لسانه اعتقتك و عنه انه لا يعتق  
 كما في المحيط [ بلا ] حاجة الى [ نية كانت حر ] اي ذبح حر و التاء مفتوحة او مكسورة كلاهما  
 لخطاب العبد او الامة في حروف المعاني من الكشف ان الفقهاء لا يعتبرون الاعراب الاثر انه لو  
 قال لرجل زيت بكسر التاء او لا مؤنة بفتحها وجب حد القذف و في المحيط لو قال لعبد انت حر  
 او لامته انت حر فقد عتق [ او معتق ] يفتح التاء من الاعتاق وهو ازالة الملك و اثبات العتق كما  
 يجي [ او عتيق ] و ينبغي ان يكون عاتق كذلك لانهما صفتان من العتاق كما في الصحاح او الاعتاق  
 كما في التهذيب [ او ] انت [ اعتقتك ] و تجوز ان يعطف على الجملة و انما اخرجت لان الاصل في الخبر  
 الافراد [ او حر ] بالفتح اي معتق [ او حررتك ] او مولائي [ او هذا مولائي ] اي معتقي فانه  
 يعتق و ان كان مشتركا بينه و بين التاجر و غيره لان القرينة معينة له فيلتحق بالصريح [ او يا مولائي ]  
 او يا حر او يا محرر او يا عتيق او يا آزاد الا اذا سماه به ثم ناداه و لو قال عنيت بهذه اللفاظ الاخبار  
 الباطل صدق ديانة لا قضاء لانه خلاف الظاهر لانها جعلت انشاء كما في الزمخشري و ذكر في المحيط لو قال  
 اردت اللعب عتق ديانة و قضاء لانه و الجدي العتق حواء و لو قال لغلامه انت مولائي او يا مولائي  
 اختلف المشائخ فيه كما لو قال له يا سيدي او لها يا سيدي و في مبسوط صدر الاسلام لو قال له يا غلام  
 اولها يا كبرناو لم يعتق على الصحيح و في المحيط لو قال (توآزاد راز من) لم يعتق ولو قال انت اعتق  
 من فلان) و عني به عبد آخر عتق ديانة لا قضاء [ و اراك حر و نحوه ] مثل زيد قائم و عمر و  
 فلا تساهل فيه كما ظن [ مما عبر به عن ] كل [ البدن ] بيان (نحوه) اي البدن الوجه و الرقة و الفرج  
 و غيرها مما مري الطلاق فلا يعتق بقوله يدك او رجلك حر لانه مما لا يعبر به عنه لكن  
 في النظم قيل لا يعتق الغلام بقوله فرحك و في المحيط عن ابي يوسف انه يعتق به كما يذكر  
 و الاكتفاء لا يخلو عن شيء فانه لو اعتق جزأ شائعاً كالثلث و الربع عتق ذلك الجزء عنده و معنى في  
 الباقي و كذا عند ما كما في الاختيار [ و ] يصح [ بكتايته ] اي كناية لفظ 'عتاق' [ ان نوي ] لعتاق  
 و تحقيق الكناية في الطلاق [ كلا منك لي عليك ] لاني بعتك و اعتقتك و كذا في الامانة الخمسة  
 الانية [ و لا مبيع ] اي لا ملك لي عليك لان العمل بتحقيقه اعنى الطريق غير ممكن اذا اضيف الى  
 الانسان فجعل كناية عن الملك [ و لا رق ] لي عليك وهو الضعف و شريعة العجز الحكمي كما يجي  
 و خرجت من ملكي و غليت سبيلك [ و ] قوله [ لامته قل اطلقتك ] اي حلبت سبيلك و خص  
 الامة لانه في الاصل معنى طلقته وان لم يستعمل فيه كما في النهاية و ذكر في المحيط عن ابي يوسف  
 لو قال - الف - نون - تا - حا - را - فقد عتق ان نوي [ و ] يصح العتاق بدون النية عندهم [ بهل بس ]  
 للعبد و هذا ابنتي لامة [ للصغر ] معنا بحيث يراد مثله بمثله سواء كان معروف النصب و د  
 [ و الاكبر ] عطف على الاصغر فيصح منه و ذ لم ير له مثله لانه خلاف الجهد و احتج محمد بن يحيى حجة

(ج)

(د)

وفي نسخة لمن وحدها مملوكا مما يعمد عن البدن



فقال الاتري انه لو قال لغلامه هذه ابنتي اولي جارتته هذا ابني لم يعتق ثم قال بعض المشايخ انه على  
 الخلاف ايضا وكثيرا ما استشهد على المختلف على المختلف والفرق نفل الكلام الى الاوضح وقال  
 بعضهم انه على الوفاق وهو اظهر ولو قال هذا ولدي للكبريت قضاء ولو قال له هذا عمي او خالي  
 او لها هذه عمتي او خالتي عتقت ولو قال هذا اخي او هذه اختي لم يعتق وعنه انه يعتق كما لو قال  
 هذا اخي او ابني ارامي الكل في المحيط وذكر في النظم ( انت ولدي ) كهذا ابني ولو قال للكبريت هذا  
 جدي او الكبريت هذه جدتي يعتق اتفاقا ولا يعتق لو قال للصغير او الصغيرة ولما فرغ عما يعتق  
 بالنية شرع فيما لا يعتق وان نوى فقال [ لا ] يصح [ بيا ابني ويا اخي ] في رواية الحسن  
 وفي النوادر انه يصح وهو الصحيح ولو قال ( يرس ) لم يعتق على الصحيح ولو قال لعبد ( يا بيا ) لم يعتق  
 كما في الصغير ولو قال يا بني او يا بنية بالصغير من غير اضافة لم يعتق كما في الهداية ومن ابى  
 حلف انه لو قال يا بني بضم الباء لم يعتق وبالنصب عتق كما في التيجيس [ ولا سلطان لي عليك ]  
 بمنزلة لاحية ولابد [ ولفظ ] اي لا بلفظ [ الطلاق وكنائيه ] اي الطلاق [ مع نية العتق ] اي اذا قال  
 لامته انت طالق او خلية او بنت مني او حرمك لم يعتق وان نوى [ ولا يصح بقوله ] ( انت مثل الحر )  
 او الحرة وان نوى وقال بعضهم انه يعتق بالنية كما في الاختيار ولو قال لحره انت مثل هذه واراد امته لم  
 تعتق ولو قال لم ارد العتق لم يدين قضاء وكذا لو قال مثل هذه الامة كما في السهاية بخلاف ما انت  
 الا حر فانه يعتق بخلاف ما انت الا مثل الحر كما في المحيط [ ومن ملك ] بالشرء او الهبة او الوصية  
 او غيره والمالك اعم من ان يكون صغيرا او كبيرا عاقلا او مجنونا مسلما او كافرا [ ذا رحم محرم ] منه  
 صفة ذا جرح للجوار وهو عامله والمأمية مقتضية وفيه اشعار بانه عتق بالملك قرابة كالولاد  
 ومتوسطة كالقرابة المتألفة بالمحرمة ولم يعتق بعيدة كبنات العم ولا محرم غير رحم كالحرم  
 بالرضاع والصهرية [ او ] من [ عتق لوجه الله ] اي لله نفسه او لرضاء فحصل به ثواب عظيم فانه فعل  
 المسلمين [ والشيطان ] ولد ابليس او كل متمرد [ او للصنم ] او الوثن فحصل به عذاب اليم فانه  
 فعل الكافرين [ او ] عتق [ مكروا او سكران ] من الخمر او الزبيب او البنج او غيرها واكتفيت  
 بما ذكرنا في الطلاق فان عتق السكران كطلاقه كما في المحيط [ او اضاف عتقه الى ] نفس [ ملك ]  
 او الى صبيه كقوله ان ملكتك او اشتريتك فانت حر ولو قال ذلك لمملكه فقد عتق عليه حين  
 سكت كما في المحيط [ او ] الى [ شرط ] مصدر بان ونحوها كما هو المتبادر نحران فعلت كذا فانت  
 حر [ ورجل ] اي الملك والشرط المذكور فلا يتوقف العتق على وجود الدخول لو قال انت حر مل  
 ان تدخل الدار كما في المحيط [ عتق ] المملوك في الصور الثلث ولا حاجة الى هذه الجملة لوضيف  
 الخلاف الى من كما لا يحتاج الى ما ذكره المصنف ان الجزء خبره وعائده ضمير محذوف تقديره عتق  
 مملوكه عليه فان الجزء الشرطية بتمامها والشرط مشتمل على عائده مل ان حذف الضمير المجرور

ليس بقياس الا في موضع ليس هو منه كما في الرضي [كعب] اي كعتق عبد قن او مدبر ويدخل فيه القنة والمذبة وام الولد تبعاً [لحربي] اذا [خرج البينا] فلم يعتق اذا لم يخرج الا اذا بيع من مسلم او ذمي فانه يعتق قبل قبض المهنري كما في قاضيان [مسلبا] ولو حكمنا فيشمّل المستامن كما في النظم [والحمل تتبع امه] لتجميع ماها باستقراره في موضعه [في الملك والرق] فان كانت الام ملكا فالحمل ملك وان كان رقاً بلا ملك فوق بلا ملك كالكفار في دار الحرب فان كلهم ارقاء غير مملوكين لاحد كما في الاستملاذ المستصفي فما ذكره المصنف وغيره ان الرق لم يوجد بلا ملك فلا يخلو من شيء فالرق محيز شرعي لا اثر الكفر والملك اتصال شرعي بين المملوك والمالك مبني لتصرفه فيه مانع عن تصرف غيره وسياتي زيادة تفصيل [و] في [العتق] ودرعه [اي في فروع العتق] من الكتابة والتدبير و امية الولد ولدا للزوج ام ولده من احد فحملت منه ثم مات المولى عتق الحمل تامه من كل التركة هذا الا ان الطلاق مشكل فان الولد لا تتبع المذبة المتقيدة كما في خزنة المفتين [الا ان ولد الامة من] قبل [مولاهما حر] وليس بتابع لأمه لانه من ماء ابيه وهذا شامل لولدها من ابي مولاهما وولده وولد ولده كما اذا تزوج رجل حرّ جاريتته من ابنه وهو عبد لآخر باذنه فولدت منه فان هذا الولد حرّ وان كان من زوجين رقيقين لانه ذل ولد المولى كما في الظهيرية \*

[فصل \* ان اعتق بعض عبده] او امته كالربع او النصف او غيره [صح] الاعناق اي صح ازالة ملكه عن ذلك البعض وفيه اشارة الى ان العبد لا يتمكن الامن اذ لا صفة الملكية والى ان الباقي مملوك له لكنه موصوف بصفه الفساد ولذا لا يباع والى انه لا يتمكن من ازالة شيء من الرق فيبقى كله وذلك لانه صفة له كالحيوة فلم يكن مملوكا له كالحيوة وذلك لانه حق الله تعالى عقوبة لكفره او حق العامة معونة على العبادة الا انه اذا تم فعله بازالة الملك كله يعقبه العتق كما اذا تم فعل الغائل في بنية يعقبه انزهاق لروح ذلوق كالتق لا يتجزئ والاعتناق كالمك لا يتجزئ ولذا قال [وسعى] اي عمل للعبد وكسب وجوبا من السعاية بالكسر كسبه لعتق رقبته [فيما يقى] من ملك المولى وصرفه اليه [وهو] اي العتق البعض [كالكاتب] في ان لا يباع ولا يورث ولا يورث ولا يتزوج ولا يقبل شهادته ويصير ارق بمكاسبه ويخرج في الحرية بالسعاية والاعتناق وينزل بعض الملك عنه كما يزول ملك اليد عن الكاتب [بلار الى الرق لو عجز] ذلك لاعتق البعض عن السعاية بخلاف الكاتب فانه يرد اليه بالعجز وينبغي ان المولى يعتق الباقي منه عد عجزه في الاختيار قال صلى الله تعالى عليه وسلم من اعتق شقفا من عبد فعليه عتق كله وهذا كله عد ابي حنيفة وهو الصحيح كما في المضمورات واعلم ان كلامه لا يخلو عن شيء وحق لاداء في ملك فانه لا يزول شيء من الرق [وقالا] اي ا. ح. يوسف ومحمد رح ان عتق بعضه [عتق كله] لان العتق

مطأوع الاعناق اذ هو اثبات العتق فالاعتاق لا يتجزى كالعتق ولذا عتق كله وليس له الاستسعاء  
عندهما ثم أشار الى فائدة اخرى من فوائد الخلاف فقال [و لو اعتق شريك] في عبد [حظه]  
اي نصيبه منه كالنصف وغيره بلا اذن [اعتق] الشريك [الاخر] حظه منه او كاتبه او دبره كما  
في الاختيار وذكر الزاهدي انه اذا دبر حظه فقد سعى وعتق بالاداء والولاء له في هذه الوجوه  
[اراستعى] العبد في قيمة حظه يوم العتاق ولم يرجع العبد به على المعتق [ارضمن] الشريك  
الاخر [المعتق] حال كونه [موسرا] مالكا مقدار نصيب الساكن من المال والعرض سوء  
مليوسه وقوت يومه كما قال محمد ومنهم من اعتبر يمارا محررا للصدقة وعن ابي حنيفة رح انه  
قال المهر الذي له نصف القيمة موي المنزل والخدام ومتاع البيت وثياب جملة والاول الصحيح  
كما في المحيط [قيمة حظه] يوم العتاق مفعول ضمن الثاني وفيه اشارة الى ان الاعتبار في البسار  
والعسار ليوم الاعتاق فلو ابر فيه ثم اسر لم يسقط الضمان بخلاف العكس والى ان له اختيار  
الاستسعاء والتضمين لكن لو اختار الاستسعاء لم يرجع الى التضمين كما لو اختار التضمين لم يرجع  
الى الاستسعاء وعنه انه يرجع الا اذا حكم كما في المحيط والى انه اذا اشترك بين جماعة جاز ان يعتق  
بعضهم حظه ويختار بعض الضمان وبعض الاعتاق وبعض السعاية وكذا الورثة في رواية محمد  
وروي الحسن ان ليس لهم الا الاجتماع على التضمين او الاستسعاء او الاعتاق وفيه خلاف  
الصاحبين كما في الزاهدي [لا] يضمنه [معسرا] بل يعتقه او استسعاء وعن ابي يوسف رح انه  
يوجر من رجل ولو صغيرا يعقل فيأخذ من أجرته كالحرم المديون [والولاء] الميراث منه [لهما] اي  
للشريكين بقدر حظهما [ان اعتق] اي الشريك الاخر [او استسعى] العبد [و] الولاء  
[للمعتق ان ضمنه] اي الشريك الاخر قيمة حظه [ورجع] المعتق [به] اي الضمان [على العبد]  
اي صح له الاستسعاء كما صح له الاعتاق والتدبير والكتابة على ما قال ابو حنيفة [وقالا] في صورة  
اعتاق الخط [له] اي للشريك الاخر [ضمنه] اي المعتق اذا كان [غنيا والسعاية فقيرا] ولم ياذن  
بالاعتاق [فقط] فليس للمعتق الرجوع بالضمان على العبد كما في شرح الطحاوي وللاشريك  
الاستسعاء غنيا ولا الاعتاق غنيا او فقيرا اذا الاعاق لا يتجزى [والولاء للمعتق] عندهما في كل  
لاحول [ومن ملك ابنه] او غيره من ذي رحم محرم منه بالشراء او الارث او الهبة او غيره  
حال كون المالك شريكا [مع] شخص [آخر عتق حصته] نصفا او غيره ولم [يضمن] حصة شريكه  
ولو موسرا سواء علم انه ابن شريكه او لا وعنه انه ضمن اذا لم يعلم وللشريك الخيار بين اعتاق  
نصيبه والاستسعاء [قالا] ضمن الاب حصة شريكه [غنيا] وسعى ابنه فقيرا [الا في الارث]  
دائه لم يضمن بلا خلاف لعدم الاختيار فيه كما اذا كان لرجلين ممة وله جارية فزوجهما احدهما  
فولدت ولدا ثم مات احم فورثاه فانه عتق الولد لانه ملك بالارث [وان ول] من له عبيد

[لعبيده] عنده [احد كما حر فخرج واحدا] منهما [ودخل ثالث فاعاد] (احد كما حر) يومر بالبيان كما اشار اليه بقوله [ومات بلا بيان] فان بدأ ببيان الایجاب الاول وقال عنيت به الثابت عتق وبطل الایجاب الثاني وان قال عنيت به الخارج عتق ويومر ببيان الایجاب الثاني وان بدأ بالثاني وقال عنيت به الثابت عتق وعتق الخارج بالایجاب الاول وان قال عنيت به الداخل عتق ويومر ببيان الایجاب الاول [عتق] عندهم [ممن ثبت] عنده [ثلاثة ارباعه] وسعى في ربعه وفيه تسامح فان العتق لا يتجزئ بخلاف ويمكن ان الایجاب عنه ما ياتي من جواب تجزئ الاعناق [و] عتق عند الشيعين [من كل من غيره] وهو الخارج والداخل [نصفه] لانه عتق نصف الثابت والخارج بالایجاب الاول الدائر بينهما ونصف الداخل بالثاني الدائر بينه وبين الثابت وعتق ربعه به لانه بطل مالا في النصف الحر فلم يبق الا الربع [و] عتق [عند محمد] ثلاثة ارباع من ثبت ونصف من خرج [ربع من دخل] لان بالایجاب الثاني عتق ربع كل من الداخل والثابت عنده والكلام الواقي في الكافي [وان قال ذلك في مرضه] والسهم اعني رقبه وثلاثة ارباع رقبه عندهما ورقبه ونصف رقبه عنده تخرج من ثلث المال ولم تخرج لكن الورثة ان اجازوا العتق عتقت تلك السهام [و] ان [لم تجزوا] من الورثة والمال هو العبد وقيمتهم سواء [جعل] عند الشيعين [كل عبد سبعة] من السهام حتى يخرج منه سهام العتق والسعاية لان حق كل من الخارج والداخل في سهمين وحق الثابت في ثلثه فبلغت سهام العتق سبعة وسهام السعاية اربعة عشر [و] حينئذ [عتق ممن ثبت ثلثه] من الاسباع [ومن كل من غيره سهمان] منهما [و] جعل [عند محمد كل] من العبيد [سنة] من السهام لان حق الداخل في سهم وحق الخارج في سهمين فبلغت سهامه ستة وسهامها اثني عشر [و] حينئذ عتق [ممن خرج سهمان] من الاسباع [ومن ثبت ثلثه] منها [ومن دخل سهم] منها [وسعى كل] من العبيد على المذهبين [في الباقي] من سهام العتق فعندهما الثابت في اربعة اسباع من قيمته وكل من الداخل والخارج في خمسة اسباع وعنده الثابت في نصف من قيمته والخارج في الثلثين منها والداخل في خمسة اسباع فان قلت ينبغي ان يعتقوا عندهما بلا سعاية فان الاعناق لا يتجزئ قلت هذا اذا صادق محلا معلوماً واما اذا لم يصادق كما اذا كان بطريق التوزيع باعتدال الاحوال فيتجزئ بخلاف لان ثبوته حينئذ بطريق الضورة والثابت بهذا الطريق لا يعد وموضعها كما في الكرماني وغيره [والوطي والموت بيان في طلاق مبهر] فمن كان له امرأتان وقال هذه وهذه ارحل بهما طالق ثلثا ثم وطع احدهما او ماتت تعين ان الطلقة غير الموطوءة او الحية ولو طلق طلقة واحدة فهل هو بيان قبل مدة سالحة لا بقضاء العدة وينبغي ان لا يكون بياناً لان الطلاق الرجعي لا يحرم اوطي كما في [كبيح] صحيح او فاسد وان لم يسلم المبيع بات لا بشرط الخيار لاحدهما وفيه شعار بان العرض على البيع ليس ببيان وهو بيان كاجارة [وموت] وقتل وتزويج [وتدبير واستيلاء] وكثابة واعتاق لكن نو

قال اردت المعتقة <sup>ن</sup>صديق قضاء [ وهبته وصدقته مملكتين ] الى الموهوب له والمتصدق عليه والرهن كالمصدق كافي النظم وفيه اشارة الى انه لو لم يسلم لم يكن بياناً وفي الكرماني وغيره انه بيان والتعليم بمجرد التاكيد [ في عتق مبهمة ] فلو قال احدهما حر ثم وقع منه واحد من هذه التصرفات بالنسبة الى احدهما بعينه عتق الاخر لانها بيان اذ التعيين ثبت بالدلالة كالتصريح والكلام مشير الى ان هذا الطلاق والعتق ينزلان فان البيان اظهار لا انشاء وقال بعضهم انهما لا ينزلان الا اذا وجد من الموجب فعل دال على الايقاع والى انه لو باعها او وهبها او تصدقها لكان فاسداً لكن في الاخيرين يجبر على البيان وتماه في المحيط [ دون وطى ] لاحدهما فانه ليس بيان [ فيه ] اي في العتق المبهمة لانه غير نازل معلق بشرط البيان لمن ما قبل ولذا حل وطىهما وان لم يجز ان يغتني به لان هذا العتق لا يعد وهماً وانما صرح بنفيه والمفهوم مغني لانه نازل عندهما على ما قبل والوطى بيان ولذا لم يحل وطىها وفيه رمز الى ان التقبيل والمعانقة والنظر الى الفرج بشهوة ليس ببيان وعن ابي يوسف انه بيان والى ان الاستخدام لم يكن بياناً وذا بلا خلاف كافي النظم [ والشهادة على العتق المبهمة ] في صحته او مرضه او بعد وفاته [ باطل ] ذلك الشهادة وغير مقبولة لاشتراط الدعوى والدموى من المجهول لم يصح وهذا عنده واما عندهما فلم يبطل لان العتق حق الشرع والدعوى ليس بشرط فيه وفي الحقائق ان الشهادة على اعتاق احده امتية على الخلاف والدعوى ليس بشرط بلا خلاف وفيه اشعار بان الشهادة على حرية الاصل لم يبطل وتماه في العمادي [ لا ] يبطل الشهادة وتقبل على [ الطلاق المبهمة ] فيجبر على البيان وفيه رمز بان الدعوى ليس بشرط لانها متضمنة لتحريم الفرج وهو حق الله تعالى \*

### [ فصل \* ويعتق ] الوافيه للاعتيناف والغافل الموصول [ بان دخلت

الدار ] مثلاً [ فكل مملوك ] هبه او امة فانه كالادمي يقع على الذكر والانثى كافي الذخيرة ولو قال عنيت الذكر دون الانثى لم يدين قضاء ولا يتناول جنين الا بالتبعية ولا المكاتب ولا للمملوك المشترك الا ان يعينهم كافي النهاية [ لي ] للاختصاص والاختصاص انما يكون لشع هو ملكه في الحال دون ما يحدث في المال كافي الكرماني وفيه تأمل لمن ان المتبادر من المملوك هو الحال كافي الرضي وغيره وفي بعض النسخ ( فكل عبد لي ) [ يومئذ ] اي وقت الدخول [ حر ] من [ كان ملكاً ] له [ اي العتق بالكسر ] حين دخل [ في الدار ] مثلاً سواء [ ملكه ] وقت البعوث [ اذ بعده ] وحين ظف له كيومئذ ظرف لي ولهذا قيل انه مخالف لما مر من ان اليوم مع فعل ممتد للنهار لانه لطلق الرقت وفيه ان يومئذ مركب والمركب غير المفرد الا ترى ان الرضي ذهب الى ان اذ بدل من يوم وفي الموصول انه كخمسة عفو ولذلك بنى الاول او شهدت الهمة بالمتروسط في نحو ستم وكتب بصورة الياء على انه ليس بكلي كما مر [ و ]

يعتق بهذا الحلف حال كونه [ بلا ] ذكر [ يومئذ من ] كان ملكا [ له وقت حلفه فقط ] فلا يعتق ما ملك بعد الحلف [ لا ] يعتق [ الحمل ذل مملوك ] اي بان قال لامته الحامل كل مملوك لي فهو [ حر ] ثم ولدت ذكرا ولو لاقل من ستة اشهر لان الحمل كعضو من المملوك ولذلك لو لم يقيد بالذكر عتق الحمل بتبعه الام كما في الكافي وفيه اشعار بأنه لو قال كل مملوك املكه او اني سنة فصاعدا فعلى ما يستفيد دون ما في ملكه ولو قال عتيته دين ديانه لا قضاء كافي المحيط [ ومن اعتق ] عبده بكسر التاء [ على مال ] نقد او عرض حيوان معلوم الجنس او لا مكيل او مرزوق معلوم الجنس [ او به ] اي بذلك المال بان قال انت اوهو حر على الف او بالف [ فقبل ] المال في المجلس حاضر او غائبا بقرينة الفاء [ عتق ] سواء ادّى المال اولا [ والمال ] المشروط [ دين عليه ] وينبغي ان يراد بالمال المتقوم فان العتق كالطلاق فلو عتق على خبر فعلى تفصيله وفي كلمة ( على ) اشعار بأنه لو علقه بأداء او متى لم يتقيد بالمجلس كما في الاختيار [ و ] العبد [ المعلق عتقه بالأداء ] اي اداء المال بان قال ان ادبت الي الف درهم فانت حر [ ماذون ] في التجارة دون التكدي لانها المشروعة عند الاختيار [ ان ادّى ] ذلك المال في المجلس [ عتق ] وعن ابي يوسف روح انه لا يتوقف على المجلس كما في اذ اومتى وفي اضرار فاعل ادّى اشارة الى ان المولى لو اخذ مكانها مائة دينار لا يعتق والكلام مشعر بأنه لو امتقرض المال من رجل وادّى الى المولى عتق الا ان الغريم يرجع على المولى انك في المحيط والتبادر ان الاداء بالتخليه بعد رفع المانع سواء قبض ام لا كما اشير اليه في الكافي لكن في العمادي قال يضر انهم كانوا يقولون في الدين اذا وضعه بين يدي المالك لا يبرأ حتى يضعه في يده او بحجة [ لا مكاتب ] ولهذا لا يحتاج الى قبول العبد ولا يبطل بالرد وللولى ان يبيعه بخلاف المكاتب [ وفي انت حر بعد موتى بالف ] او عليه [ ان قبل ] العبد الالف [ بعد موته ] اي موت المولى ولو بساعة [ واعتقه الوارث ] او الرضى او القاضى [ عتق ] عند الطرفين ولزمه الالف اما بالقبول بعده فلانه قابل الالف بالحرية بعد الموت واما اعتاق الوارث فلان العبد صار للوارث فلم ينفذ ما علقه الميت من الاعتاق في ملك الغير وفيه اشعار بأنه لو قال اذا مت فانت حر على الف والقبول للحال لا بعد الوفاة فذا قبل صح التدبير ولا يلزمه الالف كما قال ابو يوسف روح وبأنه لو قال ( انت حر على الف بعد موتى ) فالقبول على الحرية وبعد القبول صار مدبرا ولم يجب المال وذا بالاجماع كما في شرح الطحاوي [ والا ] يقبل ولا يعتقه بان لم يرجد واحد منهما او وجد احد هما دون الاخر [ لا ] يعتق ولا يلزمه الالف [ وان حرره ] المولى [ على خدمة سنة ] مثلا كما اذا قل لعبده انت حر على ان تخدمني سنة [ فقبل ] العبد ذلك في المجلس [ عتق ] من ساعته [ وخدمه ] في بيته او من خارجه على وجه متعارف [ سنة ] لانه معروفة [ فان مات مولاه ] او عبده [ قبلها ] اي قبل خدمة السنة بان مات صاحبها بلا خدمة او نصف

سنة مع الخدمة [يجب] عليه عند الشيخين [قيمته] اي قيمة العبد كلا في الاولى اربعاً في الثانية [و] يجب [عند عهد قيمة خدمته] اي اجر مثله كلا اربعاً فلو اتفق قيمته وقيمة الخدمة فلا خلاف بينهم وانما الخلاف فيما اذا اختلفا كما اذا كان قيمة العبد الف درهم وقيمة الخدمة خمسمائة وقيل اذا مات في نصف السنة مثلاً ياكل بما بقي من خدمة السنة في قولهم كما لو اعتقه مائة الف واحتوى بعضها ثم مات فانه كان للورثة ان يأخذه بما بقي من الف في النهاية \*

[فصل \* من] مبتدأ خبره (مدبر) [اعتق] ولو سكران او مكرباً [بعد موته] اي المعتق وفيه اشعار بأنه لا يصح تدبير العبد والصبي والمجنون والمعترة ثم المدبر ضربان مطلق من علق عتقه بمطلق موت المولى ومقيد صفة فأشار الى الاول بقوله موتاً [مطلقاً] غير المقيّد بشيء اصلاً بان قال دبّرتك - او انت حر - او مدبر بعد موتي - او ان مت فانت حر - او انت حر مع موتي - او عند موتي - او في موتي - او هلكي - او وصيت لك برفقتك - او ثلث مالي - [او] موتاً [الى مدة غلب] وكثير [موته قبلها] نحو انت حر ان مت الى مائة سنة ومثله لا يعيش اليه في الغالب اذ الغالب كالكاثر كما في الكافي وفيه اشعار بأنه لو قال انت حر ان مت الى مائتي سنة فهذا مدبر مطلق وفي المحيط انه مقيد لانه يتصور ان لا يموت الى مائتي سنة لكن في الاختيار انه قول ابي يوهف وقال الحسن انه مدبر مطلق وهو المختار [مدبر] مجاز اي معتق من التدبير وهو لغة التفكير في عاقبة الامور وشريعة اعتاق الملوك بعد الموت بلا فصل وقيل عتقه بعده وقيل تعليق العتق بالمرء فالمدبر هو المعتق بعد الموت ومن حكمه قبله ان [لا يباع] لانه وجد سبب الحرية وان اخر كالباع بشرط الخيار [ولا يوهب] ولا يتصلق به ولا يهره ولا يهره ويستخدم [ويستاجر] بالضم ويعتق ويكاتب واكمابه للمولى [والمدبرة توطأ] بملك اليمين [وتنكح] ولو كرها ومهرها وارثها للمولى [وان مات مبيد] بالقتل او غيره [عتق من ثلث ماله] بعد الدين اذا خرج منه وان لم يخرج واجاز الورثة فذلك [و] ان لم يجيزوا [سعى فيما زاد على الثلث] من قيمته مدبراً سواء كان ثلثه اقل او اكثر وفيه اشعار بأنه لو خرج من الثلث وهلك باني التركة قبل الوصول الى الورثة ليس لهم حق السعاية وقد ذكر في المنية ان لهم حقها [وان استغرق] اي احاط [دينه] قيمة مدبره مع مال او دينه [ففي كله] اي فهو سعى في كل قيمته مدبراً وهي نصف قيمة قنّاً وقيل ثلثا قيمته قنّاً وقيل بخدمته مدة عمره على النخمين وقيل قيمته قنّاً كما في فاضلحان وقيل قيمته مدبراً كما في النظم والاول هو المختار كما في الكبرى وبه يفتى كما في الصغرى ثم اشار الى الضرب الثاني فقال [وان قال ان مت في مرضي هذا] او من مرض كذا او في هذا الشهر [او في هذه السنة] الى عشرين سنة فهو حر فليس بمدبر مطلق بل مقيد من حكمه انه [صح بيعه] وسائر تصرفاته [وان] لم يبع و[وجد الشرط] اي الموت في المرض او السمنة او غيره

[عق] من ثلث ما له وصعي فيما زاد وان استغرق دينه ففي كله [كلا بر] المطلق ولا تلقن منه ان المقيّد يختص بالشرطية فانه لو قال انت حريم اموت فان نوى النهار فمقيّد وان نوى الموقت فمطلق كما في المحيط وانما لم يذكر تدبير البعض فانه كاعتاق البعض في التجزي عنده وعدم التجزي عندهما و اثر الخلاف فيه كافي في المحيط وغيره [رامة] مبتداء خبره ام ولده فهذا شروع في الاستيلاء وهو لغة طلب الولد مطلقاً وشرعية جعل الامة ام الولد وهو يشيخين ادعاء الولد وتملك الامة كما قال [ولدت] تلك الامة [من سيدها] حقيقة او حكماً فيشتمل ما اذا وطئ الاب جارية الابن ثم ولدت [فادعى] الولد اي السقط او غيره ولو ادعى ان الغاء بمعنى الرأى لكان شاملاً لما اذا كانت حاملاً فاقتر المولى ان الحمل منه فانها تصير ام ولد له كما في المحيط [او] ولدت [من زوج] ولو حكمه فيتناول ما اذا وطئ بمشبهة [فملكها] اي الزوج الحقيقي او الحكمي بالشراء او الهبة او غيره [ام ولده] سواء كانت في الاصل قنة او مدبرة او مشتركة بينه وبين غيره فولدت فادعاه احد هما فام الولد جارية استولدها الرجل يملك اليمين او النكاح او بالمشبهة ثم ملكها فاذا استولدها بالزنا لا تصير ام ولد استحساناً عندهم و تصير ام ولد قياساً كما قال زفر كذا ذكر في المحيط وينبغي ان يشهد انها ام ولد له كيلا يمترق ولده يعد متركه كما في قاضيان [وحكمها كالمدبرة] اي مثل حكم المدبرة المطلقة فلا تباع ولا توهب وتجبر على النكاح وتزوج عليها و تستخدم وتوطأ وغيرها [الا انها] اي ام ولده [تعتق عند موته] اي السيد [من كل ماله] بخلاف المدبرة فانها تعتق من ثلثه والفرق ان الاستيلاء من الجوائح الاصلية كالاكل بخلاف التدبير فان قلت قد ذكر في قاضيان انه لو اقترى المولى بانها ام ولدي و يمكن معها ولد تعتق من الثلث قلت قد ذكر في المحيط انه لم يصح اقراره بالاستيلاء وانه وصية حتى تعتق من الثلث [و] انها [لم تسع لدينه] اي دين المولى بخلاف المدبرة فانها تمعي له [ولا يتبت] من السيد [نسب ولد الامة] اي كل موطوءة يملك يمين او مشبهة [الادعوة] بالكسر اي ادعاء كون الولد منه [ثم] اي بعد ما ثبت نسب الولد الاول ثبت نسب الثاني [بلادعوة] الا انهم قالوا هذا اذا كانت بحيث يحل له الطوطا اما اذا كانت لا يحل كما اذا كانت ام ولده فجاءت بولد بعده فلا يثبت نسبها وكذلك الجارية اذا كانت بين رجلين ثم جاءت بولد فادعياه حتى يثبت النسب منهما ثم جاءت بولد آخر لا يثبت بلادعوة كما في المحيط والكلام مشير الى انه لو اعترق ام ولده ثم جاءت بولد يثبت نسبها وذا الى منتين لا غير كما في قاضيان [لكن ينتفي] نسبة [بالقي] لضعف الفرائض وعدم انه اذ حفظها ولم يعزل عنها لم ينقها ديانة لان البدء على الظاهر وجب فيما لم يعلم حقيقته وعن ابي يوسف انه اذا وطئها بلا سبوا فولدت فعليه ان بدعيه وعن محمد انه لا بدعيه ما لم يعلم انه منه لانه لا يحل استئثاره نسب ليس منه يمكنه يعتقه كما في الكافي \*



[ **فصل \* في الولاء** ] فانه لما كان مسببا عن الاعتاق عند بعض المشايخ اراعتق على الملك عند الاكثرين وهو الصحيح كما في المحيط وغيره ذيل به وهو بالفتح لغة القرابة كما في الكافي وشريعة التناصر ويسمى بولاء العتاقة والنعمة ومن حكمه الارث كما في النهاية وغيره فما قال المصنف انه ميراث يستحق المرأ بسبب عتق شخص في ملكه او بسبب عقد الموالاة فتفسير بالحكم وذا غير عزيز وانما لم يذكر الموالاة لقلتها وهي لغة التناصر كما في الحقايق وشريعة ان يعاهده على انه ان جنى فعليه ارشه وان مات فميراثه له سواء كانا رجلين او امرأتين او احدهما رجلا والاخر امرأة كما في النشف وفيه اشعار بان الاسلام على يده ليس بشرط لصحة هذا العقد كما في المبسوط وكذا كونه مجهول النسب وقال بعض المشايخ انه شرط كما في الحقايق [ من اعتق ] بكسر التاء سواء كان مسلما او ذميا او حربيا من مسلم او ذمي في دار الحرب او غيرها كما قال ابو يوسف لكن ذهب الطواف الى ان المسلم والذمي لو اعتق حربيا في دار الحرب لم يكن له ولاء وكذا لو اعتق حربيا حربيا فيها وخلاه وقال ابو يوسف بالولاء والعتق بلا تخليه كما في شرح الطحاوي [ باعتاق ] لكفارة او بدل او غيره لنفسه او غيره في المصبرات من اعتق عن ابيه الميت فالولاء له والثواب للميت من غير ان ينقص شئ من ثوابه [ او يفرغ له ] اي الاعتاق كالتدبير والاستيلاء والكتابة [ او بملك قريبه ] اي بان يملك ذا رحم محرم منه بالشراء او غيره ولو اكتفى عنه بالفرع كان جائزا [ فولاء ] اي تناصر العتاق والمعنى [ لسيده ] ان كان حبا ولا قرب عصبة ان كان مينا فعلى هذا لا يحتاج الى تصدير لولاء المدبر و ام الولد و اما اذا اريد به الارث فيه انه ان يرتد السيد (نعوذ بالله) و صار حربيا فيعتقان ثم جاء مسلما فمانا او لم يموتا لكنهما ملكا عبدا او امته ودبرا او امتولدا ثم صارا حربيين فمات مدبرهما او ام والدمها فالولاء له في الصوريين والكلام شامل لما اذا كان ولاء كل منهما لصاحبه كما اذا اعتق حربى عبدا في دار الاسلام ورجع الى دار الحرب ثم سبي واشتره ذلك العبد ثم اعتقه كما في الظهيرية [ وان ] تبرأ منه [ شرط عدمه ] اي الولاء لانه شرط باطل لا يقتضيه العقد [ ومن اعتق امه ] ظهر حبلا او لا [ زوجها ] لآخر [ قن ] غير معتق [ فولدت ] ولدا لاقل من ستة اشهر او ولدين احدهما اقل منها و مات ذلك الولد [ فله ] اي لموت الامة ومعقتها [ ولاء الولد ] لان العتق ورد عليه [ فان اعتق ] ذلك الزوج القن ثم مات الولد [ جرة ] اي مد الزوج ولاء الولد من مولد الامه [ ان فومه ] اي مولد الزوج اي المعتق وعصبة [ ان كان بين اعتاق الامة و ولادتها ] الولد [ اكسر من نصف حول ] الاحسن (نصف الحول) لانه حيث لم يتبين وجوده وقت اعتق فلم يكن الولاء مولى الام وفيه اشارة ما الى ان الولد لومات قبل عتق الزوج لم يجزى اليهم والى انه لا ولاء للنساء كاسبيح و الى انه لو اعتق ولم يكن بينهما ستة اشهر لم يحره لتقرر الولاء على مواليتها [ والعتق ] المنكور [ عصبه ] سببية [ قدام ] العصبية [ بالنسبة ] باقسامها الثلاثة [ عليه ] اي

المعتق في الارث وقد مر في النكاح [ دهر ] اي المعتق مقدم في الارث [ لمن ذي الرحم ] اي قريب لا فرض ولا تعصيب له واعلم انه قد تقرر في محله ان آخر العصبات هو للمعتق ثم عصبته ثم صاحب الفرض النسبي مما يرد عليه ثم ذورهم محرم ثم مولد للولادة فالاولى هو الالتزام او الترك وأما الا انه تابع الهداية [ فان مات ] المعتق [ السيد ] او السيدة [ ثم ] مات العبد [ المعتق ] بلا وارث [ فولاء ] اي ميراثه على ما قال المصنف ومن الظن ان موت المعتق ليس بشروط لثبوت الولاء فان صيرورة المال ميراثا لا يكون الا بعد موته [ لا قرب عصبه سيده ] على الترتيب فلو مات المعتق عن ابنين ثم ماتا ولاحدهما ابن ولاحر ابنا فالولاء بينهما على المراء لانهم في القرب الى المعتق على السواء فالولاء لا يورث على ما قال اصحابنا كما في المحيط وغيره وعن نجم الائمة ان ذوي الارحام يورثون في ومانا اذا لم يكن للمعتق وارث كما في المنية [ ولا ولاء ] ثابت بحسب الشرع [ للنساء الا ما اعتقن ] اي لا ولاء معتق او عبد اعتقه بالاعتاق او فرعه او لا ولاء لهن في وقت الا وقت اعتاقهن فعلى الاول ما مرصولة وقد يستعمل في ذوي العلم على انه ناقص في بعض الصفات فالحق بغير ذوي العلم وعلى الثاني مصدرية زمانية بمعنى الوقت ويختلف الضمير على الاول وفي الثاني يجوز الحذف والتنزيل منزلة اللازم [ كما في الحديث ] ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتبين او كاتب من كاتبين او دبرين او دبر من دبرين او جر ولاء معتقهن او معتق معتقهن اي ما اعتقنه او اعتقه من اعتقنه وصورته امرأة اعتقت عبدا ثم هو اعتق عبدا ملكه ثم مات العبد الاول ثم مات الثاني ولم يكن له وارث سواها فولاءه لها وقوله جر عطف على دبر اذ اعتق و ولاء مقوله ومعتقهن فاعلمه و صورته كصور الباقي ظاهرة مما مر ومن الظن ان قوله ما اعتقن مقصود او مجرور باللام او الباء المقدرتين اي الا يمتنعن وفي المنية عن نجم الائمة ان بنات المعتق ترث في زماننا اذا لم يكن للمعتق وارث والحديث متضمن للاجر وكفى ذلك رعاية لحسن الاختتام \*

### \* [ كتاب المكاتب ] \*

لم يجعل كلاسيتلاد في التنبيل للمعتاق ولم يعنون بالفصل لكثرة مباحثه والمكاتب الكتابة فانه مصدر ميمي ليكون موافقا للباقي والعدل عنها للتفادي عن نوع نكزار وهو مستحب ان علم فيه خير اي امانة ورشد في التجارة وقدرة على الاكتساب كما في قاضيخان وقيل اي اداء الفرض وقيل عدم الضرر بالمسلمين والا فالأفضل ان لا يكاتب كما في شرح الطحاوي [ الكتابة ] لغة مصدر ( كاتب عبده ) كما في الأساس والمقدمة وقال الراغب انها ابتياع العبد نفسه من سيده بما يؤدى من كسبه واشتقاقها من الكتابة التي هي الانجاب او النظم و ليراضر لكان اظهر وشرعة [ اعتاق المملوك ] اي العبد او الامة [ ذبا ] تميز اي اعتاق يد وهو التصرف في التمليك والتملك وحاصله

ازالة المولى عن نفقه ملك اليد و تملكه الى العبد [حالا] اي في الحال و زمان العقد فيملك البيع  
والشراء والخروج الى السقر وغيرها وان نهاء المولى [ورقة] اي ذاتا فانها وان كانت في الاصل  
لعق الا انها جعلت كناية عن مجموع ذات الانسان تسمية لكل باسم الجزء [مالا] اي في وقت  
اداء بدل الكتابة عند عامة المشايخ و حالا فيزول ملك الرقبة ايضا لكن لا يملكها الا عند الاداء  
كشروط الخيار على ما قال بعضهم كما في شرح الطحاوي وحكمه في جانب المولى حالا بثبوت ولايته طلب  
المال ومالا حقيقة الملك في البدل وانما سمي هذا العقد كتابة اما لانه يكتب العبد على نفسه لمولاه  
ثم يكتب المولى له عليه العتق اولان فيه ضم حرية اليد الى حرية الرقبة واما الخط فقد لا يكتب  
لانه غير واجب [فان كاتب] يلفظ الكتابة و قال كاتب [قنة] اي مملوكة بقرينة التعريف  
فيتناول المدبر وام الولد [ولو] كان [صغيرا يعقل] البيع والشراء بان يعرف ان البيع سالب  
للملك والشراء جالب كما في الكرمانى وزاد في الضمرات و يعرف الغبن اليسير من الفاحش وفيه  
اشعار بان غير العاقل لا يصير مكاتبا حتى لو ادنى المال عنه غيره لم يعتق ويسترد ما دفع كما في الزاهدى  
و غيره [جمال] معنوم صالح للمهر بوضاهما كما في النظم وفيه اشعار لجواز الكتابة على عين غيره  
كالتكيل والوزن والمزود والظاهر الفساد كما في قاضيهان [حال] اي معجل من (حل عليه الدين  
حولا) اي وجب ولزم كما في المغرب [او منجم] اي مفرق في الاداء والعرب تسمي المفرق منجما كما في  
التعليق وقال الزاغب اصل النجم الكواكب الطالع ويقال نجمت عليه اذا اوزنته كذلك فرضت ان  
تدفع عند كل طلوع نجم نصيبا ثم صار متعارفا في تقدير الدفع بما قدرته [او مؤجل] اي مجعول  
له اجل و هو المدة المضروبة للشيء كما في المفردات وفيه اشارة الى ان الاجل لو كان مجهولا كالاحصاد  
جاز الكتابة و الى انه يكفي مجرد العقد اذا كان بلفظ الكتابة ولا يغتبط ان يزداد عليه ( ان ادبت  
فحر و ان عجزت ففرن) خلافا للشافعي رح كما في النظم او كاتب بغير لفظ الكتابة [و قال جعلت]  
لازما [عليك الفا] من الدراهم فقدم المفعول الثاني على الاول ثم وصف بقوله [تؤديه نجوما]  
اي في اوقات فانها جمع نجم يسمى بالوقت كما في المغرب ثم وصفه وقال [اولها] بالنصب اي في  
اول النجوم [كدا] اي خمسمائة مثلا [واخرها كدا] اي خمسمائة [فان ادبته فانت حر و ان  
عجزت ففرن] اي فانت عبد وانما اشترط هذان الشرطان ليكون العقد متققا والا فالاول كاف عندنا  
كما مر وبه صرح الكرمانى [وقبل العبد] المال مطلق على قال او كاتب [صح] الكتابة ولزم المال  
بالتمام وقال بعضهم انه يندب حظ بعضه كما في شرح الطحاوي وغيره [و خرج من يده دون  
ملكه] مستندون بصريح التعريف الا انه ذكر ليتفرع مسائل الاولى على القيد الثاني والباقي على  
الاول الا ان الفاء اولى حينئذ في قوله [واعتق] المكاتب كله لبقاء الملكية [مجانا] اي بلا بدل  
قبل ادائه [ان اعتق] اي اعتقه السيد الصحيح لا المريض فان تصرفه يعتبر من الثالث [وغرم]

اي ضمن [السيد العقر] اي مقدار مهر مثل المكاتبه او مقدار بدل اجارتها للطوي لو كان الاستيجار مباحا و الفتوى على الاول كما في استيلاء المضمرات [ان وطع مكاتبته] لانها خرجت من يده [و] غرم [الارش] اي دية الجرامة [ان جنى عليها او على ولدها] اي جرح احدهما [او] غرم المثل او القيمة ان جنى على [مالها] اي اتلفه و كذا غرم ارشه ان جنى عليه كما في قاضيان فالاولى تذكير الضمير ليدخل المكاتبه تبعا فان التخصيص موهم بخلاف العكس [ورسخت] الكتابة و اما انت منها تنبيهها على جواز الوجهين كما عرف [على حيوان ذكر جنسه] كالعبد و العمار [فقط] اي لا نوعه كالتركي و الهندي ولا صفته كالجيد و الردي [و بودى] المكاتب [الرمط] بين الجيد و الردي من ذلك الجنس [او قيمته] اي الوسط في العبد اربعون دينارا عنده و على قدر غلاء السعر و رخصه عندهما ولم يقدر في غيره بغيره ولو كاتبه على مال متقوم الا انه مجهول الجنس از القدر ينعقد على القيمة و فيه اشعار بأنه لو كاتبه على شعير او حنطة مع بيان المقدار ادى الوسط كما في المحيط [ورسخت] الكتابة واقعة [على قيمته] اي قيمة العبد لاختلاف المقومين فلا يتعين لكن يعتق بآداء القيمة و يثبت بتصادقهما و ان اختلفا رجعا الى المقومين فان اتفق اثنان على شيء فهو القيمة و ان اختلفا بان يقرم احدهما بالالف و الخربه و بعشرة يعتق بآداء الاقصى و فيه اشعار بأنه لو كاتبه على ثوب لفسدت كما في المحيط [او] على [خمر] اي نفسها او قيمتها [او خنزير] و غيرهما مما لا يتقوم به [من المسلم] فلو كاتب ذمي عبده الكافر على نحو الخمر العلوم المقدار جاز و فيه اشعار بأنه لو ادى الخمر عتق وهذا ظاهر الرواية و عن الطرفين انه بما يعتق به اذا قال ان ادبتها فانت حر وعند زفر لا يعتق الا بآداء قيمة العبد وعند ابي يوسف ان ادى المشروطة او قيمة العبد عتق فما في الهداية من اداء قيمة الخمر مشكل كما في الكافي و ذكر في الحصر انه لا يعتق عند الطرفين بآداء الخمر بل بآداء قيمة نفسه لان القيمة في العقد الفاسد كالسمي في الصحيح [ورسخت للمكاتب] كالولده و عبده و امته [البيع و الشراء] و لو بغير فاحش عنده و اما عندهما فلا يصحان به و المحاباة فيهما على هذا الخلاف فيصحان بانفس اليمين ولو قال صح له التجارة لكل شاملا لمثل المضاربة و الشركة و الاجارة و الاستيجار و الاستقراض و الابضاع و الاستبضاع و الرهن و الارتهن و الاستعارة كما في المحيط [و الاسقر] وان شرط عدمه استحسانا [وانكاح امته] من عبد غيره و التوكيل به لاستفادته المهر و فيه اشعار بأنه لا يجوز انكاح عبده اصلا حتى لو اجاز بعد العتق لم ينفذ ولا انكاح امته من عبد و عن ابي يوسف انه يجوز كما في المحيط [وكتابة قنه] خلافا لزهر [وله] اي المكاتب الاعلى [ولاؤه] اي المكاتب الاسفل [ان ادى] الاسفل بدل كتابته [بعد عتقه] اي بالاعلى لانه صار حراً [ونسيد] اي الاعلى ولاؤه [ان ادى قبله] اي عتقه [ولا] يصح [تزوجته] بنفسه و ياتوكيل اد باجزة 'سيد

فان اعتق قبل اجازته نفل ذلك النكاح على المكاتب كما مرى النكاح [و] لا [هبة ولو بعوض] ولا [تصدق الا بيسير] منهما وهو مادون الدرهم لانه قليل يتوسع فيه الناس كما في الكرماني وفيه اشعار بأنه لو اهدى بطعام او دعي اليه فلا باس بقبوله ولو اهدى بالدرهم او الخياط لم يقبل كما في المحيط [وتكفله] بالنفس والمال و في المصبرات لو كاتب عبده كتابة واحدة بالف فله ان يطالب كل واحد منهما بجميع الالف وان لم يذكر الكفالة [واقراضه] لانه تبرع لم يدخل تحت الكتابة و ينبغي ان يحوز باليسير كالهبة [واعتاق عبده ولو حال] لا [بيع نفس عبده منه] اي من عبده لان فيها اسقاط الملك و اثبات الدين على المفسد [وانكاحه] اي عبده كما اشير اليه [والاب و الوصي في رقيق] الحر [الصغير كالمكاتب] حكما فيمكن كئنه و انكاح امته لا اعتاق عبده ولو حال ولا بيع عبده و انكاحه [واذا عجز عن نجم] ولو اولا [ان كان له] اي للمكاتب [رجه] كدين و مال ولو في سفر [يمصل] ذلك الوجه [اليه] اي المكاتب [لا يحجزه] من التعجيز اي لا يجعل [الحاكم] والقاضي بتعجيز المكاتب بل يمهل [الى] يومين او [ثلاثة ايام] فانها مدة ابلاء العذر في الغالب كشرط الخيار وقضية الاخبار و امهال من ادعى الدفع بيمينه حاضرة و امهال المدين المقرر لمحضصر المال اذ ليبيع عينا في يده و امهال المرتد كما في الكافي [والا] يكن له ذلك الوجه [عجزه] الحاكم عند الطوفين و قال ابو يوسف لا يعجز حتى يتوالى نيمان و الاول هو الصحيح كما في المصبرات [وفسخها] اي فسخ الحاكم الكتابة وان لم يرض الكاتب به [يطلب سيده] الفسخ [او] فسخها [سيده] بنفسه بلا قضاء [برضاه] اي المكاتب و في فسخه بدون رضاه ورايتن وفيه اشعار بان المكاتب ليس له ان يعجز نفسه بلا رضاه السيد فان الكتابة لازمة في جانبه لمن ما ذهب اليه عهد بن سلسة الا انه خلاف ما ذهب اليه اصحابنا فان الكتابة غير لازمة فيه عندهم لمن ما قال ابو بكر البلخي كما في المحيط [وعاد] بالقمع [رقه] كما كان اولا وفيه اشكال بانه مشعر بان الرق يزول بعقد الكتابة و قد مر ان الزلايل هو اليد وان الرق حق الغير والعبد لا يقدر لمن ارادته كما حققنا ولذا قال في الهداية عاد الى احكام الرق فالتحقيق الا ان لرق ثابت فيه الا ان الكتابة منعت المولى عن بعض الاحكام فلوقبل يحذف المضاف وهو الحكم لاندفع الاشكال [وما] كان [في يده] من الاكتساب ملكا [لسيده] ملكا موكلنا عند ابي يوسف و ملكا مبتداء عند عهد ولهذا لو اجر المكاتب امة ظميرا ثم عجز بطل عنده خلافا لابي يوسف كما في الكرماني [فان مات] متجاوزا [عن] اداء [وفاء] اي مال يفي بما عليه اي مات وترك مالا واديا به [لم نفسه] الكتابة لانه عقد معاوضة وفيه اشعار بانه اذا لم يترك فداء تنفس حتى لو تبرع احد بالبدل لا يقبل منه وهذا قول ابي بكر الاسكاف وذهب انفعيه ابو الليث الى انه لا ينفس بدون الحكم كما في الصغرى و اعلم انه اذا مات عن وفاء وعليه ديون بدء بدين الاجنبي ثم تدبر المولى ثم يبدل الكتابة كما في المحيط [وقضى

البلد [ حينئذ [ من ماله ] الذي لم يتعلق به دين [ وحكم هوته ] اي المكاتب [ حرًا ] في آخر جزء من اجزاء حيوته عند الاكثرين ومنهم من يقول انه يعتق بعد الموت بان يقدر حياً فأبلا للعتق كما يقدر للموت حياً مالكا معتقاً كما في الكرمانى [ و ] حكم اللوارث سيدا كان او غيره باخل [ الارث ] اي الميراث والهمزة بدل من الواو [ منه ] اي من المكاتب والاكثاف مشعر بان وصاياه باطله فلا يعتبر تدبيره فيقسم بعد اداء البلد بين الورثة لا غير كما في المحيط [ وعقق يديه ] اي حكم يعتق اولاده ذكورا واناثا في آخر حيوة المكاتب فان الاناث يدخلن تغليبا حال كونهم قد [ ولدوا في ] وقت [ كتابته ] لا قبلها فلا يعتقون [ او ] قد [ شراهم ] اي ملك والديه و مولوديه بالشراء وغيره من اسباب الملك فهو مجاز واستخدام فلا يعتق بالملك غيرهم من امراءه و سائر ذى رحم منه عنده خلافا لهما والاصل ان من يدخل في الكتابة يعتق ومن لا فلا وهم يدخلون اتفاقا واما غيرهم فلا يدخلون عنده استحسانا و يدخلون عندهما قايما كما في المحيط [ او ] عتق ابنه قد [ كوتب ] المكاتب [ هو و ابنه ] حال كونه [ صغيرا او كبيرا ] اي بكتابة واحدة فانهما جعلوا كشخص فهو معطوف على عتق بنيه و ابنه على المستتر في كوتب وهو من وضع الظاهر موضع الضمير فلا تماهل فيه كاظن [ وطاب ] اي حل [ لسيده ] الغني [ ان ادى ] المكاتب [ اليه ] شيئا [ من صلقة ] اي زكوة او غيرها [ فعجز ] فلو عجز فادى اليه لا يطيب له لكن الصحيح انه يطيب لان الخبث في الاخذ لانه ذل لمن اصل ابي يوسف و لتبديل الملك عند عبد كما في الكافي فلو قال وعجز لكان احسن [ ولا ينفق ] الكتابة [ موت السيد ] و الابطال حق المكاتب [ و ادى ] المكاتب [ البلد الى ورثته ] اي وارثه الكبير و وصي الصغير [ لمن نجومه ] اي لمن وجه وقع العقد عليه من النجوم [ و ان اعتقه بعضهم لا يصح ] اعتاقه نصيبه لتوقف الاعتاق على الملك و المكاتب عبر مملوك لاهل [ و ان اعتقوه ] جميعا از متفرقين [ عتق مجانا ] استحسانا لانه جعل اعتاقهم امقاطا لبلد الكتابة لا قياسا لما ذكرناه والابراء والهبة وما في معناه كالاعتاق حكما ولا يخفي ما يراه من وجه حسن الاختتام \*

### \* كتاب الايمان \*

عقب الكتابة بها لما بينهما من الموافقة في المخالفة فان الكتابة مطلقة واليمين مقيدة و الاطلاق مقدم على التقيد و الايمان اي ايقاع الايمان جمع اليمين لغة اليك اليمينى لمن ما في علمة الكتب فليست بمصدر كالطهارة وغيرها و اذا جمعت مع حذف وحده دون سائر الكتب و شريعة ما قوي به العزم على الفعل او الترك و انما صمي به لانهم يتماسكون بايمانهم حالة التحالف و هو على ما فى الميسوط و التحفة و شروح الهداية و غيرها قسمان قسم و جملة شرطية سبحانه تفسيرهما فمن الظن السوء ان يجعل القسم الثاني خارجا عن اليمين الشرعية ولا يكره السلف به عند لجهوز

صيما في زماننا لقلة مبالاة الناس بالقسم الاول ولا يكره الحلف به اتفاقا وان كان تقليده اولى  
 كما في الكافي وغيره وفي كفاية الشعبي ان ليس لاحد ان يحلف بالله الا عند الضرورة ولما كان هذا القسم  
 اشيع مع الاشرفية ابتداء به فقال [وهي] اليمين بالله وصفته وما في حكمه كتحرير الحلال [ثبت]  
 باعتبار الحكم فان اليمين باعتبار العدد أكثر من ان يعد ثم فصله وقال [تحلفه] يفتح الحاء وكسر  
 اللام او مكرونها يمين يؤخذ بها العبد ثم سمي به كل يمين كافي المغردات والمراد به المعني  
 المصدرى اي حلف الخالف بالله [على فعل] مفتوح الفاء وهو الظاهر المقابل للترك لا ما هو مصطلح  
 النجاة ولا عرف المتكلمين من صرف الممكن من الامكان الى الوجود كما ذهب اليه المصنف والمشهور  
 المحذور الا انه بمعنى المفتوح فانه وان كان لغة اسم للآخر المرتب على المعني المصدرى وعرفا اسم  
 للفظين اشتراكا كضرب وضرب الا ان الاسم يستعمل بمعنى المصدر كما تقرر [او ترك] اي عدم  
 فعل [ماض] حال كون الخالف [كاذبا] كاذبا [عمدا] او كذب عمدا وكونه حالا من فاعل  
 كاذبا كذب وهو الاخبار عن الشيء على خلاف ما هو عليه عمدا كان او سهوا الا انه لا ياتى بالسهو  
 وهذا هو المشهور لكن في الكرمانى والمستغنى وغيرهما ان الكذب يرجع الى ما في الذهن دون  
 الخارج وفيه رمز الى ان محل اليمين في الحقيقة الجملة الخيرية لانها الموصوفة بالكذب والى ان  
 تلك الجملة وجب ان تشمل على الماضي المثبت او النفي فتوصيف الفعل والترك به يجوز وانما  
 خص الماضي وقد وصفا بالحال لانه اكثر رقعا وما قال المصنف انه داخل في الماضي لانه زمان التكلم  
 واليمين انما تنعقد بعد الفراغ منه فغيب ان الحال بالاجماع ما أقرن وجود لفظه وجود جزء من معناه  
 كما ذكره ابن مالك وغيره ويمكن ان يقال ان الماضي غير محمول على العرف بقرينة ما ياتي من  
 قوله آت فلم يكن في التوصيف تجوز وقد اندرج فيه الحال كما ذكره [غموس] اي يمين غموس  
 ويجوز ان يضاف اضافة الجنس الى النوع كما في الكرمانى وغيره من المتداولات وقال المطري  
 ان الاضافة خطأ لغة وسماعا والغموس صفة من الغمس اي الادخال في الماء صميت به لانه يدخل  
 صاحبه في الاثم ثم في النار وفيه اشعار بانه يمين حقيقة كما يفهم به شرح الطحاوي لكن في المبسوط  
 والكرمانى وغيرهما انه يمين ميثا كجميع الحلال اليمين مشروع وهو كبيرة محضة  
 واعلم انما ذكره اسم مما ينقطع به حق مسلم وفي المحيط انه الغموس [يأثم] صاحبه [به]  
 اي بذلك الحلف ولا يعرفه الا التوبة النصوح والاستغفار لانه اعظم من ان يرفع الكفارة بخلاف  
 المنعقدة [و] حلفه عليه [ظاناً] وقيل انه عطف على (عمدا) على تقدير كونه حالا من فاعل  
 (كاذبا) وفيه انه على تقدير التسليم مستلزم لاستدراك قوله وهو ضده ولو تركه وقال عامدا  
 لكان اخصر [انه] اي الفعل الماضي او الترك الماضي وكذا الحال في الحال [حق] اي مطابقة  
 الواقع له لا مطابقة للواقع فان اتصافه بالحق ليس لذاته كما عرف واعلم ان الكذب يستعمل غالبا

في الأقوال والحق في المعتقدات [وهو] أي الفعل إذا ترك [صدقه] أي لا يطابقه الواقع [لغو] ساقط لم يتعلق به حكم وفي المقائس اللغو ما لا يعتد به روى الزاهد عن ابن عباس هو اليمين في الغضب وفي الاختيار عن أبي حنيفة أنه قول الرجل لا والله وبلى والله وفي المصبرات أنه غموس عندنا ومثال اللغو في الماضي والحال أن يقول والله ما دخلت الدار وأنه زيد طائفاً أنه كذا لك وقد كان بخلافه وفي المحيط لو أراد رجل أن يقوم لأمر فقال ( بالله اگر بریزم ) نقام لا يلزمه كفارة لأنه لغو من الكلام [يرجي عفو] أي ترك عقوبة لأنه لم يتعمد الكذب وإنما لم يقطع باللغو متابعة المحمّد في المبسوط ولأنه غير منصوص فلا يعتقل كونه مراداً [أو] حلف [ملن] فعل أو ترك [آت] أي مستقبل آت زمانه [يتعقد] وفي بعض النسخ منعقدة باعتبار اليمين ويسمى منعقدة أيضاً لتوثيق الحالف أياها بالقصد والنية [وكفر فيه] أي في المنعقد من الأيمان [فقط] دون الغموس واللغو وهذا تصريح بما أشير إليه [أن حنت] في يمينه بالكسر أي نقضها وآثم فيها والحنث الذنب العظيم كما في طلاق الطلبة وفيه إشارة إلى أن الكفارة لم يعتبر إلا بعد الحنث وإلى أنه يحتمل أن يكون البر والحنث واجبين كما ملن فعل الغرض وترك العصية وبالعكس وأن يكون الحنث محمولاً من البر كما ملن محرران المعلم وغيره وأن يكون البر خيراً كما على المباحة كما في الاختيار وغيره [لوسهوا أو كرها حلف أو حنت] أي رجب الكفارة وأن كان الحلف أو الحنث بطريق السهو أو الإكراه كذا ذكره المصنف وفيه رمز إلى أن سهواً وكرهاً تميز متقدم ملن عامله إلا أن تقدّمه غير جائز على الأصح وإلى أن كرهاً بالفتح فإنه بالضم الكراهة والسهو كالنسيان في اللغة الغفلة وذهاب القلب إلى الغير كما في القاموس وأما عرفاً فالسهو قسم من النسيان فإنه فقدان ضرورة حاصلّة عند العقل بحيث يتمكن من ملاحظتها أي وقت شاء ويسمى هذا ذهولاً وسهواً بحيث لا يتمكن منها إلا بعد نسيان كسب جديد ويسمى نسياناً عند الحكماء كما في التلويح فالأولى ذكر النسيان وأن علم من السهو حكم قسم آخر منه بالطريق الأولى ويدخل فيه ما جرى ملن لسانه من اليمين عند إرادة غيره ويسمى هذا خطأ كما في المستقصى [والقسم] بفتحين اسم من الأقسام وعرفاً جملة مؤكدة يحتاج إلى ما يلصق بها من اسم دال على التعظيم ويسمى بالقسم به وجملة مؤكدة تسمى بالمقسم عليها وجواب القسم فهو اخص من اليمين والحلف الشاملين للشرطية الآتية ولما كان القسم به شريعياً في نفسه قال [بالله] أي يلصق باسم ذات الواجب تعالى فهو اسم للذات وهذا عند الأكثريين وقال بعضهم أنه في الأصل صفة انقلب علماً وفيه إشعار بأن باسم الله ليس بيمين وهو المختار عند صدر الشهد و ذكر القلوبي أنه يمين مع النية وعن عبد الله يمين مطلقاً كما في المحيط والأطلاق دال على أنه يمين وتكون من فوقها أو منصوباً أو ساكناً لأنه ذكر اسم الله تعالى مع حرف القسم والخطأ في الاعراب غير



مانع كما في النهاية [ ارباعم ] هو عرفا لفظ دال على الذات والصفة معا فالتعريف اسم على راي [ من اسمائه ] تعالى ولو غير مختص به ولم يحلف الناس به ولم يكن صريحا تحريكه لافعلن كما في الاختيار وغيره [ كالرحمن ] فانه لم يستعمل في غيره [ والرحيم ] يستعمل في غيره وقال بعضهم ان غير المختص لم يكن يمينا بلانية والاول هو الصحيح كما في المحيط والكلام مشير الى انه لو قال الله والله لكان يمينا وفي التوارد انه يمين واحد وقال الله والله فواحدة بالاتفاق والى انه لو قال الله والرحمان والرحيم والعزیز والحكيم فكل منها يمين عليه واحدة وعنه ان الكل يمين واحدة كما في الصغرى [ والحق ] اي من لا يقبح منه فعل فهو صفة سلبية وقيل من لا يفتقر في وجوده الى غيره وقيل الصادق في القول كما في شرح المواقف وفيه اشارة الى ان (حق الله تعالى وحقا) لم يكن يمينا وفيه خلاف سيأتي [ او بصفة ] هي عرفا مصدر ممكن الاشتقاق [ يحلف بها ] اي يحلف العرب بتلك الصفة بلا ورود نهي احتراز عما يحلفون بها من نحو الاباء والابناء فانه قد نهى الشريعة عنه [ من صفاته ] تعالى ذاتية او فعلية وقال مشايخ العراق ان اليمين هي الاولى لا غير والاول هو الاصح كما في النهاية والفرق ان الذاتية ما يتعلق به حدوث ممكن او لا يجوز وصفه بضده والفعلية بخلافه على القولين كالعلم والخلق [ كعزة الله ] اي غلبته من حد نصر اذ عدم النظر من حد ضرب اذ عدم الخط من منزلته من حد علم [ وجلاله ] اي كونه كامل الصفات [ وكبريائه ] اي كونه كامل الذات [ وعظمته ] اي كونه كامل الذات اصاله وكامل الصفات تبعا [ وقدرته ] اي كونه بحيث يصح منه كل من الفعل والترك بحسب الدواعي [ لا ] يلصق القسم [ بغير الله ] فانه حرام عن ابن عباس انه قال لو حلفت بالله كاذبا احب الي من ان احلف بغير الله صادقا وعن ابن مسعود انه قال الاشتراك بالله ثلثة منها الحلف بغير الله وعن ابن عمر انه قال الحلف بغير الله شرك كما في الكفاية الشعبي فما اقم الله تعالى بغير ذاته وصفاته من الليل والنسي وغيرهما ليس للعبد ان يحلف بهما وما اعتاد الناس من الحلف ( بجان ومرتو ) فان اعتقد انه حلف والبر به واجب يكفر وقال علي الرازي اني اخاف الكفر على من قال بيجورتي وحيونك وما اشبهه كما في النهاية وذكر في المنية ان الجاهل الذي يحلف بروح الامير وحيوته رأسه لم يتحقق اسلامه بعد [ كالنبي والقرآن ] وسورة منه والمصحف والفرايع والعبادات كالمسحاة وغيرها والعرش [ والكعبة ] كل ذلك لان العرب ما تعارفوا يمينا كما في شرح الطحاوي [ ولا بصفة ] من صفاته تعالى [ لا يحلف بها عرفا ] اي في عرف العرب كما في شرح الطحاوي [ كرحمته ] من الصفات الحقيقية فان مرجعه الارادة اذ المعنى ارادة الانعام [ وعلمه ] صفة بها لا يخفى عليه شيء وفي الخلاصة انه يمين بالنية [ ورفائه ] اي ترك الاعتراض لا الارادة كما قال المعتزلة فان الكفر مع كونه مرادا له تعالى ليس مرضيا عنده لانه يعترض قلبه ويواحد به [ وعضبه ] اي انتقامه وكونه معقبا لمن عصاه وقال ابو حنيفة انهما صفتان له

تعالى بلا كيف [ وصحطه ] اي انزال عقوبة وفي الاصل الغضب الشديد المقتضي للعقوبة كما في  
المفردات [ وعذابه ] اي عقوبته وقال الراغب هو الاتجاع الشديد [ وقوله ] مبتداء خبره قسم بعده  
[ لعمر الله ] عطف بيان لقوله وهو مبتداء خبره محذوف هو قسمي او ما اقسم به فهذا يجري مجرى  
قولك اقسمت بعمرى واذا قال لعمر الله بمنزلة قوله والله الباقي والعمر هو البقاء مضموما او  
مفترحا ولم يستعمل في اليمين الا المفتوح كما في الكشف وقال الراغب هو دون البقاء لانه اسم  
لمدة عمارة البدن بالحياة والبقاء ضد الغناء ولهذا وصف الله به وقتلا يوصف بالعمى وفي الاضافة  
اشعار بان لا يجوز ان يحلف ويقال لعمر فلان فانه كبيرة بلا خلاف واذا حلف ليس له ان يبرئ  
يجب ان يحدث فان البر فيه كفر عند بعضهم كما في كفاية الشعبي [ وايم الله ] بفتح الهمزة و  
كسرها مع ضم الميم مقصور ايم الله بفتح الهمزة وكسرها وقد يقال هيم الله بقلب الهمزة  
المفتوحة هاء وقد يحدث الياء مع النون فيقال ام بفتح الهمزة وكسرها ولا يستعمل مقصور  
الايمن الا مع الجلالة وهو جمع يمين عند الكوفية همزته قطعية جعلت وصلية لكثرة الاستعمال  
تخفيفا ومفرد كذلك عند سيبويه مشتق من اليمين وهو البركة وعلى المذهبين مبتداء خبره  
محذوف هو نحو يميني ومعنى يمين الله تعالى ما حلف الله تعالى به من نحو الشمس والضمي  
او اليمين الذي يكون باسمائه تعالى نحو والله كما في الرضي وذكر في المبسوط ان ايم صلة عند  
البصرية [ وعهد الله ] بالجر بواسطة حرف القسم كما ذكره للصف وفيه ان الواو للعطف وحينئذ لم  
يجزجره والحكاية بعيدة جدا على ان النصب جائز على اضرار فعل القسم والرفع شائع على الابتداء  
اي اقسم عهدا وعلى عهد الله اي يمينه وقد مر معناه وفي المحيط ان المعنى موجب يمين الله و  
يجوز ان يكون المعنى والله الحافظ فان العهد حفظ الشيء ومراعاته حالا بعد حال ويحصى الموثق  
الذي يلزم مراعاته عهدا وعهد الله ما يلزمه وليس يلزم في الشرع كالنذر وما يجري مجراها  
[ و ] ذمته و [ ميثاقه ] وبالميثاق هو عقد موكد يمينين وعهد كما في المفردات وذكر في المحيط  
ان [ يذيرتم ] و عهد ( كروم ) سواء في اليمينين [ واقسم ] واعظم [ واحلف ] بكسر اللام وعن عهد لوقل  
البتة لا احلف كذا فيمين كما في المحيط [ واشهد ] اي اقسم لجره مجرى الحلف [ وان لم يقل ]  
مع كل من التثنية [ بالله ] وقال زفران لم يذكر معها لم يكن يميننا [ وعلي نذر ] وهو ان توجب  
على ففعلك ما ليس بواجب كما في المفردات وفيه اشعار بأنه لوقل نذرت ان لا افعل كذا فيمين  
كما في قاضيان وغيره وهذا اذا لم يرد بالنذر شيئا بعينه والا فليس بيمينين ولهذا وجب عليه  
الوفاء كما يجزى [ او ] علي [ يمين ] معناه ( برس سوگند است که این کار ننهم ) وهو يمين ايضا كما  
في المحيط [ او ] علي عهد [ او ] عهد [ لي ] او علي عهد كما في النظم [ وان لم يصف ] هذه الالفاظ الى الله  
ولم يقل علي نذر الله او يمين الله او عهد الله وعن ابي يوسف اذا قل لله علي يمين وهو يريد ان

يوجبها على نعمة ولا يقول ان فعلت فليس يمين كما في المحيط [ وان فعل كذا ] اي بان دخل الدار مثلا [ فهو كافر ] او مجوسي او يهودي او نصراني لانه تحريم الحلال الذي هو يمين فان المعنى هذا الفعل المباح حرام علي لانه علقه بالكفر [ وان لم يكفر ] بهذا التعليق من الكفر هو الظاهر حال كونه [ علقه هاهنا ] بان يجعل الشرط لفظ كان مثلا فانه لنصوصيته في الماضي لا يستفاد منه المستقبل اصلا نحو ان كان فعل كذا فهو كافر [ او آت ] كما مر وفيه اشارة الى انه لو قال ذلك لشق فعله يكفر والصحيح انه ان اعتقد انه يمين لم يكفر فيهما وان اعتقد الكفر بالحنث يكفر لانه لما اقدم على الحنث لرضي بالكفر كما في الهداية والى ان من الايمان جملة شرطية غير مضمرة بجملة لم يكن يمينا جزاؤها صالح للمنع او الحمل وشرطها مطلق عن الشخص والوقت فلو قال انت طالق ان شئت لم يكن يمينا لانه تفسير لاختياري الذي ليس بيمين ولانه مقيد بالراءة والمجلس وكذا لو قال ان مت فانت حر فانه تدبير وكذا لو قال انت طالق غدا بخلاف انت طالق في ذنب الناس لان الفعل بدوول ( في ) صار بمعنى الشرط كما في المحيط [ وسوگند می خورم ] بخدای قسم [ اي يمين فهو مجاز اذ الشرطية لم يمت بقمم كما مر وفيه اشارة الى انه لو قال ( سوگند می خورم بطلاق ) فليس بيمين كما في الخلاصة وائي انه لو قال ( سوگند می خورم بدون بخدای ) او قال ( سوگند خوردم ) لم يكن يمينا وليس كذلك بخلاف ما لو قال ( سوگند خوردم ) فانه اخبار ان صدق حنث والا فلا شق عليه كما في المحيط [ وحقا ] لا افعل كذا لم يذكر في شيء من الكتب وقد اختلف المشايخ فيه ومعناه لا محالة كما في المحيط لكن في الظلم انه ليس بيمين صل المتعلقين واكثر المتأخرين وفي المضمورات الصحيح انه ليس بيمين وفي فاضليان الصحيح انه ان اراد به اسم الله يكون يمينا [ وحق الله ] ليس بيمين على الصحيح لان معناه ما يستحقه على صادة من العبادات كما في المحيط وعن ابي يوسف انه يمين وعن ابي حنيفة انه يمين السفلة اي الذنابات وفيه اشارة الى ان بحق الله يمين وذا بخلاف كما في فاضليان والى ان بحق رسول الله ليس بيمين وذا بالانفاق وكذا بحق الكعبة والاسلام والقران والماجد كما في النظم [ و حرمت ] اسم من الاحترام وهي ما يحرم تركه [ وسوگند خورم بخدای ] ليس بيمين لانه وعد وفي المحيط انه يمين [ يا ] سوگند خورم [ بطلاق زن ] والاحسن (او) مكان (يا) الا انه راعى ناسم الطوفين [ وان فعله فعليه غضبه او سخطه او لعنته ] اسم من اللعن وهو ابعاده من رحمته في الدنيا بانتقاط التوفيق وفي العقبي بالابتلاء في العقوبة كما في الفردات وهذا في حق الكفار واما في حق المؤمنين فاستقاطهم من درجة الابرار ومقام الصالحين كما في كراهة الكرمانى وغيره [ انا نازان ] اي ان افعله فانا نازان [ او سارق او شارب خمر او آكل زنا ] ادم او ميمة او خنزير [ لا ] يكون قسما ويمينا خبر لحقا وما بعده والفرق بينهما وبين الشرطية السابقة ان الكفر مما

لم يسقط حرمة بحال بخلاف هذه الاشياء فان حرمتها تسقط عند الضرورة فكل ما هو حرام مريد  
 واستحلاله معلقا بالشرط يمين والا فلا والمبتدأ ان لا يفصل بين المقسم به وعليه ولو كان الفصل سكتة  
 فلو حلفه وقال قل (بأيد) فقال (بأيد) ثم قال (كرو زأو زير يائي) فقال (كرو زأو زير ياييم) فلم يانه  
 قالوا لا حنث عليه كافي قاضيان وكذا في الخلاصة والكبرية والحديث بلا قالوا وغده ينشعب كثير  
 من المسائل [وَحُرُوفُ الْقَسَمِ] اي حرفه [الواو والباء والتاء] افتتح بالواو مع ان اصلها الباء لانها اكثر  
 استعمالا في القسم والفرق بينهما ان الواو مختصة بالظاهر بخلاف الباء والتاء مختصة بالله والاضافة  
 تشير الى الانحصار ومنها اللام المختصة بالله في الامور العظام بمعنى الباء ومنها من يكسر الميم  
 ومنها المختصة بربي كافي الرضي والى ايها موضوعة للقسم وما وضع له الايم كافي الكشف  
 [ويضمور] ما هو حرف القسم الاصلي من الباء كافي الكشف والرضي فيكون من قبيل تقدم المعنوي  
 الا انه بلا قرينة [كأن الله] اي قسم بالله لا [أفعله] وفي اختيار الاضمار اشعار بان الجلالة بعد  
 اسقاط الباء محروور وفي الكشف ان النصب اكثر وفي الرضي هو المختار وفي الخلاصة يجوز فيه  
 الحركات الثلاث والمكون فيه عند ذكرهما وفي الله وقبل لم يكن يمينا الا اذا كان مجرورا ولو  
 قال له و اراد اليمين فيمين وفي قوله كأنه اشعار بان بعد الاسقاط جاز ترك الهمزة والهاء عوضا  
 في جميع ما يقسم به وذا عند الكوفية واما عند البصرية فغير جائز ولذا قالوا الله وما الله ذا  
 لافعل كافي الكشف لكن في الرضي ان الجلالة مختص بسوا الترتك [وكفارته] اي كفارة  
 الحلف والحنث بقرينة السابق واللاحق على ان الاصل هو الاضافة الى السبب وهي مبالغة فاعل  
 والتاء للتأكيد لا للسقل كاظن لانها غير لازمة غالبا وانما سمي بها لانها حاضرة للائم [عتق رقية]  
 اي اعتاقه له لان الية شرط في التكفير وقد مر وجه لعنت مقام الاعتاق فمن الظن الاحسن  
 اعتاق رقية [واطعام عشرة مساكين] مثلا فان مصرف الكفارة والزكوة واحد والعشرة اعم من  
 الحقيقي والحكمي [كأ] ببنا [هما] من الاعتاق والاطعام [في الطهار] ذالكف مصدر وما  
 كناية عنهما و هما تأكيد فلو اعتق عبدا عن كفارة يمينين جاز جعله عن احدهما عند العلماء  
 الثلاثة كافي الطهار ولو اعتق ثلث رقبات عن ثلث كفارات ونوى اعتاق كل عن كفارة بلا  
 تعيين جاز عندهم كافي الطهار كذا في المحيط وذكر في كشف المنار ان الكفارة لم تتدخل  
 بالاجماع فاليمين اذا تعددت تعدد الكفارة لكن في النية عن شهاب الائمة ان الايمان بالله اذا  
 كثرت تدخلت وكفى كفارة كما قال محمد وهو المختار عدي وعن ابي يوسف انهما لا تتدخل  
 وشرف الائمة لا يغني به [او كسوتهم] اي كسوة تلك العشرة فيجوز ان يكسو مسكيا واحد عشرة  
 ايام او عشرة مساكين عشر ساعات من يوم عشرة اثنوا اربوا واحدا بان يرد به الى مسكين ثم  
 يسترده منه اليه او الى غيره بالهبة او غيرها فان لتبدل الوصف تأثيرا في تبدل العين لكن لا يجوز

عند أكثرهم كما في الكشف [ لكل ] منهم [ ثوب ] جديد أو خلق يمكن الانتفاع به أكثر من نصف الجديدين بأن ينتفع مثلاً بالجديد ستة أشهر وبهذا أربعة على ما قال الفقيه أبو الليث وذهب أبو بكر الأمكاف إلى أنه انكان بحال يجوز به الصلوة يجوز و قيل يعتبر في الثوب الوسط الصالح لأوساط الناس وهو أشبه بالصواب على ما قال الحلواني كما في المحيط [ يسترعاة بدنه ] أي أكثره كاللثة أو الحجة أو القميص أو القباء وأما العامة فلا يجوز في ظاهر الرواية و عنه أنه يجوز إذا كانت سابقة كما في المحيط و ذكر في النظم أن الكسوة لرجل ما يوازي به عورة و للمرأة درع وخمار في ظاهر الأصول و عن أبي يوسف يجب كسوة معروفة أزار و قميص له و أزار و درع لها [ فلم يجوز السراويل ] على ما ذكره القدوري و هذا إذا أريد بالبدن ما هو مجاز من جميع الأعضاء و أما إذا أريد به ما هو حقيقة من العتق إلى الركع فإن الرجلين ناقلتان واليدين باطشتان و الرأس طليعة فينبغي أن يجوز لأنه جمع سرولة تقلد أزار أو تحقيقاً تعريب ( شوار ) و لو أريد به الثياب بضم التاء وتشديد الباء و هو سراويل صغير مقدار شبر سائر للعودة للخلعة للملاحين فينبغي أن لا يجوز إلا في زماننا لا يفرق بينهما إلا بأن يكون مدخل الرجل من الثياب اضيق و ربما يكون ذا طاقين فينبغي أن يجوز وفي المحيط عن محمد أن السراويل يجوز و عنه أنه للرجل يجوز و للمرأة لا و قال أبو يوسف لا يجوز لهما و الكلام مشير إلى أنه لو أطعم خمسة وكما خمسة جاز و تمامه في غاضبان و إلى أن الواجب أحد من الثلاثة لم يتعين فإن الفعل معين فلم يجب الكل على سبيل البدل فإذا أتى بواحد سقط الباقي والأول مذموم جمهور الفقهاء والثاني مذموم بعض العراقيين والمعتزلة منهم فعند الجمهور إذا أتى بأكل كان الواجب واحداً منها هو أعلىها قيمة و لو ترك الكل كان معاقباً بواحد هو أدناها قيمة لأن الأرض سقط بالدنئ و أما عند غيرهم فإذا أتى بالجميع يثاب ثواب الجميع و لو ترك الجميع يعاقب على ترك الجميع و تمامه في الكشف [ فإن عجز عنها ] أي عن هذه الثلاثة بأن لم يكن له فضل عن كفائه مقدار ما يكفر و لم يملك عين المنصوص عليه [ وقت الاداء ] لا وقت اليمين و الأولى ذكره في الظاهر [ صام ] وجوباً [ ثلثة أيام ] و عنه أنه إذا كان له قدر ما يشتري به طعام العشرة لا يصوم و عن ابن مقاتل انكان له ذلك الطعام و قوت ملوئين لا يصوم و في الأصل لو كان له مال مع الدين صام بعد قضائه و أما قبله ففيه اختلاف المشايخ كما في المحيط و ذكر في الزاهد لروندل ابن المعمر و الاجنبي ما لا يكفر به لم يثبت القدرة بالإجماع [ ولاء ] أي متباعدة حتى لو مرض فيها أو أضر أو حاصت استقبل بخلاف كفارة الظهار والقتل وأعلم أنه لو أحرز كفارة اليمين آثم و لم تسقط بالموت و القتل و في سقوط كفارة الظهار خلاف كما في الجزائه [ و لم تجز ] الكفارة [ بلا حنث ] لأنه الحسب فلو قدمت عليه عيادت وهذا تصريح بما أشار إليه في السابق كقوله [ ومن حلف ] بالقسم أو الشرطية [ على معصية كعدم الكلام مع ] أحد [ أبويه ] أو غيره بأن يقول والله لا أكلمه إلا إن كلمته فعلمي

فقد روي هذا إذا لم يتوبه شيئاً والا فعليه الوفاء كما يأتي [حَنَثَ] أي وجب أن يجعل نفسه حائثاً [رَكَعَ] عنه بعدة لقوله صلى الله عليه وسلم ﴿ (من حلف على يمين أي أقسم عليه ورأي غيرها خيراً منها فليأتها بالذي هو خير منه ثم ليكفر) ﴾ وقوله دلالة على أن اليمين إذا كان على معصية وجب الحنث بالطريق الأدنى كما في المستصحب وقد قال صلى الله عليه وسلم (من حلف أن يحصى الله فلا يحصى) والكلام دال على أن الحنث قد يكون خيراً من البرّ وبالعكس كما مر وقد صرح به النهاية والكفاية وغيرهما في أول الإيمان فمن الظن أن لادلالة للحديث على كون الحلف على معصية وأن الحديث دال على اشتراط كون الحنث خيراً من البرّ وهم لم يشترطوا ذلك في الرواية فليس إلا من فرط جهله بكمال هؤلاء الأئمة العظام وقصور تبعه لكتبهم المشهورة بين الأنام [ولا كفارة في حلف كافر] محسوسه إذ يهودي [وإن حنث] حال كونه [مسلمًا] والاشتمال في حلف غير مكلف وإن حنث مكلفاً فإن الصبي أو المجنون إذا حلف ثم كلف ثم حنث لم يكفر كما في العظم [ومن حرم ملكه] على نفسه بأن يقول هذا العمل أو الكلام فلان حرام عليّ أو (حرام است مرايوسن گفني) [لا يحرم] ملكه عليه لانه تعاقب المحرم [وإن استباحه] أي فعل ما حرم عليه [كفر] عن يمينه لقوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم فلو قال ما في يدي من الدرهم حرام عليّ فإن اشترى بها شيئاً حنث بخلاف ما إذا وهبها أو تصدق فانه يراد به تحريم الشراء عرفاً وإنما اختار ملكه على حلاله إشارة إلى أنه لو حرم الخمر ثم شرب ككفر على المختار روي لبقائي لوفد الخنزير وحرام عليّ فليس يمين والقياس على الخمر يقتضي أن يكون يميناً على الخلاف وعن أبي حنيفة لو قال لجماعه كلامكم حرام عليّ حنث بكلام أحدهم الكل في الخط [ومن بدر] بما هو واجب فصداً من جنسه نذرًا [مطلقاً] غير معنق بشرط بقربنة المتقابل مثل أن يقول لله عليّ حج أو عمرة أو اعتكاف أو لله عليّ نذر أو أراد به شيئاً بعينه كالصدقة وإنما قيد النذر به لانه لو نذر بقرّة القرآن أو صلوة الحنابلة أو بناء المسجد أو لسقاية أو عمارتهما أو اكتم الاتباع أو عبادة الربوبية أو زيارة القبور أو زيارة قبره صلى الله عليه وسلم أو كفان الموتى أو تطليق امرأته أو تزويج فلاة لم يؤذيه شيء في هذه الوجوه كما في النظم وكذا لو نذر بالدعاء دور كل صلاة عشرة وأختلف في النذر بصلوة عليه

❦ يقول العبد لسقيم الكبد كبرالدين احمد بن الصبح في متن الحديث ما قرأت على شيعي في صحيح النسائي حبت قال اخبرنا اسحق بن منصور اخبرنا عبد الرحمن اخبرنا شعبة بن عمرو بن مرة قال سمعت عبد الله بن عمرو بن مولى الحسن بن علي حدثت عن علي بن حاتم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فرائ غير ما خيرا منها فيأت اذى هو خير وليكفر عن يمينه \*

صلى الله عليه وسلم كافي النية ولو قال الله عليّ دخول هذه الدار ونوي اليمين فيمين وان لم يكن له نية فليس بيمين ولا نذر كما في المحيط [ار] نذر [معلقا بشرط يريده] اي يريد وجوده لجلب منفعة او دفع مضرة [كان قدم غايبي] اوشفى الله مريضى او مات عدوي فله عليّ صوم سنة او عتق مملوك او صلوة [فوجد] الشرط بان قدم الغائب مثلاً [ورقي] بما نذر ولم يخرج عن العهدة بالكفارة في هذين بلا خلاف وعن محمد ر ج ان المعلق عدة ان وقي به ما فضل لكنه خلاف ما في الاصل على ما قال الحاكم ولو قال الله عليّ صدقة ولم ينوشياً فعليه نصف صاع من بر ومن نذر ان يتصدق بهذه المائة على فلان يوم كذا فتصدق مائة اخرى قيل ان يجزى ذلك اليوم جاز كما في المحيط وعن ابي حنيفة ر ج انه رجع عن الوفاء في النذر المطلق او المعلق الى الكفارة فانه يمين كما في المضمرات [و] معلقا [بما لم يرد] من الشرط [كان زيت] او شربت فله عليّ كذا او نذر [ورقي] بما نذر باعتبار الصيغة في ظاهر الرواية [او كفر] عن بيمينه باعتبار المعنى المقصود وحاصله انه ان نذر نذراً معلقاً بشرط لا يريده فالوفاء عند الثلثة وبه افتى ابو على السعدي وغيره وعن محمد ما ذكره من التفصيل وعن ابي حنيفة انه رجع اليه وافتى مشايخ بلخ به وهو مضار المرعسي وغيره وبه ورد الاثر عن بعض الصحابة رضي الله عنهم كافي المحيط وغيره [وهو] اي التفصيل المذكور [الصحيح] كافي الهداية الا ان الاول ان يرجع الضمير الى ما يليه من التكفير في الصغرى انه رجع من الوفاء الى الكفارة وهو اختيار السرخسي وغيره وقد يقتضى كافي في الخلاصة \*

[فصل \* من حلف بالقسم او الشرطية لا يدخل بيتاً لمحتب بدخول صفة]

لان البيت ماوى الانسان سواء كان من حجر او مدر او صوف وذر كما في المفردات قيل هذا في عرفهم فان الصفة عندهم اسم لميت صغي يسمى في ديارنا (كاشانه) واما في عرفنا فهي غير البيت ذات ثلثة حوائط والصحيح الاول كافي النهاية لكن في بيعه انه اسم لمعتق واحد له دهليز بخلاف (فانه) فانه اسم لكل ممكن صغيرا او كبيراً كما في بيع الكفاية فهو اسم من الدار والمنزل الذي يشتمل على صحن مسقف او بيتين او ثلثة و الحجر نظير البيت فانها اسم لما حفر بالبناء والدخول هو الاتصال من خارج الى داخل سواء كان راكبا او ماشياً من الباب او من غيره وفيه اشعار بانه لو ادخل احدي رجله او رأسه لم يحتب كافي الايضاح [لا] يحتب بدخول [الكعبة او مسجد او بيعة] بكسر الباء وسكون الياء معبد النصارى بالفارسية (كيس) او معبد اليهود او الكفار كافي القاموس [او كنيهة] بفتح الكاف وكسر النون معبد اليهود بالفارسية (كنست) [او دهليز] معرب بكسر الدال ما بين الباب وداخل الدار كما في الصحاح فلو كان مسقفاً لو اغلق بابه بقى داخل البيت يحتب على ما قال مشايخنا كافي المحيط [او طلة باب دار] بالضم ما باط على بابها بلا بناء فوقه او مع بناء متجه الى الطريق كافي المحيط فهي على هيئته صفة كافي القاموس [كما] لا يحتب [في] ان

قال والله [ لا يدخل دارا فدخل ] عطف على قال [ دارا خربة ] لان الدار اسم جامع للبناء والعروة كما في المغرب وغيره الا اذهب قالوا انها اسم للعروة عند العرب والعجم وضعفه الكافي واستدل عليه بهذه المسئلة ولا يبعد ان يقال البناء وصف مرغوب كان العروة ينقص بنقصانه والطلق يتصرف الى الكامل فاذا انعقد اليمين على الكامل لا يحسن بالنقص واما ( سرى ) فمرادف للدار في مرثيا الا ان في بيع الكفاية انه اسم للدار السلطان [ وفي هذه الدار يحسن ان دخلها ] حال كونها [ منهمة ] لمجرد الايضاح في العبارة [ ولو صحراء ] مشير الى زوال الجدران واما يحسن لان البناء وصف والرصف في الجاهل لغو قال ابو الليث ان حلف بالفارسية لا يحسن في المنكر والمغرب الا بدخول المبنية كما في الكافي [ او ] دخلها [ بعد ما بنيت ] هذه الدار منهمة دارا [ اخرى ] فعل ما معطوف على الحال او الشرط بتقدير الفعل [ او ] ان [ رقف على سطحها ] او حائطها الغير المشترك وفيه اشعار بانه لو ارتقى غصن شجر في الدار او حائطها او سطحها لا يحسن وعليه الفتوى كما في المحيط [ وقيل ] اي قال ابو الليث [ في مرثيا ] العجمي [ لا يحسن ] بالوقوف على السطح او الحائط وعليه الفتوى كما في المحيط [ كما ] لا يحسن للتبدل [ لو جعلت ] هذه الدار المحلوفة بعد الانهدام [ مسجدا او حاما او مستانا او بيتا ] او نهرا او دارا ثم دخلها [ او ] لو [ دخلها ] اي الدار المحلوفة المبنية [ بعد هدم ] مثل [ الحمام ] فان حذف المثل غير عزيزي كلامهم فيشتمل البيت وغيره اليه اشير في الهداية وفي اضافة الهدم الى الحمام دون المسجد مع كونه اقدم رعاية امر حسن كما لا يخفى [ و كهدا البيت ] اي كما لا يحسن في هذا البيت [ ودخله ] منهما صحراء [ فيحسن ] بالدخول لو بقي الحيطان كما في الكافي [ او ] دخله [ بعد ما بنى بيتا آخر ] دانه لا يحسن والفرق بين العرفين ما قال شاعرهم \*

\* شعر \*

\* والدار دار وان زالت حوايطها \* \* والبيت ليس ببيت بعد تهديم \*

[ از ] مثل هذه [ الدار ] او البيت [ فوق ] الخاف في [ طاق باب ] اي فيما عطف من الابنية كما في الصحاح فمن الطن التخصيص بالعتبة على ان في الاختيار في كل موضع [ لو اعلق ] الباب [ كن ] الطاق [ خارجا ] من الدار فانه لا يحسن واعلم انه لو قال ( اگر تو گرد دیوار من گردی ) او قال ( گرد دیوار من گردی ) فهو على الدخول كما في الخزانة [ او لا يكتفها ] من السكنى اي الكون من المكان على سبيل الاستقرار كما في الايضاح [ وهو ماكنها او لا يلبيها ] من اللبس وهو الاستتار [ وهو لا يسه او لا يركبه ] من الركوب وهو كون الانسان على ظهر الحيوان [ وهو ركبها ] ثم شرع في الشر على الترتيب فقال [ فاذن ] اي شرع [ في احقنه ] باضم والسكون اسم لا مصدر اي انتقاله من باب الدار فانه لا يحسن فلو اطلق الباب بحيث لم يخرج منه اختار ابو الليث والصدر السهيلي انه لا يحسن كما في المحيط ولو لم يخرج لسمي



حثت بخلاف ما اذا قيد كما في المضمورات واما خص سكنى بالدار لان في البيت تفصيلا فانه  
 لو كان الخالف مصريا ويمكن في بيت من شجر او خيمة لا يحثت ومن مدر يحثت ولو كان  
 بدويا يحثت في الوجهين كما في المحيط [ ونزع ] الثوب منه بمكون الزاء [ ونزل ] من ركوبه  
 بكسر الزاء اي النزول كما في بعض النسخ وهو في الاصل مكان النزول كما في القاموس واما لم يعرفوا  
 باللام اعتمادا على الاول كما لم يذكر او كان الراوي الموضوعين [ بلا مكث ] متنازع فيه لتأكيد  
 الغاء [ او لا يدخل ] هذه الدار وهو داخلها [ فتعد ] اي دام على القعود [ فيها ] فانه لم يحثت  
 استحسانا [ الا ان يخرج ] منها [ ثم يدخل فيها ] فانه يحثت [ وفي لا يسكن هذه الدار ] او البيت  
 او الحلة او المكة بقرينة تخصيص المصر والقرية [ لا بد من خروجه باهله ] اتفاقا الا ان يمنع  
 مانع منه فانه لا يحثت حينئذ كما في الكافي [ ومتاعه اجمع حتى يحثت بموت ] يكسر التاء فانه  
 اضعف من الفتح [ بقي ] فيها كما يحثت لوبقي شئ لا قيمة له وهذا كله عند ابي حنيفة وح كما في  
 النظم والهداية لكن في المحيط والكافي وغيرهما ان مشائخنا قالوا انه لا يحثت عنده الا ببقاء ما يقصد  
 به السكنى وعند محمد ببقاء ما يتاتي به وعليه الفتوى كما في الزاهد وعند ابي يوسف ببقاء الاكثر  
 وعليه الفتوى وهذا اذا حلف بالعربية والا فلا يحثت بمجرد الخروج بنفسه بنية ان لا يعود به اثنى  
 الصلح الشهيل والكلام مشير الى انه لو اخرج متاعه الى السكنة مثلا لم يحثت وقيل يحثت وهذا  
 اذا لم يطلب منزلا والا فلا يحثت اجماعا كما في المحيط والى انه لو لم يخرج بان كان شريفا واضعيفا او  
 خائفا من الناس او من الباب لم يحثت كما في النظم [ بخلاف المصر ] هو العمران داخل الرض [ و ]  
 كذا [ القرية ] فانه لو خرج بنفسه من المصر لم يحثت بلا خلاف واما في القرية فغلب اختلاف  
 المشايخ والاصح انها كالصمر كما في المضمورات وفيه اشعار بانه لو خرج بنية ان لا يعود ثم عاد للسكنى  
 ولو ساعة حثت وبانه لو عاد للزيارة او لنقل المتاع لا يحثت كما في المحيط واعلم ان البر لا يبطل اليمين  
 في الفعل المتمثل كالسكنى والبس كما في خزائن المفتين [ وحثت في لا يخرج ] من هذه الدار مثلا  
 من الخروج وهو الانفصال من الداخل الى الخارج [ لو حمل ] الخالف [ واخرج ] بامره  
 لتحقيق الخروج وفيه اشعار بانه لو خرج بقدميه للتهديد لم يحثت وقيل حثت كما في المحيط  
 [ لا ] يحثت [ ان ] حمل [ واخرج ] بلا امره مكرها بحيث لا يمكنه الامتناع والافقد اختلف فيه  
 المشايخ وينبغي ان لا يحثت عند الشحيين كما في المحيط وفيه اشعار بانه اذا دخل بعد الاخراج  
 ثم خرج اختيارا فقد حثت وهو الصحيح وقال حفص انه لم يحثت وهذا ارفق بالناس كما في التمرناشي  
 [ او راضيا ] بقلبه لانتقال الفعل اليه وهو الاصح كما في الخلاصة وفيه رمز الى انه لو دخل بعد  
 الاخراج ثم خرج ينبغي ان يحثت كما في صورة الاكراه واللاق بالكتاب ان يترك هذه الجملة  
 لانه مفهوم لما يقف [ ومنه ] اي لا يخرج [ لا يدخل اقسام ] من الحمل والادخال بالامر او

بغيره مكرها او راضيا [وحكما] من الحنث وعدمه وبهذا ظهر وجه جمعية الاقسام دون الحكم وفيه اشعار بأنه لو قدر على الامتناع عن الدخول ففي الحنث اختلاف كما لو دخل بعد الادخال والصحيح الحنث كما في الكافي [ولا] يحنث [في لا يخرج] منها [الا الى الجنازة] مثلا [فخرج] من باب داره اليها حال كونه [يريدها ثم] اي بعد الخروج والارادة اراد وذهب [الى امر آخر] من مثل المسجد اذا لم يخرج الا الى الجنازة والذهاب الى امر آخر بعده ليس بخروج اليه حتى يحنث وفي التمراتشي انه يحنث لان المستثنى خروج مخصص الا ان ينوي مرة اخرى واعلم انه يراعى اللفظ والغرض في الايمان وقبل يراعى اللفظ لا الغرض وقيل هذا عند ابي يوسف واما عند الطرفين فيراعى الغرض [وحنث في لا يخرج] من بلده [الى مكة] مثلا والاولى الى الهند لانه لا يلبق بالمسلم [فخرج] من ربه [يريدها ورجع] اليه لتحقيق الخروج [لا] يحنث [في لا ياتها] اي مكة [حتى يدخلها] فان الاتيان عبارة عن الوصول [وذهابه] معنى [كخروجه] لمن ما روي عن الصحابين فيشترط الخروج لا الوصول [في الاصح] كما في التمراتشي وغيره وقال نصير بن يحيى انه كتابته فيشترط الوصول وهو الصحيح كما في الخلاصة وفي الاكتفاء اشعار بأنه لو نوى بالذهاب الانيان او الخروج فكما نوى ولو قال (اگر از اين كوى من روم) فكذا (فرمتي) ضد (باشيدن و باشيدن) مكنتي فلو خرج عنه بنية ان لا يعود ثم عاد بنية السكنى يحنث كما في المحيط [وفي] والله [ليأتين مكة] ولم يأتها لا يحنث الا في آخر [جزء من اجزاء] حيوته [لان عدم الاتيان حينئذ يتحقق] وحنث في [والله] ليأتينه غذا ان احتطاع ان لم يانه [متعلق بحنث] بلا مانع كمرض او سلطان [وغيره] فان الاستطاعة عرفا القوة من حيث سلامة الاسباب والالات وقد وجدت بلا اتيان [ودين] اي صدق ديانة من دينه اي وكل الى دينه بالتخفيف اي بتركه كما في الطلبة [نية] الاستطاعة [الحقيقة] فاعل دين وهي القدرة التي يحسنها الله تعالى في العبد عند الفعل وإذا شرط عند الجمهور لا علة وفيه اشعار بأنه لم يصدق قضاء وفي رواية صدق ذات الانسان 'ذا' نوى حقيقة كلامه وان كان الظاهر لا يخالفه صدق ديانة وقضاء والا ففي تصديقه قضاء روايتان كما في الكرماني وذكر ابو الشكر في التمهيد ان الاستطاعة ثلثة استطاعة الاموال كالزود والراحلة واستطاعة الافعال كالاعضاء السليمة واستطاعة الاحوال وهي القدرة على الافعال لا بتقدم عليها بخلاف الاولين وتسميان بالتوفيقية والاخيرة بالتكليفية [وشرط للبر في لا يخرج الا باذنه] اي لا يخرج الا خرجا ملصقا باذنه فوقع النكرة في حيز النفي [لكل خروج] ظرف لفعل شرط وهو [اذن] بالخروج لا للشرط كاظن على ما لا يخفى لمن انه يلزم منه تعدية فعل يصرفين متفقين في اللفظ والحنث وفيه اشارة الى انه يشترط ذلك الفرط في بغير اذني او (في دستورى من) او (مكرى دستورى من) كما في المظم وكذا في الابروائي او ارادتي او امرى ولى انه لو اذن بلا فهم اكونها نائمة او عجيبة فليس باذن لانه

يتحقق بدون العلم والى انه لو قال غنيت الاذن مرة لم يصدق قضاء كما قال ابو يوسف وح خلافا للطرفين  
 ويعني بقوله ولو اراد الخروج من موته الاذن لكل خروج قال لها كلما اردت الخروج فقد اذنت لك  
 الكل في الصغرى [لا] يشترط للبر لكل خروج اذن [في] لا يخرج [الا ان اذن] اي حتى اذن ارضي  
 له او هو اذ اراد فأنحل اليمين بالأذن مرة وعن الفراء انه في الحكم مثل الا بأذنه كما في الصغرى  
 وجهه انه يتقيد بالباء من مصدر حنني تقديره كل وقت الوقت اذني الا ان الأدلة عند التعارض  
 يرجح بقوتها لا بكثرتها والسالم عن الخلف اقوى على ان احتمال الشك ثابت فيه كما بين في الاصول  
 وذكر في الكافي انه لو اراد بعد الا بأذنه صدق قضاء [و] شرط [للحنث في ان خرجت] انت  
 من الدار فانت طالق [و ان ضربت] عبدك فعبدك حرّ و الضرب فعل موم [لمودة خروج]  
 منها او مودة [او] مريد [ضرب عبد] لها اوله [فعلهما] فاعل شرط اي فعل المويدين من الخروج  
 والضرب فهو مصدر مضاف الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول [فورا] اي في الحال فلو مكثت  
 مائة ثم خرجت او ضربت لم يحنث الخالف وفيه اشارة الى انه لو قال ان لم اخرج اولم اذهب من هذه  
 الدار ونوى الخروج والذهاب دون السكنى والغور لم يحنث بالتوقف والى انه لو نوى السكنى  
 او الغور اذ دل دليل عليه حنث كما في خزانة المفتيين والى ما تقدم ابو حنيفة وح في استنباطه من اتمام  
 اقسام اليمين فان سلفه قسمها الى المودة لفظا ومعنا والموتته كذلك مثل لا افعل كذا ولا افعله  
 اليوم ثم زاد الامام اتماما ما سمي بيمين الغرور او يمين الحال مما هي المودة لفظا والموتته معنى  
 ما مرّ والغور في الاصل مصدر ذرت القدر اذا غلت فاستعير للسعة ثم للحالة التي لا لبث فيها  
 كما في النهاية [و] شرط للحنث [في] قوله [ان تغديت] اي اكلت طعام الغداة [بعد] ان  
 قال له رجل [تعال] بفتح اللام امر من يتعالى اي جاء وفي الاصل بمعنى ارتفع ولم يجيء منه امر  
 غائب ولا نهى [تغد معي] بفتح الدال المشددة جواب الامر [تغديه] فاعل شرط وضميره  
 للخالف [معه] اي الامر فلو تغدى لا معه لا يحنث لان الجواب يتقيد بالسؤال ابدا [وكفى]  
 للحنث [مطلق التغدي] سواء كان منفردا او معه او مع غيره [ان ضم] الخالف [اليوم] فقال  
 ان تغديت اليوم فكلنا [و مركب] العبد [المأذون] في التجارة سواء كان عليه دين او لا  
 والدين مستغرقا لضمه و رقبته ام لا [ليس لمولاه في حق الخلف] سواء نواه الخالف ام لا [الا]  
 اذا لم يكن عليه اي المأذون دين مستغرق بكسر الراء بان لم يكن عليه دين اصلا او كان ولم  
 يستغرق [و نواه] اي مركب المأذون فان مركبه حينئذ لمولاه فلو حلف ان لا يركب مركب زيد فركب  
 مركب عبده المأذون فان استغرق الدين لا يحنث نواه ام لا وان لم يكن عليه دين او كان ولم  
 يستغرق لا يحنث الا اذا نوى مركب المأذون وهذا عنده واما عند ابي يوسف فلا يحنث في الاحوال  
 كلها الا اذا نوى وعند عبد يحنث في كل الاحوال و ان لم ينو و الاضافة الى المأذون مخير الى انه

لو ركب مركب للكتاب لم يحنت ولو حلف لا يركب دابة ولا نية له لم يحنت الا اذا ركب  
 الفرس از البرذون بكسر الباء وفتح الذا الميمية اي الفرس التركي او البغل او الحمير  
 ولو حلف ان لا يركب فرسا فركب برذونا او بالنعكس لم يحنت ولو حلف ان لا يركب خيلا  
 فركب احدهما حنت الكل في النظم ولفظ (اسب) كالخيل كما في فاضيجان [ويغيب الاكل] اي اصيل  
 ما ياتي فيه المضع الى جوفه بقيه سواء مضغه ام لا ولذلك لو حلف ان لا يأكل من هذه البينة  
 او الجوزة فابتلع كذلك حنت كما في المحيط [من هذه النخلة] من النخل بمنزلة التمرة من التمر  
 [بثمرها] بالباء المثناة اي حملها مما يخرج منها بلا صنع احد فيحنت باكل الطلع والخلل والبلح  
 والبسر والربط التمر والجمار اي شحم النخل وكذا باكل الدبس الا اذا كان مطبوخا فلا يحنت  
 باكل ما يتخذ منها كالسلف والنبيذ والنخل وفيه إشارة الى انه لو قطع منها غصنا فوصل باخره  
 فامر فاكل من ثمرها لا يحنت كما في التمر تاشي والى انه لا يحنت باكل عين النخلة والى انه لو كان  
 عين الشجرة مما يأكل حنت باكل عينها كالرياس وقصب الصكر والى انه لو كان كالخلاف فباكل  
 ثمرها وهذا اذا لم يكن له نية والا فعلى ما نرى ان احتمله اللفظ كما في التحقيق [و] يقيد  
 الاكل [من هذا البر] اي الخنطة والواحدة برة وانما اختار اسم الجنس ههنا لانه قلما وقع  
 اليمين على البرة [بالكله] اي بابتلاعه [قصا] بالقاف والصاد المعجمة اي كسرا فلم ابتلعه صحيحا حنت  
 بالطريق الاول كما في الكرمانى فانه احتراز بالقصم عما يتخذ منه كالخيز والسويق فانه لا يحنت  
 بد وهذا عنده واما عندهما فالصحيح انه يحنت لترجيح المجاز المتعارف ولو اكل مما خرج من زرع  
 البر المحلوف عليه لم يحنت كما في المحيط وهذا كله ان لم يكن له نية فان نوى عين البر لم يحنت  
 باكل خبزه وهورقه والاجماع كالا يحنت ان نوى ما يتخذ منه فاكل عينه كما في النهاية [و] من  
 [هذا الدقيق باكل خبزه] فلو نوى عينه لم يحنت باكل خبزه كما في المحيط [فلا يحنت] على الصحيح كما  
 في المضمرات [لو استقه] اي ابتلعه يابسه كما في المقدمة فمن الظن انه في هذا المعنى غير مشهور  
 [كما هو] اي استقافا مثل ما هو متصف فهو كقولهم كن كما ننت اي انت كايين [واعل الشراء]  
 بالكسر والضم [باللحم] المشوي اي المطبوخ الا السمك فلا يحنت باكل الجذر والباذنجان  
 والبيض المشوي وهذا اذا لم يتوكل شواء والا فعلى ما نرى كما في المحيط وذكر في النظم ان (بريان  
 كره) يشمل الخبز ايضا [والطبخ] اي المطبوخ [بما طبخ] ونفس حال كونه [من اللحم]  
 كما في الاصل وذكر المطري انه ما له مرق ولحم او شحم فلم يحنت بالقليقة اليابسة وفيه رمز الى انه  
 لو اكل من مرق اللحم حنت لما فيه من اجزاء اللحم كما لو طبخ ارز او عدس بودك والى انه لو طبخ بسم  
 از زيت لم يحنت ولو نوى ما طبخ حنت باكله كما في المحيط وهذا في عرفهم واما في عربنا فيحنت بكل  
 ما طبخ كما في الزاهد والى انه لو كل لحم الادمي او الخنزير حنت والمصحيح انه لم يحنت كما في كفاية

[و] اكل [الراس براس يكبس] اي يدخل [في التناوير] جمع تنور الخبز بالتشديد [ويباع] و يهتري [في مصر] اي الحالف فيحنت بأكل رأس الغنم والبقرة عده واما عندهما فبأكل رأس الغنم خاصة والمحول في زماننا العادة كافي المضمرات ولا يحنت بأكل رأس السمك والجراد والطيور والوحوش الابالية كافي النظم [و] اكل [الشحم] الذائب بالنار [بشحم البطن] اي الكلية فلا يحنت بأكل ما على الامعاء ولا بها اختلط بالعظم ولا بما على الظهر الذي يسمى بلحم سمين و شحم و (فري) من الشحوم على ما قال ابو حنيفة وقال يحنت بالثلاثة فلا خلاف في الاول كما في الكرمانى وهذا في عرفهم واما في عرفنا فلا يقع اهم الشحم على شحم الظهر بحال كما في الاختيار ولا خلاف انه لا يحنت بأكل شحم الظهر باسم (ير) كما في الكافي وفيه اشارة الى انه لو عزل شحم الظهر ثم اكل لم يحنت وهذا قياس قوله كما في المحيط و الى انه لا يحنت بأكل الالية كما يأتى ولا يخفى ان الشحم باللحم النسب فالاولى التقدير او التأخير [و الخبز] بلا نية [بخبز البر والشعير] ببلاد يعتاد فلو كان في موضع لا يعتاد فيه خبز الشعير مثلاً لم يحنت بأكله كما لو جفف الخبز ودقه ثم شربه بهاء كما في المحيط [لا خبز الارز] والجواروس والذرة [ببلد لا يعتاد] فيه فيحنت لو كان معتاداً [و العاكهة] مثل اللابن على ما قال ابن الاثير فهي صيغة نسبة معناها ذو تفكه وتنعم دون الامتناع والاستدواء [بالتفاح] اي مثل التفاح [و المشمش] ( زرد الو ) او ( الو ) والخوخ والسفرجل والتين والعناب والفمق واللوز والجوز والتوت [و الباطخ] وليس بعاكهة عند البرخسي [لا العنب والرومان والرطب] فانهما مما قد يمتنع فسقط عن كمال التفكه فلا يتناولهما مطلق العاكهة وهذا عنده واما عندهما فهي فاكهة نظراً الى الاصل وعليه الفتوى ولا خلاف في ان اليابس منها كالزبيب وحب الرومان والتمر ليس بعاكهة كافي الكرمانى [و القناء] بالكمر والضم بالغاوية ( زياده راز ) [و الخيار] ( بادردك ) والباقلا والسمن والجوز [و الشرب] مثلث الشين ايصال ماء لا يتانى فيه المضغ الى جوفه بقيه فلو حلف لا يشرب هذا اللبن فيشرب فيه الخبز فيأكله لم يحنت وقال الرستغفني ان الاكل والشرب عبارة عن عمل الشفة والحق فلو حلف لا يأكل وفي فيه شيء فابتلعه لم يحنت كما لو حلف لا يشرب وفي فيه رمانة فمصها وابتلعها لانه لم يعمل الشفة فيها كما في المحيط [من نهر] بالسكون والحركة مجرى الماء الفايض [بالصرع منه] بالفتح والسكون وهو تداول الماء من موضعه بقيه لا بالكف والانه كافي القاموس فلو مدّ عنقه نحوه وشرب بقيه حنت وان لم يدخل رجله فيه كافي الكشف وغيره لكن في الطلبة انه انما يحنت اذا دخل الماء وتناول بقيه وفيه اشارة الى انه اذا شرب من فوق رأسه حنت كافي النظم و الى انه لو حلف على نهر بعينه فشرب من نهر اخل منه كوماً او اغترافاً لم يحنت وذا بلا خلاف كما في المحيط [فلا يحنت لو شرب منه بأناه] اوكف فاذا نوى الاعتراف صديقاً وهذا عنده واما عندهما

بالاعتراف واما بالكراع فقد اختلف المشايخ فيه وان نرى الكراع صديق ديانة وقضاء ومنهم من قال انه اختلاف زمان لا برهان كما في المحيط وغيره [ بخلاف الحلف ] طعن شرب [ من مائه ] فانه يحدث بالشرب منه كعرا او اعترافا عندهم كما في المحيط لكن في النظم انه لم يحدث بالشرب بالافاء والاعتراف واما لم يقل بخلاف الشرب مع انه اليق بالسابق ليكون تنصيحا على المراد في اللومعين [ وتكليف البراء ] اى مالك امريلد [ رجلا ليعلمه بكل داعر ] اى فالحق بحيث مقصد من الداعر بالتحرير كما في القاموس [ اتى ] البلد [ بحال ولايته ] بالكسر اى بزمان تسلطه هذا على اهل هذا البلد فلم يجب الاعلام بعد عوده اليه كما لم يجب على الفوران لم يعلمه حتى مات او عزل فقد حنت كما في الزاد [ والضرب والكسوة والكلام والدخول عليه ] المقصود منها الايلاام والتمليك والافهام والزيادة [ بالحيوة ] فلو قال والله لاضررين زيدا او اكمرنه او اكلمنه ارادخلن عليه ثم يفعله حال حيرة زيد لم يحدث والافحنت والمعذب في القبر كحي يقدر ما يتالم به وهو اقرب الى الحق فلو حلف لاضررين مائة سوط برّ بضربة واحدة ان وصل اليه كل سوط كما في الولوالجي وقيل ( برشايه ) ينصرف الى الالباس دون التمليك و لو نوى بها السترة لم يحدث بالالباس بعد الموت كما في الهداية و لو دخل عليه في المسجد حنت على المختار كما في المصبرات [ لا ] يتقبل [ الغسل ] بالحيوة فلو عمله بعده حنت [ والقريب ] والمريع والعاجل [ بها دون الشهر في ] والله [ ليقتضين دينه الى قريب ] من الزمان از قريبا او سريعا او عاجلا وعنه ان السريع بلا نية اكثر منه وكذا عن ابي يوسف رح في العاجل كما في المحيط وعن ابي حنيفة رح ان العاجل ايام وعنه سنة وعنه انه مقوض الى القاضي وقيل ستة اشهر وقالوا ثلثة ايام كما في حدود التمرقاشي [ والشهر بعيد ] وما اصطبغ به [ على المجهول من الاصطباغ ] ( نان و رش گردن ) و يعدى بالباء كما ذكره البيهقي ولا يقال اصطبغ الخبز بالخل كما في نسخ العرب المصححة و اليه يشعر كلام الغيور آيادي وغيره فمن الظن ما اصطبغ به الخبز والمعنى ما يغمس فيه ويكون به يقال اصطبغ بالخل وفيه كما ذكره الطريزي [ فادام ] اسم لما توتد به كما في القاموس وغيره وهذا التفسير ازل و يدخل فيه عند اهل الخل والعسل والرب والسمن الذائب والثويل واللبن والشيراز [ وكذا الملح ] قال عليه السلام نعم الا دام الملح ولانه يذوب [ لا ] يكون [ الشواء ] اداما كالجبين والبصل واللحم والغائبز والتمر والقصب والبيضة والسمن الجامد عند الشيعين خلافا لمحمد كما في النظم وذلك لانه عندهما ما احتاج في اكله الى غيره فما امكن افراده بالاكل ليس يادام وعنه ما يؤكل مع الخبز عادة وهو المختار كما في الاختيار وعليه الفتوى كما في التهذيب [ ولا يحدث في لا ياكل من هذا اليسر ] اوله 'طلع فاذا انعقد فسياب و 'اذ' اخضر فاستبراد فخلل و 'ذا' اعظم فبسر فافزسية ( غور و غره ) [ فاكله رطباً ] ما ادرك غير يابس من ثمر النخل [ او من هذا 'رطب' ارنبلين فاكله تمرا ]

ما إدرك يابساً من تمر النخل كالزبيب من العنب [ أوشيرازا ] هو اللبن النايب إذا استخرج منه ماؤه وفيه اشعار بان الاكل يضاف الى المشروب كما مر [ او بسر فاكل رطباً ] وانما ينكر المحلوف عليه بعد تعريفه اذا اليمين متنى انعقد على شئ يوصف فان صلح داعياً الى اليمين يتقيد به سواء كان معروفاً أو منكراً احترازاً عن الالغاء وان لم يصلح فان كان المحلوف عليه منكراً يتقيد به ايضا لان الرصف صار مقصوداً باليمين وان كان معروفاً لا يتقيد كما اذا حلف لا ياكل هذا الحمل فأكله لحمه كبشاً كما في الكشف [ او لحم ] بلا نية [ فاكل سمكاً ] فان اليمين على اللحم يصف الى ما يعيش في البر محرماً او غيرة طيراً او غيرة فلا يحنت باكل ما يعيش في البحر كما في المحيط [ او لحم او سمكاً فاكل البية ] بالفارسية ( دنه ) كما في المذهب وهذا تصريح بما اشار اليه ولا يخفى بان الالية انسب بالشحم والسمك باللحم [ ولا في لا يشتري رطباً فاشتري كبابة بسر ] بالكسر هي عنقود النخل [ فيها رطب ] اذا المتبادر من اضافة الكبابة الى البسر وجعلها ظرفاً للرطب ان البسر غالب فلو كان الرطب غالباً او هو والبسر متساويين ينبغي ان يحنت [ وهنت لو حلف لا ياكل رطباً او بسر او لا بسر ] ولا رطباً فاكل مذنباً [ اي لا ياكل رطباً فاكل رطباً مذنباً ] او بسر فبسر مذنباً او رطباً فبسر مذنباً او بسر فوطياً مذنباً او رطباً ولا بسر فبسر او رطباً مذنباً ففي الاولين كالتاليتين حنت عندهم وفي الثانيين حنت عند الطرفين خلافاً لابن يوسف وفيه اشعار بان العاطفة كلو في الاثبات لا كالباء فانه لو قال لا ياكل رطباً وبسر فاكل احدهما لا يحنت على ما في الاصل وقال الصدوق الشهيد ان نوى اكل احدهما فعلي ما نوى وان لم ينو فالتحتم ان لا يحنت كما في المحيط والمذنب بكسر النون والتشديد وما قبل انه بالفتح مذهب الفقهاء فمن حواش لا اصل لها وهو الرطب او البسر الذي بدأ الاضطراب من جانب ذنبه الذي هو الحاد دون جانب السفلى الذي هو رأسه وفيه العلاقة كما اشار اليه المطرزي ويدل عليه ما في خامس المرصاد ان رأس الشجرة وغبرة ما يأخذ الغذاء منه وما في الهداية انه ما في ذنبه او رأسه قليل بسر او رطب فمشكل [ اولا ياكل لحم فاكل كبدا ] بالفتح والكسر مع السكون او طحالا او فودا او كلية او امعاء او رأساً او اكارع [ او كرشاً ] بفتح الكاف وكسر الزاء او سكونها ( شربة ) وهذا في بلاد يباع هذه الاشياء مع اللحم والا فلا يحنت كما في الاختيار [ او ] فاكل [ لحم خنزير او انسان ] او مبتة او متروك التسمية او ذبذبة المجوسي او صيد المحرم فان لحدهما لحم نشاء من الدم وعليه الفتوى كما في الكرمانى [ والغذاء ] بالفتح [ الاكل ] اي المأكول الذي يقصد به الشبع عادة فلو اكل لقمة او لقمتين لم يحنت حتى يزيد على نصف الشبع ويعتبر في كل موضع عادتهم فلو حلف لا يتغذى فشرب اللبن فان كان مصرياً لا يحنت وبلوياً يحنت وقال الكرخي لو اكل تمر او ارز او غيرة حتى يشبع لا يحنت ولا يكون غداء حتى ياكل الخبز كما في الاختيار وغيره ومن الظن تكلف التغليب بلا قرينة في

الاكل لما مر انه متناول للشرب [ من طلوع الفجر ] اي الصبح الصادق [ الى الظهر ] وفي القاموس انه طعام الغدوة بالضم وهي البكرة او ما بين صلاة الفجر الى طلوع الشمس [ والعشاء ] بالفتح الماكول [ منه ] اي الظهر [ الى نصف الليل ] وفي القاموس طعام العشي وهو من الزوال الى الصباح كما في المفردات او الى المغرب كما في المغرب [ والسجود ] بالفتح الماكول [ منه ] اي نصف الليل [ الى ] طلوع [ الفجر ] وفي القاموس هو ما يتسحر به والسجود قيل الصبح وفي المغرب هو السدس الاخير من الليل و ما ذكره مرزقي عن ابي يوسف كما في التحفة و ذكرها بفصل بعده انسب [ رقي ] ان لبست او اكلت او شربت [ او اغتسلت او نكحت او اعطيت فعبدي حر ] ونوى عينا [ ثوبا ] ارطع ما اوشربا او غسلا او امرأة او شخصا معنا [ . يصدق اصلا ] اي تصديقا كليا لا ديانة ولا قضاء في ظاهر الرواية لان هذه الامور غير ملفوظ وغير مقتضى لانها غير محتاج اليها عند اليمين ومنع النفس بل عند المباشرة على ان التخصيص من صفات اللفظ ومن ابي يوسف انه صدق ديانة وبه اخذ الخصاف وفيه اشارة الى انه لا يصح التخصيص في مصدر الغعل فلو قل ان اكلت ونوى اكل خاصا من الاكلات لم يدين فان المصدر لا يدل الا على الماهية كاذكرة في التوضيح لكن في الجامع لو قل ان خرجت واراد السفر خاصة دين فان ما دل عليه الفعل لكثرة متغية والى انه يصح في الفاعل العام فلو قال ان لغتسل احد ونوى ويدا فانه دين والى انه لا يصح تخصيص صفته غير مذكرة فلو قل ان لم اتزوج امرأة ونوى كوفية يدين لانه غير ملفوظ لكن لو نوى العجمية او الحبشية دين كما في المحيط وغيره [ و لو ضم ثوبا او طعاما او شربا ] او غسلا من الجنابة وغيرها [ تدون ] ديانة و هذا مخصوص بالعربية فلو قال لامرأته ( اگر کسی را زنگنه من دهن ) فكنا ونوى امها خاصة لم يصدق اصلا وعليه الفقيه ابو الليث وقال ( لان كس ) لفظ خاص فلا يصح تخصيصها كما في المحيط لكنه مشكل لانه وقع في حيز انفي المستفاد من الشرط كما تقرّر [ وحصوله ] رجاء الصلوات عند الطرفين [ شرط صحة ] اي انعقاد [ الحنف ] المطلق و التقيد سواء كان فسخا او غيره [ خلافا لابي يوسف ] دن يمين عقد فلا بد له من محل عنده خبر استقبالي وان لم يقدر عليه كمسئمة مس السماء وعندهما خبر فيه رجاء الصلوات لان محل النجى ما يكون دايما لحكمه وحكم اليمين البر ولا يخفى بان اذليل نكتاب اولي بهذا الاصل [ فمن حلف ] بالله [ لا شرين ماء هذا اليوم ] وان لم اشر فيه اليوم فعبدي حر [ ولا ماء فيه ] سواء علم به او لا [ او ] قل [ كان ] فيه [ فصب ] او شرب غيره او مات [ في يومه لا يحسب ] في صورتين في يوم بالاجماع و اما بعده فكذلك عندهما لانه لا ينعقد في الاول ويختل في الثانية بهلاك المحلوف عليه او بحلف و اما عنده فيحسب لانه انعقد لكنه يعجز في الاول ولم ينحل في الثانية بهلاك لما ذكر من الاصليين كما في عامة منادات كالمحيط والهداية وكافي لكن في الحقايق والمصنف وغيرهما في باب زفرانه في المستحيل عادة كما يأتي من المسائل



واما في المستحيل عقلا كمسئلة الكوز بلا ماء فلم يتعقد اجماعا وفي النظم الخلاف فيما اذا لم يعلم ان لا ماء فيه فان علم فقد حث بالاتفاق [ وان اطلق ] هذا الحلف بان لم يذكر اليوم [ فكلا ] لا يحسن مطلقا عندهما لعدم شرط الاعتقاد ويحسب عنده في الحال للعجز [ في الاول ] اي فيما لا ماء فيه ولم يتصور البر بخلق الله تعالى لان المخلوق غير المحلوف عليه [ درن الثاني ] اي فيما كان نصب فانه انعقد الحلف فحسب عندهم اما عنده فظاهر واما عندهما فانه لم ينحل الحلف المطلق بهلاكها فيلزم الجزء [ دري ليصعلن ] اوليستن [ السماء ] اولاطيرن في الهواء [ اوليقلبن هذا الحسب ] مثلا [ ذهبا اوليقتلن فلانا ] اوليعطينه ماله حال كون الحالف [ عالما بموته ] في هاتين [ انعقد ] كل من هذه الايمان لتروهم وجودها بخلاف ما اذا لم يتروهم كبيع السر فانه لم يدخل تحت العقد متروهما وفيه اشعار بان مسئلة الكوز لم يتعقد [ لتصور البر ] اي لامكان ان يخلق الله تعالى هذه الافعال في حقه كما في حق بعض الاولياء [ وحسب ] في الحال اتفاقا ان لم يخلق هذه الافعال في الحال [ للعجز ] العادي عنها وفي النظم عن ابي حنيفة لا يحسب في الاخيرين [ وان لم يعلم ] موت فلان [ فلا ] يحسب في الاخيرين عندهما ويحسب عنده كما ذكر وفيه اشعار بانه لو قيد اليمين فيها بموت لم يحسب مالم يمض ذلك الوقت كما في النهاية وعند زفرح لم يحسب في هذه المسائل كلها علم به اولا لكنه اساء كما في النظم وذكر في التمرناشي انه آثم لانه حلف بما لا يقدر على فعله غالبا فكان معرضا لهتك الاسم [ ومث شعرها ] ونفثه [ وخنقها ] بفتح الخاء وكسر النون اي عصر حلقها واما بالسكون فهو ما تخفق به من حبل وغيرها [ رعضها كضربها ] فلو حلف لا يضربها ففعل واحد منها منتقما مولما يحسب فلو كان مما زحما لم يحسب كما لو كانت اليمين بالفارسية ولو رماها بحجارة او ضربها بقبض الفاس فليس بضرب كما في المحيط [ وقطن ] مبتداء خبره هدي [ ملكه ] الزوج بشراء او غيره [ بعد ] نذر [ ان لبست ] انا [ من غزلك ] ايتهما الزوجة اي مغزولك بالفارسية ( ريسان ) [ فهدى ] اي فعلى التصديق بهذا الذوب بمكة فان الهدي ما يهدي الى مكة [ فغزلته ] الزوجة [ ونسج ] الغزل سواء كانت ناسجة او غيرها وفي الجامع الصغير نسجته [ ولبس ] الزوج على المعتاد [ هدى ] اي واجب انتصدق بمكة ولو تصديق قيمته جاز ولو التزم هدى الشاة لم يجز قيمتها وقيل جاز ولو تصديق في هذا كله على غير فقهاء مكة جاز خلافا لفرع كما في التمرناشي وقال ليس عليه الهدي الا اذا كان من قطن مكة يوم النذر واكتلام مشير الى ان الغزل كله من فعلها لكن لو قال ان لبست من غزلك فلبس ثوبا بعضه من غزل غيرها حث بخلاف ما لو قال ثوبا من غزلك فانه لم يحسب وان كان جزءا واحدا من مائة من غزل غيرها وعلى هذا لو قال من نسجك او ثوبا من نسجك كما في المحيط والى انه لو ملك قبل النذر لزمه الهدي بالطريق الاول والى انه لو زاد من قطني لزمه الهدي وذا بالاجماع والى

انه لو زادَ من قطنها لم يلزمه الهدى وذا بلا خلاف كما في الكفاية [وخاتم ذهب] يفتح تاء وكسرهما  
 الحتم بفتحيتين لغة كالتخاتم [حلي] يفتح الحاء وضمة ومكون الهم اي ما يزين به من مصنوع  
 للعدى ذوات او الحجارة كما في القاموس وقال المطرزي انه ما تتحلل به المرأة من ذهب او فضة وقيل او  
 جواهر [لا] يكون حليا [خاتم فضة] فلو حلف لا يلبس حليا نلبسه لم يحنث لانه كما يستعمل للتزيين  
 يستعمل لأقامة السنة والتختم وهذا ظاهر الرواية وقالوا هذا اذا كان مصنوعا على هيئة خاتم الرجال  
 واما على هيئة خاتم النساء بان كان ذا فص فيحنث وقيل لا يحنث على كل حال والاول اصح ومن  
 عهد انه حلي مطلقا كما في المحيط [وعندهما عقد لوء] بالكسر كل ما يعقد ويلقى في العنق  
 والمؤ لوء الدرهم اللؤلؤة والدرة بالفارسية (مردايد) كما ذكره الجوهري [لم يرصع] بذهب او فضة  
 اي لم يركب منه [حلي وبه يفتى] للعرف وعند ابي حنيفة ليس بحلي وعلى هذا الخلاف عقد  
 زواج لو اُمررد او باقوت وهذا اختلاف زمان ولا خلاف في المرصع كما في الاختيار [ومن حلف  
 لا ينাম على هذا الفراش] بالكسري المبسوط من الثوب او البرديا وغيرهما وفي الاصل البسط كما  
 في القاموس [فنام على قرام] بالكسر مترقيق كما في القاموس بالقارمية (بادرئب) [فوقه حنث]  
 لانه تابع له وفيه اشعار بما ذكره انه [لا] يحنث [من] حلف به و [جعل فوقه فراشا آخر]  
 لانه مثل الاول على انه لو اخرج الحجر من الفراش ونام عليه او رفع الظهارة ونام على  
 الحجر لم يحنث وأحل ذكره لثرد على ما في الكافي انه يحنث عند ابي يوسف رحمه الله  
 وقيل هو قول محمد رحمه الله على انه مشير الى انه لو جعل فوق المحلوف عليه بناء لم يحنث كما  
 في المحيط [ولا من حلف لا يجلس على الارض] او السطح او الدكان [فجلس على بساط او  
 حصير] فوضا [ولو حال بينه] اي الحالف [وبينها] اي الارض [لباسه] الذي يلبسه [حنث] فلو  
 نزع لداسه وبسطه عليه وجلس عليه لم يحنث كما في النهاية [ومن حلف لا يجلس على هذا السرير  
 فجلس على بساط او فرش] فوقع [فانه حنث] بخلاف جلوسه على سرير آخر فوقع [فانه لا يحنث  
 وهذا تصريح بما علم ضمنا كما لا يخفى] ولا يفعله يقع على الاول [اي على زمان خبره من وقت اليمين  
 لانه في موضع الذي] ويقعله [يقع] على مرة واحدة من الفعل لانه في موضع الاثبات فيحنث  
 بوقوع اليأس عن الفعل بهلاك الفاعل او محل الفعل وبمضي ان يندرج فيه كل منفي او مثبت  
 كلا ضرب واضرب الا اذا نصب قينة [وبعلي الشيء الى بيت الله والى الكعبة] لومكة رزقا  
 لله تعالى [يجب] عليه استحسانا [حج] انتهائه طواف الزيارة وعمرة [انتهؤها السعي] مشيا  
 من باب دارة ان قلنا وقيل من موضع يحرم كلات عرق لامل الشرق كما في النظم وان نوى من  
 بيت الله مسجد لم يلزمه شيء [ولا يجب] دم [اي ذبح شاة] ان ركب [في الاكثر  
 وفي الاقل نصلق] بقدره وعن ابي حنيفة انه رجع عن رجوب الحج او العمرة الى الكفارة وعن

ابي يوسف ان نوح اليمين كَفَر والا فلا ومن محمد ان اخرجته مخرج البمين كَفَر والا فلا ومن  
 زفران شاء فعل ما اوجب وان شاء كَفَر والا فلا ظاهر الاصول وعليه الفتوى كما في الروضة [ولا  
 شيء بعلى الخروج او الذهاب] او السفر او الركوب او الاتيان [اى بيت الله] لانه لم يلزم  
 الاحرام [او المشي الى الحرم او المسجد الحرام] ويجب فيهما حج او عمرة عند صاحبين [او الى  
 الصفا والروة] والمدينة وبيت المقدس [ولا يعتق] عند الشيخين [مبدي قيل] اى قال المولى  
 [له ان لم احج العام] اى السنة بالتخفيف [فانت حر] ثم قال حججت وانكره العبد [فشهدا]  
 اى الشاهدان عليه [نكره] اى بتضحية العام [بكوفة] ويعتق عند محمد لانها شهادة على نحر  
 يلزمه عدم الحج وقال ان الشهادة على النفي مردودة مطلقا تيسيرا ولا اعتداد باقتران النفي  
 بالاثبات او احاطة العلم بالنفي وتامه في الكافي [وحنث بصوم سابعة] اى جزء من النهار [في لا  
 يصوم] لانه صوم شرعا اذ هو امساك مع النية وهو متحقق به وما زاد عليه تكرار للحلوف عليه  
 كما في المحيط وغيره [لا] يحنث به [لوضم] اليه [يوما] او اليوم [او صوما حتى يتم] الصوم [يوما]  
 تاما لان المطلق ينصرف اليه كما ذكره الكرخي ولم يذكر عند محمد في كتبه ابي القاسم ابي الهيثم انه اذا نوى  
 المصدر يحنث ومن بعض مشايخ العراق انه يحنث مطلقا ولذا قالوا يستحب ان يصوم يوم العيد حتى  
 يصلي كما في المحيط لكن في الكشف ليس بصوم ولذا لا يشترط النية [وبركة] صحيحة عند محمد وبركتين  
 عند ابي يوسف [في لا يصلي] واختلف في اشتراط رفع الرأس من السجدة ولا رواية فيه كما في المحيط  
 كما اختلف في القراءة ولا رواية فيه كما في الطهريّة [لا بما دونها] لزيادة الايضاح [لوضم] اليه  
 [صلوة فبشق] يحنث فلا يشترط قعدة التشهد وقيل يشترط والا شبه انها لو كانت فرضا رباعيا يشترط  
 والا فلا كما في المحيط [لا باقل منه] لا حاجة اليه [و] حث او طلقت وعققت [بولد ميت في]  
 قوله لامرأته او جاريته [ان ولدت فانت كذا] اى طالق او حرة [ومتن] الولد [الحى] لانه القابل  
 [في] قوله لجاريته [ان ولدت فحر] اى الولد [حران ولدت] ولدا [ميتا ثم] ولدا [حيا]  
 وهي في ملكه والا فلا يعتق لانحل اليمين لا الى جزء كما قال [وفي] من حلف [لمقضمين دينه  
 اليوم وقضا] بنفسه او بامره غير ولو بطريق الحوالة وقضى المحتال فلو تبرع به لم يبرّ بخلاف ما لو  
 اعطى ولم يقبله لكنه رضعه بحيث ينال يده ولو كان الدارين غايبا لم يحنث بترك القضاء والاحسن  
 ان يدفع الى القاضي فانه المختار عند الصدر الشهيد كما في المحيط والاوى ان يقال بالاتساع في  
 الظرف فالضمير البارز لليوم وما يأتي مفعوله الحقيقي وما ظن ان الضمير للدين مع حلف فيه  
 فلا يخلو عن شيء [زيفا] بالغم مصدر زافت الدراهم زيفا اى صارت مردودة للغش كما في القاموس  
 او جمح زيف فعنا وهو الذي خلط به نجاس او غيره ففادت صفة الجودة كما في الطلبة وقال ابن الفارس  
 انزاء والياء والفاء فيه كلام وما اظن شيئا منه صحيحا [ارنبرجة] والاحسن ترك النون فانه لم يوجد

الا للجباني تعريب نبرة كما في المغرب ولعل الهاء للاشعار بجمعية موصوفها من الدراهم وهي  
والزيف كلاهما من جنس الدراهم ونضتهما غالبية والفرق ان الزيف ما يردده بيت المال لانه لا يقبل  
الا ما هو في غاية الجودة ولا يوده التجار ويجري فيه المعاملة بخلاف النبهجة فانه يودها التجار  
ايضا فزادة الزيف دون النبهجة وقيل ان النبهجة ما بطل سكنته كاذكرة المصنف في القضاء  
[ او مستحقة ] بفتح الحاء اي مستحقا صاحبها اياها على الدارين والبر لا ينتقض برد المقبوض لان  
اليمين قد انحلت به [ او باعده ] اي باع المدين دينه [ به ] اي بدينه [ شيئا ] من ملكه كالعبد  
و غيره بيعا صحيحا كما هو المتبادر فلو باع فاعدا وليس فيه وفاء بالدين فقد حنث والاف قد بر  
[ وقبضه ] اي قبض الدائن ذلك الشيء [ بر ] في هذه الصور وانما اشترط القبض وقد وجب  
الثمن بنفس البيع لانه لا يتقرر قبله [ ولو كان ] المقضي به في هذه الصور [ متوقفا ] بالفتح او الضم  
وتشديد التاء اذ ارد من النبهج فانه مما علب عليه الصفو والنحاس ولعل التاء كنبهجة [ او رصاصا ]  
اي مموها وهذا اذا لم يستبدله في اليوم والا فينبغي ان يبر [ او وعبه ] اي وهب الدائن [ له ]  
اي للمدين مجانا [ لا ] يبر الخالف وانحل يمينه في صورة الهبة واما في الصورتين الاوليين  
فلم يبر وحنث فجواب الشرط السابق محذوف من هذا الجنس وان اختلف معني وانما يحتاج  
الى هذه التكلفة لان اليمين لما كانت موقفة فاذا وهبه له قبل انقضائه فقد عجز عن البر وانحل  
اليمين وهذا كله عندهما واما عند ابي يوسف فمستقيم بلا تكلفة لانه قد حنث في هذه الصور  
كافي مسئلة الكوز وقبل ان لفظ اليوم في التصريح وهو يدل عليه انه لم يذكر في كتب عبد رح  
[ وفي لا يقبض دينه ] مائة مثلا [ درهما وزن درهم ] اي يقبض كله غير متفوقه [ حنث يقبض  
كله متفوقا ] كاذقا قبض اليوم خمسين ومن الغل خمسين مثلا والحنث في ذلك ان ياخذه من غير  
قضاء عنه [ لا ] يحنث [ ببعده ] اي بقبض بعضه [ دين ] قبض [ بآفقه ] بان ترك عليه شيئا  
من الدين وهذا حجة اخرى لانه وان وجد التفرق لكن لم يرد قبض "بل [ او ] يقبض [ كنه  
برزين ] مثلا فانه قد يكون كثير لا يمكنه الا بدفعات [ لم يتخلله ] ادعمل اوزن ود [ يحنث  
[ في اذكان لي الا ماله ] من الدراهم [ فكذا ] اي عدي حر [ ولم يملك الا خمسين ] درهما  
مثلا فانه لو لم يملك شيئا لم يحنث لان الاستثناء تنظم بالاسمي من المسمى منه بعد لمستثنى ولا يحكم  
بتسويت المستثنى ولا ينفقه فهو في حكم المسكوت عنه فكانه قال ليس لي شيء زائن على الهبة اما كون  
الهبة اودونه فشيء زائد على ماله ومن ظن انه معلل بان المتعارف بهذا الحلف يعني زيادة  
فقد عدل الى مذموم النقص [ ولا في لا ينسج رجحانا فسم ورد او يسمب ] فلهما زرفان ورجحان  
عد زلات لا سابق له وقبل يحنث لانه عرفا نبات له راحة طيبة كما في الاختيار لكن في المغرب  
الرجحان نبات طاب ريحه وعند الفقهاء ما له راحة رائحة طيبة كالزودة دالاس والزودة مسوقة رائحة

طيبة فحصب كالياسمين وفي جامع ابن البيطار انه زهر كل شجر واشتهر في الذي يؤخذ منه العرق والياسمين كالياسمون والياسم بكسر السين وفتحها وهذا اذا كان معرب ياسمين والا فالياسم واحد لهما كالصاحب والعالم كما في القاموس [والبنفسي] بفتح الباء والمين المهملة [والبورد] يقعان [على الورق] بفتحين دون الدمن ومن الطن دون الذنب والساق فان في النهاية و غيرها انه لو حلف ان لا يشتري البنفسج فاشتري دهنه لم يُحْث للعرف وينعكس الحكم في عرف غيرنا واللفظ حقيقة فيهما او من عموم المجاز و لو حلف ان لا يشتري الورد ولا نية له فاشتري دهنه لم يُحْث و لو اشتري ورقه يُحْث حقيقة وعرفنا ولا يخفى ان الورق مستدرك \*

[فصل \* حث في لا يكلمه ان كلمه] حال كون المحلوف عليه [نايما] لانه وصل الى سمعه وان لم يفهم [بشرط ايقاظه] وعليه مشائخنا وهذا اظهر كما في النهاية والصحيح انه ليس بشرط وفيه ايماء الى انه لو ناداه مستيقظا بعيدا بحيث يسمع صوته ان اصغي اليه حث والى انه لو حلف ان لا يكلم فلانا قد مر به يقول يا حياط اسمع اكذا لم يُحْث و الى انه لو سلم على قوم فيهم المحلوف عليه و لم يقصده بالسلام لم يُحْث لكنه حث قضاء والاكتفاء مشعر بان فهم المحلوف عليه ليس بشرط حتى لو حلف ان لا يكلم بعبارة لم يعرفه حث الكل في المحيط [و] حث [في لا يكلم] فلانا [الا باذنه] اي فلان [ان اذن] فلان [و لم يعلم] الخالف [به] اي بالاذن [فكلمه] اذا الاذن هو الاعلام وقال ابو يوسف وزفر انه لا يُحْث لحصول الاذن بدون العلم به على ما ذكره ابو سليمان وقال نصير من الثلجي ان الاذن قد وجد بدون العلم بالاجماع وانما الخلاف في الامر كما في التهمة وتمة الكلام قد مر وفيه اشعار بانه لو اذن العبد بالتجارة ولم يعلم به لم يصير ماذونا وذا بالاجماع كما في الظهيرية وغيره لكن في النهاية وغيره انه صار ماذونا عند الطرفين [و] حث [في لا يكلم صاحب هذا الثوب فباعه] الصاحب [فكلمه] لانه يعادي الثوب [و في لا يكلم هذا الشاب فكلمه شيخا] لانه مجاز عن الذات اذا الشباب ليس بداع الى البمين والشباب لغة من تسع عشرة والكهل من اربع وثلثين والشيخ من احد وخمسين الى آخر العمر كما في التهمة وذكر في القاموس ان الكهل من احدي وثلثين والشيخ من خمسين الى الثمانين وشرعا من البلوغ وعن ابني يوسف و ح من خمس عشرة والكهل من ثلثين والشيخ من خمسين الى آخر العمر كما في التهمة وفي طي الراسطة اشعار بانه لو كان المحلوف عليه صبيا فصار كهلا حث بالتكلم وفي التعريف اشارة الى انه لو كان منكرا لم يُحْث كالوفال لا يكلمه صبيا فكلمه كبيرا كما في الكشف [و] حث او عتق [في هذا] القرن [هران بعته] اي القرن [او] هذا حر ان [اشتريته] ان عتق اي باع او اشتري [بالحيار] للبايع في البيع او للمشتري في الشراء ثلثة ايام عنده ومدة معلومة عندهما لانه في الاول يملكه البايح الان انفا في الثانية ملك المشتري عندهما او صار

المعلق كالمجهز عنده وفي هذا الخيار إشارة إلى أنه لو انعكس الخيار لم يعتق ولم يحدث و ذكر القدوري أن لو باع بخيار أحدهما حدث عند صاحبه خلافاً لأبي يوسف لأن الشرط مطلق البيع والبيع الفاسد كالصحيح على الصحيح وفيه رمز إلى أنه لو عقد هبة أو دم لم يحدث كما لو اشترى مكاناً أو مديراً أو ام ولد وقيل يحدث به الكل في المحيط [ وفي أن ] عبداً [ لم أبعه فكذا ] أي أمته حرة مثلاً [ فاعتق ] العبد [ أو دبر ] لأنه قد تحقق أن لا يبيع وفيه إشعار بأنه لو دبر أمته أو استولدها حدث وبأنه لو قيد البيع بوقت واعتق أو دبر قبل مضيه لم يحدث عند الطرفين خلافاً لأبي يوسف كمسئلة الكوز [ و ] حدث الخالف [ بفعل وكيله ] في كل فعل يرجع حقوقه إلى المولى لأن مقصوده التوقي عن رجوع الحقوق إليه و إذا لم يوجد لأنها راجعة إليه فيحدث [ في ] مثل [ حلف النكاح ] بأن حلف لا يبيع فلانة ثم وكل فلانا بالنكاح فنكح له حدث وكذا لو وكل قبل الحلف أو زوجها فزوى وأجازة قولاً وإما فعلاً فلا يحدث على المختار كما في الكفي وعن الصحاح أنه لا يحدث بنكاح الوكيل وفيه إشارة إلى أنه لو حلف أن لا يزوج أمته أو ابنته الصغيرة يحدث بنكاح الوكيل وعن محمد أنه لم يحدث كما لو كان المحلوف عليه ابنته أو أمته الكبيرتين وإلى أن المرأة كالرجل في حكم التوكيل كما في الظهيرية وإلى أن النكاح الفاسد كالصحيح فيما ذكر كما في الصغرى وذكر في فاضل أن لا يحدث بالفساد [ و ] حلف [ الطلاق ] سواء كان التوكيل به قبل الحلف أو بعده ولو طلق الفصولي فأجاز قيل لا يجوز مطلقاً وقيل يحدث مطلقاً وقبل أن أجاز بالقول يحدث وبالفعل بأن أخذ بدل الخلع لا يحدث كما في المحيط [ والخلع والعتق ] أي الاعتاق سواء كان التوكيل قبله أو بعده فإن علق الطلاق والعتق بشرط ثم حلف به ثم رجع الشرط لم يحدث ولو حلف أن لا يحدث كما في النظم [ و لكتابة ] إذا لم يكذب بنفسه وإلا فلا يحدث بكتابة الوكيل كما في النظم فينبغي أن يذكرها فيما لا يحدث [ و الصلح عن دم عبد ] لأنه كالنكاح في مبادلة المال بغصة وفي حكمه الصلح عن النكار على ما ذكره في الروضة [ و الهبة ] ولو فاسدة وعن أبي يوسف أنه لا يحدث حسث كافي الاختيار وعن محمد لو أجاز هبة الفصولي حدث كما في المحيط [ والصدقة المقرض ] أي لا قرض بأن بدع كذا إلى رجل أعطاه آخر وكانه قرضاً [ والاستقراض ] كما في المحيط والكافي وغيرهما لكن مبهمة أن فيه خلافاً ويمكن أن يعمل على ما هو متعارف من تسمية الرسل بالاستقراض وكيلاً كما إذا قال المستقرض وكلتك أن تستقرض لي من فلان كذا درهماً وقال لوكيل المقرض أن فلانا يستقرض منك كذا ولو قال قرضني مبلغ كذا فهو باطل حتى لا يثبت الملك إلا للوكيل كما في وكالة الأخيرة [ والأيديع والاستيداع والإعارة ] وأن لم يقبل المستعير فمجرد الإعارة حدث عندنا خلافاً للزفر وعلى الخلاف الهبة والصدقة والقرض كما في النظم وذكر في الاختيار أن في المقرض عن أبي حنيفة روايتين وفي المحيط أنه يحدث بالاستقراض [ والاستعارة ] فلو حلف لا يعبر

ثوبه من فلان فبعث المحلوف عليه ركيلا ليقبض المستعار فأعارة حنث عند زفر ويعقوب وعليه الفتوى لان هذا الركيل رسول وهذا اذا اخرج الركيل كلامه مخرج الرسالة بان قال ان فلانا يستعير منك كذا فاما اذا لم يقل ذلك لا يحنث كما لو حلف ان لا يعير شيئا ثم رده على دابته كما في المحيط [ والذبح ] كما اذا حلف لا يذبح شاة وهو ممن لا يذبح حنث كما في النظم وفيه اشعار بأنه اذا كان ممن يذبح بنفسه لم يحنث [ و ضرب العبد ] كما اذا حلف لا يضرب وهو ممن لا يضرب عبده فامر غيره فضربه حنث وفيه اشعار بما ذكرنا فينبغي ان يذكره هاتين فيما لا يحنث وفي اللية قيل الزوجة كالعبد وسيأتي خلافه [ و قضاء الدين و قبضه ] وفيه تفصيل في وكالة الخلاصة [ و البناء و الخياطة و الكسوة ] بان خلف ان لا يكسوه فامر غيره به [ و الحمل ] (رداثن وكسيرا برستور خود نشانين) و لكل وجه و تسليم الصفقة كما في فاضلخان والفركة و القتل كما في الصغرى والابراء و الاتفاق كما في الزاهدي وقطع الثوب وهدم الدار واتخاذ النعل كما يأتي على ما في النظم وأعلم انه لو نوى ان يفعل بنفسه في نحو النكاح و الطلاق و العتق صدق ديانة وفي الذبح وضرب العبد قضاء كما في الكافي [ لا ] يحنث بفعل وكيله فيما لا يرجع حقوقه الى المؤكل فان مقصوده الترتي عن رجوعها اليه و قد حصل ذلك فلا يحنث [ في ] حلف [ البيع ] اي حلف لا يبيع ثم وكل غيره فباع لا يحنث اذا لم يكن متوليا بنفسه و الا فقد حنث و كذا الحكم فيما يأتي من الافعال كما في النظم وفيه اذا حلف لا يتخذ له نعلا وهو ممن لا يتخذها فامر غيره به حنث فينبغي ان يذكره فيه و لا يخفى ما فيه من الاطلاق [ و الشراء و الاجارة ] و عن ابي يوسف انها بدون القبول اجارة كما في المحيط [ و الاستجارة و الصلح ] عن دم الخطاء از [ عن مال ] عن اقرار على مال او منفعة كما يأتي في الوكالة وفي الظهيرة انه يحنث بصلح الركيل عند محمد رح و عن ابي يوسف فيه رباثن [ و الخصومة ] اي جواب الدعوي سواء كل اقرار او انكارا وهي ملحقة بالبيع على المختار كما في الخلاصة وفيه اشعار بالخلاف [ و القسمة و ضرب الولد ] صغيرا او كبيرا او عبدا لغيره او حرا وان حرم ضربه وان امر به الاب الا اذا كان معلما كما في كراهية المنية از سلطانا و فاضيا كما في الكافي وينبغي ان يدخل فيه المحتسب لتجاوز تعذيره فمن حل له ضربه صح امره به فيحنث بالضرب ومن لا يحل لا يصح ولا يحنث لان منفعة المأدب ترجع الى الولد لا الى المؤكل كما في الاختار ولا شك ان تلك المنفعة حق الضرب فلا يرد على مولاه لائمة ما ظن من الائمة ان المدار على رجوع الحقوق وعدمه فلتعسك في لزوم بين ضرب العبد والولد برجوع المنافع خروج عن القنون وأعلم ان ما ذكرنا من هذه المسائل قريب من الانبياء فلا ينبغي ما ذكره من انحصارها في المثلين كما في الكرماني وفي حادي وعش بين كما في القنبه [ ولا ] يحنث استباحا [ في ] لا يتكلم ولا لئمة له [ فترا ] القرآن از سبع و هـ او كبر [ دماء ] في صلته از [ من ] خارجها و قبل

يحدث منه وقال أبو الليث انه يحدث في الصورتين ان حلف بالفارسية وعليه الفتوى كافي الكافي وفيه  
إشارة الى انه لو سمع مهوا او فتح على امامه بالقراءة لا يحدث كافي المحيط [ ويوم اكلمه ] انت  
طالق يقع اليوم فيه [ على الملوك ] اي على مطلق الوقت لانه قرن مع غير ممتد بقرينة ما مر في  
الطلاق فمن الظن انه تمام في الاطلاق على مطلق الوقت بلا ذكر العامل [ وصح بية النهار ]  
في الحكم لزادة الحقيقة وعن أبي يوسف لا يصح [ ليلة اكلمه ] يقع [ على الليل ] دون  
مطلق الوقت لانه المحتتم فيه وما في قوله \*

\* وكما حسبنا كل بيضاء شحمة \* \* ليالي لا قينا جذيم وحميرا \*

فجمع والكلام في المفرد [ والآن ] وكان للاستثناء الا انه مجاز ههنا [ للغاية ] اي للدلالة على  
ان ما بعده غاية لما قبلها كقولك جاء القوم الا فلانا [ كحني ] قال الله تعالى الا ان اي حتى  
تغمضوا فيه وهذا تصريح بما اشار اليه فيما سبق كالا يخفى [ فني ان كلمته ] ذانت طالق [ الا ان  
يقدم زيد ارحني يقدم ] ذكره اولي وكذا في سائر المواضع [ حدث ان كلمه قبل قدومه ] لا بعده  
لانتهاء اليمين وفي المحيط لو قال ان كلمتك الا ان تكلمني ارحني تكلمني فتكلمنا معا حدث  
عند محمد خلافا لأبي يوسف وكذا سائر الافعال نحو لا ادخل هذه الدار حتى يدخلها فلان فدخل  
معا [ وني لا يكلم عبده ] اي فلان [ او امرأته او صديقه ] اي في حلفه على فعل في محل  
منسوب الى الغير يغيب الملك فالاحسن تأخير العبد [ او لا يدخل داره ] او لا يلبس ثوبه او لا يأكل  
طعامه او لا يركب دابته [ مثلاً ] اي في حلفه على فعل في محل منسوب الى الغير بالملك والاضافة  
وان كانت للاختصاص لانها شاملة للاجارة والاعارة [ ان زالت اضافته ] اي اضافة المضاعف عن اضاف  
اليه في الصورتين بان طلق او عادي او باع المملوك مثلاً [ وكلمه ] من عموم المجاز اي فعل  
الضائف واحدا من هذه الافعال بان كلم العبد ودخل الدار المبيعين او غيره [ لا يحدث في العبد ]  
اي في محل منسوب الى الغير بالملك فيشمل الدار والثوب وغيرهما [ اشار اليه ] الى العبد  
[ بهدا ] بان قال لا اكلم عبده هذا او لا ادخل داره هذه او غيره [ اولاً ] يشير اليه بان لم يذكر اسم  
الاشارة كما مر لاشتراط وجود النية في الصورتين وقت العقد لا وقت اليمين وقال محمد بالعكس  
في ضرورة الاشارة فلو دخل هذه الدار بعد البيع لم يحدث عند الشيخين وحدث عند محمد وعن أبي  
يوسف لو لم ينو فاليمين على ما في ملكه عند الحلف [ وني غيره ] اي غير العبد من محل منسوب  
الى غيره بغير الملك كملأة [ ان اشار ] اليه [ بهدا حدث ] فلو تكلم الزوجة بعد الطلاق حدث لاشتراط  
وجود النية وقت اليمين عند الاشارة [ والا ] يشير اليه [ فلا ] يحدث فلو تكلم صديقه بعد  
الاعادة لم يحدث لاشتراط النية وقت الفعل عند عدم الاشارة فلو اخطأ صديقاً آخر ثم كلمه حدث  
وعلم ان ما ذكرنا مرافق للمتمدن ولات كالحديث والذخيرة وغيرهما وان خالف ما في المخرج فانه



قد اختار قول محمد ر ح وقال بالحنف في حلف الدار عند الإشارة فمن الظن انه قول بما هو خلاف الرواية [ وحين ] بالكسر الدهر او المدة او وقت مبهم ازهته او اكثروا معين او شهران او ستة اشهر او سنتان او سبع سنين او اربعون سنة كما في القاموس [ وزمان ] كزمن بفتحين الوقت قل او اكثر كما في القاموس [ بلانية نصف سنة نكر ] ذلك اللفظان [ اوعرف ] للعرف [ ومعها ] اي النية [ ما نوي ] كما في الجامع وذكر في الجامع الكبير انه ان نوي بالزمان شهران الى ستة اشهر فعلى ما نوي وعن ابي يوسف انه لا يكون اقل من ستة اشهر فعلى هذا لو نوي اقل من ستة اشهر لم يصدق والصحيح ما في الجامع الكبير فقد اجمع اهل اللغة ان الزمان من شهرين الى ستة اشهر كما في المحيط [ والدهر ] بالسكون والفتح الزمان الطويل والابد المبدد والى سنة كما في القاموس وقال الراغب انه اسم لمدة العالم من مبداء وجوده الى انقضائه ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة بخلاف الزمان فانه يقع على المدة العلية والكثيرة وفي المغرب الدهر والزمان واحد [ لم يدرك ] اي توفى ابو حنيفة في معناه [ منكرا ] وهولانه لانص فيه وقال انه ستة اشهر [ و ] الدهر عندهم [ للابد ] اي العمر [ معروفا ] على ما قال بعض المشايخ المتقدمين وعنه لم ادرك وقيل الخلاف في الفصلين كما في المحيط والصحيح ما في المتن كما في الهداية وغيره واعلم ان ما توفى فيه اربع مسائل منها الخنثي المشكل وقت الختان ومحل اطفال المشركين في الاخرة كما في جامع المحبوبي وذكر في المضمرات انها ثمان منها الملائكة افضل ام الانبياء وحكم سور الحمار والجلالة متي طاب لحمها والكلب متي صار معلما وفي هذا التوقف تصريح بكمال علمه وورعه روى ابن عمر رضي الله عنهما مثل عن شيب لا يدري فقال لا ادري وفي الكرماني مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن افضل البقاع فقال لا ادري حتى اسأل جبرئيل عليه السلام فسأله فقال لا ادري حتى اسأل ربي فقال عز وجل خير البقاع المساجد وخير اهلها ائمتهم دخولها واخرهم خروجها وشر اهلها آخرهم دخولها واولهم خروجها وفي الحقايق انه تنبيه لكل مفتي ان لا يستكف من التوقف فيما لا يعرف له عليه اذا المجازفة انتراء على الله تعالى بتحريم الحلال وضده [ وايام ] وجمع وشهور وحنون ودهور وازمنة [ منكورة ] بلانية [ ثلثة ] منها لانها اقل الجمع وعنه ان اياما عشرة مثل ( سنو دز ) ويوم على طلوع الفجر الى الغروب كما في المحيط [ وايام كثيرة و الايام ] واجمع [ والشهور ] والسنون والدهور والازمنة [ عشرة ] منها عنده وهو الصحيح كما في المضمرات واما عندهما فالاولان سبعة والشهور اثنا عشر والباقي ابد وايام العيد اسبوع العيد كما في المحيط وقيل لو كان اليمين بالفارسية فالايام سبعة بالاتفاق كما في الكافي ورأس الشهر وغرة الشهر الليلة الاولى مع اليوم وحلح الشهر اليوم التاسع والعشرون واول الشهر من اليوم الاول الى السادس عشر وآخر الشهر منه الى الاخر الا اذا كان تسعة وعشرين فانه اوله الى وقت الزوال من الخامس عشر

وما بعده آخر الشهر واول اليوم الى ما قبل الزوال وبحكم العرف في فصول السنة لمن ما روي عن عبد كافي المحيط [ وفي اول عبد اشترته ] او املكه [ حرّان اشترى عبدا ] فردا [ عتق ] لتحقيق الالوية فانه اسم لفرد سابق وفيه تامل [ وان اشترى عبدين ] صفقة [ ثم ] عبدا [ آخر فلا ] يعتق واحد منهم [ اصلا ] لعدم التقرد والسبق [ فان ضم ] الى قوله اشترته [ واحد عتق الثالث ] لتحقيقه [ وفي الكافي لوقال اول عبد املكه واحد لم يعتق الثالث الا اذا عنى الرحدة والفرق انه يقتضي نفي مشاركة الغير اياه في فعل مقرون به لا في الذات والواحد عكسه [ وفي ] ان قال [ آخر عبد اشترته ] حر [ فاشترى ] عطف على ما قال وفي بعض النسخ (ان اشترى) [ عبدا ومات ] المشتري او الخالف والسيّد [ لم يعتق ] هذا العبد اذ الاخراص لفرد لاحق [ فان اشترى ] بعد هذا الخلف [ عبدا ثم آخر مات عتق ] عبده [ الآخر ] بفتح الحاء او كسرهما [ يوم شرى من كل ماله ] لانه صحيح يوم الغري [ و ] عتق [ عندهما يوم مات ] وان كان وقت الشراء صحيحا [ من ثلثه ] اي ثلث ماله لتحقيق الاخرية حينئذ [ و ] يتفرع عليه انه [ لا يصير الزوج فارا لو علق الثلث به ] اي بالاخر فلو قال آخر امرأة اتزوجها طالق ثلثا فتزوج امرأة ثم مات تطلق الاخرى يوم تزوجها عنده فلا يصير فارا لانه كان صحيحا في هذا اليوم فلا تورث وتعتد عدة الطلاق بلا حداد لانه كان حيا [ خلافا لهما ] فانها تطلق عندهما يوم مات فيصير فارا فتورث وتعتد مع الحداد عند ابي يوسف عدة الفراق ثلث حيض وعند عبد عدة الوفاة تستكمل فيها ثلث حيض كافي مبسوط صدر الاسلام [ و ] عتق [ بكل عبد بشرفي بكرا فهو حر عتق اول ] عبيل [ ثلثة ] اعتقدوا انهم [ بشروه ] فان الاول هو المشر فان البشارة وان كانت لغة خبره لم يمسط بشرة الوجه لانتشار الدم في الجلد حينئذ كانتشار الماء في الشجر لكنها عروفا خبر سار غاب عن المختص علمه والعرف مقدم [ متفرقين ] اي واحد بعد واحد [ و ] عتق [ لكل ان بشروه معا ] فلو ارسل واحدا اخر منهم ببشارته فان اضاف الى المرسل عتق والا فالمرسل [ وسقط بشراء ابه ] او غيره من ذي رحم محرم [ فكفارته ] اي كفارة يمين الابن ارضاءه [ هي ] اي الكفارة ونحو ابرز فاعل سقط للفصل وحاصله ان الكفارة تسقط بشرائه قريبه يمينتها [ لا ] تسقط الكفارة [ بشراء عبد ] لكفارته [ حلف ] سيده [ بعته ] لا للكفارة بان قال ان اشترته فهو حر فلو ضم اليه عن يميني مثلا ثم اشترته تسقط كافي المحيط [ و ] لا بشراء [ مستولدة بنكاح ] اي امه لغيره نكحها فولدت [ علق ] النكح او الخالف [ عتقها ] ذابها [ عن كفارته بشرائها ] بان قال لها ان اشتريتك فانت حرة عن كفارة يميني ومن الظن اشتراكها في الظهار ان المدبر لا يعتق للكفارة لنقصان البرق فان التعليل غير مذكور ههنا [ ويعتق بان تسميت امه ذبي حرة من تسراها ] اي اتفعل به سرية بان بواها بيتا وحصنا وجامعها عزل ام لا عندهما وعند ابي يوسف طلب الولد شرط حتى لو عزل لم يكن تسمية السرية فعينة على لاشهد من نسو

الجماع ارض العلانية والضم من تغييرات النعمة او من المرور بقلب احدى الرائيين براء وقيل  
فعولة من السر والميارة [ دهي ملكه يوم حلف ] فلا يعتق امة اشتراها ثم تسرى فاستردك قوله  
[ لا ] يعتق [ من ] اية [ شراها ] الخالف [ فتمراها ] يعتق [ بكل مملوك لي حرامها ]  
اولاده جمع ام في الاصل امة وامة لغة وقد يجمع امات الا انه اكثر في غير الانسان بخلاف الاول  
[ وماتيرة وعبيدة ] القرن [ لا ] يعتق [ مكتوبة ] لانهم مالكو اليد [ الا بنبتهم ] يعتق [ بهنا ]  
حرا وهذا وهذا العبيدة ثالثهم [ حالا ] وخيري [ تعيين احد من [ الاولين ] لان او دخل بينهما  
فكانه قال احد كما حر وهذا [ كالطلاق ] فانه لو قال لثلث من نسائه هذه طالق او هذه وهذه تطلق  
ثالثهم وخيري الاولين [ ولا ] دخل على فعل [ اي تعلق بفعل ] يقع من غيره [ اي يجوز وقوع  
ذلك للفعل لغير فاعل ذلك الفعل بطريق توكيل يرجع الوكيل بمحقوقه على الموكل و ( من ) ينجي  
للتعليل كافي القاموس و الجملة صفة لفعل [ كبيع وشراء واجارة وخياطة وصباغة ] بباء بنقطة  
او نقطتين من تحت [ وبناء ] وغيرها مما يجري فيه هذه الوكالة [ اقتضى ] اللام الداخلة على  
الفعل [ امرة ] اي امر ذلك الغير الخالف بذلك الفعل وتوكيله اياه و الجملة خبر اللام [ ليخصه ]  
اي يخص ذلك الامر الفعل [ به ] اي بذلك الغير [ فلم يحدث ] الخالف [ في ] حلف [ ان ] بعث لك [  
اي لاحك [ ثوبا ] فعبدي حر [ ان ] باعه [ اي ] باع الخالف ذلك الثوب [ بلا امر ] وكذا بالبيع  
من الغير المخاطب [ ملكه ] اي ملك الخالف هذا الثوب [ اولا ] يملكه لان المعني ان بعث ثوبا  
بامرك و كالتك [ وان ] دخل [ اللام ] على عين [ اي ] محل لفعل يجري فيه التوكيل اولا كالاكل  
[ او فعل لا يقع من غيره ] اي لا يجري فيه الوكالة اصلا [ كاكل وشرب ودخول وضرب الولد ]  
والعبد [ اقتضى ] اللام في الصورتين [ ملكه ] اي اختصاص هذا العين ولولده بذلك الغير [ فحدث  
في ان بعث ثوبا لك ] او ضربت لك عبدا او قمت لك مكانا اي هو ملك لك فكذا [ ان ] باع [ الخالف  
[ ثوبه ] اي المخاطب وضرب ولده [ بلا امر ] سواء علم الخالف ان الثوب او العبد ملك له او لا  
فان المعني ثوبا او عبدا او مكانا ملكته والحاصل ان لام التملك اما ان يقرن بفعل از امر فان  
كان الثاني بان كان مملوكا للمخوف عليه فقد حثت بالفعل و الا فلا سواء كان مما يجري فيه  
التوكيل ام لا و سواء كان بامرة او بغير امرة و ان كان الاول فان كان الفعل مما يجري فيه الوكالة وله  
حقوق يرجع الوكيل بها على الموكل فاليمين على التوكيل فلا يحدث بدونه و ان لم يجر فيه التوكيل  
او لم يكن له حقوق فاليمين على تملك محل الفعل فيجعل محله مقدما صيانة عن الالغاء وهذا  
اذا لم ينو شيئا فان نوى الملك في الفصل الاول والتوكيل في الثاني صدق ديانة في كليهما وقضاء  
في الاول دون الثاني كما في المحيط وغيره من التداولات و اعترض على ما ذكره من الثاني  
نوحه اما الاول فلان صرف اللام في الفعل و العين مما يتعلق بقصد المتكلم فلم يكن اللام

للاختصاص بالعين و اما الثاني فلان من الافعال ما لا يقتضى التعلق بعين نحو ان قمت لك فلا  
 وجد لاعتبار صرف اللام الى العين و اما الثالث فلان لو صح في جميع هذه الافعال صرف اللام الى  
 العين فلا وجه لاعتبار تعلقه بفعل لا يقع عن الغير اذ تعلقه حينئذ بالعين فيكفي اعتبار تعلقه بالفعل  
 و العين فتقييد الفعل بالرفع عن الغير تعسف و اعتبار القسم الثاني من الفعل تكلف و الكل  
 مردود اما الاول فانهم قد اعتبروا قصد المتكلم و نيته الا ان الظاهر ما ذكر في المتن على ما قالوا بقريضة  
 العرف كما في النمر تاشي و اما الثاني فتحول القيام مما يقتضى التعلق بالعين نحو قمت لك مكانا كما في  
 المحيط وغيره و اما الثالث فلان المدار لما كان على دخول اللام على الفعل و العين و بعض الاول  
 كالثاني في الحكم و يجب التفصيل على المنهاج فظهر ان الاعتراض على المجتهدين الذين كل واحد  
 منهم يصر من الحقايق و الطعن بالاعتساف على الهادين للخلايق من كمال القصور عن ادراك ما في  
 كلامهم من الدقائق [ و ] في حلف [ كل عرس ] بالكسر [ لي فكذا ] اي طائق [ بعد قول عرسه  
 كلفت ] انت امرأة [ لمن ] انا [ طلقت هي ] اي عرسه القائلة به و كان غيرها قضاء لعموم انكلام  
 و عن ابي يوسف ان عرسه لا تطلق وهو الاصح لان الكلام في غيرها كما في الكرمانى [ و صح نية غيرها  
 ديانته ] لاقضاء لانه تخصيص العام و اعلم ان اليمين على نية المعلوم حائفا او مستحلفا قال القدوري  
 هذا اذا استخلف على ما في الماضي و اما على ما في المستقبل فعلى نية الحالف و لو ظان و قال شيخ  
 الاسلام انه في اليمين بالله و اما في غيره فلوروى خلاف الظاهر كما لوروى الطلاق من وثائق صدق  
 ديانة الا انه ياثم اثم الغموس ظلالا كما في المحيط وغيره و لا ينصفى ما في هذه الجملة من حسن  
 الاختتام و الایماء الى قصد الشروع في 'الغير من المرام \*

قد تم الجزء الثاني من كتاب جامع الرموز جامع رموز الفقه بالتفسير  
 وبتنويه الجزء الثالث ان شاء الله 'العزیز الكبير \*



\* بسم الله الرحمن الرحيم \*

## \* [ كتاب البيع ] \*

لما تشارك هو واليمين في تعهد العاقد ولها شرف في ذاتها عقبها به فقال [ هو ] اي البيع كالمبيع لغة [ مبادلة مال بمال ] اي اعطاء المثلن واخذ المثلن ويقال على الفراء وهو اعطاء الثمن واخذ المثلن ويقال ان على ما اذا اعطى سلعة بسلعة كما في المفردات فالمبادلة اعطاء مثل ما اخذ والمال ما ملكته من كل شيء كما في القاموس وكذا في المغرب على ما روي عن محمد وفيه اشعار بان المفعة مال والتحقيق على ما في الاصول انها ليست بمال ذاته ما يدخل تحت الحاجة ويدخل فيه ما يكون مباح الانتفاع شرعا وما لا يكون كالخمر والخنزير ويخرج عنه نحو حبة من نحو شعير وكف تراب وشربة ماء كما يخرج الميتة والدم فالمل بثبت بالتمول اي بأخذ كل الناس او بعضهم فان ابيع الانتفاع به شرعا فمقوم بالكسر والافغير متقوم فان عدم التمول والانتفاع عنه لم يكن مالا ويطلق المال كالمالية على القيمة وهي ما يدخل تحت تقويم متقوم من الدراهم او الدينارين وعلى السن وهو ما لزم بالبيع وان لم يقوم به وانما خص الاول بالثمن بقرينة البناء وفيه اشعار بان البيع يتعدي الى المفعولين كلاهما بنفسه او الثاني من كما في الاماس والمغرب وغيرهما فقد اشكل ما في الرضي من حمل النقيض على النقيض فان المرد يتعدي من [ يتراض ] من الجانين فلو كان احدهما مكرها لم يكن بيعا لغة كما في كراهية الكفاية والكرمانى وعليه يدل كلام الراغب خلافا لفخر الاسلام وما اشار اليه المصنف وغيره وانه معنى له شرعي فمشكل لانه يدخل فيه بيع باطل كبيع الخنزير ويخرج عنه بيع صحيح كبيع الكره على انه كغيره من المحققين قد صرحوا بان البيع عقد وانه اشار اليه بقوله [ وينعقد ] لبيع ويحصل شرعا [ باليجاب وقبول ] اي من الجاهل وقبول او بسببهما فمن الظن انهما حارحان من حقيقة البيع ويسبغى ان يكون التوزيع معنى جاء فانهما لوكما

معاً لم ينعقد كما قالوا في السلام وفيه إشارة إلى أن الأب إذا باع ماله من ابنه الصغير واشترى لم ينعقد  
 بغيرهما كما ذهب إليه بعض المشايخ والصحيح أنه لو قال بعته أو اشتريته من مال ولدي فقد تم  
 العقد كما في المحيط وكذلك الوصي لو باع مال اليتيم لنفسه أو القاصي بأمرة أو العبد نفسه من  
 مولاه بأمرة كما في الزاهدی ولما تقرر أن الأحكام الشرعية على وفق المعاني للغوية لزم أن يكون  
 البدل مالاً وعن نجم الأيمة لم ينعقد بما هو أقل من فلس كما في النظم وغيره فيتناول النوعين  
 من التجارة الحلال المسمى بالبيع والحرام المسمى بالربوا فإنه يطلق على كل بيع فاسد كما في الثاني  
 من شهادات اللخيرة وتتم الكلام قد مر في النكاح [يلفظي ماض] كقول البائع أعطيت أو بدلت  
 أو رضيت والمشتري اجزت أو قبلت أو فعلت أو رضيت كما في التحفة والماضي أهم من الحقيقي فينعقد  
 بلفظ الحال نحو ابيع وهو الصحيح كما في الكرماني وفيه إشارة إلى أنه لو قال اشتري فقال اشتريت  
 لم ينعقد إلا إذا قال بعته كما في شرح الطحطاوي لكن في الزاهدی ينعقد بلفظ الأمر عند بعض  
 لا بالمستقبل وعن أبي يوسف لو قال عبدي هذا لك بالفاء ان أعجبك فقال أعجبني فهذا بيع وكذا  
 وافقتك ووافقتني وعنه لو قال أبعثني عبداً فقال نعم فقال قد أخذته فهذا بيع لازم ولو كتب  
 إلى رجل اشتريت فكتب قد بعته فهذا بيع ولو كتب فكتب قد بعته لم يكن بيعاً لأنه لم يوجد  
 أحد الركنين ولو قال (سأبيعك) أو (سأشترىك) أو (سأعبدك) أو (سأعتقك) أو (سأعتقك) أو (سأعتقك) أو (سأعتقك)  
 أنه يشترط سماع كل من العاقدين كلام الآخر كما في المحيط ولعل الاكتفاء مشعر بأن البيع ينعقد  
 بلا ذكر الثمن وفي التمرناشي فيه روايتان [ويعطى] أي يتشارك البائع والمشتري في العطر  
 وأخذ الثمن في المجلس فقبض أحد البدلين لا يكفي كما قال الحلواني والصحيح أنه يكفي كما في  
 الظهيرية وقاضيهان وقيل هذا إذا قبض المبيع وأما إذا قبض الثمن لم يكفي كما في العبادي لكن  
 في الزاهدی أنه يكفي إذا كان على وجه الشراء [مطلقاً] أي غير مقيد بالنفيس والخميس نص عليه  
 محمد كما في الاختيار وهو الصحيح وقال الكرخي أنه لا ينعقد إلا في الخميس كما في المحيط والبراد  
 بالنفيس ما يكثر قيمته كالعبيد والاماء والخميس ما يقل كالبلبل والرمان واللحم والخبز كما في  
 النهاية [وإذا أوجب] أي أوقع الإيجاب [واحد] من المتعاقدين [قبلاً] أي أوقع القبول [الآخر]  
 منهما في المجلس إن شاء وهذا خيار القبول ويمتد للحاجة إلى التفكير كما في الاختيار [كل المبيع]  
 أي كل جزء من أجزاء ما يتعين بالعقد [بكل الثمن أو تركه] الآخر البيع فليس للمشتري أن  
 يقبل كل المبيع ببعض الثمن أو بعضه بأكمله أو بعضه لأنه يلزم تفريق الصفقة الواحدة وإذا لا يجوز  
 لتضرر البائع وإنما اتحد الصفقة إذا اتحد العقد بأن لا يكره لفظ البيع أو الشراء وإن تعدد  
 العقد والثمن بأن ينكر لكل ثمن ولم يتعدد عندهما إلا إذا تعدد الأكثر من الثلاثة وبالاول  
 يغني كما في الخلاصة وغيره [وإذا بين ثمن كل] من المبيع بأن يقول بعته هذا بذلك وهذا بكذا

فانه يقبل البعض البعض وَيُكْتَفَاء اشعار بانه لو رضى البايح في المجلس وقسم ائتمن باعتبار  
الاجزاء كما اذا اضيف العقد الى قفيزين لم يجزوه ووجائز نعم لو قسم باعتبار القيمة كما اذا اضيف الى  
عبددين لم يجزوا و رضى به لانه استيناف عقد بلا تعيين حصص المبيع كما في المحيط [وما] دام او ان  
[لم يقبل] الاخر المبيع [بطل الاجاب] ان رجح [الموجب] عنه وان لم يعلم به الاخر كما في التتمه [او]  
ان [قام احدهما] من المجلس وذكر شيخ الاسلام انه اذا لم يذهب لم يطل كما في المحيط وفيه  
اشعار بانهما لو تباعا يمشيان بلا سكتة بين الكلايين انعقد البيع وقيل ما لم يتفرقا بالابدان  
والاول اصح كما في الاختيار [واذا وجد] اي الاجاب والقبول [لزم] البيع بلا خيار المجلس وفيه  
اشارة الى ان البيع يتم بهما ولا يحتاج الى القبض كما في المحيط [ويعرف المبيع] الحاضر [بالاشارة]  
اليه [لا] يعرف المبيع الحاضر ولا يحتاج الى معرفته [بذكر القدر] بالمكون والفتح [اي الكمية]  
[والصفة] اي الحالة التي عليها [الدين] من حليته بان قال عشر املاء من البرّ الجيد مثلا [الا في العلم]  
لكن في نحو السلم واموال الربوة مما كان المبيع غايبا يعوف بذكرهما كما هو المشهور ويعرف  
الثلي كالكيلي بالأمودج الا ان يختلف وله خيار العيب كما في الاختيار [وما] ذكرنا من تحقيق  
التمن ظهوره غير مخالف للشرح وغيره من انه يعرف بذكرهما كما ظن [و] يعرف [التمن]  
وجوبا [باحدهما] اي بالاشارة حاضرا وذكر القدر والصفة غايبا اي لازما في النعمة [ولا يضر]  
ولا يفسد [الجزاف] في مبيع مكمل او موزون كما اذا باع صبرة من البرّ بصبرة من الشعير [يجزاف]  
مثلثة الجيم كما في القاموس وغيره [مغرب] [كزات] بالضم وهو الحلاس بلا كيل ولا وزن كذكره  
المطرزي [الا في] بيع [الجنس] اخص من النوع عند الاصولية [باجنس] كايّ بالبرّ ذره  
بضر [يجزاف] فيه لاحتمال ان يروا فشرط العلم بالمائلة فبكال او يوزن [وما] عرف باللام [شارة] الى انه  
انما يضر اذا دخل تحت معيار الشرعي كما اذا باع نصف من من [يهر] منوب منه فصاعدا لان ذنب  
الربوا نصف صاع او قفيز على اختلاف [العبارتين] او [الروايتين] كما يأتي [ومطلق] [سم] ندي ذكر  
قدرة دون صفته [واللام] نلعه وهذا [بوك] من التمن لمطلق ذره يتناول لانه اكونها مضقة  
والمكور يتناول [للمائة] على اي حال كانت يحمل [على] [الاروت] اي اكثر نقود يملك في التعامل  
وقال ابن الفارس اني اظن الرء والزو والجيم دخيلا [واعلم] انه لو رضى بعث الدار [والثوب] و  
البطيخ فعلى الدنانير او الدراهم او الفلوس ان تعاملوا بها [ولا فالعتاد] فان استوى [ووج] للنقد  
جمع النقل اي الدرهم او الدينار المميز فانه في الاصل تميز الدرهم وغيره كما في القاموس [فند]  
المبيع [ان اختلف مائته] اي قيمته فان استوى صرّ [وصرف] في ما قدره من [اي جنس] [كن] [وان]  
بيع [شيء] مشار اليه [ذو فرد] وجزء من ثلي [و] [تقيمي] [مكوح] [فرد] من هذه [ذند]  
[بكا] فبين ثمن كل فرد بلايين مجموع تسع وثمانين و يدخل فيه كل ثمين و ثمنه



[فان لم يتفاوت] الافراد كالكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة كما اذا باع هذه الصبرة كل قعير بخمسة دراهم [صح] البيع [في واحد] منها لا غير الا اذا علم عدد الكل في المجلس بالكيل او التسمية فانقلب جائزاً وكان للمشتري خيار التكشف ان شاء اخذ ما ظهر له من الثمن وان شاء ترك وقيل ذكر المجلس وقع اتفاقاً فانقلب لو علم بعد المجلس [والا] يرجع عدم التفاوت بان تفاوت من حيث الذات كالعدديات كالاعناب والنياب او القيمة كالدرعيات فان الذراع من مقدم البيت او الثوب اكثر قيمة منه من موحرة كما اذا باع هذه الاغنام كلا بعشرة دراهم [فلا] يصح ويقعد [اصلاً] لا في كل ولا في بعض لجهالة مقضية الى المنازعة وهذا كله عنده واما عند هما فقد صح في الكل في الصورتين بلا خيار المشتري ان رآه وعليه الفتوى كما في المحيط وغيره ثم اشار الى ان البيع صحيح بلا خلاف ببيان مجموع البيع او الثمن بلا بيان كل فقال [فان باع صبرة] مجازة بقينة للذرع اي مجموعاً من المعدود او الموزون او للكيل فان الصبرة بالضم ما جمع من الطعام بلا كيل ولا وزن [على انه] اي المجموع [مائة صاع] او من او شاة او ثوب [بماية] من الدراهم [فان نقص] عن المائة عشرة مثلاً [اخذ المشتري] التسعين [بالحصّة] بالكسر بنصيبه من الثمن واحسب ثمن ما عدم [او فسح] البيع [وان زاد] على المائة [فللبائع] ما زاد لانه لم يدخل تحت البيع وقيل ان نقص الكيل او المعدود فالبيع فاسد كما في النية وفيه اشارة الى ان التغيير فيما اذا لم يقبض شيئاً منه فلو قبض كان بمنزلة الاستحقاق بلا خيار له كما في البيع الفاسد من فاضيل [وفي] بيع [الذرع] من نحو الارض والثوب ان لم يبين حصة كل فان نقض [اخذ] المشتري [الاقل بكل الثمن] اي مجموعه او كل جزء من الاقل بكل جزء من الثمن [او ترك] وفسح البيع [و] ان زاد كان [الاكثر له] اي للمشتري بالثمن بلا زيادة قضاء وليس له ديانة كما في فاضيل [وان] بين حصة كل بان [قال كل ذرع بدرهم فبالحصّة] ياخذ ان شاء [فيهما] اي في الزيادة والنقصان ويترك البيع ان شاء والاصل ان الذراع يشبه الاصل من حيث ان القيمة يزداد بزيادته والوصف من حيث انه يصير اطول واقصر ف باعتبار الاول صار كل مبيعاً عند بيان حصة كل ذراع و باعتبار الثاني لم يقابله شيء عند بيان حصة المجموع وفيه اشعار بان ما رجده من الزايد على الذراع من انكسر يقابله شيء من الثمن فهو للمشتري بلا خيار و قال محمد انه ياخذ بالحصّة مع خيار وعند ابي يوسف فرض الكسر صحيحاً ان شاء والاول قول ابي حنيفة رحمه الله وهو الاصح ومنهم من قال ان الخيار فيما يتفاوت جوده كالعبيص والسراديل واما فيما لا يتفاوت كالكراس فلا ياخذ الزايد لانه في معنى الكيل كما في المحيط [وصح بيع البر] والشعير [في منبلة] اي حال كونه فيما على الذرع بشعير و بر و دراهم فلو باعه بجنسه لم يجوز لشبهة الربو [و] بيع [الباقلي ونحوه] كالسمم والازرو والحر [في قنرة الاول] الظاهر فص في قشرة الثاني

لانه ملحق بالمقصود والتخلص بالدباس والتذرية في هذه الصور على البايح كما في الاختيار والقصر  
بالكسر غناء المبيع خلقه اذ عرضا كما في القاموس [ واصل ] ببيع ثمرة لم يبدؤ [ من البدء بالتشديد  
[ صلاحها ] اي لم يظهر صيرورتها منتفعا بها بان ياكلها حيوان وقيل انه لا يصح والصحيح هو الاول  
كما في الكافي وغدوة فلو بيع مثل ورد الكمثرى مع اوراقه جاز بيعها عند اكل وفيه اشارة الى ان البيع  
قبل الظهور لم يصح كما اذا اشترى ثمار بستان يقال بالغارحية (رباغ) وبعضها لم يخرج واقتى الغضابي  
وغيره بجوازه بتبعية الموجود اذا كان اكثر من المعدوم ولو بيع الاشجار ايضا حتى يحدث الباقي على  
ملك المشتري جاز عند الكل ولو لم يرض به البايح اشترى الموجود ببعض الثمن و احر البيع في الباقي  
الى وقت وجوده الكل في المحيط [ او قل بدأ ] صلاحها وصارت منتفعة وعلمت وانما ذكره وان كان  
السابق مشيرا اليه لتفايدة ستعلم واعلم ان النضج من الشمس والموت من القمر والقمر والطعم من سائر  
الكواكب [ ويحجب ] على المشتري في الحال [ قطعها ] اي قطع ثمرة ولو بدأ صلاحها فان تركها بامره  
بغير شرط جاز وطاب الفضل وبغير امره تصدق بالفضل الا اذا تناهت او استاجر شجرها ولو باطلا لها  
غير معتادة كما في الاختيار [ وشرط تركها على الشجر ] والرضى به [ يقصد البيع ] عندهما وعليه  
الفتوى كما في النهاية ولا يفصل عند حين ان بدأ صلاح بعض وقرب صلاح الباقي وعليه الفتوى  
كما في المضمرات وفيه اشارة الى انه اذا باع بشرط القطع جاز اذا باع نصف الزرع من شريكه كما في  
الحيط وفيه لو انه باع من انسان نصيبه من مطبخه لا يجوز وان رضى به شريكه فينبغي ان يشتري  
كلها منه ثم يفسخ في النصف [ كاستثناء قدر معلوم ] منها كالنصف والصاع والصبرة لان الباقي مجهول  
وزنا ومشاهدة ولم يفصل في ظاهر الزاوية كما في الهداية وفيه اشارة الى انه لو باع بطلا صرح لانه  
احتجته القليل من الكمثرى كما في الكرماني \*

[ فصل \* صح خيار الشوط ] اي لاختيار النسخ والجازة بسبب شرطه ولو بعد  
المبيع بالخيار اسم من الاختيار و لاضافة كصلوة لظهور ويجوز ان يكون كصلوة الاولى اي لبيع  
المشروط او كجود قطيفة اي الشرط الذي يوجب الخيار [ كل منهما ] اي لبيع و اشتري منفرد  
[ ولهما ] جميعا وفيه اشعار بان لا يختص بالبيع الصحيح ولا يجدي في اصراف السلم حتى  
لو شرط لبطل كما ياتي [ ثلثه ايام ] بالنصب على الطرف او بالرفع على الابتداء والخبر هو الطرف  
المقدم ويجوز ان يكون هو مبتدأ من نحو قوله تعالى ومنهم دون ذلك فيكون من قبيل انحاء  
[ واصل ] منها [ لا ] يجوز بالتوقف او الفساد كما ياتي [ كسر ] منها عنده وهو الصحيح وانما عندهما  
فيجوز بشرط التعيين كما في المحيط وتوجب جعل ضمن مجزور لئلا يفسد كمن شاملا للجازة وكذلك  
والضممة والنصب عن الالف والسين والظح وعدها كما في العمدة [ لانه ] اي لبيع شرط الخيار  
اكثر من ثلثة ايام [ يجوز ] ما يرفع التوقف والفساد عند اى تعريض لفسادية وعرقبة

والاول اوجه كما في النهاية [ ان اجاز ] البيع [ في الثلث ] من الايام فترك التاء لحذف التمييز وفيه تسامح فانه لو اجاز في الليل الرابع جاز ولو دخل في الصحيح بلا اجازة فقد تقرر الفساد كما قال اهل خراسان والكلام مشير الى انه لو لم يكن الخيار موقتا لم يكن الاجازة في الثلث وقد جاز عند الكل وكذا بعده عندهما خلافا له وعن ابي يوسف انه اذا شرط الخيار يوما بعد سنة جاز البيع وله الخيار بعد سنة كما في المحيط وغيره [ وكذا ] اي مثل خيار الشرط في الصحة [ ان شرطه ] اي المشتري [ ان لم يقدر ] اي لم يعط البايع [ الثمن ] مفعوله الثاني اي ثمن العبد مثلا [ ان ثلثة ايام ] او اقل [ او اكثر ] منها [ فلا بيع ] بينهما و يسمى خيار النقل فان العقد في الاولين جائز عند الثلاثة وفي الثاني فاسد عنده يرتفع بالنقل قبل مضي اليوم الثالث على تخريج العراقي وهو موقوف بقصد بلانقل اذا مضى اليوم الثالث على تخريج الخراسانية كما في المحيط فلا ينفسخ العقد وهو الصحيح ولذا لو اعتقه المشتري وهو في يده يقبضه ولو كان في يد البائع لا ينفذ واما عندهما فجائز كما في النظم وفيه اشارة الى انه لو لم يبين الوقت اصلا وبين مجهولا كالايام فقد فسد كما في الذخيرة [ ولا يخرج مبيع عن ملك بايعة ] بالاتفاق [ مع خياره ] فيخرج الثمن عن ملك المشتري بالاتفاق ولا يدخل في ملك البايع عنده ويدخل عندهما [ فهلكه ] بالضم اسم او مصدر اي هلاك المبيع [ في يد المشتري ] مدة الخيار يكون ضمانه عليه [ بالقيمة ] في القيمي وبالمثل في المنلي وعن الشيخين بالمصنف [ كلقبوض على مرم الشئ ] اي للشئ فالاضافة للمجان والسوم من المشتري الاستيلاء ومن البايع العرض على البيع مع بيان الثمن كما في المغرب فالتفسير بالعرض على البيع لا ينبغي من وجهين احدهما انه من البايع وما نحن فيه من المشتري والثاني الاكتفاء بسوء المعنى الا ترى انه لو قال اذهب بهذا الثوب فان رضىته اشتريته فذهب بها فهلك لا يضمن ولو قال ان رضىته اشتريته بعشرة فذهب فهلك ضمن قيمته وعليه الفتوى كما في النهاية [ ويخرج ] المبيع عن ملك البايع [ مع خيار المشتري ] فلا يخرج الثمن عن ملك المشتري بالاتفاق والاصل ان البديل الذي من جانب من له الخيار لا يخرج عن ملكه [ فهلكه ] اي المبيع [ في يده ] اي المشتري يكون [ بالثمن ] كتعجيله اي ضرورة المبيع اذا عيب في يده بفعله او بفعل اجنبي او بفعل المبيع او بآفة سامة كما في الكافي والارد عيب لا يرتفع في مدة الخيار كقطع البدن والافهوى على خياره حيثئذ كما في النهاية فانما نعيب بطل خياره فعليه انثمن [ لكن لا يملكه ] اي المبيع الخارج عن ملك البايع [ اشتري ] وهذا عنده واما عندهما فبملكه المشتري والتعويل على الاول لان كون الشئ مملوكا بلا ماله له مشروع في الجملة كتركة مستغرقة بالدين كما في النهاية وكذا اشتريها قيم الكعبة او المسود له ولذا وجب به الشفعة كما في النظم فاذا لم يملكه عنده [ فلا يثبت حكام الملك ] في مدة الخيار [ كعقق قريبه ] اي لا يعتق ذورحم محرم منه اذا اشتريته

بالخيار لانه يملكه [ ونحوه ] كدق مشتري الخيار اذا حلف المشتري ان ملكته فهو حر وكفساد  
 النكاح اذا اشترى زوجته بالخيار وكالاجزاء عن الامتراء اذا حاضمت المشترة في مدة الخيار وكالهلاك  
 على المشتري بالخيار اذا اودع عند البائع بعد القبض فانه لا يثبت هذه الاحكام عنده وتثبت عندهما  
 وعن ابي يوسف اذا اشترى عبدا على انه بالخيار لم يجبر البائع على دفع العبد الى المشتري ولا المشتري  
 على دفع الثمن اليه ولو دفع احدهما تجبر الآخر كافي المحيط [ والقسم ] اي فسخ العقد بعقد الخيار  
 بان يقول احدهما فسخت هذا البيع او تركته كما هو المتبادر [ لا يعمل ] في رفع العقد [ الا ان يعلم  
 صاحبه ] فلا يشترط حضرته ولا رضاه ولا قضاء عليه [ في المدة ] للخيار فلا يعمل ان علم يعدها فان  
 فسخ فيها ولم يعلم صاحبه فهو موقوف عند الطرفين وفي رواية عن ابي يوسف وعنده يعمل بدون  
 العلم كافي المحيط ولواختفى صاحبه في الايام الثلاثة فان طلب من القاضي ان ينصب عن صاحبه  
 خصما ليرده عليه قيل ينصبه وهو اختيار نصر بن يحيى وقيل لا ينصب وهو اختيار ابي عبد الله  
 البلخي وان طلب الاعذار وهو الاعداء بان يبعث منادي ينادي على باب البائع ان القاضي  
 يقول ان خصمك فلان ابن فلان يريد رد البيع عليك فان حضرت والا نقضت البيع وعن محمد  
 في رواية يجيب الى ذلك رثي رواية لا يجيب لكن ياكل من صاحبه وكذا ثقة حتى يرد عليه  
 وفي قيد التبادر اشعار بانه ان فسخ بفعله عمل بلا علم صاحبه بلا خلاف كالوطي والتقبيل  
 وكومن للمشتري وهبته واجارته وكذا من البائع من التمليم كافي العمادي وميفير اليه  
 [ بخلاف الاجارة ] فانها تعمل بدون العلم [ ويسقط الخيار مضي المدة ] وبموت من له الخيار  
 لا من عليه الخيار كافي النكافي وباعثاته وجنونه في المدة فلو افاق فيها فالاصح انه لا يحقط كما اذا  
 سكر من الخمر او النجس كافي المحيط ولما فرغ عما يفغ من القول العام شرع فيما يختص بالمشتري  
 من الفعل فقال [ وما ] اي بما يدل على الرضا [ بالبيع ] من فعل لا يحتاج اليه للامتنان او يحتاج  
 الى انه لا يحل في غير الملك بحال فانه لو فعل مرة يدل على رضا بخلاف ما لو فعل ما يحتاج اليه  
 للامتنان او يحل في غير الملك فان الاشتغال به مرة لا يدل على الرضا كافي المحيط [ كنكروب ]  
 الخاص فلو ركب دابة لينظر الى سبوا لا يدل على رضا كما لو ركبها ليرد او بعقها او يحلفها  
 ونبه اشعار بانه لو استخدم الجارية مرة للامتنان ثم اخرى فان كان من نوع واحد فهو رضا والا  
 فلا كافي المحيط [ والوطي ] والمس والتقبيل والنظر الى الفرج بالشفوة والاسكان والمرة والبناء  
 والتخصيص والهدية وربي المشية وكري الانهار كافي المحيط ثم شرع في خيار لتعيين فقال  
 [ وشراء احد الثوبين ] او العبدين [ او احد ] ثياب [ ثلثة ] بعشرة دراهم [ على ان يعين ]  
 المشتري بالقول او الفعل [ احدا ] منهما او منها [ صح ] الذراء احتمانا [ لا ] يصح شراء احد  
 الواقع [ في الاكثر ] من الثلاثة كشرائه احد الاربعة للتعامل في الاول دون الثاني والاكتفاء مسر

الى ان خيار الشرط لا يشترط فيه وهو الصحيح على ما قال فخر الاسلام وقيل يشترط فيشتري احد الثوبين على انه بالخيار يأخذ ايهما شاء وهو بالخيار ثلثة اشهر وهو الصحيح على ما قال الامام المرحسي كما في النهاية وقيل فيه روايتان فعلى الاول يصح بدونه العقد ويلزم في احدهما فلا يردهما وعلى الثاني انعكس الحكم والى انه يجوز البيع مع الخيار ثلثة ايام فصاعدا عنده وهذا على تعريض ابن الشجاع خلافا للكرخي وانما خص هذا الخيار بخيار المشتري لان خيار البائع لم يذكر محمد فقيل لا يجوز وقيل يجوز كما في المحيط وهو الاصح كما في الكافي [وهراء عبيدين] مسميين بالقابل والمقبول [بالخيار في احدهما] ثلثة ايام [صح] الشراء [ان فصل الثمن] بان قال كل واحد منهما بماية [وعين محل الخيار] بان قال على اني بالخيار في القابل [وفصل] الشراء في كليهما [في الاجراء] الثلثة [الباقية] ان لا يفصل الثمن ولا يعين محل الخيار وان يفصله ولا يعينه وان لا يفصله ويعينه لجهالة الثمن والمبيع او احدهما كما في عامة الكتب وقال ابو زيد انه صح في الثالثة فلو فسح فيما عين بقي الاخر على الصحة فعمل الايجاب فيه بحصته من الثمن الذي ذكر جملة كما في المقام المخصوص من الكشف وفيه اشعار بأنه اذا اشترى عبدا وشرط الخيار في نصفه للبائع او المشتري صح لاستواء النصفين قيمة وكذا اذا اشترى كلبا او ذوقا كما في المحيط وغيره ولا يخفى ان الاحسن تقديمه على مسئلة خيار التعيين لان المبيع مجموع العبدتين والخيار خيار القبط [وعبد مشتري بشرط كتبه] اى كتابته او غيره من الحرف [ولم يوجد] الكتب [أخذ] ثمنه [لان الوصف لا يقابل بشيء من الثمن كما اذا اشترى دارا او ارضا على ان فيها كذا وكذا بيتا ونخلة فوجدا ناقصة] او ترك [ان امكن] والا فيرجع المشتري على البائع بالنقصان وعن ابي حنيفة انه لا يرجع كما في النهاية [ويورث] اى يعطي للمورث بالفتح ويثبت له [خيار التعيين] دخلاط ملكه بملك الغير للمورث رد احدهما كاللمورث [ورث يورث خيار] العيب [بتبعية عين لان للمورث طلب الجزء الغايت من المبيع كاللمورث ولا يعد ان يترك التكلف في موضعين فان الاثبات وان وضع للجواهر الا انه قد كثر استعماله في الاعراض [لا] يورث خيار شرط والروية [لانهما مخصصان بالعائد بالنص ويجري هذه الخيارات فيما يفسح بد البدل كما في الاجارة ونحوها لا فيما لا يفسح كما في الخلع والنكاح وتماهه في العمادي وازافة الخيار في ثلثة كما في الثالثة اى خيار المشتري بسبب روية المبيع \*

### [فصل \* صح شراء ما لم يره] للمشتري كلمة منتقمة حاضرة هشار اليها او غايبة

مشار الى ملكها وليس فيه غيرها او البائع كما ورثه ولم يره قط كما في المبسوط والمحيط والخيرة عبرها وفيه اشعار بأنه لم قال بعث نفسك ما في كمي هذا او ما في كفي هذا من شيء حاز عند العامة ولمشتريه خيار الروية كما في المحيط [ولمشتريه] اى مشتري العين بالدين اى الدرهم

ان الدينار كاهو للتبادر [الخيار] للفسخ والاجازة وفيه اشارة الى ان الخيار لا يمنع ثبوت الملك في البديلين بل لزمه و الى انه لو باع ديناً بدين فلا خيار لهما ولو باع عينا بعين كان لهما الخيار كما في المحيط وغيره فمن الظن ان الاحسن صح شراء ما لم يره المشتري وله الخيار [عندها] اي بعد الروية فلو اجازته ثم رآه كان له ان يردّه وقال بعضهم ليس له ذلك لكن لا رواية فيه كما في التحفة والاول مروى عن ابي يوسف وعليه عامة المشايخ وهو الصحيح والاطلاق دال على ان الفسخ لا يغتبط فيه قضاء القاضي ولا رضاه البائع ولا حضوره وذهب الطرفان الى ان الفسخ لا يصح بدون حضوره كما في المحيط ثم ذكر غاية الخيار بعدها فقال [الى ان يوجد ما يبطله] اي الخيار كالنصف الاتي وقال بعض المشايخ انه لو تمكن من الفسخ بعد الروية بلا فسخ سقط خياره كما في النهاية [و ان رضى] المشتري بالبائع واجازته [قبلها] اي الروية فان الخيار معلق بالروية بالنظر وهذا مستدرك بقوله عندها كما لا يخفى [لا] خيار في ظاهر الرواية [لبايعه] اي ما لم يره البائع في هذه الصورة وهذا تأكيد لما سبق واحتراز عما روي عن ابي حنيفة ان الخيار للبائع ايضا كما في العمادي وما ذكرنا في السابق ظهور ان لا تسامح فيه لكون الضمير راجعا الى ما لم يره المشتري [و يبطله] اي خيار الروية [وخيار الشرط تعبيه] اي البيع عند المشتري تعبياً حقيقياً كما مر في خيار الشرط او حكماً كما اذا اشترى لبناً لم يره وحمله البائع الى منزل المشتري ثم رآه فارد رده فانه لا يرد لانه يحتاج الى الحمل فهو بمنزلة عيب حادث عند المشتري وعن محمد من اشترى تمرالم يره بالري فحملة الى الكوفة ليس له ان يردّه بالكوفة ولكن يحمله الى الري ويرده ثمه كما في المحيط [و تصرف بموجب حقا غير] اي غير اشتري سواء كان ذلك الغير هو الله تعالى او عين من عباده فيدخل فيه الاعتاق والتدبير والاجارة واليمن والهبة مع التسليم [كالبائع بلا خيار] للمبايع سواء كان نمشتري فيه خياراً لا [قبل الروية ويعده] طرفاً تعيب وتصرف لا يبطل والا يؤم ابطال الشيء قبل ثبوته وارتكاب من يجوز ظن غير محتاج اليه على نهما قريب [ما لا يوجب] من التصرف والبارز للحق [كالبائع بخيار] من البايع ثلثة ايام [و مسوده] اي عرض البيع على المشتري للبيع مع ذكر الثمن [وهبة بلا تسليم يبطل] هذه التصرفات الخيار [بعدها] اي الروية [فقط] اي لا يبطل هذه التصرفات قبل الروية وذكر في العمادي ان خيار البايع لا يبطل خيار الروية الاتي رواية الحسن منه وذكر في المحيط انه اصح كما قيل وقال السفلي ان المسامحة لا يبطل و هذا قول ابي يوسف خلافاً للحمد [و يعتبر روية المقصود] من المبيع لتعذر روية الكل [كوجه الامّة] والعبد فاذا رأى ظهراً وبطنها فله الخيار [وروجه الدابة وكفنها] معا عند ابي يوسف وقال محمد يعتبر للنظر ان مؤخرها لا عبر عنه انه يعتبر النظر الى وجهها هو حسداً والنظر الى قوائمها لا يكفي وعن ابي حنيفة في البرذون و اسجار و البغل يكفي ان

يرون شيئاً منه الا الحافر والذئب والناصية وفي شاة العقيقة لا بد من النظر الى صرعها وسايز  
 جملها وفي شاة اللحم لا بد من الحس حتى يظهر به الهزال والسمن كما في المحيط والكفل  
 مسركة العجز والذابة من الاحياء الغالبة في الاصل ما يدب على الارض وفي العرف ما له قوائم  
 اربع كالفرس [ و موضع علم ] الثوب [ المعلم ] على ما روى عنه [ و ظاهر غيره ] اى المعلم من  
 الثوب كالكرباس لقلة التفارث فله الخيار ان وجد الباقي دونه وعنه روية جميع البساط وما كان  
 له الوجهان من ثوبين مختلفين فروية كلا الوجهين وعن محمد اذا كان البطانة دون الظهارة فروية  
 البطانة وفي المكعب الوجه دوزن الصرم ولو جعل الغبر اعم من الثوب كان اشارة الى روية احد  
 المصرعين او الخفين غير كاف فاذا اشتريت رجا باذاتها ومنها شيعى مبان لم يره فله الخيار وكذا  
 اذا اشتريت سرجا باذاته وراه دون اللبد والى انه اذا كان عنديات متفاوتة كالثياب التي في الجراب  
 فروية كل واحد واذا كانت متفاوتة كالجزر والبيض فروية البعض يكفي اذا وجد الباقي مثل  
 المرئي وكذا المكمل والموزون اذا كان في وعاء واماني دعاقين فان كان متماثلا فذلك عند العوائية  
 فان كان دونه فعلى خياره ويرد اكل عند الرد على الصحيح احترازاً عن تفريق الصفقة وفي الكرم  
 روية داخله وفي البستان روية رؤس الاشجار واذا اشتريت ما غاب في الارض كالجزر والبصل  
 فروية البعض لا يكفي عنده واما عندهما فان استدل به على الباقي في عظمه ورضي فهو لازم الكل  
 في المحيط [ و بيوت مقصودة ] من الدار حتى انه اذا كان فيها بيتان شتران وبيتان صفيان فروية  
 الكل مع روية الصحن فلا يهتبط روية المزيله والعلو الا في بلد يكون مقصودا وبعضهم اشتروا  
 روية الكل وهو الاظهر الاشبه وفي البيت الصغير الذي يسمى ( غلخانه ) يكفي روية الخارج كما في  
 المحيط [ و ] يعتبر [ نظره كنهه بالشراء ] اى بشراء غير عين فلو اشتريت شيئاً رآه الموكل كان للموكيل خيار  
 الروية وفيه اشارة الى انه لو وكل بشراء معين وقد رآه موكله فليس للموكيل خيار الروية والى ان  
 روية الموكيل بالروية لا يكون كروية الموكل فلو وكل انسانا بروية ما اشتراه ولم يره فقال ان  
 رويته فخذة فذهب ورضى لا يجوز كما في الفصولين [ او بالنقبض ] اى وكيل المشتري شيئاً لم يره  
 بقبضه وقد رآه فليس للموكل المشتري ان يرده عنده واما عندهما فله ذلك اذا رآه وعلى هذا  
 الخلاف اذا اشتريت شيئاً على انه بالخيار فوكل وكيلاً بقبضه وهذا كله اذا كان مكشوفاً واما اذا كان  
 مستوراً فمجرد النقبض لا يبطل خيار المشتري وفيه اشعار بان خيار العيب لا يبطل بقبض الوكيل  
 بالنقبض وهو الصحيح كما في المحيط وصورة التوكيل بالنقبض ان يقول كمن وكيلاً منى بالنقبض  
 [ لا ] يعتبر عندهم [ نظره رسوله ] بالشراء او القبض وصورة ان يقول كمن لي رسولا منى بذلك  
 وليس اليه الا تبليغ الرسالة [ وجس الاصمى ] بالميم فيما يجس ويلمس باليد وبقلب كالثياب  
 [ وشمة ] فيما يشم [ وذرقه ] فيما يذاق [ ووصف العقار ] من احد [ عنده ] ما بلغ ما يمكن

و قال الحسن يركل بصير يقبضه و هو اشبه بقرله و عن ابي يوسف انه لو قيل اليه بحيث لو كان بصيرا يراه يمسك خياره و قال بعض ائمه بلغ يمس الحيطان و الاشجار فاذا رضى سقط خياره و حكى ان اعمى اشتري ارضا فمها حتى انتهى الى موضع منها فقال هذا موضع كدس فقالوا لا فقال هذه لا تصلح لي لانها لا يكسوها نعمها فكيف تكسوتي كما في المبروط و لو وصف له ثم ابصر فلا خيار له و لو اشتراه ثم عمى انتقل الخيار الى الصفة كما في المحيط و فيه اشعار بان هذه الاعمال من البصير غير ممسكة لخياره و كلام الكرماني مشير الى انها مسقطه و في النية لو اشترى ما لم يره مما يداق فداقه ليلا سقط خياره [ و من رأى شيئا ثم شوى ] ما رأى من الشيء [ فله الخياران تغيير ] ذلك الشئ عما كان عليه عندهما و فيه اشارة الى انه لا فصل بين طول المدة و قصرها و الى انه لو لم يتغير ليس له خيار بلا فصل بينهما كما اشار اليه الكافي لكن في العمادي عن الذخيرة وان لم يوجد فيه ان من اشترى ما رآه فلا خيار له الا ان يحصى له شهر فصاعدا و قيل ان اشترى ما رآه غير قاصد للشراء فله الخيار [ و القول للبايع ] مع يمينه و البينة على المشتري اذا احتلها [ في عدم تغييره ] لانه متمسك بالظاهر لكن قالوا هذا اذا كانت المدة قريبة فان كانت بعيدة بان رأى امه شابة ثم اشترىها بعد عشرين سنة و زعم البايع انها لم تتغير فالقول قول المشتري كما في الكافي [ و القول للمشتري ] مع يمينه و البينة على البايع [ في عدم رويته ] اى المشتري المبيع فيضاف الى الغل و قل يضاف الى المغول \*

[ فصل \* و لمشتري ] خير رده [ وجد بمشويه عيبا ] كان عند البايع و لم يره المشتري عند البيع و لا عند القبض كما في الهداية او رآه الا انه لم يكن عيبا بينا لا يخفى على الناس ثم علم انه عيب كما في المحيط و في كلامه اشعار بان العيب الموجود عند البايع ما لم يوجد عند المشتري لم يكن له ولاية الرد كما ياتي ثم وصف العيب على وجه الكشف فقال [ نقص ] ذلك العيب [ ثمنه ] نقصا ولو سيرا [ عند التجار ] على اعتبار القدوري و قيل يعده اهل صناعته و احدا و قل شيخ الاسلام يعده الناس عيبا [ رده ] اى رد المشتري مشويه على وجه الشرع بان يكون برضى البايع او قضاء القاضي و على التقديرين فمع فلو رده قبل القبض فلا حاجة الى احد هذين فيفسخ بمجرد قوله و ردته و هذا كله اذا لم يتمكن من ازالة العيب بلا مؤنة و انتقص المبيع بازالته والا فليس له الرد كما في المحيط فالاطلاق لا يخلو عن شيخ [ او اخذ بكل ثمنه ] بلا مانع فليس له امساكه و حظه بعض ثمنه [ و الا بلى ] ككتاب لغة الاستغناء و شروا يستغفاء العبد عن الولي ترددا ويدخل فيه المساجر و المستعير المستودع و ليس بالبقى لو فتر من محلة الى محلة او قرية الى بلد و اما العكس فابان ولا يشترط مسيرة السفر كما في الخزانة و الاحسن فالاباق [ و ينزل في القراش ] بلام العهد اى الباقى صغير و نزل صغير و سرقة صغير و ان لم يكن عشرة دراهم و قيل سادون درهم يعيب



ولا فرق بين ان يسكر من مولا او غيره لكن مرقاة الماكول من المولى لللال ليس بعيب [يعقل]  
العقل [عيب] فكل من هذه الثلاثة من غير المميز بان يكون ما دون خمس سنين ليس بعيب  
بل ما قيل فلو عاد واحد من هذه في صغره في يد المشتري فقد رده وقيل لا يشترط المعاودة بل وجوده  
في يد البائع والاول الصحيح [ومن بالغ] من عطف جملة على جملة والتقدير الاباق والبول والسرقة  
من شخص بالغ عبدا ارامة [عيب آخر] فلو حدث واحد منها في الصغر عند البائع ثم في الكبر عند  
المشتري لم يرد له لانه من الكبير للخبث ومن الصغير للمرض وقلة المبالاة [وجنون الصغير] المطبق  
وقيل اكثر من يوم ليلة وقيل ساعة [عيب] واحد [ابدا] اي في الصغر والكبر فلو جن في الصغر  
عند البائع ثم جن في الكبر عند المشتري فله الرد ولو لم يجن عنده فقد رده عند كثير من المشايخ  
المسائل في المحيط والصحيح انه لم يرد بدون المعاودة وعليه الجمهور كما في الكافي واعلم ان العقل مقدمة  
القلب وشعاعه الى الدماغ والجنون انقطاع ذلك الشعاع ببسبب الدماغ كما في النهاية [والبحر]  
بفتحتين الباء بنقطة من تحت والحاء المعجمة نثن الغم وغيره كما في القاموس والاول مراد الفقهاء  
كما في البسوط [والنذر] بفتحتين الدال المعجمة والفاء شدة الريح طيبة او خبيثة ومرادهم نثن  
الابطى كما في الطلبة وغيره ومن الظن الفاسد الناشي عن قلة التأمل ان في المغرب مرادهم منه حلة  
الرايحة منتنة او طيبة لانه قال اراد منه الصنآن بضم المهملة وهونتن الابطى ان عد الرايحة الطيبة  
من العيوب عيب لا يخفى على عاقل [والزنا والتول منه] اي من الزنا كل من هذه الاربعة [عيب  
فيها] اي في الجارية [لا فيه] اي العبد لانه لا يستقرش في المحيط ليس الاولان بعيب فيه الا  
اذا كانا فاحشين والزنا عيب فيه مديما وفيه اشارة الى ان تمكنه من الفعل القبيح عيب لكن  
في العمادي هذا اذا كان بلا اجر والا فليس بعيب يرد به والى ان نفس الولادة ليس بعيب وفيه  
روايتان والى ان المعاودة لا يشترط في جميع العيوب وفي الخزانة وغيره انه شرط الا في الزنا وفي  
الزاهدي ان ترك الصلوة وغيره من الذنوب عيب [والكفر عيب فيهما] اي في الجارية والعبد  
لعدم الايمان على المصاحبة الدينية [والاستحاضة وارتفاع] اي انقطاع [حيض بنت سبع عشرة  
سنة] وخمس عشرة عندهما والاخصر الاشمل (في آرائه) كما في المحيط [عيب] لانه علامة الداء  
والاطلاق لا يخلو عن شيع فان ادنى مدته شهران وخمسة ايام في رواية محمد وعليه عمل  
الناس اليوم كما في الخلاصة ومنتان في رواية ابي حنيفة وزفر به يأخذ القاضي المقلد  
وثلاثة اشهر في رواية ابي يوسف كما في الكافي وطريق اثباته اقرار البائع او نكرهه ولا يقبل قول  
الامة ولا يسمع الدعوى الا اذا ادعى الانقطاع بالحبيل او الداء ومن العيوب المشروكة ترك ختان  
الولد الكبير كما في المحيط [وان ظهر] عند القاضي [عيب] في المبيع فلو هلك قبل الظهور في  
المحكمة لم يرجع بالمقصان كما في الخزانة [قديم] اي كائن عند البائع [بعد ما مات] المبيع عند

المشتري [ او اعتقه ] اي المشتري المبيع [ مجاناً ] اي بلا مال [ اودبوه او استولد ] المبيعة [ رجع ] المشتري على البائع [ بالنقصان ] اي ما نقص بالعيب من بعض الثمن وهو تفاوت ما بين القيمتين قيمة مقوم بلا عيب ومع عيب فان كان التفاوت عشراً فيرجع بعشر الثمن ونصفاً بنصفه [ لا ] يرجع بشيء ا ل ظهر عيب عندهما خلافاً لابي يوسف [ بعد ما اعتق ملك ما او قتله ] المشتري فان قتل غيره ضمن القيمة و عنهما يرجع بالنقصان كما في الضمرات والاصل انه ان تلف المشتري من غير فعل المشتري كالتورجع به وكذا من فعله فعلاً لم يضمن به لو وقع عنه في ملك الغير كالاعتاق مجاناً واما التلف بما ضمن به كالاتفاق على مال فلم يرجع [ او ] بعد ما [ اكل بعضه ] من الطعام المشتري فلا يرجع بنقصان ما اكل وبقي ولا يرد ما بقي وعن ابي يوسف يرجع بنقصانها وعند محمد يرد و يرجع بنقصان ما اكل وعليه الفتوى فان المكبل والموزون في حكم شيئين كصغير و حنطة واما عندهما ففي حكم شيء واحد وهذا اذا كان الطعام في وعاء والا ففي حكم شيئين بلا خلاف ولذا يرد ما في وعاء آخر بالاتفاق كما في المحيط والعمادي [ او ] بعد ما اكل [ كله ] فلا يرجع بشيء عنده وهو الصحيح كما في المحيط وغيره ويرجع بالنقصان عندهما وعليه الفتوى كما في الاختيار وغيره [ او ] بعد ما [ لبس فتخرق ] الثوب من اللبس فلا يرجع بشيء عنده وهو الصحيح وقالوا يرجع بالنقصان وفيه اشعار بان لو تخرق لا من لبس لم يرجع بالنقصان بلا خلاف كما في المحيط وغيره فلا وجه لما قيل الظاهر ان المراد تخرقه بحيث يصير مستهلكاً والا فلا فرق بين التخرق وقطع الثوب مع انه يرجع فيه [ و ] ان ظهر عيب قديم [ بعد ما حدث ] في يد المشتري [ عيب ] جديد بفعل المشتري او فعل الاجني او بآفة سماوية كما في العمادي [ رجع ] المشتري [ به ] اي بالنقصان وفي المنية لو زال العيب الجديد بعد الرجوع به جاز رد العيب مع بدل النقصان خلافاً للرواية ومال الترجماني الى الرد اذا كان يدل النقصان فأياً والا فلا [ الا ان يأخذه ] اي المبيع [ البائع كذلك ] اي معيباً غير طالب لصفة النقصان [ ما لم يختلط ] اي يأخذه زمان علم اختلاط المبيع [ بملك المشتري ] كما اشترى ثوباً وقطعه ولم يخط وفيه إشارة الى ان لو اختلط ملكه لا يأخذه البائع وذا بلا خلاف وان رضى به المشتري كما اذا زاد زيادة متصلة غير متولدة من المبيع كالصبغ والخياطة والبناء واما المتولدة منه كالسمن والجمال فلا يمنع اخذه في ظاهر الرواية ان رضى به المشتري فان ابى وطلب نقصان العيب فليس للبائع اخذه عند الشيخين خلافاً لحمد واما المفصلة المتولدة كالرمل والتمر والارز فقبل القبض لا يمنع الرد بالعيب وبعده يمنع فيرجع بالنقصان واما غير المتولدة كالصعب والغلة والهة فلا يمنع الرد فيفسخ العقد في الاصل ويسلم الزيادة للمشتري مجاناً كما في المحيط وغيره [ فلا يرجع ] المشتري على البائع بالنقصان [ ان باع ] اي المبيع [ قبله ] اي اختلاط لانه ازالة عن ملكه مع امكان الرد وفيه اشعار بان

لرباع بعضه لم يرجع بالنقصان بحصة ما باع وكذا بحصة ما بقي على الصحيح ولم يردده عنده كما في المحيط [ لا ] يكون له عدم الرجوع ويرجع به ان باعه [ بعده ] اي الاختلاط لانه ازاله من ملكه مع عدم امكان الرد [ و ] ان ظهر عيب قديم بقله اللب [ بعد كسر الجزر ونحوه ] كاللوز والفسق [ رجع ] المشتري [ بالنقصان ] من الثمن [ في ] المكسور [ المنتفع به ] لتعذر الرد بالكسر الا اذا رضي بأخذ المكسور [ و ] رجع [ بالكل ] من الثمن [ في عيبه ] اي المنتفع به بان كان خارباً او منتناً او لم يكن لقشره قيمة لبطلان البيع فيرده وما بقي وفيه إشارة الى انه لو كان لقشره قيمة او البعض منتفعاً به رجع بحصة غيره وقيل بطل العقد فرد القشر ورجع بكل الثمن والى الاول مال السرخسي ولى هذا البطنج والدياء والقنن والقنن فان قطع وجد منتناً لم يصلح لاكل حيوان رجع بالثمن وان صلح رجع بالنقصان كما في الكرمانى [ واذا ادعى الابق ] اي نحو الابق والبول على الفراش والسرقة والجنون من عيوب لا تعرف الا بالخبر بان يقول المشتري ان الجنون كان في يد البائع وقد وجد في يدي و زاد في غيره كلاهما في الصغر والكبر فانه ليس بعيب عند الاختلاف كما مرفسأل القاضي اوقع عند المشتري فان انكر [ اثبت ] المشتري [ انه ابقى عنده ] اي المشتري [ بالبينة ] ان كانت [ او نكول البائع ] اي امتناعه [ عن الحلف على العلم ] بثبوت الابق عند المشتري ان لم يكن للمشتري بينة وفيه اشعار بان تحليف البائع قول الكل وقوله وفى الكافي وغيره انه يحلف عندهما واما عنده ففيه خلاف والاصح انه لا يحلف [ ثم ] بعد احدهما ان انكر البائع الابق عند المشتري واتحاد حاله فان قدر المشتري على اقامة البرهان والبينة [ برهن انه ابقى عند البائع ] او طعن انه اقر بالابق وان الحال متحدة [ او حلفه ] اي البائع على اثبات لانه تحليف على فعل نفسه وهو تسليم العقود عليه سليماً فلا يرد انه يقتضى ان يكون تحليفاً على العلم لانه على فعل الغير وهو الابق [ انه باعه وسلمه وما ابقى ] عندك [ قط ] بضم الطاء وفتحها مخففة وحركات الطاء مشددة كما في القاموس والمعنى على ما ظن باع العبد وسلمه حال كونه غير حادث الابق عند البائع الى وقت التسليم فانه حال من مفعول كل من الفعلين والفعل دال على الحدوث اليه اشير في المحيط والذخيرة والتتفة والكافي والنهاية وغيرها وهذا مما يحفظ فان الشارحين والمفتيين في زماننا قد ظنوا باستعانة كلمة قط انه يحلف انه لم يابق في الازمنة الماضية لا في بدءه ولا في يد بايع آخر ولا يخفى انه حكم ليس له نظير لانه قريب جداً لىطاق من التكليف على انه لو اريد ذلك يقال ما ابقى الا عندك ثم اشار الى عبارة اخرى في كيفية التحليف تبركاً بها روى عن ابي يوسف فقال [ او ] حلف بالله [ ما له حق الرد ] اي حق هو اورد على [ بهذه الدعوى ] اي بسبب يدعيه فان حلف والا رد على البائع وفيه اشعار بانه لو استخلف البائع على الرضا حلف ما سقط حقه في الرد بهذه الدعوى على ما قال اكثر القضاة وانما

حص هذا النوع من العيب لانه لو كان مما يعرفه الأطباء او النماء فواحد منهم يكفى و ان كان  
 الاثنان احوط و لو كان مما هو الظاهر كالاصبع الزائدة رد بلا احتياط و تمامه في الدخيرة  
 [ و لا ثمن ] بالاجبار [ على المشتري ] و ان قبض المبيع [ اذا ادعى العيب ] الموجب للفسخ بان  
 لم يبرء البائع عن كل عيب و لم يرض به و لذا عرف العيب [ حتى يتبين ] عند القاضي [ عدمه ]  
 اي عدم العيب الحقيقي از الحكمي اما بحلف البائع او بينة على ان المشتري رضي بالعيب او برو  
 عن كل عيب او تكول المشتري عن الحلف على الرضاء او البراءة [ و مداواة العيب ] كسقي الداء  
 للاطلاق بخلاف سقي الكسك و في مداواة الجرح و الاحتياط روايتان كما في المحيط [ و ركوبه ]  
 اي العيب [ في حاجته ] اي المشتري [ رضا ] فان تصرف المشتري بعد العلم بالعيب تصرف المالك  
 منطل لحقه في الرد لانه دليل الامساك بخلاف ما اذا رجع في الدابة عيبا في السفر و خاف على  
 الحمل ان تركها فانه يردّها لانه معذور كما في الزهدي [ لا ] يكون رضا ركوبه [ لردّه ] على  
 صاحبه [ او سقيه از شراء علفه ] استحسانا ثم اشارة الى تعليقه فقال [ و لا بد له منه ] اي للمشتري  
 من الركوب اي للضرورة و قيل ان الاخيرين محمولان على ما لا بد منه لعجزه كالشيخوخة او لصعوبتها  
 كالحماة و الركوب بدون العجز و الصعوبة رضي كما في الترمذاني و نقل عنه في النهاية و الكفاية  
 تفصيل لم يوجد فيه [ و لوشرك ] نحو [ عبلين ] مما استغنى كل منهما عن الاخر في الانتفاع  
 كمنين و زوجي ثم غير مالوفين و احتزبه عما لا يستغني كزوجيه المألوفين و زوجي خف  
 و مصراعي باب كاسباتي [ صفقة ] اي شراء واحدا بان لم يتكرر لفظة فانها في الشريعة عبارة عن  
 العقد نفسه و في اللغة ضرب اليد على اليد عند البيع و البيعة و الامم الصفق [ و وجد باحدهما  
 عيبا رده ] اي العيب بحصته من الثمن غير معيب بالرضا او القضاء خاصة ان قبضهما [ لان تفريق  
 الصفقة بعد التمام يجوز ] في خيار العيب بالقبض يتم اي يصير البيع به لازما [ و الا ] يقبضهما  
 بان قبض احدهما او لم يقبض اصلا [ اخذهما ] بكل الثمن [ او رد هما ] كما عرف [ في ] حق  
 العددي المتقارب و [ نكيلي و الوزني ] من 'اخذ از الرد' [ و ان قبض ] المبيع كله فلا يرد بعض  
 الجزء و البيض و الحنطة الصغار و هذا اذا كان في زمانه و الا فله رد المعيب خاصة و به اتى ابو جعفر  
 و ابو بكر خواهر زاده كما في المحيط [ و لو استحق البعض ] مما ليس في تبيعضه ضرر بقريته الاتي  
 كمنين و عبلين و صبرة من كيلي او وزني [ لم يرد ] المشتري [ الباقي ] بل اخذ بحصته من الثمن  
 و عنه له خيار الباقي و فيه اشعار بان الاستحقاق كان بعد قبض الكل فلو استحق البعض قبله او بعد قبض  
 البعض فله رد الباقي [ بخلاف ] استحقاق بعض مثل [ التوب ] و الدار و التكرم و العبد مما في تبيعضه  
 ضرر فان له رد الباقي و اخذ ثمن ما استحق [ و رخص ] البيع [ ان يبيع ] البائع بالكسر انفصل و انفتح  
 زاد و المصدر براء و براءة و انفتح و الصفقة يبيع [ من كل عيب ] موجود عند البيع و حادث قبل

القبض عند المعنيين ولم يدخل فيه الحادث عند عبد الله ما مفصلة نحو ابرأتك من الزنا والكفر والصرة وغيرها [ وان لم يعد لها ] اي لم ينكر العيوب مفصلة نحو ابرأتك عن كل عيب وفيه اشارة الى انه لو لم يبرأ من كل داء لم يبرأ من العيوب كما في الخزانة وبرا من كل مرض دون الكي واثر قرح قد برأ واصبح زائدة وعنه ان الداء مرض الجوف كما في المحيط والى انه لا يشترط روية ما ابراه خلافا لابن ابي ليلى فناظره ابو حنيفة في مجلس الدوانقي فقال لو باع عبد الله في ذكره برص لزمه الرؤية فالتحمه وضحك الدوانقي كما في المبسوط وغيره \*

[ فصل \* بطل ] اي انتهى [ بيع ما ليس به مال ] من مبيع لمن ما هو المتبادر لمن

انه قال بعده بالثمن فالتعميم ظن وفيه اشعار بان البيع الباطل ما انتفى ركنه وان كان الباطل اعم فانه ما لا يثبت له عند التفحص عنه وشرعا ما انتفى ركنه او شرطه سواء كان من قبيل العباداة او المعاملة كصلوة بلا وضوء ونكاح بلا شهود وكثيرا ما يطلق الفاسد عليه وبالعكس وهو لغة انما يصيب الدونق وشرعا ما وجد اركانه وشرطه دون اوصافه الخارجية المعتبرة شرعا كبيع نخمر و صيرة بلا فاتحة وقد تسامح في الامناد ان السطون كالفماد في الحقيقة صفة المصدر دون الحاصل منه كما في 'دصول' [ كلام ] مسفوح فينبغي ان يصح بيع كل دم غير مسفوح من غير الادمي والخنزير [ والبيضة ] بيع [ النحر ] فيكون كالحلقه معطوفا على ما بقية ما على انه كان مالا في شريعة يعقوب عليه الصلوة والسلام حتى استرق المارق على ما قالوا كما في شرح التاويلات وغيره فلا ينبغي ان يقال انه لم يكن مالا عند احد [ وانباعه ] جمع التبع جمع التابع اي اشباه الحر وهي معتق البعض والكتب والدبر وام الولد لكن قد مر ان معتق البعض كالكتاب عنده والحر عندهما وفي نسخة له حازر بيع الكتاب برضاه في اصح الروايتين وبيع الدبر المقيد اجماعا وكذا جاز بيع حلق وام اول من نفسهما وبطل القضاء بجواز بيعهما [ و ] بطل [ بيع مال غير متقوم ] يكسر بواو غير منقعه به شرعا [ كالنحر ] فيما بين المسلمين ومسلم وكافر [ والخنزير ] وقال عبد الواحد والحقم وعد احمد ان لبيع بهيمة فاسد لا باطل كما في 'النظم' وكذا بيع ما مات خنق ولجرح في غير الخنق كما في 'كشف' لكن في المحيط ان بيع مخنق الخنق باطل عند ابي يوسف خلافا لحمد ويخرج عنه بيع لسوقين لانه منتقب به من حيث الالقاء في الارض ويدخل فيه منس وثور من حاد دستيس صبي لانه لا قيمة له ولا يضمن مثله وكذلك بيع ذوات يكتف بالبول على عمل كما في نسخة [ بسم ] ي بطل بيع هذه الاشياء بالدرهم او الدينار وفيه اشارة الى ان بيعها تعرض عبرة لعل وفي شرح ان بيع غير متقوم بالعرض باطل كالبيع بمس مال وفي نسخة انه فاسد عند بعضهم [ و ] بص [ بيع قن ] اي عبد تملكه في النكاح [ ضم ] في حر [ من الدينين ] [ و ] بيع [ ركنه ] اي بالبيعة [ صمتا ] اي ميتة [ بهما ] وان سمي ثمن كل

من البدلين و جازى فى القن والذكية ان ممي عندهما كما فى الكائي وغيره لكن فى المحيط  
والمبسوط وغيرهما انه فسد فيهما عندهما كما فسد قبل التسمية عندهم والكلام مشير الى ان  
حكم بيع الباطل ان لا يصير البدلان ملكا لاحد من المتبايعين وان قبضا بأذنهما فالتقبض امانة  
يهلك بلا شئ عنده و مضمون يهلك بالقيمة عند هبها كما فى الاختيار وهو الصحيح على ما ذكره  
السرخسي كما فى قاضيتان [ رصح ] البيع اى وجد بجميع اركانها وشروطه واصنافه الخارجية المعتبرة  
[ فى قن ضم الى ] مملوك له من [ ملبى ] او مكاتب او ام ولد فالمملوك اسم [ او ] ضم الى  
[ قن غيره ] اى البايع سواء كان ذلك القن قن المشتري او غيره [ بحصته ] من القن فى الصورتين  
وان لم يسم الحصة [ كملك ضم الى وقف ] اى موقوف كما اذا باع شعبة بعضها وقف فانه صح فى الملك  
بحصته عند السرخسي والسفدي وفيه اشعار بانته اذا باع كرما فيه مسجد لم يدخل المسجد فيه و اذا  
كان عامرا والا فقد دخل على ما قال بعضهم كما فى المحيط [ وفصل ] فى العرض [ بيع العرض ] اى  
غير الثمن [ بالخمر ] ونحوها مما ليس بمشتمل [ وبطل فى الخمر ] اى انتفى اوصافه دون اركانه  
وشروطه [ و ] كذا فسد [ عكسه ] اى بيع نحو الخمر بالعرض لان العرض مقصود فى الصورتين بخلاف  
الخمر وللتنبية على الغماد لم ينخرط فى سلك عدم الجواز لاحتمال البطلان فهو ليس بانسب كما ظن  
واعلم انه منه شروع فى تفصيل ما اجمل مما يفصل البيع من ستة اشياء على ما فى المشارع من عدم  
الملك والغرور والجهالة والعجز عن التسليم و ورود النهى والشرط [ ولا يجوز ] ويفصل [ بيع المباحات ]  
اى غير المملوك كحطب الصحراء وحشيشه وطير الهواء وسمك البحر ومائه ماء البير والهـ  
[ قبل ان تملك ] بنحو الاحراز فلو احراز الماء فى حوضه من نحاس او صقر او حص و باعه جاز بشرط ان  
يمتنع التجارى حتى لا يختلط ببيع غيره ولو شترى كذا وكذا قرية من ماء الغرات بدينهم جاز وعنه  
لو اشترى من سقاء كذا وكذا قرية من ماء دجلة على ان يوفيه فى منزله جاز وعنه انه فاسد لان  
الماء معدوم والقربة لم يعمين كما فى المحيط والواد بيعه لا يعرض لا بائع من يبعه به باع كما ذكره  
فى الفرح [ و ] لا يجوز بيع [ ما لا قدرة ] للبايع [ على نفسه ] من مملوك كطير وسمك  
اخذ وارسل فى بيت اوجب لا يمكن اخذه [ لا بحيلة ] اى باحتيال منه وفيه إشارة الى انه لا يجوز  
بيع الابقى الا اذا علم انه عاد اليه ورعى المشتري بالانتظار على ما قال الكوفي وذهب كثير  
من المشايخ الى انه لو عاد احتيج الى عقل جديد و الى انه لو باع فرخ حمام بالنهار لم يجوز بالليل  
جاز ولو باع ما دخل مرضعا لا يستطيع الخروج عنه ففيه خلاف وهذا اذا لم يتيسر له مرضعا  
ولا يجوز ولا خلاف كما فى المحيط ولى انه لو باع ما يطير فى بهو ملوعد الى بيته جاز كما فى  
امهاتة [ و ] لا [ يضر ] البايع كما ذاع جذا فى سقف ولبنة فى جدار ووزراء من توب ومن  
خسبة من طرف معلوم او حلبة سيف ونصب زرع غيب محصود من دير تنريك فانه فاسد لا ذا

(ع)  
(ع)

(ع)  
(ع)  
(ع)  
(ع)

علمه قبل الفسخ فانه يعد صحيحا كما في المزارع وغيره [و] لا يجوز بيع [ما فيه] من مملوك  
او غيره [عز] بفتحين اسم من التغيرين التعريض للهلاك و شرعا ما يؤهم انه غير موجود [كحمل]  
بافتح اي مثل بيع جنين [و] مثل [لبن في صرع] كيلا او مجازفة فانه فاسد لاحتمال الريح  
والدم ونحوهما ومثله بيع بذر البطيخ و دقيق الجنطة ودهن السمسم و عصير العنب والكرياس  
قبل السج [و] لا بيع [ما يفضي] اي يصل [جهالة] اي جهالة نفس المبيع او ثمنه اولفظ دال  
عليه [في المأزعة] بين المتعاقدين ففسد لوباع ما في هذه الدار من نحو الدقيق و الثوب لانه  
ممنزلة بيع ما في الدنيا او باع دارا و المشتري لم يعلم بحلدهما وكذا لو باع نصيبه منها وهو  
لم يعلم به عند الطرفين كما في فاضلخان و ذكر في النظم انه لم يجوز عنده خلافا للصاحبين و منه انه  
لم يجوز الا اذا علما وكذا فسد لوباع عدل زطي بقيمة لجهالة الثمن لكن في المحيط بطل بيع  
طعام لم يبين كميته ثم شرع فيما نهى عنه مما في الجاهلية فقال [و] لا يجوز بيع [المزانة]  
[وهي] لغة المدافعة من الذنب و هو الدفع وعندنا [بيع تمر] ينقطين و يجوز الثلث  
[مجدوز] كيلا او مجازفة بالجهيم و المهملتين و يجوز الاعجام فانها بمعنى المقطوع [مثله]  
و الاخصر بيع تمر بما [على النخل خرصا] بفتح الخاء المعجمة و سكون الراء و الصاد المهملة اي بطريق  
الحز و انخمين فيكون تمثلا عن نسبة النخل الى الضمير و في القاموس الذنب بيع كل تمر طلى  
شعر بتمر كيلا و المزانية بيع وطب في النخل بالتمر [و] لا بيع [اللامسة والقاء الحجر و المنايدة]  
وهو ان يمس المشتري ما يريد شراءه و يلقي حصاة عليه و ينبذه البائع اليه كما في النظم وغيره  
و قد استلزم التفسير ههنا بما اشتراهه يقول احدهما اذا لمحت انا ثوبك او انت ثوبي او مستك  
و اقيمت حصاة اليك و نبذت انا اليك او انت الي المبيع فقد وجب بيعه بكذا فان الكل غرر كالاربع  
فيه و قد صرح به الفايق وغيره و ظاهر كلامه ناظر الى ان ما ذكره كله من البيوع الفاسدة التي  
هي اكثر من ثلثين كما في التنف وغيره لكن في النظم ان ما سرق ما يفضي الى الجهالة من البيوع  
الباطلة التي هي اكثر من ثلثين و في المحيط عن ابي يوسف انه باطل ايضا و لا يخفى ان الانسب  
بالكذب ترك مثال هذه النكاح [ولا] بيع [الزراعي] بكسر العين جمع المرعي بفتحها وهو  
مرعي يكسر لواء نحو رطب ارياسا كما في الصحاح وغيره فمن الظن انه من ذكر النخل و ارادة الحال  
و الام لمعهد فربما من ان لا يجوز بيع البساتين فاشار الى انه لو مقي ارضه لاجل الشيش  
مست بتكليفه لم يحز وهو مختار القدروري لكن في النوازل جاز بيعه لانه ملكه كما في المحيط [ولا]  
يجوز و يفصل [اجرتها] حتى لا يملك الاجر الاجرة بالقبض اذ الاجارة لاستهلاك المنفعة دون  
العين [و] لا بيع [النخل] زبور لعمل و عن محمد يجوز اذا كان ممرزا او مجموعا [الامع  
كمرت] جمع الكوارة بالضم و تنخيف و يكسر و بهذا العمل من الخشب او الطين او العسل

في الشمع كما في القاموس وعلى التقديرين يجوز بيعه معها بالاجماع كما في المضمرة لكن الكرخي قد انكر وقد قال ان النحل لم يدخل في البيع تبعاً للعمل لانه يدخل التبع اذا كان من حقوقه كما في المحيط وغيره [و] لا يبيع [اجزاء الادمي] كالشعر والعظم واللبن وعن ابي يوسف جاز بيع لبن الامة وعنه لا بأس بكل المرأة وقيل لا يباح للطفل اذا امتنعني وصب في العين اذا علم زوال الرميد به كما في التمرتاشي [و] اجزاء [الخنزير] فان يبيع نفسه قد مر والانتفاع بشعره من حيث الخرز ضرورة يستثنى في الفروع وعن ابي يوسف انه مكروه لانه نجس ولذا لا يلبس السلف مثل هذا الخف وفي الاكتفاء اشعار بجواز بيع اجزاء غيرهما كالشعر وغيره ولو ميتة وفي العصب روايتان كما في المحيط [و] لا يجوز ويطلب بيع [جلد الميتة ولحمها قبل دبحه] فيجوز بيع جلد السبع المذبوح ولحمه الا لحم الخنزير وان كان للسور فانه لا يطعم له لانه نجس كما في المحيط [و] لا [درد القز] اي الابريسم خلافاً للحمد وكذا لابي يوسف الا اذا لم يظهر القز فيه كما في الهداية لكن في المحيط انه قول الشيخين والفتوى على قول عبد [و] لا [بيضة] بفتح الباء اي ينزل القز او ينزل دودة بالفارسية (تم) لانه ينتفع به من حيث ذاته [خلافاً لهما] في الجواز لانه كبذر البطيخ وعليه الفتوى كما في الخلاصة ويجوز ان يتعلق الخلاف ببيع الدود ايضاً في التجنيس عن الصاحبين يجوز بيع درد القز ويضمن مطلقه [و] لا موضع [العلو] اي علو السفل بكسر الفاء وضماً فيهما [بعد سقوطه] اي العلو لانه لم يبق الا حق تعلو متعلق بهواء الساحة فلم يكن مالا ولا متعلقاً به وفيه اشارة الى بطلان بيعه بعد سقوط السفل والى جواز بيع العلو قبل سقوطه والى جواز بيع الشرب بدون الارض لانه متعلق بالمال وفي رواية لم يجز للجهالة وهو مختار مشافهاً والى جواز بيع الطريق وحق المرور لم يجز بيعه عند العامة للجهالة واما بيع النمل وحق التمييز فلم يجز بالاتفاق اكل في المحيط [و] لا يبيع [شخص] مشار اليه [على انه امة وهر عبد] وبالعكس واختلف انه فاسد او باطل كما في الكرمانى وفيه اشارة الى انه لو اشترى شاة على انها نجيعة فاذا هي ضان فانيح جاز كما اذا اشترى فصاً على انه ياقوت احمر فاذا هو اصفر الا ان للمشتري الخيار فيه اذا رآه والاصل ان لاشارة والتسمية اذا اجتمعتا في عقد فان كان المشار اليه من خلاف جنس المسمى فالعبرة له والاشارة لغو فليبيع باطل لان المبيع معلوم والذكر والاثنى في بني آدم جنسان بخلاف البهائم وان كان من خلاف وصف المسمى فالعبرة للمشار اليه واما اذا علما به فالعبرة للمشار اليه فلو قال بعث منك هذا الجمل وأشار الى عند جنس المسمى فاما اذا علما به فالعبرة للمشار اليه فلو قال بعث منك هذا الجمل وأشار الى عند فابم بينهما انعقد انعقد على العبد كما في المحيط [و] لا يجوز ويفعل [شراء ما باع] لايح من سلعة ازغبرها سواء كان الشراء من البائع ارض من قائم مقامه كالوارث وسواء كان البيع لنفسه ولغيره



بالوكالة [ باقل مما باع ] من الثمن [ قبل نقد كل ثمنه ] اي ثمن ما باع [ الاول ] او بعضه لان بين الشئتين عينة الغالبة وهي مثبتة لعينة الرياء والشبهة في الحركات كالحقيقة وانما ترك فاعل المرأة ليشمل شراءه من لا يقبل شهادته للبائع كعبد و مثل ولده ووالده سواء كان شراءه لنفقه في حيرة البائع او بعدها فهذا عنده من قول بعض المشايخ واما عند ابي يوسف فلا يجوز شراء الوارث مطلقا خلافا لمحمد واما قلنا من البائع لانه المتبادر فلو اشتراه من المشتري الثاني او الموهوب له او الوصي له جاز وفي قوله باقل مما باع اشارة الى انه لو اشترى مثله او اكثر جاز وان الفساد عند اتحاد الجنس فلو اختلف جنسه جاز وفي قوله قبل نقد ثمنه اشعار بانه لو اشترى بعده يجوز وبأن المبيع لم يتغير بعيب فلو تغير جاز كما اذا تغير معرة الكل في المحيط [ و ] كذا [ شراء ما باع ] البائع او وكيله حال كون ما باع [ مع شيعة ] آخر [ لم يبعه ] اي ذلك الشيعة قبل نقد ثمنه الاول ولم يذكره للسابق [ بثمنه ] متعلق بالشراء [ الاول ] او الاول والاكثر لكن يكون حصة ثمن المبيع الاول اقل من ثمنه [ فيما باع ] متعلق بلا يجوز فيصحب فيما لم يبعه فلو اشترى جارية بالثمن ثم باع مع عبدها من البائع قبل نقلها جاز في العبد وفسد في الجارية لانه شراء باقل مما باع ولا يحرمي 'الفساد' لضعفه و فؤاد 'تغيره' قد مرت ولو فرع المسئلة لكان اسلم من الاستدراك [ و ] لا شراء [ زيت ] دهن الزيتون [ متى ن يوزن بظرفه ] اي بشرط وزنه معه [ و ] ان [ يطرح ] لنظر كذا [ اي احد عشر ] رطلا [ مثلا لانه شرط ذافع لا يقتضيه العقد ] بخلاف شرط طرح مقدار وزن الطرف [ فانه يجوز لانه شرط يقتضيه العقد وان اختلفا في الطرف ومقداره فالقول للمشوي مع يمينته ولا يخفى انه مستغني عنه بقوله لا يجوز [ و ] يفصل [ البيع بشرط ] حرفة الباء او ملن دون ان وان كان خلاف الظاهر فان ان مبطل للبيع وان كان في شرطه ضرر الا في صورة ان يقول بعتنه ان رضي فلان به فانه قال ابو الفضل يجوز الخيار فيه اذا رقت ثلثة ايام كما في آخرهبة النهاية وغيره و المتبادر ان يكون بلا و ادنو قال بعت هذا العبد بالثمن درهم و ملن ان يقرضني عشرة حان البيع كما في المحيط [ لا يقتضيه العقد ] اي لا يجب بنفس البيع [ وفيه ] اي ذلك الشرط [ بعت لاحدهما ] اي المتعاقدين كشرط البائع ان لا يسلم الى المشتري الى شهر او اقل او اكثر او يقرضه مالا او يهبه او يصدق عليه مال او يواجره او يعيره وكذا شرط المشتري [ او ] نفع [ لمبيع يستحق ] اي يثبت له حق فيحصل منه طلبه مثل ان يبيع عبدا بشرط ان لا يخرج من ملكه او يعتزل او يكتب او يدبر او غير ذلك وان كل واحد منهما معمل للبيع وفيه اشارة الى ان البيع جائز بشرط يقتضيه العقد كشرط تسليم المبيع و الثمن او الملك للمشتري وكذا بشرط فيه مضرة لاحدهما خلافا لابي يوسف وكذا بشرط فيه بفع لمبيع غير مستحق كشرط ان لا يخرج فوس مبيع من ملكه فانه ربما يكون المشتري اكثر تعاضدا به وكذا بشرط لا ينفع ولا يضر كما اذا باع طعاما بشرط الاكل كما في

المحيط وكذا بشرط ان ينفخ لغيرهم كشرط ان يقرض اجنبيا دراهم فان الشرط باطل كما في الاختصار  
والى انه لو كان شرطا لا يقتضيه لكن يلازم كعطاء المشتري الكفيل او الرهن بالثمن ولا يلازمه  
لكن يرد الشرع بجوارته كالخيار والاجل ولم يرد لكنه متعارف كالاقتضاء وحذف البائع فعلا كان  
البيع فاسدا لكنه صحيح كما في المحيط وغيره [و] لا البيع بشرط هو تأجيل الثمن او البيع العين  
از الدين [الى اجل] اى زمان امر منتظر الوجود [جهل] ذلك الاجل كوقت قدوم الحاج  
او الحصاد وفيه اشارة الى انه اذا باع مطلقا ثم اجل الى هذه الاجال صح واخر المطالبة والى ان الاجل  
المعلوم فى البيع والثمن العينين صحيح لكنه باطل كما فى النهاية والى انه لو اجل الى النيروز  
او المهرجان او صوم النصرى او فطر اليهود فان كان معلوما فصحيح والا ففساد كما فى  
الاختصار وانما جهل لان النيروز انواع نيروز العامة وهو ازل يوم من فرزددين ماه و نيروز  
الخاصة وهو يوم السادس منه و نيروز السلطان وهو اول يوم يكون في نصف نهار الشمس  
في ازل درجة من درجات الحمل و نيروز المجوس ويقال نيروز الدهاقين وهو اليوم الذي دخل  
فيه الشمس في الحوت والمهرجان نوعان عامة وهو اول يوم من الخريف اعني يوم السادس عشر  
من مهرماه وخاصة وهو اليوم الحادي والعشرون منه وصوم النصرى سبعة وثلاثون يوما في مدة  
ثمانية اربعين يوما فان ابتداء صومهم يوم الاثنين الذي يكون قريبا من اجتماع النيرين الواقع  
بين ثاني شباط وثامن آزر ولا يصومون يوم الاحد ويوم السبت الا يوم السبت الثامن والاربعين  
ويكون فطرهم يعني عيدهم يوم الاحد بعد ذلك وفطر اليهود ان ياكلوه سبعة ايام من خامس  
عشر من الشهر السابع من شهر تارغشم ابتداءه قبل سنة النورم بشهر موافقة لموسى وقومه عليه  
الصلوة والسلام فانه خرج من مصر في الخامس عشر وعبر عن البحر ولم يجدوا من الطعام الا برا  
في السنبلة فيطبخ من دقيقه فطير ثم ياكلونه فأغرق سبحانه وتعالى ذريته وقومه فنجوا عنه  
واما فطر اليهود كما فى الهداية وغيره فليس بيوم مشهور عنهم الا ان يقال اريد يوم فطرا فيه  
فانهم يصومون بنص التوراة ستة وثنتين يوما وتام الكلام في شروح الزبكات سيما كسف  
الحقايق [وصح] البيع وصار بائعا بعد ما يوقف او صحيبا بعد ما فعل على ما مر من اختلاف اهل  
خراسان والعراق [ان امقط] المشتري الاجل بان قال بطلته او تركته لا يبرئ منه او لا حاجة في فيه  
[قبل الحول] اى حلول الاجل [وان قبض المشتري المبيع بيعا واحدا] لاحتاج اليه وان كان  
شردعا في حكم البيع لفساد لان بعض سابقه بيع باطل [دروءه يابعه صرفا] لقبض المشتري لمبيع  
بامره في المجلس او بعده على الزبالة المشهورة [او دلالة كعبه] من الاشارة الى ان التخليق في البيع العاس  
[في مجلس عقده] في رواية زياداه وهو الاصح وفيه اشارة الى ان التخليق في البيع العاس  
ليست بقبض وهو الاصح كما في لزمدي لكن المصحح اى قبض كما في قاضيان والى ان القبض

بعد المجلس بلا رضاء لم يعتبر ولو بعد قبض الثمن لكنهم قالوا انه محمول على ما اذا كان الثمن شيئاً لا يملكه البائع بالقبض كالتحريم والتخفيف والافقار قبض الثمن اذن له بالقبض كما في النهاية [ وكل من ] اي والحال ان كل واحد من المبيع والثمن [ عوضيه ] اي المبيع [ مال ] ذكره القدروري ومن تابعه لكن الصواب انه غير لازم ولذا تركه صاحب الاختبار وغيره وما في الكافي انه لاخراج المبيع مع نفي الثمن فانه ليس ببائع حقيقة في رواية لانعدام الركن ففيه ان حق الاداء على هذا وثبت عوضيه وان الثمن ليس بركن وان اعتبر في مفهومه كما في الاصول وان الكلام في المبيع الفاسد على ان مثل بيع الخمر يدخل فيه [ ملكه ] ملكا خبيثا حراما فلا يحل للمشتري الاكل والشرب والليس الرطوي وقيل يحل وفيه اشارة الى انه يملك عين المبيع ولهذا ثبت الشفعة بأداء المشتراة شراء فاسدا كما ذهب اليه مشايخ بلخ وقال مشايخ العراق انه لا يملك ولذا قالوا ان الشفعة غير ثابتة واما تصرفه فيه فتمسك بالمالك وان كرهه الاول اصح كما في الزايدي وغيره [ ولزمه ] اي المشتري بوجوب الاعتراض لا للعطف على ملكه كما ظن [ مثله ] اي المبيع [ حقيقة ] اي ضرورة ومعني في ذوات الامثال كالكليبي والوزني [ او ] مثله [ معنى ] اي قيمة في ذوات القيم كالحيوان والعرض وفيه اشارة الى ان المبيع لو كان موجودا لرد بعينه وان ان العبوة للقيمة يوم القبض وعند عهد يوم الاستهلاك لا اذا زادت من حيث العين لا السعر فانه يوافق الشئخين كما في المحيط [ فان كان فسادا ] اي فساد المبيع [ بشرط زائد ] على العقد كالتقصير والتخيار والاجل ونحو ذلك وقد كان المبيع دائما بلا زيادة ونقصان في يد المشتري وبقرينة الماضي والاتي [ فليمن ] نفع [ له السرط ] دون من عليه [ فسخه ] بلا قضاء وعلم من غيره وفي رواية المبسوط لا بد من احدهما وفي رواية اخرى المبيع الفسخ كما في الخزنة وبه فسروا الكرواني وعلم بان الرضى قد يتحقق من المشتري لكن في الكافي ان الفسخ له عند عهد ولكل منهما عند الشئخين بشرط علم صاحبه عندهم وفيه اشارة الى ان لمن علمه السرط يقع بالقضاء او الرضاء على ما قال عهد وان قبل القبض لهما الفسخ بالطريق الاول وهذا لاجتماعه وفي انشراط علم المصاحب اختلاف المشايخ كما في العمادي وان ليس للمبيع عند البيع بعد الفسخ قبل اداء الثمن كما في الكافي [ والا ] بكن الفساد به بل بأمره في لعقد كسح عرض بالتمتع [ ففسخه ] اي العاقلين [ ففسخه ] بلا علم المصاحب على ما في ابو يوسف واما عندهما فيستوفى علمه كما في الفصولين اكن في الكافي انه شرط عندهم ولا بد في الموضوعين مكان الامامة على ان عدم الفسخ واجب حقا للشرع كما في المحيط وغيره [ وان خرج ] هذا المبيع بالقبض [ عن ملك المشتري ] يتصرف تحتل النقص كالمبيع والرهن والقيمة مع التمسك او لا كالعقود والتدبير وكذا في [ اوسى فيه ] بناء او غرس فيه شجر او لثة بعين او غسله وقطعه او خطه او عزه وسدده وطحن او صاع او غير ذلك مما زاد المتعدي في يد المشتري [ فلا

فمنع لكل منهما في شيء منها إلا إذا رضى المشتري بالفسخ وقبده إشارة إلى أنه إن لم يضرع كالإجارة والنكاح فمنع لكنه للقاضي وإلى أنه لو عاد إلى ملكه بفك الرهن والرجوع في الهبة أو عجز المالك أو رد المشتري بالمعيب فقد منع إلا إذا قضى بالقيمة وإلى أنه لو انتقص بفعل المشتري للبايع الفسخ وله أخذ الأرض وكذا باقة صاوية أو بفعل الاجنبي لكن له أخذ الأرض منه أو من المشتري بخلاف ما إذا قتل اجنبي فإن له أن يضمن المشتري لا القاتل الكل في المحيط [وطاب] أي حل [للبايع ربح ثمنه] من دراهم المبيع أو دفانيرة [بعد التقاض] أي اشتراك البايع والمشتري في قبض المبيع والضمن لتملكه ولم يطلب قبله لعدم تملكه والأحسن القبض إذا دخل لقبض المبيع فيه [لا] يطيب [للمشتري ربح مبيعته] ولو بعد التقاض [فتصدق] المشتري [به] أي الربح وجوبا كالمبيع قبل القبض فإنه لا يطيب له والأصل أن المال نوعان ما يتعين بالتعيين كالعروض وما لا يتعين به كالقديين فإنه واجب في الذمة لا بعينه وعيظه نوعان ما لعدم الملك وما لفساد سبب الملك كزعم الوديعة وهذا المبيع والأول منه يعمل عند الطرفين في كل من نوعي المال فلا يطيب ربح الوديعة عرضاً أو نقداً لأنه حصل من مال الغير فوجب تصدقه وأما الثاني فيعمل في الأول من المال لأن الربح جزء من بدل المملوك ملكاً فأسداً فوجب التصديق دون الثاني لأنه وإن تعين في العقود للرد عند قيامه لكنه لم يتعين على الأصح في العقد الثاني لأن الربح حصل به لا بالقدل فلا يكون الربح جزء من بدل ما يملكه ملكاً بأسداً فلا يجب تصدقه كما أشير إليه في الكرماني وغيره [وكرة] وحرم [التجش] بفتح 'النون' والجيم أو مكونها ومولغة الإدارة وشرعاً الزيادة في الثمن لرغبة المشتري بأن يقول ليس هذا ما كنت أطلب ملك بكذا وهو أكثر مما اشتراه وهذا إذا كان محل الثمن فإن كان أقل فزاد إلى القيمة فمحذور كما في شرح الطحاوي [و] كره [الموم] أي الاشتراء بثمن كثير [على موم غيرة] أي اشتراء غيرة بثمن قليل [إذا رضياً] طرف الموم [بثمن] معلوم لم يبق بينهما إلا العقد فلو زاد قبل التراضي فهو بيع للزيادة الاتي الدال على جواز الموهوم فإن نادى دلال على سلعة طيبة أسان بثمن فقال 'الدال' 'أهل' الملك فلا بأس أن يزيد أحد في هذه الحالة فإن أخيراً الدال الملك بذلك فقال بعه به وأقبض الثمن فليس لأحد أن يزيد بعد ذلك كأي المحيط والتكلم مشعر بجواز هذين البيعين كما في النظم وغيره لكههما باطلان على ما دل الظهيرية [و] كره [تقريب الجلب] أي استقبال من في المصير حلياً فختين أو السكون أي مجلوس من طعام أو حوان أو عيرة [المصر] صفة لتثقي [بأهل مصر] الذين جاؤا بالحب أو جيب إليهم فلو أضر بهم أو لبس عليهم لمعركرة ولا لمعركرة كما في الاختصار وغيره [ربيع الحاضر] أي تقيم في المصير ما لا جلب لباع بالثمن الغالي [مبادي] أي لأجل تقيم مديته وقبل بعه الطعام أو العنف من الهادي بذلك الثمن فلامعجي من [زمان] تحيط أي حذر من خطر

وفيه إشارة إلى أنه يكره إذا اشترى باهل المصروالا لم يكره كما في الاختيار [و] كره [البيع] جالسا أو قائما  
 أو واقفا لا ما شأ إلى الجمعة [وقت النداء] أي بعد الزوال إلى أن يصلي [و] كره في ظاهر الرواية  
 [تفريق صغير] بالبيع والهبة والصدقة والوصية والمهر وغيره مما ليس بحق عليه [عن] صغير أو  
 كبير [ذي رحم محرم] للقرابة [منه] أي الصغير اجتماعا في ملك أحد فلا يكره التفريق بين كبيرين  
 ولا بين جاني أو مدبر أو أم ولد أو مكاتب أو معتق وغيره ولا بين ذي رحم غير محرم مثل ولدي  
 عمين وأخوين من الرضاع والزوجين ولا بينهما إذا كانا لرجلين بكل منهما شقص أو لصبي رجل  
 أو لرجل وامرأته أو مكاتبه أو مضاربه وتامه في النظم [عن] أبي يوسف أن يبيع أحدهما بأطل  
 وعنه أنه جائز مكرره في غير الوالدين وفيه إشعار بأن الكرامة تمتد إلى البلوغ وأن رضا  
 بالتفريق وقبل إذا راعها ورضا به فلا بأس وهو رواية عن أبي يوسف وعنه لا بأس به بلا  
 مرافقة إذا رضى كما في المحيط [و] لا يكره [بيع من يزيل] والمزاينة أنسب إلا أنه تبرك  
 بعبارته صلى الله عليه وسلم وإشارة إلى صورته وهي أن ينادي الرجل على سلعة يذمه أو نأيه  
 ويزيل الناس إلى أن يرضى بثمان وفيه إشعار بأنه لا يكره بيع ما يساري درهما بالف درهم وهذا  
 عند أبي يوسف خلافا لأحمد كما في الخزانة وغيره وتامه في كراهته هي به النسب \*

[فصل في] \* الأمانة [أي أمانة البيع غير السلم فإنه ليس بفسخ كما في تحالف الهداية  
 [فسخ] للعقد - يمكن [في حق المتعادلين] أي فيما ثبت بنفس العقد من غير شرط فيجب  
 على البائع رد النمن الأول كما يأتي ولا يبطل بالشرط الفاسدة بخلاف البيع ويصح أن يبيع منه  
 قبل استرداد المبيع ولو كانت بيعا لبطل وبصح استرداد المبيع بلا إعادة الكيل والوزن والغسغ  
 فسخه انقضاء وتفريق كما في المقاموس وشرعا رفع العقد على وصف كان قبله بلا زيادة ولا نقصان  
 ومتعاقدين من استعقبى ولكم في شتمل فائدة الوارث وفيه إشارة إلى أنها لغة الفسخ كما في  
 المقاموس فإن الأحكام الشرعية على وفات المعالي لغوية كما في حوالة الهداية وقيل إزالة القول  
 السابق فإن حمزة للسبب ورد بأنها من بذت بناء على أن معاني الأبواب مما يحتاج إلى السماع كما  
 تقرر وإنها شرعا فسخ العقد عند إدم منه وإنها باطلة إن لم يمكن جعلها فسخا وإن أنها  
 تحتاج إلى الاستدلال بقول فسخ بمعنى فسخ وهو من ماض عند النحويين والآخرين على اختلاف  
 الحديث [فتبصر] لأمانة بعد زيادة معينة مقبوضة في زيادة مفسدة مانعة للفسخ بخلاف المتصلة  
 فإنه لا سمح فلا سمح فسخه قبل انقضاء البيع من جهة المشتري من البائع [في حق  
 ثلث] عند عدلين مع الله سبحانه أو غيره تعالى فيما ثبت بالشروط لا بالعقد [فيجب بها]  
 في الأمانة الاستبراء في سجارة فإنه حق الله تعالى والله ثلثتها ويجب بها [لشفعة] في العقار  
 فإن اشيع ثلثهما وبحسب تخالف لو كان بيع سابق صرفا ولا تسقط الزكوة إذا اشترى بعروض

التجارة عبدا للخدمة بعد الجول ثم رد بالعيب بغير قضاء فاسترد العرّض فهلك في يده فإنه يبيع في حق الفقير [ وصحت ] الاقالة [ بمثل الثمن الاول وان شرط غير جنسه ] اي الثمن الاول واحترزه عما قيل انها تبطل عنده بغير جنسه كما في المحيط والاحسن تقديم هذه الجملة لانها من فروع الفسخ [ او ] شرط [ الاكثر ] حال كونه [ منه ] اي جنس الثمن الاول فيكون من للتبعيض ويجوز ان يكون اللام زائدة ومن تفضيلية او يقدر ان فعل آخر عاريا عن اللام متعلقة به اي اكثر منه كما ذكره الرضي [ وكذا ] وصحت بمثله وان شرط [ الاقل ] لانه فسخ هو رفع ما كان فيلزم المثل وبلغو غير الجنس والاكثر والاقل [ الا اذا عيب ] المبيع عند المشتري فانها تصح بالادل وصار المحطوط بازاء نقصان العيب. وهذا كله اصل ابي حنيفة وفرعه واما اصل ابي يوسف فهو ان الاقالة يبيع في حق الكل الا ان لا يمكن بان كان المبيع منقولا غير مقبوض فيجعل فسخا الا ان لا يمكن بان كان المبيع عتقا ما كانا وضمنه درهم فتبطل واما اصل محمد فهو انها فسخ الا اذا تعدل بان زاد فيجعل بيعا الا ان لا يمكن فتبطل كما في الضمومات فيجميع ما ذكره من الصور السبع يبيع الا الاخير عند ابي يوسف لان مبيعها مقبوض وكذا عند محمد الا السادسة المشروطة الاقل فانها فسخ لانه غير متعذر فيهما بخلاف البرائي واعلم ان هذا الاختلاف فيما اذا حصلت الاقالة بلفظ الادالة اما اذا حصلت بغيرها كلفظ المناسبة والمتاركة والرد فانها فسخ بلا خلاف كما في اللخيرة وغيره ولو كان بلفظ البيع فبيع بلا خلاف كما في الاختيار [ ولم يمنعها ] اي الاقالة [ هلاك الثمن ] لانه باق بوجود الذمة [ بل ] هلاك [ المبيع ] لان الادالة تقتضي بقاء العقد القائم ببقاء المعقود عليه فصحت اقله ببيع عبد بكتّر برّ بعينه بعد هلاك العبد لان البر مبيع من وجه كما في المحيط [ وهلاك بعينه ] اي المبيع كموت احد العبد من المبيعين [ يمنع ] الادالة [ بقدره ] اي الهالك ولم يمنع في الباقي والكلام مشير الى ان هلاك البديلين يمنع الادالة لكن في الاختيار وغيره انه لم يمنع في الصرف لان لاثمان لم يتعين في الادالة \*

### [ فصل \* تنوئية ] لغة جعل الشخص وثيا وشرعية ما يشير اليه بقومه

[ ان يشترط ] اي يحصل بان يشترط بتوبة الاتي [ في بيع ] اي بيع العرض احتراز عن الصرف بقربة تأخيره فالتولية والبرائة لم يكونا في بيع الدرهم والدينار كما في الكفاية [ انه ] اي التبيع [ بما شرع ] به اي قام على التباع من الثمن او غيره بقربة ما يائي [ والبرائة ] يحصل [ به ] اي بذلك اي بان يشترط في البيع انه بما شرع به [ مع فصل ] اي زيادة شيء معلوم من الربح فيخرج به التوبة ولا يصح بربح ( ده يارده ) الا ان يعلم بالثمن في المجلس كما في الاختيار وقوانين ( ده يارده ) عجمي معناه عشرة باحد عشر وبعشرة مع احد عشر والمعني باع ما اشتراه بعشرة يحد عشر استيسانا او باحد وعشرين قياسا واول مذهب الجمهور كما في الظاهر واما فلما من



المحيط لو حدث به ما يمنع الفسخ من نحو الهلاك لزمه المسمى بلا خيار ولا شيء له في قول الطرفين ومن بعد ان المشتري يرد قيمة البيع ويرجع على البائع بالثمن والكلام مغعر بانه لو قال للمشتري قيمة متاعي كذا و متاعي ليساري كذا فاشترى ببناء على ذلك فظهر بخلافه كان له الرد بحكم التقرير وان لم يقل ذلك ليس له الرد وبعضهم لا يقتنون بالرد بكل حال والصحيح ان يعتنى بالرد اذا وجد التقرير وبدونه لا يعتنى بالرد كما في الكافي \*

[ فصل \* الربوا ] بالكسر والقصر اعم من الربو بالفتح والمعكون كما قال ابن الاثير فلامه واو ولذا قيل في النسبة ربوي وكتب بالالف والياء والواو كما في التهذيب لكن الياء كروية و في الكافي انه قد يكتب بالواو وهذا اقبح من كتابة الصلوة لانها في الطرف متعوضة للوقف واقبح منه انهم زادوا بعد ما الفا تشبيها بواو الجمع وخط القرآن لا يقاس عليه فالاول اوجه وهو لغة الفضل وشرعا مشترك بين معاني الاول كل بيع فاسد والثاني كل عقد فيه فضل والقبض فيه مغيد للملك كما في شهادات النهاية والثالث ربا النساء والرابع ربا النقد والى الاخيرين اشار بقوله [ فضل ] شرعي وهو فضل الحلول على الاجل والعين على الدين كما في ربا النساء او فضل احد المتجانسين على الآخر بالمعيار الفرعي اي الكيل والوزن كما في ربا النقد للاحتراز عن نحو بيع ثوب ببرّ نسمة وبيع كبر و شعير بكرى و شعير وبيع مائة مائة ودانق وحفنة بسخنيتين وذراع من الثوب بدرامين نقدا فان الفضل فيما لم يعتبر شرعا [ خال عن عرض ] للاحتراز عن نحو بيع كرتي برّ بكرير و فلس [ شرط ] صفة اخوة تركه اولى ذاته مغعرا بان تحقق الربوا يتوقف عليه وليس كذلك والحد لا يتم بالعناية [ لاحد للتعاقدين ] اي البايعين او المقرضين او الراهنين للاحتراز عما اذا شرط لغيرهما [ في ] عقد [ المعارضة ] للاحتراز عن هبة بعض زايد و يدخل فيه ما اذا شرط فيه من الانتفاع بالرهن للاستخدام والركوب والزراعة واللبس وشرب اللبن واكل الثمر فان اكل حرام كما في الجواهر والنفث [ وعلته ] اي علة الفضل وموجب حرمة وفيه تسامح والتحقيق علة وجوب النسائي من السحتين المذكورتين للاحتراز عن هذين الفضلين كما في كتب الاصول والفروع فهذا مغير الى علة ربا النساء و ربا النقد كما يجيء فلم يكن قرينة لاختصاص التعريف بربا النقد كما ظن [ القدر ] لغة كون الشيء مساويا لغيره بلا زيادة ولا نقصان وشرعا التماوي في المعيار الشرعي الموجب للمماثلة الصورية واليه اشار بقوله [ اي الكيل ] في المكيلات [ والوزن ] في الموزونات [ مع الجنس ] شرعا التماوي في المعني باتخاذ اسم الذات والمقصد او المضاف اليه او المنتعم به من الصغور والغيبة ولحم البقر والغنم والثوب الهودي والمروي جنسان لفقدان الاتحاد المذكور [ والبرو والشعير ] وتمر وثلج كيلي [ اي منسوب ذلك الكيل ] والذهب والغففة وزني [ ذلك ] و غيرها [ اي الاشياء المنة يبنى [ على العرف ]



اي عرف زمانه صلى الله عليه وسلم او زماننا فالاموال الربوية غير مقصورة على السنة فما عرف كيله ووزنه بالنص من السنة فكيلي ووزني ايذا كما مر واما ما لا نص فيه فما عرف كيله ووزنه على عهد صلى الله تعالى عليه وسلم فكذا وان خالف عرفنا وما لم يعرف فالتعريفنا وهذا عند الطرفين واما عنده فالتعريفنا وان كان كيليا او وزنا على عهد صلى الله تعالى عليه وسلم كما في المحيط وفيه اشارة الى جواز كون الشيعة كيليا ووزنا وليس بكيلي ووزني كالماء فانه عند الشيعة ليس بكيلي ووزني وعنده كيلي ووزني كما في الخزانة والى انه لا يروى في الحيوان والزروع والاعددي نقدا فجاز بيع مائة جزء بها يمين منه كما في النظم وغيره [فان وجد الوصفان] اي القدر والجنس معا [حرم الفضل والنساء] كالجماد اسم من نساء اي تاجر كالتسمية على الفعلية كما في الطلبة والعني حرم هذان الميعان بسبب الفضل الحقيقي والحكمي فلا يحل اكله ولو بعد القبض لكن يجوز فيه ما يورث التصرفات مع الكراهة لانه بيع فاسد وفي تأخير النساء اشعار بانه انكر من ربا النفل ولذا كفر منكروه بلا خلاف بخلاف منكر ربا السقل بخلاف ابن عباس رضي الله عنهما كما في التامليدي وروى رجوعه عنه على ان الصحابة لم يسوغوا اجتماعه فيه فمستحله كغير ذلك اصحاب النارهم فيها خالدون كما في المبسوط وغيره [وان عدما] اي الوصفان [حلا] اي الفضل والنساء كبيع عشرة اذرع من الثياب بقتري شعير نقدا ونساء [وان وجد أحدهما] وهو القدر في المثنيين والتمنين والتمنن في المثنيين [حرم النماء] حتى اذا اسلم قفيز بر في قفيز شعير لا يجوز لوجود الكيل في مثنيين وكذا اذا اسلم الحديد في الزعفران لوجود الوزن فيهما وكذا اذا اسلم الدرهم في الذهب لوجود الوزن في مثنيين وكذا اذا اسلم ثوب مروي في مثله لوجود الجنس في مثنيين واما اذا اسلم الدرهم في الزعفران فيجوز لانه لم يوجد وزن في مثنيين او تمين بل في ثمن وثمان وكذا اذا اسلم الفلوس في الرصاص لانه لم يوجد الجنس والوزن الا اذا صار كاسا فانه صار وزنيا فوجد الوزن في مثنيين كما في المحيط [فقط] ولا يحرم الفضل في بيع قفيز بر بغير شعير وخمس اذرع من الاثواب بعشر منها نقدا فان قدر واحسن موثرين في ثلث التسمية فوجبه حرمة الفضل الحقيقي والحكمي بحكم حديث وكان معاينه واحدة له وفضل حقيقي قوي والحكمي ضعيف فكل منهما صالح لان يكون عليه ثمة به دون الاول ولا يسمعي نسوة عضل مع حلهما عضل كاذب [ولا يجوز ان يباع بكيلي عملة لا مسويا ككلا] فلا يجوز بيع سدر مستويا وزنا الا اذا علم انهما متماثلان ككلا لا روايه شاذة عن ابي يوسف وقد احتد به بعض صحابها كما في الخزانة وعليه الفتوى بعموم السنن كما في المصنوع [و] د [وزني] جملة [المتساوي وزنا] فلا يجوز بيع الذهب بجملة متساويا ككلا لا رواية شاذة عن ابي يوسف انه جار اذا اعتاده الناس والكلام مبني على انه

لو باع تمرًا بتمر كيلًا بكيل بمثل و تفاوت الوزن جاز و كذا لو باع وزنا بوزن مثلا بمثل و تفاوت الكيل كما في المحيط و اعلم ان الكلام معطوف على الشرطية فيكون مصدرا بغاء النتيجة فلم يكن مكررا كما ظن [ و الجيد ] من الرواية [ و الردي ] من ردها الكرم رداءة اي فسد و يجوز ان يكون من ردي كرضي روي بفتحيتين فهو ردي اي هالك از من رد عليه اي لم يقبله و خطاه كما في القاموس فهو مهموز از ناقص على فعليل او مضارع منصوب [ سواء ] اي متساويان في حكم الربا و لذا لو باع فقيرا من البر الجيد بفقير من الردي جاز و لو استهلك البر الجيد او باعه الوصي فابدل بالردي لم يجز و كذا لو باعه المريض حتى اعتبر من التلث كما في حكم امر الكسف [ و جاز بيع حنفية ] من بر او از او عدس او نحوه و هي بفتح المهملة و مكون الفاء ملا الكفين كما في الصحاح و المقدس لكن في المغرب و القاموس و المطبوعة و النهاية ملا لكف [ بفتحين ] و لو من جنس لانه كمقابلة الحنفية الجيدة بالرديتين فيتساويان و فيه اشارة الى ان كل واحد من البديلين من المكيلات اذا لم يبلغ نصف صاع او قيقيز على الروايين او العبارتين فلا بأس به و اما اذا بلغ احدهما دون الاخر ففيه روايتان فلو باع قل من نصف القيقيز من البر بفقير منه جاز على رواية الاصل لكنه مكرره على ما روي عن ابي يوسف انه يكره ان يبيع تمره بتمرين و كان يقول ان ما حرم منه الكثير فقد حرم منه القليل كما في المحيط وغيره [ و ] جاز بيع [ فلس ] بفلسين باعيانهما [ و ] بسبب تعين ذوات البديلين و فقد هما فالباء للمسبية لا بمعنى مع كما ظن فانه حال و لم يجز تنكير صاحبها كما تقرّر و جمع العين على نحو قوله بكيّا و هذا البيع لم يجز عند محمد لانه ثمن كالدرهم و قالوا ان الثمن بالاصطلاح و قد بطل عمله و فيه اشارة الى انه لو كان كلاهما او احدهما غير معين لم تجز كما في النهاية [ و ] بيع [ اللحم ] المفصول من الشاة او البقر مثلا [ بالحيوان ] وحي ولو من جنسه متفصلا لانه مؤنث بغيره و قال محمد لم يجز في لحم الخنزير اذا علم ان اللحم اكثر من لحم ذلك الحيوان ليكون بعض بازاة لستقط و فيه شعاع انه اذا كان مذبوحا غير مسلوخ اي غير مفصول عن المسقط لم يجز و هذا اذا لم يكن المفصول كمر و الا فيجوز كما في شعور اد' سنخ و تساوبا كما في المحيط و بان يبيع لحم الصبي جائز و فيه روايتان و عن ابي حنيفة ان اللحم اذا طبخ خرج من الوزن حتى جاز بيع بعضها ببعض متفصلا كما في الخزانة و لا بأس بلحوم الطير واحدا بدين يدا بيد كما في الطهيريّة [ و الدقيق ] بالحنول [ بجنسه ] و لو غير مغرول متساوبا [ ككيل ] لانه كيليّ و عن الفضلي انه انما جاز اذا كان مكرومين و فيه شعاع بانه لو بيع وزنا لم يجز و فيه رواية كيلي كما في الطهيريّة [ و ] بيع [ الرطب بالرطب ] متساوبا كيلا [ و ] بيع اربع [ بدين ] كذلك و بيع الرطب بالتمر و التمر بالجوز و قد لا يجوز بيع الرطب بالتمر لانه صلى الله تعالى به و سلم مثل منه فقال ان ينقص اذا جف فغير نعم قل فلا ذن و احبب بن سمرن عن بيع حيا على

الصحيح كما في متن أبي داود والمراد من السؤال التنبيه على اشتراط المساواة لا الاحتلام فعلة النهي عدم المساواة بين النقد والتمية كما اشير اليه في غاية المنى فمن الظن السوء رد الجواب بان العوال حينئذ لا يلزم استفساره عليه الصلوة والسلام [و] بيع [العنب بالزبيب] والعنب متساويا كيلا وقال لا يجوز وفيه اشعار بان العنب والزبيب جنس واحد وان اختلف الرأيه كما روي عن أبي يوسف في المحيط [و البرطبا او مبلولا عثله] اى بيع البرطبا بالبرطبا او مبلولا وبيع البر مبلولا بالبر مبلولا متساويا كيلا اى بيع البرطبا [او] مبلولا [باليابس] متساويا كيلا وكله جائز عند أبي يوسف الا بيع الرطاب باليابس وغير جائز عند محمد الا ان يعلم تمازيهما بعد الجفاف واليابس كما في الظهيرية [والتمر] المنقع [او الزبيب المنقع] اسم مفعول من انقع الزبيب في الخابية اذا القاه فيها ليبتل ويخرج منه الحلاوة كما في المغرب اى الذي اصابه ماء وانقع [بالمقح منه] اى التمر والزبيب ولا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف بأو مع المعطوف عليه كما ظن على ما ذكره الرضي وهذا عند الشيخين خلافا لمحمد وفيه اشارة الى ان لا يجوز بيع احدهما باليابس منه وهذا عنده خلافا للشيخين كما في الكافي وغيره ولا يظهر اختيار قوله في هذين [متساويا] كيلا قيد ما بعد اللحم فان الاصل اشتراك المعطوفين في القيد كما تقرر والكلام لا يخلو عن اشعار بان اسماء كالتفاح والكمثرى كلها جنس واحد وان اختلف انواعه والوانه فلم يجوز بيع نوع من العنب بنوع آخر منه متفاضلا كما في المحيط [ولحم حيوان] حي كالشاة [بلحم حيوان] حي [آخر] كالبعير او [متفاضلا] لاختلاف الجنس [وكذا] اى مثل اللحم [اللبن] فحزب بيع لبن الغنم بلبن البقر متفاضلا للاختلاف [وكذا] اى الدقل [بفتح العين] اوده التمر كما في القاموس [يخلع عنب] متفاضلا للاختلاف [و] كذا [شحم البطن] (ب) اى اللحم [بالالية] (د) (ر) [و] شحم [متفاضلا] و [يخيل] ولو من البر [بالبر والدقيق] ولو منه متفاضلا بالاجماع على ما ذكره القادوري وعن أبي حنيفة انه لا خرف فيه والفتوى على الاول كما في المضمومات وفيه اشعار بان بيع الخبز بالخبز لم يجوز ومن محمد لا بأس ببيع قرص بقرصين يدا بيد كما في المحيط [وان كان حلهما] اى السرو والدقيق [نسبة] والخبز نقدا فلم يجوز عكسه عنده خلافا لابى يوسف وعنه الفتوى كما في الكبرى فالسلم في خبز وزيا حازر وكذا عدد و عليه الفتوى كما في المضمومات ولا حسن فيه ما ورد رجع اليه الى اعتبار واحد الخبز متفرقا بطريقه ان يباع خاتم مثلا من الخبز نقدا ما اراد من الخبز ويجعل الخبز الموصوف بصفة معلومة ثمننا حتى يصير ديننا في ذمة الخبز و سلم الخاتم ثم يشتري الخاتم بالبر كما في الخزانة [لا] يجوز ويقسم بيع [البر بالدقيق] او بالعصيق [متفاضلا] او متساويا كما لا يفي قوله لانهما مكتنزان والبر متخيل والعصيق دقيق سر اقلني [و] والدقيق بالسوق متفاضلا ومتساويا في قوله قياسا على بيع البر باحدهما وقالا

يجوز نقدا لانهما جنعان [ ولا السمسم بالحل ] يفتح المهمله دهن السمسم بالكسر [ الا ان يكون الحل اكثرهما في السمسم ] من الحل عند المتعادلين فانه جاز بلا خلاف فلو لم ان الحل مثله اراقل لم يجوز بالاتفاق وكذا لو لم يعلم عندنا خلافا للزفر ومثله في الرجوه الاربعه يبيع اللبن بالسمن او بشاة ذات لبن وبيع شاة ذات صوف بصوف والطب بالدبس والقطن بجيده والتمر بالنواة والعنب بالزبيب في قول ابو العصير والنحاس الابيض بالاحمر ولب الجوز بالدهن كما في النظم وينبغي ان يكون فساد المثل فيما اذا كان لغير الجنس قيمة ففي المحيط قالوا اذا كان الحل مثل ما في السمسم ولم يكن للمثل قيمة جاز بيعه [ ويستقرض الخبز ] عند ابي يوسف [ وزنا لامدا ] للتفاوت ولا يستقرض مطلقا عند ابي حنيفة خلافا لمحمد والفتوى على الاول كما في النهاية وغيره قيل هذا اختلاف زمان وقيل اختلاف مكان واتفقوا انه ليس باختلاف بزمان كما في الروضة [ ولا ربا بين السيد وعبد ] اي مملوكه التقن والدبر وام الولد الا اذا كان ماذونا مديونا لان ما في يده ليس للسيد [ ولا ربا عند الطرفين بين معلم وحربي في دارة ] لابطحة اخذه بلا عذر وفيه اشارة الى انه ربا بين معلم ومعلمين في دارنا والى ان لا ربا بين الحريين في دار الحرب خلافا لابي يوسف كما في النظم \*

[ **فصل** \* لا يجوز بيع مشتري ] دون المهر وبدل الخلع والصلح عن دم العمد والعنق والمهر وب الميراث والصدقة [ منقول ] دون عقار خلافا لمحمد ومباني [ قبل قبضه ] للنهي عن بيع ما لم يقبض [ وصح التصرف ] كالاستبدال [ في الثمن ] ولو مكبلا او موزونا [ قبله ] اي قبضه وفيه رمز الى انه لا يصح الاستبدال في العروض وقروض منه والارل صحيح كما في العمادي وكذا الثاني عند الطحاوي وذهب القدوري الى انه مهور منه ولا يشغل ببدل الصرف والمعلم فان المهر جعله يتعلق به العقد فلا يقبل التصرف [ والخط عنه ] اي صح للمشتري الفاء كل المبيع او بعضه عن البايع او شرايع الفاء كل الثمن وبعضه عن المشتري و ان لم يبق المبيع ولم يقبض الثمن فصح ان يقول حططت كله او بعضه منك او وهبته منك او برئت منه طين ما ذكره المرحوي وذهب شيخ الاسلام الى ان لا يبرأ قبل القبض غير صحيح فان كان هذه الامور قبل القبض فهو حوط بالاتفاق وان لم يلتحق بأصل العقد وان كانت بعد القبض فكذلك لا يبرأ فانه ليس بخط عند شيخ الاسلام فثم يجب رد المقبوض عنده كما في المحيط فمن التوهم انظار ان الضمير للثمن وان كونه للمشتري توهم [ وصح للمشتري ] المزيل [ المعهود ] اي الزيادة المقبولة في المجلس فان القبول شرط كما في الاختيار وغيره [ فيه ] اي الثمن بقرينة ما بعده [ ان بقي المبيع ] بحيث يكون مالا للقبالة في حق المشتري فلا يصح الزيادة في الثمن بعد ما باعه او نسي الغزل التنري ثوبا لهلاك بالنسي بخلاف ما اذا قطع وخطا التوب استري

قبيحا لان المبيع باق فلو اشترى عبدين صفقة بالف درهم فزاد مائة يقسم الزيادة على قيمتهما  
 بطلان ما لو حط فانه ينصف وهذا ظاهر الرواية وهو الصحيح وعنه انه صح وان لم يبق المبيع ومن  
 عن انه صح ان يبقى في نفسه فيصح بعد بيعه كما في الحيط [و] صح المزد [في المبيع] وان لم يبق  
 فالزبد يلتحق بالعقد حتى يجعل كانه وقع على الاصل والمزيد معا فلو اشترى وزاد وامتنع البايع  
 عن المزد اجبر عليه ثم اشار الى دفع ثوبه ان الشفيع ينبغي ان يأخذ بالثمن الاول في الحط و  
 بالمجموع في المزد واستدرك بقوله [ لكن الشفيع ] فيهما [ يأخذ ] المبيع [ بالاقبل ] اي الثمن  
 الاقل من الثمن الاول والباقي بعد الحط وهذا في الحط ظاهر واما في المزد فلانه يتعلق به حق  
 العقيق بالعقد الاول وفيه اشعار بان ما زاده البايع ارحط المشتري من المبيع اخذ الشفيع الكل لان حقه  
 متعلق به [ وصح ] وجاز [ تأجيل كل دين ] اي مال واجب بالعقد والاستهلاك والامتراض معجل  
 الى اجل معلوم او مجهول جهالة متقاربة كالخصاد تيسرا على المدين وفيه اشعار بان تعجيله لم يصح  
 وهو صحيح والمتبادر ان يكون المدين حيا فلو مات واجله الدين بسؤال وارثه لم يصح هذا التأجيل  
 قيل هذا قول محمد خلافا لابي يوسف وهو الاصح عند بعضهم لكن الخصاف ذكر ان الاول قول الكل  
 كما في العمادي ولا يرد السلم والصرف لما ذكرنا انها يجعلان عينين [ الا القرض ] بالفتح والعسر  
 فان تأجيله لم يصح وحرم لانه معارضة انتهاء فيصير بالنسيئة كما ذكره المصنف فالاحسن ذكره  
 في الفصل السابق الا ان التعويل على انه عارية ابتداء وانتهاء كما في النهاية وغيره فالاصح ان  
 يبدل صح يلزم والمعنى لزم تأجيل كل دين الا القرض ذاته لم يلزم وله ان يأخذه متى شاء يبقى ان  
 الاستثناء لا يخلو من شيء لان القرض مال يعطيه من مثلي فيستردده بعينه والدين عند المحققين  
 معن تملك او تسليم كما في كفالة الكرمان وغيره من المتداولات وفي القاموس الدين ما له اجل  
 والقرض ما لا اجل له واعلم لوجاهل المستقرض المقرض على احد دينه فاجله المقرض مدة معلومة  
 يصح ولم يطلب قبلها لان الحالة مبرأة ثم عطف على قوله لا يجوز فقال [ ويدخل البناء ] هو في  
 اصل مصدره يعني المبني ويدخل فيه الباب والسلم ولو من خشب ان كان متصلا به [ والمفتاح ]  
 اي مفتاح الغلق وكذا الغلق بالغارصية ( كيد ) ولا يدخل مفتاح القفل [ والعلو ] اي علو  
 اعروسة احتراز عن حتى تعني للغير ولم يدخل في عنان السماء فيبيح الهواء فيفصل لان المراد  
 ما يدخل تحت لعقد دون غيره من نحو الهواء [ وكنيف ] اي مستراح ولو في الشارع والمريط  
 والمطبخ والبيور [ في بيع الدار ] بطريق تنجبة لان الدار لم يادبر عليه الجائط والاصل ان  
 ما اتصل بالبناء يدخل في البيع من غير ذكر وما لا يتصل به فلا يدخل الا اذا كان مما لا يجري  
 فيه الضمة عرفا [ لا ] يدخل [ الطلقة ] اي السبايط التي احد طرفيها على جدار هذه الدار والطرف الاخر  
 على جدار دار اخرى او على اعطوانات انقي تكون خارج الدار وتماه في الايمان [ الا بذكر كل ]

وغيره [حق هو] ان ذلك الحق [لها] ان الدار صفة حق فحق الشيء تابع لاهل له منه كالطريق والشرب كما في الكرمانى وغيره [ازجوانها] ان يذكر مرافقه جمع مرفق بكسر الميم وفتح الفاء وليس محطوف على المجرد كما ظن وفيه اشعار بانها والحق مترادفان شروا وهذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه اسم فانه تابع الدار مما يرتفق به كالتعرض والمطبخ كما في شروط الصيرفي [او يكل] حق [قليل وكثير] بالواو كما قال محمد آخره دون او للاباحة فوجب العموم كما في النزعة [هو] داخل [فيها او] خارج [منها] باز دون الواو على ما اختار اصحابنا كما ذكره الصيرفي والجملة صفة لحق مقدر لا لقليل وكثير فان الصفة لم يوصف ولا بكل على الراي كما تقرر وبهذا التقدير اندفع طعن ابي يوسف على محمد بدخول الامتعة فيها وطعن زفر عليه بدخول الزوجة والولد والشركات وفيه اشعار بانها مرادف للاولين والركب موصوف به كما في الكشاف والطلقة لا يدخل بدون اخذها عند ابي حنيفة وكذا عندهما اذا لم يكن مفتحتها الى الدار والا فتدخل مطلقا كما في الكافي [و] يدخل [الشجر] ولو غير مثمر صغيرا وقيل لا يدخل غير المثمر وقيل لا الكبير غير المثمر ولا الصغير مطلقا وفي دخول قوانين الخلاف خلاف والاول اصح لاتصاله بالارض اتصال قرار [لا الزرع] وما في حكمي كالورد والاس والقطن والرطبة والشجر الباريجان [في بيع الارض] لانه لم يتقرر فلو غرس للقطع كشجر الحطب لم يدخل كافي المحيط وفيه اشعار بان الزرع اذا لم يصير له قيمة لم يدخل كما قيل والصواب انه يدخل ولا خلاف ان ما لم ينبت لم يدخل كما في المنصريات [ولا] يدخل [التمر] كالارض [في بيع الشجر] ويدخل الارض عند محمد وعن ابي يوسف روايتان والفتوى على انها تدخل لكن مقدارها مقدار الشجر وقت البيع فلو زاد غلظا فامران ذبحت منه وقيل مقدار ما يكون فيه عروق لا بقا لذلك لشجر بدونها وقيل مقدار ما يأخذ ظلها اذا ظم الشمس في كبد السماء كما في افراز طهيريته وهذا اذا اشترى مطلقا واما اذا اشترى للقطع بدون الارض فيومر بقلعه مع عروقه على ما عليه العادة لا في ما يتناهي من لعروق الا اذا اشترى ابيع انقطع من رحه ارض او كان في القلع مضرة نحو ان يكون بقرب حايطه فيومر ان يقطع على وجه الارض فان قلعه او قطعه ثم نبت من اصله او عروقه فالبابيت للبايع وان قطع من اعلى الشجر فللمشتري كافي المحيط [ولا] يدخل [العنق في بيع بيت] هو مستف انه دهليز كما في النهاية [الا بصرطه] اي شرط البيع وهو التنصص على المبيع متعلق بما بعد الشجر فلا يدخل الزرع والتمر والعلوي في بيع الارض والشجر والبيت الا بالذكر كل واحد منهما باعيانه فلا يدخلان بالذكر احد من اللفاظ الثلاثة وعن ابي يوسف ان الاولين يدخلان بالذكر كل منهما [ولا] العلوي [في بيع منزل] هو لغة موضع لا يزال وشروا دون الدار وفوق البيت وقوله بيتان كما ذكره الطبري لكن في النهاية انه اسم لما شتمل على بيوت وصحن مسقف ومطبخ يسكنه لرحل بعياله والدار اسم لما شتمل على ببيت ومنزل وصحن

غير مسقف [الابنكرما ذكر] اي بذكر واحد من الالفاظ الثلاثة و في الكفاية انهم قالوا التفصيل في عرف الكوفة و اما في عرفنا فيدخل العلو في بيع ممكن صغيرا كان او كبيرا (بأنه) الا دار السلطان فانها يسمى (بسرائر) كالطريق والشرب والمسيل فانها لا تدخل في البيع الابنكرما ذكر واللام للعهد اي مسيل الماء والنهر في ملك خاص وشرب الارض ومائها وينبغي ان لا يدخل الشرب اصلا في موضع يتعارف بيع الارض بلا شرب وطريق المدار عرضه عرض للباب الذي هو مدخلها وطوله منه الى الشارع او اعم منه و من طريق خاص في ملك انسان وقت البيع فلو سد الطريق القديم لم يدخل بذكره ذلك الطريق الى الشارع العام والى سكة غير نافذة تدخل في البيع كما في المحيط سكن في اخلاصة ان الاخيرة لا يدخل الا بما ذكر بخلاف الطريق النافذة فانها لا تدخل اصلا و ان كان له حق المرور كما كان قبل الشراء [و يدخل] الطريق واخوه [في الاجارة] للدار ونحوها بلا ذكر ما ذكر اذا لم ينتفع بالجر بدونها ومثلها الرهن والصدقة الموقوفة [و يدخل] من المشتري [الاولد] لثني ولدته امه عنده بلا استملاء [ان استحققت امه] على المشتري [ببيته] لانها حجة كاملة وفيه اشعار ما بان ابوند يدخل في القضاء بالام تبعا كما قال بعضهم لكن الاصح ان القضاء بوند شرط لانقصاء وقت القضاء كما في النهاية [وان اقر] المشتري لرجل [بها] اي الامة [لا] يدخل بوند بانسبعية اذا لموار حصة ناصرة ولم يذكر النكول لانه في حكم الاقرار كما في العمادي [وذلك] خبير فسخره افاد: تقديم ان لبس للمشتري ولاية الفسخ وهذا منه شروع في البيع لمخوف مما يوجد فيه ركن البيع مع اشتراط الاعتقاد وهو الاهلية لكن لم يوجد شرط النفاذ وهو الملك والولاية كما في التشفة [باع غيره] الفضولي من احد [ملكه] مفعول باع [فسخه] اي البيع وان لم يقع اذن ابيع وفيه اشعار بان في فسخ بيع الفضولي لا يحتاج الى القضاء [وله] اي سلمك [اجاره] بان يقبض الثمن او يطلبه او يقول اجزته او تصدقت بشئمه عليك ولو قال احدثت فسخه وروايت كما اذا قال دسما صنعت في غائر رواية انه رد وعليه القعود وفي تقديم الثمن عاربان نعم لم يقبل لاجارة وقت لما ذكر بعد موته كما في العمادي وفي الكلامين رمز الى ان قضاء ذلك شرط لقبض الاجارة ونذا لم يصرح به في قوله [ان يقبض العائدان والمبيع] لان الاجارة بتقريب على هذه ركن اعتقل فلو كان نوا فصنعده ثم جاز رب الزنوب لم يجز لهلاك المبيع وفي الكتاب اشعار بان يعلم وقت زامن لم يستطع لصحه الاجارة فلو اجاز ثم فسد لم يرتد بالرد كما في العمادي [وكذا] للمالك اجارة ان يعي في يد لبايع [الثمن] مع تعاقبهم حال كونه [عرضا] لانه صاع من وجه فيستمر للاجارة قيام الخصمة فيما يتعين وهذه الاجارة اجارة نقل لا عقد فهو للبيع دون المخذولانه صار مستريا ورجع المجيز على انبايع بقيمة المبيع او مثله وفيه اشارة الى انه لو كان قد لم يستطع للاجارة قضاء الثمن وفي منتقى انه شرط كما في العمادي [وهو] اي الثمن

الذي لم يتعين كالتقديين [ملك] عند الاجازة [للمجيز] فيكون البايع كوكيل له [و] هو [امانة] ولو بعد الاجازة [عند بايحه] من قبيل التنازع فملكه بلا شبه الا انه اذا هلك قبلها ولم يعلم المشتري وقت ادائه انه فضولي فانه كان مضمونا كما في العمادي [وله] ان لهذا البايح [فسخه] قبل الاجازة [ان اجازة المالك بخلاف فسخ النكاح فانه لا يجوز قبل الاجازة بالقول ويجوز بالفعل [وجاز] عندهما خلافا لمحمد وزفر [اعتاق] العبد [للمشتري] اسم مفعول او فاعل صلته [من الغاصب] ان اجاز المالك اعتاقه بعد بيع الغاصب لوجود الملك الذي يشترط عند العتق لا العتاق [لا] يجوز ويبطل بلا خلاف [بيعه] ان ذلك المشتري من اجل ان اجاز المالك بعد بيعه بيع الغاصب لان الملك للمشتري الثاني الموقوف ابطله حينئذ ملك بان للمشتري الاول فقوله [ان اجيز بيع الغاصب] قيل المسئلة الاولى والمسئلة الثانية معترضة لا يحتاج الى شرط كاطن \*

[فصل \* يصح السلم] بفتحتين اسم من الاسلام وهو التقديم وذل القلوري انه في اللغة عقد يتضمن تعجيل احد البدلين وتأجيل الاخر ثم خص الشرع بعقد يوجب تعجيل الثمن وتأجيل المثلث وينعقد بلفظ البيع على الاصح وبالسلف والسلم كما في الاختيار يقال اسلم اليه الدراهم في البرأى قدمه اليه عليه فالمشتري مسلم ورب العلم والبايع مسلم اليه والمبيع مسلم فيه والثمن رأس المال وانما اخرعن الربوا لانه مكلفه له الا ترى ان السلم فيه ورأس المال المتخدى الجنس لا يجوز ان يكونا مكيلين او موزونين وان كانا متساويين [فيما يعلم قدره ووصفه] اي فيما يمكن ان يضبط بالوصف والقدر من مسلم فيه يكون من الاجناس الاربعة والا يفضي الى المنازعة [كالكيل] اي ما يعرف مقداره بالكيل من نصف صاع او اكثر والاحسن من مكيل كالخنطة والشعير والتمر والحب والحمص والارز والذرة والرب والسمن والخل والعسل والمج والعدس والتوتيا والمخض وغيرها [دموزون] اي ما يعرف مقداره بالوزن من منسوبين او اكثر مما يباع بالاسماء والارثي كالدس والسك والعنبر والزعفران والغايف والحكر والبصل والقمح والحديد والنجاس والصغرة القطن وحبه وغيرها حال كون اوزون [متمنا] لانه لو كان المسلم فيه ورأس المال دراهم اردنا ان لم يحز السلم بالاجزاء وكذا لو كان احدهما مسلما فيه فقط على الاصح وقيل انه يجعل بيعا بثمن مؤجل صيانة لكلامه وفيه اشارة الى ان السلم يجوز في القلوس عند خلافا لمحمد فانه ثمن عده وان انه لا يجوز في التبر لانه ملحق بالضروب وفي رواية يلحق بالعروض كما في التحفة [والذروع] اي ما يعرف مقداره بالذراع الشب المعروف [كالشوب] من الكتان والقطن والصف والحق والحبر والكماسط والجوزاء حال كون الذروع [مبينا طوله وعرضه] ذراعا [ووقعته] بالنسبة الى غلظه في الاصح ما يكتبه ويرفع به جنوب وفي عمومها يدخل الحبر وقد اشترط بيان وزنه ايضا على الصحيح كما في المحبط وكذلك الخش كما في



الظهيرية [ والمعدود ] أى ما يعرف قدره بالعدد [ متقاربا ] أى متحدا كل احاده فى القيمة كالجز والبيض والبارنجان والاجر واللين فانه لا يباع عوفا بضة ضخمة ببيضة صغيرة باهدار التفاوت وفيه اشتعاربان السلم صح فى المتقارب كيلا ووزنا وهددا وذا عند العلماء الثلاثة ولم يصح عددا عند وفروانه لم يصح فيما يتفاوت كالرومان والبطنيح كفى التحفة [ فيصح ] السلم [ فى السمك ] بفتحين الحوت [ اللين ] وزنا او كيلا معلوما وفيه اشعار بانه لا يصح فى الطري منه وان كان فى جمعه وهو صحيح والصحيح انه يصح كيلا ووزنا فى الصغار وفى الكبار روايتان واعلم انه اذا سلم مكائلا او موازنة فيما ثبت وزنه او كيلاه نسا فقيه عن اصحابنا روايتان والمبلغ المقدد الذي فيه ملح وخالف الهداية وغيره فى ايثاره على المالح لانه لغة ردية كفى النهاية [ لا ] يصح السلم ويبطل وزنا وعددا [ فى الحيوان ] طائرا او غيره لانه لا يضبط وعن الشيخين انه يصح وزنا [ و ] لا عددا فى [ اطرافه ] كالروس والكروش والامعاء والكبد والطحال والاكراع لانها معدودة متفاوتة وفى الكافي انهم اختلفوا فيما اذا سلم فيها وزنا [ و ] لا عددا فى [ جلوده ] أى الحيوان كالابل والبقر والغنم وغيرها الا اذا بين له ضرب معلوم ويصح وزنا وفيه اشعار بانه يصح فى اللحم المنزوع ولا خلاف فيه بل فى غير المنزوع ولو قضي يصح السلم فى اللحم جازا عاما وبانه يصح فى اللحم والانيه وزنا كفى انخزاة [ و ] لا عددا او وزنا وكيلا فى [ الجواهر ] كبارا وصغارا كاللؤلؤ والعقيق والزمرود والياقوت والبلور واللؤلؤ وفى المحيط انه يصح وزنا فى صغاره للادوية ولا يخفى ان الجواهر يشتمل الشبه والاصرب والحديد ونحوها [ و ] لا يصح فى مقدار [ بصاع ] أى كيل معين [ و ذراع ] أى خشبة [ معين ] ذلك عند المتعادلين ويحتمل الاضائة والعنى صاع رجل معروف وذراع رجل معروف [ ولم يدركه ] أى قدر ذلك الصاع والذراع لا عندهما ولا عند الناس واعلم ان الوصف الاخير لم يذكر فى الاصل وقالوا انه اراد فعل الكيل والذرع الصادر من الرجل المعروف وانما لم يصح السلم لاحتمال موته [ وشروطه ] أى شروط العلم بصيغة الكثرة اشارة الى ان الشروط اكثر من عشرة فان رأس المال يشتمل على خمسة كما نبين و سارى لسابق ان شرطين كون السلم فيه مما يضبط ومما يتعين وفى الربوا الى شرطين كون السلم فيه ورأس الخائبيين عن احد وصفى علة الربوا كفى النهاية وغيره ثم اشار الى الترتي فقال [ بين حمسه ] أى مسلم فيه [ كبر ] ونمر فلو اتم في طعام قرية معينة يفسد بخلاف ما اذا سلم في طعام نحو خرومان [ و بونه ] ذا اختلاف البونه والا فليس بغيره كفى الخلاصة وغيره [ كحقة ] أى مرتبة على تأويل حصة متقية نحو الدين القيمة على تأويل الملة القيمة كفى سورة البيئ من الكساف وبه اشتهر انصف فى الشرح والسقي ما يسقيه الماء الجارى خلاف النجسي ما يحقبه ماء اسماء فهو فعيل بمعنى مفعول يستوي فيه الذكر والمؤنث ولا يلحق التاء الا اذا حذف

موصوفه كما تقرّر ضمن الظن ان الثناء للنقل لمن انه سماحي كما في الايضاح وغيره والجسم والنوع قد مر في الطلاق [وصفته] التي يختلف بها القيمة [كجيد] و (يكو نيك و مره) واجبر رب السلم على القبول لو اعطى الجيد مكان الردى بخلاف العكس كما في قاضيهان [وقدره] بمقدار معروف عند الناس مثل كذا صاعاً او مثلاً او ذراعاً او عدداً [واجله] او اجل المسلم فيه العلوم ولم يقيّد به لما حياتي [واقله شهر] او ادنى الاجل شهر وعن اصحابنا انه ثلثه ايام وقيل عشرة ايام وقبل أكثر من نصف يوم وعن الجصاص ما زاد على مجلس العقد ولو مائة والمختار ما يمكن من تحصيل مثل المسلم فيه والاول اصح وعليه الفتوى كما في المضمرات وينبغي ان يكون الاجل بحيث يمكن من الوصول الى الوضع المشروط والا فالبيع فاسد كما في شرح الطحاوي [و] بيان [راس المال] جنسا كدرهم او مر ولو ما اذا اجتمعت النقود كهرية وصفة وقدرها وانتقاداً ولو كان مشاراً اليه حال كون راس المال متحققاً [في] ضمن [الكيلي والوزني والعدي] المتقارب فلوا سلم هذه الدراهم او الشعير او الارز او الخبز او الحديد او البيض او الجوز في كمر حطبة لم يجز لانه يفضي الى المنفعة اذ ربما وجد ببعض رأس المال عيباً فاذا لم يبين لم يقسم المسلم فيه على قدره فلم يصح قدر ما صح فيه البيع وهذا عنده واما عندهما فقد جاز لانه يتعين بالاشارة فيقسم على القيمة وفيه اشعار بانه لو كان رأس المال شيئاً ذريعاً او حيواناً او عدداً متقارباً بلا بيان صح عند الكل لان الاشارة كافية فيه عندهم كاشير اليه في المحيط والاختيار وغيره وذكر في الزاوي ان رأس المال لو كان زبناً ان تجوز به في المجلس وبعده جاز لانه جنس حقه وكذا ان لم تجوز واستبدل في المجلس وكذا لو كان مستحقاً او متوقفاً واستبدل في المجلس بخلاف ما لم تجوز وان استبدل 'لريف بعد الافتراق بطل فيه وان كان في ميسر الرد الا 'ذا كان قبلاً وهذا عنده واما عندهما فلا يبطل 'ذا استبدل في مجلس الرد لان الدراهم قلماً يخلو عن زيف ولانه لا يخلو عن الثقليل فعفي في ذلك اقل من المصف وروي ان النصف قليل وروي اثلث وان وجده سترة او مستحقاً بعد الافتراق ولم يجز للمستحق بطل بقدره اتقاداً لانه خلاف جنسه ومن الظن 'نه يس من تدريعه ما في 'نوبته انه لم يجز ما اذا سلم نقدين بلا بيان حصة كل منهما من المسلم فيه لان من تدريعه ما اذا لم يبين بعض رأس المال كما في الهداية وشروحها وغيره [و] بيان [مكان ابتغاه] اي اعطاء [مسلم فيه] و'نيا' اذا كان شيئاً [لحملة] بالفتح مصدر حمل الشيء بالكسر والاحسن ان يقال باقتحام الحمل والمعنى لمسلم فيه [مؤنة] بالفتح اي ثقل يحتاج في حمله الى ظهره اجرة حمل كالمسنة وقيل ما لا يحمل الى مجلس القضاء ميّاناً وقيل ما لا يمكن رفعه بيد واحدة كما في الكرواني وهذا قوله آخره وقال 'نه ليس بشرط فان مكان العقد متعين له والاول المختار فان الخلاف لم يذكر في خزائن المفتيين وفيه رمز الى انه لو طلب في مكان خفيفة فيه مثل قيمة في مسروط خزانة

حل الاجل متى ما قال نجه الايمة خلافا لبعض المفتين وهذا احب الا اذا تجزى العلم عن استيفاء حقه بحسب اقامة السلم اليه في ذلك المكان كما في المنية والى انه اذا لم يكن له مؤنة كلسك لم يشرط بيانه بالاجماع ويتعين مكان العقد على اصح الروايتين ولو بين مكان قيل لم يتعين لعدم الفائدة وقيل يتعين لان قيمة العنبر في المصر اكثر ما في السواد مع الامن من الطريق كما في الاختيار والى ان وجود المسلم فيه وبقاؤه شرط عند حلول الاجل وهو شرط من وقت العقد الى الاجل فلو وجد عند احدهما او فيما بينهما لا غير فالمسلم لم يجز اذا انتهى الاجل فلم يأخذه رب السلم حتى انقطع بان لا يوجد في الاسواق فله الفسخ واخذ رأس المال وانتظار وجوده كما في المحيط والى ان السلم لا يحجز فيما لا يوجد في ذلك الاقليم كالرطب في خراسان لانه كلائق قطع كما في الاختيار [ وقبض رأس المال ] ولو غير نقد بالتخليفة [ قبل الاتراق ] بالبدن فلا يضر القبض بعد مشيهما او نومههما بلا غيبة [ شرط بقاءه ] اى بقاء السلم على الصحة فلو ابى المسلم اليه قبضه في المجلس اجبر عليه وفيه اشارة الى ان شروط الخيار مغسل للسلم لانه يمنع تمام القبض سواء كان لاحدهما او لهما الا اذا بطله صاحبه قبل الاتراق ورأس المال قائم في يدي السلم اليه فانه ينقلب جائزا ولو هلك لم ينقلب كما في المحيط والى ان غير القبض شرط صحة العقد واذا فقد واحد منها فقد بطل العقد بشهادة ما تقوم في الاصوليين وبه يسو تفريع في قوله [ فلو كان ] بعض رأس المال [ ديناً ] بعضه [ عينا ] فقد [ بطل ] العقد عندهم [ في حصة الدين ] سواء كان العقد مطلقا بان قال اسلمت اليك مائتي درهم في كثر حنطة ثم جعل مائة من رأس المال فصاها بالدين او مقيدا بان قال اسلمت اليك في مائة نقد ومائة دين لى عليك سواء اضيف الى دراهم عينها او لا وذلك لعقدان القبض وفيه اشارة بان العقد قد صح عندهم في حصة العين و المراد من الدين هو ما على السلم اليه فلو كان الدين على لاجنبي فهو غير صحيح في حق الكل حتى لو نقد الكل من ماله في المجلس لم ينقلب حينئذ بخلاف ما اذا كان الدين على المسلم اليه فانه بالنقد في المجلس ينقلب الى الجزاء كما في المحيط [ ولا يجوز ] للمسلم اليه [ التصرف في رأس المال ] بالفرقة بان يدخل فيه بعد العقد شريكا او يبيع او يستبدل او التولية او نحوه [ ولا يجوز ] لرب السلم ان تصرف [ في السلم فيه ] بشيء مما ذكر [ قبل قبضه ] اى رأس المال والسلم فيه فلو تقابلا سلما صحيحا فاشترى المسلم اليه من رب السلم برأس مال قبل قبضه شيئا لم يجز منه شيء لى ان يجري رب السلم من رأس المال لان البراء سقطا بعدمه به لقص رأسه حد من حدود الشرع فلا يجوز اسقاطه [ والاستصناع ] لغة طلب لعمل متعدي الى مفعولين وشرعا بيع ما يصنعه عبث فيطلب فيه من الصانع العمل والعين جميعا فلو كان لعين من المستصنع كان اجارة لا امتصناعا كما في اجارة المحيط وكيفيته ان يقول لصانع كعصف منلا اخرزنى من دية خفاصته كذا بكذا درهمين [ باجل ] كشهريع [ سلم ] وحكى

من الهند و اني انه ان ذكره المحتصن فليس بسلّم و ان ذكره الصانع فلم يقل ان ذكر ادني مدة تمكن فيه من العمل فاستصنع و ان كان اكثر فسلّم برمي هرايطه من تحويض رأس المال و مكان الايفاء و الاستقصاء في الاوصاف و عدم الخيار كافي السلم و غيره [ تعاملوا ] اي الناس من غير تكثير يرد من علماء كل عصر [ فيه ] اي الاستصناع كالواني الصفر و النحاس و الزجاج و العبدان و الاسلحة و الخفاف و القلائس و الاربعة من الادم و الطين [ اولاً ] تعاملوا فيه كالعباب و نسج الثياب و لا خلاف منهم فيه للضرورة و اما ما تعاملوا و صلح عقده سلماً و استصناعاً فاستصناع عندهما عملاً بحقيقة اللفظ لكن السلم اقوى اثبوتاً بالنص و الاجماع [ و ] الاستصناع [ بلا اجل ] ذكر [ فيما يتعامل ] فيه معادلة اجارة ابتداءً و لذا لومات الصانع قبل تسليم المصنوع لا يستوفي من تركته [ بيع ] انتهاء قبل تسليمه و لذا ثبت له خيار البرية و كان احكام الفهمل يقول هو مرادة و انما ينعقد بالتعاطي اذا جاء مقرراً عنه و لذا ثبت الخيار بكل و الاول اصح كافي النهاية وفيه اشعار بانه اذا فقد الاجل و التعامل فليس ببيع و الاستصناع صحيح عملاً بالقياس كما اشير اليه في الكافي ثم اذا كان بيعاً [ فيجب الصانع على العمل ] فلا خيار له و عنه انه لا يجبر فله الخيار و عن ابي يوسف لا خيار لواحد منهما [ و لا يرجع الأمر ] عن امره خلافاً للحاكم [ و المبيع ] هو العين لا العمل [ كما قال البردعي و الاول اصح ] لان المقصود هو العين و ذكر الصفة لبيان الوصف كافي المبسوط و الاحسن ( و يكون المبيع هو العين ) لانه معطوف على ما بعد الفاء لا العمل لا يوضح التفرع [ فلو جاء ] الصانع [ بما صعد غيره او ] صنعه [ هو قبل العقد فالحل ] المستصنع [ صح ] الاحل [ و لا يتعين ] المصنوع [ له ] اي لزم [ بلا اختباره ] اي الصاح و اذا لم يتعين له [ فيصح بيعه ] اي الصانع المصنوع من غيره [ فل روية الأمر ] و اختباره فلو اختار لم يصح البيع اتفاقاً \*

[ مسأله شتى ] \* و صح بيع لكتب و اسباع [ كالنمر و المقرعاه بعد انخاص ] علمت [ الكتب و اسباع ] اولاً [ كافي الهداية و قل الامام لم يرعي ان بيع الكتب العقور الغير المتعلم لم يجز و قال محمد ان الاسد ان لم يعلم لم يجز بيعه و نهض و نبزي يقبلان التعلم فيجوز بيعهما و اختلف الرواية عن ابي حنيفة في القرد و كرهه عند ابي يوسف و جاز عند محمد و القيل كالهرة في الحواز و في التخصيص اشعار بعدم جواز بيع هوام الارض كالحيّة و العقرب و الوزغ و دواب البحر غير السمك كالضفدع و السوطان لان جواز المبيع يدور مع حل لانتفاع بها الكل في المحبط و قال بعضهم ان بيع الحية يجوز اذا اشغف بها لادوية كافي نذرية و لا يخفى ان هذه المسئلة مستندة كما مر في البيع الفاسد [ و لزم في ] بيع كلسه [ لانه مكلف عمل هذه الاحكام كلسه ] [ اي الخمر و الخنزير ] فان سعهما من اسمهم بضم هاء اي خمر و خنزير في جواز عقده [ كالحل و الشاة في ] جوز [ عقده ] فيكون خمر متبذلة و الخنزير فاسد عند

وفي تخصيص الخمس اشعار بجواز بيع ماير الاشرية المحرمة ولذا وجب الضمان على المستهلك عنده ولم يجب عندهما [ و درهم ] او دينار او فلس او لؤلؤ او صكر او نحوها [ نثر ] بالتخفيف و التشديد اي رمي متفرقا على العروس او غيرها [ فروع في ثوب رجل ] ذيلًا كان او غيره [ فهو ] اي الدرهم و الفاء في حيز نكرة موصوفة [ له ان اعده ] اي هيا ذلك الثوب بان يسطه [ له ] اي لوقعه فيه [ او كفه ] بالكاف او اللام كما في بعض النسخ اي ضم الثوب بعد و وقعه فيه فان اخذ غيره منه فله الاسترداد [ رالا ] يعده او يكفه [ فللاخذ ] الماخوذ وفيه اشعار بانه لا يكره نشر ما كتب عليه اسمه تعالى و اختلف المشايخ فيه و اعلم انه اذا وقع الدرهم الى غيره للنثر لم يحبس لنفسه شيئاً منه كما انه لم يلتقطه بعد النثر وفي السكر له ذلك و لو حضر رجل لم يحضر عند النثر و اختلف في جواز اخذه كما في المحيط [ واعتبر به ] اي قس على نثر الدرهم [ ساير المباحات ] فلو صار طير اذا بيضة او فرخ او خرج طيبي في ملك رجل كان له ان اعده له و الا فللاخذ و اذا عد مكانا للرقين فما وقع فيه فهو له عند بعضه كما في النهاية و لا يخفى ان هذه الاحكام بالكراهة انسب ولذا ذكر بعض المشايخ فيه \*

[ فصل \* انصرف ] في اللغة الدفع وفي الشريعة [ بيع التمن بالتمن ]

اي احد التجارين بالآخر و لو غير مضروب بقريئة ما ياتي حال كونه [ جنسا تجنس ] اي فضة بفضة او ذهباً بذهب [ او ] جنسا [ بغير جنس ] اي فضة بذهب او ذهباً بفضة او ثوباً و ذهباً بذهب او فضة بفضة فيجوز بيع احد التجنتين مع غيره فيصرف حصّة التجنتين الى الصرف و ما في الاصول ان المعرفة اذا عيئت فالسابقة عين الاولى و النكوة بالعكس فليس بكلي و انما سمي به لوجوب دفع ما في يد كل من العاقدين الى الآخر [ و شرطه ] اي شرط جواز الصرف و صحته كما هو المتبادر و اليه ذهب بعض المشايخ اذ الوجود في مجلس العقد كالموجود وقت العقد و سياقي اشارة الى ما قال بعض المشايخ من انه شرط البقاء على الصحة و الى كل منهما اشارة في الكتاب كما في النخبة [ التقابض ] اي اشتراك المتعاقدين في قبض الثمنين [ قبل الافتراق ] بالبدن حتى لو طال قعودهما في مجلس العقد او غصى عليهما او ذهباً فزهياً او زاهياً فتقابضاً صح و عن محمد ان النوم افتراق و عنه ان النوم الطويل افتراق و عنه انه جعل الصرف كالتخيير فيبطل بما هو دليل الاعراض كالقيام من المجلس وفي هذا الشرط اشارة الى شرطين ان لا يكون فيه اجل و لا خيار شرط بخلاف خيار العيب والرؤية فان افتراقاً من غير تقابض او من اجل او شرط خيار فسد البيع و لو تقابض في الصور قبل التفريق انقلب صحته كما في المحيط و لم يذكر ما هو شرط رابع من التماهي في الوزن اذا كان من جنس واحد اعتماداً على ما سبق في التبرؤا على انه بصدد الشروط المختصة فلو بيع ذهب بذهب مجازة لم يجز الا اذا علم تحاوريهما قبل الافتراق و ان وقع [ التقابض ] في البعض [ من البدلين ] صح [

البيع [فيه] من قبيل التقديم الحكمي أي في ذلك المقبوض من المبدلين وفسد فيما لم يقبض [فيه] مثل [إناء فضة] ظرف وقع فمن الظن أنه منه تسامح وحذف فإن المعنى أن وقع قبض البائع في البعض من الثمن صح البيع فيه أي فيما يقابل ذلك البعض من المبيع حال كون المبيع في إناء فضة فالصواب (وأي إناء فضة) أن وقع في البعض صح بقدره [وصار] الإناء [مشتراكا] بينهما فيكون للمشتري منه بقدر ما نقل من الثمن ولا خيار له لأن عيب الشركة من قبله حيث لم ينقل جميع ثمنه وإنما لم يذكره على سبيل التفريع إشعارا بما قال بعض المشايخ أن التقابض شرط لبقاء الصرف لأنه لو جعل شرطاً ليجوز أن ينبغي أن لا يصح هذا العقد عند التبعض لأن الفساد في البعض إذا تمكن في صلب العقد يسري إلى الكل عنده خلافاً لهما كما تقرر بخلاف ما لم يكن شرطاً لبقاء فإنه لا يتمكن في صلب العقد بل هو عارض فيصح فعلى هذا يشير إلى كلا القولين في التقابض [وكان] أي مثل الحكم في بيع الإناء الحكم [في] بيع مثل [السيف] والنجاء وغيرهما [المحلى] أي المذون بعين الذهب أو الفضة فالمحلى أهم من الذهب والمفض [أن خلصت الحلية] أي أمكن تخلصها وإزالتها من السيف [بلا ضرر] يعود إلى البائع فصح البيع في السيف والحلية جميعاً بقدر ما قبض وصار السيف مشتركاً بينهما وهذا إذا باع بشئ من جنسها أو أكثر منها فإن كان من خلاف جنسها جاز كيف كان وإذا كان مثله أو أقل أو لا يدري أنه أقل أو أكثر لا يجوز لا في السيف ولا في الحلية وفي الصفة إشارة إلى أنه لو كان السيف ممرها أي مطلقاً بماء الذهب أو الفضة جاز البيع مطلقاً لأن بالتبعية صار مستهلكاً وأخرجاً عن الوزن إذاً يمكن وزنها حالاً ولا يخلص فلم يبق موزوناً كحبة من الحنطة كما في المحيط [ويصرف القبض] أي قبض البائع الثمن وإن سكن المشتري أولاً [إلى ثمنها] أي الحلية كلاً أو بعضاً ثم الباقي إلى ثمن الحديد [وإن لم يقبض شيئاً] من الثمن [بطل] البيع فيها أي في الحلية لأنه صرف فقد شرطه في التخصيص إشعاراً بأنه صح البيع في سيف لأنه بيع لا يشترط فيه التقابض وقوله بطل مذكور في الهداية وعبرها بكون في قاضيهان وفسد الصرف بالافتراق قبل القبض ولا يبطل وهل يتعين المقبوض لئلا فيه رؤيتان والأظهر أنها يتعين [وإن لم يخلص] الحلية من السيف [بطل] البيع [صلاً] أي في الحلية والحيف لانهدام شرطه ولا يخفى أنه أشار بهذا الكلام إلى رعاية حسن الاختتام \*

### \* كتاب الشفعة \*

عقب البيع بها لأنها بعده على أنه شرط عند الجمهور وهو لشركة سبب لها كما قال شيخ الإسلام [هي] لغة فعلته بالضم معني مفعول عن قولهم كن هذا الشيء وترا شفعته بأخر أي جعلته زوجاً له فهي في الأصل أهم للملك المشفوع بمثل ولم يسمع منها فعل ومن خلة لغتهاء

باع الفصيح الدار التي تقع بها أي يوهل بالشفعة كما في المغرب وشرعاً [ تملك العقار ] دون  
 المنقول كالشجر والبناء فإنه منقول لم يجب الشفعة فيه إلا بتبعية العقار كالدار والكرم والرحا و  
 البئر وغيرها وتامه في آخر الطلاق والنفاد إن يملك ملكاً طيباً لاطلاقه واحتز به عن الخصي  
 كما إذا اشترى غير الفصيح بالأكراه فإنه تصرف فاسد يشترط الصحة للشفعة كما يأتي [ لمن مشتره ]  
 المتجدد الملك طرف جبر أو احتز به عما ملكه بلا عوض كما في الهبة والارث والصدقة أو بعوض  
 غير عين كلهر والاجارة والخلع والصلح من دم عمد فإنه لا شفعة في شيء منها وحل فيه ما  
 وهب بعوض فإنه اشتراه ابتهاجاً كما مر [ جبراً ] فإن المشتري لا يرضى به إلا أكثر وهو متميز من  
 جبره قهراً كما ذكره ابن الأثير والاحسن تركه لأنه مستدركة بكلمة من [ بمن له ] أي  
 ثمن العقار المشتري به في الملكية والقيمة وما لزم بالخط والبناء ونحوهما فعارض واحتز به عما  
 إذا أخذه بأكثر أو أقل منه فإنه بالشراء لا الشفعة [ ويثبت ] تملك ذلك العقار [ بقدر روس  
 الشفعة لا ] بقدر [ الملك ] أي ملكهم لأن علم الاستحقاق اتصال الملك لا قدره ولذا قسم على  
 التخصيص ما باع شريك لصاحب نصف وثلاث وسدس وجار له جار أحدهما من ثلثة جوانب  
 وثلاثة من جانب أو لا يثبت [ للخلط ] أي لشريك فهو فعيل بمعنى الفعل من خلطه شاركه  
 [ في نفس ] أعمار [ المبيع ] أي في كل جزء منه أي بعض فيثبت للشريك في البيت ثم في الدار  
 ثم في الأساس كما في النظم وغيره وفي أمثلة النصوص إلى التملك إشارة إلى أن الطلب واجب  
 على الكل وإن لم يتمكنوا من أخذه الاثني أن التجار لم يطلب الشفعة لكان الشريك ثم سلم  
 الشريك الشفعة لم يكن للتجار شفعة كما في الثامن عشر من المحيط [ ثم ] بعد ما لم يكن فيه  
 شريك أو كان لكن بطل شفعته بوجه ما يثبت [ للخلط ] تركه أخصر إلا أنه ذكره للتنبيه  
 على أنه المسمى بالخلط حقيقة فإن الأول والثاني يسميان بالشرك كما أشار إليه الأصبهاني وغيره  
 فبكون ذكره على سبيل المسألة [ في حق المبيع ] أي فيما لا بد له منه من تابع له وعن أبي  
 يوسف لا شفعة للغير مع الشريك في الرقبة وإن سلم لاه حصة [ كالشرب ] بالكرم أي شرب  
 بهر نعتين وما أنه والاحسن من الشرب [ والطريق ] أي ثم الطريق كما في النظم ولذا أخرج  
 في بيع عتار لا شرب وطريق وقت المبيع فلا شفعة فيه من جهة حقوقه ولو شاركه أحد في الشرب  
 تخفى الطريق فصاحب الشرب يؤخذ من صاحب الطريق [ الخاص ] فلو كانا عامين فللجار فالشرب  
 الخاص [ كسرب نهر ] نعتين [ لا يجري فيه الممنوع ] أي أصغر السفن فالنهر العام  
 عند الخصيعة ما يجري فيه السفن كل جلة وفوزت وذكر شيخ الإسلام أن المشايخ اختلفوا فيه فقيل  
 الخاص ما يتفرق منه بين الشركاء ولا يبقى إذ انتهى إلى آخر الأراضي ولا يكون له منقل إلى  
 لغاؤه التي لجماعة المسلمين والعلم لا يتفرق ويبقى وله منقل وعامة المشايخ على أنه ما كان

هركاؤه لا يحصون واختلغوا فيما لا يحصى من خبيثاته ارمائة واربعين او عشرة والاصح انه مفروض الى راي كل مجتهد في زمانه كما في المحيط نلوا باع حصته هربها فالشفعة للخليط ثم لاهل الجدرول ثم لاهل الساقية ثم لاهل النهر العظيم كما في المنتف [و] الطريق الخاص مثل [طريق لا ينفذ] اي لا يخرج اي طريق رامها صيق وآخرها واسع فيها دور مثلا وجميع اهلها عفاء ولو مقابل [ثم] بعد الطريق [لجار] له عقارواحترز به عما يكون رقفا او اجارة او ديرة [ملاصق] اي متصل بالمبيع ولو حكما كما اذا بيع بيت من دار فان الملازق له ولاقصي الدار في الشفعة سواء [بابه] اي والحال باب عقار الجار او المبيع [في سكة] بالكسر في الاصل طريق مستوي [اخرى] نافذة او غير نافذة بان يكون ظهوره الى ظهر المبيع وبه يمتاز عن الطريق وهذا اذا كان المبيع ذا باب الا ترى انه لو اشترى نهرا ولرجل ارض في اعلاه اثنى جنبه ولاخر في اسفله فلهما الشفعة في جميع النهر من اعلاه الى اسفله لان كل واحد منهما جار له كما في المحيط [و يطلبها] بان يقول اطلب الشفعة في المكان الذي اشتريت بالحق الذي لي او (شفعة فوائدهم به انما في كخرى بدان حتى كراست) كما في النظم او طلبت الشفعة وانا طالبها كما قال بعضهم ولا يجمع بين الماضي والمستقبل عند بعضهم ومن الفضلي ولو قال قروي شفعه شفعه كان طلبا والصحيح صحة الطلب بما يفهم منه الطلب كما في قاضيخان وغيره وفيه اشعار بان الاشهاد على هذا الطلب لا يشترط فيصح بدونه لو صدقه المشتري كما في الاختيار وغيره [في مجلس علمه] اي الشيخ [بالمبيع] حتى لو سكت ساعة لم تبطل ولو قام تبطل على رواية عن عهد واختيار الكرخي وبعض مشايخ بخارا في ظاهر الرواية يشترط على فور علمه بالمبيع حتى لو سكنت ساعة تبطل واليه ذهب مشايخ بلخ رعاة مشايخ بخارا كما في المحيط وغيره وقيل في يوم قليل في سنة وقال الحسن في ثلثة ايام كما في النظم ولول اصح على ما قل الحصاص كما في الظهيرية والظن كالعلم ولذا لو اخبر عدل وجب اطلب وقالوا لا يشترط عدل المخسر لا بلوغه كما اشار اليه الزاهدي وغيره والاطلاق دال على وجوب الطلب لو لم يكن عنده احد لثلا يعقط الشفعة دينة او لبتمكن من الحلف عند الحاجة كما في النهاية [وهو] اي الطلب في المجلس [طلب موائبة] بالجزاى مسارعة من الوثوب ممي به ليدل على غاية التعجيل [ثم] اي بعد طلب الموائبة طلب الاعهاد ويحمي بطلب التقرير ايضا كما اشار اليه بقوله [يذهب] من الاشهاد [على طلبه] اي الفقيه [عد العقار] بان يقول يا قوم اشهدوا اني طلبت الشفعة في هذا العقار وازيد الكبير لا يشترط هذا الطلب عنده كما في المحيط والاحسن ان يجعل الطرف متعلقا يشهد كما دل عليه الرواية وشرحه فان الفعل اصل في العمل على انه يشير الى طلب الاشهاد فما يحتاج اليه اذا لم يكن الاشهاد عند احد هؤلاء الثلاثة كما في المحيط وعبره فمن الظن ان الاحسن ان يجعل متعلقا بطلبه [و] عند [ذي يده] اي متصرف عقار



حال كونه [ من بايع ] فلا يصح الاشهاد عند بايع ليس بذي يده لمن ما ذكره القدوري وعصام والناتفي واختاره الصدر الشهيد وذكر شيخ الاعلام وغيره ان الاشهاد يصح عنده استحسانا كما في المحيط [ او ] عند [ المشتري ] ولو غير ذي يد بل بان يقول له اطلب ملك الشقعة في دار اشتريتها من فلان حدودها كذا وانا شقيعتها بالشركة في الدار او الطريق او بالجوار بدار حدودها كذا فليعلمها لي فلا بد ان يبين حدود الدارين مع كل واحدة من مراتب الثبوت كما في قاضيخان لكن في الكافي وغيره ان يبين هذه الامور ليس مما لا بد منه وفيه اشارة الى ان له الاشهاد عند ابعد هؤلاء مع الاقرب على ما قال بعض المشايخ وذهب آخرون الى انه انما يشهد عند الاقرب كما في المحيط وغيره لكن في النظم ان الاشهاد عند العقار انما شرط اذا لم يقدر عليه عند البايع او المشتري وانما ذكر كلمة ثم اشارة الى ان مدة هذا الطلب لم يكن على فور المجلس في الاكثر بل مقدرة بمدة التمكن من الاشهاد كما في النهاية وغيره [ فان آخر ] الشقيع [ احدهما ] اي الطالبين طلب موائبة عن المجلس وطلب الاشهاد عن مدة التمكن منه ويمكن ان يراد بالضمير النوعان من الطالبين النوع الاول ما ذكرنا و الثاني الاشهاد عند البايع او المشتري او عند المشتري فانه لو شهد عند العقار ولم يشهد عند احدهما او شهد عند البايع ولم يشهد عند المشتري بطل الشقعة الا بعذر مثل غيبة مدة اسفر وتماخى في النظم [ بطلت ] الشقعة وعن محمد لو حمد او حوّل او مبيع او اجاب سلاما قبله او شمت عطاسا ليس باعراض كما اذا اتم الاربع قبل ان يظهر و بطلت الجمعة او سأل عن كمية التمن كما في الاختيار [ ثم ] اي بعد الطالبين [ يطلب ] طلبا يسمى بطلب خصومة و نمليك [ عند القاضي ] اذا لم يعلم المشتري العقارية بان يقول الشقيع للقاضي ان فلان اشترى عقارا حدوده كذا و انا شقيعته بعقار لي حدوده كذا فمره ليسلمه اليّ [ و بتأخير ] اي طلب الخصومة [ شهرا تبطل عند محمد ] كما في الهداية لكن في المحيط والتخيرة والخلاصة والمضمرات وغيرها من المتداولات انه رواية عن الصحابين وعنهم ثلاثة ايام وعن محمد سبعة ايام وعنه شهرين كما في النظم ولا تبطل اصلا عند ابني حنيفة [ و به ] اي بما عند محمد [ يفتى ] لاجابة الناس اليه كافي المسامحة كالتخيرة والخلاصة والمضمرات وغيرها فقد اشكل ما في الهداية و يكفي ان انتموى لمن قوله ويستثنى الاعذار من ذلك فتأخيرها واحدة من هذه الطلبات بها لم تبطل نسفة كما اذا علم بالبائع نصف الليل واخر الطلب الى الصبح او طلب موائبة و آخر الطالبين للمرض او الحبس او غيره كافي المحيط او غيره [ فاذا طلب ] طلب الخصومة [ سأل القاضي الخصم ] الدال على الاثنين المدعي والمدعى عليه بالاشتراك فسال اول الشقيع المدعي عن موضع المشفوع به وحدوده ثم عن سبب الاستحقاق ولاختلاف الاسباب ثم سأل المدعى عليه هل اشفوع به ملك الشقيع [ فان اقر ] الخصم [ ملك ما يتفق ] الشقيع المدعى [ به ] من عقاره [ او نكل عن الحلف ]

يطلب الشفيع إما [ على العلم ] كما قال أبو يوسف لأنه فعل الغير نحو يأنه ما تعلم [ يأنه ] أى الشفيع  
[ مالكه ] أى العقار وإما على البتات كما قال عهده والفتوى على الأول كما فى الكبرى [ أو يرهن  
الشفيع ] على أنه ملكه بأن أقام الشاهدين أن هذا العقار الذى يجوز هذا العقار المبيع ملك هذا  
الشفيع قبل أن يشتري هذا المشتري هذا العقار وهو له إلى الماعة لا نعلم أنه خرج من ملكه  
ولو قال أن هذا العقار لهذا الجار لا يكفى كما فى المحيط وعن أبي يوسف لا حاجة إلى البرهان  
[ سأل ] أى سأل القاضي الخصم المدعى عليه [ عن الشراء ] أى شراء المشتري للعقار وقال هل  
اشترىته [ فإن أقر ] الخصم [ به ] أى لشراء [ أو نكل عن النكاح ] على البتات وأن كان ثبوت الشفعة  
مختلعا فيه فعلى السبب بأن لم تشتتر أو لم تبع وإن كان متفقاً عليه فعلى الحاصل بأن الله ما استحق  
السفح في هذا العقار الشفعة من الوجه الذى ذكره على مقتضى ما مر فى الدعوى وفيه اشعار  
بأن المشتري لو أنكر طلب الموانه حلف على العلم ونواكسر طلب التقرير على البتات لاحاطة العلم  
به كما فى الكبرى ولو كان المدعى وكيل شفيع فادعى المشتري تعليم الشفيع سلم العقار إلى الوكيل  
واتبع الموكل للتخليف كما فى قاضيان [ أو يرهن الشفيع ] على أنه اشترىه [ قضى ] القاضي في ظاهر  
الرأية [ له ] أى للشفيع [ بها ] أى الشفعة وعن الطرفين أنه لا يقضى بلا احضار الثمن وإن  
نفذ لو قضى كما فى الاختيار وإن طلب المشتري أجلا آجله يومين أو ثلاثة بلا قضاء [ ملزمة ] أى إذا  
قضى فلهما لزوم الشفيع [ احضار الثمن ] فلو لم يقده حسبه القاضي كما فى المحيط [ ويحبس ]  
المشتري [ يدرك ] أى العقار [ له ] أى الثمن [ ولا يسمع ] القاضي [ البينة ] ولا يقبل  
خصومة الخفيع [ على البائع ] أى بائع ذى يد حتى يحضر المشتري فيفسخ بحضوره [ أى يزول  
نفاذ ] حضور المشتري الاضافة من المشتري إلى الشفيع في قول البائع نعت منك فيصير المخاطب  
بألف شفيعا مع بقاء باقى ذات الشفعة على سبع ونظيره من المحسوس دعى منهم إلى أحد  
فأن لم يبدل بأصابة غيره لتخلد وإنما اشترط حضوره أيضاً رواية لسق الأيدى والملك [ ويقضى  
بالشفعة ] كما فى الهداية لكنه مستدرك لأن هذا المفسخ متضمن له [ أو مهدة ] بالجرم جواز  
الرفع [ على البائع ] ظرف بقضى أو خسر مبددا هو عهدته من العهد تحفظ وبتأثيره حمى بها  
حقوق العقد كضممان الدرك وتعليم العقار والملك القديم وعن أبي يوسف أن المهدة على  
المشتري أن يقبل الثمن للبائع وفيه اشعار بأنها تسمع على مشتري يد بلا حضور البائع لانه احتبي  
على لمشتري عهدته وله منع كتاب لشراء لانه ملكه كفى المحيط [ ويسمع ] ثبت [ حيار لزومه ]  
وإن رآه لمشتري [ أو خاز ] العيب لانهما مهدة الزايح والمشتري ولا كفالة منسب إلى أنه  
لا يست له خيار السوط لأجل لعدم السوط [ وإن شرط المشتري ] فى شراء [ لدية ] أى لدية  
سابع [ منه ] أى من العيب والتدعيم به عيب [ زى ] وهو محذور [ مع ] مستند منه [ متفاوت

المشتري والشفيع [ في ] قدر [ الثمن ] لا تكره الاقل ولا يتخالفان لاشتراط كون كل مدين عليه وهو مفقود في الشفيع [ وبيعة الشفيع ] على الشراء بثمن اقل [ احق ] عند الطرفين [ من ] بينته [ اي المشتري على الشراء ] اكثر منه لان الملتزم بيعة الشفيع وفيه اشعار بأنه لو اختلف البايع والمشتري او هما والشفيع فبيعة البايع احق لانها تثبت الزيادة [ و لو ادعى المشتري ثمنًا ] او ادعى [ بايعة ] اي العقار ثمنًا [ اقل منه ] اي من ذلك الثمن [ اخذ ] الشفيع العقار [ بقوله ] اي بثمن اندي قاله البايع بلا يمين حال كون ذلك القول صادرا منه [ قبل القبض ] اي البايع كل الثمن سواء قبض المشتري العقار اولا لانه حط من البايع وفيه اشارة الى ان البايع لو ادعى الاكثر لم يأخذ به فانهما يتخالفان وتامه في المحيط [ و ] اخذه الشفيع [ يقول ] المشتري [ حال كونه ] بعده [ اي القبض لان البايع حينئذ اجنبي ] و اخذ [ الشفيع ] العقار [ في ] صورة [ حط بعض الثمن ] بان قال البايع حططت عن المشتري بعض الثمن او هبته منه سواء كان قبل قبضه او بعده [ او زيادته ] اي زيادة الثمن من المشتري ولو بالتحديد [ باقلهما ] اي الثمنين ففي الحط اخذ العقار بما وراء المحطوط لانه التحق بأصل العقد وفي الزيادة اخذه بالثمن الاول لانه حق الشفيع فتكليف الزيادة ابطال حقه [ وفي حط الكل ] وهبته قبل القبض و بعده [ بان ] فلا يصح في حق الشفيع لانه لا يلتحق بأصل العقد لكنه يصح في حق المشتري واما الادعاء عن البعض او الش قليل القبض كلهه و اما بعده فلا يصح [ في حق الشفيع ] ولا في حق المشتري وقد مر منه في البيع [ وفي الشراء ] اي شراء مسلم من مسلم [ بثمن متلي ] اي مكيل او موزون او عدي متقارب [ بمثله ] وانما قيد بالمسلم لانه اذا اشترى ذمي من ذمي بخرم او خنزير وشفيع مسلم فان اخذ بغيره الخمر او الخنزير كما في الكافي [ وفي غيره ] اي مثلي كالعقار والحيوان ولا فمشتري بقيمة الثمن [ وقت الشراء لا وقت الاخذ ] بالشفيع كما في النخبة [ وفي ] صورة [ عذر ] كذا اشتري احد [ بعقار ] كذا [ اخذ كل ] على المعلوم والمجهول اي اخذ كل من الشفيعين عقارا وهو شفيعته او اخذ كل من العقارين [ بقيمة ] العقار [ الاخر ] لانه بدنه [ وفي ] صورة [ ثمن مؤجل ] اجلا معلوماً فانه اذا جهل الاجل كالقصاص فالبيع فاصد [ تحل ] اي اخذ بيمين حال [ و ] في ثمن مؤجل [ طلب ] الشفيع الشفعة [ في الحال ] اي في مجلس فان سكنت عنه بطئت خلافاً لابن موسف [ و اخذ ] العقار [ بعد الاجل ] لا في الحال [ وفي يده المشتري ] في العقار قبل القضاء بالشفيعه [ و ] في [ عونه ] شيئا فيه [ بالثمن ] اي اخذ العقار بالثمن في الصورتين [ وفيتمهما ] اي بقيمة المبنى والمغروس [ مقلوعين ] اي مستحقين للقطع فان قسمته اقل من قيمته مقلوعاً بقدر اجرة القلع اي رفع البناء والخرس كما يأتي في غصب [ او دفن ] مسرى فحجمه [ الا اذا كان في القلع نقصان بالارض فان الشفيع له ان

ياخذها مع قيمة البناء والاعراس مقلوبة غير ثابتة وعن أبي يوسف ان الشفيع يختار بين الترك والاخل بالثمن مع قيمة البناء والغرس بلا قلع كما في النهاية فلو اشترى دارا وضعها بأشياء كثيرة ثم جاء الشفيع فهو بالخيار ان شاء اخذها بالشفعة واعطاها ما زاد فيها وان شاء ترك ولو جعل مسجدا او مقبرة ثم حضر الشفيع قضى له بالشفعة وله ان ينقض المسجد وينشئ المبنى كما في المحيط وذكر في النظم انه لا ينقض المسجد وبطلت شفعته كما لا ينشئ المبنى [ وليست ] الشفعة [ الا في بيع ] صحيح للعقار موجب لخروجه عن ملك البائع من كل الوجوه فلا شفعة في بيع الوفاء لان حق البائع لا ينقطع وأما كما في قاضيهان وفيه اشعار بثبوت الشفعة بانوار البائع بالبيع ولو انكره المشتري كما في المحيط [ اوهية بعرض ] مشروط في العقد مقبوض غير مشاع فان هذه الهبة بيع انتهاء فيعتبر الطلب عند التقاضي في ظاهر الرواية كما في المحيط وفي غير الاصول انها لا تثبت في الهبة كما في قاضيهان [ ولا ] يثبت الشفعة [ في ] بيع نحو [ شجر ونخل ] من المنقولات كبناء [ بيعا ] او هبة [ فصل ] ودعا تصديا فثبتت الشفعة فيها بتبعيه العقار فلو اشترى نخلة بارضها ففيها الشفعة تبعاً للارض بخلاف ما اذا اشترى ليقبلها حيث لا شفعة فيها لانها نقلت كالمبيع في البناء والزرع كما في المحيط والاحسن ان يقال ( ولا في نحو شجر ) [ ولا في البيع اختيار ] للبائع اتفاقا اذا المبيع لم يخرج عن ملكه بخلاف ما اذا كان الخيار للمشتري فانه خرج عن ملك البائع اتفاقا وعن أبي حنيفة انه لا شفعة في خيار المشتري واذا كان الخيار لهما فلا شفعة لأجل خيار البائع كما في المحيط [ الا بعد سقوطه ] أي خيار البائع فانه ثبت له الشفعة حينئذ وفيه اشعار بأنه يطلب بعد سقوط الخيار وقيل عند اسحق والاصل أصح كما في الكافي والتمني الصحيح كما في الهداية [ ولا في البيع شافدا ] ولو عد القبض لأحمد لم يفتح فلو وقع شافداً بدل ما كان صحيحاً فقد بقي حق الشفعة [ الا بعد سقوط مسخه ] بالهبة وساء او الغرس فان له الشفعة حينئذ خلافاً لهما فانه لا يسقط الفسخ بالخيارين ولو باع صحيحاً سقط مسخه وان اخل بالثمن أساي او القربة كما في المحيط [ ولا في رد بخلاف ] أي إذا اشترى عقاراً وسلم الشفيع الشفعة ثم ردها لم يشري خياراً وردة او شرط فلا شفعة للشفيع ولو عد القبض لان الرد ليس ببيع بل مسخ [ الا ] في رد بسبب [ خيار عيب ] عد انقبض [ بلا قضاء ] فان له فيه الشفعة كما لو تغافل فلا شفعة لو رد خيار عيب بلا قضاء قبل القبض او بقضاء ماله او بعده كما في زيدي [ ولا لمن ] أي لو كمل [ باع ] ما كان يحب عقاره من عقار موكله لانه يلزم منه ابطال عمله [ أو بيعه ] أي لا يؤكل باع وكبيله ما يحب عقاره لانه باع معنى [ وضمن الدار ] حينئذ لو اسكن في ضمن عند الاستحقاق فلا شفعة لضمنه في عقار باع لانه كالمبيع [ س ] الشفعة [ من ] أي كسب [ سوا ] ما يحب عقاره من عقار لم يملكه فطلب لشفعة من ماله [ أو أسرى ] أي موكل اشترى به وكبيله عقار يحب عقاره [ وبهذه ] أي بهذه [ مسجدا ]

واسقاطها بأن قال بلا تعيين احد اسقطت شفعتي فيما اشترى او قال لذي اليد سلمتهالك ولر قال  
للوكيل سلمتهالك فتسلم وان كان المبيع في يد الموكل [ بعد البيع ] وان لم يعلم بوجوبها  
[ لا ] يبطلها [ قبله ] اي البيع اذ يلزم اسقاط الحق قبل تحققه [ و ] يبطلها [ الصلح ] عنها على  
ما سوى المشغوع [ مع بطلانه ] اي الصلح فلا يجب البطلان فان للشفيع ليس الا حق اخذ المشغوع  
وانما استثنى المشغوع لانه لو صلح على بيت معين مثلاً منه لم يبطل الشفعة لان الثمن مجهول فله  
اخذ الكل بخلاف ما اذا صلح على شئ معين منه كالنصف فانها تبطل [ و ] يبطلها [ موت الشفيع ]  
قبل القضاء لا بعده فتوارثه اخذه وعليه ثمنه [ لا ] موت [ المشتري ] فللشفيع ان يأخذه ولو بائنه  
الرصي او القاضي لبقاء السبب وهو الاتصال بالملك [ و ] يبطلها [ بيع ما يشفع به قبل القضاء ]  
بما بانا فليردع بالخيار لم تبطل [ و شفع ] بالضم اي اخذ بالشفعة وملك بها [ حصه احد المشترين ]  
اي نصيب بعض جماعة اشترى وعقار احد صفقة واحدة كما شفع حصه كلهم لانه ليس في اخذها ضرر  
عيب الشركة وفيه إيذاء الى ان الشفيع لم يأخذ نصيب احدهم قبل القبض وهذا اذا لم يؤد الشفيع  
وامشترى ثمن والا فيأخذ وعندهم انه لم يأخذ الا بعد القبض والاول الصحيح كافي الهداية وغيره  
وفي ان المشتري لو لم يتحدد لم يأخذ بعض عقار البائع للضرر بالشركة وذا بلا خلاف عن اصحابنا كافي  
الخيرية ومن الظن ان المصنف عدل عن صدارة الهداية والكافي وللشفيع ان يأخذ نصيب احد  
المشتريين ولعل وجهه صحة الحكم تجاوز الشفعة سواء كان قبل قبض المشتري او بعده فتأمل  
لا يشفع حصه [ احد البائعين ] اي البائعين عقارهم للضرر على المشتري وفيه اشعار بان يأخذ حصه كلهم  
وعندهم انه يأخذ حصته قبل القبض وعلم انه اذا طلب الحصه فهو على شفيعته في الباقي وقيل بطلت  
واذا اشترى دارين او فريتين صفقة والشفيع واحد لا يشفع احدهما وان كانت بالشرق والآخرى  
بالغرب فيشفعهما او بتركهما كافي الخزانة [ فان سلم ] الشفيع [ شراء زيد ] بان اخبر ان المشتري زيد  
[ فظهر شراء غيره ] عمرو [ او ] سلم [ الشراء بالف ] من الدراهم [ فظهر ] انه اشترى [ بأقل ]  
منها لا تسقط شفيعته لانه استكره فان ظهر انه باكثر تسقط [ او ] ظهر انه اشترى [ بمثل ]  
ي مكمل او موزون او عدي متقارب قيمته اقل از اكثر [ لا يسقط ] شفيعته فان ظهر انه اشترى  
بدل أكبر قيمته اقل لم يسقط كقول الضرمان على ما في الاسرار وقال ابو حنيفة وزفر ويسقط عند ابي  
يوسف بناء على انها جنسان وجنس كافي للخيرية وغيره فمن عدم استتبع ظن معتمدا على تكافي  
والهداية ان في اطلاق منى سهلا لا بعد ما سقطت الشفعة فيسقط [ ان ] سلم الشراء بالف ثم  
اشترى [ به ] اشترى [ بقيتي قيمته الف از اكثر ] من يسقط ان ظهر انه بأقل وفي الاكتفاء اشعار بان  
ذكره القيمة لدفع خفعة قبل الموت بخلاف ما يجعل ثمن مجهولا كما اذا باع بدراهم معنومة وقلوس  
عن معلومة فانه لا يحكم بها سبلا ونداء الى كرمه عند محمد وقال ابو يوسف انها لم يكره

( ٣ )  
١  
٢  
٣  
٤

ويكره بعد الثبوت بأن يقول المشتري للشفيح اشتريه مني بما اخذت فقال الشفيح اشتريته وقيل لا يكره كافي المحيط وذكر في الوقعات والكبرى والخصاص انها يكره بعد الثبوت بالاتفاق واما قبله فلا بأس وهو المختار وكذا الحيلة في دفع الربوا بان باع مائة دراهم وثلثا بمائة وعشرين درهما وكذا في منع وجوب الزكوة بان باع المائنة بغيرها قبل الحول ونسيع المصنف وغيره في ذلك على الامام ابي يوسف في غاية الفناعة فانه الى مكانا وافرغ شانا ان بطعن عليه احد وقال ايده ما صح عدنا ان افضل العلماء في زمانه واكمل العرفاء في آرائه زينا للملة والدين ابو بكر التائبادي قد رأى في المنام ان شافعي المذهب قال في مجلس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان ابا يوسف جرز حيلة في اسقاط الزكوة فقال صلى الله تعالى عليه وسلم ان ما جوزة ابو يوسف حق از صدق وانما ارد مسئلة اسقاط الشفعة في آخر الكتاب اشارة الى حسن الاختتام كما هو شأن اولي الالباب \*

## \* [ كتاب القسمة ] \*

عقب بالشفعة مع اشتمال كل على المبادلة ترقيا من الأدنى الى الأعلى لجوازها وجوب القسمة في السحله [مي] اى القسمة بالكسر لفة اسم من الاقتسام كافي المغرب وغيره او التقسيم كافي القاموس لكن الانسب ما ياتي من لفظ القاسم ان يكون مصدر قمه بالفتح اى جزاه كافي المقدمة وعرفا [حيين الحق] اى تميز حق كل مما يتولى صاحبه اثباته واسقاطه من المال فيخرج تعيين لديون ولو دلت نعيمين الملك ثم يشكل بالمبادلة فان الحق يستعمل غالباً في المالية [الشايح] اى المشتري بين اثنين فصعدا قبل ذلك التعيين وفيه اشتعارون القسمة تتضمن معنى الافراز والسدلة فان ما اجتمع بكل كن بعضه به وبعضه نصاحبه فباختبار الاول افراز والتاني مبادلة الا ان احدهما رجع في بعض المواد اشار اليه فقال [وعلى فيها] اى رجع من معنى تقسمه وجزئ تسديد غلب [لا تترك] اى التمييز الحصص [في المثل] اى لتكبل واوزون والمعدود تقتارب لعدم التفاضل بين ابعاضه [و] غلب فيها [المبادلة] اى الامطاء من الجانبين [في غيره] اى غير المثلين من اعتبار وسائر المنقولات لتفاوت بين ابعاضه واذا كان كذلك [فيأخذ كل شريك] من آخر [حصته] بحسبه [و] لم يرض به ويبيع كل نصيبه مراعاة [ثم] اى في المثلين وفيه اشتعار بان الاعاض لا يجزأ احدا منهم على قسمة فيه لا اذا كان المثلين من جنس واحد [لا] يأخذ بغلبة صاحبه ولا يبيع مراعاة لانه يس من حقه [هنا] اى في غير المثلين [وتدب] لاهام [نصب فاسم بوق] اى بوصول الله ورفا هوذا يتمتع به [من] ما لا يجوز الى [بعت من] معصود اى مكن معاد من خروج وغيره مما اخذ من كثره ككثيره وصدقة سي نغيب فلا تترك من ذبوت [و] من

الباقية كصبيات مال الزكوة وغيره الا بطريق القرض [ ليقسم ] المال بالكسر ويجوز التشديد  
 [ بلا اجر ] على المتقاسمين [ وان نصب ] الامام قاسما [ باجر ] عليهم مقدار غير زائد على اجر المثل  
 [ صح ] ذلك النص لان النفع لهم والكلام مشير الى ان للقاضي القسمة واخذ الاجرة لكنه غير  
 مستحب كما في المحيط لكن في الخلاصة انه لم يأخذ للقسمة بل للكتابة بقدر اجر المثل وهو المختار  
 [ وهو ] اي اجر القاسم عنده يقسم [ على عدد الرؤوس ] اي رؤس المتقاسمين وعندهما على قدر  
 انصابتهم والاول الصحيح فان العقود عليه هو التمييز لا غير كما في المضمرات وعنه ان الاجر على  
 الطالب للقسمة دون الممتنع عنها والاطلاق مشعر بان اجر الكيل والوزن على هذا الخلاف والاصح  
 انه على قدر انصاء بلا خلاف كما في المبسوط [ ويجب كونه ] اي القاسم [ عدلا ] اي متقيا وانما  
 خالف الهداية في تركه الامين لسهولة اياه [ علما بها ] اي بكيفية القسمة لانها من جنس عمل  
 القضاء كما في الهداية وفي التعليل اشعار بان هذين امرين غير واجبين فيها كما انهما غير واجبين  
 في القضاء على ما ذكره ثم فايد بالرجوب الرجوب العرفي الذي مرجعه الى الاولوية كما اشار اليه  
 الاختيار وخزانة المفتين [ ولا يعين ] من جهة امام فاسم [ واحد ] ولو بلا اجر منهم لضيق  
 الامر عليهم كما اشار اليه المصنف تبعه بعض في ذلك لكنه خلاف ما مر انه صح نصب احد باجر فالاولى  
 ان يقول ولا يجبرون على واحد نصير المعنى ولا يجبرهم ان يستأجروا قاسما لانه لا يجبر على العقد  
 كما في الهداية والكافي وغيرهما وفيه اشعار بانه يعين اثنان فصاعدا اذا اذنا اشتركوا قال [ ولا  
 يعتزك القسام ] بالضم جمع القاسم والمعنى لا يترك القاسمين ان يشتركوا في الاجر فيأمر كلا  
 بالانفراد في ذلك والا فقد يتفقون على الاجر الزائد [ وقسم ] المال بين الشركاء [ يطلب احدهم ]  
 القسمة [ ان انتفع كل ] منهم [ بحصته ] بعد القسمة كما اذا كان المقسوم بيتين كبيرين متساويين [ و ]  
 قسم [ يطلب صاحب ] المال [ الكثير ] اي المنتفع به وان ابني صاحب القليل [ فقط ] فلا يقسم بطلب  
 صاحب القليل مع ابناء صاحب الكثير [ ان لم ينتفع ] بحصة [ الاخر ] صاحب القليل [ لقلته حصته ]  
 والاخر وقسم بطلب المنتفع بحصته ولو واحدا وقيل بطلب غير المنتفع وقيل بطلب كل منهما و  
 الاول اصح كما في الهداية وغيره والاخر اصح كما في الاختيار وغيره واليه ذهب اصحابنا وعليه الفتوى  
 كما في المضمرات وغيره [ ولم يقسم الا بطلبهم ] ورضاهم [ ان تضر ركل ] منهم [ للقللة ] وعدم المنفعة  
 بالحصة وفي رواية يقسم القاضي بينهم وفيه اشعار بانهم لو اقتصموا لانفسهم جاز كما في المحيط [ ولا ]  
 يقسم [ الجثمان ] المختلفان اسما ومعنى قسمة جمع بان يجمع حصة احد في جنس واحد وحصة  
 الاخرى في الآخر لفحش التفاوت فيقسمان قسمة فرد بان يقسم كل جنس بانفراده فلو كان المقسوم ابلا  
 وعنما مثلا لم يجمع نصيب احد من الزاويين في الابل خاصة ونصيب الاخر منهما في الغنم خاصة  
 بل يقسم الابل بينهما ثم الغنم كذلك وعلى هذا المكيل والموزون وتبر الذهب والفضة وتبر

الجناس والحديد [ والرقيق ] ونحوه مما هو جنس واحد اسما واجناسا مختلفة معني فلا يقسم  
عنده قسمة جمع الا اذا كان معه شيء آخر كالعروض واما عندهما فليل يقسم بدونه وقيل الراي  
فيه الى القاضي واذا كانوا ذكورا وانثا لا يقسم في قولهم كما في قاضيان [ والجواهر ] والحلي  
كاللؤلؤ والياقوت والزبرجد وقيل يقسم الصغير منها وقبل المجدد الجنس كما في الهداية وفيه  
اشعار بأنه لا يقسم الرثة الواحدة لانه لا يقسم ما يحتاج في قسمته الى كسر او قطع اذ شق يضربه كما في  
المحيط والجواهر كل حجر يستخرج منه ما ينتفع به [ والحمام ] ونحوه مما في تقسيمه ضرر  
كالرحي والجدارين الدارين والبيت الصغير والباب والخشب والقميص وكل القناة والبير  
والعين والذهب التي ليس معها ارض ولا يقسم الطريق الا اذا كان لبعض طريق آخر وتماهه في  
المحيط [ الا برضاهم ] قسمة الجنس والرقيق والجواهر والحمام فانها تقسم لان الحق لهم [ ودور ]  
از اقية او كروم [ مشتركة ] ولوفي مصر قسم كل عبد ابي حنيفة وهو الصحيح كما في المصنوعات  
وهذا قسمة فرد لا قسمة جمع وقيل هذا نفى الاولوية لا نفى الجواز وقال ان كنت في مصر واحد  
فالراي الى القاضي في التسميتين وفي مصرين يقسم قسمة فرد عند ابي يوسف وقسمة جمع عند  
محمد وقيل هو مع ابي يوسف وفيه اشعار بان المنازل والبيوت ليست كاللدور فان المنازل ان تلازمت  
فقسمة فرد والا فقسمة جمع والبيوت تقسم قسمة فرد كما في المحيط [ از دار وضيعة ] اي عرصة  
غير منبذة [ اودار و خانوت ] اي دكان [ قسم كل ] من الدور المشتركة او الدار والضيعة او الدار  
والخانوت [ ودعما ] اي قسمة فرد فيقسم العرصة بالانواع والبناء بالقيمة لانها اجناس مختلفة  
اري حكمها فلوا اكتفى بما سبق من قوله ولا الجنس لان كان اخصر [ وصحت ] القسمة [ بالتراضي ]  
اي اشتراك الشركاء في الرضاء بلا قضاء لان الحق لهم [ الا عند صغر احدهم ] فانها لا تصح الا ان  
يقسم وصيه او ولبه ثم من نصبه الذاتي كما في الاختيار فمن الظن انها لا تصح الا باس  
القاضي [ وقسم ] بمجرد الاقرار اتفاقا [ نقلي ] اي منقول في ايديهم [ يدعون ] اي الشركاء  
عند القاضي [ ارته ] اي النقلي [ بينهم ] اي قسم بين الورثة وفيه اشعار بانهم اذا ادعوا ملكه  
از شراؤهم قسم بينهم بمجرد الاقرار كما في النهاية وغيره [ وقسم ] بمجرد الاقرار وعنده لا يقسم الا بالبينة  
على الشراء [ غار يدعون شراء ] عن فلان [ از ] يدعون [ ملكه مطلقا ] اي بلا سبب من  
اسباب الملك كالهبة والصدقة لمن رواية الميسر وسببتي رواية الجامع [ فان ادعوا ارته ] اي العقار  
[ عن فلان لا ] يقسم [ حتى يبرهوا على موته ] اي فلان [ و ] على [ عدد وورثته ] وقالوا يقسم  
بمجرد الاقرار والاول الصحيح كما في المصنوعات [ ولا ] يقسم عند الكل وقبل عنده [ ان يبرهوا ]  
من [ انه معهم ] بطريق الملك مطلقا وطبقا القسمة [ حتى يبرهوا ] على [ انه لهم ] اي ان ادعوا  
ملكه مطلقا لا يقسم حتى يقيموا البينة عليه لاحتمال ان يكون لغيره كما في الجامع الصغير



والآن يجب ان يجامع مع رواية المبسوط فيقول ولا ان ادعوا ملكه مطلقا حتى يبرهنوا عليه وقيل يقسم بلا برهان [ ولا ] يقسم [ ان كان شيع منه ] اى العقار اركله [ مع الوارث الطفل ] اى في يده الا ان ينصب القاضي وصيا عنه ويقسم البينة فانه يقسم [ او ] مع الوارث [ الغائب ] الا ان ينصب عنه خصما ويقسم البينة فانه يقسم على ما روي عن ابي يوسف كافي المحيط فان حضر اثنان يجعل القاضي احدهما مديما والاخر مدعى عليه فان احد الورثة ينتصب خصما عن الميت وباقي الورثة ويجمع البينة ويقسم كما في الهداية فالاطلاق لا يخلو عن شيع [ ولا يدخل ] من خارج التركة [ الدراهم ] او الدنانير [ فى القسمة ] اى قسمة التركة عقارا كل او منقولا [ الا برضاهم ] فلو كان في قسم فضل لا يسوي بالدرهم بل بما كان من جنس المقسوم كفضل البناء فانه عوض بالارض دون القيمة وعن ابي يوسف يقسم الكل باعتبار القيمة وعن ابي حنيفة الاصل ان يقسم الارض بالمساحة ويجوز ان يسوي النصيب الاجود او البناء المفاضل بالدرهم والاول قول محمد وهو احسن واذا وقع للاصول وينبغي ان يستثنى ما اذا تعذر بان يكون قيمة البناء اضعاف قيمة الارض او يقع لاحدهما جميع البناء فانه يجعل القسمة فى البناء على الدراهم والنفي اما بمعنى عدم الجواز او بمعنى تركه الاولى وتام الكلام في المضمرات والاختيار [ وان وقع ] عند قسمة العقار [ مسيل قسم ] لاحد المتقاسمين منه [ اى طريقته في قسم ] متقاسم [ آخر ] منه [ صرف ] ذلك المسيل او الطريق [ عنه ] اى عن هذا القسم الى آخره واذ ذكر كل من المتقاسمين الحقوق اولا [ ان امكن ] الصرف بان يكون في هذا القسم ساحة يصلح مسيلا او طريقا له [ والا ] يمكن الصرف عنه بان لا يكون فيه هذه الساحة [ فسخت ] القسمة واستوزعت لفسادها فان صحبها ان لا يحتاج كل منهما الى ما يتعلق بتصيب الاخر فلو قسم صفة فيها بيت طريقه فيها ومسيله على ظهرها فان كان لذلك البيت تلك الساحة صح القسم والا فلا وفيه اشارة الى ان القسمة فاسدة وان ذكر الحقوق لكنها لم تفسد حينئذ لانه قد رضي كل منهما بابقاء الطريق والمسيل على ما كان عليه بالتخصيص عليه وذكر الحاكم انها لم تفسد وان لم يذكر الحقوق لبقائهما على حالهما كافي الكافي وغيره واعلم ان في طريق الدار والارض يكفي مرور رجل وثور ولا يشترط مرور الجمولة والعجلة فلو لم يمر فيه رجل وثور لم يكن طريقا ولم يجز قسمته كافي المحيط وغيره [ وان اقر ] احد من المتقاسمين [ بالاستيفاء ] اى باخذ تمام حصته من المقسوم [ ثم ادعى ان بعض حصته ] منه [ وقع في يد صاحبه هطلا صدق ] ذلك في هذه الدعوى [ بالحق ] ان كانت والا استخلف فان حلف لم يكن له عليه سبيل وان نكل جمع الحصتان ثم قسمتا على قدر النصيبين وانما صدق لانه يدعى فسخ القسمة فلا يصدق الا بالبينة على ما قالوا كما ذكره المصنف وفيه اشعار بالضعف ولذا قال في المضمرات انه مشكل لان البينة ترتب على دعوى صحيحة ولم يوجد لتناقضه وقال صاحب الهداية والكافي ينبغي ان

لا يقبل دعواه للتناقض وفيه إشارة الى انه لم يرجع رواية وقد صرح به في شرح الطحاوي والمحيط والنخبة وغيرها ويجوز ان يراد بالغلط الغصب فيصدق البينة والا فالقول للمدعى عليه كما في هذه الكتب والأرجح ان يراد بالحجة اقوال صاحبه ولذا عرفت في الرواية في المبسوط وغيره [ وشهادة المتقاسمين ] على احد المتقاسمين عند اختلافهما في الاستيفاء [ حجة ] تقبل الا عند محمد وقال الطحاوي انها لم تقبل بالاتفاق اذا قسما بأجرة واليه مال بعض المشايخ [ وقسخت ] القسمة اجماعا [ ان استحق بعض ] بالتنوين [ مشاع في الكل ] اي في نصيب كل واحد من المتقاسمين كنصف دار لان المستحق شريك ثالث يتوقف القسمة على رضاه وفيه اشعار بان لهواستحق بعض معين من نصيب كل لم تقسح لانه ان كان الباقي نصيب كل لم يرجع والارجح بنقصان نصيبه كما اذا كان الدار بينهما فاستحق عشرة اذرع اربعة من هذا وستة من ذاك فانه يرجع بذراع على الاول [ لا ] تفسح ان استحق [ بعض حصه احدهما ] سواء كان جزءا بعينه مما اصاب واحدا منهم ارجزا شايعا [ بل يرجع ] المستحق عليه بحصة في نصيب صاحبه بالاتفاق وكذا في الشايخ عند الطرفين واما عدده فيفسد القسمة فيمتانف لعدم الافراز [ وصحت المهاداة ] في الاميان المشتركة التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها ولا ينافيها انها يجبر عليه ان طلب احدهما وفيه رمز الى انه يقسم ابتداء وانتهاء بطلب واحد منهما والى ما قال شيخ الاسلام ان لكل منهما نقضها وان لم يكن مارية عن المبادلة الا اذا كانت بحكم الحاكم فيشترط رضي كل منهما وهي بالهزمة والالف لغة المواضع ثم الموافقة اي اختيار كل واحد حالة واحدة مأخوذة من الهمة الحالة الطاهرة للمتبع للشيء وشرعية مقاسمة النافع [ في سكنون هذا ] اي احد المنتهائين [ بعضا ] اي موضعا معيننا [ من دار ] مشتركة بينهما [ وهذا ] الاخر منهما [ بعضا ] آخر منهما وانما أثر السكن لان في الاستغلال خلافا وان كان الظاهر جوازها وانما قدم المهاداة الكافية لان في الزمانية روايتين وانما اختار الدار الواحدة إشارة الى جوازها في الدارين بالطريق الاول [ و ] صحت في [ خدمة عبد مشترك ] بين زيد وعمر من مثلا [ هذا ] زيدا [ يوما وهذا ] عمرا [ يوما ] آخر رخص خدمة العبد لانه لا يجوز استغلاله بلا خلاف وكذا احتلال عبيدين عنده [ كسكنى بيت صغير ] هذا يوما وهذا يوما وفيه إجماع الى ان في الكبير لا يجوز الزمانية وينبغي ان يكون فيه روايتان كما مر في الدار [ و ] صحت في خدمة [ عبيدين ] مشتركين بين بكر وخالد [ هذا ] العبد بدل بعض [ هذا العبد ] بكرا [ والاخر ] للعبد [ الاخر ] خالد وفيه اشعار بانها تصح في ركوب دابة ودابتين وهذا عندهما خلافا لابي حنيفة رح ويصح في ارضاء جاريتين هذه ابدية سنتين والاخرى الاخر كذلك ومسائل الباب في المحيط وغيره والكل مشر الى انها لا تصح في المبادات ولا تبطل موت احدهما كما في الاختيار ومن المظن الجصور على اثنتي عشرة مسألة والنجم على الاخر من ضمن الاختتام \*

## \* [ كتاب الهبة ] \*

عقب بالقصة مع اشتغال كل على التملك ترقيا من الاملى الى الادنى فانها تعري عن العرض [ وهي ] لغة تبرع بما ينفع المعطى له و يتعدي اما باللام نحو وهبته له وحكي ابر عمرو وهبته كما فى القاموس و قلوا يحنف اللام منه و اما عن نحو وهبته منك على ما جاء به من احاديث كثيرة فى الصحيح كما فى دقايق النودي ظن من المطوري انه خطأ ومن التفنازاني انه عبارة الفقهاء وشريعة [ تملك عين ] ولو هزلا حالا كما هو المتبادر فلم يتناول الرصبة كما ظن من ان الكرمانى قد ذكر انها هبة معلقة بالموت ونخرج عنه الاجارة والعارية والمهاياة لكن فى النظم ان الهبة لعموم التملك حتى لو قال وهبت لك هذه الدار او الثوب ليسكن فيها او يلبسه شهرا فقبل يصح ولا يقع من العبد والمستسعي والمجنون والصغير وغيرها مما ليسوا من اهل التملك ويدخل فيه ما يكون على وجه المزاح فلو قال له هب لي كذا فقال وهبت وقال الاخر قبلت وسام اليه جاز عن ابن المبارك انه موقوف يضرهون بالطنبسور فقال متحذرا عن الضمان على قوله هبوا لي حتى تردا كيف اضر ب ذلغوا اليه فضر به على الارض وكسره وقال ازايتهم كيف اضر ب فى الظهيرية وغيره وفيه اشارة الى انها تصح بالتعاطي كما فى اول النساء من شرح التاويلات فان التملك اعطاء الملك كما فى المقدمة لكنه يومه ان الالتجاف ليس بركن وهو ركن بلا خلاف كما ياتي والظاهر ان الهبة لا يتحقق فيما ليس بمال فذكره احسن وان اشكل بهمة الطاعات فانها هبة صحيحة عند اهل السنة كما صرح به الامام محمد الدين الاشتر وشني فى الجامع وغيره [ بلا عوض ] اي بلا ذكر عوض فان سببها الثواب الدينوي كالعوض والنماء او الاخرى كالنعيم المخلد كما فى النهاية فيشمل الهداية التي يواد بها اكرام المهدي لا غير الصلوة التي يردا بها ربه الله تعالى والكلام مشير الى ان الهبة امر مستحب مندوب وقال الامام ابو منصور يجب على المؤمن ان يعلم ولده الجود والاحسان كالتمويح والايان كما فى النهاية [ وتصح ] الهبة [ بوهبت ] فيه دلالة على ان القبول ليس بركن كما اشار اليه الخلاصة وغيرها وذكر فى الكرمانى ان الالتجاف فى الهبة عقد تام وفى المبسوط ان القبض كالقبول فى البيع ولذا لو وهب الدين من الغريم لم يفتقر الى القبول كما فى الكبرى لكن فى الكافي والتهذبة انه ركن وذكر فى الكرمانى انها تقتضى الالتجاف لان ملك الانسان لم ينتقل الى الغير بدون تملكه والى القبول لانه الزام الملك على الغير و انما بحثت اذا حلف ان لا يهب فوهب ولم يقبل لان الغرض عدم اظهار الجود وقد وجد الاظهار ولعل الحق ما فى المتن فان فى التاويلات التصريح بالهبة غير لازم ولذا قال اصحابنا لوضع ماله في طريق ليكون ملكا للرافع جاز [ ونحلت ] اى اعطيت بطيبة من نفسه بلا عوض [ ونحوهما ] مثل جعلت وكسوت واعطيت وفى البقائى انه ان كان فى يده هبة والا

نوديعة ومنحتك هذه الدراهم دون الارض والافعارية واطعمتك هذا الطعام ان امر قبضه  
(داين ترا) فلو قال (اين تراست) فافراز كافي المحيط وذكر في الظهيرية انه اذا قل ميب لي هذه الجارية  
نقال (فداي تباد) او (ازودويغ نيست) لا يكون هبة [وتتم] الهبة فيملك [بالقبض] او الحيافة  
وهي ان يصير الشيء في حيز القابض كما في الكرمانني والمستصفي وفيه اشعار بان التخليع اي التمكن من  
الحيافة لم يكن قبضا وهذا عند ابي يوسف رحمه الله خلافاً لمحمد رحمه الله ولو هب ثوباً حاضراً من رجل فقال قبضته  
لم يصرف قبضاً عنده خلافاً لمحمد رحمه الله كما في الظهيرية والاطلاق مشعر بان القبض شرط فيما لا يقسم الا  
انه يكتفى فيه بالقبض القاصر كما في الهداية [في مجلسها] اي الهبة [ولو] كان القبض [بلاذن]  
صريح [و] يتم بالقبض [بعده] اي المجلس لو كان [بأذن] صريح والحاصل انه اذا اذن بالقبض  
صريحاً يصح قبضه في المجلس وبعده ويملكه قياساً واستحساناً ولو نهى عن القبض بعد الهبة  
لا يصح القبض لا في المجلس ولا بعده ولا يملكه قياساً ولو لم ياذن له بالقبض ولم ينه عنه ان قبض  
في المجلس صح القبض استحساناً لا قياساً وان قبض بعد المجلس لا يصح القبض قياساً واستحساناً  
ولو كان الموهوب غائباً فذهب وقبض فان كان القبض باذن الواهب جاز استحساناً لا قياساً وان كان  
يغير اذنه لا يجوز هذا لكنه مخالف لما ذكرنا من التاويلات [ولا تصح] ان يهب ولو من شريكه  
ويقصد ان لا يتم لعدم كمال القبض [في] شيء [مشاع] غير مقسوم شيوعاً مقارناً للعقد [يقسم]  
على وجه ينتفع به بعد القسمة كما قبلها كالارض والدار والبيت الكبير فانها منتفع بها في الحالين  
فلو لم ينتفع به اصلاً كعبد ودابة او لم ينتفع انتفاعاً قبل القسمة كالجمام والطحونة والبيت الصغير  
فانها تصح فكل ما يوجب قسمته نقصاناً فهو مما لا يقسم والا فمما يقسم فاذا هب درهما لرجلين  
لا يصح لان تنصيف الدرهم لا يوجب نقصاناً فهو مما يقسم والصحيح انه يصح لان الصحيح لا يكسر  
عادة فمما لا يقسم وعن ابي يوسف رحمه الله اذا هب درهما من درهمين فان كانا مستويين لم يصح لانه  
مجهول وان كانا مختلفين يصح لان الموهوب قد درهم وهو مشاع لا يقسم كافي المحيط [فان قسم] المشاع  
قبل التسليم [وسلم] الموهوب [صح] ذلك الهبة لكمال القبض وفيه اشارة الى انه لو هب النصف  
شاهداً وسلم ثم هب النصف الثاني وسلم لا يجوز وان التسليم يغني الملك على ما قال اصحابنا وهو  
الصحيح كافي الزاهدي لكنه ملك خبيث وبه يفتى كافي موضع من الوقاعات وفي موضع آخر منه ان  
لا يغني الملك وهو المختار كما في المضمرات وهذا مروى عن ابي حنيفة رحمه الله وهو الصحيح كما في الحمادي  
ومنه دلالة على ان الشيوع المقرون مبطل للهبة كما سيصرح به المصنف [وكان] لا يصح ويقصد [هبة]  
لبن في صرع [فان استخرج وسلم صح] استحساناً [و] نحوه [كصوف على ظهر الغنم] ثم على شجر  
وزرع ونخل في ارض فلو هب داراً فيها متاع الوهب او جوارقاً وجواباً فيها طعام الواهب لا يصح لان  
الموهوب مشغول بما ليس بهبة او وهب المتاع والطعام دون الجوارق والدار يسلم جاز لان الموهوب

غير مشغول بغيره بل هو شاغل بغيره كما في فاضلجان [ولا] يصح وبطل لعدم الوجود مبة [دقيق في  
 بزوان طحن] البر [وحلم] الدقيق وكذا مبة الدهن في السمسم والزيت في الزيتون على  
 الاصح وقيل يجوز اذا ملط على القبض كما في المحيط [ومبة ما] كان [مع الموهوب له] اب في  
 يده وليس بمحضر منه من الوديعة والعارية والرهن ونحوها [تامة] لا يحتاج الى قبض جديد  
 بأن يرجع الى الموضع الذي فيه العين وينقضي وقت تمكن فيه من قبضها فان القبضين اذا  
 تجانسا تناوبا للتشابه واذا تغايرا لاتنسب الا الاصل عن الادنى فقبض الوديعة مع قبض الهبة  
 يتجانسان لانهما قبض امانة ومع قبض الشراء يتغايران لانه قبض ضمان فلا ينوب الاول عنه  
 كما في المحيط ومثله في شرح الطحاري لكنه ليس على اطلاقه فانه اذا كان مضمونا بغيره  
 كالمبيع المضمون بالثمن والمرهون المضمون بالدين لا ينوب قبضه عن القبض الواجب  
 كما في المستصفي ومثله في الزاهدي فلو باع من المودع احتاج الى قبض جديد وتساهم في  
 العمادي [كهبة الاب لطفله] ما معه فانها تامة لا يحتاج الى قبض جديد سواء كان في عياله او لا  
 [وقبضه] اي الطفل حال كونه [عاقلا وقبض من يريه] اي الطفل [وهو] اي الطفل [معه]  
 [و] قبض [الزوج] لزوجته الصغيرة [بعد الزفاف] بالكرم اي بعد البعث الى بيته [معتبر]  
 خبر القبض [في مبة الاجنبي له] اي الطفل فالاجنبي اذا وهب لصغيرة وقبض زوجها للبعوث  
 اليه جار وكذا اذا وهب اجنبي لطفل عاقل وقبضه بنفسه جاز قبضه مستسانا كاجاز قبض مبة الاجنبي  
 لطفل من يريه من الجد او الاخ او العم او الام او وصيه او اجنبي وهو في عياله وان لم يكن  
 عاقلا وكان ابوه حاضرا في هذه الصور على ما قالوا منهم فخر الاسلام وقال بعضهم لم يجوز قبض مير  
 الزوج حال حضرة الاب والاول المختار كما في المصنوعات فمن الظن ان في الاطلاق تسامحا اذا  
 القبض لم يصح حال حضرة الاب الا من الزوج ومنهم من قال ان الصغيرة اذا كانت يجامع مثلها لم  
 يجوز قبض الزوج عليها كما اذا لم تزف الى بيته وجاز قبضها بنفسها حينئذ ولومات الادب از عاب  
 غيبة منقطعة جاز قبضهم لمن يعوله كما في المحيط [وصح مبة اثنين] اذا اكثر معا [دارا لواحد]  
 من موهوب له بالاجماع لكمال القبض [وعكسه] بان وهب واحد دارا لاثنتين او اكثر [لا]  
 يصح ويفسد عنده للشيوع خلافا لهما فان القبض بمرة فالشيوع من طرف الواهب غير مقصد  
 بالاتفاق ومن طرف الموهوب له مفسد على الخلاف فلو قال لرجلين ذهبت لكما هذه الدار لهذا  
 نصفا ولهذا نصفا جاز عندهما اما لو قال ذهبت لك نصفيها ولهذا نصفيها فلم يجوز لاثبات الشيوع  
 في العقول ولو وهب لابنيه صغيرا في عياله وكبيرا وقبض الكبير صح الا عند ابي حنيفة رح ومن  
 ابي يوسف رح انها فائدة الا ان يحلم الدار الى الكبير ثم يهب الدار لهما كما في الظهيرية فلو وهب  
 لهما لم يجوز في قولهم كما في الزاهدي [كتصلق عشرة] اذا اكثر من الدارهم [على غنيين] فانه

على الخلاف لان التصديق مبة مجازا عنده [دصح] التصديق [ملن فقيرين] عندهما وفي رواية عنه ولا يصح في رواية كالهبة لرجلين ففي مسئلة الصدقة روايتان وهو الاظهر كما في المبسوط والصحيح الصحة كما في العمادى [دصح] ويكره للدعاة [الرجوع عنها] اي رجوع الواهب من الهبة الصحيحة بلا مانع [بتراض] اي يرضى بالرجوع من الجانبين [ارحكم قاض به] لانه نسخ والباء ظرف يصح ويدخل في الهبة الهدية فان للمهدي الرجوع كما في المنية والكلام مغير الى انه يرجع قبل القبض كما في النهاية والى انه صح الرجوع في الفاعلة وان وقع احد من الامور السبعة لان المقبوض منها مضمون بعد الهلاك فلم يصح الرجوع قبله كما في العمادى والى ان الرجوع لا يصح بغيرهما لكن في الكرمانى وغيره انه يصح من الاب حكما ولو كان لا يليق مروءة [ويمنعه] اي الرجوع عن الهبة الصحيحة بقربة السابق زيادة توريث [زيادة] المالية كما هو المتبادر [متصلة] بالعين للموهوبة ولو من غير الموهوب له كاللقطة مع الاصواب وكتب الدفاتر وتعليم القرآن والكتابة وعمل آخر وقال محمد انه يرجع في التعليم وكاملاد العبد الكافر واخراج الجارية الى دار الاسلام واخراج الثوب الهروي الى موضع زاد قيمته فيه وتكديده المكين والجمال والممن والكبر وقصارة الكرياس والصحة وصيرورته سميعا او بصيرا او البناء والتجصيص والتطين والاصلاح والفرس وكما اذا وهب حلقة فركب فيها فصلا لا يمكن نزعها الا بضرر واحتراز بالزيادة عن النقصان كما اذا كان طويلا وقت الهبة ثم صار طول بحيث يكون اسمع وبالمصلحة عن المنفعة كما اذا ولدت الجارية الموهوبة فانه يرجع عن ذلك وبالعين عن زيادة السعر وفيه اشعار بان مانع الزيادة اذا ارتفع كما اذا بني ثم هدم عاد حق الرجوع كما في المحيط وغيره ومن الظن انه ينافيه ما في النهاية انه حين زاد لا يعود حق الرجوع بعده لانه قال ذلك فيما اذا زاد وانتقص جميعا كما صرح نفسه به [و موت احدهما] اي الواهب والموهوب له ولا بد من ذكر كل فان الميت حي في حق التجهيز والتكفين وقضاء الدين وتنفيذ الوصية وغيرها كما تقرر فمن الظن ان الخروج عن الملك مغني عن ذكر موت الموهوب له [و] يمنعه [عوض] ولو من جنس الهبة لكن لا من عينها فلو عوض درهم من الف هبة لرجع وانما اطلق العوض ليشتمل ما هو عوض الجميع فيبطل الرجوع في الجميع وعوض البعض فلم يبطل في الباقي وحكم العوض حكم الهبة فيصح بما يصح به الهبة ويبطل بما يبطل كما في الاختيار [اضيف اليها] اي يشرط ان يضيف الموهوب له العوض الى الموهوب ملن وجه يعلم الواهب انه عوض هبته مثل ان يقول وهبتك عرض هبتك او جزاؤها او ثوابها او بدلها او مقابلها او غير ذلك فاذا لم يعلم الواهب انه عوض هبة كان لكل منهما الرجوع [ولو] وقع ذلك العوض [من اجنبي] بغير اسرة ولم يرجع الاجنبي الى الموهوب له بما عوضه وان كان بامرة الا اذا ضمنه صريحا كما في النهاية [و خرجهما] اي الهبة بالبيع والهبة والاعتاق والصدقة

و لوحها [ عن ملك الموهوب له ] لانه كتبل العين فلو حتى الشاة الموهوبة لم يرجع عند ابي يوسف رح خلافا للطرفين كما في المغني [ و الزوجية وقت الهبة ] فلو وهب لامرأته شيئا ثم ابانها لم يرجع ولو وهب لاختية ثم تزوجها لرجع وكذا الحكم اذا وهبت لزوجها او لأجنبي لان للبقاء حكم الابتداء [ و قرابة المهرمية ] من اضافة السبب الى المسبب ويجوز العكس والياء مصدرية اي قرابة هي سبب لكون احدهما محرما لآخر ولو كان كافرا حربيا كالاصل والفرع فيرجع قريب غير محرم كولد العم والخال ومحرم غير قريب للزواج والمصاهرة كالبنات الرضاعية وام المرأة واعلم ان ما ذكره من الاطلاق موافق للكافي وغيره من المتداولات وذكر في النظم ان هذه القرابة مانعة عندهما لاعداءه لكن فيه لو وهب لمحرم مكاتب لم يرجع بالاتفاق وفيه اشعار بأنه لو وهب وكيلا اخيه لم يرجع لان القبض والملك يقعان له كما في المنية [ و هلاك الموهوب ] ان تلف عينه او عامة منافعه مع بقاء الملكية ولا تظن ان الخروج عن الملك مغني عنه فلو كنت بالياء تراب لم يرجع كما لو وهب صيفا ففعله سكيئا او صيفا آخر ولو وهب شاة فذبحها لرجع بلا خلاف كما في المغني [ و ضابطها ] ان جامع الموانع السبع [ حروف دمع خزقه ] فالحروف لا تمام المعني وللتنبية على ارادة الحروف مما بعده فالدال الزيادة المتصلة والميم موت احدهما والعين العوض والهاء الخروج عن الملك والزاء الزوجية والقاف القرية القريبة والياء الهلاك والمعني التركيب ان دمه لكثرت بهال كان اطرافه فصول تخرج وجهه فالحروف الطرف وخزقه اي نفذ فيه وتذكير الضمير لمن نحو قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين ولها ضوابط آخر كخزق قدمه وق عزخدمه وزق خدمه يقال خزق فلان اي نضف والعز كالعزة والخدم بغنيتين جمع خادم وزق بالكسر صاح [ و هو ] الرجوع عن الهبة بشرط [ فسح ] للهبة [ من الاصل ] فلو هلك الموهوب في يد الموهوب له بعد الرجوع لم يكن للواهب ان يضمه [ لاهبه للواهب ] وهذا الاصل مشكل في صورة الزيادة المنفصلة اذا العقد لم يرد على هذه الزيادة وهذا عند الصاحبين على رواية الجامع واما على رواية الاصل من ابي سليمان انه عقد جديد عند عهد رح اذا كان يتراض فاذا ومب وسلم ثم وهب الثاني وسلم ثم رجع هذا الواهب يثير فضاء وليس للواهب الاول ان يرجع على هذه الرواية بالاتفاق اذا وصل الى الواهب الثاني بهمة او ارث او وصية او شراة او غير ذلك كما في المحيط [ و هي ] اي الهبة هدية كانت او غيرها [ بشرط العوض هبة ابتداء ] وعند العقد اي بشرط حرفه كلمة على دون الباء وأنه بيع ابتداء ونهاة اجمالا وصورة الاول ان يقول وهبت لك هذا العبد على ان تعوضني هذا النوب او كذا درهمما وصورة الثاني ان يقول وهبته التوب بالذ درهم كما في النهاية وفيه اشعار بأنه اذا كان حرف الشرط كلمة ان بان يقول وهبتك كذا ان كان كذا ينبغي ان يكون الهبة ساللة للبيع و اذا كان هبة ابتداء [ فشرط قبضهما ] اي قبض العاقدين العرضيين وقد يضاف الى

المفعول [وتبطل بالشروع] المقارن ويرجع كل منهما وهذا منه بيان لنفي الصحة السابق كما وعدناه و [بيع انتهاء] عند اتصال القبض [فيرد بالعيب] الكاين بالموهوب [و] خيار [الروية ويثبت الشفعة] مع شرائطها ولا يرجع كل بعد ذلك ولو استحق ما في يد احدهما. يرجع على الآخر بما في يده ان كان قائما وبقيته هلكا [وان استثنى] الواهب [الحمل] بان قال وهبت هذه الجارية او الناقة الاحملها [او شرط] في الهبة [ما يفسد البيع] من شرط نافع لاحدهما او الموهوب او غيره مما مر في البيع [بطلا] اى الاستثناء والشرط لان الحمل وصف لم يكن من جنس المستثنى منه ولهذا لا يجوز هبته والشرط مخالف لمقتضى العقد ومن الظن ان الاظهر توحيد الضمير لما مر غير مرة [وصحت الهبة] اى هبة الجارية والحمل معا [وان اعتق] المالك [الحمل] ثم وهبها [الى الام] وصحت الهبة [اى هبة الام] كاصح اعتاق الحمل [وان دبره] اى الحمل [ثم وهبها لا] يصح الهبة لانها هبة المشغول هلكه بخلاف الاول وفي قاضيان لا يجوز الهبة فهما في رواية وقيل جازت فهما والصحيح ما ذكره [ريص العمري] بالضم اسم من الاعدار كما في الصحاح يقال عمرته الدار عمري اى جعلتها له يسكنها مدة عمره فاذا مات عادت اليه هكذا فعلوا في الجاهلية كما ذكره ابن الاثير [وهي] اى العمري في الشريعة [جعل] مثل [داره له] اى العمر له [مدة عمره] اى العمر له [بشرط ان يود] الدار على المعمور على ورثته [اذا مات] المعمور او المعمول بان قال اعمرتك دارى هذه حيوتك او وهبت لك هذا العبد حيوتك فاذا مت فيمى لي اى اذا مت انا فهي لورثتي اى هي هبة لك ولعقبك من بعدك وهذا كله تملك صحيح في الحال وان قال اسكنتك دارى هذه حيوتك ولعقبك من بعدك فهذه عارية لتصرفه بلفظ الامكان وهو تصرف في الاشقة كما في المبسوط وذكر في قاضيان انها ان يقول وهبتها منك على انك ان مت قبلى فهي لي وان مت قبلك فهي لك [وبطل] في الشريعة [الشرط] اى شرط الرد على المعمور او ورثته كما في الجاهلية فالدار للمعمول حال حيوته ولورثته بعد مماته [ولا يصح] ويبطل [الربوي] بالضم من المراقبة [وهي] لغة ان تعطي انسانا ملكا وتقول ان مت فهو لك وان مت فلي كافى المبسوط والصحاح والمقاييس وغيرها وهو الصواب وكونها من الاقارب لم يقل به احد كما في المغرب بالعين وشريعة عند الطرفين ان تقول دارى لك ربى اى [ان مت قبلك فهي لك] كناية عن قولك ان مت قبلى فهي لي وانما لم يصرح به احتوازا عن سماعة ذكر مراقبة موته وعند ابي يوسف رح ان يقول دارى لك ربى اى ان مت قبلك فهي لك فالربى اسم من المراقبة بالاتفاق كما في الكرماني وغيره والخلاف في تفسيره بناء على انها متضمنة للشرطين فقالوا انها تعلبى بالخطر وهو انتظار موت الموهوب له فتكون باطلة قال انها تملكى في الحال والشرط وهو انتظار موت الواهب باطل فتكون صحيحة الاول هو الصحيح كافي المضمرات وغيره فمن الظن ان القول



بان الرقبي من المراقبة لان كل واحد منهما يرقب موت صاحبه كأنه يقول ان مت فهي لك وان مت فهي لي لا يلائم شيئا من التفسيدين ومن الافتراء ما نسب الى الصحاح من ان الرقبي اسم من الأقارب [ و الصدقة ] على غيره [ لا تصح ] ولا يثبت الملك [ الا بالقبض ] في المجلس اوبعد اذنا كالهبة والصدقة على نفسه افضل عند أبي بكر اذا كان محتاجا وعلى غيره عند الفقيه اذا صبر على الشدة ولا بأس بالصدقة على من يمال الناس الجادا الا اذا علم انه ينفق في معصية كما في المحيط [ ولا ] تصح [ في شايع يقسم ] كما اذا تصدق بنصف دار مثلا لانها هبة ابتداء [ ولا مود ] اي رجوع [ فيها ] اي الصدقة لانه اخذ الثواب فيلزم وفيه اشعار بان الفقير والغني يستويان في عدم العود وقال بعضهم ان له العود على الغني وفي هذا الكلام لطافة رعاية حسن الاختتام كما لا يخفى على من وهب له الذوق التمام \*

### \* [ كتاب الاجارة ] \*

عقده بالهبة ترقيا من الاعلى الى الادنى فانه تملك المنافع لا الاعيان [ وهي ] لغة بحركات الهزقة كما في القاموس بيع النافع كما في الهداية فانها وان كادت في الاصل مصدر اجر زيد ياجر بالضم اي صار اجيرا الا انها في اغلب يستعمل بمعنى الاجارة المصادري مقام بعضها يقال اجرت الدار اجارة اي اكراها ولم يجي من فاعل بهذا المعنى على ما هو الحق كذا في الرضي لكن في القاموس وغيره انها اسم الاجرة ويقال اجرة للملك اجرا و اجرة اياه اجار اياه اجرة اي اكراه اي اعطاه ذلك باجرة وهي كالاجر ما يعود اليه من الثواب وشريا [ بيع نفع ] في حق السكم لا في حق العقد فانه بهذا الاعتبار بيع عين فائمه مقام النفع فيقع الملك في النفع ويدله ساعة فساعة ولذا جاز الاضافة الى المستقبل بان قال اجرتك داري غدا فالاجارة في حكم عقود منفردة يستجد انعقادها على حسب حدوث المنافع والنفع المنفعة وهي عبارة عن المدة والراحة من دفع الحر والبرد وغيرها كما في غصب النهاية وفيه اشارة الى ان الاجارة تنعقد بما يعقد به البيع من لفظ ماض ونحوه واختلفوا في الانعقاد بلفظ الحال مع النية والى انها تنعقد بالسعطي كما اذا استاجر قدورا بغير عينها وانه لا يجوز للتفاوت بينهما من حيث الصغير والكبير الا انه لو جاء بقدره وقبلها على الكراء الاول جاز وهي اجارة مبتدأة بالتعاطي والى انها لا تصح بما لا ينتفع به الا بعد هلاك عينه فلا يستاجر شجرة باكل ثمرها وناقعة بشرب لبنها وماء بسقي رضه به كما في المحيط وغيره [ معلوم ] جنسا وقدرا بما يجيب [ بعوض ] مالي او نفع من غير جنس المعقود عليه كسكنى دار بركوب دابة ولا يجوز بسكنى دار للربوا واختار فيه عن العارية راسمية بالنفع [ كذا ] اي معلوم قدر اوصفة في غير العروض لانه شرط شروط في غيرها [ دين ]

أي مثلي كالمكيل والموزون والعددي المتقارب [ أو عين ] أي قيمتي كالتياب والدراب وغيرهما  
 [ ويعلم النفع ] قدرا [ بذكر المدة و أن طالت ] كمكثني سنة أو أكثر [ لكن في ] إجارة [ الوقف ]  
 أي للوقف سواء كان دارا أو أرضا أو غيرها [ لا تصح ] ولا يلزم ويطلبها القاضي [ فوق ثلث سنين ]  
 ولو لم يشترط أن لا يواجر أكثر من ثلث وعقد لكل سنة عقدا لكنه كلام مجمل فانه إن شرط  
 الوقف ذلك لم يصح والا فالمختار أن يصح في الضياع وأن لا يصح في غيرها إلا إذا كانت المصلحة في  
 العلم أو الصحة فانه أمر يختلف باختلاف الزمان والمكان كما في المصدرات ومن الظن أن مشايخ  
 بلخ جوزوها نعم جوزها بعض مشايخنا إلا إذا خيف دعوي الملكية بطول المدة كما في فاضيلان وقال  
 بعض المشايخ أن اضطر المتولي في ذلك يرفع إلى القاضي حتى يواجرها قال بعضهم يعقد بنفسه  
 عقودا فإن الأول لازم إنفاذا وكذا الباقي على الصحيح كما في الظهيرية [ و ] يعلم النفع جنسا [ يذكر  
 العمل ] أي عمل متعلق بعمل خاص فانه معترف لنفع المتأجر من ذلك العمل [ كصنع الثوب ]  
 فانه إذا ذكر ثوب القطن أو الصوف مثلا و لون ما يصنع به عرف جنس النفع وفيه إشارة إلى أنه  
 لا يشترط بيان قدر الصبغ بأن يبين أنه يجعله في الصبغ مرة أو مرتين حتى يصير مشبعا وهذا إذا كان  
 الصبغ مما لا يختلف و إلا فيشترط قدرة كاشير إليه في الكافي وذكر في الاختيار أنه يصير معلوما  
 بالتسمية كما إذا أجاز الدابة لحمل شئ معلوم فانه إذا عرف قدر الحمول و جنمه و الحافطة صار  
 معلوما والصبغ بالفتح التلوين وبالكسر ما يصنع به [ و ] يعلم جنسا وقدوا [ بإشارة ] أي  
 بذكر العمل مع الإشارة إلى انتهائه [ كنقل هذا ] الطعام مثلا [ إلى ثمة ] أي موضع كذا لانه  
 إذا عرف ما ينقله مع موضع ينتهي إليه صار معلوما [ ولا يجب الإجارة ] أي أداء الإجارة عينا كانت أو دينا  
 وقيل إنها راجعة دينا [ بأعقل ] نفسه لانه تنعقد ساعة فساعة وفيه إشعار بأن نفس الرجوب قد قيمت  
 بنفس العقل كما في الكواشي [ بل ] يجب ويثبت الملك فيها [ بتعجيلها ] أي بإداء الإجارة قبل استيفاء  
 النفع من غير شرط فلا يستردّها فهي من عطف الجملة بحذف على نحو قوله تعالى والله يسجد من  
 في السموات إلى قوله والشمس والقمر ومثله كثير في التقديم وغيره من النظم فمن لظن أن فيه  
 ناسها لانه جمع بين الرجوبين في لفظ نعم الأول تأخيرها عن العطفوات الآتية لأن معنى الرجوب  
 فيها كما في الأول [ أو ] تحب بسبب [ بشرطه ] أي بشرط التعجيل في العقد لانه أحق حقه [ أو باستيفاء  
 النفع ] أي أخذ كله [ أو أنه يمكن منه ] أي القدرة على النفع في المدة التي ورد عليها العقد في  
 المكان الذي أضيف إليه العقد والإجارة صحيحة كما هو المتبادر وأما إذا كانت فاسدة فقد اشترط  
 الاستيفاء والتسليم من جهة المواجر فلو استأجر دابة يوما للركوب خارج المصر إلى مكان  
 كذا فذهب إليه بالذباب بعد مضي اليوم بلا ركوب لم يجب شئ كما إذا امسكها في المصر لعدم  
 تمكن من الاستيفاء في مكان العقد وكذا إذا اشترى عبدا وأجره البائع للخدمة يوما فمضى ذلك

اليوم بلا خدمة لعدم الاستيفاء والتسليم من جهة المواجه كما في المحيط وغيره [ فتجب ] الاجرة [ للدار ] مستأجرة [ قبضت ] ولو بالخيلية واخل المفتاح [ ولم يسكنها ] لانه يمكن من السكنى [ وتسقط ] الاجرة وتبيل لا تجب وفي انفساخها خلاف كما في الكافي وغيره [ بالغصب ] اي بان غصب من المستأجر احد عيينا مستأجرة [ بقدر ثبوت تمكنه ] من النفع ان كلا ثكل وان بعضا فبعض [ وللموخر طلب الاجرة ] من المستأجر [ للدار والارض ] المستأجرين مدة معلومة [ لكل يوم ] وان كان القياس في كل ساعة لان اليوم ايسر [ وللدابة ] المستأجرة لقطع المسافة [ لكل مرحلة ] ومنزل وعن ابي يوسف اذا استأجر دارا يسكنها شهرا لا يلزمه حتى يستكمل سكنى الشهر واذا سار نصف الطريق او ثلثه لزمه بحسابه [ وللقصارة ] اي غسل الثوب فانها بالكسر مصدر على قياس ماثر الحرف [ والخياطة ] والصباغة وغيرها من الحرف [ اذا تمت ] القصارة والخياطة ونحوها على كل العمل او بعضه بان مرق الثوب قبل اتمام العمل كما ذكره المصنف فمن الظن ان اقوى دليل على وجوب الاجرة بقدر العمل ما في فاضلحان انه اذا قطع الخياط الثوب فمات كان له اجر القطع على الصحيح والاطلاق مشير الى انه لو عمل في بيت المستأجر لم يستحق الاجرة الا بعد اتمامه لان بعض العمل غير منتفع به كما في التجريد والهداية وقد نقل الكافي عنها بلا انكار وذكره في المحيط عن القنبري ثم قال انه خلاف ما في الاصل فانه قال انه يستحق الحق بقدر العمل وبه صرح الزنودوسي والتمرتاشي وفخر الاسلام والمروغنياني وغيرهم فكان فيه روايتان [ وله ] طلبها [ للخبز ] في داره [ بعد اخراجه ] اي الخبز الدال عليه المصدر [ من التنور ] لانه تم العمل حينئذ وفيه اشارة الى انه يستحق اجرا ما اخرجه منه ولو بعضا بحسابه والى انه لو خبز في دار نفسه لم يستحق الاجر بلا تسليم كما اشير اليه في المضمرات [ فاذا احترق ] من غير فعله الخبز كله او بعضه بحسب بغسل ولا ينتفع به آدمي [ بعد ما اخرجه ] اي بعد الاخراج منه [ فله ] الاجر [ تاما ] [ و ] اذا احترق [ قبله ] اي الاخراج [ لا ] اجرا وان خبز في بيت المستأجر المهلاك قبل التسليم [ ولا غرم ] اي لا ضمان على الخباز [ فيهما ] اي في هذين الاحترقين لانه امانة عنده واما عندهما فعليه مثل دقيقه بلا اجر وقيمة الخبز مع الاجر ولا ضمان في الملح والخطب كما ذكره القنبري وفي المحيط ان في الاحتراق الاول لم يضمن عندهم [ وللطبخ ] اي طبخ الوليمة اي طعام العروس بقربنة اللام فمن الظن انه تسامح في الاطلاق [ بعد الغرف ] اي بعد جعل اللوق في القصر وفيه اشارة الى انه لو طبخ قدر طعام لصاحبه ليس عليه الغرف للعرف والى ان تسوية الخوان و وضع القصاص واجب عليه على ما قيل كما في الكرواني والى انه لو افسد طعام الوليمة بان احدثه ازم ينضجه ضمن كما في العمادي [ ولضرب اللبن ] في ملك المستأجر مع تعيين اللبن واللبن بفتح اللام وكسر الباء والكسر مع السكون لغة اسم جمع عند المحققين وجمع عند الاكثرين ما يتخذ

من الطين و يبنى بها [ بعد اقامته ] اي بعد نصب اللبن اذا صب و قالوا بعد تشريجه و ضم بعضه الى بعض ذن تلف قبل التشريح تلف من مال المستاجر عنده و من مال الاجر عندهما فاذا ضرب في ملك الاجر لم يجب الا اذا عد عليه بعد الاقامة عنده و بعد التشريح عندهما كما في النظم و فيه اشعار بأنه اذا ضرب اللبن و اصابه المطر ففسده قبل ان يقيم فلا اجر له و ان عمل في داره و انما قلنا مع تعيين اللبن لانه لو لم يعين و لهم ملاين يستعمل على السواء فسدت الاجارة فلو لم يكن لهم الاملين واحد او متعدد لكن يغلب استعمالهم لو احدى منها صححت كما في المحيط [ و يحبس العين ] بالفتح [ للاجر من خلط ] من صانع خلطاً حقيقياً او حكماً [ ملكه ] اي شيئاً من ماله [ بها ] اي بالعين [ كالصبغ ] فان الصبغ ملك الاخر خلطاً بالعين المستاجر فله حبسه و انما عمم الخلط اشعاراً بأنه يحبس كل صانع لعمله اثر في العين سواء كان ذلك الاثر عيناً منفصلاً بالعين كالنشا والغراء و نحوهما او عرضاً ترك و تعين في العين كبيض مرثي في ثوب غسل بالماء و ظهور جذ الرأس بالخلق و الكسرى الحطب و قال بعض المشايخ انه لا يحبس اذا كان الاثر العرض و الاول اصح كما في الزماني و غيره [ فان حبس ] العين للاجر [ فضاع ] بلا صنعه [ فلا عزم ] عليه لانها امانة [ ولا اجر له ] لعدم التسليم و قال انه يغرم القيمة اما غير معمول بلا اجر او معمول مع الاجر [ بخلاف ] من لم يخلط ملكه بها و لم يحدث فيه اثر من عمله كاللحاح و الغسال و [ الحمال ] بالحاء من الحمل و بالجيء هو مكاري الحمل فانه لم يحبس للاجر اجماعاً و قال ابو يوسف رح في احتمال ليس له طلب الاجر قبل الوضع لانه من تمام العمل كما في المحيط [ و لمن اطلق له العمل ] بان لم يقيد ببدة و قال خطأ هذا الثوب لي او صبغه بدنهم مثلاً [ ان يستعمل غيره ] لانه بلا طلاق رضى بوجود عمل غيره [ فان قيد ] ذلك العمل [ ببدة ] او نقمه [ لا ] يستعمل غيره و لو علامة او اجيرة و لا يضمن و ذكر في المحيط انه اذا دفع الى نساج غزلاً لينسجه كراباً فدفع النسيج الى غيره لينسجه فسرق منه ان كان اجيراً فلا ضمان على احد و ان كان اجنبياً ضمن الاول بلا خلاف و لا يضمن الاجنبي عنده خلافاً لهما [ و لا اجر المجيب بعياله ] المعلومين فان جهلوا فسدت الاجارة و رهب اجر المثل [ ان مات بعضهم وجاء من بقي اجرة بحسابه ] مبتداء خبره الاجير المجيب اي من استاجر رجلاً لينسج الى البصرة و يجيب بعياله المعلومين فذهب فوجد بعضهم قد مات فجاء من بقي فله الاجر بحساب من بقي اي فله اجر الزهاب بكماله و اجر المجيب بقدر ما بقي لان الاجر يقابل بنقل العيال لا بقطع المسافة و لو ذهاب و لم ينقل احداً منهم لم يستوجب شيئاً و قال الهندي واني هذا اذا كانت المؤنة تقل بنقصان العدد اما اذا كانت مؤنة البعض و الكل سواء فيجب الاجر بكماله كما في الكرمانى [ و حامل ] مثل [ كتاب ] مما ليس له مؤنة لكنه لو اساجر للزمانة و لم يوجد المرسل اليه او لم يبلغه فله كل الاجر [ او زاد ] مما له مؤنة من عمرو في الكوفة [ الى زيد ] بالبصرة

[باجر] معلوم [ان ردة] اي الكتاب او الزاد [لموته] اي زيد او غيبته [لا شيع له] من اجرة الذهب والمجيب للزاد بلا خلاف وللكتاب عندهما واما عند محمد رح فاجرة الذهب واجبة سواء شرط المجيب بالجواب ام لا كما في النهاية وغيره فمن الظن انه لا بد من التقييد بالمجيب بالجواب حتى يتاتي خلاف محمد وان لم يقبل به ينبغي ان يكون له تمام الاجرة عند محمد والكلام مشير الى انه لو ترك الكتاب ثمة وحب كل الاحرة وهذا اذا لم يشترط المجيب بالجواب والا فاجرة الذهب بالاجماع كما في النهاية وكذا اذا مرّق الكتاب ثمة وقيل ينبغي ان لا يجب الاجرة حينئذ لانه اذا ترك ثمة انتفع به وارثه بخلاف ما اذا مرّقه كما في الظهيرية [وصح استيجار دار و كان] معد للسكنى وهو كمرمان معرب عند الجوهري عربي عند ابن الفارس من ركنت المتاع اي بضدت بعضه فوق بعض [بلا ذكر ما يعمل فيه] اي بلا ذكر السكنى عند العقد فانه المتعارف [وله كل عمل فيه] كالوضوء و غسل الثياب و كمر السطّ و وضع المتاع و ربط الدواب هذا في عرفهم واما في عرفنا فله ذلك اذا كان فيها موضع معد له وفيه اشارة الى انه لو قال عند العقد استاجرت هذه الدار للسكنى لبس له ان يعمل فيها غير السكنى كما في الكرمانى [سوى موهن البناء] كالحدادة والقصارة والرحى الابضاء صاحبه وقيل اريد رحي الماء والثور دون رحي اليد وقيل اريد الكل و قبل اريد رحي يد يضر البناء والا فلا و عليه الفتوى وفيه اشعار بانه يسكن فيها من شاء وان لم يسم في العقد كما في العمادي [لا] يصح و يقصد [استيجار ارض] صالحة للزراعة مطلقا لان البعض يضر كالنورة والبعض لا يضر مثل البطيخ فلكل من المتعاقدين فسح هذا الاستيجار الا اذا زرعا ومضت المدة فيجئئذ يصح ويلزم المسمى بخلاف سائر الاجارات الفاسدة كما في المضمورات [حتى يحمى ما يزرع] فيها من نحو الحنطة والياء مفتوحة ويجوز الضم [او] حتى [يعمه] اي ما يزرع بان يقول على ان يزرع فيها ما يشاء او على ان يزرع كما في النهاية [و] حتى [يكون] الارض [خالية عن] مانع [الزراعة] فلو كان فيها رطبة او شجرة او قصب او كرم او غيرها مما لا يلزم الا بضر ملحقة فالاجارة فاسدة والجملة ان يبيع هذه الاشياء من المستاجر بمنس معلوم و يتقاضى ان ثم يبراج الارض او ان يدفعها اليه معاملة ثم يبراج كما في المحيط [فان استاجرها] اي الارض [للبناء او الغرس] اي لاجل احدهما مدة معلومة [صح] ذلك الاستيجار لانها منفعة [فاذا انقضت المدة] اي مدة الاستيجار لهما [سلمها] اي الارض [فارغة] بان يقلعهما المعتاجر لانه ليس لهما نهاية فيضر صاحب الارض بأبقائها وفيه اشعار بانه لو استاجر للزراعة وانقضت المدة لم يسلم ولا يجب زيادة الاجرة الا اذا ترك بالقضاء او العقد باجر المثل الى زمان الادراك كما في النية [الا] في صورتين فانشار الى الاول فقال [ان يغرم المورج] للمستاجر [قيمه] اي البناء او الغرس حال كون كل [مقلوما] اي مستحقا للقلع فانه اقل من قيمة المقلوع كما في العصب

[و] ان [يتملكه] اي يملك المورج كلا منهما وترك هذه الجملة غير مضرثم شرع في قيد للفعلين فقال [بلا رضاء المستاجر] بذلك الغرم والتملك [ان نقص القلع] اي رفعهما [الارض والا] (د) يقصه [فبرضاء] اي يغرم المورج القيمة ويملك برضاء المستاجر ثم اشار الى الصورة الثانية فقال [او] ان [يرضى] المورج [بتركه] اي البناء او الغرس في ارضه ولو جعل ضمير يرضى لكل (ق) من المورج والمستاجر كان احسن [فيكون البناء او الغرس لهذا] اي المستاجر [والارض لهذا] اي المورج والاحسن لذا واعلم ان البناء في الدار المستاجرة خلاف ما في الارض المستاجرة فانه لو بني من تراب الدار فان كان من طينة لا يقلع والا يقلع ويغرم قيمة التراب كما في الظهيرية [والرطوبة] والكراث ونحوهما [كالشجر] فاذا انقضت المدة يقلع لانه لا نهاية لهما [وضمن] مستاجر بعين حمل عليه كاية وعشرين منا من البر نعطب [الحصة] اي بعضا من سدس قيمته مائة وعشرين درهما مثلا للمقابلة [بالزيادة] كعشرين منا من البر [على حمل] بالكمركاية منا منه [ذكر] عند العقد [ان اطاق] ذلك البعير الحمل والزيادة جميعا لانه هلك بسبب ثقلهما والثاني غير ما ذور فيه [و] ضمن [كل القيمة] ان لم يطق [لان المستاجر حمل عليه ما هو غير ما ذور فيه فلو حمل المورج عليه بلا مشاركة لم يضمن] كما لو حمل المستاجر جوالقا والمورج جوالقا فلو حمل عليه جوالقا واحدا ضمن المستاجر ربع القيمة وفيه اشارة الى انه لو استاجر حمارا ليركب الى مكان كذا فركب وحمل عليه شيئا ضمن قدر الزائد فمثل اهل البصرة ان هذا الحمل كم يزيد على ركوبه في الثقل وهذا اذا كان ركوبه في موضع والحمل في موضع اما اذا ركب على موضع الحمل فيضمن جميع القيمة وهذا اذا اطاق الراكب والحمل جميعا واما ذا لم يطق فيضمن كل القيمة كما في العمادي وغيره \*

[فصل \* يفسدها شروط نفس البيع] كجهالة المدة والاجرة او المعقود

عليه كما في الاختيار وكشط لا يقتضيه العقد كشرط العشر وكري البحر والابانة على المستاجر فان الكل من الاجراء كما في المحيط [فيجب] عند فسادها [اجر المثل] اي اجر شخص مماثل له في ذلك العمل والاعتبار فيه لزما الاستيجار كما في وقف الظهيرية وكان الاستيجار من جنس اندرام او الدنانير لا من جنس المسمى ان كان غيره ولو اختلف اجر المثل بين الناس فالوسط والاجر يطيب ون كان العيب هراما كما في النية وفيه اشارة الى انه وجب اجر المثل بالغا ما بلغ سواء كان الفساد لعدم التسمية او لجهالة المسمى او غيره ثم استثنى ما اذا سمي فقال [لا يزداد على المسمى] فان كان مساويا لاجر المثل او زاد عليه فاجر المثل وان كان اقل منه فالمسمى كما في لكرمانى [رصح] ولزم [اجارة دُر] وارض [كل شهر بكدا] اي بعشرة دراهم ملاحا كون تلك لاحارة كائنة [بلا بيان للمدة] اي جملة الشهور كسنة شهر وفيه اشعار بأنه لو بين جملة المدة

كعشرة اشهر صح في الكل كما في الكافي [في واحد] هو الشهر الاول وقيل في الاشهر الثلاثة الاول كما في النهاية وفي ظرف لصح [فقط] اي موقوف في الشهر لان كلمة كل للعموم وانه مجهول فاذا تم الشهر الاول فكل منهما نسخ الاجارة بمحضر صاحبه وكذا بلا محضرة عنده خلافا للطرفين وقيل لا يصح بلا خلاف كما في النهاية [و] صح ذلك [في كل شهر] بعد الشهر الاول حال كونه [يسكن] في الدار [في اوله] اي في الساعة الاولى من الليلة الاولى وقيل في الليلة الاولى وهذا اصح كما في المضمرات والصحيح احد الطرق الثلاثة اما ان يقول قبل مضي الشهر الاول فمضت الاجارة فيتوقف الفسخ الى انقضاء الشهر فيعمل حينئذ او يقول قبله فسخت العقد رأس الشهر فيفسخ عند اهللال الهلال او يفسخ في الليلة الاولى مع اليوم وهذا كله اذا لم يجعل بالاجرة والا فلم يفسخ كل فيما عمل كما في النهاية [وان سمي] في الاجارة [اول المدة] بان قال اجرتها من المحرم [فذاك] المسمى اول المدة [والا] يسم اول المدة [فوقت العقد] اول المدة [فان كان] وقت العقد [حين يهل] بضم الياء وفتح الهاء اي يبصر الهلال اي اليوم الاول من الشهر كما في النهاية [اعتبر الالهة] اي الهلال فان اللام يرد الجمع الى الجنس كما تقرّر [والا] يكن وقت العقد حين يهل الهلال بل في اثناء الشهر [فالايام] اعتبرت فان استأجرت فعلى ثلاثة اوجه اما على شهر في اليوم الاول منه فيعتبر الشهر بالهلال لانه اصل والايام كالبدل او في اثنائه فيعتبر بالايام لانه تعدد الاصل واما على كل شهر في الاثناء فيعتبر الكل بالايام بلا خلاف اما عنده فلانه وقع في الانشاء واما عندهما فاما يعتبر الالهة كما ياتي اذا كان آخر المدة معلومة وهنا غير معلومة فيجب اعتباره مما يليه واما على شهر معلومة كاثني عشر شهرا اما في اليوم فيعتبر بالهلال نقص او تم او في الانشاء فعندهما يعتبر الشهر الاول بالايام ويكمل من الاخر وباقي الشهور بالالهة وعنده يعتبر الكل بالايام كما في المحيط والذخيرة وغيرهما فعنده كل شهر ثلثون يوما والسنة ثلثمائة وستون وعندهما يعتبر ما بقي من الشهر الاول مع الاخر ثلثين يوما والبراقى احد عشر شهرا هلاليا كما في الحقايق وغيره فالسنة عنده عديدة لا شمسية ولا قمرية وعندهما قمرية لا غير والمختار مذنب الامام فانه لو أجروني عاشر ذي الحجة فالسنة تتم على عاشر ذي الحجة على كل حال وان تم على تسعة وعشرين والا يلزم تكرر عيد الاضحي في سنة واحدة قمرية احدهما في اول المدة والثاني في آخرها هذا حاصل ما ذكره المصنف فمن الظن ان الظاهر ان هذا الاستنكار اي التكرار إنما يتم في السنة القمرية واما اذا اعتبرت السنة بوجه آخر فرمّا يجب تكرره وان ذلك الاستنكار على ما ذكره الامام الزم واقوي حيث يتكرر فيه العيد وايام التشريق قطعاً وايضا مثل هذا الاستنكار يتوجه على ما ذكره من الحق المختار وايضا لا يستقيم اطلاق ان الشهر الاول عندهما يعتبر بالايام ثلثين يوما انتهى فهذه خمسة اشكال على كلام المصنف منشأها عدم الاطلاع على مراده بما بينا ينحل الكل فتأمل

[ كالعدة ] فان الايقاع اذا كان حين يهل الهلال يعتبر شهر العدة بالاهلة نالصة كانت او كاملة وهذا بلا خلاف واداك كان في اثناء الشهر ففي حق تفريق الطلاق يعتبر بالايام انفاذا وكذا في حق انقضاء العدة عنده واما عندهما فيعتبر شهر واحد بالايام وشهران بالاهلة كما في طلاق المبسوط وذكر في النهاية نقلا عن اجازة المبسوط ان العدة في هذه الصورة يعتبر بالايام اتفاقا وقد مر مستوى [ و ] صح [ اجازة الحمام ] فيجوز اخذ الحمامي الاجرة ويكرهه بعض العلماء لانه شر ثبت باشارته صلى الله عليه وسلم وكرهه بعضهم اتخاذه للنساء لانه قلما يخلو اجتماعهن عن فتنه والصحيح انه لا بأس باتخاذه للرجال والنساء جميعا للضرورة كما في الكرمانى ولا اعتبار للجهالة مع اصطلاح المسلمين كما في الاختيار [ و ] كذلك اجازة [ الحمام ] فيجوز اخذ الاجرة عليه لانه صلى الله عليه وسلم اعطى اجرتهم والنهي الوارد عنه للاتفاق لما فيه من الحساسية [ والظئر باجر معين ] لانه عقد على منفعة هي تربية الصبي والبن تايح وقيل عقد على اللبن لانه المقصود والخدمة ذبغة والاول اقرب الى لفقه كما في الهداية وهو الاصح كما في الكافي لكن المرخصي قال ان الثاني اصح لانه لو كان اللبن نبعا لم يستحق اجرا فمن رده فهو ملزم هن كذا كالحى يغلب الف ميت وتبامه في النهاية وفيه شعار بان طعام الظئر وكسوتها على الظئر الا اذا شرط في العقد كما في المحيط وانه صح استيجار الظئر الكافرة والفاجرة كما في المضمرات لكن نهى عن ارضاع الحماء فان الرضاع يغير الطباع كما في تفسير الزاملدي [ و ] صح استيجارها مدة معلومة [ بطعامها وكسوتها ] وان لم يوصف كل منهما وحينئذ وجب الوسط منها وقال لا يصح اذا لم يوصف والاول الاستحسان وفيه اشعار ما بانه اذا استأجر وارضاهم او مكمل او موزون لا بد من القدر والوصف واذا استأجر بالثياب فلا بد من شرائط السلم كما في المحيض [ ولزوج رضيعا ] اي الظئر الموجرة وان خيف الحبل لانه حق ثابت بالنكاح لا يبطله الاجارة [ لا ] يجوز وطئها [ في بيت المستأجر ] الا باذنه لانه ليس له ولاية الدخول في ملك الغير فعلى هذا لا يجوز الوطئ في المنزل [ وله ] اي للزوج في [ نكاح ظاهر ] مشهور بين الناس [ فسخها ] اي اجازة الظئر وان لم يكن ممن يلحقه عار بارضاعها او خيف موت الصبي بان لا ياكل لبن غيرها كما في المحيط [ ان لم ياذن ] بالاجارة [ لها ] اي الظئر لانه يتصور بها [ لان اذرت بنكاحه ] اي لا يفسخها ان كان لها زوج مجهول لا يعرف زوجته الا بقولها [ ولاهل الصبي فسخها ] ان مرضت او حبلت [ لان اللبن يفصل بالمرض والحبل وفيه اشعار بان الظئر والمسترضع لا يفسخاها بلا علم ككونها بيينة الفجور او سارقة او مميته الخلق او مجتنة عن السفر بهم اذ ان لا ياكل لديها او يتقيا لمن اذ لا تكون معروفة بالثبوت وكان هذا اول اجازة لها او يتكثر ايدؤها ثم لها كما في المحيط [ وعليها غسل الصبي و ] غسل [ ثيابه ] من النجاسة لا الدرن كما في الكرمانى [ واصلح طعامها ] اي وضعه او طبخه [ ودهنه ] بالرفق ويصور الضم على نحو علفتها تبنا وماء باردا والمعنى على



التقديرون استعمال الدهن ونبه اشعار بأنه ليس عليها ثمن ما يعالج به الصبي كالريضان والدهن وهذا في عرفنا دون عرف الكوفية [ وطن ابيه ] الحي [ الاجر ] اي اعطاء الاجرة على هذه الانفال للظفر فلو مات الاب فعلى الرضي من مال الصبي فلا يبطل الاجارة جوته وقال ابو بكر البلخي انها تبطل اذا كان للصبي مال [ و ] ما به [ ثمنها ] اي ثمن نحو الصابون والثياب والطعام والدهن للعرف ولا يخفى انه مستدرك بالأشعار السابق [ فان ارضعه بلبن شاة ] اي صب في فيه لبن شاة مثلا فلو صبت لبن نفسها فيه لم يستحق الاجرة كما في الكفاية وغيره [ او غذته بطعام ] من الغداء او التغذية كلاهما يعني التروية [ ومضت اللدة فلا اجر ] لها لان هذا لا يسمى ارضاعا فان جحدته الظفر فالاعتبار ليمينها ولبينتها وان اقام كل بينة فبينتها وهذا اذا اشهدوا انها ارضعته بلبن شاة وما ارضعته بلبن نفعها فلو اكتفى بالنفي لم تقبل لانها شهادة على النفي بخلاف الاولى فان النفي فيها دخل في ضمن الاثبات كما في المحيط [ ولا تصح ] وتبطل الاجارة عند المتقدمين [ للعبادات ] اي لكل عبادة غير واجبة فلو كانت على امر مباح كتعليم الكتابة والتجوز والطب والتعبير جازت بالاتفاق ولو كانت على امر واجب كما اذا كان المعلم او الامام او المفتي واحدا فانها لم تصح بالاجماع كما في الكرمانى وغيره [ كالاذان والامامة ] والتذكير والتدريس والحج والغزو والعمرة [ وتعليم القرآن ] والفقه وقرآتهما وانما لم تصح لقوة الرغبات والاستغناء بالعطيات من بيت المال [ ويرقى اليوم ] اي يفتى المتأخرون [ بصحتها ] اي الاجارة لهذه العبادات لغتور الرغبات ولانه لا يكون لهم حظ من بيت المال فلو استنع الاب من المرسوم الى المعلم مثل ما يقال ( بمشئبه عيدي ) وغيوهما حبس على ذلك فلو اريد ان يصح على قول الكل فيستاجر المعلم مدة معلومة ثم يامر بالتعليم وتمامه في الخلاصة والمضمرات [ ولا ] تصح [ للمعاصي كالغناء ] بالكرس والمد ( مردد كفى ) كما في الكرمانى وتفصيله في الكراهية [ والنوح ] اي الندبة بان يبكي عليه ويعد محامنه لانه صلى الله عليه وسلم قال كان ابليس اول من ناح واول من تغنى كما في الكرمانى ونبه رمزائى انها تبطل للهر والمزامير والطبل وغيرها وكذا نحت الاصنام وخرفة البيت بالمثايل ولو استاجر رجلا لبحث له طنهورا او برطلا يطيب له الاجر الا انه يائس في الاعانة على المعصية كما في المحيط ولو استاجر رجلا لتزيين العروس لا يطيب لها الاجر الا ان يكون على وجه الهدية من غير شرط ولو استاجر رجلا ليكتب له غناء بالفارسية او العربية طاب له الاجر وكذا لو كتب لامرأة كتابا الى احبتها باجر كما في الظهيرية ولو استاجر لكتابة تعويد المسحر يجوز اذا بين الكاغذ والخط كما في المنية [ ولا لعب التيس ] بفتح العين ومكون المين المهملتين اي نزل الذكور على الانثى واعطاء الكراء على النزول لانه حرام بالسنة والعصب ضراب الفحل واعطاء الكراء عليه والتيس في الاصل الذكر من الطياء والمعز والوعول كما في القاموس [ ولا اجارة المشاع ] فيما يقسم ولا يقسم عند

ابي حنيقة وزفر رح واما عندهما فيجوز وعليه الفتوى وطريق الجواز على قول الكل ان يلحقها حكم حاكم ليصير متفقاً عليه او حكم حاكم ان تعدل المرافعة او عقد الاجارة على الكل ثم يفسخ فيما يراد لان الشروع الطاري لا يفسد ما بالاجماع كالومات احدهما او استحق بعضها فانها تبقى في الباقي كما في المضمرات وذكر في النوادر عن ابي حنيقة رح انها تبطل في النصف الباقي كما في المحيط وفيه اشعار بان الشروع المآرئ مانع للانعقاد فلا يجب الاجراصلا على ما قال بعض المشايخ والصحيح انها تنعقد فاسدة فيجب اجر المثل كما في العمادي وعنه ان الشروع المآرئ غير مفعل كما في الخلاصة [الامن الشريك] فانها جائزة بالاتفاق في ظاهر الرواية وعنه انها لا تجوز ولو اجر النساء دون الارض لم يجز في النوادر يجوز وبه انتهى اوعلى النسقي وكذا لو اجر البناء ملكا والعروة وقف او ملك لآخر وقيل يجوز وعليه الفتوى كما في الخلاصة والاولى للشريك فان كلمة من زيادة عامية كما ذكره الطرزي [ولا اجارة الرحي] حجر يطحن به او بيت فيه الحجر يكتبه بالالف ايضا [ببعض دفيقه] اي الرحي فيفسد استيجار رجل رجلا او رحي او ثورا ليطحن به هذا البر بقفيز منه او بنصف او ثلث مثلا من دقيق هذا البر لان المسمى غير مقلود التسليم عند العقد ويسمى هذا الاستيجار بقفيز الطحان بالفتح والتشديد (آسيا بان) اقتفاء بالتجزؤ فيه اشارة الى انه لو جعل البديل شيئا من البر او الدقيق بلا اضافة كان صحيحا لرجوبه في الدمة [ولا] يصح [نحوه] مما هو في معنى قفيز الطحان كما اذا استاجر رجلا لينسج غزله ببض منه فانه فاسد خلافا لمشايخ بلخ او حمل الطعام على دابته بنصفه او دفع ارضا ليغرس فيها اشجارا من عند نفسه على ان الارض والاشجار بينهما فان للمدفوع اليه اجر المثل مع نصف قيمة الاشجار وللذافع الباقي او دفع الى آخر بقرة بالعلف ليكون الحادث بينهما فان الحادث كله لصاحب البقرة وعليه اجر المثل وثمان العلف فلو باع صاحب نصفها من المدفوع اليه وابراه عن النمن كان الخارج بينهما الكل في المحيط [ولا] يصح ويقسد في الاجارة عنده ويصح عندهما [الجمع بين الوقت والعمل] لجهالة ان المعقد عليه العمل او المفعة وان ذكر الوقت قد يقتضيها والتبادران يكون العمل مابين المقدار معلوما فلو لم يبين صح لانه لجهالته كانه لم يذكر الا الوقت كما اذا يكاري رجلا يوما الى الليل ليبني بالاجر والجص وعنه في المبين اذا قال في اليوم جاز بخلاف اليوم بالنصب كما في المحيط وفيه اشارة الى انه لو توسط الاجرة بينهما صح لانه يذكر احدهما مع الاجرة ثم العقد والباقي للتعجيل او تعيين العمل كما اذا قال استاجرتك اليوم بدرهم على ان تحبزي هذا القفيز من الدقيق فلو جمع بين العمل والمدة قبل تمام العقد بذلك الاخرة لم يصح لانه لم يتعين احدهما للمقابل بالاجرة كما اذا قال استاجرتك لتحبزي هذا القفيز من الدقيق اليوم بدرهم او استاجرتك اليوم لتحبزي هذا الدقيق بدرهم كما في الكرماني وان ذكر

الاجرة او لا ثم العمل بان قال استأجرتك ب درهم اليوم على ان تدرني هذا الكرسي لم يصح لان ذكر  
الاجرة انها يحتاج اليه بعد العمل كما في المنية \*

[ فصل \* الاجير ] هو المستأجر بفتح الجيم كما في الفائس من اجرت الاجير  
مواقة اى عقدت معه عقد الاجارة كما في الرضي او من اجرت زيدا اى اعطيته اجورته فهو فاعيل بمعنى  
مفاعل بالفتح او فاعل ومن الظن انه بمعنى مفعول او مفاعل بالكرم فانه سماعي [ المشترك ] صفة الاجير  
احتراز عن الخاص فالانصب العام وقد يقال اجير المشترك على ان يكون المشترك مصدر  
او اختلف المشايخ في الفاصل بين القسمين فقيل هو من [ يستحق الاجر ] اى الاجرة [ بالعمل ] لا  
بتسليم النفس فالمعقود عليه في المشترك هو العمل المعلوم ببيان محله [ وله ان يعمل للعامة ] اشارة  
الى قول آخر وهو من يقبل العمل من غير واحد [ كالقصار ونحوه ] من الجزار والخراز والصباغ  
والحمامي والرامي وغيره من المحترفين [ و ] حكمه انه [ لا يضمن ] عند ابي حنيفة رح  
والسمن والزر وهو القياس [ ما هلك ] من المال بلا صنعه [ في يده ] سواء امكن له التحرز عنه  
كالمزقه والغصب او لا كالحريق الغالب والغارة الغالبة وقالا ان امكن التحرز عنه فضمن من قيمته  
قبل العمل بلا اجر وبعده معمولا باجر وغير معمول بلا اجر وبقولهما اخذ الفقيه والمفتوى على قوله  
كما في المضمرات الا ان المتأخرين اقتصروا بالصالح على نصف القيمة كما في الكرماني وغيره وقال الزاهدي  
على هذا ادركت مشائخنا بخوارزم [ و ان شرط عليه ] اى ذلك الاجير [ الضمان ] وقال الفقيه  
ابوبكر رح انه يضمن حينئذ الى الاول مال الفقيهان ابو جعفر وابواليث رح وعليه الفتوى  
كما في الذخيرة [ بل ] يضمن [ بعمله ] ما هلك من حيوان وغيره بعمله عملا غير ما ذور فيه كالدق  
المخروق للتوب كما في المحيط وغيره فهو غير معتاد بالضرورة ولذا فسر المصنف العمل به فمن الباطل ما ظن  
انه بطل تفسير المصنف بما في الكافي ان قوة الثوب و رفته مثلا يعرف بالاجتهاد فامكن التفتيش بالمصالح  
وفيه اشارة الى ان السفينة لو غرقت من موج اوزيج و صدم جبل او نحوه لم يضمن [ الا الادمي ] اى  
لكن الادمي لم يضمن الاجير بهلاكه بالعمل [ ان لم يتجاوز ] العمل [ المعتاد ] فلو غرق او سقط  
من المد او الموق لم يضمن فمن الظن ان الاستثناء قاصر لدلالته على ان النزاع يضمن بعمله المعتاد  
وان تغيير العمل يائي عنه الاستثناء والشرط نعم يشكل ما في العمادي انه لو فسد عبدا او غلاما طلب  
الفصل منه فذات بسببه كان قيمة العبد ودية الغلام على عاقلة الغصاة [ والاجير الخاص ] يسمى  
باجير الوند بالإضافة اى اجير المستأجر الوند بالسكون و جاز الفتح يقال رجل وجد بفتحيتين اى منفرد  
كما في المغرب ثم اشار الى تعريفه على قول فقال [ يستحق ] الاجر [ بتسليم نفسه ] الى مستأجر واحد  
او اكثر ولذا اطلق فلو استأجر رجلا او ثلثة رجلا لرعي غنم لهما او لهم خاصة كان اجيرا خاصا  
كما في المحيط وغيره [ مدد ] اى الاستبصار مع القدرة على العمل [ وان لم يعمل ] لكن لا يمتنع

عنه فلو امتنع لم يستحق الاجر ثم اشار في ضمن المثال الى قول آخر في تعريفه على طريق الاجير المشترك وهو من يتقبل العمل من واحد اي حقيقي او حكمي كما مر فقال [كلاجير لوعي الغنم] اي كاجير مسانه لرعي غنم لهذا المستاجر لا غير بقرينة المقام واللام في الموضعين فمن الظن انه تمثيل فاصر لتزك الشهر ولو قدر الشهر بعد الغنم لم يكن مثالا للمشارك كما ظن فان المعنى كاجير لرعي غنمي شهرا وهو مثال للخاص كما في المحيط وغيره نعم لزم ذلك الاجر على هذا بعد العمل ولى ما قلنا أولا بعد الوقت والا فصل الاجارة عنده كما مر [و] حكمه انه [لا يضمن] بالاجماع [ما هلك] من غير صنعه [في يده] كما اذا هرق [او بعمله] كما اذا مل السفينة وغيرها مما ذكرنا في المشترك الا اذا عمل عملا لم يدخل في العقد كما اذا ضرب شاة نفقأ عينها او كسر يدها فانه يضمن [وان رد] المستاجر [الاجر بتزديد العمل] كما اذا قال ان خطته فارسيها فلك درهم وان روميا فدرهمان وان يزديا فثلثة [يجب اجرا ما عمل] فان خط فارسيها فدرهم لوجوب الاجر بالعمل وكذلك الحكم في الصبغ بزعفران والعصفر والورس وكذا في السكنى في هذه وهذه وهذه وفي المساقاة الى سمرقند وبخارا وخراسان ولم يحز الزيادة على الثلثة كالباع بالاطلاق لا يخلو عن شيعة [وان رد] المستاجر [في عمله اليوم ازغدا] كما اذا قال ان خاطه اليوم فله درهم وان غدا فنصف درهم [فله] اي المجر [ما سمى] من درهم [ان عمل اليوم] فيصح الشرط الاول عندهم [و] له [اجر مثله ان عمل هذا] فلا يصح الشرط الثاني خلافا لهما فيجب ما سمى من نصف درهم عندهما ولو خاطه في اليوم الثالث فاجر المثل عندهم [ولا يجاوز] اجر المثل [المسمى] اي نصف درهم وان كان الاجر اكثر منه وفي الجامع لا يجاوز الدرهم ولا ينقص من نصف درهم والاول الصحيح لان الاجارة فاسدة والمسمى في الغد نصف درهم هذا اذا جمع بينهما واما لو اقتصر على اليوم وخاطه في الغد فاجر المثل عندهما واما عنده نفايل ان يقول باجر المثل او بلا اجر وتماه في المحيط [ولا يسانر بعبد مستاجر للخدمة الا بفطره] اي لا يخرج الى السفر عبدا استاجره للخدمة الا اذا اشترط ذلك وقت العقد لان خدمة السفر اشق وفيه رمز الى انه يخرجها الى القرى واذنية البلد والى انه له ولاية الاستخدام في انواع الخدمة وذا من السحر الى ما بعد العشاء والى انه لا يضرب وطعامه على صاحبه كما في الظهيرية وما ذكر اولى ما في بعض النسخ من قوله ولا يسفر بالكفر فان مجيب الثلاثي منه قد منعه صاحب ايضاح المفصل \*

[فصل \* تفنغ] الاجارة جوازا [بعيب] قديم او حادث [اخذ بالنفغ]

من المستاجر فلو انهدم حائط من الدار او ازعزعت الغلام بلا اخلال لم يفسخ كما في قاضيجان [كدر لداية] المستاجرة بالفتح اي جرح فاهرها او خفها كما قال ابن الاثير ويدخل فيه نال الدابة ومرض بعد وانقطاع ماء الرحي والصنيعة وفيه اشارة الى انها لا تنفسخ بالعيب وقيل تنفسخ والاول اصح

كما في الاختيار والى انه لا يشترط فيه القضاء والرضا فينفرد به المستاجر ولو بعد القبض كما في العيادي والى انه لا يشترط حضور المالك كما في المضمرة وذكر في الصغر انه شرط بالاجماع [فلو انتفع] المستاجر [بالمعيب] في مدة الاجارة [ازيل العيب] كما اذا بنى الدار المهلومة او زال العيب [سقط خياره] ولزم بدله [و] تفصح [بخيار الشرط] قبل انقضاء الايام الثلاثة فلو استاجر دكانا شهرا طرأ انه بالخيار ثلاثة ايام يفصح فيها فلو فصح في الثالث منها لم يجب اجر المومنين لان ابتداء المدة من وقت سقوط الخيار كما في الحصر وفيه اشعار بانه لا يشترط حضور صاحبه ولا علمه خلافا للطرفين والاول المختار وقيل للمفتي الخيار في ذلك كما في المضمرة [و] تفصح بخيار [الروية] فلو استاجر قطعات من الارض صفقة واحدة ثم رأي بعضها فله فصح الاجارة في الكل وفيه اشعار بانه لا يشترط في هذا الفصح القضاء ولا الرضاء وينبغي ان يكون فيه خلاف خيار الشرط [و] يفصح [بالعذر] دفعا للضرورة وفيه اشارة الى انها لا تنفسح بالعذر وقيل تنفسح والى الاول ذهب عامة المشايخ وهو الصحيح كما في الكافي والى انه ينفرد به صاحب العذر كما في الاصل لكنه الصحيح انه لا يفصح بلا قضاء او رضاء وقيل انه يفصح بدونهما في عذر ظاهر فلا يفصح بالدين كما في التمر تاشي [وهو] اى العذر [لزوم ضرر] وهو نقصان احد المتعاقدين بدنا او مالا [لم يستحق] ذلك الضرر [بالعذر] ولم يلزم به [كمكسبون] اى مثل فلع السن الصحيح في صورة زوال [وجع ضرر استوجر نقله] اى استاجره به فانه يفصح للزوم ضرر القلع [و] مثل الحبس بالدين [في حقوق دين] من جنس النفقة او غيره بعبان او بيان [لا يقضي] ذلك الدين بشيئ [الا يضمن ما اجر] الموجر من نجر العقار المستاجر فانه يفصح لما ذكرنا ثم يباع وقيل يباع فيفسخ الاجارة كما في قاضيان [و] مثل [سفر مستاجر عبد للخدمة مطلقا] بلا تقييد بمصر [او] للخدمة [في مصر] فان المولى يتضرر بمشقة السفر والمستاجر بتهية السفر وفيه اشارة الى اشتراط تحقق السفر فان انكروه الموجر استغسر القاضي عن من يسافر معه وقيل يثبت بثبائه للسفر وقيل القول فيه للموجر وقيل للمستاجر فيختلف بالله انك عزمتم على السفر وبه اختلف الكرخي والقنوري والى ان سفر الاجر ليس بعذر والى ان سفر مستاجر دار للمكسب عذر اكل في المحيط [و] مثل [افلاس مستاجر كان] مثلا [تيسر فيه] فانه عذر للانفشاء الى اداء بدل الاجارة بلا تجارة وفيه رمز الى ان حقوق الدين عذر بالطريق الاولى والى ان ضيق الدكان ليس بعذر ككساد السوق وفيه خلاف كما في الامية [و] مثل افلاس [خياط استاجر مبدل ليخط] معه [فترك عمله] وفيه دلالة على انه يعمل لنفسه فانه المتبادر فلو عمل لغيره فافلس لم يكن عذرا لانه يتيسر بالابرة والمقراض والى انه لو ظهر خيانتة فامتنع الناس عن تسليم الثياب اليه كان عذرا لكسب الحقوق الدين كما في المحيط [وبدء مكثري الدابة عن سفرة] اى مثل انقلاب راي مستاجر الدابة من السفر الى الحضر عند العقد او بعده ولو في الطريق وفيه

ومرأى ان بدء قلع السن وهادم الدار من القلع والهدم عذر والبدء بالمذ في الاصل واري  
مصلدا له اي نفا فيه راي وهو ذلولوات والاكتره الاستيجار [ بخلاف ] مثل [ بدا المكاري ]  
اي اجر الدابة فانه ليس بعذر لجواز ان يبعث اجيرا او تلميذا فلو مرض المكاري كان عذرا وعليه  
الفتوى [ و ] بخلاف [ ترك خيلطة مستاجر عبد ليخيط ] معه [ ليعمل ] ظرف ترك [ في الصرف ]  
فان ذلك الترك ليس بعذر لا مكان ان يخيط العبد في جانب منه ويعمل في الصرف في آخر وفيه  
اشعار بأنه اذا استاجر دكانا للخياطة فاراد ان يتركها ويشغل بعمل آخر كان عذرا كما في الهداية [ و ]  
بخلاف بيع [ ما اجرة ] اي اذا باع الاجر الموجه من المشتري لم يكن البيع عذرا لان المستاجر لم يتصور  
وفيه اشارة الى انه لو باع باذنه لم يفسخ وان يعتبر في حق الفسخ لم اعتبر في حق الجبس فلا ينزع  
من يده حتى يصل اليه ماله والى ان البيع بلا اذنه نافذ في حق الاجر والمشتري فلا يحدد البيع  
بعد فسخ الاجارة وهو الصحيح كما في المحيط [ وتنفسخ ] الاجارة بلا فسخ [ بموت احد العاقلين ]  
اي احد من الاجر والمستاجر او من الاجرين او المستاجرين انفسخ العقد في حصته دون السبي  
كما في الكافي وقد يقلد استثناء الضروريات فمن الظن انه ينتقض بما اذا مات المكاري في الطريق فانه  
لا يفسخ حتى لا يبلغ مأمنا وكذا اذا مات المزارع المستاجر لارض للزراعة نعم يشك بما اذا مات  
المعقود عليه كدابة معينة فانه يفسخ حال كونه [ قد عقلها لنفسه فان عقل ] احد العاقلين  
الاجارة [ لغيره فلا ] يفسخ لبقاء العاقلين حقيقة [ كالتوكيل ] اجرا او مستاجرا وفيه اشعار بأنه  
لا يفسخ بموتهما اذا كان وكيلين للاجر المستاجر كما في فاضيلان [ والوصي ] والاب والقاضي [ ومتوفى ]  
او مف [ ولو موقوف عليه ] ولو قال [ ملك ] لغاصب داره [ منه ] فريضا [ اي فخرج من داري ]  
[ ولا ] يفرغ [ فاجرتها كل شهر بكذا ] اي فهي عليك كل شهر بماية [ فسكت ] الغاصب [ ولم ]  
بفرغ [ داره ] يجب المسمى [ لانه رضي ] بالاجارة بطريق التعاطي وفي اضافة الدار اشعار بأنه مقرباها  
ملك الغاصب منه فلو جسد وقام الغصوب منه النيته ولو بعد سنة انصاه يقضى بالدار بلا اجر  
على الغاصب [ وصح ] اربعة عشر عقدا مغاثة الى الزمان المستقبل [ لاجارة ] مثلا ان يقول في  
ذي الحجة اجرتك هذه الدار بكذا من هذا المحرم الى سنة لان الاجارة تنعقد ساعة وساعة وفيه  
اشعار بأنه لو اراد نقض هذه الاجارة قبل مجيء ذلك الوقت ولم يجز فلو عجل بالاجرة يملك وفي  
رواية جاز فلم يملك بالتعجيل والفتوى على الاول وبانه لو باع قبل ذلك صح البيع وعليه الفتوى  
وبانه لو علق وقال في وسط شهر اذا جاء رأس شهر كذا فقل اجرتك لم يحز كذا قال ابو القاسم الصغار  
وذهب الفقيه ابو الليث وابو بكر الاسكاف انه جاز التحز في فاضيلان والفرق ان الاضافة تنعقد  
سدا بخلاف التعليق لا ترى انه لو قال لله على ان تصدق بدينهم عدا فعجله جاز وروى ان فعلت

كذا فعلني ان اتصلق بذرهم لم يجز وتمامه في الاصول [ و ] صح بالاجماع [ فسسخها ] كما اذا قال فاسختك هذه الاجارة رأس الشهر الاتي ولو قال اذا جاء رأسه فقد فاسختك لم يجز وقال السرخسي جاز والفتوى على الاول كما في قاضيخان وعن صاحب المحيط انه لا يصح اجماعا كما في العمادي [ والزراعة والمسافة ] كما اذا قال دفعك اليك هذه الارض او الاشجار للزراعة او العمل فيها بعد شهر من هذا الوقت [ والوكالة ] كما اذا قال بع عبدي غدا فانه يصير وكيل لا يصح تصرفه الا بعد الغد واختلف في العزل قبله وصح الرجوع اجماعا بشرط علم الوكيل كما في العمادي [ والكفالة ] بان قال كفلت بنفس فلان غدا [ والمضاربة ] كما اذا دفع عشرة دراهم الى فلان وقال بعد ما صارت العشرة عشرين اعمل به مضاربة بالنصف فانه لم يصر مضاربة الا عند صيرورتها عشرين درهما [ والقضاء والامارة ] او تفويضها كما اذا قال الوالي لزيد كن قاضيا او اميرا في بلد كذا غدا وفيه اشعار بان التحكم لم يصح مضافا وعليه الفتوى كما في الخلاصة [ والايضاء ] اي جعله وصيا [ والوصية والطلاق والعنق والوقف مضافه ] اي مضافات الى الزمان المستقبل كما اذا قال ارضي هذه مورثة غدا ويصح العارية والاذن في التجارة مضافين كما في العمادي وفيه اشعار بانه لم يصح تعليق كل منها وقد صح تعليق الزراعة والمسافة كما في النهاية وينبغي ان يكون لا يصح فسخ كل منهما غير الاجارة مضافا [ لا ] يصح [ البيع ] اذا عقد مضافا كما اذا قال بعنك عبدي غدا [ واجازته ] اي البيع اذا عقد فسوي كما اذا قال اجزت البيع غدا [ وفسخه ] اي البيع ولو بيعا جازا فلو قال احد العاقلين فسخت البيع بعد مضي سنة اشهر لم يصح الفسخ كما في العمادي [ والقسمة ] فلم يصح اقتسمت غدا هذه الدار على كذا [ و ] على هذا [ الشركة والهبة والصدقة والنكاح والرجعة والصلح عن مال ] بخلاف الصلح عن غير المال كدم عمد [ وابراء الدين ] اي من الدين كما اذا قال ابراءك غدا عمالي عليك ولا يصح العفو عن القصاص مضافا كما في العمادي وفيه اشعار بانه تعليق كل منهما مضافا كما في النهاية وانما آخر الابراء رمزا الى رعاية حسن الختم فانه لغة الفصل \*

### \* [ كتاب العارية ] \*

او رد بعد الاجارة مع اشتمال كل على التملك لا نخطأها من جهة العوض [هي] أي العارية بالتشديد وقد يخفف منسوبة الى العارفان طلبها عيب على ما قال الجمهوري وابن الاثير و رد الراجب وغيره بان العاريائي والعارية واوثة على ما صرحوا انفسهم به وفي المبسوط وغيره انها من العرية تملك النمار بلا عوض ورده المطرزي وغيره بالمشتقات استعارة منه فاعارة واستعاره الشيع على حذف من الصواب ان المتعرب اليه العارية اسم من الاعارة ويجوز ان يكون من التعاور والتأول وان يكون الياء لالمعني النسبة كالكرسي ذكره الزاهد في شريعة [ تملك نفع ] من عين مع بقائها احتراز عن

فرض نحر الدراهم وعن البيع والهبة ورد للذهب الكرخي اباحة الانتفاع بملك العين فان المستعير لا يوجرها والاجارة جائزة فيما يملك بلا عرض لانه يعير ما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به والمباح له لا يملك ان يبيع غيره كما في الميعوط [ بلا عوض ] احتراز من الاجارة ولا ينتقض بهنقه حق المرور فانها العارية دون الهبة لانها لم تكن الاتمليك العين وفيه اشعار بان العارية تصح بالتعاطي ولا يشترط الايجاب والقبول جميعا كادل عليه قوله [ وتصح ] العارية [ باعرتك ] ارضي اي جعلتها عارية لك نكن في المضمرات ان اركانها الايجاب والقبول وشرطها القبض [ ومنحتك واطمعتك ارضي ] اي اعطيتك ما حصل من ارضي فان المنح في الاصل ان يعطي رجل رجلا ناقة او شاة ليشرب اللبن ثم يرد على انه اضيف الى ما ينتفع به مع بقاء عينه فلو اضيف الى ما لا ينتفع مع بقاء عينه كالدراهم لكان مبة كما في الاصل [ وحملتك على دابتي ] اي اركبتك عليها فان الحمل هو الاركان [ واخذتلك عدي ] اي اذنته لاستخدامك [ وداري لك سكني ] مصدر بمعنى الإقامة او امم بمعنى الاسكان حال اي مسكنة او تميز اي ملكك داري لك سكني وملكك سكنها لك [ و ] داري لك [ عمري ] ظرف اي مدة عمري او مصدر من اعمرت كما مرفى الهبة [ سكني ] تمييز وتفجير للتخصيص على العارية [ و يرجع المعير ] عن العارية المطلقة او المقيدة [ متى شاء ] اذا لم ينتقل اجارة والا فلا يرجع كما اذا استعار زنا وجعل فيه زيتا فاسترد في الصحراء فانه لا يرجع وله اجر مثله الى موضع يجد فيه زنا وكذا لو استعار امة لتروض ابنه فتعود وصار بحيث لا يأخذ لذي غيرها فانه لا يسترد وعليه اجر مثل خادمتها الى ان يعظم كما في المغني وغيرة [ ولا يضمن ] العارية بالضم [ بلا نعل ] من المستعير [ ان هلكت ] العارية ولو بشرط الضمان فلو وقع قصاع الحمام او كوز الفقاع من يده وانكسر لم يضمن كما لو سرق منه مستعار بين يديه وهو نايم فاعدا او مضطجعا وهو في الحصص فيضمن لو سرق منه نائما مما فركا في المحيط [ ولا توجر ] العارية و ان لم يختلف استعماله [ فان اجرها ] المستعير [ فعطيت ] بالكسر اي هلكت في يد المستاجر بلا نعل [ ضمه ] اي المستعير [ المعير ] بالمثل في المثلي والقيمة في القيمي قيمة ساعة العارية كما في شرح الطحاوي [ ولا يرجع ] المستعير فيما ضمنه المعير [ على احد ] اي المستاجر لا غير فلا فائدة في انكوة العامة [ او ] ضمن المعير [ المستاجر و يرجع ] المستاجر [ على موجرة ] المستعير [ ان لم يعن ] المستاجر [ انه ] المستاجر [ عارية ] في يد الموجر فان علم بذلك لم يرجع لعدم الغرور وكان الاجرة للموجر المستعير لكنه يتصلق به عند الطرفين كما في المغني [ ويعار ما اختلف استعماله ] من العارية كالشوب للبس والدابة للركوب [ او لا ] يختلف كالدابة للسكنى والدابة للحمل [ ان ه يعين ] الخير [ منفعها به ] اي من ينتفع بشئك العارية [ و ] يعار [ ما لا يختلف ] استعماله [ ان عين ] منفعها به فلا يعار ما اختلف استعماله ان عين وفي الاكتفاء اشعار بان المستعير لا يملك الابداع من الاجسي وهو الصحيح كما في النهاية



[ دكنا ] أى مثل المستعار [ المجر ] بالفتح في جريان الصور الأربع فيعار المجران لم يعين منتعفا ومالم لا يختلف استعماله ان عين [ فمن استعار دابة ] مطلقا [ ازا استأجرها مطلقا ] بلا تعيين الحمل والركوب والحامل والراكب وغيرها من انواع الانتفاع [ يحمل ] كل من المستعير والمستأجر نفسه الدابة [ ريعير ] كل الدابة [ له ] أى للحمل [ ويركب ] كل غيره [ وايا ] من الحمل والركوب والاعارة لهما [ فعل ] المستعير والمستأجر [ تعين ] ذلك الفعل بحيث كان العقد وقع عليه [ وضمن ] كل منهما [ بغيره ] أى الفعل فلو حمل اوركب لا يعير والا فيضمن بالهلاك ولو أعار للحمل از الركوب لا يحمل ولا يركب والا فيضمن هو الصحيح كما في الكافي ففى كل من الصور الأربع اختلاف المشايخ كما في المغني وفيه اشعار بأنه لو استعارها واستأجرها مقيدا بنفسه لا يعير وهذا في الركوب دون الحمل لان الاستعمال لم يختلف فيه كما في الكافي [ وان اطلق ] للمعير [ الانتفاع ] بالعارية [ في السوم ] ظرف اطلاق [ والوقت انتفع ] بها [ ما شاء ] من انواع الانتفاع [ اى وقت ] شاء وفي بعض النسخ في الوقت والنوع فيكون على هذا نشرا على غير ترتيب اللف وهو صنعة بلغة كثيرة الوقوع فمن الظن ان الاولى ترتيب النشر فمن استعار دابة فله الحمل والركوب اليوم والليلة فلا يضمن لو هلك عند الاستعمال وقبله وبعده [ وان قيل ] المعير الانتفاع بنوع او قدر او وقت او مكان [ ضمن ] المستعير [ بالخلاف ] في واحد منها [ الى شرف فقط ] فلم يضمن بالخلاف الى مثل او خير الا انه لا يخلو عن شيء فمن استعار ثورا ليكرب بها فلم يركب او يعيرا يوما ليحمل عشرة افقة من السنطة فحمل شيئا اخف واسهل الى الدابة او الى مكان كذا وذهب الى مكان آخر ولو اقصر منه او لم يذهب به وامسك في بيته فهلك في هذه الصور ضمن وتماسه في العمادى [ وكذا ] أى مثل تقبيد الاعارة [ تقبيد الاجارة ] واطلاقها [ بنوع او قدر ] او وقت او مكان في انه ضمن بالخلاف الى شرف فقط وهذا من قبيل الاكتفاء على نحو قوله تعالى يهلك الخبير اى الخبير والشر وهذا كثير في الكلام القديم وغيره فمن الظن ان الاحسن وكذا الاجارة اطلاقا وتقييدا فان حكم الاجارة حكم الاعارة ففي كل موضع يضمن في العارية يضمن في الاجارة بلا اجر ففي كل موضع لا يضمن في العارية لا يضمن في الاجارة مع الاجر كما في العمادي وغيره [ وردها ] أى الدابة المستعارة مبتدأ خبره تسليم [ الى اصطلح ] أى مكان معد للدابة [ مالهيا ] تسليم فلا يضمن بالهلاك بعده لانه اتى بما هو المتعارف من رد العاري الى دار المالك كما في الهداية وفيه اشعار بان الاصطبل لو كان خارج الدار ضمن به لان الظاهر انها يكون بلا حائط كما اشير اليه في النهاية والكلام مشير الى انه لو ردها الى منزله لم يضمن كالوردتها ولم يجز صاحبها ولا خادمه فوطئها في دائرة على معلقها كما في المحيط وغيره [ و ] ردما [ مع ] من في مبال المستعير كرده [ او عبدا او اجيرة ] فهو مجاز [ مسانحة ] اى اجارة مسانحة ( جزى بال ٤ داون ) [ او مشاهرة ] ( جزى ٥ داون ) لا ميامنة

لأنه ليس في عياله كما في الهداية [ أو مع اجبر ربها ] أى مع من في عيال للمعير كاجبره أو ولده [ أو عبده ] أى عبد من عباده [ يقوم لمن دابته ] أى يتعهدها [ أو لا ] يقوم عليها [ تسليم ] إلى مالكها فيبرأ من ضمان الرد لأنه الواجب عليه واما ضمان العين فلا يجب بعد فلو ملك في يد العبد لم يضمن ضمان العين وقال المرحومي القياس ان يضمن و تمامه في المحيط وفيه إشارة إلى انه لو استعار عبدا فردّه إلى دار مالكه أو مع من في عياله براء من الضمان و أن انه لو رد الدابة والعبد إلى اجنبي ضمن وقيل لو ردها إلى من لا يقوم عليها فليس بتسليم والأصح هو الاول كما في الهداية وغيره [ كرد مستعار غير نفيس ] كثير القيمة كالقدح والقصعة والكرونيومها [ إلى دار مالكه ] فانه تسليم بخلاف النفيس كعقل جوهر فانه ليس بتسليم الا بالرد إلى المعير كما في الهداية [ بخلاف رد الوديعة والمغصوب إلى دار مالكهما ] فانه ليس بتسليم فيضمن بالهلاك الا اذا رد إلى المالك ولو يوصح بين يديه وقال شيخ الاسلام ان الوديعة كالعارية وعليه الافتراء كما في العمادي [ و عارية النقلين ] أى الدرهم والدينار [ والمكيل والموزن والعدد المتقارب ] كالفلوس النافقة [ قرض ] فانه إعطاء وحل كالعارية وان ضمن بالهلاك قبل الانقضاء ولو لم يستهلك بان استعار صيرفي دراهم لتسوية الميزان أو تزين الدكان كان عارية لا قرضا فلو ملك لم يضمن كما في الكرواني وغيره [ وصح إعاره الأرض للبناء والغرس ] بالكسر والفتح [ وله ] أى المعير في العاريتين [ ان يرجع ] عنها لأنها غير لازمة [ و ] ان [ يكلف ] المستعير [ قلعهما ] أى البناء والغرس في الحال [ رضمن ] المعير للمستعير [ ما نقص ] أى انتقص عنها [ بالقلع ] أى بسبب قلعهما [ ان وقتها ] أى عين وقتها للعارية لأنه ما حدثت [ ورجع قبله ] أى قبل انتهاء الوقت فلو كان قيمة البناء أو الغرس قائما في الحال أربعة دراهم وفي المال عشرة ضمن ستة دراهم وذكر الحاكم ان له ان يضمن المعير قيمتهما قايمين في الحال ويكونان له وان يرفعهما الا اذا كان الرفع مضرا بالأرض فحينئذ يكون الخيار للمعير كما في الهداية وغيره وفيه رمز إلى ان لاضمان في العارية المطلقة وعنه ان عليه القيمة وإن ان لا ضمان في الموقته بعد انقضاء الوقت فيقلع المعير البناء والغرس الا ان يضر القلع فحينئذ يضمن قيمتهما مقلومين لا قايمين كما في المحيط [ وكرة ] كراهة تنزيه [ الرجوع ] عنها [ قبله ] أى انقضاء الوقت لأنه خلف النوع الذي هو علامة المناققين ويستحب الوفاء بالوعد كما في النخيرة [ و لو أعار ] الأرض [ للزرع ] فيها [ لا يأخذ ] من المستعير استحسانا لان التصدير بالبرمن حرام [ حتى يحصد ] الزرع من حصده أى جاء وقت الحصاد بالفتح والكسري قطع الزرع وتمامه في أرضي و جاز ان يكون من حصل الزرع يحصده بالضم والكسري جزء كما في المغرب وغيره [ وقت ] العارية [ أولا ] بوقت كما في الاصل وذكر الحكم ان المعير لو أراد أخذ الأرض قبل ان يحصده فله المستعير ان يقلع الزرع وان يتروك باجر لنيل أى حصاد وكان أبو النيث الحافظ يقول انها يجب

الاجر اذا اجرة المعير او القاضي وفيه اشعار بأنه ليس للمستعير ان يكلف المعير قيمة الزرع و ان اراد المعير ان يعطى المستعير بذره و نفقته و الزرع له فان رضى المستعير و طلع الزرع يجوز و الا فلا لكل في المحيط [ واجرة رد المستعار ] في العاريتين [ و ] اجرة رد [ المستاجر و المغصوب ] و الرهون و الوديعة و المبيع بيعاً فاسداً بعد الفسخ و المبيع بعد الافالة و للمبيع بالعيب او بخيار الروية و الشرط يجب [ على المستعير و الموجر و الغاصب ] و الراهن و المودع بالكسر و القايض و البايع و المشتري كما في العمادي وغيره وهذا على ترتيب اللف مع الاشعار في الكل بالاختتام اذا لاجرة انما تجب بعد قطع الحرام \*

### \* [ كتاب الوديعة ] \*

عقب بالعارية مع اشتراك كل في الامانة لترقي الى الادنى لغة فعيلة بمعنى مفعولة بناء النقل الى الاممية من ودع ودعا اي ترك و كلاهما مستعمل في القرآن والحديث كما قال ابن الاثير فلا ينبغي ان يحكم بغيره كما في المغرب يقال اذعت زيدا مالا و استودعته اياه اذا دفعته اليه ليكون عنده فانا مودع و مستودع بالكسر و زيد كالامل مودع و مستودع بالفتح و شرعاً [ هي امانة تركت للحفاظ ] ادنى تسامح و المعنى ترك امانة و دفعها ليحفظها فيخرج العارية لانها للانتفاع فالامانة مصدر امن بالضم اي صار امناً ثم سمى بها ما يؤمن عليه فهي اعم من الوديعة لاشتراط قصد الحفاظ فيه بخلاف الامانة كما اذا وقع الربح ثوب احد في حجر احد و يبرأ عن الضمان بالرفاق فيها بخلاف الوديعة الا اذا انكرها كما في شرح الهداية وغيرها لكن الامانة عين و الوديعة معنى فيكونان منبئتين كما لا يخفى وفيه اشعار بانها عقد استحفاظ فيلزم الاليجاب و القبول و لو دلالة و لذا لو قال لصاحب الحمام اين اضع ثيابي فقال هناك فوضع فيه ثم خرج عنه و لم يجد ضمن كما لو وضع ثوبه عند احد و لم يقلوا شيئاً اما لو قال لم اقبله لم يضمن بالهلاك لان الدلالة لا يعارض الصريح كما في المحيط وغيره ثم شرح في الحكم فقال [ وضمانها ] اي حكم ضمان الوديعة [ كالعارية ] اي مثل حكم ضمان العارية فقد ضمن المتعدي بالهلاك فلا يضمن بالمرقة و يحتثنى منه اعارة الوديعة فانها موجبة للضمان بخلاف العارية كما في الخزانة [ و له ] اي المودع [ حفظها بنفسه ] في داره و منزله و حانوته ولو اجارة او عارية كما في الاختيار [ و ] ببعض [ عياله ] بالكسر جمع عيل بالفتح و التشديد و هو من يعوله و يقومه و ينفق عليه كالزوجة كما في المغرب و يجوز ان يكون بلا حلف البعض فانه مفرد على ما في انقاموس وفيه اشعار بان الشرط هو النفقة لا المساكنة معه و ليس كذلك فان العرة في هذا الباب للمساكنة الا في حق الزوجة و الولد الصغير حتى لو كانت في محلة اخرى بلا نفقة لم يضمن بالدفن فيها كما لم يضمن الزوجة لو دفعت الى الزوج و هو يسكن معها كما في المحيط وغيره لكن في شرح

الطحاوي انه من يمكن معه وينفق عليه كالأغلام والاعجيب والاضافة للعهد اي عيال غير متجهة والا فيضمن بالدفع كما في قاضيان [وان نهى] المودع عن حفظه عياله والاحسن تركه لما سيجي تفصيله [وله] [السفر بها] وان كان له مؤنة وفيه رمز الى انه لا فرق بين السفر الطويل والقصير وهذا عنده وقال عن رح لا يسافر مطلقا وقال ابو يوسف رح لا يسافر سفرا طويلا كما في الذخيرة [عند عدم النهي عنه] بان امره بالحفظ مطلقا واما اذا قال احفظها في هذا المصر ولا تخرجها منه فان كان سفرا له بد منه ضمن وان كان سفرا لا بد منه وكان في المصر من في عياله فذلك والا لم يضمن كما في المحيط [و] عدم [الخوف] بان كان الطريق آمنا بلا مؤنة فاذا كان لها مؤنة فان كان سفرا لا بد منه ولم يكن في المصر من في عياله لم يضمن عندهم واما اذا كان سفرا له بد منه فلا ضمان عنده وان بعدت المسافة وكذلك عند ابي يوسف رح ان قريت والا فيضمن اما عند محمد رح فيضمن مطلقا وفيه اشعار بانه لو كان الطريق مخوفا لا يسافر بها [وضمن] بالاجماع كما في المحيط وروى حنط بغير رسم اي بغير نفسه وعياله بان استأجر اجنبيا لحفظها وحينئذ يكون حافظا لا مودعا كما في الكرماني [ضمن] المودع او ذلك الغير وفيه اشعار بانه لو دفع الى عيال صاحبه ضمن كما ذكره القنطري لكن في الجامع انه لم يضمن كما في العمادي [الا اذا خاف الحرق] اي حرقا يحيط بجميع محلها بالنحرى وقيل يسكن النار كما في الصحاح [او اغرق] اي غرق سفينة الوديعه بالنحرى مصدر ويجوز السكنون على ان يكون اسما من الاغراق [فوضعها عند جازه] فانه لم يضمن استحسانا وفيه رمز الى انه ان امكن ان يدفع الى من في عياله فدفع الى اجنبي ضمن كما في الكرماني واني انه ان ارتفع الحريق ولم يستودها منه لم يضمن على ما قال بعضهم كما في العمادي - از عند ذلك آخر فانه لا يضمن لانه طريق الحفظ وهذا كله اذا كان الحرق مشهورا بين الناس والا لم يصدق فيه بل بالبداهة كما في الكرماني [ذن حبسها] اي مسكها المودع [بعد طلب زبها] ولو حكما كالوكيل على ما في الاصحاحات [فادرا على اتسليم] اي تسليم الوديعه وفيه اشارة الى انه لو استودها فقل لم اقدر ان احضر هذه الساعة فتركها فهلكت لم يضمن لانه بالتارك صار مودعا ابتداء واني انه لو استودها فقل اطلبها غذا فلما كان من الغد قل هلكت لم يضمن ان هلكت قبل قوله اطلبها واني انه لو قال في السر من اخبرك بعلامه كذا فادفع اليه ثم جاء رجل نبلك بعلامه ولم يدفعها اليه حتى هلكت لم يضمن واني انه لو طلب في ايام الفسنة فقل لم اقدر عليه هذه الساعة بعد ما او لصيق الوقت فاغارا على تلك الحاجة فقل اغير عليها لم يضمن والقول له اكل في المحيط [وان] [جحدتها] اي انكر الوديعه بعد طلب المالك او دأب مقامه بحضرتة بلا نية الحفظ كما هو المتبادر وفيه اشارة الى انه يضمن تحيود العقار كالمقول وعن ابي حنيفة رح في العقار روايتان والمصنف لو انكرها بعد طلبه بان قال المالك ما حلت وديعتي فقل ليس كذلك عندي وديعة انكر بلا حضرة او في وجهه عدم مضافة

التلف لم يضمن كما في المحيط وعن الجرجاني انه انما يضمن اذا انقلبت عن موضعها كما في الزاهدني  
 [ او خلط ] الوديعة [ بماله حتى لا يتميز ] ماله عنها خلط الجنس بالجنس كاللبن باللبن والبر  
 بالبر والدرهم بالدرهم او بغير الجنس كالخل بالزيت والبر بالشعير وانما يضمن عنده في هذه  
 الصور لان الخلط استهلاك من كل وجه وقال انه كذلك اذا خلط مائعا بمائع من غير جنسه واما  
 اذا خلط جنسا بجنس غير مائع فقد شاركه فيها فهلك من ماله ما وكذلك حكم المائع عند محمد رح  
 واما عند ابي يوسف رح فقد ضمن صاحب الكثير كما في الاختيار وغيره وانه اشارة الى انه لو  
 اختلط بغير صنعه لم يضمن وهو شريكه بلا خلاف والى انه لو خلط الى وجه يتميز لم يضمن  
 والى انه لو خلط بعض ماله لم يضمن هو بل الخاطو ولو عبدا صغيرا وتماه في الكافي [ او تعدى ] فيها  
 بان كانت ثوبا او دابة [ فليس او ركب ] اربعا فاستخدم وليس قسما للجنس حتى يكون جعله  
 قميما له من قبل التسامح كما ظن نعم لو تركه لما ذكره في ازالة التعدي [ او حفظ ] الوديعة [ في دار ]  
 ولو احرز [ امر ] المودع [ به ] اي بحفظها [ في غيرها ] اي غير هذه الدار ولا باس باعمال  
 الضمير كما في الرضي وفيه اشارة الى انه لو امر بالحفظ في هذا البيت او هذا الجانب منه او هذا  
 الصندوق او بيمينك فحفظ في بيت او جانب او صندوق آخر او يسهه لم يضمن لانها لم يتفاوت  
 في الحرز كما في الكرمانى [ ارجعها ] بالتشديد اي جهل المودع الوديعة حيث لم يعرفها الورثة من  
 جهله اي نسب الجهل اليه [ عند الموت ] اي لم يبينها عند موته [ ضمن ] اي الممتدع في هذه الصور  
 الست لانه غاصب فيها وينبغي ان يستثنى من الاخير ست صور متولى رقب عنده غله الوقف  
 وممتدع عنده مال اليتيم وغار عنده الغنيمة واحد المفاوضات عنده مال الشركة على قول ومعتوه  
 او مراقق محجور عنده مال احد فادرك ومات بلا بيان فانه لم يضمن في هذه الصور كما في المحيط  
 وغيره [ وان ازال التعدي ] بان ترك اللبس او الركوب او الاستخدام 'مليما' [ زال ضمانه ]  
 الواجب بالتعدي وهذا ما وعدنا انه اشارة بالضمان في التعدي فلو اخذ بعض الوديعة لنفقت ثم بدله  
 ورده في مكانه فضاء ضمن ثم يبرج بالرد وقيل لم يضمن اصلا والاول الصحيح لان الاخذ بنية  
 الانفاق اخذ لنفسه وهو سبب للضمان كما في المحيط [ وان اختلطت ] الوديعة بماله [ بلا فعنه ] كما اذا  
 انشق صرنا وانصب احد لهما في الاخرى [ اشتراك ] اي المودع والمالك شركة اختلطت فالحالك من  
 ماله ما لم يضمن كما اشير اليه [ ولا يدفع ] المودع [ الى احد المودعين ] كما في الاصل ولا يأخذ منه  
 كما في الجامع [ قطعه ] اي نصيبه مما اودعها من قيمى او مثلى كاثياب والمكيل [ بغية الاخر ]  
 لانه لا يكون له ولاية القسمة فالأى يدفع او يأخذ لانه طالب لما سلم اليه من نصفه كما قال بعض المشايخ  
 والاصح ان القيمي لا يدفع بالاجماع كما في الاختيار [ ولا احد المودعين ] بالقنع [ ادعها ] اي الوديعة  
 كلها [ الى ] المودع [ الاخر فيما لا يقسم ] كعبد او ثوب واحد او غيرهما مما يعيب بالتقسيم وفي

مبسوط شيخ الاسلام انه يقسم من حيث الزمان [ وله دفع نصفها ] عنده و دفع كلها عندهما  
 [ فيما يقسم ] كالكيل والثياب وغيرها مما لا يعيب بالتقسيم [ وضمن دافع الكل ] نصف القيمة  
 فيما يقسم عنده ولا يضمن شيئاً عندهما وذكر شيخ الاسلام انه اذا رضيا ان يكون المال عند  
 احدهما الى ان يحضر صاحب المال جازو لم يذكر خلافاً [ لا ] يضمن شيئاً بالاجماع [ قابضه ] اى  
 الكل وفي كلامه اشارة الى انهما اذا ادعيا ما يقسم عند رجل فهلكت فقد ضمنا وكذا الحكم في المستضعفين  
 والرصيين والعدلين في الرهن والوكيلين بالقبض والموتنين كما في الغني [ ولا اعتبار للنهي  
 عن الدفع الى من لابد ] من بعض عياله [ من حفظه ] فلو قال لا تدفعها الى امرأتك او ابنك او  
 عبدك او غير ذلك والمودع لم يجز بدا من الدفع اليه بان لم يكن له عيال سواء لم يضمن فان رجل  
 بدا منه فهو ضامن كما في المحيط [ ولا ] للنهي [ عن الحفظ في بيت ] معين [ من دار ] فلو وضعها  
 فيه وضاعت لم يضمن استحصانا وانما خص النهي بالذكر مع ان الامر كذلك لانه قد اشار اليه في  
 السابق كما ذكرنا [ الا ان يكون له ] اى لهذا البيت [ خلل ظاهر ] فانه يعتبر ويضمن بالخلاف  
 وفي شرح الطحاوي اذا كان البيت الاخر احرز من النهي عنه ضمن [ ولو ادع المودع ] الودعة الى  
 من ليس في عياله بغير اذن ولا ضرورة كالنحوق [ فهلك ] في يد المودع الثاني يعد ان يفارق الاول  
 [ ضمن ] المودع [ الاول ] بخلاف واما المودع الثاني فلا يضمن عنده خلافاً لهما فان الثاني  
 امين عنده لا عندهما كما في الغني فلو ضمن الثاني رجع على الاول اذا لم يعلم ان الاول مودع والا  
 لم يرجع على ما اشار اليه السيوطي كما في الزاوي [ ولو ادع الغاصب ] المصوب المودع ثم هلك في  
 يده [ ضمن ] آتياً شاء من الغاصب والمودع وانما يرجع على الغاصب اذا لم يعلم انه غصب كما في العمادي  
 ولفظ الغاصب في هذا المقام مناسب لبيان حكم الغصب والضمان يدل على الفراغ عما تقدم في  
 الجملة فيصلح ان يكون من قبيل حسن المختتم والله اعلم بالصواب \*

### \* [ كتاب الغصب ] \*

اخر عن الودعة مع منامبة التضاد لان الخيانة موحدة عن الامانة [ وهو ] لغة اخذ مال او غيره  
 من الغير فهو يقول غصب يغصب بالكسر الزوجة الرجل وعليه ومنه غصباً وكثير ما يسمى به  
 المصوب وشريعة [ اخذ مال ] احتراز عن اخذ الدم والحمر والميتة وكف من تواب وقطرة ماء  
 ومنفعة فلو منع صاحب الماشية عن نفعها فهلكت لم يضمن كما في النهاية [ متقوم ] اى مباح  
 الانتفاع شرعاً احتراز عن الخنزير والخمر والمعايز عندهما [ مستتر ] اى حرام احده بلا سبب  
 شرعي احتراز عن مال الحربي في دارهم [ علماً ] اى اخذاً ظاهراً لا خفية احتراز عن العرقه  
 فهو قبل ضروري متروك عن الهدية [ بلا اذن مالكه ] احتراز عن نحو الرهن والعارية [ يزيل ]

ذلك الاخذ صفة له [يده] اى تصرف المالك من ملكه واحتزبه عن العقار كما ياتي فالاصل ازالة اليد الحققة لاثبات اليد المبطله ولهذا لو كان في يد انسان درة فغصب عليها يده فوُتعت في البحر فقد ضمن وان فقد اثبات اليد ولو تلف ثمريستان مغصوب لم يضمن وان وجد الاثبات لعدم ازالة اليد ولا يخفى انه لو قال هو ازالة اليد اليه على مال آلتج كان احسن وذكر في الزاهدي انه على ضريين ما هو موجب للضمن فيشرط له ازالة اليد وما هو موجب للرد فيشرط اثبات اليد [فلا فغصب] موجب للضمن [في العقار] لعدم ازالة اليد لانه في محله بلا نقل والتصرف في المالك بالتبعيد عنه فهو غصب موجب للرد لوجود اثبات اليد وهذا عند الشيخين واما عند محمد رح ففى العقار غصب والصحيح الاول في غير الوقف في الثاني في الوقف كما في العمادى وغيره [حتى لو هلك] العقار بان غلب عليها الماء او انقطع شربه او ذهب به السيل [في يده] اى الغاصب [لا يضمن] عندهما ويضمن عنده وانما لم يضمن يمس الزرع والشجر في غصب الارض والكرم لانهما لم ينقل عن محلها او في حكم العقار كما في العمادى [وما نقص] من العقار بان فات جزء منه او خربه [بقعله] من السكنى والزراعة والحدادة ونحوها [يضمن] اتفاقا فلو هدم حائط الدار ضمن بالبناء والقيمة على الخلاف كما في المنية ولو اخذ النراب من الارض ضمن بالنقصان وان لم يكن له قيمة وقيل يومر بالكس وان كان له قيمة فقد ضمن وان لم ينقص كما في فاضيلان لكن في الننف ان يهلك العقار ونقصانه لم يضمن عند ابي حنيفة رح خلافا لهما ويعرف النقصان بان ينظر بكم يستاجر هذه الارض قبل النقصان وبكم بعده فالتفاوت قيمة ما نقص كما في التمتة [واستخدام اعجل] ولو مشتركاً [غصب] حتى لو هلك ضمن القيمة او نصيب صاحب لوجود ازالة اليد وعن ابن رستم من محمد ان استخدام عبد مشترك لبس بغصب وفيه اشعار بان ركوب الدابة المشتركة وحملها غصب فيضمن نصيب صاحبها ولو ركب فنزل ونركها في مكانها لم يضمن لان الغصب لم يتحقق بدون النقل كما في المحيط وينبغي ان يكون الاستخدام كذلك [لا] غصب [جائسه] اى الجالس [على البساط] اى الى الدار لعدم ازالة [وحكمه] اى الغصب [الاثم] اى استهتاق النار [لمن علم] ان الماخوذ مال الغير فلو ظن او جهل فلا اثم لكنه يجب الضمان لانه يتعلق بالازالة وينبغي ان يعلم ان الغصب من الكافر اشد لانه معاقب بالنار اذ لا يوضع عليه وبال كفره الدائم ولا يكون له طاعة ولهذا قالوا ان خصومة الدابة اشد من خصومة الادمي كذا في المضمرات [وردد العين] المغصوبة في مكان غصبها لتفاوت القيمة بتفاوت اماكن حال كونها [فايمة] موحودة في يد الغاصب سواء كانت مثليه او قيمية فلو كانت القيمة في بلد الخصومة اقل مما في بلد الغصب فيجوز للمغصوب منه ان ينتظر او يرضى او يأخذ القيمة يوم الخصومة كما في العمادى وفي التقديم اشعار بان رد العين اتم فانه الموجب الاصلي على ما قالوا كما في الهداية وفيه اشعار بالضعف فان الجمهور

ذهبوا الى ان الموجب الاصلي هو القيمة كما في ومن الهداية والكافي [ و ] حكمه [ الغرم ] اى ضمان العين للمالك [ مالكة ] بفعله او بفعل غيره او باقة سماوية [ ويجب في المتلى ] اى ما يوجد له مثل في الاسواق بلا تفاوت معتد به كذا ذكره المصنف الا انه يشكل بنحو التراب والصابون والسكنجبين فانه قيمى [ المثل ] اى مثل المالكه في موضع الخصومة عند شيخ الاسلام وفي موضع الغصب عند الامام السرخسي كما في المحيط فان كان القيمة فيه اكثر فللمغصوب منه الخيارات الثلاثة وان كانت اقل فللغاصب الخيارات الا ان ينتظر كما في العمادي [ كلكيل ] المتقارب [ والموزون ] المتقارب [ و ] العدي المتقارب [ والزعمي المتقارب ] اى مالا يتفاوت احاده في القيمة وانما قيد به لانه ليس مطلق كل منها متبليا الا ترى ان الموقر والناطف المبزر بتقديم الزئ بالغارسية (طراى سزى) قيميان وان كان الاول كليا والثاني وزنيا على ما قال صدر الاسلام وذهب الاسيبجاني الى ان المثلي المكيل والعدي المتقارب وكل موزون مصنوع يضرة التبعض [ فان انقطع المنزل ] بحسب لم يوجد في الاسواق كافي الكروابي وغيره او لم يوجد اصلا كما في شرح الطحاوي [ فقيمه ] عند ابي حنيفة رح [ يوم يختصمان ] اى يقضى بينهما وهو الاصح كما في الخزانة وهو الصحيح كما في التحفة وعند ابي يوسف رح يوم الغصب وهو اعدل الاقوال كاقول المصنف وهو المختار على ما قال صاحب النهاية وعند عبد رح يوم الانقطاع وعليه الفتوى كما في حيرة الفتاوى وبه افتى كثير من المشايخ كما في صرف الكفاية [ و ] يجب [ في غير الملى ] اى ما يتفاوت احاده في المالية من القيمي [ قيمته يوم الغصب ] بالاجماع كما في المضمرات وهذا اذا كانت مالكة وكذا اذا استهلك عندة واما عندهما قيمة يوم الاستهلاك كما في المختلفات [ كالعدي ] والزعمي [ المتفاوت ] والخيوان وكل موزون غير ذلك المصنوع وما دون نصف صاع وما اخلط من موزونين او مكيلين كالبر والشعير المختلطين وتماه في العمادي [ فان ادعى ] العاصب [ الهلاك ] اى هلاك للمغصوب [ حبس ] ذلك الغاصب لانه مقر بالغصب فاذا انكر اقام عليه بينة والصحيح انه يقبل البينة في حق الحبس وفيه ومزائى انه لا يشترط بيان الجنس والصفة والقيمة وقيل باشتراطه [ حتى يعلم ] ويظهر بمضي مدة مركونة الى راي القاضي [ انه ] اى للمغصوب [ لو بقى ] ولم يهلك [ لظهر ] وحسب يقضى بالقيمة وفيه اشعار بانه لو رضى بالقيمة قبل الحبس لم يقض بها عليه وقال السلوانى انه يقضى بها حينئذ الكل في المحيط [ ثم ] اى بعد هذا التلوم والعلام بالهلاك [ قضى عليه بالبدل ] مثليا او قيميا وفيه دلالة على ان الموجب الاصلي ود العين [ والقول فيه ] اى في مقدار البدل [ للغاصب ] مع وجهه لانه المنكر [ ان لم يقم ] للمالك [ حجة الزيادة ] التي ادعاه فان اقيمت حجتها وجبت تلك الزيادة ولم يعتبر قول الغاصب حينئذ وفيه اشعار بانه لو لم يقم وقام الغاصب حجة القلة لم يقبل وهو صحيح كما في النهاية [ فان ظهر ] مغصوب ادعى هلاكه [ وقيمه ] اكثر [ اى حال ] كونه قيمته



اكثر مما ضمن الغاصب به وان قلّ كدائقي في الف درهم كما في الزامدي [و] الحال انه [قد  
ضمن] الغاصب [بقوله] اي الغاصب مع يمينه [اخذه] اي المصوب الظاهر [المالك رد بدل له]  
لانه لم يتم رضاه [او امضى الضمان] اي اجاز ضمانه بان وضعي بالبدل وترك المصوب في يد  
الغاصب وفيه اشعار بانه لو كان القيمة دونه او مثله لم يكن له خيار لانه توفر بدل ملكه لكن  
في ظاهر الرواية الخيار وهو الاصح كما في الهداية فالاولى ترك قوله [وقيمته اكثر] [وان] ظهر وقيمته  
اكثر او مثله او دونه وقد [ضمن] الغاصب [لا بقوله] اي الغاصب بل بنكوله او بقول المالك  
از يمينه [فهو] اي المصوب [لـلغاصب] لرضاء المالك به [وان آخر] الغاصب [المصوب او]  
الامين [الامانة] كالعارية والوديعة [او ربح] الغاصب او الامين [بالتصرف] كالبيع [فيهما]  
اي المصوب والامانة [تصدق] الغاصب والامين وجوبا بالاجرة والربح عندهما خلافا لابي يوسف رح  
وفيه اشارة الى ان كلا من الاجرة والربح صار ملكا لهما ملكا خبيثا وحراما لخبث السبب وهو التصرف  
في ملك الغير وكل حلال عنده لان المضمونات تملك باداء الضمان والى انهما لا يصرفان في حاجتهما  
الا اذا كانا فقيرين فالغني منهما لو تصرف تصدق بمثله والى انه لو ادعى الى المالك حل له التناول  
لرواى الخبث كما في الهداية والى انهما لا يصيران حلالين بتكرار العقود وتداول الالمنة كما في  
الكرمانى [الا ان يكون] المصوب والامانة [درهم او دينار لم يشر] الى ام يضاف [اليهما]  
وقت العقد بان اشار الى غيرهما او اطلق الثمن ونقدهما [او اشار] اليهما [و نقد غيرهما]  
فانه لا يتصدق به لانه حلال وفيه اشارة الى انه لو اشار اليهما ونقدهما تصدق لانه وان لم يتعين  
بالاشارة الا ان ضم النقد يورث الخبث هذا كله عند الكوفي وعليه الفتوى دفعا للرجح في هذا  
الزمان كما في النخبة وغيره الا ان مشايخنا قالوا انه لا يطيب بكل حال وهو المختار لاطلاق المبسوط  
والشامعين والى انه لو تزوج باحدهما امرأة او اشترى امة او ثوبا او طعاما حل الانتفاع ولم يتصدق  
بسمي في قولهم لان الحرمة عند اتحاد الجنس وكل منها مخالف للدرهم او الدينارين كما اشير اليه  
في الهداية وغيره ثم شرح فبما يوجب الملك فقال [وان غصب] شيئا [وغير] الغاصب اياه  
بالتصرف فيه احتراز عن صبي فصبه فصار ملتحيا عنده فان اخذه بلا ضمان [فزال اسمه] احتراز  
عن كاذب فكتب عليه او قطن فغزله اربلن فصير مخيضا او صير فخلله فانه لا ينقطع به حق المالك  
وقيل ينقطع كما في المحيط [واعظم منانعه] اي اكثر مقاصده احتراز عن درهم فمكها بلا  
ضرب فانه وان زال اسمه لكن يعق اعظم منانعه وان لا ينقطع حق المالك عنه كما في المحيط وغيره  
فلم يكن زوال الاسم مغن عن اعظم المنافع كما ظن [ضمنه] اي الغاصب المصوب [وملكه]  
نتقرر الضمان على الغاصب كما هو المتبادر واليه ذهب بعض المتقدمين وقال بعض المتأخرين ان  
سبب الملك الغصب عند اداء الضمان كما في المبسوط فلو ادى المالك من اخذ القيمة واراد اخذ للغير

لم يكن له ذلك كما في النهاية لكن حكى عن الامام مفتى الثقلين ان الصحيح عند المحققين من  
مفاتيحنا من قضية مذهب اصحابنا انه لا يملك الا عند تراخي الخصمين بالضمان او قضاء القاضي به  
و ادائه البذل كما في الذخيرة وغيره [ بلا حل ] للانتفاع به لانه ملك خبيث [ قبل ادائه بئله ] مثليا  
او قيميا حقيقة او حكما كما اذا ضمنه الحاكم او المالك كما في الهداية وغيره وفيه اشارة الى انه  
لا يستخلص من وباله بعد ادائه البذل بلا توبة وانما انه يحل بعده بلا استحلال لكنه لم يحل كما في  
المحيط وغيره [ كذب شاة ] اربل او بقر مغصوبة مع منخلها وتاريخها [ وطبخها ] فانه حينئذ غيرها  
فلا يزول الاسم بالمخلع ولذا لا ينقطع به حق المالك وضمن النقصان وكذا بالتأريب لا ينقطع  
وقيل ينقطع اذا كان للارباب قيمة كما في التلميذ وفيه اشارة بانه لو طبخ النقطه او اللحم  
المغصوب صار ملكا له بلا حل وهذا عندهما واما عنده فيحل وكذا لو مضغ طعاما مغصوبا فابتلع  
و شرط الطيب عنده وحوب البذل وعندهما اداؤه وعليه الفتره كما في الخلاصة وغيره [ و ]  
مثل [ جعل صفرا ] او حذبل او ماجة مغصوبة [ انا ] مثل كوز او قلما او سكين او بابا فانه  
ضمنه وملك بلا حل [ بخلاف ] جعل [ الشجرين ] الفضة والذهب انا او درهما او دينار  
فان الاسم باق [ فهما ] عنده [ للمالك بلا شيع ] عليه او له وضمن مثله عندهما وفيه اشعار بانه  
لو دفع دراهم الى نائب لينقد فمزمها وكسر ضمن الا اذا امر بالغز على ما قالوا كما في قاضيان  
وفيها اشعار بانه لم يضمن عند بعضهم على ما تقرّر [ ولو خرق ثوبا ] مغصوبا بالتشديد  
او التخفيف كما في المضمرات والارل اولى لانه يشير الى الخرق الفاحش فلما اخرجين في تفسيره  
اختلاف والصحيح ما اشار اليه بقوله [ وفوت ] بذلك التخريق [ بعض العين ] وبقى بعضها  
[ وبعض نفعه ] وبقى بعضه بالواو وفي بعض النسخ بكلمة او كما في نسخ الوقاية وهي بمعنى  
الوارث كما في المغني وغيره فان الاول هو الصحيح كما في اكراماني والهداية والمحيط وغيرها فمن  
الظن الحكم الحزم بفساد كلامه بانه يفيد فحش خرق فات به بعض العين دون بعض النفع  
[ طرحه ] اي الثوب [ المالك عليه ] اي المخرق [ واخذ ] منه [ قيمته ] مالا [ او اخذه ] اي  
الثوب المخرق [ وضمن ] المالك مخرفة [ نقصانه ] وفي الخرق التيمير [ ضد الفاحش فوت الجودة ]  
لا فوت بعض العين وبعض النفع كما اشير اليه في المحيط وحكمه انه [ ضمن ] ما نقص [ لانه تعيب من  
وجه وقبل الفاحش ما نقص ربع القيمة واليسير دونه وقيل نصف القيمة ودونه قليل ما لا يصلح  
بعده لثوب ما وما يصلح له وقيل يرجع فيهما اي اهل الصناعة فما عدا فاحشا فاحشا ويعبر  
بيسير وقيل ان طويلا فاحشا وعريضا فيسير والاول اصح وانما ذكر هذه المسئلة ههنا لانه غصب  
حقيقة او حكما او مبني عليه بعض مسائله من قطع الثوب المغصوب فاحشا او يسيرا الكل في المحيط  
والاصل ان ما يوجب النقصان اربعة وفي اكل ضمان الا في الدال تراجع السعر وفوت حذو من

العين ونوت وصف مرغوب كقوت السمح واليد في العبد و قوت معني مرغوب كنسيان حرفة  
 في العبد في يد الغاصب كما في الزاهدي [ و من بني ] بناء [ في ارض عيرة ] عسبا [ او غرس ] شجرا  
 كذلك [ امر ] الغاصب [ بالقلع ] اى قلع البناء او الشجر [ رالرد ] اى رد الارض فارعة الى المالك  
 ولو كان القيمة اكثر من قيمة الارض وقال الكرخي انه لا يدرسه حينئذ و يضمن القيمة وهذا  
 اوفق لمسائل الباب كما في النهاية و به انتهى بعض المتأخرين كصدر الاسلام و انه حسن و لكن  
 نحن نفتي بحواب الكتاب انما لاشياخنا كما في العمادي و مما لا بد من معرفته ان القلع انما يحل  
 اذا لم يقض عليه بالقيمة و الا قيل انه يحل و قيل لا يحل لانه تضييع المال بلا فائدة كما في الزاهدي  
 [ و للمالك ان يضمن ] للغاصب [ قيمة بناء او شجر امر بقلعه ] اى قايم في الارض لا قيمته مقلوعا  
 اذا المقلوع قيمته اكثر من القايم فان المؤنة والاجرة صرفت في قلع المقلوع دون القايم كما في النهاية  
 وطريق معرفة القيمة ان يقوم الارض بلا بناء او غرس فنقوم مع احدهما مستحق القلع فيضمن  
 الفضل مثلا اذا كان قيمة الارض بدونه عشرة دراهم و معه مستحق القلع خمسة عشر يضمن المالك  
 خمسة للغاصب و يسلم الارض معه للمالك [ ان نقص ] الارض [ به ] اى القلع و روى هشام  
 من عهد ان الارض ان نقصت به اخذ الارض و ضمنه السقن و ليس له ان ياخذ الاشجار و يضمن  
 قيمته للغاصب و اما له ذلك اذا فسد الارض بقلعهما كما في المحيط وغيره [ وان حمر ] بالتشديد  
 او صغر الغاصب [ الثوب ] الابيض [ ضمنه ] اى ضمن الغاصب قيمة ذلك الثوب حال كونه  
 [ ابيض ] و سلم الى الغاصب [ او اخذه ] اى الثوب [ و غرم ما زاد الصبغ ] فيه لان الصبغ مال  
 متقوم للغاصب و للمالك ترك الثوب على حاله و الصبغ على حاله و يبيع الثوب و يقسم الثمن  
 بينهما على قدرهما كما في المحيط [ و ان سود ] ذلك الثوب [ ضمنه ] اى ضمن المالك قيمته [ ابيض  
 او اخذه و لا شيء ] عليه [ للغاصب ] و قال ان السواد كالحمرة في حكم الخيار فيضمن او يغرم  
 و قيل ان كان الثوب مما زاد قيمته بالسواد فالجواب ما قالوا و ان انتقص فما قال و قيل ان هذا  
 اختلاف زمان فاجاب على عادة بني اُمية و هما على طريق العباسية حكى ان هارون الرشيد شاور  
 ابا يوسف في لون ثوب اللبس فقال احسن الالوان ما كتب به كتاب الله تعالى فاستحسنه  
 هارون و تبعه من بعده كما في الكرماني وغيره [ و ان باع ] الغاصب العبد المغصوب  
 [ او اعتق ثم ضمن نفل البيع ] اى يبيع الغاصب [ لا العتق ] لان الملك الناقص يكفي لنفاذ البيع  
 لا العتق وفيه اشارة الى ان تضمين قيمة يوم الغصب و يوم البيع سواء في النفاذ و هو لم ينفذ الا  
 اذا ضمنه قيمة يوم الغصب و الى انه لو باعه المشتري ايضا ثم ضمن المالك الغاصب لم ينفذ البيع الثاني  
 و يبطل و قيل ينفذ ايضا لانه صار ملكا من وقت الغصب كما في العمادي [ و زوال الغصب ]  
 و نماؤه [ متصلة ] كالسمن و الجمال [ او منفصلة ] كالولد و اللبن و الثمن [ و لا يضمن ان

ملكته [ اذ لا يزِيلها الغاصب عن يد المالك والاحسن ترك الفرط اعتمادا على الاستثناء ] الا  
 بالتعدي [ بان اهلك فذبح او اكل از باح وسلم ] او المنع [ اى يمنع الغاصب اياها عن المالك  
 ] بعد الطلب [ اى طلبه منه ] وخمر المسلم [ لا يضمن معلم او ذمي ان اهلكها بالشرب او القاء  
 الملح او الخلل او بغيره فيصير خلا فلو اهلك خمر ذمي ضمن وقامه في النهاية وفيه اشعار بانه اثم به  
 وهذا اذا اتخذها للتخليل فلو اتخذ للشرب او البيع لم ياتم كما في الجواهر [ وخنزيره ] كذلك  
 فلو اهلك مسلم از ذمي خنزير ذمي ضمن [ ومنافع الغصب لا تضمن ] ان اهلكها لحدوثها في  
 يده فلو غصب عبدا خبيرا او دابة واستعمل اياما ثم رده على مالكه لا يضمن وفيه اشعار بانه  
 لو غصب مائة بدين الاهلاك لا يضمن بالطريق الاول كما اذا غصب ذلك العبد اياما بلا استعمال  
 ثم رد كما في الكرماني ويستثنى منه منافع فصب الوقف فانها تضمن وعليه الفتوى كما في العمادي  
 وسهي من ظن الاجارة غصبا واعترض على ما ذكره من الاصل اعتراضا فاعلمنا في السراجية انه  
 لو سكن دارا معدة للاستغلال رجب اجرة المثل وعليه الفتوى [ بخلاف ] غصب [ المسكر ]  
 بفتحين ني من ماء الرطب اذا اشتد [ والنصف ] اسم مفعول من التنصيف ما ذهب نصفه بالطبخ  
 من ماء العنب فانه يضمن قيمتهما ان اهلكهما وقال لم يضمن وفيه اشعار بانه لم يضمن ان  
 اهلك الباذق ما ذهب قليله بالطبخ منه وعن ابي حنيفة رح فيه رايان كما في الهداية [ وللعزف ]  
 اى معزف مسلم از ذمي بالكسر وسكون العين المهملة وفتح الزاء والغاء نوع من الطنابير  
 يتخذها اهل اليمن كما في المغرب فمن الظن انه آلة اللهو كالزمار وغيره والاحسن ان المعزف بفتح  
 العين والسكون واحد المعازف آلات اللهو كالبربط والطنبور والصنع والعود والنزارة والطلب  
 والدف ونحوها [ فبسبب ] عنده [ قهمة لا للهو ] اى قيمة المعزف من حبت انه خشب منحوت  
 مستفيع به في الحيلة لانه من حيث انه آلة للتلهي وقال لم يضمن وهذا الاختلاف فيما اذا فعل بلا امر  
 الامام ولا فلا يضمن بلا خلاف وقيل هذا الخلاف في طبل ودف للهو واما فمما للعروس فيضمن  
 بلا خلاف كما في الهادي وغيره وعلى هذا الخلاف النرد والطنبور ويفتح بقولهما لكثرة فساد الزمان  
 كما في الحقايق والمحيط وغيرهما وفي الزمدي انه لم يضمن في قولهم بكسر دنان الخمر وخوابه  
 وعود المغنى وفي الصغرى ان الاختلاف في الضمان دون اباحة اتلاف المعازف [ ومن حل قيد  
 عبدا ] ولو عاقلا فذهب او باط سفينة فغرقت [ او فتح قفص طائر ] او باب اصطبل دابة فذهبت  
 [ لا يضمن ] عندهما خلافا لمحمد رح وعنه لوطار او ذهبت على الفور ضمن والا فلا ودال السرخسي  
 لو كان العبد عاقلا لم يضمن بالاتفاق وفي الكفاف لو امر عبدا بالاياق ضمن [ ومن معي ]  
 ومن الى سلطان ولو غير حايين فضمن الماعى مطلقا وعليه الفتوى كما في الجواهر والسعاية يختص  
 بالمهمة كما في المفردات [ بغير حق ] فلو كان يودي به ولم يمكنه دفعه الا بذلك لم يضمن بالضرر اذا

اشتكى الى سلطان فاخذ منه مالا كثيرا وكذا اذا كان يفسق ولا يمتنع بالامر بالمعروف كما في المحيط [ اوقال ] ولوصادقا [ مع حاكم ] اي رجل مصاحب لطالم [ يغرم ] الناس جزافا لا محالة فلو كان قد لا يغرم جزافا لم يضمن كما في المحيط [ انه ] اي فلانا [ رجد ] او جمع [ مالا فغرمه ] السلطان او الحاكم لا يضمن عندهما [ ويضمن ] عند محمد زح لانه غير مضطر فيه وهو الدار كما في الغامدي وعليه الفتوى لكثرة الفساد كما في الخلاصة وغيرها فلو مات الساعي اخذه المظلوم قدر الخسران من تركته وهو الصحيح ولو كان عبدا لم يطالب به الا عند العتق ولو كتب عامل اسامي اصل بلد بامر سلطان ودفع الى اموان فاخذوا منهم دراهم بالمظلمة على كل من الثلاثة في الدنيا والاخرة وذكر الشهيد انه لو امر انسانا باخذ مال الغير فالضمان على الاخذ لان الامر لم يصح وهكذا في كل موضع يكون الامر فيه غير صحيح الكل في الجواهر وقد تقرر ما في الختم على الضمان فهو الكافي الله اعلم بالصواب \*

## \* [ كتاب الرهن ] \*

اورد بعل الغصب لان فيه استيفاء في الحال بخلاف الرهن [ هو ] اهم ما وضع وثيقة للدين كما في المفردات ومصدر رهنه الشيء وقد قالوا ارهنه اي جعله رهنا وارتهن منه اي اخذه كما في القاموس فالرهن المالك والمتهن آخذ الرهن لكن في اكثر الكتب انه لغة الحبس وشرعا [ حبس ] مال متقوم [ حيوانا كان او جمادا عروضا كان او عقارا مذروعا او معدودا مكيلا او موزونا وفيه اشارة الى ان الحبس الدائم غير مشروط ولذا لو اعارة من الراهن او غيره باذنه او غصب منها الراهن لم يطل والى انه يجوز الرهن بطريق التعاطي كما في الكرمانى فيشكل ما بعده الا ان يعم والمتبادر ان يكون الحبس على وجه الشرع فلو آكره المالك بالدفع اليه لم يكن رهنا كما في الكبرى فليس عليه ذكر الاذن كاظن ويدخل فيه رهن ذمي خيرا عند ذمي [ بحق ] اي بسبب حق مالي ولو مجهولا واحترز عن نحو القصاص والحد واليمين [ يمكن اخذه منه ] اي استيفاء هذا الحق من ذلك المال واحترز به عن نحو ما يقسم كالجمد وعن نحو الامانة والمديون والولد والمكاتب لكن لا يتنازل ما كان اقل من الدين [ كالدين ] اي مثل ما وجب في الدمة ولو حكما من نحو بدل الاجارة والثابة والحماية ونحو الكلام اشارة الى انه جاز بالعين المضمونة اما بنفسها مما يجب المثل او القيمة كالغصوب والمقبوض على سوم الشراء والمقبوض بحكم البيع البعس والفساد وبدل الخلع في يدها وللمر في يده او غيرها كالمبيع قبل القبض فانه مضمون بالثمن كما في الكرمانى وميتاني فمن الظن ان المناسب ترك الكاف وان كلامه في الشرح ماثل اليه نعم المناسب ترك الحكم الى التعريف وهو عقد وثيقة لطرف الاستيفاء [ وينعقد ] الرهن [ بايجاب ] كرهنتك بمالك على من الدين اخذ

هذا الشيء رهنا به [ وقبول ] كارتبته سواء صدر من مسلم اذ كان اهدى ارضي اذ اصيل اذ وكيل  
فالقبول ركن كالإيجاب واليه مال أكثر المشايخ فانه كالبيع ولذا لم يتحدث من حلف انه لا يرهن  
بدون القبول وذهب بعضهم الى انه شرط صيرورة الإيجاب هلة لانه عقد تبرع ولذا لا يلزم الا بالتسليم  
ويتحدث من حلف به بلا قبول كما في الكرمانى ومن الظن انه غير تام لكون الهبة تبرعا والقبول فيه  
ركن لانه متى هذا الخلاف كما مر [ ويلزم ] الرهن [ ان سلم ] المرهون فالقبض شرط للزوم فللرهان  
ان يرجع قبله واليه مال شين الاسلام وفي الاصل انه شرط الجواز وهو الاصح كما في الذخيرة وفيه  
اشعار بان التخلية يكفي كما صرح به وفي الجواهر اذا تصادقا على القبض يكفي حال كون المرهون  
[ محمولا ] اسم مفعول من الحوز الجمع اى مجموعا غير متفرق كالثمر على الشجر كما في الزامدي  
او معلوما يمكن حياته فان كونه مجهولا يخل بقبضه كما في الاختيار او مقبوما فانه لم يصح مشاعا  
كما في الكرمانى [ مفرقا ] غير مشغول بحق الغير كالارض والتخل المشغول بالزورع والثمر  
[ متميزا ] غير مشاع كما في النهاية والاختيار وغيرهما او غير متصل اتصال خلقه كاتصال الثمر  
بالشجر كما في الكرمانى ولا يضر الاستدراك على تفسير غيره وفيه رمز الى انه لو رهن دارا فيها  
جدار مشترك لم يصح كما لو اتصل جدار منها متصل بجدار مشترك الا اذا استثنى الجدار وقال نعيم  
الاية ان الحائط لو اشترك صح الرهن في العروة والسقف والجدار كما في الزامدي والى ان اتصاف  
المرهون بهذه الصفات ليس ملازم عند العقد بل عند القبض فلو اتصل واشتغل بغيره كان فاسدا  
لا باطلا وكذا لو كان شايعا وعند بعضهم يكون باطلا وهو اختيار الكرخى فلو ارتفع الفساد  
عند القبض صار صحيحا لازما كما في الكرمانى [ وانتخبة ] رفع الموانع والتمكين من القبض  
[ تسليم ] في ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في الهداية وغيره وعن ابى يوسف رح ان التسليم  
لا يثبت في المنقول الا باخذ بالبراجم كما في الكرمانى [ كما في البيع ] الصحيح دون الفساد فانه  
واجب الاعلام فلا يكفي فيه التخلية [ ومن ] الرهنين ولو رها فاسدا مرهونا هائلا في يده  
ولو فسخ العقد وعند الكرخى المقبوض بالرهن الفاسد امانة كالقبوض بالباطل والاول اصح كما في  
الذخيرة [ باقل من قيمته ] اى قيمة المرهون عند القبض كما في الاختيار [ ومن الدين ] اى يدين  
او قيمة اقل من قيمته او من الدين مرتبا فكلامة من تفضيلية والمفضل الدين اولا والقيمة ثانيا  
والمفضل عليه بالعكس ومن الظن ان الاظهر بالاول كما في بعض النسخ وكذا ما في الكرمانى  
ان الصحيح الاقل لان من تبعيضية والمعرفة لا يتناول النكرة الا ترى ان نحو افضل منهما اقتضى  
ثالثا بخلاف الافضل منهما فان الافضل صلح ان يكون بعضا منهما لان المعرفة يتناول المعرفة  
فانه قاعدة فقهية لم يشتهر من النكاه وتمة الكلام في طلاق الرهن ولا يخفى انه مفعول بحكم  
سماواة ذلك فرع فقال [ فلو هلك ] كل الرهن في يده [ وهما ] اى القيمة والدين [ سواء ]

اي متساويان في المقدار [ سقط دينه ] رأساً للاستيفاء [ وان كانت قيمته ] اي الرهن [ اكثر ] من الدين سقط فلم يرجع الى الراهن بشيء [ فالفضل امانة ] اي ما كان زائداً على الدين من الرهن في يده كان امانة فلم يضمن بهلاكه [ ربي ] قيمة له [ اقل ] من الدين [ سقط من دينه بقلده ] اي ذلك الاقل [ ورجع المرتهن ] الى الراهن [ بالفضل ] من دينه وفيه اشعار بأنه لو هلك بعض الرهن قسم الدين على الهالك والموجود فلو رهن داراً قيمتها الف بالف فخويت في يده قسم الالف على قيمة البناء والعروة يوم القبض فما اصاب البناء سقط وما اصاب العروة بقى وتماه في العمادي [ ويحفظ ] الرهن وجوباً على المرتهن [ كالدعوى ] فيحفظ بنفسه و ببعض عياله كالوالد والزوجة والولد والعبد والاجير كما مر وفيه اشعار بان المرتين يواخذ بما يواخذ به المودع ولذا قال [ وان تعدى ] المرتن في الرهن كلقراءة والبيع والبس والركوب والسكنى والاستخدام بلا اذن والسفر [ ضمن ] كله بكل قيمته [ كالغصب ] اي مثل ضمان الغصب لا الرهن فلا يضمن ما زاد بل عليه قيمته يوم القبض في القيمي والمثل في الثاني الا اذا انقطع فقيمه يوم الخصومة وفيه اشارة الى انه يحرم الانتفاع من الرهن بلا اذن له واما بالاذن فيكره كما في المصبرات وغيره ولا يكره كما في المنية فلو اراد استمرار الاذن قال كلما نهي عن الانتفاع كان ماذوناً به في مدة الرهن كما في الجزالة [ ولا يصح ] من المرتن والمودع [ بينهما ] اي الرهن والوديعة [ رهن واجارة واهارة ] و لم عند عياله [ وايداع ] عند اجنبي وهذا تصريح بما علم ضمناً فان انزل تعدى كما لا يخفى [ و ] لا يصح [ في المجرى ] بالفتح [ الاول ] اي الرهن فيصحب فيه الاجارة والاعارة وكذا لا يداع وفيه اختلاف عند اصحابنا وتماه في العمادي [ و ] لا يصح [ في المعار الاولان ] اي الرهن والاجارة فيصح الاخران وقد نظم الكل فقال \* شعور \*

\* موجز انه رهن فقط دار ودور \* \* حاريت راسخ ودرهون كمن \*

\* رهن وسودع قابل اين ياد نيت \* \* بشواهد الشريعة اين سخن \*

[ ولا يطل الرهن ] عقداً [ لو فعل ] واحداً من العقود الاربعة لانه تعدى لا ينافيه عقد الرهن [ لكن يضمن ] بالهلاك حينئذ [ كما مر ] اي مثل ضمان الغصب وفيه اشعار بأنه لو عاد الى الوفاق عاد رهناً وبراءً عن الضمان كما في العمادي [ وجعل الخاتم ] بفتح التاء وكسرهما [ في الخنصر ] اليمنى واليسرى بكسر الصاد وفتح الاصبع الصغرى [ تعدى ] واستعمال لا حفظ وفيه اشارة الى انه لو جعل الخاتم فوق خاتم له لم يضمن الا اذا كان ممن يتجمل بخاتمين كما في قاضيهان [ و ] جعله [ في اصبع اخروى ] ابهام او سبابة او وسطى اذ ينصر [ حفظ ] سواء كان السافظ رجلاً او امرأة وقال مشايخنا انه تعدى منها فهي ضامنة وتماه في العمادي ولا يخفى انه لو قال وجعل الخاتم في غير الخنصر حفظ لكان مغنياً عن سابقه [ واذا طلب ] للرتن [ دينه ] في بلد العقد [ امر ] المرتن [ باحضار رهته ] ان لم يكن للرهن مؤنة حمل بقريته الاتي

[ الا اذا وضع ] الرهن باتفاقهما [ عند عدل ] فيختار لا يومويه وفيه اشعار بانه لو لم يقدر على احضاره اصلاح قيامه لم يومويه كما في الذخيرة [ فيسلم كل دينه ] عند احضاره ليتعين الحق [ ثم ] يسلم [ رهنه ] وفيه رمز الى انه لو سلم بعض الدين لم يومر بتسليم بعض الرهن كما في الهداية [ وكذا ان طلب ] دينه [ في غير بلد العقد ] امر باحضار رهنه وقيل لا يومر [ ان لم يكن للرهن مؤنة حمل ] اي ثقله ولا يخفى ان المؤنة يرفع مؤنة الحمل وفيه اشعار بانه اذا كان له المؤنة لجبر الراهن على قضاء الدين ولا يومر بالاحضار لكن ان طلب الراهن التخفيف يختلف على البتات ما هلك الرهن كما في الذخيرة [ وعليه ] اي المرتهن [ مؤن ] بضم الميم وفتح الهمزة جمع مؤنة [ حفظه ] اي ما يحتاج اليه في حفظ نفس الرهن كاجرة الحافظ والبيت ومارى الغنم فلا يلزم شيع منه لو اشترط على الراهن كما في الذخيرة [ وعلى الراهن ] وان لم يكن في الرهن فضل [ مؤن ] تبقيته [ اي ما يحتاج اليه ] في نفس الرهن كقطعام والشراب واللباس واجرة الطير والراعي والعلف وسقى البستان وكري الافهار وتلقيح النخل وجذاذ التمر وغيرها مما يصلح عليه والعشر والخراج [ ويجعل لابق ] بالضم اي اجرة واذة من القوار [ ومداواة الجرح ] اي معالجته وضمن الدواء واجرة الطبيب وفداء الجنابة [ منقسم ] ذلك بالخصص [ على المضمون ] اي ما دخل في ضمان من الرهن [ والامانة ] اي ما لم يدخل فيه منه وهذا اذا كان الدين وقيمة الرهن سواء فلو رهن عبدا بألف قيمته القان فابتى فردة رجل من مسيرة السفر فاجعل عليه نصفان وعلى هذا المداواة وقال مشايخنا هذا اذا جرح عند المرتهن والافعلى الراهن وقيل انه على المرتهن في السالكين كما في الكرماني واما اذا كانت اكثر فعليه بقدر المضمون وعلى الراهن بقدر الزيادة كما في الخزانة واعلم ان الراهن اذا غاب فانفق المرتهن عليه شيئا بلا ان يراه فهو مقطوع الا اذا جعله القاضي ديناً على الراهن فبمجرد الامر بالاتفاق لم يرجع عليه عند اكثر المشايخ وعنه لو اتفق بالقضاء وهو حاضر لم يرجع وعند ابي يوسف يرجع حاضر او غائباً كما في الذخيرة لكن في قاضيه ان انه لو كان حاضراً وابي عن الاتفاق فامر القاضي به رجع عليه وده يفتى \*

[ فصل \* لا يصح ] ويضل كما في المعطوفات بعده على ما في التنف وغيره [ رهن مشاع ] ولو لم يقسم ومن الشريك شيواً مقارناً كرهن نصف الدار شايعاً او طارياً كرهنها ثم الغنم في النصف مثلاً وانما بطل لان هذا الشبوع راجع الى محل الرهن وما يرجع الى المحل فالبقاء كالاتداء وقد قالوا باستثناء الهبة من هذا الاصل لانها لا تحتاج الى القبض الا عند العقد بخلاف الرهن فان حكمه دوام القبض كما في الكرماني وغيره فمن الظن انه منقوص بالهبة وعند ابي يوسف روح الطاري غير باطل فالباطل ما لا يكون ما لا يكون المقابل مضموناً فلو قبض مشاعاً لم يدخل في ضمانه وعن محمد بن زاذل انه دخل في ضمانه ولو قبض مقززاً لم يكن رهناً لا تجيد



العقد وإنما لم يصرح بالبطلان لأن بعضهم قالوا أنه فاسد فلو قبضه مشاعاً كان مضموناً و لو قبض مفزلاً  
 ماد جازياً والفاقد ضد الباطل ويستثنى ما كان الرهن اثنيين فإنه لو كان لرجل ملك ورجلين دين على كل  
 ملك حدة فرهنا به عبداً مشتركاً بينهما بجميع حقه رهناً واحداً جاز ولو رهن كل نصيبه من العبد لم يحز  
 كافي الذخيرة [و] لا يصح رهن [تورع على نخل دوله] أي النخل [و] لا رهن [زرع ارض او لخلها  
 درهنا] أي الارض وفيه اشارة الى انه لو رهن باصولها جاز لانه يدخل من الارض في الرهن وذلك معلوم  
 معين و ان انه لو فصل احدهما عن الآخر وسلم اليه مفصولاً او امر المرتهن بالفصل والقبض جاز والى  
 انه لو رهن الارض دون النخل جاز هذا رواية ولم يحزني ظاهر الرواية والى انه لو رهن بناء الارض  
 لم يحز كافي الذخيرة [و] لا يصح رهن [الحجر وفروعه] أي اللدبر وام الولد والمكاتب [ولا]  
 يصح [بالامانات] أي بمقابلة امانة منها كالوديعة والعارية والمستأجر والشفعة ومال المضاربة  
 والشركة والبضاعة وغيرها حتى لو اذرع زيد عند عمرو وديعة واخذ زيد من عمرو رهناً لم  
 يحز وفيه اشعار بأنه لو اخذ برد العارية او بدل الاجارة رهناً جاز كافي النظم [و] لا يصح  
 بعين مضمونة بغيرهما من الثمن وغيره مثل [المبيع في يد البائع] حتى لو اشترى عبداً ولم  
 يقبض فآخذ من البائع رهناً بها كان باطلاً ولذا لم يضمن البائع بشيء بهلاك الرهن وقال شيخ  
 الاسلام انه فاسد لان المبيع والرهن مال والفاقد ملحق بالصحيح في الاحكام كافي الكرمانى  
 وذكر في المبسوط انه جاز الرهن فيضمن بالافل من قيمته ومن قيمة العين وبه اخذ الفقيه ابو سعيد  
 البردعي وابو الليث وعليه الفتوى كافي الكبير وغيره [و] لا يصح وبطل بمقابلة [القصاص]  
 بالنفس او ما دونها حتى لو كان لرجل على رجل دم عمه فوهن القاتل به رهناً لم يصح وكذا اذا جرح  
 رجل رجلاً جراحه فيها قصاص فوهن الجراح به لانه لا يمكن الاستيفاء من الرهن وفيه اشعار بأنه اذا  
 قتل رجل عمداً ثم صالح الولي على مال معلوم او قتل رجل خطأ فقضى القاضي على عاقلته بالدية فاخذ  
 الولي بالدية رهناً جاز وكذا اذا جرح جراحه لا يستطاع فيه القصاص فقضى القاضي للمجروح  
 بالارض فاخذ به رهناً جاز كافي النظم [وصح بعين مضمونة] بنفسها وهي ما يضمن عند الهلاك  
 [بالمثل] في المثلي [وبالقيمة] في القيمي كالمغصوب وبدل الطلاق والكتابة وغيرها وهذا  
 التفصيل ما في المبسوط وقال شيخ الاسلام ان الرهن بالاعيان باطل كافي الذخيرة [و] صح  
 [بالدين] كما مر [ولو] كان ذلك الدين [معوذاً بان رهن] شيئاً [ليقرضه] المرتهن [كدا]  
 أي عشرة دراهم وإنما قيد به لانه لو لم يعين المبلغ لم يكن مضموناً في الاصح من الروايتين ومن ابى  
 يوسف رح عليه القيمة وعن محمد رح انه لم يستحسن اقل من درهم وعن الشيخين انه يقرضه ما شاء  
 كافي المنية لكن في الكبير انه قول الطرفين [فهلكه] بغير صنعه بضم الهاء واللام او كونها  
 اسم من الهلاك [في يد المرتهن عليه] أي المرتهن خبر هلكه [بما وعد] من المسمى كعشرة

دراهم وهذا اذا كان المسمى مساويا للقيمة اقل او اكثر اما اذا كان اكثر من القيمة فهو ضامن لها كما في الكفاية وغيره وانما اطلاق تابعها للهداية وغيره فمن الظن انه لم يلتفت اليه لانه غير متعارف لاننا لا نسلم ذلك ولو سلم لانسلم انه مقيد به كما لا يخفى على واقف هذا الكتاب واعلم انه لو صمي فقال للرهين لا يكفيك فابعت الي رهنا حتى ابعت الكفاية فبعت فهلك الرهن كان عليه الاقل من الرهن ومن المسمى كما في الذخيرة وغيره [و] صح الرهن [برأس مال السلم وضمن الصرف] قبل الافتراق ولم يصح عند زفر روح لانه استبدال ورد بان الاستبدال اخذ صورة ومعنى والاستيفاء في الرهن اخذ معنى فان العين امانة والضمون هو المال [و] صح بمقابله [المسلم فيه] قبل الافتراق وبعده ومن زفر روح ورايتان [فان هلك] رهن رأس المال وضمن الصرف ومن الظن ان الضمير شامل لرهن السلم فيه فايئلي بما ابتلي فان ما بعده ككلامه في الفرح نادى بأملئ صوت ملئ بطلانه [في المجلس] اي قبل الافتراق [فقد اخذ] للرهن به وفيه اشعار بان قيمة الرهن متساوية لرأس المال وضمن الصرف ازاكثر فان كانت اقل لم يصح الا بقدره كما اشار اليه فقال [وان اشترى] اي المتبايعان تفرق الابدان [قبل نقد] اي اعطاء رأس المال وضمن الصرف [و] قبل [هلك] للرهن [بطلا] اي السلم والصرف لعدم القبض حقيقة ولا حكما فان المرتهن لم يصرف ايضا لحقه الا بالهلاك وانما لم يذكر حكم رهن المسلم فيه وهو انه مستوف لحقه لانه يعلم من حكم الرهن بخلاف حكم اخره [ويتم] الرهن ويلزم [بغض عدل] غير المرتهن وفيه اشعار باشتراط كون العدل اقل بالغا لانه القادر على القبض كما في الحصر [شرط] باتفاق المتعاقدين في العقل [وضعه] اي الرهن [عده] اي العدل [ولا اخذ] اي اخذ الرهن [لا حدهما] اي الراهن والمرتهن [منه] اي العدل وفيه رمزي ان لو لم يشترط الوضع فوضع جاز اخذه كما اشير اليه في الاختيار والى انه لو دفع العدل الى احد هـ لم يضمن لكنه ضامن القيمة فدفع القيمة الى عدل آخر لانه خاين كما في الذخيرة [وهك] اي الرهن [معه] اي العدل سواء كان في يده او يد امرأته او ولده او خادمه او اجيره [ملك رهن] ذنه كالمرتهن [فان وكل] الراهن [العدل او غيره] من نحو المرتهن [بيعه] اي الرهن مطلقا او عند انتهاء اجل الدين [صح] ذلك التوكيل بالبيع مطلقا او عند حلول اجله بشرط ترتيب الف في قاضيهما وغيره فالتخصيص بالحلول من الظن وفيه رمزي ان تأجيل دين الرهن لم يقسم الرهن بخلاف تأجيل نفس الرهن لانه ينافي درام الحبس كما في المية والى انه لو ولى غير عدل فباعه بعد بلوغه لم يصح وهذا عنده خلافا لهما واعلم ان العدل اذا لم يقبض الرهن حتى حل الدين بطل الرهن كوفي فاصبحان [ذان شرط] هذا التوكيل [في] عقد [الرهن لم ينعزل] التوكيل لانه من توبيع البطل [بالعزل] اي عزل الراهن فبقى بقاء العقد وفيه رمزي ان انه لم ينعزل بعزل المرتهن لانه لم يركله كما في الهداية والى ان الراهن لم يعزله بلا رضا المرتهن

وذا بلا خلاف والى انه لو وكل بعد الرهن انعزل بال عزل وهذا ظاهر الرواية وقال شيخ الاسلام الصحيح انه لم ينعزل كما في النخيرة لكن الصحيح انه انعزل كما في قاضيهان [و] لم ينعزل هذا الوكيل [موت احد] من الراهن او المرتهن او غيره وفيه اشعار بأنه لو وكل بعد الرهن ومات الراهن انعزل متى ما قال بعض المشايخ ولم ينعزل عند غيرهم كما في المضمرات [الاموت الوكيل] فانه رفع الوكالة فلا يقوم وارثه مقامه وعن ابي يوسف رح ان وصيته يقوم مقامه وهذا خلاف جواب الاصل وفي التخصص اشعار ببقاء الرهن فاجبر الراهن على البيع كما في النخيرة [فان حل الاجل والراهن از وارثه] بعد موته [عائب] وابي الوكيل ان يبيعه [احبر] بالاتفاق [الوكيل على البيع] اي حبسه القاضي اتماما حتى باعه فان ابى بعده باعه القاضي عندهم وقيل لم يبعه عنده كما في الكرماني وفيه رمز الى انه لو حضر الراهن لم يجبر الوكيل بلا جبر هو فان ابى باعه القاضي عندهم اذ لم يبع عنده والى انه لو وكل بعد الرهن لم يجبر الوكيل كذا ذكر الكرخي وروي عن ابي يوسف رح والصحيح انه يجبر كما في النخيرة [وكيل] للمدعي عليه بالتعاس المدعي [بالخصومة] اي جواب الدعوي [غاب موكله واباها] اي ابي الوكيل بالخصومة فانه يجبر الوكيل على الخصومة ليلا يطل حقه [واذا باع] الرهن [العدل] الوكيل بالبيع [فالممن رهن] وان لم يقضه لقيامه مقامه بالبيع [ههنا] اي الثمن في يد العدل [كهنا] اي الرهن في يد المرتهن فيسقط من الدين بقدر الثمن وفيه اشعار بأنه جاز ان يبيع الرهن بكل من التجدين وان كان الدين حنطة كما في النخيرة \*

[فصل \* ويب] على اجازة المرتهن وعن ابي يوسف رح نقل [بيع الرهن] بلا اذن المرتهن [رهنه] كما وقف على اجازة الراهن ببع المرتهن الرهن فان اجاز جاز والا فلا وله ان يطله ويعيده رهنًا ولو هلك في يدي المشتري قبل الاجازة ولم يجز الاجازة بعده وللراهن ان يضمن ايها شاء وتماه في شرح الخطاري [ان اجاز مرتهنه] البيع [ارضى] الراهن [دينه] اي الراهن ومن انظر انه للراهن او المرتهن ذاته الاقرب [نقل] البيع فلا ضرورة الى عقد جديد فيملك مكا صميًا وقيل مكا فأسد كبيع الفضولي وعن ابي حنيفة رح انه يحتاج الى عقد آخر كما في النخيرة وفي موضع من البسوط ان يبعه جائز وفي آخر فأسد وفي آخر باطل ويؤل الكل الى الموقف وتماه في النهاية وفيه اشعار بأنه لو باعه بلا اذنه من رجل ثم من آخر فاجاز ببيع الاخر كما في الزاهدي [وصارتمه رهنًا] في ظاهر الرهنه لان للبدل حكم المبدل ومن ابي يوسف رح انه لا يصير رهنًا الا اذا شرط المرتهن عند الاجازة صيرة الثمن رهنًا والصحيح الاول كما في النخيرة [وان لم يجز] المرتهن البيع [ونسخ لا ينفخ في] القول [الصحيح] لان حقه الحبس لا غير بقبي موقوفًا وينسخ في رواية ابن سامة كعقد الفضولي حتى لو استفكه الراهن فلا سبيل للمشتري

عليه [و] اذا كان موقوفاً [صبر المشتري الى فك الرهن] فيعلم له المبيع [او رفع] المشتري هذه الحادثة [الى القاضي ليقتض] البيع وثية اشعار بان الراهن اذا تصرف في الرهن بلا اذنه تصرفاً يقبل الفسخ لم يجز ذلك التصرف في حق المرتهن اصلاً ولم يبطل حقه في الحبس الا بعد قضاء الدين كالبيع والاجارة والكتابة والهبة والصدقة والاقرار فان تصرف تصرفاً لا يقبل الفسخ نفذ وبطل الرهن واليه اشار فقال [رسم] بلا اذن المرتهن [اعتاقه] اي الراهن موسراً او معسراً [وتدبيره] وامتيلاده رهنه فان فعلها [اي فعل الراهن هذه الافعال الثلاثة حال كونه غنياً فني] اي فهو في صورة كون [دينه حالاً] في الحال سواء كان حالاً في الاصل او موقوفاً ثم حل [اخذ] من الغافل لها [الدين] ولو جبر لان اجله قد انقضى ولا يضمه القيمة لانه يقع مقاصة بغلر الدين فلا فائدة فيه الا اذا كان الدين من خلاف جنسها فحيست بالدين حينئذ كما في الكافي [وفي] دينه [الموجل] وللتفتن لم يقل وموجلاً اقل منه [قيمه] اي الرهن لا تعدي في حق المرتهن حال كونها [رهنًا] عنده ولا ضرورة الى تقدير يكون كاطن [الى محل اجله] دفعا للضرر نقضها حينئذ اذا كانت من جنس حقه والمحل بكسر الباء فان مضارعه مكسور [وان فعلها فقيراً] اولى مما في بعض النسخ (معسراً) [فني] صورة [العتق] اي الاعتاق [معنى في اقل] من هذه الثلاثة [من قيمته] اي قيمة العبد يوم الاعتاق ويوم الرهن [ومن الدين] اي معنى للمرتهن العبد لتحصيل العتق عنده ونكيله عندهما في الاقل من هذه الثلاثة وقضى به الدين سواء كان حالاً او موجلاً الا اذا كان من خلاف جنسه فحبس ورحم المرتهن على الراهن ببقية دينه ان فضل على السعاية كما في الذخيرة وشرح الطحاوي وغيره فمن التفسير الناقص اي ان كانت قيمته اقل من الدين سعى فيها وان كان الدين اقل معنى فيه [ورجع] العبد الساعي بما سعى [على سيده] الراهن ان صار [غنياً] ان فعلها معسراً [في اختيه] اي العتق من التدبير والاستيلاد [سعى] ذلك التدبير والمستولدة [في كل الدين] سواء كان حالاً او موجلاً لان كسبه مال المولى بخلاف المعتق ولذا لا يؤخذ على قيمته وقيل ان كان موجلاً سعى التدبير في جميع القيمة وحبسها ارضاً مكانه [ولا رجوع] للتدبير والمستولدة على سيده غنياً لانه ماله [واتلافه] اي الراهن [رهنه كاعتاقه] اياه [غنياً] ففي دينه حالاً اخذه وموجلاً قيمته رهنًا الى اجله ولا ضرورة الى قيد غنياً لاهتمالة السعاية عليه [راجبي] لا رهن ولا مرتهن ولا ماله [اتلفه] اي الاجنبي [ضمنه مرتهنه] قيمة يوم اتلفه [وكان] الضمان [رهنًا معه] اي المرتهن فلو كان الدين الفاكسية الرهن فأتلفه اجنبي وقيمته خمسمية ضمن خمسمية وصارت رهنًا وسقط من الدين خمسمية كانها هلكت ذقة [درهن اعارة مرتهنه] رهنه او اعارة [احدهما باذن صاحبه آخر] اجنبياً [سقط] من المرتهن [ضمنه] اي الرهن فلو هنك في يد المستعير هلك بغير شيع ولا يسقط شيع من الدين [ولكل منهما] اي الراهن والمرتهن

[ ان يردّه ] اي الرهن المغار من الاجنبي حال كونه [ رهنا ] لانه لكل حقا والاصل في ذلك ان الضمان بتعديم بيد العارية ولا يرتفع عقد الرهن [ وان مات الراهن ] المستعير من المرتهن [ قبل رده ] اي الرهن المغار الى المرتهن [ فالمرتهن احق ] بالرهن [ من ] ساير [ غرمائه ] اي الراهن لبقاء العقد فلا يكون الرهن بينهم والغرماء جمع الغريم وهو مشترك بين المدينين والداين المراد وانما خص الاعارة اذ يد الاجارة والرهن يبطل عقد الرهن وينبغي ان يذكر الرديعة اذ حكمها حكم الاعارة كما في النخيرة [ ومرتهن اذن ] من قبل الراهن [ باستعمال رهنه ان هلك ] الرهن [ قبل عمله او بعده ضمن ] المرتهن [ كالرهن ] لبقاء يد الرهن [ و ] ان هلك [ حال عمله ] بلا تعدل [ لا ] يضمن لانه يد العارية حتى لا يسقط شئ من الدين وكذلك لو قرا المرتهن من المصحف الرهن باذن الراهن فهلك حال القراءة لم يضمن ويد الفراغ ضمن لانه عاد رهنا وفيه اشعار بانه لو استعمل بغير اذنه فهلك حال الاستعمال ضمن والضمان رهن كما في النخيرة ولو اباح هكئى الدار للمرتهن فوقع بسكناء خلل وخرّب بعضه لم يسقط شئ من الدين لانه صار بالاباحة عارية ولو اباح له اكل مثال البستان او لبن الشاة فلا باس به ان لم يكن مشروطا والا صار قرضا فيه منفعة فيكون رهنا كما في الجواهر [ وصح استعارة شئ لبرهن ] ذلك الشئ يدين له [ فان اطلق ] المعبر المغار الذي اراد الراهن رهنه عن قيد [ او قيد ] بقبيل [ يجري ] المطلق او المقيد [ عليه ] اي الاطلاق او التقييد فان اطلق فللراهن ان يرهنه بأي جنس او قدر او مرتهن او مكان شاء وان قيد بواحدة منها لم يخالفه اذ ربما يكون اداء جنس اسهل من جنس آخر وكذا في البواقي [ فان خاف ] الراهن المستعير في قيد [ وهناك ] المغار [ ضمن ] هو [ القيمة ] بتمامها المستعير لتعديده بالتسليم او المرتهن بالتقبض فيحتثل يرجع المرتهن بالدين والضمان الى الراهن وفي الاولى ملك الراهن المغار ويترب عليه احكام الرهن في رواية ابن سامة لتأخر الملك عن الرهن فان سلم او لا ثم رهن ثم ضمن صح الرهن لانه ضمن الراهن بالتسليم فملك قبل الرهن ويترب عليه في ظاهر الرواية لتبوت الملك بالتعاطي قبل الرهن لانه ضمن بالتقبض بلا تسليم الا ترى انه لو قبض مال انسان واعطى بدله يثبت بيع التعاطي وان تأخر التسليم عن العقد بالقول كما في الكبرى [ و ان وافق ] المستعير بما قيد به المعبر [ وهناك ] وصار ذا عيب [ فقدر دين او فاه ] اي فقد ضمن المستعير مقدرا دين ادى هذا القول [ منه ] اي ذلك المغار فان كان قيمته مثل الدين او اكثر ضمن قدر الدين وان كانت اقل وجب على الراهن للمرتهن بقية الدين [ ولا يمتنع المرتهن ] عن دفع الرهن المغار الى المعبر فانه يجبر على دفعه [ اذا قضى المعبر دينه ] اي المرتهن ولو بغير رضا لان المعبر له حق القضاء لتخليص ملكه بخلاف ما اذا تبرع اجنبي بقضاء دينه فان للمرتهن ان يمتنع عن دفع الرهن حينئذ ولا ضرورة الى قوله [ وذلك رهنه ] وتخليص

ملكه من يده ومن الظن الحمل على عدم امتناع قبول فان ما بعده من قضاء الدين يباي عنه الا اذا حمل على الجواز [ ورجع ] المعبر بما قضى الى المرتهن [ على الراهن ] المستعبر لانه مخلص غير متبرع كاهو للشهور لكن في قاضيان انه لا يرجع اليه بقيمة المعار حتى لو كانت قيمته ألفا ورضه بالدين باذن المعير وقضاهما المعير لم يرجع الا بالالف [ ولو ملك ] المعار [ مع الراهن ] اى في يده [ قبل رهنه او بعد فكه لا يضمن ] الراهن لانه لم يستوف الدين منه [ وجناية الراهن على الرهن ] اى فعل محرم صدر من الراهن على نفس الرهن العبد او طرف منه [ مضمونة ] اى ضمن الراهن بها والضمنان رهن لتعلق حق المرتهن به فالراهن كالأجنبي في الضمان [ وجناية المرتهن ] على الرهن [ تسقط من دينه بتقديرها ] من الاسقاط اى تسقط تلك الجناية بتقديرها من دين له حال هو دراهم او دنائير فالإضافة للعهد فان كان الدين غير هالك لم يسقط شيئا منه وكان الدين على الراهن والجناية على المرتهن لكنه لو اؤد عينه يسقط نصف دينه عنده كما فى الخلاصة [ وجناية الرهن عليهما ] اى فعل محرم من الرهن على طرف الراهن او المرتهن عمدا او خطأ او على نفسه مما يوجب الفداء او الدفع بان قتله خطأ او شبه عمد او عمدا والراهن صبي او مجنون [ وطن ما هما ] كالعبد [ هدر ] اى ساقط عن درجة الاعتبار شرعا اما بالنسبة الى الراهن فلا خلاف فيه لانه جناية للملوك على المالك وكذا بالنسبة الى مال المرتهن لان التطهير عن الجناية واجب عليه فلا فائدة في وجوب الضمان وعنه انه اذا كان القيمة اكثر من الدين يعتبر بقدر الامانة واما بالنسبة الى نفسه فعده هدر لما مر واما عندهما فغير هدر لانه يفيد فائدة هي دفع الرهن اليه فبطل الرهن ولو ابطال المرتهن الجناية فهو رهن بحاله وفيه اشارة الى ان الرهن لو قتل الراهن او المرتهن او الاجنبى يقتص لانه حر في حق الدم وبطل الرهن والى ان جنايته على ولدهما او على مال غيرهما كالأجنبي وتماهه في الزاهدي [ وغناء الرهن ] اى زيادته المتولدة من الاصل كالولد والمبلن والصوف والوبر والعقرو الارش والشمرو قوائم الخلاف [ رهن ] كالاصل فغير المتولدة كالكسب والهبة والصدقة ليس برهن فحبس لازل دون الثانية فنلزام ان ياكلها من المرتهن [ لكن ] النماء يخالف الاصل في انه ان هلك [ يهلك بلا ] سقوط [ شئ ] من الدين الا الارش فانه اذا هلك سقط من الدين ما باذنه لانه بدل جزؤه فقام مقام المبدل [ وان هلك الاصل وبقي ] النماء [ هو ] ولو حكما كما اذا اكل الراهن او المرتهن او اجنبى من النماء بالاذن فانه لم يسقط حصه ما اكل منه فيرجع به الى الراهن وكذا اذا هلك الاصل بعد الاكل فانه قسم الدين على قيمتهما ورجع على الراهن بقيمة ما اكل الكلى في شرح الطحاوي [ فك ] النماء [ بقسطه ] اى النماء وكيفية انه [ يقسم الدين على قيمته ] اى النماء [ يوم تفك ] لاقبله [ وان ] على [ قيمة الاصل يوم القبض ] لا بعده [ ويسقط حصه الاصل ] من الدين فاذا ولدت الجارية بالرهوة بلف ولان قيمه كل ثعب صار رهنا فلم

يؤخذ منه بلا رضاء و لو هلك افتكت الام بالف و لو هلك افتكت الولد بمسماية كما لو نقص قيمته  
و لو نقص قيمة الولد حتى تغير الى خمسماية مثلا افتكت الام بثلاثي الدين و الولد بثلاثة و لو صار  
قيمة الولد الفين افتكت بثلاثي الدين و الام بثلاثة فرجع المرتهن على الراهن بثلاثي الالف في هذه  
الصورة و على هذا البواقي [و تبديل الرهن] برهن آخر يصح كما اذا رهن الراهن عبدا بالف درهم ثم جاء  
بجارية و قال خذها مكان العبد فرد المرتهن العبد اليه فانها تصير رهنا و ان لم يقبضها فلو هلك الثاني  
بعد رد الاول هلك امانة و قيل باشتراط القبض لان يد المرتهن على الثاني يد امانة فلا تنوب عن يد  
ضمان كما في الهداية و هو المختار عند قاضين على ان اقامة الشيخ مقام غيره انما يكون اذا زال الاول  
عن مكانه فمضى رهنا ما قبض غاية ما في الباب ان يجعل فسحا في ضمن اقامة الثاني مقامه و تمامه في  
الكرمانى [و الزيادة] التي تسمى بزيادة قصدية احتراز عن تضمينه كالنماء [فيه] اى الرهن [يصح]  
قبل قضاء الدين لا بعده فكان الاصل و الزيادة محبوسين عند المرتهن فيقسم الدين على قيمتها  
يوم القبض و ان زادت بعده فلو رهن عبدا بمائة ثم عبدا كان قيمة كل مائة فهلك احدهما سقط  
خمسون منه [و] الزيادة [في الدين لا] تصح عند الطرفين و زفر رح خلافا له و الاول استحسانى  
فاذا رهن عبدا بمائة قيمته مائتان ثم اخذ منه مائة على ان يكون العبد رهنا بالمائتين ثم مات  
فانه يسقط الدين الاول و الفضل من العبد امانة و يبقى الدين الثاني بلا رهن عندهم و اما بعده  
فسقط جهته الدينان جميعا [و لو هلك الرهن] في يد المرتهن بلا تعدد كما اذا منع عن الراهن  
[بعد] الهبة او [الابراء] اى ابراء المرتهن الراهن من الدين بان يقول ابراء ذمتك منه [هلك]  
الرهن [بلا شيع] من الضمان لانه امانة و القياس ان يضمن كما قال زفر [لا] يهلك بلا شيع  
و ضمن المرتهن لو هلك الرهن في يده [بعد القبض] اى قبض المرتهن الدين من الراهن او غيره  
تبوعا [او] هلك الرهن بعد [الصلى] اى صلى المرتهن مع الراهن عن الدين على عين [او]  
بعد [الحالة] اى حوالة الراهن المرتهن بالدين على رجل سواء كان للراهن عليه دين ام لا فانه  
ضمن قياسا و استحسانا لتوهم وجود الدين بخلاف الابراء و لذا لو ابرأ رب الدين المدين بعد الاداء  
كان له ان يسترده كما في الهداية و شروحه و فيه اشعار بان للراهن اخذ الرهن من المرتهن بعد الحوالة كما  
في موضع من الزيادات و في موضع آخر انه ليس له [غيرد] المرتهن في هذه الصورة [ما قبض] من  
الدين و بدل الصلى [و تبطل الحوالة] بالهلاك لحصول الاستيفاء كما في النظم و غيره و فيه اشعار  
بان الدين ليس بأكثر من قيمه الرهن و الا فينبغى ان لا تبطل الحوالة فيما راد عليها لان الاستيفاء  
التمام لم يتحقق و اى ان الصلى لا يبطل [و كذا] ضمن [لو] رهن رجل من آخر عبدا بمائة الف  
درهم بالف درهم ثم [تصادقا] اى توافق الراهن و المرتهن [على ان لا دين] له عليه [ثم هلك] الرهن  
في يد المرتهن [هلك] حال كونه مضمونا [بالدين] الموجود لتوهم الثبوت بتلك كراهة له بعد

التصادق فيأخذها الراهن من المرتهن على ما قال بعض المشايخ وقد نصَّ عهد رح في الجامع انه هلك امانة  
 و اليه ذهب بعض المشايخ كما في الذخيرة وهو الصواب على ما قال الاصمعياني كما في الكفاية وقالوا  
 لا خلاف فيه كما في قاضيخان والاحسن ترك العاطف ففي الذخيرة وغيره انهما اذا تصادقا بعد هلاك  
 الرهن فهو مضمون وفي قاضيخان انه لو ارتهن عند انسان عبداً بكرت حنطة فمات العبد ثم ظهر ان  
 الكرم يكن على الراهن كان الكرم على المرتهن لان الكرم كان عليه في الظاهر وجود الدين  
 من حيث الظاهر يكفي لصحة الرهن فيرجع على المرتهن بالكرم لا بقيمة الرهن و الرهن المظنون  
 مضمون عند الاصحابين و عن ابي يوسف رح انه لم يكن مضموناً و بكفى ما في هلاك الرهن  
 مما يراعي في باب حسن المختتم \*

## \* [ كتاب الكفاية ] \*

اورد بعد الرهن لان الطالب ليس ذا يد للوثيقة هنا [وهي] لغة الضم والضمان مصدر كفل كطلب  
 وضرب وعلم وكرم كما في القاموس ويعدي الى المفعول الثاني في الاصل بلقاء فالكفول به الدين  
 ثم يعدي يعن للمدين وكلاهما المدينون في الكفاية بالنفس كما قال العلامة النسفي وذكر الاصمعياني  
 ان لا يطلق عليه الا المكفول به وباللام للدائن ويقال له الطالب وللضامن الكفيل ولو امره كما في  
 المغرب وغيره وشريعة [ضم ذمة] اي نفس كفيل [الذمة] اخوى اصيل والذمة لغة العهد  
 وشعراً محل عهد جوي بينه وبين الله تعالى يوم الميثاق او وصف صار به الانسان مكلفاً فالذمة كالسبب  
 والعقل كالشرط ثم استعير على القولين للنفس والذات بعلاقة الجزئية والحلول فقولهم وجب في ذمته  
 اي على نفسه وتامه في الاصول [في المطالبة] اي اشتراك كل من الكفيل والاصيل في جواز طلب  
 المكفول له نفسها او ديناً او عبداً واجبة التسليم كالغصب والعارية ولا يلزم من 'ايوم المطالبة' الدين على  
 الكفيل مطلقاً الا ترى ان الركيل مطالب بالنعم وهو على الموكل لا غير وفيه اشارة الى انه يشترط ان  
 يكون الكفيل مكلفاً حرّاً فلا يصح ان يكون صبياً عبداً كما في الخنزيرة والى انه فعل مشروع لكن  
 الكف منه اذن فان الاكثوان يكونون اذله ملامة واوسطه ندامة واخره غرامة فعليك بالسلامة كما في  
 الخنزيرة ولا يخفى انه تعريف بالحكم فالذلي عقد وثيقة لطرف الوجوب [لا] انها في الكفاية بالدين  
 ضم ذمة لئلا تخري [في الدين] والاستيفاء من احدهما كالغاصب وغاصب الغاصب على ما ذهب  
 اليه بعض المشايخ لانه صار دين دينين وهو غير معقول ولذا يصح هبة الدين من غير من عليه  
 الدين وصحة لهبة من الكفيل للضرورة [وهو] اي لقول الاول [الاصح] اي من الثاني  
 كما في الهدية وهو لصحيح كما في الاختيار وغيره لما ذكرنا من الظن انه يحل للدين دينين  
 وهو قلب الحقيقة لان معناه عند المحققين انقلاب واحد من الوجوب و'يمكن' والمتنع الى



الآخر والدين فعل واجب في الذمة هو هنا تملك مال بدلا عن شيء كما في الكرمانبي وغيره [وهي  
 اما [ متلبسة [ بالنفس ] اي نفس الاصيل فهي زمان للاصيل الا ان كل مصدر يعدي يعرف جاز  
 ان يجعل ذلك الحرف خبرا عن ذلك المصدر كما قالوا في اليك المصير ويقال كفلت بالنفس وبالمال  
 كما في المغرب [ ونعتقد [ هذه الكفالة [ بكفلت ] اي بنحو كفلت زيدا لعمر [ بنفسه ] اي  
 زيد وفيه اشعار بانها تنعقد ونصح بمجرد الايجاب وصحيح انها لا تصح بلا قبول الطالب في  
 المجلس عند الطرفين ولا يبعد ان يستعان بها ياتي ويقال ان معناه يحصل ايجاب الكفالة [و] تنعقد  
 بكفل [ما] اي بكالائه بجمده وغيره مما [صح اضافة الطلاق اليه] من جزء معين يعبر به عن جميع  
 البدن كالبدن والروح والرأس والوجه والرقبة اذ من جزء شايع كالخمس والربع والبعض والجزء  
 وبما ذكرنا من تاويل الفعل بالمصدر ظهر انه معطوف على قوله بكفلت لا على قوله بنفسه على تصامح  
 كاطن [وكذا] تنعقد [بضمته] لانه تصريح بموجبه كما في الهداية وفيه اشكال لان الضمان مرادف  
 للكفالة كما في المغرب والصحيح والقاموس وغيرها وفيه اشارة الى انه لو قال ( يذير فتم ) فهو كقبل  
 في العمادي والى انه لو قال انا ضامن لك حتى تجتمعا لم يكن كقبلا كما روى ابو حفص لكنه كفيل  
 في رابطة ابي سليمان كما في المحيط [او] بقوله مولزم [علي] اي احضاره بقريئة على [او] موصوف  
 [الي] بقريئة الي الدال على الضم المعتبر في الكفالة [او انا به] اي بالاصيل [زعم او قبيل]  
 اي كفيل من زعم زعامة او قبل قبالة كما في القاموس فلو قال ( قبول / دم ) صار كقبلا وقبل لا  
 وقيل ان اراد الكفالة والا فومد كما في العمادي ويؤيد الاول ما في التاج القبول ( يذير فتم )  
 وفيه رمز الى انه لو قال ( فان آتئناى مت ) او ( آتئناى است ) لم يصير كقبلا لكنه صار كقبلا  
 في العرف وبه يفتى كما في المضمرات والى انه لو قال كفلت بنفس فلان الى شهر على ان لا اكون  
 كقبلا بعد ذلك لم يصير كقبلا اصلا وهذا حيلة لمن يلتبس منه الكفالة ولا يريد ان يصير  
 كقبلا وتماه في العمادي [ولا جبر] يكون [عليها] اي لا يجوز للقاضي جبر الاصيل على  
 اعطاء الكفيل [في حد] من الحدود كحد القذف والزنا [او قصاص] في النفس او الاطراف  
 لانه ينأى الكفالة فاذا لم يكفل لازمه ودار معه الى قيام القاضي عن المجلس فان احضر بينة والا  
 حلى سبيله كما في الكرمانبي وغيره واجبر عليها عندهما في حد القذف وقيل في حد السرقة  
 ايضا وفيه اشارة الى ان الاصيل لو تبرع بها فيهما صح وهي غير صحيحة في الخالصة لله تعالى  
 وهي حد الزنا وشرب الخمر والسرقة والى انه اجبر عليها في التعذيرات وكل جراحة بلا  
 قصاص كما في المحيط والى ان المدين بالدين الموجل لو اراد ان يغيب اجبر عليها كما في المنتقى  
 وخلاف في ظاهر الرواية وعن عمن الايمة ان المصلحة في الاول لجور الناس كما في الحزابة وغيره  
 وعن الترحماني في الكبير ان كان المدين معروفا بالتسويق اجبر عايلها كما في القنية والاطلاق مشعر

بانه يجبر عليها بمجرد الدعوى وان كان المدعى عليه معروفا كما في الصغيره وعن برهان الائمة الكافي انه لو قال لي عليه دعوى لم يجبر قبل بيان الدعوى كما في المنية ثم اشار الى الحكم فقال [ و يلزمه ] اي الكفيل بانفس [ احضار المكفول به ] اي الاصيل الذي عرف مكانه [ مطلقا ] اي في وقت لم يعين ان كانت الكفالة مطلقة [ او في وقت عين ] احضاره فيه ان كانت موقته [ ان طلب ] احضاره [ المكفول له ] اي الدائن [ فان لم يحضر ] الكفيل الاصيل [ حبسه ] اي الكفيل [ الحاكم ] والقاضي لانه ظالم يمنع الحق وفيه اشارة الى انه حبس اول مرة وهذا ظاهر الرواية وقيل لم يحبس اول مرة لان الحبس جزء الماطلة وقيل لا يحبس اول اذا ثبت الكفالة باقراره والى انه لو لم يعرف مكانه لم يحبس لانه كموت فان عاب وعرف مكانه امهله الحاكم مدة ذهابه ومجيئه كما في قاضيهان وغيره فان عجز عن احضاره لم يحبس بل يلزمه حتى يحضره كما في المصمرات فان ادعى الكفيل على الدائن ان المديون عاب ولا بدري مكانه واقام على ذلك بيته انذرع عنه مطالبة الدائن كما في المسبة [ ويبرأ ] الكفيل بالنفس [ موت من كفل به ] من المديون لانه سقط الحضور عن الاصيل وفي الاضافة اشعار بان موت الكفيل غير مبطل للكفالة وليس كذلك فانه لم يواخذ به وارثه باحضار المكفول به كما في الهداية وغيره [ و ] يبرأ [ بتسليمه ] اي الكفيل ولو حكما كرسول المكفول به الى المكفول له ان لم يقبله [ حيث يمكنه مخاصمته ] اي في موضع يقدر المكفول له على مخاصمة المكفول به بان يكون فيه حاكم فلو سلم في بركة فيها فاضي بري عنها وعن بعضهم ان بالتسليم في الرستاق لم يبرأ لانه اكثر قضائه ظلمه كما في المنية فعلى هذا قلنا يبرأ في زماننا ولو سلم في بلد فيه حاكم من لم يصدق فليجرب وفيه رمز الى انه لا يشترط ان يقول سلمت اليك بجهة الكفالة ولان يعلم بعد الطلب كما قال السرخي وقال شيخ الاسلام انه لم يبرأ الا بعد الطلب كما في المحطز الى انه لم يبرأ بتسليم اجنبي وان قال سلمته نعم لو قيل المكفول له لبرأ كما في قضيهان [ و بتسليمه ] اي المكفول به [ نفسه ] الى المكفول له بان قال دفعت نفسي اليك من كفالة فلان فلو لم يعلم على هذا الوجه لم يبرأ كما في النهاية وغيره [ هنا ] اي حيث يمكنه مخاصمته [ وان شرط ] وقت الكفالة متعلق بالبرائتين [ تسليمه عند القاضي ] لوجود الاستيفاء وهذا في زمانهم واما في زماننا ان شرط ذلك لم يبرأ الا بالتسليم في مجلس القاضي لقصد اكثر الناس وبه يغني كما في المصمرات وغيره وفي الاكتفاء بالتسليم اشعار بانه لو اقر المكفول له انه لا حق له قبل الكفول عنه لم يبرأ الكفيل عن الكفالة كما لو اخذ من الكفيل كتيلا آخر كما في النظم [ وان مات المكفول له فلو صبه او وارثه مطلبه ] اي الكفيل [ به ] اي المكفول به لقيامه مقام الميت وفيه رمز الى انه لو سلم الى وصي فلو صي آخر ان يطلب اليه بالاحضار وكذا ان سلم الى وارث كما في المصمرات والى ان لكل من الوصي ولو ارث ان يطلب ذ' اجتماعا وليس كذلك فان الوصي

مقدم على الوارث كما في الهداية والكافي وغيرهما فلو قال بالوارث كما في الوقاية لكان احسن لامكان الاستدلال بالتقديم [ وان كفيل ] رجل [ بنفسه ] اي المدينون حال كذا [ على انه ] اي الكفيل [ ان لم يوافق ] اي لم يات الكفيل المكفول له [ به ] اي المكفول عنه فالوفاة متى المنصف الى المفعول الثاني بالباء على ما هو القياس عند البعض [ غدا ] لم يذكره فخر الاسلام وقاضيان في شرح الجامع [ فعليه المال ] المعلوم ويحتمل وجوها اخر المال الذي له عليه لكنه مجهول ثبت باقرار الكفيل او ببينة المكفول له ومائة درهم مثلا سواء اقر الكفيل انها دين او لا ومائة سوي الدين ومائة له آخر فان في هذه الاربع صح الكفالة عند الشيعين خلافا لمحمد رح وتماه في المحيط وغيره [ صح ] ذلك الكفالتان الكفالة بالنفس والكفالة بالمال والقياس ان الثانية لا تصح لانها سبب لوجوب المال والتعليق بالاحضار ينفيه الا انه تركه القياس بالتعامل [ فان لم يسلم ] الكفيل نفس المكفول به الى المكفول [ غدا ضمن ] الكفيل [ المال ] ولم يبرأ من كفالته بالنفس سواء ادّى المال او لا لانها رقت مطلقه غير معقدة باداء المال كما في المحيط وغيره فمن الظن انه يبرأ بالاداء [ وان مات المكفول عنه ] في هذه الصورة قبل انقضاء المدة [ ضمن المال ] فاحذ من تركه لتحقيق الشرط وانما ذكر هذه الشرطية ردا لما توهم انه لم يضمن لان الكفالة تبطل بموته كما في الكافي فليس الشرطية السابقة تغني عنها كما ظن وفيه اشعار بانه لو مات الكفيل قبل الانقضاء لم يضمن المال وليس كذلك فان اخذ من تركته كما في النهاية [ و ] هي [ اما ] كفالة [ بالمال ] اي بنفس المال او بفعل يتعلق به كاحضار الامانات ونحوه واما لمنع الخلو [ فيصح ] الكفالة بالنفس والمال معا كما مر وفيه اشعار بانه يكفل المسلم عن النبي بالخمر للنبي وهذا اذا كان الخمر عند المطلوب والا لم يصح كما في العمادي فتصح الكفالة بالمال كفالة مرسله اي حالة نحو كفلت بما له على فلان او مضافة نحو كفلت بما يابعت احدا منهم [ وان جهل المكفول به ] جهالة متعارفة فلو كانت فاحشة غير متعارفة لم تصح وفيه رمز الى انها تبطل بجهالة المكفول له وعنه مرسله او مضافة وهي تبطل بجهالة المكفول عنه في المضافة والى ان جهالتهما غير مانعة في الكفالة بالنفس وهي على هذا التفصيل ايضا الكل في النهاية [ اذا صح دينه ] اي لم يعقط من المتعاقدين الا بالاداء او الابداء كما في شرح الهداية وغيرها فيخرج عنه ثمن المبيع بشروط الخيار فانه سقط بالنسخ وكذا بدل الكتابة فان سقط بالتعجيز كما في المشاهير لكن في النظم انها تصح ببطل الكتابة وبشكل بدلين ميت مغلس فانه صحيح ولم يصح الكفالة به كما ياتي فلاحض ان يزداد بالموت والظرف متعلق بقوله فيصح نتيجة للسابق ولا يلزم منه ان الكفالة بالعين لم تصح ولذا قال في الهداية ان الكفالة بالاعيان المضمونة تصح وفيه اشعار بان الكفالة بالنفس تصح بدون الدين كما مر [ نحو كفلت بما ] وجب [ لك عليه ] من مال فالمكفول به مجهول وفيه اشعار بانه لو قال بما اقر بذلك فلان فهو على ثم مات فافر فلان بشيعة فهو كفيل وذا في تركته كما في قاضيان [ او ] كفلت

[ بما يتركك ] اي يلحقك [ في هذا البيع ] من ضمان الدرك وهو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع كما في لازكي ارضان المبيع ان لحقه انه كما في الكرواني فالمكفول به مجهول لاحتمال استحقاق الكل والبعض فيضمن المكفيل الكل والبعض والدرك بالفتح انصح من المكون [ او ] يصح وان [ علق الكفالة ] بالمال [ بشرط ملائمة ] اي موكل لمجيها بامكان استيفاء المكفول به او تعذره از وجوبه [ نحو ] ان جاء المكفول عنه از غاب المكفول به او [ ما بايعت ] انت [ فلانا ] اي ان بيعت شيئا من فلان فما شرطية كما بعد وفيه رمز الى ان كله لزومه قليلا او كثيرا مرة او مرارا بخلاف ما لو قال اذا بايعت شيئا فانه على مرة كما في الخزانة وفي ذكر فلان اشعار بما من وجوب معلومة المكفول عنه في المصنف فان فلانا علم للاناسي كما نقرر [ او ما ذاب ] اي ثبت از وجب من الدرك [ لك عليه ] اي فلان [ او ما غصبك ] فلان [ فعلي ] واجب وانما لم يصرح بالخبر عنه اشارة الى ان الكفالة بالعس كما يكون مرسلة يكون مضافة كما في فاضيلان والتقدير فتسلم ما وجب عليه او تسليم من وجب ذلك عليه واجب علي وفيه اشعار بان الشرط لو لم يكن ملائما يصح الكفالة واليه اشار بقوله [ وان علق ] الكفالة [ بمجرد الشرط ] اي بالشرط المجرد عن الملائمة [ فلا ] يصح الشرط وبطل ويصح الكفالة كما في الكافي وغيره فلا تصاح فيه كما ظن ويمكن ان يقال ان المعنى لا تصح تلك الكفالة كما في التحفة والمضمرات [ كان همت الربح ] فتسليم المال او النفس علي واجب كما مر فليس الامثلة مختصة بالكفالة بالمال كما ظن [ وان كفل مالك عليه ] من مال مجهول [ ضمن ما قامت به ] من قدره [ بيمة وان لم تقم ] بيمة [ فالقول للكفيل ] فيما يعترف به مع الحلف على العلم كما في فاضيلان وغيره وانما يحلف على البتات في فعل الغير اذا رجع الى ما يلزم الخالف وما نحن فيه ليس من هذا القبيل كما ظن لان ذلك الفعل تسليم الزائد وهو فعل الاصيل حقيقة [ وصدق الاصيل في ] القدر [ الزائد على ] حق [ نفسه ] اذا خبره فانه انشاء معنى [ فقط ] ظم يصدق على الكفيل ولم يطالب الطالب عنه ذلك الزائد فلو اقر فيما ذاب لك عليه بالف وقال الطالب بالغيرين وصدق الاصيل في ذلك لم يلزم على الكفيل الا الاالف الا اذا ظهرانه معاند في ذلك فيلزمه الالفاظ على ما قال الامام السرخسي ولا يلتفت بما ظن في هذا المقام من الاطناب في الكلام فان ما ذكرناه هو مراد الكفاية والسلام [ واذا طالب الدائن ] المكفول له [ احدهما ] اي الاصيل والكفيل [ فله ] اي الدائن [ مطالبة الاخر ] لان له مطالبة الكل بخلاف تضمين احد الغاصبين اذا التزمين تملك [ وتصح ] الكفالة بالنفس والمال [ بامر الاصيل ] بالكفالة [ وبلا امره ] سواء كان خطاب المكفول له از اجنبي كما قال اتكفل بنفس فلان او جماله او فلان فقال كفلت [ فان امر ] الاصيل رقت العقد بالكفالة بالمال سواء كانت صحيحة او فاسدة كما في العبادي [ ربح ] الكفيل [ عليه ] اي الاصيل بما كفل جياد كان وزيوتا فلو كفل بجياد وقبل الطالب

منه الزيف فانه رجع عليه بالحياد لانه ملك بالاداء ما في ذمته وفيه اشعار بأنه لو لم يامر بالكفالة لم يرجع بما ادع لانّه متبرع والامر شامل للرضاء فلو كفل بحضرتها بلا امره فرضى المطلوب او لا رجع الكفيل عليه فلو رضى الطالب او لا لم يرجع لانه تم العقل به فلم يتغير كما في قاضين والمتبادر من الامر من يصح امره شرعا فلا يرد ما اذا كفل عن صبي محمود حال بامره واداه فانه لا يرجع عليه وكذا اذا كفل الاجنبي من عبد فانه لا يرجع الا بعد العتق ولا يرجع للمولى عليه اصلا كما في المحيط وغيره [ بعد ادائه ] اى الكفيل لا قبله وانما خص ادائه لانه لو دفع الكفيل الى المكفول له بعد اداء الاصيل غير عالم به لم يرجع عليه كما في المنية [ وان لوزم ] اى لازم الطالب من يكفل له بالمال مأمورا بها اى دار معه اينما دار فاداه المال والملازمة فى الاصل شدة المطالبة يقال فلان لازم فلانا اى صاحبه مصاحبه لا يعقبها مفارقة [ لازم ] الكفيل [ اصيله ] حتى يخلصه اى دار معه على نحوه حتى يخلصه فالجملة معطوفة على الشرطية دون الجملة اعنى رجع عليه كاطن وفيه اشعار بأنه لو كان الكفيل امرأه يلازمها والاصح انه استاجر امرأه ليلازمها كما فى السلم [ وان حبس ] الكفيل [ حبسه ] اى الاصيل الا اذا كان كفيلة عن احد الابوين او الجدين فانه ان حبس لم يحسم به يشعر قضاء الخلاصة [ وبراءة ] اى ابراء الطالب الاصيل [ وتاجيله يسرى ] ذلك الابراء والتاجيل بالنسبة [ اى الكفيل ] فلا يطالب الدين وفيه اشارة الى ان اداه سرى اليه والى ان تحليفه لا يسرى اذا الحلف لا يفيد الابراء الحالف كما فى النية والى ان تحليفه سرى اليه وهذا غير ظاهر اليه كما فى الزامى [ لا عكسه ] اى ابراء الكفيل وتاجيله لا يسرى الى الاصيل لانه لا يتحمل الفرع تابعاً للاصل والكلام مشعريان ابراء الكفيل والاصيل صحيح بدون قبولها وهذا غير صحيح في ابراء الاصيل عن دين الصرف فانه يتوقف على قبوله وتماحه فى المحيط [ وان صالح ] الطالب [ الكفيل من الف ] من الدراهم [ على مائة ] منها [ رجع ] الكفيل بعد الاداء عليه [ بها ] اى مائة لا بالف وفيه اشعار بأنه برئى كل منهما بالصلح وبان الطالب يطلب الاصل بتمعمية لانه لم يصل اليه الا مائة وذكر الالف اتفاهي فلو صالحه على مائة فالحكم كذلك كما فى المحيط [ وان صالحه عن الالف ] على جنس آخر من مكيل او موزون او غيره [ في الالف ] رجع على الاصيل لانه بالصلح ملك ما في ذمة الاصيل [ وان صالحه ] عن موجب الكفالة [ من مطالبته ] لا يبرأ الاصيل [ لانه لم يبرأ الا الكفيل ] ولا يصح [ وبطل ] كما في الطلبة [ تعليق البراءة عنها ] اى تعليق كل من الطالب والكفيل براءة الكفيل عن الكفالة [ بشرط ] محض ليس للطالب فيه منفعة نحو ان قدم زيد فانت انا برئى من الكفالة وانه يصح لان عليه المطالبة فكان اسقاطا كالطلاق وانما لم يصح لان في الابراء تعليقاً بناية التعليق وذكر فى المحيط انه لو كفل بنفس رجل على انه متى رآه الطالب بنقسه فانا برئى منها كان جائز [ كساير البراءات ] اى مثل تعليق باقى البراءات عما يتعلق

به فبطل لو قال ان جاء زيد فانا برئى من ثمن هذا المبيع او من مهر كذا او غيره لما ذكرنا  
و ذكر في العمادي ان التعليق بشرط كل صحيح كما اذا اعطي مدين لعمال دائن كذا من دينه  
فقال الدائن ان اعطيته فقد ابرأتك منه [ ولا ] يصح [ الكفالة ] بما لا يمكن استيفاءه من  
الكفيل كما ذكفل رجل عن جاني الطالب [ بالحنود ] اى بنفس حد القنف والسرقه والزنا والمريب  
[ والقصاص ] فان النيابة لا يجري في العقوبة هذا الا انه مستدرك بما مر ان الكفالة بالنفس  
و المال [ و ] لا يصح بالاعميان المضمونة بغيرها مثل الكفالة عن البايع للمشتري [ بالمبيع ] اى جالية  
على معنى انه لو هلك قبل القبض وجب عليه قيمته وانما لم يصح لان العقد قد انفسخ بالهلاك فلا  
شيء على الاصيل فما ظنك في الكفيل وفيه اشعار بانها يصح بتسليم المبيع لان التسليم بعد نقل  
الثمن لازم على الاصيل الكل في الكرمانى [ بخلاف الثمن ] فانه دين صحيح لغيره وهذا مستدرك  
كما لا يخفى [ و ] لا [ بالرهون ] فانه مضمون بغيره ولذا لو هلك لم يجب على المرتهن شيء لكن  
في الاختيار انها تصح على الاصل بالمضمونة بغيرها كالمبيع والرهون ويبطل بالهلاك للقدرة قبل  
الهلاك والعجز بعده [ والامانات ] سواء كانت واجبة التسليم كالثانية والثالثة او غير واجبة  
التسليم كالبراقى لكن في التحفة انها تصح بواجبة التسليم كالمبيع والرهون وبغيرهما [ كالوديعة والعارية  
والاستعجار ومال المضاربة والشركة ] فانها غير مضمونة والشرط كون المكفول به مضمونا على  
الاصيل [ وبالحمل على دابة مستاجرة معينة ] بان استأجر زيد من عمرو دابة معينة لحمل كذا  
فكفل بكر من زيد لعمرو بذلك الحمل على تلك الدابة لم تصح تلك الكفالة لانه لم ينبت له  
الولاية على دابه غيره فلو كفل بالحمل على دابة غير معينة تصح لانه قادر عليه وفيه اشعار بانه  
صح الكفالة بتسليم دابة مستاجرة معينة لتصور التسليم من غير تصرف في ماله باعلام مكانها وبانه  
صح اجارة دابة غير معينة وهو الاصل كما في المحيط وغيره [ وبخلاء عبد كذا ] اى مستأجر معين  
لانه لم يقتدر عليه فان كفل بتخليمه جاز للقدرة عليه كما مر [ و ] لا [ من ميت مفلس ] اى اذا  
مات الرجل مفلسا عليه دين فكفل عنه رجل لغيره لم يصح لانه كفل بدين ساطع لان الدين هو  
الفعل حقيقة وهو قد سقط عنه في الدنيا بالموت وصحتها تقتضى قيام الدين في الدنيا وهذا عنده  
واما عندهما فصح الكفالة عنه لانه كفل بدين ثابت ولم يرحل مسقط في الآخرة والمفلس من  
افلس اذا صار ذا فلس بعد ان كان ذا درهم او دينار ثم استعمل مكان افتقر كما في الطلبة [ و ]  
لا تصح عند الطرفين [ بلاقبول الطالب ] للكفالة [ في المجلس ] اى مجلس عقدها سواء كفل  
بالنفس او بالمال وامّا عند ابي يوسف رح فيصم موقوف على اجازته وقيل نافذا وله حق الرد على  
اختلاف المشايخ واثره فيما اذا مات قبل القبول فانه لم يأخذ الكفيل به عنده وفيه اشارة الى انه  
لو ردد الايجاب او القبول من المطلوب او قل اجنبي كفلت بفلان عن فلان فبلغ الطالب فقيل

لم يصح عندهما كافي المحيط والى انه لو كفل والمكفول عنه غائب واجاز الطالب صح الكفالة كافي قاضيان [ الا اذا كفل ] الوارث [ عن مورثه في مرضه ] مرض الموت [ مع غيبة غرمائه ] فانه يصح الكفالة بلا قبول الطالب عندهما وفيه رمز الى ان صحة الكفالة لا يتوقف على تسمية المكفول به وله كافي النهاية والى ان المريض لو لم يأمر الوارث بالكفالة صار كفيلا وهذا عند ابي يوسف ر ح وفي راية عنه واما عند غيره فلا يصير كفيلا كافي قاضيان والى انه لا حاجة الى كون المريض ذا مال وفي الهداية اشارة الى الخلاف قالوا انما يصح اذا كان له مال روى الاختيار قيل هو وصية حتى لا يصح اذا لم يكن له مال وقيل يصح لحاجته الى ابراء ذمته وفي الزايدة كفالة الوارث عن المريض بامره يغيبه الطالب بقدر التركة يجوز وقوله عن مورثه مشير الى انه لو امر اجنبيا بالكفالة فكفل لم تصح ومنهم من مال انها تصح نظرا الى المريض كافي النهاية وقوله مع غيبة غرمائه لمجرد الايضاح لانه يغني عنه قوله بلا قبول الطالب [ و ] لا [ مال الكتابة ] لانه ليس بدين صحيح كما مرو كذا بلل السعاية عنده [ والعهد ] اي لا يصح الكفالة بالعهد لانها مشتركة بين معاني الصك القديم لانه وثيقة والعقد لان العهد وحقوقه لانها ثمراته وغيرها فان اشترى شيئا فضمن له رجل بالعهد لم يصح لانه لم يصح العمل به قبل البيان وذا بلا خلاف في ظاهر الرواية وعنهما انه ضمان الدرك كافي غاية البيان [ والخلاص ] اي بالاستخلاص عند الاستحقاق وعنهما هو ضمان الدرك وهو ضمان الثمن عند الاستحقاق وفي الاكتفاء اشعار بان ضمان الدرك يصح وذا بلا خلاف كافي الغاية وغيرها [ ولا ] يصح عند بيع مال المضاربة [ ضمان المضارب الثمن ] عن المشتري [ لرب المال ] ظرف الضمان [ و ] لا يصح عند بيع مال الوكالة [ ضمان الوكيل بالبيع ] السمن [ لمؤكله ] لان المال امانة في يد المضارب والوكيل كافي الهداية فقد ائتمرك هابان بحكم الامانات [ و ] ضمان [ احد الباعين ] الشريكين حصة صاحبه من ثمن عبد مشترك بينهما باعاه [ بصفة ] واحدة فلرباعاه بصفتين بان سمى كل لنفسه ثمنا ثم ضمن احدهما الاخر صح الضمان لامتنياز نصيب كل عن الاخر والاشمول الاخصر ضمان احد الشريكين في دين مشترك لاخر كافي العمادي والاحسن تفصيل الفاسد ثم الباطل فان الفاسد منها الكفالة مال الكتابة وضمن الدين المشترك والمضارب والوكيل وبطل ما سواها على ما يشعر به كلام المحيط والفصوليين وغيرهما وينبغي ان يكون الاخرين من الاربعة باطلين [ وصح ضمان الخراج ] موظفا او مقاسمة فانه دين مطالب من جهة المقاتلة او غيرهم بدلا عن منافع الحفظ وغيرها وقيل اريد به الموظف الذي يراه الامام في كل سنة دون المقاسمة التي على الخارج فانه لم يجب في الذمة وفيه اشعار بانه لم يصح ضمان الزكوة لانه عبادة غير بدل عن شيء كافي النهاية وغيرها [ و ] ضمان [ التوائب ] جمع النايبة اي الحادثة وشرا ما يضر بالسلطان على الرعية لمصلحتهم كاجر

حفظ الطريق ونصب الدروب و ابواب السكك و كرم الانهار و اصلاح الرىض فانها دين واجب  
تجسس به طاعة للامام و قيل ما ينزل من جهة سلطان ولو غير حق و لكن يعلم ولا يفتى  
به لئلا يتجاسروا في الزيادة و لان اكثر النوايب في زماننا ظلم و لذلك من تمكن من دفعه  
فهو خير له كذا في النية و قيل لا يصح الضمان بما يأخذ العظيمة في زماننا ظلما و قيل يصح  
و عليه الفتوى كما في النهاية و ذكر الكرماني انه يصح لتجهيز الجيش اذا لم يكن في بيت المال  
ما يكفيهم و تعاونوا على البر و التقوى [ و ] ضمان [ القسمة ] اي ضمان احد بتقسيم قيمتي  
بين المريكين عند طلب احدهما و ان امتنع الاخر عنه و قيل انه فعل غير مضمون و قيل ان  
ما كان من الديوان راتبا في كل وقت فناية و غير راتب فقسمة و بما ذكرنا من التفصيل ظهر انه قد  
استدرك قوله [ وان كانت ] تلك النوايب و القسمة [ بعير حق و مال ] خبره حال [ لا يجب ]  
اداره [ على عبد حتى يعتق ] كمال اقر عبد محجور باستهلاكه و كذبه المولى او باعه انسان او افرضه  
او امهر امرأة لثقت بغير اذنه و كفل احد به [ حال عين من كفل به ] اي المال [ مطلقا ] غير  
مقيد بوصف التعجيل و التأجيل اذا الكفيل غير معسر و فيه ايماء الى انه لو استهلكه عبد معاينة  
او اذن ذاق بدين فهو عليه في الحال و الى انه لو كفل موجلا فليس بحال [ و بطل دعوى ] مبيع  
من [ ضامن الدرك ] فمن باع دارا و كفل عنه بالدرك و قبول الثمن عند الامتحنان ثم ادعى  
الكفيل انها ملك له او لو كيله بطل دعواه لانه ينائي احكام البيع [ و ] بطل دعوى مبيع من  
[ شاهد كتب ] بامر او بغير امر [ شهد بذلك ] او شهد بما فيه او اشهد عليه [ على صك ] اي  
قبالة للبيع طرف كتب [ كتب فيه ] اي في ذلك الصك [ باع ] فلان [ ملكه ] اي بيعا صحيحا  
او نافذا او لازما او غيره مما يدل على صحة البيع فان في تلك الشهادة اقرار بأنه باع ما هو ملكه لان  
ذلك فيما كتب اشارة الى ذلك فلا يصح دعواه و فيه رمز الى انه لو قال احد اكتب شهادتي فيه  
فكتب المامور شهد بذلك صح دعواه كما لو كتب باع فلان داره و قد اقرانه باع ملكه [ بخلاف ]  
دعوى [ شاهد كتب ] فيه [ شهد على انوار العاقرين ] بان كتب قد اقر بالبيع عندي او جرى  
البيع بمشهدني او اشهد فلان بالبيع او غيره مما لا يدل على صحته فانه صح هذه الدعوى لانه ليس  
فيه اقرار بالملكية و لا يخفى ما في هذه المسئلة ههنا عند ذوى الالباب من رعاية اللطافة في ختم  
الكتاب والله اعلم \*

## كتاب الحوالة

يورد بعد الكفالة لانها تخص بالدين و لم يشمل العين بخلاف الكفالة [ هي ] لغة دالة على الانتقال  
فانها اسم من احلت زيدا بكذا من المال على رجل فاحتمل زيد به عليه فانما محيل و زيد محال و



محتال والمال محال به ومحتال به والرجل محال عليه ومحتال عليه وقد لغى قولهم المحتال له للمحتال فانه بلا صلة رافع لمؤنة الصلة ومن الظن انه غير لغولان في التاج ان المحتال له صاحب الدين في الفقه فانه محل النزاع فكيف يستدل به و شريعة [ اثبات دين على آخر ] ولو حكما في ضمن عقد اولاً و صحيح تمامه و بما ذكرنا لم يخرج عنه حوالة الدارهم الوديعة كما ظن فان بالحوالة صار المحتال عليه مجبوراً الى الاداء واحتزبه عن الكفالة بالنفس وغيرها فان الدين وصف شرعي قابل للنقل الشرعي بخلاف الاعيان فانها محسوسة غير قابلة الا للنقل الحسي لآخر اي المحال على آخر اي على محتال عليه بقريضة المقام فمن الظن يخرج عنه الحوالة على المدينين ويدخل فيه اثبات الثمن للبائع على المشتري والقرض للمقرض على المستقرض ونحوهما لان في الاول اثبات دين للمحال على المحال عليه وفي الثاني ليس كذلك واحتزبه عن الكفالة على القرضين الراجح والمرجوح [ مع عدم ] بقاء [ الدين ] ولو حكما [ على المحيل ] اى الاصيل [ بعده ] اى بعد اثبات الدين وهذا تأكيد لرد ما قال بعض المشايخ ان الدين باق في ذمة المحيل فانها اثبات المطالبة وذكر شيخ الاسلام انه قول محمد والاول قول ابي يوسف رح وهو الصحيح فلو احال الراهن المرتهن الدين على غيره لم يصح استرداد الرهن عنه ولو ابرأ المحال الدين عن المحيل لم يصح ويسترد ويصح عند محمد رح وقال بعضهم انه لم يثبت نصا انها اثبات المطالبة والدين كما في النهاية لكن في الخلاصة الدين بالحوالة انتقل الى المحال عليه وبرئ المحيل عند العلماء الثلاثة لكن في المحيط ان الدين بها صار مشغولاً بحق المحل ولم يصرف ملكاً له على الصحيح واعلم ان هذا تعريف رمي وتعيين لمعنى الحوالة من بين سائر الافعال فان الحد هو العقد المخصوص فليس فيه دوراناً توفيق الشئ على ما يتوقف عليه ذلك الشئ بحيث لا يتصور الا من جهة ذلك الشئ كما في اساس الاقتباس وغيره ولا شك ان الثاني لا يتوقف على الاول بهذه الحقيقة [ فهي ] اى الحوالة [ بشرط عدم براءة ] اى المحيل [ كفالة وهذه ] اى الكفالة [ بشرط براءة الاصيل حوالة ] اى كل واحدة من الحوالة والكفالة تستعار للاخرى عند تحقق موجهه فلو قال احلت بشرط عدم براءة المحيل او كفلت بشرط براءة الاصيل كان كفالة وحوالة لان العبارة للمعاني [ ونصح ] انحواة [ بلا ] ثبوت [ دين للمحتال على المحيل ] بان يستعار الحوالة للوكالة لاشتغال كل على النقل كما في الكرماني [ و ] نصح [ به ] اى بدين له عليه والمتبادر ان يكون الدين معلوماً والا فلا نصح كما اذا قال احلت جميع ما يندرب لك على فلان كما في النخبة [ برضاها ] اى تصح برضا المحيل والمحتال وفي الزيادات انها تصح بلا رضا المحيل ورجحه صاحب الهداية حيث لم يقرم الدليل الا عليه كما في الكرماني فلو قال لطلب ان لك على فلان كنا من الدين فاحتل به على فرضي به الطالب صححت وبوئى الاصيل [ برضا المحتال عليه ] سواء كان عليه دين اولاً وقيل لا يشترط رضاه

كما في الزاهدي و ذكر في شروط الظهيرية انه لا يشترط اجماعاً و فيه و مز الى انه لا يشترط حضور  
المحال كما قال ابو يوسف رح لكنها باطله عند الطرفين بلا حضورهما كما في النظم و الى انه لا يشترط  
حضور المحيل و المحتال عليه كما في النهاية و الى ان الحوالة في الفرع ليست بعقد و هو عقد  
صورته ان يقول المدين للدين احلت بما لك ملن من الدين ملن زيد و قال الدين قبلت كما في  
المستصفي [ فيسّر المحيل من الدين ] الذي حاله للمحال على المحال عليه و التعريف و ان حامل مؤنته  
لكنه ذكر لتوطية قوله [ ألا ان يتوي ] حقه كي علم اي يهلك الدين المحال به [ بموت المحتال عليه ] اي  
بسبب موته حال كونه [ مفلساً ] اي لم يترك عيناً ولا ديناً ولا كفيلاً [ او حلفه ] اي يحلف المحتال  
عليه [ مسكر الحوالة ] موثقة بقوله [ لا بينة ] للمحيل و المحتال كما في قاضيان و شرح الطحاوي  
فلاكتفاء بالمحال ظن [ عليها ] اي ملن تلك الحوالة فانه عند تحقق احد هذين الامرين عاد  
الى المحيل و عنه انه لا يعود [ و قال ] اي صاحبان ان التوى يكون بما هو عنده من الامرين  
المذكورين [ و بان نفسه ] اي بتفليس [ انقاضي ] المحتال عليه و قضائه بافلاسه حين ظهر عليه  
حاله حال حيوته و فيه اشعار بأنه لو غاب المحتال عليه بحيث لا يدري مكانه لعمرته لم يرجع المحتال  
على المحيل بالدين لكنه لو ما طله فناء المحال الى المحيل و قال ( آن زردو گير که بن نى دهر )  
فقال المحيل ( سهل است من گيرم از منى تو انم گرت ) رجح المحال بالدين على المحيل لانه بطل  
به الحوالة كما في الجواهر و الاحسن تأخير البراءة المذكورة فانه حكم مشترك بين قسمي الحوالة  
المطلقة ان يحيل بما كمال للمحيل على المحال عليه او لم يكن له عليه من دين اذ عين و المقيدة  
ان يحيل بما له عليه من احدهما ولو غصبا فإشار الى الازل فقال [ و تصح ] حوالة شيع من دين  
از عين [ بلا شيع ] او بلا ذكر شيع يجب للمحيل [ على المحتال عليه ] فان اذاه فعلى الازل يرجع  
بما اذاه على المحيل لانه قضى دينه بامره و على الثاني و رئي المحيل و المحتال عليه كما في قاضيان  
لكن لو حال مائة من من المحتطة و لم يكن للمحيل على المحتال عليه شيع و لا للمحتال على  
المحيل لم يصح الحوالة و لذا لو قال قبل المحتال عليه فلا شيع عليه كما في النية ثم اشار الى الثانية  
فابتدأ بالعين فقال [ و ] تصح [ بدراهم الوديعة ] اي مال الامانة كدنانير الوديعة و غيرها  
[ و يجر ] المدع المحتال عليه من موجب هذه الحوالة [ بهلاكها ] اي تلك الدراهم [ و كذا ] بالدراهم  
[ المغصوبة ] اي بما يكون مضموناً على المحتال عليه [ و لم يبرأ ] الغالب المحتال عليه [ بهلاكها ]  
لانهما فانت لى ضمان فكانها باقية بخلاف الوديعة [ و ] تصح [ بددين ] المحيل [ عليه ] اي على  
المحتال و يبرأ به ثم اشار الى حكم آخر من الحوالتين فقال فى المقيدة [ فلا يطالبه ] احد اي  
لا يطالب المحتال عليه بشي من الوديعة و المغصوبة و الدين [ الا المحتال ] فلا يطالبه المحيل  
[ و في ] الحوالة [ المطلقة للمحيل انطلب ايضاً ] للمحتال الطلب وليس للتقديم ذئدة ظاهرة

[ ولا تبطل ] الحوالة ولو مقيدة [ بأحد ما ] كان [ عليه ] أى المحتال عليه من الدين والمغشوبة [ أو ] ما [ عنده ] من الرديعة للتحيل ان يأخذ الدين از العين من المحتال عليه في المطلقة لانه لم يتعلق به حق المحتال لعدم الاضافة اليه بخلاف المقيدة فانه ليس له ان يأخذه منه لانه صار مشغولا بالحوالة فلو دفع اليه ضمن [ ويكره السفينة ] وهي [ لغة ] وشرعة بضم الميم وسكون الغاء فتح التاء اسم من السفينة يفتح الميم [ اقراض ] مالا ليأخذه صديقه وقيل نفسه في بلد آخر ثم ذكر بعد اتمام المعنى عليه وان احتمل ان يكون من تمته فقال [ لمسقوط خطر الطريق ] أى اشارنه على الهلاك في الطريق فيكره وان لم يذكر هذه المنفعة وقيل انها يكره اذا ذكرت والا فلا بأس به كائى النهاية وانما ذكر في الحوالة لانه احال الخطر المتوقع على المحتقرض ولا يخفى ما في سقوط خطر الطريق من رعاية حسن الاختتام \*

## [ كتاب الوكالة ]

وانما عقبه بالحوالة لانه وان اشتمل كل من تفويض امر لكون الوكالة بلا نفع [ وهي ] لغة بالفتح ويكسر اسم من التوكيل كما في الصحاح وغيره وبالكسر ويفتح مصدر يكل فهو وكيل فعيل معني مفعول لانه موكول اليه الامري مفوض اليه وقولهم الوكالة الحفظ والوكيل الحفيظ مجاز بعلاقة السببية كائى المغرب ويطلق الوكيل على الجمع والموند كائى القاموس وشرعية [ تفويض التصرف الى غيره ] أى اقامة احد غيره مقامه في فعل شرعي معلوم مورث لحكم شرعي كالنكاح والطلاق المورثين للحل والعروة فان اللام للعهد فلا حاجة الى زياده امر شرعي كاظن ويخرج عنه ما اذا قال انت وكيل في كل شئ فانه لم يصريه وكيلاً لجهالة التصرف وفي الاستحسان يصير وكيلاً بالحفظ فيمنغي ان يزايد الحفظ كائى التحفة وكذا يخرج عنه الايصاء فانه نيابة بالولاية المنتقلة اليه دون القايسة به المتبادرة ويدخل فيه توكيل معلم مدياً ببيع مال غير متقوم كائياتي وفيه اشعار بان القبول لم يشترط فلو قال وكلتك بطلاقها ولم يقل مخاطب قبلت ولا رددت ثم طلقها وقع استحساناً لانه دليل القبول كائى المبسوط وفيه إيحاء الى ان القبول شرط ولوحكما وبه يفعر كلام الهداية [ وشرطه ] أى شرط نفس ذلك الوكالة [ ان يملكه الموكل ] أى بقدر الموكل على التصرف المفوض اليه والا فان توكيل باطل فلا يشكل انه خلاف عادته في اختيار رائه دون رائهما فان المسلم لا يملك بيع الخمر والخنزير وشراءهما وقد صح عنده خلافهما تركيله للذي فيتصدق بالثمن ويتخلل ويتسبب لانه قادر عليه وان امتنع بعارض النهي كائى المضمرات [ و ] ان [ يعقله ] أى يدرك [ الوكيل ] ذلك التصرف بان يعلم ان البيع مثلاً مالم للملك والشرى جالب له وان هذا الغبن فاحش وذاك يسير كما في الكرمانى فتوكيل الصبي والمجنون باطل وقيل فاسد فلو كبر وافاق لا يحدد العقد كائى المحيط

وغيره [ و ] شرط حكمه ان [ يقصد ] اى انصرف بان لا يهزل فيه و الا فلا يقع من الموكل وفيه رمز الى ان المعتوه يصلح ان يكون وكيلاً لانه يعقله ويقصده وان لم يرجع المصلحة عن المفسدة و الى ان علم الوكيل بالوكالة لم يغتبط خلافاً لمحمد رح فلوروكل ببيع عبده و طلاق امرأته ففعل الوكيل قبل العلم جاز خلافاً له كما فى المحيط وغيره [ فيصح توكيل الحر البالغ ] العاقل بقريئة الاتي او الحر الصبي او العبد الصبي [ او ] البالغ [ الماذون ] من جهة الولي والمولى العاقل [ مثلهما ] اى مثل الحر والماذون فيجوز توكيل الحر البالغ او الحر الصبي او العبد الصبي او البالغ ماذونين فالاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة في اربعة فمن الظن انها تسعة من ضرب ثلاثة في ثلاثة [ و ] صح توكيل الحر البالغ والماذون [ صبياً عاقلاً و عبداً ] صبياً او بالغاً عاقلين حال كونهما [ محجورين ] عن التصرف فالاقسام اثنتي عشرة من ضرب اربعة في ثلاثة [ ويرجع الحقوق ] اى حقوق العقد الواقع من هذا الصبي والعبد [ الى موكلهما ] لا اليهما لقصور اهليتهما وفيه اشعار بان الحقوق يرجع الى الوكيل للماذون منهما وهذا اذا وكل بالبيع واما اذا وكل بالشراء فالى الموكل سواء كان الثمن حالاً او مجزئاً كما فى المحيط وغيره [ بكل ما ] موصوفة اولى من الموصولة والطرف للتوكيل اى صح التوكيل بكل عقد [ يعقده ] اى يحصله الانسان [ بنفسه ] اى مستبدلاً بنفسه او بولاية نفسه عن الغير كالبيع والهبة والصدقة والوديعة وغيرها ولا يشكل بتوكيل المعلم او الداعي ذمياً او مسلماً ببيع الخمر او شرائها از التوكيل ببيع السلم والاستقراض كاظن فان الكفالة كافية للذولين والثالث مستثنى بقريئة الانى والرابع مختلف فيه كما سيجي [ و ] صح التوكيل ولم يرض الخصم [ بالخصومة ] اى الجواب الصريح او الدعوى الصحيح كما فى المستصفى والجواب اقراراً كان او انكاراً كما فى التلويح وقال بعض المشايخ انه لم يصح بلا رضاه والصحيح ان الخلاف فى النزوم كما فى الظهيرية فعنده لا يلزم وعندهما يلزم وهو المختار فلا يرد الوكالة برد الخصم كما فى النهاية وغيره واقتضى بعض المتأخرين بالزوم مند تعنت المدعى عليه وبعده عند اصرار المدعى وهو المختار عند الامام السرخسي وشمس الاسلام وهذا كله اذا كان مبيعاً صحيحاً والا فقل لزوم بالاجماع كما فى الظهيرية وفي حكم المريض المخدرة التي لم يعهد لها الخرج الا عند الضرورة كما فى النهاية فلوروكلت بالخصومة وتوجه اليها اليمين بعث القاضي اليها عدولاً مستخلفاً وشاهدين على الحلف او النكول وتماهم في عزائته المذتين والاطلاق مشعر بانه صار وكيلاً في هذه الصورة بالانكار والاثبات ارجمعيها وله ان يستثنى الاقرار عند عهد رح خلافاً لابن يوسف رح كما فى الظهيرية [ في كل حق ] للرجل او المرأة ولو رضيعاً على الناس او عندهم او معهم او بالعكس [ و ] صح [ بايقائه ] اى اداء كل حق [ و ] استيفائه [ اى قبضه ] الا في حال [ مصدر اى استيفاء في حال من الحدود ] وقصاص بغيبة موكله [ من المجلس ] كما اذا قال الموكل وجب لى على فلان حال او قصاص فى النفس او الطرف فركلتك

ان تطلبه منه فان استيقاهما بدون حضور الموكل باطل بالاجماع لمقوطها بالمعينة وفيه  
 رمز الى انه صح التوكيل باثبات الحد والقصاص خلافا لابي يوسف روح والى انه صح التوكيل  
 باستيقاه التعزير كما في شرح الطحاوي [ ويرجع الحقوق ] اي حقوق عقود تصدر من غير الصبي  
 والعبد المحصرين [ الى الوكيل ] دون للموكل ولذا جاز للموكل ان يوكل غيره بهذا الحق  
 ولم يحز للموكل كما في النهاية وانما اكتفى بالحق لان الملك يثبت للموكل ابتداء كما ياتي في كل  
 عقد فيه مبادلة ملك بملك كما [ في بيع ] سوى سلم وقد يشير اليه تنكيره وفي الاطلاق رمز الى  
 انه لو باع بحضرة الموكل فهي ترجع الى الوكيل كما في الصغرى لكن الصحيح انها ترجع الى الموكل  
 كما في الجواهر والى انه لو وكل هذا الوكيل غيره بالبيع فباع بحضرة فالحقوق الى الوكيل الثاني هو  
 الصحيح كما في الكافي والى انه لو اضاف العقد الى موكله فهي ترجع الى الوكيل كما في العمادى قال شرف الدين  
 النواجزي انها لا ترجع اليه وفي التخصيص اشعار بالخلاف كما لا يخفى [ وشرأ ] وان اضاف  
 الى الموكل وخلاته في العمادى وقيل لو وكل بالشراء فالحقوق الى الموكل لا غير كما في الخزانة [ و  
 اجارة ] واستيجار [ وصلح عن ائزاز ] دون انكار فان الحقوق فيه الى الموكل المدعى عليه ثم اشار الى  
 تفصيل الحقوق فقال [ فيسلم ] الوكيل [ المبيع ] الى المشتري في الوكالة بالبيع [ ويقبضه ]  
 اي المبيع من البايع في الوكالة بالشراء ففيه استخدام [ و ] يقبض [ ثمن مبيعه ] في البيع [ و ]  
 يجب [ عليه ] اي الوكيل [ ثمن مشتراه ] في الشراء وان لم يدفع اليه الموكل كما في الصغرى  
 [ ويخاصم ] بالفتح في الاستحقاق والعيب فلما استحق المبيع رجع المشتري بالثمن الى الوكيل بالبيع  
 ان نقل الثمن اليه وان نقد الى الموكل رجع به عليه ولو وکل المشتري عيبا واثبت العيب عليه  
 ورده بقاء اخذ الثمن من الوكيل ويخاصم بالكسر [ في الاستحقاق ] اي استحقاق المبيع فرجع  
 الوكيل بالشراء الى الثمن على البايع دون الموكل [ والعيب ] اي عيب المبيع فرده الوكيل الى البايع  
 وهو في يده فان سلم الى الموكل ظم يرده الا بضاء الموكل الكل في شرح الطحاوي واعلم ان المصنف  
 قد ترك قيودا في كثير من المسائل اعتمادا على الساطر المتبع كما ترى فلا وجه للقول بالتسامح ههنا  
 حيث لم يذكر قيد وهو في يده والرد بالعيب مقيد به كما ظن [ و ] يخاصم بالفتح في طلب  
 [ شفعة ما اشترى ] من عقار فالشفيع يخاصم الوكيل بالشراء [ وهو ] اي العقار [ في يده ]  
 اي الوكيل بخلاف ما اذا سلمه الى الموكل فانه يخاصم دون الوكيل لانتهاء الوكالة فقول في شفعة  
 معطوف على ما قدر من قوله في الاستحقاق بقربة المعنى المراد فلا تساهل بانه معطوف على ما هو  
 معمول لكل من الفعلين كما ظن وفي قوله وعليه ثمن مشتروه اشعار بانه متى صار الوكيل  
 بفعله مدعى عليه اجبره المدعى على هذا الفعل كتسليم المبيع وغيره ومتى كان متبرعا لم يجبر الموكل  
 عليه كقبض المبيع والرجوع في العيب والاستحقاق فان كان حيا وكل موكل بهذه الاعمال والا

فان ترفع وارثه والا فوكيل الموكل كذا ذكره المصنف لكن في التحفة ان الموكل لم يباشر بنفسه فان  
العهد على الوكيل حتى يجب عليه قبض الثمن وغيره وفي الخلاصة لو باع بمحضرة الموكل  
فالعهد على الوكيل وفي عيوب بيع فاضيجان ان الرد بالعيب على الوكيل وفي ما ذور المحيط اذا  
غاب الوكيل او مات فالحقوق ينتقل الى الموكل وفي الظهيرية لو اخر الوكيل بالبيع في قبض  
الثمن وكل الحاكم الموكل بقبضه وينبغي ان يكون حقوق الاجارة والصلح على ما ذكرنا [ويثبت  
الملك للموكل] اي موكل الوكيل بالشراء وان اضاف الى نفسه [ابتداء] فان الوكيل نايب في حق الملك  
اصيل في حق الحقوق وانتقالا بمبادلة حكمية عند الكرخي وهو المختار عند ابي طاهر الدباس  
والاول عند القاضي ابي زيد وهو الاصح كما في النهاية وغيره [فلا يعتق قريب وكيل شراء] اي  
شري الوكيل قريبه بنية الموكل لانه يثبت الملك للموكل وان كان بطريق الانتقال فانه لا يستقر  
ملكية الوكيل بل ينتقل من ساعته والملك المستقر شرط لثبوت العتق كما في الكرمانى فالقريب  
لا يعتق بالاتفاق كما ذكره المصنف فالاولى ان يقرع عليه ما ظهر فيه اثر الخلاف [و] يرجع الحقوق  
[الى الموكل في] كل عقد ليس فيه مبادلة ملك ملك كما في [كناح وخلع] لان الوكيل فيها مفسر  
اي حاكمي حكاية غيره فلا يلزم عليه شيىء كما في الكفاية وغيره [وصلح من انكار] لانه فداء يمين  
للموكل دون اقرار فانه مبادلة [او صلح] [من دم عبد] وشركة ومضاربة [و] في [عتق على مال  
وكتابة وتصدق وهبة] وامتهاب [وامارة] وامتاعة [وايداع ورهن] وارتهان [واقراض]  
اي اعطاء مال اداة بعينه ولم يذكر الاستقراض لما مرّ في الايمان انه لا يصلح التوكيل به وعليه  
الفتوى كما في الخزانة فما اشتره انه باطل اريد بطلانه على اصحّ الرابنين [فلا يطالب] على المحلول  
[وكيل زوج بالهر ولا وكيلها] اي الزوجة [بتسليمها] الى الموكل [و] لا [يبدل الخلع]  
للزوج لما مرّ انه مفسر فيه [وللمشتري] من البائع الوكيل [منع الثمن من موكل بائعه] اي  
موكل وكيل يبيع ليس عبدا وصبيا محجورين لما مرّ فاضافة البائع عهديّة [ذان دفع] للمشتري  
من الوكيل الثمن [اليه] اي الموكل [صح] الدفع لانه حقه [ولا يطالب ثانيا] اي لا يطالب  
بائعه الوكيل الثمن طالبا او طالبا ثانيا فهو مصدر احوال ويجوز ان يكون الفعل محمولا  
والعنى ولا يطالب الثمن او المشتري طالبا او مطلوبا ثانيا لانه لا فائدة في الاخذ ثم الدفع  
ولذا لو كان للمشتري على الموكل دين وقع المقاصة به كما في الهداية وهذا حيلة للوصول الى دين  
لا يوصل اليه \*

[فصل \* لا يصح] ويقصد [بيع الوكيل] اي وكيل بوكالة مطلقة  
[وشراء] اي شراء ذلك الوكيل فلو قبض بتعميم المشية لصح كما اذا قال بع ممن شئت فباع  
[ممن يرد شهادته له] اي لذلك الوكيل للولاد او الزوجية اذ غيره للتمهة فلا يصح لو باع من

نفسه او ولده او ولد ولد الصغيرين و اضافة البيع للمهد فلو باع باقل من قيمة بغبن فاحش لم يصح بالاتفاق وكذا يمتل القيمة او بغبن يسير وفي رواية عنه ويصحان عندهما فلو باع باكثر من القيمة صح بلا خلاف كما في النهاية وغيره وفيه رمز الى انه لو باع من هؤلاء بامر الموكل صح كما في العمادي والى انه لو امر بالبيع وعين الثمن فدفع اليه الثمن من ماله وامسك له لم يصح لانه وكيل بالبيع لا بالشئ وقيل لو علم الموكل بذلك دقت دفع الثمن اليه كان بيعا بالتعاطي كما في المنية والى انه لو باع من ابي الموكل او ابنته او عبده صح كما في الخزانة [ و صح ] عنده [ بيع الوكيل ] بيعا مطلقا وليس الاضافة لمن نحو ما مر فمن الظن ان الظاهر الاضمار [ بما قل ] من الثمن ولو غبنا فاحشا [ از كسر ] منه وانما ذكره ليتنازل كل بدل فان القلة امر اضافي فلم يكن ذكره استطراديا كما ظن [ والعرض ] بالسكون والتحرك غير الحجرين [ والنسيه ] وتأخير الثمن مطلقا وقال لا يصح الا بالنقدين يمتل القيمة او بما يتغابن فيه او باجل يسير كما في التمر تأشى فلو باع الى خمسين سنة صح عنده خلافا لهما ولو باع نقدا واخر الثمن صح عنده خلافا لابي يوسف رح وفيه اشارة الى انه لو سعى الثمن فباع باقل لم يصح ولو باع باكثر صح كما في النظم والى انه لو امر بالبيع بالنقد فباع بالنسيه لم يصح كما في قاضيان وكذا بالعكس كما في الخزانة [ و ] صح عنده [ بيع نصف ] اي بعض [ ما وكل ] وان ضره التبعض كالعبد كما في الحقايق [ ببيعهم ] مطلقا وعندهما اذا ضره التبعض لم يصح بيع النصف الا اذا باع باقيه قبل ان يختصا لان الشركة عيب [ و ] صح [ اخذه ] اي الوكيل بالبيع [ رهبا ] ولو قليلا بالاتفاق الا اذا امر باخذه فانه لم يصح عندهما ان يأخذ رهنا قليلا بموجب نقصانا لا يتغابن مثله كما في الصغرى [ او كفيلا بالثمن ] للاستيثاق [ فلا يضمن ] الوكيل الثمن للموكل والقيمة للراهن [ ان ضاع ] الرهن [ في يده ] اي الوكيل [ او ] ان لا توثق [ اي هلك ] ما على الكفيل [ من الثمن بان مات الكفيل او المكفول عنه مفلسا كما في الكرمانى ] [ و يقيد ] عندهم [ شراء الوكيل ] اي من وكل بشراء شئ غير معين وان كان الثمن مسمى [ يمتل القيمة ] اي بما قوم به المقومون كلهم [ و زيادة يتغابن ] اي يتحمل الناس بها [ وهي ] اي تلك الزيادة على رواية النوادر [ ما قوم به مقوم ] واحد دون الكل اي قدر ما بين من ظن برغبة الناس انهم يرغبون في ذلك الشئ بذلك القدر من الدراهم او الدينارين فالباع صلة وليس بحال فلو اشترى ذلك الوكيل شئاً بعشرة دراهم فاستمتع الموكل من اخذه لكونه عاليا عنده فعرض المشتري على المقومين فقوم بعض بتسعة وبعض بعشرة فهو داخل تحت تقرير مقوم فهو الغبن اليسير فلزم الموكل وان لم يقوم احد منهم بعشرة فلا يدخل ولا يتغابن فهو الغبن الفاحش فلزم الوكيل وهذا هو الحد الفاصل بينهما و به يعنى كما في بيع الصغرى وهو الصحيح وقال شيخ الاسلام ان هذا التحديد فيما اذا لم يكن له قيمة معلومة في البطل كالعبد و اما اذا كانت معلومة في البطل كالخبز وغيره فلا زيادة لا تنقل على

الموكل وان كانت فلما لان اعتبار التقويم اما يكون ههنا يحتاج اليه كما في المحيط و على رواية الجامع من محمد رح ان اليسير نصف العشر اقل وعن نصير بن يحيى رح انه في العشرة في العروض زيادة نصف درهم وفي الحيوان زيادة درهم وفي العقار زيادة درهمين كما في شرح الطحاوي وذكر في بيع الخزانة في الحيوان (دهنم) وفي العروض (دهنم) وعن الحسن العكس وذكر في التمرشحي انه في الكل (دهنم) عند بعض وفي الصرماني ان ما ذكر تفسير الفاحش عند بعضهم وعليه يدل كلام الهداية لكن الاول في اكثر الكتب والطايط اليميرله الغبن اليميرجامعه (من حاقب) فالعين والحاء والقاف اشارة الى العروض والحيوان والعقار والنون والالف والباء الى نصف درهم ودرهم وفيه رمز الى انه لو امر بشراء شئ بعينه لا يتحمل منه الغبن اليسير ايضا عند بعضهم وقال بعضهم انه يتحمل اليميرلا الفاحش ولا نص فيه كما في المحيط والى ان الغبن اليسير اما يعني اذا كان منفردا واما اذا كان مع الفاحش فلا يعني كزيادة النجاسة على قدر درهم كما في العبادي [ ويتوقف ] عندهم [ شراء نصف ما وكل بشرائه ] من شئ بعينه كعب و دار و ثوب معينات [ على شراء ] النصف [ البالي ] لانه خالفه بشراء نصف فلا يلزم الموكل الا بعد شرائه الا اذا لزم القاضي شراء النصف على الوكيل كما اشير اليه في النهاية والكفاية وصرح به في قاضيهان وغيره فمن الظن انه محمول على الوكيل بشراء غير معين وان القباس يقتضي ان لا يتوقف على شراء الباقي اذا وكل بشراء معين [ ولو رد مبيع على وكيل ] بالبيع [ بعيب رده ] الوكيل [ على امره ] اى موكله [ الا وكيل ] رفع على المبل اي لا يرده وكيل الا وكيل [ اخر بعيب يحدث ] مثله في مدة قصيرة فرد عليه بغير قضاء فانه لا يرده [ ولزمه ] اى الوكيل [ ذلك ] المبيع بلا خصومة الامر وفيه رمز الى انه لو رد الوكيل بقضاء القاضي بالبيئة او مכול الوكيل يرده على الموكل و اى انه لو كان العيب مما لا يحدث في مدة قصيرة او لا يحدث في مدة اصلا كزيادة اصبح فرد على الوكيل بالاقرار بغير قضاء او بالقضاء بالبيئة او بالنكول يرده على الموكل ايضا وفي عامة الروايات ان كان الرد بالاقرار بغير قضاء لا يتخصص الموكل ويلزم الوكيل والى انه لو رد بالاقرار بالقضاء لزم الوكيل الا ان يتخصص الموكل فيلزم عليه بالبيئة او بالنكول وانما جعل النكول في باب الفراء كالاقرار لان المشتري لم يكن مضطرا في النكول فان الفراء سبب الملك بخلاف الوكيل فانه مضطر فيه كما اضطر عند اقامة البيئة ونماه في الصرماني وفي امتداد الاقرار الى الوكيل اشعار بأنه لو اقر الامر بالعيب وانكر الوكيل لم ينقص البيع ولم يلزم الامر ولو قيل شئ كما في المحيط [ ون باع ] الوكيل بالنس [ نساء ] اى موجلا اجلا مطلقا او متعارفا كما مر [ وقال ] الوكيل [ و ان طلق الامر ] الامر [ اى الوكالة بالبيع ] فنقل [ الامر ] امرتك [ ان تبعه ] بنقل صلت الامر مع البعيرين : على ان الوكيل ضمن حال وفيه شعار به سوا امره بالنقل



فباع نساء لم يجز كما مر [ وفي المضاربة ] اذا باع المضارب نساء وقال قد اطلق رب المال امر المضاربة فقال امرتك بنقل صدق [ المضارب ] مع اليمين اذا العموم هو الاصل في المضاربة كما ان النقد في الوكالة [ ولا يصح تصرف احد الوكيلين وحده ] اي يبطل تصرف احدهما فيما يحتاج اليه راضى كل حتى يجوز له المولى او الوكيل الاخر الا انه اذا اشترى بنقل عليه فاذا باع او كاتب او خلع او زوج مثلا يتوقف على اجازة المولى او الوكيل الاخر سواء كان الثمن مسمى او لا والوكيل حاضرا او غائبا كما في شرح الطحاوي وفيه اشعار بأنه اذا تصرف احدهما والاخر حاضرا لم يجز الا اذا اجازة الاخر وان كان غائبا فاجاز لم يجز عنده وقال الحاكم انه خلاف ما في الاصل وقال ابو يوسف رح انه جائز كما في المحيط والمتبادر ان يكون وكالتهما بكلام واحد بان قال وكنتهما ببيع ميدي واما اذا وكلا بكلامين بان وكل به رجلا ثم آخر صرح تصرف كل بدون اجازة الاخر [ الا ] اذا كان توكيلا [ في خصومة ] فان لكل منهما ان يخاصم لكن على وجه لا يقوت فائدة تركيلهما بان يستمر الامر براءتهما واما انفرد احدهما بالتكلم وفيه رمز الى ان لا يشترط حضرة صاحبه في خصومته كما قال الجمهور وقيل يشترط والى ان لا يقبض احدهما بدون الاخر كما في الكافي [ و ] في [ رد رديعة ] كضامة و زعارية و مغصوب [ وقضاء دين ] دون قبض الرديعة والدين [ وطلاق وعتق ] فان لاحدهما ان يطلق ويعتق دون صاحبه وفي الاكتفاء اشارة الى انه لو وكل وكيلين وقال لا يطلقن احدهما دون صاحبه فطلق احدهما ثم طلق الاخر او اجاز لم يجز وكذا العتق كما في المحيط وذكر في الهداية لو قال طلقاها ان شئتما لا ينقرد احدهما به والظاهر ان الاعتاق كذلك [ لم يعرفوا ] فانه لو كان الطلاق والعتق بعوض لم ينقرد احدهما الا اذا اجازة المولى او الوكيل الاخر [ ولا يصح ] ويبطل [ بيع عبد ] مال صغيرة الحر المسلم من مشتري لوريقته [ او ] بيع [ مكانب ] مال صغيرة المسلم [ او ذمي مال صغيرة ] فان ولداهم الكبير كالاجنبي فلم يصح بالطريق الاول [ المسلم ] قيد الكل وان لم يصح بيع الاولين مال صغيرهما الكافر ايضا فان امر المفهوم اكثري لأكلي كما مر غير مرة فليس تسامح كما ظن [ و ] لا [ شراء ] اي شراء كل من هؤلاء شئاً من بيع للصغير المسلم جماله واما شرائهم للصغير جماله فيصح والادوية شمولاً ولا يصح تصرف عبد او مكاتب او كافر في مال صغيرة المسلم لان ما سوى البيع من التصرفات لم يصح منهما كما في الكفاية ولا من انسي والمستامن والحرابي والرتن في مال ذلك الصغير لانقطاع ولاية الكفار عن المسلمين كما في الكافي [ والامر بشراء اطعام ] اي طعم غير رايمة مسمول [ على البرقي ] صورة دفع [ دراهم كثيرة ] بحيث يشترون بها في العرف البر لا الخبز والدقيق ثلثوا اشتروا احدهما لا يجوز على الامر كالواشتروا بها شعيراً او لهما او ذكوة لا يجوز عليه وفي دفع الثمن الى الوكيل اشعار بأنه لو امر بالشراء بلا دفع له لا يصح التوكيل [ و على الخبز في ] دراهم [ قليلة ] ببيع لا يشتري بها في العرف

الا الحبز فلو اشترى بها غيره لا يجوز الى الامر [ وعلى الدقيق في ] درهم [ متوسطة ] بحيث لا يشتري بها في العرف الا الدقيق فلو اشترى غيره لا يجوز عليه كما في المحيط وغيره وقيل القليل مثل درهم الى ثلثة والمتوسط مثل اربعة الى خمسة او سبعة كما في الكفاية فالسبعة طين هذا لم يكن من الكثير كما ظن وما في المتن وان ذكر في الهداية بلفظ قليل لكنه ربما ذكره وهو مرجح عنده وعليه يدل كلام الكرماني وغيره وقالوا ان الطعام في عرف الكوفية على البر ودقيقه وخبزه وفي عرف غيرهم على ما يطعم وهو القياس وقال بعض مشايخنا انه ما يمكن اكله بلا ادام كاللحم والمشوي دون البر ودقيقه وقال الصدر الشهيد وعليه الفتوى كما في النخيرة [ و ] الامر بشراء الطعام [ في متخذ الوليمة ] اي طعام العرس والمتخذ بالفتح اسم زمان [ على الحبز ] ولو كثرت الدراهم ازتوسطت للعرف [ و الامر بشراء حمار ] او فرس او بغل [ يصح ] بلا بيان الشئ وينصرف الى ما يركبه مثل الموكل ولذا لو امر فاض بشراء حمار لا يجوز عليه فاذا اشترى مقطوع الاذن او اللذنب منه كما في المحيط [ و ] الامر بشراء [ دار ] يصح [ ان ذكر ثمنها ومحلها ] ويقع على دار مصر وكل فيه وجواب الظاهر انه يصح ان ذكر احد هما كما في المحيط وذكر في المضمرات ان ذكر الثمن يكفي وعن ابي يوسف رح لابد من الثمن والمصر [ و ] الامر بشراء [ شئ ] فيرمع معين يصح ان [ علم جنسه ] المبين في النكاح [ من وجه ] وذكر ثمن عين [ ذلك الثمن ] اي بين [ ثوبا ] والاحسن ترك الصفة فان النوع صار معلوما بمجرد تقدير الثمن كما في الهداية وعن ابي يوسف رح انه ينصرف الى مثل ما يليق بحال الموكل ونحوه اشارة الى انه لو كان معلوم الجنس من كل وجه كالشاة والبقر يصح وان لم يذكر الثمن والى ان جهالة وصف غير مانعة كما في المحيط [ لا ] يصح ذلك الامر بذكر الثمن [ ان فحش جهالة جنسه ] بان جهل الجنس [ من ] كل [ وجه ] فهذا تصريح بما علم ضمنا كما لا يخفى وفيه اشعار بأنه لو بين نوع ذلك الجنس صح واريد بالنوع الجنس السافل كالحمار كما ذكره المصنف ولعله سهو فان الحمار ليس بجنس سافل عند احد [ كالريق ] الشامل للذكر والانثى المختلفين في بنى آدم [ و التوب ] الشامل للديباج والكتان والقطن [ و الدابة ] الشاملة للفرس والبغل والحمار عرفا كما في الهداية وغيره او لكل ذي قوائم اربع كما في العربية وفي المفردات انها الفرس خاصة [ و صدق ] عندهم [ الوكيل ] لانه امين بشراء عبد ولو معيناً ومن الظن انه يشعر بعدم تعيين عبد [ في ] قوله [ شريت عبدا ] معيناً [ للامراء ] العبد عنده [ و ] قد [ قال الامر ] بـ [ شريته ] لنفسك ان دفع الامر التمن [ الى الوكيل ] وفيه اشعار بأنه لو اختلفا وهو حي صدق الوكيل بالطريق الاولى كما في الهداية [ و الا ] يدفع الثمن [ فالامر ] الموكل صدق لانه انكر الثمن وفيه اشعار بأنه لو كان حياً صدق الامر بطريق الاولى عنده واما عندهما فذلك اذا وكل بغير معين والا

صدق الوكيل وتماه في الهداية [ وللوكيل ] بالشراء [ حسن المبيع ] أي المشتري وإنما اختاره عليه لأنه أشهر ولم يرد أنه أظهر لأنه مناقضة بعد ظهور المراد [ من أمره ] ظرف الحبس [ لقبض ثمنه ] منه [ وإن لم يدفع ] الوكيل الثمن إلى بايعه إلا أنه لم يذكره محذور أصلاً وما في المتن عن الامام الحلواني كما في الذخيرة وفيه إشعار بأن له أن يطلب الثمن من الموكل وإن لم يرد من مال نفسه إلى البايح كما في الصغرى [ فإن هلك ] المبيع في يد الوكيل [ بعد الحبس ] مستدرك بالفاء [ سقط ] عند الطرفين [ الثمن ] قل أو كثر لأنه بمنزلة البايح من الموكل فضمن الوكيل ضمان المبيع وإما عند زفرورح فضمن الغصب فوجب قيمته بالغة ما بلغت وعند أبي يوسف ربح ضمان الرهن فلو كان الثمن خمسة عشر والقيمة عشرة رجع على الأمر بخمسة عندنا ولم يرجع بشيء عند البايعين ولو كان بالعكس رجع الموكل بخمسة عند زفرورح وسقط عندهم [ وليس للوكيل بشيء ] شيء [ عين ] أي معين ولو بلا تسمية ثمن [ شراء لنفسه ] لأنه تغير وعزل بلا علم الموكل فلو شئ لنفسه كان للموكل واحتراز بالشراء عن النكاح فإنه لو وكل بكناح امرأة بعينها فنزجها لنفسه فهي له كما في الصغرى وفيه إشعار بأنه لو وكل بشراء غبر معين كان الشراء لنفسه إلا إذا دفع الثمن من مال الموكل أو نوى الشراء له كما في المضمرة [ فإن شئ بخلاف جنس المسمى ] كالكيل ترك الجنس أحسن فإنه لو اشترى بأكثر من الثمن [ وقع ] المشتري [ له ] أي الوكيل وفيه إشعار بأنه لو لم يحم ثمناً كان في حكم المسمى لأنه العرف في العقود العقود \*

[ فصل \* للوكيل بالخصومة ] في الدين والعين والقبض [ عند علمائنا ]

لأنه متم لها فلو وكل رجلاً أن يدعي وينتبه ماله على فلان ولا يزهد عليه فأنبت عليه الوكيل بالبيئة أو الإقرار كان له أن يقبضه [ ويفتي ] أي يفتي كثير من المناهزين من مشايخ بلخ وسمرقند وغيرهم [ الآن ] أي بعد عصرهم [ بخلافه ] أي بأن ليس له القبض لأنه ما رضى إلا بالخصومة كما قال العلماء لظهور المكر والخيانة في الوكالة والجبر والتلبيس في القضاء نعوذ بالله وأهل الإسلام من هؤلاء كما قال الزاهد في نيف وخمسمائة فقس عليه ما في نيف وتسعمائة وفيه إشعار بأن للوكيل بالتقاضي القبض عند علمائنا خلافاً للزفرورح وعليه الفتوى كما في الهداية وذكر في المضمرة أن الأول ظاهر الرواية إلا أن بحكم عرف التجار وبه يقتضى [ وللوكيل بقبض الدين بالخصومة ] فلو أقام هذا الوكيل البينة على الدين أو أقام عليه أن موكله استوفاه أو أبراه يقبل خلافاً لهما فإن قضى الدين مدة قضى بمنزلة حقه وعندنا قبض بعينه وقبض على الوكالة عندهم وفيه رمز إلى أن القاضي لو وكل بقبض دين الغائب لم يكن له الخصومة وإن الرسل والأمر بقبض الدين ليس له بالخصومة كما في الذخيرة وإنه لو ادعى الغريم الاستيفاء لم يحلف الوكيل فيدفع المطلوب إلى الوكيل ثم يتبع الموكل ويستخلفه كما في الهداية

ولا ان الوكيل يقبض العين لا بخاصم كما صرح به فقال [ لا ] يكون للوكيل [ بقبض العين ]  
 الخصومة لانه كما رسول غلو اقام البينة عليه انه باع من موكله لم يصحح في حق البيع وفيه اشعار  
 بانه لم يدفع الوديعة الى الوكيل بقبضه بل دون اثبات الوكالة و ان اقربها المودع كما في دعوى  
 الخلاصة [ ويقصر يد الوكيل ] اي يتوقف على حضور الموكل قبض من وكيل [ بقبض العبد ]  
 له في يد فلان [ ونقل المرأة ] اي يقصر يد الوكيل بنقل المرأة الناشئة الى موضع كذا او يتوقف  
 على الحضور نقل الوكيل اياها [ ان اقام ] العبد [ الحجة ] اي البينة [ على العتق ] اي اجبتي  
 موكله اياه [ و ] اقامة المرأة الحجة على [ الطلاق ] اي تطبيق الموكل اياها قصرا [ بلا ثبوتها ]  
 اي العتق والطلاق لانهما اقامتا حجة على وكيل غير خصم ولذا رجب اعادتها لو حضر موكله بخلاف  
 قصر اليد [ وصح اقرار الوكيل ] اي وكيل المدعي او المدعى عليه [ بالخصومة عند القاضي ]  
 لانه محل الخصومة فلو وكل رجلا بالخصومة مدعي فاقرب باستيفائه او ابرائه او مدعى عليه فاقرب  
 بموجب المال عليه صح لان الخصومة شاملة له كما مر وفيه اشعار بانه لو انكر ذلك الوكيل صح  
 بالطريق الاول وبانه لو استثنى الاقرار صح وصار وكيل بالانكار كما لو استثنى الانكار صار وكيل  
 بالاقرار كما في الذخيرة وذكر في الصغرى انه لو استثنى الاقرار بحضرة الطالب صح والا لم يصح  
 وقال محمد رح انه ايضا يصح [ لا ] يصح اقراره على موكله المدعي او المدعى عليه عند الطرفين [ عند  
غيره ] اي القاضي غير انه لو اثبت ذلك الاقرار بالبينة خرج من الوكالة لمكان التناقض وقال  
 ابو يوسف رح صح اقراره عند غيره ايضا [ وللموكل ] لا غير [ عزل وكيله ] ذكاة مرسله او معلقة  
 لان الوكالة حقه فلو قال عزلتك عن الوكالات كلها انعزل عن الوكالة المرسله بالاجماع كما في الصغرى  
 ولو قال كلما عزلتك فانت وكيلتي ثم قال رجعت عن الوكالة المعلقة انعزل على قول كثير من المشايخ  
 وبه يعتق كما في الخزانة وفيه المختار انه يملك اخراجه بمحض من الوكيل ما خلا الطلاق والعتاق  
 وتوكيله بسؤال الخصم ويدخل فيه جحود الوكالة فان جحد ما عدا النكاح فصح وفي رواية لم يعزل  
 بالجمود ولو وكل الدائن بدين مؤجل ببيع داره بمواله عند الاجل كان له عزله قبله كما في الجوامع  
 و اضافة الوكيل للعهد فانه لا يعزل وكذا تعلق بوكالته حق الغير الا برضاه كوكالة في ضمن نكاح  
 او زهر كما في الذخيرة وفيه اشارة الى انه لو علق وكالته بالشرط ثم عزل قبل وجوده صح وعليه  
 الفتوى والى انه بطل تعليق العزل بالشرط كما في الخلاصة [ ووقف ] عزل الوكيل [ على علمه ]  
 اي الوكيل بجماع منه وكتاب اليه او رسالة ولو من عبد صغير وان اخبره عدل انعزل وان  
 لم يصلقه وبخبر غير العدل لم يعزل الا بالتصديق وعندهما انعزل اذا ظهر صدقه كما في المحيط  
 ولا يبعد ان يرجع ضمير علمه الى الموكل والمعنى وقف عزل الوكيل نفسه عن الوكالة على علم موكله  
 كما في الكرمانى [ وتبطل الوكالة ] بالبيع والشراء وغيره [ بموت احدهما ] اي الموكل والوكيل ويمتثل

الحقوق ميراثية غير تسليم الولد بالعيب ونحوه الى من كان حيا منهما كاى العنادي وذكر في نصل  
الوكيل بغيره مضى المحيط ان الوكيل لو مات فتح الرد بالعيب لوارثه او وصيه و ان لم يكن تلك  
في مواجة ولو وصى القاضي في اخرى و يستثنى منه ما اذا باع الوكيل بالبيع الجائز ثم مات الموكل فاته  
لم ينعزل كا اذا وكل الوكيل وكيلا ثم مات موكله الاول فانه لم ينعزل وكيل الوكيل كاى الفصولين [و]  
تبطل بسبب [جسونه] اى جنون احدهما بحيث لم يعرف البيع و الشراء كاى الذخيرة فلو اختلف عقله  
بالبيع بحيث لم يعرف الشراء لم يجزى على الموكل كاى الكبرى جنونا [مطبعا] بكسر الباء لغة مستوعبا  
و شريعة مستوعبا شهر عنده و به يفتى واكر السنة عند ابى يوسف رح و سنة كاملة عند محمد رح  
كما في بيع الصغرى وهو الصحيح كاى الكافي و غيره و اعلم ان الوكالة انما تبطل بالموت و الجنون اذا  
كان الموكل يملك عزل الوكيل و اما اذا لم يملك كالعدل في باب الرهن و الراة فى الامر باليد  
فلا ينعزل جموته و جنونه كاى الصغرى [و لجانه ] بالكسري اي وصول احدهما [بدر الحرب] حال  
كونه [موتدا] وان لم يحكم القاضي باللحاق وقالا تبطل به ان حكم به فلو عاد احدهما من دار  
الحرب مسلم و لم يحكم بلحاظه يعود الوكالة عندهم وان حكم به ثم عاد يعود الوكالة عند محمد رح  
خلافا لابى يوسف رح كاى الكرمانى وانما ذكر الارتداد مع المحتاج لان تصرف المرتد وان نقل  
مندهما لكنه موقوف عنده [و كدنا] تبطل [بمحج موكله] حال كون الموكل [مكتبا] اى اذا وكل  
مكاتب وكيلا بالبيع مثلا ثم صار ريققا بطل وكالة وكيله لانه وقع نصفه في مال الغير بلا امره وانما فصل  
يكن للتنبيه على العامل البعيد لا ما ظن ان فيما بعده لم يشترط علم الوكيل لا سند كراه [وحجرة]  
اى الموكل حال كون الموكل [ماذونا] اى اذا حجر عبده المأذون الموكل عن التصرف بطل وكالة وكيله  
لما مر والكلام مشبرا الى ان المكاتب او المأذون اذا وكل رجلا بالتقاضي او الخصومة لم يبطل وكالة  
بالعجز او الحجر كاى النهاية [و] تبطل الوكالة في حق من لم يؤكل صويحا من الشريكين بسبب  
[افتراق] هذين [الشريكين] عن الشركة شركة عنان او مفاوضة وقبل فيه نظر كما فى  
المستصفي وفيه دلالة على ان الوكالة بأنية في حق الموكل وان كان في دلالة اللفظ على ذلك  
خفاء و استدل صاحب الكفاية على ما ذكر بما فى الجامع ان احد المفاوضين لو وكل رجلا بالشراء  
ثم افتراق لم تبطل الوكالة فى حقه و فيه انه قاس غير ظاهر على ان فى النظم لو وكل احد من  
المفاوضين او كلاهما رجلا لم ينعزل و كان وكيلا لكل منهما على حدة فان فعل احدهما كفعلهما  
ولو وكل الشريكان عابا رجلا ثم افتراق انعزل لوعلم بالافتراق ولو وكل احدهما رجلا لم ينعزل الا  
اذا كان الشروط بينهما ان يتصرف كل على حدة فمن الظن انه لو وكل كلاهما ينبغي ان لا ينعزل في حق  
كل منهما [و ان لم يعلم به] اى موت الموكل او جنونه او لحاقه بها او عجزه او حجرة او افتراقهما  
[وكيلهم] اى وكيل كل من الموكل الميت و المجنون و اللاحق و المكاتب و المأذون و الشريك لانه

مذلل حكومي و العلم شرط للعلل الحقيقية كما في الجواهر والنظم و غيرهما فهذا الحكم عام لكل سجن  
الجمعة فلا وجه لتخصيص المصنف والمشارحين بالثلاثة الأخيرة [ و تصرف الموكل فيما ركل به ]  
تصرفا بعجز الوكيل منه سواء علم به إلا كالببيع والهبة مع التمليع والاعتاق والتدبير والاستيلاء  
و المكتابة و أما إذا كان تصرفا لا يعجز عنه كما أقبح العبد في التجارة أو رهنه أو أجرة فلا ينعزل  
فلو باع الموكل بالببيع والوكيل معا فهو بينهما عند ابن يونس روح والمشتري من الموكل عند  
روح لأنه باع ملكه فهو ارك كما في الإختيار وغيره ولا يخفى أنه معطوف على اقتران الشرطيين  
فيكون مقيدا بالقييد فإن الأصل اشتراك المعطوفين في القيد وإنما لم يقله لأنه لا ينافي الختم على  
قوله لم يعلم فلا يرد أن الأحسن تأخير القيد وإنما ختم على مسایل العزل رعاية لحسن الاختتام \*

## [ كتاب الشركة ]

أورد بعد الوكالة لأنها كالقائمة للشركة كما سيظهر [ هي ] في اللغة بالكسر والضم كما في القاموس  
أهم ومصدر شرك في كذا بالكسر فهو شريك أي مشارك كما في الديوان وغيره فهي كالمشاركة خلط  
الملكين كما في المفردات ويطلق على العقد كما في النهاية وشريعة اختصاص اثنين أو أكثر بمحل  
واحد كما في المضمرة ولما كان قريبا من اللغو قسم بلا تعريف فقال [ ضريان ] أي نوعان [ شركة  
ملك ] أي اختصاص أحد بأمر بسبب ملك فالإضافة مجعسي البناء [ وهي ] شرعا [ أن يملك  
اننان ] فصاعدا [ عينا ] وهي ضريان اختيارية بأن يشتربا عينا أو يتبا أو يوصى لهما فيقبلان  
أو يستوليا عليها في دار الحرب أو يخلطا مالهما أو غير ذلك وجبرية بأن اختلطا بحيث يتعذر أو يتعسر  
التمييز بينهما أو ورثا مالا أو غيره كما في الاختيار وغيره وهذا باعتبار الغالب فإن من الجبرية  
الشركة في الحفظ كما إذا هب الربح بثوت في دار بينهما فانهما شريكان في الحفظ كما في النظم فلو  
بذل عينا بأمر لكان أولى [ وكل ] من هذين الاثنين [ كاجتبي فيما ] أي في الامتناع عن تصرف  
مضر فيما كان [ لصاحبه ] من حصته فلو باع أحدهما نصيبه من بناء مشترك من اجنبي بلا إذن  
شريكه لا يجوز وكذا الزرع والشجر ولو باع من شريكه جاز وعن هشام لم نحر كما في بيع الصغرى  
وأنما قبل بالمفسر لأن أحدهما أن يصعد على سطح دار مشتركة بينهما كما في المنية وللحاضر  
وراعة أرض مشتركة بينهما وبين غايب إذا نفعت الأرض فلو نقصتها أو زاد الترك قوة ليس  
له ذلك كما في غصب الكبرى [ وشركة عقد ] أي الشركة القابلة للوكالة الواقعة بحسب العقد  
بقروية الاتي [ وركبها ] أي ما بهتها فإن الركن يطلق على جميع الأجزاء كما في قياس الكشف وإنما  
ذكر بعد العقد دفعا لتوهم الحاز [ الايجاب ] بأن يقول أحدهما شاركك في عموم التجارات  
أو في نوع [ والقبول ] بأن يقول الآخر قبلت وحكمها الشركة في الربح [ وشرطها ] أي شركة

العقد [ بين اثنين لأحدهما دوايم ] محمية [ من الربح ] والا نددت الشركة لإحتمال ان لا ربح هجرة [ وهي ] ام هذه الشركة [ اربعة اوجه ] جمع الوجه اي الطريق منها شركة [ مفاوضة ] ويختار شركة المفاوضة فلست لانها اعظم بركة بالحدس [ وهي ] لغة المساواة والمشاركة مفاعلة من التقويض كان كل واحد منهما رد ما عنده الى صاحبه كاذكرة ابن الاثير وفيه اشعار بان المزيد قد يشتق من المزيد اذا كان اشهر وهو خلاف المشهور وشريعة [ شركة ] اي عقد شريكين [ متساويين ] اراكثر ولا بأس بذكر لفظ الشركة لما مر في الجلالة والمبادران يكونان بالغين فلا يعقد بين صبيين ماذنيين اذ صبي ماذون وبالغ [ مالا ] من النقلين او غيرهما مما يأتي والمراد التساوي من حيث القدر اذا كانا من جنس واحد ونوع واحد اما اذا كانا من جنسين او من جنس ونوعين كالكسور مع الصحاح فيشترط مع ذلك التساوي في القيمة فلو كان ما لأحدهما قد فضل في القيمة لم يصح في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه يصح كما في الذخيرة اشتر بلفظ المتساويين الدال على التثبت ان الله لو كان لأحدهما من جنس ذلك المال لم يدخل في الشركة فمدل المفاوضة كما في فاضيلان والى انه لو قبض بعد الشركة ما على الناس من الديون او زاد احد المالين قبل الشراء او زاد بعد الفراء بالآخر فصدت في كل هذه الصور كما في الذخيرة ولا بأس بان يكون لأحدهما عقار او عرض كما في المشارع [ وحرية ] فلا يجوز بين الحر والعبد وبين عبيدين وبين حر ومكانين وبين مكانين [ ودينا ] فجوز بين المسلمين والذميين والكتابي والمجوسي والمسلم والمرد لا بين مسلم وكتابي عند الطرفين ويكره عند ابي يوسف رح ويتوقف بين مسلم ومرد عند لا عندهما كما في النظم ومن الشروط عموم التجارات والتساوي في الربح ولم يذكر لما يغير اليه ومنها لفظ المفاوضة اذ العوام فلما يعلمون شروطها كما في المحيط وفيه اشعار بانه لو ذكركل الشروط سواها صح العقد اذ العبرة للمعنى كما في المبسوط وغيره فلا بأس بتركها مع ذكر الشروط [ ويتضمن ] المفاوضة [ الوكالة ] فيصير كل واحد وكيل عن صاحبه فيحقق عقد كل ينصرف الى الاخر كما ينصرف الى نفسه [ والكفالة ] فيصير كل كفيل عن آخر فيما لحقه من نحو ضمان التجارة والغصب والاستهلاك [ وشي كل ] من المفاوضين [ لهما ] فلا يملك احدهما شراء شئ لنفسه لتضمن الوكالة [ الا طعام اهله وكسوتهم ] وغيرهما مما لا بد منه كنفقه نفسه وكسوته والادام وجارية الخدمه [ وكل دين لزم احدهما ] بما نصح فيه الشركة [ من العقد ] كالشراء ونحوه [ كالبيع الجائر والفاقد ] الاجارة [ ضمن الاخر ] لتضمن الكفالة فالشراعي ترتيب اللب فالتصديق بالفاء احسن واحترز بما يصح فيه الشركة عما لا يصح فانه لا يضمن به الاخر كالنكاح والخلع والصلح عن دم عذوفى النتف ان كل ما لزم احدهما فعلى الاخر ايضا الا اقراره بالمهر وارش الجنابة وعق رح محرر وبذلكهما يدان عليهما الا اذا جعل احدهما على البتة والاخر على العلم وفي شرح الطحاوي

لو قُتل أحدهما بالنفس لا يواحد به الآخر بالاجماع ولو كفل بالمال أخذ به عنده خلافا لهما [ وابن  
 ومقتل أحدهما ] ما يصح فيه الشركة [ أو وهبه له ] أو تصدق عليه أو وصي له [ ما يصح فيه الشركة ]  
 من النقدين وغيرهما [ و ] قد [ قبض ] الوارث أو الموصوب له أو غيره وإنما لم يقن الفعل لانه معطوف  
 بأو فيه شرط قبض كل كافي شرح الطحاوي والنظم وقاضيان والمستصفي والتف وغيرهما وعبارة  
 الهداية كالمقن بعينه فلا يشعر بان القبض شرط الهبة فقط كما ظن [ صارت ] المفارضة [ عنانا ] في  
 جميع التجارات لانقضاء المساواة والتخصيص غير ظاهر فانه إذا فقد شرط من شروطها صارت عنانا كما في  
 شرح [ الطحاوي ] وغيره [ وفي العرض والعقار ] المقبوضين من جهة الارث أو الهبة أو الرصبة أو  
 غيرها ويستثنى من العروض نحو الفلوس التي والعقار داخل في العروض [ بقى ] العقد [ مفارضة ]  
 لانه زاد غير مال الشركة [ و ] منها شركة [ عنان ] ويقال شركة العنان بالكسر اما اسم  
 كما في الديوان من العين مصدر عن يعن بالضم والكسر أي عرض فكانه عن لهما شيء فاشتركا فيه  
 كما في المقائس أو العن بمعني الحبس فكانه حبس بعض ماله من الشركة أو شريكه من بعض  
 التجارات في ماله كما في الاختيار واما مصدر عانه أي عارضه فكان كل واحد يعارض الآخر  
 كما في الديوان [ وهو شركة ] بين اثنين كل واحد منهما حر أو عبد معلم أو ذمي أو صبي  
 ماذون أو بالغ أو امرأة [ في كل تجارة أو نوع ] منها كالتجارة في الدقيق وفيه اشعار بان المفارضة  
 لا يكون الاامة وذكر شيخ الاسلام انها قد تكون خاصة أيضا كما في الذخيرة [ ونصح ببعض ماله ]  
 أي مال كل منهما دون بعض [ و ] يصح [ مع فضل مال أحدهما ] ونسائي الربح بينهما [ و ] مع  
 [ تساوى مالهما مع تفاوت الربح ] بينهما فيصح بالطريق الاولى في الاول مع تفاوت وفي الثاني مع  
 تساوى سواء كان العامل كلاهما أو أحدهما فالاقسام ثمانية يشير إلى ان الكل صحيح لكن لم يصح ما كان  
 العمل لصاحب الاكثر والربح بينهما أو لأحد المتساويين ووجه اقل فان شرط ذلك كان باطلا و  
 الربح في الاول اثلاثا وفي الثاني بينهما كما في الغني وغيره [ و ] مع [ كون ] مال [ أحدهما ]  
 دراهم [ صحاحا أو مكسورا ] أيضا أو صردا أي ردية القصة [ و ] مال [ الآخر دنائير ] سواء كانا  
 متساويين في القيمة أولا وفيه اشعار بان المفارضة لا تصح مع اختلاف رأس المال وهذا رواية عن  
 الشيخين وفي ظاهر الرواية انه يصح إذا تساوى في القيمة كما في الغني [ و ] يصح [ بلا خلط ] خلافا  
 للزفر وح وفيه اشعار بان في المفارضة يشترط الخلط وهذا قياس وفي الاحتسان لا يشترط كما في  
 المبسوط وغيره [ وكل ] من الاثنين [ مطالب بضمن مشتركة ] لنضمن الوكالة والوكيل اصل في  
 الحقوق [ لا غير ] أي لا يطالب بضمن مشتركين صاحبه لانه لا يتضمن الكفالة [ ثم ] أي بعد  
 المطالبة [ رجع على شريكه بحصته ] من النمن [ ان اداة من ماله ] لانه وكيله في حصته وفيه  
 اشعار بانه ان اداة من مال الشركة لم يرجع كما في الضمرات وانه لو لم يرد اصل لم يرجع عليه



كالشعير في الجملة ولا يتألف ما مر في الوكالة ان الموكل يوجب على الموكل ان لم يدره كالمثل ان  
هذه الوكالة الصريحة القوية والضميمة الضعيفة فرقاً كما لا يخفى [ ولا تصحح ] اى للمعاينة  
 والعنان [ الا بالتقنين ] اى الدوام والدائير فلا يجوز بالمصوغ منهما فى الروايات كلها فانه  
 بمنزلة العروض كما فى المغنى [ والفلس السانقة ] اى الرابطة فان الشركة تصح فيه عند محمد رح  
 والمهور من الشئخين انها لا تصح كما فى المغنى والفتوى على قول محمد رح كما فى المصنوعات وقال  
 الامصجابى فى المبسوط انها تصح به على قول الكل لانها صارت ثمناً باصطلاح الناس كما فى الكافي  
 [ والتبر ] اى جوهر الذهب والفضة قبل ان يضر بها وقد يطلق على غيرهما من المعدنيات  
 كالنحاس والصدى و اكثر اختصاصه بالذهب ومنهم من جعله فى الذهب حقيقة وفي غيرهما  
 مجازاً كما قال ابن الاثير [ والنقرة ] اى القطعة المذابة من الذهب او الفضة كما فى المغرب والمرد  
 غير المصروفة فهي مستدركة بالتبر ولذا لم يذكر فى الكافي [ ان تعامل الناس بهما ] اى التبر  
 والنقرة فان لم يتعاملوا بهما لم يصح كما اذا لم يكن فى ذلك عرف ظاهر وظاهر المذهب انها  
 لا تصح بهما كما فى المبسوط [ و ] لا تصح الا [ بالعرض ] غير البر والنقرة [ بعد ان باع كل ]  
 منهما اى الشريكين [ نصف عرضه بنصف عرض ] الشريك [ الاخر ] ونقابض حتى صار مال كل  
 مشترك بينهما شركة ملك ثم يعقد ان شركة عقد مفاوضة او عانا فصار نصف مال كل مضمونا  
 بالنمن على صاحبه فان حصل الربح فهو ربح مال مضمون عليهما فيصح وكذا لو باع نصف  
 عرضه بمصف دراهم الاخر وتقابضاً ثم عقدا عقدا مفاوضة او عانا وكذا لو كان مالهما مما  
 يختلط بالخلط كالكيلى والورني كلاهما من جنس واحد فخلطاً فوقت شركة ملك ثم يعقدان  
 كما فى شرح الطحاوى وهذا اذا تماويا قيمة فلو تفاوتتا بان يكون قيمة متاع احدهما لاربعة مائة وقيمة  
 الاخر مائة باع صاحب الاول اربعة احماسه بخمس الاكثر ولو كان احدهما اجود قسم بينهما نصفان  
 او على قدر قيمة الحميد والردى كما فى المغنى ثم رأس المال بعد البيع عروض او دراهم فيه خلاف  
 منكرور فى المبسوطات [ وهلاك مالهما ] اى مال المفاوضة والعنان كما فى المغنى [ او مال  
 احدهما قبل الشراء ] من جهة المالك [ يقصدها ] اى الشركة وأما لان المال محل العقد فلو هلك  
 مال احدهما فاشترى الاخرهما كان المشتري له خاصة وهذا اذا اطلق العقد واما اذا قيد بان قال  
 ما يشترى كل فمشتري لو اشترى ثم هلك كان المشتري مشتركاً شركة عقد كما قال محمد رح فينفذ بيع  
 كل منهما جميعه وان الحسن انه شركة ملك فلا ينفذ الا في نصيبه كما فى المغنى وغيره [ وهو ]  
 اى الهلاك يقع [ على صاحبه ] حال كونه [ قبل الخلط في يديهما ] او يدىهما [ هلك ] لانه  
 باق على ملكه [ و ] هو [ بعد الخلط ] يقع الهلاك [ عليهما ] لانه لا يتميز ولو اكتفى  
 بالسابق لكفى [ وكل من شريكي مفاوضة وعنان ان يبضع ] اى يجعل المال بضاعة [ ويورد

و يُضَارَبُ [ اى يدفع مضاربة ] و يُؤْكَلُ [ بالتصوف كالبيع ] و لَمَّا لِي فِي يَدِهِ [ اى كل منهما ] أَمَاتَهُ [ فلا يضمن الا بالتعدي كما فى اكثر المتأولات لكن فى النظم انّ لكل من المتفاوضين ما ذكره ] و ان يعبر استعسانا و يواجر و يستاجر و يحتقرش و يكتتب و ياذن عبد للشركة و يشارك شركة عنان و بخاصم و يرمي و يرتين و لا يهب و لا يتصلق و لا يقاوض غيره و لا يقرض و الشريك شركة عنان لا يضارب و لا يؤكل و لا يبيع و لا يقاوض و لا يهب و لا يتصلق و لا يرمي و منها شركة الاعمال و شركة الابدان و شركة التضمن [ و شركة الصنائع ] جميع صنعة كالصنائف و الصحيفة او جمع صناعة كرمائل و رسالة فان الصناعة كالصنعة حرفة الصانع وعمله ولذا يقال شركة المجترة [ و ] شركة [ التقبل ] من قبول احدهما العمل و القائه لمن صاحبه كما فى الطلبة [ و هي ان يشترك صانعان ] اى عاملان بينهما اى لا عرض لكل و لا عين فلا يشعر باشتراك كون كل عاملا فان هذا الشركة باعتبار الوكالة و التوكيل بتقبل العمل صحيح ممن يحسن مباشرة ذلك العمل و ممن لا يحسن لانه لا يتعين على المتقبل اقامة العمل به بل له ان يقبم بأمرانه و اجرائه وكل واحد منهما غير عاجز عن ذلك كما فى المبسوط [ كخياطين او خياط و صباغ ] تنبيه على ان اتحاد العمل و المكان ليس بشرط وان اختلافهما لم يكن شرطا و فى الكافي اشارة الى انه صح شركة الدالين و قال المرغيناني انه غير صحيح و الى انه صح شركة السحاليين كما فى المنية [ و ] ان [ تقبل العمل ] اى ميل العمل له فان العمل عرض لا يقبل القبول و فيه اشعار بان تقبل كل منهما شرط وقد ذكر فى المنية ان احدهما لو تقبل و الآخر عمل جاز و قد اشرنا اليه و ذكر فى الخلاصة انه لو كان من احد اداة و من آخر عمل فسد الشركة [ باحر بينهما ] يتساوى از يتفاوت [ صحت ] هذه الشركة خبر بعد خبر ذكره لقوله [ و ان شرط العمل نصفين و المال ] اى الاجر [ اثلاثا ] و لا يخلو الكلامان من اشعار بان هذه الشركة تكون مفارضة و عانا منذ اجتماع الشرائط و المطلق ينصرف الى العنان فانه المتعارف كما فى الكافي [ و لزم كلا ] من الشريكين فى شركة مطلقة [ عمل قبله احدهما ] فللامر بذلك العمل ان يخاله به ابهما شاء [ و يطالب ] كل منهما [ الاجر ] وان لم يعمل الا احدهما [ و يصح ] للامر [ الدفع ] اى دفع الاجر [ اليه ] اى كل منهما [ و الكسب ] اى الاجر تفنن [ بينهما ] و ان عمل احدهما [ و ] منها [ شركة الوجوه ] اى شركة ابتدال الشركاء اذ لا مال لهم و لا عمل و لذا يقال لها شركة المقاليس و فيه محاز من وجوه كما لا يخفى [ و هي ان يشتركا ] فى نوع ازاكثر كما فى المغني حال كونهما ملاسين [ بلا مال ] و لا عمل [ ليشتريا بوجوههما ] اى يابتدئاهما بالنسبة [ و يبيعان ] بالسقدين و السمية كما فى النظم [ تنص ] شركة الوجوه [ مفارضة ] اذا وجد شروطها و هي ان يكونا من اصل الكفالة و ثمن المشتري عليهما نصفين و كذلك المشتري و يتلفظا بلفظ المفارضة فى الضمرات

[ ومطلقة ] أما شركة الوجوه [ مثلاً ] بالصرف إلا أن تخصيص شركة الوجوه بذلك لا يتخلو عن  
 شيء وذكر في التحفة أن المطلق عنان ويصح مفاوضة إذا وجد شروطها وهي أن يقتل العنق  
 ويعمل على السواء ويتساوى في الربح والوضعية ويكونا من أهل الكفالة فإن لم يوجد واحد  
 منهما فعنان هذا إلا أن شروطهما في الواضع الملتمة ولم يتعرض في المتداولات بأنهما في كل منهما  
 حقيقة والظاهر أنهما في الأول حقيقة وفي الباقي مجاز ترجيحاً على المشترك [ وكل ] من  
 الشريكين في شركة الصنائع والوجوه [ وكيل الآخر ] عبثاً وكفيل أيضاً مفاوضة لا مكان  
 لتحقيق ذلك [ فإن شرطاً ] في شركة الوجوه [ مناصفة المشتري ] بينهما في المفاوضة والعنان  
 [ أو متاملة ] أو المشتري في العنان [ فالربح ] بينهما [ كذلك ] أي مناصفة أو متاملة [ وشرط  
 الفضل ] أي فضل الربح في هذه الشركة على قدر الملك [ باطل ] لأن استحقاق الربح بالضمان  
 والضمان يتمتع الملك فيقدر بقدره [ ولا يصح الشركة في ] كل شيء لا يصح فيه الوكالة فلا يصح  
 في [ الأخذ بالمباحات ] أي في كل شيء مباح أخذه كخد الصيد والملح والسنبلة وثمار الجبال والبراري  
 والامتنعاء والاحجار والأنربة والحصى والحشيش والحطب وغيرهما من موضع يباح أخذه  
 كما إذا اشترك على أن يبنيا من طين أو أرض لا يملكانه ويطحنا أجراً فإنها فاسدة كما في المغني  
 [ فخصت ] بالمباحات إذا اخذت [ بمن اخدها ] فلا حق فيها لمن لم يأخذها [ وصفت ] بينهما  
 [ أن اخدها ] معاً لامتزاجتهما في الأخذ وإن اخدها منفردين وخلطاهما وباعاهما قسم الثمن  
 بينهما على قدر ملكهما فإن لم يعرف قدر ملك كان منهما صدق كل إلى النصف مع الميمين وأقيم  
 البينة عليه في الزيادة كما في المغني [ وللمعين ] في الجمع أو القطع أو الربط أو التحمل أو غيره  
 [ وصاحب العدة ] أي المالك ما يحتاج الأخذ إليه من نحو الدابة والأكاف والحوالي وهي  
 بالضرم في الأصل ما اعد لامر يحدث كما في القائس [ أجر المتل ] على العامل وإن لم يأخذ المعين  
 وصاحب العدة ماله قيمة وإذا بالاجماع كما في قاضخان [ ولا يزداد ] أجر المتل [ على نصف  
 القيمة ] أي قيمة المباح يوم الأخذ إن كان له قيمة ولا فينبغي أن يكون الحكم فيه بالتخمين  
 والقياس [ عند أبي يوسف رح ] لأنه رضي به وهو المختار عند المصنف بناء على تقديمه وهذا  
 أصل جليل استدلل به صاحب الكفاية وغيره [ خلافاً لمحمد رح ] فإن عنده أجر المتل بالغاً ما بلغ  
 وهو المختار عند صاحب الهداية على ما دل عليه كلام الكفاية وكذا ما يأتي من كلام المصنف في  
 المضاربة [ والربح في ] الشركة [ الفاسدة ] كما إذا عين لأحد دراهم مسماة [ على قدر المال ] والشرط  
 باطل [ وبطل ] شركة العقد [ بالموت ] أي موت أحدهما [ والجنون ] أي جنون أحدهما  
 مطبقاً [ والحقاق ] أي لحاق أحدهما بدار الحرب مرتداً كما إذا قتل أحدهما مرتداً أو حصر  
 على أحدهما سواء علم الآخر أولاً كما مر في الوكالة [ ولم يترك أحدهما مال الآخر ] بعد الحول

[أجل اذنه] فلو اداها احدهما لم يجوز [فان اذن كل] منهما لصاحبه بالاداء [فاديا ولا] اي متعاقبة ان ادى احدهما زكوة مال صاحبه ثم ادى الآخر [ضمن] الثاني بالاداء وان لم يعلم باداء الاول او فالا ضمن ان علم والا فلا كما في زكوة البسوط والصحيح انه لا يضمن عندهما وان علم و ملق منها ما اذا وكل باداء الزكوة ثم ادى بهما اداء الموكل كما في الكفاية [وان ادبا] بغيبة صاحبه [معا] اي في زمان واحد [ضمن كل] من الشريكين وان لم يعلم بادائه [فقط غيره] اي نصيب صاحبه ولم يضمن عندهما كما في زيادات والعنابي وذكر في الكافي ان كلا منهما لم يضمن اصلا عندهما وفي ذكر الاداء والضمان ومز الى ختم الكتاب والله اعلم \*

## \* [كتاب المضاربة] \*

اورد بعد الشركة لانها كالقدمة للمضاربة لاهتمالها عليها [هي] في اللغة مصدر ضارب فلان لفلان في ماله اي اجر له مشتقة من ضرب في الارض اذا سار فيها كما في المغرب وكلاهما مجاز من الضرب كما في الاساس وانما اثر هذه المادة على المقاربة التي هي لغة اهل المدينة موافقة لنص يضمنون في الارض وهذه الهيمته لانه سار للمضارب غالبا ونسب رب المال وفي الشريعة [عقد شركة في الربح] بان يقول رب المال دفعت مضاربة او معاملة لمن ان يكون لك من الربح جزء معين كالنصف والثلث او غيره ويقول المضارب قبلت ففيه رمز الى ان كلا من الانجاب والقبول ركن والطرف للشركة واحتراز به عن مزارعة يكون البذر فيها لرب الارض فان الحاصل من الزراعة يسمى في العرف بالخارج وعن الشركة في رأس المال لا غير فانه شرط مفسد للمضاربة كما في الكرماني فلم يكن التعريف جامعاً [جمال] ظرف الربح [من رجل] او اكثر [وعمل] [من] رجل [آخر] او اكرر فاكتمى بالامل لكنه يخرج عنه ما اذا كان العمل منهما فانه مضاربة كما ياني [وهي] اي المدانة المفهومة من التعريف [ايداع] حكماً [اولاً] اي اول ادفات المضاربة وهو زمان كائن بعد القبض وقيل العمل فانه امين حينئذ لانه قابض باذنه بلا رثيقة وغير ذلك وانما انصرف اول لان الوصف فيه ضعف بدون الموصوف كما بينه الرضي [وتوكيل] حكماً [مند عمله] لانه تصرف في ماله باسم [وشركة] حكماً [ان ربح] للمضارب لاستحقاقه بعض الربح [ورغص] حكماً [ان خالف] رب المال والربح للمضارب لكنه غير طيب عند الطرفين ثم زيد في الرواية ملق قول الملائح في المشهور وتبعه المصنف فقال [وبضاعة] حكماً اي انضاع فان الامم يستعمل بمعنى المصلح كالعطاء بمعنى الاعطاء [ان شرط] عند عقد المضاربة [كل الربح للمالك وفرض] حكماً [ان شرط] عند كل الربح [للمضارب] اي العامل وانما اثره عليه اشارة الى ان الدفع بلفظ المضاربة لم يصر به مضاربة كما في الذخيرة [واجارة] او شركة

او مؤازمة [ فاسدة ] حكما [ ان فسدت ] المضاربة وما بيننا من تفسير الضمير وغيرها من زياده قوله حكما ظهر اندفاع ما ادعاه المصنف وغيرها من التساميل وهو ان المضاربة عقد شركة في الربح فكيف يكون ايداما ر اجارة [ فلا ربح له ] اى المضارب [ بل اجر ] مثل [ عمله ربح ] للمضارب [ الا لا ] يربح وهذا ظاهر الرواية ومن ابي يوسف رح اذا لم يربح لا اجر له كما في الذخيرة ولعل رده بحث على ما ذكره في الاجارة [ ولا يزداد ] اجر عمله [ لمن ما شرط ] عند ابي يوسف رح وهو المختار كما اشرنا اليه في الشركة [ خلافا للمختار ] فانه عنده يجب اجر عمله بالغا ما بلغ اذا ربح كما في الكرمانى وفيه اشعار بان الخلاف فيما اذا ربح واما اذا لم يربح فاجر النسل بالغا ما بلغ لانه لا يمكن تقديره بنصف الربح المعدوم كما في الفصولين لكن في الواقعات ما قال ابو يوسف رح مخصص بما اذا ربح وما قال محمد رح فيما هو اعم [ ولا يضمن ] المضارب [ المال ] بهلاك [ فيها ] اى المضاربة الفاسدة وهذا ظاهر الرواية وبه يفتى كما في الواقعات ومن محمد رح انه يضمن كما في الكرمانى وقال الطحاوى انه لا يضمن عنده خلافا لهما والاصح انه لم يضمن عند الكل كما في العمادى [ كما ] لا يضمن [ في ] المضاربة [ الصحيحة ] لانه امين ولو اراد رب المال ان يضمن للمضارب بالهلاك يقرض المال منه ثم باخذ منه مضاربة ثم يضح المضارب كما في الواقعات [ ولا تصح ] المضاربة [ الا بما ] يصح فيه الشركة [ من النقدين والتبر والعلى السابق لكن في الكبرى ان في المضاربة بالتبر ربايتين وعن الشنخين انها تصح بالفلس ولم يصح عند محمد رح و عليه الفتوى فتفسد بالعروض الا ان يقول الدافع معه واعمل به مضاربة في ثمنه فانه جاز لانه اضاف المضاربة الى الثمن كما في الهداية [ و ] الا [ بتسليمه ] اى المال [ الى المضارب ] على وجه الكمال ليتمكن من العمل فلو شرط ان يكون المال كل ليلة في يد المالك فسد المضاربة وان كانت لا تبطل بالفساد الفاسدة كما في العمادى وفيه اشعار بما لو شرط عمل رب المال مع المضارب فسدت وعن محمد بن ابراهيم الضرير انها يفسد اذا شرط العمل معا واما اذا شرط ان يتصرف كل من رب المال والمضارب منفردا متى بداله جاز كما في النهاية [ و ] الا بسبب [ شيوخ ] كل [ الربح بينهما ] حتى لو شرط ان يسكن احدهما في دار صاحبه اذ يكون له دراهم مسماة فسد العقد فان كل شرط يوهم قطع الشركة يفسد المضاربة واما غيره من الشروط فباطلة غير مفسدة كاشتراط الوضعية على المضارب وذكر شيخ الاسلام ان الشروط الفاسدة لا تفسد المضاربة على الاطلاق كما في العمادى وفيه اشعار بأنه لو شرط الربح ورأس المال معا از رأس المال فقط بينهما فسدت المضاربة كما في الاختيار وفي الاكتفاء ومزالي انها تصح و ان لم يكن للربح ولا الربح معلوما في العمادى وغيره انها لا تصح [ وللمضارب ] مضاربة صحيحة او فاسدة [ في مطلقها ] اى مطلق المضاربة غير مقيدة بملء اودقت او سلعة او شخص او نوع تجارة فلو دفعه المال على ان يعمل به في العتوة أو في البزفة قيدة كما في المضمرات وغيرها وقد سمي في

الاختيار المطلقة بالعامّة ، المقيدة بالخاصّة [ ان يبيع ] عده [ ينقد و نسيّة ] ولو بغبن فاحش و فيه خلاف الصّاحبين كما في الذخيرة [ الا باجل لم يعهد ] عند التجارة فانه لم ييجز عندهما خلافا لا بعتيقة روح كافي فاضيجان و ذكر في الذخيرة والكافي انه لم ييجز بلا ذكر الخلاف [ وان يشتري ] ينقد ونسيّة بغبن يحير فلو اشترى بغبن فاحش فمخالف وان قال له اعمل برائك كما في الذخيرة و الاطلاق مشعر بجواز تجارته مع كل احد لكن في النظم انه لا يتجر مع امرأته و ولده الكبير العاقل و واليه عده خلافا للصّاحبين وابن زباد و زفر و لا يشتري من عده المادون و قيل من مكاتبه بالاتفاق [ و ] ان [ يوكل بهما ] اي البيع و الشراء ينقد و نسيّة [ ز يسائر ] مال المضاربة براء و بحرا و عده انه لا يسائر و عند ابي يوسف روح يسافرائي موضع يقدر على الرجوع الى اهله في يومه نحو فرسخين او ثلثة و لا يسائرسقرا يتخامى الناس عنه في قولهم كما في فاضيجان [ و يضح ] اي يستعين المضارب باحد في التجارة كما في النهاية [ ولو ] كان المستعان [ رب المال ] فيبيع و يشتري للمضارب و نية اشعار بان الابضاع التي رب المال غير مفسد الا انه رد مذهب زفر و فقال [ و لا تقصد المضاربة ] هي [ ناكيد غير محتاج اليه ] به [ اي باضاع رب المال فلو امس المضارب رب المال ان يبيع و يشتري له جاز في قولهم كما في الوقعات [ و يودع ] و يعير ارضية لها [ و يرتهن ] و يهرن و يوجد و يستاجر و يتخال [ اي يقبل الحوالة ] بالنسيئ على الابسر و الاصر [ اي على من ايسر و اعسر معاملة من المشتري فان كل ذلك من توابع التجارة ] و لا يقرض [ المضارب ] لانه تبرع كل من الشفعة و العتق و الكتابة و الهبة و الصدقة [ و لا يستدين ] اي لا يستقرض على المضاربة كما اذا اشترى ملعة بثمن دين و ليس عده من مال المضاربة شيعة من جنس ذلك الثمن فلو كان عده من جنسه كان شراء على المضاربة و لم يكن من الاستدانة في شئ كما في شرح الطحاوي [ اذ باذن المالك ] بالادراس و الاستدانة فصار كغيره من التبرعات و اذا اذن بالاستدانة فما اشترى بينهما نصفان و كذا الدين عليهما و لا يتغير موجب المضاربة فربح ما لها على ما شوطا [ و لا يضارب ] المضارب لاحد في مالها [ و لا يخلطه ] اي مال رب المال [ محاله ] اي مال المضارب و الا ضمن و هذا اذا لم يكن الخلط متعارفا في تلك البلدة و الا لم يضمن به على ما قالوا كما في فاضيجان [ الا باذنه ] اي اذن رب المال بالمضاربة و الخلط نصا [ او باعمل برائك ] فيعتزل يضارب و يخلط [ فلو قيل هذا و قصر ] اي قال رب المال للمضارب اعمل برائك فاشترى ثوبا و قصرة بماله اي غسله من قصر يقصر بالضم قصرا و قصارة بالفتح از من قصر النوب بالتشديد اي جمعه فغسله [ او حمل ] المتاع المشتري من بلد الى بلد على دابة مستأجرة [ محاله ] اي المضارب فهو طرف الفعلين [ تبرع ] لمضارب به فلا يرجع محاله على رب المال لانه استدانة بلا اذن صريح [ بخلاف ما اذا صبح ] محاله [ احمر ] اي بخلاف ثوب مشتري صبح احمر و بخلاف صبح ثوب مشتري فما مرصوفة او موصولة او مصدرة و اذا

زئدة في الصور كما صرح به الجوهري واحتز بالحمرة عن السواد فانه نقصان عنده بخلاف الحمرة فانها زيادة فيصير شريكا له فيقسم بعد البيع ثمنه على قيمة صمغ المضارب وقيمة الثوب الابيض للمضاربة بخلاف القصارة والحمل فانه لا يصير شريكا بهما اذ لهما جمال دائم حتى لو قصر بالنشا صار شريكا وسائر الالوان بالحمرة ولم يذكر اعتمادا على الغصب ثم شرع في حكم المضاربة المقيدة فقال [ولا يجاوز] المضارب [بلدا] عينه المالك بان يذكر بعد المضاربة ما لا يستقيم الابتداء به من احد من الالفاظ الستة كما اذا قال دفعته مضاربة بالكوفة او في الكوفة او تعمل بالكوفة مرفوعا او مجزوما او على ان يعمل به بالكوفة او فاعمل به بالكوفة او لتعمل به بالكوفة بخلاف ما اذا استقام الابتداء به كاعمل بالكوفة بالواد ويدونه فانه مشهورة من رب المال للمضارب وكانه قال ان فعلت كذا فهو انفع واحسن كما في المحيط وغيره [او] كذا [سبعة] بالكسر اي متاعا عينه باحد من الالفاظ الستة والمعروفة مثلها ثمه كما في الذخيرة فيقول مثلا دفعته مضاربة في الكرواس وفي قاضيهان لو سمي شيئا فاشتري غيره كان الربح على ما شرط الا ان يقول ولا يشتري غيره ولا يبعد ان يكون اشارة الى تعيين نوع من التجارة فلو قال دفعته على ان يعمل في الثياب او الدقيق او الطعام فقد اختص كما في شرح الطحاوي [او رفعا] عينه بما ذكرنا فيقول دفعته مضاربة بالصيف او الخريف او الليل وفي النصف ان التعيين ان يقول في الصيف لا في الشتاء او في الخريف لا في الربيع او في اليوم لا في الليل [او شخصا عينه] اي ذلك المذكور [المالك] بما ذكرنا فيقول دفعته مضاربة بفلان فلو باع او اشترى من غيره ضمن كما في الذخيرة وذكر في الخزانة ان اشترى من غيره جازي في رواية [فان جاوز] المضارب عنه اي عما عينه المالك [ضمن] المال [و] كان [له ربحه] وعليه وضيعته لانه صار مخالفا وفيه اشارة الى ان اصل الضمان واجب بنفس المجاوزة عنه لكنه غير قار لا بالشراء فانه على عرضية الزوال بالوفاء وفي رواية الجامع انه لم يضمن الا اذا اشترى والاول هو الصحيح كما في الهداية والى انه لو قال لا يتجر الا في موضع كذا من البلد كان له ان يتجرفي كل البلد كما في النظم وذكر في الذخيرة انه لو قال لا يعمل الا في سوق ككوفة كان له ان يعمل في غير سوقها والى انه لو قال اتجر مع الاحرار لا العبيد او البالغين لا الصبيان او الرجال لا النساء وخالف المضارب كما في النصف ولم يذكر حكم المخالفة في البيع والشراء بالنقد والنسيئة لما اشير اليه في المطلقة انه خالفه [ولا يزج] عند الطرفين [عبدا] من ماله بامرأة [واما] منه برجل ولو تزوج عبدا اخل بالمهر بعد الحرية وقال ابري يوسف رح انه يزج الامة لانه نوع تجارة وهو وجوب النفقة على الغير وفيه اشارة الى انه لا يجل للمضارب وطى جارية للمضاربة ربح او لا واذن به او لا كما في المصنوعات [ولا يشترى] المضارب [من يعتق على وب المال] من قريبه او محلول بعته بان قال ان اشترته فهو حر [فلا اشترى] من يعتق عليه [فلا مضارب] وضمن دفعا للضرر [ولا] يشتري

[ من يعتق عليه ] اي المضارب مما ذكرنا [ ان كان ] المضارب [ ربح ] لانه وان تصرف في نصيبه الا انه يفسد نصيب رب المال عنده و يعتق عندهما [ ولو فعل ] هذا و اشتراه [ ضمن ] مال المضاربة لانه مفتري لنفسه [ وان لم يكن ] للمضارب قل [ ربح صح ] شراء من يعتق عليه على المضاربة لعدم المانع [ ونفقة مضارب عمل في مصر ] اي مصر نفسه او مصر اهله سواء كانا صغيرين او كبيرين متحدين او متعددين [ في ماله ] اي المضارب فان لم يخرج من مصران المصر فالنفقة في ماله وان دخل في غير مصره ففي ماله وان نوي الإقامة خمسة عشر يوما فصاعدًا كما في شرح الطحاوي [ وان نفقته مبتدأ خبره (في ماله) (في سفره) صفة نفقته (طعامه) بيانها و (شوابه) وادامه وعن ابي يوسف رح لحيه وعن الحسن فأكهنه كما في التجنيس و (كسوته و اجرة خادمه) اي خابزه و طابخه و غاسل ثيابه و عامل ما لا بد له منه كما في الكرمانى فقوله [ و غسل ثيابه ] مستدرك اللهم الا ان يراد به ثمن ما يغسل به مثل الحرص و الصابون كما في الكفاية [ و ] اجرة [ ركبويه كراه ] اي اجرة كراهيه و الركوب بالفتح المركوب [ و شراء و علفه ] اي اجرة علف ركبويه و الخطب [ في ماله ] اي في رأس مال المضاربة الصحيحة الا اذا ربح فانه يجزى حكمه و انما قيد بالصحيحة و هي المتبادرة لان في الفاسدة كان النفقة في مال المضارب لانه اجبر كما في الخزانة و غيره وفيه اشارة الى ان ثمن الحجامه و الفصد و التنوير و الادهان وما يرجع الى التدوير في ماله كما في شرح الطحاوي [ بالمعروف ] عند التجار بلا اسراف في الانفاق [ و ضمن ] المضارب لرب المال [ الفضل ] على المعروف [ و ما دون سفره ] اي ثلثة ايام و لبايلها كسواد المصر [ يغدو اليه ] اي ينهب المضارب الى ما دونه غدوة [ و لا يبيت باهله ] اي لا يكون في جميع الليل عند اهله [ كالمسفر ] فان بات باهله فكالمسفر فنفقته في ماله و نفقة الاول في ماله [ فان ربح ] المضارب بعد الانفاق من رأس المال [ اخذ المالك ] من الربح [ ما انفق ] المضارب من رأس المال [ تم قسم الباقي ] من الربح بينهما فلوانفق من ماله او استدان رجع في ماله كما في الاختيار [ وان دفع المضارب ] المال الى غيره [ مضاربة بلا اذن ] من المالك لم يجز [ ضمن ] الاول [ عند عمل ] المضارب [ الثاني ] وان لم يربح و بمجرد الدفع ضمن عند زفر و في رواية عن ابي يوسف رح و الفتوى على الاول كما في الوقعات [ و قيل ] اي روى عن الشيخين انه ضمن [ عند ربحه ] اي الثاني و انما اسند الضمان الى الاول اشعارا بأنه اذا ضمن الثاني رجع على الاول فان لرب المال الخيار في قولهم و بان المضاربة الثانية صححت بينهما و الربح على ما شرط كما في الوقعات و يطيب الربح للثاني ذرن الاول لانه ملك مستند كما في الهداية فان استهلكه الثاني فالضمان على الاول خاصة و عندهما ضمن الثاني و الأشهر الخيار فيضمن ايهما شاء كما في الاختيار و هذا اذا كان المضاربتان صحيحتين و اما اذا كانتا فاسدتين او احدهما



فلا ضمان على احد منهما [ ربح ] العقد او العرط [ ان شرط لعبد المالك جميع ] من الربح مثل الثلث [ ليعمل مع المضارب ] والمشرط للمولى وان كان على العبد دين وفيه اهارة الى انه ان شرط شيى لعبد المضارب والاجنبي ليعمل مع المضارب صح بالطريق الاولى والمشرط للمضارب والاجنبي والى انه لو لم يشترط عمل احد منهما صح العقد والمشرط للمالك سواء كان على العبد دين او لا وتامه في الذخيرة [ وتبطل ] المضاربة [ بموت احدهما ] اى المالك والمضارب وكذا بقتله وحججه نظرا على احدهما وبجنون احدهما مطبقا كما في النظم [ و ] بسبب [ لحاق المالك ] مع حكم القاضي به بدار الحرب [ مرتدا ] لانه كالموت وهذا اذا لم يرجع مسلما والا لم تبطل فان ربح فهو على ما شرطا كما في النهاية وغيره وفيه رمز الى ان العلم باحد منهما لم يشترط للبطلان كما في قاضيان والى ان ردة المضارب لم تبطل لبقاء الملك كما في الاختيار والى انه لو لحق المضارب بدراهم لم تبطل وفي النظم انها تبطل بلحاق احدهما بدراهم فلو لحق المضارب فعمل ثم عاد مسلما كان الربح له وتصلق به عند ابي حنيفة روح [ ولا يعزل ] المضارب [ حتى يعلم بعزله ] اى المالك المضارب لانه عزل حقيقي فلو اشترى بعد العزل قبل العلم نفذ كما في الاختيار [ فلو علم ] بعزله وفي المال عرض [ فله بيع عرضها ] اى غير النقدين من مال المضاربة لان الربح لا يظهر الا به وفيه اشعار بان لم يجب البيع على المضارب وقد وجب عليه لما ياتي فالاولى (باع عرضها) [ تم ] اى بعد ما باع هذا العرض وغيره [ لا يتصرف ] المضارب بالبيع ونحوه [ في ثمنه ] اى ما باع من العرض لعدم الضرورة [ ولا ] يتصرف [ في نقد نص ] صفة بالفتح والضاد المعجمة اى حصل من بيع مال المضاربة يقال خذ ما نص لك اى تيسر وحصل والناض عند اهل الحجاز الدراهم والدينانير كما في المغرب حال كون ذلك الثمن والنقد والاعين [ من جنس رأس ماله ] اى مال عقد المضاربة ومن اكتفى انه حال عن فاعل نفس فقد اخطا كما ياتي الان [ ويدل ] اى يجب ان يبيع [ خلافة ] اى خلاف جنس رأس ماله [ به ] اى بجنسه فانه اذا عزل ومال المضاربة من جنس رأس المال من كل وجه بان كانا دراهم او دينانير لم يتصرف المضارب فيه اصلا وان لم يكن من جنسه من كل وجه بان كان مال المضاربة عرضا ورأس المال احد النقدين لم يعمل عزله وتوقف حتى صار مثل رأس المال واذا كان من جنسه من وجه بان كان احدهما دراهم والاخر دينانير صرفه بما هو من جنس رأس المال دون العروض وتامه في الذخيرة [ ولو افترا ] عن المضاربة [ وفي المال ] اى مال المضاربة [ دين ] على احد [ يؤمر ] اى المضارب [ بطلبه ] ونقله وان نهاه رب المال عن الطلب [ ان كان ] المضارب قد [ ربح ] اذا الربح كالأجرة له والكلام مشير الى ان نفقة الطلب في مال المضارب وهذا اذا كان الدين في مصره والا ففي مال المضاربة كما في الذخيرة [ والا ] بربح المضارب [ يوكل ] اى يقال

للمضارب وكل [ المالك به ] ان يطلبه و ما في الجامع انه يقال له احل فقد اريد بالحوالة الوكالة  
 مانه قد استعير كل في كل كما اشير اليه في الكرواني وغيره لكن في شرح الطحاوي ان المضارب  
 يؤمر ان يحيل رب المال على المديون [ وكذا ] اي مثل ذلك المضارب المعزول [ سائر  
 الوكلاء ] جمع الوكيل اي الوكيل بالبيع اذا باع وانعزل يقال له وكل رب المال بالطلب كما في الكرواني  
 [ والبيع ] كالمضارب من باع مال الناس باجر كما في العاشر من وكالة النخيرة وليس في  
 النهاية كاطن [ والسهم ] بالكمز المتوسط بين البائع والمشتري كما ذكره الزمخشري والمطرزي وابن  
 الاثير والغيرز آبادي وفي المذهب السمسار كالللال ( عرض كند ) فتفسر المصنف البيع بالللال  
 لا يخلو عن شيخ فالسمسار على ما ذكرنا ما لم يكن في يده مال الناس بخلاف البيع لكن في  
 العاشر المذكور ان البيع والسمسار وكيل من جانب البائع باجر فان الناس يحملون الاشياء  
 اليهما فيبيعاها وتلميذهما وكيل من جانب المشتري فانه يعرض الاشياء ولهذا كانت البيعة  
 و السمسرة على السائح والشاكردانة على المشتري فعلم هذا يشكل التفرقة بينهما [ يجبران عليه ] اي  
 طلب الثمن وقبضه وان يدرج لانهما كالاجيران عادة كما في الكافي [ وما هلك ] من مال المضاربة  
 الصحيحة فان الفاسدة لم يضمن كما مر [ صرف الى الربح اول ] لانه تبع فان زاد فاك رأس المال لان  
 المضارب امين فان قسم الربح ثم هلك كل ما في يد المضارب من رأس المال او بعضه بطل القسمة فود  
 من الربح حتى يستوفي رأس المال فيبدأ برأس المال ثم بالسفقة ثم بالربح الا هم فالهم كما في الاختيار  
 فلواريد ان لا يبطل القسمة استوفى رب المال رأس المال ثم يقسم الربح ثم عقد للمضاربة ثم يرد رأس  
 اللال الى المضارب كما في النخيرة [ وان قال المالك ] بعد تصرف المضارب [ عينت ] لك [ نوها ] من  
 التصرف ودفعت المال اليك مضاربة في الدقيق مثلا [ صدق المضارب ] مع اليمين لان الاصل في  
 المضاربة العموم [ ان جحد ] تعيينه وادعى العموم وقال دفعته الى مضاربة بالنصف ولم تسم  
 شيئا وهذا لا يخلو عن اشعار بانهما اذا ادعياهما قبل التصرف صدق المالك كما اذا ادعى المالك بعد  
 التصرف العموم والمضارب الخصوص صدق المالك ايضا فان اقاما بينة ووقا وقتا يقضي ببينة الثاني  
 فانه ناسخ للاول وان لم يوقت البينتان او وقتا على السواء او وقت احد لهما دون الاخرى قضي ببينة  
 المالك وتمامه في النخيرة [ وان ادعى كل ] منهما [ نوها ] فقال المالك عينت الطعام وقال  
 المضارب اتيتك [ صدق المالك ] مع اليمين لان العبارة لبيان بعد اتفاهما على الخصوص فان اقاما البينة  
 فالجواب ما فصلناه وعن ابي يوسف راج اذا ادعى المضارب عموم البلاد والمالك خصوصها صدق المضارب  
 وعلى العكس صدق المالك كما في النخيرة [ وكذا ] صدق المالك [ ان قال ] ان المال المدفوع  
 اليه [ بضاه او ودعية ] وقال ذوليد انه مضاربة او قرض [ لما روكذا ] صدق المالك لو ادعى المضاربة  
 وذوليد القرض او بالعكس وانما ختم على لفظ القرض الدال على القطع اشعارا بحسن الاختتام \*

## \* [ كتاب المزارعة ] \*

عقب به المضاربة مع اشتغال كل طرف شركة في شئ من الخراج رعاية لجانب مذهب الامام وإنما لم يعنون بالمساواة ايضاً لانها نوع من المزارعة [هي] في اللغة من الزرع وهو طرح الزرعة بالضم وهي البذر وموضع المزرعة مثلثة الرءاء كما في القاموس الا انه مجاز حقيقة الانبات ولذا قال صلى الله تعالى عليه وسلم لا يقولن احدكم زرعتم بل حرثتم اي طرحتم البذر كما في الكشف وغيره وإنما أثر هذه المادة على المخاطبة التي هي لغة مدينة لانه من خبير اول ما دفع مزارعة والاشتقاق من الجوامد قليل وهذه الهيئة لعمل احد وسببها آخر واعلم ان المزارع آخذ الارض لا دافعها وان جاز ان يطلق عليه ايضاً كما في الطلبة وفي الشريعة [عقد الزرع] اي عقد بالزرع على نحو شركة عقد بان يقول مالك الارض دفعتمها اليك مزارعة بكذا ويقول العامل قبلت فركنهما الايجاب والقبول كما في النخيرة والاولى عقد حرث [بعض الخارج] اي خارج وحاصل مما طرح في الارض من بذر البر والشعير ونحوهما والباء متعلق بالزرع ولم ينقض بما كان الخارج كله لرب الارض اذ العامل فانه ليس مزارعة اذ الاول استعانة من الاول والثاني اعادة من المالك كما في النخيرة [ولا نصح] وقصد المزارعة حتى ان الافضل ترك اجابة دعوة المزارع [عند ابي حنيفة رح] الا اذا كان البذر والالات لصاحب الارض او للعامل فيكون صاحب مستأجر للعامل والعامل للارض باجرة ومدة معلومتين ويكون له بعض الخارج بالتراضي وهذا حيلة زوال الخبث عنده وإنما لم يصح بدونها لاختلاف فيه من الصحابة والتابعين لتعارض الاخبار عن ميل المرسلين صلوات الله عليه وعليهم الى يوم الدين كما في المبسوط وقضى ابو حنيفة رح بفسادها بلاحد ولم يثب عنها اشد النهي كما في التحقيق ويدل عليه انه فرع عليها مسائل كثيرة حتى قال محمد رح انا فارس فيها لانه فرع عليها وراجل في الوقف لانه لم يفرع كما في النظم [وصحت عندهما للحاجة وبه] اي بما عندهما من الصحة [يقضى] كما في الوقعات والكافي وغيرهما وهذه معترضة [بشرط] اي صححت بشرط [صلاحية الارض للزرع] عند العقد فلو كان فيها قوائم القطن ومنعت عن الزراعة فسدت الا اذا اضاف الى وقت فراغ الارض فيجوز لمن يجوز لمن ما قال الفضلي كما في الفصل الاخر من قاضيتان [واملية العائدين] اي بشرط كونهما حريين بالقيين اذ عبدا اوصيبا ما فزعين اذ ذميين لانه لم يصح عقد بدون الاملية كما في الهداية فلم يختص به فتروكه اولى [وذكر المدة] كسنة اذ اكثر فان ذكر وقت لا يتمكن فيه من الزراعة فهي فاسدة وكذا ذكر مدة لا يعيش احد هما الى مدها غالباً وجوزة بعض ومن محمد بن سلمة انها بلا ذكر المدة جائزة ويقع لمن زرع واحدة ربه اخذ الفقيه كما في النخيرة وعليه الفتوى كما في الصغرى وبالاولى يقتضى كما في الوقعات [وذكر] [رب البذر] ولو دلالة بان قال دفعت اليك

لتزويجها لي اذ اجرتك اياها او استاجرته لتعمل فيها فان فيها بيان ان البذر من قبل رب الارض ولو قال لتزويجها لنفسك ففيه بيان ان البذر من العامل وان لم يذكر شي من ذلك قال ابو بكر البلخي يحكم العرف في ذلك ان اتحد والا فقد فسدت المزارعة لان البذر اذا كان من رب الارض فهو مستاجر للعامل واذا كان من العامل فمستاجر للارض وعند اختلاف الحكم لابد من البيان كما في الوقعات [و] ذكر [جنسه] اي البذر كالبز والشعير فان بعض الزروع يضر بالارض وذكر شيخ الاسلام ان ذكره ليس بشرط استحسانا والاصوب انه شرط وان لم يذكر فمصادرة الا اذا زرعها فانقلبت جايزة لانه صار معلوما او عمن بان قال ما بد الي اولئك كما في النخيرة [و] ذكر [قسط الاخر] اي نصيب من لا بذر من جهته يعني نصيب العامل لانه اجرة في حقه فيشترط ان يكون معلوما فان ذكر قسطه ولم يذكر قسط صاحب البذر جازت بالاتفاق لكن لو ذكر قسطه وترك قسط الاخر جاز استحسانا كما في النظم [و] بشرط [النخيلة بين الارض والعامل] ليقدّر عليه فهي فسد مما يمنع النخيلة كاشتراط العمل لمن رب الارض ويجب ان يقول رب الارض سلمت اليك هذه الارض وهذا شرط لم يذكر في الكتاب كما في تممة الوقعات [و] بشرط [شروع الحب] اي حب خارج عنها سواء كان التبن بينهما او لرب البذر دون غيره بقريئة التي ويشكل اذا شرط الفلّ لاحدهما والبذر لآخر فانه جاز كما في النخيرة فمن الظن ان الحب اولي من الخارج لانه لا عبوة لسوء التبن والاكتفاء مشير الى ان علم المزارع بالارض لم يشترط وقد وجب العلم بها فانه لم يتم الرضاء بدونه كما في التتمّة والى ان العقد فسد بتكرار احد هذه الشروط والمشايع استحسنوا جوارها بمجرد ان يقول المزارع اعمل انا في ارضك مزارعة ويرضى صاحب يملك فان العرف كاف كما في الجواهر [فتفسد] المزارعة [ان شرط ما ينافية] اي ينافي الشيوع [كرفع البذر] وناحية معينة من الزرع [او الخراج] اي خراج وظيفة دراهم او فزنان مسمانين فان شرط خراج مقاسمة جزء من الخراج كالثلث مثلا فانه غير مفسد للشيوع فاللام للعهد وفيه اشعار بانه لو شرط ربع العشر من الخارج والباقي بينهما جاز وهذا حيلة لرب الارض اذا اراد ان يرفع بذره [تم قسمة الباقي] من البذر والخراج فهي مجبوزة بالكتاب وانما تفسد لانه ربما لم يبق شي بعد [وكذا] فساد [ان شرط التبن] خبر كذا او بالعكس [لغير رب البذر] سواء شرط الحب بينهما او لرب البذر وانما يفسد لان التبن ثمة البذر الذي هو الاصل فاستراحه لغير صاحب الاصل مفسد سواء كان صاحب الارض او لا [وصح] العقد ان نعرض بالتبن [للاجر] اي رب البذر مع شيوع الحب في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه لا يصح [ان لم يتعرض] بالتبن له مع شيوع الحب والتبن لرب الارض وعن بعض مشايخ بلغ انه بينهما كالحب لانه معروف وهو يحكم عند الاشتباه وعن الصالحين انه لا يصح وفيه

اشعار بانه لو شط التين بينهما ومكث عن الحب فمدت لان المقصود هو الحب الكل في النخبة [ ولا نعيم ] وتفقد المزاغة في هذه الصور السبع [ الا ] في صور ثلث [ ان يكون الارض والبذر لاحدهما ] اي المتعادلين [ والبقر والعمل ] والالة [ لآخر ] منهما [ او الارض از العمل له ] اي لاحدهما [ و الباقي ] من البذر والبقر والعمل والالة او الارض والبذر والبقر والالات [ لآخر ] واليه اشار المصنف في نظمه المشهور \* شعور \*

\* زيمو سما على سما زمين با تخم اي كال \* ورائي اين سموت دان بر ناپايژ و باطل \*

( يعني : سموت سموت بائي ) وهي ان يكون الارض والبقر والبذر والبقر از احدهما لاحدهما والباقي لآخر ومن ابني يوسف رح بها تصح ان يكون البذر لاحدهما والباقي لآخر كما في النخبة - واقتل ان يقلل انه قد منع الحصر في طريقي الصحة والفساد في صورة كثيرة اما في الاول فلانه صح ان يكون الارض لاحد والبقر لآخر والبذر والعمل منهما والخارج نصفان وان يكون البقر لاحد والعمل لآخر والارض منهما والبذر اما منهما والخارج نصفان او من العامل وله ثلثا الخارج كما في التمة وان يكون الارض والبذر وبقر واحد لاحدهما والعمل وبقر آخر لآخر كما في التمة عن نجم الائمة وان يكون البقر لاحد والارض والبذر لاحد والعمل لهما والخارج نصفان كما في التفت واما في الثاني فانه لا يصح ان يكون كل من الاربعة لاحد كما في التمة وان يكون البذر والبقر لاحد والارض لآخر والعمل لثالث وان يكون البذر والارض لاحد والبقر لآخر والعمل لثالث والبقر لاحد والبذر بينهما كما في العمادي وان يكون البذر والعمل لاحد والبقر لآخر والارض لثالث وان يكون العبد از البذر والعبد از البقر والعبد از الارض والعبد والبقر لاحد والباقي لآخر كما في التفت فوضع بطلان ما ظن ان الحصر صحيح [ واذا صحت المزاغة والقي البذر وخرج [ فالخارج ] بينهما [ على الشرط ] اي على ما شرط عند العقد لصحة الالتزام [ ولا شيء ] من اجر المثل وغيره [ للعامل ان لم يخرج ] شيء من الزرع لانها اما اجارة فالواجب المسمى وهو معدوم واما شركة في الخارج لا غير [ ويحجر ] اي يبيح الحاكم [ من ابني ] من المزارعين [ عن المضي ] ظن ما هو موجب العقد من العمل [ الارب البذر ] فانه لم يجبر على العمل لانه يلزم منه ضرر استهلاك البذر في الحال وفيه اشعار بان هذا قبل العاء البذر في الارض واما بعده فيجوز ان العقد حينئذ يصير لازما من الحائنين حتى لا يملك احدهما القسعة بعده الا بعذر كما في النخبة [ فان اي ] رب البذر عن المضي والارض له [ بعد ما كرب العمل ] اي قلب الارض للحوث [ يجب ان يستوفي ] العامل باعطائه اجر مثل عمله لثلاثي الغرور وقال مفايننا هذا ديانة واما الحكم فلا شيء له فيه اذا العقد على الخارج كما في المبسوط وفيه اشعار بانه

لم يثبت رواية في مقدار ما به الاسترضاء [ وان فسدت ] المزارعة وخرج بعد الغلاء البذر [ فالخارج  
لرب البذر ] لانه جاء ما يكفي فان كان رب الارض طالب له الزرع وان زاد على قدر بذره واجر مثل  
ارضه وان كان عاملا يأخذ مثل بذره واجر مثل بقرة ومقدار ما انفق وما مزم من اجر مثل الارض  
ثم يتصلق بالفضل عند الطرفين خلافا لابي يوسف رح كما في التهمة والظلم [ وللاخر اجر المثل ] وان  
لم يثبت شمع او نبت وهلك واللام في المثل للعهد اي مثل عمله ان كان صاحبه از مثل ارضه  
ان كان صاحبها از مثل البقر او الارض مكروبا ان كان صاحبه وكل ذلك من جسس الثقلين وان  
وجد الخارج كما في المسية وان كان البذر مشتركا فالخارج بينهما على قدر ملكهما كما في التهمة  
[ ولا يزداد ] اجر المثل في هذه الفصول [ على ما شرط ] عند الشبخين لانه رضي به واجر المثل بالغاء  
ما بلغ عند محذ رح لانه استوفى مبالغه [ وبطل ] المزارعة [ موت احدهما ] اي رب الارض والمزارع  
وان كرب الارض وحفر الهوسوي المسنبت ولا يغرم ورثة رب الارض شيئا فان مات قبل الشروع  
فللاخر ان يمتنع وبعد الشروع يفسخ العقد كما في التهمة وان مات رب الارض بعد الزراعة قبل  
النبات ففي بقاء المزارعة اختلاف المشايخ ولو مات بعد ما نبت قبل ان يستحصل بقي العقد استحسانا الى  
ان يستحصل كما في الذخيرة ويدخل في الموت لحاق احدهما بدار الحرب مرتدا بانه يبطل عنده  
خلافا لهما كما في الظلم وينبغي ان يكون الجنون المطبق والتجبر كذلك [ رفسخ ] اي ويجوز فسخ  
المزارعة ولو بلا قضاء ورعاء كما في رواية الاصل واليه ذهب بعضهم ويشترط فيه احدهما في رواية الزبادات  
وبه اخل بعضهم كما في الذخيرة [ بدين محوج ] اي بسبب دين لرب الارض مضطر [ ان يبيعا ] اي  
الارض وفيه اشارة الى ان لا مال له سواها واني ان لا حق للمزارع على رب الارض كغفر الانهار وتسوية  
المحنيات واني ان الارض لم يثبت وقال بعضهم انه يبيع في هذه الصورة فان نبت لم يسع بالدين حتى  
يستحصل كما في الذخيرة وانما لم يذكر ما يوجب الفسخ من جانب المزارع كمرضه وخيائه اكتفاء  
بما ميأتي في المسافات ومنه غريمة سفره والدخول في حرفة اخرى كما في الظلم واني انه لو باع بعد  
الزرع بلا عذر توقف على اجازة المزارع فان لم تجزه لم يفسخ حتى يستحصل او يمضي المدة على ما قل  
الفصلي كما في قاضيجان [ فان مضت المدة ] للذكورة عند العقد [ ولم يدرك الزرع ] اي لم  
يستحصل [ فعلى العامل ] لرب الارض [ اجر مثل نصيبه من الارض حتى يدرك ] الزرع الا اذا  
اريد قلعه فقل لرب الارض اقطع الزرع فتكون بينكما از اعطه قيمة نصيبه او انفق انت على الزرع  
وارجع ما تسفقه في حصته وفيه اشعار بانه ليس لرب الارض ان يأخذ الزرع بقله لما فيه من  
الاضرار كما في الهداية [ ونفقة الزرع ] كاحرة السقي والحفظ [ عليهما ] اي العامل ورب الارض  
[ بالنقص ] اي بقدر نصيبهما [ كاجر الحصاد ونحوه ] من الحنح والرفع الى البيدر والدياسة  
والتنزية والحفظ وغيرها فان اكل عليهما الى ان يقسم فاذا قسم فعلى كل نصيبه فانها ليست من

اعمل المزاينة بل هي مؤنة ملك مشترك بينهما كما في الكافي وفيه اشعار بان هذه الامور لم يختص بها ذكر من الشرطية السابقة بل عامة في جميع المزاينات كما في الهداية فهنا الكلام جملة اسمية مستقلة ولم تكن معطوفة على جواب الشوط كما ظن بل على الشرطية [ فان شرط ] امر الحصاد ونحوه عند العقد [ على العامل صح ] الشرط اذ العقد [ عند ابي يوسف رح وبه يفتي ] لتعامل الناس وهو الصحيح في ديارنا كما في المبسوط وفسد في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رح انه صح وهو مختار اكثر مشايخ بلخ كما في التتمة وذكر في المبسوط والهداية والكافي وغيرها انه صح في راية عن ابي يوسف رح فكلامه لا يخلو عن شيع واعلم ان ما ذكره من الشرايط ونحوها هو الحكم والديانة فان الحلال ما يفتي به واما الطيب فما لا يعصى الله تعالى في كسبه ولا يتأذي حيوان بعبه كما ذكره الزاهدي في تفسيره وذكر في الزاهدي عن احكام القرآن للرازي من اخذ ارضا مزارعة او معاملة او زرع ارضه محافظا على الصلوات في موافقتها لجماعة لكنه اخر صلوة واحدة عن وقتها لاشتغاله بالزراعة لا يكون زرع طيبا وكذا لو زرع بلا طهارة او اخر الاجرة بعد ما جف عرقه او اخر اداء الثمن بعد حلول الاجل او اذاه متفرقا بلا رضاء البائع ويستحب ان يبذره على الطهارة ثم يقرم في ناحية ويصلي ركعتين ثم يقول اللهم انا عبد ضعيف وسلمت هذا اليك فتسلمه لي وبارك لي فيها ثم يصلي على النبي صلي الله عليه وسلم فانه تعالى يحفظ هذا الزرع عن آفاته و يبارك فيها واذا ادرك الزرع يجب ان يكون الكمال على طهارة يستقبل القبلة والا لا يكون فيه بركة فاذا فرغ من كيله يصلي ثم يقول يارب القيمت بذرا واعطيتني شيئا كثيرا فاحفظها قوة طاعة ولا تجعلها قوة معصية واجعلني من الشاكرين وكذا في غرس الاشجار \*

[ فصل \* المسافة ] من المزاينة كما في التنف واما أثر على للعامة التي هي لغة مدينة لانها اذوق بحسب الاشتقاق ولم يفرق بين معاسها اللغوي والشرعي كما في النهاية وعبره فالتفوق من الطن [ دفع الشجر ] اي كل نبات بالفعل اذ القوة يبقى في الارض سنة اراكثر بقريته الاتي فيشتمل اصول الرطبة والقوة ويصل الزعفران و ما غرس وزرع في فضاء مدفوعة وغيرها مما ياتي ومن عطف الكرم والرطبة على الشجر فقد افسد التعريف [ ان من يصلح ] بتنظيف السواقي والسقي والتلقيح والسليب والسند والحراصة وغيرها بان يقول دفعت اليك هذه النخلة مثلا مسافة بكذا ويقول المسافي قبلت ففيه اشعار بان ركنها الايجاب والقبول كالاشيو اليه في الكرمانى وغيره [ بجزء ] شائع بقريته الاتي [ من تمرة ] اي مما يتولد منه فيتناول الرطبة وغيرها [ وهي ] اي المسافة [ كالزراعة ] اخلافا وشرطا وحكما [ الا انها ] اي المسافات [ تصح بلا ذكر المدة ] لانها معلومة عرفا وفيه اشارة الى انها لا تصح عند تصح مندهما وبه يفتي ويشترط فيها صلاحية الشجر للشمر حتى انه لو دفع غرسا لم يبلغ الاثمار مسافة لا يجوز الا ببيان المدة لانه يتفاوت

بقوة الارض وضعفها تفاوتتا فاحشا كما في الهداية والى انه يشترط اهلية العاقدين والتولية بين العامل والشجر وشيوع الثمر وذكر قسط العامل فان ذكر قسط الدافع وسكت عن قسط العامل جاز استحسانا كما في التتمة [و تقع] مدة المسافة حينئذ [على] مدة [اول ثمر يخرج] في هذه السنة فالول المدة رقت العمل في الثمر المعلوم وآخرها وقت ادراكه المعلوم فيجوز فلولم يخرج فيها انتقضت المسافة [و ادراك بلذر الربطة] بالفتح وهي الاسفست الربط كما في الكرمانى والبذر بالدال وفي بعض النسخ بالزاء وهو اخص اذ هو ما كان للبذر من الحب كما في النهاية والبذر مما عزل للزراعة من الحبوب كما في القاموس [كادراك السمر] اى دفع الربطة لادراك البذر كدفع الشجر لادراك الثمر يعني اذا دفعها بعد ما تنامي نباتها ولم يخرج بلذرها فيقوم عليها ليخرج البذر فهو جائز كما في الكرمانى وغيره فعلى هذا لا يرد ما ذكره المصنف في الشرح من الاعتراض فان شئت فأرجع اليه وفي الاختيار اذا دفع الربطة وقد نبت او دفع البذر لبيدته فانها فائدة فان كان وقت جزئها معلوما جاز وقطع الحجة الاولى [و ذكر مدة لا يخرج السمر فيها] كالشمام [يقصد ما] لانه فأت الشركة في الخارج فللعامل اجر المثل [بخلاف] ذكر [مدة قد يخرج] الثمر فيها [و قد لا] يخرج فانه يصح كالوخرج الثمر فيها فهو على الشوط بينهما [زان لم يخرج] الثمر [فيها] بل بعدها يفسدها [للعامل اجر المثل] وان اعطاه ما شرط له من النصف وغيره او اقل برضا او اكثر جاز وكذا الحكم في كل مسافة فاسدة كما في التنف و ذكر في الزاهدي ان الثمر اذا لم يخرج فلا شيع للعامل عند ابي يوسف روح وقال له اجر المثل وفي النخيرة ان سمى وقتا فلا شيع عنه السمر فان خرج ما يرغب منه في المسافة فيصح والا فلا [ولا يصح] للمادة [ان ادرك السمر] اى انتهى في العظم [وقت العقد] لانه لا اثر للعمل حينئذ [كل زراعة] فانه اذا دفع الزرع وقد استحصل على انه يحصله ويذره فانه لا يصح ومن ابي يوسف روح انه يصح والاصل ان الثمر والزرع متين كان في حد الزيادة يصح المسافة والا فلا كما في العظم و ذكرني فاصيخان انه ان احتاج الى السقي او الحفظ جاز المعاملة والا فلا [فان سمعت احدهما] ان المالك او العامل وينبغي ان يكون الخاق بدواهم كالبوت وفي المبسوط اذا لحق صاحب الارض دبح فادح انتقض المسافة [و الثمرني] اى غير مدرك فان مات رب الارض [يقوم العامل عليه] كما يقوم قبله الى ان يدرك وان كان مكروها عند الورثة فان قال العامل انا اذن نصف الثمر فللورثة ان يقسموه على ما شرط او يعطوه قيمة نصيبه او ينفقوا عليه حتى يدرك فيرجعوا بذلك في حصة العامل من الثمر [او] يقوم عليه [وارثه] اى العامل ان مات وان كره رب الارض فان قال ورثته انا اخذ نصفه فلو لم يرض الارض الخيارات الثلاثة وان ماتا جميعا فالخيار لورثة العامل بين العمل والترك فان ابوا ان يقوموا عليه فلورثة



رب الأرض الكل في الهداية [ ولا تفسخ ] أى لا يجوز فسخ المسافة [ إلا بعد ] كالدين القادح  
 و هل يحتاج في الفسخ إلى القضاء الرضوي قد مر [ و كون العامل مريضاً لا يقدر على العمل ]  
 في الشجر [ أو سارقاً ] و الأشمل خايناً كما في التهمة [ يخاف ] منه [ على شفعه ] فانه قد  
 ينصرف فيه بالحرق و نسج الذئيل و المراوح و غيره و الشفع بالتحريك ورق جريد النخل  
 أى قصنه و يقال للجريد نفسه الواحدة شعبة كما في المغرب و فيه إشارة بأن يحرم على العامل  
 حرق شئ من الأشجار و الدعائم و العريش و القضبان المثقبة بلا إذن صاحب الكرم لأن  
 كلها ملكه كما في التهمة [ أو ] على [ ثمرة ] قبل الإدراك [ على ] فان بعده يمكن دفع  
 سوته بالقسمة و فيه رمز إلى انه يحرم اخراج شئ من الثمار للضيف و غيره بلا اذنه لأنها  
 مشتركة بينهما و هذا لا يختص به فان الدافع كذلك الا ترى انه اذا اكل هو و اهله من  
 ثمرة بلا إذن المسائي ضمن كما في التهمة [ و دفع ] إلى آخر [ قضاء ] أى ارضاً واسعة خالية فارغة  
 ذكره ابن الأثير [ ليغرس ] الآخر فيها غرساً [ و يكون الأرض و الشجر بينهما لا تصح ]  
 المسافة و يفسد لاشتراط الشركة فيما كان حاصله لا بعمله و هو الأرض كما في الكرمانى و فيه  
 إشارة إلى انها لو دفعها للغرس طلق ان يكون الشجر بينهما يصح و إلى انه لو شرط ان الثمر أو الشجر  
 و النمر بينهما يصح سواء كان الغرس لرب الأرض أو للعامل كما في الننف و غيره [ فلعامل  
 قيمة غرسه ] يوم الغرس [ و أجر عمله ] و ان كان الغرس للعامل فالشجر له يؤمر بقلعه و عليه  
 أجر مثل الأرض كما في الننف و هذه المسئلة مما يشعر بالاتمام و يناسب ختم الكلام و السلام  
 و الله اعلم بالصواب \*

## \* [ كتاب احياء الموات ] \*

عقب المزاوعة به لان متعلقها اشرف من متعلقه و احياء لغة جعل الشئ حياً أى ذا قوة حماسية  
 او نامية و مراد بالتصرف في ارض موات بالبناء أو الغرس أو الزرع أو الكرب أو السقي أو غيره  
 كما في الخلاصة و غيرها [ هي ] أى الموات يفتح الميم و ضمها لغة ارض لا مالك لها كما في  
 العاموس و ذكر في المغرب المهمل انه فعال من الموت في الاصل ما لا روح فيه و في المعجمة  
 ارض غير عامرة و شريعة [ ارض ] متلبس [ بلا نفع ] أى لم يزرع [ لا نقطاع مائها ]  
 أى الأرض عنها بسبب ارتفاعها [ و نحوه ] من غلبة الماء عليها أو من غلبة الرمال أو الاحجار  
 أو صيرورتها نزعاً اكونها سنبعة أو غيره و في الكرمانى و غيره انه تحديل لغوي زاد الشرع عليه  
 [ لا يعرف مالكها ] يعينه سواء كان فيها آثار العمارة كالسنة أو لم تكن كما في النية لكن لو  
 ظهر لها مالك يرد عليه و يضمن نقصانها كما في الخزائن و عن محمد ر ح لا يحكي ماله آثار العمارة

ولا يؤخذ منه التراب كالمقصور الخيرية كما في قاضيخان فما ملك مسلم او ذمي يوجه لم يكن مواتا وان مضت عليه القرون وصارت خربة كما في المضمورات وذكر في اللخيرة ان الاراضي التي انقرض اهلها كاللوات وقيل كاللقطة [بعيدة عن العامر] اي البلد والقرية فان العامر يعني المعمور كما في الصحاح وعند محمد رح اذا انقطع ارتفاق اهلها فموات ولو قرية والاول قول ابي يوسف رح فمداير الحكم على البعد عنده وهو المختار كما في المختار وغيره وعلى الارتفاق عند محمد رح وبه يقتضي كما في زكوة الكبرى وهو ظاهر للرأية كما في شرح الطحاوي ثم بين البعد وقال [لا يسمع صوت] اي لا يسمع البعيد صوتا كما قال الطحاوي وذهب الجرجاني الى انه صوت على قدر اذان الناس عادة كما في الخزانة وعن ابي يوسف رح يقدم جهوى الصوت على اعلى مكان وينادي بأعلى صوت وعنه البعد قدر علوة كما في اللخيرة [من اقصاه] اي اقصى العامر وطرفه فيعتبر الصوت من طرف الدور لا الاراضي العائرة كما في التيجيس وقد تسامح كما في اضافته اسم التفضيل الى معرفة لم يكن باسم جنس [من احياء] اي الموات بحفر النهر والسقي على ما روي عنه كما في الاختيار اذ بالكرب والسقي معاطن ما روي عن محمد رح او باحدهما او بالغرس على ما روي عن ابي يوسف رح او البناء او الزرع او غيره كما في الهداية وغيره [ملكه] اي ملك المحيي موضع احياء دون غيره وعن ابي يوسف رح ان عمراكثر من الصف كان احياء للجميع والمتبادر انه ملك الرقبة وقيل المنفعة والاول اصح كما في الاختيار فلو زرعها آخر كان له ان ينزعها منه [ان اذن له الامام] في الاحياء فلو لم ياذن له لم يملكه عنده وملكه عندهما والاول المختار فان قاضيخان قدمه وقد مر ذلك في اول كتابه والمتبادر ان يكون المحيي مسلما فان كان ذميا فلا يملكه بلا اذن ولا خلاف وان كان مستأصلا فلا يملكه اصلا بالاتفاق كما في النظم [و من حجر ارضا] اي عملها ولو بالاذن بان يضع حولها احجارا او حشيشا محصودا منها او يقصها منه او يحرق شوكها او يغرز حولها اغصانا يابسة او يجفر فيها بئرا بقدر ذراع كما في اللخيرة وغيره فالتحجير الاعلام كما نص عليه صاحب الاوضح فلاشتقاق من الحجران غير محتاج اليه [ولم يعمرها] اي لم يحيها [ثلث حجج] جمع الحجج بالكمراي السنة [دفعها الامام الى غيره] اي غير المحجر وهذا ديانة فانه ان احيها غيره قبل هذه المدة ملكها لتحقق الاحياء منه دون الاول كما في الهداية وقال شيخ الاسلام ان التحجير يقبل ملكا موقتا بثلث سنين وعند البعض لا يفيد اصلا كما في الكوماني وفيه اشعار بانه لو احيى المحجير ونزعه ثم زرع غيره كان للمحجر النزع عنه وهو الاصح لان ملكه بالترك لا يزول كما في الهداية [و من حفر بئرا في ارض موات] في قهر الامام [بالاذن] عند اهل الغيرة ايضا عندهما [فله] اي الحافر [حريمها] اي ما يحيط بها مما يلقي فيه التراب سمي به لانه يحرم تصرف الغير فيه فهو فاعيل بمعنى فاعل اسناده مجاز وفيه زموالي انه لو حفر في ملك الغير لا يستحق الحرمان ولو حفر في ملكه كان له من

الحريم ما شاء والى ان الماء لو غلب على ارض تركها الملاك او ماتوا اذ انقصر الم البحر احيائها فلو تركها الماء بحيث لا يعود اليها ولم يكن حريماً لعامر جاز احيائها كما في المضمرات [ للعطن ] اي البشره وهي البشر التي يستسقي منها باليد والعطن بفتح تين في الاصل مناخ الابل حول الماء [ والناسخ ] اي بخره اي التي يستسقي منها بالبعير والناسخ بغير يستسقي به والاضافه في الموضعين لادني ملابسه [ اربعون ذراعاً ] عامه كل ست قبضة كل قبضة اربع اصابع وقالا ان حريم الناسخ ستون وعن محمد رح مقدار ما يمد الحبل اليه ولو اكثر من سبعين ويقتى بقول ابي حنيفة رح كما في التمه [ من كل جانب ] من الجوانب الاربعه [ في الاصح ] احتراز عما قال مشهوره من كل جانب والاول الصحيح لان الماء يتحول الى ما حفر دونها كما في الهداية [ و ] الحريم [ للعين ] المستخرجه في ارض موات بالاذن [ خمسماية ] ذراع عامه [ كذلك ] من كل جانب في الاصح كما في المبسوط وغيره وقيل ثلثمائة والاول اظهر كما في الزامدي وقيل مائة وخمسة وعشرون من كل جانب وقيل التقدير المذكور في بحر وعين في اراضيهم لصلابتها وما في اراضيها فيزاد لرخاوتها كيلا ينتقل الماء الى الثاني كما في الهداية [ ومنع غيره ] اي الجائر [ من الحفر ] اي التصرف بحفر وزرع وبناء وغيره [ فيه ] اي حريم البشر والعين لانه ملكه فان حفر آخر يثرا في حريم الاول فللان ان يحسبه تبرعا وقيل له ان يامر الثاني بالاصلاح جبرا وقيل يكسبه بنفسه وبضمنه القصاص بان يقول ذلك قبل الحفر بعده فيضمن التفاوت كما في الكفاية و غيره [ قال حفر ] غيره بالاذن [ في انتهاء ] اي منتهى حريم البشر او العين في جانب او اكسر [ فله ] اي الغير [ الحريم ] من ثلثة جوانب دون الاول لسبقه فلو حفر فيه اربعة على المعاقب فطريقه في الرابع وقيل له ان ينطرق من اي شاء كما في الظهيرية وفيه لشعار بانه لو ذهب ماء البشر الاولى بحفره فلا شيء عليه لان الماء تحت الارض غير مملوك لاحد كما في المبسوط [ وللقناة ] اي مجرى الماء تحت الارض ويقال بالغارسية ( ك ر ) كما في النهاية [ حريم بقدر ما يصلحها ] اي يحتاج اليه للقائه الطين ونحوه وقيل هذا عندهما واما عنده فلا حريم له الا اذا ظهر الماء على وجه الارض فاذا ظهر فهي كالعين وعن محمد رح ان القناة كالمجرى في الحريم كما في الهداية وذكر في الاختيار انه مفوض الى راي الامام [ ولا حريم ] عنده [ للنهر ] اي المجرى الواسع للماء فانه فرق الساية وهي فوق الجدول كما في المغرب فهي مجرى كبير لا يحتاج الى الكري في كل حين واما عندهما فله حريم مقدار نصف بطن النهر عند ابي يوسف رح و عليه الفتوى كما في الكرماني ومقدار جميعه من كل جانب عند محمد رح وهذا ارقى كما في الهداية والزامدي والبرص على هذا الاختلاف كما في الاختيار وفيه اشارة الى ان المجرى لو كان صغيرا يحتاج الى الكري في كل وقت فله حريم بالاتفاق كما في الكفاية وغيره عن كشف الغوامض وذكر في الاختيار وغيره انه لا حريم للنهر الظاهر عنده اذا كان في ملك الغير الا ببينة وكذا اذا حفر في موات خلافا لهما لكن المحققين من مشايخنا قالوا ان له الحريم بالاتفاق بقدر ما يحتاج اليه

لا لقاء الطين ونحوه وهو الصحيح كما في التثنية وذكر في الكرمانى ان الخلاف في نهر مملوك له مسناة فارغة تلزمها ارض لغير صاحب الارض فالمسناة له عندهما ولصاحب الارض عنده وقد تصاحب المصنف فانه لا نزل عندهم ان ما به استمسك الماء فهو لصاحب النهر واعلم ان حرم شجر في موات خمسة اذرع من كل جانب كما في الهداية \*

[ فصل \* الشرب ] بالكسراسم المصدر فهو لغة الماء المشروب والله اشار بقوله [ نصيب الماء ] الى الحظ المعين من الماء الجاري او الراكد للحيوان او الجماد وشريعة زمان الانقاع بالماء سغيا للمزارع او الدواب وانما خالف دابه وذكر المعنى اللغوي دون الشرعي لئلا يتوهم انه مراد في هذا المقام [ والشفة ] بفتحين في الاصل شفة او شقفا بدل اللام ببناء تحفيفا وشريعة [ شرب بني آدم ] اى استعمالهم الماء لدفع العطش او الطبخ او الرضوء او الغسل او غسل الثياب او نحوها كما في المبسوط فالشرب بالضم او الفتح مصدر من حد علم [ و ] شرب [ البهايم ] اى استعمالهن الماء للعطش ونحوه مما يناسبهن والبهيمة ما لا نطق له وذلك لما في صوته من الابهام لكن خص التعارف بما عدا السباع والطيور كما في المفردات والاكثاء مشعر بان الزرع والشجر ليسا من اهل الشفة كما في المبسوط [ ولكل ] من بني آدم والبهايم [ حقها ] اى حق الشفة فلم يكن ملكا لهم لانه غير محرز [ و ] لكل من بني آدم [ حق سقي الدواب ] اى دوابهم فيكون من قبيل حذف الخبر وانما ذكره لئلا يتوهم ان حق الشفة فهي ان يشربن بنفسهن ومن الظن ان افراده للتخصيص بالقييد فان المعنى [ ان لم يخف ] اى بنو آدم والبهايم [ تخريب ] جانب [ النهر ] كما في الاختيار وغيره وفيه اشعار بان العلم والظن بالتخريب لم يشترط المنع والله اشير في الظهيرية والمراد من النهر بقرينة الاتي ما فيه ماء من ارض مملوكة فيشمل الساقية والجدول والبير والعين والحوض المملوكة كما في التثنية [ في كل ماء ] ظرف الحق [ لم يحرز بانه ] الاولى [ في اياه ] في الاماس احرز الشيء في وعائه فلو احرز في جوة ارجب او حوض مسجد من نحاس او صفراو حص و انقطع جريان الماء فانه يملكه وانما اثر الاحرز اشارة الى انه لو ملا الدواب من البير ولم يبعده من رأسها لم يملك ذلك الماء عند الشيخين اذ الاحرز جعل الشيء في موضع حصين والى انه لو اعترف الماء من حوض الحمام بانه الحمامي فانه يبقى على ملك الحمامي لكنه احق به من غيره كما في المنية وغيره وفي لفظ الحق اشعار بانه لو منعه من غير المحرز وهو يخاف على نفسه او مركبه كان له ان يقاتله بالسلاح لانه قصد اهلاكه بمنع حقه وهو الشفة والماء في نحو البير غير مملوك له بخلاف الماء المحرز حيث يقاتله بلا سلاح لانه ملكه وهذا اذا كان الماء كثيرا واما اذا لم يكن الا لاحدهما فانه يترك على ملك المالك كما في النهاية وغيره [ و ] لكل من بني آدم [ حق الشرب ] اى نصيب الماء للزرع بقرينة الماضي [ ونصيب الرعي ] والدالية على جميع الانهار بقرينة الاتي

[ الأ إذا اضر ] ذلك الشرب والنصيب [ بالعامة ] بأن يغرق اراضيهم بشق نهر عظيم كدجلة للمسي  
او الرحي [ او خص النهر بغيره ] اي غير صاحب الشرب والنصيب [ اي دخل ] ماءه [ في المقاسم ]  
اي المقسم اي مجري ماء مملوك لجماعة محضومة ليس صاحب الشرب والنصيب منهم فلم يكن له  
الحق ان يرضاهم كما في النعمة والمقسم كالمجلس موضع القسمة اي موضع السكر المعهود كما ذكره المطرزي  
فالمقسم بمعنى القسمة ائتماء عليه وفي تخصيص ماء الانهار رمز الى ان له الحقيقتين في ماء البحار  
وان اضر بالعامة وفي استثناء النهر اشعار بأنه ليس له هذان في البير والعين والحدود المعلومات  
بالطريق الاولى فان لصاحبها ان يمنع ذا شقة من الدخول في ملكه ان كان يجد الماء في ارض مباحة  
فان لم يجد فاما ان يخرج الماء اليه او يترك حتى ياكل بنقمه بلا كسر النهر كما في الهداية و  
غيره [ وكرى نهر ] اي اخراج الطين ونحوه منه فالكري مختص بالنهر بخلاف الحفر ملن ما قال  
البهيقي الا ان كلام المطرزي يدل على الترادف [ لم يملك ] ان لم يدخل ماءه في المقاسم كنيل  
وفرات وغيره [ من ] مال [ بيت المال ] اي مال المسلمين يعني من نحو الخراج والجزية  
دون العشر والصدقة لانهما للفقراء وفيه اشعار بان اصلاح مسنانه منه ان خيف منه غرقا  
[ فان لم يكن فيه ] اي في بيت المال [ شرع فعلى العامة ] اي الذين يطبقون الكري  
و مؤنتهم من مال الاغنياء الذين لا يطبقونه [ وكرى نهر ] خاص او عام قد مرّ حده  
في الشفعة [ ملك ] ذلك النهر بان دخل في المقاسم [ على امله ] الا ان في العام لو امتنع عنه كلهم  
او بعضهم يجبرون عليه وفي الخاص لو امتنع الكل لا يجبرون الا عند بعض المتأخرين ولو  
امتنع البعض عنه اجبر على الصحيح كما في الخزانة ويمنع عند الشفيعين الابي عن شربه حتى  
يودي ما عليه من النفقة كما في العميون والاكتفاء مشير الى ان ليس الكري ملن اهل الشعة لانهم  
جميع من في الدنيا وليس البعض اول كما في الكرمانى وقال بعض المتأخرين انهم يجبرون عليه  
كما في الخيرة [ من اعلاه ] خبر يعد خبر اذ ظرف للطرف وحاصله انه يدل في الكري من اول النهر  
عنده ومن اسفله عند المتأخرين كما في الطهيرة وذكر في الكافي انه يترك بعض النهر من اعلاه  
حتى يفرغ من اسفله [ ومن جاز ] كزهم [ من ارضه بوج ] من مؤنة الكري صده و اما  
عدهما فالكري عليهم جميعا من اول النهر الى آخره بخصص الشرب والاراضى ويفتح بقوله  
كما في النعمة وفيه اشعار بأنه لو كان فم نهره في وسط ارضه لم يجز الا بالمجازرة عن ارضه وهذا  
في النهر الخاص و اما في العام فقد بوج اذا بلغوا في فم نهر قريتهم وفي الاكتفاء رمز الى انه  
اذا جاوز الكري من ارضه جازله ففتح الماء في النهر الخاص وفيه اختلاف المشايخ وتماهه في  
الخيرة واما في النهر العام فينبغي ان يفتح بالطريق الاولى [ وصح ] استحسانا [ دعوى الشرب ]  
اي شرب يوم اواكبر من شهر في نهر [ بلا ارض ] مح انه مجهول معدوم لما سيجيء انه قد يملك

يدونها وهو على عرضيه الوجود فلو ادعاه مع الارض صح بالطريق الاول وانما لم يذكر صحة الدعوى في آخر الكتاب وهو المناسب على ما ظن لانه وجب عليه اثبات صحة الخصومة ليصح قوله [ وان اخصم ] وادعى قوم [ في شرب ] من نهر مشترك [ بينهم ] لانه لم يذكر كيف كان شرب اراضيهم [ قسم ] الشرب عند علمائنا [ بقدر اراضيهم ] اذا المقصود من الشرب سقى الارض وبه يجوز وقيل يقسم على قدر الخراج كما في النخيرة [ ومسح ] الشريك [ الاصل ] بالنسبة الى الاسفل فمنعه الكل الا الاسفل فان في منعه خلافا وهذا اذا كان الماء بحيث لو ارسل لم يسكر يصل كل منهم الى حقه في الشرب واما اذا كان بحيث لو ارسل الى الاسفل لا يمكن له الانتفاع اصلا بان كان النهر شقة لم يمنع كما في النخيرة [ من سكر ] اى سد [ النهر ] المشترك فلو انحدر الماء من الجبل الى جهة الارض فانتشر لا يمنع الاصل منه بل يكون لمن سبق اليه يده كما في النخيرة وفيه اشعار بانه يشرب بقدر ما يدخل في ارضه بدون السكر كما في الهداية والسكر كالنصر مصدر سكر النهر ويجوز كسر السين فانه اسم منه وما سدل منه النهر وقد جاء فيه الفتح تسميه بالمصدر كما ذكره المطرزي [ وان لم يشرب ] ارض الاصل [ بدونه ] اى السكر [ الا برضاهم ] اى الشركاء الباقية بان يسكره الاصل حتى يملا ارضه او بان يستغنوا عن الماء او يتفقوا على ان يسكر كل في نوبته فان تمكن من ان يسكر بلوح باب فلا يسكر بالطيين والتراب الا برضاهم كما في المبسوط وينبغي ان يذكر ما لا يرضي الشركاء من انه يبدأ بالاسفل فيشرب بحصته ثم باعلاه ثم وثم وقال شيخ الاسلام ان مشايخ الامام استحسنا في المقام ان يقيم الامام بالايام كما في النخيرة [ و ] منع [ كل منهم ] اى الشركاء [ من نصب رجلي ] على ماء مشترك [ ونحوه ] كالولاية والسانية والجسر والقطرة الا برضاهم كما في المبسوط وانما لم يذكر الاستثناء لاشتراك المعطوفين في القيد [ الا في ملكه ] الخاص لانه من اعلاه الى اسفله ملك مشترك بينهم [ بحيث لا يضر ] النصب [ بالنهر ] بانكسار صفته [ ولا بالماء ] ببطي جريانه او بانتقاضه فانه لا يمنع حينئذ لانه لا يكون الا للتعنت فلا يلتفت اليه [ و ] منع كل منهم من [ التغير ] المضر بالنهر او الشرب كتوميع فم النهر او تحويل الكوة اى مقع الماء الى الزرع من الاسفل الى الاصل او بالعكس او تأخيرها عن فم النهر بهذه الصورة [ لئلا ] او تسفلها او ترفعها والاصح عند الامام الحلواني انها لا يمنعان او زيادتها او نقصانها او ترفع القطرة ان كان موجبا لزيادة اخل الماء او التقسيم بالايام مثل ان يقال نجعل لكم اياما معلومة فصل فيها كروانا ولنا اياما معلومة تسدون فيها كروانا او سرق شرب ارضه الى ارض لا شرب لها او سرقه حتى ينتهي الى هذه الارض او سرقه الى نخيل في ارض اخرى الكل في المبسوط [ مما ] كان قديما [ الا برضاهم ] لان القديم يترك على قدمه لظهور الحق فيه وفيه اشعار بانه اذا كان

لرجل مياه في اوقات متفرقة في قرية لم يجز جمعها في وقت الا برضاهم كما في الجواهر لكن في التتمة انه جاز [ والشرب يورث ] كالقصاص والدين والخمر [ ويومي ] اي يصح الوصية من الثلث [ بالانفعا ] به اي بان يسقي ارض فلان يوما او شهرا من شربه كالوصية بالانفعا بثمر نخله [ ولا يباع ] في ظاهر الرواية شرب يوم اداكثر ويقصد نص عليه محمد رح كما في النخيرة [ بلا ارض ] لانه مجهول لانه غير مملوك والا بطل وفيه اشعار بجواز بيعه ولو مع ارض اخرى وهو الصحيح كما في التتمة [ الا عند ] اكثر [ مشايخ بلخ رح ] للتعامل والقياس يترك به ولم يجز عند الفقيه ابي جعفر رح واستاذ ابي بكر البلخي وغيرهما اذ القياس لا يترك بتعامل بلدة واحدة كما في النخيرة [ وكذا ] لا يصح ويقصد [ الاجارة ] اي اجارة الشرب سواء تكن بلا ارض او مع ارض اخرى فلو باعه وآجره مع الارض جاز ويدخل الشوب في البيع والاجارة بتمعية الارض كما في النخيرة [ والهبة ] والصدقة والعارية والرهن والقرض والمهر وبذل الخلع والصلى [ ومن سقى ارضه ] ولو كرما [ من شرب غيره يضمن ] بان ينظر بكم يشتري الشرب لو جاز بيعه سواء كان مثليا او قيميا فان الماء مثلي في روايه وقسمي في اخرى وبالضمان اخذ فخر الاسلام المسمى بعلي البزدوي فمن اثبت للمغايرة بينهما فقد اخطا ولعل تاخير الاتية من ههنا النسخ او الكلام من قبيل التجازب فيكون متعلقه بما يملأه لفظا وبه وما قبله معنى فان الاكثريين منهم الوفاة والهداية وغيرهما انه لا يضمن وعليه الفتوى كما في التتمة والخلاصة وذكر في الزاهد من ههنا من شرب غيره يرفع الى السلطان ليؤذيه بالاضرب والحبس وفي التتمة ان الماء وقع في كرم راهل من غير نوبته امر بقلعه ومن بعضهم انه طرح منه التراب البلبل وقال الفقيه لا أمر به ولو تصدق ينزله لكان حسنا وهذا افضل لبقاء الماء الحرام فيه بخلاف الحلف المغصوب فان الدابة اذا ضمن به انعدم وصار شيئا اخر [ لا ] يضمن [ من سقى ارضه فنزلت ارض جارة ] اي صارت ذاتا بالكرم يقال بالفارسية ( ذب ) كما في الطلبة وهذا اذا سقى في نوبته مقدار حقه واما اذا سقى في غير نوبته وزاد على حقه يضمن على ما قال الامام اسمعيل الزاهد كما في النخيرة وذكر في التتمة انه اذا سقى سقيا غير معتاد فتعد ضمن وعليه الفتوى ولا شك ان ارضا ذات نز انقطع عنه الارتفاق فيلزم ختم الكتاب كما لا يخفى على اولى الالباب \*

### \* [ كتاب الوقف ] \*

عقب به احياء الموات لانه موات بلا محي له الا ان ربنا افتم بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الغائبين [ هو ] لغة مصدر دفعه اي حبسه فهو راقف درهم وقوف ويطلق على الوقف فيجمع على الاوقاف ولا يقال اوقفته الا في لغة ردية على ما قالوا كما في العرب وفيه اشعار بان التضعيف ضعيف في الدار المصون ان اوقفه لم يجمع عند ابي صورو وصح عند غيره على ان التعديفة

بالهجرة قياسية انتهى و شريعة عنده [حبس العين] و منع الرقبة المملوكة بالقول عن تصرف الغير حال كونها مقتصرة [على ملك الوقف] فالرقبة باقية على ملكه في حيوته وملك ورثته في وفاته بحيث يباع و يوهب الا ان ما ياتي من البطل بالمنفعة يابى عنه و يشكل بالمسجد فانه حبس على ملك الله تعالى بالاجماع اللهم الا ان يقال انه تعريف للوقف المختلف فيه و انما قيد بالقول بانه لو كتب صورة الوقفية مع الشرائط بلا تلفظ لم يصرف وفاقا بالاتفاق كما في الجواهر [و] حبسها على [التصدق] او نذر بالتصدق على وجه الخير [بالمسفعة] منها فيكون من قبيل الاستغناء و يجوز ان يرفع و يكون حكمه كما اشير اليه في النجعة و لا يشكل بالوقف على عترته صلى الله تعالى عليه وسلم فان في جازاة روايتين [كالعارية] في الحبس على الملك و التصديق بالمنفعة و فيه اشارة الى انه لو قال ارضي هذه موقوفة على المساكين صار وقفا فالقبول ليس مما لا بد منه و هو ركن في النبرعات كالصدقة و الى انه سببه طلب زيادة الزلفى في العقبى عند ربه الامن و اما شرط العام فكونه حراً عاقلاً بالغاً و الخاص فلاضافة الى ما بعد الموت او الوصية خلافا لهما و قوله قوي من حيث المعنى و غير مخالف للآثار فانها مضمولة على الاضافة او الوصية كما في المبسوط [و] شريعة [عندهما هو] غير محتاج اليه [حبس] للعين ازالة و للملك المالك المجازي مقتصرة [على] حكم [ملك الله] المالك الحقيقي [تعالى] و تقدر و التصديق بالمنفعة بقريضة العطف فلا يصح بعد ان يكون ملكاً ل احد من المخلوقين و يكون منفعة للمؤمنين و انما قدر الحكم لانه لم يصرف ملكاً ل احد وله نظير في الشرع كالسجدة الذي نظيره الكعبة كما في النهاية و به يفتى كما في الحقايق و غيره و ان قال ابو يوسف رح لم نزل في حيرة منذ خالفنا الشيخ في الوقف كما في المستصفي و قال محمد رح ان الشيخ لم يفرض عليه و لذا كنت راجلاً فيه كما في النظم [فلا يزول ملك المالك] المجازي عن العين [عند ابي حنيفة رح] و ان ملق بموته على الصحيح نحو ان مت فقد وقعت داري على كذا كما في الهداية [الا] اى لكن في صورة [ان يحكم به] اى تجاوز الوقف [حاكم] مولى بانه يزول ملكه حينئذ و يصير لازماً فلم يصرف بعده ملكاً ل احد و هذا اذا ذكر الوقف شرايط اللزوم و الا لم يزول ملكه الا اذا حكم بلزومه كما في الجواهر و صورة المرافعة ان يسلم الوقف الوقف الى التولى ثم يرجع عنه محتجاً بعدم اللزوم فيختصمان اليه فيقضي بلزومه فحينئذ يزول و يلزم لانه قضاء بالمختلس فيه فلم يكن لغيره ابطاله كما في الظهيرية و لا يشترط المرافعة فانه لو كتب كاتب من اقرار الوقف ان قاضيها من قضاة المسلمين قضى بلزومه صار لازماً و هذا ليس بكذب مبطل لحق و مصحح لغير صحيح فانه منع المبطل عن الابطال فلا بأس به و هذا اذا لم يختص بالوقف فان كل موضع يحتاج فيه الى حكم حاكم بمجتهد فيه كاجارة المشاع و غيره جاز فيه مثل هذه الكتابة كما في الجواهر و نظيره في المضمرات و غيره و الحاكم مشعر بانه لو حكم به حكم لا يزول



ملكه ولا يرتفع به الخلاف على الصحيح فللقاضي ان يبطله كما في الحقايق [ والا ] اي لكن [ في مسجد ] فانه يزول الملك عنه بالشروط الابنية عند الطرفين وبنفس القول عند ابي يوسف رح ولم يشترط الاضافة والوصية فيه عند احد منهم كما في المحيط وغيره - والا في الموضعين للمنقطع كما اشرنا اليه - والا لا يصح التفريع كما لا يخفى وفي التخصيص اشعار بانه لو جعل ارضه مقبرة او خانا او سقاية او حوضا او بئرا او قنطرة لا يزول عنه وكذا لو اضيف الى ما بعد الموت وهو الصحيح كما في الخلاصة [ بني ] فانه لو كان ساحة زال ملكه بمجرد الامر بالصلوة فيها ذكر الابد او لا كما في المحيط [ وانزل ] اي يميزه عن ملكه من كل الوجوه فلو كان العلم مسجدا والسفل حوانيت او بالعكس لا يزول ملكه لتعلق حق العبد به كما في الكافي وفيه خلاف كما فيما اذا جعل تحت حوض وتامه في النهاية [ بطريقه ] اي مع طريق المسجد بان يجعل له ميلا عامة حتى لو اذن الناس بالصلوة في وسط داره لا يزول ملكه لانه لو لم يفرزه حتى ابقى الطريق لنفسه فلم يخلص الله تعالى وانما ذكر هذا القيد مع القيد السابق لرد ما روي عن الشيخين انه يزول به ملكه كما في الهداية هذا لكن الصلوة شرط في المسجد كما سيجيء فلو صلّى في هذا الوسط زال ملكه عنه كما في السراجية [ واذا للناس ] اي كل الناس [ بالصلوة ] اي بكل صلوة [ فيه ] فلو اذن لقوم او للناس شهرا او سنة مثلا لا يزول ملكه كما في المحيط [ وصى ] فيه وان لم يكن باذان واقامة واحد [ سواء كان بائنا او غيره فلو صلّى بجماعة او باذان واقامة صار مسجدا بلا خلاف كما في الدخيرة وفي الاكتفاء بالاستثنائيين اشعار بان في غيرهما لا يزول وفي الصغرى وغيره انه لو اضاف الى ما بعد الموت فقال ارضي هذه موقوفة مؤبدة حال حيوتي وبعد مماتي زال ملكه عنها بالاجماع وذكر شيخ الاسلام انه لو وقف في مرض الموت لزم في رواية وقال المرخسي ان المباشر في ارض كاتبه مباشر في الصحة على الصحيح كما في المغني [ وعند محمد رح ] بعد القول [ تسليمه ] اي الموقوف [ ان المنولى ] في المجلس كما في كتاب جامع النظم [ وقبضه ] اي المتولى اياه بما يليق به كقبض الخبز بنزول مائة فيه باذنه والسعاية والحوض والنبع بالاستسقاء منه فالتسليم والقبض للموقوف عليه [ شرط ] لزال ملكه عنه كما في فاضل بن فلان لا يحسن الاكتفاء بالمتولى وهو كالقيم من كان وكيله للواقف في التصرف في الوقف ولذا انعزل بموته الا اذا فوضه حال حيوته ومماته فانه وكيل حال الحيوة ووصي حال الممات كما في المحيط وغيره والتسليم الى المشرف ليس بشيخ فانه الحافظ لا غير وهذا اذا لم يشترط الولاية لنفسه والا فقد سقط اشتراط التسليم لانه شرط مراعى كما في النهاية قبيل الفصل [ وعند ابي يوسف رح يزول ] ملكه [ بنفس القول ] اي بان يقول وقفنه على كذا والكلام مشير الى انه لو كتب شرائط الوقف باجمعها بلا تلفظ به لم يصح ونها عند الطرفين الا اذا كتب بيمينه وقال للشهود اشهدوا عليّ بمضمونه فانه اقرارى وباني وقفت

كما ذكرت فيه او كلاما نحوه فحينئذ يصير وقفا وتماها في الجواهر ويكفي هذه الاشهاد كما في المغني وغيره وقوله اقول من حيث انه اقرب من العتق وقول محمد رح اقول لكونه اقرب من الاثار كما في الكرماني وذكر في الخلاصة ابو حنيفة رح قد ضيق كل التضييق ولذا اخذ اكثر الاصحاب بقولهما وابو يوسف رح قد وضع كل التوميع ولذا افتى بقوله كما في الظهيرية والمضمرات ومحمد رح وسط بين القولين ولذا اخذ به عامة المشايخ كما في الخلاصة وبه يفتي كما في الكبرى ثم شرع في تقرير قول ابي يوسف رح فقال [فصح عنده وقف المشايخ] وقت القبض محتملا للقسمة واليه ذهب هلال ولم يصح عند محمد رح لانه لم يقبض فما شاء وقت العقد فقط اذ لم يحتمل القسمة اصلا يصح وقفه بلا خلاف الا المسجد والقبرة فانهما وان كانا صغيرين بحيث لا يصلحان للصلاة والدفن بعد القسمة لا يصح وقفهما مشاعا بلا خلاف كما في النهاية والاطلاق دال على ان الشروع الطاري والمقارن فيه سواء فالتقييد بالمقارن ظن فلو وقف جميع ارضه ثم استحق بعض معين منها كهذا النصف لم يبطل في الباقي اصلا ولو استحق بعض شايع كنصف منها لم تبطل في الباقي عند ابي يوسف رح وبطل عند محمد رح كما في المغني وبه اخذ مشايخ بخارا وعليه الفتوى كما في المضمرات ومشايع بلخ اخذوا بقول ابي يوسف رح وبه افتى المتأخرون كما في الخزانة وهو المختار عند المصنف [و] صح عنده وعليه الفتوى ولم يصح عند محمد رح [جعل الغلة] اي منافع الوقف كلا او بعضا مدة حيوته وللفقراء مدة ممانه فاذا مات صار الغلة لهم والتخصيص بالنفس ليس حقيقا فانه لو وقف وقفا موبدا واستثنى الغلة لنفسه وعياله وحشمه مدة حيوته جاز الوقف والشرط عند ابي يوسف رح فاذا انقرضوا صارت للمساكين كما في المغني وفيه اشارة الى انه لا يحل للمواقف ان يأكل من وقفه الا بالشرط كما في المضمرات والى انه لو شرط لنفسه الاكل فبات وعدة معاليف من عنب اذ يهب رد الى الوقف واما اذا كان خبز البر فلولوثة وهذا عند ابي يوسف رح واما عند محمد رح فليس فيه روباة ظاهرة واختلف المشايخ على قوله كما في المحيط [و] صح عنده وبه افتى مشايخ بلخ جعل [الولاية] بالكسر والفتح اي تولى امر الوقف كالزل والنصب وغيرها [لنفسه] ولم يصح عند محمد رح الوقف والشرط لان التسليم شرط وبه افتى الصلح الشهيد كما في الخلاصة [و] صح عنده للتحويل الى افضل [شرطان يستبدل] الواقف [به] اي الوقف او ثمنه اذا بيع [ارضا اخرى اذا شاء] فيكون وقفا مكانه على شرطه وليس له ان يستبدل فانما الا بالشرط في اصل الوقف ومن محمد وهلال رح صح الوقف وبطل الشرط لان الوقف يتم بدونه ولو شرط البيع فقط بطل الوقف عند محمد رح وعن ابي يوسف رح انه جاز وبطل الشرط كما في المغني وفيه اشارة الى انه لو لم يشترط الاستبدال لم يستبدل وان كان ارض الوقف شجرة لا ينتفع بها كما في فاضيلان وذكر في الظهيرية انه قال ابو يوسف رح يجوز الاستبدال ومن المشايخ من لم يجوز وفي الخلاصة قال السرخسي

من جواز الاستبدال فقد اخطأ وقال المصنف يجوز الاستبدال من غير شرط اذا ضعف الارض من الربح ونحن لا نفتي به وقد شاهدنا في الاستبدال من الفساد ما لا يعد ولا يحصى فان ظلمة القضاة جعلوه حيلة الى ابطال اكثر اوقاف المسلمين وفعلوا ما فعلوا او هذا في زمانه ونعم الزمان هذا وهو شك عنه واما زماننا فلا يبقى فيه اثر من الوقف فيستبدل ولا من الموقوف عليه فيستبدل به عليه ومع هذا نرجو من الله تعالى ان يحدث بعد ذلك امرا [و] صح عنده [ترك ذكر مصرف مؤبد] لان الوقف يغني عن ذكره فالتأبيد شرط بالاجماع واما ما ذكره نضر عند الطرفين خلافا لابي يوسف رح كما في الهداية وغيره وذكر في قاضيخان ان ذكر التأبيد لم يشترط عند اصحابنا خلافا لابي يوسف العمري بالسكون فلو وقف على جهة يتروهم انقطاعها بان وقف على اولاده مثلا صح [فاذا انقطع] ذلك للمصرف [صرف] ذلك الوقف [الى الفقراء] وان لم يذكرهم فان المقصود هو التقرب اليه تعالى وذا حاصل بذلك ولم يصح عندهما الا اذا جعل آخره للمساكين وقال ابو بكر حميد صح ذلك بلا ذكره في قولهم وهو المختار كما في المضمورات [دفع عند عهد وقف منقول] من مكان الى مكان ومجول من هيئة الى هيئة وان لم يكن تابعا للعقار ولم تصح عند ابي حنيفة رح وان كان تابعا وصح عند ابي يوسف رح ان كان تابعا كما في الزاهدي وغيره وذكر في الخلاصة انه صح بالتبعية بالاجماع [فيه تعامل] اى تعارف [كالمصنف] الموقوف على اهل المسجد ويقرأ فيه او في غيره او على جيرانه او المارة [ونحوه] كالكتاب والفأس والمنشار والطست والجنابة وثيابها والملاح والخيول والحمار والعبيد والثيران وآلات الزراعة والشجر والشرب مع الارض والحمام مع البرج والنخل مع الكوارة فلو لم يتعامل كالثياب والحيوان لم يجوز الا بالتبعية كما في المغني وغيره وذكر في الزاهدي ان الوقف المنقول جائز عند عهد رح وان لم يتعامل فيه وبطل عند ابي يوسف رح ان لم يتعامل [وعليه الفتوى] اى يفتى بما صح عند عهد رح لحاجة الناس اليه وقيل لا يجوز وقف المصنف والكتب على المسجد والمدرسة ونحوه وعليه الفتوى كما في المضمورات والاول الصحيح كما في قاضيخان [ولا يملك] من التملك [الوقف] بالبيع ونحوه ولولا حياه الباقي فلا يبدل ارض بأخر لقصور الدخول وقيل يجوز دفع شئ منه الى ظالم طمع فيه لحفظ الباقي كما في الجواهر من الحلواني يجوز ان يباع ويشترى عند تعدل الاستغلال وجاز بيع المصنف الخرق وشراء آخر يئمنه وعن شمس الاسلام اذا انتقر الواقف جاز للقاضي ان يفسخ الوقف بطلبه كما في المحيط [ولا يملك] الوقف بوجه وان ملكه الواقف لانه آثم فمن الظن ان الظاهر الاكتفاء بالاول [لكن يجوز قسمة] الخلع عند ابي يوسف رح [احتسبانا] لانه جعل القسمة في الوقف افرادا وان غلب فيها المبادلة في غير المثليات نظرا للوقف فلو كان العقار بينهما فوقف احدهما نصيبه جاز عنده ان يقتسمهما لم يجب على الواقف ان يقف ثانيا ولا قضاء القاضي بجواره الا اذا اراد رفع الخلاف [وبطل] اى يجب على القيم

لبداة [ من ارتفاع الوقف ] اى حاصلاته [ بعمارته ] بالكسر مصدر اراسم ما يعمر به المكان بان يصرف الى الوقف عليه حتى يبقى على ما كان عليه دون الزيادة وان لم يشترط ذلك كما فى الزاهدى وغيره فلو كان الوقف شجرة نخاف القيم هلاكه كان له ان يشتري من غلته فصيلا فيغزوه لان الشجر يفصل عن امتداد الزمان وكذا اذا كان الارض شجرة لا ينبت فيها شئى كان له ان يصلحها منه كما فى المحيط واعلم انه اذا لم يكن في يده ما يعمره لا يستلزم الا بامر القاضي كما فى النية [ ان وقف على الفقراء ] فلو فضل من العمارة صرف اولى الى ولده الفقير ثم الى قرابته ثم الى مواليه ثم الى جيرانه ثم الى اهل مصره من كان اقرب الى الوقف منزلا وقال ابو بكر الاسكاف انه لا يعطى لاحد من اقربائه شئى كما فى المحيط ومن الظن انه يرجح بالفضل وقيل بالحاجة فان موضوع هذه المسئلة ما اذا وقف على العلماء كما فيما نقل عنه من القنية [ وان وقف على ] جمع او واحد [ معين وآخره للفقراء فهي ] اى العمارة بقدر ما كان عليه [ في ماله ] اى المعين وان لم يشترط فلا يرد من الارتفاع [ فان امتنع ] المعين من العمارة [ او كان فقيرا ] لا يقدر عليها [ آجرو ] اى الوقف [ الحاكم ] القاضي او القيسم استحسانا صيانة للوقف وفيه اشعار بان الوقف لا يورثه كما فى الكافي [ و هرة بأجرته ثم ] اى بعد التعمير [ رده ] اى باقى الوقف [ الى مصرف ] المعين وفيه اشارة الى انه ان امتنع بعضهم عن العمارة اجر حصته ثم رده اليه و الى ان الحان اذا احتاج الى الرمة آجر بيتا او بيتين وانفق عليه من غلته وفي رواية يؤذن للناس بالنزول منه ويجوز رمة اخرى ويؤم من اجرته وقال الناطقى القياس فى المسجد ان يجوز اجارة سطحه لموته كما فى المحيط [ ونقصه ] اى نقض الوقف وما انهدم من بنائه من الاجر والخشب والشجر والتراب وغيرها فالنقص بالضم والكسر البناء المقوض كما فى المغرب فهو اسم من النقض بالفتح [ يصرف ] الحاكم او القيم [ الى عمارته ] ان احتاج اليها بالفعل [ او يدخر ] اى يحبس [ الى وقت الحاجة اليها ] ان لم يحتج اليها بالفعل [ وان نعلز مصرفه ] اى صرف عين النقض [ اليها ] اى الى العمارة بان لا يصلح لذلك [ بيع ] اى باع نحو القيم النقض [ وصرف ثمنه اليها ] لانه بدل النقض [ ولا يقسم ] النقض [ بين مصارفه ] اى مستحق الوقف لانه جزء من المعين وحقهم من المنفعة وهذا كله اذا بقي اصل الوقف واما اذا خرب او استغنى عنه فان عرف الوقف يعود اليه او الى ورثته وان لم يعرف فلنقطة صرف الى الفقراء و جاز الصرف باذن القاضي الى عمارة حوض ونحوه وهذا عند محمد رح وعليه الفتوى كما فى قاضيهان واما عند الشيعين فقد صرف الى اقرب مصرف من جنس ذلك الوقف فالربط الى الرباط والبير الى البير او الحوض ونحوه وعليه اكثر المشايخ كما فى الزاهدى وبه يقتضى لان الوقف امتاق الارض كما فى المضمرات ولا يخفى ما فى مسئلة النقض من احسن المرام وكال الدخلى فى استحسان الاتمام \*

## \* [ كتاب الكراهية ] \*

اورد بعد الوقف لانه اخذ بالارفق والكراهية مشتلمة عليه الأثرى ان الاصل ستركل المرأة وقد ابيح كشف بعضها ولذا سماه محمد رح بالاستحمان وما يبحث عن غير الكراهية امتطراي وهي في الاصل منسوب الى الكره بالضم فغير وعرض الالف عن احد البايين واستعمل كالكراهية مصدر كره الشيئ بالكسر اي لم يردده فهو كاره وشيئ كره كنصر وخجل وكرهه اي مكروه كما في القاموس وغيره وشعرا ما كان تركه اولى وهو على نوعين كراهة تحریم وكرهة تنزيه ثم ذكر التحريم على المذهبين فقال [ ما كره ] اي فعل اطلق عليه من هذه المادة شيئ [ حرام ] اي كالحرام في العقوبة بالنار [ عند محمد رح ] وفي رواية عن الشيخين [ و لم يلقظ به ] اي لم يقل محمد رح انه حرام [ لعدم ] وجدان الدليل [ القاطع ] على حرمة فالحرام ما منع عنه بدليل قطعي وتركه فرض كشرب الخمر والمكره ما منع بظني وتركه واجب كاكل الضب واللعب بالشطرنج كما في الكشف والبدعة مرادفة للمكره عند محمد رح كما في العمان [ و ] ما كره كالشبهه [ عندهما ] اي الشيخين [ الى الحرام اقرب ] من الحلال اي ما لم يمنع عنه وعوقب فاعله وهو المختار كما في الخلاصة والمضمرات والكبرى والتجنيس وغيرها وهو الصحيح كما في الجواهر فالاحسن تفديمه على قول محمد رح وفيه اشارة الى ان ما كره تنزيها صلهم ما لم يمنع عنه الا انه عندهما ما كان الى الحل اقرب اي يثبت ناركه ادنى ثواب فما كره تحريما وتنزيها عندهما تنزيه عنده كما في التلويح وغيره وانما لم يصرح بالتنزيه لان التحريم في الباب اكثر والاهتمام به اولى والاصل في الفصل بين الكراهيتين انه ان كان الاصل فيه حرمة اسقطت لعموم البلوى فتنزيهه والا فتحريم كسور الهرة ولحم الحمار وان كان اباحة غلب على الطن وجرد المحرم فتحريمه والافتنزيه كسور البقرة الجلالة وسر سباع الطير كما في الجواهر واعلم انه اذا ترك سنة من السنن الهدى قيل يكره او يسع واذا ترك سنة من السنن الزايد قيل لا بأس به واذا ترك واجبا قيل يعيد كما في كشف المنار وعن محمد رح ان ما كان دليل جواز ارجح قيل لا بأس وما كان دليل فساد ارجح قيل يحرم وما نسائي الدليلان قيل يكره كما في ربادات البقالي وذكرني ذبايح الهداية ان في الحل لا بأس وفي الحرمة يكره او لم يؤكل [ الاكل ] للغداء والشرب للعطش ولو من الحرام [ فرض ] يناب عليه بحكم الحديث [ ان دفع ] الاكل [ به ] اي بالاكل [ هلاكه ] فلو امتنع من السدأى حتى مات لم يائمه لان الشفاء غير متمكن بخلاف ما لو امتنع عن اكل الميتة كما في الاختيار ومقدارها ما يسد رمقه واختلف انه حلال او حرام رافع الاثم وقيل لو ضعف عن اداء القرباض حل الاكل منها كما في المكمل للفقهاء وذكرني الغزاة انه لو خاف على نفسه الجوع والعطش قتل بالهيف [ و ] الاكل من المباح فوق الغرض [ ما جور ]

و مثاب عليه [ ان امكنه ] اى الأكل [ من ] اداء [ صلوته ] الغرض [ قائماً من صومه ] الغرض  
وفيه اشعار بأنه جائز لتقليل الأكل بحيث يضعف عن الغرض لكنه لم يجوز كما فى الاختيار [ و مباح ]  
غير مكروه فيكون حلالاً غير حرام فان كل مباح حلال بلا عكس كالبيع عند النداء فانه حلال غير  
مباح لانه مكروه كما فى خلع النهاية [ اى الشبع ] بكسر الشين وفتح الباء وسكونها اسم ما يغلبه ويقوى  
بلده [ ليبرز ] الشبع الأكل [ قوته ] مفعوله الثانى ويجوز رفعه فانه جاء لازماً وفيه اشعار بأنه لو اكل  
للمؤمن كره على ما قال ابن مقاتل وعن ابي مطيع لا بأس باكلها خبز مكسوراً فى الماء  
البارد للمؤمن كما فى قاضيان ولا شيع على من رزق بطناً عظيماً خلقة وقوله صلى الله تعالى  
عليه وسلم ان الله يبغض الخبز السمين اذا تعمد ايسمن نفسه فلو اكل الوان الطعام ثم  
تقيأ فرجده نافعاً فلا بأس به كما روي عن انس لانه علاج كما فى التجنيس [ و ] الأكل من  
المباحات [ حرام ] كما فى المحيط ومكره كما فى قاضيان [ وقته ] اى الشبع وهو اكل طعام علب  
على ظنه انه اسفل معدته وكذا فى اشرب كما فى الشربة الكرمانى وغيره واستثنى ما استثنى  
المتأخرون فقال [ الا لقصده ] غرض صحيح مثل [ قوة صوم الغد او ليلا يستحيى فيه ] الحاضر  
او الا تبي بعد ما اكل قدر حاجته فانه غير حرام وقوله وفى المحيط من الاسراف الاكثار فى الوان الطعام  
فانه منهى الا اذا قصد قوة الطاعة او دعوة الاضياف قوماً بعد قوم [ و حل ] ولم يكره على الرجل  
والمرأة [ استعمال المغض ] اى المزين بالفضة من الاناء والسكين والسرير والكروسي واطراف المرأة  
والجمرة والمخلة والركاب واللبام والنغر وغيرها والتفويض ( سيم كوفت كردن ) كما فى الكرمانى وفي  
حكمه المذهب من هذه الاشياء والمضرب اى المزين بالذهب والمشدود بالفضة اى العريض منها  
فالاحسن المذهب فانه المعلم لاخويه حال كون المستعمل للاناء والسرير ونحوه [ متقياً ] ومجتنباً  
بالغم والبد وغيره من الاعضاء [ موضع الفضة ] فلا يشرب منها ولا يأخذ ولا يجلس الا على هذا  
الوجه وكره استعماله عندهما لان استعمال الجزء كائناً وله ان الفضة تابعة ولا اعتبار بالتابع وهو  
الصحيح وهذا اذا تميز الفضة منها بالاذابة واما اذا لم يتميز بان يطلي بها فلا بأس به بالاجماع كما فى  
المصبرات وفيه اشعار بان استعمال السجرجين حرام على الرجل والمرأة ومينى [ و ] حل عليهما استعمال  
[ الا حجار ] بان يجعل النحاس او الرصاص او الصفر او الشبه الحديد او الزجاج او البلور او العقيق  
او غيره آتية مثلاً فينتفع بها بوجه كما فى المصبرات وغيره وذكر فى المغيد والسرعة ان الأكل  
فى النحاس والصقر مكروه وفى الاختيار ان الخذف افضل قال صلى الله تعالى عليه وسلم من اتخذ  
او ابى بيته خذفاً زارته الملائكة [ لا ] يحل ويحرم استعمال [ الذهب والفضة للرجال ] بان يؤخذ  
آتية منهما ويستعمل فى الشرب والاكل والادمان والتوضي والاكنتال فلو ادخل يده فيها واخرج  
منها شيئاً فلا بأس به كما فى المحيط فينبغي ان يحل الأكل على الخوان وهنه انه يكره كما فى الخلاصة

وفي الاستعمال اشعار بأنه لا بأس باتخاذ الاراني منهما للتجميل و يستثنى منه استعمال البيضة و الجوشن منهما في الحرب لانه ضرورة وما ذكره شامل للنساء ايضا كما اشار اليه في السابق و به صرح في الخزانة و غيره و ذكر الرجال للاستثناء الاتي [الا] استعمال [خاتم] منها لمن هيئة خاتم الرجال فانه يحل عليهم و اما اذا كان له فستان او اكبر فحرام كما اذا كان من الذهب فانه حرام عليهم عند عامة العلماء و قالوا ان قصد بالتختم التحبير فمكروه كما في الكفاية وفي الاختيار من ان يكون الخاتم من قنر منقال فبا درنه و جاز ان يجعل فضة فضة او عقيقا او فيروزجا او ياقوتا او زمردا او غيره و في الجنيس لا ينقص صورة انسان او طير او هوام و ينقش اسمه او اسم اميه او اسم من اهمائه تعالى و في المسمتان لا ينقش (عهد رسول الله) و كان ذلك نقش خاتمه صلى الله تعالى عليه و سلم بثلاثة اسطر كل كلمة سطر و نقش خاتم ابي بكر رض (نعم القادر الله) و عمر رض (كفى بالموت واعظا يا عمر) و عثمان رض (لتصبرن او لتندمن) و علي رض (الملك لله) و خاتم ابي حنيفة رح (قل الخير والا فاسكت) و ابي يوسف رح (من عمل بوائده فقد ندم) و عهد رح (من صبر ظفر) و لو نقش اسمه تعالى او اسم نبي صلى الله عليه و سلم استحب ان يجعل القص في كفه اذا دخل الخلاء و ان يجعل في يمينه اذا استنجى و في المحيط جاز ان يجعل في اليمين الا انه شعار الروافض و في الهداية ان يجعل الفص الى باطن كفه بخلاف النساء لانه زينة في حقهن و في الاختيار السختم منه لمن يحتاج اليه كالسلطان و القاضي و غيره تركه افضل و في الكرمانى نهى الخواصى بعض تلامذه عنه و قال اذا صرت قاضيا فتختم و في البستان عن بعض التابعين لا يتختم الا ثلثة امير او كاتب او احمق [و] استعمال [منطقة] حلقته منها بكسر الهم و فتح الطاء و قيل ان كان كثيرا فيكروه كما في المدينة و فيه اشعار بأنه لو كان الكل او اكثر منها لكره كما في الظهيرية [و حلية سيف] اى استعمال حيف محلى [مها] اى الغضة و في فاضلخان لا بأس بحلية المنطة و السلاح و حمائل السيف بالفضة في قولهم و يكره ذلك بالذهب عند البعض و هذا اذا خلص منه الغضة او الذهب و الا فلا بأس به عند الكل [و] استعمال [مسمار] اى ولى في وسط فص خاتم من [ذهب في الخاتم] لانه بايع [و لا يتختم الحديد و صفر] اى لا يحل و يحصرم على الرجل و المرأة ان يجعل حلقة خاتمه من نحو حديد و صفر و شبه فان التختيم (المثرى كردن) كما في التاج و غيره [و حجر] من بلور و فيروزج و ياقوت و يشب بالباء و قيل بالباء و قيل بالميم و قيل ان يشب ليس بحجر فلا بأس به و هو الاصح كما في الخلاصة و يستثنى منه العقيق فانه قال صلى الله تعالى عليه و سلم من تختم بالعقيق فانه لم يزل في بركة و سرور كما في الزاهد و من الناس من اباح التختيم بالذهب و الحديد و الحجر كما في التمرناشي [و لا يلبس رجل] اى لا يحل لبسه في جميع الاحوال عنده [حريرا] اى توبا يكون سدا و لحمته ابريسما و ان كان في الاصل الابريسم المطبوخ و فلا يكره في غير

الحرب وقال الاميني لا يكره عندهما في الحرب اذا كان ضعيفا لا يدفع مضرة السلاح وقيل لا يكره في جميع الاحوال وهذا اذا لم يكن ضرورة والا فلا بأس به اتفاقا كما في المحيط ومن عهد رح لا بأس للجندي اذا تاهب للحرب بلبس الحرير وان لم يحضره العدو ولكن لا يصلح فيه الا ان يخاف العدو وفيه اشارة الى انه لو ترك الابريس ثم نذف و غزل ونسج منه ثوب لم يلبس والى انه لو صلى على سجادة من الابريس لم يكره فان الحرام هو اللبس اما الانتفاع بسائر الوجوه فليس بحرام كما في صلوة الجواهر والى انه لا يلبس وان لم يتصل بحلته وقال صاحب المحيط انه اذا لم يتصل به لم يكره عند ابي حنيفة رح الا ان الاول هو الصحيح وقيل انه حرام على النساء ايضا وعامة الفقهاء انه حل لهن وحرم عليهم والى انه جازان يكون عروة القميص وزرة حريرا كالعلم في الثوب والى انه لا بأس ان يشد خمارا اسود من الحرير على العين الرمادة والناظرة الى النلج وان يكون التكة حريرا كما في المنية [ الا قدر اربعة اصابع ] كما هي وقيل مضومة وقيل منشورة في العرض دون الطول فان القليل منه معفو كما في الزاهدي واطلاقه مشعربان يجمع المتفرق والظاهر ان لا يجمع كما في المنية [ ويترمد له ويغوشه ] اى يجوز عنده للرجل ان يجعل الحرير تحت راسه وجنبه ويكره عندهما وبه اخذ اكثر المشايخ كما في الكرمانى وعلى هذا الخلاف تعليق الحرير على الجدر والابواب كما في الهداية وفيه اشارة الى انه لا بأس بالجلوس على بساط الحرير كما في الحزامة والى انه لا يكره الاستناد الى ومادة من ديباج هو منقش من الحرير وكذا وضع ملاة الحرير على مهد الصبي [ ويلبس ] الرجل في الحرب وغيره بلا كراهة احما [ ما سدا ] بالفتح اى ما سده من الثوب بالفارسية ( تان و تار ) [ ابريسم ] بكسر الهمزة وسكون الباء وكسر الراء وفتحها وحركات السين المهملة عربي او معرب كما في الصحاح والقاموس [ ولحمته ] بالضم ما دخل بين السدي بالفارسية ( تان و تود ) [ غيره ] سواء كان مغلرا او مساويا للحرير كالقطن والكتان والصوف فان الاعتبار لآخر الوصفين وقيل لا يلبس الا اذا غلب اللحمة على الحرير والصحيح الاول كما في المحيط وقد نظم \* شعر \*

\* تان ز ابريسم بود د ز غير تان \* \* مردداشيه كه پوشه بنى خاف \*

[ و ] يلبس بالاجماع [ عكسه ] اى ما لحمته ابريسم وسداه غيره [ في حرب فقط ] فلا يلبس في غير الحرب اجماعا [ وكراهة لباس الصبي ذهباً او حريرا ] لثلاث اعتادة والاثم على اللبس لان الفعل مضاف اليه وفيه اشعار بأنه يكره كل لباس خلاف السنة والمستحب ان يكون من القطن او الصوف او الكتان وعلى وفق السنة بان يكون ذيل القميص الى انصاف الساق ومنتهي الكم الى رؤس الاصابع وفمه فلتر شبر كما في التنف و احب الالوان البياض و لبس الاخضر سنة كما في الشربة و لبس الاسود مستحب كما في الخلاصة ولا بأس بالنوب الاحمر كما في الزاهدي [ و يطرل الرجل ] جوارا الى ابي عضو [ من ] اعضاء [ الرجل ] او بعضه فيكون من اسما كما في غير موضع



من الكشاف و النظر كما يتعدي بنفسه يتعدي بان كما في الأساس و الدرك تنكير الرجل لثلاث  
يتوهم ان الثاني عين الاول و كذا الكلام فيما بعد و فيه اشعار بأنه لا بأس بالنظر الى الامر و  
الصبيح الوجه و كذا الخلوة و لذا لم يورم بالنقاب كما في التيجيس و ذكر الزاهدي انه لو نظر الى  
عورة غيره باذنه لم ياتم [ و ] تنظر [ المرأة ] حرة او امة معلومة او كافرة [ من المرأة ] من [ الرجل ]  
الاجنبي [ صوت ما ] كان [ بين المرأة ] وغيرها حال كونها منتبهة [ الى الركبة ] خذف  
المعطوف مع العاطف على نحو قوله تعالى لا نفرق بين احد اي بين احد واحد لان بين يقتضى  
التعدد كما في باب الخذف من المغسي والغاية داخلية تحت الغيا لان الصدر حينئذ متناول لها  
فالركبة عورة والسرة لا خلافا لابي عصمة المرزبي من اصحابنا و لهذا لو كشفت لا ينكر عليه الا  
بالرقيق بخلاف العورة الغليظة فانه يودب ان لا يطلع لانه مجمع عليه و ما دون السرة الى العانة عورة  
خلافا للفضلي كما في الكافي وغيره و ينبغي ان ينكر على كلشفه يرفق فانه مجتهد فيه الاتى ان في  
الكرواني ينكر على كشف الفخذ بعنف و لا يودب لانه ليس بعورة عند اصحاب الظواهر و في  
الهداية عن ابي حنيفة ر ح ان المرأة تنظر الى المرأة كالرجل الى المحرم حتى لا يباح له النظر الى  
ظهرها وبطنها وجنبها [ و ] ينظر الرجل [ من محرمه ] ذمبا او رضعا او مصاهرة بالنكاح و كذا  
بالسباح على الاصح كما في التمرقاشي [ و ] من [ امة غيرة ] و لو مكاتبه او مدبرة او ام ولد  
او معتقة البعض عنده [ الى ما وراء الظهر والبطن والفخذ ] مع ما يتبعها من نحو الجنبيين  
والفرجين والا ليتين و الركبتين فينظر الى الشعر والراس والوجه والاذن والعين والصدر  
والثدي والكتف والعضد والمعاد والساق والقدم و ينظر عند ابن مقاتل من امة الغير الى  
ما سوى السرة الى الركبة كما في المحيط [ و ] ينظر الرجل [ من ] المرأة [ الاجنبية ] الى الوجه  
وهذا في زمانهم و اما في زماننا فمتنع من الشابة [ و ] ينظر العبد [ من السيدة الى الوجه ]  
فالعبد كلاجنبي وقيل كالمحرم كما في التمرقاشي وفيه اشارة الى انه يحل النظر الى وجه الاجنبية  
الا انه مكروه كما في ايمان الولوالجي وهذا اذا لم يكن عن شهوة والافحرام كما في نادرة القتاتوي  
[ والكفين ] تغليب اي الكف والقدم وتنظر الى ذراعها في رواية كما في الغزاة والاطلاق ناظر  
الى ان المنفصل كالتصل والاصل فيه ان كل عضوا ينظر اليه قبل الانفصال لا ينظر بعده كعشر راسها  
و قلامة رجلها و عظم ذراعها و ساقها كما في الزاهدي وفي المرأة والامة اشارة الى انه ينظر الى  
الصغيرتين منهما كما فصل كذا في الذخيرة والكلام مشير الى ان الخلوة كالنظر وان كان معها  
عبرها كما في حج الهداية ويدخل العبد على سيده بلا اذنها بالاجماع كما في التتمة و الى انه  
لا ينظر الى ثيابها الوبيقة التي تصفها كما في المزارع و الى انه لا بأس بان يتكلم مع المرأة والامة  
بما لا يحتاج اليه كما في صيد المسموط [ و شرط ] لحل النظر اليها واليه [ الامن ] بطريق ايقين

[ عن الشهوة ] اي ميل النفس الى القرب منها او منه او المس لها او له مع النظر بحيث يدركه التفرة بين الوجه الجميل والمتاع الخزيل فالليل الى التقبل فوق الشهوة المحرمة ولذا قال السلف ( اللوطيون اصناف صنعت ينظرون وصنف يصافحون وصنف يعملون ) وفيه اشارة الى انه لو علم منه الشهوة اظن او علم حرم النظر كما في المحيط وغيره في المراجعة لانظر امرأة الى بطن امرأة من شهوة [ الا عند الضرورة ] فانه ينظر الى الوجه وغيره ولوعن شهوة [ كالقضاء ] اي حكم القاضي عليها او لها كما في المزارع [ والشهادة ] اي ادائها عليها او لها او تحملها وذكر شيخ الاسلام الاصم ان لا يباح عند التحمل اذ قد يوجد من لا يشتبه وفيه اشارة الى انه لا ينبغي ان يقتصد القاضي از الشاهد قضاء الشهوة بل مجرد الحكم واداء الشهادة وتحملها كما في المحيط والى ان التحمل لم يصح بدون النظر ولو شهد شاهد انها فلانة كما في العمادي وذكرني المنية اذا جمع صرتها واخبرت به نساء عندها ووقف بذلك كان له ان يشهد به وهو المختار [ وارادة النكاح ] فيحتمل لا بأس بالنظر اليها ولوعن شهوة عملا بالمعنى لا قضاء للشهوة كما في المضمرات [ و ] اعادة [ الشرعي ] للحرية فانه ينظر منها ولو من شهوة لانه مضطر ليعلم مقدار ماليتهما [ و ] اعادة [ المداواة ] كالاختناق والافتصاد فان الاجنبي كالحرم فيه ويدخل فيه معالجة القابلة عند الولادة واستكشاف العنة والبكارة [ وينظر ] المداري الى [ موضع المرض بقدر الضرورة ] بان يسترسائر المواضيع از يغض بصره از نحو ذلك وينبغي ان يعلم المرأة تداور بها لان نظرها ابعد من الفتنة والاختتان ليس بضرورة ولذا قيل يختن الكبير نفسه ان امكن والا لم يفعل الا اذا امكنه النكاح او شراء جارية والمظاهر انه يختن وكان ابو حنيفة رح يرى لصاحب الحمام ان ينظر الى العورة ولذا قيل يباح كشف العذنين في الحمام ويكره في ملأ الناس كما في الزاهدي [ والخصى ] الذي قطع خصياه [ ونحوه ] كالمجبوب والمختن والمتزين بزي النساء والمثقبه بهن في محلبة الوطي وتلين الكلام عن اختيار [ كالفعل ] في الامتناع عن النظر لان الخصي قد يجامع وقيل هو اشد جماعا والمجبوب يستحق وينزل والمختن فاسق وفيه اشعار بمنع مخالطة هؤلاء في الكبرى من جوز مخالطتهم فمن قلة التجربة والديانة [ و ] ينظر [ الى كل اعضاء من يحل بينهما الوطي ] فينظر من زوجته ومملوكته وبالعكس الى جميع البدن من الفرق الى القدم ولو من شهوة لان النظر دون الوطي الحلال وعن ابن عمر النظر وقت الوقاع ابلغ في تحصيل اللذة وفيه اشارة الى جواز تجردهما للوطي في بيت وقيل يجوز ذلك اذا كان البيت صغيرا لم يكن اكثر من عشرة اذرع كما في المنية والى ان المظاهر لا ينظر الى فرج المظاهر منها طى ما قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله تعالى لكن ينظر الى الشعر والظهر والصدر منها كما في فاضيلان والى انه لا ينظر الى امته الجوسية والوثنية والمزوجة والمكاتبه والمشرقة فانهم كلاجنبيات كما في الزاهدي ويشكل

بالمفضاة فإنه لا يحل و عليها وينظر اليها وإلى ان لكل ان ينظر إلى عورة نفسه والاولى ان لا ينظر قال علي  
رض من أكثر النظر إلى سورتته عوقب بالنسيان و عد من شمائل الصديق رض انه لم ينظر إلى عورته قط  
كا في الكرمانى [ و ما حل نظره ] أى كل عضو حل نظر من حل بينهما الوطى اليه [ حل مسه ]  
فجاز مس كل عضو الاخر فلا بأس مس الزوج فرجها والزوجة فرجه ليتحرك فان فيه رجاء اجر عظيم  
على ما قال ابو حنيفة رح كا في الزاهدى وغيره و اوقال ( ولكل ممن حل بينهما الوطى مس عضومنه )  
لكان مغنيا عن الجملة السابقة ايضا لان المس فوق النظر ولو كان الضمير للرجل كما ذهب اليه الناظرون  
فيه لاحتاج إلى قيد عدم الشهرة والضرورة لاجراخ الغاضى والشاهد والناكح وغيرهم و اشكل مس  
وجه الاجنبية وكفها وان جاز مصافحة عجز غير مشتهة وفي رواية يشترط ان يكون الرجل ايضا  
غير مشتهى كا في الكرمانى ولا تمس جارية عند شراؤها قال مشايخنا انه يباح بلا شهوة و  
جاز مس الرجل ما نظر اليه من الرجل والحرم وعن ابن مقاتل لا بأس بان يطلي عورة غيره  
بالنورة كالختان الا انه يغض بصره وقيل اذا كان الازار كثيفا جاز غمز الفخذ من فوقه و به  
اخذ الحلواني والاحتياط تركه واما مس ما تحت الازار على ما يعتاد الجهلة فى الحمام فحرام  
كا فى الزاهدى [ واذا حدث ] المالك [ ملك امة ] رقية و يدا بشراء او هبة او رجوع عنها او خلع  
او صلح او كناية او عتق عبد او صدقة او وصية او ميراث او سبي او فسخ بيع بعد القبض او دفع  
لبنائية او نحو ذلك و احتترز بحديث الملك عما اذا رجعت الابنة او ردت المصوبة او فكت المهرونة  
او عجزت المكاتبه او انتقضت الاجارة او نحو ذلك فانه لا استبراء عليه حينئذ بلا خلاف كا فى  
المحيط و ملك الامة اعم من ان يكون كلا او بعضا حتى لو اشترى نصيب شريكه منها و قد حاضت  
عندهما مرازا يستبرأ كا فى النظم [ ولو ] كانت [ بكرا او مستبرئة ممن لا يطا ] اصلا مثل المرأة  
و الصبي والعين والمحجوب او شرعا كالحرم رضاعا او مصاهرة او نحو ذلك وعن ابى يونس رح اذا  
تيقن بفرار رحمها من ماء البايع لم يستبرئ كا فى الصغرى [ حرم ] على المالك [ وطئها ودراعيه ]  
كالقابلة والمعانقة و النظر إلى فرجها بشهوة وغيرها وعن محمد رح لا يحرم فى المسبية درايعها  
كا فى الكبرى [ حتى تستبرئ ] المالك او الامة اذا بنى للمفعول أى يطلب براءة رحمها من  
الحمل فالاستبراء واجب لو انكر كقرع عند بعضهم للاجماع على وجوبه كا لو انكر المعروفين من  
الصباية رضي الله تعالى عنهم و قال عامة العلماء انه لا يكفر لشهوته بنجر الواحد كا فى النظم  
ومببه حدوث الملك كما ذكره المصنف وغيره و هو المراد بما ذكره المصنف فى خيار الشروط  
من ان الاستبراء انما يجب بالانتقال من ملك إلى ملك وظن بعض ان القولين منه فاسدان  
معتدلاهما قال قاضيهما ان المبيع اذا انقضى بعيب بعد القبض استبرأ وقبله لم يعتبر في فان الاول  
يدل على فساد قوله الاول والثاني على الثاني و هذا ظن فاسد فان فى الاول وجد حدوث الملك

و في الثاني لم يوجد واحد منهما لان القبض متمم للبيع كما لا يخفى و قال فخر الاسلام ان سببه ارادة  
الوطي و قال صاحب الخلاصة ان علتها استحداث حل الوطي بملك اليمين في فرج فارغ من جهة الغير  
و شرطه حقيقة الشغل كما في السبلي او توهمه كما في الحايطة و حكمته صيانة مائه من الخلط بماء الغير  
ولا يجوز ان يكون الحكمه موجبة مستعقبة بخلاف السبب فانه سابق كما في الكرمانى [ بحيفه ]  
كاملة [ بعد القبض ] من البايح او وكيله فلو وضعت المشتراة في يد عدل حتى ينقل الثمن  
فماضت عنده لم يحتسب منه كما في الخزانة فلا عبرة بحيفه راقعة في اثناء سبب الملك كالشراء و في اثناء  
القبض او بعده قبل الاجارة في بيع الفضولي او قبل التصحيح في البيع الفاسد كما في الهداية وهذا  
رواية الاصول و قال الفقيه انه قول الطرفين و في رواية عن ابي يوسف رح وعنه انها كافية عنه  
كما في النظم [ فممن تحيض ] فلو اشترى مستحاضة لا يعلم حيضها يدعها من اول الشهر عشرة ايام  
كما في المحيط ولو ارتفع حيضها قبل انقضاء ايامه ترك حتى استبان انها غير حامل ملن ما في الاصول  
وقيل هذا قول الشيخين و قيل قولهما انه لا يقرب منها سنتين و قيل اربعة اشهر او ثلثة اشهر  
وقال ابو مطيع تسعة اشهر وعن محمد رح اربعة اشهر و عشرة ايام وعنه نصفه كما في النظم و عليه  
عمل الناس اليوم كما في الخزانة و هو ارفق بالناس والاحوط سنتان كما في الكرمانى [ و ] يستبرئ  
[ بغيره ] تام بعد القبض كما في كفاية الشعبي و ينبغي ان يكون فيه خلاف ابو يوسف رح فلو  
حاضت في اثناء الشهر انتقل الى الحيضة كالعادة [ في ذات شهر ] اى صغيرة او آيسة لقيام الشهر مقام  
الحيضة [ و بوضع الحمل ] بعد القبض [ في الحمل ] و لو من الزنا فان وضعت قبل القبض  
استبرئ بعد النفاس خلافا لابي يوسف رح كما في الظهيرية وغيره وانما فدر بعد القبض اذا المعطوفان  
يفتبران في القيود فمن الظن ان الاحسن تقديم قوله بعد القبض ملن قوله بحيفه [ و رخص  
حيلة اسقاطه ] اى الاستبراء و فيه اشعار بان العزيمة ترك الحيلة و لذا قال محمد رح انها يكره  
مطلقا خلافا لابي يوسف رح والمأخوذ قوله [ ان علم ] المشتري [ عدم وطئ بايعها في هذا الطهر ]  
الذي يوجد فيه سبب الملك وقول محمد رح ان علم وطئها كما في الهداية وقيل التفصيل قول محمد رح واما  
عندهما فالحيلة يباح مطلقا كما في الخلاصة وانما قيد بعلم الوطي لانه لو وطئها فيه ثم باع قبل  
الحيض لم يجوز ان يحتال لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يحل لرجلين يؤمنان بالله و اليوم  
الاخر ان يجتمعا من امرأة في طهر واحد كما في التنجيس و بالطهر لانه ظاهر حال المسلم فلو وطئ  
في الحيض لم يكره الحيلة [ وهي ] اى الحيلة [ ان لم تكن تحتها ] اى المشتري [ حرة ان ينكحها ]  
اى ينكح المشتري الامة بانكاح البايح [ تم ] اى بعد النكاح [ يشتريها ] الناكح ولا يلزم الاحتراء  
لان بالنكاح ثبت له الفرائض الدال شرعا ملن فراغ الرحم و لم يحدث بالبائع الا ملك الرقبة و ذكر في  
المنهجي انه عنده واما عند ابي يوسف رح فالاستبراء واجب واما عند محمد رح فمستحسن و فيه

اشعار بانها لا يغترب القبض والدخول قبل الشراء كما قاله السرخسي وقال الحلواني يغترب القبض كيلا يوجد القبض بحكم الشراء بعد فساد النكاح فانه لا يجتمع مع ملك اليمين وقال المرغيناني يغترب الدخول لتصبح معتدة له بعد فساد النكاح فانه اذا لم يدخل بها لم تكن عند الشراء منكوحته ولا معتدته لان فساد النكاح سابق على الشراء فعليه الاستبراء بدون الدخول لتحقيق سببه كما في الظهيرية وما ذكرنا ظهر ان المختار عند المصنف قول السرخسي الذي هو الامام فلا عليه بترك اختيار قول الحلواني كما ظن [و] هي [ان كانت] تحته حرة لان نكاحه لم يجز حينئذ [ان ينكحها] قبل البيع او القبض الرجل [الآخر] الذي لم يكن تحته حرة بالنكاح البائع او المشتري ملن ان يكون امرها بيد المشتري في التطليقتين وهذه حيلة الدنع ان لا يطلقها [ثم يشترى] المشتري ان افكح البائع [او قبض] ان انكح المشتري [ثم] اى بعد الاثراء او القبض بلا دخول [يطلق] الاخر قبل قبض المشتري او بعده فالمصنف اشار الى بيان روايتين بلا ترجيح احدتهما على الاخرى فانه اشار الى ان وقت وجوب الاستبراء وقت الشراء وهو رواية الحنبل ثم اشار الى ان وقته وقت القبض وهو رواية الاصل فلو طلقها قبل قبض المشتري لم يستبرأ ملن رواية الحنبل واستبري ملن رواية الاصل بخلاف ما لو طلقها بعد قبضه فانه لم يستبرأ ملن الروايتين جميعا فمن الظن ان رواية الاصل اصح وكلامه لا يدل عليه وانما قيد بلا دخل لانه لو طلق بعد الدخول لكان عليها حبستان فيطول المدة فلا يحصل غرض المشتري وانما لم يجب الاستبراء في هاتين الصورتين لانه لم يحدث بالبيع الا ملك الرقبة فانها في الاولى في يد الزوج وفي الثانية في يد البائع ويشترط للاستبراء حدوث ملك الرقبة واليد جميعا كما مر فاستقام ضابط وجوب الاستبراء ملن ما ذكره المصنف في قراءه اذا حدث الى آخره ولم يحتاج الى قيود اخر ذكرناها في اثناء الكلام كما ظن [ومن فعل بشهوة احدى ذواعى الرطبي] كالقبلة والمس وغيرهما ولم يذكر الرطبي لان كتاب النكاح قد اغناها عنه [بامنيه لا يجتمعان نكاحا] كخاتين او بنت وامها نكاحا ورضاعا والحمل حال لا صفة بخلاف الثلثين فانه مما اختلف فيه ولم يحرره البصرية [حرم عليه وطئهما بدراعيه] اى وطئ كل منهما مع ذواعيه [حتى يحرم احدلها] بالاخراج عن ملكه كالاغتاق والبيع كلا او عضا او الهبة او الكتابة او النكاح الصحيح او غيرها فيثبت حل وطئ الاخرى بالدراعي لكن المستحب ان لا يمسه حتى يمضي حيضه الى المحرمه بالاخراج عن الملك وهذا احد انواع الاستبراء المستحب ومنها ما اذا اراد ان يبيع جاريتها ومنها ما اذا اراد تزويجها فان المستحب ان لا يطأها الا بعد الاستبراء وقيل هذا عنده واما منعه من رج فلا يطأ الا بعد الاستبراء وكذا الجواب في ام الولد والمذبر اذا زوجهما قبل العتق ومنها ما اذا رأى امرأته او امته ان تزني ولم يحبل فلو حبلت لا يطأ حتى تضع الحمل ومنها ما اذا زنى باخيه امرأته او بعمتها او خالتها او بنت اخيها او اختها بلا شبهة فان الافضل ان لا يطأ امرأته حتى يستبرأ

المزنية بحضرة فلو زني بها بغبهة وجب عليها العدة فلا يطأ امرأته حتى ينقضى عدة المزنية ومنها ما اذا راي امرأة تزني ثم تزوجها فإن الافضل ان يستبرأ وهذا عنده واما عند محمد زح فلا يطأ الا بعد الاستبراء الكل في النظم [ ذكره ] اي حرم [ تقبيل الرجل ] فم رحل او يده او عصبها منه وهذا قول الطرفين وقال ابو يوسف زح لا بأس به كافي الهداية ويدخل بالتبعية تقبيل المرأة فم امرأة ارحلها فانه مكروه عند اللغاة والوداع كافي المنية وهذا اذا كان عن شهوة اما طعن وجه البر فجاز عند الكل كما في فاضلخان وعن بعض المشايخ لا بأس به اذا قصد البر ولم يخف الشهوة كافي الاختيار واللام مشير الى انه لو قبل وجه فقيه او عالم ازواجه اعزازا للدين فلا بأس به كالمو قبل يد سلطان عادل لعدله ويد غيرهم لتعظيم اسلامه و اكرامه فلو قبل لنيل الدنيا فكره كالمو قبل يد نفسه كافي المحيط وقال الصدر الشهيد ان تقبيل يد الغير لا يدخل في المختار كما في الكرماني وقال شرف الائمة لو طلب من عالم ازواجه ان يدفع اليه فدهم لقبيله لم يجبه وقيل اجابه كافي المنية لان الصحابة رضي الله تعالى عنهم يقولون اطراف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كافي الاختيار وقال الفقيه ان القبلة خمسة تحية كتقبيل بعضنا بعضا على اليد ورحمة كتقبيل الوالد ولده على الخد وشفقة كتقبيل الولد ايها على الرأس ومودة كتقبيل الاخ اها على الجبهة وشهوة كتقبيل الزوج زوجته على الفم كما في البسنان ومن القبلة قبلة الانبابة كتقبيل الحجر والمصحف وقبيله عمر وعثمان كل غداة وقيل انها بدعه كافي المنية والكلام مشير الى ان من قبل من الارض بين يدي سلطان او امير او سجد له بنية التحية لا يجوز فاذم كبيرة كافي المحيط وذكر في اكرامه البسوط ان من سجد غير الله على وجه التعظيم كفر وفي الظهيرية انه يكفر بالسجدة مطلقا وفي الزاهد في الانحاء في السلام الى قريب الركوع كالسجود وفي المحيط انه يكره الانثناء للسلطان وغيره [ و ] يكره عند الطرفين لا عند ابي يوسف زح [ صانه ] بالكسراي جعل كل من الرجلين يده في عنق الآخر [ في ازر ] سائرا ما بين السرة والركبة [ واحد ] احتراز عما اذا كان معه قميص زوجة او غيره فان كلا كارا ولم يكره بالاجماع وهو الصحيح وقال الامام ابو منصور ان المكروه منه ما طعن وجه الشهوة واما طعن وجه الكرامة فيجاز كافي الكافي وفي الاكتفاء اشارة الى ان للاصناف لم تكره بل هي سنة قديمة متواترة وقال صلى الله تعالى عليه وسلم من صانع اياه المسام وحرك يده تناثرت ذنوبه وهي الصاق صفحة الكف بالكف واقبال الوجه بالوجه كما قال ابن الاثير فاخذ الاصابع ليس بمصافحة خلافا للروافض كافي الصلوة المسعودية والسنة فيها ان يكون بكلتا يديه كافي المنية وبغير حائل من ثوب او غيره كافي الخزانة وعند اللغاة بعد السلام كافي الفرقة وان يخالط الابهام فال صلى الله تعالى عليه وسلم اذا صافحتهم فخلوا الابهام فان فيه عرفا ينشعب منه المحبة والى ان القيام لغيرة لم يكره واما المكروه محبة القيام ممن يقام له كما في

مشكل الاثار و من ابي القاسم الحكيم انه يقوم للاغنياء لا للفقراء وكان صلى الله تعالى عليه وسلم يكره القيام لتعظيم الغير كما في النهاية و ذكر في الزامدي لا يكره ان يقوم لآخر في المسجد تعظيماً له و كنا لوقام القاري في خلال قراءته تعظيماً له و في الظهيرية لا يجوز ان يقوم القاري الا لعالم اولييه او استاذة المعلم و في كنف العباد لا يقوم لآخر في المسجد فانه قال صلى الله عليه وآله وسلم لا تعظموني في بيت ربي و لهذا ارضى السلف لتلاوة نهم ان لا يقوموا لهم في المسجد اذا درسوا و فيه اشارة الى جواز ما تعارف في زماننا من قيامهم في غير المسجد عند اتمام الدرس [ وكره ] و بطل [ بيع العذرة ] بفتح العين و كسر الذال الغايط و كذا بيع كل ما انفصل عن الادمي كالشعر و الظفر فانه جزء الادمي ولذا وجب دفنه كما في التمرثاشي وغيره [ خالصة ] غير مخلوطة [ و ص ] بيعها [ مخلوطة ] بان يحمل اليها نحو التراب او الرماد دون العكس فان حمل النجس ممنوع هكذا اطلق المخلوط في المحيط و الهداية و الاختيار لكن في موضع من المحيط والكافي و الظهيرية انه صرح اذا كان غيرها غالباً عليها فحينئذ اما ان يحمل المطلق على المقيّد او يحمله على الرزابتين او على الرخصة والاستحسان على ما علم من غنمة الهداية وصيده و في زيادات العتابي ان المطلق يجري على اطلاقه الا اذا قام ذلك دليل التقييد نصاً او دلالة فاحفظه فانه للقبه ضروري [ و ] صرح [ الانتفاع بها ] اي العذرة المخلوطة فلا ينتفع بالخالصة على الصحيح كما في الهداية فلو نقلت الى الضياع بنية تطهير السكك ثم تخلط بالتراب فتقوي الارض به يجوز ولو نقل بنية تقويتها يحرم كما في المنية [ و ] صرح [ بيع السرفين ] بالكسر معرب ( مرگن ) بالفتح لانه ينتفع به لاستكثار الربح و ان كان نحساً و كذا بيع ما انفصل من غير الادمي كما في الكفاية و يكره بيع طين الاكل و خاتم الحديد و الصفر و نحوه كما في القنية [ و ] صرح خصاء البهائم [ بالكسراى ] نزع خصية الحيوانات كالاستور و الفرس و ذكر شيخ الاسلام ان خصاء الفرس حرام و اما خصاء غيره فلا بأس به ان كان فيه منفعة و الا فحرام كما في المحيط [ لا ] يصح و يحرم خصاء الادمي بالاتفاق لانه قطع النسل بلا منفعة و يزال عذرة الحامل البكر عند الولادة بمبيضة او درهم و لو ماتت الحامل و الولد حي يشق بطنها من الجانب الايمن و لو عكس قطع الولد اربا ارباً و لا يجوز اسقاط ولد مضى مدة نفخ فيها الروح من مائة و عشرين يوماً و اما ببل مضيتها فقد كره عند بعض المشايخ و حل عند بعض كما في المحيط و يعالج الجراحات المخوفة و الخصاء في المانة الا اذا قيل لا ينحرو اصلاً و لا بأس بتقب اذن الطفل من البنات كما في الظهيرية و ذكر فاضلنا ان احد الابوين ان قطع اصبعاً زائدة من الولد لم يضمن لانه معالجة [ و ] صرح [ انزاء الحمير ] ان الحمير برد اللام الى الجنس و الانزاء ( برهما يذن ) الى الخيل الاحسن القرعة لان الخيل اسم جمع يستوي فيه الذكر و الانثى و فيه اشعار بانه لم يصح انزاء الفرس على الحمير و قد صرح كما في شرح الطحاوي [ و ]

صح [ سفر الامة ] ثلثة ايام [ و ام الولد ] مستدركة بالامة [ بلا محرم ] ويكره سفرها في زمانها لغلبة الفساد وعليه الفتوى كما في السراجية وفيه اشارة الى انها لا يعالج غير المحرم في الانزال والركاب وقيل عولجت عند الامن من الفهوة والى ان الحرية لم يصح ان تسافر ثلثة ايام بلا محرم واختلف فيما دون الثلث وقيل انها تسافر مع الصالحين والصبي والعنوة غير محرمين كما في المحيط [ و ] صح عنده لا عندهما [ بيع العصير ] اى المعصور المستخرج من ماء العنب [ من متخذ ] اى ممن علم انه يتخذ [ خدوا ] كبيع الحرير من رجل لاحتمال ان يلبس امرأته كما في الكرماني والافضل ان لا يبيعه وقيل انها لا يكره عنده اذا باعه من ذمي لا يهتريه مسلم والا فمكرره بالانفاق كما في الخانية وغيره وفي الجواهر عن العيون اريد البيع من المحرم واما من العلم فيكره لانه اعانة على المعصية وفيه اشارة الى انه لو لم يعلم انه متخذ الخمر لم يكره بلا خلاف والى ان بيع العنب والكرم منه لم يكره بلا خلاف كما في المحيط لكن في بيع الخزانة ان بيع العنب على الخلاف [ وكره ] وحرم [ استخدام الخصي ] اى استعمال خصي بلغ خمسة عشر سنة في الدخول في الحرم واما قبلها فلا بأس به كما في الكرماني وغيره [ و ] كره [ اقراض بقال ] كخباز وغيره [ شيئاً ] من البر أو الدراهم لخوف ان يهلك لو كان في يده مثلاً بشرط انه [ يأخذ منه ] اى البقال [ ما شاء ] مما يحتاج اليه بحسابه حتى يشتري ما يقابله لانه قرض جر به نفعاً وهو الاخذ منه حالاً فحالاً ولو اودعه ثم يأخذ منه لم يكره الا انه لو ضاع هلك عليه كما في الكافي فلو تقرر بينهما قبل الاقراض ان يعطيه كذا درهما ليأخذ منه متفرقاً ثم اقترضه لم يكره بلا خلاف كما في المحيط واليه اشار كلامه الا ان التخصيص بالاقراض غير ظاهر فانه لو قال اشتريت مائة مثلاً من الخبز وجعل يأخذ منه كل يوم خمسة اصاب فبيعه فاسد واكله مكروه كما في الكهوي والتصحيح ان يبيع من الخبز خاتمة مثلاً بمقدار الخبز المذكور ووصفه حتى يصير ديناً في الدمة وسلم الخاتم ثم اشتره منه بما اراد ان يدفع اليه من نحو البر كما في الخزانة [ و ] كره وحرم [ اللعب ] بكسر اللام وسكون العين ونحو اللام وكسر العين وسكونها مصدر لعب بالكسر والاسم للعبة بالنضم ما يلعب به كما في القاموس فاللعب ما لا فائدة فيه اصلاحاً كما في الكشف [ بالنرد ] هو اسم معرب يقال له النرد شهر ايضا يفتح الدال وكسر العين والغير اسم ملك وضع له النرد كما في اللغات وفي زين العرب قيل ان الغير معناه الخلو وفيه نظر قالوا هو من موضوعات نيشابور بن اردشير ثاني ملوك الساسانية وهو حرام مسقط للعدالة بالاجماع فانه كبيرة [ والشطرنج ] بكسر السين المهملة والمججمة ولم يفتح لعبة كما في القاموس معرب ( شردنج ) يعني ان من اشتغل به ذهب عاه الدنياوي وجاء العناء الاخرى به فهو حرام وكبيرة عندنا وفي اعانته اعانة للشيطان على الاسلام والمسلمين كما في الكافي وذكر



في التجنيس والمزيد وغيرها انه لو قال ان هذا اللعب لتهذيب الفهم غير محرم ولو حرم من الكتاب او السنة او القياس فأمراته طالق وقع الطلاق لانه حرم بالاثار والقياس وفي انوار الشافعي انه مكروه غير محرم الا اذا كان على شكل حيوان او اقترن به قمار او فحش او اخراج صلوة عن وقتها عمدا وفي احيائه انه بالاصرار صار كعبوة وفي عمدته لا يرد شهادته ان لعب به في الاحاديث مرة وفي روضته من داوم على اللعب بالشطرنج ردت شهادته بلا اقتران شيء موجب للتعزيم و ابو حنيفة رحمه الله لم يرباها بالسلام عليهم لفعلهم عن ذلك وقال يكره امانة واستحقاقا لهم [و] كره و حرم [الغناء] بالكر والى من التغنية في المجلل غننى يغني تغنية وغناء وبالفارسية (سرود گفنى) كافي اجارة الكرمانى وعرفا ترديد الصوت بالالحن في الشعر مع انضمام التصفيق المناسب لها فلم ينحقق الغناء بفقدان قيد من الثلاثة كون الالحن في الشعر و انضمام التصفيق بالالحن ومناسبة التصفيق لها فهو من انواع اللعب و كعبوة في جميع الاديان حتى يمنع المشركون من ذلك كما في الاختيار وغيره وفي المصنوعات من اباح الغناء يكون فاصقا وفي شرح ميرالكبير للامام السرخسى انه كان صلى الله عليه وآله وسلم يكره رفع الصوت عند قراءة القرآن والوعظ فما بفعله الذين يلعبون الوجه والمحبة مكروه لا اصل له في الدين ويمنع الصوفية مما يعتادونه من رفع الصوت فان ذلك مكروه في الدين عند قراءة القرآن والوعظ فما ظنك عند سماع الغناء وفي الجواهر ان السماع والرقص الذي بفعله المتصوفة في زماننا حرام لا يجوز القصد والجلوس اليه وهو والغناء والمزامير هواء ومشايخ قبلهم فعلوا غير ما فعلوا هؤلاء في العوارف سماع الغناء من الذنوب وما اباحه الا نفر قليل من الفقهاء ومن اباحه لم ير اعلانه في المساجد والبقاع الشريفة وقال صلى الله عليه وآله وسلم كان ابليس اول من تغنى وما نقل عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه سمع الشعر لا يدل على اباحة الغناء وكان النصرانيون كثيري الولوع بالسماع فعوتب في ذلك فقال هو خير من ان تقعد وتغترب الناس فقال ابو عمر وغيره من اخوانه هيهات يا ابا القاسم زلة السماع شر من كذا وكذا هنة تغترب الناس وقال السرخسي شرط التواجد في زعقته ان يبلغ الى حد لو ضرب وجهه بالسيف لا يشعر فيه بوجع وما روي عنه صلى الله عليه وآله وسلم من حديث التواجد فقد تكلم اصحاب الحديث في صحته وتخالف حرمي انه غير صحيح وفي الحقائق ان مجرد الغناء والاستماع اليه معصية وكذا قراءة القرآن بالالحن حتى قال مشايخنا التائي والسماع آثمان وعن المرغنياني من قال لمثل هذا القاري احصنت فقد كفر والاطلاق مشعور بان التغني للناس ولنفسه كلاهما ممنوع وفي شهادات النخبة ان التغني لاستماع الغير مكروه عند عامة المشايخ وفي المحيط من الناس من جوز ذلك في العرس والوليمة للاعلان ومنهم من قال اذا تغنى ليستفيد نظم القوافي ويصير فصيح اللسان لا باس به وقال

بعضهم التغني لنفسه دفعا للوحشة لا يكره وذكر شيخ الاسلام ان جميع ذلك مكروه عند علمائنا وحمل ما ورد من الاحاديث على انشاد الشعر المباح للمشتغل على الحكمة والوعظ في المضمومات من اباح الشعر كان فاهغا ولفظ الغناء مشعر بان النظر في كتب الاشعار بلا تحريك اللسان لا باس به على ما قالوا كما في فاضلخان وفيه اشارة الى ان مجرد النظر مكروه عند بعضهم وانما خص الغناء بالذم كرمع التعميم فيما بعد اهتماما بالمنع عنه اذ هو شائع بين الناس ولذا انجر الى بعض الاطناب [ وكل لهو ] اى لعب وعبت فالثلثة معنى كما في شرح التاويلات والاطلاق شامل لنفس الفعل واستماعه فالفعل كالرقص والسخرية والتصفيق والتقليد وضرب الاوتار من الطنبور والبربط والرياب والقانون والمزمار والصبح والسرنا واليوق وما يقال بالفارسية ( سخيهر ميره ) فان كلها مكروهة لا نهائي الكفار وكذلك ضرب النوبة للتفاخر والمباحات فلو ضرب للتنبيه فلا باس به كما اذا ضرب في ثلثة اوقات لتذكير ثلث نفحات من الصور لمناسبتها بينهما فبعد العصر للاشارة الى نفخة النزع وبعد العشاء الى نفخة الموت وبعد نصف الليل الى نفخة البعث كذا في الملاعب للامام البزدوي وينبغي ان يكون بوق الحمام يجوز كضرب النوبة و في الاختيار لا يكره ضرب الدف في غير العرس تضربه المرأة للصبي في غير الفسق وعن الحسن لا باس به في العرس ليشتهر و في السراجية هذا اذا لم يكن له جلال ولا يضرب على هيئة التطريب وقال التوربغتي في التحفة انه حرام على قول اكثر المشايخ وما ورد من ضرب الدف في العرس كناية عن الاعلان وتمايمه في البستان ويكره عمل الشعوذة والنظر اليه كما في المضمومات ولا باس بحبس الطيور والدجج في بيته ولكن يعلفها وهو خبر من ارسالها في السكك واما امساك الحمامات في برجها فمكروه اذا اغر بالناس وقال ابن معاذ يجب على صاحبها ان يحفظها و يعلفها و في شرح السير للرخسي انه قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يحضر الملائكة شيئا من الملهى سوى النصال والرهان اى المسابقة بالومي والفرس والابل والارجل وفي الكبرى يجوز المسابقة لو كان البدل من جانب فاذا كان من الجانبين فحرام لانه قمار الا اذا ادخلا محلا وفرسه يهبط ويسبق فقال كل منهما ان سبقني فلك كذا وان سبقتك فلي كذا وان سبقه فلا شيء له فيجوز ان يهبطا ويحلب كل منهما ان اعطاه فلا يستحق و في الملاعب لو شرط المحلل انه ان سبقها بهطاه احدهما او كل منهما شيئا جاز وفي الكافي ان المنفعة عند اختلاف الجواب كالرامي ولا يجوز في الحمير والبغل لكن في الاختيار انه يجوز و في المنتقى من لعب بالصولجان يريد الفردسية يجوز وفي الجواهر قد جاء الاثر في رخصة المصارعة لتحصيل القدرة على المقاتلة دون التلهي فانه مكروه واما الاستماع فكاستماع ضرب الدف والمزمار والغناء وغير ذلك فانه حرام ان سمع بغتة يكون معدوا ويجب ان يجتهد ان لا يسمع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم استمع صوت

اللامني معصية والجلوس عليها ذمق والتلذذ بها من الكفر وهذا اما لتغليب الذنب كما في الاخيار  
او للاستحلال كما في النهاية ويكره من الواظ الغناء الكم وضرب الرجل على المنبر والقيام والعود  
والنزل منه والعود عليه في وسط الكلام كما في ذخيرة الفتاوى و لو اراد ذكر مقتل الحسين ينبغي  
ان يذكر اولا مقتل سائر الصحابة لئلا يشابه الروايف كما في العون [ و ] كره [ جعل الغل ]  
اي الطوق من الحديد الجامع لليد الى العنق المانع من تحريك الراس [ في عنق عبده ] لانه مقربة  
اهل النار وقال الفقيه ان في زماننا جرت العادة بذلك اذا خيف من الابق كما في الكرمانى [ بخلاف  
التقييد ] فانه غير مكروه لانه سنة العلماء في المتمردين [ و ] كره [ احتكار ] لغة احتباس  
الشيء انتظارا لغلائه والامم الحكرة بالضم والمكون كما في القاموس وشروا اشتراء طعام ونحوه وحسبه  
الى الغلاء اربعين يوما قيل شهرا وقيل اكثر من سنة وهذه المقادير للبيع والتعزير لا يلائم فانه يتفاوت  
مقدار حبس [ قوت البشر ] اى ما يقوم بدنه من الرزق كالبر والسمير والذرة والارز والذخن  
والتمر دون العمل واليمن كما في التجنيس وغيره وقوت البهائم كالتبين والقوت وهذا عند  
الطرفين وعليه الفتوى وقال ابو يوسف رح انه حبس كل ما يضر بالعمامة ولو ذهب او فضة او ثوبا  
او غيره كما في الكافي وشرط بعضهم الاشتراء وقت الغلاء ينتظر زيادته كما في الاختيار فلو اشترى في  
الرخص لا يضر بالناس لم يكره حكرة كما في التمرناشي [ في بلد ] او ما في حكمه كالروستاق والقرية  
[ يضر ] الاحتكار [ باهله ] بان كان صغيرا فلو لم يضر وكان كبيرا لم يكره لانه حبس ماله فلا  
يكره لو اشترى في غير البلد ولو قريبا منه وجلبه اليه وحسبه وهذا عنده وفي رواية عن  
ابى يوسف رح و اما عند محمد رح فيكره ان كان قريبا منه و عن ابى يوسف رح انه يكره ان  
اشتراه من نصف ميل كما في المحيط والاصل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم المحتكر ملعون اى  
مبعد عن درجة الابرار ولا يواد المعنى الثاني للعن وهو الابعاد من رحمة الله تعالى لانه لا يكون  
الا في حق الكفار اذ العبد لا يخرج عن الايمان بارتكاب الكبيرة كما في الكرمانى [ لا ] يكره  
حبس [ غلة ارضه ] بلا خلاف اذ لم يتعلق بها حق العامة ثم صرح بما اشار اليه في السابق فقال  
[ و ] لا غلة [ محبوبة ] اى جلبها المالك الى بلده [ من بلد آخر ] ولو قريبا منه لتعلق حق  
لعامة بما جمع في البلد وقد بينا الخلاف ويستحب ان يبيعه فانه لا يخلو من كراهة كما في التمرناشي  
[ و ] يكره [ تمعير الحاكم ] اى تقدير الامام او القاضي الثمن للطعام وغيره للناس ﷺ اى  
ارباب القوتين ولو محترمين فيأمر ببيع ما فضل من قوته وقوت عياله على اعتبار السعة في ذلك  
ممثل القيمة او لغن يسير فان باع فيها والا آمره مرة اخرى وعط وهدد فان قبل والاحب  
وزره على ما يرت فلو هدره فباع بالخوف لم يحل للمشتري لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يحل  
مال امرء مسلم الا بطيب نفس منه [ الا اذا تعدى الارباب ] اى تجاوز اصحاب القوتين [ عن

قيمته [ اى قيمة ذلك القوتين تعدليا [ فاحشا ] بأن يبيعوا بضعف القيمة كما اذا شروا بخمسين  
 و بأمر حماية فلا بأس حينئذ ان يسعر له ثمننا بمشروعة اهل الرأي فان باع بأكثر مما سحر جاز  
 وامضاه للقاضي و ان لم يبعه اصلا باعه الحاكم عندهم وهو الصحيح و تمامه فى التمرقاشي و المحيط  
 و غيرهما و فيه اشارة الى ان التمتعير فى القوتين لا غير و به صرح العتايبي و الحسامي و غيرهما لكنه  
 اذا تعدل ارباب غير القوتين و ظلموا على العامة فسعر عليهم الحاكم بناء على ما قال ابو يوسف  
 رح ينبغي ان يجوز و الله علم [ و قبل ] تنزهنا لاحكاما بلا منازع [ قول فرد ] اى خبر واحد  
 مميز [ كيف ما كان ] ذلك الفرد حرا كان او عبدا ذكرنا او انثى معلما او كافرا عدلا او فاسقا و ما  
 في كيفما كما في اذا ما و قد مر و فيه اشعار بأنه يترجح بزيادة العدد لانه خبر بخلاف الشهادة فانه  
 اثبات لا يترجح [ فى المعاملات ] جمع المعاملة بالفتح من العمل فعل يتعلق به قصد و هي حق  
 العبد عرفا بالمعاملات خمسة المعارضات المالية و المناكحات و المحاصبات و الامانات و التركات فلو  
 قال احد انها باع زيد من عمود و نكح اذ ادعى عليه او ازدع او ورث قبل قوله و لم ينكح و  
 لم يترديانه [ فان نال ] و اخبر [ كافر ] خادم لمسلم [ شرب اللحم ] المهود [ من مسلم او  
 كتابي ] قبل قوله في حق المرأة منه و حينئذ [ حل اكله ] بالثبوت لانه خبر صادر عن عاقل  
 قيم الكذب عنده لان قبحه عقلي و ان قال ذلك الكافر شرينه [ و من مسومي ] قبل [ حرم ]  
 اكله و فيه اشارة الى انه ملك خبيث له فلم يكن له الرجوع كما لو اشتراه و اخبر احد انه ذبيحة  
 مجوسي و الى ان تحكيم الراى لم يشترط في خبر الفاسق و ليس كذلك فانه لو قال اني قد اشتريت  
 هذه التجارية من فلان او وهبالي او تصدق بها علي او وكلني بها و اكبر رائه انه كاذب لم يقبل قوله  
 كما لو استوى الوجهان كما فى الكشف و غيره و الى انه انما يقبل قول الفرد اذا لم يكن له منازع فلو  
 رأى رجل جارية في يد رجل يدعي انها ملكه ثم رأى في يد آخر يدعي ان هذا الرجل ظلمني  
 و غصبها مني لا ينبغي له ان يشتريها لانه قد ثبت له منازع هو الغاصب باقراره كما فى المحيط و قبل  
 قول فرد بلا منازع [ و ] قد [ شرط العدل ] اى عدله اى كونه منزها عما يعتقده حرمة [ فى ]  
 الديانات [ جمع الديانة بالكسر لغة ( دين دارشدين ) و عرفا حق الله تعالى و هو على قسمين عبادات  
 خمسة الصلوة و الزكاة و الصوم و الحج و الجهاد و مزاجر خمسة مزجرة قتل النفس و مزجرة  
 اغل المال و مزجرة هتك السترة و مزجرة ثلب العرض و مزجرة خلع البيضة [ كالخبر ] منه [ عن  
 نجاسة الماء ] فانه يقبل ولو من عبد او امرأة فلم يشرب و لم يتوضأ به بل يتيمم و كالاخبار عن  
 الحل و الحرمة اذا لم يكن فيه زوال الملك و كالاخبار عن روية هلال رمضان و كالاخبار و رواية  
 الاحاديث و الشرائع كما فى الزامدي و لا يخفى انه صلح ان يكون مثلا لجميع اقسام الديانات  
 و فيه اشعار بأنه قبول قول المفتى غير العدل لم يجب و يشكك بما فى القنينة ان فى رواية الحديث

والفقه عنده يهتبط بالحفظ من وقت السماع والرواية الى حين الرواية وعندهما لا يهتبط ذلك  
 [ وفي ] خبر [ الفاسق ] بنجاسة الماء ونجوة وهو المسلم الذي صدر عنه كبيرة او واظب على  
 صغيرة [ المستور ] الذي لم يدرك عدالته وفسقه [ بتحريم ] وفي رواية الحسن عنه ان المستور كالعدل لكن  
 الاصح هو الاول فان كان اكبر رايه انه صادق تيمم فلو نوضا لم يجوز ان اراقه فلحوط وفي العكس  
 تروضا كما في خبر الكافر وان وقع في قلبه ان الكافر صادق فان اراقه فاحب والصبي والمعتوه اي الناقص  
 العقل كالكافر وفي اهل الائمة تفصيل تمامه في الكشف وختم على التحريم اشارة الى انه طلب  
 كتابا آخر ليسخرج فيه كالا يخفى واعلم ان من جعل الحق متعددا كاللعنزة اثبت للعامي الخيار  
 من كل مذهب ما يهواه ومن جعل واحدا كعلمائنا التزم العامي اماما واحدا كما في الكشف فلو  
 اخذ من كل مذهب مباحدا صار فاسقا تاما كما في شرح الطحاوي للفقهاء سعيد بن مسعود فعجب في  
 المذهب الصلابة اي اعتقاد كونه حقا وصوابا كما في الجواهر ومشايخنا قالوا ان مذهبا صواب  
 يحتمل الخطاء ومذهب غيرنا خطأ يحتمل الصواب كما في المصنف فمقدار ما يحتاج اليه لاقامة الغرض  
 من الفقه فريضة وتعلم نحو السنن كالاذان مستحب ويكره التعلم للبياهات ومنه الكلام وراه  
 قدر الحاجة كما في خزنة المفتين وذكر في الامعان ان من اشتغل به نسب الى البدعة وتعلم المنطق  
 كشرب الخمر وفي قوة الغلوب جعل الجهال اصحاب المطلق علماء وفي الجواهر ان الاشتغال بعلم الجدل  
 تضيق العمر وفي البستان ان في التعليم والعلم للعربية اجرا وفي تحفة المسترشدين انه لا يجوز  
 ان يعلم ويتعلم ويستمتع ويكتب كل علم ضل للسنة كالنجوم ونقص للدين كافريل يتفرد بها  
 الغلاسفة او تقرير للدين الباطل او المعتقد الفاسد وفي الظهيرية لا يحل النظر في كتب المعتزلة ولا  
 امساكها وفي الزاودي الكتب اذا خرجت عن الانتفاع بها محي عنها اسم الله والرسل والملائكة ثم  
 يحرق الباقي وان القام في الماء الجاري كما هي او دفنها فلا بأس به ويدفن المصحف وفي المنية  
 لا يجوز ان يجلد القرآن بالمصحف ولو استعمل الوراقون كواعذ من الاخبار والتعليقات في المصحف  
 وكتب التفسير والفقه فلا بأس به ولو استعمل في كتب النجوم والادب يكره وفي التحفة اخذ  
 الغال من المصحف مكرره وفي الخزنة لو خرج لطلب العلم بلا اذن ابويه لم يكن عانا وفي التحفة  
 يكره لبس ما كان شعارا لمخالعي الدين وبستحب اجابة الدعوة الا اذا كان منكرا في بيته او  
 طريقه او ماله غير حلال از قصده رياء وفي الزاودي يستحب ان يقلم اظفاره ويقص شاربه ويحلق  
 عانته وينظف يده في كل اسبوع مرة وفي يوم الجمعة افضل ثم في خمسة عشر يوما والزائد على  
 الاربعة اثم وفي المسعودية يبتدأ في تعليم اليد بمسحة اليمين ويختم بايهاهما والرجل بخنصر  
 اليمين ويختم بخنصر اليسرى وفي التهذيب قص الشارب ان يوازي حرف الشفة العليا وفي السراجية  
 لا بأس ان يوصل اطراف اللحية اذا طالت ويكره الجلوس للمصيبة ثلثة ايام او اقل في المسجد واما

أي غير فرخصة للرجال ويمتنع القراءة عنه ولا يعطى لهم شيء كافي المنية ويكره اتخاذ الضيافة في هذه الأيام وكلها كلها كما في حيرة الفتاوى ويستحب زيارة القبور فيقوم بهذه الوجه قربا وبعدا كما في الحيوة ويقول عليكم السلام ويدعو مستقبلا القبلة وقيل الدعاء قائما أو قاعا والمرحسى لا بأس بالزيارة للنساء إلى الأصح كما في الخزانة وذكر في المحيط أن زيارتها وإن لم يكره إلا أن الأولى هو الفرك \*

## \* [ كتاب الأشربة ] \*

أورد بعد الكراهية لأنها اقرب من الحرام بخلاف الأشربة جمع الشراب اسم من الشرب أي ما يغرب ماء كان أو غيره خلالا أو غيره وفي الشريعة ما حرم منه وهو أكثر من عشرة عند بعض أصحابنا والمضاف محذوف أي شرب الأشربة وأصولها النمار كالعنب والتمر والزبيب والحبوب كالبر والذرة والدخن والخلوات كالسكر والفانيل والعسل واللبان كلبن الأبل والرمات والتمخ من العنب خمسة أنواع أو ستة ومن التمر ثلثة ومن الزبيب اثنان ومن كل البواتي واحد وكل منها على نوعين في مطبوع مياتي تفصيله [ حرم الخمر ] ما في القرآن من الدلائل العشرة <sup>التي</sup> <sup>في</sup> <sup>الكتاب</sup> <sup>الشرعي</sup> <sup>(ع)</sup> في عداد الآثان والتسمية بالرجس والكون من عمل الشيطان والأمر بالاجتناب وتعليق الفلاح به وإيقاع العداوة وإيقاع البغضاء والصد عن ذكر الله تعالى والصد عن الصلوة والنهي بصيغة الاستفهام المومي بالتهديد الشديد ولذلك سميت بالاثم \* شعور \*

\* شربت الائم حتى ضل عقلي \* كذلك الائم يذهب بالعقول \*

وبالخمر لأنها مأخوذة من الخمر بالضم وهي مادة العجين وأصله وهي إم الحبايث بالنص في المبسوط قال صلى الله تعالى عليه وسلم إذا وضع الرجل قدحا من خمر على يديه لعنه ملائكة السموات والأرض فإن شربها لم يقبل صلواته أربعين ليلة وإن أدام عليها فهو كعاب الروث والأولى تأخيرها ليلا يلزم الاستدراك وتقديم حكم الشيع على نفسه [ وهي ] أي الخمر فإنها من المونات السماوية الواجبة التأنيث والواز للاعتراض بدليل أن الوصلية [ النبي ] بكسر النون وسكون الياء والهمزة ويجوز التعديل على القلب والأدغام أي غير الضم كافي المغرب فالضمح ليس بخمر فلو طمخت لم يبق خمرًا وفيه خلاف كما أشير إليه في الهداية فمن قال أنه لم يبق خمرًا لم يحل بأكمله إلا إذا سكر وعلى هذا ينبغي أن لا يحل شارب العرق ما لم يسكر ولا يحنث في يمينه من قال والله لا أشرب الخمر وشرب العرق على أن مبنى الإيمان على العرف ومن قال أنه بقي خمرًا فقد انعكس الحكم وأليه ذهب الإمام السرخسي وعليه الفتوى كافي تمتة الفتاوى ونقل الزاهد من المبسوط أنه لو صب فيها سكر أو فانيل حتى صار حلوا حل لزال مرارته وفيه إشعار بأنه لو زال مرارة الخمر بالطبخ حل كما في التقنية [ من ماء عنب ] احتراز عن غير العنب فلو أخرج الماء من

ثقله بعله مصبوه كان مهنزلة النقيع كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه مهنزلة الخمر حتى يحسد شارب قطرة منه كما في العلم [ غلا ] اي ارتفع أمقله اذا صله الارتفاع كما في المقابس [ واعتد ] اي قوي بحيث يصير مسكرا [ وقذف بالزبد ] بالتحريك اي وماء بحيث لا يبقى فيه شئ من الزبد فيصفوه ويرق فلو لم يقذف به حل عند الكل عند بعضهم في النظم قال بعضهم انه حل عنده ولم يحل عندهما قيل ان المختار انه بمجرد الاشتداد يحرم ولا يحدث بدون القذف به احتياطاً كما في النهاية [ وان قلت ] حال من الخمر اي حرمت حال كونها قليلة احتراز عما قال بعض المعتزلة ان الحرام هو الكثير للمسكر لا القليل فانه حرام بالاجماع كذا في النخيرة ولو ترك القمدين الاولين اكتفاء بما ياتي من قوله اذا غلت واشتدت وذكر القمدين الاخيرين ثمه لكان افيد واخصر [ كالطلاء ] بالكسر ولد فانه حرام وان قل فالمقصود من التشبيه مجرد الجمع في هذا الوصف لا للبالغة حتى يلزم ان يكون المشبه به اقوى واشهر وفي التشبيه تمام والعطف احسن كما ظن [ وهو ماء عنب ] خالص كما هو المتبادر فلا يشمل البختج ولا الجمهوري كما ميانى [ طبع ] قبل الغليان بالنار او الشمس [ فذهب اقل من ثلثيه ] وقيل اذا ذهب بالطبع ثلثه فطلاء ونصفه ونصف وادنى شئ منه باذن والكل حرام كما في الاختيار وغيره والباقي بكسر الدال وفتحها كما في القاموس معرب ( باده ) وهو الخمر كما في الفائق [ وغلظ نجاسة ] تمييز اي غلظ نجاسة الخمر والطلاء كالبول كما في الهداية وفيه ان نجاسة الطلاء خفيفة في رواية وهو مختار الامام الصرخي والفتوى على الاول كما في الكرمانى وفيه اشعار بان الخمر نجس العين كما قالوا وفي الكرمانى وغيره ان جوهر الخمر كان عصيراً طاهراً ثم صار نجساً باعتبار صفة الخمرية فلم تكن نجس العين والاولى ترك بيان نجاسة الخمر لان كتاب الطهارة يغنيه وكان عليه ان يوجب بيان نجاسة الطلاء لانه لا يكون نجساً الا اذا اشتدت ويمكن ان يقال انه قدم للاشعار بانه نجاسة النقيعين خفيفة كما هو مختار الصرخي في المبسوط وان كان في الهداية انهما غليظتان في رواية [ و ] مثل [ نقيع التمر ] السكر ونقيع الزبيب نيين [ اي غير مطبوخين ] فانهما حرامان ولو قليلين والنقيع اسم مفعول من الزبد او الثلاثي في المغرب يقال انقع الزبيب في الحبابية ونقعه اذا الغاه فيها ليبتل ويخرج منه الحلاوة وقال ابن الاثير انه شراب متخذ من زبيب او غيره من غير طبخ واليه اشار في الصحاح والاساس فلا حاجة الى قيد نيين والسكر بفتحين مختص ببعض الرطب فيكون التمر اليابس كالزبيب مجازاً عن الرطب بعلاقة الكون بقرينة التفسير لكنه يوم فساداً ظاهراً فالاولى اما ان يقال ونقيع البسر والرطب والتمر والزبيب كما في النخيرة واما ان يترك التفسير مختاراً ما في ربو الكافي ان التمر اسم جنس من حين ينعقد صوته الى ان يدرك

والمختص: عصير البسر الفهيج بالضاد والخاء المعجمتين من الفسخ وهو كسر الشيع المجوف [ إذا غلت ] الطلاء والنقيعان والظرف متعلق بحرم [ واشتدت ] فان كلها اذا كان حلوا حل اتفاقا واذا اغتلت فكل ذلك عنده خلانا لهما واذا قدنت بالزبد حرم اتفاقا وترك هذا القيد لانه احمى على المابقي [ وحرمه الخمر ] وان قلت [ اقوى ] من حرمة هذه الثلاثة وان كثرت للقطعية والظنية [ فيكفر مستحلبا ] لانه دخل في الايمان بتصديق مجموع ما انزل عليه الصلوة والسلام فاذا جحد واحدا كانه جحد الكل كما في الكرمانى فيفسق شاربها ويحد بشرب قطرة منها ولا يجوز بيعها ولا يضمن متلفها قيمتها اذا كانت لسلم [ فقط ] فلا يكفر مستحلب هذه الا شربة ولا يفسق شاربها ولكن يضل ولا يحد الا اذا مكر ويجوز بيعها ويضمن متلفها قيمتها عنده وقالا لا يجوز البيع ولا يضمن المتلف وعن ابي يوسف رح يجوز بيعها اذا طبخ فذهب اكثر من النصف وادل من الثلثين والفتوى على قوله في البيع وكذا الضمان اذا لم يقصص المتلف الحسية اما اذا قصدها وهو يعرف بالتقراض فالفتوى على قولهما الكل في المضمرات وفيه اشعار بحرمة الانتفاع بالخمر من كل وجه كما في المنية ولرأف العطش المهلك حل شر بها فان سكرها لم يحد الا اذا شرب زائدا على قدر الحاجة كما في الزاهدى [ وحل ] العصير [ المثلث ] من الثلاث ( س يكن كرون ) بان يطبخ بالنار اذ الشمس حتى يذهب ثلثاه ولا يعتبر بما خرج من القدر من شدة الغليان من الزيت فلو طبخ عشرة اصوع من العصير فذهب صاع بالزبد طبخ الباقي حتى يذهب حتى اصوع ويبقى الثلث فيحل كما في الكافي وينبغي ان يطبخ موصولا فان انقطع الطبخ ثم اعيد فان كان قبل تغيره بحدوث الحرارة وغيرها حل والا حرم وهو المختار للفتوى وان يكون سفلى قدره مستويا كاضلاعه وان ينقسم ارتفاع القدر ثلثة اقسام متساوية ويجعل على كل علامة فتصلا ويطبخ الى ان يرجع الى العلامة السفلى كما في خزائنة المفتبين [ العنبي ] احتراز عن العصير الزبيبى والتمري فانهما يحلان بادنى طبخة وفيه اشعار بان المثلث ماء عنب خالص وذكرنى الكشف انه اذا ذهب ثلثاه بالطبخ ثم رق بالماء وترك حتى اشتد يعمى مثلثا الا انه مخالف لعامة الكتب فانه يسمى باسمى آخر كالجهمورى لاستعمال الجهمور والسميدى منسوب الى حميد فانه صنعه وادو يوسفى ويعقوبى لانه اتخذه لهارون الرشيد والخبخج معرب ( بحة ) ر فى الروضة والطلبة انه مثلث صب عليه من الماء بقدر ما ذهب عنه من العصير ويشترط بعضهم ادنى طبخ بعد صب الماء واليه ذهب الفضلى وعليه الفتوى كما فى اللم [ مشددا ] وقادفا بالزبد كما فى الحقايق وغيره فإدام حلوا حل شبهه بلا خلاف واذا قدف بالزبد حل عند الشيخين ما لم يسكرو ويحرم عند محمد رح وان لم يكفر مستحلبه كما فى النظم وعنه مثل قولهما وعنه انه مكروه وعنه انه موقوف كما فى الهداية وبه اخذ الفقيه وهو الصحيح كما فى شرح مجمع البحرين والاول اصح كما فى النهاية والظهرية وقاضيشان والكبرى



وفناوي بجل ممرقند والحميدى كما في خزائن المفتين وهو الصحيح لان الخمر موهودة في العقوب  
فينبغي ان يحل من جنسه في الدنيا انموجا أترغيبا كما في المصنوعات وليلا يلزم تقسيق الصحابة  
رض وكان عمر رضي الله عنه استشار الناس فيما يمتري الطعام ويقصر على الطاعة في ليالي رمضان ليعطى الفقراء  
بعد الطعام فقال رجل من النصارى انا نضع شرابا في صومنا وأتي بالثلث فصب عمر رضي الله عنه ماء فشرب  
ثم ناول عبادة وامر العماران يتخذ للناس للاستمراء كما في الكرواني [و] حل [نبيل التمر] اسم  
جنس كما مر في تناول البابس والرطب والمسر ويتخذ حكم الكل كما في الزاهدي والنبيل شراب يتخذ من  
التمر والزبيب او العمل او البر او غيره بان يلقى في الماء ويترك حتى يستخرج منه مشتق  
من النبيل وهو اللقاء كما اشهر اليه في الطلبة وغيره [و] نبيل [الزبيب] حال كون نبيلهما  
[مطبوخا ادنى طبخة] فالفرق بينهما وبين النقيع بالطبخ وعدمه كما في التتمة [وان اشتهد] ذلك  
النبيل وقذف بالزبد وفيه خلاف الثلث كما في النظم وغيره ولا يخفى انه حال كسابقه فلم يتعلق  
بالثلث فلم يغن عما سبق من قوله مشندا كما ظن وعن ابي حنيفة رح لا احرم ديانة ولا اشرب  
مروة وعن وكيع انه كان يشرب في ليالي رمضان للتعوي على العبادة كما في الكرواني وعن ابن  
مقائل لو اعطيت الدنيا بحد اغيرها ما شربت مسكرا وما فتيت بحكمة النبيلين مطبوخا وقال  
ابن يونس رح في نفسي من النبيل مثل الجبال وكيف لا وقد اختلف فيه الصحابة كما في التجنيس  
وعن الشيخين ان نبيلهما لا يحل الا اذا ذهب ثلثاه بالطبخ كما في الكشف [اذا شرب] ظرف حل  
[ما لم يسكر] اي يغلب الهذيان به من الثلث والنبيلين فلنا منه فلا يشترط بالاجماع السكر  
الموجب للحل عنده وما اسكر من القدرح الاخير هو المحرم مندهما لانه العلة معنى كما في الحفايق  
وغيره وذكر في التنف ان القدرح المسكر حلال مكروه عند ابي يوسف رح فالحرام هو السكر  
فحسب شربا [بلانية لهو وطرب] اي خفة توجد لشدة السرور فان نوى بالشرب واحدا منهما  
فالجولس والمشي حرام كشرط قطرة والنية ويحد به وان لم يسكر كما في المصنوعات وغيره وفيه اشعار  
بان عينه حلال كما في السراجية فان قصد به استمراء الطعام او التقوي في الليالي على القيام او في  
الايام على الصيام او على القتال لاعلاء الاسلام او التداوى لدفع الالام فهو الحل للخلاف بين  
علماء الانام وفي التنف قال محد رح كل مسكر مكروه ولم يلفظ بالحرام وينبغي ان يكون مثل  
الخمر مستثنى عن ذلك العام [و] حل بالاتفاق [التخليطان] اي ماء الزبيب والتمر والرطب او  
التمر المجتمعين المطبوخين ادنى طبخة فلو جمع بين ماء العنب والتمر او الزبيب لا يحل مالم يذهب  
منه بالطبخ ثلثاه كما في الكافي وانما ذكره مع اندراجه فيما قبل ليكون رداه على اصحاب الطواصر فانه  
لا يحل عندهم [و] حل عندهما خلافا لمحمد رح [نبيل العمل] يسمى بالبتع بكسر الباء بنقطة  
ومع التاء [و] نبيل [التين] [و] نبيل [البر] يسمى بالندر بكسر الميم كما في المغرب [و] نبيل

[الشعير] بالخعة بالكسر [و] نبيذ [الذرة] يسمي بالسكرة بضم السين والكاف و سكور  
 الرائع كما في المغرب وغيره ومن الطن انه نبيذ المر [وان لم يطبخ] اذا شرب الخليلطان والنبيذ  
 وان اشتد ذلك وقف بالزبد وسكر [بلا] نية [لهو وطرب] فالخليلطان مقيم به وفيه اشار الى  
 انه لو شرب واحد منهما للهو حرم بلا خلاف وحاصله ان شرب نبيذ الحبوب والحلاوات  
 بشروطه حلال عند الشيخين فلا يحل السكران منه ولا يقع طلاقه وحرام عند محمد رح فيحد  
 ويقع كما في 'النكاح' وعليه الفتوى كما في الكفاية وغيره وفي الاكتفاء رمز الى ان لبن الابل اذا  
 اشتد لم يحل وهذا عند الشيخين ومحمد رح وعنه انه مكروه واما عندهما فحلال والسكوره حرام  
 بلا خلاف والحد والطلاق على الخلاف وتماهه في التمرناشي والى ان لبن الرماك اى الغرمة  
 اذا اشتد لم يحل وهذا عنده على ما قيل والاصح انه يحل كما في الهداية وذكر في الخزانة انه  
 يحل عند صاحبين ويكره كراهة تحريم عند عامة المشايخ على قوله وعنه كراهة تنزيه  
 وتماهه في التمرناشي والى ان البنج اى احد نوعي شجر القنب حرام لانه يزيل العقل وعليه  
 الفتوى بخلاف نوع آخر منه فانه مباح كالافيون لانه وان اخل العقل لكنه لا يزيل وعليه يحمل ما  
 في الهداية وغيره من اباحة البنج كما في شرح اللباب وتماهه في شفاء الجيران للعلامة القاني  
 [و حل خل الخمر ولو] كان [بعلاج] اى عمل كالعشاء الملح والماء والسمك وايقاد النار عندها  
 ونقلها الى الشمس عند بعضهم والصحيح انه لو لم يكن لصاحبها ضرر من وقوع الشمس عليها بلا  
 نقل كرفع سقف لا يحل نقلها فلو صب خمر في خله اساء ولم يفسد كما في اللم ولو خلط الخمر بالخل  
 وصار حامضا يحل وان غلب الخمر وادخل فيه بعض الحموضة لا يصير خلا عنده حتى يدسب  
 تمام الماروة وعندهما يصير خلا كما في المضمرات ولو وقعت في العصير فارة فأخرجت قبل التفصيص  
 وترك حتى صار خمرًا ثم تخللت او خللها يحل وبه اثنى بعضهم كما في السراجيه ولو دعت قطرة  
 خمر في جرة ماء ثم صب في جب خل لم يفسد وعليه الفتوى ولا ينبغي ان يتعمد ترك العصير  
 خمرًا ثم صيرورته خلا والصحيح انه لا بأس به لان وجود الخمر ليس بقبيح وانما القبيح الانتباز  
 فلا يكون بانتزاعه الخمر فاصل القبيح وكان بعض السلف اذا ارادوا انتزاع الخل صب في اسفل الخابية  
 خلا لكي يحمض ما يخرج منه وهذا زيادة احتياط غير واجبة في الحكم كما التهمة ولما ذكر ان  
 النبيذ المشتد حلال ويومئ الى زيادة الاشتداد الحاصلة بسبب الاوعية الثلاثة يوجب حرمة ازال ذلك  
 التوهم فقال [و حل] الانتباز اى انتزاع نبيذ التمر والذرة ونحوه بان يلقي [في الدباء] بالضم  
 والد القوعة [والحنتم] بفتح الحاء والتاء وسكون نون قبلها جرة خضراء [والمزت] بالضم و  
 النشيد حرمة ارغابية طلعت ولطخت بالزفت بالكسر اى القار [وحرم] كما في الزامدي وغيره  
 [شرب دردي الخمر] لنحقق اجزائها فيه ودردي الشيع ما يبقى اسفله [و الامتشاط] اى

الانتفاع وإن كان في الأصل (سوى كرون) [به] أي بدريها كالاختناق به والامتصاص لتحيين  
 المعرو وما آثر الحرمة على الكراهة الواقعة في عبارة كثير من المتون لأنه أراد التنبيه على المواد  
 الدال عليه كلام الهداية [ولا يحل شربه] أي الدودي [بلاسكر] لغلبة الثقل وفي الزاوي  
 لو شرب ما فيه غمر حدث عند الدقاق والعبارة للطعم عند الكرمي وإنما ختم على حكم الدودي  
 لأنه مناسب لاتمام الكلام كما لا يخفى على الناظر في المرام والله اعلم \*

### \* [كتاب الذبايح] \*

أورد بعد الأشرطة لأن حرمة ما فيه اعلا والذبحة ما سيج من النعم فانه منتقل الى الاسمية  
 من الوصفية اذا الذبيح ما ذبح كافي الرضى وغيره فليس الذبحة المذكات كما ظن والمراد ذبح الذبايح  
 بالفتح فانه لغة الشفاء كما في المفردات وغيره وشرعية قطع الحلقوم من باطن عند الفصيل وهو  
 مفصل ما بين العنق والرأس وهو مختار المطرزي لكنه مخالف لما ياتي وقد اشكل بالقبينة التي  
 ذبحت من القلاء والشهيرة انه قطع الادراج الشامل للنحر فلا حاجة الى الجواب عما في العنوان من  
 التخصيص [حرم ذبحة] أي بولك بقربنة المقام فخرج به بالغ البهايم والطيور وغيرها وكذا انواع  
 السمك والجراد لكنه لم يتناول ما بان من الحيوان وان ظنه المصنف [لم يترك] من التزكية  
 وهي في اللغة الذبح والاسم الزكوة وفي الشريعة تسهيل الدم النجس كما في صيل المبسوط فيخرج  
 المتدنية والنطيخة ومن الظن انه اراد بالذبحة مقطوع رأسه وبالتزكية قطع الادراج فانه  
 لا معنى له ولا قربة عليه ومخرج الزكوة الضروري وهي قسم من التزكية ولغة مباحنه قدمه  
 فقال [وزكوة الضرورة] أي الاضطرار وهو احسن ولذا اختاره الطحاوي [جرح] بالفتح أي  
 شق جلده بشرطه [أين كان] أي في أي موضع [من البدن] أي بدن الذبحة [و] زكوة  
 [الاختيار ذبح] أي قطع ادراج [بين الحلق واللثة] أي مبداء من العقدة الى مبداء الصدر  
 بقربنة ما ياتي وعليه يدل كلام النهاية والكفاية والكراماني فالذبة بالفتح والنحر والحلق في الأصل  
 الحلقوم كما في القاموس والكراماني وغيره استعمل في بعض العنق بعلاقة الجزية بقربنة رواية  
 المبسوط والذخيرة وكلام التحفة والعنابي والكافي والمصبرات يدل على ان الحلق يستعمل في  
 العمق بعلاقة الجزية بقربنة رواية الجامع والمعنى من مبداء الحلق واللثة بالذبح عند الاولين من  
 العقدة وعند الآخرين من أصل العنق فمن الظن الغامض انساد كلام الكفاية بناء على كلام  
 الآخرين مع انه حمله على خلاف مراده حيث نقله هكذا مقتضى رواية الجامع ان الذبح لو وقع  
 في البطن من الحلقوم كان المذبوح حلالا وكلامه هكذا هذه الرواية تقتضي ان يحل وان وقع الذبح  
 فوق الحلق قبل العقدة ولو جعل بين معني في كما في الكرماني لم يستقم كما لا يخفى [وهو قوله]

اما الحلق بالمعني المذكور في المغرب الادراج عروق الحلق في المذهب وكون الضمير للذبح  
 الاختياري على ما ظن بعيد من وجهين وفيه تغليب فان الاولين ليسا يعرق [الحلقوم] اصله  
 الحلق زيد الواو والميم كما في المقائس مجري النفس لا غير [والمز] على فعل مهموز اللام مجري  
 الطعام والشراب اصله رأس المعدة المتصل بالحلقوم كما في التهذيب والديوان وغيرهما لكن في  
 الطلبة ان الحلقوم مجري الطعام والمزجي محصر الغراب وفي العين ان الحلقوم مجريهما وفي  
 المبسوطين انهما عكس ما ذكرنا موافق لما في الهداية فمن الظن انه سهو الكاتب [والودجان]  
 نكتة لودج بفتحسين عرقان عظيمان في جانبي فدام العنق بينهما الحلقوم والمزجي ومن  
 الشيخين عروقه الحلقوم والودجان كما في الزاهدي [وحل] الذبح [يقطع اي ثلث منها] اي  
 الربعة عنده ويقطع الاولين واحد الاخرين عند ابي يوسف رح ويقطع اكثر كل واحد منها  
 عند محمد رح فلو قطع النصف كره تحريما كما في الخاية وغيره الاول اصح كما في المصبرات وعند  
 محمد رح يقطع الاولين واكثر الاخرين وهو الاصح على ما قال مشائخنا كما في المحيط وفي الاكتفاء  
 اشعار بان لا يشترط خروج الدم ولا الحركة لكن ان لم يعلم حيوته يشترط احدهما كما في الظهيرية  
 وقال بعضهم العبرة للدم على كل حال وقال بعضهم للجراحة كما في العظم [فلم يجز] وحرم  
 الذبح [فوق العقدة] الزائفة بين العنق وهذا تفريع ظاهر لو حمل على خلاف الظاهر بان يفرع  
 على زكوة الاختيار على مذهب الاولين وتفريع غير ظاهر لو حمل على الظاهر بان يفرع على  
 الحل لان الادراج مبتدأة من الغلب الى الدماغ [وقيل] اي قال الامام الرستغني [يجوز]  
 فوق العقدة لقطع اكثر الادراج وبه اخذ الاستاذ السخاقي وقال ان الرستغني امام معتمد في القول  
 والعمل فلو اخذنا به يوم القيمة اخذناه كما في النهاية وفيه اشعار بانه اذا كان الرستغني مجتهدا يتأب  
 على ذلك مخطيا وكذا التابع له وان لم يكن مجتهدا لم يجز ان يوحد به كما تقرر [و] حل الذبح  
 [بكل ما فيه حدة] كقصب وذهب وصفر وحجر وخلف رفيق وحشب محدد [الامسا وظفرا  
 فائمين] غير منزوعين فانه وان قطع لم يحل به اذ الذبح به ميتة بالنص فلو كانا منزوعين  
 عاملين عمل السكين حل عندنا وان كره وتذكير الصفة على التغليب فان السن مونت وفيه  
 اشارة الى انه لا يجوز نحو القرن القائم كما في المبسوط والى انه لو توقدت النار على المذهب وانقطع  
 العروق لم يحل على ما قال بعضهم وحل عند بعضهم كما في بيان الاحكام والاول اشبه بالصواب  
 كما في الزاهدي [وكره] ولم يحرم [التنخع] بفتح النون اي ابلاغ الذبح التنازع مثلثة وهو  
 خيط ابيض في جوف القمار يتخذ من الدماغ يقال بالعربية خيط الرقبة وبالفارسية (حرام منز)  
 وان كره كرامة تنزية ولذا قيل انه مصحف فان اصله حرام المغز من العظم وقيل التنخع ان  
 يمد راحه حتى يظهر منبجه وقيل ان يكسر عقه قبل ان يسكن عن الاضطراب فان الكل

مكررة لما فيه من تعذيب حيوان بلا فائدة كما في الهداية فما بعده مغنى عنه وأعلم ان الزمخشرى قال في الكشاف والفائق والاساس وغيرها ان المعنى الاخير انها هو للبيوع بالبهاء دون النون وصوته المطرزي وغيره الا ان الكواشي رده عليه بان البهاج بالبهاء لم يوجد في اللغة وقال ابن الاثيراني طالما بحثت عنه في كتب اللغة والطب والشعر فلم أجده فمجرد منع الفاضل النفثاني لذلك ليس بشيء [و] كره [السلخ] اي نزع الجلد بالغش دون الكسر فانه الجلد [قبل ان يبرد] اي يسكن من الاضطراب فان بعده لا يكره الشفع والسلخ كما في الهداية فالطرف متعلق بالمصدرين وقال بعضهم ان السلخ قبله لم يكره كما في التحفة وفيه اشعار بانه لو ابال عضوا قبله كره كما في بيان الاحكام [و] كره [كل تعذيب] للذبيحة [بلا فائدة] تعميم بعد تخصيص كالجراني المذبح والنبح من العفاء وقطع الرأس مرة واحدا الشقرة بين يديه بعد الاضطجاع فانه قال صلى الله عليه وآله وسلم ابهت البهائم الا عن اربعة خالقها ورايقها سقاها وحققها ولان عمرو بن ملاء بالذرة حتى هرب كما في صيد المبسوط وهذا لا يخلو عن اشعار بان ضرب الذرة جائز فيما يكره كراهة تنزيه [وشرط] لحل الذبيح كون [الذبيح] مسلما او كتابيا [حربيا او تغليا] او ذميا [ولو] كان الكتابي [حربيا] فعل ذبح الذمي كذبيح الابرس بلا كراهة كخبزة وطبخه وان كان غيره اولى كما في المنية [او] كان الشخص الكاببي [امراة] حائضة او نفساء او جنبا كما في النتح [او مجنونا] او معتموها [او صبيا] ولو ارحل ابوه مجوسيا [يعقل] اي يعلم التسمية او كون الحل بها كما في الكرمانى او كون الحل بقطع الادراج كما في المحيط [ويضبط] اي يقتدر على قطع الادراج من ضبطه اي حفظه بالحزم كما في الكرمانى وأعلم ان كلامنا المعطوفات السابقة واللاحقة مقيد بقبل الفعلين اذا الاشتراك اصل في القيود كما تقرر فمن الظن انهما قيدان للصبي ويعلم حكم الباقي بالمقابلة [او] كان الذابح [ألف] اي صاحب قلعة وجبلدة قطعها الختان واحتزبه عما نقل عن ابن عباس انه لم يجز ذبحه [او اخرس] اي ابكم فانه معذور في ترك التسمية [لا من] حال من مملعا فانه اسم غير محصل يجعل لا يجزئه فان لا مخصوصة به كما ذكره الرضي فليس من التسميح في شيء كاطن [لا كتاب له] كالثنوي والحربي والمجوسي واما ذبيح الصابي فغير مكررة عنه لانه ممن يقر عيسى ومكررة عندهما لان منهم من لم يقر يمني وعبد الشمس على ما ذكره الكرخي وفيه انهم لم يقرروا الا بالادريس لكن عظموا الملائكة كاثمين اعتقادهم فوقع عنده ان تعظيمهم تعظيم استقبال وعندهما تعظيم عبادة واعتباره اولى لان الحرمة تغلب عند الاشتباه كما في المبسوط [او مرتدا] بان صار حربيا او كتابيا فانه لا يقر على ملة [و] لا [نارك التسمية] اي ذكر الذابح اسمه تعالى الجود على الذبيحة عند ذبحه تعالى [عمدا] لا نسيانا وفيه اشعار بان التسمية شرط للحل ويدخل فيه كل اسم من اسمائه فلو قال الله اذ غيره مربدا له جاز كما في المنية

فلو سمي ولم ينو الذبيح لم يحل كما في الكبوت والاحسن بسم الله كما في النتنف والمستحب عند البقال بسم الله والله اكبر وكذا عند الحلواني الا انه كرهه مع الواو كما في المحيط وما قال البقالي هو المتداول منقول من ابن عباس كما في الهداية وانما قلنا ذكر الذبيح لانه لو سمي غيره لم يحل كما في المحيط وانما قلنا المجرد لانه لو قال اللهم اغفر لي لم يجز لانه دعاء كما في الهداية وانما قلنا على الذبيحة لانه لو سمي عند الذبيح لا فتتاح عمل لم يحل وانما قلنا عند الذبيح لانه اذا فصل بينه وبين التسمية بعمل كثير لم يحل وقال الزعفراني لو حدد الشفرة لم يحل فلو سمي على ذبيحة وذبح غيرها لم يحل وانما قلنا لله تعالى لانه لو سمي وذبح لقدم الامير او غيره من العظماء لا يحل لانه ذبح تعطيها له والله تعالى ولهذا لا يضعه بين يديه لياكل بل يدفعه الى غيره بخلاف ما اذا ذبح للضيف فانه لله تعالى ولهذا يضعه بين يديه لياكل الكل في الزاهدي [ وان نسي ] التسمية عند الذبيح [ صح ] اكله لانه معذور [ وحرم ] الذبيح [ ان عطف على اسم الله تعالى غيره نحو بسم الله واسم فلان ] لان تجريد التسمية فريضة كما في المنية وفيه اشارة الى انه لو رفع الغير لم يحرم وكذا لو نصب وفيه اختلاف المشايخ كما في النمرتاشي والى انه لو قال بسم الله وحمد رسول الله بالجر يحرم كما في الهداية لكن في التمرتاشي انه مكروه والى انه لو اعاد الجارو قال ( بسم الله واسم فلان ) لم يحرم كما في المحيط [ وكره ] الذبيح كما في النهاية او الدعاء كما في المحيط [ ان وصل ] الذبيح بالتسمية الدعاء او غيره [ والحال انه ] لم يعطف [ ذلك الغير ] نحو بسم الله اللهم تقبل من فلان [ او اللهم اغفر لي ] او باسم الله صلى الله تعالى عليه وسلم [ وحل ] الذبيح [ ان فصل ] غير التسمية عنها [ صورة ومعني ] كالدعاء قبل الاضجاع [ قبل ] التسمية [ نحو اللهم تقبل مني ثم اضجع وسمي وفيه رمز الى انه لودعا بين الاضجاع والتسمية او بعد التسمية كره وفي التحفة ينبغي ان يدعوا قبل التسمية او بعد الفراغ عنها منفصلا عنها او بعد الذبيح لورود الاثر [ وتنب ] اي سن [ نحر الابل ] اي قطع عرقها الكائنة في اشل عنقها عند صلورها لان موضع النحر عنها لا لحم عليه وما سوى ذلك من الحلق عليه لحم غليظ فالنحر اهل من الذبيح كما في المبسوط [ وكره ذبحها ] لمخالفة الصلح كما في الهداية وغيرها وهذا ضابط ضروري لمعرفة اكرهاته فاحفظه [ وفي البقر والغنم عكسه ] اي ندب ومن ذبحهما وكره نحرهما فان اسفل الحلق واعلاه سواء في اللحم منهما والذبيح ابسر وفي المضمرة السنة ان ينحر البعير قائما وبذبح الشاة مضطجعة وكذا البقر كما في الخلاصة وذكر في النتنف ان ادب الذبيح ان يضجع بالرفق وعلى اليسار ويوجه الى القبلة وبشد ثلث قوائم فقط وينذبح باليمين ويحدد الشفرة ويسرع في الذبيح واجراء الشفرة على الحلق [ وكفى ] في الحلية [ الجرح ] والرمي ولو يوما في العمران [ في نعم ] اي كل حيوان انسي وان لم يكن له يدان ورجلان كالذباجة والحمامة والابل والبقر والغنم والحمار الوحشي والظبي والنعم فتجنين وقد يسكن في الاصل الابل والفاة او الابل لا غير كما في

القاموس [توحش] اي صار وحشيا ومتنفرا ولم يمكن ذبحه لكان الضرورة فلو علق دجاجة بشجر لا يؤخذ فرماها حل وفيه اشعار بانها لو قتل بنية الزكوة بعيرا حمل عليه ولم يمكن اخذه حل كما لو تعمس الولادة على بقبرة فادخل يده في فرجها جارحا الولد بلا قدرة على ذبحه كما في المحيط وغيره [اوسقط] النعم [في بئر] وكل هوة [ولم يمكن ذبحه] شامل للنجس اري قطع اوداجه ولم يقدر على اخراجه فان وجاءه وقد اشكل عنده انه مات منه اكل فان علم انه لا يموت منه فمات لم يؤكل كما في اللخيرة فلو سقط شاة في بئر فظعن حل خلافا للحنن كما في الخزانة [لا] يكفى الجرح بل يذبح لتحلل [في صيد استانس] لانه لا حاجة اليه الا اذا توحش [ولا يحل] عنده [جنين ميت] وان نبت شعرة [وجد في بطن امه] من شاة او بقرة او ناقة او غيرها فلا اذا تم خلقه يحل لانه يتصل به حتى يفصل بالمقراض و يتغذي بغذاؤها ويتنفس بنفسها فلما لا نسلم بل يبقية الله تعالى بلا غداء او الغذاء يوصل اليه كيف شاء كما في الكرمانى والاول هو الصحيح كما في المضمورات [ولا] يحل [ذئباب او مخلب] اي كل حيوان يصيد بالنس التي خلف الرباعية وبالمخلب الذي وظفر كل سبع من الماشي والطائر كما في القاموس وانما قلنا يصيد احتورا عن البعير والنعامة فان لهما نابا ومخلبا [من سمح] بعثتين وسكون الباء وضمها وهو حيوان منتهب من الارض مختطف من الهواء جارح فأنل عاد عادة فيكون شاملا لسباع البهائم والطير فلا حاجة الى قوله [او طير] جمع طائر وقد يطلق على الواحد المفراد ههنا ولعل ذكره لموافقة الحديث فبيع ذئباب كالاسد والذئب والنمر والفهد والكلب والضبع والقيل والنمر والاهلي والوحشي والضب والخنزير والسنجاب والسمور والفنك والدلق والغرد واليربوع وابن عرس وابن آوى وطير ذرمخلب كالعقاب والنسر والصقر والبازي والباشق والشاهين والحدأة والبعثات ولا بأس بما ليس بهذا مخلب كالخفاف والقموص والسوداني والزرزور والعصافير والفاختة كما في قاضيخان وكالد بهي موسيخة والخفاش في رأي كما في المحيط والعقق كما في الهداية واليوم في رواية عن ابي يوسف رح كما في العتايي والهدد والقلق والطاوس كما في المضمورات والنعامة كما في المغنى وذكر في النظم انه يكره العقاب والقلق والفاخته [و] لا [الحشرات] الصغار من الذئباب جمع الحشرة محرمة فيها كالغارة والوزغة وسام ابرص والقنفذ والحية والضفدع والزنور والبرغوث والقمل والذباب والبعوض والقراد ولا بأس بدود الزنبور قبل نفع الروح لان ما لا روح له لا يسمى مينة كما في قاضيخان وما قيل ان الحشرات هوام الارض كاليربوع وغبرق فقيه ان الهامة ما يقتل من ذوات السم كالعقارب واعلم ان الحشرات محرمة عندنا حلال مكروه عند غيرنا كما في التنتف وان الشاة لو حملت من كلب ورأس ولدها رأس الكلب اكل الا رأسه ان اكل العلف دون اللحم او صاح صياح الغنم لا الكلب او اتى بالصوتين وكان له الكرش لا الامعاء كما في النظم [و] لا [الحمر

الأهلية [ دون الرحشية وان صارت اهلية و وضع عليها الاكاف فلو نزا احدهما على الاخرى فالحكم  
للام كما في النظم و يدخل فيه لحمه و لبنه و شحمه الا انه منتقع به على الصحيح كما في المغني [ و ]  
لا [ البغل ] عنده و كذلك عندهما ان كان النازي قوما و اما ان كان حمارا فالاصح انه لم يؤكل  
كما في المصنوعات [ و ] لا [ الخيل عند ابي حنيفة رح ] و فيه اشارة الى انه لحمه حرام عنده  
و قيل انه رجع قبل موته بثلاثة ايام عن حرمة لحمه و عليه الفتوى كما في كفاية البهيقي ثم انه  
مكروه كراهة تنزيه في ظاهر الرواية و هو الصحيح لمن ما ذكره فخر الاسلام وغيره او كراهة تحريم  
هو الاصح كما في الخلاصة و الهداية و هو الصحيح كما في المحيط و المغني و قاضيان و العمادي وغيرهما  
لانه صلى الله تعالى عليه و سلم نهى عن لحم الخيل و البغال و الحمير كما في الكرماني وغيره و الى انه  
حل عند غيره كالصاحبين و في المصنوعات انه لم يكره عندهما و كره عنده و هو الصحيح و ما في  
الحاش الكافي انه ما كره بالاتفاق قول بعض على ما نقله القاضي الامامي لمن انه لا يئنا في كراهة لحمه  
عنده و الى ان لبنه لا يحل لانه متولد من اللحم و الاصح انه يحل كما في قاضيان وغيره و الى ان  
شحمه لا يحل خلافا لهما [ و الضبع ] بضم الباء و مكوئها [ و الربوع ] الذي بالفارسية ( موش  
دشمن ) و هذا تخصيص بعد التعميم رد على الشافعي فانها يحل عنده [ و الابقع ] مجاز مرسل  
عن الغراب فانه ثلثة انواع الابقع ما فيه مواد و بياض و الاهد و الزاغ [ الذي ياكل الجيف ] أي لا  
ياكل الا الحيفة و حمة الميت و فيه اشعار بأنه لو اكل كل من الثلثة الجيفة و الحب جميعا حل و لم يكره  
وقالا يكره الاول اصح كما في الخزائنة و غيره و في الاكتفاء رمز الى انه حل اكل الابل و البقر و العنبر  
الجلالة و الدجاجة الا انه مكروه كراهة التنزيه كما اشير اليه في التنف فحبس الابل اربعين يوما  
و البقر ثلثين و الغنم مبعة و الدجاجة ثلثة و قبل الغنم ثلثة و الدجاجة يوما كما في النظم و المختار في  
الاولين عشرة و الغنم اربعة و الدجاجة ثلثة كما في الكبرى و الاصح ان حبس الى ان يزول الرائحة المستنة  
من العذرة كما في المحيط و غيره و الى انه حل العذرة و الذكر و الانثيان و المانعة و العصبان اللذان في  
العنق و الماراة و الفصيل الا انه مكروه كراهة تنزيه كما في بحر المحيط و كذلك الدم الذي يخرج من  
اللحم و الكبد و الطحال دون الدم المسفوح فانه حرام قطعي بالنص [ ولا حيوان مائي ] أي ما يكون  
توالده و معاشه في الماء [ سوى سمك لم يطف ] بضم الطاء أي لم يعمل الماء و مات فيه بلا آفة من الطفو  
و هو العلو و اما ما مات بافة و هو الطافي فيقول كما اذا هلك لضيق المكان و التراكم او لدغ حية  
او اسابه حديدة او اكل دواء ملقي في الماء او وجد في بطن كلب و هو صحيح او وجد على وجه الماء  
و ظهره من فوق او انحصر الماء عنه فلو قتله حر الماء او برده لم يؤكل عنده خلافا لمحمد رح و هذا ارفق  
كما في الخزائنة [ و حل الجراد ] بانواعه و ان مات حتف انفه و كان بحري الأصل برمي العاشن كما قيل ان  
بعض السمك اذا انحصر عنه الماء يصير جرادا كما في المسوط [ و انواع السمك ] كالمارماهي و الجريث



وغيره ولعل الإطلاق قول الشيخين فإن أنواعه حلال سواءها عند محمد رَح كافي في المضمرات وما قيل ان الجريد من المصروفات باطل لانه لا نسل لما منع اذلا يبقى بعد ثلثة ايام [ بلا زكوة ] فانه لو صاد مجوسي جرادا او سمكا او ترك معلم التسمية عمدا يحل كما في المحيط وغيره [ وغراب الزرع ] و يقال له غراب الزيتون ايضا وهو طائر صغير الجثة احمر الرجل اسود البدن وازيد به غراب لم يأكل الا الحب سواء كان انقع او اسود او زاعا وتمامه في الذخيرة [ والعقوق ] هو طائر طويل الذنب فيه سواد وبياض يقال له بالفارسية ( عَد ) وعن ابي يوسف رَح انه يكره لان غالب اكله الجيف كما في الزاهدي وعن محمد رَح اذا اكل الجيف يكره واذا النقط الحب لا يكره كما في المحيط [ والرنب ] للذكر والانثى مذكور في جميع النسخ ومن تركه فقد سهى واما خص بالذكر لانه روى انها كانت امرأة لا تغتسل من الحيض فمستكت كما في الكرمانى [ معها ] اى الزكوة واما ذكر هذه الحال ليدفع التوهم الناشى من اشتراك المعطوفين في القيد وهو ان هذه الثلثة نحل بلا زكوة واما ذكر الزكوة ليكون دالا على الانتهاء المستفاد من القطع مع الدال على المصاحبة اشارة الى ختم الكتاب وانضمام كتاب آخر اليه \*

## \* [ كتاب الاضحية ] \*

عقب به الذبايح لانها كالقدمة له اذ بها يعرف الضحية اى الذبيح من ايام الاضحية [ هي ] بضم الهمزة وكسرها على افعولة فاعل كمومي وقيل انها منسوبة الى الاضحي وفيه ان الواجب على هذا ان يقال اضحية لان الالف الثالثة او الرابعة اذا كانت مقلوبة تقلب واوا في النسبة كما تقرر ولا يبعد ان يقال انها منسوبة الى اضحي او ضحي فخذف الواو زيد الالف على خلاف القياس ويؤيد الاخير ما في الاختيار انها من اضحي يضحي اذا دخل في الضحي لانها تذبح وقت الضحي فسمى الواجب باسم وقته فهي ما يذبح يوم الاضحي من الحيوان المخصوص والاضحية مخذوفة في العنوان كما مر في الذبايح او الاضحية بمعنى التضحية كما في الكرمانى والمضمرات ويؤيده وصفهم بالوجوب في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رَح انها سنة ومن الطرفين فريضة كما في قاضيان وذكر الطحاوي انها واجبة عنده هنة عندهما وهو اختيار الامام رضى الدين النيشابوري كما في الاختيار والصحيح انها واجبة كما في المضمرات الا ان وجوبها دون كفارة اليمين وقد سبق ان وجوبها دون وجوب صدقة الفطر كما في الذخيرة ويستلزم له يسار الفطرة وربما يرمم ترك المحتوم عليه بالوجوب انها واجبة على من وجب عليه الفطرة لا غير وليس كذلك فانه مسلم حرجني مقيم فلا يجب على المسافر الحاج اذا كان محروما ولو من اهل مكة كما في شرح الطحاوي لكن في المبعوث ان على اهل مكة التضحية وان حجوا وينبغي ان يعلم ان مجرد خروج المسافر من الوطن معق

للاضحية كما في صلوة المسافر من الزاهدي والمقيم متناول لمن اقام في الامصار والسواد والقرى والبوادي من اهل الكلاء وغيرهم كما في المضمرات وهي مباداة شريفة في الخلاصة لو ضحى باضحية مشربة بعشرة دراهم فهو اولى من التصديق بالف درهم [ شاة ] اسم جنس شامل للضان الذكر الكبش والانثى النعجة والعز والتيس والذكر منهما افضل اذا كان خصيا لان لحمه اطيب وانقع والمتبادران يكون اهلية وتوحشها غير مانع فلو كانت وحشية لا يجوز و اذا كانت بينهما فالعبرة للام كما في المحيط لكن في النظم لو ولدت من الطيبي فلا راية في الاصول وقال عامة العلماء لا يجوز وقيل يجوز ان شابه الشاة وفي الخزانة لو ولدت من الكلب قال عامة العلماء لا يجوز وقيل يجوز ان شابه الشاة وكرة ذبيح العمر للديك والدجاجة تشبىها بالضحى وفي التنكير اشعار بانه لو ضحى باكثر من واحدة فالواجب واحدة الا ان المختار وجوب الكل كما في الخزانة وذكر في النظم ان الزائد على الواحدة تطوع عند العامة وقيل انه لحم لا يصير الطوع اضحية وبانه لو اشترى سبعة شياه لمن ان يكون لكل واحدة لا يعينها فضحوا بها جاز وذا بلا خلاف كما في المحيط [ من فرد ] لا غير ولو عظيمة وفي النظم قال بعضهم يجزى الشاة عن سبعة ولا نأخذ به [ وبقرة ] نوع منها الجاسوش فيجوز عن سبعة على المختار كما في المضمرات والتاء للوحدة فيجاز الذكر والانثى وهي افضل كما في الخزانة [ اربعين ] اسم جنس والانثى افضل وفيما ذكر ترقى من الأدنى الى الأعلى فان الافضل البعير ثم البقر ثم الضأن ثم المعز ثم اكبر بدنا وامن واكبر منا وكل ما كان اكبر ثمنا فافضل وقال الخبير اخرى الافضل لاهل البادية الابل و لاهل القرى البعيدة البقرة و لاهل الامصار الكبش كما في النظم وقيل شاة افضل من سبع البقرة اذا امتويا في القيمة وسبع شياه افضل من بقرة كما في المحيط وقيل البقرة افضل تعظيما للشعائر وقيل يعتبر بالاحب عندهم [ منه ] اي كل منهما مجزي من فرد وهذا عند عامة العلماء وقيل سبعها اضحية منه والباقي تطوع كما في النظم والفقهاء على الاول كما في فاضلنا وفي التنكير اشعار بانه لو ضحى اربعة عشر ببقرتين مشتركين بينهما جاز كما في المنية [ الى سبعة ] هذا عند عامة العلماء وقيل يجوز البعير عن عشرة كما في النظم [ ان لم يكن لفرد ] منهم [ اقل من سبع ] حتى لو كان له اقل منه لم يجوز وصار لحما ولو كان نصيب الكل او البعض سبعة او اكثر جاز عنهم جميعا وان كان بين اثنين نصفين جاز على الاصح لان نصف السبع تابع لثلثة الاصابع كما في الهداية وكذا جاز على الاصح لو كان بين ثلثة او خمسة او ستة كما في الزاهدي وفي الكلام اشعار بانه لو ضحى عنه وعن ستة من اولاده وجعل الكل سبعة جاز الا انه غير ظاهر الرواية وعن الشافعي ان كان الكل صغارا اذ كانوا باسرها يجوز وان فعل بغير امر الكل او البعض لا يجوز على احد اتفاقا وعند الحسن لو ضحى عن نفسه وعن خمسة من اولاده الصغار وام ولده ولو باسرها لم يجز عن احد

وقال أبو القاسم يجوز من نفسه فقط وأعلم أنه إذا لم يجد الاضحية الا بفغن فاحش قال نعم الايمة لا يلزمه شراها ولو لم يجد في وطنه ايضا قال يلزمه المشي لطلبها الى موضع يمشون اليه لغرض الشاة عادة وقال غيره يلزمه المشي الى موضع يجد فيه الشاة وان كان بعيدا ما لم يزد على مدة السفر والاول اشبه بالصواب كما في النية [ويقسم اللحم] اي يصح قسمته بين الشركاء [وذا] لانها بيع [لا] يقسم [جزافا] لاحتمال الربوا وتحليل بعضهم بعضا ههنا لم يحز لانه هبة مشاع يقسم [الا اذا ضم معه] اي اللحم شيع [من] نحو [كارعه] جمع كراع هو ما دون الكعب من الدواب [او جلده] او رأسه او شحمه فيقسم جزافا لانه صرف الجنس الى خلافه فلو كانوا سبعة وجعلوا اللحم سبعة والرأس مع قسم واحد والاكارع مع اربعة والتحليل مع اثنين جاز كما في الظهيرية ويشترط التحليل كما في قاضيخان وفيه اشعار بأنه لو اخذ بعضهم اللحم والمقط وبعض اللحم اكثر من السبع جاز لان الزيادة بازاء السقط كما في الغني [وصح] في ظاهر الرواية للحاجة اليه وعن ابي يوسف رح لا يصح [اشتراك ستة] غنية او فقيرة جملة او متفرقة [في بقرة] او سبع شياه [مشرية] موجبة باللسان او لا [لاضحية] اي تصحية المشتركة كما في قاضيخان [وذا] الاشتراك [قبل الشراء] اي شراء الغنى او الفقير [احب] احتراز عن الخلاف فان الاشتراك بعده قيل لم يحز من الفقير لانه اوجبها بالشراء فضمن حصته الشراء وقيل الغني اذا شارك تصلىق بالنسب لان ما زاد على السبع غير واجب عليه وبالشراء قد اوجبه على نفسه ومن ابي حنيفة رح ان الاشتراك بعده مكروه كافي الاختيار [ويضحي الاب او الوصي] على الاصح [من مال طفل غني] وقال محمد وزفر رح ان الاب يضحي من مال نفسه كما في الهداية وقيل لا يضحي على الاصح من مال الطفل بالاجماع لانه غير مخاطب والمصحيح انه يضحي على ما قال القدوري والتحليل كالاب عند عدمه كافي الاختيار والكلام مشعر بأنه لا يجب عليه ان يضحي عن طفل فقير في ظاهر الرواية ومنه انه يضحي عنه قيل يضحي عند الشيعيين لا عند محمد وزفر رح كافي المحيط والفنوني على الاول كما في الكفاية ومنه ينبغي ان يضحي عن ولده وولد ولده ذكر اثنان ولا يضحي عن رقيقه وام ولده بالاتفاق كافي النظم [فيا كل الطفل] ما امكن من اضحيه [وما بقي] من اكله من اللحم وغيره [يبدل بما يفتق بعينه] كالنوب لا بالاستهلاك كلابازبر ومباني وفيه رمز الى انه لا يتصلق الوصي من اضحية والا ضمن كافي الخلاصة والى انه لا ياكل غيره ولا يبدل بالمعلوم لكن في جامع الصغار ان الاب او الوصي او الجد يطعم الصبي وعياله وخادمه وياكل الايوان منه ويجوز ان يشتري بذلك اللحم مطعوما للصبي كالحبز وان ضحي من مال نفسه فهو كما ضحية [وال وقتها] اي التضحية [بعد صلوة العيد] للحديث وفيه اشارة الى انه لا يضحي قبل ما فعل الامام وكذا بعده قبل السلام في ظاهر الاصول والى انه يضحي بعد سلام واحد وعن الحسن ينبغي ان لا يضحي قبل الخطبة والى انه لو كان الامام محدثا ارجنها جاز الاضحية وان

احيل الصلوة لانها معتبرة عند الشافعي كما في النظم والى انه لو فاتت الصلوة لفتنة او عذر جازت بعد الطلوع وهو المختار لانه صار حينئذ كالسواد كما في الرافعات وذكر في المحيط انها لم يجز في اليوم الاول الا بعد الزوال واما في اليوم الثاني والثالث جازت قبله لانه يصلي فيهما من وجه القضاء ولرشك في اليوم الاصح فاحب ان لا يؤخر الى اليوم الثالث والا فاحب ان يتصدق كله [ ان ذبح في مصر ] لان الصلوة لمن اهلته ولو قدمت احتمال التفاعل عن الصلوة ثم العبوة لمكان الاضحية فلو كانت في السواد والمضحي في المهر جازت قبل الصلوة وبالعكس لم يجز الا اذا بعثت الى ما يباح القصر فيه من خارج المصر فيضحي بها بعد الطلوع لما مر ان العبرة لمكانها وهذه حيلة للفضيحة قبل الصلوة كما في الهداية وغيره [ و ] اول وقتها [ بعد طلوع فجر يوم النحر ] العاشر من ذي الحجة [ ان ذبح في غيره ] اي غير المصر من القرى والرباطات والبوادي لكن في النظم وغيره ان اهل البوادي لا يضحون الا بعد صلوة اقرب الائمة بهم وفي المحيط ان الوقت المستحب لاهل المصر بعد الخطبة ولغيره بعد طلوع الشمس واعلم ان في المتن تسمية اذا التخصية عبادة لا يختلف وقتها بالمصر وغيره بل شرطها فاول وقتها في حق المصري والقروي طلوع الفجر الا انه يشترط لاهل المصر تقديم الصلوة عليها فعلم الجواز لفقد الشرط لا لعدم الوقت كما في المبسوط واليه اشير في الهداية وغيره ولعله اشارة الى ما اختار بعضهم ان وقت الوجوب في حق المصري بعد الصلوة او بعد مضي وقتها اذا لم يصلوا بعذر لا ما ذكرنا كما في الزاهدي [ وآخره ] اي وقت التخصية ان ذبح في مصر او غيره [ قبيل غروب ] الشمس من [ اليوم الثالث ] عشر للآثر الا ان العاشر افضل ثم الحادي عشر ثم الثاني عشر كما في السراجية وفيه اشعار بان التخصية يجوز في الليلتين الاخيرتين لا الاولى اذا الليل في كل وقت تابع لنها مستقبل الا في ايام الاضحية فانه تابع لنهار ماض كما في المصبرات وغيره وفيه اشكال لان ليلة الرابع لم يكن وقتها بلا خلاف الا ان يقال المراد فيما بين ايام الاضحية [ واعتبر الآخر ] اي آخر وقتها [ للفقير وضده ] الغني فلو استغنى في احد الاولين وانتقرى الآخر وانتقص النصاب بالسرقة او الانفاق او غيرهما سقط الاضحية ولو انتقرى ثم استغنى وجبت ولو مضى في احدهما فقير ثم استغنى في الآخر اعاد على المختار كما في المصبرات وقيل لم يعد وبه نأخذ كما في الذخيرة وغيره [ والولادة والموت ] فلو ولد في اليوم الآخر فعلى ابيه الاضحية لم كما مر ولو مات في الاخر سقطت حتى لم يجب عليه الاضياء ولو مات بعد الاخر فبالعكس والمورد امثلة فانه لو اشترى مقيم فيه اضحية فصار في الاخر جاز بيعها لانها لم يجب عليه كما في المحيط ولو اسلم الكافر في الاخر او بلغ الصبي او اقام المسافر وجبت كما في المنية ولو قدم مسافر ببلدة وعزم الإقامة فيه خمسة عشر يوما لزمه الاضحية و صلوة العيدين والجمعة لمن ما قال قاضيهان في اماليه كما في بحر المحيط ولو اعتق فيه از ارتد سقطت كما في الزاهدي

[ وحرره الشيخ ] كراهة تنوينه [ في الليل ] اى في كل ليل متخلل بين هذه الايام لاحتمال فقد شرط الذهب وغيره فيستحب في النهار كما في النهاية [ ويقضي ] اذا مضى ايام النحر ولم يضح الغني او الفقير [ الناذر ] للاضحية بان قال نذرت ان اضحي شاة او اضحي ولم يسم شيئاً فانه يقع على الشاة كما في الخلاصة او قال فيما ملكه اضحي به او ملن ان اضحي الله ملن ان اضحي كما في الكفاية [ و ] يقضي [ فقير شرى للاضحية ] بان يوق عند الغراء ان يضحي به فاللام متعلق بالناذر وشرى جميعاً [ يتصدقها ] اى يقضي بنصدق الاضحية الواجبة بالناذر او بالنية عند الشرى ولم يتصدق ملن امته وزوجته وكذا زوجة عبده كما في النية والاطلاق مشير الى ان القليل والكثير سواء في ذلك فلو اوجب ملن نفسه عشر اضحيات لزمه الكل على المختار وقيل اثنان كما في المضمرات [ حبة ] لان الرافة انما عرفت قرينة في زمان مخصوص وهذا بيان الانضلية كما في الخلاصة فان تصدق بقيمتها اجزاء فالتصدق بها كالتصدق بالعين فيما هو المقصود كما في النخيرة وان ذبحها وتصدق بالحمها جاز فان كان قيمتها حبة اكثر تصدق بالفضل ولو اكل منها شيئاً غرم قيمته وان باعها بما يتغابن الناس تصدق بثمنها وبما لا يتغابن بالفضل كما في المحيط واعلم انه اذا ملكت تلك الاضحية وجب اخرى عند ايمة بخاري وكذا عند عبرهم ان لم تكن معينة والا فلا شيع عليه فان اشترى اخرى فوجد الاولى فالأفضل عندهم ان يضحي بافضلها ويضحي بالادخل عند ايمة بخاري ان كان غنياً والا فبالكل كما في النظم وغيره [ و ] يقضي [ الغني ] غر الناذر الاضحية [ يتصدق بقيمتها ] اى قيمة ما يصلح للاضحية كما في الخلاصة او قيمة شاة وسط كما في الزامدي والنظم وغيرهما [ شرى ] الاضحية [ اولاً ] يشري وانما اشترى الى اضافة العهد لان شراء الغني مع النية غير موجب عند الاكثرين وذكر الزاهدي انه لو لم يضح حتى مضى الايام فلا شيع عليه وروي انه يتصدق بقيمة شاة واعلم ان وجوب الاضحية بالنسراء افضل اختلاف فيه الروايات والمشايع فقال بعضهم ان كلام الزيادات دال على ان شراء المؤثر موجب لها وكلام النوادر على انه غير موجب ملن ما روى عن الشيخين وذكر شيخ الاسلام ان شراء المؤثر غير موجب باتفاق الروايات وشراء المعسر موجب في ظاهر الرواية وروى الزعفراني انه غير موجب وهو المختار عند السرخسي وذكر الحلواني ان شراء المعسر غير موجب في ظاهر الرواية وروى الطحاوي انه موجب كما في النخيرة وذكر في المشارع ان من اشترى شاة تبعت بالنية عند الطحاوي ولم يتعين عند الجمهور الا ان يقول علي ان اضحي بها او اضحي بها والمختار ما في المتن ملن ما دل عليه كلام خزانة المفتين [ رصح الجلع ] بفتحيتين وهو في اللغة [ من ] جنس [ الضان ] ما تم له هنة ومن المعز ما دخل في السنة الثانية والبقرة الثالثة والابل الخامسة وقيل غير ذلك كما قال ابن الاثير وفي الشريعة ما اتي عليه اكثر الحول عند الاكثر كذا في الكافي وفسر الاكثر في المحيط بما دخل في الشهر الثامن وفي الخزانة هو ما اتي عليه هنة اشهر وشبه وانما يجوز اذا كان عظيم

بالجسم اما اذا كان صغيرا فلا يجوز الا اذا دخل في السنة الثانية وفي المحيط معنى كونه عظيما انه اذا رآه انسان يظنه ثنيا وفي الزامه هو عند الفقهاء ما تم له ستة اشهر وذكر الزعفراني انه ما يكون ابن مبعة اشهر وعنه ثمانية او تسعة وما دونها حمل وانما قال من الضان لانه لا يجوز من المعز وغيره بخلاف كما في المبسوطة ونحوه لكن في الخلاصة المعز من المعز كالجدع من الضان مما اتى عليه اكثر الحول [و] صح [الثنى] كالكرم وهو ما بقي ثنية بالكسر والمكون هي الاضراس اذ ربع التي في مقدم الغم [فصاعدا] اي ذهب السن حال كونها رائدة على الثني [من غيره] اي الضان [وهو] اي الثني [ابن حول من الضان والعز] الاخضر من الغنم والاحسن من الجذع وهو من الضان ابن ستة اشهر ومن المعز حول الى آخرة [و] ابن [حولين من البقر] وعند جمهور الفقهاء هو ما دخل منه في الثالث كما في الكافي [و] ابن [خمس] من الاحوال [من الابل] وهكذا \*

\* والثنايا ابن حول وابن ضعف \* \* وابن خمس من ذوي ظلف وخف \*  
 لكن في كتب اللغة هو من ذي ظلف ما دخل في السنة الثالثة ومن ذي خف في السادسة وهكذا في المحيط انه قال هو من الغنم ما دخل في الثانية ثم قال هذا كله قول الفقهاء فهم يوافقون اهل اللغة في الاكثر وفي الزاهدي من الابل ما دخل في الخامسة والاول اصح وفي الاكتفاء اشعار بان لا يذبح الجدي والحمل والعجل والفصيل كما في المضمرات ولا الوحشي الا ما ذكرنا في الذبايح [ويذبح] للاضحية [الثولاء] بالفتح الذي جنت من الشاة وغيرها وكذا الجرباء لان الجرب في الحمل وانما نذبحان اذا كانتا سمينتين كما في الكافي ولقائل ان يقول بامتدراك القيد بالعجفاء [والجماء] التي لا قرن لها حلقة وكذا العظماء التي ذهب بعض قوتها بالكسار غير فان بلغ الكرم الى المخ لم يجوز وكذا الغمائم التي لا اسنان لها يعتلف وهذا في ظاهر الاصول وعن ابي يوسف وح ان ذهب اكثرها لم يجوز وعنه ان ذهب اكثر من النصف جاز كما في النظم ويذبح مقطوعة اللسان المعتلفة وقال الزنجري انها الشاة لا البقر لانه يأخذ العلف بالذنان والشاة بالسن كما في المنية [والخصي] بالنص فيذبح العاجزة عن الجماع والصغيرة الانثيين وكذا التي بها الكبي والسعال كما في النظم واعلم ان الثل لا يخلو عن عيب والمستحب ان يكون سليما من العيوب الظاهرة فما جوز ههنا جوز مع الكراهة كما في المضمرات [لا] يذبح [عجفاء] لا منع في عظمها من الهزال كما في النظم ولا باس بالمهزولة كما اذا كان لها بعض الشحم كما في المحيط وقال المروغيناني اذا تناثر شعر الشاة او البقرة في غير وقتها اركان في عظمها منع جاز وعن بعض المشايخ لا يذبح الخنثى لانه لا ينضج لحمها كما في المنية [وعرجاء لا تمشي] بوجهها العرجاء [الى المنسك] اي المذبح فلم مشيت بذلك قوايم ووضعت الرابعة وضعا خفيفا على الارض واستعان بها بتمائل جاز ذكره شيخ الاسلام كما في الكرماني واعلم انه

لا ينبغي غنى، لم يكن له أحد من المحلّتين أو ذهب بأفة وإنما في البدنة فلا يمنع إلا إذا ذهب كلناهما كما في الخلاصة ولا يجوز الجلالة التي لا يأكل إلا الجيف كما في الظهيرية [و] لا ينبغي عندهما [ما ذهب] من الأصحية [أكثر من ثلث أذنهما أو يتيها] أو ذنبها الواحدة إذ لا أكثر حكم الكل وعنه أن الربع مانع وعنه أن الثلث وعنه أن الزيادة على النصف وهو قولهما وفي التنف عنهما روايتان واحتار أبو الليث أنه إذا بقي الأكثر منها ومن نحوها جاز وعليه الفتوى كما في الزاهدي وذكرني نادرة الفتاوى أن كل عيب مانع لها إن كان أكثر من النصف لا يجوز بالاجماع وإن كان أقل منه يجوز بالاجماع وإن كان بقدر الثلث يجوز في ظاهر الرواية وعنه لا يجوز وهكذا في النظم وطريق معرفته المقداري غير العين ظاهر وأما فيها فقد قالوا يشد المعيبة بعد منع العلف يوما أو يومين ثم يقرب العلف منها قليلا قليلا فإذا رآه من موضع علم به ثم يشد الأصحية ويقرب العلف هكذا فالتفاوت بين الموضعين إن ثلثا فالذهب ثلث وإن نصفا فنصف وعلى هذا كما ذكره الزاهدي والكلام مشير إلى أنه لا ينبغي التي ليس لها أذن أو أحد يهما ومن الطرفين أنها إذا خلقت بلا أذنين جاز كما في المحيط وإلى أنه لا يجمع ما ذهب من الأذنين على ما قال أبو علي الرازي وقال ابن سماعة أنه يجمع كما في المنية وإلى أنه لا ينبغي العمياء والعوراء والمقطوعة الآلية والذنب فلو خلقت بلا ذنب فعن أبي يوسف رَحِمَهُ اللَّهُ لا يجوز كما في المحيط والمراد من الذنب العظم الطويل فالشعور لم تعتبر إلا عند حمير الربري فأنها منه كما في المنية والأصل في العيوب على ما قال بعضهم أن كل ما يزيل المنفعة على الكمال والجمال على الكمال فهو مانع كما في المحيط وهذا كله إذا كان معيبا عند الشراء وأما إذا كان بعده فقد منع في حق الموصى لا العسري رواية أبي سليمان وأما في رواية أبي حفص فغير مانع أصلا كما في النظم وغيره [وإن مات] قبل النحر [أحد سبعة] مما اشتركوا في بدنة [وإن ورثته] وهم كبار للسنة الباقية [أنحروها عنه] أي عن الميت [وعنكم صح] عنه وعنهم استحسننا وعن أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ أنه صح وتصدق الزئفة حصّة الميت وذكر الزعفراني أنه صح عند الطرفين وأما عند أبي يوسف رَحِمَهُ اللَّهُ فإنها أرجبها بعينها أجبر الورثة على التضحية عنه وإلا فلا وفيه إشعار بأنه لو اشترى للأصحية ولم يضح حتى مات كان ميراثه من الزئفة إن كانوا سبعة فضحوا بها عن أنفسهم جاز كما في النظم [كبقرة] ذبحها لثلاثة [عن أصحية ومنعة وقران] في الحج فإنه يصح وكذا لو ذبح سبعة عن تلك وعن الإحصار وجزاء الصيد والجلق والعقيقة أو النطوح فإنه يصح في ظاهر الأصول وعن أبي يوسف رَحِمَهُ اللَّهُ الأفضل أن يكون من جنس واحد فلو كانوا مختلفين وكل واحد متقرب جاز وعن أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ أنه يكره كما في النظم [وإن كان أحدهم] أي الشركاء في هذه الصورة أو غيرهما [كانوا أو مريدا للحم لا] يصح ويكون الكل لحما لأنه ليس بمقرب وفيه إشعار بأنه لو كان بعضهم متطوعا وبعض مريدا قضاء العام الماضي جاز عنهم وكان القاضي متطوعا فيتصدق للقضاء بقيمة شاء وطحا في النظم [وأيكل] الغني غير الموجب

على نفسه الاضحية كما هو المتبادر [ منها ] اى من تلك الاضحية فلا يأكل الغني الموجب بالنذر او غيره وكذا الفقير الناذر والاطلاق دال على انه لو ضمن عن ميت بغير امره من مال نفسه جاز اكل المصحى هو المختار لانه المالك والثواب للميت وكذا لو ضمن عنه بامر من ماله والمختار ان لا يأكل لانها ملك الميت فتصدق كما فى المصنوعات وغيره [ ويؤكد ] اى يطعم الغني المذكور من بقاء احتجابا [ ويهب من يشاء ] فقيرا او غنيا معلما او ذميا ما شاء [ وندب التصديق بثلاثها ] على الفقراء واتخاذ الضيافة بثلاث الآخر للاقارب والادخار بثلاث كالاية والشحم للعيال هذا هو السنة والدرجة للمقتصدىن واما درجة السابقين فان يأكل منه بقدر ما يقطرون ثم يتصدق بالباقي وايمن ان يأكل ويدخره له ولعياله وهذا درجة العوام كما فى كفاية الشعبي وفيه اشعار بان لا ينقص عن الثلث وهو مستحب كما فى الاختيار ويستحب ان يأكل منها المصحى كما فى الذخيرة وينبغي ان يصرف الى فقراء الرهتاق ان كان الاضحية فيه فان الاعتبار مكانها كما فى الخلاصة [ و ] ندب [ تركه ] اى ذلك التصديق ويجوز ان يرجع الى الندب [ لذي ميل ] اى لمن عليه نفقة جماعة طرف ندب [ ترمعة عليهم ] اى العيال وفيه اشعار بان لو كان عليه نفقة واحد لم يكن الترك ندبا [ و ] ندب [ الذبح بيده ] ان احسن [ اى التضحية اى علم بشرائها وتذوقها ] وذلك [ والا ] يحسن [ امر غيره به ] وفيه رمز خفي الى انه يستحب ان يحضر التضحية بنفسه لانه غفر له بول قطرة من دمها بالخير ومن الادب ان ينوي بها للتقرب ويوطئها قبل ايام النحر فان فيه اجرا عظيما ويجتهد في امتسانها وامتظامها ويقلدتها ويجللها وان يكون الذابح طاهرا كافي الزاهدى وتتمه الاداب فى الذابح [ وكرة ذبح كتابي ] اضحية لانها قربة ولو ذبح جاز بخلاف المجزومى [ ويتصدق بجلدها ] لانه جزءها [ او يعمل آلة ] يستعملها كالجرب والمخل والغريال او يتخذة فزا او كساء او خفا او قطع او غيره فلو عمل جرابا وآجرة لم يجز وعليه تصلى الاجرة كما فى الظهيرية [ او يبدله ] اى يبيع الجلد [ ما يستغ به باقيا ] كثوب يلجمه وقدر يطبخ به وقيل لا يجوز بيعه بالثوب كما فى فاضيلان [ فان بيع ] الجلد [ بغير ذلك ] مما لا ينتفع به الا بعد الاستهلاك كالدرهم والطعومات [ يتصدق بثمنه ] لان القرية انتقلت اليه وفيه اشعار بكرامة هذا البيع وبانه لا يبدل اللحم بما يبقى والصحيح انه كالجلد فلو اشتراه به جاز ولو اشترى مالا ينتفع به الا بعد استهلاكه لم يجز وقيل لو اشترى به طعاما جاز كما فى الكرمانى وذكرى الزاهدى انه قول الطرفين واما على قول ابي يوسف رح فالبيع باطل لانه كالوقف وفى المحيط لا بأس ببيعه بالدرهم ليتصدق بهاء وليس له ان يبيعه بها لينفقها على نفسه ولو فعل ذلك تصلى بهاء فى المنية لو اشترى بلحم الاضحية شيئا مأكولا فأكله قال على بن احمد لم يجب عليه التصديق بثمنه امتحانا وقال ايضا اذا دفع اللحم الى فقير بنية الزكاة حسب عن الزكاة وقال صاحب المحيط لا يحسب فى ظاهر



الرواية لكن لودفع الى قني ثم دفع اليه بنيتها بحسب واعلم انه لا يحل ان يجزّ صوف الضحية ولا ان يحلب لبنها وان فعل يتصدق بذلك ولا يدفع حلقها ورأسها اجرة القصاب ولا يحل له ان يركب ولا ان يحمل عليها فان فعل ذلك ونقصها تصدق به وكذا ان أجرها كما في الهراجية [ ولو غلط اثنان وذبح كل [ منهما ] شاة صاحبه ] باذنه دلالة [ صح ] عن كل منهما واخذ كل مسابقة من صاحبه [ بلا غرم ] فلو اكلا ثم علما فليحل كل وان تشابها بعد ذلك ضمن كل لصاحبه قيمة شاته ويتصدق كل بتلك القيمة ان مضى الايام [ وصح الضحية ] لنفسه [ بشاة الغصب ] من ولده الصغير او الكبير او عبده المأذون المستغرق الدين او غيره لان الغاصب ملكها بسابق الغصب اي ملكها بالضمن معتندا الى يوم الغصب السابق فكان التضحية وارادة على ملكه وقيل انما يجوز اذا ادعى الضمان في ايام التحرر وعن ابي يوسف وزفر روح انه لا يصح كما في الكرمانى وفيما ذكر من مراد الهداية ظهر ان ليس بينه وبين ما في الكافي من انه ملك عند اداء الضمان شيىء من التناقي كما ظن فانه اعتمد على ما حقق في الغصب كما اعتمد الكافي عليه وذكر الاداء فقط فتدبر وفيه اشارة الى انه صح مما سرق من احد وعن ابي يوسف روح لم يصح كما في النظم [ لا ] يصح التضحية بشاة [ الوديعه ] والعارية والبضاعة والمضاربة والزوج والزوجة والرهن والمؤكل بالمرأء او الحفظ كما في النظم لانه ذبح ملك الغير فانه لا يملك الا بعد الذبح وقيل يصح بالوديعه كما في الظهيرية و اليه اشار شيخ الاسلام كما في النخيرة فقال المصنف متواردا ينبغي ان يصح اذ يصير غاصبا بمقتضى مات الذبح كالاضجاع وشدة الرجل فالذبح وارد على الملك ورد بمنع الغصب ليجوز ان يكون نحو الاضجاع وشدة الرجل للحفظ ولو سلم كان الذبح واردا على الغصب لا الوديعه ولا يخفى انه غير موجه لكونه منعاً على السنن ولو سلم منعه لكونه سندا فمردود بان المراد الاضجاع بنية الذبح كما صرح به الظهيرية وان الذبح وارد على الوديعه ضرورة والملك المستند معني على ما ذهب اليه المصنف فتأمل نعم يشكل ما ذكره بما تقرر ان الملك في الغصب لا يثبت بدون التغيير ولا يستفح به بلا نص اداء الضمان وفي ثبوته كلام [ وضمنهما ] اى المغصوبة والوديعه انفاذا وللضمان الدال على قطع الخصومة لطافة حسن الاختتام بلا شك لمن له ذوق الكلام \*

.....

## \* كتاب الصيد \*

عقب به الاضحية لانها واجبة وذا مباح الا اذا كان للالهى فيكون مكروها وهو مصدر صاد كضرب وعلم اذا اخذ فهو صايد وذاك مصيد وصمي المصيد صيدا وهو على ما قال المطوذي حيوان ممتنع مترحش طبعاً لا يمكن اخذه الا بحيلة فخرج عنه بالمستنع مثلاً الدجاج والبط اذا المراد منه ان يكون له قوائم و جناحان يملك عليهما ويقدر على الفرار من جهتهما وبالتوحش مثل الحمام اذ معناه ان لا يأنف الناس

ليلا ونهارا ويطبعا ما توحش من الاهليات ودخل به متوحش يألف كالطبي لا يمكن اخذه  
 الا بحيلة اي لا يملكه احد في العاموس وغيره الصيد ممنوع لا مالك له فالصيد اعم من الحلال  
 فيشكل ما قال ابن الاثير قيل لا يقال للشيخ صيد حتى يكون ممتغا حلالا لا مالك له اعم من  
 المأكول صيد المملوك ارناب و ثعلب و كلام الكرمانى ناظر الى انه لا يطلق على الادمي حقيقة و  
 اذا ركبت نصيدي الابطال ام الشجعان و سبب النشاط وحكمه للملك عند الاخذ ولو حكما ايضا ثم الصيد  
 بشيئين بالحيوان والمهم فاشار الى الاول فقال [يحل صيد كل ذي ناب] كالكلب والفهد والنمر  
 والاسد وابن عرس والذئب والخنزير وغيرها [و] ذي [مخلب] كالصقر والبازي والباشق والحدأة  
 وغيرها وفيه اشعار بان ما لا ناب له ولا مخلب لم يحل صيده بلا ذبح لانه لم يخرج كافي الكرمانى  
 و السرح الاتي معنى عن التفصيل فالاداء صيد كل سبع و اريد ما صاد بالناب والمخلب دون  
 ما له ناب ومخلب كما مر في الذبائح [بشروط علمهما] اي علم كل ذي ناب وكل ذي مخلب اخذ  
 الصيد بطريق الشرع فكل ما ذكرنا من السباع ان علمن حل صيدهن و عن ابي يوسف رح انه  
 يستثنى منه الخنزير لكونه نجس العين وكذا الاسد والذئب لانهما لا يعملان للغير للهمة و  
 الخساسة وقد يلحق الحدأة بالذئب الكل في المضمرات وغيره ففى ظاهر الرواية امكن تعليم الكل  
 فشروط العلم لم يخرج الاسد والذئب والحدأة كما ظن وما قال السغاني ان الاسد والذئب لا يتصور  
 فيهما التعليم فقد قال في البيع بخلافه والخنزير عند ابي حنيفة رح ليس بنجس العين على ما في  
 التجريد وغيره على ان الكلب نجس العين عند بعضهم وقد حل صيده بالاتفاق والباء متعلق بيجل  
 وفيه اشعار بان الصيد يملك بأخذهن وان لم يعلمن كافي المنافع والاولى توحيد الضمير [و  
 جرحهما] اي قطع السبعين جزءا من الصيد ليتحقق زكوة الاضطرار فلو خفا از جثما اي جلسا على  
 صدره حتى قتل لم يحل قيل هذا عند محمد رح واما عندهما فيحل والفتوى على الاول كما في  
 الذخيرة ويستثنى منه البازي والصقر فانهما لو قتلاه جثما او خفقا حل بالاتفاق كافي النظم فما في  
 قاضيان ان السرح شرط ومقتول البازي حلال ولم يحل احدهما على ظاهر الرواية والاخر على غيره كما  
 ظن والاكتفاء مشير الى ان الادماء ليس بشرط ومنهم من شرط ومنهم من اشترط ان كانت الجراحة صغيرة  
 كما في المحيط وغيره [و] بشرط [ارمال مسلم او كتابي السبعين فلو انقلبت من صاحبه فاخذ صيدا  
 وقتله لم يؤكل كالوقتيل بلا علم بارمال احد لانه لم يقطع بوجود الشرط كما في الصغير [مسميا] حال مما  
 يضاف اليه الارمال فيشترط اقتران التسمية به فلو تركها احدا عند الارمال ثم نجره معها فانزجر واخذ  
 وقتله لم يؤكل وفيه تدكير لما من اشتراط شرائط البيع فلو ارسل مجوسي او مرتد او صبي لم يؤكل  
 بخلاف الاخرس كما في المحيط وغيره [على ممتنع] بالقرايم او الجناحين [متوحش] اى متغفر  
 اي على صيد [يؤكل] صفقة اخرى فيشترط الارمال على الصيد ولو غير معين فلو ارسل على صيد

الرواية لكن لودفع الى غني ثم دفع اليه بنيتها بحسب واعلم انه لا يحل ان يجزّ صرف الهبة ولا ان تجلب لبنها وان فعل يتصدق بذلك ولا يدفع حلقها ورأسها اجرة القصاب ولا يحل له ان يركب ولا ان يحمل عليها فان فعل ذلك ونقصها تصدق به وكذا ان أجرها كما في السراجية [ ولو غلط اثنان وذبح كل [ منهما ] شاة صاحبه ] باذنه دلالة [ صح ] عن كل منهما واخذ كل مسلوخة من صاحبه [ بلا غرم ] فلو اكلا ثم علما فليحمل كل وان تشابها بعد ذلك ضمن كل لصاحبه قيمة شاته ويتصدق كل بتلك القيمة ان مضى الايام [ وصح المصحية ] لنفسه [ بشاة الغصب ] من ولده الصغير او الكبير او عبده المأذون المستغرق الدين او غيره لان الغاصب ملكها بسابق الغصب اي ملكها بالضمان مستندا الى يوم الغصب السابق فكان النضحية وارادة على ملكه وقيل انما يجوز اذا ادعى الضمان في ايام النحر وعن ابي يوسف وزفر روح انه لا يصح كما في الكرمانى وفيما ذكر من مراد الهداية ظهر ان ليس بينه وبين ما في الكافي من انه ملك عند اداء الضمان شيع من الثاني كما ظن فانه اعتمد على ما حقق في الغصب كما اعتمد الكافي عليه وذكر الاداء فقط فتدبر وفيه اشارة الى انه صح عما سرق من احد وعن ابي يوسف رح لم يصح كما في النظم [ لا ] يصح النضحية بشاة [ الودعة ] والعارية والبضاعة والمضاربة والزوج والزوجة والرهن والمؤكل بالشرء او الحفظ كما في النظم لانه ذبح ملك الغير فانه لا يملك الا بعد الذبح وقيل يصح بالودعة كما في الطهيرية واليه اشار شيخ الاسلام كما في النخيرة فقتل المصنف متواردا ينبغي ان يصح اذ يصير غاصبا بمقامات الذبح كالاصحاح وشد الرجل فالذبح وارد على الملك ورد جمع الغصب ليجراز ان يكون نحو الاصحاح وشد الرجل للحفظ ولو سلم كان الذبح واردا على الغصب لا الودعة ولا يخفى انه غير موجه لكونه منعاً على السند ولو سلم منعه لكونه عندا فمردود بان المراد الاصحاح بنية الذبح كما صرح به الطهيرية وان الذبح وارد على الودعة صورة وملك المحتند معني على ما ذهب اليه المصنف فتأمل نعم يسئل ما ذكره بما تقرر ان الملك في الغصب لا يثبت بدون التقبير ولا يستفح به بلا نحو اداء الضمان وفي ثبوته كلام [ وضمنهما ] اي المغصوبة والودعة انفاً وللضمان الدال على قطع الخصومة لطافة حسن الاختتام بلا شك لمن له ذوق الكلام \*

» » » » »

## \* [ كتاب الصيد ] \*

عقب به الاصححة لانها واحدة وذامباح الا اذا كان للتلهي ويكون مكروها وهو مصدر صاد كضرب وعلم اذا اخذ فهو صايد وذاك مصيد وسمي المصيد صيدا وهو على ما قال المطرزي حيوان ممتنع متوحش طبعاً لا يمكن اخذه الا بحيلة فخرج عنه بالممتنع مثلاً الجاج والبط اذا المراد منه ان يكون له قوائم و جناحان يملك عليهما ويقدر على الفرار من جهتهما وبالتوحش مثل الحمام اذ معناه ان لا يالف الناس

ليلا ونهارا ويطلبها ما تروحش من الاهليات ودخل به متوحش يالف كالمطبي لا يمكن اخذه  
 الا بحيلة اي لا يملكه احد في الغاموس وغيره الصيد ممتنع لا مالك له فالصيد اهم من الحلال  
 فيشكل ما قال ابن الاثير قبل لا يقال للشيخ صيد حتى يكون ممتغا حلالا لا مالك له اسم من  
 الماكول صيد المملوك اوانب وفعالب وكلام الكرمانني ناظر الى انه لا يطلق على الادسي حقيقة و  
 اذا ركببت نصيدي الابطال ام الشجعان ومببه النشاط وحكمه الملك عند الاخذ ولو حكما ايضا ثم الصيد  
 بهيئتين بالحيوان والسهم فاشار الى الاول فقال [يحمل صيد كل ذي ناب] كالكلب والفهد والنمر  
 والاسد وابن عروس والدب والخنزير وغيرها [و] ذي [مخلب] كالصقر والبازي والباشق والحدأة  
 وغيرها وفيه اشعار بان ما لا ناب له ولا مخلب لم يحمل صيده بلا ذبح لانه لم يشرح كما في الكرمانني  
 والشرح الاتي مغنى عن التفصيل فالاداء صيد كل صبيح واريك ما صاد بالناب والمخلب دون  
 ما له ناب ومخلب كما مر في الذبائح [بشرط علمهما] اي علم كل ذي ناب وكل ذي مخلب اخذ  
 الصيد بطريق الشرع فكل ما ذكرنا من السباع ان علمن حل صيدهن وعن ابي يوسف رح انه  
 يستثنى منه الخنزير لكونه نجس العين وكذا الاسد والدب لانهما لا يعملان للغير للتهمة و  
 الخساسة وقد يلحق الحدأة بالدب الكل في المصبرات وغيره ففي ظاهر الرواية امكن تعليم الكل  
 بشرط العلم لم يخرج الاسد والدب والحدأة كما ظن وما قال المغناني ان الاسد والدب لا يتصور  
 فيهما التعليم فقد نال في البمع بخلافه والخنزير عند ابي حنيفة رح ليس بنجس العين على ما في  
 التجريد وغيره على ان الكلب نجس العين عند بعضهم وقد حل صيده بالاتفاق والباء متعلق بيجل  
 وفيه اشعار بان الصيد يملك باخذهن وان لم يعلمن كما في المنافع والاولى توحيد الضمير [و  
 جرحهما] اي قطع السبعين جزءا من الصيد ليحقق زكوة الاضطراب فلو خفا ارجما اي جلسا على  
 صدره حتى قتل لم يحمل قتل هذا عند محمد رح واما عندهما فيحمل والعروة على الاول كما في  
 الذخيرة وبشتين منه البازي والصقر فانهما لو قتلاه جثما او خنقا حل بالاتفاق كما في النظم فبا في  
 قاضيان ان الجرح شرط ومقتول البازي حلال ولم يحمل احدهما على ظاهر الرواية والاخر على غيره كما  
 ظن والاكتفاء مشير الى ان الادماء ليس بشرط ومنهم من شرط ومنهم من اشتراط ان كانت الجراحة صغيرة  
 كما في المحيط وغيره [و] بشرط [ارمال مسلم او كتابي السبعين] فلو انفلت من صاحبه فاخذ صيدا  
 وقتله لم يؤكل كالو قتل بلا علم بارمال احد لانه لم يقطع بوجود الشرط كما في الصغرى [مسما] حال مما  
 يضاف اليه الارمال فيشترط ائتران التسمية به فلو تركها عمدا عند الارمال ثم جرحه معها فانزجر واخذ  
 وقتله لم يؤكل وفيه تدكير لما مر من اشتراط شرائط الذبح فلو ارسل مجوسي او مزني او صبي لم يؤكل  
 بخلاف الاخرس كما في المحيط وغيره [على ممتنع] بالقوايم او الجناحين [مترحش] انه ممتنع  
 اي على صيد [يؤكل] صفة اخرى فيشترط الارمال على الصيد ولو غير معين فلو ارسل على صيد

الرواية لكن لودفع الى قتي ثم دفع اليه بنيتها بحسب واعلم انه لا يحل ان يجزّ صرف الضحية  
 ولا ان يحلب لبنها وان فعل يصدق بذلك ولا يدفع جلدها ورأسها اجرة القصاب ولا يحل له  
 ان يركب ولا ان يحمل عليها فان فعل ذلك ونقصها تصدق به وكذا ان آجرها كما في العراجية  
 [ ولو غلط اثنان وذبح كل ] منهما [ شاة صاحبه ] باذنه دلالة [ صح ] عن كل منهما واخذ كل  
 مسلخه من صاحبه [ بلا غرم ] فلو اكلا ثم علما فليحل كل وان تشابها بعد ذلك ضمن كل  
 لصاحبه قيمة شاته ويتصلق كل بتلك القيمة ان مضى الايام [ وصح الضحية ] لنفسه [ بشاة  
 الغصب ] من ولده الصغير او الكبير او عبده المأذون المستغرق الدين او غيره لان الغاصب ملكها  
 بسابق الغصب اي ملكها بالضمان مستندا الى يوم الغصب السابق فكان التضحية وارودة على ملكه  
 وقيل انما يجوز اذا ادعى الضمان في ايام النحر وعن ابي يوهف وزفرح انه لا يصح كما في  
 الكرمانى وفيما ذكر من مراد الهداية ظهر ان ليس بينه وبين ما فى الكافي من انه ملك مند  
 اداء الضمان شيع من التناقى كما ظن فانه اعتمد على ما حقق فى الغصب كما اعتمد الكافي عليه و ذكر  
 الاداء فقط فتدبر فيه اشارة الى انه صح بها مرق من احد وعن ابي يوسف رح لم يصح كما فى النظم  
 [ لا ] يصح التضحية بشاة [ الوديعه ] والعارية والبضاعة والمضاربة والزوج والزوجة والرهن  
 والمؤكل بالشرء او الحفظ كما فى النظم لانه ذبح ملك الغير فانه لا يملك الا بعد الذبح وقيل يصح  
 بالوديعه كما فى الظهيرية واليه اشار شيخ الاسلام كما فى الذخيرة فقال المصنف متواردا ينبغي ان يصح  
 اذ يصير غاصبا محققا ملك الذبح كالاصباح وشدة الرجل فالذبح وارد على الملك ورد منع الغصب  
 ليجاز ان يكون نحو الاصباح وشدة الرجل للحفظ ولو سلم كان الذبح واردا على الغصب لا الوديعه  
 ولا يخفى انه غير موجه لكرنه منعنا على السنن ولو سلم منعه لكونه سننا فمردود بان المراد الاصباح  
 بنية الذبح كما صرح به الظهيرية وان الذبح وارد على الوديعه صورة والملك المستند معني على ما  
 ذهب اليه المصنف فتأمل نعم يشك ما ذكره بما تقرر ان الملك فى الغصب لا يثبت بدون التغيير ولا  
 يستفح به بلا نحو اداء الضمان وفي ثبوته كلام [ وضمنهما ] الى الغصوبة والوديعه انقافا وللضمـان  
 الدال على قطع الخصومة لطائف حسن الاختتام بلا شك لمن له ذوق الكلام \*

## \* [ كتاب الصيد ] \*

عقب به الاضحية لانها واجبة ومباح الا اذا كان للتلهي ويكون مكروه وهو مصدر صاد كضرب وعلم اذا  
 اخذ فهو صايد وذاك مصيد وصمى المصيد صيدا وهو على ما قال المطرزي حيوان ممتنع متروش طبعاً  
 لا يمكن اخذه الا بحيلة فخرج منه بالمتنع مثلاً اللجاج والبط اذا المراد منه ان يكون له قوائم و  
 جناحان يملك عليهما ويقدر على الفرار من جهتهما وبالمتروش مثل الحمام اذ معناه ان لا يالغ الناس

ليلا ونهارا ويطبعا ما توحش من الاهليات ودخل به متوحش يالف كالمطبي لا يمكن اخذه  
 الا بحيلة اي لا يملكه احد في الغاموس وغيره الصيد ممتنع لا مالك له فالصيد اعم من الحلال  
 فيشكل ما قال ابن الاثير قيل لا يقال للشيخ صيد حتى يكون ممتعا حلالا لا مالك له اعم من  
 الماكول صيد المملوك ارناب وثمانب وكلام الكرمانى ناظر الى انه لا يطلق على الادمي حقيقة و  
 اذا ركبت فصيدي الابطال او الشجعان وسببه النشاط وحكمه الملك عند الاخذ ولو حكما ايضا ثم الصيد  
 بشيئين بالحيوان والسهم فاشار الى الاول فقال [يحل صيد كل ذي ناب كالكلب والفهد والنمر  
 والاسد وابن حرس والذئب والخنزير وغيرها] و[ذي مخالب كالصقر والبازي والباشق والحدأة  
 وغيرها وفيه اشعار بان ما لا ناب له ولا مخالب لم يحل صيده بلا ذبح لانه لم يخرج كافي الكرمانى  
 والجرح الاتي مغنى عن التفصيل فالاداء صيد كل صبع واريد ما صاد بالناب والمخالب دون  
 ما له ناب ومخالب كما مر في الذبائح [بشرط علمهما] اي علم كل ذي ناب وكل ذي مخالب اخذ  
 الصيد بطريق الشرع فكل ما ذكرنا من السباع ان علمن حل صيدهن وعن ابي يوسف رح انه  
 يستثنى منه الخنزير لكونه نجس العين وكذا الاسد والذئب لانهما لا يعملان للغير للثمة و  
 الخساسة وقد يلحق الحدأة بالذئب الكل في المضمرات وغيره ففي ظاهر الرواية امكن تعليم الكل  
 بشرط العلم لم يخرج الاسد والذئب والحدأة كما ظن وما قال السغستاني ان الاسد والذئب لا يتصور  
 فيهما التعليم فقد قال في البهيخ بخلافه والخنزير عند ابي حنيفة رح ليس بنجس العين على ما في  
 التجريد وغيره على ان الكلب نجس العين عند بعضهم وقد حل صيده بالاتفاق والباء متعلق ببحل  
 وفيه اشعار بان الصيد يملك باخذ من وان لم يعلمن كما في المباح والاولى توحيد الضمير [و  
 جرحهما] اي قطع السبعين جزءا من الصيد ليتحقق زكوة الاضطراب فلو خفا ارجعنا اي جلسا على  
 صدره حتى قتل لم يحل قبل هذا عند محمد رح واما عندهما فيحل والفتوى على الاول كما في  
 الذخيرة وبشئى منه البازي والصقر فانهما لو قتلاه جثما او خنقا حل بالاتفاق كما في النظم فما في  
 قاضيخان ان الجرح شرط ومقتول البازي حلال ولم يحل احدهما على ظاهر الرواية والاخر على غيره كما  
 ظن والاكتفاء مشير الى ان الادماء ليس بشرط ومنهم من شرط ومنهم من اشترط ان كانت الجراحة صغيرة  
 كما في المحيط وغيره [و] بشرط [ارسال مسلم او كتابي السبعين فلو انقلت من صاحبه فاخذ صيدا  
 وقتله لم يوكل كالوقتل بلا علم بارمال لانه لم يقطع بوجود الشرط كما في الصغرى [مسميا] حال مما  
 يضاف اليه الارمال فيشترط اقتران التسمية به فلو تركها عند الارمال ثم رجوع معها فانجزر واخذ  
 وقتله لم يوكل وفيه تذكير لما مر من اشتراط شرائط الذبيح فلو ارسل مجوسي او مرتد او صبي لم يوكل  
 بخلاف الاخرس كما في المحيط وغيره [على ممتنع] بالقوانين او الجناحين [مترحش] اي متنفر  
 اي على صيد [يوكل] صفة اخرى فيشترط الارمال على الصيد ولو غير معين فلو ارسل على صيد

واخذ صيدها اكل الكل ما دام في وجه الارسال كما في قاضيتان [و] بشرط [ان لا يشارك] في جرح السبع [المعلم] بفتح اللام المشددة [ما لا يحل صيده] من صبح غير معلم او معلم غير مرسل او تارك التسمية عمدا ونحوه فلوارسل السبع المعلم وشاركه غير المعلم في جرح صيد لم يوكل لانه اجتمع فيه المبيع والمحرم والاعتراض منه ممكن فيرجح المحرم احتياطا ولو شاركه في اخذه دون الجرح كونه كراهة تعزيم على الصحيح كما في المحيط وفيه اشعار بأنه لو رده عليه ذمي او مجوسى او دابة حل كما في الاختيار لكن يشترط ان لا يشارك في الرد من لا يحل صيده كالمجوسى والحربي [و] بشرط ان [لا يطول] للاعتراض [وقفه] ام توقف المعلم [يعد الارسال] فلو كمن واستخفى الفهد في ارسله حتى اخذ الصيد وقتله اكل وكذا الكلب لو فعل مثله ولو ارسل البازي فمكث ساعة على الكمين ثم اتبع الصيد وقتل فلا باس باكله ولو اكل خيرا بعد الارسال او بال لم يوكل كما في المحيط فالاولى ان لا يشتغل بعمل آخر بعد الارسال كما في النظم وغيره على ان عدم الطول امر غير مضبوط والحاصل ان شرط هذه الجارحة خمسة العلم والجرح والارسال وعدم المشاركة وعدم الاشتغال بالغير وكان عليه ذكر شرط سادس هو ان لا يقعد عن طلبه بعد الارسال كما في النظم وغيره [ويعلم المعلم] بضم الياء والميم [بترك اكل الكلب] من ذى الناب هو في الاصل كل صبح عقور غلب على النافع كما في القاموس فيشترط فيه ترك الاكل دون سائر المباح كالفهد وغيره كما ظن لانه شرط فيه الترك والاجابة داعيا ومرملا جميعا لان عادته الافتراس والنار كما في الاختيار والكرمانى وغيرهما ذكر في النظم وغيره ان الفهد مستثنى منهن فانه كالكلب فلا يبعد ان يكون المعنى ترك اكل السبع الكثير الاستعمال وهو الكلب والفهد لا غير ولذا لم يتعرض لحكم البواقي [ثلث مرات] متواليات لانه معتبر في كثير من الاحكام ولم يعتبر الاقل لاحتمال ان الترك للصبح او لخوف الضرب فيحصل في الرابع وهذا ظاهر الرواية للصاحبين ورواية عنه واما ظاهر روايته في علم السبعين فالتفويض فيه الى راي المعلم او الصيادين اذ المخادير لم يعرف اجتهدا وانما قال اكل لانه لو هرب من دم الصيد لم يضر وانما ترك مفعوله ليعم الجلد والعظم والجناح والظفر وغيرهما كما في قاضيتان وغيره [ورجوع البازي بدعائه] اي يعلم علم ذى المخلب عندهما برجوعه الى صاحبه بدعائه اياه والاحسن اجابة الصقر له داعيا ومرسلا فان كلا منهما شرط له كما في الكرمانى وغيره والصقر كل ما صيد به من طائر والبازي بالتخفيف والتشديد نوع من الصقور كما في القاموس وغيره [فان اكل] الكلب في حالة الاصطياد شيئا من نحو اللحم [بعد تركه] اي الاكل [ثلثا] من المرات [تبين جهله] اي ظهر انه لم يصرمعلما وانما ترك الاكل لا للمعلم [فلا يوكل] ما [قد] صاد ذلك الكلب قبله سواء قد اد او لا وقيل اكل منه ما صاد قبله ثلثه ايام اذ اكثر كما في النظم [و] قد [بقي في ملكه] في البيت او المغارة والارض الاخصر فيحرم ما بقي منه ولا يحرم عندهما

والاول الصحيح كما في الزاد وفيه اشعار بان لا يحرم ما اكل اذ الحكم بالحرمة لا يتصور الا في محل قائم وقد فات المحل بالاكل كما في الكرمانى واليه انهار في الكافي وغيره ومنها اشكال بان الحكم بالنهي لا يقتضي الوجود الا ترى اننا نحكم بحرية الامة الميتة عند دعوى الولد حربتها [ولا] يوكل [ما يصيد] بعده [حتى يتعلم] بترك الاكل ثلثا او بحكم المفوض على المذهبين فلو فرّ البازي من صاحبه ثم صاد لم يوكل لانه جاهل ثم اشار الى بيان الثاني من الشيعة فقال [وشرط الحل بالرمي] اى رمى المسلم او الكتابى السهم الى ممتنع متوحش يوكل [التسمية] عند الرمي فيشترط ايضا بشرائط الذبح فلو رمى صبي او مجنون لم يعقل او مجوسى مسميا وقتل صيدا لم يوكل [و] شرطه [الجرح] فلو دقه السهم لم يوكل لفقد الزكوة وعدم شرط الادماء مع الخلاف السابق في النظم [و] شرطه [ان لا يقبل] الرامي او مأموره [من طلبه] اى الرمي اليه [ان عاب] عن بصره [متحاشيا سهمه] اى حاملا ياه وقد توهم من نسب المصنف الى الوهم في ذلك بظن ان التعامل بمعنى الحمل غير وارد فان باب المجاز الشائع مفتوح وهو ملزوم لمعنى التعامل الذى هو التكلف في الطيران وانما ادرج حمل السهم فيه اقتداء بشيخ الاسلام الرامى اذا لم يشتغل بعمل آخر واتبع اثر الصيد فوجده وفيه سهمه ولا يكون به اثر صبيح اكل احتسابا وانما شرط التعامل لتيقن ان الجرح بالرمي لا يسبب آخر كرمي آخر وقومه على حجر حتى لو علم يقينا بان الجرح بوميه اكل وان لم يتحامل كما في الكرمانى وتام التفصيل في المحيط وفيه اشعار بان له لوقد عنه ثم وجده ميتا لم يوكل وبان مدة الطلب غير مقدرة وقد قال ابو حنيفة رح انها مقدرة بنصف يوم اوليلة فان طلبه اكثر منه لم يوكل وفي الزيادات ان طلب اقل من يوم اكل كما في المصنوعات ولما فرغ من بيان حكم المرسل اليه والرمي عليه مبين شرع في حكمهما حينئذ فقال [وان ادركه] اى الصيد [المرسل او الرامى] فى الاصطياذ بالسبع او السهم حال كون الصيد [حيا زكاه فان تركها] اى التركية [عمدا] حتى مات [حرم] وهذا اذا تمكن من ذبحه بان يكون في الوقت سعة دمه آلة الذبح فاذا لم يتمكن منه بان لا يجد الآلة اصلا او يجد لكن لا يبقى من الوقت ما يمكن من تحصيل الآلة والاستعداد للذبح لم يوكل في ظاهر الرواية وعن الشيخين انه يحل وهذا اذا كان فيه من الحيوة اكثر مما في المذبوح بعد الذبح واما اذا كان مثله فهو ميت حكما فيحل اجماعا كما في الهداية وغيره والكلام مشير الى انه لو مات قبل وصول الذابح او مع وصوله او بعد وصوله بلا فصل اكل وبه نأخذ كما في النظم [كما اذا قتله] اى مثل حرمة قتله [معراض بعرضه] لانه لا يجزى الجلد في الاغلب والا حل كما في الاختيار والمعارض كالمجرب سهم له اربع فذ ذاق فاذا رمى به اعترض كما في المقائس او سهم بلا ريش دقيق الطيرين غليظ الوسط يصيب بعرضه درن حده كما في القاموس [او بندقه] بضم الباء والدال طينة مدورة يرمي بها [ثقيلة ذات حدة] وان جرحته لاحتمال ان



يكون بثقله وفيه اشعار بأنه لو كانت خفيفة ذات حدة حل لانه قتل بالحدة فالجاصل ان الموت ان كان بالجرح يقينا يحل وان كان بالثقل لا يحل كما لو وقع الغلط احتياطاً فان رماه بسيف او سكين فاجرحه بالحد يحل وان اصابه القتياء او المقبض لا يحل الكل في الاختيار [ او رمى ] صيدا برتياً او بحرثاً وجرحه [ فوق ] الصيد [ في الماء ] لاحتمال الموت بالماء [ او ] وقع بلا مهمة بعد الرمي [ على سطح ] او شجر او حائط [ ثم ] وقع [ على الأرض ] لانه متردى والاصل انه متى دخل على الصيد عسى ان لا يوكل وههنا كذلك لانه يجوز ان يقتله التردى والسقوط فلو وقع من الهواء على السطح او الأرض او الاجر المبسوط ومات حل [ ويعتبر ] في الحل والحرم [ الزجر ] اي الاعراء بالصباح على نحو كلب ارفه لانه كالارمال [ فيما لم يرسل منه ] فلو انبعث احد مما بنقسه على صيد فأنزجر و زاد طلبه بنجر معلم حل و بنجر مجوسي لم يحل وكذا اذا لم بنزجر [ ولو اجتمعوا ] اي الزجر والارسال [ من معلم ] او كتابي [ ومجوسي ] او وثني او مرتد او معوم او تارك التسمية [ يعتبر الارسال ] لانه اقوى من الزجر فلو ارسل مجوسي لم يوكل وان زجره مسلم بخلاف العكس وهذا اذا زجره المجوسي في ذهابه فلو وقف ثم زجره لم يوكل كما في الذخيرة [ وان اخل ] مرسل [ غير ما ارسل اليه ] من الصيد [ حل ] لوجود الارسال ولا يشترط التعيين كما مر وفيه اشعار بأنه لو اصاب غير ما رماه حل كما في فاضخان ولذا لو رمى صيدا فاصابه ونفذ ثم اصاب آخر ثم وثم حل الكل كما في النظم [ كصيد رمى ] العهم او السكين اليه [ فقطع عضو منه ] كالالبية ومات فانه حل المقطوع منه من الصيد [ لا العضو ] المقطوع [ منه ] بالخبر وفيه اشعار بأنه لو رمى الى سبك حل المقطوع ايضا لان مبته حلال و بان العضو بان بتمامه او تعلق بجذده فهو بحيث لا يلتزم بالعلاج والا حل وتكبير العضو فاطر الى انه قليل بحيث يتوهم بقاء الصيد بدونه فان لم يتوهم حل الكل وعلى هذا الاصل بدور المسائل كما في الذخيرة [ فان قطع ] الصيد [ اثلاثا او اكثر ] اي ثلثاه [ مع عجزه ] و ثلثه مع رأسه [ او قطع نصف رأسه او اكتره ] اي الرأس [ ارفد ] اي شق طولا [ بنصفين اكل كله ] اي المقطوع منه والمقطوع لانه لا يعيش حينئذ وفيه اشعار بأنه لو قطع عرضا بنصفين حل الكل بالطريق الاولى لان الارسال من القلب الى الدماغ كما مر [ و اذا رمى ] صائدا صائدا فربما [ صائل ] آخر وقتله [ الاخر ] فان الصيد يجوز ان يسلم بعد الرمي الاول [ فهو ] اي الصيد [ للاول ] لانه اثخنه وفيه رمز الى انها لو رميا معا او احدهما بعد الآخر قبل اصابة الاول فقتلاه كان لهما معا كما في النهاية والى انه لو علم ان القتل بالاول ملكه بالطريق الاولى اذا القتل يضاف اليه وتمامه في الهداية [ وحرم ] عليه لا مكان القتل بالثاني [ وضمن الثاني له ] اي الاول [ قيمته ] اي الصيد للثان [ مجروحاً ] تمييز عن الاضافة لا حال من المضاف اليه كما ظن [ ان كان الاول اثخنه ] اي اخرجته عن حيث الامتناع جزاؤه ما يدل عليه من حرم وضمن [ و الا ]

يكن الارل انحنه بان يبقى متمتعاً فرواه الثاني فقتله [ فلناني ] لانه الاخذ [ وحل ] لتحقق الزكوة [ ويصاد ] جوزا [ ما يوكل ] من الحيوان [ وما لا يوكل ] كاللئب والخنزير لرفع الشروع الغنم والزروع وانما اخر ممثلة الصيد سيما صيد غير المأكول اشعاراً برعاية حصن الاختتام فانه دال على عدم البقاء \*

## \* [ كتاب اللقيط واللقطة والابق ] \*

عقب به الصيد لانه في الاعلب اسلم منه منك درجة الجمع والترتيب مما لا يخفى والمعني لقط اللقيط والتقاط اللقطة وآبق الابق فاللقيط اسم مفعول من اللقط كالنصر وهو اخذ شيع من الارض قدر ايته لم ترد وقد يكون عن ارادة وقصد كما في القائس فهو شيع مأخوذ من الارض وشوما طفل لم يعرف نسبه يطرخ في الطريق او غيره خوفاً من الفقر والزنا واللقطة بهم اللام وفتح القاف سماعاً مبالغة الفاعل وبسكونها قياساً مبالغة المفعول كما في الطلبة وقيل الازمري لم اسمعها بالسكون لغير الليث كما في المغرب وانما قيل له بالفصحى مجازاً لجعله كالداعي الى الالتقاط وقيل انه اسم للملتقط وبالسكون للملقوط والاول اصح كما في الاختيار وذكر في القاموس انها بالضم والفتح والسكون وبفتحتين اسم مفعول من الالتقاط وكان الناء للنقل فهي لغة الاخذ او الماخوذ وشوما مال بلا حافظ لم يعرف مالكة سواء كان من الحجريين از العروض او الحيوان والابق صفة من ابقى العبد كسمع وضرب ومنع اباقاً وابقاً ذهب بلا خوف ولا كد عمل او استخفى ثم ذهب كما في القاموس وشوما مملوك من البشرف من مالكة لصوه خلقه ثم شرع في بيان احكام كل مرتبة فابتدأ بالارل فقال [ رفعه ] اي اللقيط وان لم تخف هلاكه [ احب ] وانفل لما فيه من الرحمة [ وان خيف هلاكه ] بان وجهه في الماء اذ بين يدي سبح [ يحب ] رفعه ويفرض وفي قاضيخان انه يستحب لو علم عدم الهلاك ويفرض لو علم الهلاك لا مسالة [ كاللقطة ] فان اخذها بلا خوف احب ومع الخوف يجب وذكر في النخيرة ان اخذها فرض ان خاف الهلاك ومباح ان لم يخف وذا بلا خلاف ثم ظاهر الرواية ان الاخذ افضل وقيل الترك وقيل الاخذ من العزل افضل وفي المشارع قيل ان الاخذ افضل في الحيوان والترك في غيره وقيل الاخذ في الغنم والترك في الابل والبقر وفي المصبرات الاول اصح وفي قاضيخان هو الصحيح سيما في زماننا واللام مشير الى انها نوعان ما لا يطلب صاحبها كالنواة وقصر الرومان والسنايل الباقية في الارض بعد رفع الحصاد ويملكها الاخذ على المختار كما في كراهية الزاهدي وما يطلب وهو ما يبحث انه يرد ام لا ثم يعرف كما يأتي [ وهو ] اي اللقيط [ حر ] في جميع الاحوال في الشهادة والنكاح والاعتاق والجراحة والحد ونحوها لانه آدمي [ الا ] في وقت الحكم [ بحجة رقه ] اي بحجة احد على انه رقيق فانه حينئذ يكون عبداً

يكون بثقله وفيه اشعار بأنه لو كانت عقيمة ذات حدة حل لانه قتل بالحدة فالجاءل بن الموت ان كان بالجرح يقينا يحل وان كان بالثقل لا يحل كما لو وقع الشك احتياطا فان رماه بسيف او سكين فاجرحه بالحد يحل وان اصابه القفاء او المقيض لا يحل الكل في الاختيار [ او رمى ] صيدا برتيا او تحريا وجرحه [ فوقع ] الصيد [ في الماء ] لاحتمال الموت بالماء [ او ] وقع بلا مهملة بعد الرمي [ على سطح ] او شجر او حائط [ ثم ] وقع [ على الارض ] لانه متردى والاصل انه متى دخل على الصيد عسى ان لا يوكل وههنا كذلك لانه يجوز ان يقتله التردى والسقوط فلو وقع من الهواء على السطح او الارض او الاجر المبسوط ومات حل [ ويعتبر ] في الحل والحرمه [ الزجر ] اي الامراء بالصياح لمن نحوكلب او فهد لانه كالارمال [ فيما لم يرسل منه ] فلوا نبعت احدهما بنفسه لمن صيد فأنزجر و زاد طلبه بزجر معلم حل و بزجر مجوسي لم يحل وكذا اذا لم ينزجر [ ولو اجتمعا ] اي الزجر والارسال [ من معلم ] او كتابي [ رمجوسي ] او وثني او مرتد او محرم الا تارك التسمية [ يعتبر الارمال ] لانه اقوى من الزجر فلو ارسل مجوسي لم يوكل وان زجره مسلم بخلاف العكس وهذا اذا زجره المجوسي في ذهابه فلو وقف ثم زجره لم يوكل كما في الذخيرة [ وان اخل ] مرسل [ غير ما ارسل اليه ] من الصيد [ حل ] لوجود الارسال ولا يمتنع التعيين كما مر وفيه اشعار بأنه لو اصاب غير ما رماه حل كما في فاضيجان ولذا لو رمى صيدا فاصابه ونفذ ثم اصاب آخر ثم وثم حل الكل كما في النظم [ كصيد رمي ] المهم او السكين اليه [ فقطع عضو منه ] كالالية ومات فانه حل المقطوع منه من الصيد [ لا العضو ] المقطوع [ منه ] بالخبر وفيه اشعار بأنه لو رمى الى ممك حل المقطوع ايضا لان ميتة حلال وان العضو بان بتمامه او تعلق بجلبده فهو بحيث لا يلتمم بالعلاج والاحل وتنكير العضو ناظر الى انه قليل بحيث يتوهم بقاء الصيد بذنه فان لم يتوهم حل الكل و لمن هذا الاصل يدور المسائل كما في الذخيرة [ فان قطع ] الصيد [ اثلاثا او اكثره ] اي ثلثاه [ مع حذره ] و ثلثه مع رأسه [ او قطع نصف رأسه او اكثره ] اي الرأس [ ازفت ] اي شق طولا [ بنصفين اكل كله ] اي المقطوع منه والمقطوع لانه لا يعيش حينئذ وفيه اشعار بأنه لو قطع عرضا بنصفين حل الكل بالطريق الاول لان الاوداج من القلب الى الدماغ كما مر [ و اذا رمى ] صائد [ صيدا فرماه ] صائد [ آخر مقتله ] الاخر فان الصيد يجوز ان يسلم بعد الرمي الاول [ فهو ] اي الصيد [ للاول ] لانه اخذه وفيه رمز الى انهما لو رميا معا او احدهما بعد الاخر قبل اصابة الاول فقتلاه كان لهما معا كما في النهاية وان لم يعلم ان القتل بالاول ملكه بالطريق الاول اذا القتل يضاف اليه و تمامه في الهداية [ و حرم ] عليه لا مكان القتل بالمانى [ و ضمن الماني له ] اي الاول [ قيمته ] اي الصيد للثخان [ مجرعا ] تمييز عن الاضافة لاحال عن المضاف اليه كما ظن [ ان كان الاول اخذه ] اي اخرجه عن حيز الامتناع جزؤه ما يدل عليه من حرم و ضمن [ و الا ]

يكن الاول اخذه بالبقى ممتنعا فمراه الثاني فقتله [فللثاني] لانه الاخى [رحل] لتحقق الزكوة [ويصاد] جوارا [لا يوكل] من الحيوان [وما لا يوكل] كالذئب والخنزير لدفع الشر عن الغنم والزرع وانما المثلثة الصيد صيدا غير المأكول اشعارا برعاية حمن الاختتام فانه دال على عدم السقاء \*

## \* [ كتاب اللقيط واللقطة والابق ] \*

عقب به الصيد لانه في الاغلب اسلم منه ملكا ووجه الجمع و الترتيب مما لا يحصى واللقطة لفظ اللقيط والتقاط اللقطة وابق الابق فاللقيط اسم مفعول من اللقط كالنصر وهاهنا شيع من الارض قدر اياته لم ترد وقد يكون عن ارادة وقصد كما في المغائس فهو شيع ماخوذ من الارض وشرعا طفل لم يعرف نسبه يطرح في الطريق او غيره خوفا من الفقر الزنا واللقطة بضم اللام وفتح القاف سمعا ما بالغة الفاعل وبسكونها قياسا ما بالغة المفعول كما في الطلبة وقيل الازمري اسم سمعها بالسكون لغير الليث كما في المغرب وانما قيل له بالفتح مجازا لجعله كالدايمي الى الالتقاط وقيل انه اسم للملتقط وبالسكون للملقوط والاول اصح كما في الاختيار وذكر في القاموس انها بالضم والفتح او السكون و بفتحين اسم مفعول من الالتقاط وكان التاء للنقل فهي لغة الاخى او الماخوذ وشرعا مال بلا حافظ لم يعرف مالكة سواء كان من الحجريين او العروض او الحيوان والابق صفة من ابق العبد كسمع وضرب ومنع ابقا واباقا ذهب بلا خوف ولا كل عمل او استخفى ثم ذهب كما في القاموس و شرعا مملوك من البشر فمن مالكة لسوء خلقه ثم شرع في بيان احكام كل مرتبة فابتدأ بالاول فقال [ رفعه ] اي اللقيط وان لم يخف هلاكه [ احب ] و افضل لما فيه من الرحم [ و ان خيف هلاكه ] بان رجده في الماء اذ بين يدي سبع [ يجب ] رفعه ويفرض وفي قاضيهان انه يستحب لو علم عدم الهلاك ويفرض لو علم الهلاك لا محالة [ كاللقطة ] فان اخذها بلا خوف احب ومع الخوف يجب و ذكر في الذخيرة ان اخذها فرض ان خاف الهلاك ومباح ان لم يخف وذا بلا خلاف ثم ظاهر الرواية ان الاخى افضل وقيل الترك وقيل الاخى من العزل افضل وفي المأثر قيل ان الاخى افضل في الحيوان والترك في غيره وقيل الاخى في الغنم والترك في الابل والبقر وفي المضمرات الاول اسم وفي قاضيهان هو الصحيح سيما في زماننا واللام مشير الى انها نوعان ما لا يطلب صاحبها كالنواة وقشر الرمان والمنايل الباقية في الارض بعد رفع الحصاد ويمكنها الاخى على المختار كما في كراهية الزامدي وما يطلب وهو ما يبحث انه يرخض ام لا ثم بعرف كما ياني [ وهو ] اي اللقيط [ حر ] في جميع الاحوال في الشهادة والنكاح والاعتاق والجراحة والحد ونحوها لانه آدمي [ الا ] في وقت الحكم [ بحجة رقه ] اي بحجة احد على انه رقيق فانه حينئذ يكون عبدا

والحجة بينة أقيمت على الملتقط اذا كان اللقيط صغيرا او بينة على اللقيط اذا كان كبيرا ~~او كان كبيرا~~  
في النظم [ ونفقتة ] أى اللقيط بالرفع في بيت المال فلو انفق الملتقط بلا امر للإمام تبرع فيه وبأسره رجع  
على بيت المال اذا مات في صغره وعليه اذا كبر كما في النظم وفيه اشعار بان مجرد الامر بالانفاق يكفى  
للرجوع كما قال بعضهم والاصح انه لا يرجع الا ان يامر بقبول الخلق ان يكون ذلك ديناً عليه كما في  
الكرواني [ وجنانيته ] من الدية ونحوها [ في بيت المال ] كما ان ديته لو قتل خطأ لبيت المال وفي  
العبد للإمام ان يقتل قاتله وان يصلح على الدية وقال ابو يوسف رح ليس له الا الصلح كما في  
النظم [ وارته ] أى تركته فان بيت المال ليس من الوارث في شئ كما نقرر في محله [ له ] أى لبيت المال  
يعدم الوارث النسبي والسببي الا اذا جعل الامام ولاءه للملتقط فانه كان له لان من العلماء من قال  
انه كالعتق ولو رآى اللقيط الملتقط او غيره بعد البلوغ جازا اذا تأكد ولاءه لبيت المال بان جنى  
فعل عنه بيت المال فانه لا يجوز كما في المحيط [ ولا يورث ] اللقيط جبلا [ من اخذه ] أى الملتقط  
لانه سابق اليد فله ان يدفع الى غيره باختباره فلو دفع اليه لم يأخذه منه لانه ابطل حقه بالاختيار  
كما في قاضيخان [ و ] ثبت استحسانا [ تسمه ] بمجرد الدعوة [ ممن يدعيه ] أى من الملتقط او غيره  
اذا لم يدع الملتقط واللقيط حي فاذا مات لم يصدق الغير الا بالحجة وفي تخصيص النسب اشارة الى انه لو  
ادعى انه عبده لم يصدق وفي تكبير الفعل اشعار بان المرأة لو ادعت انه ابنها لم يصدق ثم قيل  
هذا اذا كان لها زوج والا فقل ثبت تسمه منها كما في المحيط [ ولو ] كان من يدعى [ رجلا ] حربين  
او عبيدين دعوتهما معا سواء اقاما البينة او لا وسواء وصفا او لا فانه صار ولدا لهما يرثهما ويرثانه لعدم  
الاولوية وفيه اشارة الى انه لو ادعت المرأة ان لم يثبت النسب من واحدة منهما كما قالوا واما عنده  
فيثبت منهما لكن عند التعارض لا بد من حجة هي نصاب الشهادة في رواية وامرأة في رواية فان  
أقامت البينة ثبت منهما كما في المحيط وكن انه لو ادعى اكثر من رجلين لم يثبت منه وهذا  
عند ابي يوسف رح واما عند محمد رح فقد ثبت من الثلث لا الاكثر ومن انبي حنيفة رح تثبت  
من الاكثر كما في النظم [ او ] كان من يدعي [ ممن يصف منهما ] أى الرجلين حق الاداء الا ان  
يصف احدهما فان ظاهره ان النسب ثبت منهما ولو وصف احدهما وكرن العطف بالوار ولا يغني من  
الحق شيئا كما ظن [ علامة ] ملصقة [ به ] أى بجسد اللقيط وفيه رمز الى انه لو وصف واخطأ ولو  
في بعض يثبت مبهما كما في المحيط فمن الظن ان كون الوصف مطابقا للواقع مجرد تأكيد وكن انه  
لو اقام احد من المدعين بينة ثبت منه بالطريق الاولى كما في المضمرات [ او ] كان المدعي [ عبدا ]  
فيكون معطوفا على رجلين والفصل ليس بقادح كما ظن [ وكان ] اللقيط [ حرا ] لانه قد يلد له  
الحر فلا يطل الحرية الظاهرة بالشك كما في الهداية وفيه اشعار بانه لو ظهر ان زوجته امه كان عبدا  
كما قال ابو يوسف واما عند محمد رح فحر كما في الذخيرة والكلام مغير الى انه لو ادعى عبد وحر

فالنصب ثبت منه لا من العبد كما في الكافي [او كان] المدعي [ذميا وكان] اللقيط [مسلمًا] تبعًا للدار  
 [ان لم يكن] انه ان لم يوجد [في مقرهم] اي اليميين كمصر لهم اوقرية او متعب كبيت نار او كنيسة  
 وفيه اشارة الى انه لو ادعى مسلم وذمي فالتسبب من المسلم والى ان اسلام اللقيط وكفره باعتبار  
 للكان وهذا ظاهر الرواية وفي رواية اعتبر الواجد لان اليد اقوى وفي رواية الاسلام نظرا للصغير كما في  
 الاعتبار والى انه لم يعتبر الزمي ومنهم من اعتبر فلوكان عليه زي اهل الشرك كان كافرا ولو وجد مسلم  
 في المسجد كما في المحيط [وما شد] من المال [عليه] اي اللقيط كان [له] عملا بالظاهر وفيه اشعار بان  
 لو شد على دابة هو عليها كان الكل له وعن محمد رح ان كان بحال يستملك عليها كان له والا فلا كما في  
 المحيط [صرف اليه] اي صرف الملتقط الى ما يحتاج اللقيط اليه من الطعام والكسوة وغيرهما فالاولى بامر  
 القاضي فانه قبل لاحتياج ائى امره فان المال له وتصدق في نفقة مثله كما في الاختيار [وللملتقط] من  
 الاجنبيين وبه ظهر فائدة النقلم [بعض مبنته] وصدقته لانه نفع محض ولذا يملك امره وصيه  
 [وتسليمه في حرفة] نظرا له [لا] يجوز له [انكاحه] لعدم القرابة والسلطنة فانكحه السلطان  
 ومهره في [بيت المال وفي الخيرة] لا يامره بالختنة والاضمن ان هلك وقبل هذا اذا لم يعلم  
 انه ملتقط والا ضمن [و] لا [نصرف ماله] اي تصرف في ماله من التجارة اعتبارا بالام ففى الكلام  
 تسامح [ولا اجارته] اي اللقيط لباخذ الاجرة لنفسه اعتبارا بالعم بخلاف الام فان لها اجارته وانما  
 اعاد كلمة لا رد مال قال القدوري ان له اجارته والاول اصح كما في الاختيار ثم شرع في الثاني  
 من مباحث الكتاب فقال [واللفظة] المعهودة ولو كثيرة [امانة] بالاتفاق لا يضمنها الملتقط  
 الا بالتعدي او النزع بعد الطلب [ان اتهم] عند القدرة شاهدين [على اخذه ليورد على ربه] فلو  
 وجدها في طريق او غيره وليس فيه احد اشهد عند الطفره فاذا ظفر ولم يشهد ضمن الا اذا ترك  
 الاشهاد لعرف ظالم كما في فاضلحان وقيل اذا اعتقد مع الاشهاد انه يخذله لنفسه فهو ضامن ديانة  
 كما في المحيط وكيفية الاشهاد ان يقول اشهدا اني اخذتها للرد او من سمعته انه يطلب شيئا او  
 لقطة قد لوه على او عندي لقطة كما في الزاهدي وغيره [والا] يشهد عليه [ضمن] بعد الهلاك  
 عنده لانه غاصب في الاخذ [ان جحد المالك احدها للرد] اي انكر قول الملتقط اني اخذتها للرد اليك  
 وقال محمد رح انها لم يضمن لانها امانة على كل حال فالقول له مع اليميين وابو يوسف مع محمد رح  
 في الاصح والاذل الصحيح كما في المضمرات وفيه اشارة الى ان البالغ والصبي سواء في الضمان بترك  
 الاشهاد فاشهد ابوه او وصيه وعرف ثم تصدق كما في النية والى انه لو صدقه المالك لم يضمن و  
 ذا بالاتفاق كما لو اقر انه اخذها لنفسه فانه ضامن بالاتفاق والى انه لو ردها الى مكانها ثم هلكت لم  
 يضمن قال الحاكم هذا اذا ردها قبل ان ينتقل عن ذلك المكان والا فقد ضمن وعن محمد رح لو مشى  
 ثلث خطوات ثم رد برى وقيل هذا التفصيل فيما اذا اخذها لنفسه واما اذا اخذها للرد فلم يضمن

اصلها كا في المحيط [ وخرتفتا ] اي وجب تعريف اللقطة التي تعني كالنصب ونحوه كما ذكره المستعملين  
 يعادني جهر في كل جمعة من ضاع له شيع فليطلبه مندي كما اشير اليه في النخيرة فلا حاجة الى ذكر  
 حذوها او صفتها [ في مكان وجدت ] تلك اللقطة فيه فانه اقرب الى الوصول [ وفي الجامع ]  
 اي مجامع الناس كابواب المساجد والاسواق فانه الى وصول الخبر اقرب [ مدة لا تطلب بعدها ] اي  
 زمانا يظن ان صاحبها لا يطلب بعده هو المختار كما في الاختيار وغيره وهو الصحيح كما قال المصنف و  
 عليه الفتوى وفي ظاهر الرواية انه عرفها سنة فقيصة كانت او خبيصة ومن اصحابها ان كان اقل من  
 عشرة دراهم عرفها بقدر ما يوثق كما في المضمرات ومنهم انه عرف المائتين واكثر سنة وقل الى عشرة  
 شهر او الى ثلثة عشرة والى داني ثلثة ودانقا يوما وعن المرخسي انه عرف ما دون درهم يوما وفي نحو  
 فلس ينظر يمنة ويسرة ثم يضعه في كف فقير كما في الكرمانى وفي نحو تمره تصدق مكانها او اكلمها  
 ان احتاج كما في المضمرات وفي نحو غيب اكله ساعة ولو غنيا كما في النظم ثم اختلف في التقدير من  
 تقدر المدة بالجر ونحوه فقل عرف كل جمعة وقبل شهر وقيل ستة اشهر كما في المحيط وقال  
 الحلواني له ان يكتفى عن التعريف بالاشهاد ومنه في السير الكبير وفي لفظ الجهرول اشعار  
 بانه لو عرفها غيره بامره جاز اذا عجز كما في النخيرة و جاز دفعها الى امين وله امتدادها منه وان  
 هلكت في يده لم يضمن كما في المنية [ و ] عرف [ ما لا يبقى ] من لقطة تطلب [ الى ان يخاف  
فساده ] اي الى مدة يظن انها تفسد فيها ولا خلاف في ذلك فلو وجد اللحم او اللبن او الفواكه  
 الرطبة ونحوها عرف الى تلك المدة كما في الاختيار ولم يتناول الشمار الساذقة تحت الاشجار في الامصار  
 والمختار انها اذا لم يكن مما يبقى يجوز ولا خلاف في ذلك اذا كانت في الرماثيق واما على الاشجار  
 فلا يؤخذ في موضع ولا باس بالانتفاع عن التفاح والكمثرى الذي في نهر جار كما في المحيط  
 لكن في النظم لو كانت مما لا يبقى باعها بامر القاضي ثم حفظ ثمنها [ ثم ] اي بعد مهلي مدة  
 التعريف [ يتصدق ] بالمنقط بها ان شاء ايضا للحق الى المستحق بقدر الامكان فان الثواب يصل  
 اليه الا ان الافضل ان يحفظ لبيجي صاحبها فان التصدق رخصة والحفظ عزيمة كما في الكرمانى وفيه  
 اشعار بان بعد المدة لم يدفعها الى الامام وفي النوادر يدفع اليه فان قبل فله التصديق والافراض  
 من غني كما في النخيرة [ فان جاء ربه ] بعد التصديق [ اجاز ] وكان الثواب له [ او ضمن ]  
 المنقط او الفقير اذا هلكت فاما لم يهلك اخذها من الفقير وقال ابو جعفر اذا تصدق بامر العاضى  
 لم يضمن وليس بصواب فانه لو تصدق القاضي ضمن كما في النخيرة والاكتفاء مشير الى انه لم  
 يجب على المنقط الايصاء وان كان يرجو وجود المالك وقال شرف الايمة انه يجب عليه كما في المنية  
 والى ان كلا من المنقط والفقير لم يرجع على الآخر بعد التضمين كما في الكرمانى [ وما انفق ]  
 المنقط على ما لا يجوز من اللقطة في مدة التعريف [ بلا اذن حاكم ] اي سلطان او قاض [ تبرع ]

فلا يرجع الى ربهما [ و ] ما انفق عليها [ بأذنه ] فهو [ دين على ربهما ] فله الرجوع وهذا ليس من غطف للعقد ولو سلم فالفصل لم يقدح كما ظن وفيه إيماء الى ان الحكم المأمور بالاتفاق بعد ما يحقق كونه لقطعة وذلك بالبيعة وان قال لا بيعة لي فان قال له انفق عليها ان كنت صادقا فحينئذ له الرجوع والا فلا والى ان محرد امر الحاكم بالاتفاق يكفي للرجوع والاصح انه لا يرجع الا ان يجعله ديناً عليه كما في النهاية [ وأجر القاضي ] ولو حكما كما اذا اذن الملتقط ان يرجع [ ما له منفعة ] و امكن اجارته للمالك في راض القاضي من نحو ابل لقطعة [ وانفق عليها ] من بدل الاجارة ليبقى الملك والاولى عليه فان ما يذكر [ كالابق ] في ان آجره القاضي وانفق عليها من بدل الاجارة كما في الهداية لكن في المحيط انه انفق عليه من بيت المال لانه لو امره القاضي بالكسب أتى ثانياً في الاختيار لو حبسه السلطان مدة ولم يجز ربه بأعه وانفق عليه من بيت المال وجعل ديناً عليه اذ في ثمنه ولا يرجعه خوف الابق ويحتمل ان يكون التسمية في الاتفاق بالاذن وبلا اذن وهل يصدق القاضي الراد انه عند أتى بلا بيعة واختلف المشايخ فيه واذا صدقة يحبس بطريق التعزير كما في المحيط [ ربما لا منفعة له ] من لقطعة [ اذن ] القاضي للملتقط [ بالاتفاق ] عليه [ ان كان ] الاتفاق [ صلح ] للمالك بالبيع ورجع عليه بأذنه اذ يجعله ديناً وهو الاصح قالوا انما امر بالاتفاق يومين او ثلثة على قدر ما يرى رجاء ان يظهر ماله فاذا لم يظهر امر ببيعها لان دارة الصفقة مستتلة فلا يظهر في الاتفاق مدة مديدة كما في الهداية [ والا ] يكن الاتفاق اصح لاستغراق النفقة [ بأجر ] القاضي او مأموره وحفظ السمن للمالك وفيه إيماء الى ان المالك اذا جاء لم ينقض البيع فلو دفع بل امر القاضي كان له تنفيذ البيع فائمة ونصحين البائع والمشتري بالتصن هالكة كما في المحيط [ وللمنفق ] عليها بشرط الرجوع او بدونه [ حبسها ] اي اللقطة عن ربهما اذا جاء [ لاحل النفقة ] لانه كالبيع فان امنع بيعت كالرهن [ فان هلك ] اللقطة في يد الملتقط [ بعد الحبس سقطت ] النفقة فلو هلك قبل الحبس لم تسقط لانها امانة [ فان بين مديعيها علامتها ] اي وجد رجل دراهم مثلاً وادعى آخر انها له وسمى وزنها وعددها وعاؤها ورباطها [ حل ] للملتقط [ الدفع ] الى هذا المديعي وان لم يصدقه فان دفع اليه اخذ منه كفيلاً وفيه اشعار بانه لا يجبر على الدفع ولا خلاف فيما اذا لم يصدقه واما اذا صدقه فحق الجبر اختلاف المشايخ ثم لو دفع اليه وجاء آخر وادعى انها له اخذها من المدفوع اليه ولو هلك كان له نصيبين كل ورجع المديعي على الاصح على المدفوع اليه ولم يرجع على الملتقط بلا خلاف كما في المحيط [ ولا يجب ] الدفع الى مبين العلامة [ بلا حجة ] والاحسن وجب بحجة [ وبتنفع ] الملتقط [ بها ] اي باللقطة بعد التعريف حال كونه [ فقيراً ] كما ينتفع بها فقير آخر بصرته اليه والاطلاق يشعر بانه ينتفع بها بلا امر الحاكم وذكر في النظم وغيره انه لم ينتفع عند العامة ومنتفع عند



بهم لانه مختلعة وعلى الطهيرة لوباع الفقير و<sup>٢</sup>نفق الثمن على نفسه ثم صار غنيا لم يتصدق بمثلها على المختار [ والا ] يكن الملتقط فقيرا [ تصدق ] بها بعد التعريف ولو بلا اذن القاضي وقد مر [ ولو ] كان تصدقا [ على ] الفقراء من [ اصله ] من الآباء والامهات [ ورفعه ] من البنين والبنات [ وعرسه ] من الزوجات كما في الكافي وغيره لكن في الكامل وغيره ان مال اللقطات يصرف الى ادرية المرضى الفقراء ونفقتهم ونفقتة اللقطة وجنايته واكفان الموتى ودينهم وكفاية من عجز عن الكسب وغيرها من مصالح المسلمين لا الى من يفرض له نفقة واعلم انه لو اخذت امرأة ملاءة امرأة بلا ملانها لم يجز لثناية ان ينتمع بها الا اذا نصدق على ابنتها الفقيرة مثلا ثم تصبها منها فينبتل تنفع بها وكذا في المكعب اذا سرق وترك مكعب موصا قبل هذا اذا كان المكعب الثنائي مثل الاول او اجدود واما اذا كان ادون فينتفع به بلا تكلف لانه راض بذلك ومن اخذ برج حمام فما يخذ من فرائحها يصرف الى نفسه فقيرا والى غيره غنيا وحل شراؤه من الفقير كما في الطهيرة ثم شرع في الآخر من المباحث فقال [ وقدب اخذ الابى ] لان فيه احياء لحي المالك [ لمن قري عليه ] اى قدر على اخذ الابى فلو ادعى انه عبده واقام بينة قبلت والخصم هو القاضي عند بعضهم وينصب له خصما عند بعضهم ولا يدفع اليه الا ان يحلف بالله ما بايعته ولا وهبته ولو ادعى بلا بينة واذا راد الابى بانه عبده دفع اليه على سبيل الوجوب عند بعض المشايخ وعلى سبيل التخيير عند بعضهم كما في الخيرية واخذ منه الكفيل لانه دفع بها ليس بحجة بخلاف الاول ولنا في اخذ الكفيل منه روايتان والاحوط ان يخذ كما في المحيط [ وترك الضال ] وهو المملوك الذي لم يجد سبيلا الى منزل مالكه [ قبل احب ] اى قال بعض المشايخ انه افضل لانه يستقر مكانه الى ان يحد مالكه وقال بعضهم ان اخذه احب لئلا يصل اليه يد الجاني وفيه اشعار بانه يخذلها ولا يدفع الى الامام وقال الامام الحلواني له الدفع اليه وقال السرخسي ينبغي ان يدفع اليه كما في المحيط واعلم ان الضال في المفققة كالأبى كما فصلنا الا انه لا يباع كما في التتف وغيره [ و ] حجب على المالك [ لراده ] اى الابى فان الراد لا يستعمل في الضال [ من مدة سفر ] اراكثر [ اربعون درهما ] لا غير فلو صالح على خمسين لم يجز الزيادة بخلاف الصلح على الاقل كما في المشارع ولركان الراد رجلين نصف المبلغ بينهما كما انه لو اشترك الابى بين رجلين كان المبلغ على قدر نصيبهما وفيه اشعار بانه لا شيعي للمعين والمرد من الراد من لا يجب عليه ان يجيبه بالابى فلو جاء سلطان ارحافط طريق او امير قافلة او وصي يتم او احد الزوجين او الولد او من في عياله من الاب والاب والابن وغيرهم ليس له شيع كالوفال لغيره ان وجدته خذ والابى اعم من القن والمدبر وام الولد والكبير والصغير العادل والمحجور والمأذون و رد الامة مع الرضيع كردها وليس لراد المكاتب شيع لانه باعتبار مالية الكسب وهو احق بكسبه والمتبادر

ان يسلمه الى المولى فلو جاء به الى مصر ثم ابق منه قبل التسليم فآخذه رجل و سلمه اليه ليس للاول شئ بخلاف ما اذا جاء به فغصب منه غاصب و سلمه الى المولى فانه اخذه و تمامه في المحيط [ وان لم يعد لها ] اى لم يسا وقيمة الابى اربعين درهما وهذا عند ابي يوسف ر ح و اما عند محمد ر ح فينقص من قيمته درهم ثم يودي الباقي اليه فلو كان قيمته عشرة دراهم وجب تسعة و فيه اشعار بأنه وجب الاربعون لو كان هذا قيمته على ما قال ابي يوسف ر ح و اما عند محمد ر ح فينقص درهم كما مر [ ان اشهد ] الراد عند الاخذ وقال عند الشاهدين [ انه ] عبد ابق [ اخذه للرد ] الى المالك وفيه اشعار بان الاشهاد واجب و هذا عنده خلافا لهما كما في المصنوعات و اشار في الاختيار الى ان عمدا ر ح مع ابي حنيفة ر ح [ و ] لراة [ من اذل منها ] اى مدة المغر [ بقسطه ] اى ينصيب الاقل من مدة السفر فيقيم الاربعون على ثلاثة ايام يبلغ كل يوم ثلاثة عشر درهما و ثلث بدرهم فيقضى بذلك ان رده من مسيرة يرم وهذا اذا اختصا عند القاضي و الا فان اصطحا على شئ فله ذلك اليه اشار في الاصل و اختاره بعض المشايخ و قال بعضهم يفرض الى راي الامام وهو الصحيح و اطالته مشير الى انه لا فرق بين ان يأخذ في مصر و خارجه و عنه انه لو أخذ في مصر ليس له شئ كما في المصنوعات [ فان ابق ] الابى [ منه ] اى من الاخذ المشهد او مات في يده [ لم يضمن ] لانه امانة و هذا اذا لم يستعمله لخدمة نفسه و الا فقد ضمن كما في القنية [ فان لم يشهد ] الاخذ عند الاخذ مع التمكن على ذلك [ فلا شئ له ] كما اشار اليه [ و ضمن ] عند الطرفين خلافا لابي يوسف ر ح لانه غاصب [ ان ابق منه ] و علم كونه آتيا فلو انكر المولى اباة فالقول له و الاخذ ضامن اجماعا كما في الذخيرة وغيره و في قوله ابق منه الدال على الذهاب رعاية حسن الختم \*

### \* [ كتاب المفقود ] \*

اخره عما سبق و لم يجمع مع المناسبة التامة لعله وقوعه و المعنى فقد المفقود [ و هو ] و الفقيد المعلوم من فقده فقلنا و قد ادا بالكسر عدمه كما في الغاموس و يقال فقنته اذا اضلته او طلبته و كلاهما متحقق فانه قد اضله اهله و هم في طلبه كما في الظهيرية و شريعة [ غاب ] اى يعين من اهله و لم يذكر الغاية لانه من الاحكام المشتركة و لم يكن تغليباً كما ظن و الا لكان مجازا بلا قرينة [ لم يدركه ] اى لم يعلم حيوته و لا موته و لا مكانه ثم اشار الى حكمه فقال [ حي في حق نفسه ] اى فيما يتعلق به من الاموال و غيرها بحكم الاستصحاب الذي هو الحكم ببقاء الامر الثابت و هو غير مثبت لكنه دافع [ فلا يملك عونه ] و لا اختها من زوجها اذا النكاح معلوم الموت محمول [ و لا يقسم ماله ] بين وراثته [ و لا يفسخ اجارته ] و لو لم يكن له وكيل [ و يقسم القاضي من يقبض حقه ] اى يعين وكيلاً يقبض غلانه و دبا اثر به مديونه و لزوم بعقده فلا يخاصم

في الدين المفقود الذي يفتقره المفقود ولا في نصيب له فيه عقار او عروض في يد رجل تارة وكيلها القاضي بالقبض ليس وكيلها بالخضومة بالاجماع لكن لو قضى به نفل وتماه في المحيط [وتحفظ ماله ويبيع] القاضي [ما يخاف فساد] من ماله كالعروض والتماه وقيل لو نقض عبده او ارضه بمضى الايام جاز بيعه وفيه اشعار بأنه لا يبيع ماله للنفقة وعن الوبري الارئ ان لا يبيع وعنه ان باع نفل لدينه كما اذا علم كونه حيا غايبا منذ سنين بلا رجوع كما في المنية [وينفق] القاضي من نحو دراهمه وثمان ما يخاف فساد [على ولده وابويه وعمره] وغيرهم ممن يستحق النفقة في ماله حال حضوره بلا قضاء القاضي فلا ينفق على الاخ والاخت والخال وغيرهم ممن لا يستحقون النفقة الا بالغضاء [وميت في حق غيره] اذ الاستصحاب دليل ضعيف غير مثبت [فلا يرث] المفقود [من غيره] اي يوقف قسطه من مال مورثه [في يدي عدل لامكان حيرته فلو مات رجل وترك بنتين وابنا مفقودا اعطي نصف التركة لهما ووقف النصف الاخر] [الى تسعين سنة] من وقت ولادته كما قال محمد بن الفضل ومحمد بن حامد وعليه الفتوى وعن ابي حنيفة رح الى ثلثين سنة وعن بعضهم الى ستين وقيل الى سبعين وعن الثلثة الى ثمانين سنة وعليه الفتوى في زماننا وعنهما الى مائة وعن المتقدمين الى مائة وعشرين سنة الكل في المنصوبات وهذا ظاهر الاصول كما في الظلم وعن محمد رح الى مائة وعشر وعن ابي يوسف رح الى مائة وخميس كما في ضوء السراجية وعن ابي مطيع الى مائة وجمع كما في المشارع وفي ظاهر المذهب الى موت الاقران كما في الهداية وهذا مروي عن محمد رح فقيل موت جميع الاقران في جميع البلاد وقيل في بلدة وهذا ارفق وقال شيخ اسلام انه احوط وايسر كما في اللخيرة وقال بعضهم يفرض الى راي القاضي كما في المتابع وقال مالك والاوزاعي الى اربع سنين فينتكح عرمة بعدها كما في النظم فلوائى به في موضع الضرورة ينبغي ان لا بأس به على ما ظن وثبتت موته باقامة البينة على وكيله او من في يده ماله كما في المحيط [فان ظهر] المفقود [حيا] بالبينة او غيرها [مله ذلك] اي قسطه الموقوف من مال مورثه اي يثبت ملكه في ذلك [و بعدها] اي بعد مضي هذه المدة [بحكم موته فيما] كان [له] من الحقوق ظرف بحكم [يوم تمت المدة] التسعون ظرف موته [فتعتد عرمة] كما تعتد [للموت] اربعة اشهر وعشر اشهر ان وخمس اوضع حمل وفي الغاء اشعار بان ابتداء العدة مما يلي المدة المذكورة وفيه دلالة على انه يحكم موته بمجرد انقضاء المدة فلا يتوقف على قضاء القاضي كما قال شرف الاثمة وغيره وقال نجم الائمة ان القاضي عبد الرحيم نص على انه يتوقف عليه كما في المنية [ويقسم ماله بين من يرثه الان] اي ورثة الموجودين عند مضي تلك المدة فلا يرث منه من مات قبله [و] يحكم موته [في مال غيره] من [حين فقده] اي المفقود لانه حي بالاستصحاب الغير المثبت [فيرد ما وقف له] من القسط [الى من يرث الغير] اي يحال الارث من ذلك الغير

المورد [عند موته] اى ذلك الغير وفيه مع رعاية حسن الاختتام مانطق به الخير من لطافة ان  
القاضي فى الاغلب ميت \*



قد تم الجزء الثالث من كتاب جامع الرموز جامع رموز الفقه بالتفسير  
و يتلوه الجزء الرابع ان شاء الله العزيز الكبير \*





\* بسم الله الرحمن الرحيم \*

## \* [ كتاب القضاء ] \*



أخره عما تقدم لأن الصالح له غائب لم يدر أثره ولذا قيل أنه أعز من الكسبيات الأحمر والنمرد الأخضر وهو ممدود ويقصود أكثر الأئمة اللغة في معناه وآل أقوال جميعهم إلى أنه إتمام الشيء قولاً أو فعلاً وقال أئمة الشرع أنه قطع الخصومة أو قول ملزم صدر عن ولاية عامة [أهله أهل الشهادة] أي المستحق للشهادة بالإسلام والحرية والعقل والبلوغ مستحق للقضاء بذلك وإنما جعل على نحو قوله بنو أنس ابنه أنا شعارا بكمال المبالغة فيغيث إلى أن القضاء مثل الشهادة فيما ذكرنا من اشتراط شروط الأهلية وكذا في شروط التحمل وهي المتأهلة والضبط والاداء وفي شروط القبول وهي العدالة وغيرها كما في النهاية وغيرها وفي الكرمانى أن شروط التحمل العقل أصحمن النظر في العاقبة والضبط أى حسن السماع والفهم والحفظ إلى وقت الاداء والعدالة أى الاجتناب من محظورات الدين وفيه رمز إلى أن كل شاهد للقضاء صالح ولو جاهلا فلم يصلح غيره كان واحبا عليه ولو وجد الصالح فخير فيه ولو كان أصلياً فمستحب ولو كان غيره أصلياً فمكروه ولو علم عجزه عنه فحرام كما في الاختيار وغيرها [ويصحان] أى ينفذ القضاء ويجوز قبول الشهادة [من الفاسق] أى المعلم الذى أقدم على كبرية أو أصّر على صغيرة وفيه إشعار بأن قضاء المعتور صحيح بلا قبح كما في الكشف وبأن العدالة شرط الأولوية وهذا ظاهر الرواية وفي النوادر من أصحابنا أنه لا يجوز قضاءه كما في الاختيار [لكن لا يقلل الفاسق القضاء وجوباً وبه إشعار بأن الوافى آثم في تقليد كذا ذكره المصنف واليه أشار ما في قسمة الهداية من أن الفاسق يجب أن يكون عدلاً لأنه من عمل القضاء والتقليد جعل القلادة في العنق

وعرا حكم وال يكون فلان قاضي موضع كذا [ ولا يقبل ] شهادته اى لا يجب قبولها لكن يجوز  
 كما فى كشف المنار وذكر المصنف انه يأنم بالقبول فان العدالة شرط لوجوب القبول لا لصحته وفيه  
 اشارة الى ان القاضي والمفتي آتمان بالرواية المرجوحة كما افاده القاضي الاسامي والى انه لا يقبل فتوى  
 الفاسق لانه من الديانات وقيل يقبل لانه يتمتعزعا ينسب الى الخطاء كما فى الاختيار [ ولو  
 فسق العدل ] اى صار فاسقا بالرشوة او شرب الخمر او الزنا او غيرها بعد كونه عدلا [ يعزل ]  
 اى يجب على الرائي عزله فلا ينعمل به كما فى الظهيرية وغيره وذكرى الهداية والغني انه  
 يستحق العزل يعنى ( يترك بوزل ) كما فسره العلامة الكردى على ما فى النهاية وهذا ظاهر الرواية  
 وعليه مشافعنا كما فى الرواية وهو الصحيح وعليه الفتوى كما فى الوقعات وفيه اشعار بان حكمه  
 نافذ بعد الفسق كما قال المزدرى وذكر الخصاف انه باطل فيما ارتضى لى غيره وبه اخذ  
 الحلواني والمرحسى كما فى العمادى [ وقيل ينعمل ] القاضي لصيرورته فاسقا وهذا مرادى عن  
 الايمة الثالثة [ ومن اخذه ] اى القضاء [ بالرشوة ] مثلثة اسم من الرشوة بالفتح كما فى المقائس  
 فهي لغة ما يوصل به الى الحاجة بالمصانعة اى بان يصنع له شيئا ليصنع لك شيئا آخر كما قال ابن  
 الاثير وشريعتا ما يأخذ الاخذ ظلمنا بجهة يدفعه الدافع اليه من هذه الجهة رتمامه في صلح الكرمانى  
 فالترقى الاخذ والراشى الدافع [ لا يصير قاضيا ] على الصحيح فلو قضى في اجتهادية لم ينفذ  
 فلقاض آخران يبطل كما لو قضى القاضي بالشفعاء عند بعضهم كما فى الفصولين واصلح ما مدفع اما  
 للتودد وهو حلال من الجانيين واما لصيرورته قاضيا وهو حرام منهما واما الخوف على نفسه  
 او ماله وهو حرام على الاخذ بلا خلاف وحلال للدافع عند الاكثرين واما ليستوي امرة عند الوالى  
 فان كان ذلك الامر حراما فحرام على الجانيين وان حلالا فحرام على الاخذ ان اشترط وحلال للدافع  
 عند بعضهم وحرام عند آخرين الا ان يستأجره مدة معلومة بما يدفع اليه فانه حلال للدافع  
 وكذا للاخذ عند الاكثرين ومكروه عند غيرهم والرشوة لا تملك ولذا كان له الاسترداد ولو  
 اصلح امرة كما فى الغني والنهاية وغيرهما [ والاجتهاد ] وان قال به بعضهم [ شرط للرواية ] لكن  
 يجب ان يكون عالما بالفقه موثوقا به وعن ابى بومصرف ح ان المتورع احب الي من المجتهد وان  
 كونه عالما بالفرائض يكفي وقيل يجوز تقليد الجاهل والاولى ان يكون عالما كما فى الاختيار  
 والاجتهاد لغة تحمل الجهد اى المشقة وشريعة يدل الفقيه تمام طاقته بحيث يحبس من نفسه العجز  
 عن المزيد عليه لتحصيل ظن بحكم شرعي وشرطه ان يكون عالما بمعاني المقدار ومحمية آية وثلاث  
 آلاف حديث واردة فى الاحكام لغة بان يعلم معاني المفردات والمركبات وخواصها فى الافادة  
 فيستطوع علم اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان بحيث يعرف بذلك خطابات العرب وعاداتهم  
 فى الاستعمال وشريعة بان يعام المعاني الموثوقة فى الاحكام وان يكون عالما باقسامها من الخاص

والمفتكر والجمل وغيرها وبقسام سند الحديث وعلمنا بحال الرزاة الا انها كالتعذر في هذا الزمان لكثرة الروايات فالاولى الاكتفاء بتعديل الائمة النقات كالطحاوي وغيره وعلمنا بوجوه القياس بشرائطها واحكامها واقسامها وعلمنا بالاجماع ومواقفه للاحتراز عن مخالفته وهذا اذا اجتهد في جميع الاحكام واما اذا اجتهد في حكم دون حكم وهو جائز عند العامة فنسطره العلم بوجوه القياس وما يتعلق بذلك ولا يشترط علم الكلام ولا علم الفقه وان حصل به منصب الاجتهاد في زماننا بمجرد ممارسته كما في الكشف وغيره ولذا قال الامام السرخسي لو اجتمع حفظ المبسوط مع العلم بمذهب المتقدمين في احد لكان له هذا المصنب كما في شرح ادب القاضي وقيل المجتهد من قدر على اتيان حجة قوية كتابية او خبرية او قياسية لصحة قوله كما في النظم [ ولا يطلب ] القضاء اي لا يميل احد اليه بالقلب وفيه اشعار بأنه لا ينبغي ان يميل اليه باللسان بالطريق الاول في غاية البيان الطلب بالقلب والسؤال باللسان وفي المضمرات ان الطلب عن الامام والسؤال عن الناس و كلاما مكروه وبانه لا يحل الميل بالشفعاء كما في الخلاصة قال ابن عمر ررر اني اعوذ بالله ان يجعلني قاضيا وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كان قاضيا فقصي بالعدل فبالحرى ان ينقلب منه كفافا فما راجعه بعد ذلك وقال عليه التحية من جعل قاضيا بين الناس فقد ذبح بغير سكين رواها الترمذي وتاويل بعض الحديثين انه من جعل قاضيا ينبغي ان يموت جميع دواعيه الخبيثة وشهوته الودية موكدا لذلك فانه قلما يرجو المتصف به عند المصنف [ وانما يدخل فيه ] اي لا يدخل في القضاء الا [ من يثق عدله ] اي يحتمل عليه والاحسن بعدله وفيه اشارة الى ان الفاسق لا يدخل فيه وكذا العدل الذي لا يثق بعدله وذكر قاضيهما ان يكره عند استجماع شرايطه والى انه لا بأس بالدخول حينئذ لانه فرض كفاية لكنه مع ذلك واجب الترك كما في الكرماني والاكتفاء مشعر بأنه جاز بلا اجبار خلافا للسرخسي والخصاف وغيرهما من علماء العراق وهو اختيار ابي حنيفة رح وقد امتنع عنه حتى ضرب امواطا ومجد اباه حتى قيل نيفا و خمسين يوما وقال مشايخ بلادنا لا بأس به اذا كان صالحا له آمنة من نفسه الجور ومن غيره المنع كما في الخلاصة [ ومن قلل ] القضاء [ سال ] من المعزول او واحد من ثقاته والاثنان احوط [ ديوان ] اي خريطة فيها المحاضر والسجلات والصكوك ونسخ نصب القوام وتقدير النققات وغيرها من دونها الكلمة اي ضبطتها اصله دوران فهو من التضعيف الى ابدال الواو ياء استغالا كما في الانباهير واليه اشير في الصحاح وغيره لكن في القاموس انه مكسور ويقفتح مجمع الصحف وكتاب يكتب فيه اهل الجيش والعطية وازل من وضعه عمر ررر وقال ابن الاثير انه فارسي معرب وانما اضيف الى [ فاض ] قبله لانه لا يسأل ما في يد الخصم من الديوان اذ لا يؤمن عليه من الزيادة والنقصان وانما ساله لانه يحتاج اليه للعمل به كما في الاختيار لكن في الخلاصة انهم اجمعوا على انه لا يعمل بما يجد



في ديوانه وابن كان محتوماً وأما ما في ديوان نفسه فلن كان ذا كرا لتلك الحادثة يعمل به والا فلا  
و فلا يعمل به مطلقاً وفيه إشارة الى ان المعزول يجبر على دفع الديوان ولو ملكه وفيه خلاف كما في  
ما ملكه الخصم والصحيح انه يجبر في الصورتين ولا خلاف انه يجبر اذا كان من بيت المال والى  
ان للسلطان عزله بلا رغبة عن ابي حنيفة رح انه لا يترك الى القضاء اكثر من حول كيلا ينسى  
العلم فيقول لا فساد فيك لكن احشي عليك نسيان العلم فادرمه ثم عد البنا حتى نقلدك ثانياً كما في  
شرح ادب القاضي وفيه اشعار بان القاضي لا ينبغي ان يشغل بغير القضاء ولو درساً [ولا  
يعمل] القاضي المقلد [في] حق [المحبوس] للمطالبة او غيرها [بقول] القاضي [المعزول] فانه  
صار كشهادة الفرد بل باقرار المحبوس ارببينة المدعي فان لم يكن خصم ينادي عليه اذا حبس الى  
ايام كشهري من يطلب فلانا المحبوس بحق فان حضر جمع بينهما والا يأخذ منه كفيلا بالنفس  
ان وجده والا يخليه كما في شرح ادب القاضي وفيه اشعار بان شهادته على فعل نفسه لم تقبل فلا بد  
ان يجهل على قضائه شاملاً ان سواه ثم بمضيه كما في المبسوط [وكذا] لا يعمل بقوله بل بالاقرار  
ارالبينة [في غلة الوقف] كما اذا قال ثبت عندى ان ضبعته كذا وقف على كذا وحكمت به و  
وضعتها على يدى امين وامرته بانفاذ ارتفاعها الى مصرفها و صدقه الامين فان لم يعمل بقوله ان  
جحد الواقف او رادته ولم يقم عليه البينة كما في المغني وغيره والغلة كل ما يحصل من نحو ربح  
ارض ارضها اى اجرة غلام كما في المغرب [والوديعة الا اذا اقر ذو اليد بالتسليم] اى بتعليم الوديعة  
اليه [منه] اما المعزول فان قال دفعت اليه كذا من مال فلان فادريه او بالدفع وقال لا ادري لمن هذا  
قبل قول المعزول وكان المال لفلان وفيه اشعار بأنه لو انكر ما قال المعزول كان القول للمنكر كما في  
الكرمانى ولك ان تصرف الامتناء الى الوقف ايضا فانه لو قل ان هذه الضيعة وقف على كذا  
دفعتها الى فلان و صدقه انقله المقلد عن المعزول كما في المغني وغيره [وبقرض] القاضي [مال  
الينهم] بشرط ان يكون المستقرض حسن المعاملة غير لجوج من اهل المصر ولا يجز من يأخذ مضاربة  
ولا ما يشتري به نافعاً لليتيم والاعتين علمه المضاربة والشراء وفيه إشارة الى ان الوصي لا يقرضه وكذا  
الاب وفيه روايتان كما في النخبة والى انه لا يغتريه لنفسه ولا يستقرضه والى انه له ان يقرض مال  
الغائب وكذا مال الوقف كما في الخزانة [والمسجد العام] اى للناس للصلاة والحكم [ادنى] من  
مسجد الحى ومسجد السوق والدار والطريق [لجلوسه الظاهر] غير الخفي على الغرماء وغيرهم وقال  
فخر الاسلام هذا اذا كان السماع وسط البلد والا فيختار الوسط منها والخاص وغيرهاتى باب المسجد  
اى يخرج اليها احداً فينظر في خصوصتها كما في خصوصية الدابة وان دخل المسجد يستحب ان يصلى للتحية  
وكتعتين والاربع افضل ثم يدعو الله تعالى ان يوفق الحق ويستقبل القبلة بوجهه وفي زماننا يستند  
ظهرة الى المحراب ويجلس معه قوماً من الفقهاء الامناء للمشورة وفيه اشعار بأنه لا يقضي ما شياً ولا

فأثما ولا متكيا تعظيما لدم القضاء وإن جاز ذلك كما في المغني وأطلانه مشير إلى أن يوم البطالة والاستراحة لم يتعين وكان في زمانه يوم السبت وفي زمان الخصاف دائريين الاثنين والثلاثاء وفي زماننا يوم الثلاثاء كما في شرح ادب القاضي لكن في زماننا يوم الجمعة [ولا يقبل هدية] أي مالا أعطي إكراما لأنها إذا دخلت الباب خرجت الأمانة من الكوة فلو قبلها ودعا أن يمكن والارضعها في بيت المال كما في الكرواني وفيه اشعار بأن للفتي والراي قبول الهدية لأنها من حق للمسلم وروى أنه من الراي رشوة كما في الزاهد [الآ من ذي رحم محرم] فإنه صلة للرحم [أو ممن اعتاد] قبل القضاء من الاجنبى [مهاداته] لأنه جرى على عادته [قدرا عهد] في العرف بين الأقرباء أو بين المعتادين وكذا الأهل من المعهود فلوزاد على ذلك لم يقبل إلا إذا زاد ماله فزاد بقدره كما في المغني [إذا لم يكن لهما] أي للذي الرحم والمعتاد [خصوصة] وألا فلا يقبل وفيه رمز إلى أنه يقبل دينار لعقد البكر ونصفه للثيب إلا إذا لم يكن لها راي كما في نكاح المنية [ولا يحضر] القاضي [دعوة] ولو من قريب أو معتاد [الآ] دعوة [عامه] لا يتخلل لاجله لأن الآية سنة بلا تهمة وقيل إنها كالعرس والختان وقيل ما زاد على عشرة والأول الصحيح كما في الكافي وفيه اشعار بأنه لا يحضر خاصة ضد ما مر من التفصيل وقيل لا يحضرها للقريب عند الشيخين كما في المغني [ويسوي] وجوبا [بين الخصمين] في الأصل مصدر ثم سمي به الخاصم ويطبق على الجمع وأصل الخاصمة أن يتعلق كل خصم الآخر بالضم أي جانبه كما في المفردات [جلوسا] تميزا وظرف فيصوي بين المسلم واليهودي في مكان الجلوس بلا تقديم وتأخير وكذا بين السلطان وخصمه في مجلسه وهو على الأرض ولا يجلس أحدهما عن يمينه والآخر من يساره فيجلسوا بين يديه على نحو قدر الدراعين لسماع الكلام بلا رفع الصوت ولا يرفع ولا يقيع ولا يحتمي تعظيما كما في المغني [وأبالا] أي نظرا فلا ينظر إلى أحدهما ولو عالما ولا يواخذ بها لا يكون في وسعه من أن يتمنى بالقلب أن يظهر حجة أحدهما كما في المبسوط [ولا يسار أحدهما] أي لا يتكلم معه سرا لأنه ينكر به قلب الآخر وفيه اشعار بأنه يسوي بينهما كلاما في السراجيه [ولا يضيغه] أي أحدهما فلا بأس بان يضيفهما جميعا لانتفاء الميل حينئذ وفيه اشعار بأنه لا بأس للإمام أن يضيف بعض الناس كما في المبسوط [ولا يضحك] لأحدهما لأنه يجتري على خصمه وفيه رمز إلى أنه لا يثق به أصلا فإنه مكروه لغيره [ولا يجوز معه] أي مع أحدهما متنازع فيه تبع فيه الوقاية والأحسن تركه في الهداية ولا يمازحهم لأنه يذهب بهابة القضاء [ولا يمشي إليه] أي إلى أحدهما مستدرك بأبى لا كما لا يخفى [ولا يلقنه حجة] لأنه اعانة له ولعل لا يفتي أحدهما فيما حوصم إليه كما في الشزونة [ولا يلقن المأمرا] أي يكره تلقينه بقوله اتشهد بكذا [لأنه اعانة وفي شرح ادب القاضي أنه لا يقول كيف تشهد لأنه شبه التلقين بل يقول تشهد] [رأسه حسنة] أي التلقين [أبو يوسف] فيما لا تهمة بالسكون والفتح اسم من الاتهام [فيه] أي في موضع أبس فيه ظن الاعانة كما إذا ترك لفظ الشهادة والاشارة أو حصر في

التكلم ولم يستغل زيادة علم بملقنيه كما في الكرمانى وفيه اشعار بأنه يكره التلقين فيه عند الطرفين و  
يُنبغي ان يقتي بقوله لأنه أكثر مهارة في مسائل القضاء كما تقرر والى انه لا يكره تلقين احد الغامدين  
للآخر بالاجماع وأعلم ان في الاختيار وغيره انه لا يقضي وقد حدث فيه هم او نعاس او غضب  
او جوع او عطش او حاجة انسانية ويقعد طرفي النهار وبعده عنه اوانه بحيث لا يسمعون ما بينه  
وبين الخصمين ويجوز ردهما مرتين لطمع الصلح [ ويحبس ] اى يمنع القاضي ويقرر في سجنه  
[ الخصم ] و لو مملعا مقيما صبيا وفيه خلاف وفيه اشعار بأنه لا يمنع عن الطعام واللباس والزوار  
والوطي للحرائر والاماء والاكتماب ويفتي بالنع عن الاخيرين وغيرهما مما هو تنعم كما في  
الوقائع والمزارع يومي الى انه لا يخرج عن السجن للصلوة والسج والقطرة وصلوة الجنابة  
وغيرها كما اذا مات احد من اثاره الا اذا لم يوجد من يغتسل والده او ولده و لو حبس فيه  
متعتا طين عليه الباب واعطى له الخبز والماء من ثقبه والسجن المصور دال على انه يحبس في موضع  
وحش ليس فيه فرش ولا احد يستانس به والاضافة الى القاضي على انه لا ينبغي ان يحبس في  
سجن اللصوص الا اذا خاف الفرار منه فانه يحول اليه حينئذ والاكتماء مشير الى انه لا يضرب  
ولا يغل ولا يثوب ولا يجرد ولا يقيد الا اذا خاف الفرار الكلى في الخلاصة و اجرة السجن والسجن  
على رب الدين و اول من احلته في الاسلام على رضى الله تعالى عنه بناء في العراق و سماه ناعفا  
ففر منه الناس فبنى آخر سماه مخبسا بالبناء المعجمة وكسر الباء المشددة وفتحها موضع التذليل وحبس  
سابق زمانه في المسجد از الدهلين كما في شرح ادب القاضي وغيره [ مدة رآها مصلحة ] على  
الصحيح لنفاوت الناس في احتمال الصبر على الحبس حتى اذا مضت ستة اشهر و وقع عند القاضي  
انه متعنت يديم الحبس و ان مضى شهرا وما دونه و وقع انه عاجز اطلقه كما في الكرمانى وكذا  
لو لم يظهر عسره عنده لكن اخبر به ثقة من اصدقائه او جيرانه و اخبار الاثنين احوط ولا يشترط  
لفظ الشهادة الا اذا جرى بينهما منازعة في البسار والاعسار واذا اطلقه لا يمنعه عن الملازمة كما في  
الغني واما فلنا على الصحيح لان مدة الحبس قبل شهر وقيل شهران وقيل ثلاثة اشهر وقيل اربعة  
اشهر وقيل ستة اشهر كما في الاختيار وأعلم ان كل موضع قالوا ان الراي فيه الى القاضي فالمراد قاض له  
ملكية الاجهاد كما في الوقائع الحسامية [ بطلب ولى الحق ] ولو دانقا كما في الخزائن وفيه ايماء الى  
انه لا يحبس الا بعد الطلب كما في الوقائع [ ان امتنع المقر عن الايقاء ] اى امتنع عن ايقاء الحق  
التأيت عن الامرار به بان اقر مرة بعد اخرى وامر القاضي بالايقاء وفيه ايماء الى انه غني فحينئذ  
يجب الحبس الذي هو جزء مماثلة الغني [ او ثبت الحق بالبينية ] كعلم القاضي ببساره كما في الخزائن  
حينئذ يحبس لان البينة لا يكون الا بعد الماطلة وفي هذا الكلام اشارة الى انه لا يسأل القاضي  
المدعي عليه الك مال كما قال بعضهم والصواب عند الخصاف ان يساله فان اقر بالمال حبسه والا

فقد قال للمدعي ثبت ان له مالا حتى احبسه كما قال بعضهم وهكذا في نوادر اصحابنا و الى انه لا يقبل البيعة الى الافلاس قبل الحبس وبه اتفق العامة وهو الصحيح و يقبل في رواية وبه اتفق الفضلي و يقبل بعد الحبس قبل المدة عند الخصاف كما في شرح ادب القاضي [ فيما لزمه ] من الدين [ بعقد ] صدر منه او من غيره [ كالكفالة ] او مثل المكفول به و يدل الاجارة [ والمهر ] وغيرها مما ليس ببذل مال حصل له و يستثنى منه المهر للمرجل و بدل الكتابة كما يأتي و بما ذكرنا اندفع ظن تقدير اما ليس ببذل مال حصل في يده كالكفالة [ او ] مثل [ بدل مال حصل ] المال [ له ] كالمس و بدل القرض [ و في نفقة عرسه و ] نفقة [ ولده ] لا يحبس [ في دينه ] او لا يحبس الابوين في دين الولد وكذا الجدين وهذا ظاهر الرواية و عن ابي يوسف رح انه يحبس لمنعه الحق كما في المغني [ و في غيرها ] او غير الصور الثلث كضمان المتلفات و ارش الجبايات و اعتاق الاماء المستركات و بدل الكتابات و المهور المؤجلات و نفقة مائر القربان [ لا ] يحبس [ اذا ادعى فقره ] بان قال اني فقير اذا الاصل في الانسان هو الفقر [ الا اذا قامت بينة ] من المدعي [ بضده ] او بغناه فانه يحبس مدة غلب على الظن انه لو كان له مال اظهره فان لم يظهره تخلي عياله اذا اقامت البينة بفقره كما في الاختيار و اعلم ان المحبوس الغني اذا امتنع عن قضاء الدين فان كان الدين و المال دراهم يودي القاضي منه بلا خلاف وان كان الدين دراهم و المال دنانير او عروضا او عقارا يستدبر حبه الى ان يبيع دنانيره بنفسه و يودي ولا يبيع العروض و العقار اصلا وهذا عنده و اما عندهما فيبيع القاضي دنانيره و عروضة و في العقار روايتان و ان كان له ثياب يلبسها ويمكن ان يعيش بادل منها يبيعها و يودي بها سوى ما يشتري مما يعيش به و كنا المسكن ولا يواجه في ظاهر الرواية و عن ابي يوسف رح لو كان له عمل آجر و ادى دينه مما سوى قوته وقوت عياله كما في المغني وغيره [ اذا شهدوا ] اي شهد رجلان فصاعدا فيشمل شهود الزنا [ على ] خصم [ حاضرا ] و كتب به محضر بفتح الميم فهو ما جرى بحضرة القاضي وصف الدعوي و امامي الشهود و حلاهم كما في المغرب بالمهملة [ حكم بها ] اي تلفظ القاضي بسبب الشهادة بقول مخصص وهو قضيت على فلان لفلان بكذا و مثله حكمت او نفذت وكذا ثبت عندى او ظهر او صح على الصحيح كما في الفصولين وذكر في كفاية الشرط ان حكمت معناه رتبته عليه الاحكام و فائزته اعلام من له الحق بحقه او تمكنه من الاستيفاء كما في حدود الكافي فلو قال ابطلت حكمي او رجعت عن قضائي او وثقت على نلبس من الشهود لم يعتبر كما في الخزانة وفيه ايماء الى انه لم يحكم بمجرد علمه بقضية حق الله كالزنا والشرب وكذا بحق العباد خلافا لهما وهذا اذ علم تقلد القضاء و اما بعده فيحكم به و تامله في الخزانة و الى ان احضار الخصم لازم فان امتنع عن الحضور عزره القاضي بما يري من ضرب او صفع او حبس او تعيس وجهه كما في الاختيار و الى انه وجب عليه الحكم حينئذ حتى انه لو رآه و اخرق

فيائم ويمول ويعزز كما في الرجوع من الشهادة من الكافي ولولم يرد ذلك لكفر كما في الكرماني والى  
 ان طلب الحكم ليس بشرط فانه من الاداب والى ان مجرد الشهادة ملزم للحكم على القاضي ولا يشترط  
 على التزكية كما في الهداية وغيرها والى ان قول القاضي احكم ليس بلام فانه احتياط ويمهله ثلثة  
 ايام ان قال المدعى عليه لي دفع كما في الخلاصة والى ان المصرا لا يشترط للنفاذ كما في النوادر وبه اخل  
 كثير من المشايخ وظاهر الرواية انه شرط كما في عامة المتداولات [ وكتب ] القاضي [ به ] اى بالحكم  
 لامهله قاض آخر كما اذا ادعى رجل على رجل الفاراق بينة وحكم بها ثم اصطالحا ان يأخذ منه في  
 بلد آخر وخاف ان يسكر فكذب به لامهلاء قاضي ذلك البلد وبه اشعار بان الكتابة واجبة عليه سيما  
 اذا عطف على حكم لكن في المبسوط انها غير واجبة ولا بأس ان يكلف القاضي الطالب صحيفة  
 ليكتب فيها كالا بأس بان يجعل ذلك من بيت المال ان كان فيه سعة وعلى هذا اجرة الكاتب [ وهو ]  
 اى ما كتب فيه الحكم مع سابقه [ السجل ] اى المسمى بالسجل بكسر السين والهميم وتشديد  
 اللام والضمثان مع التشديد والفتح مع سكون الهميم والتخفيف والكسر معهما لغات فيه كما في  
 الكشاف وهذا لغة اصلية وقيل معرب كما في المفردات في الاصل الصك كما في الصحاح وهو كتاب  
 الاقرار ونحوه وذكر في كفاية الشروط ان اذا ادعى على آخر المكتوب المحضور اذا اجاب الاخر  
 واقام البينة والتوقيع واذا حكم فالسجل [ ر ] اذا شهدا [ على غائب ] كان في محلة اخرى او قرية او  
 بلدة ويشترط في ظاهر الرواية مسيرة السفر كما في المغني وعن ابي يوسف رح يجوز فيما لا يرجع  
 في يومه وعليه الفتوى كما في الخزانة [ لا ] يحكم بها فان الحكم عليه غير جائز عندنا كما ياتي [ بل  
 يكتب ] عطف على جملة لا ماسمي [ كتابا حكيميا ] زكتاب القاضي الى القاضي فهو ما يكتب فيه شهادة  
 الشهود على عايب بلا حكم [ لتحكم المكتوب اليه ] في رواية عن ابي بومفراح فالاحسن ترك المكتوب  
 اليه فانه بيعت الخصم او المدعي به الى المكتوب اليه حتى يحكم كما في الكفاية [ الا في حد وفود ] اى  
 يكتب في كل حق الا في حد من الحدود وقصاص لان المكتوب اليه لم يهاد الشاهد وفيه اشارة الى  
 اشتراطه من قاض معلوم اى معلوم والى انه يكتب في النسب والنكاح والدين والامانة والغصب  
 والمضاربة والمقاول والعقار كما في الاركي وغيره ثم ذكر شروطا ثلثة واخر كتابة الاسم في داخله  
 فقال [ فيقرأ ] القاضي الكاتب وجوبا [ على ] النقول للكتاب [ الشهود ] عند المكتوب اليه انه  
 كتاب فلان القاضي وهذا ليس بلام اذ الشرط هو العلم ولو بالاخبار كما في المشاهير [ ويختتم ] على  
 الكتاب بعد طيه ولا اعتبار للختم في اسفله فلما انكره ائمة القاضي وكان الكتاب منقورا لم يقبل  
 وان ختم في اسفله كما في الذخيرة وانما قال [ عندهم ] اى الشهود لانه يشترط ان يشهدوا عنده ان  
 الختم يحضرهم كما في المغني وفيه اشعار باشتراط الختم ولو كان الكتاب في يد الشهود وهذا ليس  
 بشرط الا اذا كان في يد المدعي وبه يقتضى كذا ذكره المصنف [ وبسلم ] في مجلس يصح حكمه فيه

فلو سلم في غير ذلك المجلس لم يصح كما في الكرماني [اليهم] اي الشهود وينبغي ان يكتب كتابا آخر مثله بعينه و يسلم الى القاضي كما في النهاية و انما لم يذكر حفظ شهادتهم من وقت التحمل الى الاداء لانه شرط في جميع الشهادات عند ابي حنيفة رح كما في المغني [وعند ابي يوسف رح يكفي ان يشهدهم] القاضي ملق [ان هذا كتابه و ختمه] فلا يشترط القراءة عليهم ولا الختم عندهم ولا تعلم اليهم وفيه اشعار بان الشروط السبعة عند الطرفين كما في الهداية [وعنه] اي من ابي يوسف رح [ان الختم] ايضا [ليس بقرط] فكفي ان يهدمهم ان هذا كتابه وهذا اومع و ان كان الاحتياط فيما قالوا كما في النخبة [ثم] القاضي [المكتوب اليه لا يقبله] اي لا يأخذ الكتاب من القاضي [الا بحضور الخصم] اي وقت حضوره لانه لازمه كما في الاختيار وغيره لكن في النخبة و غيره ان حضوره شرط قبول البينة على الكتاب لا شرط قبول الكتاب وفي لفظ ثم اشعار بانه بعد تحقق الشروط والوصول والدعوى والانكار يعرض الكتاب على القاضي و ان قبل استغنى عن الكتاب [و] بحضور [البينة] اي الشاهد بن [ملق انه] اي المكتوب [كتاب فلان] القاضي وفيه اشعار بانه يسلم الكتاب الى القاضي كما ذهب اليه ابو يوسف رح فاخترنا ههنا ما هو المعمول عند القضاة كما في النهاية [قراه علينا] او اخبرنا به [و ختمه و سلمه] اليها كل خبر بعد خبر وفيه رمز الى ان مذهب الطرفين وقال ابو يوسف رح ان الشهادة كافية كما مر و الى انه لا يلزم ان يسأل عنهم ان القاضي الكاتب عادل ام لا وهذا ظاهر الرواية وفي النوادر انه لازم فلو قالوا انه غير عدل لم يقبله كما في المغني [فيفتحه] اي المكتوب اليه و قل يجوز ان يفتحه بلا حضوره كما في الاختيار وفيه اشعار بجواز الفتح قبل ظهور عدالتهم كما قال ابو يوسف رح خلافا لهما و هو الصحيح كما في الكافي [و يقرأه على الخصم و يلزمه ما فيه] لانه ثبت عنده ما في الكتاب الا ان يقول الخصم لست بفلان الذي شهدوا به و اقام البينة ان في هذه الغيبة اثنيين بهذا النسب كما في الخلاصة [ان يقبى الكاتب قاضيا] فلو مات او اعزل حين وصول الكتاب لم يقبل لانه كشاهد فرد خلافا لابي يوسف رح فلو قبله ثم رفع الي قاض آخر امضاه و كنا اذا مات بعد الوصول قبل القراءة و اما بعدهما فيقبل على الصحيح كما في المغني وفيه اشعار بانه لزم كتابة التاريخ و الا لم يقبل كما في الخلاصة [ولا يعمل به] اي بذلك الكتاب [غيره] اي المكتوب اليه [الا اذا كتب داخل الكتاب] بعد اتمه [اي المكتوب اليه] و الى كل من يصل اليه [اي كتب من فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان] و الى كل من يصل اليه [من قصة المسلمين] فانه يعمل به غيره و ان جهل استحسانا للحاجة اليه [وعند ابي يوسف رح] يجوز [ان يكتب ملق هذا] الوجه [اي لاء يقبل] تسهلا على الناس وعليه عمل القضاة اليوم ولا يجوز عندهما لان اعلام الكاتب و المكتوب اليه لم يحصل به وفيه اشعار بانه لو كتب اسمه في العنوان

لم يفتقر خلافه لا في تزويج روح كما في الاختيار [ وإن مات الخصم ينفذ ] القاضي الكتاب [ بل  
 وثمة ] في قيامه مقامه ولو هرب الخصم من هذا البلد بعد ثبوت الدين عند القاضي المكتوب اليه  
 كتب كتاباً الى قاضي بلد فيه الخصم وكذا الثالث الى العاشر فلو ورد كتاب صحيح في آبق مثلاً  
 وقبل المكتوب اليه بشرطه مع موافقة العلوية جعل المكتوب اليه في عنق الابق خاتماً من الرصاص  
 حتى لا يتعرض له احد في الطريق ثم يدفع الابق الى المدعي بلا قضاء و يأخذ منه كفيلاً بالنفس  
 ثم يكتب ما جرى الى الكاتب فاذا وصل اليه امر باعادة البينة ثم يقضي بالابق ثم يكتب الى  
 المكتوب اليه ليبرأ كفيلاً وعن ابي يوسف روح انه لا يقضي به له لان الخصم غايب بل يكتب  
 ما جرى عنده بشرطه ويبعث اليه الابق معه ليحكم به عليه وكذا في الجزية الا ان المكتوب  
 اليه يبعثها مع المدعي على يد امين كما في المغني وغيره [ والمرأة تقضي ] في جميع الحقوق  
 وان كره كما في الاختبار [ الا في حد وقود ] في ظاهر الرواية اعتباراً بالشهادة وعنه انها  
 لا تقضي اصلاً كما في النخيرة [ ولا يستخلف فاض ] على القضاء ولا ينفذ قضاء خليفته ولو مرضاً  
 وقال الطحاوي انه نائف فلا يبطله حاكم اعتباراً بالحكم كما في تحكيم الزاهدي [ ولا يؤكل وكبل ]  
 لان المفوض براه وثق روى الاكتفاء اشعار بان للوصي و امام الجامع ان يستخلف غيره كما في الكافي  
 [ الا من فوض اليه ] من فاض او موكل [ ذلك ] الاستخلاف او التوكيل بان قال ول ار وكل  
 من شئت وفيه رمز الى انه يستخلف بالاذن دلالة فلو جعل قاضي القضاة كان له الاستخلاف لان  
 معناه المنصرف في القضاء تقليداً وعزلاً وقال الامام النسفي ليس له الاستخلاف كما في العمادي  
 والى ان القاضي اذا اذن بالاستخلاف فاستخلف رجلاً و اذن بالاستخلاف جاز له ان يستخلف  
 و ثم و ثم كما في الخلاصة واذا عرفت ذلك [ ففى ] القاضي او الوكيل [ المفوض ] اليه يفتح الواو الى الذي  
 فوض اليه الاستخلاف او التوكيل ففيه حذف الصلة اعنى اليه ولو قيل بكسر الواو لمسلم من خلاف  
 الاصل [ نايبه ] اى نايب القاضي او الوكيل [ لا ينعزل ] نايبه [ يعزله ] اى عزل المفوض اياه الا اذا  
 فوض اليه ذلك كما في الكبرى و يجوز ان يكون العزل مضافاً الى المفعول فلو عزل الوالي قاضياً  
 او الموكل وكذا لم ينعزل نايبه وقيل انعزل نايب القاضي والقاضي لا ينعزل الا اذا علم به ومن  
 ابي يوسف روح انه لم ينعزل الا اذا نصب آخر مكانه كما في المغني وفيه رمز الى ان السائب انعزل بعزل  
 نفسه وهذا اذا رضى الوالي به واقام غيره مقامه وكذا امام الصلوة نفسه كما في الجواهر [ ولا ينعزل  
 النايب ] بموته اى المفوض حال كونه [ موكل بل هو ] اى لان نايب المفوض فان بل معني  
 اللام على ما هو المذهب عند الكوفية مع انها داخلة على الجملة [ نايب الاصل ] حقيقة وهو  
 الوالي او الموكل فهذا دليل المسئلتين وفيه إشارة الى ان نايب القاضي انعزل بموته كما في هداية  
 الناطقي ولم ينعزل عند كثير من المشايخ والى ان قاضي امير الناحية انعزل بموته لكن لم ينعزل

قاضي الوالي جهوته كما لم ينعزل امرأؤه كما في المغني فلم يحسن ان الاحسن كلمة الوصل [ وى ] القاضي اذ الوكيل [ غيره ] اى غير المفوض اليه ذلك [ ان ] استخلف اذ وكل ثم [ فعل نائبه ] ما امره به من نحو القضاء والنكاح والخلع والكتابة دون نحو الطلاق والعتاق ولهذا لم يصح ولو عند الاول [ عنده ] اى بحضرة غير المفوض اليه من ما قال بعض المشايخ فى نحو البيع لكنه لم يصح عند العامة الا باجارة [ او ] فعل نائبه بغييته و [ اجاز ] غير المفوض اليه [ هو ] للتأكيد [ اركان ] الموكل [ قدر ] اى عين [ الثمن ] ولوحكمما كبذل الاجارة [ فى ] عقد [ الوكالة صح ] فعل النائب وان كان الاول غالباً الكل فى وكالة الصغرى [ وباعمل برأئك ] واعتقادك [ يوكل ] غيره ويكون الغير وكيلاً عن الموكل وكذا لا ينعزل الثاني بعزل الاول ولا جهوته وكلاهما ينعزل جهوت الموكل [ والقضاء ] بحكم موع صاحبه فيه [ على خلاف مذهبه ] اى اجتهاده واعتقاده [ ناسياً ] غير ذكر مذهبه لا ينفذ عندهما وعليه الفتوى وينفذ عنده كما فى الكافى وذكر فى الخلاصة انه ينفذ عنده خلافاً لابي يوسف رح ولا رواية عن محمد رح وقال بعضهم الخلاف فى انه هل يجوز له ان يأخذ يقول غيره عندهما لا يأخذ وعند محمد رح يأخذ وفى الصغرى لو قضى براءى غيره ناسياً ثم تذكر رآته اخذ براءته فى المستقبل ونفذ قضاؤه عنده خلافاً لابي يوسف رح [ او عامداً لا ينفذ ] اى لا يجوز بل يرد عندهما وعليه الفتوى وعنه روايتان كما فى الكافى والفتوى من انه ينفذ كما فى الصغرى وقال ابو مولى النسقى انه لا يجوز عند الشيخين ويجوز عند محمد رح وقال الامام ظهير الدين لا روايه عن محمد وذكر ابو بكر الرازي انه لو قضى بخلاف مذهبه مع العلم لم يجوز فى قولهم وذكر الخلاف فى بعض مواضع فى حل الاقدام عليه كما فى المغني وغيره [ و ] القضاء [ من ] رفاقه [ اى وفق مذهب ] يجعل [ الحكم ] المختلف فيه مجمعا عليه [ اى يصير ما اختلف فيه متفقاً عليه بحيث لا يرد فاض من قضاة المسلمين عند جميع المجتهدين كما هو المشهور لكنه مشكل فان فيه اشارة الى ان العبرة بحقيقة الاختلاف كما قالوا الا ان محمد رح اعتبر اشتباه الدليل ولذا انفذ لقضاء بشهادة رجل وامرأتين فى الحزب القصص اعتباراً باطلاق النص فى شهادتهن ولم ينقل فيه خلاف يعبا به كما فى النخيرة والى ان خلاف الشافعي ونحو معتبر كما ذكره السعدي وغيره لكن الخصاف لم يعتبر الا اختلاف الصر الاول الى ان لا يشترط كونه علماً بانه مجتهد فيه والصحيح انه يشترط كما فى الحزاة ونحن نقضى بانه لا يشترط كما فى الصغرى والى انه لا يشترط ان يكون القاضي مجتهداً كما قال الخصاف لكن ذكره الامام السرخسي انه قد اشترط كما فى الحزاة وذكر فى النخيرة ان حكم القاضي فى محل مجتهد فيه انما ينفذ اذا علم بكونه مجتهداً فيه وحكم من اجتهاد من رواية السير الكبير وميجى انه لا يقضى بما يخالف قول اصحابنا فى الانساب عن احمد بن حنبل اذا كان فى مسئلة قول العلماء الثلاثة لم يسح لاحد ان يخالفهم والى ان القضاء في مجتهد فيه كفسخ اليمين نافذ في حق المقضي عليه وله وان كان عالين ولهما راي بخلافه لكن



قال ابو يوسف ر.ح لا ينفذ في المقتضى له العالم والى ان حكم الحنفي نافذ في الشافعي ولو لم يعا  
وقيل ينفذ حكمه ان اعتقله المدعي والا فلا كما في الصغرى [فان عرض] هذا القضاء ورفع [لحق]  
قاض [آخر] ثاني [يمضيه] اى ينفذه ويجعله بحكمه نافذ لازما وهذا منه واجب لترجيحه  
بالقضاء فليس له ان يرد فلو رد فرفع الى ثالث امضى قضاء الاول ورد الثاني كما في المغنى وقبه اشعار  
بانه لو دفع ما قضى على خلاف مذهبه الى قاض آخر لا يمضيه وفي العمادى انه نافذ ليس لغيره  
نقضه وله نقضه عند محمد ر.ح خلافا لابي يوسف ر.ح لكن في المنتقى لو قضى قاض على قول من  
اقول العلماء كان صحيحا وليس لاحد من القضاة نقضه الى يوم القيمة [الا فيما خالف الكتاب]  
من الحكم كالقضاء بحل متروكة التسمية عمدا كما ذكره المصنف وغيره والاحسن ان يمثل بالقضاء  
بمقتضى الواثبات على اللذين فان الاول نافذ عند الطرفين كما في المغنى وغيره [او السنة] المتواترة  
او [المشهورة] كالقضاء ببسبب درهم بدرهمين وبرفع الحرمة بنفس عقد المطلق ومن الظن الفاسد ان  
الرفع مذهب مالك والشافعي والاوزاعي والابن القضاة به وقد سبق تمام الكلام عليه [او الاجماع]  
كالقضاء بمتعة النساء فانهم اجمعوا على بطلانه وكفى مستحله كما في المصنوعات وفيه اشعار بترتيب الدلة  
فمقتضى بالكتاب ثم بالسنة المتواترة ثم المشهورة ثم الاحاد ثم اجماع الصحابة ثم اجماع التابعين  
ثم ر.ح ولا يقضى بقول بعضهم في ظاهر الرواية ثم اصحابا ابو حنيفة ر.ح وابو يوسف ر.ح و  
محمد ر.ح اذا اتفقوا على امر لا يقضى بقول غيرهم كما في المغنى ففي الاكتفاء نوع تقصير وان كان  
الماسب بالكتاب ترك الكل والكتاب هو المنزل المتواتر لمن نبينا صلى الله عليه وآله وسلم والسنة  
ما صدر عنه صلى الله عليه وآله وسلم من قول او فعل او تقرير والاجماع اتفاق المجتهدين من  
هذه الامة في عصر على امر وهذا مختار الجمهور وقال الحصص والجرحاني انه اتفاق جماعة موافق  
العلماء اجتهد هم وهذا مختار السرخسي وقال بعضهم انه اتفاق الجمهور وهو مختار الهداية والكافي  
وتمامه في الكشف [وان كان نفس القضاء] اى قضاء الاول بحكم [مختلفا فيه] بان قال بعض العلماء  
انه نافذ وبعضهم انه غير نافذ بناء على ان الحكم مختلف فيه او غير مختلف كبيع المدبر فانه في الصدر  
الاول مختلف فيه ثم المتأخرون اجمعوا على انه لا يجوز فقال علماءنا ان الاجماع المتأخر رافع للخلاف  
المتقدم وقال غيرهم انه غير رافع وكذا الحكم في كل حادثة اختلفوا في اختلافه [يصير مجمعا عليه]  
عندنا [بامضاء آخر] ثاني وحينئذ ليس لاحد ابطاله وبأبطال الآخر ليس لاحد بطلانه امضاؤه  
بخلاف ما سبق فان له امضاؤه لا غير كما في المغنى وغيره فمن الظن انه مجرد توضيح فانه مما اختلف  
فيه وقد مر انه صار بالقضاء مجمعا عليه [والعصاة بحرمة او حل] عنده [ينفذ ظاهرا] اى قضاء  
[وباطنا] اى ديانة وعنده لا ينفذ باطنا وعليه الفتوى كما في الحقايق [ولو] كان القضاء  
[بشهادة زور] وكتب [اذا ادعاه] اى ادعى الحرمة او الحل [بسبب معين] هو اما العقود

كالنكاح والبيع ونحوهما كما اذا ادعى انها امرأته و اقام شهودا زورا عليه وقضى به فانه يحل له الوطى عنده ولا يحل عندهما كما اذا ادعى انه باع هذه الجارية منه او اشترى وعنه لو كان النمن مثل قيمتها نفق باطنا والا فلا نولم يقيم البائع البينة وحلف المشتري ورد الجارية على البائع حل له الوطى ان عزم بالقلب على ترك الخصومة وفي الهبة وسائر التبرعات عنه روايتان واما الفسوخ كالطلاق والافالة ونحوهما كما اذا قضى بشهود زور انه طلقها فلنا ثم تزوجت بزواج آخر بعد العدة فانه يحل له الوطى ظاهرا وباطنا عنده وان علم ان الزوج لم يطلقها ولا يحل للاول ظاهرا وباطنا واما عندهما فيحل له ولا يحل للناني اذا علم وعن ابي يوسف ربح انه يحل للاول سرا وعن محمد ربح يحل ما لم يدخل به الثاني وله ان هذا القضاء متضمن لانشاء عقد ولذا شرط حضور الزوجين في النكاح عند العامة وقيل انه لم يشترط لانه ثبت اقتضاء والسابت اقتضاء غير ثابت بشروط واجمعوا ان القضاء في معدة الغير ومنكوحته لا ينفذ باطنا كما اذا ادعى جارية ملكا مطلقا وقضى بشهادة الزور فانه لم ينفذ باطنا فلم يحل له الوطى لتعذر جعله انشاء لكثرة اميابه الملك ولذا قال بسبب معين [ ولا يقضي ] عندنا [ على غائب ] عن المجلس والملك لان القضاء بالبينة لم يعمل الا اذا اعلمت عن الطعن والطعن غائب وفيه اشعار بأنه لو اقر ثم غاب قضى عليه وهذا مجمع عليه واطلاقه مقرر ان انه لو اقيم البينة ثم غاب لم يقض عليه وهذا عند محمد خلافا لابي يوسف ربح وهذا ارنق للناس على ما قال المرخسي والى انه لو توجه عليه الحكم ثم اختلف لم يقض عليه عند ابي حنيفة ربح وقال محمد ربح نادى على بابه ثلثة ايام فان خرج والا قضى عليه والى انه يقضى للغائب وليس كذلك فان في المبسوط وغيره انه لا يقضى على الغائب ولا له من غير خصم لكن لو قضى وهو لا يري ذلك كان نافذا عند الشيعيين وعليه الفتوى ولو رفع الى قاض آخر ليس له ان يبطله وفيه اشعار بان نفس القضاء فيه ليس بمجتهد فيه بل المجتهد فيه سبب القضاء وهو ان البينة هل تكون حجة بلا خصم وقال الامام ظهير الدين ان نفس القضاء يختلف فيه فيتوقف على امضاء آخر الكل في العمادي [ لا يحضرة نايبه حقيقة ] بانابة الغائب اياه ولم بواسطة كوكيله وابيه ووصيه ووصى وابي الاب ووصيه ووصي وصيه على الترتيب [ ارشعا ] بانابة القاضي [ كوصى القاضي ] والمخراى الركل الذي نصبه القاضي ليسمع عليه الخصومة لمن اختلف في بيته ولا يحضر مجلس الحكم بعد ما بعث القاضي امناه الى باب داوه فيودي [ ارحكما ] اى يحكم بانه نائبه [ بان كان ما يدهي على الغائب ] من نحو الاشتراء [ سببا لما يدهي على الحاضر ] من نحو الملك كما اذا ادعى دارا على حاضرائه اشترائها من الغائب فانه ان صدقه الحاضر لا يسلمها القاضي الى المدعي فانه قضاء على الغائب وهذا حيلة لدفع دعوى الخارج وان انكره الحاضر فاقام بيته عليه قضى القاضي بها عليه وهذا قضاء على الغائب ايضا ولذا لو حضر لا يحتاج الى اعادة البينة فالحاضر ينتصب خصما عنه حينئذ وفيه اشعار بأنه ان لم يكن له سببا لم يقض

عليه كما اذا قال ائمتنا لعبد ابن مولاي وكلني ابن ائمتنا اليه فانما العبد بينة ان مولاه ائمتنا فانه يقضي  
بها على الحاضر بقصر يده عن العبد لا بالعقد على الغائب فان العتق وان كان موجبا لانعزال الوكالة بان  
وجد بعد الوكالة لكنه قد لا يوجب بان لا يكون هناك وكالة فلا يكون العتق سببا لانعزال لامحالة [لا]  
يقضي على الغائب [ان كان] ما يدعي على الغائب [شرطاً] لما يدعي على الحاضر لان الشرط ليس باصل  
بالنسبة الى المهرود بخلاف السبب فان قضى فقد قضى على الغائب ابتداء كما اذا قال رجل لامرأته  
ان طلق فلا امرأته فان طلق ثم اقامت المخاطبة بينة ان فلانا طلق امرأته وهو غائب فانها لم يقبل  
ولم يقض بالطلاق على الغائب وقيل قبلت والاول اصح وفيه اشعار بأنه لو علق بها لا يقضي على  
الغائب كما اذا علق طلاق امرأته بدخول زيد الدار ثم اقامت بينة انه دخلها قبلت وقضى بالطلاق  
والحاصل ان الشرط ان كان مضوا في حق الغائب لا ينتصب الحاضر خصما عنه والا فقد انتصب وتماه  
في العاصد [وصح تحكيم الخصمين] اي جعلهما حاكما على انفسهما ولو احدهما قاضيا وفيه  
اشعار بان المحكم لا يحكم غيره الا برضاها كما في المغني [من صلح] بالضم والفتح [قاضيا] تمييز  
اي صلح قضاؤه وشهادته فصح تحكيم المرأة والفاسق كما مر وفيه رمز الى انه لو لم يكن اهلا للتحكيم  
وقت التحكيم ثم صار اهلا له وقت الحكم لم ينفذ حكمه كما اذا كان عبدا او صبيبا او كافرا فافتق او بلغ او  
احلم كما في المغني [في غير حد] من الحد وكالزنا وشرب الخمر والسرقه واللعان والغف فلو حكم فيه  
كان باطلا بلا خلاف فالظرف متعلق بالتحكيم [وقد] اي قصاص فلا يصح حكمه وهذا رواية عنه و  
مختار الخصاص لكن في رواية الاصل قد صح ذلك قياسا على غيره من الحقوق وهو الصحيح كما في شرح  
ادب القاضى وغيره شامل للطلاق والعتاق والكفالة والشفعة والنفقة والديون والبيوع  
وكذا غيرها من المجتهدات كالطلاق المضاف وهو الصحيح من المذهب الا ان كثيرا من مشايخنا  
امتنعوا من الفتوى به كعلاء ينجاس العوام كما في المغني وذكر في الخلاصة ان حكمه في اليمين  
المضاف وسائر المجتهدات نافذ على الاصح لكن لا يفتى به وفي الحزنة انه لو استفتى فيها فافتى به  
ببطلان اليمين وسعه ان يأخذ بفتواه فان فتوى الفقيه للجاهل كحكم المولى [ولزمهما] اي الخصمين  
[حكمه] كالمولى بالبينة او الاقرار او النكول لانهما وثاة عليهما [وصح] اخبارا اي الحكم  
[بافرار احدهما وبعد اله شاهد حال ولايته] اي حال بقاء ولاية الحكم كما اذا قال لاحدهما قد اقررت  
عندي او قامت بينة له بكذا فعلت فلان قد حكمت به لهذا عليك فانكر المقضى عليه الاقرار  
واقامة البينة نفذ حكمه لانه يملك اشاء الحكم في حال ولايته فلو عزله قل ان يقول حكمت به  
لم يصدق في ذلك وفيه اشارة الى ان اخبارا باقرارهما وعدلتهما صحيح والى ان الاخبار بعد الحكم  
لم يصح بلا بينة لانقضاء الولاية كما في الهداية لكن في المبسوط انه لم يصح بعد القيام من مجلس  
الحكومة لانه صار كغيره وفي المغني انه لو اخبر عن الحكم وقد انكره نفذ لان المحكم كالمولى

[و لكل منهما] اي الخصمين [ان يرجع] عن تحكيم [قبل حكمه] عليهما فالعزل غير محتاج  
 الى الاتفاق بخلاف التحكيم ولذا لو حكم بعده لم ينفذ لكنه لو اجاز العازل بعد الحكم جاز [فان  
 رفع حكمه] اي المحكم [الى قاض] مولى [امضاء] و نفذ [ان وافق] حكمه [مذهبه] اي اعتقاد  
 القاضي فلا يسمع بعده و ابطله ان خالف مذهبه فلا ينفذ بعده و ان كان مجتهدا فيه و قال الطحاوي  
 ليس للقاضي ان يبطل حكم المحكم كما في الزامدي [ولا يصح القضاء والشهادة] لمن يكون  
 [بينهما] اي بين القاضي والمقضي له او الشاهد والمشهد له [ولادا و زوجة] فلا يقضي ولا يشهد  
 للولد وان سفل ولا للوالد وان علا ولا الزوج للزوجة وبالعكس فلو قضى لزوجته او ابنه ارامضاء آخر  
 كان باطلا وقيل جاز ذلك ان وافق مذهبه وفيه اشعار بان القضاء والشهادة يصحان عليهما ومثل  
 الاخ والعلم والخال لمن بينهما رضاع بلا ولاد ثم شرع في مسائل شتى فقال [وصح الايصاء] اي  
 جعل الغير وصيا له بعد موته [بلا علم الوصي] بايصائه حتى لو باع شيئا من التركة جاز وهذا ظاهر  
 الرواية وعن ابي يوسف رح انه لا يصح بلا علم [لا] يصح [التوكيل] بلا علمه حتى لو باع شيئا  
 من مال الموكل لم ينفذ اتفاقا [و شرط] عنده [خبر عدل او مستورين] للمسائل الخمس الآتية ولا  
 يقبل خبر فاسقين لان خبر الفاسق واجب التوقف و يقبل عندهما وفيه اشعار بانه لا يشترط لفظ الشهادة  
 [لعزل الوكيل] اي وكيل تعلق به حق الغير فاذا لم يتعلق به كوكيل ثبت وكالته في عقد الرهن لم  
 ينعزل ولو اخبر به عدلان وسياتي تنمة الكلام في الوكالة [وعلم السيل] اي شرط خبر عدل او مستورين  
 لعلم السيد [بجناية عبده] حتى لو اخبر بها فاسق او مستور فباعه لم يكن مختارا للفداء عنده [و]  
 لعلم [الشفيع بالبيع] للعقار حتى لو اخبر ببيعه غير عدل لم يبطل شفيعته عنده [و] لعلم [البركر]  
 البالغ [بالنكاح] اي بالنكاح الولي اياها فلو اخبر به فاسق وسكتت لم يكن رضا عنده [و] لعلم [مسلم]  
 في دار الحرب [لم يهاجر] اليها [بالشرايع] ظرف علم فلو اخبر بالصلوة وغيرها من العبادات عدل  
 او مستوران لزومه ذلك كما لو اخبر به فاسق و صدقه و اما اذا كذب به فلا يلزمه عنده خلافا لهما كما قال  
 مشايخنا والاصح عندي انه يقبل فيه خبر الفاسق عند الكل حتى يلزمه قضاء ما فاته من الصلوة و  
 الصوم وغيرهما بعد اخبار الفاسق لانه مأمور بالتبليغ من جهة صلى الله عليه وسلم الا ذبيلع الشاهد  
 الغائب كما في كشف المنار والتنمة في الكراهة [لا] يشترط خبر ذلك [لصححة التوكيل] فنقبل فيها خبر  
 واحد ولو كافرا بلا خلاف لجلوها عن معني الا لزام [وقبل] وجوبا [قول قاض] عالم عدل قضيت انا  
 بهذا [بهذا] العقار لزيد مثلا لفقد التهمة وهذا ظاهر الرواية وعن محمد رح نه رجح الى انه لم  
 يقبل به احد كثير من المشايخ وقالوا ما احسن هذا في زماننا فان القضاة قد انسدوا ديننا كما في  
 الكافي وفيه وعلل هذا لم يقبل كتاب القاضي الى القاضي في شيع ما كما في الكرمانى [و] قبل  
 قول [جاهل عدل ان بين سببه] بان قال في حل الزنا مثلا استفسرت المقر بالزنا كما هو المعروف

ثم حكمت عليه بالزجر فلم يبين حبه لم يقبل قوله لانه ربما يظن غير الدليل دليلا للجهل بخلاف العالم العادل فانه قبل قوله بلا بيان السبب [ لا ] يقبل [ قول غيرهما ] من عالم او جاهل فاسقين وفي الختم عليه ايماء الى ان السكوت من تمة المسائل اولى فان المقبول القول اعز من كل عزيز \*

## \* [ كتاب الشهادة ] \*

اورد بعد القضاء لانه مع التناسب اشرف منها ذانا [ مي ] لغة خبر قاطع كما في القاموس والحضور مع المشاهدة بالبصر او البصيرة كما في المفردات وال اخبار بصحة الشيع من مشاهدة و عيان يقال شهد فلان عند الحاكم فلان لمن فلان بكذا شهادة فهو شاهد وهم شهود كما في المفردات وغيره و شريعة [ اخبار ] او اعلام [ تحقق ] اي بحال او غيره مما يثبت ويسقط الا انه يستعمل في العادة في حق المالية لا غير كما في اقرار الكرمانى [ للغير ] اي حصل لغير المخبر من كل الرجوة كما هو المتبادر فيخرج عنه الانكار فانه اخبار به لنفسه في يده وكذا دعوى الاصيل لانه اخبار لنفسه في يد غيره وكذا دعوى الوكيل فانه ليس باخبار للغير من كل الرجوة كا ظن [ على ] غير [ آخر ] يخرج الاقرار اذ هو اخبار على نفسه ويدخل فيه الشهادة بالزنا والبيع ونحوهما فانه في الحقيقة شاهدة بالحد للشارع على الزاني والضمن للبائع على المشتري والشهادة بروية الهلال ليست بشهادة حقيقة ولذا لا يشترط لفظ الشهادة على راي وانقول بانها شهادة بالصوم او الفطر للشارع على المكلف يكون اخبارا بحق له على نفسه [ ويجب ] اي يفرض اداء الشهادة في غير الحدود بحذف المضاف او المجاز المرسل [ بطلب للمضي ] وان لم يتعين للحمل فلا بأس بالتحرز من التحمل ان لم يتعين والا نوجب لانه حقه قد ضاع كما في الاختيار ويستثنى منه ما اذا خاف على نفسه من سلطان او غيره وكذا ما اذا علم انه اقر عنده بما هو باطل في الواقع وكذا ما اذا علم ان القاضي لم يعدل على ما قال خلف بن ايوب او لم يقبل شهادته على ما قال ابو بكر الاسكاف وكذا في المضمرات وفيه اشعار بانها لو امتنع عن ادائه بلا عندها ظاهر صار آثما فلو علم انه ان لم يشهد يذهب حق المشهود له صار فاسقا كما في الخزنة فلو شهد بعده لم يقبل كما في الذخيرة [ وسترها ] اي اخفاء الشهادة [ في الحدود افضل ] من اظهارها لانه اشاعة فاحشة [ ويقول ] رجوبا [ في ] شهادة [ السرقة ] اشهد انه [ اخذ ] ماله وللتصريح قال [ لا ] يقول [ مرقه ] والا لشاع حق العبد بالقطع كما يأتي [ ونصابها ] اي اقل الشهود [ للزنا ] اربعة رجال [ للمباغلة ] في المتر على انه من اثنين [ وللحدود ] في النفس والطرف [ وباقي الحدود ] غير الزنا من السرقة والقتل واللعان والشرب [ رجلا ] لا رجل و امرأتان لكن مرق في القضاء انه نافذ بتلك الشهادة لاشتباه الدليل [ و ] نصابها [ للبكارة ] وجودا وعدما فان شهدت انها بكر يؤجل في العنين ثم يفرق بينهما وان شهدت ان المبيعة ثيب يحلف البائع على البكارة ثم

يُرد البيع إذا اشترها بشرط البكارة [ وَالْوَلَادَةُ ] فشهدت أنها ولدت هذا المولود فلو شهدت عَلَيْهِ استهلال الصبي لم يقبل عنده في حق الارث خلافا لهما ويقبل في حق الصلوة بلا خلاف [ وَيَجِزِبُ النِّسَاءَ ] ولو جوازي [ فِيمَا لَا يَطْلُعُ الرَّجَالُ ] عليه [ أَمْرًا ] واحدة والاحوط أمرأتان والاحب ثلاث والمخرج من الخلاف اربع كما في الاختيار وفيه إشارة الى أنه لو شهد رجل بالعداء او بالولادة والرتقاء لم يقبل والاصح انها نقيض ويجب على ان بصره وقع عليها بلا قصد ارمع قصد الشهادة كما في الخزانة والى ان ما يطلع عليه الرجال لم يكن شهادتهن نامة كالشهادة على جراحت النساء في الحمام كما في الكرماني [ وَلِغَيْرِهَا ] من الحقوق ما لا كان او غيره كالنكاح والرضاع والطلاق والعتاق والبيع والوكالة والرعاية وغيرها [ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ] او غشاً وان وفيه اشعار بان لا ترجيح بالزائد على الاثنين وان كان اعدل كما في دعوى الاختيار ويستثنى منه حوادث صبيان المكتب فانه يقبل فيها شهادة المعلم منفرد كما في التحقيق [ وَشَرْطٌ ] اي وجب [ لِلْكُلِّ ] اي لوجوب قبول شهادة الرجال والنساء في الحدود وغيرها من الحقوق [ الْعَدْلُ ] لغة الاستقامة وشروط الانزجار عما هو محرم في دينه وسماني النصفيل وفيه اشعار بأنه لا يجوز القبول قبل الاهلية اي الحرية والبلوغ والاسلام وبانه جاز القبول بعدها قبل العدة كما في كشف المسار وغيره الا ان القاضي اثم كما ذكره المصنف في القضاء وفي الزملي ادا تحري القاضي الصدق في شهادة العاصق يقبل والا فلا [ وَأَشْرَطُ ] للكل [ لِغَطِّ الشَّهَادَةِ ] فلو قال اعلم واثبتن لم يقبل شهادته وفي قياس الكشف ان الاداء يصح بلفظ ينبي عن الوكالة والتحقيق كلفظ اشهد وما يساويه في المعنى وقال العراقي انه ليس بشرط في شهادة النساء في الولادة وغيرها والاول هو الصحيح كما في الكافي وفيه اشعار بان اللفظ شرط لنفس القبول لا لوجوبه بخلاف العدة كما في الكافي وغيره وانما لم يقبل به ههنا لما اشار اليه في القضاء كما مر فليس في البيان تساهل كما ظن [ وَيَسَّالُ الْقَاضِي ] سرا وعلانية عندهم [ عَنْ حَالِ الشَّاهِدِ ] جازة واهل سوقه فان لم يوجد فاهل محلته ممن كان عدلا صاحب خبرة بالناس غير طامع ولا فبور وبنبغي ان يكون فقيها يعرف اصناف الجرح والتعديل وفيه إشارة الى ان الجرح والتعديل مقبولان بعد الشهادة والى ان تعديل المشهود عليه صحيح الا اذا كان فاسقا او مستورا لانه وان كان اقاربا على نفسه الا انه بوجب القضاء على القاضي والى ان القاضي اذا عرف جرح الشاهد او عدالتة لا يسأل عنه كافي المحيط فلو عدل في قضية لم يستعدل في اخرى الا اذا طالت المدة وتكلموا فيه والصحيح قولان ستة اشهر والتفويض الى القاضي كما في المضمرات فيسأل [ عَنْدَهُمَا ] سؤالا [ مَطْلَقًا ] غير متقيد بطعن الخصم ومدمه وبحق دون حق واما عند ابي حنيفة رح فيسأل اذا طعن الخصم الا في الحدود والعقد واختلف انه اختلافا زمان ابرهان [ وَبِهِ ] اي بما عندهما من انه يسأل بلا طعن [ يَفْتِي ] كما في المشاهير وذكر في الاختيار اني تتبعت كثيرا من كتب ابي بكر لرأزي فلم اجده انه رجح قوله على قول غيره الا هذه المسئلة لفساد الزمان [ وَكَقْفِي ] العوال [ مَرًا ] اي كفي

سره بان يبعث غالباً الى المزكي رمولا اركانها فيه اسماء اليهود وانسابهم وعلامهم ومحالهم فكتب تحت العادل عدل والمستور ممتور والفاسق فاسق والله اعلم فختتم الكتاب ثم يقول القاضي للمدعي في غير العدل زد في شهودك ولا يقول اجرحو ولا تحتاج الى العلانية بان يجمع القاضي بين المزكي والشاهد ويقول للمزكي اهنا الذي عدلته وفيه اشعار بانه يفتي بكفاية السرفان الاصل اشترك المعطوفين في القيد وعن محمد رح ان تزكية العلانية بلاء وفتنه وتزكية السراحدثة شريح وعابه الفتوى كما في المضمرات وغيره ويشكل ما في الاختيار انه يسال سراً وعلائية وعليه الفتوى [والاثنان احوط] والواحد كاف [في التزكية] اي تعديل الشاهد [سراً] بان يقول المزكي هو عدل او ثقة وقيل كلاهما ليس بتعديل ولو قال لا اعلم منه الاخيراً لكان تعديلاً على الاصح بخلاف ما اذا قال لا اعلم منه الا خيراً في علمنا فانه ليس بتعديل على الاصح والبالغ الالفاظ عدل ثقة جائل الشهادة كما في المحيط وفيه اشعار بانه يصلح في تزكية السرف عبد واحد ازامراً واحدة بخلاف العلانية فان اهلية الشهادة والعدد شرط فيها كالعلة في الكل كما في الهداية وغيره فتركه ليس كما ينبغي [والاثنان احوط والواحد كاف في ترجمة الشاهد] اي في تفسير كلامه بلغه اخرى الى القاضي وهذا مصدر ترجم فالتاء اصلية ومنه الترجمان بضميتين او فختين او فتح التاء وضم الجيم المفصل للسان كما في الغاموس وترك الاضافة او ان الاثنان احوط في ترجمة المدعي والمدعي عليه كما في التمرناشي وغيره [ر] في [الرسالة] اي فيما نقل من كلام القاضي [الى المزكي] وفي العكس وهذا كله عند الشيعين واما عند محمد رح فيشترط العدد في التزكية والترجمة والرسالة وعنه لا يشترط العدد في تزكية السرف ولو كان حقاً لا يثبت الا بشهادة الاربع اشتراط الاربع عنده كما في المحيط [ولا يشترط] لصحة الشهادة [الاشهاد] فان الشرط العلم فيجوز ان يشهد بكل ما سمعه او ابصره كالبيع والاقرار والطلاق والغصب والقذف والنقل مما يثبت بدون القضاء فلو توسط رجل بين رجلين وقال له لا نهض علينا بما تسمع منا حل له ان يشهد به كما في الصغرى وفيه اشعار بان الاشهاد ليس بلام في حق لكن في الكبرى انه في اللداينة والبيع فرض الا اذا كان المال قليلاً كدرهم لان في التزكية خوف تلف المال الذي فيه تلف البدن الذي هو حرام وقال امتاذنا انه ندب [الا في] حق لم يثبت الا بالقضاء مثل [الشهادة على الشهادة] فانه شرط فيها كما يابني [ولا يشهد] في واقعة [من راي خطه] فيها وعلم انه نقش خاتمه [ر] الحال انه [لم يدكر] فيها [شهادته] وعلمه بها لمشابهة الخط وهذا عنده واما عندهما فيشهد وعليه الفتوى كما في الحقائق وقال نجم الايمة انه يشهد اذا تيقن انه خطه ولا يوجد شاهد غيره كما في المنية وقيل لا خلاف في الشاهد انما الخلاف في القاضي اذا وجد شهادته في ديوانه وفيه اشعار بانه لم يشهد وان تذكر مجلس الشهادة او اخبره قوم ثقة وفيه الخلاف كما في الهداية وقال الخصاف ان من شرط صحة الشهادة عنده ان يتذكر الحادثة وبلغ المال وصفته وتاريخه والا فان شهد

فزور وعند أبي يوسف روح ان يكون الصك مستودعا والا فلم يشهد وان تيقن انه خاتمة وعند  
 محمد روح ان يذكر خطه وبه يفتي كما في الخلاصة [ ولا بالتسامح ] من قبيل حلف القعل كقوله تعالى  
 والله بسجل من في السموات الآية فلا تسامح فيه كما ظن والنقد لا يشهد بسبب التسامح لا العيان  
 وهو لغة النقل عن الغير وشرا الاشتهار وهو ما حصل من العلم بالتواتر او الشهرة او غيره ولو  
 واحدا عدلا كما في الكافي وغيره وما سيأتي لا يخلو من مخالفة [ الا في النسب ] فانه جاز ان يشهد  
 انه ابن فلان بن فلان من فلان من سمع من جماعة عنده او عدلين عندهما وقيل يشهد به  
 عبد عدل وفي الغريب لم يقبل الا اذا شهد عنده عدلان من بلده على الصحيح كما في شرح ادب  
 القاضي وغيره [ والموت ] فانه لو شهد به من سمع من قوم عند بعضهم ومن عدل عند آخرين وحينئذ  
 لم يقبل القاضي شهادته جاز ان يخبر به عدلان فشهدا به معا ولو اخبر واحد بالموت والاخر بالحياة  
 اعتبر العدل ولو كان كلاهما عدلا اعتبر الموت كما في النهاية [ والمكاح ] فانه يشهد به من سمع  
 من جمع عنده و عدلين عندهما وقيل شهد به عدل كما في المحيط وذكر في المنية انه لو اخبر  
 واحد جماعة انه لو حضر مجلس عقل فلان ثم جحد جاز لهم ان يشهدوا به [ والدخول ] بامرأته لاحكام  
 كالعدة وغيرها وفي الخلاصة لا يشهد بالتسامح في الدخول ولا يثبت الابطوث الخلو [ ولاية  
 القاضي ] اي كونه قاضيا في ناحية كذا فانه لو سمعه من الناس جاز ان يشهد به [ وفي  
 اصل الوقف ان يشهد ] ان هذا [ الشئ ] [ وقف لمن ] موضع او جماعة [ كذا ] وفيه اشارة الى  
 ان ذكر المصرف شرط حتى لو لم يذكره لم يقبل شهادته على ما ذكره المرغيناني كما في الكافي لكنه  
 ليس بشرط على المختار ان كان ويفا فديما فيصرف الى الفقراء كما في خزانة المفتيين وذكر في  
 الظهيرية اذا كان وقفا مشهورا لم يعرف واقفه لم يقبل بلا ذكره على المختار وفي التتمة انه شرط  
 بكل حال على الصحيح ثم ذكر جملة مستأنفة بلا تسامح كما ظن فقال [ لا ] يشهد به على المختار  
 وان لم يكن فيه رواية [ على شرائطه ] اي شرائط الوقف بان يصرف الى المدرس كذا و الى  
 العمارة كذا مثلا وفيه اشعار بانه لو شهد على اصل الوقف وشرطه لم يقبل لانهم صاروا فسقة  
 بالشهادة على شرطه كما في الاسترشنبي والشهادة اذا بطل بعضها بطل كلها كما في الجوامع والانتقاء  
 مشير الى انه لا يشهد بالتسامح في القتل ولا في المهر ويقبل فيهما ولا في الطلاق والعاق  
 والولاء خلافا لابي يوسف روح كما في الخلاصة والى انه لا يشهد به في الاملاك واسبابها كالبيع  
 والهبة والصدقة كما في النخبة الا [ اذا اخبروه ] ظرف اي يشهد بالتسامح في هذه الامور اذا  
 اخبر الشاهد [ رجلا او رجلا وامرأتان ] فشترط العدد ولا يشترط العدالة ولا لفظ الشهادة  
 على ما قال بعضهم كما هو الظاهر من الاختيار وذكر في العمادي انه يشهد بالتسامح اذا سمع من  
 المحدود في القذف او النسوان او العبيد وصدق ظاهرا وكذا من الصبي المميز لكن الاشهر



انه ان كان واحداً فكلاهما شرط والا فلا ثم شرع فيما ليس من الشهادة بالتسامع بل بالعيان فقال :  
 [ويشهد] بلا تسامع [رائي جالس] اي كل من رأى رجلاً في ناحية يجلس [مجلس القضاء] لاجله  
 حال كون الجالس [يدخل عليه الخصوم] اي المدعي والمدعى عليه [انه فاض] اي يشهد  
 الراي ملين ان ذلك الجالس قاضي هذه الناحية وكذا يشهد راوي [رجل وامرأة يسكنان بيتاً] واحداً  
 بينهما انبساط الأزواج [كالعاقبة والتقبيل فان في التاج الانبساط (بسنج مشد ن) ملين] [انها عرسه]  
 عملاً بالظاهر [وكذا يشهد راوي] [شقيق] وعارف مال بارصافه كحذوده وحقوقه [سوى الرقيق]  
 الكبير فان غير المعبر عن نفسه من الرقيق كالمحتاج وعن الائمة النحلة انه كالكبير وكذا في الذخيرة  
 [في يد متصرف] صرف بوجهه واسمه ونسبه فان مظروفة الراي لا تخلو عن اشارة اليه [كلاك] بالضم  
 جمع المالك وذا الملة اي تصرفاً مثل تصرف المالك لا تصرف النائب كالمضارب والوكيل ملين [انه] اي  
 ذلك الشقيق [ملكه] اي المتصرف وفيه رمز الى انه يشترط مع ذلك ان يقع في قلبه ان ذلك الشقيق  
 لدى اليد وقيل انه ليس بشرط وبالأول نأخذ راي انه لو لم ير الملك والمالك اذ رأى الملك وعرفه ولم  
 ير المالك لكن سمع من الناس انه لا يشهد انه ملكه كافي النهاية ثم استدل بك ما يوهمه صدر الكلام  
 من حواز القبيل بالتسامع فقال [لكن ان قال] [الشاهد في كل من الخصم المسموعة اذ الواحد راوي]  
 عند قاض ان [شهادتي بالتسامع از حكم اليد] اي حكم تصرف المالك ملين تلك الشهادة [يبطل]  
 شهادته على الصحيح لان ترك الاطلاق ينبغى عن اعتراف الشبهة في تلك الشهادة كافي انكافي وعبرة  
 وهذا قول الائمة النحلة كافي قاضخان لكنها لم تنط في الكاح والنسب اذا قال سمعناه من  
 قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب وكذا في الموت اذا قالوا اخبرنا به ثقف وكذا لم يبطل الوقف  
 ملين ما قال المرغيناني كافي العمادي [ومن شهد] ملين موت زيد بقريضة الاتي فلا تصامح فيه  
 كما ظن [انه] اي بناء على انه [حصر] ويجوز كسر الهمزة ملين انه للتعليل [دفن زيد او] انه  
 [صلى عليه قبلت] شهادته [وهذا عيان] بالكسري معاينة للموت حكماً لا تسامع لانه لا يلفظ  
 ولا يصلي الا على الميت فكانت شهادة على الميت وهذا اذا لم يكن الشاهد متهماً في خبره بان  
 لم يكن من ورثته ولا موصلي له والا فلا يعتدل ملين خبره كافي العمادي وغرة والاحسن نقله  
 ملين قوله وشهد راى مجلس كما لا يخفى \*

[فصل \* وتقبل الشهادة] جوارا [من اهل الاهواء] الذين خالفوا في  
 العقيدة من اهل القنلة وكانوا ست فروع الخارجية المكفرون للختنيين وطلحة والزبير وعائشة  
 ومعاوية رضى الله تعالى عنهم والرافضة الملعونون اللاعنون على الصهرين وفيهما من لاخبار  
 عليهم رضوان الله تعالى الى يوم القرار والقدرية السافون للقضاء والقدر عنه تعالى والجبرية النافون  
 لقدرة العبد والمعطلة العائلون بخلو الذات عن الصفات والمرجية النافون لضرر الذنب مع الايمان

ثم صار كل فرقة اثنتي عشرة ففهم اثنتان وسبعون فربما كلهم في النار الا من انقذهم التوحيد كما في التسديد وغيره من شروح الهداية لا يقال انهم بهذه الاعتقادات صاروا فاسقين فكيف تقبل شهادتهم مطلقا لانا نقول لا نسلم انهم فاسقون فان الفسق لا يطلق على فعل القلب كما في الكرمانى واللام اشارة الى ان كل من كفر منهم كالجسمه والخارج وغلاة الرافض والقائلون بخلق القرآن لا يقبل شهادتهم على المسلمين كما في المشارع وعن ابي يوسف رح من كفرته لم يقبل شهادته كما في المحيط [الا الخطائية] طائفة من الرافض رئيسهم ابر الخطاب عن بن ابي وهب عليه عيسى بن موسى بالكوفة لانه قال ان عليا الله الاكبر وجعفر الاصغر فانه لم يقبل شهادتهم لانهم يستجيزون الشهادة لكل من حلف عندهم وقيل يرون الشهادة لشيعة راجية والاهواء جمع هوئ مصدر هوئه اذا احبه واشتهاه ثم سمي به المهوي والمشتهي محمودا كان او مذموما ثم غلب في المذموم ومنه اهل الاهواء وهم ليسوا بطائفة بعينها فانه يقال على كل من خالف السنة يتاويل فاسد كما في الكرمانى [و] يقبل الشهادة من [الذمي] العدل [على مثله] في الكفر فلا يقبل شهادته على المسلم ولا شهادة الكاذب منه على احد اذ الكذب حرام في جميع الاديان كما في الهداية [وان خالفا لملة] كالنصارى والمجوس [وعلى المستامن] وان اختلفا دارا اذ الذمي كالمسلم في قبول الشهادة عليهم [و] من [المستامن على مثله] اظهار ما في موضع الاضمار لزيادة الايضاح [اذا كانا من دار] واحدة فلو كانا من الروم والترك والهند لم يقبل شهادة المستامن على الذمي كما في الكافي [و] على [عدو] من عدوله او فرح بحزنه وحزن بفرجه وقيل انه يعرف بالعرف كما في خزائن المفتين [بسبب الدين] اي بامر ديني لانه لا يكذب لدينه كاهل الاهواء كما في الاختيار ولا يخفى انه مستدرك بما قبله وما بعده وانباء ظرف عدو لا محذوف كما ظن ثم اشار الى تعريف العدل على القول الصحيح كما في الكافي وغيره فقال [ومن اجتنب الكبائر] اي كل فرد من افراد الكبائر كما في اكرار الكتب لكن في قضاء الخلاصة والمختار اجتناب الاصرار على الكبائر فلو ارتكب كبيرة مرات قبل شهادته واختلفوا في الكبيرة والصغيرة انه ما كان شيعيا بين المسلمين وفيه هتك حرمة الدين كالاعانة على المعصية وضرب الطنابير كما في الخلاصة والمحيط والذخيرة والكافي والمضمرات والكفاية وغيرها من الكتب المعتمدة واليه اشار المصنف في الشرح ثم اشار الى رد من قال من الشافعية ان الصغيرة بالاصرار لا يصير كبيرة فقال [ولم يصّر على الصغائر] اي لم يعزم على كل فرد من افراد الصغائر والصغيرة خلاف الكبيرة وقد بين وانما جمع واللام يرد الى الجنس لينص على انه كما اشترط البعد عن فعل كل كبيرة اشترط البعد عن نية كل صغيرة كما في التمهيد فمن الظن ان الاحسن الصغيرة [وعلى صوابه] على خطائه اي كنز حسنته بالسببة الى صغبرته فمن اجتنب الكبائر فان فعل مائة حسنة و تسعا وتسعين صغيرة فهو عدل وان فعل حسنة وصغيرتين ليس بعدل وكان عليه ان يزيد قيدا

آخر وهو ان يجتنب الأفعال الدالة على الدناءة وعدم المروءة كالقبول في الطريق كما ذكره المصنف في الفروع ولا ريب فيه فان ترك المروءة ليس بكبيرة على القول الاصح في الكبيرة وقد صرح به في قضاء الخلاصة فتزيمغه بل غلوه في الكبائر باطل [والألف] الذي لم يثبت بعذر الكبر وحرف الهلاك فان الختان من اليوم السابع الى عشر سنين سنة فلم يقدح الا اذا ترك استغفارا [والخصي] اي المنزوع الخصية [ورول الزنا] لانه فاسق الاب [والعمال] بالضم والتشديد امراء السلطان وقيل المجاورون انفسهم وقيل ان كان العمال وجيها ذا مروءة لا يجازف في كلامه تقبل شهادته والا فلا وقال الجمهور انهم اخذوا الصلقات و قالوا ان في زماننا لا يقبل شهادتهم لغلبة الظلم كذا في الكافي والصحيح انهم ان كانوا عدولا تقبل والا فلا وذكر الصدر الشهيد لا يقبل من الرئيس والجانب في السكة والبلد والصراف كما في المحيط وشهادة عمال الوقف لا يقبل على الصحيح كما في الجواهر [لا] يقبل [من اعمى] في شئ من الحقوق سواء كان مسموما او غيره دينا او عينا منقول او عقارا وسواء كان اعمى وقت التحمل او وقت الاداء واما اذا لم يكن اعمى وقت التحمل فان كان المشهود منقولاً فمقبولة بالاجماع وان كان دينا او عقارا فلا يقبل عند الطرفين خلافا لابي يوسف رح وهذا فيما لا يجرى فيه التسامح والا فيقبل بالاجماع كما في النخيرة واما يعرف كونه بصرا وقت التحمل ما اذا عرف القاضي الوقت الذي عمي فيه وتاريخ المدعي سابق على ذلك والا فلا يقبل قول الشاهد والمدعي في ذلك كما في المبسوط [و] لا من [مملوك] قن او مدبر او مكاتب او ام ولد از معتق البعض لانه ليس من اهل الولاية على الغير [و] لا من [محدود في ذنب] اي لقلبه [و] ان ناب لان تمام حله برد شهادته وفيه اشارة الى ان الشهادة قبل الحل تقبل وعنه تقبل قبل اكثرة وعنه لم تقبل بضرب صوط واحد و الى ان شهادة المعز التائب مقبولة كما في الكافي والى ان المحدود في الشرب ونحوه تقبل كشهادة الفاسق بعد التوبة وقيل لم تقبل شهادته الا بعد ستة اشهر وقيل بعد سنة والصحيح انه مفروض الى راي المعدل از القاضي كما في الكبرى والاكتفاء مشعرياته لو اقام بعد الحل اربعة من الشهود على صلق مقالته صار مقبول الشهادة وهو الصحيح كما في الكرماني [الا من حد في] قلذ حال [كفره فاسلم] فانه يقبل شهادته على المسلم اذا بالاسلام حدث العدالة وفيه اشعار بانه لو شهد قبل الاسلام لم يقبل شهادته على النامي كما في الكافي [و] من [عدو] على عدوه [بسبب الدنيا] اي بامردنوى لظهور نسقه كما في بعض نسخ الهداية والمحيط والخلاصة والاختيار وغيرها من المداولات فلو شهد مودى رجل بالضرب وبغيره لم تقبل وفي معالم السنن وغيره من كتب الحديث انها من العدو تقبل اذا كان عدلا وهو الصحيح عند صاحب النية لكن لا يخفى انه لا يعارض ما في كتب مذهبنا على ان نفسه قد قال ان الاول ههنا للمتأخرين فلم انه الصحيح في زمانهم و زماننا [و] من [سبل لعيده و مكابه] واسمه

وام بدله لانه شهد لنفسه فنقبل على احد منهم و لو شهد له فردها القاضي ثم اعتق فاعادها لم نقبل  
 لتهمة الكذب [و] لا نقبل الشهادة من [شريكه] لشريكه [فيما يشتركانه] من التجارة ظرف  
 السهادة والاولى ومعتزكان فيه فانه لا يصح الا عند الاخفش والاضافة للعهد ام شركة العنان فانها  
 لا تقبل للشركة المغاوض لانه لا يكون الا في جميع المال وفيه اشارة الى انها تقبل فيما لا يشتركانه  
 فيه كالنكاح والوصية والحدود [و] من [مخنت] بفتح السين على المهور والكسر انصح كما في  
 التهذيب ثم فسره فقال [يفعل الردى] من التشبيه بالنساء في التزيين والتمكيد من الرجال و  
 اما اذا كان في كلامه لين او في اعضائه تكسر فهو كالخنثى فنقبل اذا كان معه رجل وامرأة لا امرأتان  
 [و] من [بأخرة] في مصائب الناس ولو بلا اجر فنقبل ممن نأح في مصيبة نفسها كما اشار اليه الكافي  
 وعمره وينبغي ان لا تقبل لان صوته حرام كما يأتي والنوح الندبة بالبكاء وتعداد المحاسن [ومعينة]  
 اي من تغني وتنفذ شعرا في الحكمة او غيره لحرمة صوته كما في الذخيرة وغيرها لكنها المحذورة  
 بالنغني بين الناس فمحذورة النغني لم يستقط العدالة كما في الكرماني [وملن الشرب] ام المصّر  
 على شرب الاشربة المسكرة غير الخمر فان الملمن من الدوام [على اللهو] واتباع الهوى دون التداوى  
 وانما اشتراط الادمان ليطهر فيه الشرب والالم يخرج من العدالة وانما امتثنى الخمر لان مدمن  
 شربها بلا هو ساقط العدالة كما في الكرماني وخزانة المفتين واليه اشير في الذخيرة والمضمرات و  
 فيه اشارة الى ان مدمن السكر يخرج من العدالة كما في المحيط وذكر في المظن انها لا تقبل من  
 شارب الخمر والمسكر بلا تأويل وفي الاختيار وغيرها انها تقبل عند محمد رح من شارب البهيز متاولا  
 الا اذا سكر او شرب على اللهو وفيما قال المصنف انها تقبل من مريض شرب الخمر يقول اطباء لا  
 علاج له الا الخمر لان حرمتها خلاف كلامنا ذكرنا على ان الاصح انها حرام نعم لو شرب لغص شبع  
 في حلقه ونحوه مما ينفعه لا محالة كان مباحا كما في التمرتاشي وغيره واعلم ان المجالس مجلس  
 الفجور كالمن كما في الخزانة [ومن يلعب بالطيور] ام يطير لان اللعب حرام فمن امسكها  
 بلا نظير فعند كما في الكرماني وكذا لو خلياها للعرف وقال شيخ الاسلام انه ليس بعدل لانها  
 حينئذ يختلط بغيرها فيتصرف في ملك الغير كما في الذخيرة واللعب بالكسر مصدر لعب بالكسر  
 يلعب بالفتح اي فعل فعلا غير فاعاد به مقصدا صحيحا كما ذكر الراغب وفي الكشف انه ما لا يغيب فائدة  
 اصلا والطيور جمع الطائر [از] بمنل [الطيور] بالضم معرب (و) فانه يشبه بالية الحمل  
 ويدخل فيه الزمار ونحوه من الملاهي المستشعة بين المسلمين دون نحو الجداء وضرب القضيبي الا اذا  
 هم معه نحو الرقص وكذا الخروج من البلد لقلوب الامير الا للتعظيم او الاعتبار كما في الكرماني [او يغني]  
 من رجل [لباس] لا لنفسه لدفعهم فنقبل من المغني فانه العالم بالنغني لغة وعرفا ورد الشهادة  
 لاملان الغسق كما في الكرماني [از] بركب ما يحمل به كالزبا والسروقة واللواطة عدما يدخل فيه

القفز قيل الحد فانه كبيرة مسقطه العدالة و به يفتى كافي الكبرى لكن يشترط اعلان الكبيرة كما في النظم واكثر ما ذكره لتفصيل ما اجمل في العدل فلا وجه لظن ان الظاهر تركه لانه مستفاد منه [او يدخل الحمام] و يجمع الناس مرة [بلا ازار] لان ابداء العورة فسق كافي اللثم وانما سمي بالحمام لانه معزق يقال استحم الفرس اذا عرق والازار بالكسر ما يلبس عند الدخول في الحمام [او ياكل الربوا] مع العلم بذلك كما قال الامام السرخسي و الظاهر انه غير محتاج اليه لان العلم مأخوذ في مفهوم العصية و شرط في الاصل الادمان فان الربوا يفيد الملك بالقبض و الملك مبني للاكل فكان نافعا في كونه كبيرة كافي المحيط وغيره [او يقامر بالنرد و الشطرنج] اي يلعب بالنرد و يقامر بالشطرنج فقد غلب تبعا للهداية بناء على الاشتهار فلاعب النرد بلا قمار لم يقبل شهادته بلا خلاف بخلاف لاعب الشطرنج فانه يقبل الا اذا وجد واحد من الشروط الثلاثة احدهما ما مر و الثاني ما اشار اليه بقوله [او يفوته الصلوة] عن وقتها [بهما] اي بالشطرنج و انما نفي الضمير كافي الهداية لانه بني على سابق كلامه او لمن قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما لم يذكر النافذ و هو كشار الحلف عليه بالكذب لانه معلوم فلا تسامل في التقييد و تركه كا ظن و ذكر في الجواهر ان محذور اللعب بالشطرنج قاذح و قيل هذا اذا اتخذ صنعة فقد قيل و رجو القلوب ساعة فساعة و لا يشعر بان فوت الصلوة و الصوم و غيرهما من الفرائض ليس يقادح [او يبول على الطريق] بين الناس [او ياكل فيه] اي في الطريق بين قوم غير الموق و كذا غيرهما من المباحات القاذحة في المروة كصعبة الارزال و افراط المزاج و الحرف الدنية من نحو الدباغة و الحياكة و الحجامة بلا ضرورة كما في الكشف و يدخل فيه المشي في السوق بالسراويل وحده كما في الاختيار [او يظهر سب] واحد من [السلف] اي الصحابة رضي الله تعالى عنهم لظهور فسقه و نعم ما قيل من طعن في علماء الامة لا يلزم من الامة كافي الكبرى ولذا قال ابو يوسف رح لا قبل شهادة من شتم اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله و علم لانه لو شتم واحدا من الناس لم يقبل شهادته فهنا اول كافي المحيط فعلى هذا لا يعد ان يكون السلف شاملا للمتجهدين كلهم كاذكورة المصنف وغيره على ان السلف في الشرع كل من يقلد مذهبه في الدين كالمبي حنيفة و اصحابه رح فانهم سلفنا و الصحابة و التابعين و رض فانهم سلفهم كافي الكفاية و لم يوجد اصل لما في المستصفي انه جمع سالف و المشهور انه في الاصل مصدر سلف اي مضى و سلف الرجل اياه و الجميع اسلاف و فيه اشارة الى انه لو كنتم سبهم قبل شهادته فان القاذح الاعلان و ان سب احد من الصحابة ليس بكفر كما في خزائن المفتيين وغيره لكن في مجموع النوازل لو قتل احد من سب الشيعيين و يلعنهما رض لم يقتص به فانه كافران سبهما ينصرف الى سب النبي صلى الله تعالى عليه وآله و علم و فيه اشعار بان اللعن و السب معني و هو النكلم في عرض الانسان بما يعيبه و فيه اختلاف كافي

الخلاصة وغيره الى انه لو شتم اهله وماليكه واولاده قبل شهادته الا اذا كان في كل يرم وكل صاعه كما في المحيط الى انه لا يقبل شهادة اشراف العراق لانهم متعصبون كما في الخزائن وغيره وفيه اشعار بانهم لو نقل حملي الى الشانعي لم يقبل شهادته وان كان عالما كما في اواخر الجواهر واعلم انه قد مر في القضاء ان لا يشهد من بينهما ولاد او زوجية وفي المنية من نجم الائمة لا يشهد له خادمه وكتابه ومشرقه ووعيته والمتكلم في احاديث الرعية وقصة النوايب وكذا راكب بحر الهند لانه قد خطر بنفسه ودينه وكذا من سكن دار الحرب وكثر سوادهم وعددهم وشبه بهم لئمال بذلك مالا وقيل يشهد راكب البحر للتجارة وغيره وهو الصواب [ ولا تقبل ] من شهد المدعي عليه [ الشهادة ] عندنا خلافا للخصاف وهو رواية عن ابي يوسف رح حال كونها مشتملة [ على جرح مجرد ] اي جارية مبرودة اي لم يترتب عليه ما يترتب على الجرح من دفع الخصومة عن الشهود عليه والذا يقال له الجرح المفرد [ وهو ] اي الجرح المجرد [ ما يفسق ] اي تفسيق الجارح [ الشاهد ] اي شاهد المدعي المعدل فان الحكم لم يحز قبل التعديل لاميما اذا جرح كما ذكره المصنف وفيه ان مواد الفقهاء ان القاضي لم يلتفت الى هذه الشهادة ولكن بسأل عن الشهود المدعي سرا ولائمة فاذا ثبت عدالتهم تقبل كافي المضمرات ولانه ذكر في خزائن المفتين انهم لو شهدوا على رجل بحق فاقام الشهود عليه انه استأجرهم لهذه الشهادة لم تقبل لانها شهادة على النفي وابطال للدولى [ ولم يوجب ] اي والحال ان الجارح لم يوجب بهذا الجرح على الشاهد او المدعي [ حقا للشرح ] كوجوب الحد [ او للعبد ] كوجوب المال فلو اوجبه تقبل كما سمي [ مثل ] قول الجارح [ هو ] اي الشاهد [ فاسق او آكل الربوا ] او شارب خمر او اوزان في وقت او مقر في شاهد زور او ان المدعي يبطل هذه الدعوى وانما لم يقبل لان الشاهد صار فاسقا بأشاعة الفاحشة المحرمة بالنص بلا ضرورة فان الشهادة الكاذبة تندفع بأخبار القاضي سرا كما في الكافي وغيره من المتداولات [ او ] من [ انه استأجرهم ] اي ان المدعي استأجر الشهود على اداء هذه الشهادة فان هذه وان تضمنت امرا زائلا على الجرح ولكن ليس له خصم يثبت به اذ لا تعلق له بالاجرة [ و تقبل ] الشهادة [ على امرار المدعي بنفسهم ] اي بقسم شهوده لان غيرهم اشاع الفاحشة ثم حكو اعاده [ وعلى انهم ] اي الشهود [ عبيد ] او احدهم عبيد [ او ] انهم [ شاربوا خمر ] الان او سارقوا مني كذا او زانوا النسوة بلا تقادم [ او ] انهم [ قتلته ] لفلان وهو يدعيه فان الكل يوجب حقا للشرح وهو الرق في الاول والحد في الباقي بخلاف ما مر فانه يتقادم [ او ] انهم [ شركة المدعي ] شركة مفاوضة فان فيهم تهمة كما اذا شهد ولد المدعي او والده [ او ] انهم [ اعطاهم من مالي الاجرة ] اي بدل الاجارة [ لها ] اي لاداء الشهادة علي [ او ] انهم [ دفعت ] انا [ اليهم كذا ] مالا [ مثلا ] بشهد راى [ بهذه الامر الباطل ] ومع هذا شهدوا فان كلا منهما يوجب حقا للعبد [ و شرط ] للقبول [ موافقة الشاهد الدعوى ] في المعنى لا غير وعليه يدل التعقيب فلو ادعى الملك مطلقا شهد بسبب

الفرء تقبل وفي العكس اختلاف المشايخ كما لو ادعى بالسبب منذ سنة وشهدا بالسبب بلا تاريخ او ادعى بالسبب مطلقاً وشهدا بتاريخ ولو ادعى مطلقاً وشهدا احدهما بالسبب والاخر مطلقاً تقبل ولو ادعى بالسبب وشهد به احدهما والاخر مطلقاً لم تقبل الكل في العمادي ولو ادعى الابراء وشهدا بالصلح تقبل ان كان الصلح بحسن الحق ودفق بان كان الابراء من البعض بالاستيغناء ومن البعض بالاستسقاط كما في النية [كانفاق الشاهدين لفظاً ومعني] بحيث يدل لفظهما بالوضع على معني واحد بالمطابقة لا بالتضمن [عند ابي حنيفة ر ح] واما عندهما بالعبرة لما انفقا عليه لا عبر وفيه اشارة الى ان البينة لا تقبل بدون الدعوى وذا في حقوق العباد لا غير والى انه لو شهد احدهما انه قال لامرأته انت خلية و شهد الاخرانت بريئة لم يثبت شيئاً وان انفقا معني لانه لا يدل بالوضع على الطلاق والى انه لو شهد احدهما على الهبة والاخر على العطية تقبل والى انه لو شهد احدهما على الغصب والاخر على الاقرار به لم تقبل كما في الكافي وانما جعل موافقة اشهادة الدعوى مشبهة لانه لا يشترط هذه الموافقة من كل الوجوه الاقرب انه لو ادعى الغين وشهدا بالف تقبل بالاتفاق كما في النهاية [فترد] الاشهادة عنده من احدهما [في الف] او ماية او طلقة [و] الاخر [الفين] او مايتين او طلقتين لان الدلالة على الاول بالتضمن غير المعتمد وتقبل عندهما على الف او الماية او المايتين عند دعوى الاكثر لانهما انفقا على الاول فيرد عند دعوى الاول لان المدعي مكذب لشاهد الاكثر والصحيح قوله كما في المصنفات لانه اذا لم يثبت الادعاء لم يثبت ما في ضمن من الف والمصنف ضعف قوله وذا منه نهاية سوء الادب كما لا يخفى [ويثبت في] شهادة [الف] من احدهما [و الف وماية] من الاخر [الاول] اذلف بلا خلاف للاتفاق في الدلالة والاتفاق عليه و الماية كلمة اخرى فصار هذا كعشرة وخمسة وعشرة وذلك كعشرة وخمسة عشر [عند دعوى الاكثر] فان ادعى الاول او سكت بقي شاهد واحد لانه لم يعتبر شاهد الاكثر الا اذا ادعى التوفيق لصيانة البينة بقضاء الماية او الابراء عنها ونية التوفيق لا يكفي على الاصح كما في النهاية [ان قصد المال] جزاء جملة يثبت اى ان قصد الشاهدان في شهادة الف والف وماية ثبوتهما يثبت ذلك فان قصد عقد لم يثبت فلم يكن هذه الجملة في شئ من التوضيح كما ظن بل جملة [لا] يثبت [العقد] بذلك اى لا يثبت بشهادة الف والف وماية عقد من العقود كالمبيع بهما اى لا يثبت عقد منهما عند اختلاف الشاهدين على هذا الوجه لان المدعي مكذب احد الشاهدين فلم يبق الا شاهد فلافق بين دعوى الاول او الاكثر من الموجب او القائل وفيه اشعار بانهما لو سكتا عن جنس الثمن ثبت العقد كما في اول دعوى الكرمانى ولما قرر اصلا مع نوع مشتمل على فروع فيها تفصيل فرع ذلك وان كان موضع مثل ذلك المطولات فقال [تقبل] نك الاشهادة ويثبت الاول [في] شهادة [عق مال] سواء كان بطريق الكتابة او غيرها [وصلح عن فود] على مال [ورهن وخلع ان ادعى من له المال] اى المولى والولى والمترهن والزورج فلو ادعى المولى عقد عبده على الف وماية فشهد احدهما بذلك و

الاخر بالف ثبت الالف ولو ادعى العتق على الفين وشهد هذا ان الشاهدان لم تقبل عنده و قبلت عندهما و ثبت الالف ولو ادعى الالف لم يثبت شيع وفيه ايحاء الى انه لو ادعى العبد العتق او القاتل الصلح او الزمان الوهن او المرأة الخلع وشهد الشاهدان لم تقبل فلم يثبت شيع [و الاجارة بيع] او دعوى الاجارة كدعوى البيع اذا كانت [في ازل المدة] او مدة الاجارة فلو ادعى احد من الاجر او المستاجر في ازل مدتها ان الاجارة على الف ومائة وشهدا لم تقبل لانه قصد العقد [و] الاجارة [مال بعدها] اي بعد مضي المدة ولو ادعى الاجر الاجارة بعدها على ذلك المبلغ مع الاختلاف قبلت و ثبت بدل الاقل لانه ثبت المال بخلاف ما ادعى المستاجر فانها لم تقبل لانه ثبت العقد لكن ثبت بدل الاجارة باقراره [و يثبت السكاح بالف] عنده سواء ادعى الزوج او الزوجة الاقل او الأكثر لانه لا اختلاف في الاصل وهو العقد بل في التبع وهو المال فثبت الاقل لاتفاق الشاهدين عليه [خلافا لهما] فانه لا يثبت السكاح بالف بل لا يثبت النكاح اصلا فلا يثبت الالف وقيل هذا الاختلاف فيما اذا ادعى الاكثر واما اذا ادعى الاقل فلم يثبت بلا خلاف وقيل الاختلاف فيما اذا ادعت الزوجة واما اذا ادعى الزوج فلم يثبت بالاجماع والاصح هو الاول وما في الامالي قول ابي يوسف رح مع ابي حنيفة رح كذا في الهداية وغيره الا ان هذا التفصيل خلاف ما في العمادي ان شهود البيع والاجارة والطلاق وغيرها لو اختلفوا في مقدار البدل لم تقبل شهادتهم عندهما وكذا عنده الا في النكاح فانها تقبل ويرجع في المهر الى مهر المثل [ولزم] القبول عند الطرفين [الجور في الارث] هو ان ينسب الارث من المورث الى الوراث على وجه لا يتوهم فصل ملك بين ملكهما فلو ادعى دارا مثلا ميراثا من ابيه وافام ييمة لم تقبل الا اذا جر الشاهد الميراث الى الوراث حقيقة كما اشار اليه [بقوله مات مرنند] او معطى الارث المدعي الوراث [ونكره ميراثا له] او حكما كما اشار اليه بقوله [ار مات و] الحال ان [ذا ملكه ار] مات وذا [في يده] وتصرفه وفيه اشعار بالهم لو شهدوا الحي ان العين كان ملكه تقبل بالاتفاق وباده لو شهدوا انه كان في يده لم تقبل وعن ابي يوسف رح انها تقبل كما في الكفاية وعبارة [فان قال] الغاسد [كان] هذا الشيخ [لانيه] او المدعي [اودعه] ابوه [از اعارة] از اجارة [من] كان [في يده] من المستودع والمستعير والمستاجر فان الموصل مقبول ثان على التناقض [جاء] هذا القول من الغاسد بالاجماع لان يد هؤلاء كيد المالك ولذا فرع على السابق ولبس بين مالك ولذا قال [بلاجر] فتركه لبس باحسن نظرا الى الغاء كما ظن ثم شرع في شهادة الفرع فقال [وتقبل] استحسانا [الشهادة على الشهادة] فصاعدا لكثرة الحاجة في كل حق [الا في حد] من الحدود [وقرود] فانها لم تقبل فيه لشبهة الزيادة والنقصان بتداول الالسنه وفيه اشعار بانها تقبل في التعزير وهذا رواية عن ابي يوسف رح وعن ابي حنيفة رح انها لم تقبل كما في الاختيار [و شرط



لها [ اى لقبوله شهادة الفرع ] تعدّل حضور الاصل [ لادائها بأحد من الاسباب الثلاثة ] موت [ اى موت الاصل كما فى الهداية وغيرها لكن فى نضائه النهاية وغيره ان الاصل اذا مات لا تقبل شهادة فرعه فيشترط حيوة الاصل [ او مرض ] لاياتي معه مجلس الحكم وفيه اشعار بأنها تقبل اذا كان الاصل متحرّكاً كما فى المنبة وكذا احبس الاصل فى سجن الوالي واما سجن القاضي ففيه خلاف كما فى المحيط [ ارسفر ] شرعي فى ظاهر الرواية وعليه الفتوى فلو كان الفرع بحيث اوحضر الاصل مجلس الحكم امكده البيوتته فى منزله لم نقل شهادته و تقبل عند اكثر المشايخ وعليه الفتوى كما فى المصمّرات ولو كان الاصل فى المصر لم تقبل عنده وفي رواية عن محمد رح و تقبل عدمها كما فى الخزانة [ و ] شرط لها [ شهادة عدد ] من اثنين فصاعداً [ عن كل اصل ] من رجلين او رجل وامرأتين فلا يشهد على شهادة رجل اقل من نصاب الشهادة وفيه اشعار بانهم لا يشهدوا على شهادة امرأة وقد جاز ذلك وان لم يقض حتى تشهد امرأة اخوت مع رجل آخر كما فى قاضيان وبانه لا يشهد اصل على شهادة نفسه ومع رجل آخر على شهادة اصل آخر كما فى النهاية [ لا ] يشترط [ تعائرفرى هذا ] الاصل [ و ] فرعى [ ذلك ] الاصل فيشهد رجلان مرة على شهادة احد الاصلين ومرة على شهادة اصل آخر وفيه اشعار بان لا يشهد اصل على شهادة نفسه وفرعان على آخر وقد جاز ذلك كما فى النهاية [ و بقرول الاصل ] اى اصل كل من الفرعين عند التحميل [ اشهد ] عند الحاجة امر من الاشهاد فلو اشهد رجلاً وهناك رجل يسمعه لم يجوز له ان يشهد [ على شهادتي ] فلو لم يذكره لم يجوز خلافاً لابى يوسف رح فانه معلوم كما فى المحيط [ اني اشهد بكذا ] اى بان فلان ابن فلان ابن فلان افرع عنى له بالف درهم والحملة بدل من المجرور وفيه اشعار بانه يجب ان يقول عند الفرع وقت التحميل كما يشهد عند القاضي فان مجلس الاشهاد كمجلس القضاء كما اشير اليه فى الهداية وغيرها لكن فى المشارع ان نأخير هذا القول عن الامر ليس بختم [ و ] يقول [ الفرع ] اى فرع كل عند القاضي [ اشهد ان فلانا اشهدني على شهادتي بكذا ] نقديمه على ما بانى ليس بختم وقوله فلانا مشعر لوجوب ذكر اسم الاصل كاسم ابيه وجده كما فى الخزانة [ وقال ] فلان [ لي عهد على شهادتي بذلك ] هذا مما لا بد منه خلافاً لابى يوسف رح كما فى فاضلخان فيحتاج الاشهاد فى العربى او الفارسي الى ثلث شهادات او كذات والاداء فيهما الى خمس منهما والاحسن الاتصّر ان يقول ( و بقرول الاصل اشهد على شهادتي بكذا ) و الفرع ( اشهد على شهادة فلان بكذا ) على ما قال المصنف وهذا مختار الفقيه ابي جعفر وادنى اللبث والامام السرخسى وهو اسهل وايسر وذكره محمد رح فى السير الكبير كما فى المحيط وغيره وهو الاصح كما فى الزاهدى فيحتاج الاشهاد والاداء الى شينين او الكافين وفى الاختيار الاحسن ما ذكره الاحوط ما قال الخفاف ان يقول الاصل اشهد بكذا واشهدك على شهادتي بكذا والفرع اشهد ان فلانا شهد عندي

بكذا واشهدني على شهادته فأمرني ان اشهد على شهادته ليكون اعدل من الاختلاف فيحتاج  
 الاشهاد الى خمس شينات و الاداء الى ثمان [ وصح تعديل الفرع ] الذي هو عدل عند القاضي  
 [ الاصل ] الذي لم يعلم عدلته بان قال هو عدل ومن عهد رج انه لا يصح كتعديل نفسه وفيه ايماء  
 الى انه لو قال الفرع ان الاصل ليس بعدل او لا اعرفه لم يقبل شهادته كما قال الخصاف وعن  
 ابي يوسف رج انه يقبل وهو الصحيح على ما قال الحلواني كما في المحيط والى انه يجب ان يكون  
 الاصل عدلا فلو عرس الاصل او فسق او اعصى او ارتد لم تقبل شهادة فرعه كما في الخزانة والى انه  
 لو غاب كذا سنة ولم يعلم بقاؤه على عدلته قبل شهادة فرعه ان كان الاصل رجلا مشهورا كما في  
 النخيرة [ و ] صح تعديل [ احد الشاهدين ] الفرعين الذي هو عدل عند القاضي الفرع [ لآخر ]  
 الذي لم يعلم عدلته لانه من اهل التزكية وقبل ان تعدله لا يصح لانه متهم بانه يريد تنفيذ  
 شهادته كما في النهاية وغيره ولا يخفى انه مخن عن السابق وشامل لتعديل الاصل فرعه اذا  
 حضر وقد صح ذلك كما في القدروري [ وانكار الاصل ] قبل موته او بعد حضوره الشهادة في هذه  
 الحالة [ يبطل شهادة الفرع ] فان شهد لم تقبل فان التحميل شرط وفيه ايماء الى ان اكاره الاشهاد  
 مبطل والى ان الاصل لو نهى الفرع عن الاداء لم يعمل نهيه وفيه خلاف كما في المحيط والى ان حضور  
 الاصل لم يبطل شهادة الفرع وفيه خلاف كما في حضوره بعد القضاء بناء على ان القضاء بشهادة  
 الاصل والفرع كما في قضاء المنية [ ومن اقر ] اقرارا حقيقيا او حكما بلا اكره [ انه شهد روزا ]  
 بالسمى ا كذا [ شهر ] اى بعث به القاضي الى اهل سوقه وقت الضحوة اجمع ما كانوا وان لم يكن  
 سوقيا فالى اهل محلته وقت العصر اجمع ما كانوا ويقول امين القاضي ان القاضي يقرئكم السلام و  
 يقول انا وجدنا شاهدا زورا فاحذروه وحذروا الناس [ ولم يعز ] ولم يضرب وهذا عنده واما عندهما  
 فيضرب ثم يشهر وقبل لا يشهر كما في الحقايق ويغتنى بقوله وقالا يضرب وجيعا ويحبس تاديبا ولا  
 يسود بالاجماع كما في السراجيه ولا يبلغ تعزيره الى اربعين عند محمد رج خلافا لابي يوسف رج وقال  
 الحاكم ابو محمد رج الكاتب ان رجعا تابا لم يعزر بلا خلاف ومصرّا يعزّر بالضرب بلا خلاف وان لم يعلم  
 فمحل الخلاف ثم اذا شهر وعزّ فتاب فان كان فاسقا تقبل شهادته على الخلاف وان كان مستورا لم يقبل  
 ابدا وكذا عدلا كما في رواية عن ابي يوسف رج وعنه انها تقبل وعليه الفتوى كما في النهاية وانما  
 عمم الاقرار ليشمل مثل ما اذا شهد بموت زيد او قتله ثم ظهر حيا او بربوة هلال ثم مضى ثلثون يوما  
 ولم ير الهلال بلا علة او بولادة امرأة ثم ظهر انها بكر وقطع شجر ثم يرجع قائما وفي الاقرار اشارة الى  
 انه لو قال غلطت او اخطأت اوردت شهادته لتهمه او خلل او غيره لم يشهر ولم يعزّر والى انه لا يثبت  
 بالبينة اصلا لانه نفي الشهادة كما في الكافي وغيره والاكْتفاء مشير الى ان التعزير بالادارة والاطاعة

في السوق مع الضرب لم يجز في غير شامد الزور إلا ان القاضي الامامي قد نقل عن العملة انه  
جاز في غيره كتأرك الصلوة عمدا \*

[ فصل \* لارجوع ] صحيح [ عنها ] اي الشهادة [ الاعتد قاض ] لانه نفع  
الشهادة وفيه اشارة الى ان الرجوع لا يكون الا بعد الشهادة والى ان ركنه قوله رجعت عما شهدت او  
شهدت بوزر فلا يثبت الرجوع باقامة البينة ولا باستحلاف الشهود ولا بالاقرار الا اذا جعل لانشاء  
الرجوع واثق انه شرط مجلس القضاء ولو كان القاضي غير الذي شهد عنده كما في النهاية والاعتكاف  
مشعر بان صحة الرجوع لا يتوقف على القضاء بالرجوع او بالضمان ملق ما قال بعض المشايخ كما في  
الصغرى [ فان رجعا عنها قبل الحكم ] بها [ مقطعت ] الشهادة من حيز الاعتبار فلا يجوز ان يحكم بها  
[ ولم يضمن ] اي الراجعان لانهما لم يتلفا شيئا لكنهما قد شهدا كما في الكافي [ و ] ان رجعا [ بعده ]  
اي الحكم [ لم يفسخ ] الحكم لان الاول يرجع بالقضاء [ و ضمن ] عندهما وكذا عنده على الاصح كما في  
الحرانية [ ما اتلفاه ] من المال او المنفعة [ بها ] اي بهذه الشهادة ان كلا فكل وان بعضا فبعض الا اذا  
مرض لانهما لم يتلفا ما للمشهود عليه بالشهادة والاعتكاف مشير الى انهما لم يعززا وقل عزز او لعله اكتفى  
بالمسبق والى ان المدعي لم يضمن لان الحكم ماض ولا القاضي لانه ملحق في الحكم ولذا لو امتنع  
عنه بعد التعديل يائمه ويعزرو ويعزل كما في الكافي [ اذا قبض ] المدعي طرف ضمنا [ لمعاه ] من  
الدين المحجورين اذ العين اذ غيرهما كما في الهداية لكن في الاختيار انهما ضمنا قيمة العين بدون  
القبض لانه يملك بمجرد القضاء بخلاف الدين فانه لا يملك الا بالقبض [ والعبرة ] في ضمان الراجع  
من الشهود وعنده [ للبأي ] منهم [ لا للراجع ] والا يفضي الى الحكم بالضمان مع بقاء الحق  
للمستحق كما اذا شهد اربعة ورجع منها اثنان [ فان رجع احد ثلثة ] من الشهود [ لم يضمن ] ذلك  
الاخذ الراجع لبقاء مبقى الحق [ فان رجع آخر ] من الاثنتين الباقيين [ ضمن ] نصفًا من المقبوض  
لان الاتلاف يضاف اليهما [ و ] ن شهد رجل وعشر نموة ثم رجعا [ اي الرجل والعشرة ] على التغليب  
[ فعلى الرجل سدس ] من المال وعلى العشر خمسة اسداس منه [ عند ابي حنيفة ] [ رح ] فان كل اثنين  
منهن كرجل والزيادة ملق هذا [ و ] ملق كل من الرجل والعشر [ نصف عدما ] لانهن و ان  
كثرن كرجل [ وان رجعن ] اي العشر [ فقط ] بلا رجوع منه [ فعليهن نصف ] اجماعا لان الاعتبار  
لما بقي من النصف [ ضمن العرج ] لا الاصل [ ان رجع ] الفرع [ هو ] للعطف [ والاصل ] جميعا  
لان شهادة الاصل علة العلة وقال محمد رح ان له ان يضمن كلا منهما وفيه اشارة الى انه لو رجع الفرع  
فقط لم يضمن الا هو والى انه لو رجع الاصل فقط لم يضمن احد منهما ونماه في المضمرات [ و ]  
ضمن [ المركبي ] اذا رجع فلو قال في شهود الزنا انهم احرار ثم بعد الرجوع قال هم عبيد وقد علمت  
ذلك ضمن البنية وقال الدية في بيت المال ويجوز ان يكون المعنى ضمن الفرع ان رجع هو

والاصل والمزكي فان شهادتهما علة العلة كما في الكشف [ لا ] يضمن عندهم [ شاهد الاحصان ] اذا رجع لانه اثبت للزاني خصلا لا حميدة هي كونه حرًا مسلما دخل بامرأة بنكاح صحيح وذا ليس هو اثر في اثبات الزنا الموجب للرجم وضمن عند زفر روح لان مكمل العقوبة كاللوجب [ و ] ضمن [ شاهد اليمين ] اى يمين في ضمن شرطية اذا رجع [ لا ] شاهد [ الشرط ] منها فلو شهد شاهد انه قال رجل لغير المدخول بها ان دخلت الدار فاذت طالق وشهد آخر انها دخلت فقضي عليه بنصف المهر ثم رجع الشاهدان ضمن شاهد اليمين فقط لانه السبب المتلف ولو رجع شاهد الشرط فقد ضمن عند بعضهم منهم فحز الاسلام والصحيح انه لم يضمن واليه مال السرخسي كما في الكفاية فالصحيح في قوله [ اذا رجعا ] للمزكي وشاهد الاحصان واليمين والشرط كما ان الطرف للضمان وعدمه المستفاد من المقام ولا يخفى ما فيه من رعاية حسن الاختتام \*

### \* [ كتاب الاقرار ] \*

اقره ههنا واخره من الشهادة لانها حجتان الا انها قاصرة [ هو ] في اللغة اثبات الشيع باللسان او بالقلب او بهما وضده الانكار دون التجرد فانه مختص باللسان كما في المفردات وفي الشريعة [ اخبار ] اى اعلام بالقول فلو كتب او اشار ولم يقل شيئا لم يكن اقرارا يدخل فيه ما اذا كتب الى الغائب اما بعد فله على كذا فانه كالقول شرعا كما في الصغير [ بحق ] اى بما ثبتت ويسقط من عين وغيره لكن لا يستعمل الا في حق المالبة كما مر فيخرج عنه ما دخل من حق التعزير ونحوه [ لاخر عليه ] اى لغير المخبر على الخبر وبه يحتوز عن الانكار والدعوى والشهادة ولا ينتقض على ما ظن باقرار الوكيل والى ونحوهما لنياتهم مناب المتوبات شرعا [ وحكمه ظهور المقر به ] اى المخبر به للمقر له عليه [ لا انشاؤه ] اى لا اثبات المقر به له بهذا اللفظ ولذا قالوا ان المقر له اذا علم ان المقر كاذب في اقراره ثم اخذه منه لم يحل له ديانة الا اخذه عن طيب نفسه فانه تملك مبتدأ كما في الكفاية وغيره وانما لم يكتف بالاثبات عن النفي وجمعهما مبالغة في رد ما قال بعض المشايخ ان الاقرار انشاء كما في العمادي وغيره وانما اطلق اشارة الى ان تصديق المقر له لم يشترط وان ارتد برده ولو صدقه ثم رده لم يصح الرد كما في الكافي ولوردة ثم اعاد اقراره صح الاقرار كما في الزاهدي ولما كان الاقرار خبرا [ فص ] اى فقد صح [ الاقرار بالخمر للمسلم ] لانه ليس بتمليك فيومر بالتسليم اليه [ لا ] يصح الاقرار [ بطلاق او عتق مكرا ] لانه ليس بانشاء والا فقد صح ولو من المكره وفيه اشعار بانه لو اقر بهما هازلا او كاذبا بلا اكراه لصح ذلك وفي اكراه فاصحيان انه لم يصح ديانة [ فلو اقر حر ] فان اقرار العبد وان صح في الحد والقود لكنه لم يصح بالمال [ مكلف ] فان اقرار المجنون والصبي لم يصح الا اذا كان مأذونا وصح اقرار المكران كما

ميتاتي [تتقّح] [اقراره] [ولو] كان ذلك الحق [مجهولاً] لا يدري ولو كان انشاء لم يصح  
لانه تمليك مجهول وفيه اشعار بان المقر او المقر له اذا كان مجهولاً لم يصح فلو قال لزيد على الف  
دروم لم يصح لان زيدا في الدنيا كثير وكذا لو قال لك على احدى الف دروم لان المقضى عليه  
مجهول كما في الكفاية والمتبادر فحش الجهالة فلو اقر لواحد من الناس لم يصح ولا حد هذين صح  
كما في الكرمانى واطلاق الجهالة لا يخلو عن شيع فان كل تصرف يفترض لصحته اهلام الحق فيه  
لم يصح الاقرار به مجهولاً فلو اقرانه باع او اجار شيئاً لم يصح اقراره لانه تصرف فاسد بخلاف ما اذا  
لم يفترض كما اذا اقرانه غصب او ادفع ما لى كيمس وتماهه فى الكافي [رلزمه] فيما اقر بمجهول  
[ببانه] ولو مفصولاً فلو لم يبين اجبره القاضي على بيانه [بما له قيمة] من المال ان كذبه المقر له  
فيما بين لغيره والا لم يكن عليه شيع آخر فلو قال له على شيع وبيان بدرهم صح ولو قال غصبت  
منه شئاً وبين زوجته او ولده اذ كفاً من تراب او قطرة من ماء لم يصح على الاصح [والقول له]  
اي للمقر مع يمينه [ان ادعى المقر له اكثر منه] اي مما بين لانه المنكر والكلام مشير الى انه  
لو انكر الاقرار بمجهول و اريد اقامة البينة عليه لم تقبل لان جهالة المشهود به تمنع صحة الشهادة  
وتماهه فى الجواهر والتخفة [ولا يصدق] المقر [في اقل من درهم في] قوله [له على مال]  
او مال قليل لان ما دونه من الكسور لا يطلق عليه اسم المال عادة ولو قال درهمين او دينيتين كان  
عليه درهم او دينار تام لانه ذكر المصغر لصغر الحجم [و] لا يصدق في اقل [من النصاب]  
العشرين او المائتين [في] قوله له على [مال عظيم من ذهب او فضة] او دراهم او دنانير لانه  
النصاب عند الناس هو العظيم منها وعنه انه اذا قال من الدراهم يصدق في عشرة دراهم كما في  
الهداية والاصح ان الازل منه في حق الغني والثاني في الفقير كما في الكرمانى [و] لا يصدق  
في اقل [من خمس وعشرين في] قوله له على مال عظيم من [الابل] لان العظيم المطلق  
والعدد الواجب الزكوة من جنسه وعلى هذا ينبغي ان يكون من الغنم اربعين ومن البقر ثلثين  
واموال عظام مقدرة بثلاثة نصاب [و] في اقل [من قدر النصاب قيمة في] قوله له على مال عظيم  
من الحنطة او النحاس او غيرهما من [غير مال الزكوة] ولو قال مال نفيس او كريم او جليل  
لزومه مايتان كما في الكفاية [ودراهم] فى الاقرار [ثله] من الوزن المعتاد لان الدراهم جمع  
الرباعي فهو مشترك بين جمع القلة والكثرة والمتيقن من الافراد الثلمة [ودراهم كثيرة عشرة]  
لانه لما وصف لفظ مشترك بين الجمعين بالكثرة و اقل جمع الكثرة احد عشر فالحمل على ما هو  
اكثر جمع القلة من عشرة اولى لانه المتيقن وهذا عنده واما عندهما فامايتان لانه كالمال العظيم  
وفي شاة كثيرة اربعون و ابل كثيرة خمس وعشرون واما حنطة كثيرة فخمسة اوسق عندهما  
ولا رواية عنه والحنطة الكثيرة عشرة اقفرة وكذا كل ما يكال او يوزن كما فى اللّم [وكذا]

درهماً في الاقرار [ درهم ] لانه اقل ما يفسر به وينبغي ان يكون درهمين وفي الكافي وغيره ان في كذا ديناراً ودينارين لانه كناية عن العدد وانه اثنان وفي الاختيار وغيره عن محمد بن كذا درهم بالجرومية درهم حملاً على مائة درهم وفيه اشارة الى ان تمييز كذا قد يكون مجروراً بالاصافة فان محمداً رح هو الامام في العربية مع ان في معني اللبيب انه قول الكوفيين فالرعي الخطي له بكونه خارجاً عن لغة العرب مخطي ومن ظن غير محتاج اليه انه مبني على عدم تمييز العامة [ وكذا كذا ] درهما او كيلاً او وزناً [ احد عشر ] بلا واو لانه اقل عدد مركب يصلح ان يكون تفسيره وتعليل الكافي لكذا ديناراً يقتضي ان يكون اثنى عشر وقس عليه هاتر ما سيأتي [ وكذا وكذا ] بالواو [ احد وعشرون ] لانه اقل عدد مركب مع واو يصلح ان يكون تفسيره [ ولوثلث ] لفظ كذا [ بلا واو فاحد عشر ] لان احداً منها مكرر اذ لا نظير له في المركبات العددية ويتلقى جواب لو بالغاء عند الفقهاء [ و ] لوثلث كذا [ مع واو مائة واحد وعشرون ] لانه اقل اعداد ينكسج واربين والاكثري الاستعمال عطف الاكثر على الاقل [ و ان ربع ] كذا مع واو [ زيد الف ] فهو احد وعشرون ومائة والف [ و ] له [ على ] انا [ و ] له [ قبلي ] بكسر العاف وفتح الباء اي عندي كما في الغاموس وغيره [ اقرار بدین ] له عليه فان على صيغة ايجاب محله الذمة ولا يثبت فيها الدين كما في الكرمانى وكذلك قبلي وقال القدوري انه امانة والاول اصح كما في الهداية وفيه اشعار بان في ذمتي ودين واجب وحق اقرار بدین كما في العلم واختلف في قوله ( ما يقالان ده درم وادى است ) [ وصدق ] المقرانه ودیعة [ ان وصل به ] اي بقوله له على او قبلي درهم فوله [ هو دبعة ] لان المعني حفظ درهم فيكون محازاً لعلاقته الحلول وفيه اشارة الى انه ان وصل به الدين ايضا يكون ودیعة ايضاً وهو دين لتجميعه وان وصل العارية كان قرضاً كما في السهابة والى انه ان فصل عنه لا يصدق انه ودیعة لانه حينئذ يكون كالراجع عما اقر به فلا حاجة الى قوله [ و ان فصل لا ] يصدق [ وصدق ارمعى ونحوه ] مثل في كيهي ارمندوقي او يبتى اقرار بانه [ امانة ] لانها بالعين الاولى من الدين [ وقوله لمعني الالف ] عليه [ اقرها ] امر معناه حل بالوزن الالف الواجب لك على [ او قضيتكها ونحوها ] مثلاً انتقدتها او اقلد فاقبضها او ابرأتني منها او تصدقت بها على [ اقرار ] الا ان تصادقا انه صغيرة لان الاصل اعادة ما في السؤال فالصغير للالف الواجب فلو تركه لم يكن اقراراً كما في الاختيار والكافي ونحوهما لكن في الصغير قضيتك اقرار وعن ابي يوسف رح انه ابرأتني منها ليس باقرار [ و مائة ودرهم ] او درهمان او صاع من البرّ وبرة مما يكثر في الذمة [ او ] مائة [ و ثلثة انواب ] او افراس او غيره مما يقبل في الذمة [ درهم ] في الاول لان التقدير مائة درهم ودرهم وانما اكتفوا به لانه مما يكثر وجوبه في الذمة من الموزون والكيل والمعدود المتقارب [ و ثياب ] في الثاني

لأنهم ذكروا بعد عددين ما يفسرهما كثلثة وعشرون ثوباً فالدراهم والثياب خبران للمبتدئين مرتين واد معني الوار بقريئة الاتي وانما عدل ضرورة لئلا يتوهم كون الحكم انما يون عند اجتماع فمن الظن ان الواواحسن واعلم ان الاصل في الباب ان التجوين ثمن فيثبت في الدمة ولوعينا وغيرهما من الموزن والمكيل والمعدود المتقارب يصلح ثمنا بالوصف فيثبت في الدمة الا اذا عين واما نحو التجوين والثوب فلم يصلح ثمنا اصلا فلم يثبت في الدمة الا اذا لم يكن بمقابلته مال كما في النكاح والعناق والسلم والديات فيثبت في الدمة كما في النهاية وغيره [وفي مائة وثوب او] مائة [توبان] اوفوس افرسان اوغيرهما مما يقبل في الدمة ثوب وتوبان و [يفسر المائة] المبهمة اذا العطف لم يوضح للبيان كما في الكافي لكن في فاضل لو قال الف وثوب او هاة او بعير اوفوس لزم الثياب او الشياه او الابهرة او الافراس [والاقرار بدائة] اي بغصب داية كايمة [في اعطيل] اي بيت الدابة و همزته اصلية اذا الزائدة لم يكن في اول بنات الاربعة الا اذا جرى على الفعل [يلزمها] اي يلزم الاقرار على المقر الدابة [فقط] فلا يلزم الاصطيل عندهما خلافا لمحمد رح بناء على تحقق الغصب في العقار وفيه اشعار بانه لو اقر بثوب في منديل او حنطة في جوالق لزمهما معا بلا خلاف كما اشير اليه في الهداية [وسيف] اي الاقرار بسيف يلزم [جفنه وحمائه] اذا السيف اسم الكل من النصل اي الحديد والجفنه بفتح الجيم وكون الغاء العلاقة والجمائل بالفتح جمع الجمالة بالكسرة ما يشد به السيف على الخناصرة من قطعة جلد طويلة وقال الاصمعي انها جمع لا واحد له من لفظه وكانه مختار المصنف والا فالمناسب المفرد وفيه اشعار بانه لو اقر بخاتم لزمه الحلقة والفص لان الاسم ينطوي على الكل كما في الهداية [وصح اقراره بالحمل] اي حمل شاة او جارية بان ارضى موزن زيد بحمل جاريته لرجل فوزنها زيد ثم اقر بحملها للرجل وهما مالم بالوصية فلو لم يعلمها بها لم يحل الاقرار والاخذ لحكمة الكذب كما في الكرماني [و] صح الاقرار [له] اي للحمل [ان بين سببا] للملك [صالحا] لتصحيح الاقرار له بان قال ما لي بطن فلانة على الف درهم من جهة دين كان لابيها مات وانتقل اليه او ميراث ورثه منه او وصية له من غيره فاستهكنهما فان بين سببا عبر صالح بان قال انه باع مني هذه الدار بكذا ازا عرضني او وهب مني كذا لا يلزمه شيع اذ لا يتصور شيع منه من الجنين وان لم يبين ميبا اصلا لا يصح عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح كما في الهداية [فان ولدت] ام الحمل [لاقل من نصف الحمل] من حين تحقق سبب الملك كموث الموصي والمورث [فله] اي للحمل [ما ارضه] من المال وان كان غلاما و جارية فالل بينهما في الوصية واثلاثا في الارث وان كان ميتا فهو لواثر الموصي والمورث وفيه اشارة الى ان الام لو كانت معتدة فولدت لا قل من سنتين من موت احدهما استحق الولد ما اقر لانه كان في البطن وانها لو لم يكن معتدة فولدت لاكثر من ستة اشهر لم يستحق كما اشار اليه النهاية وغيره [وان اقر] يقرض او غصب

او رديعة او عارية قايسة ارمستهلكة [بشرط] الخيار ثلاثة ايام نحو لفلان على كذا على اني بالخيار ثلاثة ايام [صح] اقراره بذلك فلزمه المال لوجود الصيغة الملزمة نحو على او عندي [وبطل شرطه] ان شرط الخيار فانه للمفسح الذي لا يكون الا في الانعفاء والاقرار بالخيار ولذا لو اقر المدعي عليه بشيء ثم ادعى انه كذب لم يحلف المدعي المقر له انه ليس بكاذب فيه عند الطرفين خلافا لابي يوسف رح وعليه الفسوق كذا ذكره المصنف وغيره [واستثناء كيلي او وزني] وعدده متقارب [من دراهم صح] ذلك الاستثناء استحسانا [قيمة] فيصح الاستثناء عن الجنس اي من حيث الثمنية فلو قال له على مائة درهم الا دينارا او قفيز حنطة او خمسين جوز لزمه المايه الا قيمة الدينارا او الحنطة از الجوز وقال محمد رح لم يلزمه شيء لانه لم يصح الاستثناء لعدم الدخول وقبه اشارة الى انه لا يصح الاستثناء عن خلاف الجنس اي من حيث انه لم يصلح ثمنا فلو قال له على مائة درهم الا ثوبا او شاة لم يلزمه شيء عندهم لانه لم يدخل في المستثنى منه والى انه يصح استثناء الكل من الكل وهذا اذا اختلف اللفظ ولذا لو قال نعماني طوالق الا فلانة وفلانة وفلانة لم تطلق واحدة منهن كافي الكفاية لكنه خلاف ما ذكره في التوضيح وعن ابي يوسف رح لو قال له على الف درهم الا خمسمائة وخمسمائة لم يصح كافي النخيرة و الى انه لو قال له على مائة درهم ان اكرمني لم يصح لانه رجوع عما اقر به على انه اخبار عن ثبوت الشيء في الماضي والتعلق عما في المستقبل كافي الكرماني [لا] يصح [استثناء الدابع] للمستثنى منه لانه ليس به داخل فيه مقصود فانه كالوصف للموصوف [كالبناء] التابع للدار [والقص] للختام [و النخل] للبيستان فلا يتناول صدر الكلام فيكون الكل للمقر له الا اذا اقام القرينة على ذلك كافي فاضحان وغيره والمتبادر انه لو اقر ببناء دار لدخل ما تحته من الارض وكذا لو اقر بالنخل فقبل مقدار ما يكون فيه من العروق التي لا بقاء لذلك النخل بدونها وقيل مقدار ما يأخذ ظله في كبد السماء وقبل مقدار غلظة وقع الاقرار كافي الطهيري [ودين صحته] اي الدين في صحته ومن الظن انه من قبيل حب رمانك [مطلقا] اي غير مقيد باحد الدينين المعروف السبب والمعلوم بالاقرار [ودين مرضه] الذي غلب على الظن انه مات فيه حال كونه مقبلا [بسبب] حصل [فيه] اي المرض [و] قد [علم] ذلك السبب [بلا اقرار] بل بالمشاهدة ويقال له المعروف السبب كاذبا اشتري شيئا وقبض للبيع اذا قد رآه القاضي او الناس او استقرض شيئا وقبضه كذا لك اراستاجر شيئا او استهلك ما للانسان او تزوج امرأة مجهر مثلها كذلك [سواء] خبر الدينين اي مستوبان في الدرجة فلا يرجع احدهما في القضاء على الاخر [وقد ما] اي دين الصحة ودين المرض المعروف السبب [على] دين ثالث هو [ما اقر به] ولو عينا في يده [في مرضه] لانه يبدأ بالاقوى فالاقوى [و] اكل [اي كل من دين الصحة ودين المرض المعروف السبب والمعلوم بالاقرار فالحل الفرادي فانه اكثر استعمالا] [على الارث] فان حق الورثة لا يتعلق بالتركة الا بعد الفراغ عما يحتاج اليه [وان شمل] الكل اي كل منهما



[ بما له ] فمن الظن ان تنكير الكل انسب بقوله و ان شمل وفيه اشعار بما مر ان الامر ليس  
بتشريك والا لم يحز الا بقدر الثلث الا بتصديق الورثة [ ولا يصح ان يخص ] اي يميز المريض  
باعتباره [ غربا ] اي اذا دين من الدينين الاولين من غيره [ بقضاء دينه ] اي دين ذلك  
الغريم لان فيه ابطال حق الغير ومن الظن ان الظاهر ترك الضمير وفيه رمز الى انه لو خص  
الصحيح غربا بذلك لصح ونمسه في حجر النهاية [ ولا ] بصح [ اقراره ] بدين او عين  
[ لورثه ] عند اقراره فلورثه بدين لم يلزمه لكن في العمادي وغيره انه لو اقر مريض مسلم  
لابنه الكافر واسلم قبل موته لم يصح ولو اقر لامرأته بدين المهر صح وفيه اشارة الى انه لو اقر  
لورثه ولاجنبي لم يصح وقال محمد رح ان اقراره لاجنبي بقدر نصيبه صح والى انه يصح اقراره  
لورثه وميتاني وذكر في الخواهر انه لو حكم حاكم بصحة الاقرار للورث لم يحكم ببطلانه ولم  
يصرميراثا [ الا ان يصدق البقية ] اي يرضي بقية الغرماء بذلك التخصيص وبقية الورثة بذلك  
الاقرار فيكون الاستثناء متعلقا بالمثليتين على ما ذكره المصنف ومن الظن ان لفظ التصديق  
يرده فان باب المجاز مفتوح كما ذكرنا لكنه يشك بما ذكره في التوضيح ان الاستثناء اذا تعقب  
الحمل المعطوفة ينصرف الى الكل عند الشافعي والى الاخير عندنا وهو المذهب عند محققي البصرية  
كما في الرضي وفيما ذكره اشعار بان التصديق المعتبر ما يكون قبل الموت واليه اشار تعليل صاحب  
الهداية حيث قال لانه تعلق حق الورثة بما له في مرضه وهكذا اجاب ابنه نظام الدين وحافده  
عماد الدين كما في العمادي لكن في وصية الظهيرية ان لا رواية في التصديق قبل الموت لكن  
في خزانة المفتين انهم لو اجازوا قبل موته لم يعتس ولهم ان يرجعوا والمعتبر بعده [ فيبطل ]  
اقراره لغلام جهل نسبه وبولك مثله لملته [ ان ادعى بونه ] وصدقه الغلام [ بعده ] اي الاقرار لان  
البوة ثابتة بينهما وقت الاقرار الا انها غير ظاهرة فيكون اقرار الورثة [ لا ] يبطل اقراره لامرأة  
اجنبية [ ان نكح ] تلك المرأة بعده لانه لم يكن وارثا عند الاقرار [ ولو اقر ] رجل [ ببنة  
غلام ] اي ولد كبير فيستمل البنت [ جهل نسبه ] في بلد هو فيها وهو المراد من مجهول  
النسب في كل موضع كما في النسبة لكن في عتاق الكفاية ان المراد ما جهل نسبه في بلد يتولد فيه  
فان عرف نسبه فيه فهو معروف النسب [ وبولك مثله ] اي الغلام [ لملته ] اي المقر بان يكون  
الرجل اكبر منه باثني عشرة سنة ونصف والمرأة اكبر منه بتسع سنين ونصف كما في المضمرات  
[ وصدقه الغلام ] في مدة حياته او ممانه عطف على اقرودن غيره ولا حالا عن فاعله والا لزم  
ترك الغلام وانصافه بالتصديق حال الاقرار [ ثبت ] منه [ نسبه ] اي الغلام نصاركغيرة من  
الورثة ولا يؤثر انكارهم نسبه والمتبادر ان يدعي انه غلام نفسه فلو ادعى انه غلام ابنه لم يثبت  
نسبه وكان كالاقرار بالاخ كما في الذخيرة واذا اشترط جهالة النسب لان النسب لم يثبت من شخصين

وأما اشتراط التصديق إشارة الى انه لم يثبت نفيه بمجرد الاقرار والى انه شرط ذلك في المقر له العقل فلو كان غير عاقل لم يشترط التصديق كما في المشاهير وكأنه اراد مما في اعتاق قاضيان ان اشتراط تصديق المقر له قول بعض المشايخ والصحيح انه لا يشترط اي تصديق غير العاقل [ و شرط تصديق الزوج ] مع الشرائط السلة الماضية [ او شهادة ] نحو [ قابلة ] من رجل او امرأة [ في اقرارها ] اي الزوجة [ بالولد ] اي الذكر او الانثى لما فيه الزام النسب على الزوج وفيه إشارة الى ان احد هذين الامرين انما شرط اذا قام النكاح بينهما واما اذا كانت معتدة فيشترط تصديقه او حجة نامة عنده واما عندهما فيكفي شهادة واحدة كما في دعوى الكافي والى انها لو لم تكن ذات زوج ولا معتدة ثبت النسب كما قالوا وقيل لا يقبل قولها سواء كانت ذات زوج او لا كما في النهاية [ ولو اقر ] رجل [ بنسب من غير ولد ] قريب بينهما كالخال والعمة والجد وابن الابن [ لا يصح ] اقراره بالنسب وان اوجب النفقة والحضانة ولا بد لنبوت النسب من البينة كما في التختة وفيه اشعار بأنه يصح اقراره بالوالدين واشترط فيه الشرائط الثلاثة كما في الكافي والهداية لكن في النهاية والخلاصة وغيرهما من المتد واليات انه لا يثبت نسب الام بالاقرار [ و برث ] هذا المقر له من ذلك المقرلانه وان يطل الاقرار في حق النسب على لالزام النسب على الغير لكنه صحيح في حق الارث [ الا ] اذا كان [ مع وارث ] ولو بعيدا اذ رحم فانه لا يرث المقر له حيثئذ فلو اقر باخ وله عمة او خالة كان الارث لها دونه لما لم يثبت نسبه لايضاحم الوارث المعروف ولو اقر باخ وليس له وارث آخر كان المال له الا اذا رجع عن اقراره فانه حينئذ يبيت المال كما في المصمومات [ ومن اقر باخ ] له [ رابو ميث شاركه ] اي شارك المقر في الارث [ المقر له ] سواء كان معه وارث آخر او لا لانه يورث باقراره فيأخذ المقر له نصف ما قبض المقر من النركة [ بلا ] ثبوت [ نسب ] لما مروا من ذكره زدا لما روى عن ابي يوسف روح انه ثبت نسبه من الميت اذا كان هو الوارث لا غير كما في المصمومات [ ولو اقر احد ابني ] ميت له [ اي للميت ] [ على آخردين ] الف درهم مثلا مبتدأ ما قبله خبره والجملة صفة لميت [ بقبض ابيه نصفه ] اي اقر يقبضه نصف الدين خمسمائة وكذلك ابن آخر [ فلا شيع له ] اي للمقر من الدين لان الاقرار بالقبض اقرار بالدين على الميت وهو غير مضمون [ والنصف ] الباقي خمسمائة [ للآخر ] من الابنين وفيه إشارة الى انه لو اقر بقبض الكل وكذلك ابن الآخر فان حلف كان له ان يرجع الى المدين بالنصف ثم المدينون الى المقره اذا ترك ابرهما الفاعينا والى انه لو اقر احد صبا بدين على ابيهما اخذ الدين نصفه من نصيبه وهذا عند الفقيه ابي الليث وقال غيره اخذ الكل من نصيبه كما في الخلاصة ولا تخفى ما في ذكر الاخر في الاخر من رعاية حسن الاختتام والله اعلم بالصواب \*

## \* [ كتاب الدعوى ] \*

أخروا عن الأضرار وضعا لأنها تكون موهنة منه طبعاً [هي] واحدة الدعوى بفتح الـ واو وكسرهما كما في أول الحقايق غير منوبة لأن ألفها للتأنيث اسم من الادعاء مصدر ادعى زيد لمن عمر وما لا أي طلبه لأخذ العين أو الدين كما في الكرمانى فزيد المدعى وعمرو المدعى عليه والمال المدعى والمدعى به لغو كما في المغرب وقال شيخ الإسلام وغيره أنها إضافة الشئ إلى نفسه حال المسئلة والمنازعة كما في النهاية فهي مشتركة بين معنيين كل منهما اعم من المعنى الشرعي وهو [أخبار] عند القاضي أو الحكم ذاته شرط كما في الاختيار [بحق] معلوم فإنه شرط وفي شمول دعوى المنفعة خفاء والإطلاق في الموضوعين لا يخلو عن شيب [له من غيره] أي للمخبر لمن غير المخبر بحضرة كما يأتي ومن الظن أنه منقوض بدعوى الوكيل والوفى والوصي لما مر في الأضرار ولما كان مدار الباب على اللدعي والمدعى عليه نهرهما مع الإشارة إلى الحكم فقال [والمدعي] شرعاً [من لا يجبر] أي لا يكره [من] هذه [الخصومة] أي الخصامة وطلب الحق فلا يشكل بما كان فيه مخصصاً من وجه آخر كما إذا قال قضيت الدين بعد الدعوى فإنه لا يجبر على هذه الخصومة إذا تركها [والمدعى عليه من يجبر] على هذه الخصومة والجواب فلا يشكل بوصي اليتيم فإنه مدعى عليه معني فيما إذا أجبره القاضي على الخصومة لليتيم وإنما عرفهما بذلك وحدل عما يقتضي التعريف إشارة إلى اختلاف المشايخ فيهما فقتل المدعي من لا يجبر بحق له من غيره والمدعى عليه من يجبر بأن لا حق لغيره عليه والمدعى من يلتمس خلاف الظاهر والمدعى عليه من يتمسك بالظاهر [وهي إنما تصح] فيه إشعار بأن الدعوى كما تكون صحيحة تكون فاسدة فالصحيحة ما يتعلق به احضار الخصم وجوب الحضور والمطالبة بالجواب إذا انكر والاثبات بالبينة ولزوم احضار المدعي والفاصلة بخلاف ذلك بأن لا يكون ملزمة لشيء على الخصم إذا ثبت كمن ادعى على غيره أنه وكله أو يكون المدعي مجهولاً في نفسه كما في الكفاية [بذكر شيء] أي قول دين أو عين [علم جنسه] أي جنس ذلك الدين [وقدره] بأن يقال مفرقة متقابل من الذنب أو مكائيل من الحمطة وفيه إشارة إلى أنه لو كتب صورة دعوى بلا عجز عن تقريرها لم تتمتع كما اشير إليه في الخزانة وإلى أنه لا يشترط بيان النوع كالربيعية والصفة كالجميع والسبب كالبيع والقرض كما يشعر به ظاهر الهداية إلا أنها شرط كما في النخبة وغيرها وذكر في مداينات النية أن بيان قدر الكاغذ وصفه ومقدار المال شرط في دعوى قبالة في يد الدائن ولا يشترط بيان عدد الخطوط [و] بذكر [أنه] أي الشئ المعين بقرينة قوله [في يد المدعى عليه] أي في تصرفه بحيث ينتفع به من عينه فمن الظن أنه تسامل في البيان حيث شرط لصحة الدعوى مطلقاً ذكر الجنس والقدر وهو مختص بالدين وفي الأضافة إشارة إلى أنه لو احدث يده على

مقار في يد غيره لم يصرف بهذا دايد ولذا لو علم به القاضي امر بالتسليم اليه والى انه لو اخذ شيئا من رجل على انه ملكه ثم ادعى واقام بيته على ذلك نقبل لانه الخارج بالحقبة كما في العمادي [و.ي.] دعوي [المنقول يزيد] على ما ذكر من الجنس والقدر وانه في يد المدعي عليه قوله [بغير حق] لاحتمال ان يكون مسبوفا بمثل الثمن على ما قالوا كما في الهداية وفيه اشعار بأنه يزيد في العقار ايضا عند بعض المفاين كما في قاضيخان والخزانة وهو المختار عند كثير من اهل الشروط وفي الكلام رمز الى انهم لو شهدوا انه ملك المدعي بلا ذكر انه في يده بغير حق لم نقبل والاصح انه نقبل كما في خزانة المفتين [و.ي.] دعوي [العقار لا يثبت اليد] اي يد المدعي عليه [الإبحة] اي بيته تامه فلو ادعى انه ملكه بلا ذكر انه في يده لم يصح وان اقربه ذواليد وقيل ان اليد يصح بالاقرار كما في الهداية فيحلف على الملك حينئذ فلو اقربه امر بترك التعرض لكن لا يقبل البيعة على الملك بدون اثبات اليد بالبيعة وفيه اشارة الى ان هذا الحكم جار فيما اذا ادعى العقار بسبب وقد صح هذه الدعوي بالاقرار باليد والى ان في المنقول اثبت اليد بالاقرار والى انهم لو شهدوا انه في يد المدعي عليه لم تقبل في ظاهر الرواية وعن محمد رح انها تقبل واعلم انه اذا شهدوا انه في يده يسألهم القاضي انهم شهدوا عن سماع او عايناه لانهم ربما سمعوا اقراره انه في يده وهذا لا يختص به فانهم لو شهدوا على البيع مثلا يسألهم من ذلك فانها شهادة بالملك للبايع والمالك لا يثبت بالاقرار الكل في العمادي [او علم القاضي] باليد فانه بمنزلة حجة الا في بعض الاحكام كما في المطولات [والمطالبة به] اي انما تصح بمطالبة المدعي والمدعي عليه بالمدعي عينا كان او دينا منقول او مقارا لان فائدة الدعوي اجبار القاضي المدعي عليه على ايفاء حق المدعي وذا لا يجوز للقاضي الا اذا طالبه به فامتنع كما في الاختيار فلو قال في عليه عشرة دراهم ولم يزد على ذلك لم يصح دعواه ما لم يقل للقاضي مرة حتى يعطينيه وقيل يصح وهو الصحيح على ما قال ابو نصر كما في الخلاصة وغيره [واحضارة] اي باحضار المدعي عليه ما يدعيه المدعي مجلس الحكم اذا ثبت اليد كما اذا شهدوا انه في يده قبل هذا بسنة فانها تقبل لان الثابت لا يزول بالشك [ان امكن] احضاره بان لا يكون له حمل وموتة كالسك والزعفران فان لم يكن بان يكون له حمل بان يكون بحال لا يحمله انسان الى مجلس القاضي الا بالجرة او لا يمكن رفعه بين واحدة او يختلف سعره في البلدان على الخلاف لم يجبر على الاحضار فان كان صبرة او قطيعا او دحي فللقاضي ان يحضر بنفسه او يبعث امينا ليسمع الدعوي والبيعة ويقضي ثم اذا كان خارج للصر ثم يمضيه كما في العمادي وذكر في الخزانة انهم لو شهدوا بشيء مغيب عن المجلس قبلت وان امكن احضاره بخلاف ما قال بعض الجهال انه لا يقبل [ليشير اليه] اي المدعي [المدعي] عند الدعوى [والحامد] عند ادائها [والخالف] اي المدعي عليه عند الاختلاف لانه شرط الاعلام بالقصى ما

يمكن وذكر في القامد الاحتياط ان يجمع الخالف بين الاشارة بالاصبع وبين اسم الاشارة والمشار اليه فيقول ( كما مر بين يدي محمد بن الصلوة والسلام بين يدي محمد بن يونس ) كميل بن عيسى بالاشارة ثوبه فيكون صادقا في يمينه كاذبا في انكاره [ وذكر قيمته ] اي انما يصح بل كسر قيمة مال [ ان نعلن ] احضاره بالهلاك فلو لم يذكرها لم يصح الدعوى بانفاق الروايات كما في يمين قضاء الخلاصة وفيه اشارة الى انه لو كان فايما يصح وهو الاصح كما في محاضر الخلاصة والى انه لا يشترط ذكر اللون والذكورة والانوثة والسن في الدابة وفيه خلاف كما في القامد وقال السيد ابو القاسم ان هذه التعريفات للمدعي لازمة اذا اراد اخل عينه او مثله في الملبى واما اذا اراد اخل قيمته في القيمي فيجب ان يكتفي بذكر القيمة كما في محاضرة الخزانة [ و ] ذكر [ الحدود ] جمع الحد هو ما يتميز عقاره عن غيره مما لا يتغير كالدر والاراضي فالسور والطريق والنهر لا يصلح حدا لانه يزيد وينقص ويخرب وهذا عنده خلافا لهما وهو المختار عند شمس الاسلام [ الاربعة او الثلاثة ] عند الثلاثة لوجود الاكثر من ان الطول يعرف بذكر الحدين والعرض بأحد هما وقد يكون مثلثة ومن ابي يوسف رح يكفى الاثنان وقيل الواحد [ في ] دعوي [ العمار ] لانه عرف بها وفيه رمز الى انه يبدأ بامامها ومنها وعند الشيخين بالمغرب ثم المشرق ثم الشمال والى انه يحل ولو مشهورا وهذا عنده خلافا لهما فلو لم يحل وفي بصحة ذلك نفذ والى ان ذكر المصمر والقرية والمحلة لا يلزم كما قال بعضهم وذكر المرغيناني انه لو سمح قاضي يصح هذه الدعوى والاحسن ان يبدأ بالامم دار في بلد كذا في محلة كذا في مكة كذا الكل في العمادي واما اشترط ذكرها اذا انكر المدعي عليه واما اذا اقر بعد الدعوى فالقاضي يأمره بالتسليم اليه لان الجهالة لا تضر بالاقرار كما في القامد [ و ] بذكر [ ائمة اصحابها ] اي الحدود [ و ] ائمة [ نسبهم ] اي آباء الاصحاب [ الى ] اسماء [ الحد ] اي اجداد الاصحاب والاحسن اسماء اصحابها الى اجدادهم فيقول في كل حد ينتهي الى ملك فلان بن فلان بن فلان وقال ابو يوسف رح لم يشترط ذكر الحد واليه ذهب بعضهم والاول الصحيح فلو قضى بالناني نفذ والعروة لارتفاع الاشتراك فلو اشهر رجل لا يحتاج الى ذكر النسب وفي اضافة الاصحاب اشعار بانه لما ذكر المالك فيقول لزيق ارض المملكة في يد الفلاني ولو اكتفى باليد يصح على المختار ولزيق ارض وقف على مسجد في يد الفلاني ولزيق ارض من تركة الفلاني لا ارض ورثة فلان لجهالة كما في العمادي [ واذا صحت ] الدعوى بما ذكر [ سال القاضي الخصم ] اي المدعي عليه [ عنها ] اي عن حقيقة هذه الدعوى للفرق بين القضاء بالاقرار واليمين والحاصل ان القاضي امر المدعي بالسكوت واستنطق المدعي عليه بلا التماس المدعي وهذا اصح مما اختاره بعض القضاة انه قال القاضي للمدعي اخبر تمي بخبر فماذا اصنع فان التمس السؤال من جوابه مال عنه وفيه رمز الى انها اذا فسدت قال له قم فصمت دعواك واما ترك معاملة القاضي مع الخصمين

قبل اظهار الدعوى اشارة الى انه ان شاء سكت حتى يمتد المدعى بالكلام او تكلم اولاً وقال ما لكما فان حشمة القضاة قد يمنعهما عن ذلك وهذا اصح مما اختاره بعض القضاة من السكوت لان في التكلم تهيج الفتنة كما في قضاء البسوط [ فان اقر ] الخصم بما يدعيه المدعى اقراراً بالعبرة او الكتابة فانها احدى اللسانين وذلك كما اذا برح من المرض ولم يقدر على التكلم لصعفه فكتب اقراره [ او انكر ] انكاراً صريحاً او غير صريح كما اذا قال لا اقر ولا انكر فانه انكار عدلهم وما روي انه اقرار غير ظاهر فيحبس حتى يقرر فغلط على ما اشير اليه في المنية [ و مال ] القاضي [ المدعى ] في سرورة الانكار [ بينة ] على ما ادعاه [ فاقام قضي ] في الصورتين [ عليه ] اي الخصم وفيه توسع فان القضاء بالاقرار الزام للخروج عن موجب ما اقر به لانه حجة بنفسه وبالبيئة جعلها حجة لتوقف حجيتها على القضاء والكلام مشير الى ان المدعى عليه لو سكت فاقام المدعى بينة لم يقض عليه روي رواية قضي كما في المنية والى انه لو انكر وانام بينة ثم اقر قضي عليه بالبيئة كما قال بعض المعايين والاقرب الى الصواب ان يقضي بالادوار على ما قال آخرون كما في العمادي [ وان لم يقيم ] المدعى البينة بان يقول لا شهدت لي او هم غيب او مرضي [ حلفه ] اي الخصم وفيه اشارة الى انه انما يترتب التحليف على صحة الدعوى فيحلف فيما لا يشترط فيه الدعوى من حق الله تعالى كالطلاق والعتاق والا يلاء والظهار وحرمه المصاهرة والرفق وغيرها وتماه في العمادي والى انه لو حلفه المدعى لم يعتبر وان كان في مجلس القاضي فيحلفه القاضي كما في شهادات المنية وينبغي ان يقيد التحليف فانه انما رسعه ان يحلف اذا ظن ان المدعى مبطل في دعواه اما اذا ظن انه صادق فلا يحلف بل يدفع المال اليه وكذا اذا شك انه صادق لا ينبغي ان يحلف كما في فاضيلان [ ان طلبه ] التحليف [ خصمه ] هو مشترك مرفأ بين المدعى عليه والمدعى وهو المراد فهو احسن فلو استحلف المدعى بعد ما حلفه القاضي بطلبه حلفاً ثانياً فلا يحلف قبل طلبه وهذا عند الطرفين وكذا عند ابي يوسف روح الا في قلائل منها تحليف الشفيع انه ما بطل شفيعته وتماه في العمادي وينبغي ان يستثنى من كان له دين على الميت فانه يحلف قبل طلب الوصي والوارث بالاجماع انه لم يستوف دينه من الميت بوجه كما في الخلاصة وغيرها [ فان نكل ] اي امتنع عن الحلف [ مرة او سكت ] عنه [ بلا أدق ] من حرش او طرش او غيره و [ وقضي ] له عليه بالمال [ بالنكول ] اي بسبب الامتناع عنه [ صح ] ذلك القضاء ونفل عند عامة المشايخ وهو الصحيح لانه بمنزلة الاقرار ولو قال بعد القضاء انا حلف لم يلتفت اليه وفي الرواها وفي ثم و ثم دون الماء اشعار بأنه لا يشترط القضاء على فور النكول فيجوز ان يمهله يومين او ثلثة ولو بعد عرض اليمين ثلثاً كما قال الخصاف وقال غيره انه يشترط وفيه اشعار بأنه لابد ان يكون النكول في مجلس القضاء دون غيره كما في العمادي وقوله بالنكول اشارة الى ان السكوت يسمى بالنكول ايضاً لكنه حكى وهو كالحقيقة في الحكم على الصحيح كما في الهداية والكافي فمن اظن انه مستدرك بل موهم كما لا يخفى ولا يجعل ان يكون

قوله نكل شابلو لمجي النكول وقوله سككت معناه حكمت من جواب المدعي ملق ما ذكرنا من  
 الروايتين [وعرض اليمين] على المدعي عليه في صورة النكول [ثلاثا] من المرات بان يقول له  
 اني اعرض عليك اليمين ثلاثا فان حلفت والا قضيت عليك بما ادعاه ثم يقول احلف بالله ما لهذا  
 عليك هذا المال الذي يدعيه وهو كذا وكذا ولا شيء منه فان ابى ان يحلف يقول كذلك  
 ثم و ثم [ثم القضاء] عليه بدعوى المدعي [احوط] وادى فهو ليس بأمر لازم في ظاهر الرواية  
 وعنه ان العرض ثلاثا لازم فلو قضى بعد العرض مرة لم يصح واليه ذهب الحاكم كما في قضاء المنية  
 [ولا يرد اليمين] من مدعى عليه [على المدعي] وان كان له شاهد واحد [وان نكل خصمه]  
 للحديث المشهور انكائن كالتواتر البينة على المدعي واليمين على من انكر او المدعي عليه وفيه اشعار  
 بانهما لو اصطليا ان يحلف المدعي ويضمن المدعي عليه المال كان الصلح باطلا والمدعى ملق دعواه  
 كما في النهاية [ولا يحلف] المنكر عنده خلافا لهما [في] تسعة امور صرة واكثر من مشرين  
 معني [نكاح] اي نفس النكاح او الرضي به او الامر به فلو ادعى احد من الزوجين بلا بينة  
 فكأ على الآخر وهو منكروه لم يحلف عنده بل تعلق حتى وجد البينة ولها دفعه بتحليف انها  
 ان كانت امراتك فهي طالق ويحلف عندهما عند ابي يوسف رح (باسك ويرا زن نكر ده) وعند  
 محمد رح (باسك ويرا زن تويت ودين مال) وهو احوط كما في الفاعلى [ورجعة] بان يدعي  
 احد الزوجين بعد العدة على الآخر انه راجعها ووطي بعد العدة فان ادعى الرجعة في العدة  
 يثبت بقوله في الحال [و] في [في ايلاء] اي في الرجوع في مدة الايلاء بان يدعي احدهما  
 على الآخر بعد مدة الايلاء انه فاء ورجع اليها في مدته فان اختلفا قبل المدة يثبت الغيب بقوله  
 [واستيلاد] اى طلب ولد بان يدعي احد من الامة والولاء او الزوجة والزوج انها ولدت منه  
 ولذا حيا او ميتا كما في فاضيلان لكن في المشاهير ان دعوى الزوج والولي لم يتصور لان النسب  
 يثبت باقراره ولا عبرة لانكاره بعده ويمكن ان يقال انه بحسب الظاهر لم يدع النسب كما دل عليه  
 تصويهم [ورق] بان يدعي احد من المعروف والنسب والمجهول النسب على الاخر انه عبده المراد  
 بالنسب النعمة والحال كما اشير اليه في العمادي واما اعتبار جهالة النسب لانه لو كان معروف  
 الحال فهو حر او عبد يثبتان فلم يصح عليه هذه الدعوى كما لا يخفى على واقف الفن فمن البطلان  
 الظاهر انه لم يظهر وجهه [ونسب] ثبت باقرار المنكر بان يدعي احد من المعروف والمجهول انه  
 ولده فلو ادعى انه اخوه او اخته او خاله او عمه لم يستحلف بلا خلاف كما في الكافي [ورلاء] اي ولاد  
 العتاقة او ولاد الموالات بان يدعي احد من المعروف والمجهول على الاخر انه معتقه او مولاه فلا  
 يحلف عند ابي حنيفة رح في هذه الامور لان المقصود من الاستحلاف القضاء بالنكول والنكول  
 جعله بذلا واباحة صيانة عن الكذب الحرام والبذل لا يجري في هذه الامور ويحلف عندهما

لانهما جعلتا النكول اقرارا بحيانة عن اليمين الكاذبة والاثار يجري في هذه الامور فيحلف على صورة  
 انكار المنكر لا على دعوى المدعى فيقول بالله ما بينكما نكاح قائم و الفتوى على قولهما كما في الكافي  
 والمنتقى وهكذا في الاختيار معللا بعموم البلوى وذكر في النهاية قال المشهورون ان المدعى  
 ان كان متعنتا يأخذ القاضي بقولهما ومطلوما بقوله [و] لا يحلف عندهم في [حد] هو خالص  
 حق الله تعالى كحد الزنا والشرب والسوق او مغلب حقه تعالى كحد القذف فان حق العبد فيه  
 مغلوب فلو ادعى احد على احد فذنه بالزنا لم يحلف [و] كذا في [لعن] بان ادعته على الزوج بالقذف  
 لانه كالحمد يندري بالبهية والاكتفاء مشعر بانه لم يحلف في غير ما ذكر وفي النظم وقاضيخان انه  
 لا يحلف في اكثر من عشرين صورة سواءا ثم استثنى من الامور التسعة فقال [الا اذا ادعى]  
 على المجهول او لا يحلف منك وقتا في شيء منها الا في وقت ادعاء مدعي [في] ضمن واحد  
 من المذكورات مثل [النكاح] والرجعة وفي ايلاء [والنسب] والاستيلاء والولاء والرق  
 [مال] فانه يحلف فيه بلا خلاف لانه محض حق العبد ولذا يحلف في دعوى العتق والتعزير  
 [كمهر] معجل في ادعائها النكاح او الرجوعين [دنفقة] في الادعائين او ادعاء كونه ولدا  
 وام ولد او معتقا او عبدا له [وارث] في ادعاء الزوجية او القرابة من الميت ولما احتاج الباقي من  
 المستثنيات الى تفصيل اشار اليه فقال [وحلف] بالاتفاق [السارق] عند ارادة اخذ المال [و]  
 ضمن [بالتشديد] ان نكل ولم يقطع [يده] لان المال ثبت بالنكول الذي فيه شبهة بخلاف  
 القطع وما ذكرنا من تفسير كلامه ظهر انه نوه من قال انه تسامح في الاستثناء والحق ان يقول  
 الا في النكاح والنسب ادعى فيهما مالا والاحسن ان يقدم الحد واللعان على الصور المختلفة  
 ويؤخر النكاح والنسب فيقول الا اذا ادعى فيهما مالا كما لا يخفى انتهى ولما انجز الكلام الى ما خلف فيه  
 بلا خلاف ذكر بعض آخر منها على طريق الاستئناف فقال [و] حلف [الزوج] بالاتفاق [اذا  
 ادعت] الزوجة [طلاقا] بلا بينة لها عليه [فينبت ان نكل] الزوج [نصف المهر] قبل الدخول  
 [او كله] بعده [وكذا] حلف بالاتفاق [منكر القود] في النفس او الاطراف [مان نكل في]  
 دعوى [النفس حبس حتى يقر] فيقتص منه [او] حتى [يحلف] فيطلق عن الحبس ولا يحبس  
 ابدا [و] ان نكل [فيما دونها] اي النفس [يقتص] منه لان الطرف كاللح في وقاية النفس ويجري  
 البذل في المال لفائدة قطع الخصومة فيجري في الطرف ولا يرد قطع السارق بالنكول كاطن لان الخصومة  
 شرط فيه فلا يكون البذل الذي هو ترك الخصومة سببا كما اشار اليه الكرمانى وقال ان النكول اقرار فيه  
 شبهة فيلزم الدية في الصورتين [وان مال] المدعى [في بينة حاضرة] في المصر او في المجلس [وطلب  
 حاف الخصم لا يحلف] الخصم عنده ويحلف عند ابي يوسف رح في الصورتين وقول محمد رح مضطرب  
 والاول الصحيح كما في الزاد وفيه اشارة الى انه حلف اذا قال انهم غيب معانة السفر كما في الزاهد



فلو حضروا بجلبت شهادتهم وان شرط عند التحليف ان لا يسمع بعده كما في شهادات النية و الى انه  
لوا كان له بينة عادلة حاضرة ولم يقل بذلك كان له ان يستخلف كما قال سيف الائمة لكن قال عرف  
الائمة هذا اذا ظن انه ينكل واما اذا ظن انه يحلف كاذبا فلم يعز في التحليف كما في قضاء النية  
[ ويكفل ] من التكفيل [ بنفسه ] اي يؤخذ من المدعي عليه كقيل بنفسه وله ان يطالب وكيفا  
بالخصومة وصح ان يكون الواحد كفيلًا وكيفا وان اعطاه فله ان يطالبه بالكفيل بنفس الوكيل  
وان كان المدعي متقولا فله ان يطالبه مع ذلك كفيلًا بالعين ليحضرها كما في الكفاية و اطلاقه مغير  
الى ان القاضي يكفله ولو لم يطلبه المدعي وهذا اذا كان المدعي جاهلا بالخصومة واما اذا كان عالما فلا  
يكفله القاضي بلا طلبه كما في العلم و الى انه كفله ولو كان الخصم معروفا والمدعي حقيرا ومن  
عهد رح انه لا يجبر عليه اذا كان معروفا لا يخفى نفسه والمدعي حقيرا لا يخفى بذلك القدر كما في  
الكرماني [ ثلاثة ايام ] مروية عند ابي حنيفة رح ويكفل الى جلوس القاضي مجلسا آخر ولو سبعة ايام  
و هذا ارفق للناس كما في الكرماني الا ان هذا في الزمن الاول واما في زماننا فالاول ارفق لانه  
يجلس كل يوم كما في النهاية وهو الصحيح كما في الهداية [ وان ابي ] عن اعطاء الكفيل [ لازمه ]  
اي دار المدعي او امين مع الخصم ثلثة ايام حيثما دار الا اذا دخل داره فانه يجلس على الباب ولا  
يمنعه عن الرضوخ والفسل والغداء والعشاء ولا عن العمل الا اذا أدى مؤنته وله ان يلازمه بولده  
واجرائه فان الراي الى المدعي على الصحيح كما في قاضيهان وغيره ويستثنى منه المديونة فانه لا  
يلازمها الا امينة كما في الهداية ومن القضاة النادرين من اوجب حبس الخصم لان المدعي يحتاج  
الى طلب الشهود وغيره كما في قضاء النخبة وتامه في الكفاية [ و ] يلزم المدعي الخصم [ الغريب  
المسافر ] قدر مجلس الحكم لا غير فان اقام بينة والا يحلف او يدعه فهي جملة معطوفة على قوله  
يكفل لانه معطوف على المنصوب في لازمه كما ظن المصنف لانه غريب فيقال ان الغريب يلزمه و  
يكفل ان ابي غيره عن التكفيل [ ولا يكفل ] الغريب [ الا ] من ازل المجلس الى آخر المجلس [ اذا  
الزيادة ضرر بالمسافر لكن في قاضيهان انه لا يكفل بل يؤجل الى آخر المجلس وفي الخزانة انه يكفل  
يوما وعند الاخلاف القول لمكر الاقامة لانه اصل [ والحلف ] الذي يقضي بالنكول عنه يكون  
[ باللثة ] دون غيره فلو حلفه القاضي به فنكل فقاضى به لم ينفذ كما في الكفاية وغيره ويستثنى اصحاب  
الاعداد ولذا لا يحلف الاخرس الا بان يقول القاضي له عليك عهد الله ان كان له عليك هذا فمسير  
بنعم اذلا كما في التينابيع وغيره [ لا ] يحلف [ بالتلاق ] و العتاق و نحوهما فانه حرام [ فان الح ]  
و بالغ [ الخصم ] على التحلف به [ قل صح ] ذلك التحليف [ بهما في راسا ] لكنرة التحليف  
بلله فان لم يصح ذلك فقد ذهب دماءهم واموالهم وقبه اشعار بان اكثرهم لم يعلقوا بهما و  
الراي الى القاضي والاول ظاهر الرواية فلا يميل القاضي الى غيره على الصحيح كما في قاضيهان وغيره

ولهذا لو قال المدعي حلفه بالطلاق احتلها في كفره كما في سير المصدرات وتامه مرّ في الايمان [ويغلط] جواز للقاضي [بصفاته] بلا عاطف والا لتعدد اليمين فيقال على المشهور وقد ذكره المصنف بالله الطالب الغالب المذكور الملك الحى الذي لا يموت ابدا لكن في المتوسطات تردّد فان الاسماء توفيقية وفي الخلاصة والذخيرة وغيرهما انه لا يغلط عند اكثر المشايخ وفي فاضيلان انه لا يغلط بان يقول بالله الرحمن الرحيم وقيل لا يغلط الصالح وينبغي للقاضي ان يعظم حرمة اليمين اولاً ويتلوا عليه ان الذين يخشون بعهد الله وایمانهم ثمناً قليلاً الآية كما في الاختيار و[لا] يغلط وجوباً [بالزمان] ام في الوقت الشريف كادى الجمعة وآخرها وليلة القدر لان فيه تأخير المدعي [و] لا [للكان] الشريف كبين الركن والمقام وبين الرضة والمنبر والمنبر من الجامع والمسجد وعن ابي يوسف رح انه يوضع المصنف في حجره ويقرأ الآية المذكورة ثم يحلف في مكان منها كما في المصدرات [و] يغلط غير المسلم مما اعتقده فيحيث [حلف اليهودي بالله الذى انزل التوراة على موسى وحلف النصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار] وقال الشنخا ان المجوسي حلف بالله لا مير وعنه انه لا يحلف الفرق الثلث الا بالله كما في الكافي وفيه اشعار بانه يحلف بالله وحده لان التعليق لزيادة تأكيد كما في الاختيار [والتنسي] وغيره من المبركين [بالله] وحده لانهم قالوا ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله ربّنا فلا يغلط بالصنم وغيره كما في الكرماني [ولا يحلف] احد من الفرق الاربعة [في معابدهم] ومكان عبادتهم للنهي عن تغطيته [ويحلف على الحاصل] من سبب هو فعل يرتفع كبيع او عصب برفع بالا قالة او الاسترضاء وسمياني [بسم بالله ما] ثبت [بيدكما بيع قائم] في الحال اذا ادعى انه اشتراه [او] ما بينكما [نكاح قائم في الحال] اذا ادعت النفقة فلو ادعت النكاح كان المال على مذهبهما في التحليف كما مرّ [او] بالله [ماهي بائن منك الان] اذا ادعت الطلاق البائن فلو ادعت رجعياً حلف على السبب لكنه خلاف ظاهر الرواية فانه يحلف على الحاصل في الظاهر وفيه اشعار بان سبب الحاصل كما يتحقق في ضمن فعل العقد يتحقق في ضمن فعل آخر من الانعزال الحسية [لا] يحلف [على السبب] اى الفعل المرتفع فلا يحلف [بالله ما بعته ونحوه] مثل بالله ما نكحتها وما طلقها بائناً لانه قد يطرح عليه الا قالة والخلع والنكاح فيحيث يتضرر المدعي عليه وهذا كله عند الطرفين واما عنده فيحلف على السبب الا اذا قال المبرك للقاضي لا تحلفني على السبب فان الانسان قد يبيع ثم يقبل فانه حلف على الحاصل كما في الهداية لكن ذكر في الذخيرة وغيره انه لا يحلف الا على الحاصل في ظاهر الرواية وعن اصحابنا وعن ابي يوسف رح انه لا يحلف الا على السبب وعنه انه يحلف على ما ابتكره من الحاصل والسبب وهذا احسن الاداويل عند الحلواني وعليه اكثر القضاة وقال فخر الاسلام ان القاضي يحلف ما يراه على من الحاصل او السبب [الا ان يتضرر المدعي] من راي المدعي عليه الموجب لحلفه على الحاصل [فيحلف] حينئذ [على السبب] بلا خلاف

نظراله [كلمة] شفعه بالجرار فانه ربما يحلف على مذهب الشافعي روح انه لا يجب المغفرة [ فان  
المفتري المدعى عليه اذا كان شافعيًا حلف على الحاصل ماله قبله شفعة لانه لا يري ذلك فيتضرر  
الشفيع الحنفي فيحلف على السبب ما اشترطته ومن الظن ان المدعى عليه قد يتضرر ببطلان  
الشفعة بتأخير الطلب لانه لا بد للقاضي من الاضرار بأحدهما والاولى به المدعى عليه لانه متمسك  
بعارض السقوط والمدعى بالاصل حيث اثبت حقه بالسبب الموجب له من الشراء [دكنا] يحلف  
على السبب بلا خلاف [في] دعوى [سبب] اى فعل [لا يتكرر] ولا يرتفع برافع لانه لبس مما  
ينضرره والاحسن ان يقول الا ان يتضرر المدعى او لا يتكرر السبب [كعبد مسلم يدعى] على  
سيرة [هتقه] فانه يحلف ما اعتقه لانه لا يعود رقيقًا فيتكرر الاعتاق والمزنا لا يسترق بل يقتل  
و الهرب الى دار الحرب ثم السبي نادر الا انه رواية عن ابي يوسف روح وفي ظاهر الرواية انه  
يحلف على الحاصل كما في الذخيرة ويدخل في الكافي ما اذا بنى على حائط غيره او اجره ميزابا  
على سطحه او رمى ترابا في ارضه اسقى في ارضه نهرا فانه مما لا يتكرر فيحلف على السبب كما في  
الاختيار [وفي الامه] ولو مسلمة [والعدل الكافر] اذا ادعيا عتقهما يحلف ميدهما في ظاهر الرواية  
[على الحاصل] مامى اوهو حر في الحال لان الرق يتكرر عليها بالردة والحق والسبي وعليه  
بنقص العهد والحق والسبي وعن ابي يوسف روح انه يحلف على السبب وتامة في الذخيرة [و  
يحلف على العلم] اى علم المدعى عاه بالمدعى [من ورث شيئا] من عين علم ذلك بعلم القاضي اقرار  
المدعى او بينة المدعى عليه [فادعاه آخر] فقال له القاضي بالله ما تعلم ان هذا العين له وذه  
ايماء الى انه لا يحلف وارث الدين قبل وصوله اليه خلافا للخصاف والاول المختار وعند الفقيه و  
قاضيخان كافي العلم والى انه لو لم يتحقق كونه ميراثا حلف على البتات لتحقيق سببه من كون العين  
في يده كافي الذخيرة والى انه لو حلف على البتات اعتبر لانه اقوى من العلم ولو نكل منه قضى عليه  
لكن في هذا التفريع اشكال كافي العمادي [و] يحلف [على البتات] بالتخفيف اى قطع ما ادعى  
عن المدعى [ان وهب] شيئا [له] اى المدعى عليه [واشتراه] المدعى عليه بلا بينة ثم ادعاه  
المدعى بلا بينة انه له فالمرهوب له والمشتري يحلف بالله ليس هذا ملكا للمدعى وفيه رمز الى انه لو  
وقع الدعوى على فعل المدعى عليه من وجه وعلى فعل غيره من وجه كافي العقود حلف على البتات  
وهذا مشكل لان اعتبار فعل الغير يوجب التحليف على العلم واعتبار فعل نفسه على البتات الا انه  
يرجع جانب الدماء لزيادة الزجر ويستثنى من هذا الاصل الرد بالعيب فانه لو اشترى عبدا ثم ادعى  
السوق في يد البائع حلف على البتات مع انه فعل الغير وقيل التحليف على فعل الغير انما يكون  
على العلم اذا قال المدعى عليه لا علم لي به فيحلف على البتات الا ترى انه لو اقر الوكيل بالبيع ان الموكل  
قبض الثمن وانكروه الموكل حلف الوكيل على البتات والله لقد قبضه الموكل اكل في الذخيرة والى انه في

كل موضع يجب الممين على البتات فيحلفه القاضي علي العلم لا يعتبر وكذا لو نكل لم يعتبر نكوله كما في العمادي [وصح فداء الحلف والصلح منه] أي عن الحلف كما إذا ترجه حلف. على المدعي عليه فاعطى مثل المدعي أو أقل أو صالحه من دعوى الحلف على أقل من المدعي فأنه يصح ذلك ويسقط ولاية الاستحلاف بعده وإنما يصح صيانة لعرضه قال صلى الله تعالى عليه وسلم ذهاب عن أراضكم بأموالكم وقد روي أن عثمان رضي الله تعالى عنه افتدى يمينه فقبل في ذلك فقال أخاف أن يصيب الناس بلاء فيقال أنه يحسب يمينه الكاذب كما في النهاية وفيه إشعار بأنه لا يجوز أن يبيع الممين لأنها لم تكن مالا فله أن يستحلفه بعد ذلك كما في الكرمانى \*

[فصل \* ولو اختلفا] أي المتبايعان مثلاً والواد للاستيناف [في قدر الثمن أو المبيع] فقال البائع أن الثمن الفان أو عبدان وقال المشتري الف أو عبدان [حكم] القاضي [لمن يبرهن] أي أقام البرهان والبيئة على ما ادعاه فإن الكل مدعي والبيئة مترجحة [دان] اختلفا فيه و [برهنا] حكم [لمتبت الزيادة] أي لبائع أثبت زيادة الثمن ومشتري المبيع لأن مثبت الأقل ماكت ولا ينفي الزيادة قصدا بخلاف مثبت الأكثر فلا يعارض [دان] اختلفا فيهما] أي قدر الثمن وقدر المبيع فقال البائع انهما الفان وعبد وقال المشتري الف وعبدان وحجاً [فحجة البائع في الثمن] أولى لأنها مثبتة الزيادة [وحجة المشتري في المبيع أولى] أي ولية وحقيق بالقبول فإن هذا الوزن مشترك بين أصل المعنى والزيادة كما في طلاق النجاة والكرمانى وغيرهما فلا يرد أنه يدل على جواز قبول حجة الأقل ولم يقبل أصلاً [دان] اختلفا في أحدهما أو كليهما و [عجزاً] عن إقامة الحجة [رضياً] واحد أو [كل] منهما إذا قيل له أن لم يرض فسخ المبيع [بزيادة يدعيه الآخر] والضمير المنصوب للزيادة فإنه مصدر [والأ] يرض واحد منهما [تحالفاً] أي اشترك البائع والمشتري في الحلف بالله ما باعه بالف وما اشتراه بالفين فيكتفي بالنفي كما في الأصل وذكر في الريادات أنه حلف بالله ما باعه بالف ولقد باعه بالفين وما اشتراه بالفين ولقد اشتراه بالف فيضم الأثبات إلى النفي للناكيد والصحيح هو الأول لأن الإيمان وضعت على ذلك لأنها متعلقة بالمكرو وفيه إشارة إلى أن التحالف يصح قبل قبض المبيع وهذا استحسان فإن المشتري يدعي وجوب تسليمه والقياس أن لا يصح لأنه ملك المبيع وإلى أنه لا يصح بعد قبضه قياساً واستحساناً كما في المصبرات [وحلف المشتري أولاً] في الصور انبثت على الصحيح لأنه المكسر المطالب بالثمن أولاً ومن أبي يوسف رح البائع أولاً واختلفا في الثمن حلف أولاً من يدعي وإن ادعى معا حلف من شاء وإن شاء أقرع بينهما وإن اتفقا لمواختلفا في جنس العقد فقال أحدهما بالبائع والآخر بالهبة أو جنس الثمن فقال أحدهما أنه دراهم والآخر أنه دنانير لم يتحالفا وهذا عند الشيخين والمختار أن يتحالفا كما قال محمد رح والمتبادر

من البيع هو بيع العين بالثمن فلو كان بيع عين بعين او ثمن بثمان حلف ايها شاء لاستراعيهما في  
الانكار والكل في الاختيار [وفسخ] بطلب احدهما [القاضي البيع] بعد الحلف فانه لم يطلبه تركهما حتى  
يصح على شيء وفيه اشعار بأنه لم يفسخ بنفس التحالف وقيل يفسخ بالارل الصحيح كما في الكافي  
[ومن نكل] منهما عن التحالف [لزمه دعوى الآخر] منهما لان النكول حجة في دعوى الاموال  
[ولا تحالف] احدا اذا اختلفا [في الاجل] اي في جنسه او قدره لانه راجع الى وصف الثمن وتحالف  
عند زور ر [و] كما اذا اختلفا في [شرط الخيار] اي في جنسه او قدره من ثلثة ايام او اقل [و] كما اذا  
اختلفا في [قبض بعض الثمن] او كله ولم يذكره لانه مفروغ عنه باعتبار انه صار بمنزلة مائر الدعاوى  
وفيهِ اشعار بانهما لو اختلفا في قبض بعض المبيع حلقا وهما لا يحلفان كما اذا اختلفا في الحط والابراء  
و مكان دفع المسلم فيه كما في الكافي [وحلف] منهما [المكر] اي منكر الاجل وشرط الخيار وقبض  
بعض الثمن [ولا] يتحالفان بعد الاختلاف في قدر الثمن [بعد هلاك] كل [المبيع] في يد المشتري  
على الصحيح لانه تحالف بعد القبض ويتحالفان عند محمد رح ويقسخ العقد على قيمة الهالك يوم القبض  
وهلاكه شامل لخروجه عن ملك المشتري او زيادته زيادة متصلة متولدة او غير متولدة او منفصلة  
متولدة فانه لا يتحالفان عنده فيفسخ على العين في المتصلة المتولدة من الاصل كالسمن و على العين  
او القيمة في متصلة غير متولدة منه كالصبي وعلى القيمة في المتصلة المتولدة كالشروما في منفصلة  
غير متولدة منه كالسب فيتحالفان ويقسخ على العين بالاجماع كما في المبسوط وهيناني كلامه دال  
على انه لو كان الثمن عينا لتحالفا لان المبيع موجود في احد الجانبين كما في الهداية [وحلف  
المشتري] في هذه الصورة لانه منكر لزيادة الثمن [ولا بعد هلاك بعضه] اي لا يتحالفان اذا  
اختلفا في قدر الثمن غير المقبوض بعد هلاك بعض المبيع في يد المشتري وحلف المشتري في هذه الصورة  
ايضا كما دل عليه العطف [الا ان يرضى البايح بترك حصة الهالك] منه اصلا فصير كان العقد  
وقع على القاييم فقط فانه يتحالفان ويقسخ على القاييم فينصرف الاستثناء الى التحالف على ما قال عامه  
المشايع ولا يبعد ان ينصرف الى تحليف المشتري المراد في كلامه اي حلف المشتري الا ان يأخذ  
البايح القاييم صلحا ولا يأخذ شيئا آخر ويترك حصة الهالك عند البايح فبالخ منهما ما اقربه المشتري  
مع القاييم فانه لا يحلف المشتري في هاتين الصورتين على ما قال بعض المشايخ في تحرير قوله و قال  
محمد رح انهما تحالفا على القاييم بقيمة الهالك فيردان و قال ابو يوسف رح تحالفا على القاييم  
و القول قول المشتري في قيمة الهالك مع اليمين و تمامه في الهداية وانما قلنا في يد المشتري  
لانه لو هلك في يد البايح تحالفا على القاييم عندهم كما في المصموات [ولو اختلفا] اي الموجر  
و المستاجر قبل قبض المنفعة لما يائي [في بدل الاجارة] درهمين او درهم [او المنفعة] شهرين وشهرين  
او فيها معا بان قال الموجر اجرتك الدار شهرا بدرهمين و قال المستاجر استاجرتها شهرين بدرهم

فان لم يقم بينة [تحالفا] فبفسخ الاجارة لاحتمال الفسخ بلا قبض المنفعة [كما في البيع] فان كلا منهما عقد معاوضة [والمنفعة كالبيع والاجرة كالمن] فحلف المورج اولا ان اختلغا في المنفعة والمستاجر ان اختلغا في الاجرة واي نكل ثبت قول صاحبه وان يبرهن قبل وان يبرهن فبينه المستاجر ان اختلغا في المنفعة وبينه المورج ان اختلغا في الاجرة وبينه كل في فضل يدعيه ان اختلغا فيهما كما في الهداية وفي التشبيه اشعار بأنه يحلف من يدعي اولا ان اختلغا فيهما وان ادعيا معا يحلف من شاء وان شاء اقرح بينهما كما في البيع [و] لو اختلغا في بدل الاجارة [بعد قبضها] اي المنفعة [لا] يتحالفان بالاجماع وهذا ظاهر مندهما واما عند محمد رح فلان المنفعة لا تقوم الا بالعقد وقد ارتفع بالتحالف والفسخ [و] لو اختلغا في بدل الاجارة او المنفعة [بعد قبض بعضها] اي المنفعة [تحالفا] فيما بقي اعتبارا للبعث بالكل [وفسخت] الاجارة [فيما بقي] من المنافع لا يمكن الفسخ وهذا لا ينافي ما مر ان هلاك بعض العقود عليه يمنع التحالف عند ابي حنيفة رح لان الاجارة تنعقد ساعة ساعة على حسب حدوث المنفعة فكان كل جزء من المنفعة بمنزلة معقود عليه فيما بقي من المنفعة كمعقود عليه غير مقبوض فتحالفا في حقه بخلاف ثم فان اكل معقود عليه [والقول للمساجر] مع اليمين [فيما مضى] اي في المنافع المقبوضة كلا او بعضا فهذا قيد المثلثين كما في الزامى والمصدرات وغيرهما [و اذا اختلف الزوجان] ولو صغيرين او مملوكين حال بقاء النكاح او بعده [في مناع] اهل [البيت] اي فيما يستفح به من نفسه او مما حصل منه كالغفار وغيره وادعى كل انه له بلا بينة [فلها] بلا خلاف مع اليمين [ما صلح لها] اي ما يختص بالنساء عادة كالامورة والدرع والخمار والملاءة الا اذا كان صابعا او بائعا له [وله] كذلك [ما صلح له] كالعمامة والقميص والسيف والكتاب الا اذا كانت صانعة او بائعة [او] له عند الطرفين مع اليمين ما صلح [لها] معا كالغفور والاداني والقرش والواشي والمنازل والكرورم والمزارع لان الاموال في يده حقيقة واما هنده فلها منه قدر جهاز مثلها وله الباقي مع اليمين وفيه رمز خفي الى ان الزوج لو كان حرانا فهو له وان كانت تطبخ و الى ان الزوجة لو كانت معلجة فهو لها وان كان يعينها و الى انه لو التقط سنبلة او حشيشا كان بينهما كما في الخلاصة [وان مات احدهما] اي الزوجين ثم احتلف الورثة مع الحي في المتاع [فالمشكل] اي ما يصلح لهما [للحي] مع اليمين عند ابي حنيفة رح لان اليد له وقال محمد رح انه للرجل او لورثته وقال ابو يوسف رح ان ما جهزه مثلها فلها اولوارثها والباقي له اولوارثه وفي الاكتفاء اشعار بان ما صلح له اولها فهو له او لورثته اولها او لورثتها بلا خلاف كما في الكفاية وعن زفر والشافعي رح ان المشكل بينهما وعنهما ان المتاع كله كذلك و اليه ذهب مالك وقال ابن ليلى ان المشكل للزوج حيا و لورثته ميتا وقال ابن شبرمة ان المتاع كله له الا ما على المرأة من الثياب وقال الحسن البصري ان المتاع لصاحب

الببت إلا ما إلى الرجل من الثياب فهذه مئونة كتاب الدعوى او مئونة واعلم ان الابن لو ادعى بعد موت ابنته ان الجهاز كان عارية لها والزوج انه كان ملكا فالقول للاب على الاختار الا اذا استمر العرف يدفع الجهاز ملكا كما في الخزانة [ وان كان احدهما مملوكا ] والاخر حرا [ فانكل للحر ] اذا اختلفا [ في الحبرة ] منهما [ والى ] للحي [ اذا اختلفا ] بعد الموت [ منهما كما في عامة شروح الجامع و ذكر السرخسي انه سهو والصواب انه للحر مطلقا وهذا عنده و اما عندهما فملكاتب والمأزون كالحرا لا لهما بدا محتبرة كما في الهاتية وقوله الى مشيرائى ان الخلاف فيما اذا اختلفا في مطلق المتاع لمن ما ذك \* فبدر اسلام كما في المصنفين لكن في الهاتية ان الخلاف فيما اذا اختلفا في الامتعة المشككة [ وسقط ] عند ابي حنيفة وخ [ دعوى الملك للملك ] او غير المقيد بالسبب بان يقول هو ملك لي غصب مني او اخذ بضم الفاء از غصبه مني فلان واحتربه عما اذا قال غصبته مني او اودعتك او اشتريت ملك فانه لم يسقط كما في الخلاصة وفيه ايماء الى انها تسقط ولو كان المدعى عليه معروفا بالرجل خلافا لابي يوسف رح كما في الهداية [ ان يبرهن ذرايل ] فان لم يبرهن لم يسقط خلافا لابن ابي ليلى وقال ابن شبرمة انها لم تسقط بالبرهان وفيه اشعار بانها تسقط اذا علم العاصي او اقر المدعى او برهن على انثارة بالوديعة مثلا كما في الخلاصة [ ان المدعى ] بالفتح واللام للعهد اي مدعى فائما فان هلك لم تسقط لانه صار دينه محله الذمة فينتصب خصما كما في النهاية [ رديعه ] ولو حكما كما اذا برهن انه وكله بالحفظ كما في النهاية او ضل منه فوجده كما في الاقضية وفيه ايماء الى انه لو فال نصف الدار لي ونصفها وديعه و برهن تسقط في هذا الصنف كما في فاضيلخان [ ازارية از رهن از موجر او مغضوب ] ولو حكما كما اذا برهن انه انتزعه او حرقه منه كما في الخلاصة [ من زيد ] احترازا عما اذا لم يعرفه المدعى بالاسم والنسب فانها لم تسقط وان عرفه الشهود به لكنهم لو لم يعرفوا الا برجعه تسقط عند ابي حنيفة رح خلافا ل محمد رح كما في الهداية وغيره ففي ذكره شيعي وهذه المسئلة تسمى بمخسة كتاب الدعوى للاشتغال على قول ابي حنيفة و ابي يوسف و ابن ابي ليلى وابن شبرمة و محمد رحمهم الله تعالى كما ترى [ وحجة الحارج ] عن التصرف وغير ذي اليد [ في ] دعوى [ الملك المطلق ] اي ملك العين او ملك المرأة بلا ذكر السبب كالشراء والتزويج كما يأتي [ احق ] اي حقيق عندهم لانها اكثر اثباتا متبادرة [ من حجة ذي اليد ] اي التصرف في الملك لنسبوت الملك له وفيما ذكرنا اشعار بان لو ادعى كل منهما امرأة وهي في يد احدهما وبرهننا بالحارج احق قياسا على ملك العين وقيل ذو اليد اولى على كل حال لتيقن سبب هو التزويج وتماه في العمادي [ وان وقت احدهما فقط ] اي حال كون الحارج اذى اليد عين وقت ملكه وهذا عند الطرفين واما عنده فالوقت احق كما في العمادي والتقويت لتحديد الاوقات والوقت في الماضي اكثر استعمالا كما في القاموس [ و لو برهن خارجا ]

قضى لهما ] اي لو اقام برهانيان اثنان على دعوى عين في يد ثالث ملكا مطلقا قضى القاضي بينهما نصفين وكذا ان وقت احدهما فقط بقرينة العطف وقال ابو يوسف رح ان برهان الموقت احق وقال محمد رح ان الاحق برهان المطلق كما في الكافي [ وفي النكاح ] اي في دعوى رجلين نكاح امرأة ليست في يدهما وبرهنا عليه [ سقطا ] اي البرهانيان ولم يقض لواحد منهما لتعذر الترجيح والاشتراك [ وهي ] اي المرأة [ لمن صدقته ] اي اقوت انه زوجها دون الاخر اذ النكاح ثبت بالتصادق [ وان ارخا ] بالتشديد ويجوز التخفيف كما ياتي والمعنى ان وقت الخارج وذوالهيد او الخارجان او الزوجان في الملك المطلق او بالمحب واحدهما سابق [ فالسابق احق ] كما اذا دخل احدهما بها او كانت في يده وفيه اشعار بان مجرد دعوى السبق يكفي كما قال بعض المشايخ وذهب آخرون الى انه لا بد من بيان نحو ان الاول في رجب والساني في شعبان وتامه في العمادي وذكر في الخبر انه لو وقت احدهما شهرا والاخر ساعة فالساعة اولى وارخ الكتاب وارخه وورخه اي وقتا كما في القاموس وقيل التاريخ قلب التأخير وقيل معرب ( ١٠ روز ) واصطلاحا تعريف وقت الشيع بان يمتد الى وقت حديث امر شائع كظهور ملة اردله او غيره كطوفان وزلزلة لينسب الى ذلك الوقت الزمان الاتي وقيل هو يوم معلوم نسب اليه ذلك الزمان وقيل هو مدة معلومة بين حدثين امر ظاهر وبين اوقات حوادث آخر كما في نهاية الادراك [ وان افرت ] تلك المرأة بالنكاح [ لمن لا حجة له ] اي لاحد من مدعين خارجين لا يبينه لاحد منهما [ فهي له ] للتصادق [ فان برهن الاخر ] بعد الافرار للاول [ قضى له ] اي للمبرهن لقوة البرهان فان برهنا بعد الارار وارخا والسابق اولى وان لم يورخا فالعدل وان لم يعدل احد قضى للمقر له على الاقيس كما في العمادي [ وان برهن احدهما ] اي تفرد احد الخارجين بالدعوى واقامة البرهان على امرأة جحدت النكاح [ وقضى له تم برهن ] على النكاح [ الاخر ] الذي لم يدع [ لم يقض له ] لانه يلزم منه انتقاض القضاء بمثله [ الا اذا اثبت ] ذلك الاخر بالبيئة [ سبقه ] اي سبق هذا النكاح فانه يقضى له لانه ظهر خطأ الاول وفي تخصيص الخارجين اشعار بانه لو ادعى الخارج نكاحها فبرهن وقضى له بالنكاح ثم برهن ذوالهيد قضى له وقال بعضهم انه لم يقض له كما في العمادي [ كما لم يقض بحجة الخارج لمن ذى يد ظهر نكاحه ] اي لو ادعى نكاحها فنجدت ثم برهن يقضى له ثم ادعى الخارج نكاحها لم يقض له [ الا اذا اثبت ] الخارج [ سبقه ] بالبيئة فانه يقضى له [ وان برهنا على شراء ] تمام [ شيع من ذي يد لكل نصفه بنصف الممن وبركه ] اذ قد يرغب في تملك الكل لا النصف واعطاه مشعر بانه لو ارخ اهل على السواء ولم يورخا كان له الخيار وان كان تاريخ احدهما سبق فالسابق كما اذا ارخ احدهما فالمرتوخ وقوله من ذى يد مشير الى ان الشيع يكون في يد البائع فلو كان في يد احد المختريين كان ذوالهيد اولى وان ارخ غيره والى انهما ادعيا تلقى الملك من جهة واحدة فلو تلقياه من جهتين قضى بينهما عندا وله ورخ عند ابي يوسف رح ولغير المرتوخ عند محمد رح كما ذكر



شيخ الاسلام قال المرحومي انه بينهما عند الكل والى لهما خراجان فلو كان احدهما ذا يد فإن تلقيا من جهة فلدى اليد والا فللخارج الا اذا سبق تاريخه الكل فى العمادي [ ولو ترك احدهما ] الشيخ [ بعد ما قضي له لم ياخذ الاخر كله ] لان بالقضاء انفسح العقد في حق كل فى النصف وفيه اشعار بانه لو رضي احدهما باخذ الكل بكل الثمن قبل القضاء كان له اخذ الكل [ والشرء احق من هبة ] مع قبض [ وصدقة ] مع قبض [ ورهن مع قبض ] فلو اجتمع الشرء و واحد من هذه الثلاثة في دعوى عين منهما ملن ذي يد فالشرء اولى من غيره لانه لا يحتاج الى القبض الا اذا ارخ احدهما فانه اولى فلو كان العين في يد احدهما فلو واليد اولى ولو كان في ايديهما فهو بينهما الا اذا كان احد التاريخين اسبق والكاح كالشرء مع كل منهما وفيه اشارة الى أن التانيتين لو اجتمعتا فكالشرايين رالى انهما لو اجتمعا مع الرهن فهو اولى لانه من قبيل الترقى الى الاعلى وتماه في العمادي وبيع الوفاء احق من البات كما فى التجنيس [ والشرء والمهر سواء ] فلو ادعى ان هذا العين اشتراه من ذى يد وادعت ان ذا اليد زوجها على هذا العين فهو بينهما كما ذهب اليه ابي يوسف رح والشرء احق عند محمد رح ولها عليه قيمة العين كما فى الهداية [ وكذا الغصب والوديعة ] سواء بينهما اذا ادعى غصبه من ذى يد والاخر وديعة له [ ولا ترجيح ] لدعوى على اخرى [ بكثررة الشهود ] فلدعوى لها شاهدان مساوية لماله ثلثة او اكثر من الشهود لان كلا منهما ملنة بنفسها ولذا لا ترجيح لقياس بقياس وحديث بحديث وآية بآية [ ولو ادعى احد خارجيين نصف دار و [ اخرى ] [ الاخر ] منهما [ كلها فالربع للاول ] ملن ملعبه اعتبارا للمنازعة فانه لا منازعة الا فى النصف فنصف النصف [ وقال الثلث للاول [ والباقي ] من الثلثين [ للتاني ] اعتبارا للقول فان فيه نصفا وكلا فيقول من اثنين الى ثلثة [ وان كانت ] الدار المماعة [ محهما ] في ايديهما [ فهي ] اى كلها [ للتاني ] اى لمعنى الكل [ نصف ] منها وهو ما في يد الاول [ بالقضاء ] لان التاني خارج [ ونصف ] منها [ لانه ] اى لا بالقضاء لانه في يد الثاني بلا منازع حملا لامرالمسلم على الصلاح وفيه اشعار بان القضاء على نوعين قضاء ترك وقضاء الزام ويسمى بقضاء الملك والاستحقاق ايضا والفرق من وجهين احدهما انه لو صار احد مقضيا عليه في حادثة بهذا القضاء لم يصرفها مقضيا له ابدا بخلاف قضاء الترك فانه يصير المقضي عليه مقضيا له بعد اقامة البينة والثاني انه لو ادعى ثالث واقام بينة قبلت في هذا القضاء واما في قضاء الالتزام فلم يقبل الا اذا ادعى تلقى الملك من جهة المقضي له كما في احياء الاموات من الكفاية والكرواني [ ولو يهرن خارجان على نتاج دابة ] ومتوجها اى اقام كل منهما بينة ملن روية الولد عقيب امه ولا يشترط الشهادة ملن روية انفصاله عن امه كما فى المضمرات والنهاية والكرواني لكن فى المغرب ان قولهم لو اقام بينة انها نتجت عنده اى ولدت ووضعت والنتاج بكسر النون وضع بهيمة ولذا ثم سمي به المنتوج

[ وارجا قضي لمن وافق ناربخه منها ] اي حول نتاج الدابة فانه شاهد للبينة [ وان اشكل ] منها بان لم يعلم [ فلها ] مناصفة لمقطو التوقيت وفيه اشارة الى ان السن لو وافق التاربخين فهو بينهما وكذا اذا خالفهما وقيل تهازت البيتان وقضي لدى اليد قضاء ترك وانما قال خارجا لانه ان برهن خارج وذر اليد فبرهان من وافق السن وان اشكل فبرهان ذى اليد وان خالف تهاز عند عامة المشايخ وترك في يد ذى اليد كما في النهاية وانما قال نتاج دابة لانه لو برهن انه ابنه فهو ابن من اسبق تاريخا عنده وقال انه ابنتهما كما في المضمرات ولما نرغ مما قوي في اثبات الملك من البينة شرع فيما ضعف من اليد فقال [ وذر اليد ] لشيء [ المستعمل ] التصرف فيه الدال على انه مالك له فهو احق بالدعوى [ كمن لبن ] اي اخذ من الطين ما يبنى به في ارض فانه ذويد لها من جهة الاستعمال فيكون احق بتلك الارض من غيره كما لو حفر فيها او غرس او بنى [ و ] مثل [ اللباس ] لثوب فانه مستعمل له احق باللبوس [ لا ] مثل [ آخذ الكم ] وغيره من الاطراف لمقصان الاستعمال بالنسبة الى اللباس [ و ] مثل [ الركب ] فانه احق بالمركب للاستعمال [ لا ] مثل [ آخذ اللجام ] بالكسر وهو احق من آخذ الذنب [ و ] مثل [ من ] ركب [ في الحرج ] فانه المستعمل للمركب ولو كان الركاب اثنين فبينهما [ لا رديف ] لانه غير مالك عادة كما في المشاهير وقال الاسيبياني انه رواية عن ابي يوسف رح والظاهر ان الدابة بين الراكب والرديف [ و ] مثل من هو [ ذو حمل ] طن دابة فانه المستعمل [ لا من علق ] عليها [ كوزة ] لنقصان التصرف والحاصل ان كل مثبت منها احق من منفيه فانه المستعمل دونه [ و ] مثل [ من انصل الحائط ] للتنازع فيه [ بيناته اتصال تربيع ] بان يكون انصاف لبنات الحائط المتنازع فيه متداخلة في انصاف لبنات الحائط غير المتنازع ان كان من نحو الحجر او يكون ساحة احدهما بالجميع موكبة في الاخرى ان كان من الخشب كما في الكافي او بان يكون الحائط المتنازع فيه من الجانبين متصلا بحائطين لاحدهما والحائطان متصلان بحائط له بمقابلة الحائط المتنازع على ما قال الكرخي او بان يكون الحائط المتنازع فيه متصلا حائاه بحائطين واصالهما بحائط آخر لم يعبر على ما روي عن ابي يوسف رح وعليه اكثر المشايخ كما في الكرماني وقول الكرخي انصب بمعنى التربيع ( كما سر كرون ) وفيه اشارة الى انه ان لم يكن متصلا بينهما فهو بينهما سواء كان في ايديهما او لم يكن والى انه ان اتصل ببنائهما فهو بينهما سواء كان اقصال تربيع او ملازقة ويقال اتصال جوار ايضا والى انه ان كان احدهما اتصال تربيع والاخر اتصال ملازقة فهو لصاحب اتصال التربيع لانه المستعمل للحائط المتنازع فيه والى انه ان لم يكن لاحدهما اتصال وللآخر اتصال بطرفي المتنازع فيه از بطرف منه فهو بينهما وليس كذلك فان صاحب الاتصال اولى الزل في الذخيرة [ او ] من [ وضع عليه ] اي الحائط [ الجندع ] فانه المستعمل فان كان عليه جدوع والملازق اتصال ملازقة فالحائط لصاحب الجدوع وفيه اشارة الى انه ان كان عليه جدوع واحد والاخر بوازي

اولا شيع عليه فهو لصاحب الجدوع وان كان اقل من ثلثة وللآخر ثلثة فهو له وان كان لكل عليه الجدوع فكل بقدرهما وتامد في العمادي والجذع ما تنشعب من الفصن منصرب على المغولية [ولا اعتبار] في الترجيع [لوضع] ثلث ازاكثر من [خشبات] صغيرة او قصبات على الجدوع [عليه] اي الحائط فان كان لاحدهما عليه خشبات بلا شيع للآخر فالحائط بينهما [وجالس المساط والمتعلق به سواء] لان بمجرد اليلوس لم يصر قابضا فيقضي به لهما كما اذا جلسا معا عليه [كمن معه] وفي هذه [توب] لا على وجه النيس [وطرعه مع آخر] فانه يقضي لهما [ردو بيت] واحد [من دار كذي بيت مدها تي حق] استعمال [ساحتها] من المرور ووضع الامتعة وصب الرضوء وكسر الحطب وغيرهما كما ان ذابيت كذي بيت في حق الطريق لانه لا ترجيع بكثرة العلة كما مر والساحة فضاء بين الدار \*

[فصل \* في دعوى النسب مبيعة] اي جارية لاتباع الامرة كما هو المتبادر [ولدت] في يد المشتري [لاذل من نصف حول مذ بيعت فادعى البايح] اي بايع المبيعة ولو اكثر من واحد [الولد ثبت] بالاتفاق [نسبه] اي الولد [مده] اي البايح لتيقن العلوق قبل البيع في ملكه مع دعوة لم تبطل بالبيع وبما ذكرنا في الصدر ظهر زيادة ما ظن انه واجب عليه ان يقول منذ بيعت وقد ملكها سنتين احتراز عما اذا بيعت مرتين فولدت لائل من ستة اشهر فانه حينئذ لم يتيقن ان العلوق في ملك البايح الاول او الثاني والفاء مشعر بانه لو ادعى قبل الولادة لم يثبت نسبه منه بل هو موقوف فان ولدت حيا ثبت والا فلا كما في الاختيار وفي لام البايح اشارة الى ان الجارية لو كانت بين جماعة فاشترى منهم واحد منهم ثم ولدت فادعوه جميعا ثبت نسبها منهم عند ابي حنيفة وحسن و زفر رحمهم الله تعالى وقالوا ان كانت بين اثنين ثبت النسب والا فلا كما في النظم والاطلاق مشعر بان المشتري لو لم يصدق البايح وقال لم يكن العلوق عندك كان القول قول البايح اذ الظاهر شاهد فان برهن احدهما فبينته وان برهنا فبينته المشتري عند ابي يوسف رح لانها تثبت صحة البيع وبينته البايح عند محمد رح لانها تثبت حرية الولد كما في المنية [و] تثبت [اميتها] اي كون المبيعة ام ولد لثبوت النسب [ويدهنخ البيع] حينئذ ببطلان بيع ام الولد اتفاقا [ويرد] البايح [النمن] على المشتري [وله ادعاه] اي البايح الولد [بعد عتقها] اي اعتقاق المشتري المبيعة ولو عتقها حكمها كما اذا دبرها [تبت نسبه] من البايح [يرد] البايح الى المشتري [حصته] اي حصة الولد لا حصة الام حال كونها [من النمن] بان يقسم النمن على قيمتهما فما اصاب الولد يرد اليه وما اصاب الام يمسكه لانه سلمها الى المشتري وهذا عندهما واما عنده فيرد جميع الحصتين اليه لان البايح لما ادعى الولد اقر بكونها ام ولده فاخل بقراره فيرد الجميع اليه وهو الصحيح من مذهبه كما في الكرماني [ولا يعتبر دعوة] ذلك [المشتري] الولد

اي اذا ادعا البايح قبله او معه فان دعوته اولى للاستناد الى العلوق وفيه اشعار بانه لو ادعاه المشتري قبل دعوة البايح ثبتت نسبته منه وحمل على النكاح [ ولا ] يعتبر [ دعوة البايح بعد موت الولد ] فلا يثبت نسبته منه ولا اميتها وفيه اشارة الى انه يعتبر دعوته بعد موت المبيعة و يرد الثمن كله عنده و حصّة الولد عندهما ملين ان ام الولد متقومة ام لا [ او ] بعد [ عتقه ] اي ائناق المشتري الولد اذا لم يصدق البايح في دعواه كما في المبسوط وغيره فلو صدقه المشتري في دعواه اعتبرت بعده [ وكذا ] لا يعتبر دعوة البايح [ لو ولدت لأكثر من ] اقل من [ نصف حول ] منذ بيعت فيشتمل ما اذا ولدت لنصف حول كما في الخلاصة وغيره [ او اقل من سنتين ] لاحتمال ان لا يكون العلوق في ملكه [ الا اذا صدقه المشتري ] فانه يثبت النسب منه والامية ويقسخ البيع وقال محمد رح انه يثبت النسب بلا تصديقه كما في النظم وفيه اشارة الى انه لو ادعياه اعتبر دعوة المشتري لقيام الملك المحتمل العلوق كما في الاختيار [ و ] مبيعة ولدت [ بعد سنتين او اكثر ] هي ام ولده [ اي البايح ] [ نكاحا ] حمل لامره الى السداد [ ان صدقه المشتري ] فيثبت لا تصير المبيعة ام ولد فلا يعتق الولد ولا يقسخ البيع فلو لم يعلم وقت البيع لم يعتبر دعوة البايح الا اذا صدقه المشتري لوقوع الشك في العلوق وقد صح دعوة المشتري ولو ادعياه لم يعتبر دعوة احدهما للشك و المحمل والدمي والبحر والمكاتب فيه سواء كما في الاختيار ولا يخفى ما في تصديق المشتري في آخو الكلام من الايماء الى المكوث المناسب للاختتام \*

### \* [ كتاب الصلح ] \*

عقب به الدعوى لوقوعه بعد ما عاين [ هو ] لغة اسم معنى اصالحة و اصالح خلاف المخاصمة و انتخاصم كما في المغرب وغيره واصله من الصلاح وهو استقامة الحال عن ما يدعوا اليه العقد والمصالح المستقيم الحال في نفسه كما في الكرماني واما ذكر الضمير لكونه مما يذكر ويؤتى كما في الصحاح و شريعة [ عند ] مشعر بان الصلح لم يتحقق الا بالايجاب والاعول لمز فال المدعى عليه صانعيه عن كذا على كذا فقال المدعي فعلت لم يتم الصلح الا اذا قال المدعي قبلت نعم قد تم الصلح به فيما اذا كان المصالح عند وعليه ما لم يتعين بالسعيين كالسراهم والدنانير لانه امقاط عن بعض الحق والامقاط قد تم بالمسقط كما في النهاية ليرفع [ بالراضى ] بالبدلين اي المصالح عنه وعليه [ النزاع ] اي نزاع المدعي المدعى عليه يغال نازعته اي جازيته في الخصومة كما في المحمل وبه يخرج سائر ا عقود كهبة الدين ممن عليه الدين والبليل شرط له كالدعوى الصحيحة وفيه رمز الى انه يصح بعد الدعوى الفاسدة قال بعض المشايخ لو كان المدعي مجهولا يصح الصلح لانه انما يصح لدفع الخصومة وذا يتحقق في الفاسدة و قال بعضهم انه لا يصح لانه انما يصح لافتداء اليمين المترتبة على الصلح وتمامه في قضاء الكفاية وذكر

في الزامني انهم قالوا ان الصلح صحيح بعد الفاسدة وهي ما يمكن تصحيحها بخلاف الماطلة  
 كما اذا ادعى على احد مالا ليس عليه فصالحه على بدل معلوم ولذا للدافع حق الاسترداد كما في  
 الخلاصة وغيره والى انه امر مندوب مفوض الى متوسطين ولا ينبغي للمقاضي ان يباشره بنفسه الا اذا  
 كان وجه القضاء غير مستبين او وقعت الخصومة بين بلدين او قبيلتين او محرمين فان وقعت بين  
 اجنبيين فضا بينهما كما في الذخيرة [وصح] الصلح وثبت الملك للمدعيين في البدلين وقد يثبت  
 غير الملك للمدعي عليه كوقوع البراءة عن القصاص [ناقرار] كما اذا ادعى عليه مالا فاقر به المدعي عليه  
 ثم صالحه عنه على شئ من المال او المنفعة فانه قد صح ذلك بالانفاق والظرف مستقر زالغو للمصاحبة  
 [و] مع [سكوت] كما اذا ادعى عليه ذلك فسكت عن الاقرار والانكار فصالحه [و] مع [انكار] كما اذا  
 ادعى ذلك فانكروا المدعي عليه وناعه فصالحه فانه قد صح عندنا حتى قال الامام ابو حنيفة رح  
 ان هذا الصلح اجوز كما في النظم وعن ابي منصور المازني ان الشيطان لم يعمل في ايقاع  
 العداوة والبغضاء في بني آدم مثل ما عمل من ابطال الصلح على الانكار كما في النهاية [فالاول] اى  
 الصلح باقرار [كبيع] ان رجع الصلح [عن مال بآل] حتى اعتبر فيه ما اعتبر في البيع [ففيه]  
 اى الاول [الشفعة] اذا كان احد البدلين عقارا فان كان ما وقع عليه الصلح مليا اخذه الشفيع جملته  
 من ذى اليد وان كان قميا اخذه بقمته بخلاف ما اذا كان البدلان عقارا فانه لا شفعة في واحد  
 منهما لانهما ملك المدعي بالامور كما في شرح الطحاوي [و] فيه [التجارات] فكل من المصالحين  
 خيار الشرط والروبة والعيب في احد البدلين [ويفسده] كالبيع [جهالة البدل] اى المصالح  
 عليه وفيه اشعار بصحة الصلح على ما عاين ولو عن مجهول وبعدم صحته على مجهول ولو عن معلوم  
 فلا بد من بيان المصالح عليه بذلك مقداره فحسب فيما اذا صالحه على دراهم او دنابر او فلوس  
 لان معاملات الناس تغني عن اثبات الصفة فيقع على النقل الغالب وبذلك مع الصفة فيما اذا  
 صالحه على الشئ او شئ من مكبل او موزن مما لا حمل له وبذلك مع مكان التسليم فيما  
 له حمل وبذلك الصفة والزرع والاجل فيما اذا صالحه على ثوب وبالإشارة والتعبين فما اذا  
 صالح على حيوان كما في العمادي لكن في فاضيلان ان المصالح عليه او عنه اذا كان مجهولا واحتج  
 الى التسليم يفسده الجهالة والا فلا فلو ادعى حقا مجهولا من دار فصالحه على حق مجهول من  
 ارض لم يجز ولو صالحه على ان يترك كل منهما دعواه جاز ولو ادعى حقا مجهولا من دار فصالحه على  
 مال معلوم ليسلم المدعي عليه المدعى لم يجز ولو صالحه عليه ليترك المدعى دعواه جاز ولو ادعى حقا  
 معلوما فصالحه على مجهول كان على هذا التفصيل [وما استحق] ببيعة [من] بعض [المدعى]  
 في يد المدعى عليه [رد المدعى] اليه [حصته] اى حصة ما استحق [من] بعض [العرض]  
 اى البدل وفي الكلام ايماء الى انه لو استحق كل المدعى رد المدعى على العرض والى انه لو دفع

المدعي شيئاً الى ذى اليد واخذ المدعي منه ثم استحق لم يرجع المدعي الى المدعى عليه بما دفع اليه  
 لانه زاعم انه اخذ لحقه وانما دفع اليه لدفع الخصومة كما في العمادي [وما استحق منه] اى من  
 بعض العوض في يد المدعي وفي بعض النسخ من البدل [رجع] الى المدعى عليه [بحصته من  
 الدين] وللمدعي ان يرد الباقي ورجع بكل المدعى كما لو استحق كل العوض وهذا اذا كان المستحق  
 لم يجز الصلح فان اجازة وسلم العوض للمدعي رجع المستحق ببقية على المدعى عليه كما في شرح  
 الطحاوى [و] الاول [كاجارة ان وقع] الصلح [عن مال منقعة] لوجود معنى الاجارة من  
 تملك المنافع بعوض [فشرط التوقيف] اى تعيين مدة الانتفاع [فيه] اى فيما هو كلاجارة من  
 الصلح فلو ادعى داراً فصالحه على خدمة عبده او ركوب دابته او مكنت داراً لبس ثوبه او زراعة  
 ارضه كل ذلك سنة جاز الصلح لجواز عقد الاجارة على هذه الاشياء وفيه اشارة الى انه لو صالحه على  
 مكنت بيت معين ابداً او حتى يموت بطل الصلح كما في النهاية والى ان اشتراط التوقيت انما هو  
 فيما يحتاج الى التوقيت كذا ذكرنا واما اذا لم يحتاج اليه فلم يشترط كما لو وقع الصلح عن مال من نقل  
 هذا الشيء من هنا الى ثمة [و يبطل] اى فبطل الصلح عن مال بمنفعة [يموت احدهما]  
 اى المدعي والمدعى عليه [في المدة] التي رقت بها فلو كان المدعى لم يستوف شيئاً من المنفعة  
 رجع على دعواه وان استوفى بعضاً منها سلم حصتها من المتنازع فيه للمدعى عليه والباقي مشترك  
 بينهما وهذا كله عند محمد رح واما عند ابي يوسف رح فلا يبطل بموت احدهما فلو مات المدعى  
 عليه استوفى المدعي جميع المنفعة كما في حيوته ولو مات المدعى قام الوارث مقامه في الانتفاع به وفيه  
 اشعار بانه لو ملك محل المنفعة بطل الصلح بالطريق الاول واذ بلبا خلاف كما لو مات احدهما قد  
 وقع الصلح على نحو ركوب دابة ولبس ثوب اذ الناس يتفاوتون فيه فلا يقوم الوارث مقامه كما في  
 المضمرات وانما قيد القسمين من الافراز بالصلح عن مال لانه لو صالح عن منقعة هال كان الانكار  
 كالاقرار فلو ادعى ميراً في دار او مسيلاً على سطح او شراً في نهرفافر او انكر ثم صالحه على شيء  
 معلوم جاز كما في التنف [والاخران] اى الصلح بالمكوث والصلح بالانكار [معافاة في حق  
 المدعى] فانه زاعم انه اخذ لعوض حقه [و فداء يمين] اى افتداء يمين هي بدل من المدعى [و  
 قطع نزاع في حق الاخر] اى المدعى عليه فانه زاعم انه لاحق عليه للمدعي فلو ادعى حد القذف  
 او التعزير او حق الشرب فانكر الاخر فافتدى يمينه هال حل له ذلك المال وفيه اختلاف المأخوذ ولو  
 ادعى مالا عند فاض فانكر الاخر وحلف ثم ادعاه عند فاض آخر فانكر فصولح بينهما بشيء لم يصح  
 الصلح عند بعضهم لان اليمين بدل من المدعى فاذا حلفه فقد استوفى البدل ربحه عند بعض  
 المتأخرين وفيه رواية عنه كما في النية ويستثنى منه مالا يمينه عنه كما اذا ادعى نكاح امرأة منكورة  
 له فصالحته على مال فان هذا الصلح جائز بالاتفاق كما في قضاء الكفاية [فلا شفعة] للشريك وغيره

على المدعى عليه [ في صلح عن دار ] لانه زالم انه على لصل حقه ولا يلزم زعم المدعى لان لظهور لا يواخذ الا بزعمه الا ان الشفيح نائب عن المدعى فلو اقام الشفيح بينة على المدعى عليه ان الدار للمدعى او حلف فبطل كان له الشفعة في تلك الدار كما في شرح الطحاوي [ بل ] الشفعة على المدعى [ في الصلح على دار ] عن دار او غيرها فانه معاوضة في زعم المدعى وان كذبه المدعى عليه [ وما استحق من المدعى ] في الآخرين [ فكما مر ] في الاول انه يرد المدعى حصته من العوض وان استحق كل المدعى يرد كل العوض ويرجع بالخصومة الى المستحق لانه زاعم انه نائب عن المدعى عليه [ وما استحق من العوض ] فيهما [ رجع ] المدعى [ الى الدعوى ] اي دعوى حصته من العوض وان استحق الكل يرجع الى الكل لان المبدل هو الدعوى وهلاك المبدل قبل التسليم كالمستحق في الاقرار والانكار والكلام مشير الى ان الرجوع الى دعوى العوض انما يكون في مجرد الصلح فلو ادعى دارا فصالحه على ثوب مثلاً فقال المدعى عليه بعت منك هذا النوب بهذه الدار ثم استحق الثوب رجع الى دعوى المدعى كما في الهداية [ ولو صالح ] بالاقرار واخويه [ على بعض دار ] او متاع او غيرها من اعيان [ يلصقها لم يصح ] هذا الصلح في رواية ابن سماعة عن محمد رح لان المدعى بهذا الصلح استوفى بعض حقه وابرأ عن الباقي والابراء عن الاعيان باطل فلو وجد بينة ان الكل له جاز اخذ الباقي وبه افتى شيخ الاسلام والامام ظهير الدين لكن في ظاهر الرواية انه يصح فلا يصح دعوى الباقي وقولهم ان الابراء عن الاعيان باطل معناه بطل الابراء عن دعوى الاعيان ولم يصح ملكاً للمدعى عليه ولذا لو ظفر بتلك الاعيان حل له اخذها لكن لا يسمع دعواه في الحكم وفي اضافة البعض الى الدار اشعار بأنه لو صالح على بعض الدارين صح وبرق عن دعوى الباقي وهذا في الحكم وما دبانة فلم يبرأ ولذا لو ظفر به اخذه وفي ضمير الدار اشارة الى ان بدل الصلح لو كان بيتاً من دار اخرى صح الصلح وليس له دعوى الباقي باتفاق الروايات كما في النخبة والمحيط وغيرها [ وحيلته ] اي حيلة صحت الصلح [ ان يزيد ] المدعى عليه [ في البدل شيئاً ] آخر من مال ليكون عوضاً عن باقي الدار [ او يبرأ ] المدعى [ عن دعوى الباقي ] ويقول برأت عنها او عن خصومتي فيها او عن هذه الدار فانه لو وجد بينة بعد ذلك لم تقبل اذ بذلك سقط حقه وعن ابن سماعة عن محمد رح انه لو قال نحو ابرأتك عنه او عن خصومتي فيه كان باطلا وله ان يخاصم الاتية انه لو قال لرجل في يده عبدة برأت عنه لم يسمع منه دعواه ولو قال ابرأتك منه كان له ذلك وانما ابراه عن ضمانه كما في المحيط والنخبة ولما فرغ من شرائط الصلح واقسامه شرع فيما يجوز منه وما لا يجوز فقال [ وصح الصلح ] بالاقرار واخويه [ عن دعوى المال ] سواء كان مغصوباً او ودیعة او عارية او رهناً ونحو ذلك على بدل من خلاف جنسه كما اذا صالح على ثوب مغصوب مستهلك على اكثر من قيمته فانه جائز عنده وما عنيهما فلا يبرأ اكثر مما يتغابن فيه فلو كان البدل من جنسه

لم يجز أن يكون أكثر من قيمته وتماثله في المحيط [و] من دعوى [المنفعة] المعهودة فلو ارضى  
بمكنته داره لرجل ثم مات فادعى الموصى له السكنى فصالحه من المكنتى لمن سكنى دار أخرى  
أوداهم مسماة جاز كاللواصى بخدمة عبده منه وهو خارج من النكاح فصالحه الوارث عن الخدمة  
على الدوام أو على خدمة آخر أو على ركوب دابة أو لبس ثوب شهرا وإنما قلنا بالعمد لأنه لو ادعى  
استيحاء عين والمالك ينكر ثم تصالحا لم يجز كما في المضمرات من المبسوط [و] من دعوى [الجنابة في  
النفس] من القتل [و] في [مادونها] من نحو شج الرأس وقطع اليد [عمدا] كانت الجنابة [أو خطأ]  
إلا أنه لو صالح في العمد لمن أكثر من الدية جاز بخلاف الخطأ وهذا إذا صالح لمن واحد من  
المقادير الملية فانه لو صالح لمن مكيل أو موزون جاز بالغة ما بلغت وكل ما يصلح مهرا يصلح بدل الصلح  
من دم العمد فلو صالح لمن خمر أو خنزير سقط القصاص بلا شيع وفي الخطأ وجب الدية ولو صالحه  
بعفو عن دم آخر جاز كما في الاختيار [و] من دعوى [الرق] كما إذا ادعى لمن مجهول النسب أنه  
عبده ثم تصالحا على شيع معين كما في الكرماني [و] من [دعوى الزوج الكاح] على امرأة [وكان  
الصلح في الأول [عقلا] له [مال] فإن صالحه بإقرار العبد ثبت الولاء والا لا ينبت إلا بالبيعة على  
أنه عبده [و] كان في دعوى الماني [خلعا] موحيا للعدة إلا إذا كان الصلح بالإنكار فلو كان مبطلا في  
دعواه لم يحل البطلان وهو المختار وهذا عام في جميع أنواع الصلح كافي النهاية وعبده وفي تخصيص  
الرق إشارة إلى أنه لا يصح الصلح فيما إذا ادعى العبد أن المولى اعتقه فصالحه على مال أنه يسر من هذه  
الدعوى كما في المحيط وفي تخصيص الزوج أن الصلح لا يصح عن دعوى الزوجة الكاح فما بعده مستثنى  
عنه وإن المرأة لم تكن ذات زوج آخر وذلك لأنه لو كانت ذات زوج لم يصح الصلح وليس عليها  
العدة ولا يجزئ الكاح مع زوجها كما في العمادى [و] لم يجز [الصلح] [عن دعوى النكاح] لمن  
مال ولو بعض مهرها واللازم إعطاء الرشوة أو العوض منه في الفرقة وقيل يجوز الصلح من هذه  
الدعوى بأن اعتبر البطلان ما جعل زائدا على المهر إذا اعتبر المهر سائغا فلم يجز أن يعتبر بعض المهر  
بدل الصلح كما ظنر الأول أصح كما في اختيار وفيه إجماع بأنه لو ادعت الطلاق عليه فصالحها على مال  
لمن أن تكذب نفسها وترى من الدعوى بطل الصلح كما في المحيط [ولا] يجوز الصلح [من دعوى  
حد] من الحدود فلو أخذ زانيا أو مارفا أو شارب خمر أو مكران أو أراد أن يرفعها إلى الحاكم فصالحه  
على مال أن لا يرفعه إليه بطل الصلح ورد عليه كما في الكرماني وكذا إذا أخذ فاذف الحصن  
أو الحصنة فصالحه إلا أن حله سقط بالصلح الواقع قبل الرفع إلى الحاكم بخلاف سائر الحدود وأما  
بعد الرفع فلا يسقط أصلا وفيه إجماع إلى أن الإمام أو القاضي إذا صالح شارب الخمر على مال وعفا عنه  
لم يصح ورد المال إليه كما في فاضلخان وإلى أن الصلح يجوز عن دعوى التعزير وفيه اختلاف المشائخ كما  
في الصلح عن حد القذف وقد مر ذلك أنه لا يصالح أحد من حق العامة كما إذا صالح عما أهرقه إلى



الطريق نعم للامام ذلك اذا كان فيه صلاح المسلمين ويضع ذلك في بيت المال وتماه في الذخيرة [وبدل  
صلح] كان [مو] اى ذلك الصلح [كبيع] في انه مبادلة ملك بملك مع اقرار [على الوكيل] اذ اليه  
يرجع حقوق العقد وهذه المسئلة قد ذكرها في الوكالة [و] بدل [ماليس] من صلح [كبيع]  
في انه ليس مبادلة ملك بملك [كالصلح] اى كبذل صلح [عن دم عبد] قد ذكره في الوكالة كما ذكر  
ان بدل صلح بانكار على الموكل [او على بعض دبن بدعيه] اى ذلك البعض [على الموكل] لانه اسقاط  
محض فكان الوكيل سفيرا محضا فلا عليه الا اذ ضمنه فحينئذ يواخذ بعقد الضمان [وان صلح] مدعيه  
رجل [فضولي] بغير امر المدعى عليه [وضمن البذل] وقال للمدعي صلح فلانا على اني ضامن او  
صلح [واضاف] الفضولي الصلح [الى ماله] حقيقة كما قال له صلح فلانا على الف من مالي او صلحتك  
على الفى او عبدى اى حكما كما قال صالحني من دعواك على فلان على كذا [او اشار الى نقد] من  
الذهب او الفضة [او عرض] سواءا فقال على هذه الالف او العبد [او اطلق] الصلح من القيد بن  
وقال صلحتك على الف او عبدى [ونقد] اى سلم البذل [صح] الصلح في هذه الصور الخمس  
بلا اجازة المدعى عليه و البذل في الكل على الفضولي بلا رجوع الى المدعى عليه و اطلاقه مشير الى  
ان اقرار المدعى عليه وانكاره سواء في الكل و ليس كذلك فان في صورة الضمان ان كان المدعى  
عليه مقرا يتوقف على اجازته و ان كان المدعى ان كان عينا او ديننا فواء الا انه ان كان مقرا و المدعى  
عينا نقذ الصلح على المدعى المصالح و صار مستترا من المدعى و في قبض الفضولي اشعار بانه لو صلح  
بامره نقذ الصلح على المدعى عليه و عليه البذل الا ان في صورة الضمان البذل على المصالح  
عند الامام الحلي و ذكر شيخ الاسلام انه عليه و على المدعى عليه ايضا فيطالب المدعى به ابهما  
شاء اكل في الحيط [وان] اطلق و [لم ينقد] البذل [ان اجازة] اى الصلح [المدعى عليه] بلا فاء  
الجزء لانه مشعر بانه لم يقصد ان الشرطية جزاء للاول كما تقرر [لزم البذل] المدعى عليه كما قال  
بعضهم و قيل صح الصلح على الفضولي و لم يتوقف الا اذا لم يذكر البذل كما في الكفاية [والا] يجيز للمدعى  
عليه الصلح [رد] و يطل سواء كان المدعى عليه مقرا او لا و البذل عبثا او ديننا [وصلحه] اى المدعى [على  
جنس ماله عليه] اى جنس الحق للمدعى على المدعى عليه بالبيع او الاجارة او القرض او الغصب او غيرها  
ولا يخفى ان الصلح على جنس الحق صلح على بعض الدين منه فليس فيه ناسخ كما ظن [اخذ لبعض  
حقه و حط] اى اسقاط و ابراء [لبافية] من الحق فلو قال المدعى للمدعى عليه المنكر صلحتك على  
مائة من الف عليك كان اخذا بمائة و ابراء عن تسعمائة و هذا قضاء لا ديانة الا اذا زاد ابرائك ولو غصب  
الغا و اخفاها فصالحه المالك على خمسمائة فاعطاه الغاصب من تلك الالف او غيرها جاز الصلح قضاء  
و عليه رد الباني ديانة و ان اظهرها فان حمل الغصب ثم صلح فكذلك لكن لو رجل بعده ييمة  
عليه قبلت و ان كان مقرا فعليه رد الباقي و ان ابرأ عنه في ضمن الصلح لانه ابراء عن العين كما في الظهيرية

[ لا معارضة ] لا فضائه إلى الربوا وفيه اشعار بأنه لو صالحه على خلاف جنسه كان معارضة فلو صالحه من الدار على الدراهم وافتراقا قبل القبض صح سواء كان عن اقرار او انكار ولو صالحه عن كثر حنطة على عشرة دراهم و تفوقا قبله لم يصح لانه افتراق عن دين بلدين بخلاف الاول فانه انتراق عن عين بلدين او دفع مال لاسقاط اليمين ولا يشترط فيه القبض كما في الذخيرة ثم قرع على الاصل المذكور ثلث مسائل وقال [ فصيح ] الصلح [ عن الف حال على مائة حالة ] فانه اخل لمائة واسقاط لتسميائه ولو كان معارضة لم يصح لكان الربوا [ او ] عن الف حال [ على الف موجد ] فانه اسقاط لصفة الحلول ولو كان معارضة لزم بيع الدراهم بالدراهم نسبية وفيه اشعار بأنه لم يصح على مائة مؤجلة وفي صرف الظهيرية لو كان المستقرض جاحدا للقرض فالمائة إلى الاجل [ وعن الف جباد على مائة زيوف ] فانه اسقاط لبعض الاصل ولو وصف الجردة بلا معارضة ثم ابتدأ بكلام تقريبا غير عاطف على صح كحظن وايدة كلام النهاية بعده فقال [ ولم يصح ] الصلح [ عن دراهم ] حالة [ على دنانير مؤجلة ] لانه بيع دراهم بالدنانير نسبية [ و لا عن الف مؤجل على نصفه حال ] فان النقد خير من الفضية [ او عن الف سود ] اي دراهم مشروبة من نقرة سوداء مغلوبة الغش [ على نصفه بيضاء ] لانه ربوا فلو صالح عن الف بيض على نصفه سوداء صح لانه اذا كان الذي يستوفيه اذن من حقه فهو اسقاط واذا كان ازيد قلدا او وصفا فمعارضة كما في النهاية [ ومن امر ] اي المدينون الذي امره دائنه [ بآداء نصف دين عليه ] اي المأمور المدينون [ غدا ] ظرف لآداء [ على ] اي بشرط [ انه يربيع ميا زاد ] على نصفه [ ان قيل ] المأمور ذلك النصف [ يربيع ] من النصف الاخر في الحال فان وفي آداء ذلك النصف غدا قبلها [ وان لم يرب ] به [ عاد دينه ] كما كان عندهما لانه ابراء مقيد بالشروط ولا يعود عند ابي يوسف رح لانه ابراء مطلق وعلى للمعارضة وانما قيد الامر بالآداء لانه لو قال ابراءك عن نصفه على ان تعطيني ذلك النصف غدا فقد برئ عندهم وان لم يعطه لاطلاق الابراء كما في النخزاة وفيه ولعل فيه خلافا في الظهيرية لو قال حططت عنك النصف على ان تسق الباقى اليوم فقبل برئ عندهما خلا لابي يوسف رح وانما قيد بغدا لانه لو قال ادني نصفه على انك برئ مما زاد فقبل برئ عنه عندهم وان لم يرد النصف لانه ابراء مطلق [ ولو على ] البراءة بالشروط [ صريحا ] احتراز به عن التعليق معنى كما مر [ كان ] او اذا او متى [ اديت الي كذا ] نصفا مثلا من دينه [ فانت يربيع من الباقي لا يصح ] الا براء وان اداة اذ في الابراء معنى تسليمك ينافيه التعليق كما تقرر وفيه اشعار بأنه لو قدم الجزاء صح في الظهيرية لو قال حططت عنك النصف ان نقدت الي نصفا فانه حط عندهم وان لم ينقله [ ولو صالح احد ربي دين ] اي احد الشريكين في الدين [ عن نصفه ] المختص به [ على ثوب ] او عرض آخر [ اتبع شريكه ] غير المصالح [ غريمه ] اي مدينه [ بنصفه ] المختص به ضمير نصفين للاحد والشريك ازل الدين [ او اخذ ] شريكه [ نصف الثوب من شريكه ] المصالح

وحينئذ تغير المصالح كالمصالح يتبع الغريم ببيع الدين ولو ضمن المصالح بوعه ليس له الخيار كما في  
الكروماني وإنما قال صالح لأنه لو اشتد ثوبا كان له ان يتبعه بنصفه او يأخذ ربع الدين من شريكه  
وليس له على التوب سبيل لأنه ملكه بالعقد وإنما قال احد رتبى دين اشارة الى اشتراك الدين  
وهوان يلزم بسبب متحد مثل ثمن المبيع اذا كان الصفة واحدة وهما متساويان في قدر الثمن  
وصفة ثلوثان المبيع عيدين نصيب احد منهما اكثر وقبض احدهما منه شيئا لم يكن للاخر ان يشتركه  
ومثل الثمن الموروث بان باع رجل عينا ومات قبل قبض الثمن وله وارثان ومثل قيمة المستهلك  
بان غصب رجل عرضا مشتركا بين الرجلين ثم استهلكه والى انهما لو اشتركا في عين كالدرا المورثة  
فصالح احدهما على شئ لم يشتركه الاخر فيه سواء كان المصالح مقرا او منكرا لان المصالح بائع لنصيبه  
وانما قال على ثوب لأنه لو صالحه على جنس حقه من الدراهم او الدنانير كان لغريمه ان يشاركه  
فيها بخلاف ما اذا صالحه على عرض فإنه للمصالح خيار اعطاء النصف او ربع الدين والكلام مشير  
الى انه لو اشترى احدهما نصيبه من الدين كان للاخر ان يشتركه في المقبوض الا اذا وهب الغريم  
له مقدار حصته فقبض ثم ابرأ الغريم حصته من الدين كما قال نصير او باع من المدينون كذا ذبيبا  
بمقدار حصته من الدين وسلم اليه الذبيبة ثم ابرأ من حصته وطالبه بثمن الذبيبة كما قال ابو بكر  
رح الكل في النهاية وفي الختم على الشريك المقتضي لشريك آخر رعاية لمقتضى المقام \*

### \* [ كتاب الحدود ] \*

مقب به الصلح وان اشتمل كل على رفع النزاع لان حق العبد اقدم واللام للعهد اي بيان حد الزنا  
والقذف والحرب والتعزير تغليبا دون نحو حد السرقة وقطع الطريق بقرينة الاتي والسجد المنع  
والحاجز بين الشيئين وناديب المذبذب كما في القاموس ثم بين حده شروما فقال [ السجد ] بلام الجنس  
بقرينة مقام التعريف فيشمل الحدود الخمسة وقتل الموقد دون التعزير وهذا باصفا الاظهار في مقام  
الاضمار [ عقوبة ] اي جزاء بالضرب او القطع او الرجم او القتل والمتبادر ان لا يشمل على العبادة  
فمن الظن انه شامل للخراج والكفارة وغيرهما مما فيه معني العباداة والعقوبة معا وإنما سمى  
بالعقوبة لانها تتلو الذنب من عقبه يعقبه اذا تبعه [ مقدره ] مبينة في الكتاب او السنة او الاجماع  
[ يجب ] اي يفرض على الجاني [ حقا لله تعالى ] اي تعظيما وامتثالاً لامره تعالى فان الحق المقرر  
السايت الباقي خلاف الباطل الاناهب الملاشي والمضاف ما اختص به الغير وما طلب منه رعاية  
جانبه على وجه يليق به فحق الله امتثال امره وابتغاء مرضاته وحق الانسان كونه نافعاً له ودافعاً  
للضرر عنه كما في الكروماني وذكر في الاصول ان حق الله ما يتعلق به النفع العام كحرمة الزنا  
فانه يتعلق بها سلامة الانسان وصيانة الفرض وغيرهما بخلاف حق العبد كحرمة ماله فانه يتعلق

بها ميانته ولهذا يباح المال باحته بخلاف الزنا ويدخل فيه ما هو خالص حق الله كحد الزنا والشرب  
والسرقة وقطع الطريق وما غلب فيه حق الله تعالى كحد القذف فان نفعه عام ولذا لا يجري فيه  
الارث والعفو وفي النية قال عيين الائمة ان حق العبد فيه غالب الا ان الامام يستوفيه والاول  
اظهر كما في الهداية [ فلا تعزير ] لجناية [ ولا قصاص ] لنفس او طرف [ حد ] اما الاول فلانه  
مقدر ولا يجب حقا لله الا اذا ارتكب منكرا غير جناية على الانسان ولا موجب للحد كما في القنية واما  
الثاني فلانه لا يجب جفا لله لغلبة حق العبد فيه ولذا يجري فيه الارث والعفو كما في المشاهير وذكر  
في الحقائق ان من الحدود القصاص وقتل المرتد والقصاص مرفوع حملا على المحل ويجوز بالفتح على  
ما ذكره الرضي ومن الظن جواز النصب حملا على اللفظ لان رسم الخط ردة [ والزنى ] بالقصر  
يكتب بالياء والزنا بالمد لغة نجدية والاول حجازية وطى الذكر للأنثى من الادمي بلا عقد  
و ملك كوطي للاجنبية لغة وشرا الوطى المحرم لعينه وهو الموجب للحد رايه اشار فقال [ وطى ]  
اى غيبة حشفة او اكثر من الرجل [ في قبل ] اى فرج انثى فلو لم يدخل الحشفة لم يحد لانه  
ملاصقة وكذا لو وطى صبي او مجنون باجنبيه لان الاصل لم يحد فكذا التبعية كما في الطهيرية  
واما لو وطى رجل صبية فحد لا غير ولو لاولا بغلام او اجنبية لم يحد عنده خلافا لهما والاول الصحيح  
كما في المضمرات ولو لاولا بغلامه او امته او منكوحته لم يحد بلا خلاف كما في المحيط [ قال ] ذلك  
الوطى [ من الملك ] اى ملك النكاح واليمين احتراز عن وطى جارية مشتركة ومنكوحته نكاحا فامدا  
فان الوطى المترتب على عقد لم يكن زنى شرعا ولغة كما في النهاية [ وشبهة ] اى الملك كوطي معندة  
البائن وجارية الابن او الاب و سياتي تمامه واعلم ان لحد الزنى شروطا منها الرضا ولو وقع باكره لم  
يحد وعليه الفتوى كما في المضمرات والاكراه الى وقت الایلاج كما في الخزانة ومنها كون الموطوءة حية فان  
بوطى الميتة يعزى ومنها التكلم والاسلام ودار الاسلام والنكليف وغيرها مما سيفصل [ وينيب ]  
الزنا عند الحاكم [ بشهادة اربعة ] من الرجال العدول في مجلس واحد فلو شهد واحد او اثنان او  
ثلاثة لم تقبل حد القذف كالمشهد واحد بعد واحد في اربعة مجالس وكل لو شهد المساق لانه  
تعالى امر بالتوفى في خبر الفاسق وانه مانع عن العمل به كما في الذخيرة [ بالزنا ] دون الوطى او  
الجماع او غيره والا لم يحد الشاهد ولا المشهود عليه كما في النهاية [ فيسألهم ] بعد الشهادة [ الامام ]  
اى السلطان او نائبه او القاضي وفيه اشعار بوجوب السؤال كما في شرح الطحاوي وقال قاضيان  
بنبغي ان يسأل [ ما هو ] اى الزنا احترازا عن زنى العين واليد فانه يطلق عليه ترسعا  
[ وكيف هو ] احتراز عن زنى الابط والفحل والدبر كما في المضمرات او عن تماس الفرجين لا غير  
وقيل عن الاكراه والاول اصح فانه مختار الميسوط كما في النهاية فان قلت ان السؤال عن الماهية  
يفني عن ذلك فالاحسن ضرورة الاكراه كما ظن قلت الغرض من هذه الاسئلة هو الاستقصاء وكما

الجهد في الاحتياط لئلا يجد الله عليه وآله وسلم ادروا الحدود ما استطعتم كما في الكافي وغيره من المتأخرين فلا يحسن الاحتراز من الكل فلو شهد واحد بالاكراه والباقي بالمطاعة لم يعد للشاهد عليه ولا الشاهد وقال يحد الرجل والشاهد كما في المحيط [وأيضاً زني] احتراز عن الوطني في دهر الحرب أو البغي ولأن اتحاد المكان شرط الاترى أنه لو شهدا أنه وطئها في هذه الدار واثنتان في أخرى لم يقبل بخلاف ما إذا شهدا أنه في مقدم البيت وآخرا في مؤخره فإنه يقبل لا مكان التوفيق كما في المحيط [ومتى زني] احتراز عن النفاذ و أيضاً لو شهد اثنتان أنه في ساعة من النهار واثنتان في أخرى لم يقبل وقالوا هذا إذا كان التوفيق لم يمكن والايقبل كما إذا امتد الساعة الأولى الثانية كما في المحيط [وبمن زني] احتراز عن وطئ يكون أحدهما أحرس أو للبينة أو الوطني مستمناً وإيضاً لو شهدوا أنه زني بأمره لم يعرفوها لم يحد نعم لو أقرانه لم يعرفها حد كما في المحيط وغيره فمن ظن أن السؤال عن الماهية يغني عنه فقد أخطأ [فإن يبيحوا] كلها [وقالوا] بعد السؤال عن الماهية ففيه تسامح [رايها] أي وإينا ذكره في فرجها متحرراً اليه أشار قاضيان [كليل] أي الخشب الذي يمكن به [في الملكة] بضم الميم والهاء آلة مخصوصة للكلل [وعدلوا] بالضم العين أي أخبر الناس من عد التهم كما في المضمرات [سوا وعلنا] فلا يكتفي بظاهر العدالة عنده [حكم به] أي يحد الزنا وهو الرجم في المحسن والجلد في غيره والاكتفاء مشعر بأن المشهود عليه لم يقر بالزنا بعد شهادتهم فلو اقتربه بعدها مرة سقط الحد إذ الشهادة إنما يقام على الجاحد فإذا أقر تعذر الحكم بذلك كما في الزاد وقاضيان [و] يثبت الزنا [بأقراره] أي الزاني وفيه إشارة إلى أنه يشترط في الأقرار ما يشترط في البينة من الاختيار والتكامل والعقل والبلوغ وغيرها وفي الاختيار لو أقر الذمي بوطي النمية حد وأعلم أنه لو تاب إلى الله تعالى من ذلك لم يعلم الإمام به لإقامة الحد عليه إذ السنن من لدن رب كما في الكبرى وغيره [أربعاً] من المرات كما في قصة معاوية رضي الله عنه [في أربعة مجالس] من مجالس المقرئ بنذهب حتى يتروا عن بصر الإمام ثم يجيب ويقر وقيل من مجالس الإمام والأول مروى عنه وهو الصحيح فلو أقر أربعاً في مجلس كان كالأقرار واحد والاطلاق مشير إلى أنه لو أقر أربعاً في أربعة أيام أو أربعة أشهر ثبت به الزني كما في المضمرات [رده] الإمام وقال ابنك داء أوجنون أو غيره [كل مرة] إلا المرة الرابعة وفيه تسامح كما صرح به المصنف وكانه لم يطلع عليه بحيز الاختصار وفي الكلام إيماء إلى أن الأقرار لم يعتبر عند غير الإمام حتى لو شهدوا بذلك لم يقبل لانه أن كان منكراً فقد رجع عن الأقرار وإلا فلا حجة بالشهادة كما في التحفة وإلى أن الرد واجب وفي الظهيرية ينبغي أن يطرده في كل مرة وفي المحيط قالوا ينبغي للإمام أن يزجر عن الأقرار ويظهر الكراهة ويأمر بتجنيته [فيسأله] عن الأمور الخمسة [كما مر] وقبل لا يسأله عن الزمان لأن التقادم مانع الشهادة لا الأقرار والأول أصح لجواز أنه زني في صباه كما في الكافي وفيه أشعار بوجود الموال كما مر وفي السراجية ينبغي أن يسأله

[فان بين ما مر] حب [ام استحب] [تلقينه] [اي الامام] [رجوعه] [اي المقر] [بذلك لمست  
ونحوه] [من قيات او نظرت او تزوجت] [فان رجح] [المقر من اقاربه] [قبل حده] [اي قبل  
الحكم بالحد او بعده قبل الشروع فيه] [او] [بعده] [في وسطه] [او بعده قبل الموت] [خلق]  
مبيله لاحتمال صدقه كافي التحفة [والا] يرجع [حد] الامام او المقر على بناء الفاعل او المفعول  
وفي الاكتفاء اشعار بأنه لو اقر احدهما فادعى الآخر النكاح لم يحد واحد منهما وعليه المهر لو ادعته  
قبل الحد وكذا لو كتب احدهما الاخر في الزنا لم يحد عنده وحد للمقر من ممكا في المحيط وغيره  
[وهو] [اي الحد النابت بالبينة والاقرار خبره] [بعده] [من قوله رحمه] [به يتعلق] [للمحسن]  
بكرم الصاد ونسبها وقال الطرزي احصنها زوجها اي اعفها فهي محصنة بانفتح واحصنت فرجها فهي  
محصنة بالكرم والاحصان في الاصل المنع وكلام الكرمانني يدل على الكسر حيث قال انه من احصن  
اي دخل في الحصن كما يقال اعرق اذا دخل في العراق والانسان يصير داخلا في الحصن عند  
وجود الصفات الخمس الدال عليها شوا [اي لحر مكلف] [اي عاقل بالغ] [مسلم] فلا يجرم بالوطي  
عبد او مجنون او صبي او كافر ولو حرا بل جل كما يأتي وعن ابي يوسف رح انه يجرم الذمي  
الثيب الزاني وعنه يجرم الكتابي [وطي] امرأة [بمكاح صحيح] حتى لو وطى بنكاح فاحد  
او ملك يمين لم يجرم بالاجماع وعن محمد رح لو خلا بامرأته ثم طلقها قال بوطيها والمرأة منكورة  
له كان محصنا وعن ابي يوسف رح لو تزوج امرأة بلا ولي ودخل بها لم يصير احدا منهما محصنا  
كافي المحيط وغيره [وهما بصفة الاحصان] فيه تصامح فان المراد كونه حرا مكلفا مسلما والعنعين  
والحال ان كلام الزبيرين قبل الوطي يكون حرا مكلفا مسلما ولو تزوج الحر المذكور بامة او صبية  
او مجنونة او كافرة ودخل بها لم يصير محصنا كما لو كانت الزوجة محصنة والزوج غير محصن الا اذا  
دخل بها بعد الاسلام والعتق والتكليف فحينئذ يصير محصنا بهذا الدخول وعن ابي يوسف رح  
انه لا يشترط الدخول على صفة الاحصان وعنه انه اذا دخل بها قبل العتق ثم اعتقا صار محصنين  
كافي الاختيار وانما لم تذكر المحصنة لان الاحصان من الاحكام المشتركة وهذا الكلام كلام غيره دال  
على اشتراط بقاء السلة الاول عند الحد دلالة واضحة بلاريد فخلق الكتب منه سوى المبسوط وهم  
واعلم ان شرط الاحصان على الصحيح الاسلام والدخول بالنكاح الصحيح بأسرة هي مثله واما التكليف  
فمفترق اهلية العقوبة كافي الكفاية وغيره [رحمه] [اي رمي المحصن بالحجارة] [في قضاء] [اي ارض  
فارغة واحدة] [حتى يات] متعلق بوجه الحدوث ما عر رضي الله عنه وعن عمر رضي الله عنه  
انه قال ما انزل الله ذل على آية الرحم الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله ورسوله  
والله عزيز حكيم وهذا مما قالوا انه قرآن نسخ لفظه وبقي معناه وعليه اجماع العلماء كافي الاختيار  
واريد بالشيخين من ما في المضمرات الثيب من الرجال والنساء وفي الغاية رمز الى انه لو شرع

في رجوعه فهربت اتبعه و هذا اذا ثبت بالبينة و اما اذا ثبت بالافتراء فلا يتبعه فانه رجوع بخلاف  
الاول لانه لا يصح الرجوع فيه كما في شرح الطحاوي و اني انه لا بأس لكل من رجع ان يتعمد مقتله  
لانه واجب القتل الا ان يكون ذا رحم منه فان الاول ان لا يتعمده لانه نوع من فطبيعة الرحم كما في  
الاختيار [ ويبدأ به شهده ] اي يجب بداءة الشهود بالرحم لانهم يتجاسرون على الاداء و فيه ضرب  
احتياط للداء كما في المحيط [ فان ابوا ] اي الشهود كلاً اربعضا عن الرحم [ او عابوا از ماوا ] او جنوا  
او فعموا او ذنبوا كلاً اربعضا او عموا او خسروا او ارتدوا [ سقط ] الرحم عنه و عن ابي يوسف رح  
لو ابوا كلاً اربعضا او غابوا رحم ولم ينتظرهم و عن محمد رح لو كانوا مرضى او مقطوعي الايدي  
يبدأ به الامام كما في الاختيار [ ثم ] يرحم [ الامام ] او القاضي [ ثم الناس ] المؤمنين الذين عاينوا  
اداء شهادتهم او اذن لهم القاضي بالرحم و عن محمد رح لا يسعهم ان يرحموا اذا لم يعاينوا اداء  
الشهادة و ذكر الطحاوي انهم اصطفوا منه صفا كالصلوة فكلما رحم قوم انصرفوا و يقدم غيرهم و رحموا  
كما في المصنوعات و اما أثر البأس على الانسان اشارة الى انه يجب ان يسهل عنايهما طائفة متجارفة  
عن الواحد والاثنين لان الغرض التمهيد كما في المدارك و غيره و في شرح التوابلات ان الغرض  
اما ذاك او دفع المهمة عن المحاكم او منع الجائزة عن حدود الله تعالى او امتحان من يشهد و في  
التجنيس ان محمدا رح فسر الطائفة في الابة الكريمة بالواحد فصاعداً و قال ان شهده مستحب  
امانة للامام و امانة للمحسد و وعطا للبأس [ و في المغرب يبدأ الامام ] اي يرحم في حق المقرخصة  
الامام حال كونه مبدءاً فهو تضمين شائع ليس فيه تسامح كما ظن [ ثم البأس و غسل ] المرجوم بعد  
موته [ و كفن و صلى عليه ] و كيف لا و قال صلى الله تعالى عليه وسلم في ما عز رضي الله عنه  
رايته ينغمس في انهار الجنة الى غيره من اثبات العضائل [ و ] هو اي الحد [ لغير المحسن ] اي  
لزان فقد سائر الشروط الخمس [ جلدة ] بالفتح اي الضرب على جلده بالكسر و التحريك  
يقال جلده اي ضرب بالسوط كما في القاموس [ مائة ] من جلدة و ان كانت الزنية مملوكة جلدا  
[ وسطا ] اي متوسطا بين المولم في الغاية و غير المولم و في المصنوعات ضربا مولدا غير فاعل ولا جارح  
لان المقصود الانزجار [ بسوط ] ذكره بعد تضمين الفعل للوصف الاتي وهو جلد مفتول يضرب به  
قبل اصله الخلط سمي به لكونه مخلوط الطوائف بعضها ببعض كما في المفردات [ لا نمرة له ] اي  
لا عقدة في طرفيه كما في الاساس و الصحاح و غيرها و اولاً ذنب له كما في المغرب قال للطرزي و ابن  
الاثير بالعاسمية (جمر) و لا شوك له كما في السابيح و الازل هو المسهور و السابي اصح كما في النهاية و الك  
مجاز من حمل الشجر و اعلم ان الحد في زمن عمر رضي الله تعالى عنه بالسوط باجماع الصحابة  
كما في المستصفى و اما قبله فثارة باليد و ثارة بالشوب و ثارة بالنعل و ثارة بالعصا و ثارة بالجريد  
الرطبة كما في حديث المسكوة [ ينزع ثيابه ] اي يجرد الرجل عنها لئلا يزيد اللام فينزع و الجملة

مستأنفة [ ألا الأزار ] فانه لا ينزع لكشف العورة [ ويفرق ملن ] جميع [ بدنه ] ويعطى كل عضو حظه من الضرب لانه نال اللذة [ الارامه ] اى ملن راحه فان الوجه داخل فيه وقال ابو يوسف يضرب الرأس وعنه يضرب سوطا واحدا كما فى المصمرات [ و ] الـ [ وجهه و فرجه ] لحرف الهلاك و فى المصمرات لا يفرق الا ملن عضو مقبل وهو البطن والصدر والوجه والعرج حال كون المجلود [ فائما ] في كل حد [ من الحدود ] لانه حينئذ يكون الجالد اقدر ملن التفريق جلدا [ بلامد ] للسطو فى العضو بعد الضرب او بلامد لليد حال رفع السوط حتى جازى الرأس او بلامد للمضروب فى الارض فان الكل غير جائز ملن اختلاف المشائخ كما فى المحيط والقول الاخير نهى و تأكيد لقوله فائما ملن ان المفهوم ليس بقطعي فلم يكن مغنيا عنه كما ظن والاكثفا مشعر بانه لا يمسك ولا يشد لال الالم يزيد به الا ان يعجزهم فيشد كما فى النخيرة [ و ] هو [ للعبد ] قنا كان او مدبرا او مكابا او مستسعى [ نصفها ] وهو خمسون جلدة و غالا يكامل حد المستسعى لانه حر مديون والقنة والمديرة وام الرول كالعبد و ان كان الزاني حرا والاولى ترك هذا الكلام لانه سبل كره قبيل بحث التغزير [ ولا يحد سيده ] عبده وامته [ بلا اذن الامام ] او نائبه لانه متهم بانه لنقصان ماله [ ولا ينزع ثيابها ] اى ثياب المرأة لانها عورة و هذا نصريح بما علم للاسنةاء [ الا الفرق ] اى اللباس الذي من جلود الغنم وغرما [ والجحر ] اى الثوب الملو من القطن او الصوف او غيره فانهما ينزعان الا اذا لم يكن لهما غير ذلك [ و يحد ] المرأة [ حالسة ] في كل حد كما علم لانه امرئ [ وجاز ] فى الرجم [ الحفر ] الى السرة او الصدر [ لها ] لانه ربما تضطرب فكشف العورة و فيه اشعار بان كلا من الحفر وتركه حسن كما فى المحيط وذكر فى الهداية ان الحفر احسن [ لا ] يحفر [ له ] لانه ينافى المشهور و هذا تصريح بما علم [ ولا حصى بين جلد و رحم ] فى المحصن وعند اصحاب الطواهر وغيرهم بجلد ثم يرحم [ ولا ] بين [ جلد و بغي ] اى اخراج من بلده في غير المحصن وقال الشافعي بجلد مائه و ينفى سنة و لما ان الحد فى الابتداء الا ابتداء باللسان ثم نسخ بالحسب فى البيوت ثم نسخ بجلد مائة و نفى فى البكر بالبكر اى في حد ذنى رجل لم يتزوج بالمرأة لم يتزوج و جلد و رحم فى النيب باليبس ثم نسخ بجلد مائة في كل زان ثم نسخ واستقر الحكم بالرجم فى المحصن والجلد في غيره كما فى الكافي [ الا مياسة ] اى مصلحة للمسلمين وتعزوا لاحدا فانه يجوز مياسة الجمع بين الجلد والنفي كالنفي فقط لانه نفى عمر رض نصر بن الحجاج من المدينة الى البصرة وهو علام صبيح الوجه افتتن به النساء والحسن لا يوجب النفي الا انه فعله مياسة فانه قال ما ذنبى يا امير المؤمنين فقال لا ذنب لك و انما الذنب في حيث لا اظهر دار الهجرة عنك كما فى الكشف وغيره و قد اشارت الى ان المياسة لا تختص بالنزنا بل يجوز في كل جناية و الراي فيه الى الامام ملن ما فى الكافي كقتل مبدع يتوهم منه انتشار بدعته و ان لم يحكم بكفره كما فى النهي



والسبابة مصدر ساس الرأى الرعية اي امرهم واهامهم كما في انما موس وغيره فالهياسة اصطلاح الخلق  
 بأرشادهم الى الطريق المنجي في الدنيا والاخرة فهي من الانبياء على الخاص والعامة في ظاهرهم  
 وباطنهم ومن السلاطين والملوك على كل منهم في ظاهرهم لا غير ومن العلماء ورثة الانبياء على  
 الخاصة في باطنهم لا غير كما في المفردات وغيرها [ ويرجم المريض ] المحسن في الحال [ ولا يجلد ]  
 المريض غير المحسن [ الا بعد البرء ] اي الصحة فانه يحبس المريض حتى يبرأ فيجلد وفيه اشارة  
 الى انه اذا كان مريضاً رقع الياس عن برئه يقام الجلد عليه تطهيراً كما في المحيط والى انه لا يجلد  
 في الحر والبرد الشديدين لخوف التلف كما في شرح الطحاوي والى انه لو كان ضعيف الخلقة  
 وخيف عليه الهلاك حد حدا خفيفا مقدار ما يتحمل كما في الفهريوة وذكر في حد شرح التاريقات  
 انه حينئذ جاز في حد الزنا ونحوه ان يجمع الاسواط فيضرب مرة واحدة بحيث اصله كل واحد  
 منها [ ويرجم الحامل بد الوضع ] اي وضع الولد ان كان له موبد والا بعد الاستغناء عنها  
 صيانة عن الهلاك وفيه اشعار بأنه لا تحبس الحامل وهذا اذا ثبت بالاقرار فان ثبت بالبينة تحبس  
 مخافة الهروب وان قالت بالحمل فان قالت النساء بذلك حبست سنتين ثم رجعت كما في الاختيار [ و  
 تجلد بعد النفاس ] سواء كان ساعه اراكذ ولائها مريضة ولذا نفذ تصرفها من الثلث حينئذ كما مر  
 في الطهارة فلواكتفى بالبرء جاز والحائض كالصحيحة حتى لا ينتظر خروجها عن الحيض كما في  
 المحيط [ ويدبره ] اي يدفع الحد عن الواطى [ بلشبهة ] اي بسبب الشبهة اسم من الاستتباب وهي  
 ما بين الحرام والحلال والخطأ والصواب كما في خزائن الادب وبه يشعر ما في الكافي من انها ما  
 يشبه الثابت وليس بنابت والافق لما فسره المصنف في القاموس وغيره انها الالتباس وهو انواع  
 منها شبهة العقل كما اذا تزوج امرأة بلا شهود امة بغواذن ملاماً امة على حرة ومجوسية وخمسة  
 في عقدة او جمع بين اختين او تزوج بحارمة او تزوج العبد امة بغواذن مولاه فوطئها فانه  
 لاحد في هذه الشبهة عنده وان علم بالحرمه لصورة العقل لكبه يعزى واما عندهما فذلك الا  
 اذا علم بالحرمه والصحيح هو الازل كما في المضمرات وفي موضع منه اذا تزوج بحرمه بعد عندهما  
 وعليه الفتوى وذكر في المدغيرة ان بعض المشائخ ظن ان نكاح الحارم باطل عنده ومقروط الحد  
 بشبهة الاشتباه وبعضهم انه فاسد والسقطر بشبهة العقل ويحد قد ابطال الازل وصح الثاني  
 منها شبهة [ في الفعل ] اي الوطى لا في الحال فانه حرام عند الفاعل ويسمى بشبهة الاشتباه اي شبهة  
 المشتبه المعترف في حقه لا غير ثم فسره هذه الشبهة فقال [ اي ] بسبب [ ظن عمر الدليل ] على حل  
 الفعل [ دنيلاً ] عليه [ كامة ] اي كوطي امة [ ابونه ] اي ابنيه ازوجه اومة [ و ] امة [ زرجته ]  
 والمطلقة فلما ازال على ما في العدة وام ولده بعد العتق في العدة وجارية مولاه فان في وطئها شبهة  
 وظنا بجل الانتفاع اذ له نوع حق في هذه الحال [ فلا يجلد ] الواطى [ ان ظن ] بالفسم وعلم [ انها ]

اي الموطوءة في هذه الصور [تحل] لهذه الشبهة لكن يجب العقر ولا يثبت النسب وان ادعاه لانه  
 زنا في نفس الامر وفيه اشارة الى انه لو قال احدهما اني ظننت انه حلال لم يحل واحد منهما لان الفعل  
 خرج عن الزنا بهذه الشبهة فالزنا فيما يظن كل منهما الحل كما في الاختيار [و] منها شبهة [في المحل]  
 اي الموطوءة وتسمى شبهة ملك وشبهة حكمية [اي بقيام دليل ناف للحرمه ذاتا] اي بسبب وجود  
 دليل ينفي داته الحرمة ويثبت الحل مع قطع النظر عن المانع [كامه] اي كدليل امه [ابنه] و  
 ابن ابنه وان سفل فانه صلى الله عليه وآله وسلم اضاف مال الولد الى الاب بلام التملك (انت  
 و مالك لا يملك) ولم يثبت حقيقة الملك فيثبت شبهته عملا بحرف اللام بقدر الامكان [و] مثل  
 [معتدة الكتابات والمبيعة] بيعا صححها قبل التسليم والمبيعة بيعا فاسدا [قبل التسليم] و بعده و  
 للمبيعة بشرط الخيار والمهورة قبل التسليم والموهونة في رزية وامه عبده الماذون المديون و مكانه  
 والامة المشتركة [فلا يحل] الواطي [وان اقر بالحرمة] وقال علمت انها حرام عليّ لقيام الدليل  
 النائي للحرمة كما لا يخفى [وحل] الواطي [بوطي امه اخيه] او موه او ذي رحم محرم غير الولاد  
 والمستأجرة والمستعارة سواء ظن انها حلال او حرام عالية لعدم قيام الدليل واعلم انه لو زنى بامة وقتلها  
 كان عليه الحد بالزنا والقيمة بالقتل عندهما و اما عند ابي يوسف وح فعليه القيمة لا الحد لانه  
 لم يبق زنى حيث اتصل بالموت كما في المحيط [و] بوطي اجنبية وجدها في فراشه [وان ظن انها  
 امراته لعدم الشبهة] [وان] كان الواطي [هو امه] لا مكان تميزه الا اذا ادعاه فقالت انا زوجتك  
 لانه اعتمد على دليل هو اخبارها ولو اجابته ولم يقل انا فلانة حد لانها تميز بالتفحص كما في الاختيار  
 [لا] [يحل] ويجب المهر بوطي اجنبية [ان زفت] اي بعنت [اليه وفلن] اي النساء [هي  
 زوجتك] لانه اعتمد على اخبارهن [ولا يحل] في شيى من حد الزنا والشرب والسرقه والقتل  
 [الخليفة] اي الامام الاعظم الذي ليس فوقه امام اذ الزاجر لم يكن مزجورا هذا الا ان يحدا وح  
 لم يدكروا اذا فلف اسانا وقالوا ينبغي ان لا يجب اذ المقلب فيه حق الله تعالى كما في الطهيرية  
 واليه اشار كلام الهداية وغيره فاطلاق المصنف لا يخلو عن شيى [ريقتص] الخليفة في القتل [ويوجد  
 بالمال] المثل لان الزاجر فيه ولي الحق وفيه اشعار بانه لا يشترط القضاء لاستيفاء القصاص والاصوال  
 الا اذا انكر المال كما في اقرار الخلاصة و هير النهاية \*

[قصص] \* من قذف اي ثبت بالاقرار مرة او بشهادة رجلين قلده اي نسبته الى  
 الزنا بنفسه والتحقيق في اللعان [محصنا] او محصنة [اي حرا] باقرار القاذف او ببيعة العلوف  
 [مكلفا مملما] ما فلا بالغا [عقفا عن الزنا] الشرعي فيحد قاذف واطي المجوسية والسائض و  
 المظاهر عنها والمحرمة باليمين والمعتدة عن غيره والاختين ملك اليمين و المشتراة شراء فاسدا لان  
 هذا الواطي ليس بالزنا فكان محصنا ولا يحل قاذف واطي المنكحة بكاحا فاسدا والاب الواطي جارية

ابنه والمكروه على الزنا وغيرهم لانه حرام لعينه وان لم ياثم للجهل والتكليف فلم يكن محصنا كما في الاختيار وفيه اشارة الى انه لو قذف مجبوا ارتقاء لم يحسد بخلاف ما لو قذف منينا او خصيا او عدوا لتصور الزنا كما في المحيط واني انه لا يلزم ان يكون اليهود عدولا كما في التنجيس وغيره والى ان الوطي بالكاح ليس بشرط واني انه لو قال رجل لآخر قل لفلان يا زاني فقال ان فلانا يقول لك يا زاني لم يحسد لانهما لم يقدفا بانفسهما كما في النظم [ بصريحه ] اي قذف بصير يوحى الزنا كزنيته اذ انت زان او يا زاني او با (دوسيس) او يا (جب) وكذا لو قال للمرأة يا زاني لانه توخيتم واما لو قال للرجل يا زانية فلم يحسد عند الشيخين وحد عند محد رح لاحتمال كون التاء للمبالغة وكذا لو قال يا زاني بالمهزلة وان اراد الصعود على شئ وفيه اشارة الى انه لو قال لها طيئك فلان وطيا حراما واجامعك جماعا حراما اذ زنيته قبل ان تخلقي اذ تولد لي اذ زنيته بيدك اذ رجلك لم يحسد واني انه يحسد القاذف باي لسان عربيا كان او فارسيا او غيرهما كما في المحيط واني انه لو قال يا لوطي لم يحسد عنده خلافا لهما كما في قاضيان واعلم ان الزاني هو الرجل والمزنية المرأة سميت بالزانية كالزانية بمعنى المرضية مجازا كما في الهداية وهذا القول للناكيل والا فمستغنى عنه بقوله قذف [ او ] قذفه [ بلس ] اي بنكولست [ لا يهلك ] اي ولدا لا يهلك الذي خلقت من مائه حقيقة ونحوه لست لاب كما في الظهيرية وفي نوك التقييد بسماله الغضب وهنا والتقييد في الشرح اشعار باختلاف الرائيين في الاختيار انما حد به لانه صريح في القذف كيا زانية فالتقييد لغو وفي قاضيان عن ابي يوسف رح انه قذف ولو في حالة الرضا ولم يقيد به في المشاهير ولا في الهداية والكافي فمن ظن انه مصرح فيهما وتوكله من سهو السامع سهو [ اذ لمعت باين فلان وهو ] اي الفلان [ ابوه ] في حالة الغضب لانه ناف لنسبه من ابيه حينئذ فكاه قال انك ولد الزنا فيصير فاذا لامه فيشترط ان يكون امه محصنة لا غير وانما قال وهو ابوه لانه لو قال لسمت باين فلان واراد به الجدل لم يحسد لانه صادق فيه وانما قلنا في حالة الغضب لانه لو قال في غير تلك الحالة لم يحسد لاحتمال المعالجة دون القذف بمعنى انك لا تشبه اباك في محاسن الاخلاق كما في الهداية وغيره ففي ترك القيد تلمح [ حد ] اي وجب عليه حد القذف بهذه الالفاظ فهو جزء الشرط اذ خبر المبتدئ وفيه اشعار باشتراط كون القاذف عاجلا بالغيا فلا يحسد المجنون والصبي لانهما لسا من اهل العقوبة [ ثمانية ] في الحدود اربعين في العبد [ سوطا ] على الوجه الذي مرفق بفرق على اعضائه وينزع عنه الحشور والفرق ولا يحسد من النياب لان سببه غير مقطوع به فلا يقام على الشدة بخلاف حد الزنا كما في الهداية [ كحد الشرب ] اي المشروب من الخمر محققا وما وصل الى جوفه ومن غيره بالسكر فانه ثمانون سوطا على الوجه السابق فيفرق بعد التحريم في المشهور وعن محد رح انه لا يحسد اظهارا للتخفيف فانه لم يرد به نص لانه باجماع الصحابة رض كما في الهداية لكن في قاضيان انه يحسد للحد في هراويل وحده كذا في حد الشرب في ظاهر الرواية

والاكتفاء مشعريان التوبة لا يلزم على المحدود الزاني والشارب وهذا في الحكم واما ديانة فلازمة  
 كما في الجواهر [ والطلب ] اى طلب استيفاء الحد [ بقذف الميت للولد ] ووالده وان علا وكذا  
 للامام الا انه لم يذكر لاشتراك وفيه رمز الى ان حد القذف لا يقام الا بطلب المقتوف دفعا  
 للعارضه وعن الوارث والى انه لو قذف حيا ثم مات بعد ما قضى بالحد سقط الحد عن القاذف  
 وليس ولاية المطالبة به وكذا لومات المقتوف بعد ما اقيم عليه بعض الحد سقط الباقي كما في  
 المحيط [ والولد ] من النكر والانتث [ وولده ] من ابن الابن وان فعل وفى الكلام اشارة الى  
 انه لا يطلب به ابوالام وام الام وولد البنات والاخ والاخت والعلم وغيرهم كما في المحيط والذخيرة  
 والمغني وفيه في نسخة ان ولد الابن وولد البنات فيه سواء في ظاهر الرواية وفي الهداية  
 غيره ان الطلب لولد البنات عند الشيخين خلافا لحدود والى انه لو عصى احدهم كان للباقي الطلب  
 والى ان الاقرب والابعد في ذلك سواء كما في المشارع [ ولو ] كان الطالب [ محروما ]  
 عن الميراث كما اذا قتل ابن اباه او بالعكس او كان الطالب كافرا فان له الطلب بالقذف وكذا اذا  
 كان عبدا [ ولا يطالب احد ] من العبد والولى [ سيده ولا اباه بقذف امه ] اى بقذف السيد او  
 الاب ام هذا الاحد لانه لم يعاقب السيد والاب بسبب العبد والولى وفيه اشارة الى انهما  
 لا يطالبان السيد والاب بقذف نفسهما والاصول لا يحسن بقذف الفروع والى ان الابن لا يطالب  
 به الجدة وان علا والام وان علت كما في الزملي [ وليس فيه ] اى في حد القذف [ ارث ] عن  
 المقتوف سواء مات قبل الشروع في حد القاذف او بعده [ ولا ] لا [ عقو ] للمقتوف عن القاذف  
 فيبعد بعد العفو الا ان يمنعه الامام عن الخصومة كما في الخبرة واستحسن الامام ان يقول قبل الاثبات  
 اعرض عن هذا كما في القاعدي [ ر ] لا [ عرض ] له عنه فلو صالح من مال رد الامام وحد [ وفي ]  
 قوله لاخر [ يا زاني فقال ] الاخر لا زاني [ بل انت ] زان [ حنا ] اى القائلان به لان كلا منهما  
 قذف صاحبه [ و ] في قوله [ لعنوه ] يا زاني او يا زانية فقالت لا بل انت [ حلت ] عرسه لانها قذفته  
 [ ولا لعن ] وان قذفها لانه لما حلت لم تبق اهل الشهادة وهي شرط للعان [ وان قالت ]  
 العرس في جواب قول الزوج لها يا زاني او يا زانية [ زني ] انا [ بك مدرا ] اى سقط الحد واللعان  
 معهما لان هذا الجواب يحتمل التصديق والقذف وانما خصت العرس لانه لو وقع بين رجل واجنبية  
 لم يحل هو بل هي لانها صلتته كما في المحيط \*

[ قصة بل ] \* من اخذ برميح اى حال كونه مع رمح [ الخمر ] ولو من قليل منها فلو  
 قاء خمر او سكر منها او شرب حلب بشرطه الا اذا اختلطت بمائع غالب عليها بحيث زال طعمها وريحها  
 فحينئذ لم يحل الا اذا سكر كما في الذخيرة [ او ] حال كونه [ سكران ] وهو عنده [ زائل العقل ] بالكلية  
 مشروب او غيره فهو من لم يعرف الرجل من المرأة لما روي عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما

انه قال من بات سكران بات عروساً للفياطين فعليه ان يغتسل اذا اصبح وهذا مشير الى ان السكران من لا يحس بشيء كما في الطهييرية وعندهما من لا يعرف رداءه من غيره عند الاكثوين او من كان اكثر كلامه هذا بانا وهو المشهور وعليه الفتوى وعن ابن مقاتل من لا يعرف ما يقول واتفق ائمة بلخ انه يستقرأ سورة وعن ابي يوسف رح يستقرأ سورة الكافرون فان منهم من سكر وقراها في صلاة المغرب فترك اللامات منها فحوسمت كما في اللحم وغيره واختلف ان السكر سرور او غفلة عارضة للانسان غالبه الى العقل بمباشرة بعض اسبابه كما في الكشف [بتبيين] اى بشراب حاصل من تمر او زبيب او عسل او فانيل اذتين او حنطة او شعير او رزة او غيرها من الفواكه والحلاوات والحبوب وقيل لا يحل الا بالمسكر كما هو التمر والزبيب والارز مروي عن جميع اصحابنا وهو الاصح كما في العمادي واذا سكر بما يتخذ من الحلاوات والحبوب لا رواية فيه فقيل يحل وقيل لا يحل وفي الاكتفاء اشارة الى انه لا يحل بمسكر الا لبان كلبن الرومك وقيل يحل ولا رواية فيه كما في التمرناشي والى انه لا يحل بمسكر البنج عند الشيعين خلافاً لمحمد رح كما في الخزائنة والاول الصحيح كما في قاضيان وبالثاني يقتضى لفساد الزمان كما في النهاية وقد مر منه في الاشربة والى انه لا يحل بما حصل من نحو الاقيون وهو زيويه اليه اشار في متن البزدوي واختلف انه مسكر ام لا [و] قد [اقر] المأخوذ [به] اى بشرب الخمر والنبيذ [مرة] واحدة عندهما ومرتين في مجلسين عند ابي يوسف رح والاول الصحيح كما في المصمورات [صاحباً] اى عاقلاً فلو اقربيه سكران لم يحل وان وجد منه ريح الخمر لانه بطل اقرار السكران بالحدود الخالصة لله تعالى لعدم استقراره على كلام كما في قاضيان وغيره وانما ترك في الرواية هذا القيد لان في التتمة وغيره ان السكران كالصاحي في افعاله وافعاله الا في الردة فانه لو ارتد لم تبين امراؤه [اذا شهد به] اى بشرب الخمر والنبيذ المسكر [رجلان] فلو شهد به النساء لم يحل كما مر وفيه إيحاء الى انه لو شهد احدهما بالسكر من الخمر والاخر بالسكر من النبيذ او احدهما بالسكر والاخر بالاقرار لم يحل ثم اذا شهدا يسالهما القاضي عن ماهية الخمر فان كل مسكر يسمى بها مجازاً ثم عن كيفية الشرب ثم عن زمانه ثم عن مكانه لاحتمال الاكراه والتقاعد وكونه في دار الحرب فاذا بينا ذلك حبس ابي الشارب حتى يحال عن عدالتهما كما في قاضيان [وعلم] في كل من صورة الاقرار والشهادة [شربه] مضاف الى الفاعل والمفعول اى شرب ذلك الخمر والنبيذ [طوعاً] اى شرب طوع فلو شرب بالاكراه او العطش المهلك مقدار ما يرويه فسكر لم يحل لان ذلك السكر يامر مباح وقالوا لو شرب مقداره وزيادة ولم يسكر حد كما في حالة الاختيار ثم الاكراه لم يثبت الا بنجته فلو شهدا عليه بالشرب فقال اكوسمت عليه لم يرتفع الحد عنه كما في قاضيان [يحل] المأخوذ بالرييح او السكر مع الاقرار او مع الشهادة فيشترب الريح او السكر مع كل منهما عند الشيعين واما عند محمد رح فلا يشترط الريح اصلاً والاول الصحيح

كما في المضمرات وفيه إشارة الى انه لا يحل المأخوذ بالريح مع السكر بلا شهادة بالشرب كما سيذكره  
وفي الجزالة انه لا يحل والى انه من اقر بالشرب وشهدا عليه به لم يحل بلا رائحة كما اشار اليه قاضيخان  
واما بني الفعل للمجهول للتعظيم فيشير الى ان الحدود الخاصة لله تعالى للامام والولاة والقضاة من  
عنده كما في المحيط فلا يحل قاضي الرستاق وفقهه والمتفة وابمة المساجد على ما قال شرف الائمة المكي  
في النية واطلاقه مشير الى انه لو شرب الحلال ثم دخل الحرم حل لكن لو التجأ الى الحرم لم  
يحل لانه قد عظمه بخلاف ما اذا شرب في الحرم فانه قد استخف كذا في العمادي ويستثنى منه  
الاخروس فانه لم يحل سواء شهدا عليه او اشار هو بإشارة معهودة تكون اقارار وكذا الذي فانه  
لا يحل الاحد القلف عندهما ولا يحل عند ابي يوسف رح الا حد الشرب والسكر وكذا المرتد  
فانه لو وجب عليه حد قبل ارتداده اقيم عليه الا حد الشرب كما لو شرب في حال رده كما في قاضيخان  
[ صاحب ] فلو شهدا على السكران لم يحل فيحسب حتى زال سكره تحميلا لغرض الانذار [ لا ]  
يحل [ بمجرد الريح ] بلا اقارار ولا شهادة فان من امتكثر اكل السقرجل والتفاح توجد منه رائحة  
الخمير [ او ] بمجرد [ التقي ] فانه قد يشرب لا عن طوع [ از ] بمجرد [ السكر ] لانه قد يسكر  
من المباح وفيه تنبيه على انه لا يحل بمجرد الاقرار بالشرب او السكر كما في قاضيخان ولا بمجرد  
الشهادة لكن يعزز بمجرد الريح على ما قال علاء الترجمانى كما في النية وبمجرد السكر لتهمة الفسق  
كما في قضاء المحيط وبمجرد الاقرار كما في المحيط وبمجرد الشهادة على ما قال ابو يوسف الصغير الترجمانى  
وقال نجم الائمة لو اخل السكران توجد منه الرائحة لم يحل لكنه يعزز ولا يوجب التعزير الى  
زال السكر كما في القنية ولو شرب النبيذ بلا سكر عزز كما في قاضيخان [ ولا ] يحل [ ان رجع  
عن الافزار ] بالشرب لصحة الرجوع عن حقوق الله تعالى [ من شهد بحد ] او بحبيب شيع موجب  
لحد من الحدود [ متقدم ] هو لغة بمعنى القديم كما في الصحاح وشروعا ما سيأتى [ قريبا من امامه  
رد ] ذلك الشاهد خبر او جزاء والاسناد مجاز عقلي مبالغة فلا حاجة الى حذف مضاف كما ظن وفيه  
اشعار بان التأخير للستر مانع القبول لما فيه من تهمة الفسق بالتأخير واما قال قريبا من امامه لانه  
لو كان بعيدا منه بان كان في موضع لا يكون فيه فاض او كان لهم مرض او مانع آخر لم يرد وكما يمنع  
التقدم قبول الشهادة يمنع اتمام الحد بان يهرب بعد اقامة بعض الحد ثم اخذ بعد التقدم كما في  
الدخيرة [ الا في فنف ] فانه لم يرد لانه لم يتمكن من الشهادة الا بعد الدعوى فيعزز بالتأخير  
وفي الاكتفاء اشعار بان التقدم مانع لقبول الشهادة في حد الشرب والزنا وكذا في السرقة فان للشاهد  
ان يشهد قبل الدعوى لاجل حبس السارق والى ان يجميع المسروق منه ففي التأخير تهمة الا انها  
معبرة في الضمان فيقضي به لا بالقطع كما قال [ وضمن ] من الضمان او التضمنين [ السرقة ] بالنصب  
از الرفع اي المسروق [ وان اقرب ] او بحد متقدم ولو قريبا من امامه [ حد ] ولو حقا لله تعالى فان التهمة

في الاقرار غير معتبرة اذ الانسان لا يعادي نفسه [وهو] اى التقادم [للسرب بزوال الربح] عند الشيخين  
وهي شهر عند محمد رح اعتباراً بما أثر الحدود كما في المضمرات و ذكر قاضيتان انه مضي شهر  
من وقت السرب في ظاهر الرواية وانما اعتبر الزوال لان الازالة بالمعالجة غير مانعة للحد كما في النخيرة  
[ولغيره] اى السرب كالزنى والقتل والسرقة [مضي شهر] اذا لم يكن بينه وبين القاضي هذه  
المسافة على ما روي عن الائمة الثلاثة وعنه مضي شهر وعنده مفوض الى راي الامام كما في المضمرات  
وعنه سنة وعنه ايام كما في الخزانة وعن محمد رح ثلثة ايام كما في المحيط و ذكر في النظم ان  
التقادم قدر عشرين يوماً من وقت الوجوب الى وقت الامضاء والاول اصح كما في المضمرات [وان شهد  
بزنى] اى شهد اربعة بزنا زان [وهي] اى المزنية [غائبة حد] الزاني ولم ينتظر حضور الزانية  
كما في العكس لعدم اشتراط الدعوى لثبوت الزنا وفيه اشعار بانه لو اقر بالزنا وهي غائبة حد كما في  
الحيط [و] ان شهد [يسرفه من غائب لا] يحل بالقطع لان الشهادة على السرفة شهادة بملك  
المسروق للمسروق منه وذا لم يقبل بلا دعوى وفيه إيماء الى انه لو اقر بسرقة من غائب قطع وهذا  
استحسان روي القدوري انه ينتظر حضور المسروق منه والطلب بها عندهما خلافا لابي يوسف رح كما في  
الحيط [ونصف حد العبد] اى جلده للزنا والقتل والسرب فلا يرد مالا ينصف من القطع والقتل  
للسرفة وقطع الطريق [وكفي حد] واحد [لخنايات] كثيرة [اتحد جنسها] كما اذا زنى مرارا  
او شرب مرارا او سرق مرارا او قذف واحدا او اكثر بكلمة واحدة او اكثر مرارا فانه يحل حد واحد  
لكل نوع لحصول الانزجار به ولذلك لو اقيم على القاذف تسعة وسبعون سوطا فقتل آخر لم يضرب  
الا سوطا واحدا للتداخل وظهور الكذب فاذا اختلف جنسها كما اذا زنى وقذف وشرب وسرق يجب  
نكل حده فلما اجتمع ذلك مع قتل بدأ بتحد القذف ثم قتل وسقط الباقي كما في الاختيار وعن محمد رح  
اذا ضرب بعض الحد في الخمر الزنا ثم شرب او زنى باخر لم يضرب حد مستقبل كما في المحيط [و  
اكثر التعزير] الذي هو بالسوط فانه قد يكون بغیره كما يأتي وهو في الاصل المنع ولم يتعرض للمعنى  
الشرعي المراد اعتمادا على ما علم من تعريف الحد ان التعزير عقوبة مقدرة حقا لله تعالى او العبد و  
سببه ما ليس فيه حد من المعاصي اما فعلي كما بين بعضه في السوابق متفردا واما قولي بعضه مبين  
ههنا [تسعة وثلثون سوطا] اى ضربا بالسوط عنده واما عند ابي يوسف رح فخمسة وسبعون وفي  
رواية تسعة وسبعون وهي اصح وقول محمد رح مضطرب وعن ابي يوسف رح لو رأى القاضي تعزير  
مائة اخذ بالاثار وان ضرب اكثر من مائة جاز وعنه ان التعزير على قدر عظيم الجرم كما في المحيط  
والنخيرة وغيرهما [واقفه ثلثة] من الضربات كما في الكافي او واحدة كما في الخزانة او ما يراه الامام  
كملازمة وضعية على ما ذكره مشائخنا كما في الهداية والاصل انه ان كان مما يجب به الحد فالاكثر والا  
فمفروض الى راي القاضي كما في قاضيتان وغيره [وصح] للامام [مبسه] اى حبس من عليه التعزير

[مع الضرب] لان الحبس من التعزير فله ضمه مع الضرب وفيه تنبيه على ان للامام الخيار في التعزير بغير الضرب كاللطم والتعريك والكلام العنيف والشتيم غير القذف والنظر بوجه عبوس والاعراض وعن ابي يوسف رح انه يجوز باخذ المال الا انه يرد الى صاحب ان ناب والا يصرف الى ما يرى الامام وفي مشكل الاثران اخذ المال صار منسوخا وقيل ان تعزير مثل العلماء والعلوية بالاعلام بان يقول بلغني انك تفعل كذا وتعزير الامراء والداقين به وبالجر الى باب القاضي وتعزير السوقية و نعوهم بهما وبالحبس وتعزير الاخسة بهن وبالضرب كما في الزاهدي وغيره وفي الكوراني اذا كان ظريفا ذامرة جنني اول مرة لم يعزر فاذا فعل مرارا عزر فانه لم يكن ظريفا فاذا تعفف عن محارم ربه اذ ذلك تدعي في الانام ظريفا [وضربه] اي ضرب السوط للتعزير فليس الضمير للتعزير والا احتاج ما بعده الى تكلف كالظن [احل] من ضربه للحد من حيث صفة الضرب عند البعض ومن حيث الجمع على عضو واحد عند آخرين كما في شرح الطحاوي وقيل ليس في المسئلة روايتان فان التفريق في أكثر التعزير والجمع في اقله كما في المحيط وكيفية ان يجرى عن ثيابه الا السراويل وفي موضع آخر لا يجرى الا عن القروء والحشو يضرب قائما على كل عضو مضروب في الحد بلامد كما في فاضلحان [ثم] ضربه [للزنا] اشد لان جانيته اعظم وحرمة اكل [ثم] ضربه [للشرب] اشد لان جنايته يقيمية [ثم] ضربه [للقذف] اشد او شديد والاول ارفق لفظا ولا بأس به معني فان افعال مشتركة او عار عن مستعملاته وقد مر غير مرة والاكتهاف مشعر بان التعزير لا يمتداد و جازعوه من جانب المجني عليه عند الطحاوي ومن جانب الامام عند غيره ورفق بال الاول في حق العبد والنافي في حق الله تعالى كما في النية [وهو] اي التعزير يجب [بقذف] اي طعن غير المحصن فيكون القذف مجازا مرسل او تغليبا بقريظة يا فاسق وغيره ويجوز ان يكون حقيقة والمعطوفات من قبيل الاستغناء مثل [مملوك] عبد اومة [اكافر بزنا] ولو صريحا مثل يا زاني وهو ليس بزنا وكذا يا فاجر يا ابن الفاجر يا ابن الفحمة التي همها الفجور وكذا [حرام زاده] فانه قذف للام كما في القنية وفي الجواهر انه حد على الصحيح والاطلاق مشعر بان الصبي لو قذف بما مر او ياتي فقد عزر كما قال السرخسي وعن الترجماني لم يعزر ورفق بانه عزر في حق العبد ولم يعزر في حق الله تعالى كما في الزاهدي [و] بقذف [معلم] صالح [ببيا فاسق] يا ابن العاسق يا مجرم يا شارب الخمر وكذا لو قال يا مباح يا عاون فان العوان في العرف هو الساعي والظالم كما في الجواهر [يا كافر] الاحسن يا كافر بالله احترازا عما قال بعضهم انه لو قال يا كافر لم يجب عليه التعزير لانه تعالى سمى المؤمن كافرا بالطاغوت كما في المصنوعات وهل يكفر فائله فيه خلاف والمختار انه لو اعتقد هذا الخطاب شتما لم يكفر ولو اعتقد الخطاب كافرا كونه لا يعتد بالاعلام كقرا كما في العمادي وما في المواقف انه لم يكفر بالاجماع اريد به اجماع المتكلمين [يا سارق] يا لص يا خائن [يا مخنف] يا ديوث يا جيفة يا قدر يا بليد



يا قوطبان كما في الخزانة لكن في التجنيس لم يعزربيا قوطبان الراضي بفجور معارمه والغنف لا يخلو عن ايماء الى انه لو قال (يا ناكس) يا ابله يا لا شيء لم يجب عليه شيء كما في فاضيلان وهل يجوز ان يجيب المخاطب المتكلم بمثل ما قال في التجنيس ان كان كلمة لا توجب الحل يجوز كما اذا قال له يا خبيث الا ان التجاوز افضل [وامثاله] اى امثال ما ذكر من الفاظ دالة على افعال اختيارية محرومة تعد عارا منسوبة الى من لم ينصف بها واحترز بها عن افعال خلقية كقبح الصورة والسيرة وما لا يحرم ولو عارا كدناءة الهمة وما لا يعد عارا كلعب النرد فلو قال لكيس او طبيب او صالح يا حمار او يا حجام او يا مقامر لم يعزرب كما اشار اليه المصنف وصرح به فاضيلان وغيره والاشمل الا ضبط ما في شرح الطحاوي من ارتكب منكرا او اذى مسلما او معاهدا بغير حق بفعله او قوله وجب عليه التعزير الا اذا ظهر كذب به فانه لم يجب عليه واليه اشار بقوله [لا] يعزرب [ببيا حمار] يا خنزير يا كلب يا قرد يا ذئب يا بقر قال الفقيه ابو جعفر رح انه في الاخمة اما في الاشراف فالتعزير واليه اشار بقوله [ونيل] لا يعزرب بياحمار وامثاله [الا] اذا قال [لعالم] بالعلوم الدينية على وجه المزاح فانه يعزرب فلو قال بطريق الحقايرة كفر لان امانة اهل العلم كفر على المختار كما اذا قال له (اي ابله اي نادان اي ناكس) كما في الفتاوى المديحة الا انه يشكل بما في الخلاصة وغيره ان سب الختنين ليس بكفر [او علوي] اي منسوب الى علي سواء كان من اولاد فاطمة رض او لم يكن ولعل المراد كل متيق والا فالتخصيص غير ظاهر على ما ذكرنا عن الفقيه وفي التقديم قيل اشعار بان الاول اصح كما في المصنوعات وهو مرزي عن محمد رح وهو الصحيح كما في فاضيلان وغيره الا انه اختار في الشرح الثاني وهو مرزي عن ابي يوسف رح وهو الصحيح كما في الفتاوى المضمومة الى الاختيار وقيل يعزربه في حق الكل فانهم يعدون بها كما في الاختيار [ومن حد او عزرب] بالضم للتعظيم [فمات] من ذلك [هدر] وبطل [دمه] لانه مأمور من الشرع فلا ينقيد بشرط السلامة وفيه اشعار بان اقامة التعزير للامام عند العلماء الثلاثة وقيل لكل احد وهذا انما يستقيم اذا اشتغل بالحناية فانه نهى منكر حينئذ اما بعد الفراق فلا يعزرب الا باذن الجاني فلو عزرب بلا اذنه فلمحتسب ان يعزرب المعزرب بكسر الزاء كما في المنبة [وان عزربو] لترك الصلوة او الغسل او الاجابة او الزينة او الخروج من البيت او غيره [عرمه] فماتت [لا] يهدر دمها لانه مطلق فيه فيتقيد بشروط السلامة وفيه اشارة الى ان الموت يعزرب عبده ولو بالخشب والى ان المعلم لو ضرب الصبي لم يهدر دمها الا ان ياذنه الادب ان يضرب ثلثا او اقل ولا يضرب بالخشب وان اذنه الاب وعليه ان يضربه اذا بلغ عشر سنين للصلوة باليد لا بالخشب الكل في الملتقط والكلام دال على الاختتام والابتداء لانه مشعور بالسكوت والتكلم \*

## \* [ كتاب السرقة ] \*

عقب به الحدود لانه منها مع الضمان [هي] اي السرقة كالسرقة بالكسر مصدر سرق منه شيأ بالفتح اي جاء مستترا الى حرز فاخذ مال غيره والاسم السرقة بالفتح والكموكا في القاموس وشريعة هو نوعان لانه اما ان يكون ضررها بندي المال او به وبعمامة المسلمين فالاول يسمى بالسرقة الصغرى والثاني بالكبرى بين حكمها في الاخر لانها اقل وقوعا واشتركا في التعريف واكثر الشروط فعرّفهما فقال [اخذ مكلف] بطريق الظلم كما هو المتبادر من هذه الاضافة فاحترره عن شيئين فلا يقطع الصبي والمجنون ولا غيرهما اذا كان معه احدهما وان كان الاخذ الغير وعند ابي يوسف رح يقطع الغير ولا يقطع باخذ المصحف والكتب والادب للهوكما يأتي لاحتمال ان ياخذ للقراءة والنهي عن المنكر فمن الظن بطلان التعريف منعنا [حقية] بالضم والكسر فلا يقطع بالاخذ مكابرة فانه غصب كما اذا دخل نهارا از بين العشائين في دار بابها مفتوح اوليلا وكل من صاحب والسارق عالم بالاخر فلو علم احدهما قطع كما لو دخل بعد العتمة واخذ خفية او مكابرة معه ملاح او لا والصاحب عالم به او لا ولو كابر نهارا فنقب البيت سرا واخذه مغالبة لم يقطع [قدر عشرة دراهم] بوزن سبعة يوم السرقة والقطع فلو انتقص عن ذلك يوم القطع لنقصان العين قطع لانه مضمون على السارق فكانه قائم بخلاف ما انتقص للسعر فانه لا يقطع لانه غير مضمون عليه وعن محمد انه يقطع وذكر الطحاوي ان المعتبر يوم الاخذ وعن محمد رح لو اخذ نصف دينار قيمته عشرة قطع ولو اقل لا والمتبادر ان يكون الاخذ مرة فلو اخرج من الحرز اقل من العشرة ثم دخل فيه وكمل لم يقطع [مضروبة] فلو اخذ تبرا وزنه عشرة و قيمته اقل لم يقطع فيقوم باعز نقذ راج بينهم ولا يقطع بالشك ولا بتقويم واحد او بعض من المقومين [مملوكا] فلا قطع باخذ غير المملوك اذ القطع مشروط بالدعوى [محزرا] اي ممنوعا عن وصول يد الغير اليه وهو في الاصل المجهول في الحرز اي الموضع الحصين [بلاشبهة] تنازع فيه مملوكا و محزرا فلا قطع باخذ الاعشى لجهله مال غيره ولا بالاخذ من السيد والغنيمة وبيع المال [مكنا] اي بسبب موضع معد ليحفظ الاموال كالدينر والداكاكين والحانات والخيام والصنرق والمذهب ان حرز كل شئ معتبر بحرزه مثله حتى لا يقطع باخذ لؤلؤ من اصطبل بخلاف اخذ الدابة [وحافظا] اي بسبب شخص يحفظه فلا قطع بالاخذ من الصبي والمجنون ولا باخذ شاة از بقرة او غيره من مربي معها راع ولا باخذ المال من نائم اذا جعله تحت رأسه او جنبه اما اذا وضع بين يديه ثم نام فقيه خلاف ومن شرط القطع يكون المال متوقفا وان لا يكون مباح الاصل وتاثيره وان لا يتسارع اليه الفساد وان يكون يد المسرقة منه صحيحة فلا قطع بالاخذ من السارق ومياني الكل في اثناء المسائل احاط المحيط بطل ما ذكرنا من المسائل [فان اقر] المكلف [بها] اي السرقة طائعا كما هو المتبادر فلو اقر مكرها كان باطلا ومن المتأخرين من

افتى بصحته ويحل صربه ليقرب كافي خزانة المفتين وسئل الحسن عنه قال ما لم يقطع اللحم لا يظهر العظم لكن في الوقائع لا يفتى به لانه خلاف الفروع وفي التجنيس عن عصام ان اميرا سأل عن سارق اتى به وهو منكرف قال عليه يمين فقال الامير سارق ويمين هاتوا بالسوط فما ضربوه عشرة حتى اقر فأتى بالسوفة فقال سبحان الله ما رأيت جورا شبه بالعدل من هذا [مرة] عندهما ومرتين عنك ابي يوسف رح وعنه الرجوع اليهما كما في الكافي [اوشهد] بها [رجلان] عدلان فلم تقبل شهادة النماء وتقبل شهادة رجل وامرأتين في حق المال كالشهادة على الشهادة كما في المحيط وغيره [وسالهما] اي وجب على [الامام] او نائبه ان يمال المقر والشاهد [ما هي] ام السوفة احتراز عن نحو الغصب والسوفة الكبرى [وكيف هي] لان الاخذ قد يكون بلا قطع كما اذا ادخل يده في الدار واخرج المتاع [ومتى هي] لان التقادم مانع القطع اذا ثبت بالبينة دون الاقرار كما ذكره المصنف قبل ولذا اطلق هنا فلا عليه كما ظن [واين هي] فانه لا قطع بالاخذ في دار الحرب واليبي [وكم سرق] لانه لا قطع بلا نصاب اذا كان المسروق منه غائبا عن مجلس القضاء كما في المحيط فالاعلاق لا يخلو عن شيعة [ومن سرق] احتراز عن الاخذ من السارق وذي رحم محرم ونحوه [وبيناهما] اي بين المقر والشاهد جميع ما سأل [قطع] السارق يده سواء كان مقرا او غيره جزاء لكسبه فان اقربها ثم هرب ان كان في فورة لا يتبع لصحة الرجوع عنه بخلاف ما اذا شهدا عليه بها ثم هرب فانه يتبع في فورة ولو اقر رجلان بسوفة مائة درهم فقال احدهما هو مالي لم يقطع واحد منهما كما في المحيط [وان شارك] في الاخذ [جمع] اي ما فوق الواحد [و اصاب كلا] منهم بالقسمة على السواء [قدر نصاب] من عشرة دراهم مضرية [قطعوا] اي قطع الامام ذلك الجمع [ران اخذ بعضهم] دون كلهم لوجود الاخذ من الكل معني فانهم معارنون فان اصاب كلا اقل من ذلك لم يقطع وفيه ايماء الى انه لو سرق واحد عشرة من عشرة انفس من حرز واحد من كل درهم قطع لكالم النصاب في حق السارق كما في الظهيرية [لا] يقطع [بتافه] اي اخذ شيعة حقير خسيس في اعين الناس من التفة محركة الخمسة كما في القاموس [يوجد مباحا] في الاصل لما فيه من التركة العامة لانه لا يجري فيه الشق [في دارنا] فقطع بها يوجد مباحا في دارهم كالساج والعاج والابنوس والعود والصندل واللؤلؤ والياقوت فانها عزيزة في دارنا وعن محمد رح لا قطع في العاج والابنوس بلا عمل فيهما وعنه لا قطع في اللؤلؤ والياقوت كما في المحيط [كخشب] غير معمول فقطع بالمعمول كاخذ السرير والباب [وحشيش] مملوك فلا قطع بالكلاء الرطب بالطريق الاولى واختلف في القطع باخذ الوسمه والحناء كما في شرح الطحاوي [وسمك] طرية او قديد [وصيد] برية او بحري طيرا كان او غيره كاللجاجة والبط واليهن وعن ابي يوسف رح انه يقطع في كل شيعة من المذكورات الا في الطين والقراب والمريقين كما في الهداية وغيره [او] بشيعة [يشمل سريعا] لا يبقى سنة كما اشير اليه في المضمرات [كلبن] واشريه غير مطوية وثيرية وخبز [ولحم] طرية او قديد وقال مشائخنا

لا يقطع باخذ الطعام في سنة القحط وان كان لا يفسد ويجوز وكذا في الخصب اذا كان يفسد ولو محرزاً فان لم يفسد وكان محرزاً يقطع كما في المحيط [وقالفة رطبة] ولو محرزة وفي الوقعات تكلموا في الشمر الرطب والمختار ان لا يقطع به [وتمرة] اي لا بغالفة يابسة [على شجر] كالجزر واللوز لعدم الاحراز وانما قيل بالشجر لانه لو كان في الحوز قطع كما في المصنوعات لكن في النظم لو سرق تمر من الحوز قطع بخلاف غيره من الثمار فانه لم يقطع لانه يفسد سريعاً [وبطين] لا يفسد سريعاً كالقديد منه واما ما يفسد منه فداخل في الفاكهة الرطبة فلم يدخل مطلق البطين في الفاكهة الرطبة ولا في اليابسة على الشجر كما ظن [وزرع لم يحصد] وان كان له حائط موثق او حائط وفيه اشعار بانه لو حصد وجمع في بيدر قطع لانه صار محرزاً ولهذا لو اخذ الحنطة من السنبل لم يقطع كما في الوقعات [واشربة مطرية] اي مسكرة لانه لا قيمة لشيع من المسكرات عند بعض اصحابنا كما في الكرماني وفي التقييد اشعار بانها لو كانت خللاً او دبساً او عسلاً او نحوه قطع وعن محمد رح انه لم يقطع وعنه لو اخذ اناء فضة قيمته عشرة فيه نبيل لم يقطع بتبيعة ما فيه فلو كان فيه مسل قطع كما في المحيط [وآلات لهو] كالدف والمزمار والطنبور والند والشطرنج وطبل اللهر وكذا طبل الغزاة فانه لا يقطع باخذه على المختار كما في الوقعات [وصليب] بالفتح شيع مثلث يتخذ النصارى قبله وانما يثلث ايذاناً بما قالوا من ثالث ثلاثة وقيل خشبات يضم بعضها الى بعض زعموا ان عيسى عليه السلام صلب على مثله فتبركوا به كما في العرب بالعين المهملة [من ذهب] اوفضة سواء كان في معبدهم او في بيت لهم وهذا عند صا وكذا عند ابي يوسف رح الا اذا كان في البيت فانه يقطع وفيه ايماء الى انه لا يقطع باخذ الصنم ولو من الحجرين [و باب مسجد] الاول باب دار فانه يلزم منه بالطريق الاول ان لا يقطع بباب المسجد لانه يجوز بباب الدار ما فيها بخلاف باب المسجد كما في النهاية [ومصحف وصبي حرولاً] كانا [محبين] اي مزينين بالذهب او الفضة قدر عشرة وهذا عند هما لان الكاغذ والجلد والحلية تبع ولا مالية للحرولاً للمكتوب وقطع عند ابي يوسف رح اذا بلغ الحلية نصاباً [وعبد الا الصغير] الذي لا يعبر عن نفسه فانه يقطع به لتحقيق المرقعة بخلاف الكبير فانه غصب او خداع ويقطع عند ابي يوسف رح ولو صغيراً لا يعقل ولا يتكلم [ودفتر] بالفتح وقد يكسر جماعة المصحف المضمومة كما في القاموس فيشمل المصحف وكتب العلوم الشرعية والاداب ودواوين فيها حكمة وزن دواوين فيها اشعار مكرمة وكتب العلوم الحكمية فانها داخلان في آلات لهو كما اشار اليه الزاد وغيره [الا دفتر الحساب] يضم الجاه وتشديد السين جمع حاسب اي دفتر درغ حسابه فان المقصود منه المال كما في الكافي وغيره لكن في المحيط انه يقطع به لانه لا يحتاج اليه اذ ليس فيه احكام الشرع ولا ما يتوصل به اليها بخلاف المصحف وكتب الحديث والفقه والادب وقيل يقطع بكتب الادب لانه ليس فيها احكامه وفيه اشعار بانه يقطع بكتب الشعر والدواوين مطلقاً وكذا كتب الحكمة وفي

الخزانة لا يقطع بكتب الحديث والشعر وعن ابي يوسف رح انه يقطع ولا يقطع بكتب الوقف [ ولا في كلب ] وغير [ وفهد ] لانه مباح الاصل كما مر فالأدنى ان يذكر قبله لانه داخل في الصيد كما نص عليه المحيط [ وخيانة ] اي لا يقطع بخيانة في نحو رديعة في يده من مال الغير لقصور الحرز [ ونهب ] اي غارة لمال لانه اخذ علانية [ ونبش ] اي اخذ الكفن عن ميت في قبر سواء كان الكفن مسمونا او زائلا او اقل وسواء كان القبر في الصحراء او البيت ولو مقفلا وقيل يقطع اذا كان مقفلا والاصح انه لا يقطع عندهم لاختلال الحرز بحفر القبر وعن ابي يوسف رح انه يقطع بالكفن المسمون او الاقل ولو كان القبر في الصحراء كما في الكشف فمن الظن ان الانسب المخبون والمنهوب والمنبوش لان المعنى حينئذ لا يقطع باخذ ما خا ونهب ونبش غيره بالاخذ ولا يخفى انه غير مراد [ ومال عامة ] مال بيت لمال [ ومال له ] اي للاخذ [ فيه ] اي في ذلك المال [ شركة ] كمال الغنيمة فان له نصيبا من بيت المال والمغنم فبقع في الحرز خلل [ ومثل حقه ] اي لا يقطع باخذ مثل دين له على غيره من دراهم او غيرها لانه استوفى حقه سواء كان [ حالا او مؤجلا ] لان الحق ثابت والتأجيل لتأخير المطالبة وفي المثل اشارة الى انه لو اخذ اجرد من حقه او اردى قطع والى انه لو كان حقه دراهم فالحق دناير قطع وهو رواية عن ابي يوسف رح كما في الزاهدي والصحيح انه لم يقطع لان العقود في حكم جنس واحد كما في الذخيرة والى انه لو اخذ عرضا قطع لانه ليس له الاخذ الا ببيعاً وعن ابي يوسف رح انه لم يقطع لان له ان يأخذ رهنا او قضاء من حقه عند بعضهم كما في الهداية وفيه ايماء الى ان له ان يأخذ من خلاف جنسه عند المجانسة في المالية وهذا اوسع فيجوز الاخذ به وان لم يكن مذهباً فان الانسان يعذر في العمل به عند الضرورة كما في الزاهدي [ ولو جهل ] اي لو اخذ منسل حقه مع زيادة عليه من ماله لم يقطع لصيرورته شريكاً بمقدار حقه [ وما قطع فيه وهو بحاله ] اي اذا سرق مالا فقطع يده فيه فردة الى مالكه ثم صرفه ثانياً ولم يتغير المسروق عن حاله الاثرى حقيقة فانه لا يقطع وعن ابي يوسف رح انه يقطع كما في الهداية وفيه اشارة الى انه لو سرق هذا المال مع شيخ آخر قطع والى انه لو باعه مالكه بعد الرد ثم سرقه قطع لانه يتغير حكماً كما قال مشائخ ما رواه النهر ولم يقطع عند مشائخ العراق لانه لم يتغير حقيقة والى انه لو سرق غزلاً وقطع يده فيه فردة على مالكه فنسجه المالك وجعله ثوباً ثم سرقه قطع وكذا في كل عين قطع فيه فردة على المالك فحدث فيه صنعة لو احدثه الغاصب في المغصوب انقطع حق المالك الاثرى انه لو سرق ثوب خبز وقطع فيه ثم نقضه فسرق النقض لم يقطع لان هذا الصنع لا يقطع حق المالك لو وجد من الغاصب كما في المحيط [ ومال دي رحم محرم ] كالأخوين والعميين [ من بينه ] لانه غير محرز فلما اخل ماله من بيت غيره قطع لانه حرز وفيه اشارة الى انه لو اخذ من بيت امه او اخته رضاعاً قطع وعن ابي يوسف رح انه لم يقطع كما في الهداية والى انه لو اخذ من مال امرأة ابيه او ابنه او تزوج ابنته او امه او زوجة جده قطع وهو لم يقطع

بلا خلاف كافي النظم وادافة المال للعهد فيشمل ما اذا كان المال لغير ذي الرحم فانه لم يقطع كافي الهداية فمن الظن ان الاحسن مال من بيت ذي رحم محرم ليشمل هذه الصورة [ولا] حال زوج اخذت [من] بيت [زوج] لا تسكن فيه عروسة معه [و] مال عرس من بيت [عرس] لا يسكن فيه زوجها لانسباط بينهما في الاموال عادة وفيه ايماء الى انه لو اخذت من بيته او بالعكس ثم طلقها او عند المرافعة انقضت عدتها لم يقطع اعتبارا للابتداء لكن لو اخذ اجنبي من اجنبية او بالعكس ثم تزوجها قبل المرافعة لم يقطع ايضا لان الزوجية مانعة كافي المحيط [و] مال حيلة من بيت [سيد] وصبلته من بيت هيلته ولم يذكره للاشتراك لا للتغليب لانه مجاز بلا قرينة كالظن [و] من بيت [عروسة] اى عرس السيد [وزوج سيدته] ومكاتبه وعنده الماذون [و] مال مضيقه من بيت [مضيقه] من دار فلو اذن الضيف بالدخول في بيت آخر فدخل منه ففي القطع روايتان كافي المحيط وفيه اشعار بانه لو اخذ من بيت غير ما ذون فيه قطع بالاتفاق ولو اعتمد على ما ياتي من قوله وبيت اذن كان جائزا [ومغنى] اى غنيمة لان له فيه نصيبا ولا يخفى ان الاخذ ان كان من العسكر فالمغنى داخل في مال الشركة والا ففي مال العامة [و] مال اخذ من [حمام] سواء كان له حافظ ام لا وهذا اذا اخذ منه نهارا واما اذا اخذ ليلا فقد قطع وضمن الحمامي ان امره بالحفظ كافي المضمرات وفيه اشعار بانه لو اعتاد الناس دخول الحمام في بعض الليل فهو كالنهار كما في الاختيار وانما خص الحمام عما ياتي مما اذن فيه لان في السراجية لو اخذ من حمام درب المال حافظه قطع عند ابي حنيفة رح ولم يقطع عند محمد رح وعليه الفتوى [و] من [بيت اذن] للناس [في دخوله] لاختلال الحزن فلو اخذ من المسجد لم يقطع الا اذا كان صاحبه فيه لان المسجد انما يصير حرزا بالحافظ ولو اخذ من الحانوت او الحان نهارا فكذلك لذلك واما ليلا فقد قطع الا اذا اعتيد الدخول فيه بعض الليل فانه لم يقطع لوجود الاذن كما في الاختيار [ولا] يقطع [ان] اخذ [و] لم يخرج من الدار لان يد المالك قائمة حينئذ والدار يتناول الحانوت و نحوه مما كان حرزا بنفسه راهله ينتفعون بصحته انتفاع المنزل لا السكنى والا فهي ذات المقاصير كما في الكرماني [او] ان اخذ [و] ناول [اى اعطى] من هو خارج [من الدار] من المعين لان الاخذ لم يوجد منهما وهذا عنده واما عند غيره فقطع الداخل والاول الصحيح كافي المضمرات وعن ابي يوسف رح ان ناوله وقد ادخل الخارج يده فيها فلا قطع على احد منهما وبه اخذ كثير من المشائخ كما في الذخيرة [او] ان [ادخل يده] من الباب او الثقب [في بيت واخذ] فانه لم يقطع بالاتفاق و عن ابي يوسف رح انه يقطع كافي النظم وفيه ايماء الى انه لو دخل فيه ووضعه عند الباب او الثقب ثم خرج راحله قطع وفيه اختلاف المشائخ كافي الذخيرة والى انه لو اخذه من السبخ الاسفل قطع وذا بالاتفاق وكذا من الا على وفيه خص والا فالقطع عند العامة كافي النظم [ان] [طرق صرة] اى شق ما فيه الدارهم [خارجة من كم غيره] طرف خارجة او طرق على الاول يكون الصورة من خارج الكم متصلة

به وحينئذ لم يقطع بالطر والاخذ لعدم الحرز وعلى الثاني اما ان يكون من داخل الكم فلا يقطع بطر خارجه كما مر الا اذا حل رباطه وادخل يده في الكم واخذه فانه قطع كما اذا كان الصرة خارجه غير مربوطة وادخل يده في الكم واخذه لوجود الحرز واما ان يكون من خارج الكم مربوطة على ظاهره وحينئذ يقطع بالطر لانه اخذه من الحرز وهو الكم وعلى هذا لو حل الرباط وادخل لم يقطع لان الدراهم خارج الكم وعن ابي يوسف رح انه يقطع بكل حال لانه محرز بالكُم او صاحبه [او] ان [سرق] اي اخذ [جملاً] بالجميع والاحسن بعمره ولو مع الحمل [من الغطار] بالكسر اي من الابل المقطورة والمقرب بعضها الى بعض على نسق واحد كما في القاموس [او حملاً] بالكاء المكسورة اي جوائز مما روا من المتاع وانما على ظهر دابة وان لم يكن من قطار كما اشير اليه في المحيط وغيره فمن الظن ان الاحسن تقديم الطرف على حمل ايضاً على ان الاصل اشتراك المعطوفين في القيد وانما لم يقطع وان وجد السائق او الفائل او الراكب لان كلا منهم فاع مسافة او زائل متاع لا حافظ [وقطع] السارق من القطار او غيره [ان حفظه ربه] اي حفظ المسروق من السرطان الاهلي والحمل والمتاع ماله او غيره وفيه ايماء الى انه لو سرق شاة او بقرة او ابلا من المرعى ومع الراعي من يحفظه قطع و الا فلا ربه اثنى كثير من المشائخ والى انه لو اخذ متاعاً من بيت السوق ليلاً وعنده حافظ نفع والا فلا بخلاف ما اذا كان الحرز بالمكان فانه يقطع بالاخذ وان لم يكن معه حافظ كما في المحيط [او بام] الحافظ [عليه] اي مع المسروق من الحمل او غيره فان على يتجسس للمصاحبة كما في القاموس وغيره فمما زاد المصنف وغيره من قيل او بقره رائد ففيه اشعار بان المتاع يحوز بالحفاظ في حال نومه سواء جعله تحت راسه او جنبه او بين يديه وهو الصحيح وقيل لو نام وهو بين يديه لم يقطع كما في المصنفات فلو جلس في الصحراء او المسجد او الطريق وعنده متاعه فهو محرز في البقال ان المتاع اذا كان بحيث يراه قطع ومن يهد رح لو كان عليه فلسوته او رداءه او مبطقة لم يقطع وكذا لو سرق من نائمة حلياً كما في المحيط [او] ان [شق الحمل] اي جوائز على الارض او على ظهر حمل [واخذ] منه [شيئاً] اي اخرج منه ببله ما قيمته عشرة دراهم فصاعداً فلو خرج الشيء بنفسه ثم اخذه لم يقطع لان الاخراج من الحرز شرط [او] ان [اخذ يده] او شيئاً آخر تعلق بالمتاع [في صندوق اركم] او جيب او غيره واخذه منه [اذا اخرج من مقصورة] اي حجرة [دار فيها معاصير او صحنها] اي لو اخرج السارق من منزل من منازل دار كبيرة في كل منها ساكن على حدة كاللذاس والخوانق والحنانات الى صحن هذه الدار التي ينتفعون به انتفاع السكة قطع لانه اخرج من الحرز او كل مقصورة حرز [او سرق] واخرج [صاحب مقصورة] منها [من] صاحب مقصورة [اخرى] الى مقصوده وان لم يخرجها الى صحنها بخلاف ما اذا سرق صاحب بيت من بيوت دار صغيرة في كل منها ساكن فانه لا يقطع ما لم يخرج من الدار [او] دخل البارق في حوزا و [القي شيئاً] منه [في] نحو [الطريق]

كصحن الدار وغيره [ثم] خرج [واخذ] ذلك الشيء لانه صار مخرجا من الحوز بفعله وفيه ايماء الى انه لو اخذ غيره قبل ان يخرج اوبعد لم يقطع خلافا لـ [نظروا] [او حمل على] نحو [حمار فساقه واخرجه] لان مير الدابة يضاف اليه للسوق وفيه رمز الى انه لو القى في نهري في الحوز فخرج واخذ من الخارج لم يقطع وان لم يكن قريبا فترك الماء حتى خرج قطع وفيه اختلاف المضافين كما في المحيط وان انه لو علقه على طائر فطار الى بيته لم يقطع كما لو ابتلع دينارا فخرج كما في الخلاصة وغيره واني انه لو خرج من الحوز ثم الحمار لم يقطع وكذا لو حمل على كلب فخرج بلا سوقه واني انه لو دخل مريطا وترك باباه مفتوحا فخرج الدابة بنفسها فلذهب بها من السكة لم يقطع وان صاح حتى خرجت فان كانت ثورا وقال هش هش يقطع وان قال هوش هوش لم يقطع وان كانت حمارا وقال مير مير قطع وان قال بير بير لم يقطع كما في النظم ثم شرع في كيفية الحد فقال [يقطع يمين السارق] اي اليمينى من يديه فان اليسرى لم يقطع في المرة الاولى بالاجماع واطلناه مشعر بان اليمينى لو كانت شلاء او مقطوعة الاصابع قطعت وهذا ظاهر الزاوية ومن ابي يوسف رح انه لم يقطع [من زن] بفتح الزاء وسكون النون هو الرمح [ربحسم] اي يغمس في الدهن المغلي وجوبا لان الدم لا ينقطع الا به والسند زاجر غير متلف ولهذا لا يقطع في البحر والبرد الشل بندين واجر الدهن على السارق كاجر الحداد ومقيم الحد كما في آخر كراهية التمثل في [ثم] يقطع [رجله اليسرى] من الكعب ويحسم [ان عاد] الى السرقة وهذا كله اذا كان اليه اليمينى موحدة فان كانت ذامية او مقطوعة قطع الرجل اليسرى اذلا كما في الاختيار [فان عاد] الى السرقة سرقا [نابا] او رابعا [لا] يقطع اليد اليسرى ولا الرجل اليمينى وفيه اشعار بانه يشترط لئلا من قطع اليد والرجل ان يكون كل من اليد اليسرى والرجل اليمينى صحيحة فلو كانت احدهما مقطوعة او شلاء او مقطوعة اصابع اليد او مقطوعة الاطراف او الاصبعين او ثلثة في رواية سوى الابهام او بالرجل عرج لا يستطيع المشي لم يقطع لغوات جنس المنفعة بطشا او مشيا كما في الاختيار واليه اشير في شرح الطحاوي لكن في المحيط يشترط في قطع اليد اليمينى ان يكون اليسرى والرجل اليمينى صحيحين فلو قطع اليد اليسرى لم يقطع اليمينى ولو قطع الرجل اليمينى سقط القسط لكن لو قطع الرجل اليسرى قطع اليد اليمينى لانه لا يفوت جنس المنفعة بطشا [بل] يعزز استحسانا على ما قال بعض المأثرين كما في الكافي او يضرب كما في الاختيار ثم [يسجن] مخلدا [حتى يتوب] ومدة التوبة مغوضة الى راي الامام وقيل ممتدة الى ان يظهر سيماء الصالحين في وجهه وقيل يحبس سنة وقيل الى ان يموت كما في الكفاية وللامام ان يقتله سياسة كما في المضمرات [در شرط] لحد السرقة النابتة بالاقرار او الشهادة [خصومة المالك] ولو حكما كلاب والوصى والوكيل ومتولي الوقف [ار] خصومة [ذي يد] بالتبوين [حافظ] اي ذي يد امين او زمين [كلودج] والمستعبر والمستاجر والمضارب



والمستبضع [ رنحوة ] من الغاصب والفايض على سوم الشراء او بعقل فاسد ويستثنى منه الراهن فانه لا يخاصم الراهن الا بعد قضاء الدين واحترز بالحافظ من السارق فانه لو سرق منه لم يقطع بخصوصه احد ولو مالكا لان يده ليحت بصحيحة فالاولى خصومة يد صحيحة وهي يد ملك ويد امانة كيد المودع ويد ضمان كيدا لقابض على السوم وتمامه في الاختيار [ وما قطع به ] من المال [ ان بقي ] في يد السارق او غيره بالشراء ونحوه [ رد ] الى المالك لانه لم يزل من ملكه ورجع الى السارق من ملكه بما دفعه اليه [ والا ] يبقى بان هلك او استهلك [ لا يضمن ] السارق او لا يملك المسروق منه تضمين السارق وعنه انه لو استهلك ضمن وعن محمد رح انه ضمن ديانة لا قضاء ولو استهلك غيره ضمن ويرجع بما دفع على السارق وفي المنتقى ان كلا منهما غير ضامن وهذا كله بعد القطع واما قبله فلو اختار القطع لم يضمن كما اذا قال المالك انا ضمنته لم يقطع كما في المحيط ثم شرع في السرقة الكبرى فقال [ ومعصوم ] بالعصمة الموبدة وهو مسلم او ذمي حر او عبد [ قطع الطريق على معصوم ] اي زاحم المارة من مسلم او ذمي في صحراء دارنا على مسافة السفر فصاعدا دون القرى والامصار ولا بينهما وهذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح ان من قطع الطريق من زاحم على اقل من محبرة السفر او في المصر ليلا وعليه الفتوى فدعا لشر المتغلبة المفسدين كما في الاختيار وغيره وقال بعض المتأخرين ان هذا في زمانهم واما في زماننا فيتحقق قطع الطريق في القرى والامصار وعن ابي يوسف رح من زاحم في المصر اربعين القرى فان كان بالسلاح يحد وان كان بغيره فلا اذا كان بالليل وانما قال معصوم اشارة الى انه لو كان واحدا له قوة لم يكن للمارة مقاومته حد ولو امرأة وعن محمد رح لو كان فيهم امرأة باشرته اقيم الحد عليها ذنوبهم وعن ابي يوسف رح ان عليهم الحد دولها وعن ابي حنيفة رح انه لا حد على احد كمال محمد رح وفي القدر اجمع اصحابها انه لا حد على المرأة كالا حد على الصبي والمجنون وذو رحم محرم من المارة وان باشره ولا على من كان احد منهم معه فيستلزم للحد كونهم كلهم مكلفين اجنبيين اذ الشبهة دارية كما في النخيرة وغيره فالاطلاق لا يخلو عن شيع والتعلق مجاز فان المعنى قطع المارة من الطريق كما في الكرمانى وقطاع الطريق للصوص كما في القاموس ففي جمع فاطع كطلاب وطالب وانما قال على معصوم لانه لو قطع على مستامن اختاف في وجوب حده و المتبادر انه لو قطع بعض المارة على بعض لم يحد اذ الطريق في حقهم كدار كما في الاختيار وغيره [ فاخذ ] هذا المعصوم القاطع [ قبل اخذ مال ] المعصوم منه [ و ] قبل [ قتل ] له عزز [ حسس حتى يتوب ] ويظهر سيما الصالحين عليه او يموت لانه خوف معصوما وفي قاضيان عزز وخلى سبيله وقبل ان الاسام لا يزال بطلبه حتى يخرج من دار السلام كما في الاختيار [ وان اخذ ] قاطع المال [ رنصيب كل ] من القاطع [ نصاب ] من عشرة دراهم في ظاهر الرواية وعشرين درهما في رواية الحسن كما في الظهيرية [ قطع يده ورجله من خلاف ] اي يده اليمنى ورجله اليسرى بلا قتل

ثم رد المال ان بقي والآن يضمن وفي الفاء اشعار بان هذا الحكم فيما اذا اخذ قبل التوبة فلو تاب قبل ان ياخذ واسقط عنه الحد لكن بقي حق العبد من المال والغصاص كما في الاختيار وفي الاخذ رمز ان انهم لو لم ياخذوا اياهم ولو لم يأنز ان يتبعوهم فان اخذوا مال احد كان ان يتبعوهم وان غاب الا اذا استهلكوه وان قتلوا احدا لم يتبعوهم الا اذا حضر وليه كما في المحيط وغيره [وان قتل] القاطع معصوما [بلا اخذ مال] منه [قتل حدا] اي مباحة لا قصاصا ولذا لم ياتغت الى عفو الاولياء لانه حق الله تعالى [وان قتل] [معه] اي مع اخذ المال [قتل] بلا قطع وعنه انه يقطع وبعث القتل يرفع الى اهله حتى يدفنوه [از صلب] بان يغرو خشبة في الارض ثم يربط عليها خشبة اخرى فيضع قدسيه على تلك الخشبة ويربط من اعلاه خشبة اخرى ويربط عليها يديه ثم يطعن بالرمح تحت يديه اليسرى وتحرك الرمح حتى يموت به كما في المضمورات [از قطع] اليد والرجل من خلاف [ثم قتل از صلب] عنده واما عندهما فيقتل او بصلب ولا يقطع وعن ابي يوسف رح لا يترك الصلب للنص ومن ابي حنيفة رح ان للامام ان يقتل ثم يصلب ثم في ظاهر الرواية يترك على الخشبة ثلاثة ايام ثم يخلي بينه وبين اهله حتى يدفنوا لضرر الناس برؤيته وعن ابي يوسف رح انه يترك حتى يسقط عبوة وهذا كله اذا اخذ قبل التوبة ورد المال فلورجع وتاب ورد المال لم يحد لكن يرفع الى اولياء المقتول ليقتلوه قصاصا ازيصالجوه واما اذا تاب ولم يرد المال فقد قيل حد وقيل لم يحد بل دفع الى اوليائه كما في المحيط وغيره وانما ختم على ذلك اشارة الى الختم والفروع فان في نفل قطاع الطريق اطلاق المسافر على السير \*

## \* [كتاب الجهاد] \*

هقب بالسرقة مع اشتغال كل على القتل ترقية الى الاخرى فان قتال الكفار اعظم اجرا وهو في اللغة بدل ما في الوسع من القول والفعل كما قال ابن الاثير وغيره وفي الشريعة قتال الكفار ونحوه من هزيم وذهب اموالهم وهدم معايدهم وكسر اصنامهم وغيره والمراد الاجتهاد في تقوية الدين بنحو قتال العربيين والزميين والمرتدين الذين هم احبب الكفار للانكار بعد الانوار والبايعين فابلام للعهود على ما هو الاصل والاكثرون قد سموه بالسير جمع السيرة اسم من السير كما في الطلبة ثم نقلت الى الطريقة ثم غلبت في الشريعة على طريقة المسلمين في المعاملة مع الكافرين والبايعين وغيرهما ولما اراد بيان ما هو الاخص مما ذكر عدل من الاضمار الى الاظهار فقال [الجهاد فرض عين] بشرط القدرة على القتال والسلاح والزراد والراحلة وغيرها كما في قاضيان وغيره وحكمه ان يلزم على احد انامته ولا يسقط اداءه اجمع ذل يعني فرض كل ذات بشرطه [ان هجم الكفار] للذكور دون على دار من ديار الاسلام اي انتهوا اليها بغنة لانفس المسلمين وذا رايهم واموالهم فان علم من

يقرب منهم وقلروا على دفعهم فالجهاد فرض عين في حقهم ومن بعد عنهم ففرض كفاية ندب في حقهم الا اذا عجز الاقربون او تكاسلوا فانه فرض عين في حقهم ايضا ثم وثم الى ان يقتصر على اهل الشرق والغرب جميعا فمن قام به سقط عنه ومن لم يقم بلا عذر اثم فالجهاد قبل العلم بالتغير لم يجب على احد فان الانسان لم يضطرب بما لم يعلم به وبعد العلم وجب على هذا الترتيب ويكفي ان يكون المخبر به فاسقا ازهدا كما اشهر اليه في الذخيرة والمحيط والمغني وغيرها وهذا في زماننا واما في الابتداء فالصحيح ثم الموعظة الحسنه ثم القتل اذا قتلوا ثم البداءة به في غير الاشهر الحرم في جميع الازمان والاماكن سوى الحرم كما في الكرماني [في تخرج] كل مسلم حتى [للرأة والعبد بلا اذن] من الزوج والسيد لان هذا العرض اوجب [وفرض كفاية] اي فرض على كاف ومقيم له وان كان فرضا على كل احد بطريق البدلية [بداء] اي ابتداء من المسلمين وقال بعض المشائخ ان الجهاد قبل الهجوم واجب وقيل تطوع والصحيح الاول فيجب على الامام ان يبعث سرية الى دار الحرب كل سنة مرة او مرتين وعلى الرعية ان تقاتلها الا اذا اخذ الخراج فان لم يبعث كان كل الاثم عليه وهذا اذا علب على ظنه انه يكافئهم والا فلا يباح قتالهم بخلاف الامر بالعسوف كما في الزاهد في الاطلاقي مشعر بجزاز الابتداء به في الاشهر الحرم واحد فرد وثلاثة مرد رجب وذو القعدة وذو الحجة والحرم وان كان افضل بان يبتدأ به في غيرها كما في القاضي فان حكمه قتال [ان قام] اي انتصب [به بعض] من المسلمين العالمين به [سقط عن الجاهل] اي باقي هؤلاء المسلمين [و] الا [يقيم به بعض منهم] [امو] اي جميع المسلمين العالمين به سواء كانوا كل المسلمين شرفا وغربا او بعضهم وفيه رمز الى ان فرض الكفاية على كل واحد من العالمين به بطريق الجمل وقيل انه فرض على بعض غير معين والازل المختار لانه لو وجب على البعض لكان الاثم بعضها مبهما وذا غير مقبول وان انه قد يصير بحيث لا يجب على احد و بحيث يجب على كل احد و بحيث يجب على بعض دون بعض فان ظن كل طائفة من المكلفين ان غيرهم قد فعلوا سقط الواجب عن الكل وان ازم منه ان لا يقوم به احد وان ظن كل طائفة ان غيرهم لم يفعلوا وجب على الكل وان ظن البعض ان غيرهم اتى به وظن آخرون ان الغير ما اتى به وجب على الآخرين دون الاولين وذلك لان الواجب ههنا منوط بظن المكلف لان تحصيل العلم بفعل الغير وعدمه في امثال ذلك في حيز التعمر فالتكليف به يؤدي الى الجرح وتامه في مناهج العقول و ان انه لم يجب على الجاهل به وما في حواشي الكشاف للفاضل القفاري انه يجب عليه ايضا فتخالف للمتأملات [لا] يفرض [على صبي] لانه غير مكلف كالمجنون [وعبد] لان حق المولى مقدم على فرض الكفاية وفيه اشعار بانه لا يخرج الولد الى الجهاد بلا اذن احد الوالدين وكذا المديون بلا اذن الدائن كما في اللسان [واسرة] حرة سواء كان لها زوج او لا لان من قرنها الى قدسها عورة وفي الجهاد قد انكشف شيء

من ذلك لا محالة كما في المحيط فلا يختص بالزوجة كما ظن [ داعى و مقعد ] يضم الميم وفتح العين  
 الى الذي اقلعه الداء [ واقطع ] الى الذي قطع يده لعدم القدرة على الجهاد وفيه اشتد بان من عجز  
 عنه بسبب من الاسباب لم يرض عليه كما اشير اليه في الاختيار و اعلم ان من امهات هذا الباب  
 معرفة الامام والنازيين فالامام من بائعه اهل الملل والعقد ونفذ حكمه فيهم خوفاً وهدواً فلا يصير اماماً  
 الا بهذين كما في الظن وغيره ودار الاسلام ما يجري فيه حكم امام المسلمين ودار الحرب ما يجري  
 فيه امور رئيس الكافرين كما في الكافي وذكرى الزمدي انها ما غلب فيه من المسلمين وكانوا فيه  
 آمنين ودار الحرب ما خافوا فيه من الكافرين ولا خلاف ان دار الحرب يصير دار الاسلام باجرائه  
 بعض احكام الاسلام فيها واما صبروتها دار الحرب فعوذ بالله منه فعنده بشروط احدها اجراء احكام  
 الكفر واشتهار بان يحكم الحاكم بحكمهم ولا يرجعون الى قضاة المسلمين كما في البقرة والساني الاتصال  
 بدار الحرب بحيث لا يكون بينهما بلدة من بلاد الاسلام يلحقهم المدة منها والتالف زوال الامان  
 الاول اي لم يبق مسلم اذ صي فيها آماً الا باطل الكفار ولم يبق الامان الذي كان للمسلم باسلامه و  
 للذي يعقل الذمة قبل استيلاء الكفرة وعندهما لا يشترط الا الشرط الاول وقال شيخ الاسلام والامام  
 الاسميني ان الدار من حكومة بدار الاسلام ببقاء حكم واحد فيها كما في العمادي وغيره فالاحتياط  
 ان يجعل هذه البلاد دار الاسلام والمسلمين وان كانت للملادين والذين في الظاهر لهؤلاء العمياتين  
 رتباً لا تبطلان فمنة للمقر الظالمين ورتبنا برحمتك من القوم الكافرين كما في المستصفي وغيره ثم اشار  
 الى تفضيل الجهاد وتبيين شرطه وغيرها فقال [ فيحاصروهم ] اي يحاصروهم مع التابعين بالكفار في  
 ديارهم اذ غيرها في موضع حصين لئلا ينفروا . الفاعل ضمير المكاتب مع الغلبة لبادعينا ونجوز  
 ان يكون ضميراً عائياً للامام وكذا قوله [ ويؤمنهم ] اي الايمان و [ الاسلام ] ليعلموا اننا لما ذا  
 ففعل فلو قتل قبل الدعوة اثم بلا شيع من الدينة والكفارة وبطل ان هذا اي وجوب الدعوة في ابتداء  
 الاسلام واما بعد ما انتشر فهي مستحبة لزيادة التاكيد بشرطين احدهما ان لا يكون في التثديد ضرر  
 بالمسلمين كاستعداد للقتال والتحصن والاحتياط بخلافه فان دفع الضرر عنهم واجب والساني ان  
 يطمح فيهم ما يدعوم اليه كما في المحيط [ فان ابوا ] عن قبول الاسلام [ فالى الجيرة ] يدعو اهلها منهم  
 كاهل الكتاب والمجوس وعبدة الاوثان من العجم وذن العرب والمزنيين كما يأتى وبين كمية الجزية  
 و زمان ادائها لئلا يقضي الى المنازعة [ فان قبلوا ] الجزية [ فلهم مائتا ] من عصمة الماء والاموال  
 [ وعليهم ما علينا ] من التعرض بهما كما في الضمانات [ وان ابوا ] عن قبول الجزية [ يقاثلهم ]  
 اي الاسام بعد الاستعانة بالله تعالى فانه الناصر الاولياء والقاهر للاعداء [ بما يهلكهم ] من نحو ضرب  
 الميف ورمي السموم ونصب المنجنيق وان كان فيهم مسلم امير او تاجر او طفل الا انه لم يقصدهم  
 بالاملاك وعن الحسن انه لا يترك ولا يعدم حصناً فيه احد منهم والاول ظاهر الرزية وهو الاصح

كما في الضمومات وقيل لا يكره حمل رؤسهم الى دار الاسلام ان لحق لهم به ومن كما في قاضيخان  
 ان كان فيه فراغ قلب المسلمين بان كان المقتول من قواد المشركين او عظماء المبارزين كما في الظهيرية  
 [ وقطع شجرهم ] ولو مشمرة [ وزرعهم ] ولو عند الحصاد وغير ذلك مما يغضبهم كتخريب بيوتهم  
 وقتل درابهم وتزييق اسلحتهم [ بلا غدر ] بفتح الغين المعجمة ومكون الدال المهملة وهو  
 نقض العهد كما اذا عهد ان لا يجار بهم في زمان كنا ثم يجار بهم فيه فلو لم يعهد وخادهم  
 بامتعامل المعارض بان يظهر مع مبارز شيئاً يضمحل خلافه جاز فان علياً رضي الله عنه يوم الخندق  
 قال لعمر بن عبد ود لم يشترط ان لا تستعين عليّ بغيرك فمن هولاء هذا الذين دعوتهم فالتفت  
 كالمستبعد لذلك فضرب على ساقه فقطع رجله كما في الظهيرية [ ولا غلر ] بالضم وهو خيانة و  
 سرقة من النخبة مثل ان لا يظهر شيئاً مما غنمه هو او غيره اربحتا بعبارة يلتحق بها بعض الاسارى  
 الى دارهم والغلول في الاصل الخيانة في كل شيع خفية كالغلول على ما قال ابن الاثير [ ولا ] منلة  
 اي لم يجعلهم عبدة يان يسود وجوههم ارقطع بعض الاعضاء كالاذن والابف كما في المغرب وقال ابن  
 الاثير الملة بالضم اسم من المثل بالنخع هو قطع الانف او الاذن او الذكرا او شيع آخر من الاطراف وانما  
 نهى عن الملة اذا كانت بعد الظاهر بهم واما قبله فلا بأس به لانه ابلغ في رهنهم كما في الاختيار [ ولا  
 قتل عاجز عن القتال ] حقيقة او حكماً كاصحاب الصوامع والرهابيين وشيخ فان واعى ومقعد و  
 مغلوج ومقطوع اليمنى او البك والرجل وامرأة وصبي ومجنون وفيه اشعار بانه يقتل مقطوع  
 اليد اليسرى والاخرى والاصم ومن بجن وبقي في حال افاقته لانه ممن يقابل [ الا ] امرأة [ ملكة ] اي  
 ذات ملك ذلها تقتل ليفرق قومها [ انذاراى في الحرب ] اذا ما ان يحمى اي يحرض الكفار على حرب  
 المسلمين [ به ] اي الراى او المال فان احدا من هولاء الزائدة على العشرة المذكورة اذا كان ملكا او ذاريا  
 او مال يقتل فانه كما غازل يتعدى ضرره الى المسلمين وقال كما روى عنه ان اصحاب الصوامع والرهابيين  
 يقتلون وبعض الشائخ وفق بينهما بالاختلاط وعدمه وتمايه في المحيط [ ولا قتل ] اب كابر ابداء  
 ولا نقل لهما ات وفيه رهز الى انه يبتدأ بقتل كل ذي رحم محرم سوى الاب والام والجد والجدة فانه  
 لا يبتدأ به لكن بلجيه الى موضع ويستمسك به حتى ينجيه غره فبقوله والى انه اذا قص قتلته ولم يمكنه  
 الهروب منه فلا بأس بقتله على ما قالوا كما في المحيط [ واخراج مصحف ] الى دارهم ليخوف الاستغفار  
 ان علموا وذكر الطحطاوي ان النهي قد كان لقوت شيع منه وفي زماننا قد كثروهم لا يستغفون به  
 لانهم مقررون بانه كلامه تعالى الا اب الاول اصح لانهم فعلوا ذلك مغالطة للمسلمين كما في المحيط ولا يعبد  
 ن يراى به ذو المصحف فيشمل كتب التفسير والحديث والفقه فانها بمنزلة المصحف كما في الاختيار و  
 غيره [ وراة ] ولو عجزوا اجارية لمنفعة المسلمين كمدارة البحرى وسقي الماء وغيرهما [ الا في  
 جيش يوسن ] على المصنف والمرأة من الاستغفار والاستمتاع فانها يخرجان الا ان اخرج الشابة

مكروه وفيه اشعار بان الاخراج مع الحرية مكروه كما في المحيط وقد فرق ابو حنيفة رح بينهما بان اقل الجيش اربع مائة و اقل العرية مائة وقال الحسن اقله اربعة آلاف و اقلها اربع مائة كما في قاضيان [ و ] ان ابوا عنه [ يصالحهم ان ] كان الصلح [ خيرا ] كما اذا نزل ببعض حصونهم ولم يكن له قوة فاراد ان يمر الى غيره فانه يصالحهم على ان لا يقاتلوا لان هذا جهاد معنى فاذا كان به قوة لا ينبغي ان يصالح لما فيه من ترك الجهاد صورة ومعنى اوتاخيره [ و ] يصالح [ بلال ] اى يخاله عنهم او دفعه اليهم [ عند الحاجة ] اى الاحتياج الى احدهما فلا يصالح بدون ذلك و المال الماخوذ غنيمة فيخمس ثم يقسم الباقي لانه اخذ بعد المحاصرة فلو اخذ قبلها بان ارسل اليهم رسولا كان جزية فيصرف الى مصرفها ولا يخمس كما في الاختيار [ و نبذ ] اى الامام الصلح اى نقضه جوازا [ ان ] كان [ هو ] اى النبذ [ انفع ] له من الوفاء واما اثر النبذ على النقض اشارة الى اشتراط علم ملك الكفار بالنقض او مدة يبلغ الخبر الى ملكهم تحذرا عن الغدر قال ابن الاثير النبذ نقض العهد والقاهرة الى من كان بينه وبينه فلو مضت تلك المدة ولم يعلم به ملكهم قاتلهم لان النقض منعه فلم يكن غلدا كما في الكافي [ ويقابلهم ] الامام [ قبل نبذ ] اى نقض الصلح [ ان خانوا ] جميعا وفيه اشعار باشتراط علم ملكهم بتلك الخيانة فلو قطع بعضهم الطريق في دارنا بلا علمه لم يكن نقضا الا في حق ذلك البعض فلا يقاتل الا اياه كما في الهداية [ و صولج المرتد ] لطمع اعلامه [ بلا مال ] فانه كالجزية ولا جزية عليه لان في ذلك تقويروا على الارتداد [ وان اخذ ] منه المال بالصلح [ لا يرد ] اليه لانه مال غير معصوم [ ولا يباع ] اى يكره كراهة التحريم ان يملك بوجه كالهبة [ سلاح ] منهم مما استعمل للقتل ولو صغيرا كالابرة [ و حديد ] وما في حكمه من الحبوب والديباج فان تملكه مكروه لانه يصنع منه الراية [ و خيل منهم ] لثلا يتقوى به الكفار فلا باس بتمايل الثياب و الطعام و الزماص و نحوها كالا باس لتاجرا ان يدخل دارهم بامان ومعه مثل سلاح وهو لا يريد بيعه منهم وهذا اذا علم انهم لا يتعرض له والا فيمنع عنه كما في المحيط [ ولو ] كان البيع [ بعد الصلح ] لانه قد بيند [ و صبح امان حر و حرة ] اى صح من الحر و الحرة المسلمين ان يزيل الخوف عن كافر او اكثر ولو اهل بلد او حصن و بلا قصد هما اياه باتي لسان فلو قال انت آمن اولك امانة الله او عهد الله او دمة الله او لا باس عليك او لا تخف او (مرس) لا يقاتله احد من المسلمين ولو قال لكافر تعال لا تقتلك وفيهم الكافر اول الكلام لا غير كان امانا من آمن يومئذ اى ازال الخوف كما في المحيط والمشهور انه كلام من بالكون والفتح مصدر آمن بالكسر واما خص بالجر لان ذلك غالب فصح امان العبد المقاتل كما في النظم [ فان كان ] الامان خيرا للمسلمين بان آمن واحد آمن اهل حصن لفتح امضاه وان كان [ شرا ] لهم [ نبذ ] اى نقض الامام ذلك الامان واعلمهم بذلك كما مر [ و ادب ] ذلك المؤمن اذا علم ان ذلك منهى شرعا فان

لم يعلم ذلك لم يودب واعتبر جهله علما في دفع العقوبة كما في المحيط [ولغا امان الدمي] المتعين للمسلمين لانه منهم [و] كذا امان [اسير وناجر] معلومين [معهم] اى وقت كونهم مصاحبين للمسلمين فيكون ظرفا لا صفة كما ظن فانه لم يسمع صفة في كلامهم [و] كذا امان [من اسلم ثمة] اى في دارهم [ولم يهاجر] اليها [و] كذا امان [صبي] عاقل ولومراهما [وعبد محجورين] من القتال وصح امانهما عند عهد رح واضطرب قول ابي يوسف رح وفيه اشعار بانه صح امانهما ماذونين وذا بلا خلاف فى العبد واما الصبي فقد اختلف فيه ولم يصح عند العامة كما فى الاختيار لكن الامح انه صح اتفاقا كما فى الهداية وغيره [و] امان [مجنون] لانه اشترط لصحة الامان ان يكون المومن مستنعا مجاهدا يخاف الكفار كما فى الاختيارات واما اخوه عن الصبي لان اقتران الصبي العاقل بالمعلم احسن من اقتران المجنون فتقتل يده على الصبي ليس باحسن كما ظن \*

[فصل \*] فى المغنم والقسمة [ما فتح] من البلاد [عنوة] كفتحة اسم من العنوة كالعنوة صيرورة الشخص اسيرا اى قهرا احترازا عما اذا اسلم اهله فانه عشري وعما اذا صالحوا فانه بالما خراجي او عشري [قسمه] اى المتروح القابل للقسمة بينهم [الامام بين الجيش] اى جيشنا الفاتحين وحينئذ يكون نفس البلاد عشوية وفيه اشعار بانه يستحق نسأؤهم وذرائعهم ويوقع الخمس للفقراء ثم يقسم الباقي بينهم وسياي ما يحتال للمقتال [اواقرا اهله عليه] اى من عليهم بتملك الرقاب والنساء والذرائع والاموال [بجزية] على رؤسهم [وخراج] على اراضيهم كما فعله عمر رضى وقالوا الاول اولى عند حاجتهم والثاني عند عدمها ذخيرة لهم فى الزمان الثاني فانهم يعملون لهم كما فى الاختيار وفيه اشعار بانه جاز ان يقسم الكل الا الاراضي فانه جعلها بمنزلة الوقف على المقاتلة ابدا كما فى المصنوعات وفى الاكتفاء ايماء الى انه لا يجوز ان يمن عليهم برقابهم ويقسم اراضيهم ومائت اموالهم ولا بالرقاب والاراضي ويقسم مائت الاموال الا اذا دفع اليهم من المنقولات ما تيسر لهم الزراعة فانه حينئذ يجوز ولا يكوه كما فى المحيط وغيره [و] خير الامام في حق الامرى بين ثلثة [قتل] الامام [الامرى] الذين باخذهم من الغائلين سواء كانوا من العرب والاعجم وفيه اشعار بانه لا يقتل النساء والذرائع بل يسترقون لمنفعة المسلمين كما فى التحفة وغيره واللام فى الامرى للعهد اى اسرى كائنين منهم فصح مطلقه على قسم اواقر وليس من حذف العائد في شيع كما ظن والاسير الاخيد والمقيد والمحجور ويجمع على الامرى بفتح الهمزة ومكون السين و على الامارى بضم الهمزة وفتحها كما فى القاموس لكن الحماص الضم لا غير كما ذكره الرضي وغيره من المحققين فليس يجمع الجمع كما ظن [او استرقهم] اى الامرى المغائلين ثم قسمهم كما ذكر [او تركهم احرازا] الاماياتي من مشركي العرب والمرددين [ذمة لنا] اى حقا واجبا لنا عليهم من

الجزية والخراج فان الذمة الحق والعهد والامان وسمي اهل الذمة لدخولهم في عهد المسلمين واما انهم كما قال ابن الاثير وقد ظن ان المعني ليكونوا اهل ذمة لنا [ونفي منهم] ام لم يجوز اطلاق الاسم بلا شيع من الاسترقاق والذمة [و] نفي [فداء هم] ام اطلاقهم ببدل هو امان مال وذا لا يجوز في المشهور ولا باس به عند الحاجة على ما في السير الكبير كما في الهداية وقال محمد رح لا باس به اذا كان بحيث لا يرجي منه النسل كالشيع الفاني كما في الاختيار واما اسير مسلم وذا لا يجوز عنده و يجوز عندهما والاول الصحيح كما في الزاد لكن في المحيط انه يجوز في ظاهر الرواية وعنه انه يجوز وفي الاختيار قال الكرخي انه لا يجوز عند ابي يوسف رح الا قبل القسمة ويجوز مطلقا عند محمد رح [و] نفي [رد هم الى دارهم] ام دار الحرب بعد المن والغداء لما فيه من تقوية الكفار واما عقب بهما اشارة الى ان المنهي ليس مجرد المن والغداء واطلاقهم من الحبس [وقسمة مغنم ثمه] اي لا يجوز قسمة الغنيمة في دار الحرب وهو المشهور من مذهب اصحابنا لانهم لا يملكونها قبل الاحراز وعن ابي يوسف رح الاحب ان لا يقسم كما في المضمرات وقيل يكره كراهة تحريم عندهما وكراهة تنزيه عند محمد رح كما في الهداية والحاصل ان القاسم ان كان هو الامام اركان القسمة عن اجتهاد بالخلاف في الكراهة والافني النفاذ بناء على ان الملك بالاستيلاء والاحراز كما في الكرمانى [الا ايداعا] اي قسمة ايداع بان لم يكن للامام ما يحمل الغنيمة فاودعها الغنائم ليخرجوها الى دار الاسلام باجر ثم يقسمها ثم ولا يجبرهم على ذلك في رواية وان لم يكن لهم ما يحمل ذبح واحرق وقتل وى المحيط انه يقسم بينهم حتى يخلص كل في حمل نصيبه على ما قالوا [والردء] بالكسر معين المقاتلين بالخدمة وقيل المقاتل بعد المقاتلين وبقرب منهم وهو في الاصل الناصر كما قال ابن الاثير [ومدد] وهو الذى يرسل الى الجيش ليزيدوا وفي الاصل ما يزاويه الشيع ويكنر [لحقه] ام لى المدد الامام [ثمه] اي في دار الحرب [كمقاتل فيه] اي مشاهبهان له في استحقاق المغنم وفي حكم الردء من مرض منهم او صار مجروحا قبل شهود الرقعة او اسر من العسكر ثم خرج اليهم ولو بعد الاحراز قبل القسمة كما في قاضيان فلو فتح بلد من بلادهم او احوز المغنم يدارنا ارقسم في دارهم از بيع فيها ثم لحقهم مدد لم يشاركهم كما في الاختيار وقوله ثم مشير الى انه لو فاتهم في دارنا للمقاتل والمحتعين للمدد لحقه بعد القتال كما في المحيط [لا] يشبه المقاتل [سوقي] ام رجل منسوب الى سوق العسكر [لم يقتل] فانه لا شيع له فيه لانه تاجر فان قاتل لكل مقاتل وفيه ايماء الى انه لو دخلت امرأة دارهم لخدمته الزوج او عبد لخدمة المولى ولم يقتل ليس له شيع كما في الاختيار [ولا من مات] منا قبل قسمة المغنم بقرينة قوله [ثمه] اي في دار الحرب فلا يورث شيئا من المغنم واما من مات بعدها ثم فيورث بلا خلاف كما في المحيط وغيره [زيورث قسط مغنم] محرز هنا [من مات] ولو قبل القسمة [هنا] ام في دار الاسلام لتحقيق سبب الملك هنا بخلاف ثم الا ان كلامه لا يخلو عن تمام [وحل] من



اموالهم [لنا] اي لجسكر الاسلام و متعلقهم كنسائهم و ذرائعهم و عبيدهم دون اجيرهم [تمه] اي في دار الحرب [طعام] كالخبز و المصمم و الزيت و الفاكهة مطلقا و البصل و السكر و غير ذلك مما يوكل مادة للتعيش فان الطعام لغة ما يوكل عادة للتعيش اما مقصودا او لاصلاح الغير و الشاة مطعومة ما كولة وان لم تيسر اكلها الا بالذبح كالبيت و الشعير و اللحم و اما ما نبت فيها من الادوية فان كان له قيمة لا يباح الانتفاع به و الا فبإباح و الشراب كالطعام و لم يذكروا لظهوره [وعلف] كالتبين و القث و غيرهما مما ياكله الدواب و لا بأس بان يعلفها البراذل لم يوجد الشعير لان كلما ابيع الانتفاع به بجهة يباح الانتفاع به بجهة اخرى [ودهن] كالسمن و الزيت للاكل و الاستصباح بخلاف مثل دهن البنفسج فانه لم يوكل لكن جاز الانتفاع به للاحراق [رحطب] كالشعب و القصب و غيرهما مما اعد للاحراق فان كان معدا لاتخاذ القصاع وله قيمة لا يباح احراقه [وسلاح] و متاع و دواب مما [به حاجة] اي بذلك الطعام و غيره فان الاصل الاشتراك في القيد فلا يباح اخذ المأكول و المشروب و غيرهما الا بمقدار ما يحتاج اليه و اذا استعمل السلاح ونحوه يردده الى المغنم و هذا اذا ينههم الامام عن الانتفاع بذلك لانه اذا نهاهم لا يباح ذلك اذ نهيه يدل على انه غير مستأج اليه و يجوز ان يكون الضمير في به راجعا الى السلاح لانه اقرب و الانتفاع به مقيد بالحاجة بانها في الروايات الا انه يومهم انه مخصوص بالسلاح و ليس كذلك فانه لو وجد ثوب مستعار او مستأجر او مشترى لم ينتفع بثياب المغنم لدفع البرد الشديد الكل في المحيط [لا] يحل لنا شئ مما ذكر [بعد الخروج منها] اي من دارهم و الدخول في دارنا لان اباحة للضرورة و اذا مرتفع فلو فضل شئ مما رده الى المغنم اذا لم يقسم و الانكا للقطعة فان انتفع به بعد الخروج تصدق بقيمته غنيا [ومن اسلم ثمة] احتراز به عن اسام في دارنا و كان اهله و ولده الصغير و الكبير و جميع امواله ثم فان الكل يكون فينا و عن مستامن منا دخل دارهم فانه وان كان مثل من اسلم ثم في جميع ما ياتي الا ان وديعته عند حربي لم يصرف ثيا في رواية ابي سليمان كادلاده و لو كبر لانهم مسلمون [عصم نفسه] من القتل حقا لله تعالى و يسمى بالعصمة الموثمة فلا يسترق و يجب الكفارة بقتله خطاء و هل يصير معصوما عن القتل حقا للعبد فيكون مضمونا بالاتلاف و يسمى بالعصمة المقرمة في ظاهر الرواية انه لم يصير معصوما فلا يجب بقتله عدا بالقصاص و خطاء الدية و عن ابي يوسف رح عليه الدية و الكفارة [وطفله] بالتبعية فالولادة الكبار و زوجته و جنينه يكون فينا لان الجنين يسترق بتبعية الام و ان كان حرا مسلما بالاصالة [و مالا معه] ثم من المنقول و اما العقار فهو بيع [او] مالا [او دعه معصوما] مسلما او ذميا لانه في يده حكما فلو غصب مالا و كان عند احدهما كان يبيع عند ابي حنيفة رح خلافا لهما و لو اودع مالا عند حربي كان فينا لانه خرج من يد الكل في المحيط [و] يضرب من اربعة اخماس المغنم [للفارس] ولو امير الجيش [سهمان] سهم لنفسه و سهم لفارس عند و اما عندهما فله سهم و لفروسه سهمان [و للراجل]

ولواميرهم [مهم] بالنص والكلام مشير الى ان العربي والبهزون مواء والى انه لا يستحق شيأ للبعير والبغل والحمار والى انه لا سهم للزائد على فرس وقال ابو يوسف زح بهمهم فرسان كما في الاختيار وينبغي للامام ان يعرض الجيش عند دخول دارهم ليعلم الفارس من غيره فيقسم بينهم بقدر احتياجهم [ويعتبر] في الاستحقاق [وقت مجازة الدرب] على قصد القتال وهو يفتح الدال وسكون الراء مدخل في دارهم وفي الاصل باب السكة الواسع وبفتح الراء منه فليل السكون لغير النافذ والفتح للنافذ كما في القاموس [لا] يعتبر وقت [شهود الوقعة] اى وقت التقاء الصفين للقتال وعن ابي حنيفة رح انه معتبر هذا الوقت والاول ظاهر الرواية فمن هلك فرسه بعد المجازة ففارس ومن اشترى بعد ما فوجل وفي رواية فارس ومن جاوز فارسا ثم باعه او رهنه او اجاره فوجل في ظاهر الرواية لانه لم يقصد القتال عند المجازة وعن ابي حنيفة رح انه فارس للمجازة ولو باعه بعد المجازة ثم اشترى آخر او وهب له آخر كان فارسا ولو باعه في وقت القتال كان راجلا على الاصح وبعد القتال فارس بالاتفاق ومن جاوز بفارس كبير او صغير او مريض فوجل ولو غصب فرسه قبل المجازة ثم اخذه بعد ما كان فارسا استحسانا ولو جازوه مستعبرا كان فارسا بخلاف ما اذا استعار بعد ما كان في المحيط وغيره [والخمس لليتيم] المحتاج [والمسكين وابن السبيل] اى قسم واحد من خمسة اقسام الغنم والمعدن والركاز مختص بهؤلاء الثلاثة غير متجاوز عنهم الى غيرهم فيصرف الى جميعهم او بعضهم كما في النعب والسرارية وغيرهما وفيه اشعار بان سبب استحقاق هؤلاء الثلاثة احتياج اختلاف سببه من اليتيم والمسكنة وكونه ابن سبيل كما في المضمونات وفيه اشعار بان لا يصرف الى الفقير لكن ياباه قوله [وقدم فقرآء ذوي القربى] اى فقرآء اقرباء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من بنى المطلب وبنى هاشم دون بني نوفل وعبد شمس من نحو جبير وعثمان فيقدم اليتيم منهم على اليتيم من غيرهم والمسكين على المسكين وابن السبيل على ابن السبيل للقديم في النص والوضح ان يقال خمس الغنيمة والمعدن والركاز للمحتاج وذو القربى منه اولى [ولا شيع] من الخمس [لغنيهم] لان سهمهم سقط بموته صلى الله تعالى عليه وسلم وبقي سهم فقرآئهم كما قال عامة العلماء منهم الكرخي وقال بعض اصحابنا ان سهم ذوي القربى مطلقا سقط بموته وقال بعضهم انه سقط بموته واما سهمه تعالى فقد قال عامة اصحابنا انه لا افتتاح الكلام تبركا وقال ابو سعيد البردعي ومجاهد وعطاء من اصحابنا انه لعامة البيت الحرام واتفق اصحابنا ان سهمه صلى الله تعالى عليه وسلم سقط بموته كسهم الصفي وهو الذي اختاره من رأس الغنيمة قبل الخمس لنفسه اولاهل بيته لانه اخذه صلى الله تعالى عليه وسلم لاجل النبوة وهذا ما قال الله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيع فان لله خمسهم وللرسول ولذو القربى واليتامى والمسكين وابن السبيل ان كنتم آمنتم بالله كما في النظم [ومن دخل دارهم فاغار] مالا اى نهبه منهم [خمس] اى اخذ منه الخمس والباقي للمغير [لا من لا منعة له]

اى لا قوة له مانعة للمغير عن ارادة السوء به اولا جماعة له من الانصار [ولا اذن] له من الامام فانه لا يخمس ويكون الكل له لانه لم يدخل ثم لا عزاز الدين بل لاكتساب الدنيا والكلام مشير الى انه لو اغار واحد بلا اذن وله قوة خمس وهذا عند ابي حنيفة رح خلافا لابي يوسف رح بناء على الخلاف ان اقل السرية واحدا وتسعة كما فى الينابيع والى انه لو اغار واحد او اثنان باذن بلا قوة خمس فى الشهر ولا يلزم الامام النصرة بالاذن كما فى الهداية لكن فى المضمرات لو اغار ثلثة او اقل لم يخمس فى ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه لم يخمس الا اذا بلغوا تسعة وفى النظم انهم قالوا لا يخمس عنده الا بالاذن او الجماعة ويخمس عندهما بالاثنيين ولو بلا اذن واعلم ان الاعارة فى الاصل موعة عند الفرس ثم قيل للنهب كما فى الاساس والمنعة يفتح النون وقد يمكن كما فى المغرب وقيل بالفتح جمع مانع كما قال ابن الاثير [و] يستحب [للإمام] لمن ما فى قاضيهان وغيره [ان] ينفل وقت القتال [المباح] تحريضا عليه فلو قتل المنفل من لا يباح قتله كامرأة غير قاتلة لم يستحق النفل كما فى الظهيرية وفيه اشارة الى انه يجوز التنفيل قبل القتال بالطريق الاولى والى انه لا يجوز بعده لكن بعد القسمة لانه استقر فيه حق الغانمين والى انه يجوز الخمس الا للغني فان الخمس للمحتاج والى انه لا ينفل يوم الفتح اذ فيه ابطال حق الغير ولا ينبغي ان يطلق التنفيل بلا استثناء يوم الفتح لكن ان اطلق فالنفل له وهو يفتحتين لغة الزيادة ثم سميت الغنيمة لانها زائدة على مجملات هذه الامة فان الغنائم لم يكن خلافا على هابو الامم وفى الشريعة ما يخص به الامام بعض الغانمين كما فى المحيط وغيره ثم اشار الى تفسير التنفيل فقال [فيمجعل لاحد] مثلا [شيئا زائدا] على سهمه [من الغنيمة] بان يقول مثلا من قتل قتيلا لوجاء باسير او بذهب او غيره من الاموال فله سلبه او بعضه او كله وفيه اشارة الى انه ينقطع حق باقي الغانمين بالتنفيل لكن للملك لم يثبت الا بعد الاحراز عندهما واما عند محمد رح فقد ثبت بمجرد التنفيل فلو قال من اصاب جارية فهي له فاصابها واستبرأها لم يحل له وطئها ولا بيعها في دارهم عند هما خلافا لمحمد رح كما فى الكافي والى انه لا ينبغي ان ينفل بجميع المأخوذ لان فيه قطع حق الضعفاء قالوا هذا هو الاولى فان فعله مع سوية جاز لجواز ان يكون المصلحة في ذلك كما فى الاختيار والى انه نوعم ذلك بان يقول من قتل قتيلا فكذا فقتله الامام كان له النفل استحسانا عملا بالعموم بخلاف القياس كما لو قال احد منكم فقتل اثنان كان النفل لهما استحسانا لا قياسا كما فى المحيط وغيره [والسلب] جميعا فلا يخمس الا ان يقول فله سلبه بعد الخمس فانه يخمس وكذلك ان جعل له الربع او النصف او الثلث مطلقا لم يخمس الا ان يقول فله الربع بعد الخمس كما فى الاختيار [و] غيره ومثل [نحوه] اى السلب كالبحرين والاداني والثياب والاسير وغير ذلك [والسلب] بفتحين معني المملوك اي ما ينزع من الانسان وغيره فهو [مركبه] اى المقتول [وما عليهما] اى المقتول ومركبه من اللجام والسرور والثياب والسلاح

والحجورين وغيرها بخلاف ما مع غلام از مركب آخر من الامتعة وغيرها فانه ليس يسلبه بل من جملة الغنائم فيقسم بينه وبين غيره \*

[ **فصل** \* يملك بعض الكفار ] ككفار الصين [ بعضا ] آخر منهم كالخطاء بالاستيلاء التام لان العام هو الاسلام والذمية وفيه ايماء الى ان مجرد استيلاء حربي مثبت للملك كما قال بعض المشائخ واليه اشار عبد رح وقال بعضهم انه مثبت بشرط اعتقاد كونه مثبتا للملك واليه اشار عبد رح ايضا وعنه في النوادر ان الحربي لا يملك حربيا بالاستيلاء اصلا كما في المحيط [ و ] يملك بعضهم [ اموالهم ] اى اموال بعض آخر منهم [ و ] يملك كلهم [ اموالنا بالاستيلاء ] اى الغلبة [ والاحراز بدارهم ] للايضاح فان الاستيلاء لا يتحقق الا بذلك ولذا لو امر الترك امرأة من الروم فاسلمت قبل ان يدخلوها دارهم كانت حرة وان ادخلوها فيها فهي ربيقة وان اسلمت هناك كما في المحيط واطلاق الدار مشير الى انه لا يشترط الاحراز بدار المالك حتى انه لو استولى كفار الترك والهند على الروم واحرزوها بالهند ثبت الملك لكفار الترك ككفار الهند كما في الخلاصة [ لا ] يملكون بالاستيلاء التام [ حرثا واتباعا ] من المكاتب والمذبر وام الولد لان الاصل هو الحرية ويسترق للاستنكاف من طاعته تعالى [ وعبدنا الا بقر ] القن الخارج منا اليهم فاحله المالك بلا شئ الا ان يقسم فان الامام حينئذ يعطي قيمته من بيت المال وهذا عنده واما عندها فيملكون والصحيح هو الاول كما في المصبرات وفيه اشعار بأنه ان اخذوه من دارنا ملكوه وذا بلا خلاف لتحقيق الاستيلاء وحكم الامة كذلك الا انه لم يذكره للاشتراك وفيه اشارة الى انهم يملكون عبدنا بالشراء لكن يجبر لمن يبعه اذا كان مسلما كما سيظهر اليه [ ونملك ] نحن [ بهما ] اى بالاستيلاء والاحراز [ حرهم ] للاستيلاء لمن مباح فلو اهدى ملك من اهل الكفر الى مسلم هدية من احوارهم ملكه الا اذا كان قرابة له ولو دخل دارهم مسلم بآمان ثم اشترى من اهلهم ابنته ثم اخرجها الى دارنا قهرا ملكه واكثر المشائخ على انه لا يملكهم في دارهم وهو الصحيح وعن عبد رح انه يملكه حتى لا يجبر على الرد ومن ابي يوسف رح يجبر وقال الكرخي ان كانوا يرون جواز البيع فليبيع جائر والا فلا كما في المحيط وفيه اشعار بان الكفار في دارهم احرار وليس كذلك فانهم ارقاء فيها وان لم يكن ملك لاحد عليهم على ما في عتاق المستصفي وغيره [ و ] يملك بهما [ ما هو ملكهم ] للاستيلاء لمن مباح بلا عصمة وهذا اى كوننا مالكيين لحرهم ومالههم بالاستيلاء قد علم مما سبق [ ومن وجد منا ماله ] في يد الغامعين بعد الاستيلاء [ اخذه بلا شئ ] ان لم يقسم [ بين الغامعين ] وبالقمة [ اى قيمة يوم اخذ الغانم ] ان قسم [ ان شاء ] وهذا اذا لم يتصرف الغانم فيه فلو باعه اخذه بالثمن في ظاهر الاصول وعن عبد رح له نقض البيع واخذ القيمة كما في المنظم وازداده المال للعهد اى المال الذي يملك الكفار فلو دخل في دارنا حربي بآمان وهرق من مسلم طعاما او متاعا و

أخرجهم إلى دارهم ثم اشتراه مسلم وأخرجهم إلى دارنا أخذه بلا شئ وكذا لو أتى عبد اليهم ثم اشتراه مسلم كما في المحيط وغيره وفي قوله بالقيمة اشعار بأنه لو كان المال مثلياً لم يأخذه بها بعد القسمة لأنه غير مفيد وتامه في الهداية [و] أخذه [بالتن ان شراء منهم] أي من الكفار [تاجر] بالتثن ثم أخرجهم إلينا ولو اشتراه بالعرض أخذ بقيمة العرض كما في الكافي وفي قوله أخذه إشارة إلى أنه إذا مات المالك لا مبيع لوارثه لأن الخيار لم يورث وهذا كله إذا استولوا على المالك القديم فلو استولوا على التاجر ثم اشتراه ثانياً أخذه بالتثنية ولو وهبه فبالتثنية والقيمة جميعاً كما في المحيط وغيره [وعبد لهم] أي أهل الحرب [اسلم ثمة فجاءنا] أي جاء دارنا أو عسكرنا [أو ظهروا] أي غلبنا [عليهم عتق] العبد في الصرتين لأنه استولى على نفسه وأحرز بدارنا وهذا إذا جاءنا مرغماً لمولاه فلو جاءنا بأمان باعه الإمام وقف ثمنه لمولاه وفيه اشعار بأن مولاه يكون كافراً في دارهم فلو جاءنا مسلماً ثم جاء عبده مسلماً أو كافراً كان عبداً له كما في المحيط وبأن الكفار لو استولوا على دارنا فأمر حربي عبداً مسلماً مسلماً مسلم ثم كاذبه أو دبره ثم ظهروا عليهم فإنه عتق كما في قاضينان [كعبد مسلم] أو ذمي [شراء كافر مستلم هنا] أي في دارنا [وأخذه] في [دارهم] فإنه عتق عنده خلافاً وفيه إشارة إلى أنه لو باعه الحربي من تاجرنا أو ظهروا عليهم كان حراً عنده وفيثاً عندهما كما في المحيط [ولا يتعرض ناجرتنا ثمه للمهم ومالههم] لأنه دخل بأمان فالتعرض غلر [ألا إذا أخذ ملكهم ماله] أي أخذ [غيره يعلمه] أي الملك فإنه يتعرض لناجرتنا لهم لأنهم نقضوا العهد وفي قيد التاجر إشارة إلى أنه يباح التعرض بده للاستير أو الملقوة طوعاً كما في الهداية [وما أخرجهم] التاجر من دارهم بطريق التعرض بده [ملكه] بالامتلاء ملكاً [حرماً] لأنه حصله بالغدر حتى لو كانت جارية كره وطها للمشتري كاللبياع بخلاف ما إذا اشترى شراء فاسداً فإنه لا يكره وطها إلا للبياع [فيصلى به] لأنه ملك خبيث مجبىء ذلك [ولا يمكن] من التمكن [حربي] من الإقامة [هنا] أي في دارنا [سنة] لضرر الاطلاع علينا [وقيل] أي قال الإمام [له] أي للحربي [أن أقمت هماً سنة نزع عليك الجزية] أي المال الذي يوضع على الذمي وهي فعلة من الجزاء كأنها جزيت وكفت عن قتله ويسمى بالخراج وخراج الرأس وقد ثبت ذلك بالكتاب والسنة والجماع وما وقع من بعض المخدبين أن في ذلك تقريراً للكافر على أعظم الجرائم وهو الكفر فمردود بأنه دعوة إلى الإسلام بأحسن الجهات وهو أن يسكن بين المسلمين فيري محاسن الإسلام فيسلم مع دفع شدة في الحال [فإن أدام] هنا [سنه] وقيل له ذلك [فهو ذمي] وفيه إشارة إلى اشتراط القول والمدة لصيرورته ذمياً كما دل عليه كلام الكافي وغيره لكن في كلام المبسوط دلالة على أنه صار ذمياً بمجرد إقامة سنة وفي قاضينان أنه يضرب مدة على قدر ما يرى وإلى أن الحربي المستسلم لم يصير ذمياً بنفس تزويج الذمية كما في بعض نسخ الهداية جميل باب المفقات وما ظن أنه يصير ذمياً

كما في بعض نسخ الهداية فهو ولاده من سهو النسخين كما في النهاية وغيره والحريّ الكتابية المستامنة تصير ذميمة بنفس تزديج الذمي كما في عامة الكتب ثم أشار إلى بعض أحكامه فقال [ لا يترك ] الذمي [ أن يرجع ] إلى دارهم بعد ما أقام سنة ولما كان الجزية ملق ضررين أشار إلى الأول منهما فقال [ ولا يغبر جزية وضعت بصلح ] لأن في التغير ترك الوفاء بالعهد فلا يتعدى بالتغير كما لا يتغير ما يوضع على بني تغلب من المضاعفة وعلى بني بخران من الجلل فلولاك من جارية بينهما ولد فادعياه معا وكبر الولد فهو بينهما فيوجد منه نصفاً من هذا ونصفاً من ذلك كما في السراجية وكذا لومات الأبرار معا وإما إذا مات أحدهما فيوجد منه مثل جزية الآخر كما في النظم ثم أشار إلى الضرب الثاني فقال [ وإذا غلبوا ] على صيغة المجهول كقوله [ وأقروا على أملاكهم ] يوضع على كتابي [ يهودي أو نصراني أو صابئي ] فإنه أخذ الدين من التوراة والانجيل جميعاً عند بعض المشائخ ومن التوراة والزبور عند آخرين ولا يوضع على صابئي عندهما لأنه ليس من أهل الكتاب كما في قاضيان [ و ] على [ مجوسى ] لأنه في حكم أهل الكتاب إلا في المساحة واكل الذبيح [ وروثي ] أي عابد وثن وهو ماله صورة كصورة الأدمي معموله من جواهر الأرض أو الحجارة أو الخشب والصنم صورة بلا حمة كما قال ابن الأثير [ عجمي ] هو خلاف العربي وإن كان فصيحاً بخلاف الأعجمي فإنه الذمي في لسانه عدم إفصاح بالعربية وإن كان عربياً كما في المغرب وفيه إشعار بأنه يوضع الجزية على العربي والعجمي من الكتابي والمجوسي وفي الاكتفاه إشارة إلى أنه لا يوضع على المبتدع ولا يسترق وإن كان كافراً لكن يباح قتله إذا ظهر بدعته ولم يرجع عن ذلك وتقبل توبته وقال بعضهم لا تقبل توبة الاباحية والشيوعية والقرامطة والزنادقة من الفلاسفة وقال بعضهم إن تاب المبتدع قبل الأخذ والإظهار تقبل وإن تاب بعدهما لا تقبل كما هو قياس قول أبي حنيفة رح كذا في التمهيد السالمي وقال الكوخى وغيره إن المبتدع الغير الداعي كالكتابي إن لم يكن بدعته كفراً ولا فيقتل كالمرتد وقيل إنه كمنّا ففي زمانه صلى الله تعالى عليه وسلم كذا في الجواهر [ ظهر غناه ] أي غنى ذلك الفرق الثلاث في أكثر السنة وكذا في التوسط والفقر كما في المضمرات [ لكل سنة ثمانية وأربعون درهماً ] ويوضع [ على المتوسط ] منهم [ نصفها ] أي أربعة وعشرون [ وعلى فقير ] منهم [ يكسب ربعها ] أي اثنين عشر والاحسن أن يقال وتوسطه نصفها وفقره ربعها وفيه إشارة إلى أن الفقير هو الذي يعيش بكسب يده في كل يوم فلو فضل من قوته وقوت عياله أخذ منه الربع والأفلا وإن غيره من لا حاجة له إلى الكسب للنفقة في الحال والفرق أن المتوسط يحتاج إلى الكسب في بعض الأوقات بخلاف الغنيّ وهذا قول عيسى بن أبان كما في المحيط وقيل الفقير المحترف والمتوسط من له مال ويعمل بنفسه والغني من له مال ويعمل بأعوانه وقيل الفقير من له أقل ما يتي درهم والمتوسط من له الزائد عليه إلى

اربعمائة والغني من له الزائد عليها وقيل الفقير المكتسب والمتوسط من له نصاب والغني من له عشرة الاف درهم وقيل الفقير من له اقل من النصاب والمتوسط من له الزائد عليه الى عشرة الاف والغني من له الزائد عليها كافي النظم والصحيح في معرفة هؤلاء عرف كل بلد هو فيه فمن عدّه الناس فقيرا ارموطا او غنبا في تلك البلدة فهو كذلك كافي الكرماني وهو المختار كما في الاختيار [ لا ] يوضح [ على رضى عربي ] منسوب الى عرب اسم جمع لهذه الطائفة اقاموا بالبوادي ازال المدن فيشمل العرب [ فان ظهر عليه ] اي غلب المعلومون على هذا الرضى [ فطفله وعمره ] اي الطفل والمرأة من هذه الطائفة [ فري ] كشيء ما اخذه من اموال الكفار سواء كان غنيمة ارجزية ازال صلح او خراجا [ ولا مرتد ] عطف على رضى فيكون مقيدا بما بعده كما هو الاصل فالمعني لا يوضح على مرتد فان ظهر عليه فطفله وعمره فيرجع كافي عامة المتأولات فمن الظن ان الوجه ناخير القيد ويدخل فيه الزنديق اي الملحد المبطن للكفر ان كان في الاصل مسلما والا يوضح عليه الجزية كما في التختبص وقال بعضهم ان الملحد اذا اظهر النسخ يقول امام الوقت فكلرتل وان لم يظهره فكلباغي وقال بعضهم انه مطلقا كلرتل وقال بعضهم انه كلباغي ولا خلاف في رجب القتال معه ولا يستتاب عنه لان وضع اللفظ لا يعقله وانما قل ابو حنيفة رحا لمو الزنديق وان قال ثبت واما امواله وذريته ففيه لاهل الاسلام وتمايه في الجواهر [ فلا يقيم منهم ] اي من ذلك الوثني والمرتد [ الا الاسلام از النسيق ] اما العرب فانهم بالغوا في ابدائهم صلى الله تعالى عليه وسلم واما المرتد فلانه كفر بعد اطلاقه على محاسن الاسلام ولا يخفى انه لو اكتفى به وترك قوله ولا على رضى ولا مرتد لكان اخصر [ ولا على راض ] اي عاب من الصارى [ لا يخالط ] الاس اي يعتزل عنهم ويتزهّد في الدنيا ويترك ملازما ويتعمد المشاق حتى ان منهم من يحمي نفسه ويضع سلهة في عنقه وغير ذلك من انواع التعذيب وعن ابي حنيفة رحا انه يوضح عليه الجزية اذا قدر على العمل وهو قول ابي يوسف رحا كافي الكافي لكن في فاضل ان انه يوضح الجزية على الرهابيين والقيسين في ظاهر الزاوية وعن محمد رحا انها لا يوضح رضى المحيط يوضح عليها عند لا عندهما [ رضى ] ومن زعمونه [ امرأة ] غير امرأة من بني تغلب فانها يوضح عليها والشيوخ الفاني في حكم المرأة [ ومن لمرك ] كما كان او مدبرا ازمكنا ازام ذلك اوامة [ رضى ] اي من طال مرضه ومفلوج والاصل فيه ان الجزية لسقاط القتل فمن لا يجب قتله لا يوضح عليه الجزية وهؤلاء لا يجب قتلهم فلا جزية عليهم الا اذا كانوا ذا راي او مال يعينون به فانهم راحة الجزية كما في الاختيار وفيه اشعار بانه لا يوضح على مقطوع اليد والرجل كما في التفت [ رضى لا يكسب ] اي لا يقتل على تحصيل المزايا ازال الناصر ولو بالسؤال فلو قدر على ذلك وضع عليه الجزية واعلم انه لو ادرك الصبي وافاق المجنون وعق العبد وبره المروض قبل ان يضع الامام الجزية على اهل الامة اي في ازل السنة وضع عليهم جزية هذه السنة ويعل وضع الجزية لا يضع

عليهم حتى يمضي هذه السنة كما في الاختيار [ وتسقط ] الجزية بعضا وكلا [ بل موت ] على الكفر فلا يؤخذ من تركته كما يسقط الباقي من جزية السنة اذا صار شيخا كبيرا او فقيرا او مريضا نصف سنة او اكبر كما في المحيط [ و ] يسقط بسبب [ الاسلام ] ايضا [ وتداخل ] الجزية بخلاف احد الغائبين فانه معطوف على يسقط [ بالكفر ] اي تكرر الجول ولو صرنا على الكفر فان مضى حول او اكثر بلا اخل الجزية لا يؤخذ لما مضى عنده لانها عقوبة فيندخل وتؤخذ عندهما لان الامتناع يؤخذ السبب ويجب في اول السنة عندهم لانها جزاء القتل ويعقد السنة سقط الاول فوجب خلفه في الحال الا انه يخاطب باداء الكل عنده في اخر الجول تخفيفا او باداء قسط شهرين عند ابي يوسف رح في آخرهما وقسط شهر عند محمد رح في آخره كما في المحيط ويذكر تعجيل جزية سنة او اكثر وينبغي ان يؤخذ على وصف الدل فيكون الاخذ فاعدا والزمي قائما ويؤخذ بتلبيسه وبهزة هزا ويقال اعط الجزية يا هدا الله ولو بعثها اليه على يد نائب لم يؤخذ منه على الاصح فيكلف ان يأتي به بنفسه لانها عقوبة وعندهما يجوز النيابة لانها للزجر بتنقيص المال كما في الاختيار وغيره [ ولا يحدث ] الكتابي [ بيعة ولا كميعة ] ولا يحدث المجوسي بيت دار [ في دارنا ] اي في دار المسلمين من عمر رضي الله تعالى عنه اني امنع من احداثها في بلاد المغنوقة من خراسان وغيرها كما في قاضيان والدار شاملة للامصار والقرى والغناء الا انه لا يحدث في الامصار في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة ارحم رحمه الله تعالى انه لا يحدث في القرى ايضا لان فيه اعلان الكفر كما في المحيط وقيل لا يمنع من ذلك في قرى لا يقام فيها الجمعة والحدود وهذا في قرى اكثروا ذمية واما في قرى المسلمين فلا يجوز وهذا في ارض العمم واما في العرب فيمنع من ذلك في القرى والامصار كما في الاختيار وفي كلامه اشارة الى انه لا يهدم القديمة من ذلك لافي القرى والسواد ولا في الامصار وذكر محمد رح في العشر والخروج انها تهدم في امصار المسلمين وفي الاجارات انها لا تهدم فيها وهو الاصح عند الحلواني كما في قاضيان وهذا كنه في دارنا الفتحية واما في الصلحية فتهدم في المواضع كلها في جميع الولايات كما في النعمة والبيعة بالكرم معبد النصارى واليهود وكذلك الكنيسة الا الله غلب البيعة على معبد النصارى والكنيسة على اليهود وهما معا كليسا و ( كذبت ) كما في موضعين من النهاية و يحتمل ان يكونا عربيين فالبيعة من البمع كالخامسة لانها نوع يبع على نحو قوله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم الاية والكنيسة من الكنس بمعنى الاستتار فعيلة بمعنى الفاعل والناء للنقل لان العابد فيها استتر عن الناس ولا يخالطهم [ ولهم اعادة ] البراء [ اليهم ] من البيعة والكنيسة ولا يخلو ظاهرا عن ايماء انهم يبنونها في الموضع القديم على قدر البناء الاول فلم يكن لهم ان يفتحوا ان موضع آخر ومنعوا على الزيادة على الاول كما في قاضيان واكتفاؤه ايماء انهم منعوا عن اظهار الفواحش والبهوا والمزامير والطنابير والغناء وكل لهو محرّم لان هذه



الاهياء كباثري جميع الاديان ولا يمكنون من اظهار بيع الخمر والخنزير كما في الاختيار [ و  
ميزا الذي ] اي وجب تمييزه عن المسلم لانه وجب تعظيم المعلم وتحقير الذي كما في الاختيار [ في  
زيه ] اي لباسه فلا يلبس ما يخص باهل الذي والعلم كالرداء والعمامة بل قميصا خشنا من الكرياس  
جيبه ملئ صدره كالنساء كما في المحيط [ و ] ميز في [ مركبه وسرجه ] اي سرج مركبه بخلاف المضاف  
والا يلزم انتشار الضمير [ وسلاحه فلا يركب ] الذي [ خيلا ] لان ركوبه عز ولا جملا لانه  
جمال لحاجة كاستعانة الامام بهم في الذب عن المسلمين وفيه اشارة الى انه لا يمنع عن ركوب  
الحمار لان ركوبه ذل ولا البغل لانه نتيجة الحمار والبرذون كالحمار وقالوا الاول ان لا يركبوا  
الا لضرورة كاللوز واذا ركبوا فلينزلوا في مجامع المسلمين كما في التمرناشي [ ولا يعمل بسلاح ] اي  
لا يستعمله ولا يحمله فان فيه عزة [ ويظهر ] الذي بالشئ فوق ثيابه [ الكسيتنج ] يضم الكاف و  
بالجيم هو ما يشد على وسطه من علامة بها يمتاز عن المسلم وينبغي ان لا يكون رقبيا بحيث لا يقع  
عليه البصر الا بتدقيق النظر وان يكون من الصوف او الشعر وان لا يجعل له حلقة يشدها كما يشد  
المسلم المنطقة بل يعلقه على اليمين والشمال كما في المحيط وكسيتنج النصراني قلنسوة سوداء من  
اللبد و زنار من صوف يجعل ذلك بخيط غليظ مشدود على وسطه واما العمامة والزنار من الابرشم  
فزينية تمنع عنه كما في قاضيخان [ ويركب على سرج كالكاف ] في الهيعة فيكون قريوس سرجه مثل  
مقدم الكاف وقال بعض المشائخ يكون على مقدمه شيء من الخشب كالرمادة والاول اصح لانه اوفق  
الرواية الجامع كما في المحيط [ و ميزت نساءهم ] عن نساء المسلمين [ في الطرق والحمام ] فيمشين  
في ناحية الطريق والمسلمات في وسطه ويجعلن ازارهن مخالفة لازار المسلمين [ و يعلم ] اي يجعل  
علامة [ على درهم ليلا يستغفر ] اي السائل [ لهم ] عند اعطائهم كما هو العادة وظاهر الكلام مشعر  
بانه لا يكفي بعلامة بل بعلامتين وثلاث وفيه اختلاف وقال بعضهم انه يكفي بعلامة واحدة اما  
على الرأس كالقلنسوة الطويلة المضروبة واما على الوسط كالكسيتنج واما على الرجل كنععل بخالفنا  
وقال بعضهم لابد من ثلث لان التمييز لا يحصل بواحدة لا محالة وقال ان النصراني يكتفى بعلامة  
و اليهودي بعلامتين والمجوسي بثلاث والاحسن ان يكتفى الكل بثلاث كما قال شيخ الاسلام وذكر  
الحاكم ان كان الدار صالحة اكتفى بعلامة وان كان فتحية فلا بد من التلف كما في المحيط والمقصود  
التمييز على وجه يخلو عن معنى التعظيم والزينة فيكتفي في كل بلدة بما تعارفه اهله من العلامة  
و تمامه في متفرقات وصايا التمرناشي [ ومصرف الحزبة والخراج ] لا العشر كما في المشاهير الا  
في النظم وقاضيخان [ و ] مصرف [ ما اهل منهم ] اي من الكفار سواء كانوا من اهل النمة  
او اهل الحرب [ بلا حرب ] كهل يتبعهم الى الامام وصديقة بنى تغلب وحلل بنى نحران وعشر  
المستامن ونصف مشر الذي [ مصالحنا ] خبر المبتداء جمع مصلحة بفتح الميم واللام وهي ما يعود

نفعه الى الاسلام والمسلمين [كسد النغر] اى مثل جماعة من المجاهدين الذين يحفظون موضع المخافة الفاصل بين دار الاسلام و دار الحرب فسد الشجر حفظ موضع ليس وراه اسلام وى الاصل السد بالضم والفتح التوثيق وقيل بالضم ما كان خلقه وبالفتح ما كان صنعة والنغر بالفتح وسكون الغين المعجمة موضع المخافة من فروج البلدان كما فى القاموس وفيه اشعار بأنه يصرف الى جماعة يحفظون الطريق في دار الاسلام عن اللصوص ومثل بناء مسجد وحوض ورباط [ربناه جسر] بالكسر والفتح القمطرة كما فى القاموس وهي ما بني على الماء للعبور والجسر ما يعبر به النهر وغيره مبنيا كان از غيره كما فى المغرب وغيره وهذا بناء على اضافة بناء مرجع على ما ذكره المصنف من انه ما يتخذ من نخل الخشب فيورع والتنطارة ما يتخذ من نخل الاجر فلا يورع وهذا موافق لما في شرب تانغينغان ويدخل فيه كرى ايجار عظام غير مملوك كالنيل وجميعون [ورز] اى نصيب [العلماء] وما يكفى للمفسرين والحدادين والمفتين لا غير كما فى الكبرى والخزانة وغيرهما فاللام للعهد والرزق بالكسور اسم من الرزق الفتح مما ينتفع به كما فى القاموس وقال الراغب الرزق يقال للعطاء الجارى دنيوها كان اردنيا والنصيب ولما يصل الى الجوف وتيفل به وتماه ياتي فى العاقلة [والعمال] بالضم والتشديد جمع العال وهو الذى يتولى امور رجل في ماله وملكه وعمله كما قال ابن الاثير فيدخل فيه المذكر والمواظ بحق وعلم كما فى النخبة وكذا الوائى وطالب العلم والمحتسب والقاضي والمفتي والمعلم بلا احر كما فى المضمرات وكرر فى النظم وقاضيان ان الفقيه والعلمي والمعلم والقاضي والامام والمؤذن من اهل الخراج عند الفعلى واصحابه وليسوا منهم عند غيرهم [والقائنة] اى المجاهدين في سبيل الله فالتائنة باعتبار الجماعة ولا شك انهم كالعلماء داخلة فى العمال فالتخصيص للشرف [ودريتهم] اى اولاد العلماء والعمال والمقاتلة لانه لولم يصرف اليهم لاحتاجوا الى الاكتساب لهم فلا يتفرغون الى اعمال المسلمين والمقاتلة وان كانت اقرب الا ان جمعية الضمير بابى عنه ظاهرا والاحسن نقله لانه يصرف اليهم اولاكما فى الظهيرية وفي الكافي اشعار بان يصرف الى غيرهم كاعوان العمال وفى الرزق بأنه لا يسل لهم منها الا مقدار ما يكفهم فان قصر السلطان في ذلك كان عليه الاثم واستحق اسم الظالم كما فى شرح الطحطاوى والاطلاق مشعر بجواز الصرف اليهم وان كانوا اغنياء وليس كذلك فانه ليس للاغنياء نصيب من بيت المال الا القاضي والغازي ومعلم القرآن والفقه كما فى التيجيس ولما فرغ من بيان احكام الحربي والذمي شرع فى المرتد ترقيا الى الاصل فقال [ومن ارتد] اى ترك ملة الاسلام [و] نعوذ [العباد بالله] فهو مفعول مطلق مكسور العين [عرض] كل يوم [عليه السلام] وان تكرر منه ذلك وفى النوادر من اصحابنا انه اذا تكرر منه ضرب ضربا مبرجا ثم حدى الى ان يظهر توبته وخشوعه وانما قال عرض وهو مستحب لما عنياتي على انه قد كثر مثله في كلامهم منها ما فى المحيط انه لا بد من عرض

الاسلام عليه ثم قال وهو مستحب غير واجب لانه يبلغه الدعوة وفيه إيماء الى ان اليهودي اذا تنصّر او بالعكس لم يجبر على الاسلام كما اذا تمسك احدهما فان الكفر كله ملته واحدة كما في الحقايق وغيره [وكشف شبهته] التي عرضت له في الاسلام [فان استعمل] بعد العرض للتفكير [حبس] المرتد [ثلاثة ايام] لانها مدة ايلاء العذر وفيه اشعار بأنه لو ابى عن الاسلام بعد العرض ولم يستعمل قتل في الحال في ظاهر الرواية وعن الشيخين يستحب ان يمهّل بلا استمهال لرجاء الاسلام وقال علي رضي الله تعالى عنه لان يهدى الله بك رجلا واحدا خير من ان يقتل ما بين المشرق والمغرب كما في الكرمانى [فان ناب] بعد الاتيان بكلمة الشهادة [فيها] ونعمت واما لم يذكر الكلمة وقد ذكر في المبسوط والايضاح وغيرهما لان ذلك ظاهر معلوم [و ان] يتب عنه [قتل] وجوبا لتركه الاسلام كما في حديث البخاري وفيه اشعار بأنه لو عاب نبيا من الانبياء عليهم الصلوة والسلام قبل توبته كما في شرح الطحاوي وغيره لكن في شفاء القاضي عن اصحابنا وغيرهم من المذاهب المحقة ان توبته لم تقبل وقتل بالاجماع [وهي] اى التوبة [بالتبري] والانفصال [عن كل دين سوى الاسلام] لانه لا دين له حتى يكلف بالتبري عنه وفيه اشعار بأنه لو قال الكافر لا اله الا الله محمد رسول الله لصار مسلما كما في الروضة ولا يشترط ان يعلم معنى هذه الكلمات اذا علم انه الاسلام على ما قال الشيخ الجليل ويشترط معرفة اهمه صلى الله عليه وسلم دون معرفة اسم ابيه وجده على ما قال عيين الائمة كما في المنية [ان] بالتبري [عما انتقل اليه] من الاديان تبريا حقيقيا كما قال الكتاني لا اله الا الله محمد رسول الله وتبرأت عن ديني او حكميا كما انكر رده فانه رجوع منه الى الاسلام كما في التتمة وفيه اشعار بأنه لو تكلم بما هو كفر ثم اتى بكلمة الشهادة على وجه العادة بلا رجوع عما قال لم يرتفع كفوه وهو المختار كما في الظهيرية وغيره [وقتل] اى المرتد [قبل العرض] اى عرض الاسلام عليه [بترك ذنب] كما مرّ [بلا ضمان] ردية على القاتل لان الارتداد يبيح القتل [ويزول ملكه] اى المرتد بالردة [عن ماله] زوالا [موقوتا] اى ان يتبين حاله لانه ميت حكميا والموت يزول الملك عن الحي وهذا عنده وهو الصحيح كما في المضمومات واما عندهما فلا يزول لانه مكلف محتاج [فان اسلم عاد] ملكه اليه كما كان لانه صار كالحي ولو احياه الله تعالى ميتا كان الحكم كذلك الا انه خلاف المعتاد كما في الكرمانى [وان مات او قتل از حقيق بداهم وحكم به] اى حكم القاضي بالحياق [عققت مدبره] عن ثلث ماله [وام ولده] عن كله [رجل دين] موجل [عليه] فلزم ادائه في الحال [ركسب اسلامه] اى ما حصل من سعيه حال كونه مسلما [لو ارثه المسلم] اى لمسلم كان وارثا له وقت موته حقيقة او حكما سواء كان موجودا وقت الردة او لا كما علق بعد ما من امة مسلمة له على ما قال وروى محمد عن ابي حنيفة رج ارثا له وقت الردة وان لم يبق الى وقت موته ولا يبطل استحقاقه بالموت فان وارثه يخلفه على

ما روى ابريوسف رح ادوارثا له وقت رده وبقى الى وقت موته فمن حدث بعد ذلك لا يورث على ما روي الحسن منه وهو الاصح كما في الكرماني وغيره فلعل اختيار الرواية الاولى لاتفاق صاحبيه [ركسب رده نبيح] للمسلمين فيوضع في بيت المال عنده واما عندهما فلوارثه المسلم لان ملكه لا يزول والكلام لا يخلو عن اشعار بان الاحكام الثلاثة يتحقق بمجرد الحكم بالحق ولا يتوقف على قضاء القاضي الا ان محارح قد نص ان القاضي يحكم بالعتق ويجعل الدين حالا ويقسم المال بين الورثة وما ذكره من الحكم بالحق قول عامة المشائخ وقال بعضهم لا يغير قضاء القاضي بالحق واما اشتراط قضاء جميع من احكام الموتى عنده واما عند ابي يوسف رح فهو للوارث وقت القضاء بالحق وعند محارح رح فله وقت الساق وتمامه في المحيط [رقي دين كل حال] من حالتي الاسلام والردة [من كسب تلك] الحال فقضي ما لزمه في حال الاسلام من كسب الاسلام وما في حال الردة من كسبها على ما روى زفر رح عنه واما على ما روى ابريوسف رح عنه فقد نفي من كسبه فان لم يف فمن كسبها وروى الحسن عنه عكسه فان كسبه حق الورثة بخلاف كسبها وهو الصحيح وهذا اذا ثبت الدين بغير الاقرار والافقضى مما كان بلا خلاف كما في المحيط قضي ديونه من كلا الكسبين لما مر وهذا اذا كان له كسبان والافقضى مما كان بلا خلاف كما في المحيط [وبطل نكاحه] اى لم ينعقد نكاح الموتى في حال الردة بلا خلاف ولو كانت الزوجة ذمية لان النكاح يعتمد الملة المتقررة وفيه اشعار بان نكاح المرتدة باطل وذكرى الظهيرية لم يبين في الكتاب ان نكاحها باطل او فاسد [و] كذا [ذبحه] حقيقة او حكما كما اذا صاد بالكلب او الرمي مثلا وترك المثلثين اولى لانهما مبنيتان في النكاح واللباس [وصح طلاقه] بلا خلاف كطلاق واقع بعد فرقة الا ترى انه صح الطلاق الرجعي بعد البائن في العدة على انه يجوز ان لا يقع الفرقة كما اذا ارتدا معا فان الطلاق غير مفقود الى تمام الولاية كما في النهاية [و] كذا [استيلاده] كما اذا جاءته امته بولد فادعاه فانه ثبت نسبه منه وصارت لامة ام ولد لانه لا يحتاج الى تمام الملك وكذا قبول الهبة وتسليم الشقيق والحجر على عبد مأذون كما في الاختيار [ويوقف بيعه] وان لم يكن فيه خيار [ومعاملاته] كاليمين والعتاق واخويه والشرأة والاجارة والرهن والهبة والوصية الا ان المتبادر للمعاملات الخمسة المشهورة الشاملة للنكاح الباطل والبيع [ان املتم نقل وان مات او قتل اولحق] بدار الحرب [و حكم به] اى بالحق [بطل] ذلك التصرفات واطلاقه مشير الى ان تصرفات المرتد يتوقف في الكسبين جميعا وهو الصحيح كما قال السرخسي وقال بعض المشائخ ان تصرفه في كسب الردة ناذ في ظاهر الرواية وموقوف في رواية الحسن والاول اصح كما قال شيخ الاسلام وهذا كله عند ابي حنيفة رح واما عندهما فتصرفاته نافذة في الكسبين الا انه عند ابي يوسف رح كالصحيح فيعتبر من كل ماله وعند محارح رح كالمرضي فيعتبر من ثلثه والخلاف بينهم في تصرفات وقعت قبل اللحاق

وأما بعده قبل الحكم فهي مرفوعة بالأجماع كولايته على أولاده الصغار كذا في المحيط [ وان جاء ]  
 إلى دار الاسلام بعد الحاق [ مسلما قبل حكم ] للحاقه [ كانه لم يزل ] أصلا وكان مسلما دائما  
 فلم يعتق مديرة وام ولده ولم يحل ما أجل من دينه وضمن الوارث ما أنفق عند العامة وقبّه  
 إشارة إلى ان ما كان مع وارثه يعود إلى ملكه بلا قضاء ورضاء من الوارث كما في المحيط وإلى انه  
 لا يسقط بالردة ما هو من حقوق العبد وكذا حقوته تعالى التي يطالب بها الكفار بالحدود سوى  
 حد الشرب كما في شرح الطحاوي وكذا ما لا يطالبوا به من الصلوة والصوم والزكوة والنذر  
 والكفارة فيقضي إذا أسلم على ما نال شمس الأئمة لان تركها معصية والمعصية بالردة لا ترتفع  
 كما في قاضيان وغيره ومن أبي حنيفة روح لو رجب عليه صوم شهرين متتابعين ثم ارتد ثم تاب  
 سقط عنه القضاء كما في التتمة والسم وذكر التمرناشي انه يسقط عند العامة ما وقع حالة الردة  
 وقبلها من المعاصي ولا يسقط عند كثير من المحققين ففي هذه الأقوال دلالة فاطمة على انه  
 لم يثبت عن أبي حنيفة روح في ذلك شيء فقد رد ما أجازه النفتازني في شرح الكشاف من الطعن  
 على إمام المسلمين وقال انه في غاية الضعف ما احتج أبو حنيفة روح بقوله تعالى ( قل للذين كفروا  
 ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ) على ان من عصي طول العمر ثم ارتد ثم أسلم لم يبق عليه ذنب  
 لان المراد الكفار الأصليين على انه لو سلم ثبتت ما ذكره عن أبي حنيفة روح لان سلم ان المراد الكفر  
 الأصلي وان وضع العمل للتجدد فالمعني والله أعلم للذين حدث منهم الكفر كقوله تعالى ( ولا  
 تركنوا إلى الذين ظلموا ) فان المعني الذين وحدهم الظلم على ما ذكره الزمخشري وغيره ويستثنى  
 مما ذكر قضية السج فانه لو حج ثم ارتد ثم أسلم وجب عليه اعادته ان وجد شرطه كما في شرح الطحاوي  
 وغيره [ وان جاء ] من دار الحرب [ بدينه ] أي بعد الحكم به [ وماله ] موجود [ مع رثته  
 الحرة ] إذا الوارث خلف وبطل حكمه بوجود الأصل وفيه رمز إلى انه لا يعود إلى ملكه ويستتر في  
 القضاء أو الرضاء فان الوارث ملكه بالموت والقربة وهي بانبة بالعود وإلى انه لا يضمن الوارث  
 ما أنفقه وليس له على المعتق سبيل لكن لو كاتب ابنه عبدا له فأدى بدل الكتابة كانت على حالها  
 بعد العود كالوديرة ابنه كما في المحيط [ ولا تقتل موقدة ] حرة كانت أو أمة عندنا وعن أبي يوسف  
 روح انها تقتل كما في النظم ثم ان ابنته تجبر عليه [ ويسبس ] فتقطع كل يوم لقمة وشربة ونمنع  
 عن مائت المائع [ حتى تسلم ] ارتسوت وعن أبي حنيفة روح ان الحرة تخرج كل يوم وتضرب  
 تسعة وثلاثين سوطا وعنه ان الأمة تحبس في منزل المولى وتودب كالحرّة وتستخدم حتى تسلم كما في  
 المحيط [ وضع بصرفها ] في مالها كالبيع والهبة وغيرهما فان أسلمت في دارا والا فان ماتت  
 أو لحقت بدارهم فالصرف باطل عنده صحيح عندهما وفي التتمة ان كان تصرفا صح من للمعلم صح  
 منها بلا خلاف وان لم يصح منه فان صح ممن اتجملت إليه من الملة كاليهود صح عندهما وكذا عنده

عند بعض المشائخ ولم يصح عند آخرين لانها في حكم المسلمين بحسب الخبر على الاسلام الا ترى انها لا يتصرف في الخمر [وكسباً] اي كسب اسلامها و ردتها [لورثتها] الا انه لا ميراث لزوجها لانها بانث بالردة ولم يكن مشرفة على الهلاك حتى تكون فائزة فترث وفي النظم انه يرث منها عندنا استحساناً اذا ماتت قبل العدة ولا يرث عند زفرح قياساً وترث المرتدة من المرتد بلا خلاف [وصح] عند الطرفين [ارتداد صبي] بان اسلم نفسه او بالتبعية ثم ارتد قبل البلوغ [يعقل] اي يعلم كلمة التوحيد وانه تعالى واحد وان الاسلام سبب النجاة وان البيع خلاف الشراء وحينئذ يحرم عليه امرأته ولا يبقى وارثا و انعكس الحكم عند ابي يوسف رح وفي رواية عنه وفيه ايماء الى انه لم يصح ردة صبي غير عاقل كما لا يصح ردة المجنون والسكران ولم يشتهر من ابي يوسف رح ان ارتداد السكران صحيح والخلاف في حق احكام الدنيا واما في الآخرة فلا خلاف في ذلك لان العفو عن الكفر ودخول الجنة مع الشرك خلاف حكم الشرع والعقل كما في الاصول [وصح] اسلامه اي ترتب احكامه من عصمة النفس والمال وحل الذبيح ونكاح المسلمة والارث من المسلم وغيرها على اقرار الصبي العاقل وتصل يقه جميع ما اخبره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله تعالى وفيه ايماء الى ان هذا الصبي غير مكلف بالايمان وهو الصحيح وتامه في الاصول [ويجبر] ذلك الصبي [عليه] اي على الاسلام ان ارتد ويضرب ولا قتل على ذلك الصبي [ان ابي] عن الاسلام لانه كالمتردة ليس من اهل المحاربة ولما كان القتال مع الباغي فرض كفاية كالقتال مع المرتد عقبه به فقال [والبغاة] جمع الباغي من البغى وهو التجاوز عن الحد وانما جمع في مقام الحد لانه قلما يوجد واحد يكون له قوة الخروج [قوم مسلمون] غير فاسقين هو المتبادر [خرجوا] بادعاء الامارة كما في التمهيد [عن اطاعة الامام] اي الخليفة العدل كما في المحيط وغيره وهذا في زمانهم واما في زماننا فالحكم للغلبة لان الكل يطلبون الدنيا فلا يدري العادل من الباغي كما في العمادي وغيره وفيه رمز الى انهم يكونون اهل البغي وان كان منعة الامام اقل من منعتهم لان المنعة لا يظهر في حق الشارع كما في الكشف و الى انه يشترط ان يكونوا ظالمين انهم على الحق والامام على الباطل متمسكين بشبهة وان كانت فاسدة لانهم غير فاسقين بالاتفاق فان لم يكن لهم شبهة فهم في حكم اللصوص و الى انه يشترط ان يكون الامام والقوم مسلمين و الى انهم مرتكبون للكبيرة كما في شرح النازيات فان طاعة الامام فرض و الى ان الامام لا يطاع في معصيته بالنص والاجماع كما في المحيط و الى انهم لا يخرجون لظلم الامام بقريته الاضافة فان ظلمهم جاز لهم الخروج عليه اذا كانوا اثني عشر الفاكلمتهم واحدة لتيقن غلبتهم حينئذ يوعده صلى الله تعالى عليه وسلم فلما كانوا اقل من ذلك لم يسعهم الخروج لعدم تيقن الغلبة كما في المصنوعات [فيمنعهم] استحساناً [الى العود] الى الجماعة [ويكشف شبهتهم] لانه امون الامرين [فان نحسبوا]

اي مالوا الى حيز ومكان [مجتمعين] من افراد شتى [حل لنا] عند علمائنا [قتلهم بداء] اي قبل ان يبدؤا بالقتال كما في كثير من الكتب لكن في شرع الولايات وجب كسر منعتهم بلا سلاح ان امكن والا فلا بأس بالقتال بالملاح وفي الكشف ان لم يعزموا على الخروج لا يتعرض لهم بالقتل والجسب والا يجب على كل من له قوة القتال ان يقاتلهم مع الامام وفي القلديري ان بدأوا بالقتال قاتلهم والا فلا [ويجهز] من الاجهاز [على جرحهم] اي نعم قتل المجرور منهم ان كان لهم فيئة [ويتمح مولهم] اي نذهب خلف من فرط منه ونقتل [ان كان لهم فيئة] اي جماعة يلحقون بهم فان لم يكن لهم فيئة لا يجهز ولا يتمح وفيه اشعار بانه لو اسرق منهم لم يقتله ان لم يكن له فيئة والا قتله كما في المحيط وفيه ايماء الى وجوب الاجهاز وكذا قتل الاسير كما في اصول فخر الاسلام لكن في المبسوط انه لا بأس بهما [ولا يسي ذريتهم] وشيخهم وزمنهم واعماهم وامرائهم لانهم لا يقتلون اذا كانوا مع الكفار فهنا اولئك كما في الاختيار وعلى هذا ينبغي ان يقتل ذا راي ومال كما اذا كان مع الكفار [ويحبس مالهم] بلا قسمة كما فعل علي رضي [الله عنهما] يتوبوا [فيرد عليهم بعد كسر منعتهم لانهم مسلمون] ويستعمل [في الحرب] سلاحهم وخيلهم عند الحاجة [فلو كانا غير محتاج اليهما وضع السلاح عند فائز اموالهم وباع الخيل وحبس ثمنه لاحتياجه الى النفقة ولا ينفق عليه من بيت المال] وباع قتل [ورثاله] عادلا ان ادعى ذلك الباغي [حقية يورثه] اي كونه على الحق الى الآن يرث ذلك الباغي من هذا العادل المقتول لانه قتل من يقتل في زعمه ولذا ليس عليه قصاص ودية وكفارة وقال ابو يوسف رح لا يرث لانه قتل بغير حق وفيه اشارة الى انه لو ادعى بطلانه لم يرث لانه قتله بلا تاريل والى انه لو قتل عادلا لم يجب شيعة لانه قتل بحق في زعمه وكذا لو اتلف شيئا من امواله كافي المحيط [كعكسه] بان قتل عادل باعيا فانه يرث لانه قتل بحق وفيه اشعار بانه يحل للعادل قتل ذي رحم محرم منه الا انه لا يباشر قتله الا دفعا لهلاك نفسه ويحتال في امساكه ليقتل غيره [ولا يجب شيعة] من القصاص وغيره [بقتل باغ مثله] اي باغيا آخر لانه داز البغي كدار الحرب ولا يشير بقوله مثله الى انه يجب شيعة بقتله عادلا لما اشار اليه بل الى ما يروى من حسن المختتم لاشتماله على لفظ الاخر \*

## \* [كتاب الجنائيات] \*

مقرب بالجهاد مع اشتغال كل على الصيانة لانه من العبادات اللازمة وهو جمع جنائة بالكسوف الاصل اخذ الثمر من الشجر فنقلت الى احداث الشر ثم الى فعل محرم كما اشير اليه في المغرب وانما جمعت لان الفعل المحرم انواع منها ما يتعلق بالعرض ويسمي قننا ارشتما او غيبة ومنها بالمال ويسمي غصبا او مرققة او غيانة ومنها بالنفس ويسمي قتلا او احراقا او صلما او خنقا ومنها

بالطرف و يسمى قطعاً او كعراً او شجاً او فقاء ثم عرفت باللام المبطل للجمعية اشارة الى ان جنس المعنى المصطلح المراد مما يتعلق بالنفس والطرف ولهذا عنون بعضهم بكتاب القصاص وهو تتبع الدم بالقدور ولما كان تفصيل الجصاص ان القتل خمسة اولى من اجمال سلفنا انه ثلثة العمد وشبهه والخطاء الفامل لما يجري مجراه وما هو بطريق التمييز تبعه المصنف مقدماً الاقوي فقال [القتل العمد] اي قتل عمد موجب للضمان احتراز عن نحو قتل قطاع الطريق والحرابي والموتد [ضربه] اي ضرب المكلف ما يحرم ضربه كما هو المتبادر واحتراز به عن الموت وانما قصر القتل وهو افعال الروح واخراجها بالضرب وهو اساس جميع بجسم بعنق لانه امر خفي مخصوص به تعالى اقيم محسوس مقامه كما قالوا فمن الظن انه تسامح في تفسيره فان المراد قتل حصل بضربه على ان تفسير القتل بالقتل لا يليق [قصدا] احتراز عن قتل الخطاء والصبي والمجنون واذا كان العمد والخطاء منهما سواء [بما يفرق الاجزاء] من نحو السلاح آلة الحرب احتراز من شبهة العمد [كنار] ولو حكما كتنوير محمي بلا نار فانه لو احترق قتل به على الصحيح ولو قيد بحبل ثم القي في قدر فيه ماء مغلي جدا فمات من ساعته او فيه ماء حارفا فصعج جسده او نطع ومكث ساعة ثم مات قتل به كما في الظهيرته [و] مثل [محدد] و [لو] كان [من خشب] كرمح لا منان له ومنهم بلا نصل وقصب وغيرها مما وقع به الذبح وفيه اشعار بان ما يتخذ منه السلاح كالخديد والصخر والفضة لم يشترط فيه الحدة فقتل اذا ضرب بعمود حديد او نحاس ومن ابي حنيفة رح انه لم يقتل واشترط في غيره فقتل اذا ضرب بحجر محدد او قشر قصب كما في الكرمانى ولو قتل بالابرة او المسلة لم يقتل وعليه الفتوى فالمعتبر الحديد او الجرح كما في تنمة الراقعات [وبه] اي بالعمل [يائمه] وان عفى عنه الولي لنص فيه وفيه رمز الى ان التوبة واجبة عليه كما في المنية وتقدير الظرف مشعر بانه قد لا يائمه كما اذا راي مسلماً يزني فقتله اذا لم يمتنع عنه ومنع عن القتل خوف ان لا يصدق انه زني ومن ابي يوسف رح لوراي مع محرمه حل قتله كالوراي محصناً فصاح ولم يهرب ولى هذا جميع مرتكب الكباير والظلم بادنى شيع له قيمة وقال ابو شجاع ان قتال الاعونة يباح في ايام الفترة فان امتناعهم ضروري كما في الزاهدي وغيره وذكر في الجواهر انه وجب قتل الاذمي المودى [ويجب] للولي عليه [القدور] اي القصاص الا ان يعفو الولي او يصلحه على شيع من ماله والعفو افضل ويمتنع من ذلك ما اذا قتل الاب واده والمولى عبده كما يائى روى الاكتفاء اشعار بانه لا كفارة فيه لانها فيما كان دائراً بين الخطر والاباحة وهو كبيرة محضة كالردة [و] القتل [شبه العمد] ويقال له شبه الخطاء [ضربه قصدا] بغير ما ذكره [اي بما يفرق الاجزاء كحجر الرعاء والعصا والسرط واليد وغيرها] ما لم يكن جارحاً ولذا يسمى بشبه العمد [وبه] اي في شبه العمد [الاثم] لانه قتل عمداً لا القود لكن لو تكرره منه القتل كان للامام ان يقتله هيابة كما في الاختيار [و] فيه [الكفارة]



لانه يشبه الخطاء من حيث الالة كما ذكره الطحاوي وغيره عن ابي حنيفة رح وقال ابو الفضل الكرماني اني وجدت في كتب اصحابنا ان لا كفارة فيه صده لانها من باب التخفيف والاثم كامل هنا والاول الصحيح كما في الكفاية [ردية مغلفة] من مائة ابل فلو قصي بالدية في غير الابل لم يتغلظ [على العاقلة] الناصرة للقاتل واعلم ان ما ذكر من الاحكام الائم والقود والكفارة كما لزم في العمد وشبهه عنده لزم عندهما الا ان عندهما ضربه قصدا بما يقتل به غالبا وشبه العمد بما لا يقتل غالبا فلو غرق بالماء القليل ومات ليس بعمد ولا شبه عمد عندهم ولو احرق بالنار كان عمدا عندهم ولو القى في بحر او من سطح ارجبل ولا يرحي منه النجاة كان شبه عمد عنده وصددا عندهما كما في الحقايق ويقتى بقوله كما في التتمة [وهو] اي ضربه قصدا ولو بالسوط [فيما دون النفس] من الاطراف [عمد] يوجب القصاص بلا خلاف فليس فيما دون النفس شبه عمد لان اختلاف الالة لم يؤثر الا في اطلاق النفس ثم شرع في القسم الثالث من الخمسة فقال [وفي] القتل الخطاء [الذي هو ضربه قصدا الى مثل مباح في الواقع اذ في ظنه وقد اصاب غيره فهو ينقسم الى قسمين] فعلا او قصدا فالاول [كرمية] اي الفاء المهم [عرضا] متحركة اى الى هدف وجاز الحدف عند التعيين على راي [فاصاب آدميا] مسلما او ذميا او حريرا لم يعلم باسلامه او مرتدا كذلك وكذا لورمى زيدا فاصاب عمرا ثم اشار الى الثاني فقال [ار] كرمية [مسلما] او ذميا [ظنه صيدا او حريرا] فلو ضرب يده بخشبة قصدا واصاب عينه فذهب بصره وجب الدية وعن محمد رح لو قصد عضوا من اعضائه فاصاب عضوا آخر منه كان عمدا وان اصاب عضوا من غيره فخطاء كما لو قصد رجلا فاصاب حائطا ثم رجع فاصابه كما في الخلاصة ثم بين الرابع فقال [و] في [ما جوى] من القتل [محرره] اي الخطاء وهو ضربه بلا قصد [كالبائم] او غيره [سقط] او مثل حامل خشب او لبن سقط من يده [على] ادمى [آخر فمات] المسقوط عليه [كفارة] عبوة الظرف المتقدم [ردية عليها] اي العاقلة وفيه اشعار بانه لا شيء عليه سوى الدية والكفارة وذلك لانه ليس بهما اثم القتل العمد اما اثم ترك التثبت والتبرز حالة الرمي والسوم بان رمى ونام في موضع يترهم ان يصير قاتلا لانه لم يبأشر الرخصة بطريق السلامة والمباح مقبل بهذا كالمرد في الطريق فمردوع بالكفارة [وفي] الكلام رمز الى انه لو قتل خطأ نفس من كل وجه وجب الكفارة فلا كفارة لو ضرب بطن حامل فالقتل حينما مات به ولو خطاء كما بانني لانه جزء من الام من وجه ونمائه في الهداية وشروحه فلا يليق ان يقال عليه بالنقض بين الكلامين ونسب بالامكان كما اجابوا وسئلون ان فيه كفارة في رواية رضي فاضحيان لودفع سكيننا الى صبي فضرب نفسه او غيره بلا اذن الدافع لم يضمن وقال الحسن ان قتل غيره فالدية على عاقلته ويرجع العاقلة على الدافع وان ادب صبيه فالدية والكفارة عند ابي حنيفة رح ولا كفارة عند ابي يوسف رح ولو ادبه مردب باذن الاب كفر

هذه خلافا لهما ولو ادب امراته فهما عليه عتده ثم اشار الى الخامس فقال [ وفي القتل بسبب  
 كحفر بحر ] في غير ملكه وملاك احد بالتوقع فيه [ ونحوه ] اي نحوا لحفر كوضع الحجر والنوم  
 في غير ملكه وملاك احد بسببه [ دية عليها ] اي على العاقلة لانه سبب الهلاك وفيه اشعار بأنه لا اثم  
 بهذا القتل ولذا لا يجب الكفارة لانها جزء الفعل ولذا يتعدد بتعده ولا فعل هنا بخلاف الدية  
 فانها ضمان المعلن ولذا لا يتعدد بتعدد القاتل لكن ياثم بالسبب كالبحر فلو حفر في موات غير  
 طريق لم يضمن ولو حفر في طريق ركبس بما هو من اجزاء الارض ثم فرغ آخر ضمن ولو ركس بما  
 ليس من اجزائها كالطعام ضمن الحافر [ ولا ارث ] للقاتل من المقتول فيما ذكره من افواع القتل  
 [ الا هنا ] اي في القتل بسبب لان المسبب ليس بمقابل ولا بمتهم فيه بخلاف الخطاء ومن الظن  
 منع المحصر يانه يرث القاتل العادل الباهي والصبي والمجنون وعمدهما خطأ فان هذا البايع  
 ادعي الحقيقة كاذكره بخلاف ما نحن فيه والكلام في المكلف كما اشرفنا اليه في الصدر [ ونقصان  
 الصبي ] بكسر الصاد فانه مقصور ولو كان مفتوحا لكان ممدودا كما في الصحاح والاضافة بيانية [ و  
 الانوثة والرق والمجنون والعبي والزمانة ] هما داخلان في نقصان الامواف [ زكرا الذمي ونقصان ]  
 طرف من [ الاطراف ] كالعين واليد والرجل والاضافة لامية ولذا اعيد النقصان [ هدر ] وباطل  
 [ في ] باب [ القود ] والنقصان فان العبرة للتماوي في العصمة والاحراز بالدار فيقاد البالغ بالصبي  
 والرجل بالمرأة والعرب بالعبد والعادل بالمجنون والمسلم والذمي باحدهما والصحيح بالمعيب سواء  
 كان امي او زمانا او اعرج او غيره وفيه اشعار بأنه لا يقاد الذمي بالحربي والمستامن وعن ابي يوسف  
 رح انه يقتل بالمستامن وبانه يقاد المستامن بالمستامن وقيل لا يقاد به استحسانا لانه طعن قصد  
 الرجوع الى دازهم كما في الاختيار [ ولا يقاد بمملوكه ] اي لا يقتل المولى ولكن يعزّر بقتل قن  
 ومملوكه ومالكه وام ولده [ ولو ] كان المملوك [ مشتركا ] بين القاتل وغيره لغير فيه وذكر في  
 الخلاصة ان لا رواية فيه وعن الهندي انه يقتل [ و ] لا يقاد [ بل لولده وعبد ] اي عبد الولد  
 لغير مشهور مخصص او نافع للكتاب كما في الكرمانى وفيه اشعار بأنه لا يقتل الام والجد والجدّة  
 بقتل الولد ولده وعبد وان علوا وسفلوا كما في الهداية [ وبمكاسب له وفاء ] اي مال واف لما  
 كان عليه من بدل الكتابة [ وله وارث وصيد ] ايضا لاشتماء ولقود فلو لم يكن له ولاء كان القود  
 للمبيد سواء كان له وارث آخر اذ لا لانه عبد ولو كان له وفاء ولا وارث له غير السيد فكذلك عنه  
 الشيخين ولا قود عند محمد رح كما في الهداية لكن ذكر شيخ الاسلام انه اذا كان في قيمة المكاتب وفاء  
 بالبدل لا يقاد ويجب قيمته على القاتل لان موجب العمد وان كان هو القود الا انه يجوز العذر  
 الى المال لغير رضى القاتل مراعاة لحق من له القود مالم يجد مثل حقه بكماله لان وجود القيمة  
 انفع له كما في الكفاية [ ويسقط قود ورثته ] اي استحققه احد [ من ابيه ] مثلا فلو قتل اب احدا وارثه ولد

ذلك الاب سقط القود عن ايده لحرمة الابوة وكذا لو قتل واحدا من اخوانه لم يقتص منه بغيرتهم لانه ورث جزاء من دم نفسه مع الاخوة ولما قتل احد الاخوين لآب وام اباهما عمدا والاخر امهما كان الاول ان يقتل الثاني بالام وسقط القود عن الاول لانه ورث من امهما الثمن من دم نفسه فسقط منه ذلك القدر وانقلب الباني مالا يغرم لورثة الثاني سبعة اثمان الدية ولوان رجلين قتل كل واحد منهما ابن الآخر عمدا ركل يرث الآخر سقط القود عنهما عند ابي يوسف رح وضمن كل منهما الدية في مائه وفان الحسن يوكّل كل منهما ركلا يقتله وقال زفر رح القاضي يبدل بقود ايهما شاء وسقط القود عن الآخر الكل في المصموت [ولا يقاد الا بسيف] اي لا يقتل القاتل بشيء الا بعد يد محدّد كالخنجر والسكين وان قتل المعتول بالنار او الحجارة كما في الكشف ونه اشعار بانه لو اراد ان يقتل بحجر ارمعا ارسوق دابة عليه او النقاء في البشرا فغيره من انواع القتل منع عن ذلك ولو فعل عزّز الا انه صار مستوفيا حقه كما في شرح الطحاري [ويستوفي الكبير قبل كبر الصغير قودا لهما] اي اذا قتل رجل له ولي كبير وصغير كان للكبير ان يقتل قاتله عنده لانه حق لا يتجزى واما عندهما فليس له ذلك حتى بلغ الصغير لانه حق مشترك وفي الاصل ان كان الكبير اباً استوفي القود بالاجماع وان كان اجنبيا بان قتل عبد مشترك بين اجنبيين صغير وكبير ليس له ذلك وفي الاطلام اشارة الى انه لو كان الكل صغارا ليس للاخ والعلم ان يستوفيه كما في جامع الصغار فليل ينتظر بلوغ احدهم وقيل يستوفي السلطان كما في الاختيار والقاضي كالسلطان والى انه لو كان الكل كبارا ليس للبعض ان يقتص دون البعض ولا ان يوكّل بأستيفائه لان في غيبة الموكّل احتمال العفو فلقصاص يستحقه من يستحق ماله على فرائض الله تعالى ويدخل فيه الزوج والزوجة كما في الخلاصة والى انه لا يشترط القاضي في استيفائه كما في الخزانة ولا الامام وشرط عند قاضي القضاة وبه قال بعض اهل الاصول لكن الفقهاء على الاول كما في المنية والى انه لو كان القتل خطاء لم يكن للكبير الا استيفاء حصّة نفسه كما في الجامع [وفي قتل مسلم مسلما] كان في صف المسلمين [ظنه] المسلم [مشركا] اي كانوا [عند التقاء الصفيين] من المسلمين والمشرّكين [الكفارة] والدية لا القود لسقوط عصمته بتكثير سوادهم قال صلى الله تعالى عليه وسلم من كثر سواد قوم فهو منهم اي من قريّ بزيهم ولم يتخلق باخلاقهم فكيف حال اهل زماننا المتزيين بزيهم والمتخلّقين باخلاقهم كما في الزاهد وفيه اشعار بانه لو كان المسلم في صف المشرّكين فلا كفارة ولا دية لان من في صفهم مباح الدم كما في التمر تاشي [وفي موت] حصل [بفعل نفسه] المقتول [و] يفعل [زيد وسبع] كالاسد [و] يفعل [حيّة] من اربع جولات ازاكثر [ثلث الدية على زيد] لانه مات بثلاثة انواع من الجنائيات نوع هو فعل نفسه هل في الدنيا حتى يغسل بلا خلاف ومعتبر في الاخرة حتى يعاقب بالاجماع ونوع هو فعل المبعين هل وفيهما ونوع هو فعل زيد معتبر فيهما فيكون ثلث الدية عليه في

ماله لانه اترف ثلثه بفعل المعتبر والدم عمد فلا شيع ملن عاقلته ولا يعتبر عدد الجنائيات حتى لو جرح رجل عشر جراحات و آخر جراحة كان الدية بينهما نصفين كما في الكرمانى [ ولا شيع يقتل مكلف ] لدفع ضرره [ شهر ] بالفتح وأنخفيف [ سيفاً ] اي مله [ ملن مسلم ] قصداً قتله ليلا او نهارا في مصر او غيره وفيه رمز الى انه لم يجب قتله لعينه كما ان قتل الحر لم يجب لعينه بل لاعلاء كلمة الله والى انه لو ترك المشهور عليه قتل الشاهر مع امكانه كان آثما وهذا كله اذا لم يكن دفعه بغير القتل كالتهديد والسياح والا فلو قود عليه بقتله كما في الكرمانى وغيره والى انه ان لم يثبت شهر سيغه فعليه القود قضاء ولم يكن عليه شيع ديانة كما في اقرار الخلاصة [ او ] شهر [ عصا ] ولو صغيرا عليه [ الانهارا في مصر ] فانه لو قتل المشهور عليه بالعصا فيه عمدا قتل به عند ابي حنيفة رح لان العوت يلحقه فلا ضرورة الى دفعه بالقتل بخلاف الليل مطلقا والنهار في غير المصر فانه لا يلحقه فاضطر وعندهما لا يقتل به لانه قتل لدفع الضرر وهذا اذا كان عصا مليئا مبطلا في القطع و اما اذا كان غير مليف فيحتمل ان يكون كالسلاح عندهما فيقتص به على ما قالوا كما في الهداية [ والدية ] تجب [ في ماله ] اي القاتل لا العاقلة [ في قتل غير مكلف ] كالصبي والمجنون شهر سيفاً او عصا ومن ابي يوسف رح انه لا شيع عليه به [ والقيمة ] تجب في ماله [ في قتل جمل ] او غيرها من الدواب [ صال ] عليه [ لانه اترف مالا معصوما فعله غير ممقط للعصمة لعدم الاختيار ولما بين قصاص النفس شرع في قصاص الاطراف لان الجزء تابع للكل فقال [ ويجب القود فيما دون النفس ] من الاطراف [ ان امكن الممانعة ] بين القتلين في المقدار اذهي العمل في الباب فان لم يمكن لا يجب الا الدية [ كقطع اليد ] عمدا [ من المفصل ] من الرسغ والمرفق والمنكب وفيه اشعار بانه لو قطع ما بين الرسغ والمرفق او ما بينه وبين المنكب لم يجب القود لانه كسر العظم ولا ضابط له كما في التحفة وغيره [ و ] قطع [ الرجل ] من المفصل من الكعب والركبة والورك ويشمل المفصلان بفصل اصابع اليد والرجل والاطلاق دال على انه لا عبرة لكسر اليد والرجل وصغرهما لتساويهما في المنفعة كما في الزاهدي [ و ] قطع [ مارن ] هو مالان من [ الانف ] دون قصبه كما في المغرب فلا حاجة الى ذكر الانف وفيه اشعار بانه لو قطع القصبة او بعض المازن ليس فيه قود بل حكومة عمل كما في الزاهدي وذكر في المفصولات لو قطع الانف من اصل العظم وجب القصاص وان وجد الربح وفي زوايه ابي سليمان ان رجل ربح طيب فالدية [ و ] قطع [ الاذن ] من اصلها وكذا قطع الشحمة والغضروف فلو كان القاطع صغير الاذن او مقطوعه نل نصف الدية كما في التتمة [ و ] في كل [ شجة ] لغة جراحة في الرأس فركه او طرفا آخر منه كالجبهة والحنك واللحي والذقن كما في الاختيار ثم استعملت في غيرها كما قال ابن الاثير فالمراد كل جراحة في الرأس او غيره [ يمكن الممانعة ] اي ماثلة شجة الشاج المشجوج في المقدار فيعشئل يوافق ما ياتي من ان لا قود في الشجاج الا في الموضحة فانه اراد

المعنى اللغوي لكنه لا يخلو من استلزام فيه والاولى ان يقال انه مشير الى اختلاف الرواية فانه يغاد في ظاهر الرواية في الموصفة مما فوئها من الشجاج الست وبه اخذ عامة المشايخ وروي الكرخي من اصحابنا ما ياتي ان لا قود الا في الموصفة وبه اخذ بعض المشايخ فيستوي على مساحة الشجة طولاً ورضاً ومكاناً ذوا كانت في مقدم الرأس او مفرقة اوسطه اقتص الحاج مثله في ذلك الموضع بان يقتصر عودها بمسبار ثم يعمل حليلة على قدره فيقطع به مقدار ما قطع وتبه اشعاره لانه لا يقاد ما دون الموصفة كما ياتي لعدم امكان المائلة وذا بالاجماع كما في الذخيرة وغيره وما ذكرنا ظهور ان الكل معطوف على الموصول السابق ولو عطف على قطع كما ظن فقد توهم تكرار امكان المائلة [ و ] في كل [ عين قائمة ] مرئية [ ذهب ضوعها ] بضرب او غيره بحيث لم تدمع اذا كانت مفترقة مقابلة للشمس او لم يهرب من الحية از قال ذلك طبيباً وفيه رمز الى انه لو ابيض بعض الناطرة او اصابها قرحة اوسيل از شيع مما يهيج بالعين ليس فيه قصاص بل حكومة عدل وان انه لو ذهب بياضه ثم ابصر لم يكن عليه شيع و قالوا هذا اذا صار كما كان واما اذا عاد دون ذلك ففيه الحكومة و الى انه اذا كان عين المجني عليه اكبر من عين الجاني از اصغر فهو سواء لكن لا يقتص من العين اليمنى باليسرى ولا بالعكس بل فيه الدية الكل في الذخيرة [ فجعل ] على كل جفن من عين يقتص فيها آلة مخصوصة حافظة له من الانضمام ثم [ على ] كل [ وجهه ] سوى عين يقتص فيها [ فطن رطب ] اي خرقة منه مبلولة [ ويقابل عينه ] المفتص فيها [ موت ] قريبة من تلك العين [ ممحاة ] بحيث يذهب حتى ذهب الضرع على ما روي عن علي وض [ لا ] تجب القود بل الدية على الصحيح كما في الخلاصة [ ان قاعت العين ] اي نزعتم بعروقها لانه لا يمكن المائلة في ذلك [ ولا ] يجب [ في عظم ] لتعذر المائلة [ الا السن ] استثناء متصل فانه ليس بعصب على المختار واللام للعين اي سن اصلية فانه لا قصاص في السن الزائدة [ فتقطع ] وفي رواية القدوري يجر [ ان فلعت ] وانما اطلق ولا يقاد الا بعد ما برء موضع السن لما ياتي لاحتمال السراية و قالوا ينتظر سنة مطلقاً لاحتمال المجني عليه صغيراً لان الغالب ان تنبت و قال بعض المشايخ انه ينتظر سنة مطلقاً لاحتمال فينبغي للقاضي ان يأخذ منه كفيلاً ثم يؤجله سنة من وقت القلع فاذا مضت سنة ولم تنبت اقتص منه كما روي عن ابي حنيفة رح و ينبغي ان يقتص الضروس بالضرس والثنية بالثنية والباب بالذباب ولا يؤخذ الاعلى بالاسفل ولا بالعكس لانه فالت المساواة [ زبرد ] من البرد ( بسان سانه ) على قدر المكسور الى اللحم بلا تجاوز [ اب كسرت ] فلو دخل فيها عيب من الاسوداد او الاخضرار او غيره لم يقتص وفيه الدية الكل في الذخيرة [ ولا ] تجب القود فيما دون النفس بل الدية [ بين ] رجل وامرأة [ فلا يقطع طرفها بطرفه ولا بالعكس ] لان الاطراف كالاموال ونالمة للنفس وبينهما تفاوت في دية الطرف فيتعذر القود لتعذر المساواة كما في اكثر الكتب لكن في الروايات لو قطعت المرأة يده

رجل كان له القرد لأن الناقص يستوفي بالكامل إذا رضى صاحب الحق [و] لا بين [حرو وشد] لا بين [عبدان] لتفاوت القيمة [و] لا في [الجمعة] التي هي جراحة بلغت جوف الراس أو البطن على ما قالوا كما في الهداية وفيه اشعار بالاختلاف وإنما سميت بها لأنها حصلت إلى الجوف وفيها ثلث الدية فلو نفذت إلى جانب الآخر صارت جائفتين وفيهما ثلثا الدية فهي تكون في الملى الصدر و البطن والظهر والجنبين كما في النخبة فلا تكون في العنق واللسان والغل والرجلين كما في الاكمل [و] لا يجب في ظاهر الرواية في [اللسان واللسان] كلهما أو بعضهما لأنهما مما ينقبض وينبسط فلا يمكن المائلة وعن أبي يوسف روح أنه يقتص اللسان إن أمكن وبقتص بواحه وفي اللسان الآخرس الحكومة كما في التتمة وفي الاكتفاء رمز إلى أنه يقتص بقطع كل الشقة بخلاف ما إذا قطع بعضها فإنه لا يقتص لأنه متعذر كما في الهداية وإلى أنه ينبغي أن يقتص بالانبيين لكن لم يذكر في الظاهر كما في الظهيرية [الامن الشقة] أي حشفة ذكر متحرك فانها يقتص لأن لها حدا بخلاف ما إذا بقي شمع منها فإن فيه الحكومة [و] خبر المجني عليه [بين القرد والدية] أن كانت يد الغاطع فأنصة لمن حشف الصفة بأن كانت شلاء أو مجروحة بحيث يوهن في البطش أو من حيث القدر بأن فاتت اصبع أو اصبعان لأنه يتعذر استيفاء حقه كاملا وقال برهان الذمة الخيار فيها إذا كان ينتفع بالناصفة وأما إذا لم يكن ينتفع بها فالدية كما إذا لم يكن لقطاع يد أصلا وبه يقتضي وفيه إشارة إلى أنه يقتص فيما إذا كان ظفرو مسودا لأنه لا يوجب نقصا في البطش كما في النخبة وإلى أنه لا يخير إذا كان النقص في يد المجني عليه بل فيه الحكومة ولو سقط المصيبة قبل اختيار المجني عليه أو قطعت ظلما فلا شمع له كما في الهداية [أو] كانت [الشقة بسنوعب] وتشمل [ما بين قرني] أي جانبي رأس [المشجوج] بأن كانت بين الأذنين [لا] تستوعب ما بين قرني [التاج] وكذا الحكم في العكس لتعذر الاستيفاء وعلى هذا الشقة بين الجهة والقناة وفي ذكر هذين تنبيه على أن التخيير ثابت في غيرهما بالرجل كاليد فيما ذكرنا وأما الأذن فإن كان أصغرا أو أصابها شيء لا يجز الرية به فله الخيار كما لو كان أذنه صغيرة أو مشقوقة أو فوقي عينه وفي بعضها يباح كان له أن يقتص وأن يأخذ الدية كما في النخبة وإن سقط سنه المتحركة فانكز ولو بعد ثلثة أيام ففيه الحكومة ولا يحمل على التبرك السابق لأن التبرك آخر السببين على ما قل شيئا كما في المنية وهذا لا يخلو عن الاشعار بالخلاف [و] بسقط القرد [و] لا يجب لولي شمع من التركة [موت القتل] لفوات محله [و] بسقط [بغورلى] من الأولياء [و] بسبب [صلحه] على ما قل لو قبله أو جلا لأن القرد حقه فله الأسقاط والتعويض مطلقا وهذه إن أصلها على أكثر من الدية باطل وفيه رمز إلى أنه لو عفي عن نصف القصاص لم ينقلب ما لا يل سقط الكل كما في النخبة وإلى أنه لو أخل من القاتل ألف درهم على أنه يعفوه عنه يوما إلى الليل فهو عفو وصلى جائز لأن التزمت يلغو في ذلك وإلى أن القاتل وإن برا عن القصاص إلا أنه لم يبرأ

من العلم والعدولان ديانة والى ان العفو يكون افضل من الصلح كما يكون افضل من القتل الكل في الظهيرية وهذا كله في العمد واما في الخطاء فالصلح على اكثر من الدية باطل لان الدية امر مقدر فالزيادة رموا واعلم انه لو كانت القتل جماعة فعفى الولي عن واحد منهم او صالحه لم يكن له ان يقتص غيرهما كما في جواهر الفقه وغيره لكن في فاضيلان وغيره انه له اقتصاصه [وللباقى] اى لغير العاقل غير الصالح من الاولياء [حصة من الدية] في ثلث سنين لانقلاب القود ما لا حيث تعذر استيفاءه والعفو والصلح واطلاقه مشعورانه لو قتل الباقى لكان له حصة من الدية وان وجب عليه القصاص وهذا اذا علم بالعفو والصلح وحمة دم المقتول والا فعلى الباقي القاتل نصف الدية من ماله لا القود للشبهة كما في شرح الطحاوي [ويقتل جمع بغرد] اى يقتلهم الفرد بالسلاح لو ورد الاثر في ذلك وفيه اشعار بأشترط الجرح الصالح لزهق الروح من الكل حتى يكون الكل قاتلا على الكمال ولو اعانوه عليه بنحو الامساك والاخذ ليس عليهم القود كما في الزاهد وفيه رمز الى انه لو اشترك وحلان في قتل رجل احدهما بعضا والاخر يحد يد عمدا وجب الدية عليهما مناصفة كما في فاضيلان والاولى ان يعرف الجمع بلام العهد فانه لو قتل فردا جمع واحد منهم ابوه او ميمون ليس عليهم القود اصلا كما في جواهر الفقه وغيره [وبالعكس] بان يقتل فرد جمعا فانه يقتل بهم على الكفاية بلا لزوم مال لان الزهق لا يتجزى فيصير الكل آخذا بحقه [فان حضر] في هذه الصورة [ولي واحد قتل له] اى لاجل ذلك الولي بلا حضور الاخرين [وسقط حق ابائين] لغوات محل الاستيفاء [ولا يقطع يدان بيد] اى لا يقطع يدا رجلين قطعاً يد رجل لعدم المحاذلة لان كلا فاطع بعض اليد فعليهما نصف الدية لانه دية يد واحدة وفيه اشعار بانه يقطع يد بيدتين لكن لهما ان يأخذا منه نصف الدية ايضا ولو قطع واحد منهما يده فللاخر نصف الدية لغوات المحل كما في الهداية [ويقاد عبد] ولو سحورا [اقر بغرد] اى يقتل عمدا لانه غير متهم وفيه اشعار بانه لو اقر بخطاه لم يجز ولو ما ذرنا لانه اقرار بالدية على العاقلة [ومن رمى] سهما [عمدا] الى رجل [فقتل] السهم منه [الى] رجل [آخر فمانا يقتص] الرامي [للاول] من الرجلين لانه عمدا [وعلى عاقلة الدية للسانى] لانه خطأ والفعل يتعدد الاثر فاذا ارسل سهما فسمى رميا واذا مزق الجسد فجرحا واذا فرق التركيب فكسرا واذا مات منه فقتلا واذا نفذ السهم الى غير المرمى اليه صار بمنزلة فعل آخر هو مضطى فيه كما في الكرماني [ومن قطع يده] بالضم اوشج راسه او جرح [فعفى عن قطعه] او شجته او جرحته اى قال عفوت عن ذلك ولم يضم معه ما يحدث منه ولم يقل عن جنايته [فمات] العاقل [منه] اى من جهة قطعه [ضمن قطعه] اى جرحه [ديه] في كل ماله لان العفو عن القطع عفو عن موجبه وهذا في العمد المتبادر واما في الخطا فالدية على العاقل كما في شرح الطحاوي فمن ظن انما على القاطع فقد اخطأ [ولو عفى] مريض [عن الجناية] الواقعة عمدا او خطأ مؤه

ذكر معه ما حدث عنها اولم [يذكر اوعن القطع] كذلك او الجراحة [وما يحدث] من السراية [منه]  
 او القطع ثم مات منه [فهو] اى عفو المجني عليه [عفو من] موجب قتل [النفس] فسقط القود لان كلا  
 منهما شامل للمقتصر والعاري ثم فصل الاجمال فقال [فان خطا] اى العفو فى الخطأ يعتبر [من ثلث  
 ماله] اى مال العاني لتعلق حق الورثة فان خرج من الثلث والا فعلى العاقلة ثلثا الدية كما في شرح  
 الطحاوي فمن ظن انها على الغاطع فقد اخطأ قطعاً وفيه اشعار بأنه لو عفا الجميع لم يعتبر من الثلث  
 [والعمد من كله] اى العفو فى العمد يعتبر من كل ما يتعلق بالعاني فى الجملة من مال هو الدية  
 لانه لم يتعلق حق الورثة به وانما تعرض له و موجب العمد القود الساقط بالعفو الدال عليه اجماله  
 دفعا لتوهم وجوب الدية في هذه الصورة الاتية انه لو لم يقيى القطع بما يحدث منه وجب الدية  
 في مال القاتل عنده واما عندهما فهو عفو عن الدية فلا شيء عليه كما في شرح الطحاوي فسقط ما  
 ظن ان المرجح قود ليس بمال فلا وجه للقول بأنه من كل المال [والقود يتبت بدله] اى ابتداء  
 بطريق الخلقة [للورثة] اى لكل واحد منهم فاقيم الكل مقام المورث في ابتداء وقوع ملك القود  
 لهم لان شرعية القود لتشفي صدورهم والى ذلك ليس بأهل له [لا] يثبت القود للورثة [ارتا] اى  
 بطريق الورثة بان يثبت للمورث ابتداء ثم انتقل اليهم وهذا عنده خلافاً لهما لان القود يجب  
 عوضاً عن نفس المقتول فيكون حقه كالعوض [فلا يصير احدهم خصماً عن البقية] اى قائماً  
 مقامهم في اثبات حقوقهم بلا وكالة وهذا عنده خلافاً لهما على ما ذكر من الاصلين [فلو اقام] احد  
 الابنين [حجة بقتل ابيه] احد عمداً [عنه] اخوه [حال] [فحضر] ذلك الاخ [يعيدها] اى  
 الحجية عنده خلافاً لهما والاولى اعاد وفيه اشارة الى انه يقبل حجة الحاضر الا انه لم تقبل لاحتمال  
 العفو عنه لكنه يجبس لانه متهم والى انه لا يقضي بالقود ما لم يحضر الغائب لان المقصود من  
 القضاء الاستيفاء والحاضر لا يتمكن منه بالاجماع كما فى الكفاية وغيره [ردى الخطأ] من قتل ابيه  
 [ردى] [الدين] لاجبه على آخر لو اقام الحاضر حجة على ذلك [لا] يعيدها الغائب اذا حضر لان  
 المال يثبت للورثة ارتا عندهم وفيه ايماء الى انه ادعى كل الدين و اقام الحجية على كله وقضى القاضي  
 بكله والى انه اتحد القاضي للحاضر والغائب فلواثبت قدر نصيبه منه اركان القاضي متعدداً اعاد  
 الحجية وانما خص الدين لان في اعادة الحجية للعقار اختلافاً وان كان الاصح ان لا يعيدها كما فى العمادي  
 [والعبرة] في حق الضمان [بحال الرمي لا الوصول] لانه ليس باختياره ولم يصور جانباً الا بالومي  
 [فنجب الدية] عنده [على من رمى] ولو خطأ سهماً [مسلماً] اى الى مسلم [فارتد] المسلم  
 [فوصل] السهم اليه فمات لانه قتل مسلماً لا كافراً وانما اسقط القود لشبهة اعتبار الوصول ولم يجب  
 على الرامي شيء عند هما لان بالارتداد سقط تقويمه ونجس القيمة عند الشئخين على من رمى الى  
 هبل خطاء فاعتق فوصل واما عند من رح ففضل ما بين قيمته مرمياً الى غير مرمي كما فى الهداية



و ذكر في الكرماني ان صفة المحل قد اعتبر عند الوصول فلو كان صيد في الحبل ورمى اليه فدخل الحرم فوصل لم يحل وانما ختم على الوصول اشعارا برعاية حسن المحتتم \*

## \* [ كتاب الديات ] \*

مقرب بالجنائيات لكونها مرجعة للديات في الجملة فهي اجزئية لها جمع دية محذوفة الفاء كالعدة مصدر ودمي القاتل المقتول اى اعطى وليه المال الذى هو بدل النفس ثم قيل لنفس ذلك المال دية وقد يطلق على بدل ما وزن النفس من الاطراف من الارش و قد يطلق الارش على بدل النفس وحكومة العدل وانما جمعت اشارة الى تنوعها ثم عدل عن الاصطلاح الذي يشير الى المعنى المصدرى الذي يخصص في الفن عنه ما يدخل من الحائى في شبه العمل والخطاء والجاري معناه من المال فقال [الدية] عنده واحدة من الذللة [من الذهب ألف دينار] اى منقالت مضروب [ومن الفضة عشرة آلاف درهم] ووزن سبعة [ومن الابل مائة] وعندهما وفي روايه عنه واحدة من الحقة ثلثة مذكورة ومن الغنم الثمان ومن كل من البقر والابل مائتان وثلثة الخراف انه لو صالح على اكثر من مائتى حلة لم يجوز عندهما وجاز عنده لانه صالح على ما ليس من جنس الدية وقد مر والصحيح ما ذهب اليه ابو حنيفة رح كما في الضمرات وفيه رمز الى انه يتعين واحدة منها بأرضاء او القضاء وقال شيخ الاعلام ان التعيين الى القاتل وعلى الاول عمل القضاة والى ان كل الانواع اصول كما قال ابو بكر الرازي وهذا ظاهر مذهب اصحابها وعند التلجى الابل هو الاصل فلا يصار الى غيرها مع القدرة الا برضا ولى المقتول وعند العجز يقضى بالمناكير او الدراهم باعتبار قيمة الابل وان زادت على الالف او العشرة وعند الالبيين لا يلزم الزيادة ثم الاول لا يجب من سن واحد بل من اثنان مختلفه كما ياتي واما الغنم فيجب ان يكون قيمة كل خمسة دراهم ومن ابي حنيفة رح لو قضى بها كان كلها ثنيانا من الضان والمعز وقال محمد زح النخيل من المعز والجدع من الضان كالأضحية واما البقر والحقة فقيمة كل تكون خمسين درهما كما في المحيط وغيره والحقة ازار ورداء وقيل في زماننا بدل الحقة قميص وسراويل والاول المختار كما في البجاية [وهذه] اى الدية من الابل في [شبه العدد] كما مر [ارباع] اى اربعة اصناف خمس وعشرون [من بنت مخاض] مما تم عليه حول [و] كذلك من [بنت لبون] مما تم عليه حولان [و] من [حقة] مما تم عليه ثلثة احوال [و] جذعة مما تم عليه اربعة احوال [وهي] اى الية في الشبه من الابل ارباعا الدية [المغلطة] ويقال لها المغلطة لتواجبه من حيث السن دون العدد فلا يزداد على مائة والتغليظ في نوع واحد وهو الابل دون الاولين وهذا كله عند الشيعيين واما عند محمد رح فهي اثلاث وثلثون جذعة وثلثون حقة واربعون ثنية كلها خلقه بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام حامل من النوق [و]

الدبة [ في الخطاء ] وما يجري مجراه [ اخماس منها ] اي الابل المذكورة عشرون من كل من بنت مخاض وبنت لبون وحقه رجلعة [ ومن ابن مخاض ] فان هذا اخف فبالخطاء البق [ وكفارتها ] اي كفارة شبه العمد والخطاء وانما عدل عن لام العهد الى الاضافة دفعا لتوهم اختلاف الكفارتين طئ ان في كفارة شبه العمد اختلافا كما مر [ عتق رقبة ] اي اعتاق رقبة كاملة وفيه اشارة الى ان المعتق يجب ان يكون سالم الاطراف من العين واللسان واليد والرجل وغيرها والى انه يكفي الرضيع لا الجنين كما ياتى التصريح به [ مؤمنة ] لا كفارة بخلاف سائر الكفارات [ فان سحر ] عن ذلك وقت الاداء لا الوجوب [ صام شهرين ] بنية من الابل [ ولأه ] اي متتابعين فلو اطعم يوما منهما وحس عليه الاستيناف وفي الاكتفاء اشعار بأنه لا يجوز فيه الاطعام بخلاف غيره من الكفارات [ وصح ] عن الكفارة [ رضيع ] سالم الاطراف مسلم بالتبعية والدالم يكثف بالسابق وأشار اليه فقال [ احد ابويه مسلم لا ] يصح [ الجنين ] الذى فى البطن لانه لم يدخل تحت الرقبة المطلقة ثم اشار الى تفاوت دية الرجل والمرأة فقال [ وللمرأة نصف ما للرجل في ] دية [ النفس ] الحر ولو صغيرا رضيعا [ وما دونها ] اي دية ارش ما دون النفس كما ياتى للاثر ففي قتل المرأة خطاء خمسة الاف وفي قطع يدها الفان وخمسماية وهذا اذا كان له دية مقدرة اما اذا لم يكن مثل ما فيه الحكمة فمنهم من قال انها كالقدرة وقال بعضهم انه يسمي بينهما عند اصحابنا كما فى الظهيرية والاشمل للأنثى والذكر ولم يرد الجنين الذى ديته خمسمائة ذكرا كان وانثى فانه مستثنى لما ياتى [ زالدمي ] والمستامن وحلا او امرأة [ كالمسلم ] في دية النفس وما دونها بابها على عاملته ان كانت والا فعلى الجاني لانه كالمسلم فى المعاملات كما فى الكرمانى ثم فصل دية ما دون النفس فقال [ ففي ] اتلان [ الانف ] كلا وبعضا وقيل فى الارنية حكومة عدل على الصحيح كما اذا جنى على الانف وصار بحيث لا يتنفس منه بل من فيه واطلاقه لا يخلو عن شئ فانه لو قطع المارن ثم بقعة الانف فان كان قبل البرء غدية واحدة وان كان بعده نفى المارن دبة وفى الباقي الحكومة كما فى الظهيرية [ والسحفة ] كلها او بعضها لانها اصل منفعة الايلاج [ و ] اتلان [ العقل ] بالضرب على الراس لغوت الادراك فان العقل نور يصممه الانسان عواقب الامور والدماغ كالغلبة والزيت كما فى الكرمانى [ واحدي الحواس ] الظاهرة من السمع والبصر والشم والذوق ومن محسوسات الروح ان فى الشم الحكومة ويعرف تلفها بتصدىق الجاني او تكوله از الخطاب مع الغفلة وتقريب الكربة واطعام الشيع الموت وانما لم يتعرض للباطنة لان في ثبوتها كلاما كما فى الكلام [ واللسان ] كله از بعضه [ ان منع ] الاتلان [ اداء اكثر الحروف ] اي حروف المعجمة فان تكلم بالاكثير فالحكومة وقيل يقسم على عدد الحروف فما تكلم به منها حظ من الدية بتصنعه سواء كان نصفا ازيدا او غيره وهو الاصح وقيل يقسم على حروف اللسان الالف والتاء والهاء والجيم والدال والراء والسين والصادين والطائين واللام والنون فان تكلم بالنصف فقط سقط نصف الدية وقس عليه

وهو الصحيح كافي الكرماني [و] اتلاف [اللمحة] بالخلق والنتف خطاء بان يظنه مباح الدم ثم يظهر انه غير مباح الدم وهذا اذا اتصل شعرها فان كان كرميا يضم الكاف وتفتحها ففيه الحكومة الا اذا كان على ذقنه شعرات يستريح فانه لا شيع فيه وهذا اذا اجل سنة ولم ينبت فان نبت بعضها ففيه الحكومة كافي النخيرة وفي الاكتفاء اشعار بانه لو حلق شارب لم يجب الدية بل الحكومة في الصحيح كافي الكافي [وشعر الراس] للذكر والانثى اذا لم ينبت فلم قطع صغيرة امرأته لم يجب شيع في الحال وعن محمد رح لا شيع عليه الا انه يؤدب كافي الظهيرية واختار عند الطحاري ان فيه الحكومة كافي المينة والمتبادر ان يقتصر بخلق اللحية والشعر عندا لكن في الكافي وغيره انه يستوي فيه العمل والخطاء اذا لا فرق في شيع من الشعور والاضافة مشعر بانه لا يلزم شيع بقطع شعر الصدر والساعدين والساقين كافي الظهيرية [كل الدية] من واحدة من الانواع الثلاثة لاتلاف جنس المنفعة او الاحمال الذي في الادمي كاتلاف النفس تعظيمه [كما] يجب كل الدية [في] اتلاف [انثى] ما كان [في البدن انسان] كالحاجبين والعينين والشفقتين واللحيين والاذنين واليدن والرجلين والاليتين والانثيين والشديين والحلمتين ويستثنى منها ثديا الرجل وحلمناهما فان في الاولى الحكومة وكذا في الثانية لكن دون الاولى ولم يوجد في الظاهر ان اتلاف ثدي امرأة عندا قصاصا كافي الظهيرية [وفي احدهما] اي الانثيين [نصفها] اي الدية [و] كما [في اشغار العينين] الاربعة جمع شعر بالضم وهو حرف ما غطي العين من الجفن لاما عليه من الشعر وهو الهدب ويجوز ان يزد مجازا فان في قطع كل دية كاملة كافي قطع الجفن مع الاهداب كافي الهداية [وفي احدهما] اي الاشغار حقيقة ارمجارا [ربيعها] فانها اربعة [وفي كل اسبع] من اصابع اليد او الرجل [عشرها] اي الدية فان في جميع الاصابع دية كاملة فيقسم دية كل عليها اشرارا [وفي كل مفصل] لاصبع [غير الابهام ثلثة] اي ثلث العشر [وفيه] اي في مفصل الابهام [نصفه] اي نصف العشر لانه يقسم دية كل اصبع على مفصله فان كان ثلثا كالغير الابهام فثلث وان كان اثنين كاللأبهام فنصف [كما] رجب نصف العشر [في كل من] لم ينبت فان كان المجني عليه عبد فنصف عشر قيمته وان كان حرا فنصف عشر دية فان نزع جميع الانسان في الغالب اثنان وثلثون خطاء فعليه دية وثلثة احماس دية هي ستة عشر الفا من الدراهم وان نزع ثلثون فدية ونصف دية هي خمسة عشر الفا وان نزع ثمانية وعشرون فدية وخمسا دية هي اربعة عشر الفا واطلاقه مشعر بانه لو احمى السن او اخضر او اسود وجب الارش وكذا ان اصر على المختار وهذا اذا لم يهضغ والا فان لم يرد لا شيع فيه والافيه الارش الكل في الخزنة واعلم ان من الناس من له نواجد اربعة فيكون اسنانه ستا وثلثين كافي الرضى وغيره وان اسنان الكوسج ثمانية وعشرون كافي ابو حنيفة رح وهذا يعرف بها كافي النهاية [وكل عضو] كالعين واليد [ذهب نفعه] كالروية والبطش [بضرب] ونحوه كادخال نورة في العين [ففيه دية] الكاملة [ولا قود]

في شجة [ من الشجاج ] بالكسر جمع الشجعة بالفتح وقد مرت [ الالف الموحدة ] الباقية الاثر بكسر الصاد المعجمة وهي شجة الجلدة التي بين اللحم والعظم ويوضح العظم كما في النخيرة [ عددا ] بتحقيق المائلة بانهاء السكين الى العظم فانها يقال [ وفيها ] اى الموحدة [ غطاء نصف عشر الدية ] والتبادر ان يكون المشجرج غير اضلع والا ففيها الحكومة لان جلدة انقص زينة من غيره كما في النخيرة [ وفي الهاشمة ] وهي شجة بكر العظم من الهشم وهو كسر شميم او عظم [ عشرها ] اى الى الدية سواء كان اضلع او غيره وفي المنتقى انه لو كان اضلع ففيه ارش دون ارش الهاشمة وانما لم يقيد بالخطأ كما في التي بعدها لان كل شجة لا قود فيها فالعبد والخطأ فيه سواء كما في النخيرة [ والمنقلة ] من التنقيل بفتح الغاف وكسرها وهي شجة يخرج منه العظم كما في الظهيرية او يحول العظم من موضع الى موضع كما في النخيرة او يجعل العظم كالنقل وهو الحصى كما في النهاية [ عشرها ونصفه ] اى عشر الدية ونصف عشر الدية الف وخمسمائة درهم مثلا [ والامة ] بالذ وهي شجة تصل الى ام الدماغ اى الجلد الذي تحت العظم فوق الدماغ كما في الظهيرية وانما لم يذكر الدامعة بالمعجمة وهي شجة تصل الى الدماغ لان بها هلاك النفس عادة فهي قتل لا شجة كما في الهداية لكن عن ابي يوسف روى فيها ثلثا لدية كما في المضمرات [ والجائفة ] وهي شجة تصل الى السوف والقعر والمراد جائفة الراس فان حكم جائفة غيره قد مر [ ثلثها ] اى ثلث الدية [ وفي جائفة فقلت ] الى الجانب الاخر [ ثلثها ] اى ثلثا لدية ثم شرع في اول الشجاج وبين مرتبة كالسابق كاترى فقال [ وانحارصة ] بالمهملات والحادشة وهي شجة تحرس الجلد اى تشقه بلا اخراج شميم منه كما في فاضلان وقال الطحاوي ولا يسميه كما في النخيرة [ والدامعة والدامية ] فالدامعة بالمعجمة شجة يظهر الدم بلا تسميله والدامية ما تسميله كما في الهداية والكافي واكثر المتأولات وفي النخيرة الدامعة على ما ذكره الطحاوي شجة تسميل الدم وعلى ما ذكره شيخ الاسلام ما تسميله اكثر ما يكون في الدامية من السيلان فالدامية على ما ذكره ما يسمي الجلد سواء كان داخلا او غير سائل وعلى ما ذكره بالطحاوي ما يد منه ولا يسميله وفي الظهيرية م ما يسميه من غير ان يسميله وهو الصحيح والدامعة ما يسميله كدمع العين [ والباضعة ] بالصاد المعجمة والعين المهملة وهي شجة يذبح اى يقطع قليل لحم وقيل يقطع الجلد كما في الاختيار [ والمتلاحمة ] وهي شجة تقطع اكثر لحم بلا اظهار جلدة رقيقة بين اللحم والعظم [ والسمحاق ] بكسر السين المهملة وسكون الهمزة وهي شجة تظهر تلك الجلدة وفي الاصل اسم لتلك الجلدة كما في الظهيرية [ حكومة عدل ] بالاضافة اى حكم مقوم ما قومه به من قدر التفاتت اذ غيره كما ياتي وقد مر في الجنايات وجه مخالفته للسابق ثم اشار الى تفصيل الحكومة فقال [ نية يوم عبدا ] اى يفرض المقوم كون المجني عليه عبدا [ بلا هذا الاثر ] اى صحيحا [ ثم ] يقول [ معه ] اى مع هذا الاثر اى مشجرجا او غيره من نقصان [ فقتل ] اى

مقدار [التفارت بين القيمتين] هو [أي القدر] [هي] أي الحكومة فإن قوم بغير الأثر الف وبعده  
تسعماية يكون قدر التفارت عشر الألف هو مائة درهم فيخرج من الجاني عشر الدية و هو  
الف درهم [وبه] أي بما ذكره مما روي عنهما وقاله الطحاوي ومشايع بلخ واختاره الحلواني  
[يفتي] كما في الكافي وغيره إلا أن الكرخي صعبه بأنه يؤدي إلى أن مرجب هذه الشجاة التي فوق  
الموضحة أكثر من مرجب الموضحة أن كان نقصان قيمتها أكثر من نصف عشر الدية فالصحيح أن  
ينظرهم مقدار هذه الشجة من الموضحة فإن كان نصفاً فنصف ارش الموضحة وكذا أن كان أقل أو  
أكثر لأنه ثابت في الموضحة فرد غير الثابت إلى السأبت وقال الصدر الشهيد أنه يفتي به أن كان  
الشجة على الراس وبالأول أن كانت طين غيره كما في الظهيرية والاصح أنها ما يري القاضي بمشورة  
اهل البصرة لأنه أهم كما في المصبرات وقيل أنها قدر ما يحتاج إليه من النفقة إلى أن يبرأ وقيل ينظر  
إلى ارش ذلك العضو بكماله وإلى ما نقصه بذلك الجراحة فيجب بذلك القدر من ارش ذلك العضو  
هناكله إذا بقي للجراحة أثر والافندلها لا شيع عليه وعند محمد رح يلزم قدر ما نفق إلى أن يبرأ وعن  
أبي يوسف رح حكومة العدل في الألم وتماه في الذخيرة والمشهور أنه عز في كل جراحة بوعت كما في  
التنوير تاشي [و] يجب عند الطرفين [في أصابع] بدمع نصف الساعد [وهو ما بين المرفق والكف  
نصف دية] للأصابع لأنها كيد [وحكومة عدل] لنصف الساعد وعند أبي يوسف رح الساعد  
تابع للأصابع وفيها الدية وفيه إشارة إلى أن في أصابع رجل مع نصف الساق دية وحكومة وهذا  
طعن ذلك الخلاف وإلى أن الأصابع مع نصف العضد والفخذ طعن هذا الخلاف والصحيح قولهما كما في  
الذخيرة [والكف تابع] للأصابع ومفاصلها فلو قلع الكف مع كل الأصابع أو بعضها أو مفصل وجب  
الأرش ولا شيع في الكف عنده وهو الصحيح وأما عندهما فكذلك إذا كان مع الكف ثلاثة أصابع  
فصاعداً وأما إذا كان معه أصبعان أو أصبع أو مفصل فينظر إلى ارش الكف وهو الحكومة وارش  
الأصبع فالواجب الأكثر منهما كما في الذخيرة [والعبرة للأصابع] تفسير للسابق مع التنبيه على أن  
الحكم لم يتغير بكل الأصابع أو بعضها فإن اللام يرد إلى الجنس ومن الظن أنه تأكيد للسابق فإن  
الواو يابى عنه كما بين في المعاني وكذا أن الواحد أحسن لأنه لم يعلم حكم الاثنين حينئذ [وفي  
أصبع] ليد أو رجل [ورائدة] قطعت عمداً أو خطأ ولو للقاطع منلها [وعين صبي] ولسانه وذكره  
حكومة عدل لو لم يعلم الصحة [أي صحة هذه الثلاثة] بما دل [من الدليل] على نظره [أي  
الصبي] [ركلامه] أي بكلامه فيكون معطوفاً طين كلمة ما [وحركة ذكره] للبول فلا يكتفى بأن الأصل  
هو الصحة وفيه إشارة إلى أن الصبي في غير ما ذكر من الأنف واليد والرجل وغيرها كالبالغ في القود  
بالعدل والدية بالخطاء وإلى أنه إن علم الصحة به وجب كمال الارش وإلى أنه لو استهلك ففيه الدية  
وقال محمد رح أن فيه الحكومة كما في الذخيرة [ولا يقاد] جرح للمجنني عليه في الطرف [الأبعد بـ]

لانه ربما يسري الى النفس فما لم يستقر على شيىء بالبر او الهلاك لم يدرا انه اي جناية فيترتب عليه الحكم والاصل في كل الجنائيات عمدا او خطأ ان يستأني حولان لدفع فصلا يوافقه فيبره او يخالف فيهلك كما في الكرماني وغيره [رعد الصبي والمجنون] والمعنوه لا السكوان والمغمي عليه [خطأ] في الحكم فوجب المال في الحالين وفيه اشعار بأنه لو جن بعد العقل قتل وهذا اذا كان الجنون غير مطبق والا فيسقط القود كما ذكره شيخ الاسلام وعنهما انه لا يقتل مطلقا الا اذا قضى عليه بالقود وفي المنتقى انه لو جن قبل الدفع الى ردى القتل لم يقتل كما لو عته بعد القتل وفيه الدية في ما له كما في الظهيرية [وعلى العاقله] اي عاقلتهما [الدية] في الحالين وفيه اشعار بانها لم يجب في ما لهما وفي شرح الطحاوي ان الجناية ان كانت في النفس فعلى العاقله وكذا ان كانت في طرف الدر الدية بلغت نصف صغير الدية فصاعدا واما اذا كانت في العبد ازم تبليغ نصف عمرها وهو خمسمائة في الرجل ومايتان وخمسون في المرأة ففي مالهما حالا [بلا] وجوب [كفارة] بلا [حرمان ارث] الا ان الاول عقوبة والثاني امر دائر بينهما وبين العادة فلا يليق بهم ويحرم المرتد عن ميراث ابيه لاختلاف الدينين لا جزاء للردة [ومن ضرب] ولو زوجا [بطن امرأة] ولو زوجة [يجب غرة] بالتنبؤين [خمسمائة درهم] حقيقة ارحكمه كما اذا كانت فرسا او امة اربعا قيمته تلك فاي ادنى اجبر على القبول وانما سميت بها لانها اول مقادير الديات وغرة الشيخ اوله كما في الظهيرية وفيه اشعار بأنه لا يجب به الكفارة كما في الذخيرة وفي رواية تجب كما في العمادي والافضل ان يكفر ويستغفر لانه ارتكب محظورا كما في الهداية [على عاقلته] اي على عاقله الضارب لا عليه وفي رواية عليه كما ياتي [ان القتل] المرأة ولدا [ميتا] مذكرا او مؤنثا ولا يستوي في الميت المذكور وللوث كاطن وآية لهم الارض الميتة وفيه اشعار بانها لو القت ميتتين او اكثر وجب غرة في كل كما في الذخيرة والكلام مشير الى انه اريد بالميت الحر بان كانت امه حرة ازمة علقته من سيدما ازم من المغرور وهو حر بالقيمة فان حرية الجنين شرط لوجوب الغرة كما في العمادي [و] يجب [دية] كاملة [ان] القتل [حيا فمات] لان الضارب فأنل له شبه عمدا وفيه ايماء الى انه يجب الكفارة فيه كما في شرح الطحاوي وغيره والى انه لو القت حيا مقطوع اليد كان فيه نصف الدية على العاقله كما في الذخيرة ثم شرع فيما اذا مات الام فقال [ودرة] للجنين [ودية] هي خمسة الاف درهم لامة [ان] القتل الام [ميتا فماتت الام] بالضرب [ودية الام فقط] لا غرة للجنين [ان ماتت] الام [فالقت] بعد الموت [ميتا] لاحتمال ان يكون موته بالاختناق في الرحم بعد الموت [وديتان ان ماتت] الام [فالقت حيا فمات] الحي لانه قتل فميتين وورث الحي من دية الام لانه مات بعدها وفيه اشعار بأنه لو القت حيا فماتت ثم ماتت الام وجب ديتان والام ترث من دية الحي كما في شرح الطحاوي [وما يجب في الجنين] من الغرة او الدية وهو بالفتح الولد في البطن من جن اي ستر [فهو لوارثه] لانه بدل نفسه [سوى ضاربه] اي

هـ مأرب الجنين فهو مستثنى منقطع لانه ليس بوارث فانه قاتل له وقد شير في الجنائيات وغيرها انه لم يجب الكفارة عليه فلا عليه بترك التصريح كما ظن [وفي جنين الامه] اى في جنين مملوكة القتله الامه ميتا بالضرِب فالامانة للعهد [نصف عشر قيمته] بهذا المكان على لونه وهيئته فرض حيا [في الذكر] اى وقت كونه مذكرا [وعشر قيمته في الانثى] لان قيمة المذكور في العادة اكثر من قيمة الانثى وان تصوبا في السن والجمال ومن ابي يوسف رح لا شيع عليه الا اذا نقص الولادة الامه فانه يضمن النقصان حينئذ وفيه اشارة الى ان ما في الجنين على الضارب حالا والى انه اذا لم يكن الرقوف على كونه ذكرا اراثنى فلا شيع عليه كما اذا انقي بلا راس لانه اغما يجب القيمة اذا نفخ فيه الروح ولا يتفخ من غير الراس كما في الذخيرة واعلم ان المعتبر في الجنين حال الضرب حتى انه اذا اعتقه مولاه بعد الضرب ثم انقي حيا لم يجب الا القيمة كما في العمادي [وما استبان] من الجنين [بعض خلقه] كالطفر والشعر [كلهم] خلقه في وجوب الغرة والقيمة وغيرهما لانه يمتاز حينئذ من العلقه والدم وفيه اشعار بان استبانة بعض الخلق شرط للاحكام المذكورة فلا يجب شيع بالقاء جارية الغرماء او دما كما في المنية لكنه يشك ما مر وذكر في العمادي ان المعتبر في جنين الامه معرفة الذكورة والانوثة [وتضمن الغرة] بالنصب [عاقلة امرأة] كما في الزيادات او المرأة نفسها كما في المنتقى بناء على ما قالوا ان لا عاقلة للعجم والاول المختار الا اذا لم يكن لها عاقلة فانها عليها في سنة كما في العمادي [اسقطت] جنينا [ميتا] فلا يجب شيعي باسقاط ما لم يتفخ فيه الروح ولم يستبين بعض خلقه فانه حينئذ يكون نطفة او مضغة او علقه ومثلها مقدرة بجملة وعشرين يوما فان زمان كل منها اربعون يوما على ما قال بعض المشايخ وقال على ابن موسى ان اسقاطه مكروه لان الماء الواقع في الرحم ما نفخ فيه كما في الذخيرة [عمدا بدراء] فلو شرب للتلذذي شيئا يوجب السقوط لم يجب شيئا من الغرة الا في رواية ولا من الكفارة الا في رواية وورثت الا في رواية كما في العمادي [ازفعل] كضرب البطن او الحمل الثقيل او معالجة الفرج او غيره بلا قصد الاسقاط لا يوجب شيئا منها [بلا اذن زوجها]

فان كان مع الاذن لم تضمن الغرة الا انها نائمة وعليها التوبة والاستغفار \*

[ فصل \* من احدث في طريق العامة ] اى طريق للعامة نافذة واقعة في

الامصار والقرى دون الطرق في المغاوير والصحارى لانها لا يمكن العمل عليها كافي الزاهدي ومائتي الخلاف وطريق العامة ما لا يخصص قومه او ما تركه للضرورة قوم بنوا ذررا في ارض غير مملوكة فهي باقية على تلك العامة وهذا مختار شيخ الاسلام والاول مختار الامام الحلواني كما في العمادي [كنهيا] اى مستورا [او مزيبا] اى ما يركب في السائط من مبرى ماء من خشب او غيره وان لم ينقل عنه وعن ابن الاعرابي انه من وزب الماء اى سال وقيل هو فارسي معناه بل الماء نعرب بالهمزة دون الباء وانكر ابن السكيت ترك الهمزة اصلا كما قاله المطزري والاول تركه اعتمادا

ملئ ما يتحملة ما بعده [ اورجوسنا ] يضم الجيم وسكون الراء وضمة الصاد الموحدة والنون وهو يدخل  
 قيل معناه البرج وقيل الميزاب وقيل جوع يخرج من الحائط للبناء عليه كما في الغرب [ اودكانا ]  
 مربي اوفارسي مربي الصلوة [ وسعه ذلك ] اي جازله الاحداث فان الجائر غير مضيئ كما قاله  
 المطرزي [ ان لم يضرب بالناس ] فان ضربهم لا يسعه كما في النهاية وفيما ذكر ايماء ان انه يحل  
 له ذلك ويحل له الانتفاع بها وان منع عنه كما في الكرمانى وقال الطحطاوى انه لو منع عنه لا يباح  
 له الاحداث ويأثم بالانتفاع ولتركه كافي النخبة والغوس والجلوس للبيع على هذا التفصيل كافي  
 التمرتاشي [ ولكل ] من اهل الناس كافي النخبة او من اذالهم واضعفهم كافي النهاية لكن  
 فيه فتنة اذ من اساطهم ولو كافرا كافي الكرمانى [ نقصه ] اي ابطال ذلك المحدث بعد الاتمام  
 وكذا قبله كما هو مذهبه وهو الصحيح وقال محمد رح له منع الاحداث لا النقض وقال ابو يوسف  
 رح ليس له المنع والنقض وعن محمد رح ان لغير العجيل والصبيان نقضه وان لم يضربهم وقال  
 ابو القاسم الصغار له نقضه اذا لم يكن له مثل ذلك المحدث والا فهو متعنت حيث لم يدهه بنفسه  
 فلا يلتفت الى خصوصته وهذا اذا علم احداثه واما اذا لم يعلم فقد جعل حديثا حتى كان للامام  
 نقضه وعن ابي يوسف رح انه ينقض ان ضربهم وهذا كله اذا حدث لنفسه فان احدث للمعلمين  
 كما اذا بنى مسجدا في بعض الطريق ولم يضربهم لا ينقض كافي العمادي [ و ] من احدث [ في ]  
 طريق الخاصة [ غير نافذ ] ذلك الطريق وهي ما يخص قومهم اذما تركه للمرور قوم بنوا دورا في  
 ارض مشتركة بينهم كافي النخبة [ لا يسعه ] احداث ذلك [ بلا اذن الشركاء ] سواء كان ضربهم ام  
 لا لانه ملكهم فلو احدثه كان لكل نقضه وهذا اذا علم احداثه والا فقد جعل قديما حتى لا يكون  
 لاحد نقضه كافي العمادي [ رضمن عائلته ] اي المحدث [ دية من مات بسقوطها ] اي بسقوط واحد  
 من هذه الاشياء عليه لانه متعل بشغل هراء الطريق كافي النخبة لكن في النهاية وغيرها لوصابه  
 الطرف الخارج من الميزاب ضمن لانه متعل وما اذا اصابه الداخل فلا يضمن كما اذا اصابه الطرفان فانه  
 لم يضمن الا النصف سواء علم ان ابي طرف اصابه او لم يعلم وفيه اشعار بأنه لو جرح ولا موت فان بلغ  
 ارشه ارش الوضعة فهو على عائلته وان لم يبلغ فعليه وفي الاكتماء اشعار بأنه لا يجب الكفارة  
 ولا يحرم من الميراث كافي النخبة [ كما ] ضمن العاقلة الدية [ لو وضع ] احد [ حجرا ] شاخصا  
 في الطريق [ از حفرة بحراني الطريق ] اي طريق العامة از الخاصة [ تلف به ] اي السقوط [ نفس ]  
 اي آدمي لانه متعل في ذلك وفيه ايماء ان لو وضع حجرا في الطريق او المتاع او الخشبة اربط  
 الدابة او انقى التراب اربط للاستراحة او للمرض او رش الماء ضمن في كلها وهذا اذا لم يعام الماء  
 بالرش بان كان اعمى اذ لا فلا فان علم لم يضمن وقيل هذا اذا رش جميع الطريق فلو رش البعض  
 لم يضمن والى انه لو انتفع بملكه ولو بوجه لم يضمن كالقاء النجس او الطين او السطح اربط الدابة



اذ القعود في فناء داره ولو في غير النافذ لكن لو بنى فيه احد من اهله او حفر بئرا لصب الماء ان نصب  
 دربا ملق رأسه ضمن وان اجمع ملق ذلك عمله كلهم لان العامة فيه نوع حق فان لهم ان يدخلوه  
 عند الزحام حتى يخف الكل في الذخيرة والى انه لو حفر في مغارة في غير ممر الناس لم يضمن  
 لانه غير متعد واما لو حفر في طريق المغارة ففي شرح صدر الاسلام انه لم يضمن وفي المبسوط انه  
 ضمن والى انه لو حفر في فناء القرى ضمن كما اشير اليه في المنية ولو بنى قنطرة في نهر لم يضمن  
 وان بنى في نهر العامة وتعمل المشي عليه ضمن والا فلا كما في الكرماني وبهذا تبين انه انما ضمن  
 في حفر البئر ورضع الحجر اذا لم يتعمد الواقع المرو كما قال الزاهدي [ لا ] يضمن العاقلة [ ان  
 مات ] الواقع فيها [ جوما ] او عطشا حاج طبعه [ ارغما ] ولو بسبب انبعاث العفونة عن البئر كما في  
 النهاية وهذا عنده واما عند ابي يوسف رح فقد ضمن بالغرم لا غير ومن يحرق ضمن بئر رح ضمن بئر رح  
 هذا اذا اخذ رجلا وادخله بيتا وسد عليه الباب حتى مات جوما او عطشا او الفتوى ملق قول ابي  
 حنيفة رح كما في الخلاصة [ وان تلف به ] اى بذلك من احداث الكنيف والجرح والجرص والكلاب  
 ورضع الحجر وحفر البئر في الطريق [ بهيمة ضمن ] ذلك المحدث والواضح والظاهر [ هو ] تأكيد  
 لا العاقلة فان ضمانهم خلاف القياس ثم شرع في ذكر شرط النقض والضمانين وقال [ ان لم ياذن به ]  
 اى بذلك من الاحداث واخبره [ الامام ] اى السلطان وذلك لانه غير متعد حينئذ فان للامام  
 ولاية عامة على الطريق اذ نائب عن العامة فكان كمن فعله في ملكه وقال مشائخنا انما جاز له الاذن  
 اذا لم يضر العامة بان كان الطريق واسعا اما اذا كان ضيقا فلا يجوز كما في الذخيرة وفيه اشارة الى انه  
 لو بنى في طريق اسوق باذن الامام كان مثل البناء باذن المالك وهذا في اسواق الكوفة واما في  
 بلادنا فالسوق لاصحاب الحوانيت فلا يكون لاذنه فائدة وقيل الاذن يستقيم اذا كان فيه طريق  
 نافذ لان الطريق اذا كان نافذا يكون التدبير في ذلك الى السلطان كما في خزائن المفتين ولما انجر  
 الكلام الى القتل تمهيدا ذكر الحائط المائل وان كان جامدا لا يباخر الكتاب فقال مبتدئ مبتدئ  
 خيرة ما ياتي من ضمن [ و رب حائط ] اى مالك جد او حقيقي او حكومي كالواقف والقيم وصورته  
 انه اذا مال حائط الوقف من نحو المسجد او الدار فطلب عن احدهما فلم ينقصه حتى تلف نفس  
 به ضمن عائلة الواقف كما في الخزائن وغيرها [ مال ] عما هو امله من الاستقامة وغيره فيشمل  
 للنصدع والواهي [ الى طريق العامة ] او الخاصة فهو من قبيل الاكتفاء كقوله [ وطلب ] بالفتح  
 [ نقصه ] او اصلاحه وصورة الطلب ان يقول انه مائل او منحرف فانقصه وفي ضمير الحائط المائل ايماء  
 الى انه لا يصح الطلب قبل الميل لاتعدام التعدي كما في الكرماني وغيره ولعدم الاطلاع عليه ظن  
 ان الاحسن الفاء مقام الواو في الاكتفاء اشعار بان شرط الضمان هو الطلب لا الاشهاد وانما ذكره  
 لئتممكن من اثباته عند انكاره وصورته ان يقول اشهدوا اني قدمت اليه في هدم حائطه كما في الكافي

وذكر في المنتقى انه لو قال له اهدم هذا الحائط فانه مائل كان اشهادا بخلاف ما اذا قال ينبغي لك ان تهدمه مشروعة وفي الكروماني عن محمد رح انه يجب الاشهاد على ثلاثة اشياء حتى يضمن على التقدم وعلى كون الحائط ملكا للمتقدم اليه وعلى كون الهلاك بسقوط الحائط [ مسلم ] واحد ولو عبدا غريبا او صبيا [ اودمي ] واحد كذلك او امرأة ويشترط الطلب من واحد من العامة في طريق العامة ومن الخاصة في الخاصة للاشتراك في المرور كما في الذخيرة وذكر في شرح الطحاوي انه يشترط في الصبي والعبد اذن وليه ومولاه بالخصومة فيه [ ممن ] ظرف طلب [ يملك نقضه ] فلا يطلب من احد من الورثة لانه غير مالك للنقض لكن في الاستحسان يصح ذلك لانه ممكن من الطلب من الشركاء ليجتمعوا على نقضه فيضمن المطلوب بقدر حصته من الحائط كما في قاضيان [ كالمراهن ] فانه يملك النقض [ بفك رهنه ] لانه ملكه فان كان مغلسا بيع الرهن وقضى الدين من ثمنه حتى ينقضه الا اذا لم يوجد المشتري فانه يطلب منه حتى يرفع الى القاضي فامر المرتهن بالنقض ان كان حاضرا واذن المرتن به حتى اذا لم ينقضه يكون متعديا كما في الكروماني [ و ] مثل [ الولي ] من الاب والجد [ والوصي ] وام الصبي فلو سقط حائط الصغير بعد الطلب من وليه كان الضمان في مال الصبي فلو بلغ او مات الولي بطل الطلب فلا يضمن بالتلف بعده كما في العمادي [ و ] مثل [ المالك ] لانه مالك على نقض حائطه فان لم ينقضه حتى يتلف شيئا فان كان آدميا يسعى في اقل من قيمته ومن قيمة الادمي وان كان غيرة يسعى في قيمته بالتلف ما بلغت اعتبارا بالجناية الحقيقية كما في الكروماني [ والعبد التاجر ] فان له ولاية النقض سواء كان مديونا او لا فان تلف آدمي فالدية على عائلة المولى وان كان غيرة ففي ذمة العبد يباع فيه [ فلم ينقض ] الحائط عطف على طلب [ في مدة ] اى زمان اوله يعيل الطلب وآخره قبل السقوط [ يمكن نقضه ] اى يدرم قدرة ربه على نقضه في تلك المدة كما يشعر به المضارع فلا تساهل في اطلاق المدة كما ظن فالحاصل انه يشترط للضمان دوام القدرة بعد الطلب الى وقت السقوط حتى لو وهب ربه بعد الطلب يطلب من يهبه ركان في ذلك حتى سقط الحائط لم يضمن لان مدة التمكن من احضار الاجزاء مستثنى في الشرع كما في الذخيرة وغيرة ولو جرح بعد الانتهاء بطل الاشهاد لانه لم يبق له ولاية الاصلاح بعد التحين فكذلك اذا افاق ولا يعود الا باشهاد مستقبل كما في العمادي [ ضمن ] وبالحائط [ مالا ] بالتنوين [ تلف به ] اى بسبب الحائط المائل وفي العمادي لو سقط على حائط الجار فهل منه ضمنه الجار الحائط وترك البعض عليه ازاخه النقض وضمنه النقصان [ و ] ضمن [ عاملته النفس ] التي نلفت به لانه صار متعديا بشغل هواء العامة [ لا ] يضمن [ من طلب ] بنقض حائطه [ فباع ] حائطه [ وقبضه المشتري فسقط ] الحائط لانه قد زال التمكن من الهدم بالبيع كما في الهداية فلا يشترط القبض كما في عامة الكتب فهو قيد لغايي ولا يضمن المشتري لانه لم يطلب منه اطلاق البيع

يدل على أنه لورد على البائع بقضاء أو غيره أو خيار شرط أو روية للمشتري لم يضمن إلا إذا طلب بعد الرد كما إذا كان الخيار للبائع فإنه بعد نقض البيع ضامن كما في الظهيرية [أو طلب] أي وقع طلبه [من لا يملك] أي نقضه [كلودع ونحوه] من المرتين والمستاجر والمستعير والغاصب وغيرها فإنهم لا يملكونه ولا ينفقون إن هاتين المسئلتين من مفهوم ما سبق من الأصليين [وإن مال] الحائض [إلى دار أحد] من مالك أو ساكن بأجرة أو غيرها فإضافة الدار لادنى ملائمة [فله الطلب] لدفع الضرر وفيه إيماة إلى أنه لو مال بعضه إلى الطريق وبعضه إلى الدار فطلب أحد من أهل الدار ضمن لأنه من العامة لكن لو طلب من غير أهلها ضمن أيضا لأنه صح الطلب فيما مال إلى الطريق كما في الظهيرية وأعلم أنه لو تأجل القاضي رب الحائض يوما أو أكثر لم يصح فلو تلف شيء بالسقوط ضمن به لأن الحق للعامة وتصرف القاضي في حق العامة نافذ فيما ينفعه لا فيما يضرهم كما في النسخة بخلاف تأجيل أحد من أهل الدار إياه فإنه صحيح فلم يضمن كما في المصمرات [وإن بنى] الحائض [مثلا] إلى الطريق أو الدار [ابتداء ضمن] ما تلف [بلا طلب] من أحد لأنه متعل بهذا الفعل لشغل الهواء [وإن طلب] النقض بالضم [أحد الشركاء] في حائض مائل [أو حفر] أحدهم بئر [في دار مشتركة] بلا إذن الباقي وتلف شيء بالسقوط [فالنصفان] عنده للنفس والمال [بالحصص] للحائض والدار فان كانوا ثلاثة ففي الحائض ضمن ثلث المال والعائلة ثلث الدية وفي الحفر ثلثي المال والدية لأنه لم يتعد إلا إلى الحصريين لشريكه وضمن عندهما النصف في المسئلتين لأن التلف قسمان معتبر وهدر \*

[فصل] \* ضمن الراكب [السائر في الطريق] ما أتلفه دابته [من النفس و المال بان ضربته برأسها أو ركلمته أو عضته بأسنانها أو خبطته أي ضربته بيلها أو وطئته بها أو برجلها أي وضعت عليه أو صدمته أي ضربته بجسمها لأن السير في الطريق مباح نظرا إلى حقه مقيم بشرط السلامة نظرا إلى حق غيره ولم يوجد مع إمكان الاحتراز [لا ما يفتح برجلها] بالحاء المهملة أي ضربت بها فهو من باب استعمال المقيم في المطلق لا من قبيل علقها تبنا و ماء باردا كما ظن يقال فحقت الدابة أي ضربته بسنن حافرها كما في المغرب وغيره [أو ذنبها] ما تلف [بها رائحة] أي بالقاء وروثها [أو بالت] الدابة الراكب عليها [في الطريق] حال كونها [سائرة] في زمان الاتلاف بأحد من هذه الأفعال فهما قيدان لحييتها وإنما لم يضمن بالدفع والروث والبول لأن الاحتراز عنها غير ممكن وإنما قيد بالسير لأنه لو أتلفته في العو وضمن إن قدر على منعه وإلا فلا كما في أحكام السكارى من العمادي [أو أوقفها] في الطريق لغة فصيحة كما مر [لأنك] أي للروث أو البول فلما أوقف لغيرهما فهو ضامن باتلافها في كل الوجوه إلا إذا أوقفها بأذن السلطان فإنه لم يضمن به كما في شرح الطحاوي فإن أوقفها في سوق الدابة لم يضمن لأنه يظن السلطان كما إذا أوقفها في المأزق غير المحجة فإنه لم يضمن ولو بغير إذنه لأنه لا يضر الناس بخلاف المحجة كما

في الاختيار وفيه اشعار بان الراكب في ملك نفسه لم يضمن بفعل الدابة وهذا في غير الوطي فانه بمنزلة فعله فيضمن وبان السائق والقائد لا يضمنان اصلا سواء كانت راقية او ماثرة كما اذا لم يكن صاحب معها كما في الذخيرة [او] بما [اصابت] الدابة بيدها او رجلها في سير الطريق [حصة ارحجرا صغيرا] وهو غير الحصة في العرف [او نحوه] من النواة والغبار ونحوه [فققا] اي شق [مينا] فانه لم يضمن لانه لا يحتزر عنه وقيل لو عطف على الدابة في هذه الصور ضمن كما في الذخيرة [وضمن] الراكب [بالكبير] اي باصابة الحجر الكبير فققا العين لانه يحتزر عنه [والسائق والقائد] من القود نقيض السوق فهو من امام وذلك من خلف المرتدف [كالراكب] في الضمان بالكل الا النفقة على ما قال مشايخنا وذهب مشايخ العراق الى ان السائق يضمن بالنفقة ايضا وفي الاصل ما يدل على القولين والاول الصحيح كما في الكفاية وفيه اشعار بما به لواجتمع سائق وقائد كان الضمان عليهما تصعيان لان احدهما سائق للكل والاخر قائد له وكذا لواجتمع السائق والراكب خاصة لانه مباشر كما في الاختيار ولواجتمع السائق والقائد المرتدف والراكب ضمنوا ارباعا كما في الحميدي [الا ان الكفارة] اي كفارة تلف النفس في الوطي دون غيره بقريضة اللام فلا تسامل في اطلاق الكفارة كما ظن [عليه] اي الراكب [فقط] دون السائق والقائد المرتدف لانه مباشر وهم معيبون وفيه اشعار بان الدية في جميع هذه الوجوه على العاقلة والمال في مال الجاني وبان الكل يرثون سواء الراكب في الوطي كما في الكافي [واذا اصطدم] اصله اصطدم اي تضارب بالجسد [فارسان] فما تا [ضمن عاقلة كل] منهما لورثة الاخر [دية الاخر] لان علة القتل صدمة كل فلو كانا عامدين ضمن كل من المصطدمين نصف دية الاخر وهذا اذا كانا حزينين واما اذا كانا عديين فهدر في الخطاء والعمد واذا كان احدهما حرا كان الموجب على عاقلة الحر ففي العمد نصف قيمة العبد فيباخذة وفي القتل وفي الخطاء كل قيمته فيباخذة ورثة الحر وانما خص فارسان لانه لو اصطدم رجلا فان وقع كل في حخته فلا شيء على واحد منهما وان وقع احدهما على قفاه والاخر على وجهه فدمه هدر ودية الاخر على عاقلة الاخر وان وقع كل على قفاه فدية كل على عاقلة الاخر كما في الخلاصة وغيره [وان ارسل] في الطريق [كلبا فاصاب] شيئا فاتفقه [في فوره] اي فور الارسل بلا سكرين وميل الى جانب آخر [ضمن] المرسل [ان ساقه] اي كان يمشي خلفه فلوارسل الى صيد لم يضمن كما لو سكن ساعة او مال ثم سار اليه او لم يسقه ومن ابي يوسف رح انه ضمن بكل حال وبه اخذ المشايخ كما في الكرماني وعليه الفتوى ولو اغراه حتى عض رجلا لم يضمن عنده وضمن عند محذر ان ما ق او قاد كما في الخلاصة [لا] يضمن [في] ارسل [الطير] اي البازي للسوق المصيب في فوره لانه يحتمل الحرق فوجودة كعدمه ومن ابي يوسف رح انه يضمن [ولا] في اتلاف [الدابة] من الكلب والثور والغنم ونحوها [المنقلة] اي النانة من المالك فانها لم يسقها وفيه رمز الى انه لو

صفه كلب مقور ضمن ان يقدم اليه قبل العض كالحائظ كما في النهاية والى انه لو اكل الكلب عنب كرم لم يضمن لانه انما يضمن اذا شهد عليه فيما يخاف منه التلف للنفس على ما قال نعيم الائمة والى ان الراعي لو بعت الغنم في ارض مزروع بالتماسة فنام فيفسد زرع الغنم لم يضمن احد منهما لمن ما قال الترجمانى كفى المنية والى انه لو ارسل دابة فانسلت زرعا في ذوره ضمن المارسل الا اذا مالت يمينا وشمالا وله طريق آخر فانه لم يضمن لان ميرها مضاف اليها كفى الكافي و [ اذا اجتمع الراكب ] والساقي والرائد [ والناسخ ] اى طاعن دابة يعود ونحوه بلا اذن الراكب واخويه [ ضمن هو ] اى الناسخ ما اتلفه الدابة في كل الوجوه [ حتى النفخة ] اى الضرب باليد او الرجل لانه متعدد وعن ابي يوسف رح انه ضمن هو والراكب فى الوطني مناصفة وفيه رمز الى ان الراكب لو تلف بالنفس فليته على عاقلة الناسخ والى انه لو هلك الناسخ به فدمه هدر والى انه ان نكسها الراكب فلا ضمان في النفخة والى انه ان نكسها الناسخ باذنه فوطئت في ذوره فالدابة عليهما ولم يرجع الى الراكب بذلك على الاصح لانه لم يامر به وهذا كله اذا كان الناسخ عاقل حرا فان كان صبيما فعلى عائلته وان كان عبدا ففي رقبته يدفع بها او يغدي الكل فى الكافي وانما خص الناسخ لانه لو وضع يده على ظهر فرس دابة النفخة لم يضمن كفى المنية [ و ] بسبب [ في فقاء ] عين نحو [ شاف ] نحو [ انقصاب ما نقص ] الفقاء من القيمة فنقوم صدقة العين ومفقودة العين فيضمن الفضل ويدخل فيه الحماصة والدجاجة وغيرهما من الطيور وكل الكلب والسنور كما في النخيرة [ و ] في فقاء [ عين ] نحو [ البقر والجوز ] اى ما اعد من البعير للنحر [ والحمار والبغل والفرس ] والبر ذون [ ربح القيمة ] اى ربح قيمة البقر واخوانه فان القيمة فى البهائم كالدية فى الانسان وفى العين الواحدة منه ربح الدية وهذا اذا كانت مما يتحمل عليها و الانفصال النقصان كفى الفصيل على ما قال فى المنتقى وفيه اشعار بان وجه نصف القيمة فى فقاء العين على ما قال فى فقاء القضاة وذكر ابو بكر ان المالك ان شاء ترك البعثة عليه وضمن جميع القيمة وان شاء امسكها وضمن النقصان وانما خص بالعين لان قطع لسان النور والحمار ضمان النقصان على ما نقل عن شرف الائمة وعنه جميع القيمة كفى المنية وفى اذن الدابة و ذنبها ضمان النقصان وفى اليد والرجل منها القيمة وعليه الفتوى كما فى النخيرة وانما اضاف الاشاة الى القصاب ولم يصف البقر اقتداء بمحمد رح فى الجامع مع الاشارة الى ان الحكم لم يختلف بالاضافة فيستوي فيه بقر القصاب وشاة غيره كفى النهاية فترك الاضافة لم يكن احسن كما ظن \*

[ فحصل \* ان جنبي عبد ] اوامة على حر او مملوك فى النفس او الطرف [ خطأ ] ولو حكما كما اذا جنبي صبي عمدا او عبد عمدا فى الطرف فان جنباية كليهما خطأ حكما كفى الكافي [ ذنعه سيده ] الى وفى الجنباية [ بها ] اى بسبب الجنباية فيملكه الولي [ ارفداه بارشها ] اى الجنباية فامسك عبده وفيه اشعار بان الخيار للسيد فله ان يختار ايا منهما وان كان الاصل هو

الدفع واختار فخر الاسلام انه الفداء والاول الصحيح لانه لو هلك العبد بوى المولى كما فى الكرمانى وهذا  
عندهما واما عنده فالفداء لانه الثابت بالنص فلو اختاره ولم يقدر عليه اذاه متى وجده عنده واما  
عندهما فعليه الدفع حينئذ [حالا] لان التاجيل فى الاميان باطل والفداء فى حكم العين لانه بدل  
[فان ومبه] السيد بعد الجناية [ارباعه] بيعا صحيحا فانه بالفاسد لم يصير مختارا للفداء الا اذا سلم كما  
فى الهداية [اراعتقه اودبره] او كاتبه [واستولدها] اى الجناية [و] الحال انه [لم يعلم] السيد  
[بها] اى بالجناية عند هذه التصرفات [ضمن] الارش او القيمة [الاقبل] بزيادة اللام [من  
قيمته] اى قيمة الجاني تغليبا فيحصل ام الولد [ومن الارش] فمن تفضيلية مكررة وليس فيه  
مانع لفظى ولا معنوي كما ظن وقد مر غير مرة [وان] تصرف السيد واحدة من هذه التصرفات  
وقد [علم] السيد بها [غرم] وضمن [الارش] لان كلا منهما دليل لاختيار الارش وفى الاكتفاء  
اشعار بانة لوزوجها او وطيها او اجرها او رهنها لم يكن مختار الارش وعن ابي يوسف رح ان في  
كل منها سوى الاول اختيارا له كما فى النخبة ثم شرع فى الجناية على العبد فقال [دية العبد]  
المجنى عليه من الحر او العبد خطاء [قيمته] وكذا دية الامة قيمتها فيجب تلك القيمتان على  
العاقلة ان لم تبلغ دية الحرين [فان بلغت] قيمة العبد او جاوزت [هي دية الحر] عشرة الاف درهم  
[و] بلغت [قيمة الامة] او جاوزت هي [دية الحر] خمسة الاف [نقص من كل] من  
القيمتين اظهارا لفصيلته الحر على العبد [عشرة] من الدراهم بالنص عند الطرفين وعنه فى الامة  
خمس الاف الا خمسة دراهم كما فى المحيط والتحرشاشي وغيرهما ولم ينقص من كل خمسة فى رواية  
عنهما كما ظن فانه سهو من وجهين وعند ابي يوسف رح انها قيمة كل منهما بالغة ما بلغت  
والاصل ان الواجب فى هذه الصورة اما ضمان النفس وهو قولهما او ضمان المال وهو قوله فالدية على  
العاقلة فى ثلث سنين عندهما وعلى الجاني حال عنده والاول الصحيح كما فى النخبة وعن ابي  
يوسف رح ان القيمة ان زادت على الدية فمقدارها على العاقلة والباقي على الجاني كما فى الطهريّة  
[وفى الغصب قيمته ما كانت] اى ان عصب مملوكا فقتل عبدا او خطاء فعليه قيمته بالغة ما بلغت  
بالاجماع لان ضمان العصب مقابل بالمالية اذا الغصب لا يرد الا على المال [و ما قدر] فى الجناية  
على طرف الحر [من دية الحر] بيان تما والاحسن ارش الحر [قدر] فيما على طرف العبد [من  
قيمته] فيجب فى موضحة العبد نصف عشر قيمته بالغة ما بلغت لانه يجب فى الحر نصف عشر ديته  
وهذا ظاهر الرواية وهو الصحيح وعن محمد رح انه نصف عشر قيمته الا اذا بلغت خمسمية فيجوز  
ينقص منه درهم وفى اليد نصف القيمة بالغة ما بلغت ومن محمد رح نصفها الا اذا بلغت خمسة  
الاف فيجوز ينقص خمسة دراهم كما فى النهاية والكرمانى وغيره وفيه اشعار بان ما لم يقدر  
له شيىء من الارش اخذ النقصان والارش والنقصان كلاهما على الجاني حالا كما فى شرح

الطحاوي فذكره احسن ثم استثنى عن هذه الضابطة ما قال [ وفي فقا عيني عبد دفعه ميده ] الى الجاني [ واخذ قيمته ] صحيحا [ او امسكه ] اي العبد [ بلا اخذ ] بدل [ النقصان ] عنده واما عندهما فقد دفعه واخذ القيمة او امسكه واخذ النقصان واما خص بالعينين لان في فقاء العين الواحدة نصف القيمة الا اذا بلغت خمسة الاف فيحتل ينقص منه خمسة دراهم كما في شرح الطحاوي وينبغي ان يكون هذا قول عبد رح واما في ظاهر الرواية فنصف القيمة بالغة ما بلغت لما مر من الاصل الا ان في الكافي يجب نصف القيمة اتفاقا [ ان جنى مدبر او ام ولد ] خطأ [ ضمن السيد الاقل من قيمته ] اي قيمة كل منهما بوصف التدبير والامتلاك يوم الجنابة وتماه في الكفاية [ ومن الارش ] فيجب اقلهما [ فان جنى ] المدبر او ام الولد جنابة [ اخرى شارك ولي ] الجنابة [ الثانية ولي الاولى ] في قيمة دفعت اليه ] اي الى ولي الاولى ان دفعت [ بقضاء ] لانه استوفى ولي الاولى زيادة على حقه فلا يتبع ولي الثانية السيد [ اذ ليس في جماباته ] اي المدبر او ام الولد [ الا قيمة واحدة ] لانه ليس للسيد الا رتبة واحدة [ واتبع ] ولي الثانية عطف على شارك [ السيد ] فاخذ منه نصف القيمة ثم رجع السيد به على ولي الاولى [ او ] اتبع [ ولي الاولى ان دفعت ] اليه [ بلا قضاء ] وهذا عنده واما عندهما فلا يتبع السيد كما اذا دفع بقضاء وفي الفاء اشارة الى انه ان جنى ولم يضمن حتى جنى اخرى تلوى الثانية ان يتبع السيد بلا خلاف سواء دفع بقضاء او بغيره كما في النخيرة [ ومن عصب صبيا حرا ] غير بالغ ] اي من اذهب بلا اذن الولي حرا غير بالغ غير معبر عن نفسه فان عبر لم يثبت يد الغاصب حكما لان لسانه يعارضه ففى الكلام محاذ كما في النهاية [ فمات الصبي ] معه ] اي في يده موتا [ فجاءة ] بلا علة وهي بالضم والمذ او بالفتح وكون الجيم بلام [ او بحى ] بلا تنوين اي يمرض من الامراض [ لم يضمن ] الغاصب [ وان مات ] ذلك الصبي [ بصاعقه ] اي نار تسقط من السماء او كل عذاب مهلك كما في القاموس فيشمل الحر الشديد والبرد الشديد والغرق في الماء والتردي من مكان عال كما في قاضيان وغيره [ او نهش حية ] اي مضها في المغرب انه بالشين المعجمة وفي الصحاح انها والمهملة بمعنى وهو اخذ اللحم بمقدم الانسان وقال ابن الاثير المهمله الاخذ باطراف الاسنان والمعجمة بجميعها [ ضمن عاقلة الدية ] لانه نقله الى مهلكه بخلاف ما مر فانه لا دخل للمكان في ذلك [ كما في صبي اودع عبدا ] اي جعل عنده عبد ودبعة [ فقتله ] الصبي ولو عمدا فانه ضمن عاقلة الدية اي القيمة واما اثر الدية اعتمادا على ما مر ان دية العبد قيمته و اشارة الى ما ذكرنا ان الواجب في العبد ضمان النفس كما قالوا واما خص الصبي لانه لو غصب كبيرا وقيله ضمن وان لم يقيم لم يضمن واما قيد بالحر لان بالبعد ضمن في الوحيين [ فان اتلف ] الصبي [ مالا ] من طعام او غيره سوى العبد [ بلا ابتداء ] او اقراض او اعارة [ ضمن ] حالا بالاتفاق [ وان اتلف بعده ] اي بعد الايداع والاخصر

ومعه [لا] يضمن عند الطرفين واما عند ابي يوسف رح فقد قسّم الخلاف في صبي عاقل مخجور واما غير العاقل فلم يضمن به عندهم كما في شرح الجامع لصدر الاسلام وقاضيخان والتمرتاشي وضمن بالاتفاق كما في النهاية وشرح الجامع لفخر الاسلام وهو الصحيح لان فعله معتبر كما في الكافي واما المأذون بالتجارة ويقبل الودية فقد ضمن بالاجماع كما في النهاية \*

[فصل \* ميت] مبتداء فانه موصوف خبره حلف وهوام من الرجل والمرأة والحر والعبد والكبير والصغير ولوسقط تام الخلق واما نائفه فلا شيخ فيه كما في الكافي وذكر في الظهيرية ان وجد الجنين قتيلًا في محلة فلا قسامة ولا دية [به جرح] اي جراحة او اكثر من فعل آدمي [او اثر ضرب او خنق] بفتحتين او كسر النون هو عصر الخلق [او] به [خروج دم من اذنه او عينه] فانه من فعل آدمي ولذا لم يغسل ان وجد في المعركة هكذا واما اثر الميت على القتل لارادة التفصيل والا كان صفة مغنيا عنه وفي الذخيرة ان الميت من ليس به اثر القتل والقتيل من به اثر القتل فهو اخص وامم [وجد] ذلك الميت [في محلة] بفتحتين اي مكان نزول كما في المفردات فيشمّل المسجد والمحلة العرفية والدار وغيرها مما ياتي من كلامه فمن الظن انه تسامح في اطلاق الحلف على اهل المحلة واحتراز به عن الشارع والسجن ونحوهما مما لا قسامة فيه واعلم ان المحلة عرفا ما يسكن فيه اهل مسجد من الاماكن على ما اشار اليه كلامهم في الوصية للجيران [او] وجد [اكثره] اي اكثر الميت ولو بلا راس [او نصفه مع راسه] في محلة فان وجد نصفه مشقوقا بالطول او اقل من النصف مع الراس او عضو منه فلا قسامة فيه حال كونه [لا يعلم] بالبيئة او الاقرار [قاتله] اي الميع اذا كثرة [و] قد [ادعى] وليه القتل عمدا او خطأ [على] جميع [اهلها] اي تلك المحلة [او] على [بعضهم] باعيانهم او لا باعيانهم وعن ابي يوسف رح اذا ادعى على بعض معين فلا قسامة [حلف خمسون رجلا حرا مكلفا] ولواعي او مدودي قذف فلا قسامة على المرأة والعبد والصبي والمجنون [منهم] اي من اهل تلك المحلة كما في عامة الكتب وفي الظهيرية ان القسامة على عائلتهم وفي المصمرات انه رواية عنه [يختارهم الولي] اي ولي الميت والجملة صفة لخمسون وفيه اشارة الى انه لا خيار للامام في ذلك وان للولي اختيار القساق والغبان والصالح والمساكين الا ان الاظهر ان يختار من يتهم بالقتل كما في الكافي ثم اشار الى كيفية الحلف فقال [بالله] اي حلفوا بالله [ما قتلناه] اي الميت فخير الجملة مشتمل على ضمير المبتداء ولا تكلف تقديرا لاجله او اهتمام المحلة او الولي عليه كظن [ولا علمنا له قاتلا] من قبيل تقابل الجمع بالجمع فيحلف كل واحد بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلا كما في الظهيرية وغيره من المتداولات ونبه اشارة الى انه لا يحلف بصيغة الجمع لانه لا ينقضي ما اذا بشرة احد منهم رجلا ولا يرد ما اذا قتل جماعة واحدا فان كلا منهم قاتل ولذا قتل في العمد وكفر في الخطاء واجتماع الفعلين في الميم مطرد عندهم الا اذا



ادعى الولي على واحد منهم وشهد عليه اثنان منهم فان كفيته عند ابي يوسف رح ان يحلفوا بالله ما قتلته لانه انما يحلف على العلم ليظهروا القاتل اذا علموا وهما يظهرانه فلا يحتاج اليه كما في الكرماني [لا] يحلف [الولي] وان كان منهم لانه غير مشروع [ثم] اى بعد التحليف [قضى على] جميع [اهلها بالدية] لذلك الميت حراً او عبداً لتقصيرهم في حفظ القبيلة فالقسامة والدية على اهلها كما في اكثر المتن وذكر في الظهيرية ان كليهما على العاقلة وفي الذخيرة من شنع الاسلام ان القسامة عليهم والدية على عاقلتهم وعليهم جميعاً وفي الكافي ان الدية على عاقلتهم في ظاهر الرواية وما في اكثر النسخ انه يقضى بها على اهلها فيحتمل ان يراد على عاقلة اهلها [وان ادعى] الولي القتل [على واحد من غيرهم] اى غير اهل المحلة [سقط القسامة] والايمان [عنهم] كما سقط الدية فان اقام البينة على ذلك الغير والا حلف وان نكل يحبس عنده حتى يحلف او يقر وعندهما يقضى بالدية كما في شرح الطحاوي والقسامة بالفتح اسم من الاقسام بالكسر معني الحلف ثم قيل لايمان يقسم على اهل المحلة كما في الكفاية وغيره وقيل للذين يقسمون كما في الكرماني وغيره وقال الراغب وغيره انها في الاصل ايمان يقسم على اولياء المقتول ثم يقال ذلك لكل يمين [فان لم يكن] الخمسون [فيها] اى في تلك المحلة [كرور الحلف عليهم] اى على من كان ذنبها منهم [الى ان يتم] الخمسون وان كان واحداً يحلف خمسين مرة وقس على هذا وفيه اشعار بان ان كانوا خمسين لم يكرر الحلف على احد كما في الكافي [ومن نكل] منهم عن اليمين وايضا عنها [حبس] الناكل [حتى يحلف] او يقر فان ايس عن الحلف قضى بالدية وعن ابي يوسف رح انه لا يحبس ويقضى بذلك كما في شرح الطحاوي وذكر في المحيط والذخيرة والكرماني وغيرها ان الحبس انما هو بالعمد واما في الخطاء فلا يحبس بل يقضى بالدية على العاقلة [لا] يحلف [ان خرج الدم من] انفه و[فيه] كذا في الهداية وغيره وذكر في الذخيرة ان هذا اذا نزل من الراس فان علا من الجوف نقتل [او دبه او ذكره] او فرجها لانه يخرج منها بلا فعل احد [وفي قتيل] رجل [على دابة يسوقها رجل] قسامة فاذا حلف [فالدية على عاقلته] كذا اجمل محمد رح ثم من المشايخ من قال ان هذا اعم من ان يكون للدابة مالك معروف او لم يكن ومنه اطلاق الكتاب ومنهم من قال ان كان لها المالك فعليه القسامة والدية ويعرف ذلك بقول السائق: والقائد وعن ابي يوسف رح هذا اذا كان يسوقها مستغنياً فان ساقها نهاراً جهازاً فلا شيع عليه وانما قال يسوقها رجل اشارة الى انه لو لم يكن معها احد كاننا على اهل المحلة ويجيب هذا التفصيل السابق الكل في الذخيرة [والراكب] على الدابة عليها قتيل [والقائد] لها [كالسائق] في وجوب القسامة والدية ويمكن ان يقال ان فيه اشارة الى ان اجتماعهم كالا نفراد في وجوبها لانه في ايديهم كما في الكافي [و] في قتيل رجل [على دابة بين قريتين] او سكتين او محلتين اوقيلتين كان القسامة والدية [على انفرجهما] من القتل وهذا اذا كان في موضع لا يكون مملوكاً لاحد والا فعلى ماله وفيه

اشعار بانہ لو رجل بين ارض قرية وبيوت قرية كانتا على الاقرب والقرب مقير الى ان صوت امله يبلغ اليه والا فلا شيعى لمن احد والاحسن ترك قوله على دابة فانه لو رجل قتيل بين قريتين في موضع لا يكون ملكا لاحد وبلغ صوتهم اليه كانتا على الاقرب الكل في الذخيرة وان امتويا فعليهما كما في الممرتاشي [و] في قتيل وجد [في دار رجل عليه القسامة] اى خمسون حلفا وفيه اشعار بانہ لا قسامة على العاقلة اصلا وهذا قول ابى يوسف رح واما عندهما فان غاب العاقلة فكنذلك والا فعليهم ايضا كما في الكافي [ويدي] اى يعطى الدية [عاقلة ان ثبت انهما] اى الدار [له] اى للرجل [بالحجة] اى البينة اذا انكروا وقالوا انها وديعة وفيه اشارة الى ان اقرار ذى اليد ليس بحجة على العاقلة والى انه لا شيعى عليهم بمجرد ظاهر اليد وفي الارض انما ذكره قول الطرفين واما عند ابى يوسف رح فلا يحتاج الى الحجة ويكفى مجرد السكنى [و] تدي [عاقلة ورثته] اى ورثة القاتل [ان وجد في دار نفسه] لان الدار للورثة وقت ظهور القاتل فالدية على عاقلتهم وهذا اصح كما في المبسوط وفيه اشعار بانہ قيل بوجوب الدية على عاقلة القاتل وهذا اذا اختلف عاقلة الوارث والقاتل فان اتحدوا ويعقلوا حتى يقضى من الدية ديون القاتل وينفذ وصاياه ثم يحلفه الوارث كما اذا قتل الصبي او المعتوه اياه فانه يجب الدية على عاقلته ويكون ميراثه كما في الكفاية وظاهر كلامه ان القسامة على الورثة لا العاقلة كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انها عليهم وهذا على قوله واما على قولهما وفي رواية عند فقهاء همدومه لان الدار في يده حالة القتل فكانه قتل نفسه كما في الاختيار وغيره [والقسامة على اهل] الاراضي [الخطئة] اى على ملاكها القدماء وهي بالكسرى الاصل ما اختطه الامام اى افروزة وميزة من اراضي الغنيمة واعطاه لاحد كما في الطلبة [دون السكان] كالمتاجرين والمستعيرين [والمشتريين] والذين يملكون بالهبة او المهر او الرصمة او غيره من اسباب الملك وان كانوا يقيمونها [فان باع كلهم] اى كل اهل الخطئة [فعلى المشتريين] دون السكان والحاصل انه اذا كان في محلة ملاك قديمة وحديثة وسكان فالقسامة على القديمة دون اخربها لانه انما يكون ولاية تدبير المحلة اليهم واذا كان فيها ملاك حديثة ومكان فعلى الحديثة واذا كان سكان فلا شيعى عليهم وهذا كله عندهما واما عند ابى يوسف رح فالفرق الثلاثة سواء في وجوب القسامة وتامامه في شرح الطحايري قيل هذا في مرفهم واما في عرفنا فعلى المشتريين لان التدبير اليهم كما اشير اليه في الكرواني [وفي] قتيل وجد في [دار] او غيرها من املاك [مستركة] بين القسامة والدية [على عدد الرؤس] فان كان نصفها لزيد وعشرها لعمرو والباقي لبكر فالقسامة عليهم والدية على عاقلتهم اثلاثا متساوية لان صاحب القليل والكثير سواء في الحفظ والتدبير وكذا لو وجد في نهر مشترك [وثنى القلک] ونحوها كالعجالة كانتا [على من فيه] من السكان والملاح والمالک وغيرهم سواء على ما قال بعض المشايخ ومنهم من قال اذا كان لها مالك فالقسامة عليه والا فعلى السكان كما في الذخيرة [وفي مسجد محلة] كانتا

[ على اهلها ] لان تدبيره البهيم واصنافه المسجد مشيرة الى انه لا قسامة في مسجد الجامع ومسجد الغارح لان القسامة انما يكون لقوم معروفين وفيه الدية على بيت المال وهذا اذا لم يعرف بانيه والا فالقسامة عليه والدية على عاقلته كما في التمرناشي والى انه لو كان مسجدا للغرياء لم يكن الحكم كذلك بل القسامة والدية على بانيه وان لم يعرف فعلى عاقلة صاحب اقرب الدرر منه كما في الذخيرة [ وفي سوق مملوك ] الاحسن مملوكة كانتا [ على المالك ] عندهما وعلى السكان عند ابي يوسف رح كما في الكافي وبدخل فيها سوق قريبة من المحال يجتمع الناس فيها في جميع الايام او بعيدة يسكن فيها في الليالي اوفيهما دار مملوكة فانهما على اهلها لتقصير حفظهم كذا في النهاية [ وفي ] سوق [ غير مملوك ] بان كانت بعيدة يجتمعون فيها للتجارة في بعض الايام دون بعض وليس فيها ساكن ولا دار مملوكة ويدخل فيها سوق السلطان فانها لعامة المسلمين كما في التتمة [ والشارع ] اي الطريق الاعظم من قولهم شرع الطريق اي بين او على التجوز وحقيقته طريق يشرع فيه عامة الناس [ و ] في [ السجن والجامع لا قسامة ] في شيع منها [ والدية على بيت المال ] لان تدبيره الى الامام وعند ابي يوسف رح كلاهما على اهل السجن وفيه اشعار بان رباط العامة وجسر العامة كالشارع كما في الهداية وغيره وكذا الاراضي المملوكة فانها كاللوات كما في شرب الذخيرة ولو وجد قتيل في موضع ساح كالقلاية الا انه في ايدي المسلمين كانت الدية في بيت المال كما في فاضلنجان واما الاراضي التي لها مالك اخذها زال ظلمها فينبغي ان يكون القتل فيها هذرا لانه ليس على الغاصب دية كما في الكرماني وغيره وذكر في الذخيرة لو وجد في طريق عظيم غير مملوك كانت الدية على اقرب المحال التي تشرع الى هذه الطريق [ وفي بويه ] بتشديد الياء والراء او تخفيفها وهي صحراء [ لاعمارة بقربها ] اي لا يسكنها احد ولا يبلغ اليها صوت من مصر او قري فان بلغ اليها فعلى اقرب ذلك وهذا اذا لم تكن مملوكة والا فعلى عاقلة المالك وفي الكرماني ان انقطع عن نلك البرية حتى العامة فهذر والا فعلى بيت المال [ او ] في [ ماء يمر به ] اي اذهب القتل [ هذر ] لانه ليس في يد احد ولا في ملكه وفيه اشارة الى ان نهر ذلك الماء كبير كالفرات فلو كان النهر صغيرا لا قوام معروفين فالقسامة على اعله والدية على عاقلته والى ان القتل في وسط النهر فلو كان في شطه فعلى بيت المال والى انه لو احتبس في شطه لم يكن هذرا فهي على اقرب القرى ان سمع صوت اهلها والا فعلى بيت المال وهذا كله اذا كان موضع انبعاث الماء في يد المسلمين والا فهذر بكل حال اذ في الذخيرة [ ومستحلف ] بفتح اللام وهو الذي يستحلف في القسامة مبتداء لانه موصوف خبره حلف [ قال قتله زيد ] من هذه المحلة [ حلف ] ولم يسقط اليمين عنه بهلها القول وان كان يريد [ بالله ما قتلته ولا عرفت له قاتلا غير زيد ] لجواز ان يكون القاتل قاتلا مع غير زيد يعرفهم واما زيد فمخرج بالافرار [ وبطل شهادة بعض اهل المحلة ] كلا او بعضا [ بقتل

غيرهم] رجلا بعد دمري الوثي القتل ملئ ذلك الغير للثمة فلا يثبت القتل بغهادتهم الا انهم يبرؤون من القسامة والدية كما لو ادعى ملئ غيرهم بلا اقامة بينة وهذا عنده واما عندهما فلم يبطل بناء ملئ الاصلين الجميع عليهما احدهما ان من انتصب خصما في حادثة ثم مزل منه فشهد لم يقبل شهادته في تلك الحادثة كالوكيل اذا خصم ثم عزل والناني ان من كان له عرضية ان يصير خصما ثم بطلت تلك العرضية فشهد لم يقبل [او] يقتل [واحد منهم] بعد الدعوى لانه صار اهل الحيلة خصما بالدعوى عليه [وفي رجلين] كانا [في بيت] ليس فيه غيرهما [وجد احدهما قتيلا ضمن] الرجل [الآخر ديتنه] عند ابي يوسف رح خلافا للمحمد رح لانه عسى ان يقتل نفعه وله انه تورم بعين وفي قياس قول ابي حنيفة رح يكون القسامة والدية ملئ صاحب البيت [وفي قتيلا قربة امرأة كرر الحلف] الى ان يتم خمسون [عليها] اى ملئ تلك المرأة عندهما واما عند ابي يوسف رح فالعاقلة يدخلون معها في الحلف وفي الكرماني ان موضوع المثلة فيما اذا كانت عاقلتها غيبا والا فيدخلون معها في القسامة او فيما اذا قتل في دار امرأة في مصر ليس فيها احد من عشيرتها [وتدعي] عندهم [عاقلتها] اقرب القبائل اليها في النسب وظاهرها انه ليس عليها شئ من الدية وهو اختيار الطحاري وقال المتأخرون انها تدخل معهم في الدية \*

[فصل \* العاقلة] صفة غالبية من العقل الدية كما قال ابن الاثير اوجمع عاقل وهو الذي يغرم الدية لانها تعقل السماء اى تمسك من ان يراق كما في الطلبة فان اصل العقل الامساك كما في المفردات وقال المطرزي وغيره ان العاقلة جماعة تغرم الدية [اهل الديوان] بالكرمر ويفتح اصله الراز وهو كتاب فيه اهل الجيش واهل العطاء كما في القاموس وقال البيهقي في الا زهير انه في الاصل موضع ضبط حسابات الناس من دورته اى ضبطته وقيل انه معرب ديوان فلعني كتاب كمردة الشياطين والادل الصواب [لمن] اى لجانى [هو منهم] اى من اهل ديوان من اهل مصرهم لا من مصر آخر فيعقل عن اهل مواده وقيل يعقل عن اهل مصر آخر ولا يعقل اهل البادية عن اهل المصر كما في التمرتاشي فعاقلة الرجل اهل ديوانه فان كان من الغرارة فالغزاة وان كان من الكتاب فالكتاب وكذا غيره [يؤخذ] العقل [من عطياتهم] اى وظايفهم الثلث كما نبين لامن اصول احوالهم فيشمل العطاء ما فرض لانسان في بيت المال كل سنة لالحاجته والرزق ما فرض له بقدر حاجته والكفاية ما فرض له كل شهر او يوم مما يكفيه كما في الكرماني وذكر في الظهيرية ان العطية ما فرض للمقاتلة والرزق ما لغيرهم من الفقراء المسلمين فان اجتمع العطية والرزق في احد اهل من العطية كما في الاختيار [حين خرجت] العطيات من بيت المال وفيه اشارة الى ان الدية تؤخذ من ثلث عطيات ووظائف سواء اعطي في شهر اوسنة او ثلث سنين و الى انه لا تؤخذ مما خرجت في السنين الماضية قبل القضاء لان الرجوب بالقضاء لان من عليه غير معلوم كما في الكافي [و] العاقلة [حية] اى قبيلة الجاني وهي

بنوإب واحد [ لمن ليس منهم ] أي من اهل الديوان [ ان يوحى من كل ] من عطية لهم [ في ثلث سنين ] أي من ثلث عطيات في شهر او اكثر واقل ففي بمعنى من كافي القاموس والسنين بمعنى العطيات كما اشير اليه في الكافي وغيره [ ثلثة دراهم ] عند بعض [ او اربعة ] منها عند بعض فيوحى من كل وضيفة درهم او درهم وثلث درهم على الاختلاف كما في الخلاصة وقيل لا يزداد في هذه السنين على اثني عشر درهماً والاول الصحيح كما في المضمومات [ وان لم يتسع السي ] لذلك بان يكونوا ثلاثاً فيصير حصة كل عاقل اكثر من ثلثة او اربعة [ ضم اليه ] أي الى السي [ اقرب الاحياء ] أي القبائل [ نسباً الاقرب فالاقرب ] على ترتيب العصابات الاخوة ثم بنوهم ثم الاءمام ثم بنوهم مثلاً ان كان الجاني من اولاد الحسين رض ولم يتسع حبة لذلك ضم اليه قبيلة الحسن رض ثم بنوهم فان لم يتسع هاتان القبيلتان له ضم عقيل ثم بنوهم كما في الكرمانى واه القبيل وابناءه لا يدخلون في العاقلة وقيل يدخلون والنساء والصبيان والمجانين والعبد من عشيرته لا يدخلون فيهم وليس احد الزوجين عاقلة لآخر وذكر السي من قبيل الاكتفاء فان اهل الديوان ان لم يتسعوا لذلك ضم اليهم اقرب الدواوين من هذا المصرتهم العصابات ثم اقرب القبائل ثم وثم كما في النخبة وغيره واعلم ان ما ذكره موافق للهداية لكن في الكرمانى ان العاقلة هم الذين يتناصرون فاهل الديوان ثم اهل المحلة ثم اهل القرية ثم العشيرة من قبيل ابيه ثم اقرب القبائل يضاف اليهم ثم وثم الى ان يكفى والباقي من الدية بعد الضم فهو [ على الجاني ] لانه جنى [ والقاتل كاحدهم ] من العاقلة فييدي مثل احدهم ولو امرأة او صبيا او مجنوناً على الصحيح وقيل لا شيع عليهم من الدية وان كانوا قاتلين لان وجوب جزء من الدية باعتبار انه احد من العاقلة واللام للعهد أي القاتل الذي من اهل العطاء فالذي لم يكن من اهل العطاء فلا شيع عليه من الدية عندنا كما في النهاية [ و ] العاقلة [ للمعتق ] يفتح التاء [ حي سبده ] لانه منهم بالانص [ ولمولو الموالاة مولاه وحيه ] أي حي مولاه اعتباراً للمعتق [ والمعتبر ] للعاقلة [ في العجم اهل النصرة ] بان كانوا يحمي لودع لو احد منهم امرقاموا معه في كفائته فان لم يكونوا كذلك فلا عاقلة له [ سراء كانت ] النصرة [ بالحرقة ] كالاساكنة بمرز و الصقارين بكلاباد و السراجين بسمرقند و لا تكون بالحرقة كطلبة العلم فان بعضهم عاقلة بعضهم هذا القول بعض المشايخ وبه افتى الحلواني ومحمد بن سلمة وقال الفقيه ابو الليث انه لا عاقلة للعجم وبه افتى الفقيه ابو بكر وابو جعفر ورح والمرغيناني لانه لا يتناصرون وضمعوا انسابهم وليس لهم ديوان كما في المحيط وغيره ولا يخفى ان كلامه ناظر الى ان الترتيب المذكور في الصدم لم يعتبر الا في عاقلة العرب وان التناصر لم يكن منظورا اليه الا في حقهم والمشاهير تشعر بخلافه فان الاصل في الباب هو التناصر فان كان بين اهل الديوان والعشيرة او المحلة فيها وان كان بين الكل فاهل الديوان ثم العشيرة ثم اهل المحلة فالعاقلة في زماننا من ينصرون في الجوادث [ ومن لا

عاقلة له من العرب والحجم كاللقيط والحربي والذمي وغيرها والاولى مسلم لا عاقلة له فان الدية في مال الذمي كما في الذخيرة [ يعطى ] الدية [ من بيت المال ان كان ] موجودا او مضبوطا [ والا ] يكن كذلك [ فعلى الجاني ] فيؤدى في كل سنة ثلثة دراهم او اربعة ملن ما قال الناطقى وهذا حسن لا بد من حفظه اذ في كثير من المواضع انه يؤدى في ثلث سنين كما قال الزاهدى وعن ابي حنيفة رح انه على الجاني مطلقا ولا يجب في بيت المال بالاجماع والاول ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في الخلاصة وغيره وقال الزاهدى انه على الجاني في زماننا لان العشائر فيها قد فئبت ورحمة التناصر قد ارتفعت وبيوت اموالهم قد انهضت [ ويتحمل العاقلة ] ويوردون بالقضاء [ ما يجب ] من الدية على القاتل [ بنفس القتل ] اى قتل الخطاء وشبه العمد واحتوز به عما ياتي وفيه اشعار بان الدية يجب اولا على القاتل ثم على العاقلة للتخفيف ولذا لو اقر بالقتل لم يكن اقراره اقرارا على العاقلة كما في قاضيهان وغيره [ لا ] يتحملون [ ما يجب بصلح ] من دم عمه فانه على القاتل حالا الا اذا اجل [ اقرارا ] بقتل خطأ [ لم يصدق ] اى القاتل [ العاقلة ] في ذلك الاقرار فانه على المقر في ثلث سنين وفيه رمز الى انهم لو صدقوا تحمّلوا لانه ثبت العقل بتصادقهم والى ان القاتل والولي اذا تصادقا انه قضى قاض كذا بالدية على عاقلة بالبينة وكذلك العاقلة فلا شيع عليهم ولا على العاقلة كما في الهداية فلو اقر بالقتل عند قاض فانام الولي البينة على ذلك المقر قبلت لانها يثبت ما لم يثبت بالاقرار من وجوب الدية على العاقلة كما في النهاية وغيره [ و ] لا يجب بقتل [ عمه ] فقط قوده بشبهة [ كما اذا قتل رجلا واحدهما صبي او معتوه والاخر عاقل بالغ او احدهما بحد يد والاخر بعضا فانه ينصف الدية بينهما ] [ او ] ما يجب بسبب [ قتل ابنه عمدا ] فانه وجب القود بنفس القتل الا انه فقط بحسرة الابوة فوجب الدية على الاب في ثلث سنين صيانة للدم عن الهدر [ ولا ] يتحملون [ جناية عمه ] على حرقه فانه على مولاه [ او ] جناية [ عمه ] في النفس او الطرف فان العمد لا يوجب التخفيف بتحمل العاقلة فوجب القود به ولا يخفى انه مغن عما سبق الا انه اراد التفصيل [ و ] لا يتحملون [ ما دون ارش الموصحة ] من بدل الطرف هوائ من خمسمية هي ارش الموصحة فانه لو كان خمسمية از اكثر تحمّلوا وانما قلنا من بدل طرف لانه من قتل عمه غيره خطأ وقيمته اقل من ارشها تحمّلوا فان القيمة في العبد قائمة مقام الدية في الحر كما في الكفاية [ بل ] تحمّل الواجب ما ذكر من بدل الصلح وغيره [ على الجاني ] تغليباً فيشمل ما على الولي من جناية العبد ويكون بل لعطف جملة على جملة لا يتحملون و فائدتها الانتقال الى الاصح وفي لفظ الجاني الدال على القطع رعاية حسن المختتم \*

## \* كتاب الاكراه \*

مقب بالذات مع انها يثبتان عن خلاف الرضاء لانها بالتقديم احرق كما لا يخفى [هو] في اللغة حمل انسان على امر لا يريد طبعاً او شرعاً والاعم منه الكره بالغتص وفي الشريعة [فعل] سره بقريظة الاتي والفعل يقتلوا الحكمي كما اذا امر يقتل رجل ولم يهدده بشيء الا ان المأمور يعلم بدلالة السال انه لو لم يقتله لقتله الامر واقطعه فانه اكراهه كافي الذخيرة [يرفعه بغيره] اي يوقع انسان بغيره ما يصور من الفعل كافي الصحاح وغيره لكنه ميجاز والحقيقة ارفقت الشيع على الارض كافي الاساس فيفوت بذلك الفعل [رضاه] المعابل لكرامته ثم الغايت الرضا به نوعان صحيح الاختيار وفساده ويمسحان بالقاصر والكامل وغير الملجي والملجي وشار اليهما بطريق الاكتفاء فقال يصح اختياره [او يفسد اختياره] فيما يصير آله له كالتهديد بالقتل او القطع فالاختيار هو القصد الى امر مقدر للفاعل منرد بين الوجود والعدم بترجيح احد الجانبين على الاخر فان استقل الفاعل في القصد فالاختيار صحيح والافساد ربما ذكرنا من الاكتفاء المصحح ما ظن من تسامح التردد بين العلم والنقص والاكتفاء غير عزيز حتما في الكلام العزيز بذلك الشجر اي الشجر والشر وفيه اشعار بان اذكراه لم يتحقق مع الرضا وهذا صحيح قياساً واما استحساناً فلا لانه لو هدد بتجسس ابيه ازاينه او اخيه او غيره من ذي رحم محرم منه لبيع او همة او غيره كان اكراهه استحساناً فلا ينقل شيعة من هذه النصوص كافي المبسوط [مع بقاء اهليته] اي الاكراه بقسميه الصحيح الاختيار وفساده لانها في اهلية الوجوب والاداء لا بها ثابتة بالنزعة والعقل والبلوغ والاكراه لا ينقل شيعة منها الا ترى انه متردد بين فرض وخطور ورخصة ومرة يا ثم مرة يناب [وشرط] لتحقيق الاكراه اربعة [قدرة السامع] اي المكروه بالكسر [من ايقاع ما هدد] اي خوف [به] والا كان هديانا [سلطاناً] كان السامع [اولصاً] اي ظالماً متغلباً غير سلطان وانما ذكره بلفظ اللص تبركاً بعبارة محمد رح وان اكتفى به ولنا سعي به بعض السداد الى الخليفة وقال انه سماه في كتابه لصاً فانما ظن وطلب كتابه فلم يجد كتاب الاكراه فندم على ذلك واعتذر الى محمد رح ورده بجميل وانما لم يجد لانه القاه ابن سماعه في بمرداه حين وقف على ذلك ثم يتأسف محمد رح عليه اذا لم يجبه خاطره فوجهه على حجرنا طي من طي المبرور هذا من كراماته رحمه الله كافي المبسوط وغيره واطلاوة مشير الى ان الاكراه يتحقق من اي ظالم في اي مكان واي زمان وهذا عندهما واما عنده فلا يتحقق الا من السلطان وبجهد امره ثم ان المشايخ اختلفوا ان الاختلاف اما في جميع الاحكام او فيما سوي الزنا او بامتنار الزمان كافي الذخيرة [وخوف الفاعل] اي المكروه بالغتص [ايقاعه] اي ايقاع السامع ما هدد به بان ظن انه يوقعه والسامع اعم من ان يكون حقيقياً كما اذا كان حاضراً او حكيمياً كما اذا كان غائباً ورسوله حاضراً وخاف الفاعل

منه خوف المومل واما اذا غلب الرسول ايضا فلا اكراه كما في الذخيرة وانما اختار الفاعل هنا على المكره والحامل ثم على المكره ليدفع الالتباس [وكون المكره به] اى ما هدد به [متلفا نفسا] حقيقة او حكمية كتلف كل المال فانه شقيق الروح كما في الزاهدي [او] متلفا [عضوا] ولو صغيرا كالأنملة فانه كالنفس حرمة [وهو] اى الاكراه يتهدى يتلف النفس او عضو [المجبي] بكسر الجيم من الجاء الى كذا اذا اضطره اليه فهو المرجب للاضطرار وفيه التنبيه الى احد قسمي الاكراه المجبي و تهديد تلفهما ثم اشار الى الاخر غير المجبي وتهديد غيره فقال [او] كونه [موجبا غما] اى حزبا [بعدم الرضا] كالضرب الشديد والحبس الذي منه الاغتمام البين الذي يراه الحاكم اذ لا مدخل للراي في المقدار كما في الكرمانى وهذا اذا لم يكن ذامنصب ومرتبة والاضرب سوط وحبس يوم وكلام خشن اكراه كما في حق القاضي وعظيم البذل كما في النهايه وهذا اذا كان بغير حق فلو حبس او قيد بحق فاقرب الى اغيروه لومه ذلك كما في الذخيرة وقوله مرحبا غما مشير الى انه لو هدد امراته على التبري من المهر بالطلاق او التبري او التزوج عليها كان اكراها وهو ليس باكراه كما في فاضيلان وكذا التهديد بالانتم كما في الزاهدي وفي قوله بعدم الرضا تصريح بما علم ضمنا من المقام فان الكلام في المكره به وقد علم ذلك من حل الاكراه [و] الشرط الرابع كون [الفاعل ممنوعا عما اكراه عليه] من الفعل [قبله] اى الاكراه اذ لو لم يمتنع عنه لم يكن اكراها لقوات ركنه وهو فوت الرضا كما اشير اليه في الاختيار وفيه دلاله على ان هذا الشرط مستلزم كالا لا يخفى [ليحققه] اى الفاعل المالك كاعتاق عبده واتلاف ماله وبيعته فانه ممتنع عن ذلك ليق نفسه [ان يحق] آدمي [آخر] كالنلاف مال آخر بوجه من الوجوه [او ليق الشرع] كاكل الميتة والدم وشرب الخمر فلا يستدرك ليق آخر ولما فرغ من حل الاكراه وشروطه شرع في احكامه المترتبة عليهما فقال [فلو اكراه بالمجبي او غيره] اى باحد قسمي الاكراه من التهديد بسبب التلف او الضرب [على بيع ونحوه] من العقود كالا جارة والهبة وغيرها [او اقرار] بشيئ منها [فمنع] ما فعل من العقود والاقرار بان يقول كذا في الاقرار [او امضي] بان يقول كنت صادقا فيه فالفسخ والامضاء مجازي الاقرار ذلك ان تجعل من قبيل الاكتفاء وفيه اشارة الى ان عقد المكره لم يكن باطله والى انه يلزم تصورات المكره قول وفعل اذ احتمل الفسخ فانه غير لازم وله الخيار بعد زوال الاكراه كما في الكافي وان كان له اكراه على اداء مال فباع جارية لاجله جاز البيع فلو قال للحامل من ابن اؤدي فقال بع جاريتك فلانة كان مكروها وهذه حيلة لمن ابتلى بذلك كما في الذخيرة ولو اكراهت بالضرب على الاقرار باستيفاء المهر فاقرت جاز عند ابني حنيفة رح واما عند ابني يوسف رح فان هدد بشيئ يحل به الدم و اشار عليها بالملاح ونحوه بطل الاقرار ولو اشار بغير السلاح جاز وعند محمد رح ان هدد بضرب ورمى في الخلوة في موضع لا يقدر على منعه بطل كما في الخلاصة وان ان الخيار في الفسخ للمكروه



لا للطائع على ما ذكر الحلواني كما في المدة لكن في الظهيرية لو كان البائع مكرها صح الفسخ للمشتري قبل القبض لا بعده ولو كان المشتري مكرها صح الفسخ للكل قبل القبض واما بعده فللمشتري [ويملكه] اي المبيع الذي سلمه البائع كرها بقرينة الانني [المشتري] [ان قبض] وفيه اشعار بان بيع المكره فاسد الا انه صار نافذا بالاجازة والتمن والمثلث امانة في يد البائع كما في الزاهدي [فيصح اعتاقه] ونحوه من تصرفات لا يمكن نقضه كالتدبير والاستيلاء والطلاق وفيه رمز الى انه لا يصح بيعه وهبته وتصدقته ونحوها من تصرفات يمكن نقضه ولا ينقطع حق الاسترداد وان تبادله الابدي بخلاف غيرها من العقود الفاسدة لان الاسترداد ثم لحق الشرع وهذا لحق العبد اي المكره وهو مقدم لحاجته وغني الرب تعالى كما في الكرماني وانه لو باع مكرها والمشتري غير مكره لم يصح اعتاقه قبل القبض واما في العكس فقد نفد اعتاق كل منهما قبله وان اعتقا معا قبله فاعتاق البائع اولى كما في الظهيرية [ولزمه] اي المشتري [فيتمه] اي المعتق يوم الاعتاق ولو معصرا كما في الزاهدي [فان قبض] البائع المكره [ثمنه] اي ثمن المبيع طوعا [او سلم] للمبيع [طوعا نفد] البيع فليس له الفسخ وفيه اشارة الى انه لو قبض الثمن مكرها لم يكن اجازة فوده ان كان قائما لا هالكا لانه امانة والى انه لو سلم المبيع مكرها فسد البيع لانه غصب من الجامل كما في الهداية وعبره من كتب الفروع والاصول فلا يليق بالمصنف ان يحكم بان الهداية لا يدكر حكمه وانه ينفذ ويحب القيمة وانما خص تحليل المبيع لانه لو علم الموهوب طوعا لم ينفذ لان الاكراه الى الهبة اكراه على التسليم اذ الموهوب لا يخرج من الملك بدونه بخلاف البيع [وحل] ووجب [بالملحى] من فسيه [شرب الخمر واكل الميتة ونحوه] من الاشربة والاطعمة المحرمة كغرب الدم واكل لحم الخنزير لان حالة الملحى كالمخمصة في خوف تلف النفس او العضو وفيه اشعار بانه لو اكراه بغير الملحى لم يحل شرب المحرم واكله فلو هدد بضرب سوط او سوطين لم يعتبر الا ان يقول لاضرب على عينك او ذكرك كما في النهاية وقال بعض ائمة بلخ ان الحبس في زماننا التعذيب فيباح تناول عند التهديد كما في الكشف وينبغي ان يباح عند التهديد باخذ كل المال [حتى ان صبر] عن تناول على التلف [اتم] واخذ بدمه لانه امتنع عن مباح والقى نفسه في مهلكة وكذا اثم من له المخمصة ولم يتناول وكلاهما ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه لم يأثم في كليهما لانتفاء الاثم عن المضطر كما في الكافي وذكر شيخ الاسلام ان المكره اثم اذا علم بالاباحة ولم يتناول واما اذا لم يعلم فقد رجونا ان يكون في سعة منه لانه يعذر بالجهل فيها وفيه خفاء كما في الذخيرة [ورخص] ولم يأثم [به] اي بالملحى [اظهار الكفر] واجراؤه على اللسان حال كونه [مطمئنا] قلبه بالايمان اي غير متغير عقيدته فان المشركين اكروهوا عما راى رض علي مبه صلى الله تعالى عليه وسلم فنبه مع طمانينة القلب به فقال صلى الله تعالى عليه وسلم ان هارو نفد اي ان عازرا الى

الأكراه نعد الى الطمانية وفيه إشارة الى انه لم يرخص بغير الملبى ركض باظهار الكفر به ولو قال بالطمانية والى انه لو لم يخطر بباله موت ما اكراه عليه من لفظ الكفر لم يكفر قضاء وديانة قلو شتم نبيا صلى الله تعالى عليه وسلم وقال لم يخطر ببالي شيع لم يكفر قضاء وديانة وما اذا شتمه وقال انما خطر ببالي رجل من النصارى فقد كفر قضاء لا ديانة كما في الذميرة [وبالصبر] عن الكفر على التلف [اجر] اي صار ماجزا وشهيدا فالامتناع عن التكلم بالكفر افضل وان قتل الا ترى انه صلى الله تعالى عليه وسلم سمي حبيباً حين الشهادة حيث اكروه المشركون على حبه صلى الله تعالى عليه وسلم فصبر على ذلك [و] رخص به [اتلاف مال مسلم] او ذمي بالاكل او غيره وبالصبر اجر وصار شهيداً كما في عامة الكتب لكن في الذميرة علقه بالرجاء لانه ليس هذا نظير حالة المخصصة من كل رجه من حيث ان العذر هنا من قبل العباد وفيه ايحاء بان ترك الاتلاف افضل ولذا قالوا ان تناول مال الغير اشد حرمة من شرب الخمر كما في الكرماني وذكر في قاضيه ان الشرك والفعل سواء وبانه رخص به شتم مسلم كما في المصنوع وبانه لو اكراه به على الافتراء على مسلم يرجي ان يسعه كما في الظهيرية [وضمن] في صورة اتلافه [الحامل] لان الفاعل آله وفيه رمز الى ان الحامل ضامن في صورة الاكراه على اكل مال مسلم كما في التتمة لكن في الخلاصة ان الفاعل ضامن والى انه ضمن بالاكراه على اكل طعام نفسه وهذا اذا لم يكن جامعاً والا فلا شيع عليه كما في الكشف والى انه لو اكراه بغير الملبى لم يرخص اتلاف مال مسلم ولو اتلف ضمن الحامل [لا] يرخص به [قتله] اي معلم وبالصبر اجر لان قتله لا يباح بحال [ويقاد هو] اي الحامل [فقط] اي لا الفاعل عند الطرفين ويقاد الفاعل عند زفر رح ولا يقاد واحد عند ابي يوسف رح لكن يجب الدية على الحامل في ثلث سنين وبحرم من الميراث دون الفاعل لكنه بائنه ويفسق ويؤد شهادته ويباح قتله للمقصود بالقتل ولو هدد بغير الملبى فقتل مسلماً كان القود على الفاعل عندهم وعزى الحامل كما في الظهيرية [رخص نكاحه] اي الفاعل ولو هدد بغير الملبى لان النكاح مما يصح مع الهزل وفي الاكتفاء اشعار بأنه لو اكراه بما زاد على مهر المثل لم يجب الزيادة كما في الذميرة [وطلاعه] واحدة اداكثر [وعتقه] اي اعتاقه ولو حكما اذا اكراه حتى يجعل الطلاق والعق بيل الزوجة والعبد او غيرهما فانه صح طلاق المفوض اليه وعتقه ويرجع المأمور على الامر بنصف المهر اذا لم يطل وبقيمة العبد ولو اكراه بوعيد القتل على الطلاق او العتاق فلم يفعل حتى قتل لم يائنه لانه امتنع عن ابطال ملك النكاح واتلاف المال كما في الظهيرية [ورجع] الفاعل [بقيمة العبد] على الحامل ولو معصراً لانه اتلف المال ولا سعاية على العبد والولاء للفاعل لانه المعتق وهذا هو الرجوع بالقيمة اذا اكراه بالملبى وما بغيره فلا ضمان فيه كما في الظهيرية [ونصف] اي رجع الفاعل بنصف المهر [المسمى] على الحامل او بالمتعة اذا لم يسم [ان لم يطل] الفاعل زوجته ولو حكما اذا لم يفعل بها فان الخلوة في ذلك كالوطي وفيه إشارة الى ان بطلانه بعد الخلوة لم يضمن الحامل شيئاً لاستقرار المهر قبل

الأكراهة في المضمرات والى ان الحامل اجنبي فلو كان زوجته لم يكن لها عليه شيء وهذا اذا اكرهت بالملجي واما بغيره فعليه نصف المهر كما في الظهيرية [و] صح [تدبره] بكل طاعة كالصوم والصدقة والعنق وغيرها لانه مما لا يحتمل الفسخ فلا يتأني فيه الاكراه [ويمينه] بشيخ من الطامعات او المعاصي او غير ذلك لما مرّ [وظهارة] بان قال لامراته انت على كظهر امي فيجوز عليه قربانها حتى يكفر ولا يرجع على الحامل بشيخ في الصور الثلث [ورجعه] اى لو اكره ان يراجع امراته فراجعها صح لانها استدامة النكاح [وايلاءه] بان حلف ان لا يقرب امراته [وفيه] اى في الايلاء لانه كالرجعة [واسلامه] حقيقة لانه انما يتحقق بالتصديق والافرار وقد عبر باللسان عما في القلب له اسلم من في السموات والارض طوعا وكرها [بلا قتل] له [لورجع] من اخلاه هذا لان في اسلامه شبهة دارية للقتل [لا] يصح [ابراؤه] من دين لانه اقرار بفرار الذمة وقد مر ان الاقرار بغير صحيحة [و] لا [ردته] عن الدين حتى لا تبين امراته منه لما مر من الرخصة في اظهار الكفر وهذا اذا اكره بالملجي واما بغيره فقد صح رده فتبين امراته كما في الظهيرية [وان زنى] رجل بشرابطه [حل] في جميع الاوقات عندهم [الا اذا اكرهه السلطان] اى اذا اكره ذلك الرجل فانه لا يحد عندهم وانما ذكر السلطان اشارة الى ان الاكراه عنده لم يتحقق الا من السلطان كما اشار سابقا الى انه يتحقق عندهما من غيره فمن الظن انه يتحد المستثنى والمستثنى منه وعليه ان يقول وان زنى لا يحد وذكرني عامة كتب الاصول والعروع انه اذا زنى يحد تياسا كما قال اولاً ثم رجع الى انه لا يحد استحسانا وهذا اذا اكره بالملجي واما بغيره فيحد بـالاخلاق كما يأتى في القسمين بـالاخلاق وفي تكبير الضمير اشعار بانها لو زنت بالاكراه لم تحد ولو بغير الملجي كما قالوا وفي لفظ الحد رمز الى ان الزنا لم يرخس بالاكراه ولو بالملجي حتى ان صبر اهر كالتقتل الكل في النسيئة والى ما عليه من رعاية حسن الاختتام كما لا يخفى هذا على ذوي الاهتمام \*

### \* [كتاب الحجر] \*

عقب بالاكراه مع اشتراك كل منهما في المنع لانه احوى بالتقديم في زمانه فكيف في زماننا واكتفى به عن الاذن لانه فك الحجر فيكون تابعا له [هو] يترك الحياء في اللغة مصدر حجر عليه اذا منعه فهو محجور عليه وقولهم المحجور بفعل كذا على حذف الصلة او على اعتبار الاصل فان الاصل حجره ثم اعتعمل حجر عليه ومنه ما سيأتي من كلامه وفي الشريعة [منع نفاذ القول] اى لزمه فانه ينعقد عقد الحجر موقوفا واللام عهدته اى قول شخص مخصص فلا يصدق على منع القاضي نفاذ اقرار المكروه مثلا واحتزبه عن الفعل فانه لا حجر فيه لانه لا يقتصر الى اعتبار الشرع بخلاف القول والاولى لزم القول فان النافذ اهم من اللازم كما في التوضيح على انه غير جامع لقول صغير غير عاقل

والمحقق به فانه لا يصح اصلا كما سنذكره [وسببه] اى سبب الحجر المنع من العوارض المكتسبة [الصغير المجنون] والعته فان الصغير في اول الفطوة عديم العقل فالحق به المجنون وفي الآخر الناقص فالحق به المحتوه فلا يصح قول الصغير والمحقق به اصلا كالبيع ونحوه ولا ينفذ قول العاقل والمحقق به الا باذن الولي فالمراد بالمجنون الذي لا يفقه اصلا اذ المفق كالعاقل [والرق] لانه ضعف حكمي جزاء للكفر ابتداء وحقا للعبد بقاء فيبقى رقيقا بعد الاسلام ولا ينفذ قوله كالاجارة ونحوها الا باذن مولاه لتعطل منافع خدمته باشتغاله بالتجارة [فضمنوا] اى الصغير والمجنون والرقيق [بالفعل] كاتلاف مال الغير اذ الضمان قد يجب بلا قصد كضمان النائم للتلغف بالانقلاب [واخر] الى وقت [العتق الاقرار] اى اثر اقرار العبد [بمال] لاحد لانه مكلف فينفذ اقراره في حق نفسه لاني حق مولاه ولذا يقع طلاقه لانه لا يبطل به ملك مولاه وفيه اشعار بان اقرار الصغير والمجنون وطلاقهما لا يصحان اصلا [وعجل] اقرار العبد [بحد وقود] لانه مركب من ذات مختص بمعنى العقل والنظر والفطنة وغيرها و مال محل معد لاقامة مصالح العباد وحق المولى يتعلق باعتباره وغيره باعتبار الاول فيحد ويقاد وفيه اشعار بان غير العبد من المحجورين لا يحد ولا يقاد كامر [ولا يحجر] حر مكلف عن التصرف في ماله كالشراء [بسهف] بفتححتين في اللغة السهف وفي الشريعة تبذير المال واتلافه على خلاف مقتضى الشرع والعقل فارثا كغيره من المعاصي كسررب الخمر والزنا لم يكن من السهف المصطلح في شيخ واطلاقه مشيرا الى ان السهف لا يحجر عن تصرفات يحتمل القسح ويؤثر فيها الهزل كالبيع والاجارة و عملا لا يحتمله ولا يؤثر فيه الهزل كالنذر واليمين ونحوهما لانه حر مخاطب كالرشيد وهذا عنده واما عندهما فيحجر عما يحتمله لا غير نظرا له لا زجرا ثم لا يصير السهف محجورا عند ابي يوسف رح الا بالقضاء ولا يصير مطلقا الا باطلاق القاضي وعند محمد رح ينحجر بدون الحجر وينطلق بترك السهف كافي الكافي وغيره والمختار قولهما على ما اشير اليه في التوضيح [ر] لا يحجر بسبب [فسق] لا يتبذير المال فان الفاسق اهل للولاية على نفسه واولاده عند جميع اصحابنا وان لم يكن حافظا لماله كافي الكرمانى ولا بسبب [دين] وان زاد على ماله فيطلب الغرماء من القاضي الحجر عليه لئلا يهب ماله ولا يتصدق ولا يقر بغيره آخر هذا عنده واما عندهما فيحجر عليه هذه التصرفات ونحوها مما يؤدي الى ابطال حق الغرماء فان الحجر بالدين لا يؤثر الا فيه ولذا جاز بيعه بمثل القيمة واما بالغبن مثلا فلا يصح ولو يسيرا ففسخ للشترى او ازال الغبن ثم المشايخ اختلفوا انه اختلاف مبتداء او مبني على مشكلة القضاء بالانلاس وعلى هذا لا يمكنه القضاء بالانلاس ثم الحجر بناء عليه عنده لان القضاء بالانلاس لا يتحقق في حالة الحيوة خلافا لهما فيشترط لصحة الحجر عندهما القضاء بالانلاس ثم الحجر بناء عليه والحجر بالسفه نعم جميع الاموال والدين يخص المال الموجود حتى ينفذ تصرفه في مال حدث بعده بالكسب ولا يثبت

الحجر بالدين مندهما الا بالقضاء كما في الذخيرة [وتحجر] عن الافتاء [مفت ماجن] وهو الذي لا يبالي ان يحزن حلالا او بالعكس فيعلم الناس حيلة باطلة كتعليم الرجل المرأة ان يرتد فيسقط عنه الزكاة اذ يتبين من زوجها كما في الذخيرة ويدخل فيه المفتي الفاسق كما في الملتقط والذي يقتضيه من جهل كما في قاضيخان وفيه اشارة الى ان كل حيلة يودي الى الضرر تجوز كما في التنجيس والمآجن من وعليه يحل ما جاء من الكراهة فكل حيلة لا تؤدي الى الضرر تجوز كما في التنجيس والمآجن من المجون والامم المجانة بالضم فيهما [و] عن المعالجة [طبيب جاهل] وهو الذي يسقى المرضى دواء مهلكا علم به اولاً كما في الذخيرة اذ ظن به دواء كما في الظهيرته [و] عن الاكتراء [مكاري مفلس] وهو الذي يأخذ كراء الابل وليس له ابل ولا ظهر يحمل عليه ولا مال يشتريه وعند اوان الخروج يخفي نفسه كما في الذخيرة اذ الذي مات دابته في الطريق ولم يوجد دابة اخرى بالشراء والاستئجار فيؤدي الى اتلاف مال الناس كما في الكافي فيحجر هؤلاء المفسدون للاديان والابدان والاموال اضراما بالخاص للعام وهذا رواية النواذر عن ابي حنيفة رح وظاهر الرواية انه لا يحجر المكلف السحر كما في الظهيرية [واذا بلغ] الصغير [غير رشيد] اي غير صالح في العقل فلا يحفظ المال [لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة] فيعتد يسلم اليه وان لم يوشد لان هذا السن لا ينفك عنه الرشيد الا نادراً او الحكم في الشرع للغة وهذا عند ابي حنيفة رح ملن ما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه ما اسند اليه عهد رح وليس يذهب له لانه اشترط الرشيد للتسليم كما في الذخيرة وفيه اشارة الى انه لو بلغ رشيداً ثم صار صفيها لم يحجر عنده خلافاً لهما كما في الكافي [صح تصرفه] اي تصرف غير رشيد في ماله من البيع ونحوه [قبله] اي قبل مضي هذا السن وهو خمس وعشرون سنة [وبعد] اي بعد مضيه [يسلم] اليه ماله [بلا رشيد] كما اشار اليه السابق وهذا كله عنده واما عندهما فلا يصح تصرفه قبله ولا يسلم اليه بلا رشيد وان مرم لكن لو حجر غائب وتصرف في ماله قبل العلم بالحجر صح عندهما كما في الذخيرة [وحبس القاضي] بطلب الدائن [المدين] السحر [لدينه] اي لقضاء دين عليه ككلهم والكفالة لا يبيع ماله لاجله كما ظن لان البيع غير متعين لذلك لا مكان القضاء بالاستيهاب والاستقراض واخذاً لصدقة وغير ذلك كما في الكرماني وفيه اشارة الى انه لا يجوز للقاضي ان يبيع ما له الا برضاه وهذا عنده واما عندهما فيجوز اذا امتنع عن بيعه وهذا في المدين الجاهر بخلاف بين المشايخ ملن قولهما واما في الغائب فلا يجوز عند بعضهم كما في الذخيرة [وقضى دراهم دينه من دراهمه] اي لو كان دينه دراهم وله دراهم قضى القاضي ذلك من ذاك ولو بلا رضاه بالاجماع لان للدائن حق الاخذ من جنسه بلا رضاه فللقاضي ان يعينه [و] قضى [دنانيره] اي دنائير دينه [من دنائيره] لما مر [وباع] القاضي [كلاً] من دراهمه ودنائيره [لقضاء الاخر] منها استحساناً لانها متجددان في الثمنية والقياس ان لا يباع ولذا لا يكون له ان يأخذه جبراً اي من غير قضاء

بخلاف جنس الحق كما في الكرمانى [ لا ] يبيع عنده القاضي لدينه [ عوضه وعقاره ] لا غرض الناس في الاعيان ويبيع عندهما فيبدء بالنقود ثم بالعروض ثم بالعقار وفي رواية يبدء بما تلف من العروض ثم بما لم يتلف منها ثم بالعقار كما في النهاية ولا يبيع دستا من ثياب بدنه وقيل دستين ليكون بدلا عند الغسل كما في الكافي ولا يبيع مسكبه كما في الننف وغيره [ ومن افلس ومعه ] وفي يده [ عرض شراه ] بلا اداء ثمنه [ فبأنه اسوة ] اي مشارك [ للغرماء ] في ذلك فيبيع ويقسم ثمنه بينهم بالحصص اذا كان الدين كله حالا واما اذا كان الدين بعضه حالا فيقسم بين غرماء الحال ثم بعد انقضاء الاجل شاركهم فيما قبضوه بالحصص وفيه اشارة الى ان المبيع ان كان في يد البائع فالبائع اولى من الغرماء كما في المضمرات ولما كان الصغر من اسباب الحرج بين نهايته فقال [ وبلوغ الغلام ] اي صيرورته بحال لو جامع انزل كما في الكرمانى [ بالاحتلام ] [ غاب ويدن بأب ] [ والاحبال ] [ آتسن كردن ] [ والانزال ] [ به اشدن آب ] [ و ] بلوغ [ الجارية ] اي انشئ الغلام [ بالاحتلام ] والحيض [ والحبل ] بفحنتين [ آتسن مشن ] وذالا يكون بلا انزال منها ولذا لم يذكر الانزال ولاحتمن ان يقول بلوغ الصغير بالاحبال والانزال والاحتلام والصغيرة بهما والحبل والحيض [ فان لم يوجد ] فيهما شيىء من الاصل وهو الانزال والعلامة وهي البراقي [ فحين ] اي فيبلغان حين [ يتم ] لهما خمس عشرة سنة [ كما هو المشهور ] ربه يقتضى [ لقصور اعمار اهل زماننا وهذا عنده وعن ابي يوسف رح حين نبت له العانة ونهض لها الشلبي واما عنده فحين يتم لها سبع عشرة سنة وله ثمانى عشرة وفي رواية تسع عشرة سنة وفي رواية ثمانى عشرة مع الطعن في التاسعة وفي رواية ست عشرة وفي رواية خمس عشرة فقال مدر الاسلام لاخلاف بين هذه الروايات لان خمس عشرة للغلبة على اهل الزمان والبراقى لزيادة الاحتياط كما في المضمرات وغيره [ وادنى مدته ] اي البلوغ [ له ] اي للغلام [ اثنتا عشرة سنة و ] ادنى مدته [ لها ] اي للجارية [ تسع ] من سنين على المختار كما في احكام الصغار [ فصدقا ] اي الغلام والجارية [ حينئذ ] اي حين اذ ينتم لهما هذه اللمدة [ ان اقرباه ] اي بالبلوغ بان قالوا احتملت مثلا لان ذلك يعرف من جهتهما وفي اقرار الاحكام انه لا يصح اقراره قبل انشئ عشرة سنة وكذا بعده الا ان يكون بحال يحتلم مثله عادة وفي الثامن عشر من نكاح الخلاصة ان حد المراهق اثنتا عشرة سنة او ثلث عشرة وفي العمادي عن محمد رح لا يصدق غلام خضر شاربه وبنبت عاتنه وهو اقل من خمس عشرة سنة كما لا يصدق جارية ثم خلقها وهي اقل منه ولا يخفى ما في الاشارة الى انتهاء الحرج وابتداء الاذن في هذا المقام من رعاية حسن الاختتام ووجه تعقيب ما ياتي من الكلام \*

[ **فصل** ] مكذا في كثير من النسخ وفي بعضها بدله كتاب الماذون اي الاذن فهو مصدر كمعسور وان كان الظاهر انه صفة الا انه يحتاج الى حذف المضاف والصلة في الكرمانى يقال هو ماذون له وهي ماذون لها وترك الصلة ليس من كلام العرب [ الاذن ] لغة اعلام باجزة

و رخصة في الشيعي وشريعة [ فك الحجر ] ازالة السيد ما عرض للعبد من منع نفاذ التصرف الصادر  
 ازالدائرينه وبين النافع في ماله بناء على حق له في رقبته وكسبه كافي النخيرة [ واسقاط الحق ]  
 النابت للسيد في الرقبة والكسب مستدرك لزيادة الايضاح [ ثم يتصرف العبد ] الاول ان يقال  
 الاذن ان يفك حجر عبده فيتصرف على فكه فيعطى على فعلية وينمى على انه لا يصير مطلقا بمجرد  
 الفك بل بالعلم به الا نوى انه لو اذن له ثم تصرف بلا علم به لم يصح تصرفه كافي النخيرة [ لنفسه ]  
 لالسيد بطريق الوكالة [ باهليته ] وهي كون الانسان بحال لو باشر التصرف استفاد موجه شورا وفيه  
 اشارة الى ان العبد قبل الاذن وبعده اهل للتصرف الا ان حق السيد مانع لاثرة قبل الاذن واما  
 بعده فيتصرف كالحر فيملك ملك البدن ولذا تصرف ما استفاد الى قضاء دينه ونفقتة ويكون ما استغنى  
 منه للمولى والى ان الملك على نوعين منتقل ومستقر لم يثبت لغير الحركى الكافي والاوّل ان يعرف  
 الاذن على وجه يتناول ازالة حجر الصبي والمعتوه وغيرهما. ولعله اكتفى به و اشار الى غيره  
 مقايسة ثم فرع الى التصرف لنفسه ثم على ذلك الحجر تقرّبا مشورا فقال [ فثم يرجع بالعهد ]  
 اي يحق التصرف بطلب الثمن وغيره فعلة بمعنى مفعول من عهده اي لقيه [ على سيده ]  
 لانه يتصرف لنفسه بخلاف الوكيل [ ولو اذن يوما ] زكوة من اليوم المعين والليل والشهر والسنة  
 او مكانا [ فهو ماذون الى ان يحجر ] لان الازالة اسقاط لا يقبل التوقيت كالطلاق فان قيل ينبغي  
 ان لا يكون له ولاية الحجر لان الساقط لا يعود قلت بقاء ولاية الحجر باعتياز بقاء الرق فكان  
 في الحجر امتناع عن الاسقاط فيما يستقبل الا ان الساقط يعود وفيه اشعار بان تعلق الاذن  
 بالشرط جازيا كاضافته الى المستقبل كافي النخيرة [ ولو اذن ] السيد عبده [ في نوع ] من التجارة  
 [ هم اذنه ] سائر انواعها حتى لو اذن بشراء الخنز ونهى عن شراء البقر كان اشراء البقر وغيرها وان  
 لم يكن العبد مهتديا الى التصرف من غير الخنز والسيد عالم به فان قلت انه ازال الحجر حق  
 تصرف خاص قلت نعم الا انه يوجب الرضاء بتعطيل منافعها مطلقا والتخصيص لغو كافي الكرمانى  
 [ ويتبى ] الاذن له [ صريحا ] كما اذا قال له اذنت لك في التجارة اى في كل تجارة اذ قال له اشترى  
 ثوبا وبعه او قال آجر نفسك من الناس فانه صار ماذونا لانه امر بالعقد المتكثرة بخلاف ما لو قال له  
 اشترى الكسوة او آجر نفسك من فلان في عمل كذا فانه لم يصير ماذونا لانه امره بعقد واحد وقد  
 صح ان يكون استخدا ما فلو لم يصح للاستخدام صار ماذونا وان امره بعقد واحد كما اذا غصب العبد متاعا  
 وامره السيد ان يبيعه فانه صار ماذونا لانه لم يمكن ان يجعل استخداما لا ليسد وهذا ظاهر ولا  
 للمالك لانه لم يعمل له وعلى هذا الاصل يخرج جنس هذه المسائل كما في النخيرة [ و ] يثبت  
 [ دلالة كذا اذناه ] بالقلب [ سيده يبيع ] ماله اذ مال غيره بيعا صحيحا او فاسدا [ ويشترى ] بذلك  
 ولو خيرا [ دمكت ] بلا نهى فانه يصير ماذونا فيما يستقبل فيصح تصرفاته فيه لا فيما يبيع من

مال حيد في الحال لانه لابد فيه من الاذن الصريح بخلاف ما اذا اشترى من ماله وتماه في النخيرة وفيه اشعار بأنه لو حلف ان لا ياذن عبده للتجارة فزاد كذلك حنث وهذا ظاهر المذهب ومن ابي يوسف وح انه لا يحنث كما في العمادي وينبغي ان يستثنى عبدا كان سيده قاضيا فانه اذا رآه يبيع ويشترى وسكت لا يصير ماذونا والتصرف الذي يباشره لا ينفذ كما في الطهيمرية [ فيبيع ] اى يصح بيعه بعد اخذ الاذن [ ويشترى ] كذلك [ ولو ] كانا [ يبيعن فاحش ] لانه تجارة وهذا عنده واما عندهما فلا يصح بالغبين الفاحش لانه متمرد وطعن هذا الصبي والمكاتب الماخرون [ و يوكل ] الماذون احدا [ بهما ] اى بالبيع والشرء لانه قد لا يتفرغ بنفسه وفيه اشعار بأنه يبضع اذا لبصاعه تركيل بالبيع كما في النخيرة [ وبرهن ] الماذون شيئا من ماله [ ويرتهن ] شيئا من مال غيره لان الاول ايفاء والثاني احتياط فيكونان من توابع التجارة [ ويتقبل ] ويأخذ [ الارض ] الموات من الامام للاحياء كما في الكرواني او يأخذها اراض الصلح منه مسافة كما في المغرب [ ويأخذها ] اى يأخذ الماذون من الامام او غيره ارضا محمية [ مزارعة ] لانه ان كان البذر من قبله فهو مستاجر للارض ببيع بعض الخارج وفي العكس مرجح نفسه من رب الارض ببعضه وفيه اشارة الى جواز دفعه الارض مزارعة لانه ان كان البذر من قبله فهو مستاجر والا فهو جرح كما في النخيرة وبما ذكرنا من المعنى المتبادر لا ينبغي مما قبله كما ظن [ ويشترى بذرا بزرعه ] اى يجوز ان يزرع وان احتاج الى شراء البذر بالذال المعجمة وهو حب البقل وغيره كالتمر [ ويشارك ] غيره [ عتانا ] لانه وكالة لا مغاوضة لانها كفالة وكالة مع الماذون لا يحللك الكفالة الا اذا اذن بها مرة واحدة فانها تصح واما اذا اذن بالمفاوضة مرة واحدة فللجواز وحه كالعندة وتماه في النخيرة [ ويدفع المال ] مضاربة [ ويأخذ مضاربة ] لتحصيل الربح [ ويستاجر ] ما يحتاج اليه كالحب والدابة والبيت والارض وغيرها [ ويؤجر نفسه ] فيما يده له من الاعمال [ ويقر بوديعة ] لاحد لان الاقرار من توابع التجارة كما في الهداية وفيه اشعار بان الماذون بالتجارة ماذون باخذ البديعة كما في المحيط وغيره لكن في رديمة الحقايق خلافه [ وغصب ] اى يقر بغصب من احد المامر [ ودين ] اى يقر بدين واقع بسبب التجارة عليه لاحد سواء كان اجنبيا او ولدا او ولدا ازوجة وهذا عندهما واما عنده فلا يصح اقراره به الا لجنبى كما في التلثم فلو اقر جنباية ازمهر لم يصح فلم يوصل به الا بعد العتق [ ولو ] كان الاقرار بهلله الامور [ بعد الحج ] لان المصحح للاقرار هو اليد دون الاذن واليد باقية وهذا عنده واما عندهما فاقارعه بعد الحجر لا يجوز لان الحجر ابطال اليد وكذا لم يعتبر الحجر [ ويهدي طعاما ] اى ما كولا لا الدراهم والدنانير لاستيلا ب القلوب [ يسير ] قليلا لا كثيرا فان كان مال التجارة عشرة آلاف درهم فاذل من داني ملن ما قال بعض المشايخ كما في النخيرة [ ويضيف من يطعمه ] للاستيلا ب كما في الهداية وفيه اشعار بان يضيف استحسانا من لم يطعمه ايضا لميل قلوب الناس كما اشير اليه في النخيرة والمراد الضيافة



الميسرة لا الكثيرة والفصل بينهما ما افتى عهد بن سلمة مما ذكرنا في الهداية على ما في الذخيرة وفيه رمز إلى انه لا يتصلق أصلا على ما قال بعضهم كافي الخلاصة والى انه لا يجب أصلا لكن في الذخيرة انه لا يتصلق ولا يجب درهما فصاعدا ويملك ما دون ذلك والى ان الحجور لا يهدي احدا ولا يضيقة وعن ابي يوسف رح لا بأس بدعائه بعض رفاقه الى قوت يومه لا قوت شهره لان مولاه يتضرر باعطائه ثانيا وكذا بعدم الاعطاء لانه قد ضاع حينئذ كافي الكافي [و] يضيف [من يعامله] اى المأذون من التجار لاستمالة قلوبهم وقد مر المراد من الضيافة نفق في حق العامل [ويحط] المأذون [من الثمن] اى ثمن مبيع [بعب] اى بسبب عيب وجد في مبيعه [قد راعه] بين التجار لانه من صنيعهم كافي الكافي وفيه اشعار بان لا يحط اكثر مما عهد بينهم لكن في شرح الطحاوي ان الحط اذا لم يكن فاحشا يجوز اجماعا واما اذا كان فاحشا فيجوز عنده خلافا لهما وبانه لا يحط بغير عيب وهذا بالاجماع كالا يبرأ على ما في الخلاصة [ولا يزج] رقيقه من العبد والامة لان التزج ليس بتجارة فلا ولاية له في ذلك الا باذن المولى وهذا عند الطرفين واما عند ابي يوسف رح فيزوج امته كافي الذخيرة [ولا يكاتب] المأذون رقيقه وان لم يكن عليه دين لان الكتابة ليست بتجارة وفيه اشعار بانه لا يعتق اذ العتاقة فرق الكتابة كافي المحيط [وكل دين] مبتلأ خبره يتعلق برقيقته [وجب] على المأذون [بتجارة] هي مبادلة مال بمال مثل ثمن وجب بالشراء او باستحقاق المبيع بعد التسليم الى المشتري او بهلاكه قبله ومثل نقصان مبيع اذا عيب وامتنع رده بسبب [او] وجب [ما هو في معناها] اى في حكم التجارة [كغرم وديعة] اى ضمانها كما اذا اذع رجل مأذونا مالا ثم طلبه منه فانكره ثم هلك ثم اقربه فانه ضمن لان المودع صار غاصبا بالحجود وضمان الغصب في حكم ضمان التجارة لان المضمونات تملك باداء الضمان والغرم بالضم ما يلزم اداءه من الدين [وعصب وامانة] كالعارية ومال الشركة والمضاربة والجاراة [جدها] اى حجب المأذون الا الامانة فان الغصب غير مقيد به والوديعة اخص منها وانما ذكرها تبعا للهداية والوقاية [دعقر] اى مهر مثل [وجب] على المأذون [بوطي] جارية [مشتراة بعد الاستحقاق] ظرف رجب فان هذا العقر وان رجب بسبب الوطي الا انه مستند الى الشراء ولهذا سقط عنه الحد فيكون في حكم الشراء واحتزبه عما وجب عليه بالتزويج من المهر فان التزويج ليس في معنى التجارة كدافي الكوراني وما ذكرنا ظهوره مثال لما هو في معناها وبه صرح النهاية والكفاية فمن الظن انه لا تطابق بين الامثلة وفي كلامه تسامح فانه مثال للدين وجب بتجارة على انه يجوز ان يكون ذكر الامثلة كالتفريع السابق مقشرا [يتعلق] ذلك الدين [برقيقته] اى المأذون وفيه اشعار بانه لو باع مائة بعد الدين كان باطلا فليل معناه انه هيبطل لانه موقوف على اجازة الغرماء وقيل انه فاسد لانه لو اعتقه المشتري بعد القبض لصح ولزمه قبضته فلا يكون موقوفا كافي الذخيرة [يباع فيه] اى يبيع القاضي المأذون في ذلك الدين بطلب

الغرماء وان لم يرض بذلك سيده كادل عليه اطلاقه وهذا اذا كان السيد حاضرا فان غاب لا يبيعه لان الخصم في رقبته هو السيد وبيعه ليس يحتم فان لهم استمعاء المأذون كما في الذخيرة وايضا لا يباع اذا قضى السيد ديونه كما في الهداية وقوله يباع مشعربانه لا يباع الا مرة دفعا للضرر عن المشتري فلو لم يف الدين يطالب بالباقى بعد العتق وانما يباع في النفقة مرة بعد اخرى فانها وجبت شيئا فشيئا كما مر في النكاح [ويقسم ثمنه] بينهم [بالخصص] اى بمقدار نصيب دين كل واحد منهم ثم ان فصل من دينهم شيىع منه فللسيد وان لم يكن في الثمن وناه نسياتي [و] يتعلق [بكسبه] اى المأذون وفيه اشعار بانه يشترط حضور المأذون في بيع كسبه لانه الخصم فيه ولا يشترط فيه رضاه ولا حضور سيده كما في الذخيرة قل [حصل] ذلك الكسب [قبل] ذلك [الدين او] حصل [بعده] فيباع فيه ويقسم بالخصص [و] يتعلق [بما] يشبه كسبه كما اذا وهب له [واتهب] اى قبل تلك الهبة والاولى ان يقدم بيع الكسب على الرقبة فانه لا يباع المأذون ان كان له كسب يفي بدونه لان الدين ابتدا يقضي من ايسر المالين والكسب ايسر من الثمن وهذا اذا كان الكسب مالا حاضرا واما اذا كان غائبا يرجي قدمه اودينا يرجي خروجه فلا يبيعه القاضي الا اذا لم يقدم المال او لم يخرج الدين ولم يقدر مدة تلزمه ومن مشائخنا من قال ان مدته مفروضة الى راي القاضي ومن ابي بكر البلخي ان مدته ثلاثة ايام كما في الذخيرة وهذا كله على قول العلماء الثلاثة واما عند زورح فلا يباع رقبته ولا ما اتهب لانه لاحق للغرماء في ذلك [لا] يتعلق ذلك الدين [بما اخذه سيده] من كسبه [قبل] ذلك [الدين] لانه فرغ من حاجته في ذلك الوقت وفيه اشارة الى انه يتعلق بما اخذه بعد الدين فيسترد منه كما اذا كان على المأذون دين خمسمائة وكسبه الف فأخذه السيد ثم لحقه دين خمسمائة اخرى فانه يسترد الالف من السيد لان كلا من نصفى الالف صالح لاداء الدين فيكون اخذه الالف بغير حق كما في الكوماني [وطولب] المأذون [بما بقى] من دينه اذا بيع رقبته [بعد عتقه] اذ لهم الخيار في القليل العاجل بالبيع والكثير الاجل بالسعاية لا في الجمع بينهما ولا في الطلب من السيد لانقطاع تعلقه به [وللسيد اخذ غلة] اى اجرة [مثله] كمغرة دراهم في كل شهر مثلا [مع وجود دين] عليه استعسافا وفيه اشعار بان للسيد ان يأخذ منه غلة قبل وضع الضريبة وقبل لحوق الدين وان يأخذ أكثر من غلة مثله قبل الدين وان لا يأخذ الاكثر بعده وان وضع الضريبة بعد الدين كما في الكوماني [والباقى] من غلة مثله [للوغرماء] فيقسم بينهم بالخصص [ويستخرج] المأذون غير المدبر عندهم [ان ابقى] لان الاباق يمنع ابتداء الاذن فكذا يمنع بقاءه فلا يلزم شيىع من تصرفاته كالبيع وهل يعود الاذن ان عاد من الاباق لم يذكره محد رح واختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يعود كما في الذخيرة وفيما ذكرنا اشارة الى انه لو اذن الاباق لم يصلح لاذن لكن في الهداية اشارة الى انه قد صح اذنه كاذن العبد المغصوب فانه قد صح الا انه لا يبطل اذنه به وفصل في الذخيرة

بأنه ان اقر الغاصب اركان للمالك بينة حاضرة عادلة فقدم الاذن والا فلا [او مات سيده] لان  
الاملية لازمة في ابتداء الاذن فكذا في بقائه وقد فقدت بالموت [او جن] سيده ويجوز ان  
يكون الضمير للماذن فانه انجزيه ولم يعد اذنه بالافاقه كما في المضمورات جنونا [مطبعا] بالكسر  
اي دائما فان جن غير دائم فالعبد ملئ اذنه لانه يكون حينئذ بمنزلة المريض كما في الكرماني وعن  
ابي يوسف رح ان المطبق اكثر المنة فصاعدا وعند محمد رح منه فصاعدا كما في النخيرة وعند  
ابي حنيفة رح يفوتش الى راي القاضي وبه يقتضى فان مست الحاجة الى التوفيق فاذنى بسنة كما في تنمة  
الواقعات [اولحق] سيده او الماذن فانه على الخلاف الاتي كما في المضمورات [بندار الحوب مرتدا]  
وحكم القاضي بلحاقه فانه حينئذ يموت حكما حتى يقسم ماله وهذا عندهما واما عنده فبمجرد  
الارتداد صار تصرفاته موقوفة كما مر [او حجر] سيده [عليه] اي للماذن ويجوز ان يكون حجير مبنيا  
للمفعول وعليه مفعول ما لم يسم فاعله هذا قد اتد ما ذكرنا من جواز ارجاع الضمير للماذن [بشرط  
ان يعلم] الماذن بالحق [هو] للعطف [واكثر اهل موقه] فان حجير بمحض من رجل او رجلين او  
ثلاثة لم ينحجر لانه كان مادونا بالاذن عاما فلو كان الاذن خاصا بان اذن بمحض من معدودات الحجر  
بالحجر بشرط ان يعلم العبد والمعدودات كما انحجر بالحجر بمجرد علمه اذا اذن بمحض منه لا غير  
يثبت الاذن بخبر الواحد اجماعا واما انحجر فكذلك عندهما واما عنده فيشترط احد وصفي  
الشهادة العادلة او العدد وذكر هذا الاشتراط في الزيادات بلا ذكر الخلاف والظاهر انه قول محمد  
رح وحينئذ يكون ذلك منه رجوعا عنه كما في النخيرة [و] ينحجر [الامة] الماذونة [ان استولىها]  
سيدها استحسانا خلافا لفر رح اعتبارا للبقاء بالابتداء [وضمن] سيدها حينئذ [قيمتها] اي قيمة  
المعتولة المدبونة [للفريم] لانها لا تباع بفعل سيدها وانما لم يضمن اكثر من القيمة لانه انما حبس  
رقبته لا غير [ولو شمل دينه] اي دين الماذن [ماله وربيته] جميعا [لم يملك سيده مامعه] اي ما في  
يده من المال عنده لانه متصرف لنفسه وانما وقع المال للسيد خلافة بعد فراغه عن حاجته واما  
عندهما فيملك ما معه لانه فرع الرقبة وهي ملك السيد بالخلاف ولذا يحل وطي الماذونة وتعلق  
حق الغرماء بها لا يمنع ملكيتها للسيد وانما وضع في احاطة الدين بالرقبة والكسب معا لانه ان  
لم يستغرق بهما فقد ملكه بخلاف كما في الكافي ثم فرع على هذا الاصل مسئلتين فاشار الى الاولى  
فقال [فلم يعتق] عبد معه [باعتقه] اي اعثنى السيد عنده وعق عندهما في صورة عدم الاحاطة  
عند الكل ثم يضمن السيد عندهما قيمته اذا كان موصرا ويسعى المعتق اذا كان معسرا ثم يرجع  
عليه كما في الحقايق ثم شرع في الثانية فقال [ويبيع] هذا الماذن ما معه [من سيده بالقيمة] اي  
بمثل القيمة او اكثر لانه غير متهم في ذلك وفيه ايماء الى انه لو باع من سيده باقل من القيمة  
ولو بصيرا لم يجوز ولو باع به من اجنبي جاز لعدم التهمة وهذا عنده واما عندهما فيبيح من سيده

مطلقا الا ان السيد مخبرين ارادة الغبن وبين نقض البيع ويبيع من اجنبي بالغبن البعير لا الفاحش  
وقيل الصحيح ان قوله كقولهما كما في الكافي [و] يبيع [سيدة] ملكه [منه] اي من هذا الماذون  
[بها] اي بمثل القيمة [او باقل] منها عندهم لان فيه نفع الغرماء [فان باع] سيدة ماله من هذا  
الماذون [باكثر] من القيمة ولو بيع [نقض] السيد البيع [او حط الفضل] عن القيمة صيانة  
لحق الغرماء كما في المبسوط بلا ذكر الخلاف لكن في المحيط وغيره انه عندهما واما عنده فالببيع  
فاسد وان اسقط المحاباة وكان الغبن يميروا [وبطل ثمنه] اي سقط عن ذمة هذا الماذون ثمنه يبيع  
باعه سيدة منه [ان سلم] السيد [مبيعه] اليه [قبل قبضه] اي قبض الثمن اذ بالتسليم بطل حق  
السيد في الحبس وهو لا يستوجب على عبده ديناً وفيه اشارة الى انه لو كان الثمن عرضاً كان للسيد  
مطالبة منه كما اذا اودعه عنده او غصبه منه كما في الكرماني وغيره وفيه اشعار بأنه لو اخذ العبد  
من مال سيده شيئاً ثم اعتق كان للسيد مطالبة عنه او عن وارثه [وله] اي للسيد [حبس مبيعه]  
عنده [لثمنه] اي لاستيفاء ثمنه عن الماذون فان المبيع وان زال من ملكه الا انه قد بقي ملك  
السيد حتى وصل اليه الثمن وانما قيد الماذون بالمدينين اشارة الى انه لو لم يكن مديونا لم يجز بيعه  
من السيد ولا يبيعه منه كما في المغني [وصح اعتاقه] اي اعتاق السيد عبدا له ماذونا [مديونا]  
لبقاء ملكه وفيه اشارة الى ان اعتاق غير المدينين صحيح بالطريق الاول [وضمن سيدة] للغرماء  
[الاقبل من قيمته ومن دينه] لانه اتلف حقهم فان كان الدين اكثر طولب بالباقي بعد العتق وفي  
التقييد اشعار بأنه لو اعتق المديون الولد ماذونين لم يضمن لعدم اتلاف الحق [ولو اشترى  
وباع] من قال انه عبد فلان [ساكتا] غير مخبر [عن اذنه وخبره فهو ماذون] استحسانا فصح  
تصرفاته رعاية لما هو الاصل في المعاملات من العمل بالظاهر وفيه اشعار بأنه لو اخبر بالاذن لكان  
ماذونا وان لم يكن عدلا لحاجة الناس كما اشير اليه في الهداية وغيره [ولا يباع] هذا العبد [لدينه]  
صيانة لحق السيد [الا اذا اقر سيده باذنه] واقاموا البينة عليه فانه يباع حينئذ وفيه اشعار بأنه  
يباع كسبه بدون اقراره لانه حق العبد بخلاف الرقية كما في الكافي [وتصرف الصبي] اي جميع  
تصرفاته اذا كان عاقلا [ان نفق] له من كل الوجوه [كالا سلام] فانه نافع بلا ضرر في الدنيا والاخرة وحرمانه  
من ميراث ابيه الكافر ومفارقته عن زوجته الكافرة لا يضافان الى احلامه بل الى كفروهما وان سلم فهما  
من احكامه اللازمة دون الاصلية التي احدهما سعادة الدارين [والا تهاب] اي قبول الهبة وكذا  
قبضها والصدقة وغير ذلك [صح بلا اذن] من الولي له لانه كالبالغ فيه [و] تصرفه [ان ضر] له  
من جميع الوجوه [كالطلاق والعتاق] ولو على مال فانهما وضعا لازالة الملك ومضى ضرر محض ولا يضره  
سقوط النفقة بالاول وحصول النوايب بالثاني وغير ذلك مما لم يوضع لذلك اذا لاعتبار للوضع ومثلها  
الهبة والصدقة وغيرهما [لا] يصح ذلك منه انعقادا [وان اذن به] الصبي من قبل الولي بذلك

التصرف لان الصبي مظنة الاشفاق لا الاضرار وفيه إشارة الى انه لو اجاز هذه التصرفات بعد البلوغ لم يصح نعم لو كان اجازته بلفظ يصلح لابتداء العقل صح كما اذا قال بعده اوقعت ذلك الطلاق والعتاق فانه يقع كما في جامع الصغائر الى انه لا يصح هذه التصرفات من غيره كالاب والوصي والقاضي لان فيها ضررا له ويستثنى مواضع الضرورة من قواعد الشرع ولذا لو تحقق حاجة الى الطلاق والعتاق من جهة لدفع الضرر صح ذلك حتى انه اذا كان مجبوا بأوصافه امراته فيه فقد فرق بينهما وكان ذلك طلاقا عند بعض اصحابنا واذا كاتب وليه نصيبه من عبد مشترك بينه وبين غيره واستوفى بذلك الكتانة فقد صار الصبي معتقا نصيبه ولذا ضمن قيمة نصيب شريكه ان كان موصرا كما في اصول السرخسي [ وما دفع ] من تصرفه مرة [ وصر ] اخرى [ كالبيع والشرء ] فانه بالنظر الى حصول الثمن دفع والى زوال الملك ضرر كذا الاجارة والنكاح وغيرهما [ علق ] نفاذه [ بأذن وليه ] فانه صح انعقادا حتى لو اجاز ذلك بنفسه بعد البلوغ صح كما في الجامع [ بشرط ان يعقل ] اي يعرف [ البيع ساليا ] زائلا للملك [ والشرء جالبا ] له وميز الغبن اليحير من الفاحش فان كل صبي اذا لقن البيع والشرء يتلفنهما على ما قال شيخ الاسلام كما في الذخيرة وغيره [ ووليته ] اي ولي الصبي في النفس والمال [ ابيه ثم وصيه ] اي وصي الاب من خليفة له بعد موته في الحفظ والتصرف فيهما ثم وصي جدته ثم وصي رصيه [ ثم جدته ] اي جد الصبي ابو الاب وان علا لا ابوالام [ ثم وصيه ] اي وصي الجد ثم وصي رصيه [ ثم القاضي ] وفيه اشعار بان الولي من قبيل الاولياء بالطريق الاول [ اوصيه ] اي من نصبه القاضي للولاية في ماله وانما عدل من كلمة الترتيب الى التسوية اشعارا بصحة ولاية كل من الولي والقاضي ووصيه بعد موت وصي وصي ابنه وشار في هذا الكلام الى انه لا يجوز اذن الام للصغير وكذا اذن اخيه وعمه وخاله لانه ليس لهم ولاية التصرف في ماله وتام الكلام في اصول الاحكام [ ولو اقر ] الصبي المأذون للولي او غيره [ بما معه من كسبه ] اي من عين ارددين [ اذ ارثه ] بما ورث عن ابيه او غيره [ صح ] ذلك الاقرار في ظاهر الرواية لانه بالاذن كالبالغ وعنه انه لا يصح لان الحاجة في صحة الاقرار بما معه للحاجة اليه في التجارة وهي مفقودة في المورث كما في النهاية ولا يثنى ما في لفظ الصحة والارث والوصية من الاشعار بالانتماء ويكفي فيما يلزمه مع المناهضة للشرع من رعاية حسن الاختتام \*

## \* [ كتاب الوصايا ] \*

عقبه بالمأذون لانه متعلق بما بعد الموت وانما جمع الوصية اشعارا بكثرة انواعها وان كان اللام يرد الى جنس الايصاء [ هي ] اي الوصية لغة اسم من الايصاء كالوصاة بالفتح والقصر والوصاية بالفتح والكسر يقال اوصيت اي فوّضت الى زيد لعمرو بكنا فهو موصي وذلك وصى ويقال له الموصى اليه وموصى له والمال موصى به ويقال له الوصية كما في النهاية والقاموس وشريعة [ انجاب ] هو الزام

شيع من مال او منقعة لله تعالى ازلغيره وهذا شامل للبيع والاجارة والهبة والعارية وغيرها [بعد الموت] مخرج لكل فانها انتجاب في حال الحيوة وانما سمي بالوصية لان الميت لما اوصى به وصل ما كان من امر حيوته بما بعده من امر ماته يقال وصيت الشيع بالشيع اذا وصلته به كما في الكرمانى [و نثبت] الوصية عند الجمهور في وجوه الخير لتدارك التقاصير وفرضت عند بعض في حق الولدين والاقربين غير الوارثين وجبت على الغني عند بعض في حق الكل والاول الصحيح كما في الزاهدى [باقل من الثلث] اى ثلث ماله وفيه اشارة الى ان التقليل في الوصية افضل لما روى من الشيخين المهديين ان الوصية بالخمس احب اليها من الوصية بالربع وبالربع احب منها بالثلث والى ان الوصية النافذة في الشرع الى الثلث الا اذا اجاز الورثة لما في الاختيار [عند غني ورثته] مجالهم [او] عند [استغنائهم] اى ميرورثهم اغنياء [بحصتهم] من ميراثه بان يرث كل منهم اربعة آلاف درهم على ما روى عنه ايرث كل عشرة آلاف درهم على ما روى عن الفضلي كما في الظهيرية وقيل يخير عند احد هذين لاشتغال كل منهما على صدقة وصلة وهل اكله اذا لم يكن عليه حقوق والا فاللازم صرف كل الثلث الى ذلك كما في الزاهدى وغيره [كتركها] اى ندبا مثل نذب ترك الوصية ملتبسا [بلا احد هما] وهو الاستغناء ماله وحينئذ لم يكونوا اغنياء فعلى هذا يكون الاضافة للعهد كما هو الاصل وفيه رمز الى انه اذا كان قليلا لا ينبغي له ان يوصى على ما قال ابو حنيفة رح وهذا اذا كان اولاده كبارا او اما اذا كانوا صغارا فالترك افضل مطلقا على ما روى عن الشيخين كما في فاضيلان والى انها نذبت اذا كان للموصى مال بلا تبعة من حق الله تعالى وحق العبد فلا يندب اذا لم يكن له مال سواء كان عليه تبعة او لا لكن في المنية لو كان عليه تبعة بلا مال نذبت ولم يائمه بترك الايصاء وفى الزاهدى انها مباحة كالوصية للاغنياء من الاجانب ومكرومة كالوصية لاهل المعصية بلا اقرباء ومستحبة كالوصية بالكفارات وفدية الصيامات والصلوات [وصحت] الوصية بالثلث وغيره [للمحل] اى لما في بطن انثى من انسان وغيره من الحيوانات فلو اوصى لما في بطن دابة فلان لينفق عليه صح كما في شرح الطحطاوى وغيره وفى الاكتفاء اشعار بان الوصية صحت بدون القبول فانه انما شرط ليملك الموصى له للموصى به كما في النهاية ومياني اشارة اليه فمن الظن انها لا يصح بدونه [و] صحت لاحد [به] اى بالتمل مما في بطن دابة او جارية اذا لم يكن الجنين من العبد كما في شرح الطحطاوى [ان ولدت] الانثى من الجارية والدابة وهذا قيد للقبولين جميعا [لا قل من ملته] اى مدة الحمل وهو فى الادمي ستة اشهر وفى الغيل احد عشر سنة وفى الابل والحمل والحمار سنة وفى البقر تسعة اشهر وفى الشاة خمسة اشهر وفى السنور شهران وفى الكلب اربعون يوما وفى الطير احد وعشرون يوما كما في الامتضاء [من وقتها] اى وقت الوصية فانه يشترط لصحة الوصية وجود الموصى له وكذا وجود الموصى به حقيقة اوحكاما بان يكون على خطر الوجود كثمرة المعائن ما عانى كما في النهاية عن البسوط وهنذكر ما يستثنى منه فكان

صاحب المستصفي غفل عن ذلك حين قال بأشكال ذلك الشرط بشمرة البستان وكذا صاحب الكفاية حيث حكم بالاختلاف كما في التمرناشي انه صح الرصية بما في البطن اذا ولدت لاقبل من ستة اشهر من وقت موت الموصي لانه لا ينافي ما ذكرنا لوجوده عند الرصية كما لا يخفى فهذا لم يوتد ما في المستصفي كما ظن وكذا لم يوتد ما في الكافي انه بثلاث ماله بلا مال ثم اكتسبه استحق ثلث ما يملكه عند الموت لما تقر بان الموصي به اذا كان معين او غير معين وهو شائع في بعض المال بشرط وجوده عند الرصية وان كان شائعاً في كله يشترط عند الموت كما اذا اوصى بمعز من غنى او من مالي فانه بشرط وجود المعز في الاول عند الرصية وفي الثاني عند الموت وتماه في النهاية عن الذخيرة وغيره وفي الكلام اشعار بأنه ان ولدت الجارية لستة اشهر فصاعداً من وقتها لم يصح الرصية لجواز حدوث الحمل بعد الرصية الا اذا كانت الجارية معتدة فان الرصية تصح اذا ولدت الى سنتين قياساً على النصب كما في المضمرة [و] صحت [هي] اي الرصية [والاستثناء في رصيته باسمة الاحملها] خلاصة للموصي له والحمل لورثة الموصي لانه صح اقرار الحمل بالرصية فكذا استثناءه لمن ما تقر والاستثناء منقطع ولا يقتصر الى تناول الرضعي بل الى الملابس وههنا الحمل جزء امه و نابعها فصارتا ستناء ابليس من الملابس وهو جني لانه يزي بزئهم كما في الكرمانى وههنا اشكال فان النسخة لم يشترطوا فيه تلك الملابس والفقهاء جوزوا استثناء قفيز من بز من الف درهم كما في الكافي وغيره [و] صحت بشيبي [من] مال [المسلم للمسي] لانه كالعلم في المعاملات وفيه اشارة الى انها لا تصح منه للحربي ولو مستامنا راجازها الورثة وفي الذخيرة انها تصح للحربي مستامن في ظاهر الرواية عن ابي يوسف رح انها لا تصح كما لا تصح لحربي في دار الحرب حتى لو خرج البنا بامان لم يكن له من ذلك شئ وان راجازها الورثة ومنهم من قال انها تصح له وهذا اذا كان الموصي له في دارنا واما اذا كان في دارهم ففي صحتها له اختلاف الشافعي بناء على ان الحربي كالميت في حقنا فيجوز اولس من اهل الدار فلا يجوز [و] صحت [بعده] اي من الذمي للمسلم لا مروينبغي ان يكون رصية الذمي للذمي كالسليم على ما فصلنا وفي المضمرة يجوز رصية المستامن للمسلم والذمي بلا اجازة الورثة الكائنين في دارهم واما اذا كانوا في دارنا مستامين فهم كالمسلمين في المعاملة [و] صحت [بالثلث] والاقل [للاجنبي] غير الوارث وان لم يرض به الورثة [لا] يصح الرصية [في اكثر منه] اي باكثر من الثلث فان في تصحيح بمعنى الباء كما في القاموس [ولا] يصح بشيبي [لوارثه] اي الموصي لحدوث مقبول عند الجميع فلوارثي له والاجنبي كان له النصف وبطلت للوارث كما في الخلاصة ولو اوصت بكل ما لهما لزوجه كان الثلث له نصف بالارث ونصف بالرصية كما في قاضيان والمراد من الوارث من كان وارثاً وقت موت الموصي كما في عامة الكتب فلوارثي لمن كان وارثاً وقت رصية الموصي ثم صار غير وارث وقت موته صحت كما اذا اوصى لزوجه ثم طلبها ثلاثاً او واحدة ومضى عنها ثم مات الموصي وبالعكس لم يصح كما اذا اوصى لاجنبية

ثم تزوجها ومات وهي زوجته وفيه اشعار بأنه لا يصح لعبد وارثه ومدبره وام ولده لانه وصية للوارث حقيقة بخلاف الوصية لابن وارثه كما في النظم واعلم ان الوارث اذا كان صغيرا و اراد ان يوصى له بشيخ من ماله ينتفع به في حياته فالوجه ان يملك الملك غيره ثم يوصيه ذلك الغير لذلك الصغير ويصح انتفاعه للمالك ما دام حيا كما في النصاب [و] لا يصح لاجل [قائله] اى قاتل الموصي مراء كان وارثا اغير وارث والقتل عمدا او خطاه [مباشرة] اى قتل مباشرة لا قتل تسبیب فانه صح وصيته لحافر بئر وقع الموصى فيها وملك ويستثنى الصبي والمجنون القاتلان فانه صح الوصية لهما بلا اجازة الورثة كما في النظم [الا باجازة ورثته] اى ورثة الموصى الوصية باكثر من الثلث للاجنبي وبشيخ للوارث والقاتل فانها تصح لاسقاطهم حقهم وعند ابي يوسف وزفرح لا تصح للمقاتل ولو اجازوا اذ الاجازة المعتبرة ما يكون بعد الموت حتى لو اجازوا قبله كان لهم الرجوع عنها والمباذر من الورثة من يكون اجازته معتبرة بان يكون عاقلا بالغاصحيا حتى لو اجازها صغير منهم او مجنون لم يصح و اما المريض فقد صح وصيته اذا برء الا فبمنزلة ابتداء الوصية حتى لو كان الموصى له وارثه لم تصح الا باجازة ورثته ولو كان اجنبيا صحت من الثلث كما في المصبرات وفيه اشارة الى انه اذا لم يكن وارث للموصى بالاكثر للاجنبي صح وصيته كما في الخلاصة و الى انه لو وصى لقائله ولا وارث له صحت الوصية له وهذا عند الطرفين و اما عند ابي يوسف ر ح فلا تصح و الى انه لا تصح لعبد القاتل ومدبره وام ولده ومكاتبه الا باجازة الورثة كما في النظم واعلم ان الناطقي ذكر عن بعض اشياخه ان المريض اذا عيّن لواحد من الورثة شيئا كالدار على ان لا يكون له في سائر التركة حق يجوز وقيل هذا اذا وصى ذلك الوارث به بعد موته فيمنئذ يكون تعيين الميث كتعيين باقي الورثة معه كما في الجواهر [ولا] يصح [من صبي] ولو عاقلا مرافعا وكذا من مثله ممن كان في اهليته خلل كالمجنون وفيه اشارة الى ان تصرفه كما لا يعتبر منجزا لا يعتبر مضافا الى ما بعد البلوغ كما اذا قال اذا بلغت فثلث مالى لفلان كما في الكرماني و الى ان المحجور الذي بلغ غير رشيد صح وصيته استحسانا كما في النظم [و] لا من [مكاتب وان ترك وفاء] لانه ليس من اهل التبرع قيل هذا عنده و اما عندهما فتصح وفيه اشعار بأنه لا تصح من العبد واخراجه كما في قاضيخان [وقدم الدين عليها] اى الوصية لان ادائه لازم بخلاف الوصية وفيه اشعار بأنه لا تصح من مستغرق الدين الا بأبواء الغرماء كما في الكافي [وتقبل] الوصية [بعد موته] اى موت الموصى لا غير لان ما بعده وقت ثبوت حكم الوصية [و] بطل [اي فبطل] قبولها [في حياة الموصى] فللموصى له رد هذه الوصية بعد موت الموصى بخلاف [و] بطل [ردھا في حياته] فله قبولها بعده عندهم خلافا لزوهرح [وبه] اى بالقبول المذكور لا غير [يملك] الموصى به بالقبول شرط لما لكية الموصى له للموصى به لا لصحة الوصية كما مر وهذا اذا كان الموصى له اهلا للقبول والا فلا محتاج الى القبول كما في اللخيرية وفيه اشعار بأنه لا يشترط في



المالكية القبض ثم استثنى ما يملك بدون القبول فقال [ الا اذا مات موصيه ثم مات [هو] اى  
الموصى له [بلا قبول] منه للموصى به ولا رد فهو من قبيل الاكتفاء [فهو] اى الموصى به يكون  
مأكا [لورثته] اى ورثة الموصى له استحصانا لانه صار ملكا للموصى له في آخر جزء من اجزاء حيوته  
بالباس عن القبول فيكون لورثته وفيه اشارة الى انهم لو ردوا ما لم تبطل والقياس ان الورثة بمنزلته  
في الرد والقبول وقيل الاستحسان ان لا يبطل الرصية والقياس ان تبطل [وله] اى الموصى [ان  
يرجع عنها] اى الرصية لانها تبرع لم يلزم الا بالقبول [بقول صريح] كرجعت عما اوصيت فلان او  
ابطلت او تركت او ما اوصيت له فلان لا كاخوت ادهي حرام او ربا كافي فاضبخان [ازفعل يقطع] ذلك  
الفعل [حق المالك عما غضب] لانه صار الموصى به شيئا آخر بهذا الفعل [كما مر] فى الغصب من قوله  
فان غضب وغير اسمه واعظم منافعه ضمنه وملكه فلوا وصى بصرف ونحوه فغزل او قميص فنقص او بر  
فطحن او دقيق فخبز كان رجوعا كفى بالنظم [ار] فعل [يزيل] ذلك الفعل [فى الموصى به ما يمتنع]  
من زائل [تسليمه] اى الموصى به [الا به] اى مع ما يمنع من ذلك الزائل [كلت السويق] الموصى به  
بسمن [اى كخلطه به وهو المانع عن تسليم السويق الى الموصى له الامع السمن و كذلك الثوب  
اذا صبغه [و] مثل [البهاء] فى ساحة اودار موصى بها بخلاف التخصيص والهدم فانه ليس رجوعا اما  
لوطينها فخرج كفى المضمرات [و] مثل [تصرف يزيل ملكه كالبيع] فانه فعل مشتمل على تصرف  
يزيل ملك الموصى وهو المانع عن التسليم [و] مثل [الهبة] فى ازالة الملك واطلاقه مشعر بانه لو عاد  
الى الموصى بالشرء او الرجوع عن الهبة او نحوه لا يعود الى الرصية كفى الهداية والحاصل ان الرجوع  
عن الرصية على انواع ما يحتمل القمع بالقول والفعل كالرصية بعين وما لا يحتمله الا بالقول كالرصية  
بثلث المال فانه لم يرجع عنها الا بان قال رجعت وما لا يحتمله الا بالفعل كالبيع لعبد قال له ان مت  
من مرضي فانت حر فانه مل بمرمقيد وما لا يحتمله بواحد منهما مثل ان يدبره تدبرا مطلقا كفى  
الظهيرية [لان] يرجع عنها [بغسل ثوب] موصى به لانه قد يغسل عند اعطاء الغيرة عادة [ولا يحجودها]  
اى يحجود الرصية وانكارها حتى لو اقام بينة عليها بعد موت الموصى قبلت كفى الجامع لكن فى المبسوط  
انه يرجع بحجودها فقيل انه قول ابي يوسف راح والاول قول محمد راح وهو الاصح كفى الكافي وقيل انه  
ليس من اختلاف الرايتين فما فى الجامع محمول على الحجود عند غيبة الموصى او ضرورة الرجوع  
وما فى المبسوط على الحجود عند حضوره او الحجود الحقيقي كفى النخيرة [وتبطل هبة المريض]  
مرض الموت [رصيته لمن نكحها] من امرأة [بعدها] اى الهبة او الرصية ثم مات فان كل تبرع من  
المريض وصية ولا وصية للوارث كما مر وفيه اشعار بانه صح اقرار المريض لمن نكحها بعده خلافا لفرج  
ولم يصح اقراره لزوجته بالاجماع لانها وارثه الا ان يصدق ببقية الورثة ولو فى حيوة الموصى كفى العمادي  
[كافارة] اى بطلانا مثل بطلان اقرار المريض [ورصيته وهبته لابنه كافرا او عبدا] ولومدينونا ارمكانبا

[ ان اسلم ] الابن [ اوتق ] العبد [ بعد ذلك ] الاقرار والوصية والهبة قبل موت الموصى لان في الاقرار تهمة الايثار لبعض الورثة وفيه اشعار بأنه لو صار غير وارث بعد الاقرار بان اقر لاختيه ثم ولد له ابن ثم مات المقر صح الاقرار كما في العمادي [ هبة مقعد ] بضم الميم وفتح العين وهو الذي لاحراك به من داء في جسده زليل هو مشيخ الاعضاء كما قال المطرزي وقال ابن الاثير هو من لا يقدر على القيام لزواته [ ومفلوج ] اي رجل ذاهب النصف ومصدره الفالج كما في المغرب وقال ابن الاثير هو داء معروف يرخي به بعض البدن [ واشل ] اي الذي في يده فساد وآفة [ ومسلول ] اي الذي اصابه السل بالكسر وهو قرحة في الرية يلزمها حمى رقيقة [ من كل ماله ] خبر هبة اي هبة كل منهم معتبر من كل مال كل منهم [ ان طال مدته ] اي مدة كل من هذه الامراض بان يحضى سنة من اول ما اصابه متى ما قال اصحابنا كما ذكره ابو العباس رح وبعضهم قالوا ان عد في العرف نطاولا فمتطاول والا فلا [ ولم تنصف موته ] بواحد منها بان لا يزداد ما به وقتا فوقتا [ والا ] يكن واحد منهما بان لم يطل مدته بان مات قبل سنة از خيف موته بان يزداد ما به يوما فيوما [ فمن ثلثه ] اي معتبر من ثلث مال كل منهم لانه في حكم المريض وقالوا اذا اضناه المرض صار صاحب فراش وعيّن عن القيام بمصالحه الخارجية واراد كل يوم فهو مرض الموت فالمسلول الذي طال مرضه ولم يضمنه كالصحيح وقال محمد بن حنبل ان كان لا يرجى براءة بالتداوي فكالمريض والا فكالصحيح كما في طلاق العمادي وعن شمس الاسلام انه في حق الفقيه ان لا يقدر على الخروج الى المسجد وفي السوق في لا يخرج الى المكان وفي المرأة ان لا يقدر على السطح وقال الفضلي المريض ان لا يخرج الى حوائج نفسه وعليه الاعتماد كما في الخلاصة والمختار انه من كان ان الب منه الموت وان لم يكن صاحب فراش كما في هبة النخيرة [ وان اجتمع الوصايا ] اي اختلفت قوة كما اذا ارصى بفرض واجب ونقل لله تعالى ولعد كحج الفرض والاضحية والصدقة فلو كان بالثلث وفاء بالثلث ينفذ الكل كما اذا ضاق عنه واجازه الورثة فادأ ضاق بلا اجازة [ قدم الفرض ] اي الاقوى منها وان اتخوه الموصى فبده بالفرض حق العبد ثم حق الله تعالى ثم الواجب ثم المفل كما روي عنهم وذكر الامام الطحاوي في انه بده بالفرض ثم المكفريات ثم بده بكفارة القتل ثم اليمين ثم الظهار ثم الانفطار ثم النذر ثم صدقة الفطر ثم الاضحية و قدم العشر على الشراج وتمامه في النخيرة [ وان تسامت ] الوصايا [ قوة ] بان يكون لكل فرائض حق الله تعالى اذ حق العبد او واجبات اذ نوافل فاذا ضاق الثلث [ قدم ما قدم ] الموصى اذ الظاهر انه بده باللاه ومنه لو كان الكل فرضا حقا لله تعالى كما بده بالسج ثم بالزكاة ثم الكفارة ولو كان فغلا كوصية بالسج والعق والصدقة بدء بما بده به في ظاهر الرواية وعنده بده بالافضل الصدقة ثم السج ثم العتق كما في النخيرة [ وان ارصى بحج ] للفرض [ احج ] اي بعف الوارث او الوصي رجلا ليسج [ عنه ] حال كونه [ راكبا ] والاولى تقديمه على عنه [ من بده ] اي الموصى [ ان بلغ نفقته ] من التلث [ ذلك ] الحج الموصى به [ والا ] يبنه [ فمن

حيث يبلغ النفقة يحجج ركبها عنه استحسانا اداء للوصية وفيه ايماء الى انه ان دفع المال الى عبد فحجج باذن مولاه فقد صح الا انه لا يستعبد للخلل فيه والى انه ان كان في المال المدفوع وفاة بالركوب فيسحق واستبقى النفقة لنفسه فهو مخالف ضامن للنفقة لانه لم يحصل ثوابها له والى انه لو اخرج من القرى التي قريبة من بلدة صح لانها في حكمه والى انه ان لم يبلغ النفقة بالحجج من بلدة فقال رجل انما اخرج عنه بهذا المال ماشيا لا يجزيه كما في التتمة [ فان مات حاج ] اي ان قصد اداء الحج الفرض خارجا من بلدة وسار ثم مات [ في طريقه اوصى بالحجج عنه يحجج ] ركبها عنه [ من بلدة ] ان بلغ نفقته ذلك عنده واما عندهما فمن حيث مات كما في الكافي وروى ابو سليمان من حيث مات بلا خلاف كما في حج المصفي واكلهم مشير الى انه ان لم يبلغ النفقة ذلك تحجج من حيث مات واذابلا خلاف كما في كتابه واعلم انه ان اوصى بمال ليسج عنه فان حسن الطريق فيها والا صرف الى ما براه الفقهاء من وجوه البر كما في النية [ وفي وصيته بثلث ماله ازيد ] الاجنبي [ وسدسه لآخر ] الحال ان الورثة [ لم يميزوا ] ما زاد على الثلث من السدس [ يثلث ] اي يجعل الثلث على ثلثة اسهم لما ياتي [ و ] في وصيته [ يثلث ] اي بثلث ماله ازيد [ وكله ] لآخر لم يميزوا [ ينصف ] اي يجعل الثلث على سهمين [ وقال يرتج ] اي يجعل على اربعة اسهم لاصل اشار اليه فقال [ ولا يضرب الموصي له باكثر من الثلث عند ابي حنيفة رح ] و يضرب عندهما والحاصل انه ان اوصى باكثر من الثلث ولم يميزوا فهي باطلة في الأكثر عنده لكونها وصية بما لا يستحق فلا يكون مشروعة وجائزة عندهما لانه قصد تفضيل احد على آخر في الوصية فوجب اعتباره ما امكن والاول الصحيح كما في المضمرات وفيه اشعار بانه يضرب الموصي له بالثلث عندهم ففي المسئلة الاولى يثلث بالاتفاق اذ الثلث ضعف السدس فقد اوصى لزيد بسهمين وللآخر بسهم وان اجازوا يقسم نصف ماله عليهما اثلاثا بلا خلاف وفي المسئلة الثانية ينصف عنده لبطلان الوصية بالاكثر فيبقى الوصية بالثلث للكل فيكون الثلث بينهما ويرتج عندهما لان اصل المسئلة ثلثة عائلة الى اربعة فيكون لصاحب الثلث سهم ولصاحب الكل ثلثة اسهم لما مروان اجازوا فعندهما يقسم الكل كذلك ولا نص فيه عنه فقال ابو يوسف رح قياس قوله ان يسدس بطريق المنازعة لانه سلم الثلثان لصاحب الكل فكان نزاعهما في السلف فينصف فالثلث الذي هو السدس لصاحب الثلث والباقي للاخر وقال الحسن هذا تخريج قبيح لا ستواء سهم صاحب الثلث في حالة الاجارة وعدمها وهو السدس فالصحيح ان يرتج بطريق المنازعة بان يقسم الثلث اولا وهو اربعة من اثني عشر بينهما نصفين لان اجازتهم غير مؤثرة في قدر الثلث فيبقى الثلثان ثمانية اسهم يدعيها صاحب الكل وسهمين منها صاحب الثلث ليرتج له الثلث فيسلم الستة لصاحب الكل ويتنازعا في السهمين فينصف فيحصل ثلثة اسهم لصاحب الثلث والباقي للاخر كما في الحقايق وغيرها وقوله لا يضرب معزوف مسند مجازا الى الموصي له باكثر من الثلث فالبراء صلة للموصي له وصلة الفعل مع مفعوله محذوف

تقديره لا يضرب ذلك الموصى له عددا في عدد فلا يضرب ربع في ثلث ولا ثلثة ارباع فيه في هذه الصورة فلا يحصل ربع لصاحب الثلث وثلثة ارباع لصاحب الكل خلافا لهما فانهما يضربانهما في الثلث فيحصل ان لذلك صاحبين فأريد بالضرب المصطلح بين الحساب وهو تحصيل عدد نسبتة الى احد المضروبين كنسبة الاخر الى الواحد على ما ذكره المصنف مفتخرا به وان لم يكن محتاجا اليه وخالف ما اصطلح عليه الفقهاء على ما قاله المطرزي انه من الضرب بمعنى الاخذ والاعطاء فعلى الاول معروف والثاني مجهول حذف مفعوله مع الصلة تقديره لا يضرب فيه شيئا والمعنى لا يخل منه ولا يعطى شيئا بحكم وصيته باكثر من الثلث بل يحكم وصيته بالثلث من قولهم ضرب بسهم على الجزور او فيه اى اخذ منه نصيبا فالباء متعلقة بالفعل واداة ومكملة واللام في الموصى له عهدية اى الموصى له باكثر من الثلث ومن الوهم جعله وهما قائلان بخلاف ما دل عليه اللام [الا] في ثلث صرر فانه يضرب في الثلث بالاكثر عنده ايضا [في المحاباة] اى في صورة النقصان من قيمة المثل في الوصية بالبيع والزيادة على قيمته في الشراء كما اذا وصى مريض بان يباع عبدان له قيمة احدهما ثلثون من رطل بعشرين والاخر ستون من عمره باريعين ولا مال له مواهبا ولم يجزها الورثة فانه يثلث الثلث ثلثون فزيد موصى له بالثلث عشرة وعمره بالثلثين عشرين وان اوصاه باكثر من الثلث [و] في [السعاية] اى كسب القن كما اذا اعتق هذا المريض هذين العبدين فانه وصية بالثلث فيعتق من الادنى ثلثة عشرة ومن الاعلى ثلثة عشرون فيسعيان في ستين على قدر نصيبهما [و] في [الدرهم المرسلة] اى في الوصية بدراهم مطلقة غير مقيدة بكسر من الكسور كالنصف والربع وغيره كما اذا وصى مريض له تسعون درهما لزيد منها بثلثين وعمره بستين فانه يثلث الثلث الثلثون والقياس على المسئلة السابقة ان ينصف في الكل عنده الا انهم متفقون في التلخيص لانه اضاف الوصية فيها الى عين من اعيان ماله فلا يتناول حق الورثة لفظا بل معني فلا يعتبر حق الضرب عملا باللفظ بخلاف ما اذا اضاف الى الزيادة على الثلث بان وصى بالنصف مثلا فانه يتناول حقه لفظا ومعني فاعتبر [رحمى نصيب ابنه] اربنته [صحت] الوصية سواء كان له ابن اوبنت او لم يكن ففي ماله ابن واحد يثلث بلا اجازة وفي اكثر من واحد مثل نصيب ابن الا اذا زاد على الثلث فانه محتاج الى الاجازة [وبنصيه] اى نصيب ابن اربنته بلا ذكر مثل [لا] تصح وتبطل لانه وصية عمال الغير بخلاف مثل النصيب وفيه اشارة الى انه فيما اذا كان له ابن از ابنته وما اذا لم يكن فقد صحت كما في المضمرات [والعبارة] اى اعتبار كونه من الكل او الثلث [بحال العقد] كالبيع والهبة ونحوهما [في التصرف] الذي فيه نوع تبرع بقرينة المقام [المنجز] اى المفيد للحكم في الحال لا بعد الموت والطرف متعلق بالعبارة فالاولى تقديره لثلا يفصل بين العامل والمعمول بالاجتنبي الذي هو الخبر اعني بحال العقد [فان كان] التصرف او العقد [في] حال

[الصحة فمن كل ماله] يعتبر [والا] يكن في الصحة بل في المرض [فمن ثلثه] لتعلق حق الورثة به وانما تعرض للعقد لانه لو اقر مريض لاجنبي يدين نفق من كل ماله وكذا لو اقر لامرأته من مهر المثل لا الزيادة والمقام مشعر بانه لو نكح المريض بهر المثل جاز كما في العمادي [و] التصرف [المضاف الى موته] اي الذي يغير الحكم بعد موته لا قبله مثل ان يقول هذا العبد حر او لفلان بعد موتي يعتبر [من الثلث] لا مر [وان كان] هذا التصرف [في الصحة] فان العبرة لحال الاضافة لا العقد فلو قال في صحته او مرضه ان حدث لي حادث ففلان كذا كان وصية [ومرض] اي كل مرض [صح] المريض [منه كالصحة] فلو اوصى بشيخ صارت باطلة لانه ظهر بالصحة ان لا يتعلق بماله حق احد وهذا قيد بالمرض بان قال ان مت من مرضي هذا واما اذا اطلق ثم صح بفاقية وان عاش بعد ذلك سنين كما في التتمة [واعناق] اي المريض قنا او مكانا او مديرا مبتدء خبره وصية [ومحابه] في الاجارة والاستيجار والمهر والشراء والبيع بان باع مريض مثلا من اجنبي ما يساري مائة نخمسين كما في النتف والاحسن تقلديهما فانها مقدمة على جميع الوصايا عنده والاعتاق عندهما فان حاجي ثم اعتق او عكس فالمحابة الاولى عنده والاعتاق عندهما كما في الهداية [وهبته] عينا من ماله مع القبض وكذا صدقته وابراه حتى لو مرض ابن وله ام لها عليه دين فمات ثم ابرأته صح من الثلث لانه صار اجنبيا بالموت كما في النية [وضمانه] بالكفالة وغيرها كما اذا قال لغيره خالعه على الالف على اني ضامن اربعة بكدا على اني ضامن لمائة فان الالف والمائة عليه لا على الخالع والمشتري فالضمان اعم من الكفالة كما في الكوماني [وصيته] اي كالوصية في انه من الثلث لانها تصرفات منجزة فالاولى ان يمثل بها بعد القاعدة المنقولة \*

[فصل \* جارة] اي جار الموصى اذا اوصى له بشيخ [من لصق] دارة [به]

اي بداره قياسا كما قال ابو حنيفة وزفرح لانه معنى الجار وهو الملاقى ومن شارك غيره في مسجد ميلة احتسبنا كما قالوا وفي رواية عنه لانه الجار عرفا كما في الاختيار وما روي ان حق الجار اربعون دارا يميننا وشمالا وخلفا فضعيف كما في الكوماني وغيره والصحيح الاول كما في المضمومات وفيه اشارة الى ان المسلم والكافر والصغير والكبير والذكر والانثى فيه سواء والى انه لا يدخل فيه القرن والمدير رام البرل لان سكني هؤلاء لا يضاف اليهم بخلاف المكاتب فانه جار كما في النخيرة وذكر في الهداية انه يدخل فيه العبد الساكن عنده لا عندهما [وصهره] بالكسر على ما فسره محمد رح و ابو عبيدة [كل ذي رحم محرم من عرسه] اي كل ذكر من اقرباء زوجة الموصى وان اعتدت من رجعي عند موته فيدخل ابروها واخوها وغيرهما وقال الحلواني هذا في عرفهم واما في عرفنا فلا يدخل فيه الا ابروها وامها كما في المغرب وينبغي ان تختص هذا بلفظ الصهر واما بلفظ خسر فينبغي ان لا يدخل فيه الا ابروها في ديارنا [وختنته] بفتح تين [كل زوج ذات رحم محرم منه] كنزوج البنات و

الاخت والعمة ونحوهم وقيل هذا في عرفهم واما في عرفنا فلا يتناول الا زوج المحرم قريبا كان او بعيدا حراً او عبدا كما في الكافي وذكر في القاموس انه الصهر وفي المغرب انه عند العرب كل من كان من قبل المرأة كالاب والاخ وعند العامة زوج البنت وينبغي ان يقتضى به في ديواننا لانه المشهور [واهل عرسه] اى زوجته اعتبارا للعرف واللغة قال الغوري والزهري اهل الرجل اخص الناس به ولا اخص بالانسان من الزوجة كما في الكرماني وهذا عنده واما عندهما فكل من يعوله من امرأته وولده واخيه وعمه وصبي اجنبي يقوته في منزله كما في المغرب ولا يدخل فيه رفيقه كما في الاختيار [والله] اصله اهل [اهل بيته] اى بيت النسب وهو كل من يتصل به من قبل آباءه الى اقصى اب له في الاسلام مسلما كان او كافرا قريبا او بعيدا محرم او غيره لان الال والاهل يستعملان استعمالا واحدا فيدخل فيه جداه وابوه لا الاب الاقصى لانه مضاف اليه كما في الكرماني ولا اولاد البنات واولاد الاخوات ولا احد من قرابة ام الموصى اذ النسب انما يعبر عن الآباء ولهذا لو ارست لاهل بيتها لم يدخل فيه ولدها الا يكون ابوه من قومها كما في الكافي [را قاربه] جمع قريب [ودورا] قرابته وادرامه او [انسابه محرمه فصاعدا] فان اقل الجمع اثنان في الوصية به قال نفطويه وهذا اذا لم يعرف باللام والا فالاول واحد للولد الى الجنس وهذا عند الشيعين واما عند محمد بن روح فائنان كما في الهداية وفيه اشارة الى انهم اذا كانوا لا ينصون فالوصية جائزة وبه يقتضى الا ان المستحب عند بعضهم ان يتجرى بالاحوج منهم كما في تنمة الواقعة [من ذرى رحمه] ليست بعصبة ولا صاحبة فرض سواء كانوا صغارا او كبارا او احرارا او عبيدا ذكررا او اناثا مسلمين او كافرين فيدخل فيه الجد والجدّة وولد الولد في ظاهر الرواية وعن الشيعين انه لا يدخل الجد وولد الولد وفيه اشارة الى انه لو لم يكن له ذر رحم بطل الوصية عنده لانه لا وصية للمعدوم كما في الكافي تقدم [الاقرب فالاقرب] من ذى الرحم [غير الوالدين والولد] استثناء من محرمه فصاعدا لان القريب في العرف من ينقلب الى غيره بواسطة يقربهم بنفسهم فلو اوصى لعمتين وخاليتين فللعمتين عنده واما عندهما فيرتفع لانه يدخل فيه كل قريب ينسب اليه من قبل الاب او الام اى اقصى اب له في الاعلام فلو ترك عما وخاليتين كان النصف للعم والباقي للخاليتين لانه يستحق اقرب منهما ويثبث عندهما ولو ترك عما وعمّة وخالا وخالة كانت للاوليين عنده لاستوائيهما في القرب وربعت عندهما كما في الهداية وغيره والصحيح قوله كما في المصنفات فاعتبر ابو حنيفة رح في هذه الوصية ثلثة اشياء لم يعتبر المحرمة والاقربى والجمعية لان المقصود صلة القريب فيختص بمن يستحقها كما في الكرماني واليه اشار في الامرار وغيره لكن في المبسوط ان الجمعية شرط متفق عليه [ذى] الوصية لاجل [ولد زيد] الذكر والانثى [والواحد والكثير سواء] وفيه اشعار بأنه يدخل الحمل تحت الوصية لانه ولد حتى يوث ربانه لا يدخل اولاد الابن الا اذا فقد ولد الصلب فان كان له بنات وبنو ابن فللبنات

عملا بالحقيقة ولا يدخل اولاد البنات اصلا في ظاهر الرواية ومن محمد رح انهم يدخلون كما في الاختيار [وفي] الوصية لا يدخل [ورثته] اى ورثة زيد [ذكر] واحد منهم [كاثنيين] فان كانت ابنا وبتنا يثلث بينهما وان فقد اولاد الصلب يدخل فيه اولاد البنين وفي دخول اولاد البنات روايتان كما في النخبة [وفي بني فلان] اسم قبيلة كبنية تميم [الانثى] مبتدأ خبره يعتبر [منهم] تبعا فان كانوا ذكورا او مختلطين نالكل يدخلون تحت الوصية اجماعا اذا كانوا يخلصون واما الاناث فينبغي ان يدخلن على ما قالوا وفيه إشارة الى انه لو كان فلان ابا خاصا لا يدخل المختلطون في الوصية وهذا عند الشيعيين واما عند محمد رح فيدخلون وهذا رواية عنه وحكي الكرخي رجوعه ويدخل الذكور بلا خلاف كما لا يدخل الاناث بلا خلاف واذا فقد ولد الصلب دخل اولاد الابن ذكورا او مختلطين ولا يدخل البنات المنفردات منهم كما لا يدخل اولاد البنت ولو ذكورا الا في رواية عن محمد رح كما في النخبة وما ذكرنا ظهور ان المصنف لا يبيني على قوله الاول كما ظن وقيل انه قال آخر ان فلانا اذا كان خاصا فالوصية للذكر خاصة كما في الكافي [وبطلت الوصية لمو اليه] بلا بيان قبل الموت [فيمن له معتقون] بكسر التاء [ومعتقون] بفتحها لان المولى مشترك صالح الاعلى شكرا للانعام وللإسفل زيادة للاكرام وعندها جائز لكن عنه ان الوصية للاعلى وعنه انها لهما جميعا ومن ابي يوسف رح انها للاعلى وعنه انها للاسفل وعن محمد رح انها لمن اصطلحوا عليه لان الجهالة قد زالت بذلك كما في الكرواني وكلامه مسعر بانه لو كان له معتقون بالفتح لم تبطل فهي لمن اعنقه في الصحة والمرض ولادلاهم من الرجال والنساء سواء اعتنقه قبل الوصية او بعدها ولا يدخل مبرورة وامهات اولاده ومن ابي يوسف رح انهم يدخلون كما في الكافي وينبغي ان يكون الحكم هكذا فيما اذا كان له معتقون [وصحت] الوصية بالمنافع كما اذا اوصى [بخدمة] عبده مدة معلومة وابدأ لانها تملك المنافع كما في حالة السيرة وفيه إيماء الى انه يجوز للموصي ان يخرج العبد من موضع الموصي الى موضع اهله ولا يخرج الى مصر آخر كما في الهداية والى انه يصح بالرقبة له وبالخدمة لغيره والنفقة على صاحب الخدمة فان عجز عن الخدمة بالمرض فان كان بحيث يرجي براءه فكذلك والا فعلى صاحب الرقبة كما في التمهة [وسكنى دارة مدة معينة] كسنة وشهر [وابدا] كما في الاحازة وانما خص الخدمة والسكنى اشعارا بانه لا يجوز للموصي له ان يوجر العبد والدار كما في الهداية [و] صحت [بغلبتهما] اى غلبه العبد والدار واجرتهما و نفعهما مدة معينة وابدأ فيوجرهما ثم ينصرف في بدل الاجارة وفيه اشعار بان له ان يستخدم بنفسه ويسكن لان الغلة والمنفعة سواء في المقصود والاصح انه لا يجوز لان الغلة دراهم او دنانير كما في الهداية [فان خرجت الرقبة] اى رقة العبد والدار [من الثلث سلمت] الرقبة [اليه] من الموصي له ليستخدم ويمكن ويستغل مدة الوصية [والا] يخرج من الثلث [قسمت الدار] ذاتا او غلة اثلاثا بان

يسكن الموصى له ثلثا منها والورثة الباقي او يستغل الموصى له منها يوما والورثة يومين حتى يستكمل الزمان وقالوا ان القسمة بالاجزاء اولى لانها اعدل التسوية بينهما ذاتا وزمانا بخلاف المهايأة فان فيها تقديم احدهما زمانا كما في الاختيار وهذا اذا كان الدار يحتمل القسمة والا فالمهايأة لا غير كما في الظهيرية والاكفاء مشعر بانه ليس للورثة ان يبيعوا ما في ايديهم من الثلثين الا رواية عن ابي يوسف رح كا في الزاهدي [ ويهايا العبد ] فيخدم للموصى له يوما وللورثة يومين ويستغلوا منه كذلك لا يتجزى وهذا اذا لم يكن له مال آخر والا فيخدم للموصى له على قدر ثلث التركة والباقي للورثة فان كان العبد نصف التركة يخدم للموصى له يومين وللورثة يوما وعلى هذا الاعتبار كما في الاختيار [ وموته في حياة موصيه ] اى اذا مات الموصى له في حياة الموصى [ تبطل ] الوصية لانها اغما يملك بالقبول بعد موت الموصى [ و ] بموته [ بعل موته ] اى موت الموصي [ يعود ] الموصى به [ الى ] ملك [ الورثة ] اى ورثة الموصى لان الموصى له امتزج ما اوصى له [ و ] صحت الوصية [ بثمره بستانه ] وحنيفة [ ان مات ] الموصى [ وفيه ] اى بعتانه [ ثمرة ] كان [ له هذه ] اى الثمرة الحادثه [ فقط ] لا ما يحدث لانه لا يقال حقيقة الا على الساذجة [ وان ضم ابدا ] بان قال له ثمرة بستانه ابدا [ فله هذه ] الثمرة الموجودة [ وما يحدث ] من الثمرة فى المستقبل وفيه اشارة الى انه ان لم يكن فيه ثمرة ولم يضم ابدا يبطل الوصية وهذا فى القياس واما فى الاستحسان فلا يبطل ويقع على ما يحدث الى ان يموت الموصى له كما فى الكفاية وهذا مختار الكرواني [ كما في غلة بستانه ] اراضه فله هذه وما يحدث ما عاش الموصى له سواء ضم ابدا اولا اذ الغلة يقال على ما يحدث ايضا ومضى شاملة للثمار والاوراق وقوائم الخلف والطحب ونحوها وفي معناها المنزل وكذا لو اوصى بنزل كرمه في ثلث سنين فمات ولم يحمل الكرم فيها شيئا يوقف الكرم حتى تتصدق بمنزله ثلث سنين وهذا قول محمد بن سلمة موافقا لما قال اصحابنا وذهب فصيروا الى انها بطلت كما فى التتمة [ و ] صحت [ بصرف غنمه وولدها ] الموجود [ ولبنهاله ] اى الموصى له [ ما ] كان على ظهرها وفي بطنها وضربها [ في وقت موته ] من الصرف والولد واللبن [ ضم ابدا اولا ] يضم لان المعلوم منها لا يستحق بعقدا بخلاف الثمرة والغلة فانهما يستحقان بالمساقاة والاجازة [ ويورث ببيع وكنيسة جعلتا فى الصحة ] اى اذا صنع فى الصحة يهودى او نصراني معبدا ثم مات فهو ميراث بلا خلاف لكن عقده لعدم لزوم الوقف وعندهما لكونه امرا بالمعصية [ والوصية بجعل احديهما تصح ] اى اذا اوصى احدهما بصنع معبد يصح عنده ولا يصح عندهما لانه اوصى بمعصية غير انه جوز بناء على زعمهم وقال مشايخنا ان هذا الخلاف فيما اذا اوصى بالبناء فى القرى واما فى الامصار فلا يصح بلا خلاف كما فى الكرواني وقال السيد الكرواني الظاهر ان المراد بالقرى ما ليس فيها شيعى من شعائر الاسلام فان كان فيها شيعى منها فلا لامصار وفيه اشارة الى انه لو اوصى



بما هو قربة عندنا وعندهم جميعا كالصدقة يصح بالاجماع او بما هو معصية كذلك كالوصية للمغنية  
او بما هو قربة عندنا دونهم كالنج لم يصح كل منهما بالاجماع لانه معصية ليس بقربة في زعمهم وهذا  
كله اذا اوصى مطلقا لقوم باعيانهم وسمائهم تصح بالاجماع لانها تملك طاعة كانت او معصية لكن في  
المرض من الثلث وفي الصحة من الكل كذا في الحقايق \*

[ **فصل** \* ومن اوصى ] و **فؤ** [ الى زيد ] عند الموت او قبله بان قال  
( تبارك واريين **فؤ** ان خود را بعد مني ) او ( غم **فؤ** ان بخود او استاذي كن ) او تعهد هم ارقم بأمري  
او نحوهما كما في الخزانة وغيره [ وقبل زيد ] ايضاه [ عنه ] اي في حضرة الموصي وعلمه [ فان رد ]  
الرصي الايضا بوجه من الوجوه [ عنه ] اي في علمه [ رد ] ايضاه حتى انه اذا قبل بعده لا يصح  
قبوله [ والا ] يرد عنه بان لم يرد في حيوته اصلا او رد فيها بلا علمه [ لا ] يرد لانه اعتمد عليه فيقتصر  
بالرد وقال الجصاص ولو رده القاضي يرد بلا علمه لم يصح قبوله بعده لانه قضى في مجتهه فيه لانه  
قد رد برده بلا علمه عند بعضهم واطلاقه مشعر بانه لو جعل رجلا رصيا في نوع صار رصيا في الانواع  
كلها كما في النخبة وغيره وانما ادي القبول بطريق الشرطية اشارة الى ان قبول الرصاية ليس بحتم بل  
لا ينبغي ان يقبل لانها على خطر ومن ابي يوسف رح الدخول فيه اول مرة غلط والثانية خيانة  
والثالثة سرقة ومن الحسن لا يقدر الرصي ان يعدل ولو كان عمر بن الخطاب وقال ابو مطيع  
ما رايت في مدة قضائي عشرين سنة عما يعدل في مال ابن اخيه كما في التتمة [ فان سكت ] زيد  
عن الرد والقبول [ فمات موصيه فله ] اي للرصي [ رده ] اي رد الايضا [ وصد ] اي قبوله لانه معتبر  
بلا ضروري الرد الا انه لو قبله صار رصيا لا يخرج من الرصاية الا باخراج القاضي كما في العمادي  
ولما فرغ من القبول بالقول شرع في القبول بالفعل فقال [ ولزم ] الايضا [ ببيع شئ ] اي بيع  
الرصي الساكت شيا [ من التركة ] بعد موت الموصي لوجود دلالة القبول [ وان جهل ] الرصي  
وقت البيع [ بد ] اي بالايضا لانه اثبات خلافة فقد صح بلا علمه كالزينة بخلاف الوكالة فانها اثبات  
ولاية فلا يصح تصرف الوكيل مع الجهل [ فان رد ] هذا الرصي الساكت الايضا [ بعد موته ] اي  
موت الموصي [ ثم قبل ] الايضا [ صح ] قبوله خلافا لزوم رح لانه يتضرر الرصي بالقبول الا ان ضرره  
يجبر بشوابه [ الا اذا نكض رده ] فح لا يصح قبوله بعده لانه حكم في مجتهه فيه [ و ] من اوصى  
[ الى عبد ] ولو باذن سيده [ او كافر ] ولو ذميا [ او فاسق ] مخوف عليه في المال [ بدله ] اي بدل  
[ ايضاه ] القاضي [ وجوبا ] بغيره [ من الايضا ] الى حر مسلم صالح لان العبد يحجر والكافر يعدم  
ولايته والفاسق يتهم بالخيانة وفيه اشارة الى انه لو اعتق العبد واسلم الكافر تاب الفاسق كان  
الرصة ماضية لزوال موجب التبديل كما في الاختيار الى ان هو لاء صاروا اوصياه ولذلك صح تصرفهم  
قبل التبديل وفي الاصل ان الايضا باطل واختلفوا في معناه فقيل انه سبطل بابطال القاضي في

جميع هذه الصور وقيل هي بطل في غير العبد لعدم ولايته فيكون باطلا وقيل هي بطل في القاسق لان الكافر كالعبد كما في الكرماني [و] من اوصى [الى عبده] القن [صح] ذلك الايضاء [ان كان وراثته] كلهم [صغاراً] لانه ايضاء بلا مانع الى متصرف وهذا عنده واما عندهما فلا يصح كما اذا كان بعض الورثة او كلهم كباراً لانه قد يحجز عن حق الايضاء بمنعهم او بيعه وقيل قول محمد رح مضطرب كما في الهداية واما خص العبد اشارة الى انه صح الايضاء الى المكاتب بلا خلاف كما في الاختيار [د] من اوصى [الى عاجز] غير عبد وكافر وناسق [من القيام بها] اي بالوصاية ومصالح الصغير والتصرف في ماله [ضم] القاضي [اليه غيره] من امين معين له صيانة لحق الصغير وفيه اشارة الى ان وصى الاب لا يبدله القاضي الى غيره ولو خاينا بل يضم اليه امينا كما قال بعض المشايخ ففي الذخيرة قال بعضهم يخرج الامين العاجز عن الوصاية والصحيح انه يضم اليه غيره واما التامين فقد قال بعضهم يخرجها عنها واليه اشار محمد رح وقال بعضهم لا يخرجها اصلاً بل يضم اليه امينا مانعاً من الخيانة لانه مختار الميث وفي التتمة لو اتهم القاضي وصياً اخرجته عن الوصاية عند ابي يوسف رح ويضم اليه غيره عند ابي حنيفة رح والفتوى على الاول والى انه لا يضم اليه غيره الا بعذر العجز وكذلك الخيانة والفسق كما في التجميع واعتمد على السابق حيث لم يستثن العبد والكافر والفاسق مع انه وجب عزله كما في الاختيار [ويبقى] وجوباً [امين] من الخيانة [يقدر] على القيام بها وفيه اشارة الى انه لو عزل القاضي وصياً عادلاً كالميت لم يعزل كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه يعزل بعزله الا انه لا ينبغي له ان يعزله واعلم انه اذا امتنع عن الوصاية لا يجبر عليها الا انه لا يخرج الا باخراج القاضي كما في قضاء الخلاصة [د] من اوصى [الى اثنين] بعقد واحد او بعقدين [لا ينفرد احدهما] بالقيام بها لاعتماد الموصى على راي الاثنين وهذا عند الطرفين واما عند ابي يوسف رح فينفرد كل منهما بذلك لان كلا منهما متصرف بالخلافه من الموصي وعن ابي القاسم الصغار ان الخلاف فيما اذا اوصى اليهما بعقد واما بعقدين فينفرد كل منهما بلا خلاف وهو الاصح وبه نأخذ كما قال الفقيه ابو الليث لكن في المبسوط الاصح ان الخلاف في الفصائل معاً لان ثبوت الوصية بعد الموت وذا انما يكون لهما معاً كما في الكرماني وغيره وهذا اقرب الى الصواب فلومات احد هذين الوصيين وجب ان ينصب وصياً آخر لعجز الحق عن التصرف وهذا على الخلاف عند مشايخنا ومنهم من قال انه على الوفاق قال ابو يوسف رح انه تحصيل لما قصد الموصى من اشراف كل منهما على الاخر لكن فيه اشعار بأنه لو اشراف على وصي لم ينفرد احدهما بلا خلاف مع انه على الخلاف وعن ابي يوسف رح ان المشرع ينفرد دون الوصي كما في الذخيرة [الا بشراء كفته] ام كفن الموصى فانه ينفرد احدهما به بلا خلاف وهذا مستدرك بقوله [وتجهزه] ام تهيمته ما يحتاج الموصى اليه من التكفين والقبير والدفن وغير ذلك لانه ربما غاب احدهما وبانتظاره

فند الميت [والخصومة في حقوقه] مما عليه وماله فلو مات رجل وترك ورثة وديناله او عليه فادعى رجل ان الميت اوصى اليه والى فلان الغايب وحججه الورثة والغريم فاقام المحاصر بمينة على ذلك قضى القاصي بوصايتهما كما في العمادي [وقضاء دينه] الى دايته اذا كانت التركة من جنس الدين والا فلا ينفرد احدهما كاشير اليه في قض ويدخل فيه الجراج كما في النخيرة وحفظ الدين ففي النهاية ليس في قضاء الدين الا حفظ المال الى ان يقضى الى الدائن [وطلبه] او طلب دين له على مديون وهذا مستدرك بالخصومة وعليه يدل كلام صاحب النخيرة [وشراء حاجة الطفل] من الطعام والشراب والكسوة وغير ذلك [والانهاب له] او قبول الهبة للطفل اذ في التأخير خوف الهلاك [واعتاق عبد عين] او معين لعدم الاحتياج فيه الى الراى بخلاف اعتاق ما ليس بعين فانه محتاج اليه [ورد ودیعة وتنفيذ وصية] حال كونهما [معينتين] لان اصحاب الحق احده بلا رفع الوصي وفيه اشارة الى انه ينفرد برت المغصوب والمشتري وبقسمة ما بكال ويوزن كما في قض [وجمع اموال ضائعة] اي مغرف على الهلاك [وبيع ما يخاف تلهه] من نسيو المطعوم والمشروب وفي الاكتفاء اشعار بان لا ينفرد فيما سوى الاستثناء من البيع والوهن واقتضاء الدين والهبة والصدقة والاجارة وغيرها فانه قال بعضهم ينفرد بتنفيذ الوصية بابواب البر كما اذا اوصى بان يتصدق بشيئين للمساكين وقال الحلواني انه على الخلاف كما في النخيرة وذكر في قض انه ينفرد باجارة التيمم لعمل يتعمل ولعله على الخلاف ففي التنف ان احدهما لا ينفرد عند الطرفين وزفروح والجنس فيما سوى التجهيز وشراء الحاجة والخصومة وقضاء الدين والوديعة والوصیعة ومثله في النظم [روى الوصى في ماله ومال موصيه وصي] او اذا اوصى الى اخر فهو وصي في تركته وتركته الميت الاول لان الايصاء اقامة الغير مقامه فيماله ولاية وله ولاية التركتين ويجوز ان يكون الام للعهد والمعون اذا اوصى احد من هذين الوصيتين عند موته الى حى منهما له ان يتصرف وحده وهذا ظاهر الرواية ومن ابي حنيفة رح انه لا ينفرد لانه ما رضى بتصرفه وحده كما في الهلاية [ولا يبيع وصي] مال الصغير [ولا يشتري الا ما يتغايب فيه] او بالغبن اليسير وهو ما يقرم به مقوم لانه لا يستتر عنه بخلاف الغبن الفاحش فانه مستتر ولو باع به كان فاعدا حتى يملكه المشتري بالقبض كما اشير اليه في المنية ولا يرد النصرف بمثل القيمة فانه جائز بالطريق الاول واطلاقه مستبر الى جواز بيع كل شئ من التركة منقولاً كان او عقاراً وهذا ظاهر الرواية كما في الخزائنة وقال الحلواني ان بيع العقار لا يجوز عند المتأخرين الا اذا رغب فيه المشتري بضعف القيمة ازاحتاج الصغير الى ثمنه لنفقته او كان على الميت دين لا وفاء له الا بثمنه او في التركة وصية مرسلة محتاج في انفاذها الى ثمنه او بيعه خيرا له بان كان حابوتا او دارا يخاف عليه القصاص او مؤنة يربو على ارتقاعه فيجوز بيع عقاره كما في الظهيرية والفتوى على قولهم كما في المم والى جواز بيع مال نفسه منه وشراء ماله لنفسه بالغبن اليسير الا انه لا يجوز اصلا

عند محمد رح وفي اظهر الروايتين من ابي يوسف رح واما عند ابي حنيفة رح ففي رواية عنه  
 فيجوز اذا كان فيه للصغير منفعة بان يبيع منه ما يساري الفا بثمانية ويشتري منه ما يساري  
 ثمانية بالف على ما قال بعضهم كافي النخيرة وقال بعضهم يبيع ما يساري خمسة عشر بعشرة و  
 يشتري ما يساري عشرة بخمسة عشر كافي الجلبع وذكر في المغنية انه لو باع من نفسه ما يتسارع  
 اليه الفساد ولا يجد من يشتريه جاز عند شرف الائمة ولم يجوز عند غيره لكن له ان يبيعه من  
 غيره بمثل القيمة ثم يشتريه لنفسه والمتبادر من كلامه انه لا يبيع بمقاره بيعا جازلا لانه فيه اتلاف  
 منافع كما ذهب اليه كثير من ائمة سمرقند وعن صاحب الهداية انه جاز لان فيه استبقاء ملكه مع  
 دفع الحاجة كافي العمادي وانما لم يحصر التصرف في الوصي اشارة الى جواز تصرف غيره كما اذا خاف من  
 القاضي على ماله فانه جاز لواحد من اهل السكة ان يتصرف فيه ضرورة كما اتفق به ابو نصر الدبوسي  
 وهذا استحسان منه وعليه الفتوى كافي الفتاوى وغيره [ ويدفع ] الوصي [ ماله ] اي مال الصغير  
 [ مضاربة ] لانه من التجارة وفيه اشعار بانه لا يأخذ مضاربة وعن محمد رح انه جاز الا انه اذا  
 اخذه على ان له عشرة دراهم من الربح فانه مضاربة فائدة ولا اجر له وعلى هذا القياس ينبغي له ان  
 يوجر نفسه في عمل من اعماله باقل الاجور كما قال السرخسي ولو استأجر شيئا من الصغير لنفسه ينبغي  
 ان يجوز عن ابي حنيفة رح اذا كان باجرة لا يتغايين فيها كما اذا استأجر شيئا من ماله لنفسه كافي النخيرة  
 [ وشركة ] بان يشارك به غيره [ وبضاعة ] وردية [ ويحتال ] اي يقبل الوصي حوالة دين للصغير  
 على مدبرين [ على الاملى ] اي من ائدة على ادائه وفيه اشارة الى انه اذا كان مراء لا يحتال كما ذكره  
 المحبري وفيه اختلاف المشايخ كافي الكفاية واملئ اهم تقصيل من ملؤ بالضم ملاء بالداي صار مليا  
 وغنيا [ لا ] على [ الاعمر ] وهذا اذا ثبت الدين بمداينة الميت حتى لو كان بمداينة الوصي احتال  
 وان كان المديون املئ كما في الكرمانى [ ولا يقرض ] الوصي مال الصغير لانه متبرع الا انه لو اقرض  
 لم يكن منه خيانة يستحق به العزل وفي الاكتفاء اشعار بانه يستقرض ماله لنفسه وهذا اذا كان له  
 وفاء به كاروي عن محمد رح وعنه ما يدل على خلافه قال ابو حنيفة رح وقال الحلواني فيه اختلاف  
 المشايخ كافي النخيرة [ ويبيع ] الوصي كل المال [ على الكبير الغائب ] اي بلا رصاء وهو على مسيرة  
 ثلثة ايام فصاعدا [ الا العقار ] فانه لا يبيعه لان يبيع ما سواه للحفظ والهلاك على العقار نادر ولذا  
 لا يباع وان خيف هلاكه على الاصح وهذا اذا لم يكن في التركة دين والا فيبيع الكل عنده و  
 اما عندهما فان استغرق يبيعه والا فبقدر الدين من الكل لا في الزيادة عليه من العقار وفيه اشارة  
 الى انه اذا كان الكبير حاضرا لا يبيع شيئا من التركة وعن الشيخين يبيع ما سوى العقار وهذا اذا  
 لم يكن فيها دين والا فقد باع على هذا الخلاف وان كانوا صفارا وكبارا معا فقد باع حصة الصغار  
 كما مر واما الكبار فعلى ما ذكرنا من التفصيل الكل في النخيرة [ ولا يتجر ] الوصي [ في ماله ]

اي مال الغايب الكبير لانه لا يفرض اليه سوى الحفظ وفيد اشارة الى انه يتجر في مال الصغير كما في العمادي وذكر في الكرمانى من الارض انه لا يتجر في ماله وان ترك الفعل الدال على الاحتتام \*

### \* [ كتاب الخنثى ] \*

اورد في الاخر لانها نادرة [ مر ] اى الخنثى لغة صفة بحذف المضاف اى بيان الخنثى من الخنث بالفتح والمكرون وهو اللين والتكسر والفها للتانيث ولذا لا يلحقها الف ولا نون وانما لم يوثق لانه غير معلوم عندنا فذكر نظرا الى الاصل كاليجفر والفعل اولانه على وزن البشوت مصدرا وشريعة [ ذو فرج وذكر ] اى ماله آلة المرأة والرجل والفرج شامل لقلبهما فجاز ذو فرجين وقيماء ذكره اشعار بان من لم يكن له شيى منهما وخرج بوله من سترته ليس بخنثى ولذا قال ابو حنيفة وابو يوسف رح اننا ندرى اسمه كما فى الاختيار وقال محمد رح انه فى حكم الانثى كما فى الضوء [ فان بال من ذكره فذكر ] والالة الاخرى خرق فى البدن [ وان بال من فرجه فأنثى ] والاخرى كثر لول لما فيه من الآثار وقد رفع هذه الحادثة الى عامر العدواني فقال هو رجل امرأة فاستبعد قومه ذلك فتجبر ودخل بيته للاستراحة فجعل يتقلب على فراشه ولا يأخذ النرم لتفكره وكانت له جارية صغيرة تغمز رجلية فمالته عن تفكره فاجبرها بذلك فقالت دع المحال واتبع المبال فخرج و حكم بذلك لمقال فاستحسن ذلك النساء والرجال كما فى الضوء [ وان بال منهما حكم بالاسبق ] اى احبب منهما لانه دليل على انه عضو اصلي [ وان استويا ] اى بال منهما [ فمشكل ] اى غير محكوم عليه بكونه ذكرا او انثى عند ابي حنيفة رح وهذا من جملة ما يتوقف فيه من كمال ورعه قدس الله روحه [ ولا يعتبر الكثرة ] اى كثرة البول في كونه ذكرا او انثى عنده ويعتبر عندهما لانه يدل على الاصاله وروى انه قال لابي يوسف رح ما رايت قاضيا يكيل البول بالاراني وان استويا فمشكل عندهما ايضا وانما توقفوا فى الجواب لعدم ما يدل عليه من النقل والعقل وهم متوقفون عن النكاح فى الاحكام بلا دليل شرعي وانما قالوا باشكاله اذا مات فى صغره والا فقد يزول كما اشار اليه بقوله [ فان بلغ ] الخنثى بالنسبة [ ولم يظهر ] منه [ علامة احدهما ] بان لا يخرج لحيته اى لم يصل الى امرأة او لم يحتلم او ظهر ثدياه فيكون انثى الا تحيض او لا يصل اليه رجل او لا يحبل او لا يظهر له ثدي او لا ينزل منه لبن فيكون ذكرا [ فمشكل ] بخلاف احتياط كما فى عامة الكتب لكن فى النظم ان لم يتبين امره فكالانثى فى الحكم عليه وله من الميراث وغيره وفى الكلام اشارة الى انه لو ظهر علامة كل منهما كان مشكلا كما اذا نهى ثديه ونبت لحيته معا اى امنى بفرج الرجل وحاض بفرج المرأة او بال بفرجها وامنى بفرجه وانى انه لو اخبر الخنثى بحيض اى امنى او ميل الى الرجل او المرأة قبل قوله ولم يقبل رجوعه الا اذا ظهر كذب يبين كما اذا اخبر انه رجل ثم ولد كما فى شرح الفرائض الشريفى ثم شرع فى احكامه فقال [ فان قام ]

البالغ من المشكل [ في صفهن ] أي في صف النساء [ أعاد ] صلوته حتما لاحتمال كونه ذكرا فيجب  
الاعادة احتياطا وفيه إشعار بأنه لو كان مراهما لم يجب الاعادة لكنها مستحبة احتياطيا كما في الذخيرة [ و ]  
ان قام ذلك البالغ وما في حكمه من المراهق بقريضة الاتي [ في صفهم ] أي في صف الرجال [ يعيد ] صلوته  
[ من ] كان [ يتجنبه ] من اليمين واليسار [ ومن ] كان [ خلفه بخدائنه ] من الصف الثاني الا اذا كانوا  
ثلاثة فانه يعيد من خلفهم بخدائهم الى اخر الصفوف وانما لم يشترط نية الامام اعتمادا على ما ذكر في  
الصلوة وكلامه ظاهر في ان الاعادة واجبة عليهم لان الصلوة متى وجبت اعادتها من وجه ولم يجب من  
وجه يجب الاعادة احتياطيا كما في الذخيرة لكن في المبسوط ان المحاذاة موهومة فيستحب الاعادة احتياطا  
[ وصلى ] ذلك البالغ [ بقناع ] وهو اوسع مما تغطي المرأة به راسها من المقنعة وفيه إشارة الى انه  
لو صلى بغير قناع لم يجز اذا كان حرا والى انه لو كان مراهما جاز الا ان القناع مستحب كما في الكرمانى  
[ ولا يلبس ] الخنثى مطلقا [ حليا وحريرا ] لاحتمال كونه ذكرا والرجيع للخطاير فيما يتروى بينه  
وبين الاباحة [ ولا يكشف ] نفسه فان كشف العورة لا يحل لغير الخنثى [ عند رجل ] لانه  
لو كان مراهما لم ينظر الى ما سوى الوجه والكف منه ولو كان مراهما لم ينظر الى ما تحت سروته الى ركبته  
[ و ] عند [ امرأة ] لانها لا تنظر الى ما تحت السرة الى الركبة مراهما كان او مراهما كفى الكرمانى  
وغيره فلا يفتي ما في الصلوة انه ينظر المرأة الى الرجل سري ما تحت السرة الى الركبة كما ظن [ ولا  
يخلو به ] أي بالبالغ وما في حكمه [ غير محرم رجل ] بالرفع على البدل [ او امرأة ] لاحتمال الخلوة  
بالاجنبية والاجنبى بخلاف ما اذا كان محرما [ ولا يسافر بلا محرم ] من الرجال فلا يسافر برجل  
اجنبى او امرأة لو محرما له لان سفر المراتين المحرمتين غير جائز فيكره سفر المشكل معها [ ركوة  
للرجل والمرأة ختنه ] بالفتح والسكون تميزا عن النظر الى الفرج وهذا اذا كان مراهما والا فللرجل  
ان يختن كما في الكرمانى [ وتفتش ] من ماله امة عالة بالختن [ تفتنه ان ملك مالا ] لانه نظر  
المملوكة الى المالك وكذا المملوكة الى سيدته في حال العذر كما في الذخيرة [ والا ] يملك مالا [ فمن  
بيت المال ] يقرض ثمنها فيشتريها وهذا اذا كان ابوه معصرا والا فمن ماله كما في الذخيرة [ ثم ] أي  
بعد الختن [ تباع ] الامة وجوبا ويرد ثمنها الى بيت المال للاستغناء عن ذلك والاكتفاء مشعر  
بانه لا يزوج عالة بختنه لان نكاح الموقوف لا يبيع النظر الى الفرج على ما قال شيخ الاسلام وذهب  
الحولاني الى انه تزوجها لانه ان كان امرأة ينظر الجنس الى الجنس والنكاح لغو الا فنظر المنكحة  
الى الناكح كما في الذخيرة وعن ابي حنيفة رح ان الامام يزوجه امرأة خاتنة كما في المضمرات فان  
قلت لم لا يجوز ان يختنه رجل فانه موضع الضرورة قلت لانسلم الضرورة فان الختان عندنا سنة [ فان  
مات قبل ظهور حاله ] من الذكورة او الا نؤث [ لم يغسل ] لاحتمالين [ ويتيمم ] بالياء المضمومة ثم المفترقة  
من التيمم أي يجعل ذاتيم لانه لا يمس شيئا فيه الا الوجه واليد بخلاف الغسل وفيه إشارة الى انه

لا يشترط له امة لانها اجنبية بعد الموت والاكتفاء يدل على انه لا حاجة الى خرقه على اليد عند التيميم وهذا اذا كان المتيمم محرماً والا فقد تيمم بالخرقة كما في الكرمانى [ولا يحصر] الخنثى حال كونه مرامقاً [ابن اثنى عشر سنة] غسل ميت اى لا يغسله للاحتمال وانما خص المراهق ليكون قريبة للسابق على ما اشرنا اليه [وتدب تستحى قبره] اى ستره بشرب عند الدفن لاحتمال كونه انثى ومتر قبرها واجب [ويوضع الرجل] اى جنازته [بقرب الامام] لانه ذكر يبين فهو افضل [ثم] يوضع [مرو] اى الخنثى بقرب الرجل مما يلى القبلة لاحتمال كونه رجلاً [ثم] توضع [المروة] بقرب الخنثى ليبعد عن النظر [اذا صلى] الامام [عليهم] بمرّة وفيه ايماء الى ان الافضل عند اجتماع الجنائز ان يصلى على كل منفردا لانه ابعد عن الخلاف كما في المنية واذا كان الخنثى مشكلاً [فان تركه] اى الخنثى [ابوه] الميت [و] ترك [ابنا] ايضاً [فله] اى للخنثى [سهم] واحد من تركته [وللابن سهمان] لانه لم يتيقن الا نصيب انثى وهو في هذه الصورة سهم فلا يزداد على ذلك شيىء بالشك وفيه ايماء الى ان له اخس الحالين واسواءهما وذا في صورتين الاولى ما يفرض فيه الخنثى انثى كما ذكره المص والثانية ما يفرض فيه ذكر وهذا مشتمل على صورتين احدهما ما يكون فيه الخنثى محرماً كما اذا تركت زوجاً واختالاب وام رخنثى لاب فانه ان كان اختالفه سهم وهو السدس تكمله للثنتين ولكل من الزوج والاخت نصف فتعول المسئلة من ستة الى سبعة وان كان اخا فحرم لانه عصبة لم يبق له شيىء بعد فرضهما وهو الضغان ولا ريب انه اخس الحالين فيفرض كونه ذكراً والثانية ما يكون غير محرم كما اذا تركت زوجاً واماً رخنثى لاب فانه ان كان الخنثى اختالاب وام فله نصف كالزوج وللأم ثلث فتعول المسئلة من ستة الى ثمانية وان كان اخا فله سهم وللزوج نصف وللأم ثلث ولا يخفى انه اخس الحالين لان السهم الواحد من ستة اقل من ثلثة اسهم من ثمانية فيفرض كونه ذكراً ايضاً وهذا عند ابي حنيفة رح واما عندهما فسياتي كما في الهلاية الا ان يحى مع ابي حنيفة رح في عامة الروايات كما في الكفاية وهذا اظهر كما في المضمرات وذكر في النظم ان ابا يوسف رح معهما في ظاهر الاصول وفي الكافي انه قول الاول وفي الغرايض المراجعية ان ما ذكرناه قول ابي حنيفة رح واصحابه وعليه الفتوى ولما كان الشعبي من اساندة ابي حنيفة رح وله في هذا الباب قول مبهم فسر ابا يوسف رح تفسيرين احدهما ما هو قريب الى الصواب وهو مختاره والثانى ما اخذ به يحيى رح كما في المضمرات وعبره ذكره المص فقال [و] فيما اذا ترك الخنثى ابوه وابنا [عند الشعبي] بفتح الشين [له] اى للخنثى [نصف الصبيبين] اى نصف مجموع حظ الذكور والانثى وهذا مشتمل لنصف نصيب كل منهما منفرداً او مجتمعاً فاشير الى تفسيره بقوله [وهو] اى نصف النصبيين بمعنى نصيبه ذكراً عند الانفراد وكذا نصيبه انثى عند الانفراد [ثلثة] للخنثى والباقي للابن [من سبعة] من السهام [عند ابي يوسف رح] نزيهاً او ملهاً وذلك لان للابن عند الانفراد كل الميراث وللبنات نصفه فكان نصف الكل اثنتين .

و نصف النصف واحدًا و المجموع ثلثة ارباع فان المخرج اربعة تعول الى سبعة فيجعل للخنثى ثلثة وللابن اربعة [ و ] هو نصف النصيبين بمعنى نصيب كل منهما عند الاجتماع [ خمسة ] للخنثى و الباقي للابن [ من اثني عشر ] هما [ عند محمد رح ] تخرجا فان للابن مع الابن نصفًا و للبنيت مع الابن ثلثًا فكان للخنثى مجموع نصف النصيبين من الربع و السدس و يحتاج الى عدد يكون مخرجًا لذلك وهو اثني عشر للخنثى منه خمسة هي ربع وهو ثلثة و سدس وهو اثنان و للابن السبعة الباقية و حصة الخنثى على التفسير الاول ازيد فاذا اذا ضربنا سبعة في اثني عشر يحصل اربعة وثمانون ثم يضرب الثلثة في اثني عشر فيحصل ستة وثلثون ثم يضرب الخمسة في سبعة يحصل خمسة وثلثون و الاول وهو ستة وثلثون ازيد على الثاني وهو خمسة وثلثون بواحد من اجزاء اربعة وثمانين و التحقيق في كتب الحساب في تقديم قول ابي يوسف رح اشعار بان تفسيره المختار عند المص لكن في الهداية خلافه فانه قدّم قول محمد رح في الدعوى و اخرى في الدليل و ذا يدل على اختياره كما في النهاية و لما كان من دأب المصنفين ايراد مسايل مختلفة في اخر كتبهم تذكرها و افقهم المص في ذلك فقال \*

### \* [ مسايل شتى ] \*

اي متفرقات هو جمع شتيت فعيل بمعنى فاعل حمل على فعيل بمعنى مفعول كمريض و مريض و لذا جمع على فعلي كما تقول [ كتابة الاخرس ] الاصل ما يعرف به نكاحه و طلاقه و بيعه و شراؤه و قوده كالبيان لان الكتابة ممن نأى كالخطاب ممن دنا و فيه اشار بان لو كتب ذلك مستتبنا مرسومًا اي مقروًا معنونا كما اذا كتب على القراطيس او غير مرسوم كما اذا كتب على ورق او حجر او ارض كان كالخطاب الا ان في غير المرسوم لابد من النية ولا يصدق قضاء في المرسوم انه ارم يتوبه فلو كتب غير معتبين كما اذا كتب على ماء او هراء لم يصح شبع من ذلك وان ثوى كما في الخلاصة وغيره و فيه اشعار بانّه يقاد بالكتاب من الغايب كالأخرس و قد ذكروا انه لا يقاد فاما ان يكون من اختلاف الروايتين او اختلاف حكم الاخرس و الغايب في الكتابة كما في الكافي وغيره [ و ايماءة ] اي اشارته بالراس اذ الحجاب او العين او اليد [ بما يعرف به نكاحه ] مضاف الى الفاعل اذ المفعول [ و طلاقه و بيعه و شراؤه و قوده ] كالبيان [ و النطق بذلك لان هذه الاحكام محتاج اليها فانها من حقوق العباد في الجملة و اطلاقه مشير الى ان الائمة معتبر مع القدرة على الكتابة لان كلا منهما حجة ضرورية فلا يعتبر ما قال بعض اصحابنا انه لا يعتبر كما في الهداية [ و لا يحد ] الاخرس المقرّب لحدف اذ العرقه اذ الزبا و الشرب بطريق الائمة اذ الكتابة ولو مرسومة لانه لا يجب العقوبة على المقر على نفسه بما يوجبها الا بالبيان [ و قالوا في معتقل اللسان ] بضم الميم و فتح القاف اي في محتبس عن الكلام



وغير قادر عليه [ ان يجعل ذلك ] الاعتقال الى مدة وعنه الى الموت وعليه الفتوى على ما قالوا كما ذكره المص وغيره [ وعلم اشاراته ] اى اشاراته الى ما يريد من النكاح وغيره [ فكنا ] اى للعتل مثل الاخرس في اعتبار الكتابة والايماء لان عارض الصمت يرجى زواله ساعة فلا يعتبر كالاعماء فلو اصابه فالج فذهب لسانه او مرض فلم يقدر على الكلام فاشار او كتب وقد طال ذلك سنة فهو مثل الاخرس وقال محمد بن مقاتل المريض اذا لم يقدر على الكلام لضعفه الا انه عاقل فاشار برأيه الى وصيته فقد صح وصيته وقال اصحابنا انها لم يصح كما في العمادي [ وفي غنم ] اسم جمع للنساء [ مذبوحة فيها ] اي بينها [ ميتة ] واحدة او اكثر [ هي اقل ] من المذبوحة [ تحري ] اى طلب الاحرى وهو الصواب وهذا اذا لم يكن هناك علامة يعلم بها للمذبوحة من الميتة والافلا بتحري وعليه ان يأخذ بالاعادة كما في الكرماني [ واكل ] ان اطمان قلبه على ان هذه شاة مذبوحة [ في ] حال [ الاختيار ] بان يجد مذبوحة يمين لان القليل ماقط الاعتبار دفعا للخرج وفيه اشارة الى انه لو كان الميتة اكثر از نصين لم يتوكل مع الاطمينان وان لو اضطر اكل بكل حال سواء كان الميتة مساوية او اكثر از اقل كما في النباهة وانما خص الغنم اشارة الى ان في الباب الطاهرة والنجسة المختلطين يتحري دما حال سواء كان الميتة للطاهرة او النجسة اكلتنا متساويتين لان حكم النياب اخذ والى ان في افاء مختلط بآباء ١٠٢٠ م عايب لا يحوي بل يتظر حتى جاء صاحبه كما في الرعيف المختلط بعور فلو لم يتحري فيه اذ لو يتصرف في واحد منهما كما في طعام مسزك صاحبه عايب فانه قد رفع قدر نصه عند الاخذ ليجزى النجسة وغيره ولا شك انه ختم على احسن وجه الانتهاء فانه ذكر مما يل الاخرس والمعتل والواحد المذبوحة في آخر الكتاب ثم نبه على ما اختاره مما هو المعول عليه في الباب وهذا آذان فراغى بسم الله تعالى على نواتر نعماء كسرة \* عن تبيب ما هو العدة لغفران سيات عمره \* يوم الترية لسنة احدى واربعين و تسعمائة من الهجرة النبوية \* على صاحبها اصل السلام والتحية \* اللهم حقق رجاءنا في غفران السيئات \* وعلتنا ببركات حبيبك الى الابد رحاب ، فلك اكرم الاكرمين \* وارحم الراحمين \*



قد تم الجزء الرابع من كتاب جامع الرموز جامع رموز الفقه بالتفسير \* و به كمل الكتاب بحمد الله العزيز الوهاب وهو نعم الملوك ونعم المبصر \*

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)